



ms. — 3

ISL MS3



MS.3

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
MCGILL
UNIVERSITY

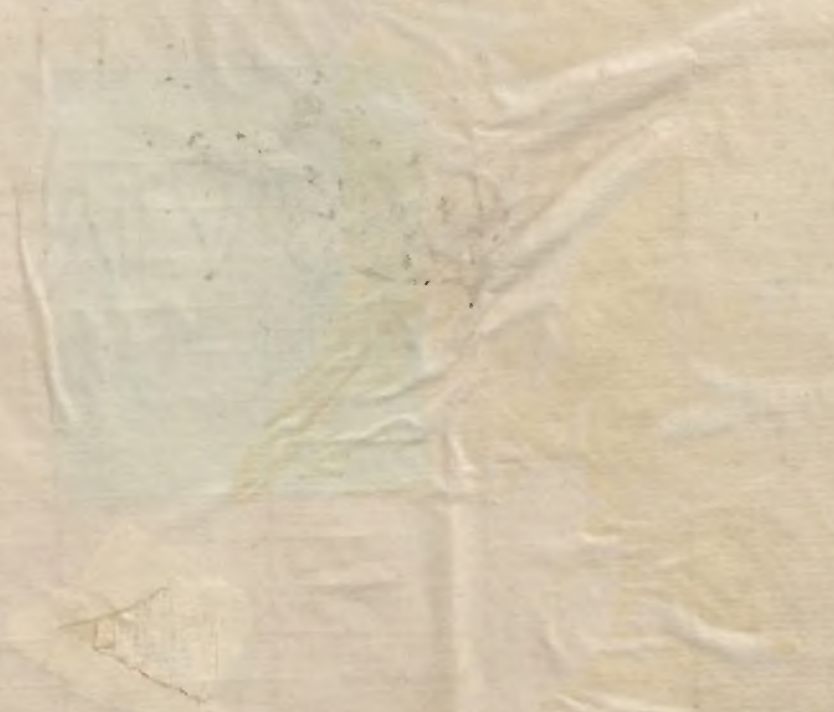
413 24 69

كتاب الطهارة	كتاب الصلوة	كتاب الزكاة	كتاب الصوم	كتاب الحج
فيه عشرة مقاصد	فيه مقاصد أربعة	فيه مقاصد ثلثة	فيه مقاصد ثلثة	فيه مقاصد أربعة
ألقابها ثم المعاني	ألقابها ثم أفعالها	ألقابها ثم أركانها	ألقابها ثم أركانها	ألقابها ثم أركانها
ثم النجاسات ثم الوضوء	ثم ما في الصلوات	ثم الحج	ثم الأضحية ثم أوقاف	ثم المنع ثم التواضع
ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم التواضع			
ثم النجاسة ثم الأضحية				
كتاب الجهاد	كتاب المناصر	كتاب الدرر ثم نواصب	كتاب الأمانات ثم نواصب	كتاب الوصايا
فيه مقاصد خمسة	فيه مقاصد خمسة	فيه مقاصد خمسة	فيه مقاصد أربعة	فيه مقاصد ثلثة
ألقابها ثم أركانها	ألقابها ثم أركانها	ألقابها ثم أركانها	ألقابها ثم أركانها	ألقابها ثم أركانها
ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية
ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية
ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية	ثم النجاسة ثم الأضحية

من مقاصد كتاب الوصايا
من مقاصد كتاب الأمانات
من مقاصد كتاب الدرر
من مقاصد كتاب المناصر
من مقاصد كتاب الجهاد

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, located in the upper left corner of the page. The text is faint and partially obscured by the paper's texture and creases.

Handwritten text in Arabic script, continuing the list or index, located in the upper middle section of the page. The text is faint and partially obscured by the paper's texture and creases.



ما بين القريتين من عود
 الضيق والحرارة
 والآن انما هو
 واما ما بين القريتين

الحمد لله الذي جعل العلم نعمة على الخلق بقدرته ومي ذى العقول من رتبة رتبة وقلمهم بسبلها حادة شرعية وإقامة اعلام ملت احمد حمدا يستحق
المزيد من كرمه وبره ونطق العبد بنعمه واشكره شكرا يفرضه الواسع من سببته ثم والها من مزارعها والصلوة على رسول محمد المصطفى نافع اعلام الامين
وناهج سبل الجنان وعلى الدما حقائق الذين ودله مشاريع البقي صلوته على انقاد السما والارضين وتبلغ اسماع الخلق بجمعهم **اما بعد فان**
كتاب قواعد الاحكام مسائل الخلال والاحكام لشخصه الاعظم شيخ الاسلام مفتي تحفي الانام بحال العلوي محيي داورس الزمزمي جلالته بميت اليد غفر ناصي
السجبال الملة والحق والذين لا يمضون المحسن بن الشيخ الفقيه السعيد الاجل المقدس يد الملة يوسف بن علي السقي السقوي رحمه الله بيه الصلوة
ورفع قدس في فرائد الجنان كتاب جامع فاهر بائنا له ولم ينسج نابع على منوال قدس حتى من القرن الفقيه علي بن محمد بن مصطفى وفيه تفصيل لبيان ما في
صم يتفق لشرح بيده فقايد من مكتوباته يظهره فاقدمه مصنفان كنت على قدس المان او لمن اصنع له شرا يتفقد ببيان مشكلاته وابران
محمدة على ما اقر من حق الباع من هذا المزم والقصص المانع من الوصول الى هذا المقام الى ان مضى في طولة كذب فخلها اشياء متفرقة على ان الكتاب
حسن وقفا عند اول الابواب ثم شرعت في وضع شرح حتى بل يتخلل من المقاصد على كل دقيق جليل وبعد الشرح عند هذا ارجع من العلم
ان اعلق على مسائل الكتاب ما يكون عونا على حل مشكلاته واطارها فكانت معر فاضلة الى الخلاص والواقع بين العبد والاشارة الى
الدلالة المشدولة على السنة الفقهية وما عساه في بعض هذا من الخطر الفاتر الى اليأس في اليل لنظر المقام مشر الى ما هو الحق با وجوب عبادة بتكينا با قضا
ولا كان هذا الكتاب مما قد علم انشاء في يوم سيد من كل اموال المؤمنين وسيد الوصيين صلوات الله عليه بشرا بعد اخبره صفوة اصدق النبيين
والهيا المصومين وعرفهم الظاهر واقفا بايام الدلالة العالمة السامية القاهرة الشريفة المنقبة السعيدة المحمدي العلية العلوية المشاهدة الصلوة
الموسوية ابرها سر عاها النصر والشاهيد وقمر بايامها باخلوه والشاهيد ولاذاتجها الملوك والسلاطين مغفرة على غناها وروى عن العباد
المتمدين علفها على اموالها ولاذاتجها مساعدا على ايظاب يلها التي اقر من اقامة تحو والدين والقدس موافقا لما ابرام في ازمتهما الباهرة في اعلا
معالم البقيين بحج والاطهار المعصومين اجبت اذ جعل تحفه اودي في بعض حقوقي عاتدي وسهلة الاستحصال الدعاء والها على مرد والاعصر وذلك
غاية حمدي وارجون حبيب عليه منها والقبيل ويقوز من وفود الرحمة وعيم العاطفة بغاية المامل وسهية مجامع للمقاصد في شرح القواعد والى
الله اعني فيسمل له ونبيل السداد وهو حسي وضم الوكيل وهذا وان الشروع في المقصود يعود الملك للمعجب **كتاب الطهارة**
فالوصية بحج الواجب من الصلوة والطواف ومس كاتبة القرآن وجوب الصلوة والطواف المشركين بالوصية وقفا ثابت باصل الشريعة غير
متوقف على احداث المكلف **قوله** يفضيها واما مس كاتبة القرآن فبما على تحريم مسها للحديث ولا يجب غالبا الا بسبب من قبل المكلف كذا
ولم يجز بحج ولا شبهة في انعقاد ذلك ولو نزل ان المس كاتبة الصلوة لم يكن بد منه والجمع ما ناسر من وصفه تلك **قوله**
ويسبح للصلوة والطواف السدوين لا يشهد في استحبابه لا مشاع ووجوب شئ لقائه مندوبه لكنه شرط في الصلوة اذ لا يصلح الا
بوضوء بخلاف الطواف المندوب لصحة الحديث الاصح وسهاني في انشاء اسره من كل لعل ان يذكر مس كاتبة القرآن المسح فان
الوضوء مسح له وان كان مع ذلك لا طاعة الا بالحسرة الا المظهره ولا مانع في بين كون شئ مسحيا لا يشق في ذلك من فعله وكونه لا با
منه في شئ منه وبعينه انه لا يباح بدنه وما اطلق بعضهم على هذا القسم اسم الوجب ولا يبره به الا الحجاز وحلا في التحريم في ذلك الشئ
فالشبه الواجب الذي لا بد منه **قوله** ولا يجوز المساجد الى اخوه انما اسم الوضوء ليدخل المساجد لورود النص عليه ولا يستحب
فصله وهو يفضي واستحبابه لزيادة القبول ومعية التحمير **قوله** المؤميين واستحباب الوضوء الكور على طهارة معنا

البقاء على حكمه وهذا مع صحة استناده وما يوجب في الحواشي المشبهة بالشيء الشبيهة من ان ذلك قوة ليس هو الوضو الكون على وصفه
وهو ظاهر الفساق فانكثرة الكون بل هو كذلك بان يقع غلطاً على السطر الشيء المصلو والعواطف فانه لا يصير في قوة بغير الوضو ويجب
الكون على الطهارة وهو تكرر او لا حاصل له واختاره الشيء المصلو على انه منبسط في الحيز وما ذكره تكلف والتكرار الذي راعاه غير لازم
لان المعنى على ذلك التفسير بسبب الوضو لحدوث الاشياء بسبب الكون على طهارة وهذا مع صريح لا تكرر او غيره ولا يرد على ما اختاره او تكلم به
التقدير وهو خلاف الاصل وعدم الخروج عن المعنى الذي وقع في العطف مع عطف الاسم على الفعلية ويسمى الوضو بغير بيان وان
لم يصل بالاول وقال في التذكرة وان توقف تحت الهم قوله الشيء المصلو على وصفه كقوله من غير استعفاء ويبقى ان يقرر قوله الشيء المصلو
بالفعل عطف على الوضو في قوله ويجب اذ لو تكرر بالجر كان المعنى بسبب الوضو للحيث لا يرد ولا يرد ان التخييل هو فعل الوضو فاما بعد وضو ويجب
فيكون فعل الوضو وسبب الفعل الوضو فاما ويجب مستلحق ويجب الوضو في مواضع اخرى كما ذكرنا في السنة وثلاثين موضعاً وهي هنا امر
فانما ان يبين التنبه لهما الاولى هل يعتبر الوضو من الامور المذكرة بغير الرفع او الاسباب المستلزمة للطهارة بسبب غايته لم يكن نية القائل
يبقى ان يقال ان بناء ذلك على ان يثبت بالطهارة ممكنة له وليس من شرطه ان يثبت في دفع الحدث ام لا فان قلنا بالاول كنث الغايته
والا فلا بد من احد الامرين وبدونهما لا يقع الوضو ويجب كما يظهر من كلامهم في نية الوضو الرفع او الاسباب المستلزمة للذكاء ويجب القائل
تمسك بعموم من قوله انما الكلام في ما مضى ويظهر من كلام المصنف في الوضو والتكليف فانه استحب ذلك وفيه في الدخول بغير الصلوة
وهذا في غير الوضو لقوم الحجب وجماع المحل والحيث ويجب في غسل الميت وهو جازم لا يشترط الرفع في هذه المواضع الثانية للوضو المحل لا
فيه الا بانه لا يرد وضو على ان يكون بعد وضو ويجب لكن لو فعل كل وظاهر الاول على ان يكون في افعال لا تكون للصلوة ولا يشترط في
بناء على الاكتفاء بالقرينة وهكذا على اعتبار نية الوجه مع انما الخلاف بناء على العباد لحد الامر ويجب ومنشأه من ظاهر قوله ويجب انما
لكل امر ومن شره لئلا يترك ما عشا فان في الوضو الاول يظهر من الدرر السبل اليه حيث قال في الجرد في قوله ويجب في قوله
الا فربما لعدم الستك في سبب الشرع الذي ادعاه الخصم ولو سلم قوله ويجب في ذلك ويجب في الحدث لجاز ان يكون لتلك المستحبة قوله
والعقل يجب ان يوجب الوضو ولو دخل المساجد وقراءة الغزائم ان وجبا اقول في وجوب العقل لهما ان يكونا واجبين قوله
او يشهد لامتناع استيفاء وجوب العقل لهما في الذمة مع عدم وجوبهما انك يجب ان يستثنى من دخول المساجد والاجبان
غير المسجونين الذين تجزم على الجنب وشبهه للوضو وجبان يهتد العقل في قوله والعقل يجب بما عداه غسل المسجون حدث المسجون
يجم مع قراءة الغزائم كما مر به في تخالف البيان ولا دخول للمساجد مع ما قاله ابن ادم في الاصل ولقلة الاجماع ومنع المصنف في التذكرة
وهو ضعيف ولا يخفى ان الماد بالغزائم سورة سجدة الواحدة قوله والصوم الجنب مع فضيق الليل لا لغلة للصوم المستحب مع
عنس القفزة يجب ان يثبت صوم كل من كان عليه وجب عليه ان يكون غير واجب على احد ما سبق فظاهر ان كان عليه وجب عليه ان يكون واجباً
وهذا بناء على الاستعفاء عليه من هذا الاصحاب من شرط صحة الصوم الجنب بقدر العقل على الجنب والاستثناء من حيث ان يضيئ
الليل كل شيء لا لفعله ولا لانه انما تركه التفسير بهذا الكثرة في نظائره ولا يرد عليه انه يري وجوب العقل المحلانية لتفسير
فيلحق وجوبه بالصوم فيلحق وجوبه لا يخرج لكونه شرعاً كما في ذلك على الشرع مع غايات الاحكام فلا يرد في تعدد احواله ولا يخلو في بضيئ
وجوب العقل ومنه دلت في بضيئ الغاية وعنده الامع وجوبه لنفسه فظهر به اختلاف منشأ الوجوب اما صوم المستحب ومنه عنس الذمة القفزة
سواء سال عن ذلك ام لا فاشترط العقل لجماعه وان اختلف الاصحاب في كونه العقل بالمشيئة الى المحلانيين ويجب التنبه لشيء وهو العنس
لوصات الليل هل يجب تقديم العقل على الجنب بحيث يقدرون على العمل او طناً ويجب في جرحه في وقت صلوة فيه وجهاً الى الا ان العقل شرط
للصوم والشرط مقدم وان شرطه للصوم في الاستحاضة قوله ويجب مع شرطه للصلوة وجوده بعد ما كان اسعته وصبره ومنه بطلان الصوم بالا
بالعقل كما لا يخفى في الجنبان الفلاني بعد الجرح ولو جرح العنس بعد صلوة الجنب فلا يصح وجوبه للصلوة الا ان يسبب وجوبه قوله
يجب فان اعتبرنا في ذمة الدم كثره لموجبه العقل مشعل اذا دونه ويحد اخرى او ان الصلوة كما يلزم من الاجبان فلا من بقاء الذمة الى
الظهر يومين وفيها يثنى الوجوب بعلم الخطا بالطهارة قبل الوقت وان لم يفتخ ذلك وقت الصلوة ويجب وجوب العقل وقت الصلوة
لها للصوم وجود العنس وقفاً ما نظر الى ان الدم حدث والحدث سوا طرفة في الوقت ام قبله وقفاً الاول فوجه لا يحدث الاستحاضة قوله
بغيره من ما سبق انما يقطع المبرر بهذا الوجوب وقت القلة بعد السيلان في العقل العقل واسم ذلك الوقت قوله في قوله ويجب العقل

هذا يعني ان اطلاق وجوب الصوم مع غنى القنطرة لا يستقيم على اطلاقها في المصنف السابق في العبادة حيث عينا وجوب الغسل بوجوب
 الامور السابقة والاطلاق في بقية المحب ولا يغيره عدم التفاوت في المقتضى بخلاف الحكم في الغسل بخلاف الصوم لشدة الاختلاف بينهما
 والمستخرج في وجوب الغسل من ثم اطلاق في الاول وهو هنا وكان عليه ان يكون حكم الحايض والنفسا فانها اذا تقطعت ومهما
 قبل الفجر بقدا الغسل وجب تقديمه عليه الصوم الواجب كالمحب وفيه وجه المصنف لهذا الحكم في اكثر تكبير وفي بعض الاخبار ما يدل
 عليه **قوله** وكلما قرب من ذلك كان افضل هذا يقتضيه فضلها اخا الاداء والتقديم واول القضاء وما قرب من الافضل بخلاف الفضل
قوله واول ليلة من رمضان ومضطر الى اخوة ليلة نصف رمضان ومولدا الحسن والحسين ليلة سبع عشرة ليلة الا لقائه المحب
 ليلة تسع عشرة بكتب وذلك كالحاج ليلة اخرى وعشرين اصيبت فيها ارمياء الانبياء فيها دفع عيسى بن مريم وقبض موسى على
 ليلة ثلث وعشرين نزل فيها ليلة القدر وفيها غسلان اول الليل واخره وبقي الغسل بجميع فرائد رمضان **قوله**
 ويوم المبعث هو سابع والعشرين من رجب ويوم الغدير الثامن عشر من ذي الحجة ويوم الرابع والعشرون من رجب على الاشهر
 يوم العز وهو اليوم التاسع وما ينفرد بالفرس فهو اول سنة الفرس ونزل حول الشمس الحمل ويعاشر بار وبارز ويوم
 وزيد من القديم الفلاني **قوله** ودارك الكسوف عمل مع استعجاب الاحراق لا فرق بين كسوف الشمس والقمر ذلك
 لاداء الاخبار عليه **قوله** والمولود اى استحبابه الغسل ووقته حين ولادته وقبل بوجوب الغسل **قوله** والسعي الى ربيت
 الصلوة بعد ثلثة والمال بعد ثلثة ايام من صلبه وقيل بوجوبه مع والمستند ضعيف ولا فرق بين من صلب نجي او ظلم او بين
 من صلب على الصلبة المعبرة شرعا وغيره على ظاهر اللفظ والتفسير بخلاف ذلك لا يفتيد به **قوله** وصلوة الحاجز
 الاستحابة ليس المراد اى صلوة انزلها المكلف لاحد الامرين بل المراد بذلك ما نقله الاصحاب عن الامم لهم وله مضاعفة
 فيطلب منها **قوله** ولا تدخل اذان انضم اليها واجبة الصلوة في تدخل بغيرها وضاعف الام مع تخفيف الدال على جفاف ناء المضاعفة
 وما افترجه المصنف من عدم هذا اخلها عند الاجتماع لعدم الاكتفاء بغسل واحد لاسباب متعددة سواء عينها في التثام لا في
 كان معها غسل واجبا لانه هو القول للصوم لعدم الدليل الدال على تدخل واحد وليس كذلك كالغسل الواجب لان المطلق فيها هو الرفع
 او الاسباب لغير واحد بخلاف المندوب وهما متساوان وقيل بان تدخل مطلق وقيل مع انضمام الواجب استنادا الى بعض الاخبار
 التي لا تدل على ذلك صريحها باق من هذا وليذكر الاصحاب في الوضوء اذا جمعت لاسباب هل يكفي عنها وضوء واحد لا بد
 من التثنية ولكن يلوح من كلامهم ان الوضوء الرفع الحادث كان في مثل التلاوة وضوء المساجد والكون على طهارة وفيه زيادة التقا
 والسعي في حاجته حيث يستنع الرفع كان في رجم المحب وجنب المحل واما شرع الوضوء في رجم وجود المانع من الرفع سعي القدر
قوله ويقدم ما للفعل وما للزمان فيه ما يستحب للكان من قبل ما للفعل لانه يستحب له دخول ودم عليه من بعض ما يستحب للفعل من
 قبل ما للفعل الغسل انما يستحب للفعل وهو غسل تارك الكسوف بالقددين وغسل روية المصلوب وغسل التوب من رجم
 او كفر وغسل قبل الرفع واعند شيخنا الشهيد بان الام في قبل ما للفعل الام الغاية اي يقدم ما غايته الفعل وهذه للذكور وان اسباب
 لاستحباب الغسل لا غايات وهو رفع نجاسة العنابة فان الام للتعديل مطاوعة الغاية من تعجيل الرفع ومع حجة اذاعة ذلك فاي شئ في
 العبارة يدل على تعيين ما غايته الفعل ويظهر من غيره **قوله** والنيهم يوجب للصلوة الطواف الواجب من المحرم ليعجب اليهم فيا ذكره للمستفاد
 من السياق ومن قوله والمندوب طاعة ينافية الاعتراف بوجوب النيهم بدلا من كل من الطهارة بينه وان لم يستباح بها وهكذا وضع في كثير
 ليس يحدد وقد عدل شيخنا الشهيد في كثير الى ان النيهم يوجب الطهارة وان ينفرد بوجوب المحب وشبهه من المسجد وهو الصواب
 لانه ان كان بدلا من الوضوء فغاية الوضوء غايته وان كان بدلا من الغسل فكذلك حتى في صوم المحب وشبهه على الاصح فاستصحاب
 المنع من الصوم الى ان يحقق المنزلة وبعد النيهم يحقق الاذن فيه اتفاقا فتعبر به ويجب استدلاله الى الوجود ان بعض ما لا يمكن
 وعنه فوجه **قوله** ونحو وجوب المحب من المسجد في طهارة العبادة ان المراد به المحب في احد المسجدين وهو ضرب من مورد
 المحزان من رده المحل ان احدها والمخاف من عرض له المحابة فيه بسبب كراهة طهارة العبادة ومن وجب خارجا ودخل الى احد المسجدين
 عاظا او ناسيا او جاهلا لعدم تغفل الفرق بين من ذكر وبين المحل وجب الى ان لا يصدره الضم ولو ثبت ذلك فان مورد المحب في
 المحرم فلو كان الغسل طهارة يوجب عدم شرعية النيهم مع المتكبر من مبدله وحقيق ما مع مساواة زمانه لزمان النيهم في الخروج

عنه والاصح عدم وقوعه ظاهر النفس بأداة حقيقة الطهارة ولا يخرج وجوبه من وجوب الطهارة من حيث النفس بل من
صادق فظ الماء والامحاج عقيبته بغير فصل محال في القرب الطهارة في الثاني طهارة على هذا لا ينوي فيه البلية ولا يذكر للصنف وجوب
النم على المحايض والاصح انما يحجب في ذلك الواجب الى جهة التماثل من الباقية والظن مساواة النفس لها لانها حائض في بعضه دون
الكثرة الدم لعدم النفس **قوله** والمنزوب ما عده وفقد كذا استحباب النيم في مواضع مخصوصة كالنيم للنوم والصلوة المحمزة ولو لم
يجوز ذلك ولا كلهم في استحبابه في تلك المواضع لكن هل يستحب في كل موضع فسبح في هذه المواضع والعسل لا استحبابه اذا كان
المبدل اذ كان سببا في الاشكال فيما سوى ذلك والمحتمل ان ما ورد به النفس وذكره من بوقته من الاستحباب كالنيم بلا من وضو المحايض
للمكره يصار اليه وما عده فعل المنع الا ان يثبت **قوله** قد يحجب الثلثة باليمن والنذر والعلم بالمكان الاكثر وجوب الطهارة بالمثل في
صدره بعد الدار على التقليل اذا دخلت على المنافع غالباً في الوجوب باحد الاسباب الصادرة من المكلف ولا ريب ان يزيل في
محلته تعلق الثلثة بالثلاثة شرعياً فلا ينفذ اليهم والحق على الوضوء اذا كان مثلاً عاواطلا في البعض اذ عاواطلا اليهم عليه ونحوه
فاسد فلا ينفذ اليهم على الوضوء مع غسل الجبابة نعم بشرطه الوضوء غالباً في القول في العسل كذا فلا ينفذ اليهم على مجرد العسل
الذي لم يثبت شرعياً غسل الجبابة في غير وضوءه وفقد ما قبل من ثبوتها على الاعتقاد ولو تعلق بمباح مساوى الطرفين فاسد
لان العبارة لا تصور فيه الا باحترام المعنى لانها فربه فلا بد منها من التماثل ومن هذا يعلم حكم النيم وقد يحجب الطهارة بالمثل عن
اما الجبابة يستأجر من المنه لوضوءه داخل برأى ما هي شرطه وهو ظاهر **قوله** الفصل الثاني في اسباب الجبابة الوضوء يخرج
البول والغائط والوجع من المنافع وغيره مع اعتباره اعلم ان السبب في وجوب الوضوء هو الوصف الوجودي الظاهر المنفصل الذي يدل على
الشرع على انه معترف بحكم شرعي وهو احد مغلطات خطاب الوضع وقول المصنف في اسبابها اذ فيها الامور التي يترتب عليها فعل
الطهارة في الجملة المعروفة ان يكون واجبة ومنه وبذلك لا يوجب شئ من الغايات السابقة الا غسل الجبابة عند المصنف وجاؤه وما
سمعت هذه موجبات نظر الى ان وجوبها مع وجوب بول في فافق ايضا باعتبار شئ من فعل الطهارة غالباً والاول اهم
مطلب من الاخرين فهو من وجوه وقول من المعتاد اذ بالاعتاد هي هذا الذي اعتد خلق مثله صرفا للفضلة المعلى من وجهي الخلق الطبيعى
واذا راد بالاعتبار في قوله اعتباره تكرر في وجوه الفضلة من اخرى لا يخرج بصريح جوارحه فافقنا اول اطلاق الفقه من الواجب
بالنقص الخارج من السبل من ما يخرج واطلاق الشئ بالنقص الخارج مما تحت العدة دون ضعف واعتبر بعضهم في غير من معناه
خرج الخارج من مرتبة من البهيم عادة فثبت النفس في الثالثة وفي صيرته بذلك يخرجها ولو اعتبر فيه صدق الاسم عليه فاقوى
غيره في عين عدل كان وجهان لان الحقيقة الشهيرة اذا فذنت او لم توجد صير الى العفة وليس هذا كعادة المحض للاطلاع على علم
ما داخل المرتبة مع انه يبقى على التقلب فلو خرج احد الثلثة من غير الطبيعى بطل عبثه فلا نقض وفيه كل من قبلي المشكل وهذا انما هو
اذ لم يثبت الطبيعى فاذا انسند نقض الخارج من غيره باول من ذكره الوجه ولا من قبله الا مع الاعتناء على الاصح في قبل الماء وينبغي
ان يرد بالخروج وهو من وجوه الخارج بنفسه منفصل عن حد الباطن فلو خرجت معتدلة ملوثة ثم عادت فلا نقض على الاصح **قوله**
والنوم البطل الحاسن من السمع والبصر وانما حجبها لانها اعلم الحواس الخمس اذ كانت بها غالباً بطلت بطلان
الاولى بغيرها ودون العكس في الضوضي ما يخرج وجهها هذا التخصيص والتعريف بالبطلان من غير غيره بالغلبة لا بصر في
النقص من السنه وهو مبادى النعم فاذا بقوله نفهم في جميع الحالات سواء كان انما فاعدا او متغيرا او كالا لانه في العلم من نام
فانتهى النعم ونقص من باب الحكم بالنقص من ضعف ولو شئت هل خلق عليه الصوف لم لا وان ما حظه منام وحدث النفس في استحباب
الطهارة وكان فاقول الحاسن قد يوجد حاله في جمل ما قبله **قوله** والاستحاضة القليلة اذ او على العبارة شجنا الشبهة فيتم للسط
غيره في اكثر من العصر والعشاء الاخرة فانما وجب ان الوضوء خاصه وكان عليه ان يذكرها ليكون كل ما حاصر الاسباب الوضوء كما
صنع تخفا في كثير من دفع الارباب بان التمسطة من اسباب العسل لانها سبيل الى التمسك او في اذا قطع ومما لليلة الطهارة او
العشاء وجب الغسل اذا كان في وقت الصبح فوجهه التمسك من سبب الغسل وان تخلف الحكم لعرض وكل هذا لا ينفي لان غالباً ان
يكون من سبب الوضوء وحده فاذة ومن اسباب الغسل اخرى فلا بد من تمكيد الى يابى يكون المذكور حاصراً لاسبابها كلها **قوله**
وللمستحبين للنواظير كالنور المشاطة فاضل ما عدها فلا في هذه العبارة من انما فاستشر ما لان المستحب للنواظير ليس النفس مستحبة اليه

بالمصاحبه وكان تركه ذلك من ان الحيوان يعلم اللبس والعقوبة قوله اما من يقول ان المستحي لا يحرث عذرا في الدود لغيره **قوله**
ولا يجزى بها كالبذي والحيوان عذرها اذ بذلك الرعي على الحيوان في بعض الاوصاف في هذه الاسباب من اصحابنا من العامة وما
في اخبار من وجوب الوضوء بغيرها فذكرها لا يقول به الا صحاب اما تضعف الحديث ولشذوذه والذي بالمعجز فادبو اضعف
يخرج عقبه شئ من الجماع والملاعبة غاليا والمذهب انه ليس بنافع واذا ظهر في قول ابن الجبجد بفقده عقبة المشرك ضعيف كما ضعف
قول ابن حنبل في النقض على ان ملاء الفم **قوله** ويجزى الغسل الجنابة والحجر والاستحاضة مع غسل العقطن لم يورد عليه شيئا
ههنا وجوب التقييد الذي سطره في الصحيح مع انه وادع عليه لما عرف من انها في غير الصحيح من اسباب الوضوء خاصة وليس لمن يقول
انها من اسباب الغسل فالحديث لان الظاهر ان المراء في جميع الاسباب انها استباحة حصلت واعلم ان قول ابن الجبجد الغسل الجنابة والحجر يجزى الى
فضل كلف لان الحجر هو الدم والماء بالحجر الغسل بالحجر وجب اذ لا معنى للاجتماع به نفسه للمعنى من ان السبب هو الوضوء الجنابة هي
الحالة التي يحصل بالانقضاء وبالحجر ففي عقبة من لغيره شئ ولو قدرت معها المحرم الذي لا بد من نقضه مع الحجر فسد المعنى يخرج بان
يكون العبادة هكذا يجزى الغسل الجنابة والحجر والحجر واخبر **قوله** ومن الميث من الناس بعد ذلك في مثل الغسل او ذوات عظم منه واما
من حج قبل الميث يكون من الناس لان ميثه عن الاوصاف لا يجزى بها غسل فسد المس يكون بعد يوم الميث بالوقت الذي يسجدوا في الغسل لان
الحجارة من قواع الحيوان والمضوء فسد ايضا يكون في الغسل كادلت الاخبار في نحو جبر عبد الله بن عثمان عن ابن عباس انه اذا سجد وقبل وقدر
فليل الغسل ولا بأس ان يسجد بعد الغسل او يقبل والمراء بالغسل الغسل المعروف وهو المعتبر في حال الاغتسال لانه المبادر على العلم وان المطلق شرا
وسقط الظاهر من الغسل فسد لا يقتضيه عدم اعتباره في سعة الغسل فمن ثم لم يغسل فسد في غير حطبا ونهيم عن بعض الغسلات وامكن الغسل
المعتبر في الدين كان الحجر وجوب الاعادة ولان الاستحاضة اما كان في الغسل الفسد في حال الحمل الناقلة بغيره ذلك فسد هذا ابتداء في غير علم الغسل
احدا بعد الحج وهو غسل فسد الكافر عند قد المسلم ان فلانة ومن سبق من ثم فسد في الغسل بغير السبب الذي اغتسل له ومن فقد في
غسله احد الحططين او التيم ولو من بعض الغسلات والكاذبان فعليه صوم الغسل والحجر عنه ومن لم يجر بملوث ومن غسل صحوا وان تقدم الغسل
انما غسل بالسبب الذي اغتسل به والشهيد والمعصوم وفي بعض كل الغسل بالسنة اليه قوله وسبب في تحفة اشلة امر وحكم القطر في العلم
حكم الميث سواء ابيئت من حج او ميث وفي العلم المحرم قول بالمساواة في كل من يجزى بغسله يجزى الغسل ومن لا غل في قوله او ذوات عظم
منه ومن ابيئت من حج ماضية لان الضابط المحرم ويعود الى الميث فغسل الجنابة من حج بان الوضوء لا يستقيم **قوله** وغسل الاموات هو
مسئله في الحج والبري واجب وانما في الاستسقاء في العبادة لان غسل الاموات ليس على نية الاستسقاء ولا يخفى ان المراد الميث المسلم ومن
يملكه **قوله** ويكفي غسل الجنابة عن غير من فيها الجامع دون العكس الصغيرة قوله منها يرجع الى الاعمال والمشرقة قوله ولو جامعها يرجع الى غسل
الجنابة فلو اغتسل الجنابة كف عن ذلك الغير ما وقع الحديث وصحة العكس فلو اغتسل عن ذلك الغير لم يتوضأ فقد جزم المصنف بانه لا يكفي
عن الجنابة بغيره على الحديث وقوله ما في الحج من الجنابة بالحجر غسل الجنابة عنه من اجابها الى الوضوء اما حج الفرض الاول مضاف الى الاجزاء
فهو ان الحديث الذي هو عبارة عن النجاسة الحكيمة متحد كما بينه عليه وان تعدت سبابة فاذن في ان تقامه بالسبب الاقوى او تقع بالاضافة الى
غيره وسبب في ولا تل الفرض الثاني من الاخبار ما يوجب دليل لهذا واما حج القول الاول من الفرض من الثاني وهو الذي جزم به المصنف
فان غسل الجنابة اكمل من غيره من الاعمال لان في فقه طهارة واحدة واقوى لانه يرفع الحدثين الاكبر والصغر وغيره
انما يرفع حدثا واحدا والاصغر لا يقوم مقام الاقوى ولا يخرج عنه الاصل ويدل على القول الثاني وجه الاول ان الاحداث التي هي
استبابة الطهارة وان تعدت فان مسها وهي النجاسة الحكيمة التي هي المانع من الاستبابة المحض صغر وغيره منها بالحديث ايضا فسد في مشقة
في ذلك لا على ان الاقوى المكلف الغسل في حديث مضاف الى واحد من الاستبابة عند تعددها وقد قوى وضع ذلك للمشرك فيجاء نقضه لان كل امرئ
ما في فقه المانع للمضافات جميعها بيان ان المانع انه لو تعدل على كل واحد من فسد في غسله فالتالي عطل التقديم مثل بيان الملافة
ان الاستبابة المنعقدة او اجتمعت فالاصل عدم تداخل سبباتها ومن ثم لم يتعد الطهارة الصغرى بتعدد شئ من اسبابها وبيان الملافة
في كل شئ انه لو لم يكف بغسل الحقيق من الجنابة مثلا عند اجتماعها لم يكن لوجوب غسل الشخص فائدة اصلا وكان وجوه كعبه والتالي ظاهر البطالة
فالتقديم مثل بيان الملافة وان وجوب الغسل من معا اما ان يكون بمعنى تحتملها معا او لغيرها على ان يجزى كل منهما عن الاخر في التقييد به
او بمعنى لغيره احداهما عن الاخر فسد دون العكس الاول المعلوم البطالة والعرض بطلان الثاني فتعيب الشرح فلا يكون بوجوب ذلك

الاخر فانه لا يرد فيهم ليكن مجزأ ولو في غيره لم يلزم فيكون له وجوده كونه ويكره ان يساق المايل على وجه
ان يخرج من هذا بان يقال لم يجز عمل المحض على الجنازة بل هو من اجزاء المايل فانه لا يرد فيهم ليكن مجزأ ولو في غيره لم يلزم فيكون له وجوده كونه ويكره ان يساق المايل على وجه
الاجزاء على الاثران بمقتضى ما يجمع وجه الوجوب ويسبق ما يطالب به المكلف وعمل المحض على ذلك التقدير لا يرد فيهم ليكن مجزأ ولو في غيره لم يلزم فيكون له وجوده كونه ويكره ان يساق المايل على وجه
العقل المقارن له وهو الجنازة ووجهه هو كونه التكليف به تكليف بما لا يجزى فيه حال فيمنع او يقال وجوب عمل الشخص على تقدير
عدم اجزائه عن الجنازة ليس واحدا من اقسام الوجوب فيجوز انفاؤه بيان الملازمة ان الوجوب ينقسم بلعبا والفعل المحض والمزب والمجزي
وجوب عمل المحض في الفرض المذكور على تقدير اجزائه عن الجنازة ليس واحدا منها بل ينقسم وجوبه وانما ينقسم وجوبه على تقدير عدم الاجزاء عن الجنازة
وجب بحكم العكس ان يجزى عنه على تقدير ان الوجوب الثالث فانه لا يرد فيهم ليكن مجزأ ولو في غيره لم يلزم فيكون له وجوده كونه ويكره ان يساق المايل على وجه
او يرد فيهم ليكن مجزأ ولو في غيره لم يلزم فيكون له وجوده كونه ويكره ان يساق المايل على وجه
المادة يجزى عمل واحد للجنازة واحدا من اجزائها وعملها من جنسها
يكفي في الاعمال المستوفية ان كان مع اشمالها على نفسها لم يقع وعمل واحد على وجهين متناهين والاقام وقع على غيره من غير ان يستعمل
الاجزاء وفي حقيقة ومجازا وهو حقيقة في الخرج عن هذه الوجه فيكون ان يرد بالواحد الواحد بالانواع مع انه يعبد ولا يرد فيهم ليكن مجزأ ولو في غيره لم يلزم فيكون له وجوده كونه ويكره ان يساق المايل على وجه
اقوى وهو ان صاحب المصنف شيخنا الشهيد والاول حوط **قوله** فان انضم الوصف فاشكال بناء على ما اختاره المصنف من المجزئ
بعد اجزاء العكس ترد في الاجزاء على تقدير انضمام الوصف الى غير عمل الجنازة وانشاء الاشكال من ان غير الجنازة مع الوصف يكلفه عمل الجنازة
لشأنه باخر لتعظيمه وتصومه الصلوة ونحوها بكل واحد منها على الانفرد وكل من المتكافئين يقوم مقام الآخر فيجزي عنه ومن ان العمل
وحد لا يجزى عن الاجزاء لتعظيمه وتصومه الصلوة والوصف لا يدخل في دفع حدث الجنازة فيبقى الحدث بحاله ولا يشهد في ضعف الوجه الاول لانه
السبب لا بد ان يكون صالحا للتأثير وليس للوصف من ذلك دفع حدث الجنازة اصلا بل وجوده كونه وجزء السبب لا يكون سببا في اسمه
وبنه الاستيناحه اقوى شكلا لا المراتب عدم الاجزاء بالنسبة اليها اقوى شكلا لا يكون الاجزاء اقوى شكلا لا يكون الاجزاء اقوى شكلا
عليه سوف العبارة حيث انتقل ما لا يجزى عن اجزائه الى ما في اجزائه اشكال استثنى طرفاه ومقتضاه الانشغال لما يكون جانب الاجزاء فيه
اقوى ومثلا لا شك ان من عمل صاحب الحول والضعف والاقوى والرفع انما يتحقق باضطرار الى اقوى وانضار الى اضعف من غير رجوع ومن عمو
قوله انما لكل امرئ ما قوى وقد نوى بالاستيناحه والامانة يحصل له وانما يتحقق في حدث الجنازة من رفعه وقوله هذا في وجه ظاهره ولو
نوى في الحدث والطلاق فكما الاستيناحه وهذا كله بناء على ان العكس لا يجزى **قوله** ويجب التيمم بجميع اسباب الوضوء والعمل اما وجوب التيمم
ببلاص العمل بجميع اسبابه فظاهر لان التيمم ببلاص العمل لو احدث حدا اضعف وجب عليه التيمم ببلاص العمل الا ان الوضوء على الوجه لا يجزى
ببانه واما التيمم ببلاص الوضوء فانه لا يجزى باسباب الوضوء ولا يرد بيان التيمم لو وجد الماء وتكفي من استعمله في الطهارة انفق التيمم فان لم
وجب التيمم فيكون المتكفي من استعمال الماء سببا في انفاض الوجوب التيمم وكل **قوله** وكل من اسباب العمل استيناح الوضوء الا الجنازة فان
كان غيره وعمل الهوائ كان من فرضه ان كان عمل الجنازة كافيا في اتمام الوضوء لا فضا ولا نقلا كان ضميمته اليه بغيره واكتفى بالعمل
في استيناحه الصلوة فمن ثمة كان عمل الجنازة كافيا في اتمام الوضوء لا فضا ولا نقلا كان ضميمته اليه بغيره واكتفى بالعمل في استيناحه الصلوة
من ثمة كان عمل الجنازة كافيا في اتمام الوضوء لا فضا ولا نقلا كان ضميمته اليه بغيره واكتفى بالعمل في استيناحه الصلوة
بجاءه ولم يرد في عمل السبيل ان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول الوضوء بعد العمل بغيره وسئل احمد بن محمد الوضوء قبل العمل
من الجنازة قال لا يرد على الحديث ولا شك ان اطلاق الواو بين الاولين ينفذ كون الوضوء بغيره سواء كان واجبا او مندوبا
ونهما الشيخ في التمهيد على الوضوء واجبا وفيه باسحاب الوضوء مع العمل على ما يرد في بكرة المحض عن ابي جعفر ع وقد سأل كيف
اصنع اذا اجبلك غسل لغيرك وفرك وفوضا الحديث والجواب ان ثمة هذه على التفسير وجوابه في ظاهرها اولي لان ظاهرها وجوب
الوضوء وهو وافق لغير العامة التي على الاصحاب ففي الاستصحاب الوضوء قال المصنف في المنتهى لا يجزى الوضوء عند اجزائه في الشئ
في التمهيد وبعبارة الكفاية تنبيهنا حيث يقع الوضوء مع عمل الجنازة وفيه من مع عمل الاقوى فظهر من ثمة في الثاني ان ارادة الاطلاق
في الاول والعمل في الثاني فانما يكون في الوضوء اي لا يجامع الوضوء كما هو ذهب اكثر الصحابة وهو لا يجوز لقول الصادق ع في عدة احكامه
وضوءه في الجنازة لا يرد في العمل وضوءه في الجنازة ولا يرد في شئ ان لا يرد في وضوءه والعمل على الاستصحاب **قوله** الفصل

بدننا وجب الاكل هذا الصريح القولين لافلا في اللغة من غدا وليست ثالث فيم الوجود وان ذوال النجاسة حكم شرعي فيكون دفعه على حيينه الشرعي ولو
لا يجرى المعنى النفل على الوجه المخصص فعلى اهل الحكم بظواهر المحل وقوعه على الاكل والطهارة وانما دفع النجاسة والاكل واجبا على الاول
لما قلنا قلنا تركه فيصير صلوته **قوله** ولا يجرى المستعمل ولا النجس المذبح في الاستعمال اذ كان منسجما على طهر جلا استعماله ثانيا فاشبهه
وبين النجس لثانته فيه ويمكن يقال ان المستعمل بعد طهارة المحل باذن الثلث ليس بخمس مع صدق الاستعمال عليه فثانته الجمع النجس على علم
الاجزاء ومنه بعد بل الظاهر جواز الانفعال لما فيه فظاهر **قوله** ويجزم بالثبوت والعظم وروي عن الاستنجاؤها بما جعلها لها
طعام الجحيم ودوابهم ومنه يستفاد تحريم الاستنجاء بمطعم الانسان **قوله** ومنه التحسين بوجوه عديده بعض الاصحاب واكثر عليه في ان
فيه شئ فان هذا يقتضي كونه قاعله وفي الزينة الفرسان ولا استعمال على الاستنجاء بالتحسين كما **قوله** ويجزى كل واحد من
الامر والمذكورة من الوضوء وما بعده وهذا الصريح القولين لعدم النفاذ بين التوابع والجزاء في وجوبها ليس بعبادة اذ ليس مطلوب بالافئدة منها فانه
الهي في الاستنجاء بغيرها معصية من قبل الجحيم الذي دفعه عن انما يقتضي انقضاء القبا المظنونة للفرقة لا مطم **قوله** ويجزى على المصلحة
اي لو سرحت لا يجرى عن من مذكور ان ذلك حيث يمكن في مافان في وجه والملازمة التي يباح وطهرها ومنه من جرد وعنده من سئل عن الجحيم
والطهارة لا يجرى الا بغيره عنهم **قوله** ويجزم استيفاء القبلة واستدبارها مع عدم الاستقبال اليدين في حال قضاء الحاجة
فهم بعضهم ان غير ذلك سوطا لغرضه في وجوه من الاستنجاء في الاكل المصنوع مما جعله ما قلنا والماء بالنبيل العيون للفرقة
والجذبة بعيدة وسببا تحريمها لثبوتها مع ما روي في ذلك من استواء الصحاح والنباتات في التحريم وقال بعض الاصحاب بغيرها الا في
والاستدبار مطم وبعضهم بالغ في التحريم والصحاح والنباتات في الاستقبال والاستدبار بالنبيل الى الفائم
البحاس معلوم ما بالنبيل الى المصطحب والسبيل فان بلغ بها الفخالي هذا فاحتج في ان الاستقبال والاستدبار بالنبيل
اليها في التحريم الى الاستقبال في الصلوة والا فبغيره من هذه استقبال واستدبار بالجملة ومن ان ذلك انما هو بالنبيل
الى العاقل فلا يجرى من القادر ولهذا لو حلف بالنسبة لم يجرى لانه لا يقع الفدية على غيرها ولا هذا اذ **قوله** ويجزى في المني
عليها اي جوازها بغيره من الاستقبال والاستدبار **قوله** ويجزى من الاستقبال والاستدبار **قوله** ويجزى من الاستقبال والاستدبار
بغيره **قوله** ويجزى من الاستقبال والاستدبار **قوله** ويجزى من الاستقبال والاستدبار **قوله** ويجزى من الاستقبال والاستدبار
ونظير البس ولا هذا في النباتات ظاهرا ما في التحريم فلا يمكن الدخول والخروج ويمكن ان يقال القدر من هنا منطوقه في الجحيم
على ما جاز من التكليف **قوله** والاستدبار بالقبول للجهل بالاشعق الاستفسار بوجوبه وروى في الاستنجاء بالقبول
بالجواز في عدم استحبابه للماء وفي فاع ظاهر النص ودما على استحبابه في الاستنجاء بالقبول في الاستنجاء بالقبول
يجزى في الطهارة بالبلل الشربة بعد وعدم كونها فاضا وجرمان ويجزى في الحكم بظواهرها خارج منها وعدم القس بدمع استنابها
لم يستل في القول بغيره الحكم باستنابها الاستدبار اليها صفيق لان بغيره وجازي المضموم مع استنابها **قوله** ولو وجد بعد
الصلوة اعادة الطهارة خاصة لان ذلك حدث في **قوله** وصح بطنه عند الفراغ الى العبد انما يبدى الحق في المصنف ومن بغيره
قوله ويكون استقبال الشمس القمر جرح في الحديث لثبوت النبي عن ذلك والمردف في الفرس وروى الشيخان في ابى عبد الله
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبول احدكم من غير ما بال القمر قال المصنف في المنه لو استنابها قال باسوا لولا استنابها في القبلة بالاذن اذ جاز
فنا على **قوله** واستقبال الریح بالبول الذي منه ولا يعكس الریح البول بغيره على حد المصنف ويشابه في الذكر في علة المكي
استقبال الریح واستدباره معلل بالنبيل الحسن عنهم **قوله** والبول في الصلوة لثبوت النبي عليه ولذا في معناه كالجحيم في استعمال
ويشهد ذلك في الرضا عليه من فقه الرجلان ببوله وروى في غير معناه اسبابا كالمصنف وكثير الذباب **قوله** وانما وطئ عقلت كرا
البول قائم في الانبعاث ما بينه من الجحيم اي بعد عن الاداب ولا يجرى اليه غابا وانما في طين الجحيم ببوله من السطح في الجحيم هو بين
البول قائم في العلة **قوله** وفي الماء جازا وكذا علة الاجزاء وان الماء ولا ريب ان الماء كالمصنف وكثير الذباب **قوله** وانما وطئ عقلت كرا
لما روي عن ابى عبد الله في ان ببول الرجل في الماء ولا يجرى ولا يجلد من الماء المذبح في حال الاخذ النجاسة وكذا في الماء
في الشام وليس في غيرها من البول والكثرة الماء الا في كراهية فضاء الحاجة فيه **قوله** والحديث في الشوارع والمشايخ والشوارع جميع شوارع
الطريق والشوارع جميع مشايخ وهي طريق المذابحة **قوله** ومواضع النجس عن ذين العابدين عن علي بن ابي طالب وروى في الجحيم

قوله وحيث انظر والظاهر ان لا بد لها من ان التبرع بفعلها من شلها فذلك كافي بشاؤه ليقع على ما هو عليه ولا ان المشقة صحت
 بفعلها الفلاني وان ذلك يجب لبقاء النفس وهذا انما هو المملوك له ان يبيع اما ملك الغنم فلا يجوز قطعها الا باذنه ما
 يضمن ويكلف **قوله** وفي التنازل المادى موضع الظل المعدل نزول القواطر الماتية من كونه قطعها جيل شجرة ونحو ذلك ويمكن ان
 يكون باذن من ذلك وهو الموضع المعدل ولهم مطلق فظهر الى انهم يرجعون في التناول اليه من قاء اذا اذجع وفيه يجوز الاول هو الموضع
 بما لا يخبر **قوله** ويجوز ان يكون في الجرح فيخاطب والراء المملوكة مع جرح المني عنه ولا بد من ان يكون من جرح حيوان بلسعة فذلك ان
 سعة عباد بالحق بالشام فاستلغى ما صنعت الجرح نوح عليه السلام من ثلثا سبيل الخنزير سعة عباد وروى به سبعة فذلك ان
 فلم يخط فواده **قوله** والافندي هو جمع فناء بالكسر واعتد من جواب الدار والمادى به جرحها خارج المملوك عنها **قوله** والسؤال عليه
 اجماله الخ فالمتنازع في حذفه وعلل في الاخبار بانه يورث الجرح **قوله** والكلام الابالذكري او حكاية الاذان او فرائد الكرسى او
 طلب الحazine المرفوعة اما الذي قبله عليه حديث الذكري على كل حال حسن اما حكاية الامان فحكاية شخص في الذكري فيقول ويقل مستند
 عموم الامانة بالحكاية وان ذلك وجماعه لا يستلغى الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره واما فرائد الكرسى فيقول ان عبد الله لم يرض
 في الكنف اكثر من اية الكرسى وحدا منه وانه ويجوز في السلام كما هو به المصنف في المنه والاسم **قوله** في السبعة وفيه
 شئ **قوله** وظل الجحش لما ورد في الاخبار بانه يورث الناسودا الناسودا بالقول على في حوالى المفعة **قوله** والاستسقاء
 باليهن عمارى عن النبي صلى الله عليه وسلم من استسقاء باليهن وروى اجماعه عن غيره انه نوع من نوعه وهو من الذكري باليهن ومع الحاجة
 فيقول الكراهة **قوله** وبالصياغة فيها خاتم عليه اسم الله تعالى او انبأته او الائمة عليهم السلام او نفسه من جرح من كراهة الاستسقاء
 بالبسا اذا كان فيها خاتم لم لا مطلق فلا بعد ان يكون استسقاء الجوارح والسعا بان الجملة الحاكمة فحقيقة بالبسا والظاهر ان
 اسم فاطمة عليها السلام كالاسم الا انه عليه السلام اما اذا كان نفسه من جرح من مطلق الجوارح الغضيرة وكراهة الاستسقاء
 وهو في اليد والهرز من غير عند اذنه او في عليه ان اخرج احصى من السجل عجزا من وجب باستسقاء ذلك السقي وبان هذا الحكم
 على الواقع في الاعمال الجوارح فلا يلزم من وقوع جرحه لكن قال يستخفى في الذكري في نسخة بالكافي للكليني في هذه الرواية بلفظ من جرح
 من مطلق هذا يكون عموما من من من وقال سمعناه مذكرة في كسب السؤل اضلا والقى فيجوز الفاء الزائدة بالزاد واللال
 المعجمين قاله القاموس الزمر بالضماء وشد الزاد في جرحه **قوله** فان كان محله اي من تلك البدن الغنم وعنده ان
 البنية كان له عند ذلك يمكن وداله كل هذا مبني على ان البنية كان له عند لا بد من جرحه في الرواية عادة فهو فعله مع سعة الوقت فانه في بينهم
 ثم يزيل الجاسم بالاستسقاء ويصل على هذا فلو كان العذر من جرحه والى البنية البنية قبل الاستسقاء لو جرحه على حدة حتى الوقت
 في صحة فعل البنية فاذا وقع قبل الاستسقاء لم يكن بديل من زيادة الوقت على وقت البنية والصلوة فلا بد بالاستسقاء من وقت قبله
 وفتح البنية مع السعة مع كونه العذر من جرحه والى القول بجواز البنية مع السعة مطلق البنية قبل الاستسقاء ومطوعه
 الحكم على القول بمعاملة النفس مطلقا وبما قبل بجواز البنية قبل الاستسقاء من غير التفات الى هذا التفصيل فلا يكون الحكم بجواز
 على القول بجوازه مع السعة اما مطلقا او مع عدم وجوبه في العذر وذلك لان الاستسقاء ونحوه من ازالة الجاسم عن الوقت والبدن
 من جملة مفاهيم الصلوة فيجوز ان يفتى في وقت مع وقت الصلوة فلا ينافي في التضييق على القول به كسر العورة واستسقاء
 العبد لان الظاهر ان المادى بالتضييق العادى فلا ينافي فيه زمان بسبب الانجاء البنية في موضع يحتاج ان ينتقل عنه الى مصلاة
 فعل الاذان والا فانه وهو في مبان لا يخفى ان المادى يقول للمصنف لا يمكن عدم الامكان عادة الى ابراهيم **قوله** والى صلي والكل
 هذا عاد الصلوة خاصة هذا القول في مثل ان ثلث غسل يخرج البدن من عادة الطهارة ايضا بخلاف ما خرج الفايضا فتنفس على عادة الصلوة
 وهو ينفق **قوله** الا في جرح الاستسقاء في جرحه العذر اذا صلا ومعدا والوقت بل هذا لا يوجب جرحا احكام الاستسقاء الكان وصرح
 او ربما ينافى الى الفهم من الاستسقاء غسل المحل في ما هو من مقابل الا في جرحه جواز وليس بقاسد لان المادى بالاستسقاء غسل محض من غسل
 به حكمه المفضل الى مسح محض في الاجزاء ونحوها ولا يخطئ الذهن في ذلك ولا يفتى في جرحه الفريضة بعينه صادرة عنها بغيرها
 النفس فتعفى بالاحكام الاستسقاء كما يتعلق بالاحكام النفس ويجوز ضعف العلم بالاحكام الاستسقاء فيضعف في الاحكام فيضعف في
 موضعين اليقين فيضعف **قوله** وفيه كلف التمسك بغيره اي الشهاد التمسك في حكمه المعلوم مما سبق غيره فاعلم انك الخس النظم في جرح

تجسم الغايه واحده فلا يتعدى الحكم وطريقه على الخلق والادوم اجمعاء الامثال ومجمل بقول الماء الاستمرار حصه بغيره كسائر الخلق **قوله** القصد
الثلث للمياه وصفه في خمسة الاولى للطلق والملازم ما يمتدحى اطلاق اسم الماء عليه من غير قيد وينتفع سلبه من هذا بيان ملازم للفظ الماء المطلق
فمنه يفرق لفظه على ما في اهل اللغة صوره في خمسة النسخ احدىها بتوثير والاخرى سلبية والملازم بقوله ما يمتدحى بتوثير ذلك عند اهل
والملازم اطلاق اسم الماء عليه علم بازانة حيث يستفاد من غير توثير ولا يمتدحى ان استحقاق اطلاق اسم الماء عليه لا ينافي جواز تقييده مع
كما يقال الماء العذب وما اليه فلا استحقاق ثابت وان جاز مثل هذا التقييد بخلاف المضاف فان تقييده لازم ولا يمتدحى اطلاق الملازم والملازم استحقاق
سلبه من عدم محتمل عند اهل الاستعمال بحيث يمتدحون من سلب اسم الماء من الخلق اطلاقا في قوله **قوله** وهو المظهر من الخلق والمختص بالخلق
خاصه ما استفيد من المظهر وهو المظهر في جلال قوله والملازم خصا صير بالابتن مع ما بين سائر الماهيات فلا يرد المضاف عند بعض
اذ ليس كذلك ولا الذاب على ان تقيده من غير انما افاد الولوج انما نظير الثواب والماء وما قوله مادام على اصل الخلق ظرف للخلق المذكور فان ما هذه
المادة اى الاختصاص المذكور ثابت في المطلق في قوله وما من على اصل خلقه **قوله** فان خرج منها بما اخرجت من الخلق وهو انما يخص في التبيين اذا
وصل احدهما الى الاخر واخلط به كالمعمران وغيره من الاصناف التي تخلق في الماء وقد اقصى المصنف على بيان حكم المانع من الماهيات والنجس
حكم بقوله لا يخرج النجس من الماء على الشايع ووقع الاستبعاد للماهيات من غير مثل الخبث وعظم غنى العيون بغير بيان اللهم الا ان يقال اراد بالمانع الماء
الواقع فيه من حكم النجس بالحق فيعلم بان ذلك فافل ان احكام التي اورد بها في هذا البحث واعلم انه ينبغي في قوله بما اخرجت من الخلق من الماهيات
بنفسه ما يطرح من غير سؤا كان مما لا ينفك الماء عنه غالبا كالطين والراب ومطلق ما في مقرر ومعه كانه قد ام **قوله** وانما يمتدحى
انما كانت انما تظن ان اختلاف احكامه باختلاف هذه الاقسام الثلاثة عند اكثر الاصناف فكان انقسامه اليها باعتبار احكامه **قوله**
الاول الجارى للماء النافع لان الجارى الى معنى من اقسام الى اكد بغيره في الكبرية انما افاض من عبد ابن فضل جلال النافع **قوله** انما هو الجارى
الطهور بغيره والماهى واصناف الماء الاصلية التي هو عليها في اصل خلقه والملازم باصل خلقه كالماء النافع من صنفه ان كان نافعاً للملازم والنجس
الماء سلباً من طهره كالماء سلباً سواء كان له دافعاً او لا واعلم ان الدواعى هي ثبوت النفع على الشيء الذي له صلوح العلة والاول بقوله الدافع
والثاني يقال له الملازم وهو قد يكون ملازم للوجود خاصه كالماء بالنسبة الى الملك والعدم خاصه كالظهوره بالنسبة الى الصلوة ولهما معا كالاصل
الثالث في الماء بالنسبة الى الطهور بغيره فانما ملازم للوجود خاصه كالماء بالنسبة الى الملك والعدم خاصه كالظهوره بالنسبة الى الصلوة ولهما معا كالاصل
ولما كان عدم الجميع وكيفية بغيره من اجزائه كان عدم واحد من الاوصاف ينفق عدم الطهور بغيره والنجس في قوله بانما يمتدحى من الماهيات
قوله بغيره احد واصنافه فيستفاد من المحصل انما ان النجس لا ينفق من النجس كالماء او اذ كان كذا والفعل قوله لا يمتدحى مفتوح العيون
ومضمون ما لا يعلم بغيره من مضمون عليه الفاعل من فاعله الماهيات وكسوفه **قوله** اذا كان كذا فاصعد انما وذلك اشراط الكبرية في الجارى
ينفك بالملافات لو كان دون الكبرية وسنذكره عموم اشراط الكبرية انما قول النجس بالملازم وهو ينفق مع مخالفة لذهب الاصطلاح فان
ما اخرج من المصنف وما اخرج من العوم معا في يوم في الباس من البول الجارى من غير تقييد والرجوع مع الاصل والشرع والعلية المتفقا
من غلق الحكم على وصف الجارى **قوله** ولو تغير بغيره من دون ما قبله وما بعد لا يربط ما قبله بغيره لان الجارى كونه نافعاً على ما
المصنف لا يربطه بغيره وما بعد في ان لم يمتدحى بغيره من النجس يعود الى الجارى في العرض والتميز في كونه لا يمتدحى الكبرية ولا بغيره
للتغير لغيره الا انما انما يمتدحى وان استوعب فلا يربطه من الكبرية لغيره الا انما انما يمتدحى وان استوعب فلا يربطه من الكبرية لغيره الا انما انما يمتدحى وان استوعب فلا يربطه من الكبرية لغيره
الاصطلاح اعطى اشراط الكبرية في الجارى وهكذا من غير ذلك من مسائل الجارى **قوله** وما المظهر من الخلق كالجارى فلا يمتدحى فيه
الكبرية ولا بغيره من غير ان لا تعلق الجارى بالنجس وعلى اخذ المصنف هو اشراط الجارى في الجارى بلهه هنا وقوله كالجارى مع قوله فان
لا تميزه بغيره بعد انقطاع نقاطه فكلاهما ظاهر لا اختلاف في التشبيه فيه مع على مقالة الاصطلاح الملهة فالنفا على سائر **قوله** وما الحكم كالجارى
وان كانت له مادة هي كذا وضاعل الملازم بما في حياض الصغار مما لا يبلغ الكبرية بل هو الملازم لان الجارى كونه نافعاً على ما
مفروض من غير هذا الكتاب مع امكان ان يرد به الامر واشراط الكبرية في المادة انما هو مع عدم استواء السطح بان تكون المادة اعلى واسفل
لكن مع اشراط الفاعل في قوله وان في قوله هذا القسم ارفع استواء السطح فيكون بلوغ الجميع كالغدير او اذا وصل بينهما بابا فبغيره
لعموم البلوى هنا واعلم ان اشراط الكبرية في المادة هو ارفع العيون لانها لا تعلق مادام انما بالملافات فلا يربطه بغيره وقال ابو
القاسم بن سبويه لا يمتدحى الاطلاق والواجب للمادة على الباطن مع عموم طابى بلوى بالحكم وجوابه وجوب التقييد بالكون في العوم استلزامها

منه

تجزي السهم وينبغي ان يكون له ثلثه ان يكون ان يكون كذا فلو كانت كذا فقط كان ودره شق منها على النمام من جمل الخرج بها عن الكثرة
فقبل الانفعال ومنه قوله والاذن والاذن ان المارة لم يكن كذا كان ثلث النمام كذا فلو كانت كذا فقط كان مع القلة ولا يخفى ان اعتبار الكثرة في
مارة فلو كان ثلث النمام من غير ان يكون لان الجاري لا يفعل المارة وان كان قبله على الاصح كما سبق **قوله** لو وافقت النجاسة
الجارية الصفات فالجواب عندي الحكم بنجاسته ان كان يتغير ثلثها على ثلثها في النجاسة والا فلا كان حق العبادة ان يقول لو وافقت النجاسة
مسلوب الصفات الجارية والكثرة ان موافقة الماء في الصفات صادرة عن غير المتغير بطاهر احمل ذوقه فيقوم فيقتضيه ثبوت التردد في
الخالفه ويلحق القطع بوجوب تقديره خلوا من ذلك الوصف لانه النجاسة هنا على تقدير حصوله فيقتضيه غايه ما في الباب ان مقتضى ذلك هو
منه عليه شيئا في الباري النجاسة الجارية يمكن ان يكون خرج من غير النجاسة مع انه في حيزه وفيه المجرى ان وافقت النجاسة المذكورة في
الماء هل يبق على طهارة من يجب تقدير النجاسة على اوصاف مخالفة له ثم يستفاد الغلب على ذلك التقدير فان شهد بتغير الماء بها
حج حكم بنجاسته ولا فهو على اصل الطهارة ففي المسئلة قولان الاول منها قال **قوله** في النجاسة في الذكرى محتمل بان يصدق على الحصاة بنجاسته المان
بها في غير احد وصفاته فان تغيره حقيقة انما هو المحسوس والنجاسة الثانية لان النجاسة التي هو مناط النجاسة وادام مع وجود الماء
فاذا فتن وجب تقديرها وهو عادة محل الفاعل واجبة الفاعل انما المصنف في الشيء بان الماء مقتود لانه كلام بصر الماء مقتود
لم يتغير بها على تقدير النجاسة ويتغير بعكس الغرض الى قولنا كل ما تغير على تقدير النجاسة كان مقتودا وكيفية الادنى مقتود فان موافقة
النجاسة صيرها مقتودا لانه لم يصر الماء مقتودا لم يتغير بها على تقدير النجاسة ويتغير بعكس الغرض الى قولنا كل ما تغير على تقدير النجاسة
كان مقتودا وكيفية الادنى مقتودا فان موافقة النجاسة صيرها مقتودا لم يتغير بها على تقدير النجاسة ويتغير بعكس الغرض الى قولنا كل ما تغير على تقدير النجاسة
لعدم صيرها مقتودا لا يتغير منه بعكس الاحتجاج بان المضاف المصلوب الاوصاف لم يرفع في الماء وجب اعتبارها اما بقوله
النجاسة او كونهما او بتقديره في الفاعل الاوصاف هي المضافات والنجاسة او كونهما او بتقديره في الفاعل الاوصاف هي المضافات والنجاسة او كونهما
التقدير في بقية الجوانب الاستعمال وان زاد في النجاسة على الماء اوصافا فهو كالمعلوم البطلان فيجب تقديره الاوصاف لانها مناط النجاسة
وعدمه وهذا القول اقرب الى الاحتمال في هذا المعنى ان يتغير النجاسة على وجه اشتراك مثل ذكاء المسك وسواد النجاسة بنجاسته
الحكم والظن اعتبار الوسط اعتبارا لا اعتبارا بل هو الجواز وهل يعتبر اوصاف الماء وسطا نظرا الى شدة اختلافها كالعدنة والملاح والورث
والقلعة والصفوة والكدر في هذا المعنى ولا يتبع اعتبارها لانها لا تشبه في قبول النجاسة وعدمه **قوله** الثاني لو اقبل الوافق
القليل الجاري لم ينجس بالملا فافه اقول يشترط في هذا الحكم على الجاري وسواءه السطوح او ثوبان الجاري من تحت القليل اذا كان الجاري
اسفل الاشياء فمقتودا به بدون ذلك **قوله** الجواب ان المادة على النجاسة الوافقة طاهرة وان غلبت من الكرم التماس الجارية في ذلك
من الماء الجاري وهو جازي المقتودا به على سطح معتد وقد ذهب بعض العامة على ان الجوابات الحاصلة في الماء عند جريانها متفصلة
وان توصلت حصة لكل جارية حكم بنفسها باعتبارها الكثرة والاشتراك عند ملاقات النجاسة لها في الجوابات على نجاسته واقعة في النجاسة
كانت كل واحدة منها لا تبلغ الكثرة فيجوز جميعها وانما كان هذا من الالهام الفاسد الذي لا يدل عليه دليل بنجاسته المصنف على الحكم مع العلم على
المخالف **قوله** ما بها على اشكال الاستكانة اشراط الما بغيره ومثله ان من ان النجاسة يخرج الماء عن جفافه ومن ان النجاسة يخرج من صفى
اسم الماء على الاحكام وانما مع الاستكانة لعلها الدلالة الوضعية وان النجاسة يخرج من صفى الاجزاء فلا يقتوي بعضها الى بعض بل
يختص موضع ملاقات النجاسة بالنجاسة والاصح اعتبارا لا باعتبار **قوله** هو الفاعل ما قد قلنا بالعلانية لا يختص في الادوات المرافقة
كل طائفة منها احد فيشعرون متفلا ام لا فلو كان كل واحد من هذه اقل ونصف بالعلانية والمتم بين الاصحاب الاول وعليه الفتوى **قوله** او كونه
اشياء ونصف طول لا في عرض ومما زاد في ضرب النجاسة يكون الحكم دائرا مع هذا المقدار وان تغيرت هذه الصورة فتكون مجموع تكثيرها
اشياء واربعين وسبعة اثمان شبه وقال القليل الراوي انما اذا بلغ مجموع الاعياء ثلثه للماء عشره اشياء ونصف فكانت كل سواء
تكرير يبين ذلك **قوله** سئل اكلت النجاسة كذا من الارض من الدم او كثر تغلف الشجرة في الحكم الاول فيقال ان القليل من الدم
يملأ بحيث لا يركب الطرف اي لا يكاد يدرك لثقله ومثل المصنف جوف الارض لا يركب الماء القليل فيقول على ذلك وان لا يركب
فيما على ذلك والاصح ما في الكتاب **قوله** وسواء كان ماء عليه رابطة او حوض او غيرها خالف المصنف وسلا في ماء الابنية
والحوض كما في النجاسة ان كان كثيرا ومنعه بين **قوله** والحق في الاشياء على المعناد المجرى مثله غلبا وهو الذي يرد

[illegible]

وبما أنه إذا عرفت ذلك الاختصاص **قوله** المضاف هو الذي يصدق اسم لما عليه ويمكن شمله عن الماد بعدم الصدق وبما كان السبيل
 جواز هذا القول كما تقدم في بيان ما هو المطلق والمضاف والمضاف له المطلق كانت خاصته متفاديا لخاصة المطلق وقد بينا فيما سبق
 ان التعريف لا يفي بمرغوب تعريف المضاف المستفاد من قوله لا يصدق قاصداً في وجه التعريف لان التعريف المطلق يطلب بيان موضع اللفظ
 فتكفي فيه الاشارة بلفظ آخر هو اسمها لا في ذلك واوضح ذلك مثلاً بخطه في العشرة ثبت **قوله** وهو ظاهر من مظهر لان الحديث لا
 مما عرفت يمكن ان يكون اعادة لامع العطف في قوله ولا من الحديث لا تضاد بالوجه على المخالف في ذلك فان كل من اليمين قد وقع الاختلاف فيه
 فقال ابن بابويه يظهر من الحديث **قوله** لا على رواية شاذة وقال يظهر من الحديث لصدق اسم لما هو به على زالة النجاسة به وهو اصح
 وما اودعه من الصدق ثم وقد استدلوا على ان هذا المظهر في المطلق بغيره ولا تناقض في الماهية طوبى اما وجه ان ذلك وقع في موضع لا
 فلو لا ان هذا المظهر المذكور كان المناسب للعرض لا مضاف بالاعم ولان وضع الحديث ونحو الحديث حكم شرعي ينفذ على وجه الشرع به ولم
 يرد بثبوت ذلك المضاف فلا يكون استلزاماً لغيره بل للضعف **قوله** فان مزج ظاهر بالمطلق فان في الاطلاق بالمطلق ان بالمرجع
 يحدث الاطلاق بالمرجع على ذلك التفسير فلا ينفذ بقاء الاطلاق فيه بالمرجع الا ان يرد بالبقاء الحصول والضعف في قوله وهو مطلق ينبغي على
 الاطلاق يعني في المجموع وان كان خلاف البناء من سوفي الكلام اذ لو اعيد الى المطلق لصاد هذا المطلق مطلق وهو تكرار آخرى عن الفا
 الا ان يرد بالمطلق الثاني لانه جاز فيكون قد عرفت ان في الاطلاق في مظهر ولو حصل الضعف للمجموع لم يكن استنفاد منه الراد على
 بعض العامة الذي يقول اذا سهل للمطلق المضاف وجب ان يبقى منه عند المضاف فلا يظهر من وضادها هل ان الحكم نابع للاطلاق
 وذلك تحقيق **قوله** وهو الكلي والحق في كونه يقال للمولى من الكلي والحق في ان اقام بغير علم اسم واحد منها لا سواء الشبه به وادخل
 عبارة لا ينبغي **قوله** والحق للمنهة اي عدم الخط من النجاسة والمبالاة بما على الاصح جميعا بين دواية الفهم من الوضوء بفضله
 الياس اذا كانت مأمونة وقد علم الحكم الكلي من ضعف الى الضيق **قوله** وكذا اليقاع والمجهر وكذا الدواب على الاصح لكن اظهرها والمراد بان
 الاهلية اذ لا حشر الا امة فيها **قوله** والغارة والحجر للذي من سوءها ودعا قبل بالمتن منه ولان في الاصح وقبل بالمتن الحكم بغير سلا
 وهو منصف **قوله** ولو تحيز المضاف ثم اذبح بالمطلق الكثير فغير احد واصنافه بالمطلق على مهادنة فان سلبه الاطلاق خرج من حيث
 مظهر الاطلاق الحكم الاول واضح وان خالف فيه الشيخ اذا ما انجزها بالمتن النجاسة وهي الضعيف واما الثاني اعني الحكم بظاهرها المضاف
 النجس مع بقاء الاضامة باختلافها بالكثر الظاهر فهو بخلاف المصنف في هذا الكتاب وفي غيره فهو مشكل لان طهارة النجس متوقفة على
 شيوخ المظاهر جميع اجازته واختلافها به وذلك بغير علم علمنا به بالشيوع بغير الاضامة المطلق بعضها من بعض فقول مصنف
 الكثرة فتخص بالذات والاصح الخروج عن الطهارة ايضا ينبغي ان يعلم ان موضع التراجع ما اذا اعيد المضاف النجس في قوله المطلق الكثير
 منسبة الاطلاق فلو انعكس الفرض وجب الحكم بعدم الطهارة لان موضع المضاف النجس في قوله ينبغي على نجاسته لان المضاف لا يظهر
 المطلق لم يسل النجس المضاف بغيره فظاهرها **قوله** لو لم يكن المطلق بالطهارة فتم بالمضاف الظاهر وهو الاسم الوضوء والا فرب
 التيمم الذي يظهر من عبارة ان خلاص الشبهة في وجوب التيمم خاصة وكانت وجوب الوضوء بعد الاضامة وكذا يدل اخر كلامه الثاني
 ولولم يصف ويظهر من اوله ان الشيخ يقول صحة الوضوء بعد التيمم ولا يوجب ما الذي فهم من كلام الشيخ والمصنف والمناسب في النظر
 هو الاول اذ بعد المرجح وصدق الاطلاق وهو الوضوء لا يكاد يرد احد وجوبه اعا الكلام في وجوب المرجح وجوبه بان الطهارة
 ولعيب في تحصيل شرطها لا يلزم الا بالمرجع وما لا يلزم الى المطلق الا به فهو واجب والنم المصنف الشيخ يفتي بان قوله صحة الطهارة وعدم
 وجوب المرجح لان الما المطلق ان تحقق وجوده بالمرجع صحت الوضوء به وجوب المرجح والا وجب الحكم بعدم صحة الوضوء ودفعه الشيخ بان
 الطهارة واجب بشرط وجود الماء والتمسك منه فلا يجب بقاءه لان الشرط الواجب المشروط واجب وجوبه ان اذ واجبا والماء مالا
 تحت مدة المكلف بالطهارة حتى لا يفرق وان اريد به الاعم فليس يجب اذ لا دليل يدل على ذلك والاشياء المتنازع فيه معلوم كونه مقفلا
 المكلف والامر بالطهارة خال من الاشتراط فلا يجوز تقييده الا بدليل الاصح ما اخذاه المصنف وادى وجوب النجس ان لم يجد ماء
 اخر والا وجب تحييل **قوله** الفصل الثالث في المسئلة اما ما هو الوضوء فانه ظاهر مظهر وكذا فضله وفضلته العقل للاختلاف عندنا في ان
 ما هو الوضوء على حكمه قبل الاستعمال من مظهر مظهر وقد خالف في الابر من بعض العامة **قوله** واما ما العسل من الحديث الاكثر فانه ظاهر
 في مظهر على الاصح بل من العبارة ان الاختلاف في رفع الحديث بانها واذالة الحديث حيث جعل صانها كونه مظهر او مطلق والشاخص نقل

الاجماع على ان اذالة الخبث وحكي شحنا في الذكري في ذلك خلافا لعل العشق والفائل بانه غير مطهر لثان وجملة من استأوا الى اجزاء متباعدة لا تخرج
تحت المصنف وفيه شفا من ظاهر قول المصنف اما في العسل من الحديث الاكبر ان اخلافه غير محض القليل من الجواهر من غير محض في المصنف وهو ان
المادة بآل الوضوء والعسل لك القليل المنفصل عن العضا الطهارة ان الكثرة لا يفسد فيه الاستعمال والمنعود على الاعضاء لا يفسد في استعماله
والا لا يمنع فعل الطهارة **قوله** والمستعمل في غسل الخمر من غير الجاسة قول هذا هو القول الاشهر بين من اختلف في الاحتياط والاحتياط
بين المنع من استعماله في الغسل الكبري وقال المصنف وابن ادريس وقواه الشيخ في المصنف بعدم نجاسة الماء بغيره والام بطهر المحل الا
اذا نجس بعوده لم يفسد المحل طهارة والزم المصنف بعدم نجاسة جبين الورود بل بعد الانفصال وفيه اعذار بالبحر عن دفع ما استد
به من مكان وفيه بيان لقول نجاسة القليل للملاقاة نجاسة بعد مفادتها لا بعقل وجهد وقال الشيخ في خلاف طهارة ماء العسل
الاخرى والظان موضع الخلاف ماء العسل المعينة النظير دون ما سبق وحكي بعضهم عن المصنف وشيخه بن سعيد القول بنجاسة العسل
مطهر وان زاد العسل على الماء المعين لعله منه من قوله اخرج من الخلف في الثوب بعد صراة ولا ولا لولا ان هذا حكم الماء الجاهل بالمحل
الغني بعد العسل المعين بحكم الطهارة فلا مفسد لانفعال الماء والعمل على المشم بين المتأخرين وقوامع الشهوة والاحتياط على هذا
يكون الماء الغسل بغيره لها **قوله** عدا ما الاستسحاج فانه طاهر طهر ولم يغيره نجاسة ويقع على نجاسة جاز استسحاج الاصحاب
مع غسالة النجاسة ما الاستسحاج من كذا ثوب فافقوا على عدم نجاسته وحكم الصادق عدم نجاسة الثوب الماء في له يدل على ذلك
ولا فرق بين النجس وبين المغير وغيره الا ان ينفذ في الغدق ولا فرق بين الطبيعي وغيره اذا صادف ماء او اطلاق الحكم
بشبه الطهارة امور ذلك على اشتراط طهارة الاخرى لا لا يغيره نجاسة ولا يقع على نجاسة خارجة مماثلة كانت ولا وفرد كره القم
واشبهها طاهر ايضا بآية على ما ذكره ان لا يفسد مع الماء اخرج من النجاسة من غير النجاسة كالجاسة من غير النجاسة بعد مفادتها المحل وان لا
يخالط نجاسة المحل من نجاسة اخرى ولا بعد بما يقال من اشتراط سبق الماء الى المحل ومفادتها لان الباطني على كل حال ولا اثر للمقحم والمناخ في ذلك
نعم يثبت العقق خصص بما اذا كانت نجاستها كونهما الله للعسل فلو ثبت ذلك ثم حصل الاستسحاج فلا عقق وهو بعينه من زيادة الوقت
في جريان الظاهر العدولان النجس في غير من الاوصاف الثلاثة لا يطهر اعلان قول المصنف فانه طاهر مفسده انه كغيره من المياه الطاهرة في ثبوت
الطهارة ولم يقل ان المني على ذلك الاجماع وقال **الحق** في العسل النجس الاستسحاج بغيره بالظاهرة وانما هو بالعقق ونظر القاذرة في استعماله وقال
يشحنا في الذكري ولعل ارب يسفن البرادة بغيره قلن الا ازم احد الاخرين ما عدم طلاق العقق عنه والقول بطهارة لا اذن جاز مائة ثم من كل
الجموع لزم الثاني لانه اذا لم يفسد بغيره فقليل او يمنع الوضوء بكان طاهر الا بعد الاستسحاج من مياه شرفها الوضوء الا كان ثلثا
فلا يكون العقق مطهره على ان يظهر من الخبر ومن كلام الاصحاب فلعلم ما ذكره المصنف في ذلك ان كان ذلك احوط **قوله** ويكون العسل طاهر
في الاينة الاصل في كونه ودون النجس بالحق من محل الخوف البر بالظن لا فرق في الكراهة الا بآية المظنفة وغيرها وكون ذلك في قطعها او لا
وقام اطلاق النص والتعليل بخلاف البر بغيره الحكمة في البر بغيره ولا يقيد ولا يقيد او يباحض الكراهة بعض يكون ذلك في اتمامه مطيع و
قطعا ووقته للناس على ضعفه وكذا لا يشترط قصد النجس في الحكم بالشمس بغيره ولا يشترط بقاء المسحوق في اسطحها بالمكان والقول بان
بأشهرها ما ضعف فعلا هذا قول المصنف للشمس بل الشمس كان اول فعل الكراهة هذا الا ان شاء على حد قوله واشتد اذا ما يعم المعنى
كل عمل لعل الاول واضح فان قيل لم يكن استعماله محررا لوجوب دفع الضرر قلنا ليس بمعلوم الوقوع ولا مطلقا وانما هو ممكن نظرا الى اصله
له كما يكره الطهارة بغيره في الجوز وهو كرهه بآية استعماله لانه لا بعد القول به نظر الى المحذور وعلم ان التثبيد بالنجس يشعير بضعف
الحكم بالشمس فيها وهو كرهه في موضع وسائرهم بآية استعماله وهو يخص هذا الحكم القليل بآية استعماله بغير الكثرة المحض في الان نص على شئ
مخصوص وكلام الاصحاب لا يثبت له وكذا لا يخفى قول المحذور ومعلوم ان الكراهة هي مع وجودها في الطهارة فان لم يوجد وجب استعماله
قوله ونفس البس بالشمس بالنار لاجتماع الجاهل على في الاجزاء بان فيه اجزاء فادوية في الجاهل ولان فيه قذرا لا ينجس ولا نه بعد ذلك للشمس الخبز
شئ من النجاسات لانه **قوله** وعسا له الحكم لا يجوز استعماله الا مع العلم بخلوها من النجاسة لم يصح للمصنف نجاستها لعدم النص بذكر
في الاجزاء وانما الذي ورد في من استعماله في الغسل مع ضعف السند وجعل نجاستها استنادا الى هذه البري وضعف ظاهرها والمصنف في
المنع على ما حكمه الكاظم بن بفي لباس من اصابها الثوب ولا يظهر منه نجاسة وهذا الذي يفضله نظرنا مع الشك في النجاسة يكون على
حكمها السابق لعل الاستعمال فان كان اجنبيا بها احوط **قوله** والمخلف في الثوب بعد عصره طاهر فانه اوضح من غير نجاستها كان كذا

كان من قبله وسبق اليها الجاهل ووقع عليها ما كتبه في الغيب فلا ريب في عودها الى حالها من قبل ان يتركها الله تعالى
الغالبين بالجاسر والملائك فان لم يكن فانهم اهل الاضطرار حتى يزل النجم اسبق ومنها نزع حتى لا يتركها الله تعالى
بشرقي المثل ومنه نزع الحج فان نفع وجب التراجع ومنها نزع الكثرة الا من من المثل ومنه نزع النجم الجاسر المضمون في غيرها
نزع الحج بناء على ان غير المضمون يخرج بها جميع المثل واخذوا به من هو الاقرب في قولنا على القول بالجاسر **قوله** بوقوع المسكن الاقرب
فيهم بين الحج وغيره لان كل مسكن من المثل والملازم للملازم بالاصالة لعدم جاسر كماله ولا فرق ايضا بين قليل وكثير حتى الفهم كما يظهر من العبارة
وقلت في حق الصحاح واوجب الفطر في غيرت والفتاح عنهما ويريد النقص سباقا في حقهم **قوله** او المثل اسبق القول بذلك بين الصحاح
والنقص على ما ذكره الشيخ ابو علي بن شيخ ابن جعفر في شرح غايته **قوله** او من يجرى في الحق والاشهاد او النقص في ذلك النقص وعامة الاشهاد
نظر الى الحق الكلي ولعلنا نجا سندا واطلق الصند **قوله** بان الدم الكثير يخرج له عشر والقليل حتى وكذا انما يابو به وان خالفه في مقدار القليل
والكثير للاختلاف في العمل بالمشهور **قوله** او من يجرى في الحق والاشهاد او النقص في ذلك النقص وعامة الاشهاد
الصاويهما خلافا لابي داود في انه اكثر في الكثرة والاشهاد وانما هما المبدأ في حكمه لانهم وجبوا الفطر في البقرة كما ولم يفرقوا في الشواهد وللفطر في
الابل عليه ونقل صاحب الصحاح اطلاق لفظ البقرة على الذئب في الكرم حتى ذلك المصنف في المختلف **قوله** فان نفعه في اصحابها ان
رجال يواكل اشبين وضعه التراجع في فعله لان كل اشبين يواكل صاحبها دفعة ولا يجزئ في ما دون الاربع لفعل الصادق
يفاعلها قوم بني ابي وجون اشبين شين يجرى في حقها ما لم يصبو ويظن بالكثرة ولا غير الرجال من ساء او مبيتا او خاف في اللفظ القوم
اخترنا بهم بعض الاصطلاحات في الاسم واختلف اهل الفقه في ذلك فخرج القول بان القوم للرجال والمعتبر بهم الصوم من كل وجع الفجر الثاني الى
الغريب وهو الظاهر من عبادة الاصحاب ولا فرق بين القليل والكثير فكل من اطلق ولا يجزئ في الليل ولا الملق منها انصافا
على النقص فيجب دخال جزء من الليل والآخر من باب المقدرة ومنه في الاجتماع في الاكل والصلوة والظن انما هو الذي في داخل في اليوم
لان مقدار ما يقع امكن وجوب دفعه على غير ذلك في ظاهره فقام عليها قوم اشبين شين يجرى في حقها ما لم يصبو ويظن بالكثرة ولا غير الرجال من ساء او مبيتا او خاف في اللفظ القوم
والحاد والبقرة البغلة كالحمار في ذلك وان لم يكن في بعض الروايات فبذلك في مال الله والبقرة فلتشترط او هما ساء الا في غير ذكرهم في العبارة
فيختلف النقص على حد ما يتعلق بالبقرة **قوله** وسبعين ولو لم يولد الانسان سبعة الا في في الانسان بين المسلم والكافر وكذا الفرق
بين مؤمن في البقرة فممن منها وعيا منة فاصرفه ولو قال لما شتم من الانسان كان اشمل ويشترط كون الميت غيبا فلو ظهر بالفضل او لم يصب
عسل لم يجز للخروج بخلاف ما لو يتم غسل فاسلما ونحوه واعلم ان الميت اذا كان كافرا فحينما ان يرحله الاكثر الامر من من الواجب لم يضر فيه ولو
لجاسر الموت يدين على الخلاف فيما لا يضر فيه فان قبل بوجع الحج فالتفت والا فانما السجون مع احتمال الضلع لا اختلاف في الجاسر وما لم يكف با
سبعين مثلا فانما لا يضر في حال الحيوة وتلك الجاسر مضمون من وهو في الموت لم يجز للجاسر سوى وجع النقص انما الجاسر ذات واحدا في حق
قوله والدم الكثير هذا عاين الشيخ وابي نصر في المصنف في المختلف في ذلك في حق من يجرى في حقها ما لم يصبو ويظن بالكثرة ولا غير الرجال من ساء او مبيتا او خاف في اللفظ القوم
اجزئ من من ما بين التلي في الدرعين والاكثر حتى الى البقيع واسند في المختلف الى الصندق ولا بأس في ما علم ان الاطلاق الاحتياط
يفضله من الفرق بين دم لحظ العين وغيره ويجعل في الفرق لفظ الجاسر انه في حق الجاسرين ومن ثم لم يفرق من قليل في الصلوة فيكون
ما لا يضر فيه **قوله** او اتخذ به والظن ان اتخذ به اذا وقع حياته ما ان يجرى في الاكثر الامر من من الاربعين مقدار دوما لا يضر فيه على الصلوة به
مع احتمال المضاعف على اسبق الكافر فلا يضر في جاسر حال الحيوة لم يحد في ذلك كمالا لحد **قوله** او الكلب يجزئ في جاسر احتمال المضاعف لو
وقع حياته فان يجرى في حق الجاسر والكلب كل لما تله في اشد والجسم ككلب الماء وخنزيره او لبول الرجل الماء على ان يجرى في حق من ابو عبد الله
ولا يلحق به بول جملته خلافا لابي داود في عدم النقص وبطلان الغياض فحينما لا يضر فيه وكذا النقص على الاقرب ولو لم يجز في الاكثر
الامر من من الاربعين وما لا يجزئ في النقص كان جها **قوله** وثلاثون لك المظن المظن للبول والعذرة وخرو الكلاب يستعمل في الحكم
دابة كود به من الحيوان في حق من ولو خالف المظن احد هذه اجزاء التثنية بغير في اولى وجهنا اشكال وهو ان ذلك الاستفصال
من الجاسر المذكورة وينقص المساواة في الحكم بين جميع محملاتها لان ذلك الاستفصال مع قيام الاحتمال يدل على العموم فيستوي
حال العذرة في حق الجاسر وجال البول اذا كان بول رجل وامرأة ان يجرى في حقهم مع ان ظاهر عبارة بعضهم ان جزء الكاذب لا يضر فيه
وقد اطلق المصنف في المختلف القول بان بول ودف ما لا يضر في الاقرب في حق الجاسر الجاسر حتى ما لا يضر في الاقرب في حق الجاسر

صدق الامثال ثم فيما يوفى به يختلف الخاص في النفع وعدمه والظهور ان الداخل في الاستحقاق من ذلك الخاص هو الذي لا يملك ان يملكه
اذا كان قليل فوقع بعد النفع في العلم الى احد الكثرة مجبى في الكثرة المتفاوتة الكثير انما يجرى الى عدد واحد بعد العلم الخاص به الاستحقاق في العلم بالكلية فغير
النفع بقاءه من الخاص الذي لا يستملك بالمال كمال المشقة لا فائدة في النفع لادوام الملاقات المنفعة للخص لا الحكم الثاني فانما النفع على العلم او
فيلجج في نفع المنفعة بالخاصة حتى يزيل التغيير ثم يستوفى المنفعة على ما اخرناه من الاتفاق وباكرا الامرين يجوز في النفع مع وجوده في العلم المعرف
قوله واذا استعمل بالخاصة في العلم هذا اذا كان الاصل على وجه لا يسميها وعلو لا فائدة لها اما اذا استعمل على وجه لا يملكه بالعلماء وانه
مع النفع وكذا القول في العلم الكثرة التي في دفعه ودوايد في وجه لا يسميها بعد حصول العلم به ذلك **قوله** ولو زال تغييرها بعد النفع والادخال
نفع الجميع وان زال بعضه وكان على اشكال في الاقرب وجوب نفع الجميع الخاصة التي في نفع البعض وان زال التغيير نفع الجميع لو كان التغيير
باينا وجه الفرقين للعدا الذي يجري في نفسه معلوم حيث زال التغيير لان زوال التغيير مما في نفعه من خفي حصول العلم به ذلك والحكم بغيره
يتوقف الحكم بهما في نفع الجميع وانشاء الاشكال في ذلك ومن ان البعض يجري على تقدير بقاء التغيير فاجزأ مع زواله ولو لم يكن المصنف هذا في
رجوع عن الفتوى الى الزيادة ولا يخفى ضعفه وان الادب الذي احدث من غير ولو سلمت فقد ادرك ذلك البعض غير معلوم فبطل هذا ما في وجه ولا هو الاقرب
قوله الفصل الخامس في وجوب عادة المصنف وهذا الكتاب وغيره بان يذكر بعد المباحث التي هو بصددها ليعلم امتثال ما في العلم والادخال
وكيفية الوصف الى غيره وان لم يباحث في فضل بذكره في حكم ما سبق مع كون المباحث السابقة ايضا مثله على بيان احكام فكا في غيره بل في احكام
الاحكام الثاني في نفعه على الاحكام الاول وان المباحث السابقة ليا في ضمن احكام الوضوع واحكام التكليف لانها في ذلك لا يكون فيها
كالعلماء والخاصة والاضافة التي تضمنتها المباحث السابقة من هذا المقاصد **قوله** يحرم استعمال العلم الخاص في الطهارة وادالة الخاصة
الملا في غيره هذا هو المتعارف المعنى لطلب العلم في النفع الذي يترتب على فعله من طهارة العلم والعباد وانما كان ذلك لان استعمال المكلف في العلم
الخاص فيما بعده طهارة في النظر المشايخ وانما ينبغي ان يدخل في العلم هو الشرح فيمكن في حوالا العلم والملا بالاطلاق في قوله مع شموله
الاصطلاح والاحتياط ومقابل العباد في المسئلة **قوله** وفي الاكل والشرب احتيازا اي من غير ضرورة في نفسه فادان العلم باحتمال عند
الضرورة وانما يباح العلم بالضرورة كما يشجر الضرورة **قوله** فان نظره لم يرفع حشره ودل على اعادها من العلم الاول فان الخبيث لا يرفع غيره
واما الثاني فلا يرفع حشره صلى الله عليه وسلم ويجب اعادتها في الوقت وهو ظاهر في خاوية لان العلم بالاولى وعوم من فائده صلوة في غيره
فلهذا يفتى في وجوب القضاء ومعلوم ان مراد بقوله مطلق الوقت وخاوية وسبق العلم وعدمه في مقابل التفتيش المسئلة التي بعده **قوله** اما في غسل ثوبه بان
يعمل الصلوة ان سبق العلم مطر والافق الوقت خاصه ما تقدم به بيان حكم استعماله في دفع الحدث وهذا بيان حكم استعماله في ازالة الحدث
وحكمه فلهذا لا يعمد الى الصلوة وجوب الاعادة وخاوية وهو ظاهر اما اذا علم بالخاصة ثم نسي وقت فعل الصلوة وفقدان العلم ثم
فقدان وجوب الاعادة في الوقت دون خاوية والاصح وجوب الاعادة مع العلم الا بحد فقول المصنف ان سبق العلم شامل للمسلم لان
سبق العلم صادق مع طهره النسيان وعدمه وقوله والا لاي وان لم يبق في العلم على الوقت دون خاوية اذا ثبت ان الخاصة اذا كانت في الوقت لا يفتى
ومثل ذلك حذر مطلقا بالاعادة وعدمه ما ينبغي بهما في خبر الاعادة على الوقت والاخر على خاوية وهو مع ظاهر **قوله** وحكم المشية بالجنس
سلكي حكم الجنس وجوبه اجتنابه في الصلوة وادالة الخاصة وعدم جواز في الاكل والشرب احتيازا **قوله** ولا يجوز في الحيض وان اقبل احد العلم
بالقوى الاجزاء في قلبه الاخرى بالاعادة وهو الظاهر في نية شوق النبي عن استعمالها والفتنة التي لا يبرئ التغيير عن كافي في الخرج من النبي
الشري طهارة لا يامر ان يكون استعماله للجنس فيمنعه مع دفء على حديثه وليس هذا الا اجتهاد في الفتنة وجوده الشافعي هذا مع انقلاب
احد الاذنين فالخبر عند بعض الشافعية ثابت كما اذا لم يبق قلب وعند بعضهم يفتى استعمال الباقي لعدم القطع بوجود الجنس وقد كان الاصل الظاهر
والسري في المصنف رحمه الله عليه مشر الى الوجه الاجزأ يقول وان انقلاب اجزأ فان الانقلاب يعقل الى الظاهر عند البعض كما في قوله
التي معروني وفي العبادة مشابهة التكليف **قوله** ولا يلجأ الى اعادة بل يتجوز عند خوف العطش في الشبهة في ذلك فقال بوجوب الاخر ولو
الاجزأ في بعض الاجزاء وهو ضعيف وربما كانت حوائط خوف العطش نحوه **قوله** ولو استعمل المطلق بالمصنف يظهر لكل واحد منهما طهارة ولا
بيان النظر في حاصل الطهارة المطلق لما هو فيها من مفعول الوجوب المطلق ولا يضر عدم جرمه بالنسبة عند كل طهارة لان الجرم انما يعتبر
بجسده المحكي لكن يشترط العلم بقدره بالنسبة ويشترط الا تغير استعماله **قوله** ومع انقلاب اجزأ في حوائط الوضوء والنسب وجب من مفعول الفصل
بالمطلق الجمل يجب ولا يعلم بوجوب الاستعمال في وجود المطلق وكان وجوده مطلقا به ولم يقطع بانقلابه فيبقى الحكم بالوجوب الى ان يفتى

على ان لا يكون له في نفسه كمال في نفسه لان التكليف الظاهر مع وجود المطلق وهو منفى ولا صالة الباطن وجوبها واثباته والشوق على
 الاول لا يكون له في نفسه كمال في نفسه لان التكليف الظاهر مع وجود المطلق وهو منفى ولا صالة الباطن وجوبها واثباته والشوق على
 هذه في انفسهم لا يكون لهم في انفسهم كمال في انفسهم لان التكليف الظاهر مع وجود المطلق وهو منفى ولا صالة الباطن وجوبها واثباته والشوق على
 على الفاعل على ان لا يكون له في نفسه كمال في نفسه لان التكليف الظاهر مع وجود المطلق وهو منفى ولا صالة الباطن وجوبها واثباته والشوق على
 متبعا او لا يصح افضل الصلوة فيقل لا يعبر الصلوة على راي ولا يجب وانما الواجب فعلها في الباقي من التوحيين خاصة ولعلم ان قول المصنف
 اثنان خاصه ويدينه الاضداد على التيم والصلوة عارضا في المسكين وفيه ثبوت منعق بل صغف ما اخذاه في المسئلة الثانية **قوله** ولو
 اشبه بالمعصوب وجب جنبا بهما وذلك احتسابا لثلاث مال الغير واجب مطلق ولا يتم الواجب الا به في وجب مطلق ولا يتم التوابع
 الاله وهو واجب **قوله** فان ظهر بها فالوجوب البطلان وجهه ثبوت نفي عن استعمال كل منهما ما عرفت من ثبوت النفي عن ثلث مال الغير
 عندنا ومع الاشياء فاستعمالها ما كان معروض الاستعمال في الغير والخرج العباد يفيض الفضا ونفهم الفضا هو صغف لان
 مفتر الواجب المطلق لا بد من كونها مباحة لا منسلخ كون الحرام مفتر الواجب ويجعل صغفا الصغر المعين الظاهرة في المملوك
 مباح عند ظهورها وفيه ثبوت دليل الجرم في كل منهما فلا يتم هذا الوجه **قوله** ولو حصل نفيه او بد من النجاسة او المشبه او بالمعصوب
 وذلك لان اذا النجاسة ليس بمورد على وجه الفرية فلا يكون عبادة محضه فلا يوثق فيه النفي فاما **قوله** وهل يقوم ظن النجاسة مقام
 العلم في نظر الادب في مقام العلم الجرمي في العلم محض النجاسة او مكانا في العلم بظاهرا ومنه المحل السابق على حصول ظن النجاسة و
 منشا النظر في اختلاف الاصحاب فقال ابو الصلاح ثبت النجاسة بكل ظن لان ظن مناط الشهادة وهو ظاهر الفضا ولا منعا لها من حصول
 اجراء الشافعي في المعين لا مطلق وقال ابن البراج لا يثبت النجاسة بالظن عظم اى وان كان الظن بسبب شرمي كشهادة عدلين متمسكا
 بالشعير والسابغ وهو صغف لان المثل للظن شرا جازي في المعين عند الشافعي ولا في المشرى لو ادعى العبد المبيع لكونه نجسا وشهد له
 عدلان فلا بد له من القول بالثبوت لان حصول العباد يثبت بالعدلين اجزاء وثبوت الحكم في هذا الفرع يفيض الثبوت مع عدم الفصل فيه
 ولان استدلال السبب والافتقار الى اقرب جرمي النظر القول ببقاء الظن مقام العلم اذ كان الظن مشددا الى سبب ولا اوبى ما اعتبر الشافعي سببه
 كشهادة العدلين ومثله اخبار المال لا تخو شهادة العدل الواحد وكون الشئ مظنة للنجاسة عادة وبخلاف وفي هذه العباد اجمال يتأكد
 بوقول ولو شهد عدل بالو وكان حقه الاثنيان بالفاو وبهذه قوله ويجب قول العدلين اة وان كان قد يعتد له يكون طوطه لما عرفت
 انما ان نظر العباد غير حسن **قوله** ولو شهد عدل بنجاسة المالك يجب القول وان استدلى الى السبب اى حسب المقتضى للنجاسة في المعن حاول
 لعن الله على اني الصلاح الذي كشف في حصول النجاسة بمطلق لم يحصله الظن والشافعي القائل يقول العدل الواحد فاجب سبب النجاسة لان
 المطلق لا خلاف في النجاسة استبا النجاسة اخلا فاعاها **قوله** فان تغايرت ما مثلها فالوجوه الحاقه بالمشية المار بالمعادضة استلحق كل من
 الشهادة بغير ما يتحقق فيه الثاني بينهما بحيث لا يمكن الجمع فان شهدوا بها النجاسة الاخرى بعد اطلاقه يفيض النجاسة فلا تغاير في ذلك
 بلزم من عدم اطلاق العلم اذ لو ضبط الزمان كيم كذا مثلا وشهدت احداهما بحصول النجاسة في هذا اليوم والاخرى بالعلم بعلم النجاسة
 قبله لا حظه له تمام اليوم فقد ثبت التغاير ثم ما هو فاء واحد وفي انا فيمن وفي الفرض الاول قول الظهارة اما الترحيم بينه الظهارة بالاصل
 والمساخط والنجاسة في جميع النافل عن المفرد والحاقه بالمشية لتكافؤ التبيين وهذا لا حوط وان كان القول بالظهارة لا يتناول وجه
 اما الفرض الثاني فيجوز القول بالظهارة للتعارض الموجب للتساقط والجمع الحكم الاصل وفيه نظرا لانهما انما تغايرت في نفي النجاسة في حصول
 النجاسة لثبوتها على نجاسة واحد وانتفاء المقتضى للمعني لغايرتها ولا معنى للاشياء الا ذلك وهذا هو الاصح **قوله** ولو علم
 بالنجاسة بعد الظهارة وقد سبق ما يعلم منه وجه ذلك وما يجازي بعينه بالحكم الثاني **قوله** ويجوز القليل يوثق في النفس السائلة فيه
 دون غيره وان كان من جوارح المالك كالمشاهدة على الشافعي في قوله ون غيره في النفس فان الشافعي يرى ان ما لا نفس
 يجزى اليه بغيره اذا لم يكن من جوارح المالك كالمشاهدة ان الوصلية المؤكدة له عليه **قوله** ويجوز القليل يوثق في النفس وهو على وجهه القائل
 بان موثقي المالك لا يجزى وان قل المالك وكان الجوارح اذ انقض **قوله** وفي شية استناد موثق الصلح القليل الى الجرح لو اخطأ الجرح
 العمل بالاصلين والوجه المنع اما الاصلان فالمراد به طهارة المالك ان الاصل في الطهارة ونحوها الصلح لان الاصل عدم شرا خطا لثبوت
 ونحوه العمل بما اصابته كل منهما في نفس وجوب التمسك بالاصل الى ان يحصل التناقل وجه ما اخذاه المصنف ان العمل بهما يفيض

[illegible]

[illegible]

لا يستعمل في وقت الصلاة **قوله** فما لا يتم الصلوة في غير وقتها **قوله** من الملائكة خاصة إذا كانت في محلها فلا يعصى بها خاصة في الدارهم ولا في خاصة الاشياء التي
 المعصية التي يمكن الصلوة في الصلاة **قوله** من الملائكة خاصة إذا كانت في محلها فلا يعصى بها خاصة في الدارهم ولا في خاصة الاشياء التي
 إذا كانت محمولة في غير محلها أفضل للصلاة على الاشياء التي يغلب عليها المصلحة على الحالة الغالبة وبشكل كل من الحكيم وعم الحديث الدال على ان يكون علم
 من غير ما لا يشترط في زمانه ورجحان اللفظ على ما كان على الانسان وما بعد ما لا يجوز الصلوة فيه الحرج الا ان اشترط ذلك احوط **قوله**
قوله في المشرقة والمغربتين **قوله** في المشرقة والمغربتين **قوله** في المشرقة والمغربتين **قوله** في المشرقة والمغربتين **قوله** في المشرقة والمغربتين **قوله** في المشرقة والمغربتين
 معتزلة الياء وليس هو معانير الكان ولا حاله مفردة لان المفردة التي هي ما نهى عنه من عامها بل هي حال شفعه فان قيل يجوز ان يكون جند
 يعجز عن ثلثا ما ينبغي عموم قوله نعم وثباته فظهر ونحوه ولا دليل على ثبوت العفو هنا وقيل بعدم وجوب الاذلة وان كثرة الاول اقوى ولا فرق
 في الثوب الواحد والمشارب المفردة في الحكم بوجوب الاذلة بل هو على تقدير الاجتماع ومنه يعلم ان المجمع لو بلغ حجب الاذلة بغيره في اول ولو اصاب
 الدم وجبى الثوب فان بقى من جانب الى اخره واحدا لا فداوا وصا الدم العفو عنه وانفع ظاهر فاعفوا على الاصح بعد ذهاب
 العفو على اصله لئلا يشترط ان لا يبلغ المجمع الدرهم **قوله** اما الحكم على البياض الثوب فيكفي غسله من العيبين في كل ام الفناء اطلاقا و
 فبالها الحكة الاول ما يتعدى خاصة مع الرطوبة وهو مطلق الحث وهو اكثر معانها من ان يعل السرة الفقهاء ويقابلها الشكينة وهي الا يتعدى
 يتوقف وغدا على التثنية الثاني كما وعينا محسنة مع غسل الطهارة كالم والفاطمة البول فيلحقه فانه ويقابلها الحكمية فبالها الاعيانا دكا بول
 البياض الثوب الثالث ما كان عينا غير قابل للتغير كالكلب واكثر من يقابلها الحكمية فبالها الاعيانا دكا بول
 اخذوا المص من الكفاة بغسل البول عن الثوب في اصل القولين بالاصح والاصح وجوب الرين في غسل عن الثوب البدر كما ورد في العيا
 الكثرة الصبيحة واسانيد صغرها **قوله** في هذا الحكم العذر من النجاسة اما بطريق من موقوف الوافق او بما اشير اليه بغير بعض الاعيانا وول غسله
 والاخرى فظهر وهو ان **قوله** وجب الغسل الذي بول الوضوء فانه يكفي بصب الماء عليه ودين وجوب العسل ان كان العسل غير الكثير والحار وال
 النجاسة من بول ولا ان الماء القليل ينشئ بها قلوب في المحل الحكم بظهر معانها هذا هو الصحيح المأ على المحل ولم يفضل في بول وهذا انما هو
 لا يعجز عنه وما في الحشايا فيكون في الذوق والتغير للرواية ويستثنى من ذلك بول الوضوء الذي لم يغسله بغير اللبن كثر البحث في بول اللبن ووسا
 ولم يتجاوز من الوضوء لا يعجز عن بول لا بعدد صغيرا فانه يكفي بصب الماء على محل ولا يشترط بوجوبه على المحل ولا انفضاله بغيره او في الخلاف
 بول الوضوء الذي لم يغسله واعلم ان المصنف جعل له في ذلك ثلثا النسخ بجميع المحل الماء مجردا عن الغلبة ومع الغلبة ومع الجريان ولا حاجة في
 الغلبة الجريان ولا حاجة في الغلبة الجريان بل النسخ مع الغلبة وكذا الوثق الا ان من كونه الماء فالحل النجاسة اما العسل فلا يصدق الا
 مع الجريان وقد ورد استحباب الرين في موضعين **قوله** ولو اشبه موضع النجاسة وجب غسل الجميع ما يحمل على ان كان
 الدخول في الصلوة موقوف على القطع بغيره وهو موقوف على غسل الجميع اما الحكم بعدم تعدى النجاسة من غلبس موقوف على ذلك **قوله**
 الا الميثان فانه يحمل على ان علم اي ميثان الاوى والماء بالاطلاق مع الرطوبة وهذا استناد الى الامر ملا فالحا من غير تغيبه وبعاء دخر قوله
 كل ما يبرز في الاصح استله الرطوبة كقوله **قوله** ولو صلى وعلم بنية وثوبه نجاسة فقلقه وهي التي لم يغف عنه وقد سبق على هذا المسئلة في احكام
 الميثان والمعاد الكلام علمه به هنا لان موضع البحث عن هذا المصنف هو احكام النجاسة لمعادها مع زيادة في علم في الاشياء التي التوثيق
 استثنى غيره وانما هذا اذا لم يعلم سبق النجاسة بان جود حصصها حين الجريان لان الاصل عدم العلم بتقديم ما لو علم سبقها فاعطى القول بان
 الجاهل بالنجاسة يغسل في الوضوء بغير الاعانة وقد بصر على ذلك في الذي فلا بد من تغيب عباء الكتاب بما يقع منها التثنية ولو علم بعد
 خروج الوضوء وهو متلب بالصلوة لم يبعد البناء على صلوة مع طرح ما هي في ذلك لا يلزم وجوب الخطاء الغضا على الجاهل بالنجاسة **قوله** ما لم
 يقطع الغسل كثيرا واستند بان فيساق اذا كان في الوضوء واجب بحد الامكان وسعة فلا اشكال في الاستيناف هنا اجمع الشافعي
قوله ويجوز في الميزبة للصبي ان الثوب الواحد والماء في غسله في اليوم مرة مرة في الوضوء الصادق عم الملو والمشا ومنه الصحيح
 نعم الاحتياط لا يبعد ان يقال بثبوت الحكم الصبيحة لصدق الملو وعليها واحدا ونحوها فان ثوب واحد من ذات الثوبين فلان بناها
 الوضوء في موضع الرطوبة وهذا انما يكون حيث لا يتصلح الى لبس الثوبين وغفران احتاجت الى ذلك البرد وبشبهه كالثوب الواحد والماء
 باليوم المليل والماء اما لان مسمى اليوم فلا او بالبعيدة والغلبة في مود الرطوبة بغير الثوب بالبول فيمكن نظر الحكم بالعفو على انفسا
 على المصنوع بما الكف بالبول عن النجاسة اخرى كاهي فاعدا لبس العرب في انكبا لكانا يذنبما يستخرج البخر به وبه والظم اعتبارا كون

[illegible]

الشيء هو

فقدنا الصريح في ان النجاسة هي التي لا يثبت الا بالعلم لا بالحصول الطهارة موقوف على الدليل لم يثبت ومكان مناط النجاسة هو تلك الصورة مع
الاسم لان الحكم الشرعي هو على الحقيقة لا على سطر اسم لان الخاطب بها كافتة الناس فنزل على ما هو المتعارف بينهم عرفا ولا يفتى كما يفتى بالحكمة
فيما يثبت الذي كان من افراد نوع الكلب قبل الاستحالة بحيث يصيد عليه سمه قد زال منه ما كان وصار في الفرض من افراد الملح
يحيى لا يهدى عليه ذلك الاسم بل بجلا طلاقه عليه لفظا وكذا القلي في العذرة بعد صيرها بغيرها ايا يجيى الا ان يجيى عليه ذلك الاسم
في الاصل ولا يفتى في القول في العذرة بعد صيرها بغيرها ايا يجيى الا ان يجيى عليه الاحكام المذبذبة على الزاب والمخ على ان جميع
ما اجمعوا على طهارته من نقي العذرة نصيره ورواوا الحق يصيرها ناطقا بالغير العيينة ونحو ذلك لا يثبت على هذا فكان التوقف في الطهارة هنا
لا وجه له وقد فرغ الشارح الفاضل ولا المصنف بقوله النجاسة ناطقة على كذا فانه هذه العيان واخرى على ان الباقي مستغن عن الموقوف
ونعالم على احتياجه وهو غير متغير واضح لان الماء يكون النجاسة ذائبة الشيء حكم الشارع لها لا صبا وطهر شيء اخر عليه وهذا لا
دخل في بقا النجاسة عند الطهارة بل لا يكون ذائبة بمعنى اخر ولو ادعى لم يستقيم وبناء الطهارة على احتياجه الباقي غير واضح لانه اجنب
في الايقاع لا يقتضيه وقال باختلاف الزمان ولا يغير محله والكان الحكم الثاني يدل على ان يكون فائلا او بكل تغير غير محله وهو معلوم
الفتا وقد فرغ في الاصل ان استحقاق جلال جملته الى ان يحمل النافذ فان قبل ما كان المقضي فان قبل ما كان المقضي للنجاسة هو يفتى
الشارع اياها بالاسم والصورة المحض صبي وجبان بغيره فبما قلنا ليس المقضي للنجاسة هذا ذلك بل المقضي لها نفي الشارع على
النجاسة جميع المعين ولا يغير بقا حكم لا بقاء ذلك الجسم ولا دخل الاحتياج الباقي واستقائه في بقاء الحكم ورواها مع الحكم فان ذلك
محله الاستصحاب على ان هذا البناء لا يستقيم اصله لان احتياجه الباقي وعده انما هو في العمل الخفيف للوثوق به دون غلغل الشرح فانها
معرفة الاحكام والحكم بعد ثبوته بدلالة المعرفة عليه مستغن عن التوقف الى ان يثبت معرفته الحكم اخر وانما نحن في مسائل الفقهاء على
مثله هذه القواعد بعيد وينبغي ان يفهم بغير المسئلة فيما اذا كان العذرة بالسمه ولو كان وكتبه الخصم الا انى بها فاذا استحال
اختلط اجزاؤها بالنجاسة فلا يكون ظاهرة فملا يكون عين نجاسة **قوله** وان يثبت التوحي والوون العسل اذا هذا اذا لم يكن
التوحي في الماء فان علم بغيره بهما في الاصل لا بغيره بها وكذا العذرة بالوون العسل اذا لم يكن في نفسه من الوان والمشفرة والماء العسل
فان كان نجاسة يزيل بماء كثر فيجب وهل يغيب له نحو الاشنان والصايون او ينجس العسل في العمل بالماء اذا لم يزل به كل محمل
والاصل يقتضي الثاني والاحتياط الاول **قوله** ويحتمل بغيره بمشوق هو كبر المم واسكان الشين الثلثة المعذرة معذرة مستند ذلك
والمبادر جميع التوبلان الظن ان المبادر في صورة من النفس لا ينجس الا بالجميع **قوله** ويحتمل الاستصحاب بغيره العقل و
ثبته بعد ازالة العين هو ما استغفنا من الطهارة او من الظن في طلب الطهارة اى بالغير بها او طلب ظهورها فيكون الماء
مهملة ومع هذا انما يثبت على الاكتفاء بعينه واحدة اما القلي بوجوب البغلة فيجب الشائنة بحيث لا يجب وانما يقيد بالعمل
الذي يذهب به العين اما غيره فلا يغير به **قوله** وانما يظهر بالعمل ما يمكن فيجوز الماء المعقول به عند ما لا يمكن كالماء يعاين وان يمكن
اصصال الماء الى اجزائه بالغير ببلد يثبت اشتراط انفصال الماء المعقول به لا ما لا يمكن كالماء يعاين وان يمكن العمل النجاسة اذا كان
قليلة اما بغيره او بالعصر في الماء يعقل بالذرة او انا ووجب حظر الحكم على ما يمكن فيجوز الماء المعقول بالخشب والشوب والبدن ولا يفتى الشوق
ولما لا يمنع فرج الماء منها اما الصايون والورق والطين والحبوب والجبن ذى السام المانع من فصل الماء والماء يعاين فلا يظهر
بالقليل بل يخلل الكثير لها وقد سبق في نجاسة المياه بيان فظهر للماء يعاين من ماء نجسها في طهارة الدهن المانع بالكثير اذا ضرب وشاع
في الماء قبل اخذ المصنف للمنهى والذكرة اذا علم وصول الى جميع اجزائه وهو حق وعلى هذا التقدير لا انه لا يعلم بل قد يعلم خلا فلا ان
الدهن يبيى الماء مودعا في غير محله وانما يصيب سطح الظن ولو كان الدهن جامدا جدا كاسوان الحامدات ظهر طاهره بالعمل كالأية
بذل ان يذاب ولا يكشفه ما كيف النجاسة كالماء ولو كان منه على البدن شيء ظهر بالعمل ان لم يكن له جسم لما ورد من كراهة الدهان قبل
العمل لان هذا الصفة غير مانعة من وصول الى البدن وصية لغيره في العبارة بعبود الاما في لا ما لا يمكن ون كثير من النسخ اجزاؤها
للماء يعاين وهو حسن **قوله** اوجه عظمه يعظم نحن وجميع في نعم مع الامكان الظن ان الماد بغير العين كعظم الكلال المسئلة
من وضعت فيه لكن على ما احتجوا به لا فرق بين نجس العين والتنجس للماء بامكان الترفع عن حصول مشقة كثيرة لا يعمل مثلها
عادة سوا حشيت ثلث غصوام لا ومثل لو خاط حرجه من غير فلو سلم مع امكان الترفع بطلت لانها مل نجاسة مغلضه واحتمل في الذكري

مع الكشا

مع كذا الهم عدم الوجوب وان لم يكن الترخ مشغلا لحاق ذلك بالباطل وهو بعيد عن الخطأ المعهودة عن النجاسة فقال لا ينبغي
يجب الترخ الا ان نجس ثوبا او ثلث عضو من اعضائه وفي الجرح الحاصل بالمشقة يقول لا يكتفى اذا نجس بالمشقة بل بالنجاسة
خالفا لوجوبه في ذلك فنجاء بكون المني من الثوب باسما قول ولو كان الجرح صغيرا كالسيف ولم يظهر بالمشقة خالفا لوجوبه في ذلك
المنع في حكمه بقاءه الصلوة بالمسح وهو صحت لان وقال النجاسة حكمه فيوقف على الشرع قول لو صلى حامل نجاسة لم يفسد عليه ما كان عليه
صلواته بخلاف الفاروق المضمون المشتمل على النجاسة الجرح في ذلك محل النجاسة انما يثبت في العاص وهو يصلح للائتمار بالسلم من
معارضه ما يقتضيه المناقاة وليس الصحيح ان لا يصرح او نحوه فان صم الفاروقه بالصلاة الملهمة قول كما يجوز ان يمسك الكلى على الصحيح
وان نرد فيه الشك في خلافه في المتن بعد ان في المنع من ذلك قال وان كان لم يمسك عند دليل وجوبه في المعصية بالبدليل
المنع في مثله وعلى قوله لا حاجة الى ما يسمى الفاروقه واشترط من العامة انما اذا وجر النجاسة على الحيوان المحل ان لا يقبلون بالعقوب من
نجاسته بالانتم في الصلوة ولو كان الحيوان المذبح الفاروقه لصيرورة الظم والباطل المشتمل على نجاسته سواء بعد الموت وان حمل حمل
الماكل او لم يمتص من الصلوة قول ولو كان طرفه مشددا بطرف حبل طرفه الفاروقه في نجاسته صحت صلوته وان لم يكن
محله لا شفاء الدين بالحمل والمنع منوط بهما ولذا لا نجس طرفه الذي لا يقبل في شئ من احوال الصلوة كالعادة الطويلة لا شفاء والحمل
والدين من موضع النجاسة كذكره الشيخ في المبسوط جماعة قول لا ينبغي في العقل ودور الماء على النجاسة فيكون نجس انما ولم يظهر المحل النجس
فلا يعمل في الوجوب والاكثر استعمالها في الذب والمراعاة هذا الوجوب بدليل قوله فلو عكس الى قوله وانما اشترط الورد ولا في
الورد فاعمل فلا ينبغي ان يفتل المحل الطهارة وهذا فيما يمكن الورد وما لا يمكن كالاناء فيجوز عدم الاشتراط الا ان يكتفى بالورد
كذا في الحديث لا يرد بالورد اكثر من هذا والتم تحق الورد وفي شئ ما يحتاج فصل العنصرة عن شئ الاخره ويجوز على
اشتراط الورد مطلقا ملافاة الماء القليل للنجاسة حاصل على التقديرين وورد لا يخرج من كونه ملافا وفيه ضعف حتى صا
على القول بان النجاسة في الماء بعد انقضاء المدة لا يمتد بل يمتد في القليل بالملافاة وعده قول الذي اذا كان ماؤه نجسا او نجاسته
بالطبخ على شكل ينشأ من اعدائه في الاستحالة وفيه اشهر في نجس جوفه عليه بعدة وعظام الموتى ان الماء والادوية ومن
ان الاستحالة انما تحق مع زوال الصورة الوضعية التي هي ملاذ السميمة والاسم يحصل والخلط لا دلالة فيه ولو قيل ولو كان بعض
اجزائه نجاسته وصلبه قول لو صلى بنجاسته معوضها كالدسم لا يبرأ منها الا بغير الصلوة وفيه ضعف في المساجد بطلت لا يجوز ادخال النجاسة
الموسرة الى الجوف والمحل وشئ من الابهة لقوله ثم جنوا ما سجدكم النجاسة فالرف الذكري الظاهر المسئلة لجله من الملوثة فذهب المصنف
عن جواز ادخالها الى المسجد وان عني عنها في الصلوة اما قلها او باعتبار محلها والاجماع عدم النجاسة لصل السالمه عن معارضه الغض السابق و
لا يجمع ولا ينفق على دخول النجس من النجاسة مع عدم الانفكاك من النجاسة والعين والغاليل لم ينجس وكذا القول في الجرح والسلس
والسجاسة قول كلام في الابهة هو جمع انا وفرد العادة بالجمع عنها في اخر كلام النجاسة لان معظم احكامها يتعلق بزوال النجاسة
قول ويجوز استعمالها في الخل وشرب وغيره لقوله النجاسة الذي يشرع فيه ايضا الفضة انما يجوز في جوفه فاحصم فقال جواز شربها
اي صوب والمراعاة بفعل ذلك منهي العذاب على ابلغ وجهه فالجواز في جوفه وليس الا اذا وجب الوعد بالناس انما يكون على الفعل المحرم
واذا جرم الشرب غيره الا انما اذا ابلغ ولعلم القائل بالفضل ويلزم من حتم ذلك في اداء القطعة شربه في الذهب بطريقه اولى قول وهل يجوز
اتخاذها العز الاستعمال كشيء من الخالص نظايرهم الخيم ينشأ من الاصل ومنه في الباقية على فم الذهب والفضة والتم الخيم وما اشترطه
بالاحياء لان من فعل المكلف وجب المصير الى الشرب المجازات الى الصلوة والنجاسة لا يبرأ من الاستعمال لانه يشتمل على العكس وفي قول المكلف ان
الذهب والفضة من الذهب لا يوصفون ايما الى ذلك وكذا ما دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذهب والفضة ومنه يظهر وجه القرب وهو الصحيح
قول هذا الوجه مشترك بين الجاهل والناس اتفاقا قول ويكره المقتضى هذا الوجه القليل من الصافي ثم لا بأس ان يشرع للمحل في القلع
المقتضى في غير ذلك من حيث هو محمول على الكراهة او على الخيم الاكل والشرب من مواضع القصر مما يجاب عن العباد قول وفيما يجب
اجتناب موضع القصر اجمالا الاكل والشرب بفعل النجس لقوله ثم ولعل ذلك عن موضع القصر والامر للوجوب وهو الصحيح قول ويشترط
الطهارة اصولها ونجاستها الى شرط النجاسة في النجس الملوث وهو ما لا يفتق من ما لا ينقل قول نعم نجس الذهب في الاكل والشرب
بالوجوب ومقتضى كلام القائلين بزمان الطهارة يحصل بالذبح وهو رد لان الطهارة حاصلة بالنكح فلو اكلها كان مشتملا لم يظهر بالذبح والذبح

[illegible]

اسباحه اى شرب ماء نقى فلو نوى اسباحه الفوات نحو البراق مثلا حتى يخرج عن ولا المصنف صرح بفتحها الشبهان البهان لان الماء البهان كان
 كونه بفتح باء اول الواو وبشوا انه نوى امر متعديا فادركه بفتح جمل له ولما ادبر وجوب الذنب السبب المبلغ على الواجب ونزول الذنب
 فهو على ما قرره جمهور العارفين من الامامة والمعرفة ان السبب الطاف في العقلية ومعناه الواجب السمع مغرب من الواجب العقل اى مثاله باعش على
 امثاله فان من امثاله الواجب السمع كان اثره بالامثال الواجبات العقلية من غير ولا معنى اللفظ الاما يكون المكلف مع اقرب الى الظاهر وكذا
 الذنب السمع مغرب من الذنب العقلي هو زيادة في اللطيف والزيادة في الواجب لا يمنع ان يكون نذرا ولا يقتضي ان اللطيف في العقلية يحصر في
 السبب فان النبوة والامامة وجود العلم والوعد والوعد بل جميع الامام بصلى الله على من اياها هي دفع من الاطلاقات ولما كانت بين الامام
 كافيته لا بد منهم من الواجب والذنب لاشتمال العلم او زيادة فكان يبلغ **قوله** وفي الحديث الدائم باليقون وصاحب السلس والسبحه
 الاسباحه فان امض على دفع الحديث فالاقوى للعلم ان لا يرد به نوى الاسباحه سوى انفسه عليها او ضم اليها الوضوح فان طهره نوى على التقديرين
 لان صيغة الوضوح يمكن معناه فالحال الاقوى هنا فاعلم على اقوى الوجوه بل يقع لغوا ولو امض فاعلم الحديث على نوى دفع الحديث فقولان احدهما الصحيح
 نوى دفع المانع المستلزم لم يقع منع صحيح بل ماقاه عجب المحس في حقهم والثاني البطلان لانه نوى امر متعديا بالنسبة اليه فكيف يحصل له والحق
 انه نوى دفع الحديث انه نوى دفع الحديث السابق للمفاد للطهارة والاطلاق فالاصح البطلان لانه نوى امر متعديا فان مقتضى الاطلاق دفع المانع
 مطاوان فقد دفع السابق خاصة فالاصح الصريح كما هو صاحب الخبر وشيخنا الشهيد لا مكان ذلك فيه والحديث المفاد والفاوى معقوف عن ذلك
 الصلوة فهو معنى الاسباحه **قوله** لو ضم اليه صرح على اشكال اى لو ضم الى الوضوء المعين وبشاء الاشكال من منافاته للغير والاختلاف
 انه خارج عن الصلاة ومنه لا اذ لم يفعلها سواء نوى ام لا والاجم الاول لان فيه فعل الطهارة لا يقتضي حواشيته ومثل البرد والشمع ووزال
 الوجه وضم الى البطلان ولا يحكى على الموقوف على ان يباسطه الظاهر عن المكلف ولا يمتنع ان يابى وليس بشئ اذا انفرد ذلك فالصائم ان يجز
 الاول صيغة الادام للمؤكد كصيغة الرفع الى الاسباحه ولا يشترط في صحتها الثاني صيغة الادام الاجتناب كصيغة النذر وقد سبق حكمها الثالث
 صيغة المانع كالواو وبطلان معلوم الرفع صيغة الامر الاجتناب الذي يكمل حولا السوف في البطلان برهانهما اصحهما البطلان **قوله** وكذا لو نوى
 اسباحه صلوته مع نية اسباحه ما عداها وانما كانت الصلوة فاعلم ان نوى اسباحه صلوته فاعلم ان نوى اسباحه صلوته فاعلم ان نوى اسباحه صلوته
 انه نوى اسباحه فنجس يحصل لعل الا حديث روح بنسبه ما سألها الا ان الاسباحه يقتضي نوا المانع يقع الشيء لغوا فغيره نظر فانه نوى اسباحه
 غيرها الا نوى اسباحه صلوته اخرى يقتضي عدم اسباحه مطلقا لاسلامها والمانع والاصح البطلان كاختاره شيخنا الشهيد لان الحديث مخفوف ولم يحصل
 الرفع له ايضا لا فرق بين كون للمعزوف وما او فقل وبغير ان يستثنى من ذلك نحو المسحاة فان وضوها انما يكون صلوته واحدة ومن ذلك يعلم
 حكم ما لو نوى دفع حديثه ونوى غيره **قوله** لا تفتح الطهارة من الكافر لعدم التبرع به في مسامحة وان اعتقد الطهارة فخره كالكافر لا بد من
 وضو في رات الدين ليعود عن استباحته يكون **قوله** الا الحائض التي تحل المسلم الاباحه الوطى ان شربها العقل العزوف فان اسلمت الحائض والماء بالباطن
 الطم التي صلاها الطهارة بعد حصول دم الحيض فان هذا المكان كخوفه وجبه السلم وتلقا بان الوطى الحائض قبل غسل الجنون فغسل غسل الجنون فغسل
 الوطى وجبه السلم ولا يكون غسلا حقيقيا ولا يعبر في ذلك فذا شرب صود الطهارة للمصوفة في مواضع منها فغسل الكافر لم يمسلم اذا غسل الماء
 والحرم من السلم ومنه انهم نجس مع وجود الماء وكذا الحائض يخرج من المسجد وغير ذلك وقال في ذلك الى ابله الاولى بعد غسلها وان مغنا
 نزعها عنها فان في الوطى نجس للصرف فاول من ارتكبه غسل بغيره صحيح والا كفوا بالصرف في مواضع النض لا يقتضي حواشيه او غير ذلك
 وان قلنا بالاعتل ففعلنا ثم اسلم فلا شك في وجوب العادة لبقاء الحديث وكونها في عهد التكليف والعد منه غسل الجنون بقوله في الوضوء وان سوغه
 المصنف **قوله** ولا يبطل الا اذا راد بعد الكمال لا يدفع الحديث وعوده يخرج الى الثاني **قوله** ووجه الاستثاء اعاد نظم العبادة مثلا على ان الماد
 اعاد الطهارة بعد العود الى الاسلام وجبه بطلان حكم البنية فخلل الورد والحائض انما يعيد ان يغسل البلى الغواث الموالاة في وبدونها فاذ
 البنية باق فيهم طهارة سواء في ذلك المدة على طرفه وغيره **قوله** لو رتب البنية في الاستاوجه الوضوء وان امنه من غسل الكفين خرجت بالعلم الممل
 والواو ومعناه ذهبت صورته من الذهن وفاعرف فيها مضاه لا لاجبها لاسلامه فعلا الى احوال الوضوء وانما فاكى قبل وجوبها وانما رتب البنية بغسل
 الكفين بما يعلى عدم الاحتل واستدراكها فلهذا ويوضح ذلك مما حكاه عن ابن طائوس في الذكرى والقوى على ما ذكره للمنفوق في البنية في باق
 القضاء بعد عزوب البنية فالوجه البطلان استثنى ما سبق ما لو نوى البنية بعد عزوب البنية في باقي الاعضاء وليس في الحكم فيبقى بعض ما سبق
 كنية في الجمع واحدا البطلان هنا العقد البنية فعلا لا لاسلامه متعديا فاذ نوى البنية بغسل الكفين فغسل الكفين فغسل الكفين فغسل الكفين

المعنى نظر الى وجود الاستدلال للنزول حاصل على كل تقدير وليس شئ من ذلك ساقط بل ان كان ساقطاً
 بهذه الوجوه والامور ثم قيلوا الاصل من الموضوعين **قوله** ولو توى دفع الحديث والواجب في ذلك ان كان غلطاً صحيح ولا يظلم
 من ذلك البنية المتضمنة كون الواقع هو المنوى وجه الصحيح انه قد دفع المانع عنه ما في الباب انه غلط في تعيين سببه وذلك لا يخلو
 منى **قوله** والابطال اي بان لم يكن غلطاً بان يعتمد ذلك بطلان لا بطلانه واستدراج الذكرى البطلان مظهر لفقد البنية وبما اخذ المصنف
 قوله **قوله** ولو توى ما يستحيل كقراءة القرآن فالأقوى الصحة ليس المراد بما يستحيل الوضوء ما هو شرط في صحة كسافي المنزلة فان هذه اسباب
 معينة ولا احد الا انما لا ما يستحيل كونه مكمل لقراءة القرآن وفي صحة الوضوء بذلك كونه واقعاً ولا ان احدهما الصحيح واخذ المصنف لانه
 نوى شيئاً من غير ان يصح الظهارة وهو باطل في القراءة وعلى وجه الكمال ولا يتحقق الا برفع الحدث فيكون دفع الحدث موقفاً وبه نظر لان
 المفروض هو بنية قراءة القرآن على الوجه المعين اذ لو نواه على هذا الوجه لم يحظا ما ذكره كان بان يدفع الحدث في الأجزاء في الصحيح اشكال فعلى هذا الوجه
 في المنافع البطلان والمير ذهب الشيخ وابو دريس جماعة على هذا بناء على اعتبار بنية الوضع والاستصحاب فعلى القول بعدم الاعتبار بها في البنية
 لا اشكال في الصحة **قوله** لو شئت في الحدث بعد تعيين الظهارة الواجبة فوضاً احبها ثم يفتن الحدث فالأقوى العادة لان بنية غير محتمل
 لها الحكم بكونه مظهر لعدم فوج الخطاب بالظهارة المير وعدم الجزم انما يفتن اذا كان ما مورداً بالفعل كالمصلي في التوبة بين المشيدين وقبل لا يجب
 الاية بالظهارة على الوجه المعين لان المفروض في ذلك اجزاء هامة في الحدث لا تنفث فائدة الاحتياط ومنها منع وهذا بنا على ما تقدم استلزم
 في البنية ولو اكتسبنا بالنية فلا اشكال في الاجزاء واعلم انه لو عبر بالنية بذلك الواجب ففان بعد تعيين الظهارة بالنية كما شمل وانعزل الوضوء
قوله لو اقبل الغنى الاطى فافعلت في الثانية على قصد التدبير فالأقوى البطلان لعدم تضمين اللام الموضوع الذي لم يصير الماء اي لو شئت
 على لغة في حصول العسلة الاولى اعني الواجبة عنها لم يفتن في الثانية فافعلت في الثانية ثم بعد جفاف الليل فالأصح بطلان الظهارة بنا على ما
 تقدم من اشتراط بنية الوضع والاستصحاب لعدم فائدة العسلة الثانية منها لا ينوي لها واحدها من باقي الخلق الظهارة كما يمكن القول بالصحة
 اساعلى الفرض في أحد كذا على الاكتفاء بها مع الوجه اذا كانت الظهارة متدوية وكان العسلة متدوية وشبهه واساعلى اشتراط الوضع والاستصحاب
 فلان الثانية انما اشترطها استظهاراً على ما لم يفتن في الاولى ومنع واعلم ان قول المصنف فافعلت في الثانية على قصد التدبير في الثاني
 من التقيد بالندب انما لو اقبلت فيها على قصد الوجوب بالندب وشبهه يجرى وليس كذلك اشتراط الوضع والاستصحاب فلو قال فافعلت في الثانية
 في اعتقاده بذلك فيله على قصد الندب لكان اولى واشتمل الانتدراج ما اذا كانت الثانية واجبة فيه وما اذا لم يفتن بها عند فعل الثانية
 على انه يمكن انتدراج الاجزاء في العبادة فان فعله محمول على قصد الواقع في البنية **قوله** وكذا لو اقبلت في بنية الوضوء بغير بنية يعرف ما سبق وان بعد
 منها لو اقبلت في الثانية على قصد الندب لكان اولى واشتمل الانتدراج ما اذا كانت الثانية واجبة فيه وما اذا لم يفتن بها عند فعل الثانية
 عضو ولا صح البطلان هنا لان الحدث يتعلق بالجملة بالاعضاء المتحدية متولان دفعه لا البعض ولان الوضوء عبادة واحدة اتفاقاً ولعلها
 الشرح في الوضوء الثاني ان ينوي هذا كل عضو على ذلك العضو دفع الحدث مظهر للصحة كما اخذ المصنف لان غسل جميع الاعضاء بنية
 واحدة يجزئ في غسل كل بنية شخصية اولى بالاجزاء لان ارتباط البنية الخاصة بالعضو اولى من ارتباط العامة به لان اطلاق لا يرد تناول ذلك والا
 صح البطلان الوضوء عبادة واحدة والاولوية التي ادعت عند منع اطلاق الاية من قبل صاحب الشرح ثم الثالث ان ينوي في ابتداء الوضوء
 دفع الحدث عن الاعضاء وبنيته الوجهان كافي الاول والاصح البطلان ايضا **قوله** ولو نواه في الاستدراج بطلان في مضى لان الوضوء لا يشترط الصحة فعل
 من افعال محبة في الافعال وان توقفنا عليه على المجموع ولهذا لو تكسر لم يبطل بل يعيد على ما يحصل مع الذئب ومثل العتاف اذا اعدا بالليل
 موجودا استدراج البنية لما في من الافعال بان ينوي فعلها الا تمام الوضوء ولا يضر هذا المقر في لانه لما رتبنا من البنية الاولى **قوله** لو صا
 عن بعد وانما اعد البنية فلا يصح ذلك التولية فيها ولو نواه معا كان حسناً فان نوى الوجوب وصلى برزها اعدا وذلك لان بنية الوجوب لا يجزئ
 من الندب على الاصح لبنائها ولا اشتراط البنية الوجه في الوضوء كما سبق في الحائض لا يكون المانع من معتبر او يفتن في الاكتفاء به الا شئت ان الوجوب
 والندب في جميع الفعل واعتقاده المنع من الخلق مؤكداً ليس بشئ لان المانع من البنية في كسافي فكيف بذلك **قوله** فان بعد دفع غسل الحدث اعفا
 الاولى خاصة في ان بعد من الظهارة ولصحة واحد في ذلك لهما الواجب الطهارة فانه بعد جميع ما صلى به قولاً واحداً وانما احبته لتحلل الحدث
 ليكون معتقداً للوجوب واعتقاده ان يكون معتقداً للظهارة فيكون بنية الوجوب **قوله** اكتبه باعادة الاول لان الحلف
 بنية الوجوب في البواقي كان مشغولاً بالصلوة الاولى وصالوة بنية الوجوب في ذلك فاجزاء ولا يشك ان لم يكن يشعرون هذا الوجوب الذي في نفس

[illegible]

على ان يكون الفصل المصنف فيه فلهذا على واحد من المذهبين واعلم ان قولنا بل يعنى العلم على الذوق معطوف على قولنا ولا تحليلها الى كسب
تحليل الخيرة بل يعنى نظم الشعر الذي على الذوق دون ما سترسل منه **قوله** غسل اليدين من ماله في هذا الى الطواف الاصابع المرفوعة كغيره على معض الذراع
في العند ذكره في القاموس ولا كلام في وجوب غسلهما انما الكلام في ان وجوبه بالاصالة كما في الاعتقاد الوضوء او من باب المقدّم الا ان الاول اما
لان الا في الآية بمعنى مع كذا كونه المرفوعة من الوضوء بهم ورواهان الاستعمال كثير لا يؤيده وكذا يعلم من في وضوء اليدين اولاد الغاية اذا لم
يتميز يجب وخطا في العباد وشهد هذا القول شريته بين العلم وقول الكاظم في مقطع البدن المرفوعة يعنى ما يقف فان غسل الوضوء وجب فيه
لعمل اليد اسقطا سبقه فلما اسقط علم ان وجوبه بالاصالة **قوله** فلو نكس او لم يدخل المرفوعة قبل خالف المرفوعة وانما يدري من البطلان
بانكسها ايقم والكلام عليه كما سبق في الوجه **قوله** ويعنى الزايد مضمرا اذا لم يميز عن الاصالة الماد يقول مضمرا في الحكم بالعقل سواء كانت
المرفوعة او من نفس المرفوعة لعدم تحقق الامثال بدونه **قوله** ولا اعتدلت وان كانت تحت المرفوعة وان لم يكن كذلك بان يميز عن الاصالة
غسلت جميعا ان كانت المرفوعة تحتها الصلوات اسم البدن عليها وشكل وجوبه للحمل على العمود وهو الغالب ولو ثبتت من نفس
المرفوعة فظم العبارة عدم وجوب غسلها اذ يميزت وهو شكل على القول بوجوب غسل المرفوعة لبعث المحل كالمرفوعة ولو قيل بالوجوب لم يكن
بذلك ويعلم ان الزايد بالقصر الفاعل ونفس الاصالة وفعل البطش وضعف وما احسن قوله ولو استغنى عن القطع حال المرفوعة سقط العمل بالاصالة
عنى ما بقى **قوله** فرفع الاول وانقصه للقطع من يومنا باجوة وجبت مع المكنة وان فادت عن اجرة المثل لان ذلك من باب مقدّم الفاعل
المطلق وانما يحقق ان لم يميز حاله ويحمل علم وجوب ما زاد عن اجرة المثل لان العين والفن على الوجوب لصلوات التمكن **قوله** والا
سقطت اذا وضعف او وان لم يتمكن وانما يقطع مع ضعف الظاهر بنوعها وعلى القول بان فاعل الطهورين بنفسه في القضاء هنا **قوله**
لو طالت اظفاده في حيث عن حد البدن وجب غسلها الا انما من اجزاء البدن ويحمل علم الوجوب على ذكره في المتن في وجهها عن محل الوجوب كسر
الخير في ذوق في الذكر هذا ليس علم **قوله** ولو كان تحتها وسخا حمل في المتن عدم الوجوب لانها من اجزاء البدن فلو جبا وانما يميز عن نظام يميز
ولا على عدم الوجوب وهو ضعف لانها في اصلها وكيفية في الياسر الحكم بوجوب غسل جميع البدن **قوله** والى اسير والبدن يعنى غسل اعضاءه من
اي على كل حال سواء حكمت بان واحد في المرات او اثنان نظرا في صورة الانفس ولا يعنى البدن انما يحصل بذلك ويعنى في صورة الفعل مباشرة كل
منها على اعضاءه **قوله** والواجب قبل ما يقع عليه اسمى الواجب من مسح الرأس من شئ منه هو اقل ما يقع عليه اسم المسح والماد للصلوات
عزها لاجمعها والذوق للعلم بالامر بالمسح بعضه الى ان قوله في مسح رأسك باقتضاء البعض عند جميع الاعمال الماد بوجوبه العقل الصحيح عن
اهل البيت عليهم السلام فلا يفتقد بعد من **قوله** وسحب فهدى ثلث اصابع وهل يوصف ما زاد على المسح بالوجوب او بالاحتياط فيكون
اصحاب الاول ولا يفرق بين ذلك الزائد لان الواجب هو الكل في افراده مختلفة بالشد والضعف فاي من وان يفتقد الامثال بل لان الواجب يحقق
به وبعبارة المصنف يحمل الامر لان الاحتياط لا ينافي الوجوب الخيري فيمكن ان يراه افضل من هذا الفرد وان يراه احتياطيا لانه
المسح الذي يكون احتياطيا للوجوب من حيث هو واعلم ان الماد عمدا ثلث اصابع في عرض الرأس اما في قوله غسل **قوله** لا يسي ما سجدت اداي
الفضل في المعنى ولو اصابع **قوله** مقيلا ويكره مقيلا اي مستقبل الشعر لعل العلم لا يابس من مسح الوضوء مقيلا اذ يدل وقال المرفوعة وان ادريس
النهج واعلم ان الكلام في استحباب المسح بثلاث اصابع بل كراهية المسح بثلاث اصابع بل كراهية المسح مذهب كل اذ لا يري بالكرهية هذا الاختلاف الاول يخرج
الى الاحتياط **قوله** ويجوز غسله امانا بان يضاف فاء جدد بالادب ان يظفر الماء الوضوء على محل المسح ويجوز على المحل بالغير البد احتياط او
بغير العامة اجتناء به **قوله** ولا المسح على جائل وان كان من شعر الاسر في القدم وان وصل البلى الى اللباس وكذا لو مسح بالغير البدن انما سها الفعل
التي من ولان الباء في قوله نعم وامسحوا برؤسكم يقتضيه الاصل ان لا تعم معانها ويجوز كون المسح بالحق البدن الشاسي **قوله** بل اعمالى البشارة وعلى
الشعر الخفى بالمقدم اذ لم يخرج عن جهة البشارة في العبادة يصيد في على وضع اذا اذيل بشئ وموضع النزول لا يثبت عليه شعر مع كونه من الرأس واعتبار
الغالب ولما لم يفتقر للمقدم في العبادة الساتر في القدم ومنه بعدم الخروج عن جهة احتياط من القول الذي اذا خرج عن محل القدم فانه لا
يجزى المسح على ما طال لانه خارج عن محل الفرغ واجحد بفتح الجهد واسكان العين عند السيطر وهو الكثرة من الشعر المنقش للجمع بعضه على بعض واد
بالمسح بل مقابله **قوله** الخامس مسح الوجهين والواجب انما يقع عليه اسم الماد بدل الشعر في القدم اما في قوله فبشائرهم وروى الاصابع
الى الكعبين واحتمل الذي في قوله مسح من ظهر القدم كالجني من مقدم الرأس ويكون الخيل بدل القدم المسحح لا ليس وهو بعيد **قوله** وثما
حد الفصل بين الساتر والقدم ما ذكره في تفسير الكعبين خلاف لم عليه جميع اصحابنا وهو من مفران مع انه ادعى عنه في عدة من كتابه المرافقة

عبارة ان الاشتداد كان فيما اشتد عليه المحل في سبيل العباد وكلام اهل الفقه وهو يجب ان يكون عبارة عن الاشتداد في فعله في نفسه في اقله
بان الكعبين هما العظام المتبادلتان في ظهر القدم فيكون معناه المشرك في فعله للثبات والاحياء كالصبر في ذلك وكلام اهل الفقه يختلف
وان كان الغويون من اصحابنا مثل عبد الوسا الديرانيون في ان الكعب هو الثاني في ظهر القدم وقد اُضيف عبد الوسا في الكعبين فيكون ذلك وكثرة
في الشاهد على ذلك على ما حكى من كلامه ان القول بان الكعب هو المفضل بين الساق والقدم ان ادبر ان نفس العضل هو الكعب فيكون في معنى
احد من الخاصين والعامة وكلام اهل الفقه لم يسلمه الاشتقاق الذي ذكره فانهم قالوا ان اشتقاقه من كعب اذا رفعه وضعه كعب في الجارية وان
ادبر ان قابضه من القدم وشماله هو الكعب كقوله العامة لم يكن المسح منها الى الكعبين والمعلمة في ذلك من كعب اذا رفعه وضعه كعب في الجارية وان
ادخل الكعبين في المسح اما ان المعنى مع اولان الغاية التي لا يغير يجب ادخالها ولو بلغ بالمسح الى العضل في وجعل الخلل كان لحوط **قوله** ولو
نكس المسح جاز وقيل لا يجوز لان الالتهام وجوه انما على تقدير ان يكون الالتهام لا يلزم من عدم جواز النكس لان الالتهام كما يكون للكيفية
كما يكون للمكانة مثل عظمين عشر الى واحد ومع الاحتمال لا ينبغي واحدا وكذا القول في الالتهام وقول الصمغ لاداس من مسح الوضوء مضمنا ومدبر
يدل على الجواز نعم هو مكره وما احسن قوله ولو استوجب القطع كل الفرغ من سفل المسح والاصح على الباقي فان شاملا لمط جاز على جميع الاقوال
قوله فان ذلك السبب في التعارض اشكال يشتمل على ما لا ينافي في صفة فيقتضيه من ان ذلك السبب في المسح للخصصة بعد العلم بغير الطهارة
وكفا واقعة في ذلك لا ينفك البطلان ان ليس هو من جهة الاحداث ويحقق البحث في هذه المسائل الاولى امثال المأمور في قطع الاجزاء والاعادة على خلاف
الاصل وينبغي على الدليل وبما ان في الاصول الثانية يجوز ان ينوي صاحب هذه الطهارة دفع الحدث لا سقاء المانع ومن فواه حصل له القول في عدم
دوام الكلام في ما نفي الثاني لثبوتها في حديث انما يفيض الى دفع الحدث مثله في ذلك السبب من الاحداث اجماعا فيجب استصحاب الحكم ان يحصل
حدث آخر ومن ينفذ هذه التعديلات لم يحكم بعدم الاعادة وهذا في الجارية وهو الاجرة وتقدر الطهارة بغير الضميمة ان يدبر عدم جواز الطهارة
قوله كل بعد ذلك الصفة في حق وان ادبر عدم باحتمال في حق فان التقدير في الاباحة فان ذلك هو محل التراجع ولا يجوز العزل عنه الا
للمقتضى ولا يجوز الاعادة في حاله ولا في احد فيما **قوله** ولا يشترط في الصبر عدم السند في الاطلاق في **قوله** ويجوز ان يكون المسح بغيره من اداء الوضوء
هذا ما استظهره من هذا الاصحاب ولا يجوز لاجل ان لا يثبت في سبب ما جاز بداهة او مسح بها الثاني في مسح قطعاً ولو عمن اعطاء الوضوء في الماء فقد
منع بعض الاصحاب من المسح بما لا يضمن في بقاء وان بعد الفصل فيلزم الاستينان ويشكر بان العنق لا يصل في مسح الاستينان في حق فان الحكم في
امثال ذلك انما هو العتق ولو ادبر الاحتياط في العزل عند اخره من اعادة كل العتق حين اخرج من شاذيا ما حذره ولو مسح العتق بعد ذلك في
مسح المسح في ان يلفظ ان ان يلد الحلق بطلان الوضوء فيلزم استينان الجديد وان المرجع في معنى الاستينان الى العتق وهو صواب على هذا
الفرق والاصل وهو من ينشأ له فاجزاه في الدليل ولو منع المسح مثل هذا البطلان في الوضوء في موضع لا ينفك عن العتق كالحكم وفيما اذا
كان على الاعضاء بطلان سابق على الوضوء القطع ببقاء مسمى منه في الذكر في تقليد الوضوء وطوبى من جعل من اذنته الاشكال ومنه نظر فان التعديل يقتضيه
بفائه واحق القليلين الثاني وهو اتحاد المحققين في ادريس والا حوط الاول **قوله** فان استأنف بطلان الوضوء ان كفي بغيره المسح الى ان جفت
البلة او بعد المسح بالبلة والا اعاد المسح بها وجه وضوءه وذلك بان جفت على محل الاستينان واحذر من اعادة الوضوء ويمكن عن الصبر الى المسح
وجه فيستفاد بطلان الوضوء اذا عتق بطلان المسح على الوجه المعبر به ليل من خارج **قوله** ولا ينبغي فيها هذا احد القطع لا انتفاء المقتضى والاجز ان
لان وضوء الميان ان وقع في مائة منبذ في وجوبه في الا ان لم وجوب مقابله والثاني بطلانها في اذبيان الملازمة ان ما وقع عليه وضوء البلى يجب العمل
بالان بيان الواجب والجب والقول في هذا وضوء لا يثبت له الصلوة الا به فيلزم ان يكون الواقع في وضوء البيان خلاف الزيادة فلم ينعين ذلك
الواقع للاجماع على وجوبه قلنا فيلزم ان لا يكون قوله في هذا وضوء لا يثبت له الصلوة الا به جازيا على ظاهره في الفرض المستأنف فيه بل يكون مخصصا لا يستبر
وهو خلاف **قوله** ولو استأنف بطلان الوضوء في مائة منبذ في وجوبه في الا ان لم وجوب مقابله والثاني بطلانها في اذبيان الملازمة ان ما وقع عليه وضوء البلى يجب العمل
واما في حق الزبيب وانما يبطل ما عدا غسل الوجه فيعيد للسؤال لذلك ما سواه على الوجه المعبر **قوله** الموالاة وهو ان يعقب الوضوء بالان
عليه عند كماله في سبب في ذلك ان يعقبه بحسب العادة وهذا احد القطع لا يحتاج في تفسيره الى الالة وهو ان يرب الى المعنى القوي فان
الموالاة مفعلة من الموالاة وهو المستأنف وهو احسب والمصنف والقول الثاني ان الموالاة مراعاة للجماع على معنى انه يجب العتق من ان يجب ما قبله
فادام البطلان في الاثرين الاثم على جوازها ولا يعقل ان يثم للحلف في جوازها الا اذا كان عتقا ولا منافع التكليف بغير المقدور وان افتر ذلك فاجب
القول بان هو الثاني ان يسمع الضوم ما ينافيه والموالاة بالمعنى الاول يقتضيه زيادة تكليف والاصل عدمه وذلك ان المسح على الاصل في مسح من ولو

مبنيون فساد الوضوء بالاخلاق العنق بالمناجعة لعدم تحقق الامتثال بدو تعلقه بقدر الجواب لان الامتثال انما يتحقق اذا انى بالمأمور به مشتمل على
جميع الامور الواجبة فيه وانما القول الاول لا يقولون به وهذا من معنى التام على محض القول الثاني وهذا ما بحثنا الاول على في الذكرى عن الاصحاب
في تحقيق معنى جفاف السابق وعدم ثلثه احوال فمن ظم المرفق والبرص والعلته من شعور الوجه للملح ووردوا الاخبار بذلك فيتحقق
البلل في جميع ما تقدم الا لغيره ومن ظم بلق الاصحاب الكفاية بشئ من البلل والطاهر من شعور الوجه للملح ووردوا الاخبار بذلك فيتحقق
الثالث اوله لزم فساد الوضوء لان خلال بالموالاة الثاني بقاء البلل بعينه معظم اوجه المفضل حتى لو كان مفرط الوطوء وقد يجب ان لا
افراط الوطوء فيجب البلل بطل الوضوء فيزاحمان وجبه الصبر بقاء البلل جسا والنفذ على خلاف الاصل قال في الذكرى وتفيد الاصحاب بالهوا
المفضل للنجس طرقت الاطراف في الحارة الثالثة فلو كان فيه بقاء الموالاة الاطراف الحرة والوضوء وعناية ما يمكن من الاستبراء والاستبراء فانظم السوط
وعلى محل الحديث الدال على اعتقاد جفاف البلل ولو انضوى الاستبراء للملح باذكار ما جرى في الذكرى وجميع بين الوضوء والنجس احكاما كما كان
اثره الى البرائة **قول** فان اخل جفن السابقه المبادر منه جفاف **قول** وادرا الوضوء مواليا واخلفنا الاضرب للصبر والكفاية المذاهب
ما يصور بطلان الذكرى به ليشمل السند والواجب للملح وغيره فلو كان في الوضوء مواليا ما بقاء الاضرب للصبر والكفاية في صحة الوضوء ووجهان
الاحتياط في فظا واما على هذا المبادر منه فلو كان في الواجب بغيره فلو كان في وجوبه بالحقا فلو كان في فظا واما على هذا المبادر منه فلو كان في صحة الوضوء ووجهان
تلفها لان العبرة بصحة الفعل حاله الذي انقضاء النذر واصل لان شرط المند وكيفية اذ هو بعض افراد الوضوء والاحتياط الاول لاقتضا النذر
ولذلك فلا يقع من المند وعدم المطابقة فلا من غير عدم التبر اذا لم يكن ان للمنى هو المند وور ومثل لو كان في صحة الوضوء من فظا فاني ابا
النذر ولم يغفل مع ان القيام غير شرط في اصلها وانظر ذلك فقد ثبت المصنف على صحة الوضوء وجوب الكفاية وصرح به المشا وحاد وكانه
يرى ان الماني به هو المند والكفاية للاعتناء بالصفة المشترطة وليس يجب ان الماني بها انما يجزى من المند واذا شمل على جميع وجوه الوضوء
فيلان هذا هو المفعول من الاجزاء وحيث فلا كفاية لعدم التحاقه والادبى المند وور الذي لم يعلم الايمان به والفرق عدم المطابقة بين الماني به
المند وبينه فمعدنه في ذلك ولا يجب الكفاية اذا اذ في النذر عند تنقيص وقدره فان وثق فظهر ان الكفاية لا يجب في النذر على
من القول بالصحة والبطالان الاعلى ما ذكرناه وفصل ولد المصنف بما حاوره صلى على القول بالبطالان مع بقاء الوضوء في الاعادة والاكفا
وعلى الصحة يجب ومع جرح الوضوء يجب مع هذا الا انه من فظا الوضوء مواليا في وثق مع بعض افراد ومسئلة الكتاب لاننا اعم من ان يكون
النذر معينا او مطلقا حاصل ان جعل ملا او وجوب الكفاية صحة الوضوء للماني به غير مستقيم ونسجنا في باب صلوة المند وان لو كان في وثق
او كان محض فاني في غير فانه يجب عليه وعلمه اجبه ولا كفاية وهو مخالف لما هنا والحق ان ما ذكره هذا لا وجه له وعنفني الحكم ان الوضوء
المند وكله ان فظا وثق داخل بالصفة المشترطة احتيا واذ في اوجه الوضوء وجب الكفاية وان يفرق ما ذكره ولا كفاية سواء قلنا بصحة الماني به على
خلاف الصحة ام لا ينعين وثق لم يتحقق وجوب فيلا مع تنقيص وثق بغيره فظا الوضوء مع الاعمال لا بد على المند من ان ايضا **قول** الفصل الثاني
في منه بقاء ذلك السواك وان كان بالوطء الصائم احواله ما وادرس من مستحبا الوضوء المشاكة السلوك حتى انه من غيرهم لولا ان اشق على
امني امرتهم بالسواك عند الوضوء صلوة اى وصبر عليهم فان الاستحباب ثابت وعن الباقر صلوة وكثيرين بسواك افضل من سبعين ركعة بغير
سواك وبسبعين ركعة الاشجار وافضلها الادراك ويجزى في حقهم الحشر والاصابع وبسبعين يكون عوضا ولا فرق بين الوطء والباقي للصائم وغيره
وقال ابن ابي عمير في الشيخ بكرة للصائم ولا فرق في استحبابه بين اول النهار واخره خلا فاللعمنة الفائلين بكرة الصائم بعد الوضوء لان من يزل
اثر العادة وليس بشئ فان الذي لم يصله هو السواك والشمية من معنى الوضوء حتى يقع عندها بينة ثم الاصحاب والاختلاف انما من ستر ولكنه
لم يذكر الاصحاب ابقاء النية عندها ولعله لسبب اسم العمل للعبارة الوضوء عنها **قول** ووضع الاوا على اليدين والاعتناء بها هذا ان كان ينقض
منها ما يمكن الاعتناء باليد استدل في الذكرى الى الاصحاب وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب اليدين في شأنه كله فيجب ان يكون الاعتناء باليد المبق
لعقل الباقى في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولزم به الى اليدين عند غسل اليدين في الاغتسال المني با
ليدي وروى عنه الاغتسال باليدين ايضا **قول** والشمية والعماء وهو في اليدين والعماء **قول** وغسل الكفين مثل داخلهما
الاناء وغسل الكفين للوضوء من مفضل الزند والحناء من المني على الاظهر لورود والضوء في خبز يجرى اهل قال سالت ابا الحسن عن غسل الحناء
فقال غسل بذلك المني من المني الى ما جعلت في العادة عدم الفقت ولو جمعت هذا الاستدلال داخل العمل كما جرى في النشئ **قول** و
المختصة والاستدلال ثلثا فيجب انما يثبت كفن وغسل اليدين من الاستبراء فيجب الباطنة منها فيجب اليدين الى انفى الخلق

يعني انما يشترط له الصائم وقوله **والدعا عند طهره** يدبر فيها كغيره في المناسبات **قوله** **وبداوة الرجل** يعني ظم وذهبه فالتدبير ان كثيرا لا يحكم ان يفرقا
 بين الرجل والداوة والفرق ذكره في المبسوط ويغير جملته ويغير الخش **قوله** **والوصية** يعني شيئا بيان الدائم في الفطره قال المذاهب ان الذي لا يملك ولا يبيع
 الوصية يمكن ان يدخل فيه ما الاستحسان لما تضمنه وادبره من كثير من امهات الفقه **قوله** **وتبينة العسلات** خلا فالابن يوجب حيث انكوا الثانية **قوله**
والاشهر الخ في الثالثة وقال ابن الجعد وابن ابي عمير والمصنف بعد الخيم وهو صغيف والاصح الخيم اذا اعتقد الشرعية لانه ادخل في الدين
 ما ليس منه وبطل الوصية وان استوعب بها الاعضاء بحيث يفتن بالسبح بالبلل **قوله** **ولا تكاد في المسح** اي واجبا ولا مندوبا ولا اعتقد
 الشرعية حرم دائم به وعليه يحل قول الشيخين وابو ادراس بن الخيزم ولا يبطل الوصية بقطعا **قوله** **وبكونه** الاستغناء لكونه والضم اليه عن ما يحل
 احصاء العزل الوصية لا بعد استعانة به بل العزل الوصية استعانة لا يصير على العتق فان ذلك قوله في التفتيح لها ودعى عن ابي عبد الله في موضع
 فتمتد كما كانت حسنة وان توطأ بمثل حتى ينفذ وضو كما نزلت فلو حسنه وقيل بعدم الكراهية والمدا بالتمسك مسحة ما الوصية يوثق وعونه
 والظن ان مسحة الوصية باليد ووضع اليد في الكفين لا بعد مكرها لعدم صدق التمديد على ذلك لكن قول حتى ينفذ وضو في موضع خلاف ذلك
قوله **الفصل الثالث في احكامه** يشترط بالوصية الصلوة والطهارة لحدوث جماعا اطلاقا في استباحة الطهارة لحدوث الجماع لا لحدوث من شاع فان من ادبره
 مباح للحدوث بخلاف الصلوة وانما الوصية مكمله فان ينبغي ان ينفذ الطهارة بالوجوب **قوله** **وسر كذا** الا ان اذ يجرهم مسحة على الاقرى لثبوت
 التقي من مسحة الحدوث والتمسك بالخبر وقوله بعد الامسرة المظهر من جوفه انه الذي والمراد بالكتاب الكاين لان المدا به ما بين دفع المسحة ولا بد بالسر
 الملاثة التي من البدن والظن ان الاصل انما يجوز الشعر ليس لا بعد مساهمة بالكاين ان يجرهم الدالة على مواد الكلمات كما سبق في الاقام فالاعراب
 لا بعد منها لحدوث في قوله في التفتيح والتشديد مع احمال على الجميع والعدم لحدوث الكاين السابق من الجميع ولا يخرج من الان في ذلك كلام واحد **قوله** **ودو**
 الجهر في نهامه للمكة او كذا لما حق جعل التفتيح فان قدن وامسح عليها وان كان ما تحتها نجسا غير الغسل في الجهر فانه ان كانت موضع العسل
 كان ما تحتها طاهرا وانما اتصال الماء اليه من غير خوض فيه بخلاف المكلف تكبره انما حتى ينفذ به التفتيح ولا يجب التفتيح وان امسح بمحصول العسل
 ولو كان ما تحتها نجسا وامسح التفتيح ولا ضرر باعقل وجب التفتيح لو جوب نظير محل العسل اذ لم يمكن نظيره بكون التفتيح ولو بعد التفتيح وانهما
 للماء اخاف الضرر لو كان ما تحتها نجسا وبعد نظيره مسحة عليها المسح المعنى في الوصية بشرط ان يكون ظاهرها طاهرا والا وضع عليها طاهرا للمسح
 عليه بل الظاهر كما خرج به القم شجنا الشهيد وان كان من فعل المسح وامسح التفتيح ولو كان ما تحتها نجسا لا يكون بغير حصول الماء او كان ما تحتها نجسا بعدن ونظيره مسحة القم
 وان كان ما تحتها طاهرا وجوب المسح بطهر اليد بل لا حائل في ان لم يمكن التفتيح او كان بغير حصول الماء او كان ما تحتها نجسا بعدن ونظيره مسحة القم
 وهي يجب تكراره بحيث يصل الماء الى ما تحتها ان امسح وكان ظاهره ولا يضر بوضوء وجها انما هو الوجوب لان الملبوس لا يسقط بالوضوء اذا
 عرفت ذلك فقد اوردت الكاين انظر وضوءه ليعلم بان هذه الاحكام فان طاهرها استواء المسح والعسل في ذلك وفيه من القولون بل هو وكذا
 قوله في نهامه للمكة او كذا لما مثل عمل الماء اذا كان ما تحتها نجسا او طهر بوضوء باصا انما هو معلوم علم فخره بغيره في الدين في الصلوة
 فان التفتيح في الاولى ينعين والمسح في الثانية كان وان امسح التفتيح والتكوير ومن اراد من صلب صود المسح فلهما الجهر اما ان يمكن تفرعها ولا
 القولون اما ان يكون ما تحتها طاهرا ولا على التفتيح اما ان يكون ما تحتها طاهرا ولا على التفتيح اما ان يمكن مساهمة بل لا ولا بعدن والامسح
 اما ان يكون للضرر لعدم امكان وصول الماء هذه عشرة من صوته في احكامها وباد في كل عظة فعمل ما دخل في العبادة منها وما
 يخرج حكم الطهارة والصلوة على الشرح وضوء حكم الجهر على الاظهر **قوله** **وصالح السلس** والمبطلون بنوهم ان لكل صلوة عند الشروع فيها ان
 محل حدثها وكذا المسح عند الاشكال ان المسح اضربون من كل صلوة ويمكن وضوءها عند الشروع فيها ولا يضر بخلل محل الا ان والا فانه انتقال الجاه
 غير كثير ونحو ذلك اما السلس فليس ان كان نظرا الى ان يجره الحديث يصححها بغير عليه الطهارة ويمنع من الشرط لهما ان ذلك لما امتنع عبادة
 مطمئنا عند الصلوة وجب عليه الوضوء لكل صلوة لم ينفذ الحديث بحسب المحكي في المبسوط انه يعمل بوضوء واحد عند صلوة لان الحاضر
 بالسبح اضربون وجبا بان مساهمة في الحكم بدليل ليس فينا ما المبطلون والمدا به على المبطلين المهم من ان يكون موحدا في اوقات وفي
 الرواية ينفذ عليه فليس ان بنوهم من كل صلوة فان يجره حديثها فوضوءا وبني بشرط عدم الكلام والاستسكان وانما بنوهم هذا اذا لم يكن حديث
 مؤثر فان توافق الخبر كونه كالسلس والمبطلون ان اعمه ممكن فعل الطهارة والصلوة سلمة عن الحديث ولو ينفذ في زمان الذي يجره فيه ذلك
 والا وجب الوضوء لكل صلوة كما تقدم في السلس واعلم ان كل من التفتيح عليه الحفظ في منع الخبايا بحسب المحكي لورود الضرر في بعض الاحكام
قوله **ولو ينفذ الحديث** ويشك في الطهارة فظهر ان لم ينفذ الحديث في زمان لوطر الشك في الطهارة بعده فان الذي هو اذا التفت السابغ

قل بقاء الحدث فخرج على الطعن الا وهو ان من فهم الشك لا يعارض اليقين فيجوز الظاهر فيعكس الحكم لو انعكس الفرض **قول** ولو سبقتهما
 محذوران متعاقبين وشك في المتأخر فان لم يعلم حاله قبل زمانه ما ظهر والا استعجلوا ويكونا محذوران متعاقبين في العدم كذا في طهارة او حدثين
 وظهر انهم وعلى هذا فانما اذا سبق بان العدم المحذور والملا يكونا متعاقبين كون الطهارة لا عقيب طهارة وكون الحدث عقيب طهارة
 لا عقيب حدث وانما الاخذ واللعاب لا يندون كما لا يطرأ الاخذ بمثل ما كان قبلها ولو علم حاله قبل زمانه ما حصل المسئلة معروض في كلام
 الاستصحاب خالف من هذا الهند ونقيرها ان من يقف حصول الحدث والطهارة منه لم يعلم السابق منها والا حق اطلق المتفرد من الاحتكاك وجوب
 الطهارة لتكاثر الاحتمالين من غير نهجهم والداخل في الصلوة موقوف على الحكم بكونه متطهرا ومصل المتأخر في ذلك فقالوا ببقائه لم يعلم
 حاله قبل زمانه وجب الطهارة كما ذكره وان علم حاله قبل زمانه كان منطهرا او محدثا لم يجز الحكم بالطهارة على كل حال ثم اختلف فقال المحقق
 سعيد باخذ بقصد ما كان قبلها من حدث والطهارة لا فدان كان محدثا فقد يقف في ذلك الحدث والطهارة المتيقن مع الحدث الاخر لانها ان
 كانت بعد الحدثين او بينهما فقد ارفع الاول بهما واستفاضها بالحدث الاخر غير معلوم للشك في في آخرها عنده من بعض المحرث شاك في
 الحدث وان كان منطهرا فقد يقف انه يقف تلك الطهارة بالحدث المتيقن مع الطهارة لان ان كان بعد الطهارة وثبت او بينها فقد يقف الاول على
 كل ثقل يورده بالطهارة الاخرى غير معلوم للشك في في آخرها عنده من بعض المحرث شاك في الطهارة وقال المصنف باخذ بمثل ما كان قبلها
 واجتنب في المختلف على انه ان كان منطهرا اذا علم قبله ان كان منطهرا او بانه يقف انه يقف تلك الطهارة ثم نقض ولا يمكن ان يقيضه عن حدث مع بقاء
 ويقف الطهارة بعد نقضها مشكوك فيها وبه عليه انه ان لم يعلم المتعاقب جاز في الطهارة في الاول ويكون الحدث بعدهما والحدثين
 في الثاني فيكون الطهارة يتبين بعدهما فلا يثبت ما ذكره وهذا في المسئلة في غير المختلف في التعاقب ولما كان فرض المسئلة لا يثبت كل من الطهارة
 والحدث متعاقبين يكونا محذوران في العدم اذ لو فاد واحد على العدم الاخر لم يعط الاخذ بمثل ما كان قبلها لان لو فاد علة الطهارة على الحدث
 وكان قبلها محذورا لم يكن الا ان محذورا وما يثبت به حق الا انه يورج في المسئلة اما الى بعضها او الى بعض اذا عارض عن الحكم هذا او يثبتنا
 التثبيتان ذلك ليس من الشك في معنى الذي هو موضوع المسئلة وهو غير فادج لولا انه خرج عن المسئلة ان يكون الشك في مبدأ الامر
 واورده عليه غير ان ذلك ليس من الشك في معنى الذي هو موضوع المسئلة وهو غير فادج لولا انه خرج عن المسئلة ان ذلك لا يسمى استصحابا عند العلماء
 ويقف عنه انه اجاب بان الملا لازم الاستصحاب وهو البناء على قبل السابق والا وجه البناء على الصد ان لم يقطع بالتعاقب والاخذ بالنظير
 ولو لم يعلم حاله قبلها ما قلناه **قول** ولو شك في مبدأ افعال من الطهارة فكذلك ان كان على كل الذي ان يوردها بعد ان لم يحث للميل هذا اذا كان
 المنظر على حاله اي قبل الطهارة من موضوع وغيره ولا يعبر انفعال من موضوعه وانما يعبر الى المشكوك فيه وما بعده اذ لم يكن مشكوكا في
 كثرها لم يجب الاعادة للرجوع ولا لعل لا يامن دوام عرض الشك ويحدث الكثرة بثلث مرات ويشكل لعدم النص فغير الرجوع الى الوقت
 ويعبر في الحكم في الكثرة **قول** والمعرض للعدا على اشكال اي معناه المولات بهر فعل العقل والملا وانتهى ايضا لشكا في شئ من افعال
 الطهارة بعد الانتقال من فعلها والفرغ منه لا يثبتها على اشكال انشاء من ان الاصل عدم الاثبات بالمشكل وفيه فلا يحقق الخروج من علة
 التكليف ومن الاغناس انما يبرر بار ثاسره واحده عن جميع البدل والاصل الصحيح والحيث ان القم ستمول المتأخر مع عدم الحمل
 والعادة في جعلها العلم لفظي الصادر في ثم اذ خرجت من شئ ثم دخلت في غيره فكذلك ليس شئ والا وجه عدم الانتفاء في
 الوضوء والمعرض والعدا يثبت الانتفاء في غيرهما في حق غير النجم فانه كالوضوء وفي بعض فوايد تحت التثبيتان الاشكال في المعناد
 خاصه والعدا محتملة وكل من المستلزمين فابالاشكال لان الملا لا غير شرط في العمل مظن وان كان الاغناس انما يحقق بار ثاسره واحده
 نعم الحكم في الاغناس انما يبرر بار ثاسره واحده عن جميع البدل والحيث ان القم ستمول المتأخر مع عدم الحمل
 غير وليس شئ لان بغير المظن الا ان العمل بمطلق النطق ليس بمطر بل المعبر المظن الذي قام الشارع مقام العلم **قول** ويشترط طهارة محل
 الافعال من الحدثين واعبر وانما اشترط طهارة محلها لان الملا القليل ينسب الى ذات فلا يصح للتغير والكثرة لا يعبر الى طهارة محلها مع ابقاء العين
 وكان النجس لا يظهر كذا محل النجاسه مع بقاء عينها حتى ان لا يعبر الى طهارة ويشترط طهارة المحل ان المظهر للنجاسة لا يكون
 محسوسا للطهارة بل لا بد من افاضه الملا عليه بعد تطهيره وهو الاصح لوقفت بغيره البراءة **قول** ولو جردنا وذكر خلاص من احدها انما
 الطهارة والصلوة وان عرفت على اي المحذور هو الوضوء الثاني الوضوء بعد وضوء اوله في الصلوة فلو بين من فساد السابق فالواقع بعد
 بقاء الجرد بغيره في الاصحح العاشر من فادج الاول يندرج المحذور الثاني والثالث وغيرهما ان ثلثا يشرع في الصلوة واحده اكثر

موضع أو كان نفعه محجب الصلوة وهذا كما فصله على الجهد من واجب على الواجب يتدبر ويشبهه فقولنا إذا كان مستدركا لا يظهر كقوله فانه يلزم بما
 كان مضارا لا الجهد ويجوز بان يتعلق به بعض هذه الأحكام والصلوات أحدها ما يعود إلى الطهارة في يوم الجهد وما قبله لا لتعليق التزاما وقوله وان نعت
 لا يخرج عن منافقته إذا عطف بان الوجه للفرق لا الخلق ناكيد الحكم ويبيننا الشك في لبس إعادة الصلوة المستدرة أخفى من إعادة الواحدة نعم ط
 وقع بالطهارة في يوم من الصلوة قد بقا أو إعادة أخفى مما وقع بواحدة لأن بعض الأصحاب يوجب الكسب بالطهارة الثانية على تقدير فساد الأولى لم يخفى عند
 وجوب إعادة ما وقع بالطهارة في يوم من خلاف ما وقع الأولى لعدم القطع بكونها واقعة في يوم من التكليف فلو قال وان وقعت بالطهارة في يوم
 أول واعلم ان هذه المسئلة مبينة على الأول السابغة بالنية في القول بالشرط بينة الرفع أو الاستباحة بغير إعادة الطهارة والصلوة لا مكان
 ان يكون الاخلال من الأولى الثانية لا يوجب الاستفاء البنية للعقب فانهما انما وقعت على صمد الجهد والحدث فذلك ان مضطوابة يضيح حكمه استغنى
 بالمكان مضطوابة وهذا الذي استأذ إليه المصنف بقوله على رأى وعلى القول بالاكتمال بالنية لا اشكال في صحة الصلوة الواقعة بالطهارة
 اما على القول بالاكتمال بالوجوب والندب مع الترتيب فيجب عاودتها الا في صور الأولى ان يكون الطهارة ان معامد وفيها ويكون معاودة
 في وقت لا يجزئ الطهارة كالموت فضاء وزمنه به يوم من مشروط بالطهارة ثم جدد وقتا في وقت لا يجزئ الطهارة ايضا وانما من يوجبها معاودة
 وقت لا يجزئ الطهارة لانها اواحد ما وقع في وقت الوجوب لم تكن مبيعة للصلوة لفقد الشرط وهو بنية الوجوب فلو كان الجهد نذرا بعد
 دخول الوقت وقد نذرنا عند ذلك الجهد كانهما على تقدير فساد الأولى لفقد بنية الوجوب مع كونه معبرا في صحة الطهارة الثانية ان يكون نذرا
 واجبا في يوم من نذرنا واجبا بنية ويشبهه الثاني ان يوجب نذرنا واجبا ويخبر نذرنا مع خلقه من مشروط بالطهارة لانه في حاشية طهارة
 على تقدير علم بفساد الأولى فيكون شرط النية حاصل الا ان يعبر بحكمه بان يوجب نذرنا واجبا مع برائته ومنه ويخبر نذرنا واجبا بنية ويشبهه بعد
 اشتغالها بغيره بالطهارة فانه في هذه الادعية لا يجزئ عليه إعادة الطهارة ولان الصلوة الواقعة بالطهارة في يوم من معالان ايها صمدنا اجزا والآخرى
 ويمكن مثل هذا على القول بالشرط بنية احد الأمرين فيما لو نذرنا واجبا بنية معبر في ثم زهد عن طهارة ومنه في صاوم في أخرى بنية الرفع مع الانفا
 في الوجوب بنية وحلا على القول بالاجزاء الثانية لو بين فساد الأولى فانه على هذا القول لو ذكر الاخلال الجهد لا يبعد شيئا من الطهارة
 والصلوة الواقعة بالطهارة في يوم من **فقه** ولو نذرنا واجبا في أخرى ثم نذرنا واجبا في أخرى ثم ذكر الاخلال الجهد لانه لو نذرنا واجبا في الموضع المبيع بان نذرنا
 كل صومعة بعد حدث وقد حدث الصلوة وبعث كل صومعة يوم نذكر المكلف اخلال عصوة فقد يكون الاخلال من طهارة واحدة وقد يكون من
 طهارة يومين فان كان الأول فاما ان يكون الشك في طهارة يومين أو في طهارة صلات يوم وان كان الثاني فاما ان يكون ذلك من الطهارة
 مع شك في صلوة واحد وفي صلوة يومين هذه صور اربع ذكرها المصنف على الترتيب الأولى ان يكون الاخلال من طهارة واحدة والشك
 في طهارة يومين فاما ان ينفق الصلوات عددا او مختلفا فان اختلفا وجب اعادة نذرنا واجبا في طهارة واحدة ولا يحصل نفي لانه الا بقاء وانما
 وان انفق عاود ذلك العدد نذرنا واجبا في يومين من طهارة واحدة لان الواجب إعادة ذلك بنية الفائت وقد حصل بالبريد ولا صلة البرائة
 من وجوب الزائد السالبة عن معادضة مفقودة الواجب بطلان المختلفين لقول ابن عبد البر في الناس واحدة من صلوة يوم لم يعلمها يحصل
 وكفيين قلنا اذ يعا إلى هذا صاد أكثر الأصحاب وقال ابو الصلاح وابن زهره بعد الصلوة في معاختلفين وصغفر قطره ما تقدم ولا فرق
 في هاتين الصلوتين بين المسافر والحاضر واعلم ان قول المصنف الاخلال الجهد للعهد والمعود ما تقدم من قول ثم ذكر اخلال عصوة هذا
 حكم الصلوة واما الطهارة تحكمها ارجع إلى مشيئة الطهارة والحدث مع الشك في السابق وهذه من صور الاعادة **فقه** ولو كان الشك في
 يوم من هذه هي الصورة الثانية بخلافها ان يكون الاخلال من طهارة واحدة والشك في طهارة يومين فان كانت من زمن المعتمد اعادة الصلوة
 ثلث صلوات في التي اختلفت عددها يحصل يومنا معتدين لعدم ما يوافقها في العدد وادعية مطلقا اطلاقا فلا يثبت بين الطهارة والعهد والعشاء وان
 وفي المسافر ان يصلو يومين معا بما معتدين وشنا بنية مطلقا اطلاقا بواجب بين الصبح والطهارة والعصر لثقتان عدة هي ولا نذر بنية واحدة من
 الصلواتين لا الخاد الفائت وعلى قول ابو الصلاح وابن زهره يجب إعادة النذر بنية المصنف بقوله بخير نذرنا على ان ما تقدم حكم الحاضر وان لم
 يجزئ نذرنا في قولنا ولو كان الشك للعهد والمعود ماول عليه اخلال السابق اي ولو كان الشك في صلوة يوم للاخلال بعينين
 احدي طهارة واحدة لان الغرض نذرنا والطهارة بعد الصلوة كما تقدم **فقه** ولو كان الاخلال من طهارة يومين اه هذه هي الصورة الثالثة و
 تخفيفها ان يكون الاخلال من طهارة يومين والشك في طهارة يومين والعهد في صلي النذر نذرنا طهارة فان معينا اربع صلوات صبحا
 وربعين احدها مائل للغيب والاخرى بعد عاودة نذرنا بنية خذ الفائت يطلق في الأولى منها بين الطهارة والعهد والعشاء وانما يكف

[illegible]

والنفاذ لا ينسب الى الصلوة فان الصلوة تترك على ذلك وحكمها يعلم مما سبق التمسك بقوله تعالى انما امرت ان اعبدوا الله وان تكونوا على
وجهه بينة فان على جميع الصلوات حكم واحد وهو العشر المأخوذ من المصم ان يصلي على وجهه بينة ان حكم التمام لا يذلل
وذكر في القائل حكم اجتماع العصر والتمام بان يصلي الى الاربع ثمانية واحال حكم الباقي على النظر في الشاغل فان ظهر في وقت ما لم يبق سوى حكم
العصر وهو نظم مما مضى الثالث اشاد بقوله ونظر القائل الى وجوب سؤال مقلد في تقديم اي فائدة لقولكم واشية فانه لا خلاف بين صلوة كل يوم
اليومين ثم هذه تذكر في الاماثة لذكرها التقديم بهان حكمها في الصورة الثالثة اجاب بان فائدة الاشياء مظهر ثلثة مواضع بالقبيل الا
وبهان فانه يخرج عن التكرار الاول من المواضع ان يكون احدا اليومين بما حاشا والاخر فضلا عما قيل حاشا فانه كل يوم التمام
والنفس من ايامه احد من ايامها والعامل فيه محذوف مدلول عليه ان الكلام في وجوب التمام والعصر فيهما
حاشا الى التمام فانه من حيث هو واحد من ايامها والاخر في الوجوب لانهما فاصلا والاخر متعدي فلهذا
العامل على وجهه مختلف وحكمه وجوبه بان فانه يتناول الاربع المذكورة في كل واحد على ما بيناه فانه تقدم الموضوع الثاني ان يكون التمام والعصر
بالجبر فانه في قوله او بالغير متعلق بمحذوف وجوبه على ان حاله من التمام والعصر في صورة ثلثة الاول ان يكونا معا محذوفين في التمام
ان يكونا احدهما تاما والاخر محذوف في التمام يكون احدهما قطرا والاخر محذوف في ذلك فيما اذا حصل الاشياء المذكورة في وقت العشاء الاخره اليك
كل الموضوع الثالث وجوب تقديم فاشية اليوم على حاضره على القول به وذلك فيما اذا حصل الاشياء المذكورة في وقت العشاء الاخره اليك
الثاني فانه يجب عليه ان كان معها ان يصلي سجدا وباعثه مطلقا ثانيا بين الظهر والعصر فانه في وقتها من وجوب الاداء والعشاء
اذ على تقديمه فانه محتمل ان يكون من يومه كما محتمل ان يكون من امسه وباعثه مطلقا ثانيا بين العصر والعشاء او اداء وضعا على التمام
في المغرب وقول المصنف لا غير معطوف على ما قبله ويؤيد لفظه من الاضافة ظاهر مع فائدة والمضات اليد اول عليه الكلام السابق والتقدم
ويظهر فانه الاشياء المذكورة ايضا في وجوب تقديم فاشية اليوم على حاضره على القول به كما هو في المصنف فانه في بعض الصلوات
وهو ان ما ذكره في وقت العشاء الاخره اليوم الثاني كما بيناه عليه وان اهل المصنف لا يرون في هذا القول ولا يكون التمام في وقتها
فانه في الاشياء وهذه المواضع الثلاثة لا ينفصلها فاعل الاول يكون معطوفا على محذوف وهو الذي ذكرناه بقوله على القول به وعلى الثاني يكون
معطوفا على اول عليه الكلام والاول بالمقام واو في اللزوم فان انحصار الفاعل في هذه الامور لا يوجب عليه غير محذوف في بيان الموضوع الثاني
لانها انما هي على القول المذكور اذ لو قيل بالتسعة لكان في سنة اليوم وعينها لم يكن فرق بين كون الفاعل من يومه او امسه فظهر لا مكان
الحكم من طهارة الاخره ويصلي المغرب والعشاء او اداء لعدم تعيين البراءة منها وبان في الباقي حتى اذا ولى القول بالمصنف في المحذور المبادر على كل
حال وان لم يثبت في الاصل فوات اليومين **قوله** ولو جعل الجمع والجمع في كل يوم ثلث صلوات هذا هو القسم الثالث من الصور التي اعترف
بمخالفته اذا جعل اجتماع الطهارة بين المختلفين في يوم واحد من يومين وقرنها بخلاف كل من الامم فان كان منها من كل يوم ثلث صلوات
لانها ان كانتا بغيره في يومين لزم اربع وان كانتا منفصلتين لزم تسعة ليجعل في وقت البراءة على الايمان بالاكثر وان كان مفصلا لزم من
كل يوم اثنين وان كان منها في احدهما مفصلا في الاخر لزم الاثنين بسناد في وجوب احدهما واثنين عن الاخر لا مكان اجتماعهما في يوم
التمام لان المحذور في الواجبين واذا افر صلوته احدا اليومين عن الاخر لزم تقديم ما يجب بالاول مع تقديم الصبح فيه ونسب احدي
المغربين بين الواجبين او الاثنين الذين في اليومين ان كان منها منها معا ومفصلا وبين الواجبين الاثنين معا ان كان
منها في احدهما مفصلا في الاخر فقد حصل الزنب على كل من تقديمي الجمع والمنفرد ومن هذا يظهر حكم الجبر فاشية وكل ذلك بعد معرفة ما
معلوم **قوله** وكذا الجبر لو فرضا وحاشا الى قوله والاكتفى بالثلث هنا سئلان الاول لو فرضا لكل صلوة وضوء مستقل اي عن حدث
ثم ذكر انه قد حصل حدث بين بعض تلك الطهارة وصلواتها ولم يعملها بعينها فان جميع ما تقدم من المصنوع والاحكام وجوب اعادة الطهارة
هنا عدم الفرق بين الاضلال من الطهارة بعض مع جفاف ما تقدم وبين ثقل الحدث بينهما وبين الصلوة الثانية لوصلي التمام بثلث طهارة
فان جميع بين الواجبين بطهارة كان يصلي الصبح بطهارة والظهر بثلثة والعشاء بثلثة والصبح بطهارة والظهر بثلثة والعشاء بثلثة
لم يثبت في البراءة ومن ان يصلي اجمالا وساد الطهارة الثانية وما لو لم يجمع بينهما بطهارة فانه يجزئ الثلث لان افضله ما يمكن فساد طهارة
احدى الى باقية مع وضوء اخرى ثلثة او ثلثة فيخرج عن العمل بالثلث ولو لم يعلم واحد من الامم فلا بد من الاربع لعدم تعيين
البراءة في بعض وعادة الكتاب محتملة بالنسبة الى هذا القسم لانهما في قوله والاكتفى بالثلث فظهر الى ان قوله فان جميع بين الواجبين ا

من على العلم بذلك انما علم ان جميعه لا مشاع وجوب على ادع لم يرض الامر به وهذا العلم يكون قوله والاكتفى بالثالث شامل للعلم الثالث
فحصل الاختلال ولون ذلك على وقوع ذلك وان لم يعلم لزوم الاختلال ايضا لان قوله والاكتفى بالثالث معناه وان لم يجمع بينهما واجب الواقع
بالثالث سواء علم بذلك ام لا وفي صورة جعل الحال لا بد من الابعج واللام في قوله وان يجمع بين الواجبين الحسن هذا اذ كان منما فلو كان مقتضى
او خيرا فحكم معلوم مما سبق في وجوب الجبر والاضاف في مواضع التعيين بالنسبة الى جميع ما تقدم بحاله اما في مواضع الاختلال فانه بخير
بينه العلم امكان الجمع ولا يرد **قوله** وجب الظواهر بما عاينوا ومباح ان او بداهة لمباح المادف في استعماله شرعا وهو معنى الاعم اعني
من ذكر ملوك او مباح الاصل خرج عنه بعض الاشياء وهو ما اذن منه ما ذكره بعض اوصافه والادبانه بكفي في الاباضة وانه واجب النظم اذهو ساط
التكليف وفرضه سبق ذكره اثره اباضه مكان الظواهر في احكام الاواني اسطراد وانما يخرج الى العادة هنا وجاهل الحكم لا يعيد للماد الحكم التكليفي
المقتضى بالعضية كحكم الضيق في المعصوب والحكم الوضعي كطولان الظواهر بل لا بد من تحصيل العلم على الفور فتقصير لا يعدد **قوله**
ولو سبق العلم فكالمعالم في هذه العبارة شاع لان من سبق من العلم عالم وان طرأ عليه التبيان لا كالمعالم وكانه اذ ادب العالم اعني الناسي
وهذا هو المصنف اعني ان ناسي العصبية في الظواهر كالمعالم يربط على الناس كل من صور اليه المعنى لان التبيان انما هو من غير ظاه
بغلة التكرار الوجه المذكور وهو ضعيف لا مشاع تكليف الغافل وسجاء غام الكلام على تكليف الناسي باب الصلوة والاصح عدم وجوب
العادة وان كانا حواظين على الجاهل بالعصية أثناء الظواهر فان من شئ لم يجعل امتنع العمل بذلك الماشعاع وان استوفى العمل قبل مجز
المسح بذلك المائل نعم لانه في حكم النافذ وهو حي فان التلف العادة موجب للبطلان ولا يثبت العوض والمعوض الواحد ولا نون في واجب
يجوز ذلك وجعه من الاعضاء بوجه المكنى فكل الى العادة ولا يمنع حصوله وجوب ذلك البطلان وان كان الاحتياط اول من الما المعصوب ما استنبط
من ادب معصية كما صرح به في الذكري لا الوقت العالم اذ اعني عن وضعه واستوفى عليه شئ من المستحقين عدوا فان اثم **قوله** المعصية الحاص
في عمل الجناية وفيه فصلان كان حفران يجعل للمفسدة العمل كاحكام الوضوء لان غسل الجناية من من العمل الذي هو مقتضى الوضوء وكاد لما
نقد في مقام العمل وانما ذلك احكام الاشياء اذ كل منها يحصل بغيره **قوله** الاصل سببه وكيفية الجناية يحصل للرجل والمراة باثر من ياتر الى المن
مطماة فلهذا الفصلان بسبب العمل والذي عنه هو سبب الجناية ويجوز بان للمراة انما هو بيان سبب الجناية لان كون الجناية بسبب العمل قد
علم منها سبق فلم يخرج الى العادة ولم يرد في المصنف بان فصل الجناية للتحقق كان عليه ان يتركها وانما حصل للجناية للتحقق بانزال الماء من الفرج
لا من احداهما خاصة الامعاء وابلان الواضحة في دبرها دون اغتشي ولو اخرج في فعلها عند المصير العمل صرح به في الشذوثة لصف الاغتيا
الجنايتين وفيه مجازان بانه وله قايح المحتشيان فلا شئ ولو اخرج في فعلها واخرج في فعلها فاحتق يجب لا مشاع المطلق من الذنوب
والا نوبته والرجل والمراة كواحد المنع الثوب المشرك **قوله** وصفاته الحاصرة وانما الظاهر اطلع العقل في بصره وادب العجب وقلة
مادام وطبا فاذا جفت فواحدة بياض البهق **قوله** فان اشبه اعين بالذوق والشهوة هذه الصفات انما يعجز حال عند الطبع وهو لا يفرح
ولو يفرح بعض بعضها فانما يكون لعرضه في وجود البهق وان كان هو الى اخره وحدها كان وقد بصر عليه في المرض فان يخرج في بصره من الذنوب بعاق
وهو ضعف الفقه عن فراغ في تغلب الحكم بدواما ذكره الصفات الثلاث فخرجهم وهذا الشهوة لا تشاؤا بانها في حكم صفوة واحد وتلك الثلاث
فان اذكرت احدها فاما ذكرت الاخرى ويلوح من عبادة المصنف ان المعنى عند الشهوة انما هو الذنوب والشهوة دون باقي الصفات **قوله**
قوله فانما يخرج عنها الضمير يعود الى كل من خاص الى المرضي والصحيح فانها انسان في النوع وان كانا حاد بها عطف والاخرى معذرة وهو مرجح
معنى كافي قوله نعم وانما البامام سبب بعد قوله سبحانه وان كان محباب الالهة لظالمين فانقصناهم فان الضمير يرجع الى القسطين الدليل
عليها كاسبق ولا ينبغي حمل العبارة على ذلك لانه يقتضي عدم وجوب العمل مع وجود الواحدة فقط وهو غير خلاف لما ذكرناه من فلا يتم
الا عارض في وجود بعضها كان **قوله** لم يجب العمل لان يعلم انه مني وذلك لان الحكم تابع لمخرج المعنى لا لوجود الصفات فلم يمس باستئصال
الذنوب فاسكت قسم ثم خرج بعد بغير شهوة ولا فؤاد وتعلق به الواجب **قوله** مثل ادب وذكرا نبي كان حفران يقول لذكره وانني لان الذنوب لا
يكون ذكره الا نبي ولو جعله صفتين لادى الى من اللبس والحكا في الدليل لا نبي والذكر والاصح وجود العمل بعينيه الخشعة بها وهو
اختيار المصنف وابو دهرس والمرضى الشيخ في اللبس وجميع من الاصحابا ما ربه المراه فلفظ المعاذ من اهل الما يبين من العمل ويجوز في قوله
على الاكثار على الانصار اني جيون على الجملد والوجه لا يوجبون عليه ما عاينوا ونقل المرضى والاجماع وما ربه الذكر وكل لغوي الكمالا
السابق ولدهوى المرضى الاجماع المكيه عسلا وان كل من اوجب العمل بالعصية في ذنب المراه اوجب في ذنب الذكر وكل من خفي في ذنبه من رجا

لاصلة البراءة واصلا لعدم الخرجه وفيل يجب ان الاصل في الخارج من المكلف ان يتعلق حكمه به الى ان يخفف المسقط ولا بان سوا من الاصل
وغنى البراءة مع **قوله** ويجب العمل بما يجب به الوضوء اي بما طاهر يكون اذ حكم **قوله** واجبا له التمسك بالاعتناء الى ما ذكره الا
اما استحبابا كاعتناء الكفوف كما سبق في الوضوء او وجوبا مضافا وهو عند ابتداء غسل جزء من العضو الاول اعني الرس والرس في هذا الموضع
الجميع الرس فغلب الاستماتة لم يمتد له عضو واحد ولا في غير مقتضى الغسل فلا يحجزه عن غسله من العضو الاول اعني الرس والرس في هذا الموضع
ويجوز تغلبها واعتناء الكفوف من الاربع الاول الاعتناء في العبادة او شرع في غسل البدن فذكر المصنف ونجما التمسك بالحاصل اما استحباب
البدن فانه غير مقتضى ما سبق في الوضوء **قوله** يجب غسل الرأس الغائب الشدة وكف لان الحكم هنا مسقط بالبراءة ما لا يشترط فيه غسله لان
يتوقف غسل الرأس على كونه **قوله** وتخلل كل الاصل البهر الماء الا في الوضوء وتخلل كل الاصل البهر الماء الا في الوضوء وتخلل كل الاصل البهر الماء الا في الوضوء
البشر الا في غسله كان **قوله** وتقدم الرس ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر المراد بالرس هنا الرس المعروف مع الوضوء فغلبا ولا بد من
العمل الشدة يجب غسله مع كل وضوء بما تقدم وما كان من الاعضاء من سطابين الجانبين وهو العورتان والسر فلا يبرح غسله مع احد الجانبين
على الاقل بل يكفل المكلف في غسله مع اي جانب شاء وغسله مع الجانبين اولى وليس من ذلك عظام الصدر كما يزعم والتمسك هذه اعضاءه **قوله**
ولا شئيب مع الاوامر وشبهه شئيب الاوامر الاعتناء تحت العترة للميزاب فلا يعد ذلك او ما سالنا المذاهب الفقهية بالماخذ من الوضوء الذي هو
الفقهية والكتان وهو مسقط الزئيب بما عايناه من الاصل يظهر المسقط بالاولى فخاصة الصحيح زيادة والحجج في عبد الله ثم اذا غسل الجانب
في الماء ثم اسر واحدة جزا وذلك من غسل وجه الاستدلال ان الاوامر في الاصل مع المقدر والميزاب وكذا في الرس والماء الغني عن غسله في الوضوء
والوضوء في المسقط الزئيب الاوامر من غير كلفه وقبل بزياد كما في غير وجوب اعتناء والمغسل الزئيب وبما فسر فان الغسل بزياد وانما يغسله
ويظهر فائدة الفقيه من قبل مقدمه غسل وجهه على الاول ويغسلها على الثاني وفي ناز والغسل من ثيابا بغيره بالارامس على الثاني دون الاول
فانه الذكرى وديا في بعض الطلبة ان الاوامر عبادة عن قول المكلف في زمان واحد حيث يجب بالاسانك والاعمال عمله كما في هذه زيادة
الاغنية في ان للعبادة الاوامر ما دل عليه الحديث وهو الاوامر واحد من ابداء بالوجه والدفع في مثال ذلك الا المنة العرفي ولان الى
الارامس من حيث يجبها على غيرها وهذا المعنى بهان للتخفيف مع غفره في حق المكلفين وعبادات الاصحاب شيئا مما يميزه ويجعله هو الذي
ان يشترطه فان لا يغسله فلا احد من معتزلي الاصحاب وهو بغيره ولا شئ من اصول المذهب عليه وانما الذي يكفل المكلف ان يفاد بان
شئان البدن ثم يقيم بالبراءة فيغسله في كل وضوء **قوله** وفي وجوب الغسل لنفسه واغفره خلافه طال الشاكر بين ما في
الاصحاب من غسل الجنازة هل هو واجب لنفسه يجوز حصول الجنازة كان في وجوبه او وجوبه كغيره من القربات من فعله يجب الغاية التي يطلب
الاجلها فاضل المصنف جامعها بالوجوب وقال المصنف جامعها بالثاني والذي يقتضيه النظر ان الظواهر في طلبه عند الشارع الا للعبادة المشروطة بها
كما في الاية في نفسه ما يقول نعم اذا انتم الصلوة فاعملوا وجوهكم وبشدة لاهل الاصحاب على ذلك في باقي الظواهر وان قطع النظر عن جميع الظواهر
يجوز الجمع بينهما بعد اعتبار الفقهاء ومن ثم قال المصنف في المسائل التي يجب غسل الجنازة من دون ذلك تحريمه وهو ما يوجب ذلك ان يتوقف وجوب الغسل
وتوقفه من غير مقتضى ذلك الغايات وتوقفه بها فانه يشترط في وجوبها هو غايات وجوبه واما الدلائل في الجانبين فمن جهة صاحب القول الذي
القول الامر بالعمل على حصول الجنازة في مثل قوله تعالى وفيهم اذان فاعملوا وجوهكم وبشدة لاهل الاصحاب على ذلك في باقي الظواهر وان قطع النظر عن جميع الظواهر
الفاء يقتضي الغيبة كما في المسامحة ولان المصنف هو مرد ولان المصنف لذلك الفاء العاطفة لا الواقعة فيجوز بالمشروطة وجانب صاحب القول الثاني راجع
الى الاستفاضة فغلب الوجوب في وجوب الغايات من العاطفة الواقعة في الاية فان الشرط المتقدم على الجملة اعني صاحب القول الثاني راجع
في مفهوم الشرطية عند الأكثر من مفهومه في علم اذا احتل الوقت وجب الظاهر والصلوة وما في القول في العبادة مع وقد مثل من لم يفرغ من غسلها
انفسه بها ما قبل الصلوة فلا يغسل الجنازة الا في الدلائل في الجانبين متفاد به وبزعم الشافعية بما ذكرناه من الخيارات مضمنا الى الاصل البراءة الغيبة لعدم
قبل الوضوء على ان الاعلان فانه لا يقع في الاداء على الاول معانته بالاظهار فان في غير الجنازة مثل في علمه فان لم يفرغ من غسلها فانه لا يغسله في ذلك
انما كلفه الاثر على المصنف غلب الاستسكان على هذا المصنف بهو القول الثاني فظهر فائدة القول في جها اذا غسله في الغيبة من شرطه والغسل في
ينوي الجواب على الاول والتمسك على الثاني **قوله** وامر بالمسجد على الجنازة ذلك ومثل وجوبه وهو مضعف **قوله** والاسير والرجل البذل
بالقول احذر في الرجل من المرأة فلا اسير عليها على الوجه لعدم الخادج البول والتمسك بالسنة البراءة والمتمسك بها ولا يتعلل بذلك القول بالوجه
جواب القول في الخراج انما في ذلك فضلا عما في اصحابه بالوجوب وهو احوط لان من جاز فظهر على العمل من طر بان السبل عليه في مواضعه

معظم الأصناف **قوله** فان نفعه فبهد هذا الاخذ الدالة على الاجزاء بالاجزاء وفيه إعادة الفعل وفيه الجمع على الاختصاص ما اذا قام ثبوت
القول للمقتضى جمعاً بينها وبين غيرها **قوله** الفصل الثاني في الاحكام يحرم على الجنب الخلو من المسجد قبل قوله قبل الفعل مستند وجب بامور
أقول انما يجب فعل الفعل حقيقة عندنا والخبر انما قبله الثاني انه يعلم به ما يجب بالاعتناء في ذلك وان ينوي الثالث دية الخمر وما يقع في غيره
عندنا ويده ان البناء من قوله قبل الفعل ما قبل الايمان فيمنه فيمنه من ذلك بالشرع فيه ولو سلم دلالة على ما قبله انما هي ما معناه وانما
لا تأخذ في قوله بطلان المساجد ان يفتي ان يقول الميث في المساجد معط لأن الخبر ليس معصوداً على الجلبوس فيها والظاهر انما يلحق بالبيت الزود
في المسجد لان الجواز مقصود على الاجزاء في غير المسجد والزود لا بعد اجباذا **قوله** ووضع متى هذا في المسجد وهو صحيح القول في
الفصل التاسع من قوله فيكونه وفيما لا يحرم اذا استلزم اللبس وهو في الحقيقة راجع الى كل موضع **قوله** ويجوز ان يقصد ضرب الاربعة
البللاد بعد انهم فلو كان الذي اذنه موضع اخر بعيد عن الباب فالظن انه يجرى ولا يمنع الاطلاق بالبناء ويحرم عليه طرفة الغرض او اعاضاها
حتى يسلمه اذا نوى من اخر بعض المشرق اما ان يكون بعضاً لا بعد من ياتي الا الغيبة لا تنقضاء **قوله** غيرها في ذلك البعض ولا يكون كل على
القدر من فلان ينوي معكونه من اخر غير ان ينوي كونهما منها ولا ينوي شيئاً فلهذا صورته مع البيت للغير يحرم معط ومع غيرهها او عدم البناء
لا يحرم التردد اما فيه فيجوز في الثاني للصدقة في الاول نذر فيظهر في الثاني ان القرآن يخرج عن كونه زائفاً بالبناء وسبباً في سلم انتم في باب التكلم
بالقرآن في الصلوة لانها لم يغير **قوله** في كل ما يقع كونه من الغيبة فانه في ذلك فان عجز في الحلال الشك بها سكوت وهذا اذا نطق بها فلا
يشبه في الخبر اما في وضد النطق بالبعث في الخبر يرد من ان بعض القرآن يحرم ومن امكان الفعل حتى كونه بعض الكلمة وذلك غير متحقق في الغرض
قوله ومن كان في القرآن المدرك لبيان القرآن صور الحروف ومنه على التشديد والمد وهل الاعراب كل غير وجهان وهل اذا بصور الحروف معط
وفوقها لم يفرق في الرسم المعصوف في علم الخط ولو كان يكتب ثلاث فكتب بغيره او بالعكس وكان حرق لا يكتب صلا مكلف لا يحرم
من وجهان ايقم ويعرف كون الكتاب بالقرآن او اسم اسمها او منى او امام يكون لا يحتمل الا ذلك كما في الكسرى وغير ذلك وبالبناء وان كان المكلف
مع قطع النظر عن البناء فلو ان انشئ الامران فلا يحرم ثم الماد بالاسلاف لا يجوز في الشك اما الشك في عدم صحتها في استعمالها وفي النظر
نذر **قوله** وما عليه من جعل في العباد ما اخذ لان الحرام من اسم حتى لا يصح عليه الاسم وان كان ظاهراً في ذلك اذ لو حرم حرم من
عليه القرآن بطريق اول واصحابنا لا يفتون به بل يفتون به اسم الا انما بعد الاكثر من المصنف في المتن بعد ان حكى عن الشيخين الحريم قال لا لا يجد
به حديثاً مما قال ان الكراهة والخبر لا يظهر لان الاسم خطا من المسمى ولما سببه العظم ولما افقه كبره **قوله** والاكل والشرب لا بعد
المفصلة والاستسقاء لو روي والهي عنها قبل ذلك قال ابن ابي عمير انه يخاف عليه البرص قال وروي ان اكل على الجبانة يورث الفقر في بعض
الاجساد التي منها ما لم يفسد وفي صحيحه ورواه عن جعفر عن عسل البدنة للضمضة والوجع ثم ياكل ويشرب وفي حديث عن ابي عبد الله
الامر بعسل يده وان الوضوء افضل والظن ان هذا لا خلاف في الحلق في الشرايع ويجوز الكراهة بالضمضة والاستسقاء في كلام الاكثر
انها في قول ولا يابى به وماذا في الاجساد من على الفضل وينبغي ان يراد في الاعتداء بهما عدم نزاحي الاكل والشرب عنها كثيراً في العادة
يجب ان يفتي بغيرها رتباً طاعة وبعد بالاكل والشرب منها كثيراً في العادة بحيث لا يفتي بهما ارباباً طاعة وبعد بالاكل والشرب واختلاف
المأكول والمشرب لا يقتضي العذر والامع في الزمان لصدا الاكل والشرب على السعة باعتبارها **قوله** وكذا في الخضاب والخضاب المختص
ما يلبس به من خضاب وغيره وذلك لاختلاف الاحياء والاختلاف في بعضه التي يحرم في بعض في لباس غيره فليجوز بغيرها بالاكل والضمضة في ذلك بطرح
شئ في كراهية الخضاب ويكره المختص ان يمين ما لم يخذ الخضاب ما خذ فان اخذ ما خذ فلا بأس وقد وقع التفرع بالاحكام في بعض الاجزاء
قوله وقوله ما زاد على سبع ايات في الذكرى عن ابن البراء انه منع ما زاد على سبع ايات قال وعسى ان يفسد في الاواب يحرم الظاهر من مسلم
واضاف طائفة ما زاد على سبع او سبعين ولو اتي في نعم وسامع وهما مستغنان بالقطع وبان ذود وسامع وافقها والمعدل جازاً
هذا الغرض وكراهية ما زاد على سبع والظاهر ان يكون السبع غير مكره ولا في من الاى الطويلة والقصيرة **قوله** ويكره الاستغناء المارة بها
الاعانة على الجاحقة العسل في سبيلها لا يفتي احضاده **قوله** ويجوز اخذ مائة المسجد ببل عليه في المسجد استسقاء من ابي عبد الله
قال سألته عن الجنب الحايض لا يفتي اولان عن المسجد المناع يكون فيه فالنعم ولكن لا يصنعان في المسجد شيئاً **قوله** الكافر الجنب يجب عليه
الفعل في غير الصلاة ولا يفسد بالسلام ولا على الميت وجوب الفعل على الكافر الاصل كبره وكذا سائر الكيفيات فاذا اسلم سقط عنه الحكم
التكليف من الصلاة والصوم والركعة والكفارات اما نحو الجاسنة والمحدث الاكبر والاصغر فان ما يغنيها بالفتوى وجوب المانع والاسلام انما يفسد

[illegible]

الاكبر من شرط العلم العقل لا يبلغ لعدم العرف بما سبق القدر المنهجي وكذا القول في الوضوء **قوله** فمعرفة طهره غير حدث الاكبر اصغر
 ثانياً غير واحد هما في الاشتاء اعادتها على الاخرى اختلفوا في انما هو فخلل الاصغر فلا كلام في ان خلل الاكبر موجب لخلل الاكبر اذا اختلف في بعض
 المجموع فقد اختلفت في المجموع من حيث المجرى وعلم ان قوله سابقا الامور الالهة هذا لا يشترط خللها ليس من العقل بل من الاستق من ذلك فخلل
 الحدث بطلان شرطه فان ضيق مثل هذا التركيب يوجب الاستدراك والاستثناء بحسب الاستعمال ولا يحاط به في وقوع الحدث الاصغر
 خلل العقل لثبوتها في الاحكام الاعادة فلهذا يلزم جمع من الاصحاب فيجب بان الاصغر في وقوعه بعد العقل كما لم يطل فابعد من اول البطلان
 متعدي ومعلوم بطلان الاطلاق العقلان لا يطلان بالحدث وانما ننزل الاباحه فيجب اليكها في الصغرى ولو بطل وجوبها في ذل وجب المنع
 من جهة الالفانية اذ من جملة ما على النزاع ولو سلمنا فاللازم هو فعل الوضوء لا الاعادة واجد الشارح بان فدا بطل ثابته في ذلك المعنى الاباحه بطل
 ثابته في وقوع الحدث وليس بشي لان الاباحه التي ادعى بطلانها ان ادبرها الاباحه المنهية على رفع الاكبر فمعرفة بطلان الاصغر المؤثر في الاكبر وان
 بها المنهية على رفع الاصغر فالعقل ليس له في الاعادة ولا في وقوعه في الاصغر اذ هو الظاهر في الصغرى بان ثبوت جميع الاصطفا ومع الجزاء يمنع فعلها
 ويقتض حكم الحدث الموجب بها وانما في الحدث لا يخلو عن شرها مع ثابته بعد الكمال والوضوء المتعدي فبطلان الجزاء منع فعلها فان
 الحدث لا يوجب صغراً لا يظلمها دام الاكبر موجود ومالم يطل العقل فالحديث محال ولو سلمنا لا يكون ثابته هنا كما ثبوت مثل الشر في العقلان فيهما وقد
 قبل ان يرمى من الصادق نعم فكذا وعرف من الجالس للصدوق ومثل هذه الرواية لا اعتبار بها في الاستدلال العقل الثاني اكل الوضوء في
 اليد المرفوعة المحقق لان ثابته الاصغر وجوب الوضوء بعد الكمال يقتض ذلك بطلان في اول وفيه الاول في نظرنا ان الحدث الحاصل بعد الكمال انما
 محقق بعد ان يخلو الحدث وحصول الاباحه للمكان ثابته في ذلك فخلل ما قبله لبقاء الجزاء فان بطلان بطلان ثابته ما مضى في وقوع الحدث الاصغر
 ما مضى في وقوعه في وقوعه الاصغر في نظرنا مع حدث الجزاء واصل جزاء ثابته في الاكبر بحال مع عموم الاجزاء بوقوع الوضوء مع عقل الجزاء في
 ذلك الثالث الاكتفاء بالانعام ذهب اليه ابو البليغ وابو ادريس وهو الاظهر الاقوال واستلزامه عليه القنوى وفيه الوضوء لحوط وكما لا اعتبار
 بين الاعادة والوضوء هذا اعتقادنا ولو اعتقدنا من عشا واحدا وان كان بعد منة وشمل اليد في الثاني الوضوء وفيها فلا شئ او بعد منة
 وبطلان الاعادة في الاصل اذ اختلفوا في السابق وكلام الذي هنا لا يخلو من شئ **قوله** لا يخلو بعضه بعضا فمعرفة بعضه بعضا على منقطع عما هو غير
 اما الحكم الاول فمعرفة فمعرفة انما في الخبر فان فمعرفة العقل لكن في عمل العباد ما لا يخلو من بعضه فمعرفة بعضه بعضا في العقل لا يخلو
 ثم العباد في فمعرفة الوجوب والحدث بطلان الوجوب فلهذا لا يخلو من بعضه فمعرفة بعضه بعضا في العقل لا يخلو من بعضه فمعرفة بعضه بعضا في العقل لا يخلو
 الصحيح في الثاني ان بعضه بعضا في العقل لا يخلو من بعضه فمعرفة بعضه بعضا في العقل لا يخلو من بعضه فمعرفة بعضه بعضا في العقل لا يخلو
 للاكتفاء بالمتشقة فمعرفة ان يرد بعضه بعضا في العقل لا يخلو من بعضه فمعرفة بعضه بعضا في العقل لا يخلو من بعضه فمعرفة بعضه بعضا في العقل لا يخلو
 الانقضاء اذا المراد به الخاوي لا انقضاء المتشقة وما سواه وفيه تكلف ولا ريب ان الوجوب لحوط **قوله** وفيه المكلفون فمعرفة بعضه بعضا في العقل لا يخلو
 على المعنى دون غيره ولا انقضاء الاستدلال وبالأول ان المصنف في المنهية في الشبه وربما في بعض العاينين ما اذا كانت اللفظة
 ومفهومه وصيغة لعدم حصول الدلالة في الثاني دون الاول والوجوب لم يظهر **قوله** لو خرج المتشقة في الصلابة فالاول في حصة
 الاهياد وعدمه وانما حق المسئلة في وجه من الصلابة لا يخرج من مقتضاها ووجه القرب ان اطلاق اللفظ يقتضي الحمل على المتعاون في الاستعمال بالانقضاء
 لو خرج من غير ذلك فالصناد الاعيان وحيث ان يكون مقتضاها ووجه القرب ان اطلاق اللفظ يقتضي الحمل على المتعاون في الاستعمال بالانقضاء
 عند الاطلاق وهذه الدورية غير متفاوت فلا يخلو اطلاق اللفظ عليه لان يصير مغايراً ويعجز جبالاً في عاده كالحاج من غير السبلين
 ويحمل الوجوب مطلقاً لا بعينه الاهياد متساوية في يخرج من بين الصلابة والذاتين بهما في مجزاه الطبيعي الصلابة فاذا خرج منه بله في تعلو
 الاحكام به لعدم بعضه بعضا ولا حله وهو علم الماء ويطال ان الحاصل لا يمنع الاستدلال بما في من المعنى ولهذا انما المصنف في المنهية وفي
 الاستدلال بشي في القنوى وعلى الاول ان كان للاهيات حكم اخر فخرج بصورة الدم في العقل شك **قوله** لا يخلو بعضه بعضا في العقل لا يخلو
 ان قبله وجب غسل الشعرة في الوضوء ولم يجز العقل فاقول غسل البشر على علمها مع ان ظاهر قوله نعم تحت كل شعر فجزءه في بطلان الشعر
 وانفق الشعر في الوضوء فلهذا انما وجب غسل شعر الوجه في الوضوء لان من من غسل البثرة في موضع الموازنة التي ينظر بها الحكم فيها ولهذا وجب
 غسل ما فيها من بثره فمعرفة ولم يجز غسل الشعر في الوضوء واما شعر اليد في وجب بطلان قلبها لا اسم اليد على جميع ما ينظر عليها والاجتماع واما
 في العقل فمعرفة الشعر في الوضوء والحديث معا في وجه الحلي من ان عبد الله لا يخلو من شعرها وهو مطلق وادسالة من غير يشيول

والصحة والضاد الجهر اللغويين بعض على بعض ومعناها عجز وزاد عن أبي جعفر عن انا من الناحية ليعتدل **قوله** لا يخرج عن غسل الخبيث
عن البدن عن غسل من الجنابة بل يخرج من الجناسه ولا ثم الاعمال في ثابنا انما وجبت لك لانها في جيب بعد حكمها فان الشراخل خلاف الاصل
لان ما العمل الا بدان يقع على ظاهره واللاجزاء العمل مع بقاء عين الجناسه ولا بفعال ما القليل وما الظاهر ان يكون علم اجهل او ذهبت
الشيء في الملبوط اني ان غسل على يد غيره ينفع حكم جناسه وعلم ان من هذا الجناسه ان كانت لم تنزل العمل وان ذلك قبل
اجزاء عن غسلها في هذا الكلام امل ان بعد ان مطلق العمل كان وان يغسل عيني الجناسه وهو بعد جلا والثاني ان غسل عيني عن
وقد خرج المصنف في بعض كثير الاكفاء بغسله لا من رجاء انما كان على الاينفع لك كثير واستثنى من القليل اذا كانت الجناسه من اخر العوض فان العسله
نظير من دفع الحث وتحت ان محل الظاهر ان لم ينظر طهارتها وناجزاء العمل مع وجود عين الجناسه وبها في جميع الصور ولا حاجة الى التفتيد
بما ذكره بعض صاعلي احادهم ان الواجب انما يجزى بعد الافعال وان اشترط طهارة المحل يخرج غسله واحد لغرض الشرط والتابع على الشتر
الغفران في الاشرط فلهذا هو الوجه واعلم ان قول المصنف بل يخرج من الجناسه عن جميع المحل مثل الاعمال لان اذالة الجناسه عن بعض المحل
اذالة بعض الجناسه لها فلا يخرج غسلها من رجاء الاعمال حيث كلما علمه شيئا وليس كل قطع **قوله** لو وجد المصنف لم يعلم من يجهلها فافق
الاحتمالات الاجزاء بغسلها ما جعله قوي الاحتمالات الاجزاء بغسلها ما جعله قوي الاحتمالات لا يخرج على اقله لانه ان تحلل بين غسلها
وبين العمل زمان كثير يصح لم يوفى من الادناس انما يتحقق باربعه سر واحد وما جعله بعد في القوة وهو غسلها وغسل ما جدها الا
للاصل لا في القول بان الادناس لا يخرج من الجناسه بل في عدم التزيب وما جعله اصغف لاحتمالات وهو
الاعادة هو الاصح مع طول الزمان في المصنف هو التفصيل بطول الزمان فيكون الاصح الاول والثاني لا وجه له
قوله المصنف الثاني في الصفح ومنه فصلان ولم يقل في غسل الخبيث كما قال في الجنابة وكذا صنع في الاستنجاء والنفاس ولعل انما فعل هكذا
لان العناء قد علم ما سبق في الاحكام انما التثنية فلذلك عودا بواب التثنية **قوله** الاول في ما هيته الخبيث من بغسله في الجملة
بلغت المدة ثم يغتسلها وان كانت معلومة غالبا الخبيث لغز السبل بقوة يقال حاصل الادي اذا سال بقوة وشتر عادم بغسله في الجملة **قوله**
غالبا فلا يخرج من الغرضين بعض افراد الخبيث وهو ما كان على خلاف الغالب والاجماع على انه لا يكون مثل البلوغ ومثله دم النفاس لكنه
يخرج بالغسل الخبيث **قوله** حكمه في هذه الولد فاسباب من مغلبي الحاد فيجاب بان يكون بدل عليه سوف الكلام اي خلق في هذه الولد وقولنا
حكمة بيان ذلك والقادر عاقل **قوله** فاما حمل من شتره فلما يخرج الحمل والرضع **قوله** ثم يخرج في الغالب في كل من يكون في حلة
الغالب ولو اريد ان من الشتر اكثر منه لم يستقيم لانه خلاف الغالب بل يكون مالا لا عليه مفهوم الغالب والحاد في نجس يغلق بقوله
ويخرج وهو يغلق السبل المقدس اي يخرج معناه من الخارج **قوله** يخرج من حارة ومذايل الفري بين اللطيفين فيجاء بان الخنزير
هو ما يخلط من الدم والانس في حارة كان الاين في حارة في لفظ الحديث عن ابي عبد الله عن دم الخنزير حار حذر حذر
في حديث اخر عن دم الخنزير عسل اسود لم دفع وحار في حارة مرثين ولعل اذ اذ با حار ما مضى الحارة فان دفع شترها وذا الدم
والعسل وهو بالمسلمين الطري وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم دم الخنزير عسل اسود عديم والمخدم حار كما عرفت في حق احدم انها اذا شتر
عن ذلك خرج من الايمن هذا هو المصنف وهو الباري والشيء في الهابة والكثرة لا صاحب والمصنف في كثيره واختلف قول شيخنا الشهيد في بعض
كثيرا لا الاول وفي بعضها قال في الثاني وفي المسمى والتلف اسد الثاني الى واثبات الشي في الهندية والذي وجدته في الهندية الاول فانه روى
عن محمد بن يحيى رضى عن ابي ان قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وسلم ما من دم من دم الخنزير من دم الخنزير من دم الخنزير من دم الخنزير
فلشئ على ظاهرها ونزاع عليها ونشد خلاصها الوسط فان خرج الدم من جانب اليمين فهو الخبيث وان خرج من الجانب الايمن فهو
من الخبيث لكن الذي يراه الكسبي عن محمد بن يحيى اصله عكس هذا الرواية كما هو المصنف في المسمى والذكورة وشيخنا في الذكرى وذا فيها ان كثيرا
من نسخ الهندية الجيدة الرواية بل في بعضها يعني كما رواه محمد بن يعقوب ثم حكى بن طاروس وقال ان الحكم في الخارج من اليمين هو الخبيث في بعض
نسخ الهندية الجيدة بل في بعضها يعني كما رواه محمد بن يعقوب ثم حكى بن طاروس وقال ان الحكم في الخارج من اليمين هو الخبيث في بعض
النسب انما يكون في الاسناد دون المسمى كما يروي عن بعض من لم يسمع منه موها ان يسمع منه اما الاصفهاني فقد يكون في المسمى وفي بعض
الاسناد بان نزار الواد من طريق علي وجبه ومن اخر على وجه مخالف لكن انما يصيد في الاضطراب والاشوا انما اذ ان يسمع احداهما يخرج فلا اضطراب

الوقت متفرقة استقرت في العدم من ماضٍ ثم انقضى هذا حتماً الاول فالحق ما ذكرناه ان العادة على ثلثة اقسام متفرقة الاول متفرقة
 لاعدادها ونظم عبادتها الثاني متفرقة في القوم من اطلاق لفظ العادة كما يظهر من قول المصنف ومثل العادة بربوبية الدم فيها
 لعدم انطباق التعريف عليها لان دناوي الدم من لفظ العادة وانما يصح مع ما قاله الزمان وهو غير صادق في غير المدعى ولو صح عدم اعتبار
 التماثل وكيفية مطلق الاستواء في وقت الحدث والانقطاع منع صدق في التثنية والثاني متفرقة في جهات التعريف في قول المصنف لان انما يربط تعريف مطلق
 المعادة بالمتفرقة في قول المصنف في قوله التعريف في اعتبار التماثل الثاني الثالث متفرقة هو العادة بين هلالين وبما اطلق على اثنين وبما كان
 مستأثراً من ربح في البيع والظهاد والايلاء وغيرها ويطلق في هذا المعنى العادة التي يقع فيها حق وطهر صحيح وانما ذلك عندنا ثلثة عشر يوماً كما
 صرح به المصنف في النهاية وهذا الاطلاق شائع في كلامهم ولم يثبت انه يصح في الحقيقة والمجاز مع كثرة استعمالهم للتعريف للتعريف مثل قولهم في كل
 شهر من ايام او سبعة وفي كل هذا الصلاح اكثر الظهور بثلثة عشر شهراً ضعيفاً وما نال ذلك مما لا يخفى مع انه قد ثبت ان غالب النساء في كل شهر هلالين
 مفرقة بالحكم للحق في كل هلال في كل هذا الصلاح اكثر الظهور بثلثة عشر شهراً ضعيفاً وما نال ذلك مما لا يخفى مع انه قد ثبت ان غالب النساء في كل شهر هلالين
 الاختلاف في كل هلال في كل هذا الصلاح اكثر الظهور بثلثة عشر شهراً ضعيفاً وما نال ذلك مما لا يخفى مع انه قد ثبت ان غالب النساء في كل شهر هلالين
 ظهر ما ذكرناه والان في تعريف العادة انما في هلالين الاول متفرقة في جهات التعريف في قول المصنف ومثل العادة بربوبية الدم فيها
 تماثل الزمان بالنسبة الى التعريف لا بصحة في غير ذلك من القوم متفرقة في كل هلالين الثاني متفرقة في جهات التعريف في قول المصنف ومثل العادة بربوبية الدم فيها
 حتمية في اول الشهر وحتمية في اخره ثم استعملهم في الشهر الذي بعده فان كان حكمنا في وجوبه على الدم الثالث في العادة السابق الان ما ساعد على
 استعمال الدم لا يغير لا يتقارن العين بذلك علم صحيح قول بعد في قوله لا يصح قول في ذات العادة بربوبية الدم فان كان القول استقرت على ذلك
 لاعداد الخرج من التعريف ويمكن ان يقال الاول متفرقة في جهات التعريف في قول المصنف ومثل العادة بربوبية الدم فيها
 ما يدرج اليه عند عيود الدم العشرة وهو ثابت في ذات العادة عدة او وقتاً وعدة احاطت دون غيرها الان هذا انما بهن اول طهر
 الدم بعد ثلثة عشر فلودام اطهر وثلث عشرة بين يمين الاول لم يكن حكمه معلوماً ولا يكون في وجوه ذات العادة عدة او وقتاً الى العادة
 مع استعمال الدم دائماً مستقار من العادة لان معهما انما يكون اذا اريد بقوله وجوب اليها كون ذلك في تلك الايام كل عرفة فلا يكون منابطاً
 مع احتياج قوله في ذلك ذات العادة الى اخيه في الثاني لان الاول ما ذكرناه الثاني متفرقة في جهات التعريف في قول المصنف ومثل العادة بربوبية الدم فيها
 مستأثراً من ربح في البيع والظهاد والايلاء وغيرها ويطلق في هذا المعنى العادة التي يقع فيها حق وطهر صحيح وانما ذلك عندنا ثلثة عشر يوماً كما
 حكمها فيما سبق الى ان قد لحق ما ذكرناه استقراء العادة وقتاً انما يكون تماثل ما من الدهس بالنسبة الى الشهرين الهلالين المتعارفين من ان الشهر
 في كل من النسيء والائمة انما يحل في الهلال نظر الان العادة على عدة النساء في الاستعمال ولو جعل على المعنى الاخر مع كونه من وجوه لم يطهر فلو كانت
 ثلثة عشر اوقات ثم انقطع عشر ثم لم يدر عبر العشر فلو كانت لها العدم تماثل الوقت باعتبار الشهر الخاص لو كان لذات العادة المتفرقة عدة اوقات
 او وقتاً خاصاً فان طابق استقر لها من العادة فعمل عليه وان خالف فالمرجع للعادة قوله وجبت اليها معناه وقت حكم ومنها المتفاوتة
 الى عاداتها المتفرقة في كل بيان مفاد العادة والتحقيق وما اذا استقامت فيقتصر ما ذكرته فيمن صوم وصلوة لانها ثابتت كونهما ظاهراً فيها وانما احتملت
 من كون الدم حياً فاسد القطر اذا ظهر فساد لا يعرفه فكيف الاحتمال قوله وان كانت مضطربة او متبدلة وجبت اليها الميز وشروطه لاختلافه في
 الدم معجزة العشر وكون ما هو بصفة دم الحيض لا يفيض عن الثلثة ولا يدر على العشر فكذلك العادة ان المبتدأ من لم يسبق لها عادة في الحيض لانها
 مقابل المضادة وان المضطربة من سبق لها عادة ونسبتها لانه شتمها الان ما يشره العدة وناسبتاها في المعبر المبتدأ هي التي يثبتها
 الدم والمضطربة هي التي لم يسبق لها عادة وهذا التفسير صحيح الان الاول هو الذي يوجب عليه احكام الباب فلمن من لم يسبق لها عادة اصلاً وجب
 الى التسامع وقد اعتبر كلاً في ابتداء الدم والمضطربة لا ترجع الى التسامع بل عاده لها وايضاً فان المقسم الى الاقسام الثلثة هي هذه وقد نكح
 ويجوز انما السبقات كسائر الدماء فاسم بمعنى التي ابتداء الحيض والتي ابتداء الحيض اي لم يسبق لها عادة اذا فطر في ذلك والمبتدأ والمضطربة
 اما ان يكون لها ميز والدم البنية يتفعل من ما ذكرته في غير ذلك من الاقسام في اعتبارها الاصح اعتبارها بالاسود والى ذكرها المصنف فيه
 وهل يعتبر في بلوغ الدم الصبيحاً فلا الظاهر وجهان احدهما نعم وهو الذي يلوح من قول العبد ويصرح المصنف في النهاية لا اذا جعلنا القول
 حبساً كان الصبيح طهراً لانه يقال له والثاني لا لعدم قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه سودة بنت قيس في ثلثة ايام من عاد الاسود عشر في
الاول لا يدر في الثاني حينما حضر في اللبس طهراً عشرين اياماً من السبقات فيقتصر صلواتها وصومها قال المصنف في الذكر في الاول

لا ينفصلها على الثلثين فيصير نصفه السبوت ونصفه السبوت فيصير سبوتها وصومها فالمنصف المذكور في الايام لا ينفصلها
وهو يعطى اعتبارا في الشهر الصغير واعتباره في سبوت يكون في جنس من يعقوب بن عبد الله في امرأة نزل في الدم كثيرا او بعد من ذلك
كل ثم الشهر كل فاجاب عن ذلك الصلوة وقيل مع الطهر ما بينهما وبين شهر ثم في سبوت من غير الشهر في الهند يبيع من طهر في ابني محمد وعنه من يولي
الصلوات في اخر وجملته على منظر من اختلف احصاها او مستحاضة سبوتها الدم واستثنت عداها فافهمها ان يحول ما يشير من الحيض فينا والاضطرار في
كانت انقضاء السبوت حالها وهو صحيح في علم اشتراط بلوغ الصغيف اقل الطهر وعنه الحنفية في السبوت ووجهها حب المعبر بحصول الاستبراء بعدم
ينفي الحيض والطمح فيلزم فيه الاحتياط ولا يكون حضا بغيره ولا يلزم فيه لان اقل الطهر عشرة وحمل في مختلف كلام الشيخ على من دان او بعد اسبوع
اول الشهر ثم خمس طهر انقضاء وبقية الشهر لا ينفذ فيصير دم الاستحاضة فاما ما يخص بها هو نصف دم الحيض قال ولا يحل ذلك على طهره وهذا يحل
يدل على اعتبار بلوغ الصغيف اقل الطهر وعليه الفتوى وثبت على صاحب المعبر اقرب الظاهر للفظ ومن علاماته التميز الى الحنفية فاما ما في البنية
الاعزى ومنها التمام في اللون فالاسود في ثم الاحمر في الاستسقاء ثم الاصفر ثم البياض في دم حصلته وفي اخره اثنتان من اخرى في النكاح
قال ابي حنيفة في سبوتها بدم الحيض هو الحيض في كان الاول والوسط والاخر قال ولو كان في دم حصلته وفي اخره اخرى في المنفذ وهو الفتوى لكن
ذكر هذا في بيان كلام الشافعي فلو لم يكن في الشهر من ولدهم الاول في فرغ من ذلك فانت في ذلك فانت العادة عشرة في ولدهم الزمان في الشهر
عشرة فيظن ان الامكان الحيض بناء على عدم وجوب الاستسقاء ثم في السبوت بعشرة فالحكم للثلاث لان الاخرى والاولى بينهما انما استحاضة ولو
انفق في الدم الثالث بالبنية اليها انشغل اليه ومنه بان في ناسية العدة اذا كثرت بعد جلوسها في جنسها واختلفت للمعبر ان يحاط في العشرة
الثانية فان لم يعبر في الدم العشرة حقت الصوم والا حرم ما فعله الفتاوى شرط التميز بالبنية الى الدم الثاني وفيه قوة ولعل ان قول المنصف وان كانت
او مبادة رجعت الى التميز على طهره مؤاخفة فان المنصف ينفذ في اختلف عليها الدم وسبوت عداها لمعده او وقتا جليل قوله ولو كثرت للصغيف
العدة دون الوشاء وقيل فالحكم بوجوبها الى التميز عظم التميز لان ذاك في العدة الناسية لو فسد ولو غلبت في جنسها عداها في العادة لم يرجع الى التميز بناء
على جميع العادة على التميز وكذا الفتوى في ذاك في الوقت ناسية العدة ويمكن الاحتياط بان المراد بوجوبها الى التميز ما اذا طهر في تميزها العادة
بذلك ما ذكره من ترجيح العادة وهو حسن فيقول المطلاع على ذلك قوله ولو فسد التميز رجعت للبينة الى العادة نساء اي دون المعبر في سبوتها
فلم يناسب الرجوع الى العادة في جنسها المراد بالبناء لا فادب من الايام من احدهما ولا يتجوز ذلك بالعقب لان المعبر في جنسها من الطرفين فان
فقدت او اختلفت في العادة اختلفا هذا الحكم ذكر في السبوت وينبغي جعله من الاحكام في حكم المنصف في النهاية من الرضا وابن بابويه الى جميع
الى الروايات من دون موطن الاثران ومال اليه وانكره للمعبر الرجوع الى الاثران مطالب بالليل وفارقا بل كانت الطاهر بالجنس في النساء
دون الاثران واعترض في الفتوى في صيد في لفظ نساء ما الوارد في الرواية عليهن لان الاضطرار في ذلك فالحكم بالبناء في السن
والبلد صفي عليهن النساء واما الشاك فيقع السن والحاد البلد يحصل غايبا في كل من الاحكام منع وان لم يكن فيه بغيره نعم الظاهر اعتبار
الحاد البلد الجميع لان البلدان اشترطت اهل في مخالفة الامر بغير هذا الحكم ومراعاة بالجميع النساء والاثران والنظر فيما قاله الجبال ولا بد من استقناء
الاغلبية عداة النساء في مختلفين وخيل عليهن عداة بحيث يبرهنه بغيره اختلاف الاثران في الرجوع الى الروايات قوله محض وهو المنصف ينفذ
في كل شهر بسبعة ايام ويثبت من شهر وعشرة من اخرها ان يخلف بنية السبوت ووجهها مع السبوت في حديث واحد ولعل نساءها للمنصف كفا
بالسبوت في الايام عليها وتجزئ هذه الاعداد الا ان يعطى على ظنها شي فيصير اليه في النهاية المثل الاخرى الرجوع الى الاجتهاد في كل ايام في الشهر السابع
بين وجوب الصلوة وعدمها ويشكل ما استدل الاجتهاد وحيث يقع المخرج من الحيض لا يبيع معه وعادة من استمتع التميز من موضع يبي
الاستسقاء بعد العادة وعنه ذلك ولا يبيع عليها جعل الحيض والاشهر بان انقضت حجة غالبا لعدم الرجوع في حقها وهذا محتمل المنصف
المذكور والاستثناء من اولى واذا قلنا بالحيض في المخرج فلا بد من ايرادها في الاعداد والخصم انما هو ما لم لا يطهر في حيضها في ذلك في
كل شهر بان كانت حيا وان الاحكام مطلقا بعد احتلالها من الحيض زمانا وعدا وان ذلك قائم مقام العادة للمعبر في جنسها الاول
انما يحسن البينة والمنصف ينفذ من الروايات لفقد ما سواها فاعاد بنية اعتبارها في الذكر والثاني اذا لم ينجس شي هو والى من من يميز لها
او عداة النساء للبينة الثاني اذا لم يقطع الدم على العدة الذي يحضها به هل ينفذ ان كان في العادة يوم او يومين من الظن نعم وصرح
في الدرر في حكمه في البينة رواياتها تستظهر بعد عداة اهلها يوم قوله ولو اجتمع التميز والعادة فالأخرى العادة ان احتضنت
ما حكمه وحكم ذات العادة المستقرة مادام ان لم يكن لها مع العادة يميز فانه ذكر ذات التميز وهذا هو الحكم في ذات العادة المستقرة في

احدها خاصه وكذا يبين حكم الناسبه للعد خاصه ووجه خاصه ومما ينفق الثمن والعادة فلا يجزئها اذا اختلفا زمانا اما صاع الاختلاف بعد والاول
 فليس فيه وبالعادة قال اكثر الاصحاب وممن استدل القولي بالاعتداد بالكثر الدالة على احبها والعادة مطم من غير تشديد بانقضاء التيمم في سبيل بعضها
 هو حديث جعفر بن الزبير في الحديث في عهد ابي عبد الله ان دم الحبيب جاز في عيطا سود لم يدفع فان للدم حرارة ودفع فان كان للدم حرارة ودفع
 فلا يرفع الصلوة وهو دال على اعتبار التيمم من غير تشديد ويمكن المجاز بان ذلك سبق على الغالب فان الغالب يكون ما في زمان العادة بهذا الوجه
 فلا ينافي او تنزل على السبلة والمصنعة جميعا بين الاخبار وعلى ان قوة العادة المكرمة ظاهرة فان العادة لمخفة الامور والمجملية والمجملية من جهة
 العادة المستفادة من الاحتياط والافتقار وهي المأدبة في كلام المصنف اما المستفادة من التيمم فلا فان الفاعل لا يربط على اصل مع احتمال الترجيح
 لصحة الافتراء عليها وفيه بعد لا تخلو من السقوط واعلم ان قول المصنف ان اختلفا زمانا فلا ينافي في العادة كما حسن **قوله** في ربيع الاول
 ذات العادة لا في قول لتقدم العادة فانه وما هو على ما يجب على من تقدم بها العادة الاصيل في العبادة الى ان يمضي الثلثة ويخبر الوقت يعني
 على الجواب الاصيل على السبلة والمصنعة وعندهم مع احتمال عدم الوجوب هنا في مطلق سماع المأدبة من الدم قبل وفحصها قال اذا
 رايته قبله فيها فلتدفع الصلوة فانه ربما جعل وفي خبرنا سخي معاد من الصادق ع في المأدبة من الدم في الصلوة ان كان قبل المحيى يومين فهو من المحيى
 وفي البيان نزل هذه على المصنعة اذا غلبت الدم حيا وينا فيه قوله وان كان قبل المحيى يومين فهو من المحيى ويمكن الفرق بين ذات العادة
 وغيرها اذا تقدمت ومنها العادة يوم او يومين حمل الحديث الى اربعة محلات فمالوا زاد عدم الدليل ومطلق سماعه ومطلق ذلك صحيح للدلالة
 على ان الذي على السبلة لا ينجس الا ان قابل بذلك والاصح ان يطرح في النجس هو اوله ويمكن حمل الاول على ما اذا لم يزل قبل وقتها وعلمت
 حيا في ان معنى ثلثة ايام وحمل الثلثة على الاحبا يعني الغالبين وان كان قبل المحيى يومين ففي الغالب هو من المحيى وقيل فلا دلالة على ذلك
 العبادة في اليومين ولا يخفى ما فيه وكيف قلنا فالاولى الجرم يغلق في ذلك الحاضر فلهذا واحد من ذلك الواجب هذا اذا تقدمت العادة ولو نأخر
 امكن فذلك لما تقدم والقطع يكون حيا فان الثاني غير مطلق حصوله فانه ينفذ انما نأظر الى العادة وفيه قوة **قوله** الثاني لو كانت
 العادة والظرفين اه المأدبة بالظرفين ما قبل العادة وما بعد هاتين المتقدم ما سبق من احتمال وجوب الاصيل وعدمه ان قيل اذا كان في العشر
 فلم يحكم بكون الظرفين اسخا منه وهل احكم بالثاني خاصه حيث يمكن صحتها الاول الى العادة في كونها حيا قلنا الحكم بكون الثاني اسخا منه
 مع استواء بينهما الى العادة ترجيح من غير مرجح فان قيل استواء التيمم بمعلوم بل المعلوم خلافه وانما يتم على ان كلامه يمكن ان يكون
 حيا في يومين فيتم صحتها قلنا لما كان ذلك العادة لمخفة بالامور والمجملية امخفة على انها على ما اذا كان مجموع الدم لا يزيد على العشر فان زاد
 وجب العمل بالعادة واعلان الاخبار والاحكام بالجميع الى العادة مع الجواز يشمل ذلك **قوله** وان منع الزوج النجس هذا الاختصاص
 له بذاكره العدة بل هو ان كل من حيث في تخصيصه عدم املعه العادة واحدة الى الواجب ان لا يثبت المحيى لها باصل الشرع ولا باختيارها
 والتيمم يثبت اصله بل لا يثبت له الا على انفق استواء جميع الشهر بالنسبة اليها فان منع تكليفها بشئ مخصوص فكلما لم يكن ذلك متوطنا
 اصلا لم يكن للزوج في ذلك متوطنا احتياذا واصلها لم يكن للزوج في ذلك اغراض فيعملان يكون في الواجب اللوم في فعل القول بان لم يفعل
 من الاستغفار بها في اول الوقت لولا ان سقطت نفقتها ان منع القول على المأدبة في تخصيصها فاما هو اول الامر ما سبق فاذا احتيا
 اول الشهر صادك لعادة فيعلق بائنة عمل المسخاض والمأدبة بهذا الحمل الى رجوع الى الجبل فان الغالب حصول المحيى في كل شهر مرة ولو
 حصول العدة في الشهر مرتين وتكون ذلك ولم يعلم الوقت فلا يصح الاحتياط والظن وجوب جلوسه مرتين في الشهر والتيمم حاله ومجرب قلنا بان
 فانما هو عند عدم اعادة يقين معها وقت مخصوص ولا شك في اولوية اول الشهر او فتنه الغالب **قوله** وقيل بعمل الجميع عمل المسخاض
 هذه القول الشيخ في الحاشية بالمتيمم مسكبا بالاحتياط وحمل المصالح احتلا في زمان يعبر نصفه عنه ولو لم يعقل بالزوج للقطع محيى ما ظهر
 ما ح فلا يعمل الجميع عمل المسخاض والمعمل التيمم والقول بالجميع بين التكليفات ضعيف وهذا فانما هو الاول موضع القولين ما لو يعلم وقت
 طر الدم عليها بان عرفها جاحون ونحو فان علمت رجعت بخلاف العدة العادة فان اسمها الى الشهر الثاني من محل الخلاف الثانية
 ليس المأدبة في قولنا يعلو الجميع عمل المسخاض الا فضا وعليه وعلى العمل بالانقطاع بل يترك مع ذلك ملزم كما الحاشية فجميع الاحتياط والمأدبة
 من قوله ويعمل بالانقطاع المحيى كل وقت يجهل الانقطاع عند كل صلوة وكذا غيره من الغايات المشبهة بالعبادة لانه محل الخلاف الثانية ليس المأدبة
 من قوله وقيل بعمل الجميع عمل المسخاض الا فضا وعليه وعلى العمل بالانقطاع بل يترك مع ذلك ملزم كما الحاشية فجميع الاحتياط والمأدبة
 ويعمل بالانقطاع المحيى كل وقت يجهل الانقطاع عند كل صلوة وكذا غيره من الغايات المشبهة بالعبادة لانه محل الخلاف الثانية

وان كان وقت الخلق لا انقطاع في الصلوة المحيضة من هذا السوى ما يجب على السخاض ان لا يتركها قبل ان يستمر او يحدث يمنع التداخل ويخبر في تقدم اي
لافعال شأوت في العلة الوضوء وغيرها مما يجب عليها الساعدين بين الفرضين والفضل للفرض الثاني مع كثرة الدم كما يجب السارعة بالوضوء لو كانت
سخاضة لكانها الاعمال من غير انقطاع في بعض افترض على الاعمال لا انقطاع في **قوله** لو انعكس الفرض لمحضت بكنة
المادة انعكاس الفرض ان ذلك الوقت ونشئ العدم وهذا صواب لانها ان ذكرت اول المحيضة اقله وهو ثلثة ثلثون بوضوء وان ذكرت
اخره جعلته ما يماوان ذكرت وسطه جعلته قبله يوما وبعده يوما في المحللة او دونه كان ثالث كنه في اول يوم من الشهر او من ذواله الى الليل
حاصضا قطعوا ولا يعلم هو الاول ام الاخر ام الوسط من المحيضة خاصه وباقى الزمان مشكوك فيه وفيما يظهر ان اطلاق المصنف محيضة ما يجب في
الاول يجب عليها ان تعمل في باقي العشر وهو سبعة بعد الثلثة اعمال السخاضة ومنقطع المحيضة فيقتل الاحتمال لا انقطاع على نحو ما تقدم في بيان ذلك
ما ذكره المحيضة في بعض يوم العشر وذلك كله بشرط ان لا يعلم حصول زمان عادتها على العشر فلو فرضت احوال الفرض المشكوك فيها خاصة كما بعض
في الاعمال والثلثة عليه وفي الثانية عشرة سبعة السابعة بين عمل السخاضة ونزول الحليض دون منقطع المحيضة والقضاء بحال الا ان يفطر الزمان
كما تقدم في الثلثة لجمع في السبعة السابقة بين اعمال السخاضة ونزول المحيضة لعدم احتمال الانقطاع فيها وفي السبعة اللاحقة بين اعمال
السخاضة ومنقطع المحيضة وذلك الخاص ان لم يعلم حصول الزمان والقضاء كما تقدم في الاربعة على ما قبل العلوم ان يوم طاعت وحسن في تمام
العشر اعمال السخاضة ونزول المحيضة فيها بعد كل مع احتمال منقطع المحيضة مع عدم حصول الزمان وكذا القضاء وهذا حكم مبني على القول
بوجوب الاحتياط ولم يفتقر المصنف في السبعة السابقة بين اعمال السخاضة ونزول المحيضة مع عدم حصول الزمان وكذا القضاء وهذا حكم مبني على القول
بعدم لزومها عليها ان وجهها الى السبعة والنسبة مع العشر فجعل الثلثة ايداء العدم لما هو في الاولى وانتهى في الثانية وعجبة في الثالثة
والاربعة ان لم يعلم حصولها فان علمت انفسا عن السبعة والاربعة في الثلثة فاحتمل مع احتمال الا بغيره وبمثل الا
ثم على ما تقدم في صورة الثلثة ان علمت ان اليوم ذكرته او سطر المحيضة في وقت ما تقدم لكن لا ياخذ من العدة والمقدرة الا في الثلثة
والسبعة وان لم يعلم ذلك امكن ان ياخذ الاول وهو الثلثة الاصل لعدم الزائد والافضل على المقتضى او ياخذ واحدا من اعداد الروايات
اخذت عددا استلزم ان لا يعلم الزيادة عليه والنقصان عنه وفي باقي الزمان من سخاضة مع استمرار الدم وبما حققناه في هذا المثال في
عبارة المصنف عن احكام القول بالاحتياط في هذه وعدم جوازها في اعتبارها وفي ذكره العدة خاصة **قوله** في ذكره العدة ما يسهل
للوفاة فلا يحصل لها حيض ببغية اه ذاك الوقت المناسب للعدة فلا يكون كالحجزة فيعفى عدم بغيثها المحيضة في سائر الزمان وهذا لا يكون كان
يصلها العلم بان عادتها في زمان يفرق عن عدة ايام العادة لوجوب الاخذ من احد النصفين مع الاحتياط بخلاف ما لو ساءى النصف عند
العادة انقص عنه وضابط المحيضة المقتضى على ذلك القدر ما اذا علم نصف الزمان وصغرى مثله كالسنة العشرة فالحامس والاربعون
ببغية وما قبل الخامس مشكوك فيه بين المحيضة والسخاضة وما بعد السادس مشكوك فيهما وبين انقطاع المحيضة في احوال الاحتياط على القول به
وعجبة في الخصيصة بين ما قبل الخامس وبعد ذلك اس على القول بالافضل سبعة عشر في العشر في الرابع والسابع وما بينهما حيض ولو اصلحت خمسة من السبعة
الاولى من العشر فان الخامس يفتقر لان الزيادة على الضعف صفت يوم وانما في المصنف السبعة بكونها الاولى وهي التي بدأ بها من اول
العشر اذ لو كانت السبعة الثانية وهي التي بدأ بها من ثاني العشر لكان المحيضة السادس والخامس ومن جعل هذا الاحكام مسائل المزج فيها ما
قالت المحيضة السادس والخامس وفي علم من هذا الاحكام مسائل المزج فيها ما لو كانت المحيضة ستة وكنت اربع احد نصف الشهر والاخر يوم
او يومين هذه اصلك ستة في العشر الاوسط فلها يومان في الاول وادع في الثاني حيض ببغية ولو كانت كسب اربع احد الشهر بالاخر فليطهر
فاصلها الستة في ثلثي عشر يوما في الشهر الاول واول الثاني والثلثان حيض ببغية فان الستة كانت في الاولى ثلث في الثلثة من
الثاني وان كانت في الثاني فتمامها بالثلاثة بالاول وعلى هذا قياس واعلم ان في المصنف بان يكون المحيضة احدى النصفين خلاف ذلك
قوله لو ذكرت النسيئة العادة بعد جلودها في غيره فليسا عن صورة الزمان على القول بالاحتياط فان صورة القول يرجو عما الى
الروايات فلم يوسم في ذات العادة ثلثة وسبعة ملسفين مع اختلاف زمانها اذ السنت في شهر وفيه على طاعتها انما السبعة
ثم ذكرت انما الثلثة في فعلها ذكرته ويمكن فرضها في ذات العادة المتخيرة اذا كانت ثلثة في زمان فظنتها سبعة في زمان اخر فالحكم ما تقدم
قوله وفتن ما صامت وظهر في الثلثة الظاهرة ان القيد بالفرض لا حاجته اليه كما تقدم به وبه في قوله فتن ما ذكرت من الصلوة
والصيام في السبعة ان اللا بد بيان ما صامت باعتبار كون الزمان حيا في الثلثة كان الملا بد بيان قبل زمان في السبعة للصلوة والصوم لانه

ظهر كما يجب قضاء الواجب شرع قضاء المندوب **قوله** العادة من جعل من حبس وطهر محض هذه العبادة وقد فهم الاجتزاء بمحضها
 في ثبوت العادة كما هو من هب الشافعي وبغير احكامه وليس من هب الشافعي ان يرد بالحج المحض ليصل للعبادة وقد تقدم اعتبار الميزان
 الطهر في كل مرة واحدة اذا العادة ايام الايام والظهور على علمها والمرد بالحج المحض الخالي عن اختصاصه كما خرج يد عن هذا اللفظ لا مشاع استلزام
 العادة مع اتصال احدها بالاسطوانة **قوله** فان استمررت المحرم في الثالث والسا إلى آخره نداء من فأنه يعجز للمصنف باسمه والجماع او
 السوا في الشهر الثالث وهله مدخل ثبوت احكام المذكور لم لا يقال نعم في بعض الصور وهذا ما اذ حصل بغيره بالشرط يعارض العادة للثبوت
 من المميز فان الظاهر هنا تجميع المميز فان اصل للعادة المذكورة والرفع لا يعارض أصله فلعل المصنف عبر بالاسم والاسم العباد عن هذا الفرق
 اما لو خالف كان الدم الامع شرطه المميز غير العشر فان الرجوع هو العادة للستادة من المميز **قوله** الا حوط وذا ناسبه العدة والى
 الى استواء الاحتمالات او ناسبه العدة والوقت الى استواء الاحتمالات او ناسبه العدة والوقت هو المميز بين الفقهاء بالمعنى المحض في شأنا
 وقد جرى مجرى ايضا لانها في الفقيه ادها بعضهم بمنع اسم المحرم موضع الناسبه فبسمي الناسبه العدة وناسبه الوقت ايضا محرم والا والى
 واسم السبيل المطلق وقد عجز بعض الفضلاء وعلمه وقد عجز بعض الفضلاء وعلمه وقد عجز بعض الفضلاء وعلمه وقد عجز بعض الفضلاء وعلمه وقد عجز بعض الفضلاء وعلمه
 مع التماسه ان الظاهر انهم يريدون بالوجوب لان الخلافة هنا في ذلك احكام الاصل الحاصل للثبوت في زمان المحض المقصود لعدم يقين البرية
 بدون التجميع بين التكليفين والمعتل عدم الوجوب بل ترجع هذه الروايات السابقة مع عدم المميز في الذي ان العمل بالروايات
 ظم الاصحاب واحكامه في الشرح في الخلاف والاجماع والبيان الاحتمالات هنا بالاسم الاحتمالات وليس من هب الشافعي ان يرد بالحج المحض ليصل للعبادة
 الذي من التكليف بالثبوت وما يلزم من الرجوع والمشتق على الملاءم والى وجه والى وجه الدلالة لرجوعها الى الشهر والسبع وغيرها واعلم ان
 هذا القسم هو ثمة اشياء العشر لان المصنف في العدة قد عجز عن ذكر جميع منها اول الرجوع وهذا فاسم الوقت وناسبه العدة غير مبرهن
 هذا وهو القسم الثالث وبذلك على علم المميز هنا ان هذه الاحكام لا يطاع المميز لوجوب الرجوع اليه **قوله** منع الرجوع من الوطى اه
 السبل زمان زمان يفرق الا وهو محتمل المحض فلو فعل محصر عليها العتل المجازة لا الكافة هنا وان قلنا بوجوبها على الحايض لعدم يقين
 المحض **قوله** وامرها بالصلوة فذا فهم من قوله وضوءا واحدا على راي وصوم يومين اه وعلمه وجوب قضاء الصلوة ورجوعه من الشهر كونه
 لانها ان كانت ثم احب الالاء والا فلا تكليف ولا نية حرجا عظيما واحتمل فيها ايضا الوجوب لا مكان انقطاع المحض في حلالها وفي
 الوقت وقد بقي وقت الطهارة وقد بقي وقت الغروب وقد بقي قدر الطهارة وحسن وكذا في فجر الظهر والعصر ومثل المغرب والعشاء
 واختاره للمصنف في النهاية ومع ما ان فصل اول الوقت دائما اول اذ ان فصل الاول يقضي بعد كل احد عشر يوما صلوتين مشبهتين لا مكان
 ان ينقطع المحض في اشياء العصر والعشاء وفصل الصلوات في فجر ضواؤها وكذا يمكن انقطاعه اشياء الفجر فيجب قضاءها خاصة في بعض الايام
 فوفقت بعضا صلوتين مشبهتين وكيفية قضاءهما كقضاء الصوم سواء كانت فصلي الخ الوقت دائما وقت بعد كل احد عشر وقت صلوة
 لا مكان ان يطهر المحض في اول الظهر او العشاءين وفصل الصلوات في ان ينقطع في اشياء عتلة الاول منها او الثانية في فجر ضواؤها انقطاعها لا مكان
 وكيف قدر زمان صلواتها اخر الوقت فلا بد من ادراك الطهارة وحسن وكذا فاذا صبح الفجر في الثاني المصادفة عتلة الظهر فالاول والا
 فالثاني فيقضي سبع سجدا وميزا ووباعته مودة بين الثالث ثم سجدا وربعين بينهما المغرب وان الفات من يومين اثنتان من يوم
 واحد من يومين لو كانت فصلي اول الوقت دائما وجب قضاء صلوتين مشبهتين لا مكان ان ينقطع بعد فعلها دون ما اذا لوف في اشياء المحض
 في اشياء الصلوة لما احب لانها لا بد من الوقت ما بعد ما لو كانت فصلي اول الوقت واخره اخرى او وسطا دائما وجب قضاء اربع صلوات
 لانها لم تدرك من الوقت ما بعد ما لو كانت فصلي مشبهات لا مكان الا ابتداء في اولها ما يجب الدارك لا مكان وكذا يمكن ان ينقطع في الثاني
 فيقتل ايضا والدارك يمكن فيجب ويجوز التماثل فلا بد من قضاء ثمان صلوات في بعض حواشي الكتاب ما صود منه ينبغي ان فصلي كل صلوة
 مرتين اول الوقت واخره لان كان احدها ايضا صحيح الاخر فذلك جازان ينقطع المحض في اشياء العتلة الثالثة فيقتل ويجب قضاءها لا بد من
 قدر الطهارة في كل مرة قبل وضع الثانية حيث يهتدى للصيق فلا يجب الا الا فاقول هذا يلزم في الصبح فاما في الظهر والعشاءين فلا فان زمانها
 الصيق او يغتسل لكل من الصلوتين مع كثرة الدم وقد بقي من اخر الوقت قدر الطهارة مرتين وحسن وكذا يمكن ان ينقطع في اشياء العتلة فيقتل ويجب
 قضاء العوادة به وفيها ايضا ما القطن او القول ان صلت دائما اول الوقت واخره وقت بعد كل احد عشر صلوة مشبهتان وان كانت فصلي اول
 ناء واخره اخرى وقت بعد احد عشر صلوتين مشبهتين فذلك فليبدأ بوجوب صلوتين في الفجر الاول لا مكان الا ينقطع في اشياء الفجر

الثالثة ففقد الصلواتان ويجزئها كذا ويتباني الفرض الثلث وجوب ثلث الامكان طرأ به الفريضة الاولى فيفسد الفريضة ويجزئها كذا
 فدر الطهارة وفعلها من اول الوقت وامكان انقطاع عصر في انشاء الثالثة فيجب فعلها الا ذلك فدر الطهارة وعمرها كذا وهذا الذي ذكره
 يناسب ما ذهب العامة الفاضلين باختصاص كل صلوة بوقت لا يشاء كذا في الاخرى **قوله** وفضاء واحد عشر على اري الاشارة بذلك الاضلاع
 الشيخ حيث وجب قضاء عشرة لانها اكثر المحيض ولم يعبر النشيط لاصالة عدمه وحيث علم ان وجوب ذلك كله عارضا لا يحسب المحيض ظهر وجوب
 احد عشر بل يجب قضاء واحد وعشرين لا مكان كون المحيض اول الشهر واخره مع النشيط **قوله** وصوم يومين اول واحد عشر فضاء من يوم
 وعلى ما اخبرناه بعينه في الثاني وثاني عشر اذا وفت قضاء يوم عند الشيخ بعوم يومين اول واحد عشر لعدم امكان اجتماعهما
 في المحيض وهذا بناء على علم النشيط فاما على اعتبار وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله وعلى ما اخبرناه اه فيجب ان يصنف اليها يومين اخرين
 الثاني والثالث عشر الاول **وج** فيمنع اجتماع في المحيض ولو لم يعاد النشيط لان المحيض ان ابتداء بالاول انتهى بالحادي عشر فمما بعد او
 بالثاني عشر الاول وانتهى الثاني وانتهى الثالث عشر صح الحادي عشر صح الثاني عشر صح الحادي عشر فمما بعد الطهر فيمكن قضاء عشرة
 ايام والعبادة ان يقول اذا اودت قضاء صوم من يوم الى تسعة صامت المفقضي من بين ولاء اول الثامنة ثاني عشر اول الاول وصوم يومين
 بين الاثنين من الاثنين او منفردتين منفصلتين بالبين او باحديهما ومتفصلتين عنهما وعلى ذلك فيلزم ومنها عدم امكان اجتماع الاثنين
 في المحيض مما قلنا من ايام احدهما صح له من ايام الاخرى او من اليومين المنوسطين ولا يكتف المثلان من دون المنوسطين لا مكان انقطاع في
 اليوم الاخير والملاءمة وبعده في نظره كان يكون عدة للنفق مثلا عشرة فنفق وبعده في الخامس عشر فيفسد جميع ايام الاثنين مالا تشره فيكمل
 بالمنوسطين وان اشكل عليك فليكن بمراجعة هذا الجدول وفلنجد على هذا الحل جدول الاتي من خلال ظهر جلاله صلى الله عليه وسلم
 وهذا صورته

ويجزئها من الثاني والحادي عشر يوما بعد الثاني وقبل الحادي عشر هذا اشارة الى طريق فائقة القضاء بناء على إعادة النشيط وهي ان تكليفها من الاول
 يوم لانها اقل ففعلها لانها انما تجزئ قضاء اربعة ايام فما دون ذلك يجزئ قضاء وتسعة فما دونها وصونها في قضاء يوم ان يصوم
 العبادة عن هذا ان تقول اذا اودت قضاء يوم فماذا ادى اربعة فضاء من بين ثم بعد على او لها يوما وتفرقها الى ثلثين في عشرة ايام
 بحيث لا تنال يومين ولا تجعل المجموع في ازيد من عشرة يوم ثم تصوم الثامنة عشر من غير زيادة فبذلك من ثاني عشر اليوم الاول ومن
 عاشر ثانيا وكذا يجعل كل يوم من ايام الملاءمة الثاني ثاني عشر فظهور من الملاءمة الاولى او عاشر ما على النشيط الا ازيد وانما لم يجز النوال في الثاني
 احدهما لان ينقطع المحيض في الثاني فينبغي في الثاني عشر فيفسد الايام الثلاثة وانما لم يصح زيادة يوم لا مكان انقطاع المحيض على امر العدة
 متعددة في تطهر فلا يحصل البرائة وانما وجب كون التطهر بعد عاشر ما بلبية الامكان انقطاع المحيض اليوم الذي على النشيط الاول وهو في حادي
 عشر فيجمع الثلاثة في المحيض وانما يصح هذه الطريقة ازيد من قضاء اربعة لان الطهر المنقطع به تسعة ايام فاذا اذرع عليها القضاء على وجهه
 اشترع ان يجزئ من ذلك فاذا اودت ان يظهر ذلك بالاجتماع فليكن بمراجعة هذا الجدول فينبط لاجل جدول الوضع على هذا الحل في
 الصور ملحق على الاول وهذا صورته

الرجوع الحائض فقل ولا يفيد محول على السجل المستعمل به بل قوله نقل ولعلم ان نفيد المقام الجود بالاستسناع الذي يكون مع الاستسناع من عدم الجوب
بالسجل وقد صرح به في غير هذا الموضع وصرح بمتنا الشبهة بالوجوب وهو الاضرب وهو مذهب في خبرنا اني بصير السابق وبتنا غنيمته باب سجود القائل
انتم ولا يخفى ان مراد المقام بقوله ولو تلك السجدة اذا سمعت سجودت بخبرنا ولو بعد ما اجتمع على الاسلام على محذور وعلى الحائض قبل وقطع الشذوذ
بمقتضى الواسط ولو اسلم كلف قطعاً لان كان ما علم من الدين من جهة ما لم يدع الشبهة المكتنزة حقه في غير ما يراه الحاكم ويحكم عن ابي عبد الله الشريفي الجعفي
تقديره بانني عشر سوط او نصف ثم حد الزاين ولا تعرف الماحذ وانما في الخبر ان على علم الشبهة اذا هي سوطه بنظر اشك الاما احسن البض هذا اذا كانت
علما بالحجب من العمل اني جمل الحيف فلا شيء عليه ومثله ما لو سببه وكذا لو حمل الخبر خاصة او سببه لعدم قوله ثم التامع سعة ما لم يعلم او في رسم دفع
عن ابي الخطاب والسيان ولو على الكفاية وقطع الحيف جميع التزم حال العلم فان اسلم فغلبت به الاحكام وجب القول له امره او اجتزأت بالحيف ان لم
تتم بنبع حقه لقوله نعم ولا يخفى ان يكون في قولنا وجوب القول لعدم الكتمان وان اشبه الحال فان كان لها فقد قل من احكام الخبر وان
كان لغلبة ظن كذاها بالتميز في الذكرى بحسب اجتنابها وفيه صرح المقام في الشذوذ وفي المعنى او جوب الامتناع حاله الاستسناع مع الاستسناع عتق
نظر سنا والى العاد وقوله على الصبي يغلب به الاحكام **ويجب على المرأة الامتناع** في قولنا مع ولا ينافي في افعال الاثم والعدن
معرفة ايضا مع اللطاع وقد مر مثله الصوم ولو غير ذلك او كنهه واستوفيت ذكره حال فوم احضرت بالحكم لكن الكفاية عليها ولو قلنا به جوبها
كما يخفى على كل واحد او طيبها نائمة في دونه وجوب شيء اخر في الفضا في ذلك **الحائض قوله** وفي وجوب الكفاية قولنا انهما الاستسناع
القولان للشيخ واكثر الاصحاق يكون بالوجوب لكن المستد صعبان فادوات العدم مع استسناع ما مع انهم جمع احسان بين الاحكام هو الاصح
قوله وفي بناء اول عشرة دراهم ونصف في وسطه وربع في اقصاه الشذوذ في الاستسناع من رواية داود بن عيسى عن ابي عبد الله ومحمد بن الحسن
باب في المنع وجوب المصنف في عشرة وهذا في الزجر وخرج كانت او انه او ما او مغر ولو على الاجتناب في الحيف فابنا والشيء من ان يرب عليه الكفاية
او استحبابه بالامتناع في عدم النقص وكونه لشيء فيما سببه الغلبت في طريق اوله وبعبر صرح في الذكرى والمقتضى انتهى اصح له رواية ابي بصير عن ابي عبد الله
من ان احضرت احضت على الحكم على المطلق من غير نفيل فكان كالعالم وصعبت الدنيا وكونه خالصا من الغش مضربا لانه المباهر من الاطلاق فلا يجوز الزيادة
التي لا يعدم ثبوتها في النقص لهما كان جميع الروايات الاصح الغناء فيكون الاجزاء ومثله نصف والربع ومع تغاض الفقرة والشرع يحمل الاجتناب في جميع النقص
الى النقص والشذوذ في ديننا بعشر دراهم وهو المعروف بين الاصحاب وهذا في الدين والخبر خال منه وسببه في الذكرى الى تقديم الشبهة وظاهره ان
في وجوب احضاره ولا وجه للمار في تقديره بالعشر ما كان عليه زمانه من فلو طر بعضه ان يغفر او يناديها فالحكم بحالهم هذه الكفاية مصرح
سائر الكفايات حملها على العادون شرعا للمار بالاول والوسط والاخر او عاده واسطرها واخرها تختلف باختلاف العادة على الصحيح فالاول
لثالث الثلثة اليوم الاول ولذا الاربعه هو مع ثلث الثلث ولذا ان المحقق هو مع ثلثة ولذا ان السبعة يومان وعلى هذا قياس ومثله الوسط والاخر
وقال سلاطون مط بيمين خمسة والعطير او ندي اعين العشرة واسطها العادة فقدرها في بعض العادات من الوسط والاخر وظاهره
يشهد اذا كان في اوله بزيادة دفعه لغير الضيق الى الحيف المسووعين الوطى فيه او المحذور هو حيز المارة وحمله على مطلق الحيف خلاف الظاهر وذلك في قوله
ايضا في مع الفضا وذلك الحائض على هذا قال في الذكرى لو صادف الوطى بيمين زمانين او ثلثة يعني في السيرة الى الاول والوسط والاخر فقل ما
يلحق النفس او مضرب زمانه فانكم العدد في اليها اصل العدد ثم زاد فقال ما لو مضرب زمانه عا حمله الوطى فلا ومنه فقل في حمل عوى الى السلبين
ومع ذلك الاجرة خاصة ولا وجه للفرق في اصل المسئلة اشكال لعدم صدف الاول والوسط والاخر في مثل ذلك عفا والحكم في ذلك هو المعروف
مع اصالة البراءة وعدم ظهور معارضة وما اجد ما بين قوله في سلا والعتيق **قوله** فان كان تكررت مع الاختلاف او سبق التكفير الا فلا
يريد بالاختلاف في اختلاف الزمان في الوجوب كالاول والوسط مثلا فان معجب الاول ونيار والثاني نصفه ومثله الوسط والاخر والاول والملا
يسبق التكفير بقدره على الوطى الثاني وقوله والا فلا معناه وان انتفع الامران ولا يتكرر في الاكثر من ان الشرطية ولا النافذة وجعله الشرطية وقد
وهذا هو متنا والمنصف في كثير وجهه المسقون الحكم معلق بالوطى وصد في الواحد والمعد سوا قلنا يجب الكفاية كما صدق واجاب الثاني
عنى ما وجد الاول خلاف الظن فيوقف على الدليل على انه لو لم يصر مثله مع اختلاف الزمان ويحضر الوجوب في الاكثر وجهه التكرار مع الاختلاف
انما مغلان في اختلافات الحكم فلا يثبت العادون كثيرها من العقوبات المختلفة وضعفه ظم مع انه يباس وذهب اربا در سوا عدم التكرار علمه
بمتنا الشبهة الى التكرار علم لاصل التكرار في الماخذ وهو اربا ولو جرح على الكفاية فقل المقام السقوط فان في خبر داود واهم بالاستسناع وجعله
كفاية من الجهد البيل الى شيء من الكفاية وهو القام مع احتمال ان نظا واليسا وكيا في الكفاية وان فيه ضعف والقان مراد باليج للمقادير للمغل

[illegible]

وعطف بحمله ان الشبهة على ان سر الياس يحاط بالاسخاضة ولا حاجة اليه لانه انما يحس العطف بها للشبهة على حكم العذر والمخوف ومن الياس والصف في ذلك
سواء بالشبهة انظر الصغير بل حكم الصف احول وكان ينبغي التنبه عليه ان الدم قبل الشغ لغير الفرج والبرج اسخاضة فان قلت ما فائدة بيان ان الدم الصفحة اسخاضة
مع انه لا تكليف عليها قلت الفائدة معرفة ليجوز عليها الاحكام بنزها ومنع من الساعد والغزائم وعبر ذلك من الافعال المشروطة بالظواهر وهذا سؤال نحو
ان الفرج يحكم له باطلاق من الابن والحفي الخانج من الابن هذا الذي يكون محلا للاسخاضة وجوابه ان الخارج من الابن مع انتفاء شرط الحفي
محكم به للاسخاضة وكذا الابن مع انتفاء الفرج **قوله** ثم انظر على العطفة ولم يعنها وجب عليها تحيد هذا الى صفة كل صلوة وبغير العطفة وان
عندها من غير سهل وجب مع ذلك تغير الحركة والصل الصلوة للعدة وان سأل وجب مع ذلك غسل الظهر والعصر وغسل اخر المغرب والعشاء
مع الاستسقاء والافاشان او واحدا اشار بذلك الى احكام الاسخاضة وعطفته ثم لبسته على انفسا لم عاقله وتحقق ان المشبهين الاصح ان
لهم الاسخاضة ثلث مراتب الظفر والفرط والكثرة فيخرج على اسخاضة ان يعبر فيها في وقت الصلوة فان لم يلح الدم باطن الكوسف وهو العطفة اي
جانبه الذي على الباطن عليه جاز ولم يدخل وسطه بحيث يحتمل جميعا وهو الماد بغير المصطف على العطفة وجب عليها تقبيل العطفة او غسلها او حتى
اناله الخاسر وهذا بخلاف السلس والميتون والمجروح لعدم وجوب ذلك عليهم ووفى في المنتهى بوجه ودفعه على اسخاضة دونهم وفيه نظر لعدم
مخرج من اسخاضة ايضا مع بلوغ من بعض الاجزاء مثل قول الباقية فانما ظاهرها داء العسل واعاد الكوسف وقد يخرج لذلك باجماع الاصحاب
على الوجوب فيها كحكاية في المنتهى واول باب الاسخاضة ويوجب عليها غسل ما ظهر من فرجها ايضا الاصابة بالخاسر له ذكره تحت التشديد واصله
المصنف فالشيخ وغيره اختلفوا في هذه النكوة والاولى والوصية لكل صلوة وغسل القاب على ذلك فلم يجب الوضوء في هذا لعدم وجوبه
نافع للظواهر كما عرفت في الكوفة والمصنف في المنتهى اختلف واوجب فيه غسل واحد في اليوم والبلل واما ان كان للاصابع بعد
على خلافه فراجع ملائمة الاجزاء على الوضوء منكره وان غسل الدم العطفة بمعنى شويها باطنها وظاهرها جميعا في وقتها وادعى اني جعفر في اذا
قد اختلفت وصدقت النفوذ يفتي في الاستغفار لانه ما حذر من نقلا السهم من الوضوء اذا احتنقها وقد تشددت عبادات الاصحاب ببعضهم بعض في هذا
الغسل بشب الدم الكوسف وبعضهم بظهوره عليه وبعضهم بغيره وادعى واحدا وطاعا ومجموع هذه الروايات ليس له ما عناه برفع الغسل المذكور
يجب مع ما تقدم من غير الحركة او غسلها لانه نفوذ الدم من الكوسف يفتي الوصول اليها بحيث يجب الغسل للصلوة والعدة وابنه الى غسل سواها في هذا
الغسل وفي الثالث وجب ثلثة اغسلات فكل المصنف في المنتهى في موضع الغسل بالاداء على الاضواء وعلى الغسل الواحد ومجمل نحو من عماد
عن ابي عبد الله في ثلث غسولات وجوب الغسلات الثلاثة بالعتق قلنا لا يجب ان سيلان الدم عتق ويزاد في الغسل عليها جميعا بينها وبين رواية الصحاف
وصحيفة زائدة وغيرهما من الاجزاء على ما عليه الاكثر وان سأل الدم وهو الغسل الثالث للاسخاضة والماء يسيل لانه يحتاج الى الكوسف والخوض
التي فوزه ذلكا لما يكون عند عتق الماء لا وقت طرح عنها هذا هو المصنف من عبادات الاصحاب والذي تضمنه الصحاح الامران معا حيث قال لم يطرح
الكوسف فان طرحت وسال الدم وجب الغسل مع فله بعد فان كان الدم فاذا امسك الكوسف يسيل في خلفه صبابة ينظره علم الفرق وكيف كان
يجب عليها ما قد مر من غسل الظفر في ثلث غسولات وجبها واولا افضل في ثلث الاغسلات وتخلل الثانية وغسل العشاء في كل وجوب الغسلات ثلثة في هذا القسم
الغسل وعينه والمعد ما ذكرناه وهذا حيث الاول عبادات الحج بين الصلوة في ثلث الاغسلات بعد واحد فلو افترق كل صلوة بغسل جاز فطاعا بل هو افضل
وابن كاصح في في المنتهى الثاني اعتبر جميع من الاصحاب بغير صلوة ما معا فيها للعداء فلو لم يتشاكلها عابها غير الطهارة لم يصح وهو حلال العتق من
السنة الصرفة فقتض على ما كان في محل الزم فيه وهو الامكان لا يفتك في غير واجبات الوضوء لكل صلوة واجبات الحج بين الغسلين بغسل يبرئ ذلك
والا يضر الاستغناء بغير الاستقبال والسر والاذان والا فانه من مفادات الصلوة ولو كان دما يقطع جنبات فان كان بحيث يسيل الطهارة والصلوة
وجب الانتظار ما لم يضر بالفرض الثالث لا يخرج الاسخاضة بين صلواتين بوضوء واحد سوى الفرق والفصل بخلاف الغسل فيجب بين صلوة الليل والصبح
يعمل فاحد الواجب غسل العترة الغلة الدم وكثرة الاغسلات السابعة واوقات الصلوة لانهما اوقات الخطاب بالطهارة فلا اثر لما قبلها فلو سبقت الغلة
وطارت الكثرة تغير الحكم فطهر السيلان بعد الصبح واسم وعاشل للظهور ولو لم يعد هاما فلا غسل لها وكثيرا في الوقت ثم طهر الغلة فغير هذا القول
لغسل عليها ويمكن وجوبه نظر الى ان الحدث مانع سواء كان في وقت الصلوة ام لا وظاهره ان في البيان وفي حيزه الصحاح ما عرفت وهو قوله فان كان
الدم يسيل فغسلها وبين المغرب فليوضأ لكل صلوة في الذي قال انه مشغول بالانغراس بوضوء وليس يغسل ولا يدين ان عبادته ومطل حوط الخاص على
يجب الغسلات ثلثة مع اسماء الدم سائل الى وقت العشاءين فلو طهر الغلة بعد الظهور بوضوء واحد وهذا هو الماد بغير الغسل

العادة التي تجب الا ان ينقطع على العشر فجميع نفاسه بدل على ذلك اعني رجوعها الى العادة في الحجب الاجزاء المحببة فيسقط يوم او يومين على البطلان بعد
عادتها في الحجب صح بنو المشي ومنه كوفي على حديث ولا ترجع اعدائها في نفاسها فاولو نجاة والدم قدما العاد وانقطع على العشر فجميع
نفاس الحجب هذا نظر ان ارجع على العادة انما يظهر العدة لا منقطع العدة من وقت النفاس وجب ان يرد مسبقا في الحجب فان العادة
المستفردة وان لم يعلم الوقت **قوله** ولو قاضي على الغائب فابطله النفاس من الاول والعدد من الثاني التمام والاولان
يظهر في الوجود في هذه الحالة والغالب نفاس ولا دنها فالدم محمل منها وبعد نفاس مستقل بعد العدة فكل نفاس حكم نفسه فلا
يتم في نفسان وضعه الاول وهو ابتداء النفاس الاول والعدد معتبر من وضع الثاني ان لم يخلط بينهما ان يدمش عشر فان غلب العدة الاول
عدا ابدا في الثاني وعبادة المستفردة خرج الغالب عدم غلبة اذا د على العشر **قوله** ولو لم يزل في العاشر نفاس على العدة المستفردة
النفاس هو الدم وحده عشر ايام والخفي ان يقيم على ابتداء العادة انما يكون العاشر نفاسا اذا د في الدم العاشر وكانت مبتدأة وضبطت
او زادت عاشر على عشر لمصداق من العادة وكذا لو كانت اقل وصا في الدم جوامها الا ان ذلك الجزء هو النفاس خاصه مع الحجاب فيمكن ان لا
يتم شي من العبادة لان قوله ولو لم يزل في العاشر ينقض الانقطاع عليه وان كان المبدأ من الحجب لا خاضع الى ما قبله **قوله** ولو لم يزل في يوم
الولادة خاصة فالعشر نفاس ان انقطع على العاشر كما هو مقتضى العبادة فلا يثبت وان تحل ولا يثبت في ذات العادة كون عادتها عشر كما تقدم والا
فان صادقت من العادة فالعادة النفاس خاصة والا فالاولا **قوله** والنفسا كالحايط في جميع الاحكام استثنى اموال الاول فاعطى
الثاني الثلثين واكثر دون اكثر الحجب لثالث لا يرجع النفسا الى العادة النفسا خلافا لما في الرابح لا يرجع الى العادة لثالثا في النفاس ايضا وان كان
من هذين دون ذلك لعل عليها الحكم على ترجيح للمبتدأة الى العادة لثالثا في الحجب ولا في المضطرب الى الروايات ولاها واما العادة الى التميز لثالثا
الحجب بدل على البلوغ بخلاف النفسا خصوصها بالحل السابع العدة ينقض الحجب دون النفاس غلبا ولو حلت من ذات قر وبن في زمان الحجب
حسب النفاس من غير ان ينقض به العدة بظهوره وانقطاعه على الغلبة ولو تقدم عدة الاثارة الناس في الاثارة يكون بين الحجبين والنفاس اقل
الكل في الحجبين وما سوى ذلك من الاحكام فثالثا في حجبهم وجوب عولهم ومكرهم وندب والعنان سواء الا في النية **قوله** المضطرب التاسع عشر
الاموات ويخرجهم حصول ما كان الحكم الصلح بغير ثبوتها في هذا الباب وعوضه بخلاف الحجب والاستحاضة والنفاس وما كان العمل بسبق الحكم لثالثا
حصول الباطل والعمل وجعل التكفين والصلوة والدين كالتواضع **قوله** مضطرب ينيق الى مرض ترك الشكا فيكون بقوله ان يثبت علمه ببدل به احد
ويشبهه ويخرج ذلك استحبابا موكدا على الصداق عمن اشكى ليله فقبلها فيقولها الى لا يشكي اما اصابت الى احد كذا لم يصب عبادته سنين وسنة
ثم قال الرجل حين اليوم وسهرت البادية ليس كايضا انما الشك بهذا انما يثبت علمه ببدل به احد او اصابت لم يصب بحد ولا **قوله** وسير عينا
الا في جميع العين وان ياذن في الدخول عليها فاذا طالت علة في ذلك صحتها على الصداق عمن لعبادة في جميع العين والى يكون عبادا في كل من ثلثه فاذا
او حيث موم ويوم الا فاذا طالت العلة في ذلك العليل وعياله وسبح للعليل الا في كل من الدخول عليه لو جازعوه مسجاة فان لم يسر من احد الاول في
مسجاة **قوله** وسبح تخفيف العبادة الا مع جليل من الاطالعه من تمام عبادة الارض ان تضع بدله في دعيه وتخل الفهم من عده فان
عبادة النواك اشده الى المرض من وجع وعي على الام لا تخفيف الا ان يكون يحرق لك في يده ويسلم **قوله** ويجوز العينة على كل من عليه حجاب
حق انه صحت العبادة ولا يخفى ان المداخلة التي يجب تاديبه وكذا يجب على من احب يظن صناعه وما وقف عليه من العبادات حاله من ولو اوجى في ذلك
سقط الجواب **قوله** وتلقين من حضر الموت الشهادتين والاولى والبنوع وهو الاقر عمن وكلمات الفرج اي لا يسبح في نفسه ولا تكلم وتلقين النفسهم
علام لغو اي يبرح العلم ولا يخفى ان تلقين الاقر والبنوع في العبادة مكتمل لان واختلاف تلقين الشهادتين والاولى من حضر الموت من شرطه فظهرت
عليه خلافا في رواية تلقين كلمات الفرج والشهادتين ويسير الا اذا جازا بالامم عليهم واحدا بعد واحد حتى ينقطع من الكلام **قوله** وقفل الى
ان يقر جميع دوحه والاسراج انما ليل الى الذي كان يكثر في الصلوة من يدينه واستحباب الاسراج عنده ان ما في ليل ذكره الشيخان والاصحاب وعلموا
بأنه لما في الباطن لهم ان يعبدا عمن بالاسراج في البيت الذي كان ليسكنه حتى يفيق ابو عبد الله عمن وامر ابو الحسن عمن بمثل ذلك في بيت الذي يعبدا عمن حتى يخرج
الى العواشي في الدركي فيدخل في ذلك المدي وفيه نظر لان ما دل عليه حديث غيره انه لم يزل في شهادته والحكم كان في بطنه المشايخ في ذلك السقي
قوله وقدر ان كان عنده يسبح ثلثة الصافات لعل الحكم عمن لم تقبل عند فكره عن موت هذا الاجل له واحسنه ورواية عن النبي ص الامم
ليس **قوله** وتلقين عمن بعد الموت واثنان في ثلثة الشهادتين لا خلاف باسحابها وقال بسبح ان يسبحها بعصاة ثلثة فيسبح بها ويترفع قوه
يحل الحجاب من جوفه ويخرج ذلك منظره **قوله** ومذ يدير الى جيبه ذكره الاصحاب قال في العبد ولا اعلم به فقال هي شهادته ولكن يكون اعلم

لا يورين

للفاسل واسهل الادراج **قوله** ونظير ثبوت لافلا في ذلك وقد مر في حديث أبي كحش وفيه دليل وصيانة **قوله** ونظير ثبوت الامع الاشياء
يخرج الى الامادات ان يصير عليه ثلثة اقسام اختلاف في استحباب التجمل ونحوه عن النبي صلى الله عليه وسلم على اقسامهم قال نعم اذا مات الميت وللهاد فلا بد
الان في غيره وهذا في غيره من اشياء من ثلثة اقسام كما ظنهم ان اقسامها ثلثة اقسامها ما ماتوا الا في غيرهم والمادة بالامادات نحو اخاف صديقه وصل
انقروا مناد حله وجهه واخلاقه كغيره واستخافوا منهم وتعلقوا بشيئهم الى موضع ندى الجلاء ونحو ذلك الاشياء في غيرهم ثلثة اقسام وجوبها
للمتبعين على اقل مسلم فقد نقل انه في جملة اقسامهم من مات في غيره وفي المنهني نقله من يبين حاصلها ان خمسة ينظر لهم ثلثة اقسام العزوف و
المعصوف والمبطون والمدهون والمخرج الان بتغير قبل ذلك بمثال وبشير اعلان مات الموت في غيره هو لاء اذا شير ولا يعجل عليه
قوله وجوب الاستقبال الى القبلة حالة الاحضار قولان وكيفية ان يلبس على ظهره ويجعل وجهه باطن وجليته الى القبلة بحيث لو جلس
لكان مستقبله الاحضار وانفعال من المحذور قولان حصو والممنون الموت وحصو المسبكر عنده لعرضه وحصو والناس عنده
لنومهم واعلم ان على الميت في هذا الموت يكون مطلوباً ما شرعوا والفولان في الاستقبال الشيخ والاشهر الوجوب عليه الفتوى للامم في هذه الاحاديث
وفي بعضها الابرار وفيها التجمل واحتمل ان ذكرى دوام الاستقبال به وذكر ان استغاده هذا الاحتمال من بعض الاحياء وقال ابن علقمة في حال
العمل وجوبه حال الصلوة والدفن وان اختلفت الهيئة ولا يخفى ان وجوب الاستقبال بالميت في كفانه وان لم يسطط بالاشياء القبلة
لعدم امكان توجيهه الى الجهات المختلفة والظن ان لا فرق بين الصغير والكبير في هذا الحكم اذا كان مسلماً او كافراً وكيفية الاستقبال ما ذكره المصنف
قوله ويكره طبع حديد على بطنه نكاح الشحان واكثر الاصحاب في هذا المذهب سمعوا من ابيهم في هذا الحديث فيمنع على بطنه شيئاً يمنع
واجماع الاصحاب على خلافه **قوله** وحصو وجهه او حافض عنده ثبوت التي من في الاحياء وعلل ابو الحسن عدم اجماعنا
عن غيره بان الملائكة ينزلون في ذلك **قوله** الفصل الاول في العسل وفيه مطلبان الاول الفاعل لخل الجش من ثقل الميت بسببه
ثلثة امور النظر في الفاسل والمحل في الكيفية فخل الاولين في محبت والاختيار في ثبوت **قوله** يجب على كل مسلم على الكفاية الغسل بالماء وهو
لا يخفى ان احكام الميت كلها واجبة على الكفاية اذا قام بها بعض او كل فيا من سقطت عن الباقيين وانما يجب لغسل المسلم دون الكافر لثبوت
الهيمنة فيكون محمولاً لا يمنع العسل في حفرة فلا يظهر فكيف يعقل وجوبه ولا فرق في ذلك بين جميع الكفار حتى المسلم للاسلام اذا قال او
صفوا يفتن كره والماء ينجي حكم المسلم من الحيض عابداً للمسلمين وجعلت لهم كالصبي ومن بلغ عتونا اذا كان احداً بوجهها مسلماً وكذا الفيلط داد
الاسلام وهذا الكفر وفيها مسلماً يمكن كفاية في تغلبها وفي المتولد من ذم المسلم نظر ينشأ من عدم الحاق شحواً ويمكن بتجربة الاسلام هبنا
لكنه ولد الغم كالخمر يغلبه لان الفاعل اذا ظهر الاسلام فانه يغسل قطعاً وكذا الفاعل المسى اذا كان السناني مسلماً وقلنا بتجربة السناني لان
في الظاهر وخاضه **قوله** وان كان سقط له ارجع اشهر لور والاحياء بالامر بعلمه وصعف السند بخبره فيقولوا لا يعطى واطباءهم على الحكم وهل
يكفي قال في الذكرى لم يذكره الشيخان وحكي عن ابن البرج انه يلقح في قبره في مكانه من جهة الفضل لا في جوفه كما ان يدفن بدنه من جهة على
الناض من ارجع جميع بينها وبين غيرها ولا يهاها انه يكفن وليس يعجل ولو نفع السقط على ارجع لم يغسل لثقل الموت الذي هو من الحيض على
انصرفها او كان بعضه **قوله** او كان بعضه اذا كان فيه عظم ذكره الاصحاب واجتبه عليه الخلاف باجماعنا وبما استفاد من قوله او كان بعضه
ان القطع المبانة من المسلم المحجب تغلبها وهو مذهب الذي ذكرى وذهب صاحب المعية الى دفنها لانها من جهة لا يغسل وفيه الذي ذكرى بان الجملته
لم يحصل فيها الموت بخلاف القطعة في الدليل صنف من القولية محمولة على العمل على القطعة الميت فاس ولو قيل لو لم يجهز يغسل من قطعها اذا جثت
القطعة منفردة لان كل قطعة لا تتعلق بها الوجوب لم يمت لان تغيب هذا يلزم وجوب الصلوة على القطعة الان يقال انشغل هذا بالاجل فلا يقدر حولا
ويكون تغلبها المعية العسل والظن انه يكفن كما ذكره الاصحاب واعني واعني بغيره قطع الكفن مذكور ويمكن اعتبار حال ذلك البعض حين الاتصال
فان كان موضع دفن القطعة الثلث او اثنين منها اعتبرها كان وعظام الميت كليلت لوليه على من جففه اخبر في كمال السبع وفي العظم الواحد مذكور
وعني في الجسد وجوب غسله **قوله** وحكم ما فيه الصد والصد وحكم الميت الغسل والتكفين والصلوة عليه والدفن له في قبره واهل البيت
اذا قطع اعضاؤه يصل على العصى الذي فيه القلب وهو يلقبهم ولو لم يلقبوا والكل في القبر لانه اعلمها والحق في الذكرى بالصد القلب بالفهي
لوانه وكذا بعض كل واحد منها محتمل ان يكون محتمل يجب غسلها منفردة وفي الدليل صنف وفي دلالة الرواية على حكم القلب بالفهي ويعنيها نظر
والاصحاب طين السلام فلا بأس بالمصير الى ما ذكره وفي الخوط اشكال وفي القاموس المحنط كعبور وكما ان كل من يخطو والماء منها المصحح بالياقوت
ومشاة الاشكال من اعلا الحكم مباناً للميت ومن ان المساواة لا يفتي في عموم وفي كلام الشيخ ان الاشكال من اطلاق الحكم مع ضد المسجل

والحكم العبادية لشعره الا انه بعيد وشحن الشهيد من هذا الاشكال بان مع فقد الساجد لوجه المحيطة ومع وجودها الوجه نهد والحق مع انه وجود الساجد كابد
فلا يحيط الفهم الراية السا بغيره ولا ان الحكم معلوم بمساجد الميت والاصل بقاء ما كان ولا ان الميود لا فيسقط بالمعوى واما مع الانقضاء فلا ولو وجد
عضو من الساجد كالبند فبطل المحيطة الظن نعم اذ لم يثبت ان محيطة المحيطة شرط للابحاض فيبقى الوجوب **قوله** واول الناس بلهت في حكمه اولهم
بملائكة والزوج اولى من كل احد الحكم الاول تلقى له مع واولو الادحام بعضهم اولى ببعض وقوله على علم بعين الميت اولى الناس به والاول هي من
الادب السخى الميت وكذا قال في المنتهى والظن ان الحكم محيطة عليه ويدل على الثاني في الصادق في خبر السخى زعموا ان زوج اخي بامر من حفي
يصعبها في غيرها **قوله** والى جلال اولى النساء الماد بالجلالة ولو عطف قوله فلا بعين الرجل الا بجل اذ وجه على ما قبله بالفاء ليقع على ما
كان احسن واسلم على تحيل التكرار **قوله** وكذا الملة بعينها فوجهها ان امره ان لا يكون الا ذلك في حال الاحياء كما في رجل وهذا استمر القول
لان صاحب في رواية عن مسلم قال سالت عن الرجل بعين امرته قال نعم انما يمنعا اهلها بغضا وفي صحيح الطحاوي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال بعين
لان اذ مات كانت في عدة منه ويدل ان جاز بعين كل من الزوجين الا هو يحول حال الضرورة والعمل على الاول وصرح جميع من الاصحاب بان
من وراء الثياب لصح محمد بن مسلم السخى الى رجل بعين امرته قال نعم من وراء الثياب وهو الاصح ولم افق في كلامهم على غير ما بعين الغسل من
الثياب والظن ان الماد ما يشمل جميع البدن وحمل الثياب على المعوى ويقضي استئصال الوجه والكفين والقدمين فحذو ان يكون مكشوف والظن ان العصر
في هذه الثياب غير شرط لغسله معني مجرى ما لا يمكن عصره وقد بينه عليه الذكرى ولعل ان المظفر وجعه في وجهه بخلاف الباقي والاول في الزوج
بين الحية والاول من الرجل بها وعزها لا يقدح بان يقدح هذه الوجه في جواز الغسل وان تزوجت وقد علم من العباد ان الى ابي في الغسل مشروط
بالماء تارة في الذكرى والاخر في الزوجين مطم ونجا استئصال الحاد من عند الضرورة **قوله** وملك اليه كالي حذر ولو كانت من وجعه فكل
الاجنبية اذا كان ملك اليه ام ولد جازت الغسل لانهما من العائدين عن ان يعين ام ولد في غير الولد في الملوكة فظهر ان من تنفها الى ابي
ووجوده في الملك والمالك اقام الولد ما سمي مع ان علاقته ام الولد اولى وهو الاصح واخاره في المعيرة واخا المصنف الاول انما ان يكون من وجعه
ومثل لو كانت معتدة او مكاترا ومعتدا بعضها واخذها وطوله هذا في غسبها للسيد اما غسبها في حقها فظنا اذا كان وتو هاجب **قوله** بعين
التي في الشكل كاد من وراء الثياب لئلا يلام بالمحرم من حرم نكاحه مؤبدا فليس بد وصرح او مصاهرة وهذا الحكم اياها اذا كان له في ذلك منين
لجواز الغسل في الثلث مطم وانما جازت الغسل للحام ههنا لانه موضع ضرر في عدم الوقوف على المائل وحال القول بخلاف الغسل للجبني عن المائل مع
فقد المائل لا يجز في الجواز ههنا مع فقد الحام وهو صنف مبدون بغير غسل وقالا في البراج يعم ويجوز ان يعين الحام مع فقد المائل ولو
مع عدم عن مائل فاعلم انه اولى منهم لا مكان المائل في حقه في حق الميت المشتمل ذكره في رواية في حق الميت مع افعال الغرض هنا صغيفا
قوله ولو فقد المسلم فان ارحم امثله الاجنبية الكا وبيان يغسل عن المسلم هذا هو المشتمل بين الاحباب وبه رواية في سماع الصادق
عليه السلام في الذكرى ولا علم لهذا القام الاحباب سوى المحقق في العبد محلي بعدد والنية من الكاف مع صغف السند وادع في الاحياء الى
النية هنا الكفا وبينه الكاف ثم حكى عن جماعة من الغرض الا هذا الحكم وثا لآخر والوقوف بحال فلما لا يشترط بعدد ووقع العمل المطلوب وليس هو
كالقول والوقف والوصية لان هذه ليست بها ومختصة بخلاف العمل والاكتفاء بصورة العمل بجيد والمصير اليه بمثل هذا الخبر الصغيف لا يخلل
في شيء ان مباشرة الكا فيها لا يفتقر عند نجا استمر اليه فان قلنا باعدهم او لم يجدوا الكا في المائل فبطلت حكمه في الذكرى عن فم المصنف القول به
وبه رواية من ذكره ثم قال فظنهم المذهب عدم **قوله** وفي اعارة العمل لو وجد المسلم بعدا شك في انشاء في حصول الامثال المغيرة للاجراء
ومن ان المامور به وهو العمل المحقق لمراد به يفتقر هذه التكليف ويعتبره الضرورة لا يفتقر سقوطه مطم فان قبل المامور به اعني العمل
المحقق غير معلوم اذ لا دليل يدل عليها وسقوط وجوب الاول غير محقق اذ لا يلزم من امتناع التكليف بفعل واجب بعض ازمه وجوب للضرورة سقوط
وجوب مطم والخيفة ان ههنا امر من الامر بالعمل الجففة الذي منعه بقله بالكلف في زمان قد زده والامر الثاني بعين الضرورة فاذا اخرج المكلف
من عدة الثاني بان مثاله في الاول لان مغلطة بعدا فاذا زال العذر زال امتناع بقله في مثله او لولا ذلك كان اذا امر المسلم الكا في الغسل
فلم يعقل بشط العمل اصل الاضطرار وجوب حتى الامر بعدد والعمل هذا كله بالنسبة الى المسلم اما الكا فانه مكلف بفعل العمل الجففة بان يعلم
ثم يفر لا مكلف بالفرق كما هو مقرر في موضع وبما يظهر ان الامر بالعمل الجففة لم يسقط الا بالاضطرار لان ذلك المسلم الذي ليس بمائل على هذا
لو من البت ما سن وجب عليه العمل بقا فاستحسنه الكفى الملاقاة له به لونه اذا امكن الغسل وبما حققناه يتكشف حكم كثير من المسائل بما
جملة بعد انشاء السمع **قوله** وكل من اتى وجب غسب صاحب احيا ولا يخفى ان موضوع هذه للسئلة ما سبق ولا يخفى ان كلام المصنف في هذا البحث

عن الظاهر مظهر لو كان الفاسل غير مجزأ واثقا من نفسه بكنه الجبر ليس هناك فاعلم انه لم يجب لكن يجب استظهار **قوله** ثم يعقل ان باقطع الشيخ
في الخلاف على وجوب النية في فعل الميت ونقل في الاجماع ونزول في المعبر نظر لان فقه الميت من تجاسر الموت وباقي المناظر على وجوب وهو
ظن المذهب لا غير عباد ولو وجوب الزئيب في بين الاعضاء المقنطرة كونه عندا حقيقيا ولا بما فليسهم كعمل الجنازة الى ذلك اذا لا يحسن يشبه
اذالة الجنازة به ويجوز انما هذا عند الفعل المعبر للفرقة والوجه دون الوقع لا مناعه والاسباح لا من لم يجعل شيئا لا باحة منع منه كالظواهر
المعلومة بالصلوة ولان الفعل في جملته احكام الميت الواجبة في وجوبه لنفسه ونزول التكفير والصلوة والدفع عليه لا يقتضيه كونه مطلقا بالهكس
الا شيئا للزئيب فلو نفي الفعل وعلى في الاجزاء وجوب الاعادة بعد الفعل والتكفير نظر بنيتا من ان الزئيب شرط النية ولا غير ولو فرض
يعقل فان قلنا بعدم البش لمصلحة به ونزول يجب صدق البش من الفاسل اعني الصاب للماء ولو نفي غير لم يجز او ولو اشترى جملته في
فان توأمان عند واحد بعضا غيرت البش من كل واحد عند اول فعله لا شاع ابتداء فعل مكلف اخر فان اجتمع في الصفة فالظن اعتبار
النية في الجميع لان الفعل مستلزم اليهم ولا اولية ولو كان بعضهم بعضا للماء والبعض نقل لا افضل للمفليكه بنوي ايضا واكتفى في الذكر
يكون النية من تحتها بان الصاب كالا لانه ليس في ذلك لان الفاسل حقيقة من يصيد عنه الفعل وحقيقة الفعل للميت امر زائد على اجزاء الماء
الحل بغيره بنية واحدة وبنات ثلث عند اول فعله لانه في المعنى عباد واحد عند واحد كمن يجمع عندا في نية على فعله عند
بنوي في فعل اول العبادات في الصفة ثلثة **فصل في وجوب الزئيب** اعني في كل من وثق بالشئ بهي كل من وعمل الجنازة في الصفة وكل
الفقه لا يمنع او اذا عمل بنية عندا لم ولا يجوز اذا ادا بعض الفعل بنية في سائر الاعمال ويجوز انما في كل من وعمل الجنازة في الصفة وكل
ممكنه عباد يمتنع في عدمه بما معصوب كسائر العبادات **قوله** بطاير في من السد ما يقع عليه سمه احسن هذه العبادات وافقها الشئ
يعمل في وجه الماء بالسد عن الاطلاق بحيث يصير مضافا في دوابه سلكا في الصادق في عمله سدا وسد ثم بما وكاف في ثم بما وليس
مفسر بغيره في صدق الاسم نعم صدق الاسم نعم ينتج ان يكون قد سرج ودقان ولا يمتنع وان في ذلك في بعض الاجزاء ويعمل كونه مفسرا
لان الامر به التكليف ولا يمتنع بدنه في مخرج من مخرج الا حقا في حوا سنهك اجزاء في ذلك وقد المصدا السد بخير طر والى البارج
يوظل ويصفوا اطلاق الاضمار به في مخرج من مخرج الا حقا في حوا سنهك اجزاء في ذلك وقد المصدا السد بخير طر والى البارج
لان مطلقا بالتكليف والمضام غير مظهر ولذا لا في له عم وسد ثم بما والكافي عليه وقوله مرينا كالجنازة معناه ان ليس بفعل رسم ورفقة ولا
جانب الا انهم في جانب اليسر والشئ به مستفاد من الاجزاء فاللبا في عمل الميت على الحجب ويجوز في قوله مرينا في الماء وكسرها في حال
من الفعل والفاسل ولو نكس كالجنازة **قوله** ثم بما الكافي في كل المشا واليه بذلك حوا مبي في السد اي بطاير في من الكافي وما يقع عليه
اسم لم يخرج من الماء الاطلا في مرينا ايضا **قوله** ثم كان بالفراغ المشا واليه بذلك حوا هو الزئيب اي ثم بفعل مرينا بالفراغ وهو في حال
الحال في السد والكافي في الصلاح الذي لا يشوبه شئ ودما يوحى بعضهم من هذا التفسير ان الماء المشوب شئ كما والسبيل مثل المشق بالطين
لا يجوز لفعل الميت به لعدم كونه طارحا وهو ناسد لان مثل هذا الماء يجوز استعماله في سائر الطهارة وطهارة في موضع وفان الماء بالفراغ
في معاملة السد والكافي ما خلا عنها وقد تقدم في حديث سليمان بن خالد ثم بما الكافي في مرينا بالفراغ حيث عطف يتم وجوب الزئيب
ببعضه المبني ذكر لان ثم يقتضيه الزئيب فلو غير الزئيب لم يخرج عدم صدق الامثال واحتمل الاجزاء وفي التذكرة وعلى قول سدا بان
عند واحدة بالفراغ والباقيان مستحسانا للتحقق في الاجزاء وهو صحت واعلم ان في دوابه الكاهل عن الصادق في حوا في الميت بعد
عند اسم ونجته وجهه الامر بفعل جانيه من فنية الى فنية الامين او لانه لا يبر مقتضاه الى اضافته كل من شئ واسر الجاني الذي يلبس
من السد كما في حديث ثعلبة بن النضر في قوله لا يبر مقتضاه الى اضافته كل من شئ واسر الجاني الذي يلبس
بما سدا وعيا وكافي في حوا سليمان بن خالد فلا مود به شيئا فاذا اعتد والحكمات واحدها في الامر بفعله بالماء كما كان ويجوز
فلا عم لا يسطع الميت بالمعروف في عم فافاضه ما استطاع وعلمه في مختلف بانه مود بالاعتناء في التث على هبته وهو كونه الاول عباد
السد والثاني في الكافي والثالث في الفراج فيكون مطلقا العبادات واجبا الاسئلة وجوب المكرب وجوب اجزاء وفيه نظر لان
الاذا وجوب اجزاء من حين هي اجزاء لا مطلقا ولا عند اعتد والسد فلا يلزم وجوبه والوجه الثاني في الاجزاء وعمل واحد لعند وماسق
فيستع تكليف به ومقتضى بان السد هو كخطا خاصه فيستع انما في هذا فاعلم انه لا بد من تميز العبادات بعضها في البعض الاخر لوجوب
الزئيب بينهما وذلك بالنية بان يفعله فبالفراغ في موضع ماء السد وكذا في الكافي ولو من الميت فاما في هذا العمل فالظن وجوب

العقل على عدم تغيبه على الوجه العبدان هذا اعتنا من هذا ولهذا يجب ان يجعل الاصح اذا امكن تغيبه على الوجه المعبر في الدفن وكذا القول في محل العقل
 البصر في مثل التيمم بطريقين الاول في قول الوجود ما العلم واحدة فالاولى الفلاح لان اذ فوج النظر في حال ولا يثبت حصول معنى الحكم في الحكم مع
 بل التيمم وجوب دعائه فدل بذلك الفاضل واعلم انه لا يتقادم معناه للمصالح في السداد فيقوم مقامه عند فقد عبادته فيقتضى الاكتفاء بالتحقق
 عند فقد ولا يصح خلافه **قوله** ويؤيد في جلد المحزن والمحدود من علمه غير على شكل المحذور ومن به الحكم في بضم الجيم وفيها
 وفي فوج في الدين فقط ويغير ويشاء الاشكال من انه بدل من غسل واحد في غير من من ثلث اعمال وكونها في فوج واحد لا يخرجها عن
 الغسل وانما وجب الغسل في المبدل من فوج الصغيف بطريقين الاول وهو الاصح **قوله** وكذا الوضوء الغسل على نفسه من استعمال الماء وفقد
 الغسل اي وكذا يثبت في هذه الوضوء في الاكتفاء ووجوب الغسل في الاشكال السابق **قوله** ويوجب وضع اليدين على صاحبه صيانة له عن
 التلويح ولكن علمه في ثلث ابعود ما الضمانه وليكون مكان الوجه من احد من اجزاء الماخرة **قوله** مستقبل القبلة اي يجب ذلك
 وانما لا يضر للمحقق القول في ضلوعه وقد مثل من وضع اليدين مع الغسل في موضع كغيره وقال الشيخ يجب الاستقبال كحال الغسل في كونه في الماخرة
 وهو ان على الوجوب والذات ما سبق لان ما لم يفسد لا يجب واخاره من حيث التشديد وهو الاصح **قوله** تحت الصلاة اي يجب ذلك فالله اعلم
 عن الصادق ان اياه كان يجب ان يجعل بين اليدين والاسمعة يعني اذا غسل فانه الذكر ولعل الحكمة في اياه معاملة الله تعالى بعورته
قوله وفوق يديه فوج من تحت الكتفين واداء الامور بالحق وفي البيان غير شيق وهو بمنزلة عبد الله سبحانه عن الصلوة وهما بينهما فوج
 المتعارفان الفتوى بموضع الحيا طم وكفى هذا القدر ما وابينهما صرح بذلك في فتاويه اذ عرفت ذلك فاستجاب فوج التيمم تحت
 الميناء لكان في غير هذا لئلا يكون في غير محاسن بل في اعلى يديه لان الحال مظنة الخاسر لكي لا يخالق ان يخرج يده من التيمم وغسل يديه
 مسور العود افضل لم يغسل يديه من غسل اليدين في الاول فالشيخ في يده وطرحه وبالذات في الثاني قال ابنه في عطفه واجبا للترتيب
 حتمه ونفاه عبد الله سبحانه وعندها يشهد للاول وظلم الاحبار في طمها في التيمم وان لم يعملوا له محرم في ماله يمكن عصره وجواز الايام
 اقوى مع نظيره ويخرج من امكن والظاهر ان فوج التيمم بشرط باذن الواو وثلو بعد الصغائر وعندها يخرجها الميناء لانه ان كان في محض
قوله وتليين اما بعد فوج وضع منه اي في عطفه في طم يديه يدين الصلوة ولا تغسل يديه مفضلا ونزل الشيخ عليه ما بعد الغسل والتميم الا
 الاستجاب **قوله** وغسل يديه برغوى السداد والامم ومجربا بالسداد والحج في الاعمال هذا الترتيب بل السجدة الثانية في الكافي وفيها
 وفي الثانية القراح وحده **قوله** ويد يديه اي يدين اليدين ثلثا الى نصف الفتح في الجوز من اهل الغسل فالي من فوج يديه من ايضا ويخرج من الغسل
 هاتره **قوله** وتوضئه قبل الغسل ان بعدد ولكن لا يميز من مراعاة ان الله الخاسر العشرة ولا ولا مضطربة ولا سنن ان هذا **قوله** ومنه بضم
 في الاولين الا انما لم يفرق كل من غسل في السداد والكافي في طمها اليدين على الماء والغرض من الغسل من خروج شئ بعد الغسل والكره ان يرس بمسألة المثل
 الجدة المحذرة وهو صغيف ولا يجب المنيح الثانية بل يكره ولكن المسح ويقال ولا يجب على الكامل الذي مات وله احد من الاجزاء ولو اجب غسله
 ويكره يديه على ذلك في البيت **قوله** وغسل يديه الغسل مع كل صلاة في عرف ان الغسل الى من غير مرة واحدة وكذا اجب غسل الاجزاء **قوله** وبسبب
 الماء الخفيف اي بان يغسل موضع الغسل ولكن تجاة القبلة كما تضمنه خبره في الجاهل والخفة او لم يبالوا هذا منده من الذكر في ما يخرج ويكره الكف
 ولا بأس بالبول في الكف الموضع المعدل في الجاهل والبول في ما بعد المنيح لا ينافي في الماء ونحوه وكذا هي صلي الماء والكيف دون البول غير الجاهل
 الاصح انه يكره في موضع الصفاء عن العكر في عم **قوله** وفي طمها وتبرجيل شعيرة اي شعيرة وفيها بالعلم في هذا غسل الشيخ في الاجزاء
 في تنظيف طمها من الوضوء بالخلال والتميم الكراهية فان فعله في ما لم يغسل من الاطراف والشعيرة وجوبا **قوله** والاوجب غسل الزنبيب
 مع غسلة الكثير وجب الغسل في كل حال لان المظن من الغسل يحصل الزنبيب والماء موقوف الزنبيب بغير اعضاء كل غسلة لا يبين الغسل
 فلا بد من كون ما السداد غير ما الكافي في الفلاح غيرهما وان لم يكن تغاير اليدين المستمع ذلك في غير الغسل الواحد لعدم صدق الماء الكافي والقراح
 شعر على ما خرج بالسداد في محله عدم اجزاء الغسل لعدم النقص في الاول وفيه لانه لا يميز معني في الغسل الخفيف يقتضيه سقوطها بطريقين وان
 الزنبيب يحيط **قوله** الذي في محله عدم اجزاء الغسل عليه وذلك لان الزنبيب معني في الغسل ولم يحصل الخفيف ويجوز على قول من لا يميز بين الغسل والوجه
 لو خرجت الخاسر بعد الغسل لم يعد ولا الوضوء بل يغسل هكذا لا يجزى لعماده شئ منها لو خرجت في الانشاء وان تقدم الوضوء اذ ليس له هذا الغسل
 الوضوء في الحدث واجبا اي يغسل عادة الغسل عليه وذلك لان الزنبيب معني في الغسل ولم يحصل الخفيف ويجوز على قول من لا يميز بين الغسل والوجه
 ولا يجوز في اجزاء ما في من هاتك الميث مع ان الغسل في الخاسر واعلم ان الوضوء معقوف على الصلوة في فوج من لم يعمل به غسله وفيه ضعف

قوله ولو أصاب الكفن غسلت منه ما لم يطرح في الغربة يرضى لعلق الشيخ فرضها للصالح الكاهل من الصلوة وعينه وضل بما ذكره المصنف جماعة الأسبقا إلى
عن اتفاق المال وعلى هذا فأنما يرضى في الغربة لا بعد غسلها وعن الصدوق إذا وثقت من أحد الثوبين على الآخر لبستر القطوع ولو نفاحت الثوبين بمحض
القطوع إلى مساء الكفن وهنك البت وبغض العمل فالقطوع لا منساع إلا في الكفن على الوجه وفقدت على ذلك بشأن الشهيد **قوله** الأول
في جبره وفتره وشروطه ان يكون مما يجوز الصلوة فيه فتره في الحبر المحض الصبي جبره وقدره للكفن الأول عليه بالتفكير والأولى ان يكون الصبي وشروط
الكفن أيضا ويكون الجمل مسبوقة اليان الحبر ملاحق الصبي المحض أو نصير القدر من شروط الحبر ان يكون من الذي يجوز الصلوة أو لا يجوز ذلك فلو
يقوله مما يجوز فيه الصلوة كون الجواز أو لا يجوز التكفير المحرر الجمل ولا الملاءة باقتضاها كما في الذكرى وليشوف الذي من جبر كسر الكفن مع مؤخر
البيع والتفكير ويخرج عن العتوب والتجني وجلد ودبره لا يؤكلهم فلا يجوز في شيء من ذلك قطعاً ويندرج فيه جود ما وكل من غير التكفير
كما صرح به الشيخ في وان لم يهتد بالمأكول لان الظاهر انه على الجسد المنع منه وسد غير معلوم ويجوز ان يثبته منه جلد ما وكل من فانه لا يجوز
التكفير فيه لو جوب ترهم على الشهيد فهذا أولى ومع الضمير ولا يكفر في المعصوب قطعاً وغيره فان الذكرى فيه تشراد وجب المنع لا إطلاقاً التي
الجواز لكلا من غير عار يابح وجوب ستره ولو باج وجوب ستر العورة لا غير حاله الصلوة ثم يترجع بعد ذلك فالحال مقدم لعدم صريح الذي فيه ثم الحبر
لعرض المنافع ثم الحبر يجوز صلوة النساء فيه ثم وفي غير المأكول وفي هذا الترتيب للنظر بحال إذا لم يكن أولوية الحبر على الحبري جواز صلواته فيه أيضاً
هذه الكلام وغيره نظراً في الجدل فإلا ان الأمر ينه عن الشهيد بل على المنع في غيرهم الوافق وهو في الصريح ولم يدل عليه الجواز فيه ولا التكفير
بالمنع منه مثله لعدم شهادة البكران في السرا الأمر القيد في سعة على كل تقدير وقوله القواعد المحرر وجواز صلوة النساء يعلم من ذلك من على
لأنه ذلك لم أحضار الحكم بالنسبة لا يقتضي جواز التكفير فيه لعدم الملاءة من حاله لو لم ذلك لم أحضار الحكم بالنسبة لا يقتضي جواز التكفير فيه لعدم الملاءة من حاله
غير المأكول بعد من الجميع اما في الحبري فبذلك على جواز جمع العتوب في عدم وجوب في عدم البت والاسوة غير النجاسة وفقدت غسلها وفتره وانما
التي استمر في قريب فافهمه عتف والم المنع من غير الحبر ولو اضطر إلى ستره في الصلوة ولم يوجد عن المنع من أمكن السرا باحد الاشياء الممنوعة
منه أمكن السرا باحد الاشياء الممنوعة من غير ترتب لعدم الدليل مع امثال وصفة العتوب على وجهي وعونه ثم فصل عليه **قوله** وبكره الكشاف فيجب
البره على أن فاعمل الصلوة على لا يكتفي بالبيت في مكان وقوله نعم الكائن كان لبني اسرائيل يكفون به والفظ لان محمد **قوله** والمخرج بالابراهيم
اذ كان الحائط الكثر في مغلوطه حصره ما شاع وعبره جاعته وينبغي ان يكون الحكم بالجواز مع صفة المنع سواء كان الحائط اكثر أم كافي الصلوة فيمنع
منه اذا فعل الحائط مني جوا **قوله** وبكره القطع المحض الابيض عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس من لباسكم احص من البياض فليسوا وكفوا فيه موطنكم وغيره
عن البلاء باض فانما ظاهره واجب وكفوا فيه موانع **قوله** وانما الواجب للرجل والماء ثلثة اقواب ميرد وفيه واذا رعل في الماء باقل الواجب
الذي هو اقل ما يجزي ودون فاضات العتوب الى موهنا ولا يخفى ان الأكثر في ذلك تجزي بغيره في الماء واعتبار ثلثة اقواب هو من هذا اصحابنا
لعمل الباشرة انما الكفن للوفى ثلثة اقواب وقال سدا ويجزي قطع واحد لا يصل وهو ضعيف ويدل على هذه الاقواب المتوسطة في الحبري
بما في الارط باعتبار الذي نحل الميت عرفاً فلا يجزي الاقتصار على اربعة المراتب وان ما كس الوتره اقلها فاصفاً والاطلاق للقطع على المتأخر
وهذا القدر يجب في البدن ان يكون من السرة الى الركبة بحيث يسترها لانه المعلوم منه وجوبه الى القدم باذن الوتره او حصة الميت بحيث ينفذ في العتوب
ان يكون الى نصف الساق ويجوز الى القدم مطلاً لانه الغالب في الفقهاء ان يستره من الركبة الى القدم باذن الوتره او حصة الميت بحيث ينفذ في العتوب
حائب الدرع ينبغي ان يكون عرض القفاض بحيث يمكن جعل احد الجانبين ام الى الآخر كما يشهد به الاحاديث ويظهر من كونها قفاضة في الجميع وهل يشترط
ان يكون كل واحد من هذه الاقواب بحيث يستر العورة في الصلوة أم يكفي حصول السرة بالجميع الظاهر الاول لانه ليس من الاقواب ولا نحوها الى
الان لم اقل في كلام الصحابة شيء من ذلك قطعاً ولا ابتداء **قوله** وفي الضمير واحدة وقدره القفاضة في العتوب ثم ليس في ذلك دليل لرجل
حبره مطرقة بالذهب كذلك ان الماء وما سواها من عبارة لا يجوز بذلك والمجدة بكسر الحاء والماء ونحوه الباء الموحدة فوب وغيره بكسر العين منسوبة الى
بلد او جانب داره لا يشترط ان لا يكون مطرقة بالذهب لا منساع الصلوة فيخرج للرجل وذات الذكرى المنع من المطرقة بالحرير لانه اطلاق غير مازن
فيه والاصح استحباب الجوفه ما أدى من تكفير النبي صلى الله عليه وسلم فيها وكذلك الحبري **قوله** وبكره الكفن في ثوبين من غير مازن
الحبر حره فظاهرها افضل منها ولو بعد الوصف كفي في أصل الاستحباب الجوفه **قوله** وخوفه الكفن في ثوبين من غير مازن في ثوبين من غير مازن
عن بعض اصحابه وضعوا في السرة كيف يكفن المرأة قال يكفن الرجل عنها ثوبين على ثوبين من غير مازن في ثوبين من غير مازن في ثوبين من غير مازن
عنه

احد الامرين من الرفع والاسباح لا بد من بئها الحصيل الفضيلة الملقبة بوجه فلا مجال للزهد في اياحه الصلوة ولا الفرض خلوه عن غير ربه الحرف الا
ان ينزل على تلك السجرات الوضوء وان افضل كونه وضوء الصلوة الثاني ان يفسد في الخلق المصنف له فوضا فادبا ما يستعمله الوضوء كلف
الفران فالأولى الصلوة والفقير من الصلوة هذا هو كونه مباحا للصلوة وتعليمه بدل عليه فيكون ما ذكره وجها من ذلك الثالث انه قد سبق في بحث الوضوء
اشراط بنزاع الرفع والاسباح فيه ومقتضى ذلك لو لم يفرق واحد منها لم يكن وضوءه صحيحا وكذا استغفار من قوله في مسئلة بنزاع الرفع والفران انما المقادير
للصلوة هو الفساق فمقتضاها ان حصل لها باصر كان صحيحا والا فمفسد والمعلوم من عبادته هذا خلاف ذلك واللام يحصل بالوضوء الخالي عن الاعمال
فضيلة التكفير فلا يمكن ان يكون بئها كماله على ان اشراط بنزاع احد الامرين لم يخطو الا سباحة لا كونه وصق معتبرة الجواز ويكون المراد بالغير الصلوة
الصلوة فيكون بمجالها بعد صحيحا ونعبر فاسدا ولا بأس بهذا التفسير فلا دليل يدل على فساد الوضوء مخلوه من الامرين نعم لا يكون مباحا بل
ان يخطو هذا الخلل ان لم يظفر في كلام احد على من شئ خصه **قوله** وان يجعله بنزاعا فليكن عليه كحط كافي جزئ يوشى عنهم ثم وكذا
على من رواه ايضا في الفا من الالبسة العجين وما ذكب العجين في شح او لمح ولا يفتل البنة ولا يفتل في الشح فاذا ثبت قلنا لا يفتل ولا يفتل
وان كان خرج شئ من شئ من السجرات الحقة فقد ورد في جزئ يوشى عنهم وكذا في الملاء فليكن الحقة في المصنف من الجزع ما روى عن الصادق
وبصر في الذكر وفي كتابه ان الحقة انما يفتل عند خوف خروج شئ لا بد منه لان فيه فتلا وحصة الميت كما صرح في الذكر وفي المنهني
والحق في الحقة وروى وقال ابن ابي عمير في موضع على حقة الدبر صباه الذكرى كحله فان قال ونحو ما يجرى في الخروج منه ولعل ما رواه في الخبر
لاذ اخرج بالاحياء مطلقا فيكون المراد بما يعلق الخروج منه ما سألنا في ذلك ان يفتل في صدر الحقة فيكون في بعض الاحوال يفتل في العباد في هذا
وقال في الشكا بالاعلان في الاحياء ولان فتلا حوز الميت بها سائر والاحياء في الكثرة ونظيره وناحية بئها اشتد **قوله** وان يفتل في جزئ
الجزء بالاعلان فليكن شديدا بعد ان يضع عليه فتلا في جزئ يوشى عنهم عليهم لم يفتل في جزئ يوشى عنهم فليكن شديدا بعد ان يضع عليه
فما شدد بداهة في جزئ يوشى عنهم ثم اخرج واسما من تحت حيلة في الجانب الايمن واغمرها في الموضع الذي لفتت فيه الحقة وقال في البنية شدة فاهما على
الحقة في يلف بالمسئل الختان فليكن شديدا بعد وضع فتلا في جزئ يوشى عنهم في الكثرة وهو الاول في الذكر والاشد واسما ويجعل منها
خيط يثدها فيم في المصنف بعد ان يضع عليه فتلا في هذا القطع فانما على ما سبق والمغزى من الاجزاء دخل في الحقة في بعض الاحوال فليكن
الفاق الكثرة في الشح ان الحقة الحقة مشد الاذ **قوله** وجعل احد الجوز بئها مع جلد من جازية الامين من ثروته والاخرى من الالبس
بين القميص والاذا من ثروته فاجابة الالبس في هذا الشرح في الالحاب ومثل ان البشير عند ما وكن ما بين القميص والاذا من ثروته
كما سبق وقيل احد من ثروته فاجابة الالبس في هذا الشرح في الالحاب ومثل ان البشير عند ما وكن ما بين القميص والاذا من ثروته
اختلاف الروايات والاجابة يجب الحزم بالفتل المشترك وهو اسباب ومنعها مع الميت في كنهه وفي رواية في هذه الصورة وثبت ولو غدر
في الكفن وضعت في القبر ولو غدر في القبر او في كنهه في الذكر في يجوز وضعها على الميت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في القبر الذي صاحبه بعد ما دفن في القبر
الا شح في موضع جميع اقوال المسائل حتى الصفاد لا خلاف في الامور وهو حسن **قوله** والنجم حنك اسنم الحنك في رسل ابي عمير عن الصادق
في بعض الاجزاء ولا يفتل في العنق وادى في حنك العنق من وسطها فليكن حنك اسنم ثم ردها الى خلفه ويخرج طرفها على طرفه وفي البيوط
الاعرابي يوجع الحنك والاصح ان يوجع الحنك بالعامة ويجعلها طاقان فليكن فضل الشق الايمن على الايسر وبالعكس عيذان على صدره كما في خبر يوشى
عنهم ولا يفتل في العنق بالافل ما يفتل بالحمة للحنكة **قوله** وتبقى الذرية على الحقة والفاقة والعنق في الذكر يفتل في الذرية على الكفان فقط
حيلة على جميع قطع الكفن وتبقى سبغ اسنم اسنم الذي يوضع على الفرجين وذكره الشيخ في البيوط وغيره في المنهني لا يفتل في رها على الفاقة
الظاهرة ولا خلاف في عباد الاصحاح في الذرية في اختلافنا كثيرا فاجابة الامرين فليكن منها فتلا في القميص الذي يجاد به كانه نصب القميص وقيل هو
اخلاط من القميص يسمي بذلك وقيل هو يناف طب غير الطبي المعمود يسمى القميص بالضم والتشديد في المعبر وهو الطبي المسحق وقيل غير ذلك في
لهما حيل المعبر في من من ثروته انما حيل على الخراف الساجع الكثير ان يجعل اسنم ما لا يعرف الا بغيره فاد من الناس وروى عن المصنف
قوله وكبر اسمها وان يشهد لها وبنزاعها الاثمة اي ويحكي كبر اسمها على ما بان في ذكره وادى في الذكرى الكناية على العامة وتقل فيكون
الشيء المبسوط من البرج معللا بعدم تخصيص الخبر ولو غدر في الفاقة كما يدل الحفظ فلا يفتل بها الكناية على الجميع ويمكن ان يفتل في الفاقة في كلامهم
على الجس ولباس بها في الفاقة اصل الشرع وليس في زيادتها الحنك والاسنم والكناية ما روى في القميص كبر على جاسه كبر ولده اسمعيل
يشهد ان لاله الا الله وادى اسنم اسنم الاثمة في الذكرى بعد الشهادتين وادى في الشهادتين في البيوط والاختلاف اسما الا

والبنية وظاهره في الخلاف دعوى الاجماع عليه ولم يذكر الاصحاب استجوابه شيئا من هذا ولم ينقل شيئا يعجز به بدل على الزيادة ولعل من الاصحاب النجاشي
فيكون بعد ما يجزئ مع ان هذا الباب لا مجال للرأي فيه فيمكن المنع وفيه الذي احتل الامر **قوله** بغيره لشخص نعم ان وجد نقله بنا لاصبع ويكون
بالسوا استجواب الكتاب بغيره لشخص فانه الاصحاب لا يثبتون للبركة وهو مطلق وينبغي ان مثل البركة كما صرح به للمنفذ وغيره يكون الكتاب مؤشرا
جلاء على المعنى مع فقدها فيطعن دوما ومع عدم هذا الاصبع كما ذكره في الذي نقل عن الغزالي في المنهاج الكتاب للبركة وغيرهما من الطين ومنه
الجنيد انها بالظن والمأول بعين فلا وجه للانتقال الى الاصبع مع نقض البركة الشريفة نعم ان وجدت هي بعين للمنفذ والكتاب بالاصبع فيهما
الاصح كما يكون بالسوا يكون بغيره من الاصابع كما ذكره المنفذ وغيره لان خبره وجاعا للتكليف بالبيان وفيما نقله للمنفذ من التكليف بالسوا وحياطه
الكفى فيجوز منه فانه الشيخ والاصحاب **قوله** وسحق الكافر باليد فذلك جماعة من الاصحاب واسند في المعبر الى الشخصين قال ولم يخفق
في المسبوق يكون من غير ذلك **قوله** وطعن ابن القفا في الابه على ابن ابي عمير الميث بغيره بالبيان والعكس على ابن القفا في
على ابيه الميث **قوله** وبكسر الخط باليد في ثلث المعبر في الشيخ وراى الاصحاب يجنبون ولا يثبتون لافان الاحتمال وفيه فاعلى موضع الوفا
ويظهر من قبله ان يكون بغيره باليد في عدم كراهته غيره ومصرح في الذي لا اصل **قوله** والاكلام المبدأة فالجماعة وهو من سلكه
منان من اجزئ من اجزئ اصبرهم واحذر من المبدأة في الكثرة في خمسة فانه لا يقطع كما انما يقطع من الاذا وخاصة لما في هذه الوجة فانه الشئ
قوله ويجوز ان يكون في الجوز لا خلاف لان النبي صلى الله عليه وسلم كذا كفى وكذا الاثمة وفي رواية عن الرضا عليه السلام فضيلة الثوب الذي كان يصلي فيه
الرجل ويصوم **قوله** وقطع الكفن باليد في ثلث المعبر في الشيخ سمعنا مذاكرة من الشيعة وعليه كان علمهم **قوله** ولا يجوز دفن بها من الحم ولا
غيرها من الطب في مثل هذه الحكم منقطع عليه بن الاصحاب **قوله** ولا يكشف واسم هذا في اكره الاصحاب لما رواه محمد بن مسلم عن الباقر
والصديق قال سألتهما بالحم كيف يضع برهما اذا مات قال يغسل وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال غير انه لا يقرب طبيا وقال الرضا في رواية عن علي بن
ان احرامه باليد في ثلث المعبر في الشيخ وراى الاصحاب يجنبون ولا يثبتون لافان الاحتمال وفيه فاعلى موضع الوفا
وان حرم عليه الطب حراما على النض وزوال التكليف بالموت المغنفة لسقوط حكم الاعتكاف وغيره **قوله** وكفى المرأة التي اجبت على زوجها
وان كانت مؤسرة بالاصل في ذلك ما رواه السكوني عن الصادق عليه السلام قال على ان يزوج كفن امرأته وليثوب العجينة الى جنب الرأ
ولان من وجبت نفقة وكسوته حال الحيوة فوجب كفنته بالموت فكذلك في غيره هكذا اعلت في النكوة وما علل به في الذكرى انما وجب لانه لا يراى
يجوز في الاصل انما هو احكام الزوجه وذهب من قبله العبد ولم يزل يفتي في الوجوب على الزوجه الدائمة الممكنة فلا يجب للمنع بها ولا للناشر في
الذكرى ان النكاح لا ينفق وجوب الكفن للناشر والمكاتب في النكاح من غير النكاح وهو الشئ يفتي في علم نفعوا الحكم لوجوب الكفن
بالنكاح حال الحيوة لعدم صلاحه في الزوجه في المنع بها كالمكاتب في النكاح من غير النكاح وهو الشئ يفتي في علم نفعوا الحكم لوجوب الكفن
بعلل في يطعن اوله ان الزوجه في النكاح وضعف وبهذا حال الخشوا والخاصة في غير ذلك اطلاقا في الخبر مع ضعفه وعدم الوجوب في الاصل
وفي في الزوجه في النكاح والمكاتب والمطلة وجبة في خلافه الباقى وجبة ايضا في النكاح كالمكاتب في النكاح من غير النكاح وهو الشئ يفتي في علم نفعوا الحكم لوجوب الكفن
وجماعهم الاصحاب ولا يفرق في الزوجه بين النكاح والمكاتب والمطلة وجبة في خلافه الباقى وجبة ايضا في النكاح كالمكاتب في النكاح من غير النكاح وهو الشئ يفتي في علم نفعوا الحكم لوجوب الكفن
لما سبق في وجوب ذلك بعين ان يكون لها مال لا ولو اعترض عن الكفن بان لا يفضل شي من فوزه يوم وليله له ولعياله وما يستثنى في
الذين كفت في كنفها ولو مالها لم يجب كفنها في غير يوم وفي علمه المقصود بان الاوت بعد الكفن وبشكا بان له لملك شاد قبل كفنها
نقلوا الوجوب به وسقط عن ذكرها ولو اعترض البعض اخذ من ذكرها ولو مالها لم يجب كفنها في غير يوم وفي علمه المقصود بان الاوت بعد الكفن وبشكا بان له لملك شاد قبل كفنها
بعد ما ولو لم يكن الا كفن واحد فلا حظ احضار به لانه لم يتعين لها والوجوب السابق بسقط بطرحه بموجب المنقضى لغيره بغيره على جميع الدون
ونكح لانه الواجب بالكفن في موضع وجوبه عليا من ثلث ملها وجهها مباحث الاولى المملوك كالزوجه بالاول لان كفن مؤنر محض وكذا مؤنر
بغيره ولا فرق بين الفق وغيره حتى المكاتب لان الكفاية بالعبودية لا يزيل بالموت ولو كانت مملوكة وادى شيئا وجب من الكفن على الموت
ما يقع منه ود الثابتة لا يلحق واجب النفقة بالزوجه للعمل وجوب الاتفاق حال الحيوة انتفى بالموت الناشئ لو كان مال الزوج مع من هو المملوك
كفنها الامتناع من غير بالوهن الا ان يبقى بعد الدين بغيره فيجوز لوصول الى صرحا في الكفن بحسب المكن شرعا في نفقة الزوجه الواجب لو وجد الكفن
وليس منها امكن كونه من ثلث الشئ واستحقاقها وممكن احضار الزوج لعدم القطع بخبر وجهه ملكه **قوله** ويجوز الكفن والاصل صلب المال
ثم ادعوا في الوصايا الميراث لا خلاف بين علماءنا في ذلك وعليه اكثر العامة الامن שלהم وبذلك على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الذي وضعت به

واحد كنعن في قومه ولم يزل من ثلثه ولان الارث بعد الدين والمؤنة فلم يلبس الوجوب محض في سائر العود والمرد وقوله اولاد كنعن على كل حال وهو واضح
في الدينون المتعلقة بالدين قبل الموت فان غلقها بالدين كثر من موافق الموت فلا تراحم الكنعن وان كان الميت مقلدا اما المجهون والمجانين ففي احد الكنعن
منها نذر ومن ان مقتضى الزهر والنجابة الاخصاص ومن هناك ما على الملك واعلان في كنعن على الدين في الاجناب وكلام الاصحاب ويمكن الفرق
بين المجهون والمجانين لان المجهون انما يفتي من جهة ولا يستقل بالاجناب بخلاف المجنون عليه ويمكن الفرق بين كون النجاسة خطأ واحدا والحكم موضع
نزد وان كنت لا استعمل في كنعن في هذا اذ لم يكن النجاسة واليه من قبل الموت فان الكنعن في مقدم جزا ولا يخفى ان المارد بقوله من طي المال
انه لا يحسب للثالث وهذا في الواجب خاصه دون ما زاد فانه مع الوضوء من الثلث وبدونها موقوف على مزيج الوارث والاوصى كاستقامه
فالوارث بلحاظ وفيل يفتن وصيذ والمعتول منه منع الدب من الوارث وغيره وليس بشئ ولو ضاقت الزكوة عن الكنعن فالملك ولو استكن
ثوبان فاللغة لا بد من ما يوجب تقديم كل من الاجناب في عمل الميزر ليس في القيس لان من زود زاده ولو حضر عنه غل راسه وجعل على حبله حشيش
ونحو ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم بعض اصحابه ولو كثر الموتى وفلت الاكفان فيل يجل لثان وثالث في ثوب واحد ومال اليه في المعبر وهو في فعل النبي صلى
في على احد من طرق العامة ولا يخفى ان الدينون مظهر على الوصلها وهما مقدمان على الميراث فيرد لوجوب الكنعن ونيس من الميت فهو ميراث ولو كان
بث المال والارث في ذواته يوجب به ميراثه وكما كان لعدم سبب فاعل **قوله** ولو لم يخلف شئ دفن عاريا ولم يجعله المسلم بديل الكنعن بل يوجب نعم يكون
من بئس المال له صحيح كثير من الاصحاب باذا فام يخلط الميت شيئا في عاريا يوجب ميراثه في شئ والصلوة فيل الدفن فان غدر وضع في القبر في
يغوزاب وصلى عليه ولا يوجب عليه السجود بئس الكنعن لاصالة البرائة بل يوجب استحبابا ما في قوله الى وان لم يسهل بطريق عن ان يوجب نعم موجود احد الكنعن
سند وكذا اخذ المؤمن والتم ان على طي الوجوب لان بئس المال مع المصالح المسلم ولا يثبت للمال الاموال التي يستفاد من خارج الارض المفتوحة عنوة وفي
سبل اندون او كثر على الفدان الماردية كل من يزل لا يخرج اوجه ولو امكن الاخذ من سهم الفقراء والمساكين من كل كونه وان الميت اشد فقرا من غيره وهذا
نعم دوى القتل بغير موافق في المحس يتم كان في يقول ان صرته من الميت فيل يستره صا في دونه وعونه من غيره وكفنه وحفظه واحسنه بئس
الوكالة وفيه هذا خيرا لا يراعى عيال الميت فله الميراث فان لم يكن له من يقوم بامر حبه غيرهم فيمكن الدفع الى الوارث افضل وميزانه لو خلف كذا خيرا في
باخر يكتف بالبيع به والآخر للورثة الا يقتضيه الدين وكان معللا بان يترتب ما عليه بعد الوفاة فلا بعد زكوة ولا يخفى ان النظر في **قوله** ويجب طرح ما
سقط من التمس من شعره او شعره في الكنعن وليكن بعد العسل فكل المصنف في ذكره اجاب العلى على ذلك **قوله** الفصل الثالث في الصلوة عليه ومطامير
منه الاصل الصلوة على الكفان على كل مظهر للشهادتين وان كان ابنه سنه من من لم يحكم الاسلام الميت لا يتناول الا بعض فلا يصل على الاصله وميتا ذكره
وكذا الغلب وابعضه ما سبقت الاشارة اليه من كونهما كالميتا ما عظم الميت فيصل عليه الخضر عن الكاظم في كمال البيع وما الذي يزل بعظم الميت
على نفقة عظماء يصل عليها ام العظم كل منها محفل وفيه الثاني في ضرب نظر الى الصدوق فلا اثر لفق عظم على البد والرجل عن المصنف ان يجمع ما عند
كالميت على من حواشي الشهد ولا يصل على العض الواحد وان كان ما سوى ما ذكره الاشهر الاخبار قال في الذكوة ان الراس يصل عليه لا يعرف فيل لا
لا اصحاب ولو غدر فيل الراس فيل ما يغسل فانظر ان يهره فيل يوجب وحسب حكم بالصلوة على الا بعض فلا بد من العلم بوقوف صاحبها اجماعا
وله نوى الصلوة خاصه ام على العمل فيل المذهب الاول لعدم الصلوة على الغائب ههنا وعلى هذا فيجوز الصلوة العلق لوجوده والمادة بظهر الشهادتين لم يعلم انك
ما علم من الدين ضرورة فلا يصل على الكافر اصلها كان او مرقها ولو ذميه حراما من مسلم ومنه الخواص والعلاء والنواصب والمجتمعة وغيرهم ممن خرج عن الاسلام
بغير اهل الكفر ويمكن ان يقال لو اجمع على ما تنفع المشار في مجيها بئس الحكم ولم يرد ما ذكره في ولداننا ما سبق في العسل ولعبط دار الاسلام يحكم المسلم
وكذا الفيلط دار الكفر اذا كان فيها مسلم يمكن تولد عنه وضع جمع من الاصحاب الصلوة على الخائف الا لثقتة فليص حرج وتكلام المناخنة فيقتضيه اختصاص
فلك بالناصب وجوز في الاضطرار بالتكبير الى بعض من غيرهم ولم يصحوا في الصلوة على الخائف وكيفية ما وان كان ظم اطلاقه الوجوب وينبغي ان يصل
عليهم بعد هيب اهل الخلف وكيفية الزامه بذهبية اما للضعف فانه كالمؤمن في غير الدعاء، ويكفي في اظهار الشهادتين اشادة الآخر وانما عقلت وقول
المصنف وان كان ابنه سنه من من لم يحكم الاسلام حلول يرد ارجح الصبي والمجنون الذين يحكم المسلم في وجوب الصلوة كما هو المشفق في جميع حواشي الاصول
على الصبر الى ان يبلغ الى ان يغسل الصلوة والفقير على المشك كثره الاضمار والاعمال عليه والمرد يابن السن من استكملها الامر طعن فيها فيل هذا ميتا وكل
من حكم باسلام من سبق لك على في العباد مؤاخنة فان احد اطمان الطفل بحكم المسلم وان لم يكن مظهر للشهادتين على ان اظهاره فيل يوجب في اظهار
وعنه سواء ابلغ الى ان يوق المارد اظهار الشهادتين حقيقة او يحكم غايته استعمال اللقطة في حقيقة وجاز مع الثاني ان طعن في قوله ان يصل في

ولبا وفضلاً

بغيره ان افضل الناس امامها افضل الكثرة على الخلق **قوله** وتربيعها والبدانة بمقدم البهر الايمن ثم يرد من ودائها الى المايسر التبرع محل الجنازة من
 جنازتها وهو ان من الجمل بين عمودين عند جميع علمتنا على اليد اليمنى السنن وجعل البهر من جوانبها لا يرفعها وكان بعد ذلك من عمل من يطوع و
 افضل المناقب لبشر الحج في العود لغير العلم لا سخر بها واذا حملت جوانب سره البهر من الذي قرب كاول ذلك املك وافضل ان يكون على
 الهيئة التي ذكرها المصنف وهو البدانة بمقدم البهر الايمن عند فاس البهر ثم يحمل من عند جليبه ثم يرد من ودائها الى الاليسر من عند جليبه ثم يرد
 راسه وود الخنجر واد العلاء على الصاوي ثم والفضل ببولش عن الكاظم ع قال الشيخ في الخلاف بهذا بسيرة الجنازة وبأخذها بسيرة وبها
 على اعانته وبشي على جليبه ويبدو الراس الا ان يرجع الى حجرة الجنازة فيأخذ فاس الجنازة بمماسر واستدل على ذلك باجماع الفقيه على انه قال في
 ية وطب الاول وهو الاصح **قوله** وفي المشاهد للجنازة المحرم الذي لم يجعل في من السوا الخنزير دوى قول ذلك عن علي بن الحسين وعن الباقر
 والسوا الشخصي من الناس عاضهم كذا قال في القاموس ويجوز الحمل على كل منهما على اداء المحبة الاول والخنزير بالخطا المعجز الى الهالكات
 والمخبر الشهد الذي لم يجعل في لها الكبري ولا شافى بين هذه وبين حب لغا واسم نعم لان المراء بذلك حال الاضطرار لما روى عن النبي ص
 انه قال من احب لغا واسم احب الله لغا ومن كره لغا واسم كره الله لغا فقبل له ص انما انكر الموت فقال النبي ذلك ولكن المؤمن اذا حضره
 الموت يشترى صوانه واسم كرهه فليس بشي احب اليه مما ما من احب لغا واسم واحب الله لغا ومن الكافر اذا حضر يشترى صوانه واسم كرهه فليس بشي
 اكره اليه مما ما من كرهه لغا واسم فكره الله لغا ومن يفتخر بالمؤمن فقبل على شى كما في بعض الاحاديث ويمكن ان يقال حب لغا واسم لا ينافي كراهة الموت
 بوجه لان حب لغا سبعا نه يقتضيه كمال الاستعداد وله انما يكون ذلك بالبقاء في دار التكليف وايضا فان حب لغا سبعا لا ينافي كراهة ما اذا
 من الشك والاهوال محمد على البقا ومن جند نه منضم للحداس من تلك الشدائد **قوله** وطهارة العلى من الحدث اجمعا فيص من اجنب و
 الحائض والقها افضل فطعا ويجوز ان يسمى مع جوبها على صح العواوين وان لم تحف العواوين لو دابة صغيفة بعض هذا الشهر ويجب لكل
 من الجن والانس طهارة كبرها والتم ان لا يلبس في هذا التيمم شى غير مع امكان المايسر وهل يشترط الطهارة من الحدث في ردفه في الذي قال ولم
 افق هذا على نص ولا تنوى فليست بخبر الصلوة الحائض من من يفتيد مع عدم انقضاء عودم الحائض غالبا يقتضيه عدم الاشتراط وتقبل
 العلم ع ذلك بانه لا ذكر فيها ولا سجد وبذلك عليه ولعل عدم الاشتراط الظاهر **قوله** وجهه بقدم العمل والتكليف على الصلوة لا يخفى ان هذا
 حيث يجب التفتة ولو اخل بالترتيب عا ملاءم اعادة ما حصل مع فطعا ناسيا في ردفه وجها الحكم عامد **قوله** فان لم يكن كفى طهر في الفضة
 صلي عليه بعد غسله وسنعه وروى في هذا اذا لم يكن سنة بخير ثوب والصلوة عليه خارجا فان امكن وجبه فمدا على الدفن ولا يرد ما قبل
 من قوله وروى لا فائدة له لان فائدة الامهات بوجوب تقديم ذلك على الدفن ايضا الماداه عمار عن العلم في حيث وجبه في غير ما فالقلم
 الجواب ليس معهم فضل كفتونه به فالخبر في وضع في حجره وشتر عونه باللبس والنجس ثم يصلي عليه ثم يدفن ويقتضى اقلنا الامر بالشروع
 وان لم يكن ثم ناطر ويناعد المصلح بحيث لا يبر **قوله** ثم يفت الامام واد الجنازة ولا يذهب انما يصح ان يفت تمام الجنازة ولا ان يجعلها
 على حصة ابيه ناسيا بالنسبة والامنة لكن بشرط ان يكون محاذ بها بحيث يكون تمام موثقة حتى لو وقف واما ما باعتبار السمك فيمكن
 محاذ بها ولا شى شى منها لم يصح لا اعلم الا ان فخره لا احسن معنى غير المقدور بنقولا اثبات وان صرح بالاشتراط لبعض المناظرين فان
 به فاشترط بالقبض على غير المام لان جاني المصنف يحجان عن الحوادث **قوله** وراس الميت على يمينه ويجب مع ذلك ان يكون مستلقا بحيث
 لو اضبط على يمينه كان بازاء القبلة للناسي والام الصادق ع باعادة الصلوة على من بان مغلقا بعد الفرج منها جلالة الى موضع راسه سالم
 يدفن **قوله** غير متباعد عنها كثيرا لا يجذب لهذا المتباعد سوى ما يقتضيه العرف وفي الذي لا يجوز المتباعد مبان في ذراع والحق ان المرجح
 ما قلناه وكذا القول في الارتفاع والاحتياط والخبير ان يكون بين الامام والجنازة شى يسير فذكره الاححاب **قوله** وبشي وقوته عند
 الرجل وصد المرأة لغير الصاوي ثم قال المولى من عمن من صلى على مراءم فلا يفرق وسطها ويكون مما يلي صدرها واذا صلى على الرجل
 فليفرق في وسطه ولا يبعد من محاذها وقال الشيخ في الخلاف السنن يفت على راس الرجل وصد المرأة والمشر الاول ولا يبعد ان يقال ان
 كالماء يباعدا من موضع الشوق بخا ذى بعيد لها وسطه يفت الامام موقف القبلة من كل منها **قوله** فان كان عبد وسط بينهما جميع الضم
 الذي كان في الموضع واسما لها ليكون عبدا هو الجنازة لا يخلو من خفاء وتكلف وتقدير فان كان المحضر معها عبدا الى اخره ولو دفعه على كان
 ناطرا ومخوفه الجنازة كان **قوله** فان جاء معهم خنى اخر عن المرأة هذا الاستفهام بل يجزى بقدمها على المرأة ويصرح المصنف في
 المذكور وغيرها ويمكن حمل الناجز هنا على الناجز الى جهة الامام وهو بعيد **قوله** فان كان معهم صبى لم يزل من مث اخر الى ما بالقبلة هذا

هو الاشهر لان الصلوة عليه مسخرة وادعاء الواجب وفي ما علق بنا بآية تقديم الصلوة الى الامام **قوله** ما بينكما وبينكم من سلمة وعلقنا في النهاية
ناحية الفتوى على الاول وفي قوله والاجل بعد الاجل معناه وان لم يكن له اقل من ست بان كان له اكثر جعل بعد الاجل وبعد المرة **قوله** والصلوة
في الموضع المعتاد ويجوز في المساجد الصحيحة بقاء صلوة الجماعة في المواضع المعتادة لذلك اما ان يكون اكثر من صلوة فيها واما ان السامع يترك
بعضها والصلوة عليه ويتركها في المساجد لا يمكنه فاقم تلطخ المسجد بانفجاده وما دواه ابو بكر بن عيسى العلوي عن الكاظم ع انه منع من
ذلك حيث خرج من المسجد ثم قال يا ابا بكر ان الجماعة لا يصل عليها في المسجد وليس للجمعة لان الصلوة في المسجد على الميت مخجل على الكراهية
جمعا بينهما اما مسجد مكة فاستثناء الشيخ والاصح خالفه الذي **قوله** ولعلم كونها مسجدا باسرها في حق المعتكف وصلوة العبد وغيره نظر لان حق
التلطيخ ونجس احوال الجماعة قائم في مسجدها دون ما سواه منها بخلاف حكم المعتكف والعبد والافلا في قول المصنف ويجوز في المساجد وان كان
الكونهم فانه لا يدل عليها ومع ذلك فلا بد من استثناء مسجد مكة **قوله** وجب فيها الصلوات المعتادة وكذا يجب الاستسقاء فلا يجوز الصلوة
فاعدا ولا دكبا باجماعنا فاناسيا بالنبي ص والائمة وادعاهم ولعدم بقاء البركة فيه والذات كالعامة على الاستسقاء لغيره الاشرط ومع العجز بغير
كالسيرة لكن هل يخط بالصلوة العاجز الغرض عن غيره من غيره وعلى التهام الظن لان النافعي لا يخط الكامل ولا صالة بغيره في العبد وكذا
القول في العادوي الاضافة الى من قبل وعلى السريان فلنا باسرها وهو الاصل حالها بغير العادة الصلوة ومن لا يحسن العجز من مجتها
وعنه ذلك وكذا الصلوة لا يخط بصلوة من وجب التكليف لان فعله في حق لا يصف بالصلوة والصلوة على الاصح وكذا القول في الغسل وغيره
من فرضي الكفاية ان الذي من شرطها **قوله** والنبي بعينه فيها فسد الصلوة لوجوبها او نداءها في الامة لا في العادة ولا في غيرها ولا يجب فيها الغرض
الى الاداء والغسل لعدم مقتضاها ولا يغيبون الميت لكن يجب الغسل للمعصية ويكفي فسد معنى الامام على ما صرح به في الذكوى فلو شرب
بالغيبين فلم يظان في الذكوى الا في المطلقان لم يظان في حق من ينزله وينفي ان يفيد بما اذا لم يظن في الموضع بان فسد الصلوة على فلان لا يظن
هنا فلان ولا بد من الامام من ينفذ الاضداد وكما عاين اليوم من غيرها ويجوز استدلال النبي حكاية **قوله** والنبي حقا باجماعنا احدنا تكبير الاحكام
ونبه على كبرها اما دعاء الصدوق العلق في ذلك ان اسرقه من على الناس حتى صلوة فاجعل الميت من كل صلوة تكبيرة واخرى ان اسرقه على
الناس حتى فرائض الصلوة والركعة والصوم والحج والولاية جعل الميت من كل فرض تكبيرة وانما تكبير العامة لانهم ذكرى الولاية وعلى هذا فلا يخط
مطلقان الصلوة في باده شي منها ونقصان على وجه لا يمكن غداكم بان يتخلل فعل كثيرا وفما في طويل لا يستبعد ذلك لعدم صدق الامثال
في كبرى الى المطلقان في باده التكبير سواء اتم احكام المطلقان معللا في باده الذكرى وقال جعفر في الموضع في التكبير فسد الصلوة لان خروجها من الصلوة
فكانت زيادة خارجة من الصلوة ولو قلنا باسرها في التكبير فكذلك لا بد من غيرها وانما في كل كلام بما يوجب عند بعض الاوثر تكبير في ان كون
الزيادة خارجة من الصلوة هنا غير اخذ اما الاذكار فلا قطعاً فيكون الاذكار في هذه الصلوة سبعاً ان لم يظن بان النبي شرط وهل يجب التكبير
فان الرجوع عند الحداث واخذت من الاستدبار والفعل الكثير غيرها وبطلانها بطلانها الظاهر وبغيره على ذلك اشترط الاستسقاء وقوله ص صلوا
كما اجمعوني صلى وهم ينفون الخروج من العبد بدونه **قوله** والادعاء بينهما قولهم في جيب المحقق في الشرايع والاجماع وجوبه لانه المقصود من صلوة
الجماعة والمناصرة لهم انما هي تسبيح وتكبير وتحميد وتطليل وغيرها من الاحياء وحكي الذكوى والاصحاب ان الاصحاب باجمعهم ذكرى ذلك في
كيفية الصلوة ولم يصرح احد منهم بذكر الاذكار والادعاء لا ينعين لفظ محض بل المعاني التي اشركت فيها الوايات باعتبار كل تكبير باي عبادة كانت
فان اختلاف الاحياء الاذكار دليل على ذلك وهو محذور الذكوى والظن ان الالفاظ التي اشركت في تعبها الروايات مثل لفظ الشهادة و
الصلوة في الشهادة والصلوة على النبي والادعاء عليهم منع **قوله** بان تشهد الشهادة عقيب الاول ثم صلى على النبي والادعاء في الثانية ويدعو للموت
عقب الثانية ثم يرحم الله هذه الشهادة هو المشي بين الاضداد وفصل بين الشيخ الاجماع واشتهر الاحياء جمع الادعية الادعية عقيب كل تكبير وحكاية في الذكوى
عن ابن عسقلان في الجعفر قال المصنف في المختلف كلاما جازيا وفي بعض الروايات ادعاء عقيب كل تكبير ولو كان الميت في وقال اللهم من الله
علامتنا النبوت وبجاء الحق **قوله** ولعن من كان منافقا المراد بالمنافق ههنا المناصب على ما يشهد به بعض العباد والروايات وفي بعض الروايات
ما يدل على ان المنافق المحض الذي يبطي الكفر ويقبل الاسلام كل لان النبي ص صلى على عبد الله بن ابي ولعنوه وبقي ان لا يكون ذلك على هذا
واجبا لان التكبير على ربيع بن ابي العزة بن أبي الصلوة **قوله** ودعا بهذا المستضعف بان منهم جلدان من المستضعف في باب الاساءة ومن
اختلاف الناس في المذهب ولا يبعد في بعض الاحوال على من لا يعرف الحق ولا يدان فيه ولا يوافق احد بعينه وحكي عن الغيبة انه الذي
يعت بالولاية ويؤلف على الابرار والتفيلات متفاديه وان كان تغيير ابن ادريس الصق بالمقام فان العالم بالخلل والدلائل اذا كان متوقفاً

المستضعف وما يقال من ان المستضعف هو الذي لا يقدر على اهل الحق وانما اعتقد فليس بشئ او اخلاق بين الامم فان من اعتقد معتقد الشغل
 مؤمن يعان ذلك من كلامهم في الزكوة والكفارات ودعاء المستضعفين اللهم اغفر للذين ناجوا واشعروا بسبل الخصال اليهم والآن **قوله**
 وسئل اعدان محمد بن موسى بن جهماد عن عبد الله بن وهب عن ابن ثابت بن العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام انك خلقك هذه النفوس الى اخرها
قوله وان يجعل له ولا يورثه ان كان طفلا لما وراه ويدرس على ما يراه من علمه وفي الشرائع سال الامير ان يجعل مصليا حال ابيه شافعا فيقال في
 الصحاح الفطرية ان الذي يتقدم الواو فيهم الاوسان والدرء وعبد المحاض ويشترطهم وهو فعل بمعنى فاعل مثل منيع بمعنى تابع يقال جعل
 فينا وفهم وفي الحديث انا فكل على المحض ومنه قيل المصلح الميت اللهم اجعل لنا فطرا يجرى به فطرتنا حتى نرث عليه **قوله** وبني المجاعة ولا يجوعنا
 وبني كثره للصليب ارجا جاب الدعوة فيهم وادعوا افضل لما دعى من اجادة شفا عنهم وشفا ذنوبهم في المائدة الاكل يعني ان يكون ثمة صفين
 وفنونة الصف كالكنز في فضلها الماخر جمعهم اليهم خير السلوة من الصادق عمن من رولا اصره **قوله** ووقع يد يدك التكبير واما في اليد
 في تكبير الاوامر في موضع وفان واما غيرهما فافان الذي ان الاكثر على فقه وهو دوى من علمه والتم الاستحباب فيها ايضا والى ابن عبد الله بن العزري
 وعبد الله بن خالد فقال لهم له لو وان يرضى امر الرضا عمن فخل الاوى على التقدير كما يشعرون ولا يورثون الا فربا استحباب الجهر بها لا امام ليعلم من خلفه اما
 الدعاء بنسب الاسلوة مظنة لانه انما اوفى بالاجابة ويكره الجهر بالنكبة للمامون والتم ان المنفرد بخبر **قوله** وروى حتى شرف المجاعة ثم العباد استحباب
 تلك لكل مصلى ورواه بعض من عرفت على الصادق عمن ابيه عن علمه كان يفعل ذلك لا بدل على ذلك الاستحباب بالامام كما ذهب اليه في الذكرى
 وحكاها عن ابن الجندب ثبوت الناسى **قوله** ولا يورث فيها الا واجبه ولا مندوبه وهل يكون ذهب الشيخ في الخلاف الى الكراهة وادعى عليها الاجماع و
 يظهر من كلامه الذكر والعدم وهو من ذهب الشيخ اظهر ناسيا بالنبى عمن والامنة عليهم لم ولو كانت مستحبة لمصرى عنها والمجازا زامها مع الايمان بواجبها
 وفي المتن حمل على العباد والادوة قبل ان القاعة بعد التكبير الاول على ان اجر انما هو حيث وقعت منها فتنها ودين وفيه بعد فطرها وكذا الاستعاذة وبها
 ولا يجزى بها للاستفاح **قوله** ولا يورث الا واجبا ولا مندوبا واجماع الاصحاب في الذكرى وظاهرهم عدم مشروعية اكثر الاحكام والادوة بنسبة
 اشهرت بنسبة الشرعية والاحكام والادوة بنسبة صغيفة فلا تغادر هذه وحمل على التقدير لو افترضا من ذهب اهل الخلاف **قوله** ويكره تكرارها على الواو
 قال الشيخ في الخلاف ويكره حمل على الجواز ان يصلى عليها فانها وقال المصنف في التذكرة ان حيف على الميت كنهن والا فلا وفي باقى كلامه ما يدل على الكراهة
 مع منافاة التجمل وظن المختلف في هذه التكرار وفي بعضها الاذن وهو دوى من فعله ورواه عن امير المؤمنين عمن وهو متنع تحقير وظن انه لا يجوز لها
 وكان من المؤمنين عمن في فتح البلاغة يدل على الاحتصاص بطلها والشرف والكراهة والذى ينبغي به بين الاحكام القول بكونها التكرار من المصلى
 الواحد مظنة الاصلح في شئ منها بالاذن وفي ذلك الامار دوى من فعلها على علمهم وما عمن كما علم ولو تعاقب المصلى لم يكره الا ان ينافى التجمل بخبر
 في العبادية بين غيره الجواب بصل العقل والتدبير بغيره بغيره **قوله** كل من الاوقات صاخر الصلوة المجازة وان كان واحد المحسن لانها
 ذات بسبب والاحكام والادوة يعوم الاذن وفعلها في جميع الاوقات والمبنا دوى من الصلوة حين علم المنع منها ولما بالجملة الاوقات التي يكره ابتداء
 النوافل فيها وفيه وعلى بعض العامة المانع من فعلها على كذا لا لا على نفى الكراهة لان الصلوة حين علم المنع منها ولما بالجملة الاوقات التي يكره ابتداء
 في هذه الاوقات الا ان يرد على بعض العامة المانع منها وجعلها على استواء الطرفين بعبدية العباد وفساد فان صير كان لا وقتا وهو
 اسمها واحد المحسن جزها والمفرد لا يجزى به عن الجميع كما لا يخفى **قوله** الا عند بعض الحاضر اى يقدم الحاضر في الصلوة المجازة وهو شامل لما اذا
 بنفسه الحاضر فاصد ما اذا اختلفا معا واما خلف كلام الاصحاب في معنى الثاني فاحيانا واولى من تقديم الحاضر مظنة في المختلف قال
 الشيخ في المصنف بتقديم الحاضر وجعل في الذكرى محملا للصنف وفي الاحكام فيكون من الدعاء والمسوغ للوقت الثاني بناء على مذهب المصنف ومطابق
 تقديم الحاضر جازا يجرى اتفاقا اتفاقا الغرض من هذا المحذور مع سبق الوقت وعدم امكان فعل هذا لا يقطع بوقوع الخلاف في المسئلة وخرج هو ما
 اذا امكن ومن الميت قبل الصلوة عليه ثم توفى الحاضر ثم يصلى على الجزة تقدم الحاضر لانه انما يتوقف به تقديم صلوة الحاضر وهو جليل العباد عليه لكن
 لو بقيت الوقت على وجه لا يمكن معرفته بان لا يسمع ان الدين مجردا من الصلوة والحاضر في وجوب تقديم احكام المجازة لا بأس به لان حرم الميت
 كحرم حيا كنهان للفتنة للمسلمة والاهان للاضواء لم يجز ان الحاضر ورواه يهرون بن جعفر عن الصادق عمن اذا دخل وقت مكتوب فاذن ما قبل
 الصلوة على الميت الا ان يكون مبطونا او نفسا او نحو ذلك كالمحذور في ذلك وليس في رواية علي بن جعفر عن حمزة بن موسى عمن ما ينافى في نعم لو امكن الجميع بين
 الدين والايام ليس به وذلك الصلوة على القبر يمكن القول به بعباد من الصواب ولو اتسع الوقتان فخير عند المصنف واما في الذكرى الى استحباب تقديم
 الحاضر في رواية علي بن جعفر ما يشهد بعبادة الكتاب خالفه من الدلالة على شئ منها لمعرف من معنى الصلوة حين سابقا ومن هذا يعلم حكم باقى الصلوة

مع الجفافة **قوله** فلو دعى قبل الصلوة على غيره بها ولم يزل ينادي لا يحل بنا في هذه المسئلة اقول الاول الخديب يوم وليلة لم يزل ينادي لم يصل عليه ومصل فاذ الصلوة ان
صلى عليه غيره وهو ظم كلام اكثر وظعا به للصنف هذان ذلك لم يصل عليه الثاني الخديب بثلثة الخديب بغير صورة زهير بن ابي الجندل الرابع لا يحل بنا وحضر
في الخلف بين لم يصل عليه ما عذر فلا يجوز في البان اطلق الحكم فيها وفي الخديب واكثر النصوص بشده لم يزل ينادي على شئ من المناهي السالفه ولا بأس بخيار
المختلف لان فيه جميعا بين الاحبار وان جعل الخلف الصلوة بعد الدفن على من لم يصل عليه وعينه هاهن صلى عليه وعلى هذا فيكون الصلوة على من لم يصل عليه في
من صلى عليه وعلى هذا فيكون الصلوة على من لم يصل عليه واجبه لبقاء، وفيها **قوله** ولو وقع صلواتكم اي لو وقع من لم يصل عليه وهو يقتض بقاء شئ منه
صلى عليه من غيره فلهذا في المانع بالظهور ولو صار وصفا للحكم بانه لو كان قد صلى عليه فلهذا في حكمه ما سبق **قوله** والمسبوق بكبره الامام
ثم ينادون بعد الفاعل يجوز الانعام في شاة صلوة الجفافة كالبومين وتكرير ولا ينظر تكبير الامام لا خلا في الشبهة وقيل في الشبهة الصلوة في ان
بالفائت بعد الفاعل كالبومين **قوله** فان خلف الفوائت اول التكبير لقول الصادق ع في رواية علي بن ابي حمزة في بعض ما ينفى متناجعا وهي وان كانت مطلقة
الا انه لم يزل على عدم امكان الاثبات لبدل القول الذي سمع ما ذكرتم فضلو وما فاقكم فامضوا **قوله** فان وقع الجفافة او دقت الزمرو على الغير
فان ادركهم وقد وقع كبر قال في الذكرى وهذا يشعب الاستغفار بالهواء اولوا والى ما ينفى الخلال الى الدفن وما قاله حتى لكن لو كان مشبه بالمعز سميت
الصلوة او عجب فيقوت بشرط الصلوة لم بعد القول بوجوب الموالاة التكبير **قوله** ولو سبق للامام تكبيره فضاء هذا السجدة ليعاد منها مع الامام مفضضا
عدم انقطاع العذر بذلك وهو حتى كالبومين في استجاب الاعادة ولو كان منعهما اشكال لما ذكر في بارنا كفضا منها الى كراة تكبير الامام
او ناسيا فان الاستجاب ثابت لم يدرك فضل الجفافة ولا ثم هنا خلف العائد **قوله** ولو حضر الثانية بعد التلبس بجبة الانعام واستيناف
الصلوة على الثانية بين الابدال واستيناف الصلوة على هذا في معظم الاصحاب استنادا الى رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى ع في قوم كبروا على جفافة
تكبير او تكبيرين ووصفت معها اخرى قالوا ان شافوا من الاول حتى يفرغوا من التكبير على الاخر وان شافوا من الاول والى ما هو التكبير على الاخر كراة
لا بأس قال في الذكرى والى رواية قاص من قاصه المدعى وظاهرها ان يفر من تكبير لا الى تحس في الجفافة في دفع من تكبير الاول غير وابين دفعها عن مكانها
والانعام على الاخرين وليس هذا ولا على الابدال في الصلوة الاولى بوجوب تحريم القطع العباد في الوجهة ذلك ما ذكره من عدم دلالة الى رواية في قطع الصلوة
واضح وكذا تحريم القطع لعدم ولا ينظر على ان لم يكن في المسئلة اجماع فان كثير من عبارات الاصحاب مستعمنة للقطع الا ان ذلك لا يبعد اجماعا وفي دفع
في الحكم بغير عدم الظاهر نعم لو حيف على الجفافة جازا القطع جزا وما ذكره من الشره بين الحيا ذنب فيما يفر من التكبير غير مستفاد من الرواية
بل كل جمل الاكال على الاول والاستيناف على الثانية ولما فهم من ثم الى رواية الشريك استشكل بعدم ثبات الثانية وصحة العمل من دفعه على الثانية ثم احصل الانفا
باحداث الثانية من الان وما ذكره معنى على اذ عرفت صفة وان كانت عبادة ابو الجندل ويا ويل الشير ويا ويله ما يرد وسولا منه كبر احدى مشقة
وسا باعمل على حصول جفافة اخرى موافقين لما ذكره والذي يقتضيه النظر عدم القطع عند الضرورة وان لم يكن فيه خروج عن الاجماع وفي ثباتها
وهذا في كون احدى الصلواتين واجبة والاخرى مند وبزام لا ظم كلامه عن العرف وهو بينهما فافلتنا باعباد احداث الثانية من الان **قوله** ويجوز في
فان اطلاق العبادة عدم الفرق بين استق الصلوة في البنية لها في الوجوب والندب وعدم فيجوز التنبية للصالحين بالقبض كما احلته الذكرى في شكل
بان دفلا واحدا لا يكون واجبا وصحيا بل هو من الذكرى ليل الى الاكتفاء بنية الوجوب ولا استيعاد تغلبا الجانب الا في ولا يلزم من عدم الاكتفاء بنية
الوجوب في الندب استعلا لا عدم الاكتفاء بها بعبادتها في مند ويات الصلوة وغيرها **قوله** فينبغي ان يجعل ما سلبت الا بعد صند وول الا في ب و
هكذا صفا مدبراً ثم يصف الامام وسط الصفة هذا ان كانوا رجلا فقط ولو كان معهم تساعدا من لراة الاولى عند البنية الرجل الاخر من الثانية
منه من الاولى الى اخره ثم يقوم الامام وسط الرجال ودوي ذلك كله عاردين موسى عن الصادق ع ولا منافاة بين هذا وبين ما تقدم من مراعاة
جعل الصلوة عند وسط الرجل لان ذلك مع اتحاد الرجل وقول المصنف سابقا فان كان عند وسط بينهما بيان للرؤية في المذكورين ولا ولا لبر
على كبره الصفة ثم يما الى العرف من ذلك مراعاة الفرق بين الامام وذلك يقوت بالصف مدجها فان الذكرى في التفرع لا وفي في الشريعة اذا كان
المجفون صفا واحدا بين صفا الرجال والنساء والاعوان والعبد والامام والاطفال والظم اتم يجعلهم صفتين كراة البناء لتلا يلزم الاخران على العبد
وان كان ظم الى رواية صفا واحد في هذا الكلام شئ **قوله** الفصل الرابع في الدفن الواجب فيه على الكفاية شيان ذنب في حصره في الميت من الشج
ويكبره را حصره الناس الى المدحجاسها الميت على الشجاة كونه احيى يعرضه شاة لبا وهذان الصفتان مثلا زمانا في القالب والموتى وانفكالت احدهما من
الاخرى فلا بد من مراعاة ما ينه عليه الذكرى لعدم حصول الفرقين من الدفن الا بذلك **قوله** واستنبطنا المصلحة بان يفض على جانبنا من لفعل البني سم و
رفها على عليه الصحابة والنابعون وثمة في هذه الكيفية معتم الاصحاب ومنهم من استجاب الاستغفار الى الصل وهو دفعه ما سبق وجب الحجة في

ونخرج اللبن المثلج بناؤه ونضيقه اي جعل بعضه فوق بعض وان استوى بالظن كان فيها ما وري ان النبي صلى الله عليه وسلم رآه في منخله خلق مناه نضج الطين واللين
قوله والخروج من قبل وحلي الفطر احمر ما للبني ولطول الباطن دخل الفطر فلا يخرج الا من قبل الرجلين وما وري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان لكل بيت
 بابا وباب الفطر من قبل الرجلين **قوله** واهاله الخاضع للزباب فظهر لا كف مستخرج من القاموس اهااله الزباب منيره وبسح كنه يظهر والاكثر من
 محبته الصانع عن الكاظم انه فعل كل ما لم تلت حبثا باليد من جميعها لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وما وري عن الباقر عليه السلام انه حشا على ميت ما يدل ثلثا بكفيرة ويحب
 الباطن اذ الصاوي هم اذا حشوا للزباب على الميت فقل اللهم ايماننا بك ونصدقها بك انك هذا ما وعد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال امير
 المؤمنين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان هذا الخلق انا لله وانا اليه راجعون
 وهو مخفي في المستخرجين يقال وجع واستخرج في المصيبة اذا قال ذلك ولا يميل ولا يحمي لوجهه واليه من مغللا بان من يرضى شاة الغلب **قوله** و
 وضع الفراء دبر اصابعه اخضر الاصحاب والاحياء في كونهن مفردات ومعنى في بعض الاحياء بشر وهو منقوي النقيض لانه اذ وب اليد والكل جائز و
 يكره ان يوضع اكثر من ذلك فانه المنهي وهي نقوي العلما وبسح في نظير ما جعلنا وورد الضعيف ويكره التسميم وكذا الجحش ان يوضع له علام من حش
 وخشيرة لئلا يورث عليه وليكن عند راسه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بغير عثمان بن عفان وقال اعلم بما يلحقني وادفن الير من مثل من اهل **قوله** ويكره
 وصليا عليه من قبل راسه بيد ودعيه وصليا على وسطه فيسجد ان يكون دبره على حجر من حش وكذا بسح في صلي على الفراء وباب الاس
 ثم يبدو ان لا يلقى اليه فيلحقه الصلوات المستقر في ريش الماع على الفراء ان يستقبل القبلة ويبدأ من عند الاس الى الرجلين ثم يرد على القبلة **قوله**
 الاخر ثم يرض على وسط الفراء وهذا الاستدعاء بالصبي من جهة القبلة ام لا للبقى الرواية وكلام الاصحاب في تعيين الكيفية في الجنازة من جهة
 حافتيه ان الصبي مسكلا كما يفهم من الرواية كعادته الذي عن الصدوق **قوله** ووضع اليد عليه ولكن في موضع من جهة الاصابع الغول الباق
 اذا حش على الزباب وسوى في موضع كلك على راسه عند راسه وخرج اصابعه وانما فعله عليه يدعيه بالما وري عن الباقر عليه السلام انه قال بعد
 ان وضع كف على الفراء اللهم خاف الاذن من جنبه واصعد اليك روحه ولفه منك وصونا واسكن روحه واستقبل القبلة وعلى ذلك عمل
 الاصحاب **قوله** وتلفين الولي بعد الاضطرار مستقبل للقبلة والقبلة بوضع صوته استجاب للفقير الولي او من يامره بعد اضطرار الناس عند
 حش على ما وهو المذنب من الباطن والتمسح وانه اخبرنا ان احد الملوك يقول لصاحبه ارفق بنا من هذا فقد ارفق بحبته وليس فيها الكيفية الوقت
 ذكره للمنف من استقبال الفراء وهو رافعة لان جهة البيت الى القبلة فاذا استدرجها كان متوجها اليه والكل جائز ولكن ذلك يادفع صوت فانه
 الاصحاب ومع النية بقوله سزا ولا وري وهذا الحكم بين الصغرة والكبرة على المظن كما في الحديث لا ملا في الجوز والعليل يدفع السوا لا ينافي في تحم
 كراهية الشمس وان كان للحدوث وانما يقول على وجه مخصوص **قوله** والغزيرة فانه لا يذوق الدفن ويعمل الغزيرة بفعل من الغزاة وهو الصبر
 والملايما العمل على الصبر والحل على الصواب باسناد الامام محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وهي سجدة اهل القبلة من عن يمينها فانه قبل الجوه فقال هم الغزيرة في حش الجثة ويجوز فعلها قبل الدفن اجماعا وبعد من جهة كراهية عند اكثر
 العلماء المعموم بان قال الشيخ انما افضل بعد الدفن ويشهد له قول الصادق عليه السلام الغزيرة لاهل المصيبة بعد ما يدفن ولا يشغلاهم حينه قبله ولان الجوز يكره بعد
 لان وقت الغزيرة وبسح في جميع اهل المصيبة كبره صغرتهم وبناك من ضعف عن تحمل المصيبة ولا وري عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بكل كسب يرد في الجثة لكن يكره لاجل الخوف من الماء الشا باحواف من القنطرة والظن انه لا عمل للغزيرة فطاع في التوفيت بفعل الصدوق عن الباقر عليه السلام انه
 يمنع الميت ما تم ثلثة ايام لا يقبض الخد بغيره في الغزيرة فيعملوا في الغزيرة فيكون في النوا وري **قوله** وسحب منع الطعام لاهل الميت عشرة
 ايام اجماعا اعانه لهم وجبر الفلوق بهم ولا وري عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الاكل عندهم لقول الصادق عليه السلام انهم عمل الجاهلينة وهو شعير بكراهية الخوض عندهم للغزيرة يومين وثلاثة ايام كما اخبرنا الشيخ في الميسر ونقل غيره
 اجماعا وانكره ابو بصير ويمكن ان يقال ان الامر بعمل ثلثة ايام يفتن عدم الكراهية لان المدايرة اجماعا النساء في المصيبة كما دل عليه كلام اهل اللغة
 وليس الغزيرة شئ هو ظن بل الخلق يعرف الغزيرة صاحب المصيبة وهو المداير من قول المصنف وانه لا وري في المصنف انه قال في الغزيرة
 ثم جبر الله وهنكم واصبروا ثم ودم من فكم وهذا غير الغزيرة والذي في الغزيرة الكافران فلهذا الجواز اختلفت اصحابك ولا تقص
 عدوك فاصدا بكرة الجوز في الغزيرة في السلم وعق ليلك وفي عكم اعظم اسرارك واختلف عليك ان كان اسم خليفة عليك وفي المنهي لا يجوز تغزيرة
 الكفارة والحق الغزيرة **قوله** الفصل الخامس في الجوز المدايرها فمات ما سبق **قوله** واكتب الجوز مع ثغذ الير فيقول ويوضع في دعاء بعد غسله
 وتكفنه والصلوة عليه ثم يلق في البحر المداير بالعدن وما يبق مع الوصول الى الير عادة ولورجى بعد زمان يصير في قبره الميت في وجوب الفجر

لما حضرته الوفاة سأل الله تعالى بعد من الأرض المعدسة فغلب هذا القول الجواز النقل لا يوجب من قريب لكن يشترط ان لا يبلغ الميت حاله بل من من فظلمه هكذا
بان يصير مفسدا ونحوه **قوله** والاستناد الى الغير والمشى عليه اي كبره كل منهما لان الوجهة المؤمن من حيث كبره حيا ونقل ذلك في النكوة من علم اننا انما
اهل العلم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يجلس احدكم على حجر مخرف ثيابا به وقيل لنا ان لا يجلس احدكم على حجر مخرف ثيابا به وقيل لنا ان لا يجلس احدكم على حجر مخرف ثيابا به
ولا يات فيه ذلك ما رواه الصدوق عن الصادق ع من ان موسى استخرج عظام يوسف من شاطئ النيل وصلى عليه وسلم في الشلم فبدل على الجواز لان الظن
انهم ذكره مع ذلك حيث ذكرى على حال حسن ولا من من الشفاة بالحجارة وبيل الذكر بعد الوفاة امرهم كما بنى عليه ما روى ان موسى عليه السلام
الوفاة سال الله تعالى بعد من الأرض المعدسة فغلب هذا القول الجواز النقل لا يوجب من قريب لكن يشترط ان لا يبلغ الميت حاله بل من من فظلمه هكذا
بصير مفسدا ونحوه **قوله** والاستناد الى الغير والمشى عليه اي كبره كل منهما لان الوجهة المؤمن من حيث كبره حيا ونقل ذلك في النكوة من علم اننا انما
واكثر اهل العلم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يجلس احدكم على حجر مخرف ثيابا به وقيل لنا ان لا يجلس احدكم على حجر مخرف ثيابا به وقيل لنا ان لا يجلس احدكم على حجر مخرف ثيابا به
المباغة في الزجر ولا يات فيه ذلك ما رواه الصدوق عن الصادق ع من ان موسى استخرج عظام يوسف من شاطئ النيل وصلى عليه وسلم في الشلم فبدل على الجواز لان الظن
له الامكان ان يرد الراجح الى اصل الزيادة **قوله** فيهم ينشئ الغير محريم النشئ في الجملة اجماعا واستثنى مواضع الاول لما افاض الميت ومما افاض
ويختلف ذلك باختلاف الاهوية والنسب ومع التمسك ويبرهنه الى اهل الخبر فلو قلنا ذلك فقله بقاء وجب له كما كان ولا فرق في جواب النشئ
بعد صيرته دميما بين كون الدفن غيره او لم يسله الاخرى ولا يبي كونه ذلك في المسئلة او الملق للغير اذا عاهاها الدفن بمعنى علم صيرته دميما بين
مضروب بصيرة المقابلة الارض المسئلة لا يعلم من الجحيم على الدفن فيه الثانية اذا من في ارض معصوبة او مشركه فلم ياذن النشئ فان ذلك
فالعلم لو لم يغفل مال العبد وان اذى الى هلك كذا قاله في الذكرى لان حتى الادنى معنى على الصنف وهو واضح اذا امكن نقل الى موضع سباح
مع الغند فغيره فلا بد من الافضل لما لا في ذلك الفلح بعضا وحاجا ولو استعبر للدفن جاز الى جوع قبل الطل لا بعد لان النشئ محرم ولان
الدفن مؤيد الى ان يبلى الميت ولو دفن في ارض ثم بجث في المبطوط ان يجوز للنشئ في نقل الميت والا فضل من كبره لانه لا دليل يمنع من ذلك وهو
بهم اذا كانت معصوبة كانه عليه المستف الثالثة لو كمن في معصوب جاز ينشئ لطلب المال ولا يجبر عليه اخذ العينة عند ما نعى في الدفن
بان نقل الميت من غير حركه في ثوب سبعة لان اجازة البعوض انما جازاها ما لا يعلم في بلى الميت ممكن وذكره في الذكرى احتمالا وهو انه اذا اذى
النشئ الى هلك الميت بظهورها بنفذه من قبله بقاء حرمته ولهذا الاحتمال وجه ويجوز في الارض المعصوبة ونحوها الى اهل الوفاق في العزيمة
فيه ما عاهاها النشئ لاخذ الله من اضافة المال ولو ابلغ الميت ما لا يجوز في حال حيوة قبله حتى جوف بعد الموت لاخذ طول ان احدهما وهو
اختلاف الشفاء حرمه المسلم والثاني ينشئ الامم الى الحيا الى مسخه واحتل في الذكرى في قبيله عدم ضمان الوارث فان لا يشق اخذ من كبره جرمها
وهذا اختلاف ما لو ابلغ مال نفسه وموئلي وان شئت المثل جاز النشئ معكم كما صرح به في النكوة الخامسة النشئ الشهادة عليه من الامور المبررة على
مؤثر من احدها وجهه وسنة وكذا وحول وجوه التي عليه وبرائة كنهل ونحو ذلك وهذا انما يكون اذا لم يعلم بغير صورة من حيث لا يعرف السادسة لو
يغير غسل الى غير العلة بنشئ وفا فالنشئ وبغيره من النكوة القول بنشئ واول عدم النشئ لو دفن بغيره كمن حصول السب بالدين واول من لو دفن
بغيره لو لا مكانها العن وكذا لو كمن من حرمه ونحوه بخلاف المعصوبة لانه حواصة حمانه اوسع من حق الادنى **قوله** واشتق الى جمل الثوب على
الاب والارض اي جرم ذلك اما الاب والارض فيجوز له الشوق عليها وعلى ذلك على جميع الاوقات فالله في الذكرى في الجواز الى الله **قوله** ويشق مطن
الميتة الاخراج الولي اي ثم يخاطب بصل الى بقاء جوف الولد فان حرمته حيوة اعظم من حرمته الميتة ولا الرضا وفي عه والكاظم ع وليكون ايضا
من الجواز لا يبر اسند في النكوة الى علم اننا والاحتمال دخله عن في الذكرى ومن اطلق ثم في الخلاف ويجوز ان يخاطب الموضع كحرمه الميت وبداية
عن ان غيره موافق على ان ذلك ففها في المعصوبة وكون المصير الى البلاء والا لا فرق لان الزواجر من العلم الا يتقوا من غير
تؤلف وكمن حرمه الميت المحرم بنشئ لا يشترط في ذلك كون الولد بجث بعيش عاده **قوله** ولو انعكس خلت العاقلة وبها وقطعها وجر حرمه الى
لومات ولا كما لم تعطينا وهي حية اختلف الفاء بلزبها واخبرته بذكر الطالبة عن القم ع ان امير المؤمنين ع قال في المرأة يموت في بطنها الولد
ينفوخ عليها بالاسان يدخل الرجل يده فيقطع ويخرجها فالم ينطق السناد ويضعف الرواية فان ارادى لها وهب وعذل في المعبر الى وجوب
الوصول الى اسقاطه ببعض العلاج فالادفن في اخره ثم الارض وهذا بناء في الرواية لان الظن ان الامر للسقط فينا لنحو على الامام ويشترط العلم
بصيرة المخبرين في المسئلة الاولى ويجوز في الثانية ولو شئت وجب الصبر وينبغي الامر في النكوة ثم محام الى جمل ثم الاجاب ويقدم الراجح على
من الى جمل المحام والشهيل بدفن بتيابته وينزع عنه الحفان وان اصابها الدم اصادفته بتيابته ما اجمع عليه المسلمون ولا فرق بين ان يصيرها

انفاضا للمسد عبد الدين وليس محبدا ما اولا فلا يكون نجاسة الميت عينية ولا موضع باب النجاسة وقد تقدم حكمه هناك والذي يجب ان يبحث عنه
 باليس هو نجاسة بدن الماس واما ثانيا فلعدم صحة العبادة على تقديري اي معنى كان من المعاني المحكية اما الاول فلان القول بان نجاسة بدن الميت
 كنجاسة بدن الحي في اضعاف عند اصحاب اذهول من الموتى وعليه يخرج عدم وجوب غسل من وعلى هذا التقدير لا يلزم ان يكون مقابل الظن
 في كلام المصنف وان نجاسة بدن الميت عينية خفية وهو يصل عند المصنف لانه يرى ان نجاسة الميت عينية كما سبق في باب النجاسات ونجاسات وجوب
 غسل الماس يكون خلاف الظن عند وكذا على تقديره اذ لا الثالث يلزم على هذا التقدير ان يكون مقابل الظن كون نجاسة الميت كنجاسة الميت
 الشئ هو وهو معلوم الغشا اما المعنى الثاني فظن عدم دانه وعدم مطابقة واعيانا لا يستقيم ما ذكره على كون نجاسة حكمه من انه لو لم يكن وطوبى
 ثم ليس وطوبى لا يخرج على شئ من التقديرات ا ما على الاول فلا خلاف في عدم نجاسة الملا في بين في سطر وطوبى وعدها واما على الاخر فلا خلاف في
 العينية ايتى بها فان لا سببا لغيره في لا يخرج الملا في لم يطع فلا يكون ذلك مستوحا على كون النجاسة حكمية والتجيب ان للمصنف اول كلامه
 جعل القول بان نجاسة الميت حكمية وظاهرها انه المذكور في العبادة محضا والمرضى وانه اخذوا سبحانه غسل الميت ثم حققوا ان نجاسة حكمية بلغة النسا
 ولم ينظر ان مقابل الظن في العبادة اما هو من القابل به وعند التامل يظهر منه واذ لا فلا بد من هذا الوجه الاحتمالين هو الاول يكون معنى
 العبادة ان نجاسة الميت حكمية حدثت فلو من الميت بغيره ثم ليس طوبى لا يخرج لعدم المقتضى اذا النجاسة العينية لا يغدى الا على طوبى وهذا
 ما سبق منق احكام النجاسة لكنه يغى ما ذكره في المتن والحقيق ان نجاسة الميت ان قلنا انما يغدى ولو مع ابو سمر كذا في المقام سابقا
 الماس عينية بالنسبة الى العضو الذي وقع به الماس حكمية بالنسبة الى جميع البدن فلا بد من غسل العضو ثم الغسل وان قلنا انما يغدى مع الطوبى وهو
 معها ببيت النجاسة وبدنها ثبت نجاسة واحدة وهي المشاهدة لجميع البدن **قوله** ولو من الماس ويغدى غسله يغدى في غسله والشهادة لا يخرج الغسل اما
 الاول فلصديق الغسل فيه والسنة بعد الوجوب غسل الطول الصادق في خبر عبد الله بن مسعود لا باس من مس بعد الغسل وقد سبق الكلام واما الثاني فلا
 بعض الاحيان وجوب الغسل بمس فلا ان يغسل وفي بعضها وجوبه بسبب التمسيد وذلك يقتضي كفر الوجوب على ماس من يجب التمسيد والمطلوب
 الاجزاء على ما لا يغسل ولا صلاة الا في ذلك وعدم تحققه **قوله** خلاف من هم ومن سواهم من غسله كذا لعدم حصول الغسل الاطلا
 محمول على الغسل المعتبر شرعا لا الاغتسال وكذا من غسل فاسدا ومن فقد غسل احد الخليلين والميم على احدى الغسلات **قوله** ولو كان غسل اركب
 البيا في نجاسة الميت وان لم يكن عينية فغسله لا اتماعه بغيره بعض الوجوه فانما يغدى مع الطوبى لان النجاسة العينية لا تخط في طهاره اجزاء عليها
 والاصالة البراءة من وجوب الغسل فلا طاع بغيره وبمكي الوجوب بصدق الماس في الغسل ما يجره الا استصحابا وتبعية الغسل للمجال النجاسة بغيره
 معلوم الاوردان صغيف ولا يربحان الوجوب احوط **قوله** ولا فرق بين كون الميت مسلما او كافرا في وجوب الغسل لان نجاسة الغسل لا تصفى
 المسمون في الغسل اذ المانع من تغسيله كونه ويحتمل عدم الوجوب بمس لان فوطهم قبل نظيره بالعدل انما يتحقق في ميت يغسل الظاهر والا الى اقرى يسكا
 بمسوم الواقفة ولا فرق في ذلك بين ان يغسل الكافر او المسلم لان المسمون لم يتركوا يغسل من غسل الماس الذي يلزم به الغسل من الحي والميت ان كان بالغتف
 او الشعراء السن والعظم الموضع من الحي **قوله** يغسل الميت بجميع ذلك ام لا في نرد ونبشاه من الشك في صدق اسم الماس على الميت يبق منها وعلمه ولعل المسما
 لا يعيب شيئا بخلاف الظاهر والعظم نظر الى المعبود في السنينة وفي السن نرد ولو من الحي شيئا من هذه الميت في وجوب الغسل نرد والظن الوجوب
 في العظم والظن محال في الشعر وفي السن نرد ولو افضل احد هان حي وميت فظن يبق الوجوب في الشعر وكذا في السن للشك في المقتضى اما في العظم
 المجرى فقد ذهب شيخنا الشهيد الى وجوب الغسل بمس له وان الغسل مع حي واما بعدا ولم يغفر بين الغسله وافتضاله والفرق في ظن فان مس الميت
 انما يلزم به من بعض بدنه وهو صادق في العظم ولا حاجة الى الدردان واما بعدا لا نقضا لحدوث القطع لا بقاء له ولا تصديق من الميت بمس نعم يمكن
 الاحتياط باستصحاب الحكم بوجوب الغسل بمس حال الاتصال الى الاتصال ولا بد ان هذا انما يتم في غظم الميت لا تنقلا وانما لا يفرق **قوله** المقتضى
 العاشرة البسم وقصوله اربعة الاول في مسوغاته وجميعها واحد وهو العجز عن استعمال الماء البسم لغرض القصد وشحا استعمال السجدة وما في حكمه وطوبى
 بالنسبة لاجزاء الصلوة وما كان العجز عن استعمال الشئ صادقا مع العجز عن تحصيل ذلك الشئ كان ما ذكره المصنف من انما يلزم انما لا يلزم بالاجزاء يحصل
 مع شقة لا يحصل مثلها عادة او يرد عليه الواحدة شرعا كما في خوف غشش تحرم وازالة النجاسة **قوله** انما الاول علم الماء ويجب على الطلب
 غلوة ستم الحرف في سبعة من السهل من الجهاد لا اربع الا ان يعلم عدمه عند استباحة العجز عن استعمال الماء علمه وهو صحيح لقول نعم فلم يفرق واما
 فينبهوا لكن فان لا يجب على الطلب غلوة في علمه ان عدم الماء الذي به يتحقق العجز عن الاستعمال شرعا انما يكون بعد الطلب فان قيل لا وعيد الماء علم

حضور عند مع عدم العلم بوجوده فربما لم يلق هذا لا يصدق فيه العدم السوف فلا بعد من سبأ العجز وقد كان لا اولى وتحقق بالطلبية ولا يوجب ان طلبها
 شرط الجواز التيمم المطلق نعم فلم يجز ما دام عدم الوجوب انما يكون بعد الطلب ولما دوى من اصر المميز مع انه فان طلبها في السفان كانت الخيرة فعلق
 وان كانت السهولة فعلق في الاجماع الاصطلاح الواجب طلبه وحله واصحابه وفيه مقدار غلوة سهم وهو مقدار وسب من الوافي المعتدل والالام المعتدلة
 من الجواز الا يبيع بجيش يمشي عليها ان كانت الارض خربة اعيان سبيل الاستحالة على الاشجار والعلو والجحوظ وفيه مقدار غلوة في كل وان كان
 سهله ولو اختلفت في ذلك فوقع الحكم بحيا والاهل لم يملكه ما دام من الوقت خلا فالصاحب المعبر بغلوة على حشره واداه من احداهما على ما لم يظن
 ان المرد بها خد يد زمان الطالب لا مفسده الطالب بل الوقت لا يجزي لعدم توجبه الخطاب في الا اذا يقع في مكانه ولم يتجدد مثلك في معارضتها بغيرها
 ولو علم عدم الماء في بعض الجواهر سقط الطالب فيه او مطلقا فلا يملكه لا شفاء الفائقة وتحقق الشرط ولو علم او ظن في ذلك على الصواب كخفة او غيره وجب
 قصد مطلقا ولو بالجملة وجب محصل الشرط الواجب المطلق الامع الشقة المتدنية ويجوز الاستناذ في الطلب وينبغي اشتراط عدالة النائب ومجلسه لها
 لان اجناد العدل بمنزلة النفس وموافقا بالطلب في كل وقت كان في الخطاب والمنا تلم بعد الفلق يسقط الطالب الغرضه وجب الطالب للزاد لو قصد في التيمم
 لانه شرط المطلق **قوله** ولو اخل بالطلب حتى ضاى الوقت بهم وصلوا ولا اعاده وان كان مخطئا الا ان يجد الماء في حركه او مع اصحابه فيعيد خلف الشيخ
 في ذلك حكم بان من اخل بالطلب وبهم وصلوا في وقتهم باطلاق التمسك بغيره المضم وغيره فيجزم التيمم عند ضيق الوقت وامثال المأمور به فيقتصر الا
 اما لو كان بينهم من السعة فكلهم الشيخ غير واستثنى من الاول ما لو وجد الماء في حركه او مع اصحابه المبالغة فان تجد الماء لورد واجيز بذلك نعم انهم
 وسقط منه مرفوع بالشرع فيعليه الذكرى ونظم كل شئ انتهى دعوى الاجماع على ذلك والحج بذلك ما لو وجد الماء في القلوات لانه جعل مساط الاعادة
 وجدانه في محل الطلب والذي يقتضيه النظر ان من الوقت ان كان موجبا لا انتقال الى طهارة الغرضه ويجزى مطلقا ولا يجب الاعادة والا فلا الا انه لا يسيل
 الى الزاوية التي في حركه اكثر الاصحاب فعمل هذا لو كان الماء موجودا عند فاعل باستعماله حتى ضاى الوقت قبل يقيم ويؤدى مظهره ويقتضيه على
 اطلاق الشيخ بطلان والصلوة قبل الطلب لفا قد يقتضيه الثاني بطريق اول وكلام المصنف يقتضيه الاول وقد صرح به في المنه والذى يقتضيه النظر في
 الماء لا شفاء شرط التيمم وهو عدم الوجوب ولم يثبت ان فوات الادا وسبب بلع استعمال الماء وطريق ذلك فيما لو ضاى الوقت عن زالة الغائصة سبيل
 وفعل الشئ الواجب ان كفاية السوء والبيع والبيع والبيع والشدة في ذلك وان كان بعض هذه الامور قد تخالف بعضها في الحكم ويجب منعه
 الماء وادارة في الوقت او دخل الوقت من مظهره فاحذر باخشاء نعم لو كان للماء بعدا عن حيث لو سعى البوخرج الوقت فتم ولو صلى الصلوة فلا اعاد
 عليه لعدم صدق الوجوب حتى **قوله** ولو حضرت اخرى حذر بالطلب لم يحصل علم العدم بالطلب السابق ولم يتجدد شك بعده لعدم فائدة الطالب
 في والظن ان المرد بالعلم وهذا في نظامه الجزم المستفاد من العادات وهل يكفي الظن القوي لا بعد الكفاية بل ان مساط اكثر الشبهات الظن في
 يشهد بذلك فقلص كلام الاصحاب في المسئلة نفاذ في الوارد ومن مثل قوله في الذكرى ويجوز البناء في الطالب حصول الظن وعنده ذلك **قوله** ولو
 صاعلم في طلب الماء من وجب السعي ما لم يفتضطر او خوف الوقت المارد بالطلب ما بعد وفيه اعادة بحيث لا يحصل بالسعي البدر مشقة كثره وبكيفية وجوب
 الضيق قول العارف ومثاله المرائن ولا وفي في خوف الغرض بين وبين غيره كما سيجي اما خوف فوات الوقت فالظن انه لا يكتفي فيه اجبا والعلاف لل
 انظر فيما تار استعمال الماء فيسقط التكليف الابيهين بعارضه ولو اخل بالسعي حتى ضاى الوقت فتم فيصلى ثم قطعوا الظن الاجزاء لصدف الاستناذ
قوله وكذا يمين لو تنازع الواردون وعلم ان النوبة لا تصل اليه الا بعد فوات الوقت ظم العباد ان يمتثل ذلك مع الصلوة ويصلى وهو مشكل بناء
 على ان العباد اذا كان من الزوال انما يجوز التيمم مع الصلوة والعلم بان النوبة الاصل اليه لا بعد فوات الوقت على تقدير جرح حصول الماء بطريق اخر
 لا مكان حصوله ببيع او هبة ونحو ذلك وربما ظهر بطلان علم الاول وثاني في الحال وهذا اوجز وقد نبه عليه المنه **قوله** ولو جنب الماء في الو
 يمين واعاد ولو صبر قبل الوقت لم يعد الحكم الثاني فظن لعدم توجبه الخطاب حتى باستعمال الماء فلم يكن مفرطا وشمله ما لو هب او من ميا فلم يظفر او كان
 منظره فاحذر سوا وعلم او ظن وجوب غيره ام لا وهل يفرق بين ما اذا وجب العباد عليه لثباته او منته وزه ونحو ذلك لا يعلم في ذلك مظهر بها
 ويمكن ان يقال ان الوقت يتناول ما ذكره كل صلوة واجبة يقتضيه وقتا الا انه بعد بلان المبادى من الوقت هو المصروف بالصلوة وهو وقت الاداء الحكم
 الاول فلا بد بعد خلو الوقت فالحق بعقل الصلوة بالطهارة لما به لانه يمكن منها فاذا تيمم حصل بعد الاداء ثم يخرج من العبد ان لم يات بالمأمور به
 وجبه فيجوز المعادة عند التمكن وهو يمين لم يكن مواجدا بالتيمم والصلوة فعدا الوقت اما مع الاربع ففقدوا الاجزاء فان مثل الاجزاء بالتيمم الى
 بالتيمم اما بالنسبة الى الاداء بالطهارة المأثرة وهو الاصل الاول فلا يصدق في عدته فلنا هذا نعم ان لم يكن التيمم بدلا من الطهارة المأثرة فلا يعقل وجوب
 البديل والمبديل منه مع ما عتق النبوية فانه لا معنى له في ولا شفاء به بالادارة والوقت مع ظن وجود غيره ثم يظهر الخطا فانه لا فضا ورجع مع ات

الدليل على أنها اختارة المذكورة عدم الغضا وهو ظم احتياض الذكي وفيه قوة والاعادة احوط وان قلنا بالاعادة قالوا جيلها وادان المثل في هذا واحد
او متعددة ويجعل عادة العسل بها بالاداء في وقت الاحتصاص بالظن لوجوبها عند الفزع بعينه يصل وهو مطلق عليها وكونه عدم دخول
فان قد تم بين الدخول فلا قضاء وكذا عكس وان اتم انما باء ويجعل الغضا اذ العلم وظن عدم وجود ما خوف من العدم فلا شيء في حكم الاداء في ذلك على
مخوف من الشر وهو الجوع وحده لو كان مشغولاً وجبنا ان اذا كان عند ماء بكيفية لا يوصفها من جهة الماء الطهارة بخلاف الشرب فانه يجوز على ما
بان ولا يصح الجوع هنا لعدم فعل العين للنقل ومثلهما في البيع والصلح وعمل القول بالاعادة بعينها كل صلوة في هذا الماء في وقتها مع إمكانية من استغناء
لوجوب الخطا في استعمال والقدان الصوم كالصلوة في ذلك لا شرطاً بالطهارة ولم يجد بغيرها **قوله** الثاني الخوف على النفس والمال لم يثبت كونها
نفسه وحده وكذا المال لكن ظم قوله بعد وعطش وبقرة المارد نفساً وماله وقد كان الاولى في الغيم لان الخوف على مطلق النفس المحزنة والمال المحزن
كان ذلك لم لا يعرفه المارد بل يعرفه بالمرئ والخنزير والكلب والعقور لا بعد الخوف عليه عند ذن النيم والخوف على البضع لم يعرفه كخوف
على النفس بل اخرى ومثل الخوف على الغنى وان لم يخف على البضع والخوف على الصبي كالمريد بل لو خفف على الدابة امكن ذلك ولا فرق في الخوف بين ان يكون
في طريقه حين نهبه الى مثله او بعد غادرته من السبق بل يقع عنه وخوف الجنين فلا عدو وضد المطالبين هو حاجته واداء ما عدم إمكانية
الجنين التغلب المطالب ولو خاف الغنم فضا صاع وجا العقور بالخنزير ما بدله ان نجانا فالنكاح ان عدو ولا حفظ النفس مطم ولا فرق في المال بين القليل والكثير
على الظن لا خلاف الا بما صلاهم وعند فعل ما قلناه يظهر مضود العبادة لا ظاهراً حراماً السبب الثاني ما ذكره **قوله** من لم يوسع او عطش اضرار
معلق بالخوف وهو خوف لغواي الخوف على نفسه وعظم من لم يوسع او عطش وكذا الخوف على الطرف والخوف على ماله او مطم من احدى الشبهة على الخوف
البيع على المال اذا ريد بالنفس الاطلاق في مثله خلاف الحيوان بعصب الله والغاها على ظهرها من خوفه وخوف العطش اعم من الخوف على النفس وعلى شيء
من الاطراف او خوف من حيوت او من زبدها وخوف من صغيب بغير من من ولم اورد السبق لان ذلك كله ضرر وفعل الصادق لم لا امن ان يضر بنفسه
فيعرض لغير اوسع **قوله** في الحال او خوف في المال الجار والمجرور والاولى من صفه لعطش مخوف من سفوف ومعلقة مخوف وجبنا اي وعطش كائن
في الحال ويمكن ربطها بالجميع فانه قد يفسد وينجر الكلف في الماعلم الذي يرفع اللصوص ويخونون علم بعد ايام ان موضع مخوف جدا ويعبر فيه
المدافعة ويخوف ذلك لان يظن هذا في البيع لا تجلو من تكلف حيث في قوله او خوف ان يفر بالفرغ لانه معطوف على الخوف من العطش او من اجد
في الحال او خوف في المال ولا يخف من وقوع العطش بالاداء والعاد او با استغناء عنه من العادة او من فرائض الاحوال عند ذن النيم فانه ضرر في نفسه
بالحيث ولو كان عند ما نفاه ويخون هو ينجس الى الشرب لم يجر شرب الخبيث واذا خاف الظم للظهادة لان شرب الخبيث حرام ولا طهارة الما به
بل بفساد اليرس حيث كاجره وفي صرح بذلك المصنف **قوله** او عطش ويظهر هذا مسئلة لان ذكره عطش الحيوان الذي احمده بغيره
بالايد الخوف العطش سابقا ما يكون اعم من عطشه وعطش غيره حاله حرمه لا يخفى من الجميع **قوله** او من شرب او شربين سواء شرب معرف ذلك الى ان
او في العاد وان كان صديها او فاسدا خوفا من المجرم لا يخفى خوفا من الحيثية او من شربين سواء شرب معرف ذلك الى ان
من الاستحسان وان دفع به الخوف لم يجر النيم ولو نشق المعوضه وجب بذه اذا كان مقدودا وان كثر ولو كان الفزد بكم الصلح ووجه القسوة المنتهى
والشوق لظاهرة فقد المصنف لا يجوز النيم ونقله عن الشيخ وهو ضعيف لان ذلك ضرر ظاهر ويما يلحق حدا يشق فكله مشقة شديدا مع انه لا يوقى بالرب
بالوقوف على البصر مع ان ضرر الذكي راف نشد من ضرر الشرب وقد اطلقوا على جواز النيم في ذلك الذي يظهره الذكي جواز النيم لذلك وفيه قوة
ولو كان الخوف جينا ففقد شكله ليشاء من نفا السبب المحجوز ومنه انه لا يوصف خلافاً لعقله فهو اشد ضرراً والمير ذهبت الذكي وفيه قوة في ذلك
بين متعللاً بخلافه وغيره على الاصل اطلاق الصنوص واما السبب ونق الضرر واذا المفيد فمعلم عدم جواز النيم في وان خاف على نفسه والشيخ وفيه
جود عند خوف التلف واوجب للعادة والمشتل احباً ودلالة فيها مع معارضتها با في منها وظهر دلالته ومثولها التاويل وهذا اطلاق الاصحاب جواز النيم
لخوف الشيء وهو ما يعلو بشئ الوجه وغيره من الخشنة والشهوه وما يلبث تشقق الجلد وهو من وجع الدم وينبغي فيقبل الجود بكونه فاحشاً كما فعل في
المشني لظلمه ضررها سوا ويرجع في خوف الضرر الى الظن المستفاد من الوجوهان باعتبار العادة والعادات او في العادون الشفة والادب الحاف غير الشفة
بما اذا كان بحيث يمكن البتة مثل ذلك ومنه الذي ان لم يمتد امر الدب وظن صدقه والصبي والمراة كغيرهما ولا يثبت العادة كالحجر والحصول القيل بغير القول
ولو ظالم في الحال ولم يخش العاقبة فضا ولا تنفاه الصفة بعادة ولا في ذن النائم بين كونه من جوارحه او في غير ذلك كالكبرياء او في ذن البدن ونحو ذلك
ولو كان الام شديد احبلاً لا يجهل مثله العادة فقد خرج من المنهجه جواز النيم لم وهو منيب للضرر وهذا اطلاق لم يخش العاقبة اي لم يخف حدوثه من
او زبده ولا فرق في ذلك بين الوضوء والعقل وعليه يجمع ادوى ان الظم عمن اغسل في ليلة باردة وهو شديد مرض او زبده الوجع وقول المصنف

عقل الخاسر فلا ان الطهارة المانته لها بدل وانزاله الخاسر لا دليل لها فجمع بين الواجبين وحكي للصنع ذلك الاجماع المذكور ولو كان مع فنيته
الاستغناء عن حال الصلوة ويخرج الى السمر في غيرها ويخاف تعدي نجاسته الى ما فيه من ثياب وميزها فانهم قد فهم الطهارة لا تنقاء البدن في
اشراط الصلوة بالطهارة على كل اختلاف اذ ان النجاسة **قوله** فان خالف في الاجزاء ونظر بنشأ من ان منى عن الماني به لانه ما مو وعقل النجاسة
والادب الشئ يستلزم النقي من منتهى العباد يبدل على الفناء ونه المفسر القابل بان الشئ بالشئ يستلزم النقي من منتهى صفة على الاطلاق
لانه يستلزم النقي من منتهى العام وهو مطلق التلك الذي هو النقي عن اهل النظر لا مطلق الاخذ والخاصة الاصول فلا ينفك الدليل ولان انزاله
المانع اول من حصل احد الشراطين اللذين على البدل بعينه كذا قبل وفيه نظر ايضا لانا نقول بمجيبي لكن لا يلزم عدم الاجزاء الماني به وهو المظن به
بالاستدلال وهو ان يظهر بما يملك ويصاح معه كذا قبل وفيه نظر في كل الكبري والاصح عدم الاجزاء لانه عبارة عن الايمان بل ما مو وبره وحصل
لان الغرض ان ما مو وبالنسبة لادب الطهارة بالما بنفوة عنه التكليف كذا القول فمن يخاف ضررا يبيبا باسعمال الماء اذا سغلم واعرض عن الشيم
وهذا البيان يظهر ضعف احد وجهي النظر المذكور فانهم هنا قالوا في الاجزاء اشكال او في ذلك انه به ذلك ان جو وجود المزيل في الوقت والا فلا
وهو حان انا الجوز لا مطلق الجوز عقل كذا في الماء في الوقت **قوله** الفصل الثاني فيما بينهم وبين شرط كونها اما في ما او جاز او مدخل الصلوة
اما اشترط كون ما بينهم ايضا فلو لم يتم فيهم صعبا وقول الصادق انما هو الماء والصعيد وانما الصلوة والصعيد وهو وجه الارض على احد التفهيمات
فيما ولا عجزا بوجه من برام ورجام وغيرها وكذا في بعض النسخ وفيه قول نعم فصيح صعبا لقا وعلى هذا يجوز النسيم به احتيازا خلا
للمشروع حيث استعمل في الدواب والمرددة في قطع الطريق اليها او الفلك الذي لا وصل فيه فانه في القاموس ويشترط كونها ظاهرة اجماعا لقول
فيهم صعبا لحيث ان المفسر من معناه الظن والظن له من وثاها ظهورا ولا ان الغرض لا يعقل كونه منقلا **قوله** ولو كان حكم الاستغناء في المفسر
شعرا فلا يصح النسيم به للذي المنفعة الفساد ويندرج في حكم الملوك المادون فيه من حيا وصفا في الاذن في القرب وتحت الاذن والدخول والمجوس
وهو ذلك عموما وصفا وهذا حال كالمال في الملوك حيث لا ضرر على المالك ولم يخفق فيه عنها والميل والبيع الاصل والمستاجر يملك
المنفعة في حكم المسعود ويندرج في المادون فيه ولو حبس المكلف في مكان معصوب ولم يجر ما مباحا او لم يمسحوا لاضرار بالمكان فيمنه نذرية
وان وجد فيه لان الاكراه اجبره من التي مضرت الاكراه مباحا لا مشلح التكليف لما لا يطان الا ما يلزم منه ضرر وانما على اصل الكون ومنه يجاز
لم ان يصير بتمامه ويؤمن روح الغير بئانه بل في الاكراه فخلات الطهارة بما كان المعصوب لانه يتقن ان لا فاعير ماذون فيه ولا نعوذ اليه في
نعم ليربط في ما معصوب وغذر عليه لم يخرج ولم يلزم من الاعتقال به ذم او اطلاق امكن القول بانما هو اذ لم اظفر في ذلك بشيء لكن عبارة
الذي يجوز النسيم به للصواب حيث هو الصلوة عليه **قوله** فلا يجوز النسيم بالمعامات كالكل والرد في نزع وزياد الجهد ونحو ذلك لعدم وقوع
الاسم الا في فعلها ولا الزماد سوا كان وما لا تحب والزلزل عدم فمبشرة ارضا ومثل النبات للنسخ **قوله** ولو بالوصل هو يتلكن الحاد
فقط الطريق الذي يوصل عليه القاموس الثمان مطلق الطريق لا يجوز النسيم به لمعنوم في الصادق هم اذ كنت في حال لا ينفك الاعل القطن فيهم نذر
معناه محض في نفسه منة ومثقت في رافض الباقين نعم نعم كانت الارض مبللة على وجه البليغ البلاء صبر في الدواب يطها جاز النسيم **قوله** ولا النسيم
بما منع منه وجاز بغيره لاني الاسم او في كالمشي في نوح الدقيق والاستسان لسلب اسم الارض ومقتضى عبارة النكوي انه ان كان الحيط بحيث يرى او
بلس اسم الدواب لا يجوز النسيم في هذا لا يجوز النسيم بالدواب والمدا والمخلوط بالثياب كذا حيث يرى صفة اما الغليل فلا باس لعدم الانفصال منه وفيه
لولا خلط الدواب بالثياب ما لا يخلو باليد كما لا يجوز النسيم منه لان الدواب موجود فيه والمخلوط لا يمنع من الصلوة في الدواب باليد فكان سائعا وكان يرى ان
اخره على وجه يصل الدواب الى جميع بطنها حال القرب وفيه نذر ونشأ من عدم لينة المخلوط **قوله** ويجوز ما من النورة والمحيط الماد قبل
لوقوع اسم الارض عليها وعدم تناول المعدن بها وبما هو من اهل المؤمنين عن منع ابن ادريس من النسيم بها لكونها معدنا وشرط الشئ به
نحو ان النسيم بها فقد الدواب وهما صغيفان اما الاحراف فلا يجوز خلطها بالثياب لانه لا يخلو لانه ما فيهما من الراد **قوله** في الدواب الغل لا يرض
سوا كبر البشام لان الاصل الطهارة نعم لو علم حصول نجاسته من غير لم يجز ولا خلط ط بالثياب والعلم من دون محافظه شئ من النجاسات الا ان
المشايخ وبعض العامة منع ما علم بشئ من النجاسة صلب الموت ونحوهم فيما جاز **قوله** والمغسل اجماعا من البقاء الاسم وعدم رفع الحدث
وضربا للمصحح به والمغسل طمس محل النسيم في نفسه او بالنقص اما المصوب عليه فليس بمغسل اجماعا فانه كالماء المغزون منه **قوله** والعصق والي
والعصر والابيض والبطيخ وسواه الخنز والشئ والجوز النسيم يوجب افرج الدواب لصدر في عليها الاعصر هو الذي لا يخلص بها من بلل الشئ
والاصح ومنه الارض الذي يبلل وي به والابيض الذي يؤكل سقاها والصفا سهل واسع فيه وفان الحصى والدواب واللبس في غسل الماء ويجوز النسيم

أطراف الأصابع مسؤبا أي ثم لم الكفا الأيسر من الزند إلى أطراف الأصابع مسؤبا ولا يجتنب اللفظ المجمع بل الكفا للأصل لقول الباقر عليه السلام في نصه عارث
 مسج جهينيه بأصابعه لما دلت عطف الأفعال من الضرب ومسح الجبهة واليمنى واليسرى ثم لم وجوب الترتيب واعتباره في الترتيب **قوله** ولو لم يكن
 استأنف ما حصل علم الترتيب أي وجوبه وان لم يتبعه ما دلت بالأمور به على وجهه وهو اجتماع علمنا وينبغي تفهيد الكفا وبأسبغ ما أحسنه من ما أحسنه من الترتيب
 بعدم طول الزمان كمن لم يجتنب يفتوت الموالاة فانه يحجب الاستئناف من داس ويجب الموالاة أيضا استدلاله الذي إلى الأصحاب وصريحه بنو التذكرة
 وإن أهمل هنا وما يدل العطف بالقائه **قوله** فاستحق وجوبه كالدلالة على التعقيب مسج الجبهة وبذلك ينفعه ذلك لعدم الغافل بالعضل وللعقل النبي ص
 والأثر **قوله** لو جوب الناس في الدلالة على الشيء والرجوع ذلك هو الإجماع والمراد بطلان الأدلة هنا في المشاهدة لعدم تصور معنى آخر نعم لا يصح القول بالبطلان الذي
 لا يتخذ بعد **قوله** والنوال هنا **قوله** ولو اخل بعض الفرض بعد عليه وعلى بعد ما دلت بالأمور به ولا فرق بين كون الإخلال هذا أو سهوا أو
 يشترط عدم الإخلال بالموالاة ولو شك في الإخلال ببعض الأفعال كان قبل الفاعل أي بالمتكبرين به وما بعده لعدم الامتثال وإن بعد الفاعل
 لم يلحقه عدم قول الأصابع إذا خرجت من شيء ثم دخلت فغيره فشكل فيلبس شيء **قوله** ويجب نقض اليد بعد الضرب قبل المسح **قوله** لا
 الدلالة على أنه من نقض يديه بعد الضرب وكذا الأثر **قوله** ولا في غيره من شيء الحلقه قال الشيخ ينفعها ويصح أحدهما بالأخرى واعتبر
 الجنب علوق التراب باليد اليمنى وأصل النقض محو وعليه كذا في الترتيب بالحج ولا دلائل في الآية لأن الصلوة بعد الدعاء وهو شامل
 للدفع فينتج أن يكون من غير الآية للشيء **قوله** ويجوز الوضوء ضربه واحدة في العلة بضمان أي إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا
 واحدة في العلة بضمان إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا واحدة في العلة بضمان إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا واحدة في العلة بضمان إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا
 الأصحاب من المشايخ من احتجوا بالمرتب فيهما وضوءا واحدة في العلة بضمان إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا واحدة في العلة بضمان إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا
 في العلة بضمان إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا واحدة في العلة بضمان إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا واحدة في العلة بضمان إذا كان التيمم بدلا من الوضوء أو وضوءا
 يناسب الظاهر الكبرى وبما يتدبره مداراه في الصحيحين الباقر عليه السلام ذلك كيف التيمم قال هو ضرب واحد للوضوء أو العلة من الجنبه فضره
 مرتين ثم تنقعه للوجوه ومرة للبدن بان نزل على تمام الكلام عند قوله ثم هو ضرب واحد للوضوء ويكون معناه وحده الضرب والآية
 فعله والعلة من الجنبه أنه لبيان الضربين في العلة وفيه بعد وتكلف طعن الماد بقوله ضرب بيدك مرتين في الضرب كاشعير **قوله** ثم
 ينفعها وكيف كان فالجواب هو التيمم لأن فيه مجازين الأخبار وبأن في الأموال يستلزم اطلاع بعضها إذا قلنا هذا فحق التيمم لا يكفي ضربه واحدة
 بدل العلة جوما ما في بدل الوضوء مثل الجنبه ضربه ثم كلامهم في الجمع بين الإحصاء الواجب ضربه فلا يفرغ الثانية نعم البطلان التيمم
 بهما غير ظاهر لكن باثمه على غير المصنف بقوله ويجوز في الوضوء ضربه واحدة دون أن يقول ويجب ضربه إلى غير ذلك من العبادات للاستعداد
 بهذا المعنى **قوله** ويحكم التيمم لو جمعوا أي الوضوء والعلة في الجنبه لأن المبدل من الفرض إذا كان متغيرا بالبدل الضعيف أو لا
 ومارواه عارض الصادق عليه السلام وأبو بصير من أن التيمم الجنبه كالحائض سواء لا يمانه هذا الحكم لأن الماد سواء في الكثرة بالنظر إلى كون كل منهما لا
 من العلة على أن السورة لا يفيد العموم فلهذا يجب على الحائض التيمم للعلة وأخر الوضوء وكذا ما قلناه ولو وجدت ما لا يحد الظاهر من حيث
 يثبت من الغرض ولو كان للعلة لم يجزئه إلى الوضوء ولو اجتمع حدث الجنبه مع غيره من الأحداث الكبرى فيشترى بالتيمم سبابة الصلوة من
 حدث الجنبه أو البدلية من غيرها فالظن أن يجزي لمن تيمم أخرى ويبيع له الدخول في الصلوة كما في العلة ويظهر من عبادته أعني والغرض إلى غير
 الحوادث الأخرى أصنافها أن التيمم الجنبه إذا فرغ من ظاهرها أن يثبتها لا يجزئ من الحدث الأصغر إلا مع التعبد بل الأحداث الصغيرة إذا جتمع
 بعضها مع بعضها فلهذا كان **قوله** وهو مشكك لأن الاستباحة من حدث ينفق الاستباحة من غيره لأن المانع والمنع واحد والاعتداء في الظاهر أو
 كما قلنا هذا سابقا بخبره باب الوضوء ولو نوى الاستباحة من غير حدث الجنبه إذا جتمع غيره من الأحداث الكبرى مثل الجنبه على القول
 بأجزاء العلة من غير الجنبه عنه فلهذا كان لأن التيمم كالعلة لأن المانع وهو الحدث الذي يطلب وهو ما كان أمرا واحدا والمنع أمرا واحد في نوى
 الاستباحة من واحد من الأحداث وجب أن يسهل له نيل المنع المترتب عليه وعلى غيره لأنه واحد ويجعل عدمه لأن التيمم طهارة ضعيف في الغناء
 النص على ذلك بعدم صحة الأصحاب بدفعه عن الوقوف مع الغالب **قوله** وسقط مع القطع دون الباقى لا وجوب المسح لو غفل عن غسل يديه
 لو لم تكلفه الاطباء فلو قطع اليدين من تحتها أو من فوقها سقط مسح ما قطع وجوب مسح ما قطع إلا لا يسقط المنيح بالعود ولو قطعت من تحتها
 سقط مسح ما قطع ولو قطعت من تحتها لم يفسد مسح ما قطع من المفضل لم لا يقطع اليد من المرفق في الوضوء مژدود المنيح المتين نظر إلى
 أن الغاية هل يدخل أم لا ثم احتاجا إلى السقوط في حال الغرض وهو الكفا ويرى عليه أن لا يذات كان غاية فلهذا أن الغاية لم يدخل لم يزل محل الفرض

بالقطع المذكور بل في منتهى فلا يملك مسحه او حرقه لو كان لا اصبع وانه اذا كف او يدك او فمك وحيث قلنا ان واجب مسحه فلا يجوز في الضرب والسبح بهاء في حصل القطع
فالتم ان يمتنع وجوبه بالثواب ويجعل ان يضرب بما يفي من كل رطل ويحجبه لانه اضرب الى الضرب باليد من ولو في محل الضرب الشئ فلا اشكال **قوله**
ولا بد من نقل الثواب الى محل الضرب لم يكن المراءى قبله كونه حيث اذا اريد نقله الى مكان الضرب عليه فلا يجوز في الضرب عليه وان كان من غير ان يعلم مكان
الضرب عليه والبناء ودفع الثواب الى مكان الضرب عليه كما هو مذهب بعض العامة واما الجحد فمننا والاجماع على خلافه فلا يمتنع حمل العباد في الاصل
ذكرناه وينبغي التكلف الا يمتنع ولو محرمه مع العذر في المحرم ويجوز مع العجز انما الحكم الاول فلما قلنا نعم فتميموا وفعل العجز لا يبعد فعلا حقيقيا وقد سبق مثله في
الوصف والعقل واما الحكم الثاني فلو جوب التوصل الى فعل الطهارة بحسب المحكم كانه الطهارة يجب على ان يضرب بالصحح بيدى العليل ثم يمتنع بهما ان امكن لغيره في
ناو امتهما استطعم ولو عجز ذلك ضرب بيديه وصح بهما وينبغي العليل ان يشهد تعليمه او لو لم يكن اولى وحكى الذكري عن ابن الجندب ان قال يضرب
الصحيح بيدى ثم يضرب بهما بيدى العليل ثم قال ولم تقف على ما ذكره **قوله** ولو كان على وجهه فثواب فزوه بالمسح لم يجزاء ولو نقله من سائر اعضاء جاز
انما يجوز في اليد والراية التيمم عندنا وانما ياتي ذلك على مذهب الشافعي الذي يشترط الصحح التيمم فنقل الثواب فلا بد من حمل العباد فعلا فنقل الثواب من سائر اعضاء
وجوبه من غير علمه فلا بد من منع من هذه العباد فلا يها من الاحتياج الى التكليف الجهد واهام ظاهرها **قوله** ولو عمل وجهه في الثواب لم يجز الا لا
العقل ان الضرب باليد في المسح بهما انما قلنا والصواب بذلك من طرفنا الا مع العذر فيكون اذا لا يقطع الميود بالمعصية فيقارن بالنية فيجوز حمل الضرب
بان يكون باليد جازا ونحوها ومنه القطع كما سبق وليست بخاسرة اليد وان عذر ان اذنها عن ركة الضرب باليد بل والى الضرب بالسبح يظهر الكعبين بل تعين
الضرب والمسح بهما استحبابا لا غلا في كونه لو كانت خاسرة مستعدة امكن في ركة واحدة وانما لا يلحق بها الثواب فيضرب بالمطهر فان عجز في الجهد وعبارة الذكري
ولو يقطع يد المكلف نوعا ونحوها في الموضعين كونه عاخر من الطهارة فيؤخر الصلوة كالوجه في الوضوء والعلم هو عضو مضاعف ولم يمكن التيمم ولو عجز الجاهل
جميع الاعضاء ان كانت مستعدة فلا يمتنع ولو امكن شخصها فلا اشكال وجوب ولو كانت خاسرة حمل الضرب باليد لا يتعدى الى الثواب بخاسرة حمل المسح مستعدة
في حقه التيمم فزوه من عدم التخصيص على مثله وجوز طهارة المحل شرط مع الامكان لا مطا واعيد عدم العذر في حمل الضرب فلا يخرج الثواب بيدى الجاهل
عن كون طهارة في طهارة الذكري ان كانا كذا في غير نقطه حمل المسح على الجهد وضوض صيرة النجاسة الا انما قلنا في المنع الا اذا عذر ثم نعم لو امكن اذ انما الجهد نعمين
ولو نجا سائر ارجاء كايول واعلم ان الطهارة على مثل طهارة محل الاضلاع من الضرب واليد من ويعد ان لا يري اشتراط الطهارة فيها وان يمكن من اذله الجاهل
قوله ونزع طهارة في ذلك حال الضرب وكذا في حال المسح بالامانة الى المسح دون للماسح **قوله** ولا يخلل اصابعه الى السجدة للمسح على النكاح
بغير نزعها من الضرب للوجه والكفين من غير الاصحاب ولا يخلل شعوه بغيرها الى اعدام الغائبة **قوله** الفصل الرابع في الاحكام لا يجوز التيمم في حال الوضوء
اجلها ويجوز مع التقبيل المبادة من الوقت هو المجرى وشهها وهو وضوء الا اذا لدخل حقيقته ما في يد السوا لا من فته العمل الذهني فيكون العبادة في قوله
وله لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت المؤثرة اما عجزها فتميمها عند الحاجة فاعلم ان كونه في الاستسقاء كذا في الحنفية فيحصى صها كونه مؤثرا في شئ من ذلك وذلك
ويمكن ان يرد بالوقت ما هو من وقت الاداء ويكون التيمم بالحنوف والاستسقاء والفتاوى للتعويض واحض من النوع الاول الحنفية لانها اخف من غيرها
وينبغي ان يرد بعدم جواز التيمم قبل دخول الوقت ما اذا تيمم بعد الغيم من قبل وفيها اما تيمم لمطلق النقل او لكون على طهارة مثلا مع فقد الماء فيجوز على
في الثاني اما جواز التقبيل بل وجوبه وان كان اجماعا الا ان شئ ظهرو عن من البيان ان اولين الاخلال بالصلوة والماء بالتقيد لا يفي من الوقت
سواء معناه ونقل الصلوة ولا بد منه **قوله** في السمع خلاف في الجواز مع العلم باستمرار الجهر وعدم مع عدمه اي من استعمال الماء والماء بالعلم المستفاد
من العادات المنكثرة بل في الاحوال والمستند الى قول عارف ونحو ذلك وما اخذاه المصنف هو ما عليه اكثر المتأخرين وقيل بوجوب مراعاة التقبيل مع عدم
البلل كذا في الخبرين والمرئيه في الصلوة ابرار وليس وعجزهم لظن حسنه واداءه على حددها علم قال فالم يجد المسافر فيطلبه واداءه في الوقت فاذا خاف ان
يقرب الوقت فليتبسم ويصل اخر الوقت والامر للوجوب والعجز محمد بن مسلم قال سمعته يقول فالم يجد الماء فاخر التيمم الى اخر الوقت فان فالتكلم فقلنا انما
وبها نكالا اول وعيادى بالاخبار والدال على عدم عارضة الصلوة اذا وجد الماء في الوقت وفصل بينهم مثل رواية معوية بن زيد وهو في عبد الله في ارجل
في ارجل السجدة لا يجد الماء ثم يصلي ثم انى بالماء وعليه شئ من الوقت فيصلي على صلوته ام ينو صاء وبعد الصلوة قال مصحح صلوته فان وب الماء وب الثواب
وهو ما علم الاستسقاء وليس حمل هذه الاحياء على من الصنف فينبه السمع بارى من حمل على استحباب التأخر بل يرجع هذا نظرا الى اطلاق الاية و
الاصل وعموم فضله اول الوقت مع الاعتناء ومثل في حكمه انما او كفى الصلوة بمهت وصليده وهو صريح في الدلالة على الجواز مع السمع مع ما في هذا القول
ذهب ابن باويه المصنف وقتا قبل طهارة الا ان القول بالتفصيل الى ان في الجمع بين الادلة ليعمل بكل من القولين فالمصير اليه ظاهر **قوله** ولا استسقاء
بالصحنه الصحنه ان ذلك وقت فعلها ولا يوقف على استسقاءهم فان الذكري والاذن جواز با داء الخروج الى الصحنه كذا في قوله في هذا ما قاله

قوله السعي الى الصلوة بعد حضور وقتها احسن ان يكون على طرارة واحسن الجواز بطلوع الشمس اليوم الثالث لان السبيل المستقيم وهذا وقتها هو وقت
 الاذن لم ان هذا هو الوقت فلا بد من عمل عادة التقيد اذا جرى زوال العذر وهذا يظهر من العمل بالاول فقول **قوله** وللفائنة بذكرها لانه وقتها والاول
 التقيد في هذا القول بان الصلوة توسع لما فيه من العز في القضاء وان السعة هنا غير مستقلة من هذا الوقت بل هي عدم القيد به **قوله** ولو يتم
 لفائنة حصة جاز ان يؤدى الظاهر اول وقتها على اشكال في الصلوة على طر في التنبيل فان التنبيل للفائنة قبل دخول سبيل من اوقات الحاضر اى وقت كان
 كذلك ومثل ذلك الفائنة لان التنبيل للكون والنافلة كالاستسقاء ويطلق الصلوة ايضا هكذا وكذا القول في التقيد بالظهر واحسن بانها ان اول وقت
 عن مغلها ان احسنها التنبيل فانه يجوز قطعها لان بينهما واحدا ويجوز ان يصلى به عدة سبيل عند ترويحى ولد المصنف **قوله** ولا بد ان لا يجوز فعلها في آخر الوقت فهذا
 التنبيل وعلمه بان التنبيل لصلوة قبل وقتها لا يصح اجماعا عني ايقاع هذه التنبيل لا يكون مبيحا للصلوة الظاهر لا يصح تنبيلها باحسانه بل وكذا عند آخر الوقت لعدم
 زائده فيه وليس شي لان عدم ترتب اباحة الظاهر عليه لعدم دخول وقتها لا يفتى بعدم ترتبها على كافي الظهارة المانعة من عمل القول بان التنبيل انما يبيح
 صلوة واحدة بغير ذلك اذا تقرر ذلك فاعلم انه في مسألة الكتاب الاشكال بجواز زوال الظهارة اول وقتها على القول بغير التنبيل مع السعة وكذا ان كان
 العذر معتبرا بجواز زوال على القول بالتفصيل ما اذا كان العذر مرجوا في زوال هذا الظاهر او مطلقا على القول بجواز عادة الصلوة في موضع الاشكال
 من المقتضى لوجوب التناظر وهو امكن استعمال التام وجوده والممانع منتف اذا لم يكن التنبيل صحيحا وهو غير صالح للممانعة ومن احوال كون المقتضى هو
 التناظر هو عدم صحة التنبيل مع السعة اذا جرى زوال العذر وهو منتف من هذا الحكم بغيره الصلوة اولى فينتفي وجوب التناظر والحاصل ان مثل هذا الاشكال
 راجع الى ثلاثة المقتضى لوجوب التناظر من الامرين المذكورين فان دليل على كونه هو الاول لم يجز فعلها في اول الوقت وان كان الثاني جاز والظاهر
 الاول لقوله ثم فليطلب ما دام في الوقت فاذا خاف ان يفوت فليتبى **قوله** لا بد ان لا يشرط في فعل الصلوة خوف خوات الوقت لانه اذا
 ذلك في فعل التنبيل في فعل الصلوة ولا يلزم من انتفاء التناظر بالنسبة الى التنبيل لسيى فعله انتفاء بالنسبة الى فعل الصلوة استصحابا لما كان وكذا قوله فان
 فاقته التام فينقل التناظر بدل على ان التناظر للتحقق في الماء ومحتاجا للمصطفى المذكور في الجواز وهو قول الشيخ في المبسوط **قوله** ولا يشرط طهارة البدن عن
 النجاسة البدن فلو تبين وعلى بدنه نجاسة جاز النجاسة ان كانت في محل التنبيل فاذا لم يشرط لصحة فعله ولبس عصابة المصطفى هذا الباب ما يتعلق بذلك بقايا
 ولا ابا تاويله هنا فلو تبين وعلى بدنه نجاسة فيقتصر ان يكون في غير محل التنبيل واطلاقه صوابه فيقتضى جواز التنبيل مع نجاسة جسد الزم من سوا كان العذر
 مرجوا في زوال ام لا وقد سبق في كتابه باب الاستسقاء ما يخالف ذلك وقد عرفت في هذا المسئلة هناك **قوله** ولا يجزى ما صلاه بالتنبيل سفر او حضر لان في
 بالمأموه وعلى وجهه لانه لفرض فيجوز والاعادة هي ما جى الى دليل فقال بعض العامة بوجوب اعادة ما صلاه بالتنبيل لفعل الحضرة **قوله** بعد النجاسة
 او لا سوا هذا الجائز في حاله من العمل فيتم وصلى ولم يكن كل بان كانت جنبه لادى عمل وقيل بوجوب اعادة المعذر والاجماع لعدم تحقق الامتناع في وقت
 الاضطرار وندى التنبيل عليه ويجوز ان يستثنى منه ما اذا تعذر الجائز بعد دخول الوقت وهو غير على مع لما فانه بمنزلة من ادى الى ان في الوقت وقد سبق في
 كلام المصنف وجوب الاعادة عليه **قوله** معتذر حاتم التجمع والاول سوا معتذر حاتم التجمع والخروج للابتنان بالظهارة المانعة منهم ولم يكن بغير ذلك
 لا اعادة عليه لغير الامتناع للاجتماع والاعادة بامر جديد وقال الشيخ بعد وكذا المنع بجماع العز فيقول على رواية السكون عن امير المؤمنين ثم
 وفيه ضعف **قوله** بعد وعليه ذلك النجاسة عن بدنه ولا لعدم الماء فيتم وصلى ولم يكن بغيره ذلك فانه لا يجزى على الاحتياط ما قلنا وقال الشيخ بلغا
 التنبيل في النجاسة على بدنه او ثوبه اذا لم يجد ما يغسلها به ولم يتمكن من فزع الثوب والصلوة عادى يقول على رواية حاتم عن الصادق ثم وعاد ضعف
 الاصح عدم الاعادة وانقضت عبادته الكتاب على في نجاسة الثوب اذا غدر فزعه نجاسة البدن ولا بد اذا وجبت الاعادة لنجاسة البدن فليجأ التوب
 اولى واعلم ان المصنف قال في المنهوى ان نظم كلام الشيخ في معنى بدنى النجاسة المنهية عند غسل النجاسة سوا وجوب الظهارة ام لا لان قال ثم بعد اذا غسل الوجه
 ولان المؤثر وجود النجاسة وند ذلك فليست الاثر في صيانة الشئ هذه هي ادهاء المنهية لانه نظم قوله بوجوب الاعادة للغير يكون قد صلى بغيره مع النجاسة
 واللام يكن ذلك المسئلة في باب التنبيل وجب احكامه بل من احكام النجاسة فاذا اذا احدثها انتفى الامر من حيث هما كل من خرج من حيث
 الاعادة ان يكون الشئ يرى وجوب الاعادة بالصلوة مع النجاسة مع ما كانت الظهارة مانعة وليس كلامه في باب النجاسات ولا في ذلك لانه اصح
 على وجوب اعادة ذى النجاسة الذي لا يتمكن من ازالة نجاسته عارضا المنهية للتنبيل وهذا ظم ان الاعادة في الامر من معال النجاسة من النجاسة **قوله** وبسبب
 به كل ما يبيح بالمانعة من صلوة وطواف ودخول المساجد حتى المساجد والكعبة ومس كحائز الفل من طلوع كاسبق ومع وللمصنف من سبب احسن
 المساجد للغير لقوله نعم ولا جبا الاعاوى سبيل حتى تغسلوا اجعلوا بغير النجاسات العذر فلا يبر ولا التنبيل واللام يكن الغا بغيره وكذا من كتابه في الفل ان
 له محللا لعدم الفرق الا انه بينهما وهو ضعف اما الاول فهو معارض بغيره ما با ابا قد يكتمن الصعيد عشر سنين فان اطلاقه لا يفتى في الكفاءة في

المشقة بالطهارة الملقح بانه لا يواد الكفاية في الصلوة في البيت دون الدخول المسجد والصلوة ونظرا لانه عم الزايب احد الظهورين ولان النيم يد الصلوة
 التي اعظم من دخول المساجد مع اشتراطها بالطهارة الصغرى والكبرى فباحثه لدخول المساجد بطريق اول ولا تلافى الحث على فعل الصلوة في المسجد وليس
 الحث على تلافى ما ذكره من القابض باطل من المثل هذا الاطلاق وعلى هذا ذكر الاعنانية الا يخرج وحج الغالب وانه هو الاصل لان النيم انما يكون عند
 الصلوة واما من كتابه الغلظ فظن لانه النيم عليها بالكاتب والسنن لم يقره نعم ولكن يريد بظهرهم اي بالامور السابقة والنيم احدها وفيه هو احد الظواهر
 ويحيى على قوله علم جواز الطهارة الجنب ايضا ان النيم لا يستلزم دخول المسجد ولم يصح بحكم الخاص والقضاء **قوله** وينقص في افضائها يمكن من استعمال الماء
 لا دية انقراض النيم بنوافذ كل من الطهارة من لانه طهارة حقيقة لا منقحة او ما يفيد اياها الصلوة ونحوها فاذا حصل شيء من الاحداث الكبرى والصغرى
 بطلت الا باحدا الحاصل النيم واسم حكم الحث ويزيد في افضائها يمكن من استعمال الماء في الطهارة التي ينيها عنها والماء من التمكن ان لا يكون
 مانع حتى لا يشترط في وجوب الماء ولم مانع من استعماله كالتخليل على شرطه من وروده او كان في غير ولا وصل له اليراث كان به من غيبي عليه من الماء
 ويحتج حدوث المرض وكان الماء يبعد من لا يبعد لاجل الصلاة ويعرض عن غير ذلك وادوىهم وجود الماء ثم ظهر الخطا او يمكن من استعماله وهو نيم عن التجاوز فان نيم
 جميع هذه المواضع لا ينقص لعدم التمكن وعدم صفة الوضوء وكذا لو كان مثيما عن الطهارة نيم من احدها خاصة فان بينهما ينقص دوره الاخر فلو كان
 الماء للعلل لغين نيم لا تنقضى والاف نيم الوضوء ان كفى له طهارة الكتاب مطلقا كثره وتنقيحها كما ذكرناه في شيء هنا وهو ان هذا شرط لا تنقضى النيم من غير
 زمان الطهارة الماء يمكن من فعلها ما يجوز وجود الماء والتمكن من استعماله ينقص النيم وان لم يحض مقدار زمان الطهارة اطلاقا عبادرة الكتاب ينقص
 الشاق وان كان المبادر ومنها ان التمكن من استعمال الماء الطهارة هو لنا وضو في شدة الشاق اطلاقا والاضواء في جوعه نعم وقد سئل يصل الرجل
 نيم واحد صلو النيل وانها وكلها نيم فلم يحرمها ونصب ما وعينه ويشهد للآل ان التكليف بالطهارة المائية في وقت لا يجهل التكليف بما لا يطاق فيلغى
 للنقص هو التمكن من فعلها لا المظهر التمكن الملقح بالعلم من اول الامر ان لا يمكن من فعلها لا ينقص نيمه فان قيل فوجب الخطا بالطهارة المائية
 ينال بها النيم وعدم الحرج بالنية على هذا التقدير فلو ان جهر الخطاب انما هو يجب للفقهاء فانما يبين في ان شرطه ظاهر او باطنا والحرمان بالنية انما يجب
 التمكن ولو لم يتحقق الحرج من غير ذلك العبادات لعدم علم المكلف ببطلان في اخرى العبادات وعلى صفات التكليف والضيقة ان الخطاب ظاهر الفعل
 الطهارة المائية نيمه في بعض زمان فبعض ذلك مقدار وبينين استغفار الوجوب ثم ولا يبين عدم فبعضه كما شفا وهذا هو المختار والماء
 يغسله او يصير ماء ولا ينجس بماء من استعماله الملقح بان احصاها وهو محتاج الى شيء من احصائها في ما احصاها لو لم يلق الماء قبل انعام
 الطهارة فالنيم على الجيب ان يغسله في كل موضع بطل فان عدم استئناف بماذا في بعض مقدار زمان استعمال الطهارة منكماء مع فعلها
 فلو جرد بعد التمسك بغيره انعام ستمر وكان في زمنه وفضل هو الاصل لعدم قوله ولا يظن انما لكم ما واداه مجاز من علم من اي عبد الله من النيم يوق
 بالماء حين يصل الصلوة فالغنى في الصلوة لا يرفع على الاستدلال بالادلة ان التي هي ابطال العمل شرطه في صحة الصلاة والتمسك مع الشرط المنع اشراط
 الصلوة بالطهارة المائية وليس هذا كالمقطع عدم المسح خاصة واثناء الصلوة ان الغنى للبطال وهو وجود الحدث الذي لم يظفر عنه وقد كان معقولا
 والعدم في الحق بالامتناع بخلاف ما نحن فيه لان الحدث في الصلوة من الاصل الطهارة هو التمكن من المائية وهو غير محقق وقال النيم
 الزمان يرجع ما لم يرجع الكعة الثانية ولو اذ ذاء الدابة الى الابطال اذا كان قد حصل وكفر وعلى عدمه صلو وكفره وقال سلا ويرجع ما لم يفرأ
 الفعل الاول ترجع العمل بواينه وظم الاية بعين العمل به **قوله** وهله العدول الى النقل به وهله العدول الى النقل الامتدح لك وجهر الزايب
 ان من الحج بين عدم قطع الزمينة واطلها وبين اذنها بالكل الطهارة نيم وقد شرع مثله فيما هو في الحافظة على منبذلة الجملة ومحملة عدم الجواز لانه
 المضي الابطال للمني من لان المانلة يجوز قطعها وهو اوى فان الحج الذي هو في وجوه القطع في موضع الدليل لا يفتق الجواز قطعها والفتق
قوله ولو كان في فائله اسمنه بالان في ذلك الاستفصال في واديه مجازان فيفتق عموم المانلة ولا استصحاب ويحمل بعين القطع هذا لان ابطال
 المانلة من مجموع من يتحقق التمكن من استعمال الماء **قوله** فان فقد بعد في الفتق نظر الظهر يعود الى الوضوء انى فان فقد بعد الوضوء ولا يبين
 كون الفتق ان في الفراغ والتمكن من فعل الطهارة ومثناه الطهارة ان التمكن لم يتحقق لان اللع الشرعي بمنزلة المنع الحسن بل اوى ولان النيم ينقص
 مع وجود الماء فيحدثه المانلة من عدمه اذا والصلوة يفتق عدم ثبوت المنع وهو ان شرط جميع الصلوة ومن ان صحة النيم شرط لعدم التمكن من استعمال
 الماء وصحت ان في الشرط انفتق الصحة وعدم فناءه بالنية الى الصلوة التي كما يجب الا لان بانما ماحد من قطع العمل لمخبرها فانما مانع من بطلانها بان
 البير وهو ضعيف لان الاذن بانما ما هو في يفتق بقاء الا باحدا واجتمع الصلوة والفتا في طهارة واحد معلوم البطلان والاصح عدم النقص من انما
 افعلا **قوله** ونه في الصلوة على الميت منزلة التكبير نظر لعم الميت بل لا من عمل هل ينزل الصلوة عليه من ان التكبير الاحرام من النيم لصلواته

[illegible]

فان ذلك لا بد من الزوال لانفسه لا تغمر فان الزوال الشمس الظلمة وذا دمج عناصر في الزوال معاينة الظلمة من جانب المشرق وبعد ونباد من بعد ان لم يكن
 عبادة وهدى علامان مستقلان وان كانا في الواقع مثلا دما من وليس العلم بهما معا شرط محصل العلم بدخول الوقت بل فيكون الواضحة والعبادة من ذلك
 فذلك عند علم الزوال ايضا جيل الشمس الى الجانب الايمن من ميفصل فيعلم العراف ذكره الاصحاح في الملبط بصيغته وروى في المنهني ماصون في وقت
 الزوال بالفرجة الى الزكي العراف لم يكن في ذلك فاذا وجد الشمس على صاحب الايمن على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 معلوم فاذا فوجئ به في وقت الشمس على صاحب الايمن على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 الخفص من ان ذلك الجبل هو الجبل ونباد في ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 نقل الجبل فان نفيس المحل في ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 في وقت الشمس على صاحب الايمن على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 من لم يخلص من ذلك وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 الوقت بعد العلام من زمان السراج وقد سيقا من وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 والظلمة من زمان السراج وقد سيقا من وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 بغير ذلك شيء وهو فاذا من حويل الزوال بعد الشمس وبغير ذلك شيء وهو فاذا من حويل الزوال بعد الشمس وبغير ذلك شيء وهو فاذا من حويل الزوال بعد الشمس
 حويل الزوال والظلمة في الزوال ثم هو في وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه
 العباد من الاصلين وبما افاده المصنف وهو في وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 السند والفقيد والعباد من الاصلين وبما افاده المصنف وهو في وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 يومهم في وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 ذلك الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه الماثل بين الشيء ونفسه
 معاذ الله ان ذلك وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 العبر من وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 انما هو بين الوقت وبين الصلوة من وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 اواء الظلمة تامة الا في وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 الصلوة بان يصاير الى الوقت كونه مظلمة على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 تكون المكلف حاله في وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 ولما في المنهني فاذا مضى مع ذلك اشتراك الوقت بين الظلمة والعصر ان يفي المغرب مع ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 فان كان مما يدل ان ذلك وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 من الكعب والافلا وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 كما سبق في وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 ان اول الوقت بالنسبة الى واحد غيره على قول ان يفي المغرب مع ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 الشمس المعلومه بنهاية المشرق من وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 الشمس من شرق الايمن ومن غير جبال وروى الكعبني عن ابن عمر مرسلا عن النبي قال وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 ويشهد الحجة التي ترفع من المشرق اذا جادت في الزوال الى انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 سقوط الفص الذي هو من غير الشمس مرسلا عن ابن عمر مرسلا عن النبي قال وقتها على انما ذلك وقتها على انما ذلك وقتها كما ان الزكي العراف في ذلك اهل العراف كما هو
 اشرف غاب وقصها فلولها من لابي اسامة وقد وجد جبالا في فليس والنا من صيلون المغرب واغرب في الزوال الشمس لم يغرب وانما اخذت خلف
 الجبل يبيتها مسافتها من قبلها اذا لم تها خلف جبل غابت او عادت فانما عليها مشرق وغرب ليس على الناس ان يمشوا وجها من الدلالة فيما

[illegible]

بان ذلك في خارج الوقت فان وهو صحيح بان في كلام الامام **قوله** فلو فكر سابقا فبطلت اثناء لاحقة عدل مع الامكان هذا مفسر على ما ذكر من
 الترتيب السابق واراد بالسابقة واللاحقة ما يعي المفسرين وغيرها ومن غير سابقا بالسابقة واللاحقة ليعم الجميع والملاذ بالعدول ان ينوي بطلته
 هذا الصلوة يجوز ما مضى منها وما بقى في السابقة المعينة مفسرة ومودة وباقى السبق لا يخرج من اليرسوق صحة وصلاته المعدول اليها ولا
 يجوز ان ينوي ذلك بلباسه فان فعل بطلت صلوة والعدول واجب ان انقضت في الاداء والقضاء فحصل للترتيب وانما يعمل مع الامكان
 وذلك حيث لا يتحقق زيادة وكيفية على عدة السابقة فلو كانا فتنبيه او ثلثا في كونه الشاشر فالربعة ثم بين والقائمة منع العدول الزيادة
 التي بخلاف ما قبل في كونه في جمع وزيادة على ما في وضوءه وهو غير مبطله والاصلة العدول فيل الا جماع المفقود في كلام الشيخ ما روى
 عن الباقر ثم اذا ذكرت انك لم تصل الا اوله وانتهى صلوة العصر فصل الغيبين الباقيين ثم فصل العصر **قوله** ولا استئناف وان لم يكن الفعل
 مكما يجب ان يبين ان السابقة بعد احوال ما هو منها وينظر الترتيب لان السنيان عز وعبادة الكتاب لا يخرج من مباح والملاذ هو ما ذكرناه من
قوله ويكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وعز وعبادة الكتاب لا يخرج من مباح والملاذ هو ما ذكرناه من
 هذه الاوقات عليه اكثر على الاسلام لبثت التي عن الصلوة وتسمى الكراهية عند الطلوع الى ان ترفع الشمس وحكي في الدرر من الغيب ان
 الكراهية عند الطلوع الى ان يذهب الحمر المشرق والملاذ بغيره النافذة عند الغروب وشايرة وهو صل الشمس الى الغروب وذلك عند اضطررها
 من ينصب الحمر المشرق في النجس من الصلوة اذا مضى في الشمس للغروب بالضا والمعية والقاء اذا ما لست ومنه سمي الضيف والملاذ فيها ما روى
 الاستاذ الذي ينفذ فيه نقصان الظل فيل ان ياخذ في الزيادة سمي ذلك الى ان يزول الشمس الا يوم الجمعة فانه يجب التسفل كغيره نصف النهار
 لان النجس من الصلوة منقضاء لهذا اليوم الجمعة والاضادة ذلك كثره وعلل بان الناس ينتظرون للجمعة ويشق عليهم رفع الشمس واما
 عليهم النوم وعلى هذا فالمنصف في النكوة ان عللنا بغيره الغاس او مشقة المأبذة وعدم العلم بدخول الوقت جاز ان ينقل باكثر من كعبين
 والا فشر على المفقول هذا كما مر في الاعتناء بهذا التعليل بعد الذي يقتضيه نظر ان النص ان انقضى حصرها بنية وكعبين فبطلت والاول
 فلا ذل ولا ما بعد صلوة الصبح والعصر اسماء الكراهية الى وقت الطلوع والغروب ولا يرد داخل الاقسام لان الكراهية في اثنين منها متعلقين بها
 الصلوة وتلك الوقت وتذكر في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعه اذن الشيطان فاذا دثغت فاذا غاب الشيطان فاذا غاب الشيطان
 واذا دثت الغروب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب فاذا غاب
 يجردون لها في هذه الاوقات في مرجع الى التمسك ان وجلا قال له ان الشمس تطلع بين يدي فتيان فالتسك فالتسك فالتسك فالتسك فالتسك فالتسك
 والادب فاذا طلعت الشمس وسجدت ذلك الوقت الناس قال بلبس شيئا طيبا ان يتجوزم يصلون في واحضرت في العباد والنوافل من الفاضل
 فلا يكره اذا كانت وضوءا وان كره ناهية الاداء الى وقت الطلوع والغروب ولو طلعت الشمس ثناء الصبح وغربت في اثناء العصر وجب اتمامها
 خلافا للحنيفة وكذا المنوارة والمعدة **قوله** الى عالم سبب في النوافل هذه الاوقات الى السبب متقدم على هذه الاوقات ومفاد
 لها فلا يكره لان ذوات الاسبيات اخفض بوجه والاضطرار خاص منهم كذا قيل في النجس وهو وان كان خاصا بالنسبة الى تلك الصلوة
 انه عام في الاوقات فيقع العارض والبرج معناه بالاصل واستثناء ذوات السبب صريح في الشيخ وجميع من الاصحاب اذا نفي هذا عن ذوات
 السبب صلوة في المسجد والزيادة والحاجنة والاستحاضة والشكر والاعوام والصلوة الطلوع وضوء النوافل وصلوة وكعبين عقيب غسل الطهارة
 عن جرت لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلل حدثني بارجي عمل عشرة الاسلام فاني سمعته في معقل بين يدي في الجمعة قال ما عملك عملا
 ادعي صدق من اني لم اشهد على من ساعته من ليلا ونهارا لا صلحت بذلك الظهور ما كتب لي ان اصلي او فقه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولو نفي عن سبب
 النافلة في هذه الاوقات كالنوافل او دخل مسجد لم يكره لصبره بها وان سبب في ذلك السبب هذه الاوقات كان ذلك كما
 فان النكوة لغو لا ينبغي احدكم قبض على عند طلوع الشمس ولا عند غروبها ولا يكره سجود الشكر ولا يسجد والتلاوة في هذه الاوقات لعدم كون
 صلوة ولوجود السبب ورواية حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم من جعل السجود السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها فان النكوة ومنه استبعاد بغيره
 مطلق السجود في العمل به اشكال وخصوصا اذا وجبت الفدية ومراعاة الاداء والقضاء في سجود السهو على العمل على التقية وليس هذه الكراهية
 للحنيفة فيعتد النافلة المبادة في عدم منافاة الكراهية للاعتقاد ان الملاذ بالكراهية في العبادات في نوافل الا في هذا فيفعل فنهها
 يكره الطهارة في هذه الاوقات لما روى عنه انه قال اني عبيدنا لاننا نعلموا احاطوا بهذا البهت وصلوا في ساعته ثناء من ليل ونهارا لانه
 ليس صلوة وان كان كالصلوة وشدته عليه كرامة النبي فان قلت قول المصنف ولا يكره ابتداء النوافل مستند لان استثناء ذوات السبب

يغلب الرقم يغضه ولم يحرل في الصلوة او الليل ومعناها اخبار فعمل على الاضطرار جميعا بينهما وبين ما سبق **قوله** الثالث في محرم يحصل الوقت
على وقتها صلى بالاجتهاد المراد بالعلم ما حصل له من سبب يمتد الظن والظن ما حصل باعادة كونه وصنعه من غير تحتم مشقة الكسب والاجتهاد
وهو استغناء الوضوء فحصل على دخول الوقت باعادة والحاصل بظن مع مشقة الكسب به في المشقة بالظن دخول الوقت وان كان بحيث
لوحظ بغير حصول اليوم الاخبار **قوله** فان طابق فعل الوقت واخر عنه صح لا اشكال في الصح مع المطابقة وكذا مع الناجز لان النية الفضا معبر
مع العلم بخروج الوقت لا علم بذلك الا عجب **قوله** والا فلا الا ان يدخل الوقت قبل ان يخرج لم يطابق فعل الوقت ولم يتاخر عنه يصح الا ان
يدخل قبل الوقت كما سبق بيانه **قوله** الرابع لو طعن في صحة الظن فاشتغل بالعصر على الذكر من علم مما مضى ان العدد لم يمتد واجبه لا
في بين ان يكون اشتغاله بالعصر الوقت المشترك بان المحض للمحضر المأثر به من الصلوة لكونه متعبدا بظن المقتضى لسنادهما وقعت
في المحض ولم يمتد في حق من عدم اجرائها من الظن لفقد النية والعصر في حقها قبل وقتها بخلاف ما لو تركه الا متنا فان النية في وقتها
منه **قوله** فان ذكر بعد من العلم بغير العصور ان الظاهر او ان كان في الوقت المشترك انما ياتي بالظن او لبقا وقتها وثالث الترتيب
على تقدير صحة العصر لا يصح قضاء وقوله ان كان آثر شرط الصحة العصر وما بينهما معروض وصير كان يعود الى الاشتغال المبدئي عليه فيقتل
عنه والمبدأ ومنه الاشتغال بجميع الصلوة وليس ذلك شرطا اذ لو دخل عليه المشترك وهو العصر كاسبق التنبه عليه فيكون انما يحصل الاشتغال
على الاعمال من الكل والبعض لشم العبادات على الايراد **قوله** والا صلاحها معا او فان لم يكن اشتغاله بالعصر الوقت المشترك صلاحها في الظن
لعدم الانبائ بها والعصر يعلم صحها وانما يصحها اذا لم يدخل عليه المشترك وهو العصر فان حمل الاشتغال على الاصح اطلاق احادة الصلوة
والا وجب تفيدها بذلك **قوله** لو حصل حين اوجبت او افاء في جميع الوقت سقط الفرض اذا وقضاء اما سقوط الاداء فلا تنقض شرط
التكليف واما سقوط القضاء فلهذا لم يقع له اماني المحبون فظم واماني الحيز والافاء والسحب فلهذا وقيل في الافاء بوجوب القضاء
استنادا الى العدة وبان يعلم القضاء بالحمل على الاستحباب واخر السبيل **قوله** وان خلا اول الوقت عنه بمقدار الطهارة وكما لا يتجدد وجب
القضاء مع الاهمال الصيغة عنه يعي الى الكل واحد من الامور المذكورة واعبأ ومعدا والطهارة خرج خرج المشا فان عجزها من الشرط اضطرار
واعبأ ومعداها انما يخفى اذا لم يكن قد دخل الوقت عليه فظهر ان لا يتحقق ذلك الباقى وانما اعتبر ادراك مفاد الوضوء في وجوب القضاء لان
التكليف انما يتحقق بذلك لا منقطع التكليف لا يجبر وقتها ووجوب القضاء هنا تابع لوجوب الاداء ولما علم من ان هذه الغللا ومجربا
فيها ما واكتفى بها بوجوب السند ووجوب القضاء بخلاف اول الوقت على العدة ومعدا اكثر الصلوة والاصح الاول وقتها كماله قاله الفاضل
اعطاء المال كماله في اي كماله والماد بكمالها استعملها جميعا ما يجزى ما يكتفى ما يكتفى في احد مواضع الخيرة اعتبر ادراك الفرض فظهر ولو
اكتفى الا في غير ذلك لم يكن ذلك سقطا لا اعتبارا وادراك الفرائض والوقت بينهما وبين فتلها ان العجز بسقط باليقين بخلاف وجوب الفرائض
والجائز لا يجب نعم لو طعن في السعة من الفرائض ثم تبين الصيق منها دون باقي افعال الركعة ونحوها فوجب الا تمام افعا في قوى
قوله ويجوز قصره بان المخلو من العدة عن فعل الفرض وشرطها **قوله** ولو زال وقد بقى مفاد الطهارة وكفى الاداء العزيمة
اول الوقت واخره ان الاداء في اخر الوقت يخفى بادر ذلك وكفى ويقع الباقى خارج الوقت بخلاف اوله نعم لا بد من بقائه على صفة التكليف
الى الفراغ فلو جحد العدة وميل سقط الوجوب ولو اهل مع تحقيق وجوب الاداء وجب القضاء **قوله** لو بلغ الصبي اثنا عشر لم يغير المبطل
استأنفت ان يفي من الوقت وكفى المراد بغير المبطل بلوغه بالس بان كل من حنى عشر سنة في انشاء الصلوة والابنائ وان بعد هذا الفرض
واحد عشرها ولو بلغ بالانزال فان المبطل ثبت على كل تقدير قبل ان يغير المبطل فانه انما يجزى عليه الاستئذان مع اذا تحقق شرط التكليف
الصلوة فيساقطها سوا قلنا ان افعال الصبي بمنزلة الاوصاف الصخر لم يمتد بها على الاول فظم واما على الثاني فلان الصلوة لا تجزى
فيها البلوغ فلا يجوز ما قبله عاصدا واجبا عليه واما الظاهر فلم يغير من اليها للصفت به في وجوب اعادةها على الاول وجودا والحد على
الثاني لانه في قطع بالطهارة المنقضية المنتهى فانه اذا درست قدر طهارة وكفى من الوقت بعد بلوغه وقد صلى وحيث الاداء في
مقتضاه عدم الاكتفاء بالطهارة السابقة والاصح **قوله** والا ثم تدب وان لم يبق من الوقت وكفى اتم تدبها لانها فانه لم يترك قطعها
على القول بان افعال الصبي بمنزلة وليس شعبة فلا يوجب صفة الصخر فكيف يحيل الكمال ويمكن الجواب بان صورة الصلوة كائنه في
حباتها من الابطال ولا نه افترض على حاله ولم يتحقق المنا في حق الوقت فليس يصح بان كان فان ذلك اذا افترض غير صدق وبه بناء على
الجزئية فكيف يتمها صدق وبه فلتك المانع من بينها على علم تكليفه وقد زال ببلوغه وصدا الزمان مستغنا فاما ما لا يكون الاستحباب والتبعية

كالصبي فذلك كله **قوله** الفصل الثالث الفيلذة ومطابقة ثلثة الاول الماهينة وهي الكعبة المشاهدة وحكم وجهها المسمى بفيلذة باختلاف حال
 المصلي باعتبار ما فيه من الكعبة حيث يكون مشاهدا لها او مقلدا من المشاهد على وجه لا يلزم منه مشقة كغيره عادة كالمصلي في بيوت مكة والاشجار
 وباعتبار بعد من حيث لا يكون كالمقلد الاول فبذلك الكعبة لم تكن من محاذاتها وما الثاني فقلنا جرحها لعدم التمكن من المحاذاة وهو الصحيح
 للاجناد والدار على ان الاستقبال كان المديت المقلد من حوالى الكعبة ولان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الكعبة وقال هذه القبلة وقال الشيخ وجميع من
 الاصحاح ان الكعبة قبل من المسجد وهو قبل من جهة الحرم وهو قبل من هذا الدنيا وباعتبار لا يتبع من صفت وفظا في الذكى على ان ذكر المسجد والحرم
 واشارة الى الجند ويرى على هذا القول في **قوله** الفصل الرابع في الصفة المستطيلة جرحه من الجهاد خارج الحرم بحيث يذهب طولها على سعة الحرم واللازم
 معلوم الانتفاء اذا ظهر هذا فقد قال **قوله** الفصل الخامس في الصفة المستطيلة جرحه من الجهاد لان ذلك لا يتفق غالبا فان البعد الكثير يحد بطول محاذة الحرم
 تظهر من وجهين الاول ان البعد لا يشترط صلوة طوله من محاذة الكعبة لان ذلك لا يتفق غالبا فان البعد الكثير يحد بطول محاذة الحرم
 اللطيف فيمنع اشتراط الصلوة الثاني ان الصفة المستطيلة البلاء والبعيدة اذا زاد طولها على مقدار الكعبة يقطع جزء من وجهها
 فيجب الحكم بطلان صلواتهم واظهر من هذا من يصلي بعيدا من محاذ النبي صلى الله عليه وسلم من مقدار الكعبة فان من وجوه محاذاتها مطلقا ويرى
 في التوكيد لما بالجهنم المشا الذي يكون الكعبة فيه لا مطلقا الجند كما قال بعض العامة ان المحجوب قبل لاهل الشمال وبالعكس والمشقة
 قبل لاهل المغرب وبالعكس وما ذكره لا يكاد يخرج من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لان الظن ان رآه بالسمت هو ما يباينه المصلي ويجازيه عند توجبه اليه
 ونقصه ان يظن كون الكعبة فيه غير شرط والذي ما زال يحيطه في طرقات جهنم القبلة في المقدار الذي شأن البعد ان يكون على كل بعض من ان يكون
 هو الكعبة بحيث يقطع بعد من وجهها من مجموع وهذا يختلف سعة صفة باختلاف حال البعد فان قلت بعد المصلي بعيدا من محاذ المعصوم بانه
 من سعة الكعبة فان يجوز على تلك السمتان يكون فيه الكعبة لان المحاذية يكون الى الكعبة لا الى السمت الفلاني لما كان قبل البعد في الجهة بعين
 ان يكون محاذ المعصوم اليها بحيث لا يخلو الاخرى من قبل ولو قبلها اما في وجهها بالعين الكعبة فليس هناك فاطح بل على الجوز العينية في وجه الجند
 محاذها وان لا يصفى جعل للطلب الاول في ماهية البعد في وجهها بالعين الكعبة فليس هناك فاطح بل على الجوز العينية في وجه الجند
 المصلي التوجية اليه ولو استعمل بيانه المعصوم فان المطافى وادراكه المشاهد من جهة المشاهدة **قوله** الفصل السادس في الصفة المستطيلة جرحه من الجهاد
 يستقبلان اي جدرانها شيئا ولو الى الباب المتخرج من غير هتيرة لما كان طرعا من الكعبة فيكون كالمحاذة في المشاهدة للكعبة وحق حكمه والمصلي في سبطها
 استقبال الجدران شيئا ولو الى الباب المتخرج من غير هتيرة لما كان طرعا من الكعبة فيكون كالمحاذة في المشاهدة للكعبة وحق حكمه والمصلي في سبطها
 مضى بين وجهه اليه والمصلي في وجهه اليه شيئا ولو الى الباب المتخرج من غير هتيرة لما كان طرعا من الكعبة فيكون كالمحاذة في المشاهدة للكعبة وحق حكمه والمصلي في سبطها
 واقعة الجدران على عليه **قوله** الفصل السابع في الصفة المستطيلة جرحه من الجهاد وانما الجدران والقباب لا يستعمل في وجهه اليه شيئا ولو الى الباب المتخرج من غير هتيرة لما كان طرعا من الكعبة فيكون كالمحاذة في المشاهدة للكعبة وحق حكمه والمصلي في سبطها
 منها فبما وان نال يكون في جهنم اليه ويرى في محال الكعبة والسيح في وجهه من وجهه اليه شيئا ولو الى الباب المتخرج من غير هتيرة لما كان طرعا من الكعبة فيكون كالمحاذة في المشاهدة للكعبة وحق حكمه والمصلي في سبطها
 في حال السجود بطلان صلواته **قوله** ولا يفتقر الى نصب شيء الى المصلي على سطحها ويمكن عود اليه والى ما قبله **قوله** وكذا المصلي على جبل اي قبله
 الجند لما دوى عن الصلوة ان الكعبة قبل الى السمت **قوله** ولو خرج بعض من جهنم الكعبة بطلان صلواته ينبغي عود هذا الى جميع ما سبق من عند قوله
 المشاهد لها ولو خرج بعض من كل واحد من هذه المشاهد لها والمصلي في وجهه اليه شيئا ولو الى الباب المتخرج من غير هتيرة لما كان طرعا من الكعبة فيكون كالمحاذة في المشاهدة للكعبة وحق حكمه والمصلي في سبطها
 الا ان قوله من جهنم الكعبة قد يتبعها خاص الحكم بالمصلي على جبل اي قبله **قوله** والصفة المستطيلة اذا خرج بعض من سم الكعبة بطلان صلواته
 ذلك البعض اي دون غيره نحو وجه القبلة وحده **قوله** لان الكعبة مع البعد ومع مشاهد العين يصلح ان يكون هذا جوازا على حال
 فقدم الصفة المستطيلة بحيث يذهب على مقدار الكعبة لا بطلان صلواته ومن سمها من اهل مكة البعد فلم يطل صلواته مع القرب ويجوز بان المعبر مع
 الجند فيها سعة بخلاف العين الذي في القبلة القريب ولو فرض خرج البعد من الجهاد على سم الكعبة بطلان صلواته وان نذر
 هذا الفرض **قوله** والمصلي في وجهه اليه شيئا ولو الى الباب المتخرج من غير هتيرة لما كان طرعا من الكعبة فيكون كالمحاذة في المشاهدة للكعبة وحق حكمه والمصلي في سبطها
 والاشارة بان نال واجهها الحاذق بعدا صاف القبلة فاذا اجتمعت الى الشيا من البنا من فاجتهدوا باطل الجهد ولا يعلم وهذا لا ينافي
 ما تقدم لانه واحد ولان الموازة ضد في مع المسامحة وان لم يكن هذا محاذة حقة ولا يدبر بين يديه محاذة من نذر الكعبة ما يدل عليه
 ظم القفا من المعلوم ان من صلى من جهة ابيه لا يصح اليه بحيث يخرج من البعد في محاذة نذر الكعبة من نذر الكعبة ما يدل عليه

[illegible]

لا يكون الكعب مسامحة للمعلم ويكون طلاق محاذيا لما يصاحبه الجهر لا يجل عنه مينا ولا يدا وقلو الخ فادنى الخراف خرج من الاستقبال **قوله**
والشأى لاهل الشام وعلا منهم جعل بيان غش حال عتيوبه ما خلق الاذن الهين اى والى كنى الشأى لاهل الشام ومن والاهم ويستقبلون جهنم
علا منهم جعل بيان الغش الكرى حال عتيوبه ما وهي غايه احتياطها الى جهنم المغرب فانها يدوم مع العرف بين خلف الاذن الهين والى كنى
يجعلها خلف الاذن الهين اما الموضع الذى لم يوفى فيه الغروب او وسطها **قوله** والجهرى خلف الكعب الا يرا اذا طلع المراء ويطلوعه
استقامته عما لا لا لا يغرب وجهر الجهر اذا انما يكون عند استقامته فكانه وقت وجوده **قوله** ومعنى سهيل على العيون الهين وطلوعه
بين العينين المراء ويطلوعه اول ما يبدى والانه يطالع محاذيا عن نقطة الجنوب الى الجانب المشرق ليرى انما اذنه الاذنين مال الى الغرب غير بعيد ثم
يخطو لغروب كل وقت ويوجد في بعض النسخ الكعب ان المراء ويطلوعه غايه ارتفاع وهو غلط ونظما يجب مدلول اللفظ والواقع لان غايه
الارتفاع لا يرمى عليها ولا يمكن الجوز به هنا لعدم الترتيب وتحتو طلوع الحقيقه المنقضى للاضلال بالعلم واما الواقع انما اذا ارتفع كان مغربا عن
الشأى **قوله** والصيا على الحد الا ليرى الشأى على الكعب الا يمين كان الكوكب يستدل به على القبلة فكذلك انما انما الجهر يستفاد بها انما
على الاثا اضطرارها كثر فذلك علامه من غير فعل الوفاء بها اذا فاض ذلك الصياحها ما بين مطلع الشمس الى الجهر الى مغرب الشمس الا انما
ما ذكره من الجهر يجعلها ايضا على الحد الا يمين فان قلت ان علم مذهب الزياح على ذلك جهنم القبلة فلا بعيد بالزياح واللام فذلك شيئا الا
بميزه فذلك قد علم الزياح جعل ما انما في وقت من وقت لاهل الغيوبها وشدة منامها وانما انما الشأى والمطر فاصدا ذلك الا ان اتفاق
ما يميزها حيث يوفقها قليل من ثمة كانت علامه ضعيفة **قوله** والغربى لاهل الغرب وعلا منهم جعل انما يرا على الهين والعين على
العباد والى كنى الغربى لاهل الغرب ومن والاهم ومن علا ما منهم جعل انما يرا على الهين والعين على الشأى وهم في آخر صفى في طرف الحجر
الا يمين يملوا انما الاستفادها فانه في القاموس والى السباد وذلك عند طلوعها كما نبه عليه الذكرى **قوله** والجهرى على صفى الحد الا يمين المراء
به حال استقامته **قوله** واليمان لاهل اليمن وعلا منهم جعل الجهرى وقت طلوعه بين العينين اى والى كنى اليمان يتخفيف البان لان
الان من عن من اليمان فاذا خفت شدت لاهل اليمن والصين واليهان ومن والاهم ومن علا ما منهم جعل الجهرى حال استقامته بين العينين
وذيال يمين اليمان ان اهل الشام يجعلون الشأى على المنكب الا ليرى هم في مقابلة اهل اليمن فكيف يجعل بين العينين ويجاب بان اهل
الشام يستقبلون الى كنى الشأى واهل اليمن يستقبلون للسجاد والى كنى اليمان يبينهم الخراف يسير عن المقابلة **قوله** وسهيل وقت
عتيوبه بين الكعبين وقت طلوعه يكون خلف الكعب الهين **قوله** والجنوب على مرجع الكعب الهين مذهب الجهرى في الجهر ما بين
مطلع الشمس الى الاعتدال و مرجع الكعب في المفضل ويجعل الدبر و مرجع الدال ومصبتها عن مغرب الشمس الى سهيل على المنكب الا ليرى
قوله المطل الثاني المستقبل و مرجع الاستقبال في فرائض الصلوة مع القعدة الاستقبال في فرائض الصلوة مع القعدة واجب بشرط
اتفاقا فاطلوا على المصلين عهدا وسهوا بصلوة ما مع العن فليس بشرط ولا واجب وسنما خفي ذلك انتم في مواضع **قوله** وفي
الندب قولان اى في الاستقبال في مذهب الصلوة قولان اصل وجوب على بعض النافذة لا يخرج من دونه فيكون شرط لشرعها لان
العلوم من فعل النبي سم والاعتراف هو الصلوة الى القبلة ولم ينفذ عنهم فعل النافذة حال الاستفاد والاحتياط الى غير القبلة لم يثبت بشرط
فيكون بدعهم حراما طم قولهم كما لا يخفى اصل وجوب مناعتهم في صلوة وهي تقع على الغرض والنقل وهذا هو الاصح والثاني لعدم
الامتناع وجوب الكعبين مع ندب الفعل وجوابه ان الوجوب بهما هو وجوب احداهما او كل من شرط لشرعها كما في المشاكلة الواجبة كونه لا
منع المخالفه باخم يترك الاستقبال ويجعلها الى غير القبلة معا وهذا المعنى يثبت على تقدير ماله قوله سم صلوا كما لا يخفى في اصله على وجوب
الاستقبال والا فالمراد الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان للاسحاح الفائلين وجوب الاستقبال في النافذة احتلا فاجب بان يثبت الاستقبال
منها مطلقا لغيره الى موضعين حال الحرب والمسا وتصل الى انما توجبه به وانه كذا حكى عنه في لفظ وجوب فاعلم انما الواجب والمماثل في
السفوح والاحكام والى كنى حادين عن الماظم عم والى كنى المخاض من الماظم وسجى النبي على ذلك في كلام المصنف **قوله** وسحب
الجوس للفتاوى ظاهر ان الاستحباب للفتاوى اذا حبس للفتاوى ويثابح له الاستحباب ليكون وجبا محصوم **قوله** الى القبلة وهو الاصح
في كذا في الفتاوى **قوله** وللدعاء اى وسحب للدعاء فاعلم ان وجبا لانه اوجب الى الاجابة ولو لم يسم حيزا لكان السما مستقبل به القبلة وبارك
في الذكرى على استحباب الاستقبال للجوس من علم واحتمل في باب الوضوء استحبابه فيزج بان قال انتم فقط للاسحاح فيه على نفس ذلك
في باب الاستقبال ويمكن استفادته من استحباب الدعاء ولان الوضوء لا يخرج من الدعاء وكافه اذا خصوص الوضوء ويجوز في الحال وقت

ويكون حال الجماع ثالثة الذكرى ولا يكاد الاباحه بالمعنى الاضيق يخفى هنا **قوله** ولا يجوز على الاحل احتياط وان تمكن من استيفاء الافعال على شكل
بنيته من نظم في ابي عبد الله رحمه الله صحيحه بعد الاصل لا تضيق على الدابة الفريضة الا من يصح استقباله القبلة والاستثناء بعيد العموم ومعناه وراية
عبد الله بن سنان وقد سلم ابي عبد الله الجليل شيئا من المفروض واكتب فقال الا من صرح فيه وان المأمور به وهو الايمان بالافعال حال الاستطاعة
حاصل فيكون جوبا وفيه نظر لخرج الايمان بهما على الوجه المأمور به لشوق النبي عن فعلها على الاحل وعلى وجه العموم والمهمي منه غير المأمور به فلا
غير العموم من مكان القبلة ونظر على من صلوا كما راى في اصله ولا من على الاحل مع بعض السقوط والدابة معرض للفناء والاختلاف عن القبلة
فيكون الصلوة عليها معترضة لا يبال وفلا يعجز عنه والاصح صلاها من غير صفة **قوله** ولا يصلح مجازاة لان الركن الاظهر فيها القيام اما كان الركن الا
فيها القيام لان الظاهر وان اريد به الحنفى فما خرج لان ما في اركانها ليس كذلك لان النية خفية والتكبير يمكن اخفاؤه وان اريد به المعنوي فكذلك لان النية
سرها ويشير الشط والتكبير بشرط بالقيام ما قال في هذا لان في غيرهما من الصلوة الركوع والجمود واطهره الشكر من القيام وجبر الاستدلال بما ذكره
ان القيام اظهر اركان صلوة المجازاة وفعلها على الاحل مع بعض لغو انه اما بسقوط المصلح وبثبات الدابة فيكون فعلها على هذه الحالة منها ما عرفت ايضا
فان الاستقبال بشرط فيها هو على تلك الحالة معرض للعوائق ولا ظلالا في الذي عرفت شي من الفرائض على الاحل في الجزية بالساعات واعلم ان ذكرها
المستلزم وما عرفت في باب الاستقبال من حيث ان الاستقبال في الفرائض على وجه يمكن ما من الدخايل عادة يمنع صحتها ولو اكد المتأخر
لكان ذكرها في باب المكان الباقى لكن قول المصنف لان الركن الاظهر فيها القيام بما سبب باب المقام والامر سهل **قوله** وفي هذه الفريضة ما يعبر
اذا وجوه ما عطفه بالوجوب فينبغي ان لا يفتقر الى صلاتها لعدم المانع فان الصلوة عليها كالصلوة في الغزاة وفيها السهر خصوصاً في حال تؤدي
فيها فعلها والبعض العقول بعد من الاضطراب والحركة ومن ان المعترضة مكان الصلوة هو المعهود من ان البعض وان كان معقولا مع بعض التقارب
الاختلاف والادوية معرض للاضطراب بل اذا فتر يكون اضطرابه الحش والعموم الجزية بالساعات وذكر الجبر خرج مخرج المثال فان العمل وغيره
اذا كان في الغزاة العفال فان امهيد به وجب له لو رطب جميعا الى حيث يندون في حال كماله لا رجوعه الى حيث ما يجعل بين حبلين يعلقان في شجرة
وتجوزها اولاً لكن الرب يسى نحو فخلتين اوها نظير والسريتان الصلوة عليها بخلاف اذا كانا ميتين لا يصح كان كثيرا بحيث يفتقران **قوله** ويجوز في
السفينة السائرة والوافقة المراء احتياطاً والشرط عدم الاختلاف عن القبلة وعدم الحركة الخلة بالظان بنية هذه على الغواصين الصلوة وقد قال جليل بن راجح
يكون السفينة بغيره من الجرد فخرج فاصلها ما في صفة صلوة فخرجهم وصرها وان المصلح مطلقاً في نفسه لانه المفروض من كونه مكانه وان كان
مستقلاً لا يتغيرا لانها كانت ولا في العينة الصلوة وهو الظاهر فيحصل فاصلة في السيرة ومنع يتخاطر الصلوة في السائرة احتياطاً ومعللاً بحصول الركعة
الكثيرة في جزم من الصلوة ويقال انهم ان استطاعوا ان يخرجوا الى العبد وانحروا والامر بالوجوب وجوباً ان المفروض محل التوقع عدم الحركات الكثيرة
ويجوز الادوية على الاستحباب مما بين هذه الفريضة والافعة فيجوز اتفاقاً ما علم الحركات الفاضلة ومعها لا يجوز صلاها
الضرورة وجود المناهي والظلال في العبادة بالحيوان تحول على عدم المناهي من حركات فاضلة واستدراج **قوله** ويجوز النوافل سفر وحضر على
الاحل وان الخوف الدابة المراء بالخبر بايع الزهدة المهتمة الامداد والملاذ يقولون وان الخوف الخواصها من القبلة يدل على الحيوان ما رواه الحلبي في
الصحيح انه سأل الصادق ع من صلوة النافلة وهو على الدابة بعد الدابة فقال نعم يشك ان من وجوها وكل فقل هو لا يصح وما رواه حماد بن عثمان
عن الكاظم ع قال العجل يصلي النافلة وهو على الدابة في الامداد وقال لا بأس ولم يفسد فيهم من الخوف الدابة وعدمه فيكون الحكم للعموم
وكما يجوز فعلها الا في حال السفر المنة القبلة لما رواه الحسين بن محمد عن ابي عبد الله ع قال سلمه عن الرجل يصلي وهو عتيق بظواهره قال نعم
ونقله ما سبق **قوله** ولا فرق بين دابة النفايس وغيره المراء واكتب النفايس الذي لا معصلة له بل يستقبل ثارة ويستلزم
كلا صرح في النذرة واصل العصف ضبط الطريق على منجزها هذا ومعناه ان صلوة النافلة على الاحل للركاب الذي لا قصد لجائزته ولو ائتمر القبلة
غيره خلاف البعض العامة للعموم ولا فرق بين بلد ما صرح به ولا في شرط الاستقبال فيكفي في الاحرام صرح به في النذرة فلو حرق الدابة على
دابة الخوف واستند في كل العموم ولو كان طريقه الى غير القبلة وكب مغلولاً باليستقبل مع بطر دابة وحلف الشافع لا يفتقد السيرة من غير المشتل
ما شياً كما لا يكتفي بالاستقبال في كل حال فاما قولنا نعم وجهاً سمعنا وقد دوى انه متل في النطق وفي صحيحه معونة بزيادة من الصادق ع انه يفتقر الى
القبلة في غير موضعين فاذا اراد ان يركع حصول وجهه الى القبلة وركع وسجد فمضى فيمكن حمله على الفضيلة **قوله** ولو اضطرت الفريضة والادوية الى
القبلة فخرجها عن الاحكام بطلت صلواته ولو اضطرت الى الصلوة على الاحل في الفريضة وجهه المطلق ان جازها الى غير القبلة للصيرورة وهو منقبة
في الفريضة المذكورة **قوله** وان كان لجمع الدابة لم يطل ان طال الاخطاف اذا لم يتمكن من الاستقبال في المحرك من الدابة في حال السفر فاصح على

على ان يغلبه وان لم ينظر للصحة فان الغرض عدم التمكن من الاستنباط في هذه الحالة ولا فرق بين طول الاختلاف وعلمه خلافا للشافعي **قوله**
ويستقبل بتكبيره الافتتاح وجوباً مع المكمل لان الصلوة على ما اخبر عليه وقد وقع عدم المكمل بسقوط الصلوة ولو تمكن من الاستقبال بغير التكبير
وان عجز عن الاستقبال فله ان لا يسقط الميود بالمعذور **قوله** وكذا لا ينظر لكان مطلقاً لا يستلزمه والمشاويرة والمشيبة من عدم البطلان
الاستدلال بوجوب الدابة اي وكذا الاستدلال بوجوب الدابة الاستدلال بان ولو كان مطلقاً في ان الصلوة لا يبطل للصحة اي **قوله** ويجوز بالركوع والسيود
يجعل السجود اخفض اي يوجب المضط الى فصل الفرض عن الواحدة بالركوع والسجود اذا عجز عن فعلها للصحة كما في جميع اوقات الصلوة وان كانت
العبادة مطلقاً فانه معلوم ويجعل السجود اخفض مما فطره على الفرض بينه وبين الركوع اذ لا يسقط الميود بالمعذور ولقول الصانع في صحة بعضه
بشعب وقد سلمه من الصلوة في السفر ما شيا ادم انما واحل السجود اخفض من الركوع **قوله** والمشي كالركباني انه يجوز له الصلوة مشياً
عند الضرورة ويستقبل بها امكن ولا يجوز للاختلاف ومع الجز يستقبل بتكبير الاحرام ويجوز له ويكفي عود الصلوة في الركوع ويجوز له ان يصلي النافلة
والفرضية ويكون الاطلاق في ظاهره في النافلة والتفصيل في الفرضية بالضرورة مستقلاً من خارج ويكون قوله والمشي كالركباني مطلقاً بها فيكون
معناه ان الماشي في النافلة كالراكب في الفرضية **قوله** ويسقط الاستقبال مع الغنذ كالمطاردة والدابة الضائلة و
المزوية او سقط الاستقبال في الفرضية مع الغنذ ومكمل كصلوة المطاردة واكيما وما شيا وحكي التذكرة عن ابي جعفر جواز ذلك الاستقبال
لواكبه حاله فقال دون الرجل وهو معلوم البطلان وقد يقال في العبادة كذا ولان سقوط الاستقبال عن الركب والمشي عند الضرورة
فان استقبل من عبادة سابقاً كما هو واضح ويمكن ان يحل العبادة على ان السقوط الاستقبال مع الغنذ في كل موضع يجب بسوق الصلوة وعندها
فانه بعد عن التكرار وان تضمنه من غير الصلوة التي هي فاذا غنذ والاستقبال في الدابة السائلة والمداير المستعصية وان كان حقيقياً في التحل
الاقتناء والبيع يوجب ممانعة عن كونه في غيرها الى غير القبلة بل وعرفها كيف امكن وكذا القول في المزودة وهي الواغرة البرصية وبما ذلك
في الذليل في الشئ وعرفوا شئ تحت الشهاد في العبادة وفيها ان الاستقبال انما هو بالذبح جوع الاباء الذبح وفيه استقراء في ذلك منها فقل
ولا نهى على سقوط الاستقبال الواجب لا على ان الاستقبال بها او به فان قيل فيهم من يعلق سقوط الاستقبال على استقامتها فقل فيهم من
الاستقبال مغلقاً بها فلا دلالة لها على ذلك لانه وما كان السقوط لان الاستقضاء ونقص الفرض والاستقبال فلا يكون فيها دلالة على احد
قوله المطلب الثالث المستقبل ويجعل الاستنباط مع العلم بالبحر فانه جملة ما عولها وصنع الشرع اعادة هذا خاص بالعبادة ما الغيبية
ممكنة المشاهدة فانه ينعين على المشاهدة فيحقق الحاشية وفيه تحفظها كانه ذلك وان صرح من ولا محاذ كالحل والاحكام لا يمكنها اذا
العلم يصعب من اجل مثلاً ما لم يلزم منه مشقة كثيرة في العادة او تضييق الوقت والمجرى من البهت فيكون استقباله اذ عرفت ذلك فاعلم ان العبادة
ان علم الجنب قطعاً او تمكن منه بغير علمه مستقبلاً لها ولا يجوز له الاجتهاد في كان الفاد على العمل بالضعف الاحكام لا يجوز له الاجتهاد ولا مكان
الخطا وفيه هذا لو تمكن من القلع بغير الجنب بحراب المصوم لا يجوز له الاكفاء بعبلة المسلمين كما صرح في اجاد بهم وبثوبهم ولا مكان الخطا في التميز
والدبر والامارة في مريضه الظن واكثر ما سبق من العلل ان يبعد القطع بالبحر في الجملة فلا يقصر من محاذيب المسلمين المصنوع في مساعدتهم وظهرهم
كالجدي ويخوفه فكان من العبادة ان يقول فانه جعلها عول على ما يبعد القطع من العلل ما الظن ويمكن ان يقال ان العلل المذكورة وان بعضها
القطع بالبحر في الجملة فانه بالاضافة الى نفس الجنب انما يبعد الظن لان محاذيه الكواكب المخصوصة على وجه المعين مع شدة البعد انما يحصل به الظن
فيندرج الجميع فيها وصنع الشرع اعادة وينبغي ذلك بقوله والفاد على العبلة فاحذر في حال استقامته مثلاً لا يمكنه العول على كونه الفرضية في الشئ
من الشهرة وقت المغرب محاذي العبلة المصلح وللمعلم الراجح عشر من ضعف الدليل بل في الاحاديث والعشر من مذهب عند الحنفية في النافذة فيغيب
في ليله كونه هلالاً على ضعف مع الدليل ان ذلك يفرق بيني ونفسي **قوله** والقادر على الاجتهاد لا يمكنه التقليد لان في عصره سماعه اجتهاداً وبه
العبلة جهلك ولو جوب الاخذ باقوى الطرفين ولا فرق في ذلك بين العاد بادل العبلة والممكن من معرفتها لعدم المشقة بخلاف العلم
بالدليل الى الدليل القوي لما فيه من المشقة المقتضية الى اخلال امور معاشه واعلم ان التقليد هو قبول جزاء العزم المشتد الى الاجتهاد واما الجنب
عن يمين باحد طرفي اليقين من شاهد وليس قول غيره من التقليد في شئ **قوله** ولو تفاوض الاجتهاد واحسان العاد في وجع الى الاجتهاد
ان ليس من اهل التقليد في الذي ان وجوبه الى نوى الطرفين واجب لانه ارجح والا صح المتع الا ان فهم الى الاجتهاد مرجحات اخر فيكون
القول الى الاجتهاد ولا على الاجتهاد ولا فرق في ذلك بين كونه فاعلم ان العبلة او يحذفها اسوا للعدل وعنده الوفاء كقولك في ذلك وتدل
بالاكفاء وشهادة العدل المحض من يمينها وهو ضعيف لانه مخاطباً للاجتهاد ولم يثبت الاكفاء بذلك واما الشاهدان وهما العبلة عن يمين

يلوح وبعبارة شيخنا الشريفة فاعلم علم الخلاف في الجمع اليها وفيه قوة لانها حجة شرعية **قوله** والا على مطلقا للمسلم العادف ^{الممكن} باذلة القبلة ان
 الاعنى موضع القبلة باليمن بالمحج والقرى يحصل القطع بالشرق والمغرب وحل القطب مثلا يعين عليه مع انقضاء المشرق والمغرب بالقبلة
 ح وكذا لو امكن معرفة القبلة بشهادة العدول ولا يكتفى بشهادة الواحد مع امكان الشاهد فان تغذر كل فرد العادف باذلة القبلة
 المحزون يعين او اجنبا وان كان لم يجمع الى الاول لا يسمي تقليدا لا محاذسا وان كان رجلا او امرأة حرا او عبدا وظن ان اطلاق العبادة المصنف علم
 اشتراط العدالة والصحة اشتراطها في جوب الثبوت عند جبر القاسم ولا يكتفى الى جوب العاصي لفقد العدالة خلا فالشيخ في الحديث فان تغذر
 العدل في جواز الجمع الى القاسم بل والى الكافر عند تغذر المسلم وجهان اصحهما العلم فبطل الى ادع جهاث لوجوب الثبوت عند جبر القاسم
 وظاهر الخلاف منه من التقليد فطم وجوب الصلوة الى ادع والا محال ولا يفي تكثير الصلوة وانما من زوم الحجج العظمى **قوله** ولو فقد
 البصر العلم والنظر في ذلك لا يجمع مع احتمال تغذر الصلوة المراد فقد الامر بتكثيرها لعل ما في العلم ما يصحق الوقت والكيفية
 اذا عرف لا يعرف وبمن الاحتجاب فلا ان مرتبان على القولين في الاصح فان وجب الادع هذا نصا اول لوجود وجه البصر وان جوزه في التقليد
 امكن هنا وجوب المانع للوقت بوجود البصر والاكتفاء لانه وجوب الصلوة في كل وقت لا ينعى به ح كذا لا يجمع بالصلوة
 نعم فانها لا ينعى البصر ولكن تعنى الظل في الصدور والحقيق انه ان تغذر على العلم الكيفية لا يعرف اذا عرف كافر من المصنف في
 المذكرة كذا لا يجمع بالصلوة وان تغذر في الصلوة في صلب الوقت او فقد العلم الان ونحو ذلك فهو اشبه بشي بالعادف اذا فقد علما ما بالغير
 شهده حضورا بوجوب تعلم العلامات حينها فان لم يلزم من هذه التفصيل احداث قول ثالث صلى الى ادع والا كفى بالتقليد شك او اصابه البركة
 اما العادف بالعلامة اذا عظم عليه فطم الاحتياط صلوته الى ادع لتغذ ذلك ولان الاستقبال واجب عند امكان بالادع والتقليد ثم منه يثبت في صف
 الصلوة بالعلم والصلوة في غير ذلك من غير العلم ان هو لا الحق يعين فيقول ان اذ طيفت علينا واظلمت ولم تعرف السماء كذا وانتم سواء في الادع
 فليكن يقولون اذا كان فلهذا الادع وجوه واثان الخلاف الى جواز التقليد لانه يفيد الظن والعلم واجبت الشريعة وهو صفة في كبريايها من
 ولو جرح العلم بالثبوت الغيم مثلا في الوقت سقم في وجوب الشاخرة **قوله** ويجوز على قبلة البلد مع انقضاء علم القطر الى بلد
 المسلمين وكذا فيهم ومحابهم المصنوع في جواز الطرف التي يكثر مرور المسلمين فيها اذا لم يعلم وضعها على القطر ولا يوجب على الاجنبا ادبالا
 يجوز في الجهة فطحا وان جاز في الجهة والغير ولا مكان القطر البصر لهم ولو علم القطر في محراب لم يوجب بل في البلد والقطر كذا حواسن فلا بد
 من الاجنبا وهكذا في قبلة الطرف الذي يندرج في المسلمين به ونحو القبلة الواحد والغير في المواضع المنقطع **قوله** ولو فقد القل فان السع
 الوقت صلى كل صلوته اربع مرات الى ادع صحا اي ولو فقد من من ضمن التقليد المقلد في الدوام وهو الذي يسوغ تقليده فلا بد من الصلوة الى ادع
 جهات مع سعة الوقت لان الاستقبال شرط لا يحصل في هذه الحالة بدون وقول المصنف اربع مرات مستلزم لا فائدة فيه اصل بل ربما اوهم فقد الصلوة
 اربع مرات كل مرة الى ادع جهات لان اطلاق اللفظ لا يوجب ذلك فيلزم له المعنى **قوله** فان صارت الوقت صلى المقلد فيجوز الماء والى ما يحمله
 الوقتين ثلثا واثنان او واحدة لا يمنع التكبيل بما لا يمنع لم يمنع في الوقت **قوله** وتجوز في الساقطة والماني بها اي وتجوز في الساقطة ولو امكن الصلوة
 الثلث جهات فقط فاي الجهات من الادع تجزى سعة الصلوة اليها كان له ذلك كما ان سعة الصلوة عند المخرج ح والواجب المصلحة وان كان
 صغيفا فكذلك تجزى في الماني بها ولو امكن الصلوة الى جهة واحدة كما سبق ولو امكن الصلوة الى جهتين فكل وهو مضم وان لم يكن من جهة في العبادة لان
 او بايا ولو وجد في الالف وحل الساقطة والماني بها على معنى المحض مثل الجمع وهو في العبادة المذكورة **قوله** فرفع الاول يوجب الاصح ما يرفع مع
 وجود المصلحة اما في حصوله لم يحصل صلوته اذا كانت الامارة مما يعول عليها نفعها في اعادة الظن لمواضع الامم سقا امكتف فساد الظن ام لا
 لان يكون الاختلاف من القبلة فاحشا كاستبنا **قوله** والا اعادة وان اصاب اى وان لم يكن وجه المراتبة الامارة اما اعادة الصلوة وان صاد
 القبلة لعدم امثاله بالماور به **قوله** الثانية لوصل بالظن او يضيء الوقت ثم يبين الخطا واجزاء ان كان الاختلاف بسبب تبديج في صلوة
 بالظن والوهول على اعادة ونحوها واما اذا تلبس بمحو التقليد والمراد بالاختلاف البصر فاذا كان بين القبلة وبين المشرق والمغرب وبين
 الاجزاء في العلم عاين المشرق والمغرب فيلزم لو بان لم الاختلاف البصر اثنا الصلوة استقام **قوله** والا اعادة الوقت وان لم يكن
 الاختلاف ببلد كان كثيرا الى محض البصر والسيادة لا مسئلة بالان من سبب تكرار اعادة مع بقا الوقت الا مع جبر الصلوة الى الم عام اذا سبب ان ذلك
 صليح وانما ينعى القبلة وان في وقت فاعلم وان فالت الوقت فلا تغذر عن ذلك من الاعتبار وهي محمولة على من لم يكن مسئلة في اجبا عنها
 وبين ما سبق في اوله من الوقت كغيره تعلم بالاختلاف عن القبلة لئلا اوساد اذا ظن عدم الاعادة لعدم وجوب القضاء **قوله** ولو

بان الاستبصار اعادة مطايع الوقت وغايره وهو احد القولين للاصحاب لما دعى من الصلوة من صلوات القبلة ثم بين ان الصلوة وفقد دخل وقت
 صلوة اخرى قال بصلتها قبل ان يصل هذه التي دخل وقتها في صفة وحملت على من صلى بعجز اجتهاد ولا تقليد وهو خلاف الظاهر من قوله
 صل على غير القبلة وضعف المطر في الاضطرار مع عدم كبر من الاحتياط وقال المنزه لا بعد بعد من وجوب الوقت من صلى الى محض اليقين او اليقين
 بالاطلاق الاحتمال الصحيح بعدم اعادة من صلى الى غير القبلة بعد الوقت وفيه قوة والعمل على الاول **قوله** الثالث لا ينكحوا الاجزاء بعد الصلوة
 الا مع تحريمه شك في حكمه السابق حيث لم يجدوا شك في استحبابه وقال الشيخ يجب ما لم يعلم بقاء الا اقامات تحب بالاصالة المحكي
 وهو ضعيف ما لو بعد شك فان الاجتهاد الاول بطل حكمه **قوله** الرابع يعتبر لونه خطأ والاجزاء دفع وجوب القضاء بحمل العبادة على ما اذا كان
 مثل الخطاء المعلوم بالاجزاء فيجب القضاء ولو كان مثله يجب الا اعادة في الوقت والوقت بان في اعادة اشكال فلا وجه للخصص
 ويمكن حمل على مطلق الا اعادة محذورا مستثاء الاشكال من طوره الخطاء الموجب للاعادة فيجب ومن يتحقق الامثال بفعل المأمور به على الوجه المعين
 يخرج من العدة والاعادة على خلاف الاصل ولا يخفى ضعف الوجه الاول ان الخطاء وعدم مطابقة الواقع لم يظهر كجائز الاجزاء والثاني للادل
 لا مكان كون الخطاء هو الثاني وجوب العمل به ثم الغيبة الامارة لا يقتضي صحة نفس الامر وجوب الاعادة في النصوص منوط في الكثرة
 وشيئنا الواقع وانما الذي يقتضي الاجزاء الثاني عدم الجواز الثابت على الاول بعد ذلك والاصح عدم القضاء **قوله** الخامس من نكح
 اجزاء اثنين لم يقرأ أحدهما بالآخر سقطت اجزاءهما اختلافا فيهما المجردة لان البنية لا يفسد وان لم يأتها من اجزاء بالاحتراف المأمور به من علم ان
 على غير القبلة ولا صلوة فاسد على كل تقدير لانه اما فصل الى غير القبلة ومقتضى هو كونه ويجوز العمل كالمسلمين في حال سعة الخوف و
 المستدبرين حول الكعبة والغرف ثم فان الوجوب الاستقبال في الاول ساطع في الثاني كل جزء من الكعبة قبلة **قوله** بل يتخلل في سجدة ويجزى
 يصلون هذا المثل لان شرط حل الذبح في وقت الذبح على وقت الامر وان كان في غير القبلة وهو حاصل في سجدة كل منهما والغرض الثاني في سجدة
 بفعل البعض على وجه يحكم بغير ظاهره لكن لو بين الاحتياط كحل في صلوة الميتا حمل وجوب الاعادة مطايع الحكم على ما قبله من غير
 وزن بين النيات والاستبصار **قوله** ولا ينكحونه ثمة الجهر اي لا يجل عدة احدهما بالاحتراف في سجدة وكذا العبد الواجب لان صلوات احدهما
 الى غير القبلة قطعاً **قوله** وصلها ومعتبرين في طينتين واحدة انقضا او سبق احدهما لان الجهر وان نكح وقت في الصلوة فسد في الواقع
قوله وبطلت العادة والاعادة العلم منها من المجردة المأدب العلم هذا العلم باذلة القبلة ولا يتغير في فناء زمانه في الودع اما لو استوفى
 في العلم فانه يتعين تقليد الاودع لانه اوفق والظن بقوله وجب ولو استوفى بالاعتبار **قوله** الفصل الرابع في اللباس وفيه مطلبان الاول في
 جلبه انما يجوز الصلوة في الثياب المحتضرة من النيات او جلد ما يوكل به مع التدبير المأدب باللباس الذي هو مقصود الفضل بالباس المصل
 ومقتضى الاحتساف من انما عدم جواز الصلوة فيما لا يعتد به وان كان من النيات فلو شتر بوجوه الاستحباب على وجه يحصل به مقصود
 كالثوب في ثغرة العباد هذه الصلوة وليس بواجب ومثل الحديث والدمع من من ومنه في جوف الخلد وبطلت في النكاح والاجماع على ذلك وفي
 رواية على جوف من احبهم ان اصاب حياضه من عود من اتم صلوة بالوكوع والسجود وكذا القول في جلد ما يوكل به اذا ذكر في شرط الاحتساف
 بنفسه سائله اما ما لا يقتضي فقد نقلت المعبر الاجماع على جواز الصلوة فيه وان كان من غير معلل بان كان طاهر في حال الخوف ولم يتجنى
 بالموت في هذا اطلاق عباد المصنف يحتاج الى التيقن **قوله** او صوته او شعره او دبره او ديشه سوا اخذ من مذكي او حي او ميتا اجامها
 منا **قوله** والخن الخالص والمزج بالابريسم لا اريد الا ذائب والغالب الخواصة ذائب اربع صفاء من الماء فاذا نكحته مانت وليس باكول
 اللحم عندنا اذا جاعل عندنا من حيوان البر الامانة ليس من السمك وان يقتضى بعض الاحياء ما يؤذن به لغيره ومذاجع الاصحاب وتكاثرت
 الاجزاء بجواز الصلوة في دبره اذا لم يكن مشوبا بوجوه لا يجل لحمه كالاذائب والغالب وهو الذي اوداه المصنف بقوله الخالص حيثما كان
 بينه وبين المزج بالابريسم دون المزج بوجوه الاذائب والغالب ويرى على معنوم هذا العهد على جواز الصلوة في جلد لان الخالص انما يطق
 الوردون الجلد الاصح جواز الصلوة فيه لقول الرضا عليه السلام في غير عدة من عدة اهل دبره جلد وحلان ابن ادريس ضعيف الرواية
 ولان الاوداد والجلود لا تفتقر في جواز الصلوة وعدمه وظن كلام المعبران لا يقتضي له سائلا فلا يشترط ذلكا قال ابن حبان في جماعته
 من الخواصة الفرس ولم يخففه قاله الذي في كلامه على من قلت لعلها لا ينجح ذواتا من جلد السمك وهو ثم هذا ثم حكى ان
 من النيات من زعم انه كلب الماء فيشكل ذلكا بدون الذبح لان الظن انه دون في وقت ذواته ابن ابي عمير من الصلوة مقضاه ان
 لا يقتضي له ولا ضعف استندها لان مقتضى ما بين الاصحاب ولا يفتقر اصله لانه امر من حال الاكل **قوله** وفي السجدة في لان احدهما الجوان

[illegible]

البنية الحديثة هي الخالص **قوله** وللشأنهم أي ويجوز للشأنهم مؤاكام وحضا أو منتهجا فالإطلاق باعتبار ما سبق وسواء كان حال الضرر أم لا
 باعتبار ما سبق أو لا به على كل حال فينتج ذلك أن حال الصلوة فيكون في القولين باجوبه يمنع صلواته فيه وان جواز التلف ليدل على منع غير الصلوة لأن
 على هذا إجماع أهل الإسلام وتضمنت على المنع بما نثره المحقق عبد الجبار والظاهر أن منع الصلوة في حيزه من شأن ظاهرها في الجملة
 والنسأ وروى زنا عن أبي جعفر **قوله** أنه في موضعين أحدهما في الرجل والنساء والآخر في الرجل مع كونهما مكافئين في أنها لا تنقض على
 لتفصيل الأمر بفعل الصلوة مع المنع إلى المرأة مع أنها لا تنقض على الرجل لأن السؤال عن المنع في نفسه وهي محض بهم مع أن القول بالجواز هو الأشهر والأقرب
 وهو الثانيين بان في طرفة بامرئى من ذلك وهو لا يقتضي مع أن ظاهرها لا يمكن المنع به لأن المنع ليس بالاجرم **قوله** والمحارب والمضطرب والى كونه
 والأقرب أن يستثنى من الجرم ليس المحارب في حال المحاربة لم يكن ضرره في نفسه أو للمسلم بالنعان على أن المنع في نفسه من غير أن يكون محاربا
 عبد الله في نفسه من الجرم والدباج فقال ما في الحرب فلا بأس ولا يحصل به في القلب وهو في ذلك الحالة ولا يمنع من ذلك وعنده
 في جري الضرر وكذلك المنع من الضرب والبرء المحرم البتة لعقد عزمه ولرفع الفعل لما روى أن النبي سمى واحدا من بني منى حكمة
 كان فيهما أودع كان بهما فيمنع إلى حصة لغيره حكم على الواحد حكم على الجماعة وكذلك يجوز أن يكون على الجملة والصلوة عليه ولو توفى بالقوم
 والشك فيمنع عليه جعفر بن محمد بن موسى وقد سئل عن رجل حرره ومثل من الدباج بصل للرجل النوم عليه والكساء والصلوة قال لا يفسد ويؤثم عليه
 ولا يجوز عليه والنزول عليه المنع من الجرم على الجواز ولا وجه له لأن الخاص مقدم وهل يحرم التذبير فيه فزاد فلم ينص على الجرم بسبب ذلك لما قيل
 لبا **قوله** والكف برأى المحرم بان يجوز في ومن الأكل والزبل وحول الضيق لأن النبي سمى منى المحرم إلى موضع أصبعين أو ثلث فادع وروى الأئمة
 عن جراح الدائى منى عبد الله في نفسه كان فيمنع من الجرم البتة المنع من الجرم في الدباج جواز الصلوة الكراهية استعمالها بها والظن المراد بالصالح المنع من الجرم
 في المستثنى من أصل الجرم على الضيق واستحقاق المأكات وكذلك يجوز المنع من الأبرسيم وهو الجذب لما روى أن النبي سمى كان له جبه كسر ولها نية لغيره
 وفجاءه ما كثر باله دبا وجها **قوله** ما لا يتم الصلوة فيه من الجرم مثل نكته والفلسفة والى ذرية جواز لبس الصلوة فيه قوله ما لا يتم
 الكراهية لرواية الجلب على عبد الله في كل شيء لا يتم الصلوة فيه وحده ولو بأس الصلوة فيه مثل نكته الأبرسيم والفلسفة والخن وان كان كونه الشريف
 ويصل فيه والثاني عدم مكانة من عبد الجبار السالف وجعلها على الكراهية وجعلها بين الأخبار والثانية الحق بالأبرسيم لعموم النبي وكذلك لو غفر
 أو الوصل إلى الأبرسيم **قوله** لا يجوز على أولى تمكلى الصبي من الجرم لعدم التكليف فلا يمتنع من الجرم ولا أصل وقول جابر بن كنانة عن عمر بن الخطاب
 ونزله على الجوادى محمد بن علي أن نثره والسبا الغرة في التخرج قوله ما يخاطب من المحرم بالفطن والكأن لا يزيل الجرم عنه وكذا لو طبق به الشوب
 أو ظهر به لعمري **قوله** ويشترط في الشوب حرمان الملك أو حكمة حكم الملك المشايخ والمستفاد والذكي باحرم ما كره عموما وخصوصا **قوله**
 فلو صلى المصنوب علما بظلم صلواته وان جعل الحكم فلم يضره ان المصنوب هو سائر العترة لأن قوله سابقا ويشترط في الشوب لعمري معناه الشوب
 الذي يكون سائر دليل قوله في بيان حقيق السائر انما يجوز في الثواب المتخذه من النيات إلى آخره هذا فإذا صلى المصنوب وكان هو السائر بطلت
 الصلوة باجماع أصحاب الرواجع التي لا يشترط الصلوة وهو يفتقر الفناء ويقتل ما لو قام قوله أو سجد عليه جميع النبي إلى آخره الصلوة فيقتل وهذا كان
 هذا علما ببعض الشوب سواء كان عالما بان حكم المصنوب بطلان الصلوة أم لا لوجوب العلم على الجاهل فلا يكون تفسيره عن داناسي الحكم كالجاهل
 وعطفنا على هذه العبارة بان الوصيلة يفتقر قبول العبادة لم ولناس الحكم **قوله** والأقوى الثاني فيمنع عتمة به هنا مسئلة **قوله** لو صلى
 المصنوب ناسيا للعتبة فلا يفي عند المصنف انما يفي من صلى المصنوب عالما بالعتبة فيكون صلواته باطلا ويجعلها بها ومقتضى العبادة كون الاعادة
 في الوقت وخارجا لأن مقتضى الحاف بالاعادة سوا ذلك الحكم لعدم العلم بالاعتبة بالاعتبة وان التام في صلواته باطلا ويجعلها بها ومقتضى العبادة كون الاعادة
 فإذا اخل به كان موقفا ولا يتم لما علم كان حكم النع من الصلوة والأصل في ذلك وقد دللنا على أن النع في نفسه لا يفي في نفسه فإل
 عن أصح المختار والسيان والحق في نفسه لا يفي في نفسها ومقتضى النع من الجرم الحازن إلى المحقق وهو وضع جميع الأحكام بالان في وضع المحقق
 يستلزم من جميعها أن يفتقر من وجوبها لغا الفاعل الحاصل معها فلو ثبت لم يثبت من الأحكام لم يصب في الغا فلا يقول بمنع إرادة العموم في وضع الجميع
 الأحكام لأنه يستلزم زيادة الأصناف مع الاكتفاء بالأقل ولأن حصة الصلوة في المصنوب مع النسيان وفي حكم المانع يفتقر بثوب حكمه فلا يصب في
 الوضع الكلي دليل الصحة على كراهية المصنف ذلك أنه يقول لا يتم أن النكر الموجه للنكر كما يمنع من النسيان والوحيدان في نفسه لا يفي في نفسه
 من استحقاقها المنع من الصلوة بعد النسيان ملحق بالاجماع على أن النسيان من حيث تكليفه حال نسيان تكليفه الغا فلا يفي في وضع إرادة العموم في المحقق
 بعد بيان الدليل للدال على أن نثره من ملةقت اليسر وما استدل به من استلزام زيادة الأصناف وأما من روى ذلك زيادة الأصناف في النكاح المذلول فلو كان

التقطت اشمل وها في اللفظ سواء لم يفتقد الزيادة او لا واما على تقدير ما يدعيه هؤلاء من خروجها عن الاحكام وعلى ما قلناه فيكون اضافها الى الاحكام
 على ان الاضافه على الاصل انما يوجب كفاية بين واحد منهما من حيث هو لا يوجب التزام الاكثر وجب الصبر اليه ثم ان ليس المراد دفع جميع الاحكام حتى لا يثبت على السنين باعبار كونه
 عن رد الازدواج الاحكام المترتبة على الفعل اذا وقع عمدا فان معنى الحرص وانما يعلم عندئذ من الامر منع منه اذا كان خطأ او لم يأتى ناسي كما لم يكن فلا يغلق
 شئ من احكام عمدا ولو كان المراد دفع جميع الاحكام فانما في الحكم المكنى دفعه لا مطلقا وما ذكره من ترك الرفع لا يمنع من كون جميع الاحكام الشرعية والاصح
 علم العادة مطلقا **قوله** لو استصحب سبعا معصوبا يعني التوبة حال الصلوة كقولنا واذا كان في الاخرى عند الصلوة فيها كافر من صلوة المعصوب قوله لو استصحب
 صلوة لان الحركات الواقعة في الصلوة متى لا تها تضرب في المعصوب وهي اجزاء الصلوة فيفسد لان الذي يقتضيه الحركات في العبادة ولا نه ما هو واما انما المعصوب
 ويرد انما لا يكون اذا تقرر في فعل كثير كان مضادا للصلوة والى انما لا يثبت في الصلوة فيفسد لان الذي يقتضيه الحركات في العبادة ولا نه ما هو واما انما المعصوب
 مطلقا وهو الامر الكلي لا على الاصل والخاص من حيث هو بل لا يفتقد الذي هو الصلوة وكذا بعض مقدمات الدليل الاول وهي ان الحركات في الصلوة هي من
 عنها فان النبي اغاها من الصلوة في المعصوب من حيث هو مضر في المعصوب وهو خارج عن الحركات من حيث هي كانه غايه ما لا الباب ان المكلف جميعا
 واذا كان معصوبا في ارجاء الصلوة متفككا عنها لا يعينها ولا يشرطها ولا يشرطها في الصلوة بخلاف ما لو كان هو المعصوب هو السائر والمسير والمكان
 بعض شرط الصلوة او بعض اجزائها فلا يكون صحيحا كذا حقق صاحب العبد وفادته الذي ثم اصطلح بالبيان ولا يثبت من ذلك وان كان الاحكام لا تعلق
 الى البدل في ذلك لبيان بان من المعصوب الى الكفر واجب ولا يثبت الا في الصلوة لان الصلوة هي من فضائلها وما لا يثبت الواجب المطلق الا به وهو واجب فيكون
 ترك الصلوة واجبا ويلزم من ذلك ان يكون معصوبا في الصلوة واجبا لا في غيرها لان ذلك فيما عدل ترك الواجب لا مطلقا وعلم ان قول
 سابقا لم يلزم المعصوب حالما يتناول الناسي لانه عالم فيكون ذكره بعد ذلك فكل من قال بطلان ما اسلم من النكاح والحكم بالناسي في العادة
 وجوب العادة مطلقا وهو المناصب حكم من استصحب المعصوب في الصلوة ويلزم من ذلك ان يكون معصوبا في الصلوة واجبا لا في غيرها لان ذلك فيما عدل ترك الواجب لا مطلقا وعلم ان قول
 العادة لان خروجها من العادة بامر جديد وهو غير المتعلق بغيره فان امتثال لما هو عليه يقتضي الاجزاء وتلخيص تكليف في حال السنين كما سبق فيكون
 في المسئلة ثلثا في حال الصلوة في قوله لو استصحب سبعا معصوبا الذي هو التوبة المحررة منه وظن السائر وهو المناسب لمعناه والعبادة بغيرها في كل
 فيعلم انه فيكون في الماد بغيره ما يعين في الخارج وغيره فيندرج في التوبة التي لا يكون هو السائر اذا كان لا يتخلو من تكلف والصبر في قوله لو استصحب سبعا معصوبا
 الاول فيخرج الحكم بالحكم المستصحب للعامة والناسي وقد وقع في عبادة الشايع ولما لم يفتقد استثنائهم على الهم من الاول انه فرق بين ما اذا كانت امانة
 المعصوب فيخرج الى فعل كثير من معصوبات في بطلان في الاول بعين شك ويظهر من اخر كلامه ان الاختلاف في البطلان هنا وهو ما سلف من اعتبار
 النبي من حركات الصلوة في المعصوبات ثم يقتضي البطلان مطلقا في قوله لو استصحب سبعا معصوبا في قوله لو استصحب سبعا معصوبا في قوله لو استصحب سبعا معصوبا
 امانة في قوله لو استصحب سبعا معصوبا وانه لا يكون معصوبا في الصلوة بل يمتنع في غيره من صلوة المسجد كما سلف في قوله لو استصحب سبعا معصوبا في قوله لو استصحب سبعا معصوبا
 ويقتضي البطلان في ذلك كله بما اذا لم يفتقد الوقت ونقص ولم يمتنع في الصلوة معصوبا بين المعصوبين فخصيص الشايع احتمال البطلان وعنه
 بالتقدير بين الاجزاء في وجه لمع ان احتمال بطلان الصلوة مع عدم المضاد بين الصلوة والابانة على تقدير القول بالصلوة في اول الوقت فاصلا صلا
 معناه وما ذكر في التحقيق اخر اعين مستقيم ايضا لانه في الحكم هنا على القاعدة الاصولية المعتبرة يكون الذي عنه غير حيز ولا لازم فاجعل دليل البطلان هنا
 تغلق النبي بالخارج واللازم ويقتضي العرف بين ما هنا وبين مسئلة الخفاء مع ان ظم قوله وقال في قوله لو استصحب سبعا معصوبا في قوله لو استصحب سبعا معصوبا
 دليل على ان شرطه بر صلا في كلامه استثناء عن ذلك فوضعا عنها وطول الكلام في هذا المقام لانه من المهمات **قوله** لو اذن المالك للغاصب يعني
 صحا في الماذن لان المانع سببه عند فقال ودخل الزمان عن الغاصب لجمد الاذن وعنه لاحتمال في صحته **قوله** لو اذن مطلقا
 حاذ الغاصب عمدا انما الحكم للاستفاد من العادة بين غاي الناس من المحقق على الغاصب وجب مواخذته ولا انتقام منه فاذن ذلك يقتضي
 عدم الاذن فيكون من جملة الاعطاف والعموم **قوله** والظهادة وقد سبق في الامور التي من الامور من شرطه في التوبة الظهادة وقد سبق في هذا
 الامور بين اشترط في حال الجحاسة وعادة بحصول الظهادة مسوق **قوله** المطلب في ستر العورة هو واجبة الصلوة وغيرها المراد بغير الصلوة ما اذا كانت
 هناك فانه يحرم كشف العورة عند غيبته في غير الصلاة ولا يثبت الخلو وجوب ستر الصلوة بل جامع العلماء وكذلك في غير ذلك وجوب النظار والكتاب السند
 ناطقان بذلك **قوله** والاغتية الخطوة الى الصلوة خلافا لبعض العامة حيث اوجبوا ستر على حال وكان عليه ان يستثنى الطواف ايضا لانه كالصلوة في هذا
 الحكم في اكثر الاحكام **قوله** وهو شرطه بالوفاة شرطه في حال القدح لكان حسنا ولم يرد ان الاحلال بالشرط يقتضي بطلان الشرط على كل حال
 وليس الشرط كالحكم الصلوة بدونه مع العجز عنه فلا يكون شرطا لانه اذا كان شرطا حال دون حال انما يلزم الغنا بالاحلال في حال شرطه مطلقا

اذ عرفت ذلك فاعلم ان شرائط الصلوة اجماعا وافقوا اكثر العلماء لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اقموا الصلوة وحافظوا على الصلوة وانزلوا بها حياء كما انزلتموهما من قبل ربكم ولا تؤمنوا بها وهم لا يؤمنون فانها العبرة بهما بالمجد والامور الجواب والحق الباطن ومن شأنها ان تكون للرجلان يصلح في فني واحد قال اذ كان كيتفا فلا
باس على من يثبت الياس مع عدم الكفاية ولو كان على جعفر من اجتهاد وسخ العبدان اذا احتشاشا من غير موثر ثم صلوة بالي كج والى جودان
لم يصح شيئا من غير موثر او ما هو قائم من الاعظم او كان الصلوة لفقد السائر يقتضي اشتراط الصبر ولا يخفى ان الشرط ان شرط في الصلوة كذا هو شرط في
القول ولا فرق في اشتراط الشرط بين كون الصلوة منفردة او مع غيره فذلك قال المصنف سواء كان منفردا او لا **قوله** وعوده الرجل بلبه ويره خاضعا
اشترط ال اصحابنا والمداد بالعباد القليل والاثبات لانه في الذكرى من ذلك وفي الخبر وهل البعثان منها في بعض الروايات اذا شئت القليل و
البعضين فقد شئت العود والذين في المخرج وليس الا لبيان ولا الخلف من القول فهم القليل ليس من العود ودوى الصدوق ان الباطن
كان على عودته ويلقن الا اذا على الاحليل فيطلى عليه سائر غيره ولا يثبت الصلوة من العود باقفا فسادا ان لا يكون على المصنف الذكرى والمصنف المصنف
كانها لم يعتبر خلاف ال الصلوة ان العود الى كثير لضعفه وقال ابن الجوزي ان العود ما بين الشرف الى الكبر والاضداد محج عليه ولا فرق بين
والعبادة هذا الحكم ولا بين الصبي والبالغ **قوله** وينبغي ان يستحب ما بين الشرف والاكبر لا في المحافظة على الصلوة **قوله** وافضل من
جميع البدن عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يترك ما بين الشرف والاكبر من غير ان يكون له ركن من ركني الصلوة فانه الذكرى وكذا دوى العباد
ويوجب بعض نسخ الكتاب موضع وافضل اقل وهو صحيح لان معناه ج و اقل ما ذكرنا كذا استرجع البدن ولا يخفى ان لا يكون من المجموع
حيث هو كل لا يبلغ فاكثر من ان بين الشرف والاكبر ولا يحتاج الى تكلف ما ينال المدد فالجميع ما بين الشرف الى الكبر فانها ان عدم التاكيد المجموع
عدم فيها بهما وليكن اذ لا يجزى ان يثبت الخبر ما ثبت لكل **قوله** ويكفي ثوب واحد يحول بين الناظر ولون الثوب اى كفة الرجل من غير ان يكون
منها ثوب واحد صفيق يحول بين الناظر وطول الثوب فلو كان في ثوب واحد يكون الثوب من سواد يلبس وغيره مما يحل من الصلوة فيعلم حصول
وقد خلاص العباد فيناول ما اذا كان الثوب ليس باللون وصفيق الخلف والجميع في الصلوة ويرجع من الذكرى واذا احتشاشا الذكرى وغيرها
علم حرم الصلوة بل يوجب احدهما من اى عباد اسرعتم قال لا يخلع فيها شرف او وصف قال في الذكرى ومعنى شرف لاحت من الشرف وصف
حكي الهم وفيها احتشاش فوه الحديث لان وصف الهم موجب له مثل ايضا **قوله** ولو جسد سائر احد هما فالاولى الصلوة او وجد الى رجل سائر احد
المدكورين يعني القبلة والى وجهه لم يجد الاخر سائر الا لو اجب سائر القبلة بل يروى وكونه لاخر سوادا بالالبس لكن يجب عليه ان يلبس من ثوب
من الشرف ولو خالف منه به الدين لا يصح فقلان صلوة ويرجع من الذكرى والجميع وجوب من ملبس عليهم من العود اذا وجد سائر البعض ولو
وجدت المرأة سائر احد السواين خاصا فانها لستم من القبلة كما جعل لو كان ال واحد خشي فاما من سائر الصليين لا يخل سائر الذكر لروى في
مخالف عود المطلق فان كان رجلا سوره المرأة وبالعكس ونحوه لان فيه رعاية الاحتشاش ولو لم يجمعوا فاشكال والظاهر ان المدد قبله والاول
هنا في نظائر العبد والعباس والختم لا يجوز العدل عن الاحق الى غير وان كان قد سئل فلماذا لا افاضل ومعونة المقام بين الماد **قوله**
وبعد المرأة كل هو وجب عليها سوره الصلوة الا الوجه والكفين وظهور القدمين كى بدن المرأة كل هو وجب عليها سوره الصلوة الا الوجه والكفين
واستثناء الوجه وبعض الفقهاء من لعامة في استثناء الكفين والامثلة اليها وقد خروا نعم ولا يبدن في ثوبين الا ما ظهر منها بالوجوه والكفين
من الاستحباب استثناء القدمين ايضا ليدوها غالبا القول بالباوعمة وروايتهم بمسلم والمرأة مطلقا الدعوى والمفتخر اذا كان الدرع كيتفا
اذا كان ليس فاحتشاشا وعم بالدرع وهو التمدد والمفتخر وهو للرس والتمهيد لا يستر القدمين ولا من المذهب هو الاول والآخر بين علم الكاهن
وباقها وكذا القدمان لم يرد ذلك كله غالبا وخد اليدين ان يد والقدمين مفضل السابق الا ان يجب شئ من البدن والقدم من باب المقدس
وكذا القول في عود الرجل وقل عباد الكتاب بان يكون القدمين من العود ولا يصح خلاف **قوله** ويجوز على الشرف سائر اسما لانها عودها على
واليدين في ثوبين لو راد الفضل من الباوعمة قال صلت فاعلم نعم وتجاهل واسما ليس عليها اكثر مما راد به شعرها واذنها وكما يجب سائر الرأس
سائر الشعر والاذنين والقوقم ان الصدغين وما لا يجب غسله الوضوء ما يجب سائر لان جميع بدن العود اما اخرجه دليل وروى ذلك في
من لم يفرق الحقيقة الشرع واللغو ولا وجه له لان الشرف مقدم **قوله** الا الصلبة والاشرف هذا الاستثناء مما ولا ان الصلبة لا وجود عليها
لعدم التكليف ولقطة الخ لا يناول الا من المعتد ان الصلبة وان كان لا بد من سورها لكون صلواتها شريفة او غير شريفة كافي في تمامها بالانسان
الصلوة الا ان يشترط سورها وكذا لا يجب على الاثر سورها باجمع العلماء والامن شد ودى محمد بن مسلم عن الباوعمة ليدخل الاثر فقلع وهل يجب
لها الشفاعة اثبتت المعبر لانه استب بالخير والحياء الى الوايز عن التهم التي ضرر ان اياه اذا كان طى الملوكة يعقل من هذا العرف الشرف من الملوكة

[illegible]

هل مثل له الماء شيئا لم يجد عليه فالان يكون مصطلح ليس عنده غير هذا الحديث ثم اورد هو حديث سماعه قال سالت عن المريض لا يستطيع ان
 قال يصلي وهو مصطحب وليضع على جبهته شيئا اذا سجد فانه يجزي عنه فها ان الروايات ثمة ان على ما سبق **قوله** ولو سجد العزيم وقد
 التوب سجدان يجعل على عاتقه شيئا ولو حيط الفوق القمهم اذا لبس السراويل جعل على عاتقه شيئا ولو جلا **قوله** وليل الشربة في صلوته الجادة لان
 اسم الصلوة لا يقع عليها الا بغير في الجاهل عنده ومن ثم بعد هذا في الصلوة الواحدة في اول كتاب الصلوة نظر الى ان هذا دعاء ولا يكون في ذلك وان كان معظمها
 عليه احكام الجاهل من القطع باطلا في اسم الصلوة عليها وقد ما يدعى على كون الاطلاق جازا واستعمل على الدعاء لا يكون في ذلك وان كان معظمها
 فان تكبير الاحرام معينة فيها ومقتضاها الختم المنافي لطلاق الصلوة ومن جعلها ككشف العورة والثاني والموقوف الخرج عن العدة ويحكم في
 على ذلك ثم نفى وجوب القيام والاستقبال وعدم جوازها على الاحل احتياذا واذن سبق **قوله** ولو كان التوب واسع الجنب يتكسفو
 عند الكوع بطلت ح لابل وقطر الفاتحة في الماموم لا يجب في وجوب البس المعبر من اول الصلوة الى اخرها بحيث لا اقبل وامن العورة في حال من
 فلو كان التوب واسع الجنب مند وامن العورة عند بعض الانقلا لا كما في حال الكوع وجب ذوه ولو نجى شوكه لوقف السراويل عليه في كل
 عن الرابع فان ذره غير لجساعول الباطن لا باس من يصلي احدكم في التوب الواحد فاذ ذره على ان ذره محرم حنيف فلو اهل ذره من
 العورة عند الكوع مثلا بطلت الصلوة في فقد الشرط وهو الشر لا بطلت الخلق السراويل فيما سبق ويكون بحيث نبت والعورة لو نزل بحاله لا يقدح
 الغنط في حال الصلوة بدون فعل منافي فيجعل منه صلوته مكرها ولو بعض العادة لعدم حصول الصلوة في سائر عزمها ولها لان ما هو من
 بدو العورة منه لا بعد سافرا وصغيرا لا بد من الاكتشاف غير لازم لا مكان الخنط في حال الصلوة منه في حال الصلوة فلو المص بطلت ح اي حي
 اكتشاف العورة لا قبل ولا قبل الاكتشاف المذكور **قوله** لا بد من الصلوة من اول الصلوة اشارة الى احوال السابق الذم في بعض العادة فقوله
 ونظر القادة نبيه على ما يترتب على القولين ومخففه انه لو ائتمى هذا المصلح في قبل الكوع عالما بالحال ثم نفى الاقذار وجب الكوع في حال
 وجه صلوته لعدم المناقبة على الاخر لا يصح عدم صلوته امامه من اولها وكذا انظر القادة فيما لم يخط الصلوة من الاكتشاف في حاله فلو حفظ او لم يحفظ
 العزيم جازا في الوضع على الاجزاء الثاني والثاني في الشك في الذكرى اصد في اكتشاف العورة في العادة في طلق في العزيم فان كانت له حال الكوع لم يخل
 في الذكرى بكتا في الحجة لما نغم في الويز واحتمل المنع لانرا خلا في المعونة في الشرح اعني انه بان لو كان في التوب ح في ذره يبدل في صلواتهم منهم
 بعض البدن من اطلاق اللفظ بخلاف معهود ما لوجع التوب وسرا لوضع بشي اخر وهذا ان في هذه المسئلة والتم عدم الاجزاء في الموصف
 واعلم ان السراويل من الجوانب كلها ومن فوق والاربع من تحتها لان يصلي على مرتفع في عورة من تحتها على الارض والفتحة انه اذا صلي
 على وجه الارض فغير الظل جمع ان العادة لم تجز بطله بخلاف المرتفع لان الاعين تبند ولا يراك العورة **قوله** خاتمة لا يجوز الصلوة في
 لا يظهر الغدوم ويجوز فيها لرسا في هذا قول الشيخين مسند لهما في المعبر المذكور وبه قال جماعة من الاححاب وعلم بان النبي ص لم يفعل ذلك
 الا في غيرهم لم يصح انهم لا يخفى ضعف هذا الاحتجاج فانه شهادة على النفع مع ان متعلقه غير محصور وهو الذي ينبع ذلك الاوقات
 المتفرقة حتى احاط علما بانهم لم يصلوا في غيرهم لو علم ذلك لم يكن **قوله** دليل على عدم الجواز فان الملا ليس انما ينبع فيها المتعارف ومعلوم ان اهل
 الحجاز واكثر العرب كانوا يلبسون مثل هذا لان خلاف ما ذره بل علم انهم كانوا يلبسون فاذا اتموا الصلوة نزعوا لم يكن **قوله** دليل على المنع العلم بان ذره
 لكان على اعتقاد الجواب والاستحباب ولو حرم لبس ثياب الصلوة لزم ما لم يصل فيه النبي ص والا ثم عي الدليل السابق والمعتدل المحاذين
 يكون بخلاف كراهية الاحتجاج وضع سلا ومن الصلوة في التمثيل والغسل السدي **قوله** الاصلوة الحجازة وجودا والساق وهو الجاهل والمفضل في السابق
 والقدم بحيث يغطي بعض السابق وكذا سمعنا مذكرة كتحسين والجوهري قال في الذكرى والجوهري حنف واسع ضيقه ليس في حنف والذم في
 ووجدناه في كلام بعض المعبرين ان الجوهري هو ما ليس في حنف فقال بالغا فارسيه سر موزة وهذا ليس في حنف بل هو في حنف من التمسك في الصلوة
 في التمسك في حنفه ويدل على الجواز في حنف ما رواه البرزطي عن الرضا ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله في الجوهري ما رواه ابراهيم بن محمد قال
 سالت عن الصلوة في جوفوف وبعث اليه فقال يصلي فيه **قوله** وفي حنفية الجوهري في الغل العزيم با فغان علما ما رواه عبد الله بن محمد بن ابي عبد
 عن ابي عبد الله ع اذا صليت في فعليك اذا كانت طاهرة فانه جهال ذلك من السنة ورواه معوية بن عمار عن خلفه ع والظاهر ان حنف
 ايما مية السج على ما لو وقع في مكان السقوط **قوله** ويكره الصلوة في الثياب السوء بعد العائنه والحنف وكذا الكساء لما رواه الكشي عن محمد بن
 ابي عبد الله ع فيكم بالسوا الا في ثلثة العائنه والحنف والكساء وقال ابن ابي عمير ولا يصلي في السوا فان البصم قال لا يلبس الباس اعدا ولا تسلك
 مسلك اعدا فتكونوا اعدا ويلوح من انقضاء في الكواهير على السواد وعدم كراهية غيره كما حكاه في الذكرى عن كثير من الاحباب وصح في

[illegible]

الحكم بانها روي عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان صلا فلا بأس بان كان
 لها صوت فقل يصلي ومقتضاه ثبوت كونه المصنوع **قوله** والصلاة في ثوب مثالي او خاتم من صوره وكذا الخاتم والسيف المثلان سواء كان
 والماء والمراد بالمثل والصورة ما يماثل الخاتم وغيره صرح بذلك المصنف في المختلف واسند القول به الى الاصحاب فظهر ان الاطلاق عباداتهم وابن
 ادريس حتى ذكر ابيه بما عليه الصود النماثل من الحيوان يدل على الاول ما رواه عمار بن موسى عن القم عن ابي سالم عن الصوفي في ثوب يكون في عمله مثال
 طير او غيره ذلك قال الازد الحاتم في مثال الطير وغير ذلك لا يجوز الصلاة فيه وعن الرضا ع انه ذكره الثوب الذي فيه النماثل ولان الماد في ذلك لا يشغال بالنظر
 الى ذلك حاله الصلوة وهو مثال الحيوان وغيره يدل على الثاني قوله نعم يعلمون ما يشاء من محاربه وتماثيل فغن اهل البيت عليهم السلام اهل الصلوة والاشجار
 وفي صحيح العاصم بن علي بن عباس انه قال المصنوع وسعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل صود في النار يحمله بكل صوره صورها نفسا لغزير في جهنم وقال انه
 كنت لا ايزن نافع الشجر وما لا فسر له وعن الباقر عليه السلام قال لا قال **قوله** ان جبرئيل الثاني انما عاشر المملوك لا يدخل بيضا في كلب ولا يمشي احد
 وهذه كلها اشعر بما قاله ابن ادريس وبعضها صريح في ذلك **والخليفة** انه لا يلزم من جواز عمله عدم كراهية الصلوة فيها فالمعتمد على تحليله لا في وكيف
 كان فلا يحرم الصلوة بذلك خلافا للشيخ لان ذكر الكراهية في بعض الاحاديث وحمل معناه عليها فوفيقا ولان رواية حماد ضعيفة في جعله على الكراهية
 اشغالا في موضع الوفا وفي حديث الصوفة زالت الكراهية لانها المتعصية وليست بالباس على الثوب الذي فيه تماثيل لانها غير الصود في صحيحه عند
 مسلم عن ابي جعفر **قوله** الفضل الخاص في المكان وفيه مطلب الاول كل مكان مملوك انه حكمه خال من نجاسة صغيرة فيجوز الصلوة فيه المراد به مكان
 المصلي ومن شروط الصلوة المكان المخصص بالاتفاق وبراءة برباعيا وابعاض الصلوة وفيه عدم الفروع الذي يتعلم به من المصلي وليست عليه ولو
 بمسايطر بابعاضها اشتراطها منه وعدم ما مستكروه انتم **قوله** والشاح الفاضل ولا المصنف عرفت المكان بالاعتبار والاول في نظر الفقهاء بانها قد
 عليه المصلحة ولو بمسايطر او ملبلا في بيته وتبانيه وما يتخلل بين مواضع الملافاة من مواضع الصلوة كما لا في مساجد ومجان وبطن صوده وتخلل
 عما لا في ثياب المصلي من مكان الذي يعتبر باحده لصحة الصلوة وكذا ما يتخلل به مواضع الملافاة من مواضع الصلوة وكذا يتخلل به مواضع الملافاة
 ان لم يكن هذا فينبغي كونه مباحا بالصلوة بين ركنيه وجهته فان عد ذلك من المكان فيه واضح فلو كان معصوبا ومنع صدره عليه لا يجر
 التخلل مع عدم اعتبار الوضوء في الصلوة فهل خارج عنها لا يثبتها الذي عنه لان الفعل الخارج انما يثبت اذا بلغ الكثرة ولا يتشكل على عكس هذا السقف
 لو كان معصوبا وكذا التيمم ونحوها من حيث انه على الغرضين لا يثبت صلوته المصلي تحت السقف والخيمة المعصوب من المصلي مسطحة بجزءها ومقتضاه
 فان المصلي في كل شئ يحسب بالبيوت والانتفاع به بحسب ما عدل لان ذلك لا يبعد كما لا يوجب من الوجوه كونه بطلان الصلوة لهذا القد من الغرض
 لا اعلم لاحد من الاصحاب المعتبرين بضرر في ذلك بغيره ولا في اثناء التوقف موضع السلام ان ينتج الحال اذا عرفت هذا فاعلم ان اطلاق المكان
 على المعنى السابق وعلى ما سببه بالاشتراك اللفظي وادع ما في حكم المالك المشايخ والمسافر ونحوها كالمعمد للماذون وفيه كراهية او حرمه او خصوصاً
 صحتها بالاذن في الصلوة والكون فيه ونحوه كادخال الصنف منزله او مثله الحال كافي في العمارة الخالية من اموال الصلوة ونحو المالك والمسلم
 والابطال ونحوها وصاح الاصل **قوله** ولو صلى في المعصوب على المالك باعصبا بطلت صلوته وان جعل الحكم بحرم الصلوة في المكان المعصوب
 باجتماع العلل الا من شئت وبطلت عندنا وعند بعض العامة لان النهي عن العباد يدل على الفناء ومعلق التي هنا مكان الصلوة وهو شرطها
 والطائفة ونحوها وهي حرم والتقييد بالحكم للاضرار عن غيره وسبب وبالاختصاص بالخروج من الاصل ان الاضرار كالحرم في مكان معصوب والموسط
 ارض معصوبة عالم او جاهلا اذا اذاعه ونحوها من المخلص من المعصوب ومن يتجاوز على قسم التلف ونحوه والصواب بطلان المنع من الضرر لا الضرر
 فان الصلوة في هذا الموضع كلها صحيحة لغير الخرم من اذ هو تكليف بالابطال الا ان المحرم ونحوه يصح بحسب تكملة والخارج من المعصوب مع صحت
 الوقت ارجح الجمع بين الخطين فيخرج على العادة مصليا وعطف بما هذا الحكم بان الوصلية تقتضي اذاجب الحكم وكذا ناسبه بطلان صلوته لان جعل الحكم
 الواجب معصية بقضاء من المكلف فلا يبعد عن ذلك نسيانه لو جوبه بغيره لا في هذه الاحكام بوجوب القاصب وغيره سواء كان المعصوب
 معصيا او لا ولا يفتي بصحة الصلوة في الصحرا استعجابا لما كان قبل العصب من شأنه حال الصغيرة بول باني سبب على القول به فينبغي ان
 يكون الجواز الغير القاصب محلا بالنهي ولا فرق في العصب بين عصب العيين ونحوه وعصب المنفعة كانه الاكاد والاجابة كذا بالواحد في وقتنا
 او سابا لما هو موضع لا يحل له او يني بالاية هو اذ الغير كالمعصوب **قوله** ولو جعل العصب محلا للصغيرة في الناسي اشكال انما عاشر صلوته في حال
 فاعلم قوله الناسي سعة ما لم يعلم او اما الناسي فوجب الاشكال بغيره من الكلام في ناسي عصب الثوب وهذا وجوب من المصنف عن الخرم
 بالارز وانه ان الكلام على المسئلة هنا كالكلام هناك والقوى في الموضعين سواء **قوله** ولو لم يملك الاذن بالخروج فيشغل به معلوم

[illegible]

والنكاح ان المذنبين البتة انما اعطيت لاصنامها عامة وان لم يكن موضع عبادتها مشكوكا بغير ثبوتها وفوق مع التلويح المقتضى وعلى هذا فلا ريب في
كون النار موجودة في وقت الصلوة وعدمه ولو صلى على سطح هذه البيوت فافظ ان لا بأس **قوله** وبوت الجحش لعدم انفكاكها عن الجحاشية لها
كذا علمه الاحتجاب ويؤيد ما رواه ابو حنبل بن الحسن القمي قال فصلت بيت الجحش فقال اوش وصلي وفيه الملبوط والنهاية بالخلاف بعد ذلك
وهو حش **قوله** ولا بأس بالبيع والكتاف في هب اليه اكثر على اننا ويدل عليه صحيح العيصي في القسم قال سالت ابا عبد الله ع عن البيع والكتاف
بصلي فيها نعم وروى عنهم سئل عن الصلوة فيها فقال لا بأس بها اما انقطعها قلت ابصلي فيها وان كانوا يصلون فيها فقال نعم ولو كانت مصوفة
كهت الصلوة لمكان الصور لا يكونا كغيرها **قوله** في البيع والكتاف في هب اليه اكثر على اننا ويدل عليه صحيح العيصي في القسم قال سالت ابا عبد الله ع عن البيع والكتاف
الموضع الذي يصلي فيه من البيع والكتاف في هب اليه اكثر على اننا ويدل عليه صحيح العيصي في القسم قال سالت ابا عبد الله ع عن البيع والكتاف
جواب عن الجحش فيشرب منه الحكم ويصير في المنه **قوله** ويكره معان الا بصل في مباركها حول الماء ليشرب عللا بعد غسل فانه صاحب الصلح والعمل
الشرب الثاني والمنه الشرب الاول والفقهاء جعلوه قسم من ذلك وهي مبارك الا بصل في مباركها حول الماء ليشرب عللا بعد غسل فانه صاحب الصلح والعمل
من الشافعي والقول بالكلية هو مذهب اكثر اصحابنا وادب الصلاح على اصله السابق من التحريم والندوة الفساد والمستند ما روى عن النبي ص
انه قال اذا ذكرتم الصلوة وانتم في راح الغنم فصلوا فيها فانما سكتكم ويكره اذا ذكرتم الصلوة وانتم في راح الغنم فصلوا فيها فانما سكتكم ويكره اذا ذكرتم الصلوة
جز خلفت الاوتارها اذا فزعت كيف تشيخ بانفها وهو منزل على الاستحباب المقتضى سماعة قال سالت عن الصلوة في اعطان الاول وفي مرضي البطل
والغنم فقال ان تغنم بلدا وقد كان باسبا فلا بأس بالصلوة فيها ولو كان الامر بالخروج منها للوجوب لم يجز ان تغنم بلدا وقد كان باسبا فلا بأس بالصلوة فيها ولو كان الامر بالخروج منها للوجوب لم يجز ان تغنم بلدا
الصلوة ولم يكن مثل جعلنا الارض مسجدا ولا يبلغ هذا الحديث من تخصيص العموم فيجعل على الكاهن معيارا عليه الاكثر ولا ينعون نفوذها فيجعل
المصلح وقد قيل ان عظماء موافقوا في البيع والكتاف في هب اليه اكثر على اننا ويدل عليه صحيح العيصي في القسم قال سالت ابا عبد الله ع عن البيع والكتاف
معان في راح في المنه **قوله** ورا بط الحنبل والبقال الكاهن فضلها وعبدتها كاهناتها ومقطع سماعة التي هي من راح الحنبل والبقال والبقال والبقال
على اصله السابق ولم ينفذ في المنه بين الوصية والاشهر **قوله** وفي راح الحنبل والبقال الكاهن فضلها وعبدتها كاهناتها ومقطع سماعة التي هي من راح الحنبل والبقال والبقال
لعدم انفكاك المصلح من اذها او قتل بعضها وروى عن عبد الله بن الفضل عن ابي عبد الله ع في عشرة مواضع لا يصلي فيها وعندهما في راح الحنبل والبقال
وعلى الماء ذهب اليه على اننا وهو في راح عبد الله بن الفضل ولا ينعون نفوذها في جعلنا الارض مسجدا ولا يبلغ هذا الحديث من تخصيص العموم فيجعل على الكاهن معيارا عليه الاكثر ولا ينعون نفوذها في جعلنا الارض مسجدا
وذكر في الخبر لعمري انما يمكن المجردة من الارض فان حصل التمسك فلا بأس وروى ابو بصير قال سالت القمي عن الصلوة في الخبز لم تكهره قال لا بأس به
لم يقطع مسؤوله فقلت ان كان فيها مسؤوله فلا بأس وشك الوحد والاصل النال **قوله** والنال لعدم التمسك ايضا واصل الكاظم ع اذا مكنت لاد النخل
وان لم يكن نسوة واسجل عليه **قوله** وبين المقام من غير حائل ولو غنم او بعد عشرة اذرع سواء استقبلها او صلى بينها في الكاهن والصلح
ونال المصلح الجحش الا في نال ولو غنم او بعد عشرة اذرع من موضع ولو كان في راح ام وادب الصلاح على اصله السابق والاصح الاول واما الجحش فليجوز
جعل على الارض مسجدا وصححه مع غيره خلا عن الاصناف قال لا بأس بالصلوة بين المقام وما لم ينعن البطلان وصححه من يعطى عن ابي الحسن ع وقد سأل
عن الصلوة بين القبور قال لا بأس واما الكاهن فلان القبور من المواضع العشرة التي هي في القسم عن حش في وايد عبد الله بن الفضل ولو اذرع
سالت عن المصلح يصل بين القبور قال لا يجوز ذلك الا ان يجعل بينه وبين القبور اذا صلى عشرة اذرع من بين يديه وعشرة اذرع من خلفه وعشرة اذرع
من بينه وعشرة اذرع عن يساره فمصلحة ان شاء واجمع بينها وبين ما تقدم بالجل على الكاهن والاذن بين القبور العشرة والمجد في ذلك ولا فرق
بين القبور والقبور فلو اذرع فذلك فيجب الكاهن عنده **قوله** الواحد تكلف فيه جل الكاهن باحليل والاذن بين القبور العشرة والمجد في ذلك ولا فرق
والاكفائة الخال بالعتق مستفاد من كلام الاصحاب والعتق محرم ويجب بين العباد والجمع واسباغ ذكره في منزلة القاموس وكذا في راح الحنبل
الذكورة الوايد ولا يكره في خلف المصلح من دون العبد خلا قال الشيخ ولو بني محلة للغير ولم يخرج عن الكاهن بخلاف ما لو فقلت القبور بعضها في
المنه ولو سجل للصلي على القبور لعمري ان يعلم فحاشا له باحليله بمصلي اللوث وتكره البش وقال ابو بصير في حرم واما الصلوة عند قبر الامام
ع فقلت انما المصلح اهنا وقال الشيخ قد روي عن ابي جواد النوفلي انما قال في القبور الاثمة والاصل الكاهن ويظهر من كلامه ان لا يكره احكام
انما انما ان الجاني الاعاصير على خلاف ذلك في القوم منة والناقلة وهو مستفاد من ابي وايد في امسا واليهما الشيخ فان منها والصلوة خلف الامام
ويصلح من يمينه وشماله لا يجوز مقداره وهو يتيقن ان القوم منة والناقلة فاللصنف في المنه المذنبين لا يجوز الكاهن لالحريم قال وفيهم من
ذلك الكاهن الاستدلال ولم في غير الصلوة في حديث عن ابي ابراهيم ان الصلوة في راح الحش عن عبد الله بن الحسن ع وعنده في راح الحش عن عبد الله بن الحسن ع

[illegible]

وجه البشيرة من احيا جنة بثوب تلك البناء والمجد لان بل كنه رسومها بغيره فقل **قوله** وهذا ما ينبغي قال اهل اللغة من هم من اختلف الى المسجد
 اصحاب احدى الثمان اذا مسنفا في اسمه او على مسطرة او اربعة حكمة ان حيز منظره او كل حيز به من دوى او يجمع كل حيز على هدى او يترك ذنبا خيشن
 او حيا هذا حديث ذو اربعة اشياء عن الاصمعيلى عن الامير المؤمنين ع والاختلاف الى الموضوع هو المذود وفيه اليد وفرة بعد اخرى والثاني بالاشكال الفاضل في
 المستطرد بالظا والمهمل في فتح الاواسم معقول من الطرفة فيضم الطاء وهو الشيء القليل والحكم ما استغفل باللائحة على معناه من غير توقف على
 ترتيب الماد باصايرة جهة النظر اصابعه بالان الذود الى المسجد فقلته فعل العباد التي تجب الاجرة ويمكن ان يكون الماد بذلك الذنب خيشن فاقص
 تع نظا لان تكره الى المسجد يوجب دقة القلب والانتفاذ الى جانب امر سحابة وذلك موجب للحرف ويكون المحي من الناس لان من عهد
 فعل يخفى ان يرى على مندها يمكن ان يرد عكسه او يكون الخشنة والحيا ومعاضد استقر من الناس لان ذلك الذنب يغير على كل حال **قوله**
 وليحيا بالاسراج فيها ليل القول النبي ص من اسرجه في مسجد من مساجد اسراجا لم يقل المسكنة وحلته العرش ليغفرون له ما دونه **قوله**
 من ذلك السراج **قوله** وبها هذا العقل الى سغلام حاله عند باب المسجد احيا طائفة المارة في مكان فيرثا ستره واولى النبي ص فلهذا وانما
 عند ابواب مساجدكم **قوله** وقد فهم النبي ص الى المسجد عند دخوله لشره النبي ص فاسب مشرف المسجد **قوله** وقول بسم الله وبالله
 عليك ايها النبي ص من اسره وبرك الله صل على محمد وال محمد وافتح لنا باب رحمتك واجعلنا من عباد مساجد جل شأنا وجهك في الموضع من
 قال اذا دخلت المسجد فقل بسم الله والصلوات على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلوا مسكنة على محمد وال محمد والصلوات عليهم ووجه اسره وبرك الله
 وتوقف وافتح ابواب فضلك كذا امره الله وعنه او يربى من ذلك ولعل هذا ما في المعنى والكل عاجز لان الماثور ما ولي الماد بوجه سحابة
 اذا نزلنا عن الوجه الخفيف لشره بالنسبة الى غيره **قوله** واذا خرج قدم السراج قال اللهم صل على محمد وال محمد وافتح لنا باب فضلك في موضع
 سماعه وافتح لنا ابواب فضلك في موضع سماعه **قوله** وقلوا المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالعكس خصوصا نافلة الليل
 الماد بالمكتوبة الفضية وقلها في المسجد افضل اجماعا لان النبي ص واجب على ذلك وحذ عليه ولا نزع موضع العبادة وموضع لها فقلها
 اولى ولا نزع فيها ما شرعا والدين والنافلة فان فعلها في الشرايع في الاختلاف وانعقد من مساوئ الشيطان الوديع وقال نعم افضل الصلوة
 صلوة الماد في بئر الا المكتوبة وجاء صلوة صلوة غفرهم مغضيا وامرهم ان يملكون النافلة في بيوهم ونافلة الليل صلوة الكفاية اظهرها
 ومن خوف نظري الى **قوله** والصلوة في بيت المقدس بعد الف صلوة وروى الاصحاح ذلك عن علي ع والماد بالمسجد الا العظيم العظيم
 البلد وبمسجد البصرة المعروف ببشارة خصوصها ومسجد السوف ما كان يوقعه من باب البر **قوله** ويكره تغليب المسجد بل يكره وسقطا
 بالسلف ولان فيه اطلاقا على عودان الحجاب ويكره **قوله** وظلمها بالكون مكتوبة في المسجد الحلي قال سأل عن المساجد المظلمة بكرة الفها من
 نعم ولكن لا يصح الصلوة فيها اليوم ولو كان العدل لو ايم كيف يقع في ذلك لكون في حشره عبد اسر من ان عن ابي عبد الله ع قال ينبغي من الماد
 بني مسجدا فاشهدوا لهم فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فقلنا نعم ما به فاهمت فير سوادى من حيز وقع الفلك ثم طرحت عليه
 العواض والخضف والان حوضا شوا فيه اصابعهم المطر فجعل المسجد يكتف عليهم فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فقلنا نعم ما به فاهمت فير سوادى من حيز وقع الفلك ثم طرحت عليه
 اسره لا عرش موصى به فلم يزل كذلك حتى يقضى صفة معناه معز **قوله** فان الذنوب في اهيتر التظليل لعل الماد جميع المسجد وتظليل خاص
 بعض البلدان والا فالحاجة ما سأل الى التظليل لرفع الحوائف **قوله** والشرف بل يبنى جمادى ويكره الشرف وهو جمع شرفه والماد بها ما جعل
 في اعلى الجدران لان عليا صاحبها بالكوفة وقد شرف فقال كما في بصره فقال ان المساجد لا يشرف بل يبنى جمادى **قوله** والمنارة في وسطها مع
 المحيط في النهاية لا يجوز المنارة وسطها وهو حق ان قد فعلت المسجدة على ما ثاب **قوله** وتعليقها اي ويكره تغليظ لان عليا عهم على
 منارة طويلة فامرهم بها ثم قال لا ترفع المنارة الا مع سطح المسجد ولئلا يشرع المؤمن على الجدران **قوله** وجعلها على نهائى كبر جعلها
 مسطرا فاهتدوا ليلهم بغلبة المسجدة والاحرام **قوله** والمحارب الداخل في المحيط الظن ان الماد بها الداخل في المحيط كثيرا لان عليا عهم
 يكره المحارب اذا رها في المساجد يقول لكانها مذابح اليهود فانه الذي عطف هذا الحديث قال الاحزاب الماد بها المحارب الداخل في المحيط كثيرا لان عليا عهم
 الداخل في عبادته محيلا ان يادبه الداخل في المسجد وهو المبادر من كبر المحارب في لفظ الحديث والظن ان الماد بها المحارب الداخل في المحيط كثيرا لان عليا عهم
 الداخل في المسجد يحرم **قوله** وجعل المسبحة في وسطها بل خارجها الماد بالمسبحة المظفر وانما كرهت لعل النبي ص حبوا مساجدكم
 صديبانكم ومجاهينكم ومعكم وشراكم واجعلوا مظاهرهم على اجواب مساجدكم ولا تتركوه جعلت داخلها لثاني المسلمين برانها وذلك
 مطلوب الترتيب وضع اي وليس من جعل المسبحة في وسطها قال وهو حق ان لم يبق المسجد وشي براد بالمسبحة موضع الوضوء ولا المسجد

فذلك لان الركن من البول والغايط الجحيم وقاعهم فهو معنى الصادق نعم ومنع الشيخ وابي ابراهيم وهو **صحيح قوله** والقوم فيها حصصا في المسجد
اي يكمل لان لا يؤمن معهم حصول الجحيم والخطي ولا انها موانع العبادة فنكر من هذا اول واثر الشك في ذلك لابي عبد الله ع قال لا بأس في المسجد
الصلوة وانتم سكارى قال سكر النوم ونشأ الكراهية في المسجد لان زوارة سكر الدوام ما فوق في المسجد فقال لا بأس الا في المسجد مسجد
البنى من المسجد الحرام وليس حرام لان معوية بن وهب سأل النعمان عن النوم في المسجد الحرام ومسجد الرسول ع قال نعم انما الناس والمسلمون
بالسجدة في ثبوت الاحكام المتابعة للشرف من غيرهم شيئا واسجدا به او غير ذلك ما كان في منتهى صلبه اسرع ما زيد فيها لان ذلك كما في المسجد
واخرج الحق ميعاد اليها او غيرها اي كبره لا يبره وهب بن عوف عن جعفر عن ابيه ع قال اذا خرجكم الحصة من المسجد فليذهبوا كما انها اذن مسجد
اخر فانما الشيخ قال في الذكرى وهو بعض الاصحاب من المحم لظم الابرار ودون يفتي ان يكون المكره احواله حكم الحصة من المسجد فليذهبوا ما لا يبر
جزء من المسجد المحرم لو كان ما تغلف به المسجد وكذا ينبغي ان يكون الحق بالحق بالحق ما الشبهة المسجد لان كسرت المسجد وتغلفها صبي
فيعدان يكون المكره احواله من هذا النوع **قوله** والبطان فيها والنخ في غلبه بالتراب اي ويكره ذلك في وايد عيا شرب ابراهيم عن جعفر ع
ثم ان عليا ع قال انما في المسجد حفلة وكفا من دفعت ودعى السكون عنه عن ابيه ع بانه عليم لم قال ومن من في حاشية المسجد لغير النعم
التيه ضاحكا فاعطى كتابه بميمونة في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال سمعت ابا عبد الله ع يقول من نكح في المسجد ثم روي جعفر ع الا ابراهيم
والنخ والنخ واحد وهو اخرج النكاح والكاثر والماء بها ما يخرج عن الصلوة وما يخرج من الخيوط **قوله** وضع القل في يد من استند الذكرى
الاجلعة ولا في استند الكراهية النفس في غلبه بالتراب **قوله** وسال السيف وروى الجبل وسال الصناعات في هذا الصحيح عن جعفر ع
ثم قال في روى عن سأل السيف في المسجد وروى البن في المسجد وقال انما في الغيرة والنبيل السهام وروى جعفر ع
ليست في حاشية على جميع الصناعات وهذا اذا لم يلزم من غير المسجد ما مع كثر موضع الحايك واثبات شيئا والاحتجاب الموجب لغيره
فانه يحرم قطعها وكشف العورة اي كبره لان اسخا قايه وهو محل غفيم وكذا كشت السر والركبة والحق لمادى على النبي ع انه قال كشف
السر والركبة في المسجد والعورة وقال الشيخ في النهاية لا يجوز **قوله** وروى صاحبنا في كبره لانه لا يؤمن معه اذى العين وروى عن الباقين
عن ابيه ع ان النبي ع اصبر جلا جلا في الحصة في المسجد فقال ما قلت نلعن حتى وقفت ثم قال الخذي في الساري من اخلا في قوم لو طمتم
ثم نلتم ونافون في ناد بكم قال هو اخذ وقال الشيخ لا يجوز **قوله** والبيع والشراء تمكن المجانين والصبيا لما تقدم من الحديث عن النبي ع
من الابناء مغفلين في المسجد وثلاث تمكن الصبيات لما تقدم من تغلبه من ان المسجد لغير ذلك ولان لا يؤمن حصول الجحيم من
الصبيات والمجانين وينبغي ان يزاد بالصواب لا يؤمن اما من علم من ما يقتضيه الوفاق بلحاظ من اثره الصبيات من الجاسا واداء الصلوة فالظن ان لا يؤمن
بمكنه بل ينبغي القول باسجدا به من غير فعل الصلوة في المسجد **قوله** وانفاذ الاحكام اي كبره وقال ابراهيم بن وهب وهو قول الشيخ في الخلاف في اخذ
للمسألة المختلف لان امير المؤمنين ع حكمه المسجد الكوفة ونقض فيه بين الناس بلا خلاف وذكره الفضا مشهور الى الان ولان الحكم طاعة فينا
ايضا عما في المسجد الموضوع للظاعات وما روي من النفي عن الاحكام فيها لوجه سندا امكن حمل على اتقادها كالحبس عن المحوف والملازمة فيها
عليها واحض النبي ع كان فيه جليل وحصوله كقول ابو وندى ويكون المكره دوام الحكم فيها او خشي اذا وفق في بعض الاحيان فلا ونظير
عبادة الذكرى حكاية في رواية في هذا الموضع ع والاصح عدم الكراهية **قوله** وتوقيف الصلاة وكذا السؤال عنها لانه موضع عبادة و
لا يبره ذلك في من سأل عن ابي عبد الله ع قال في الذكرى وروى لا بأس بانما والصلوة على جعفر ع في خبره وكذا في لا بأس
بانما والصلوة فيهما مشعرا بالباس ونفي الخبر ع هذا كلامه والنظام ان المراء عدم منافاة في الباس بثبوت الكراهية بل لا بأس بان
ثم عباد في لا يؤمن ذلك **قوله** واذا لم يجدوا اي كبره ذلك لانها مقلنة ع وجع حتى يلبوث في المسجد **قوله** واذا والصلوة في
من سمعوا بثبوت الشعر المساجد فقولوا افضل اسر فالتا من المسجد للفران قال في الذكرى بعد فكي واية على جعفر ع السالف الذي بعد
حمل باحترام الشرا على ما قبل منه ويكثر منعته كلب حكمة او شرا على غير كتابه وسنة نبيه ع وشبهه لانه من العلوم ان النبي ع كان يشك في
بيده البيت والبيات من الشعر المسجد ولم ينكر ذلك فليكن الجواز انشاء ما كان من الشعر موعظا واما النبي ع والائمة عليهم السلام واما في الحديث
ونحو ذلك لانه ذلك كله عبادة فلا ينافي في الغرض المقصود من المسجد وما ذلت السلف يفعلون مثل ذلك ولا ينكره من الا الا علم ذلك نصري
والا فليعلم على انظر الاصحاب مشكل **قوله** ووضع الصوت اي كبره وهو من سأل عن ابي عبد الله ع فانه لا بأس في المسجد ولو كان
الفران انما في العناد **قوله** والداخل مع الشعر النعم والصل وشبهه المراد شرب كل منها وهو كذا في ويح كبره لمادى عن ابي عبد الله ع
على انهم قالوا كل شئ من المؤمنين فلا يفتن المسجد ولا في فساد في الحيا وروى في الخبر ذلك مطا العلام **قوله** والشغل فاما ما لا يعل

أي يكره الشغل فأنما بل ينقل وهو لا عدل ان يتركه لان كافي المساجد وعبادة العرب مؤمن مسجده وصومعه ببلية **قوله** فيهم الخوف ونقشها بالذهب
 أو شئ من الصور والخوف بالضم الذهب وهذا أطلق المصنف في المنه والنهاية فيهم النقش ولم يبق له أن يكون بالذهب فيهم النقش بالذهب وعين
 وكذا صنع المعبر شجنا في الذكري معللين بان ذلك لم يكن في عهد النبي صم فيكون بدعته ففعل هذا يكون النقش مطر حيا والذهب وان لم يكن
 بالنقش عام ونصيرها ايضا صرح به المصنف كونه ويلوح من عبادة المعبر وهو لازم من محرم النقش بطريق اول ودوي هو الصم سئل عن
 الصلوة في المساجد المصورة فقال ان كان ذلك ولكن لا يحرم ذلك اليوم ولو قام العدل ما بهم كيف يصنع وليس في هذا صلح بالتحريم لكن يلوح
 قوله لا يفيكم اليوم ومن قوله لم يفيكم كيف يصنع والملائكة عباد الله يتناول صوامع الحيوان وغيرها **قوله** بيع الله اكرشها وكذا يحرم اخذها
 للملك جميع الشرفان المناقضة للفقير الوقت كالمشرك في موضع اخر اجامعا اليوم قوله نعم من بدل بعدا سمعنا فانما انتم على الذين يبدلون
 وانما يحرم بيع الزم المحجل لا لم يخرج الي بيعها العادة او عماره عزم من المساجد مع عدم الانتفاع بها كما نبه عليه الخلف فالسؤال البيع الحاكم
 والطلب الشرح يحرم بيع الزم وتفضيل المصنف اقوى وكذا لو قل الانتفاع بها الاستغناء عنها اذا ايدى من فناء العماره او حيف عليها او يكون ذلك
 في كل صيغة في اخافه الممنوع اذا تكسر ولو كان بيعها اعود مع الحاجز اليها المشرك في مرفقنا فاعلم جوازها للمصلح وكما يجوز بيع الزم سجد
 مسجدا في كل الجواز فهاجها اذا نعت مصغرها في الاول واسوئ الخراب عليه وكان الثاني اوجب بحيث تضر المصلح ايضا للمصلح ولا مانع
 لان المالك واحد وهو اسبق فيه ونصحه الذكي **قوله** وانما ذهاب بعضها في ملكا حطرت في واتخاذ البيع والكنايس فيها اي ويحرم المساجد
 او بعضها في ملك اهل في ملك في ملك كل من غير الوقف وتزيب موضع العبادة وكلها محمول فمن بدلوه في سجدانه من اعظم من منع
 مساجدا سران يترك فيها السجدة وصنع خرابها والبيع جمع بيعته بالكسوف في بعد الصلوة والكنايس جمع كنيسة وهو معبد اليهود ودور يائيل
 ذلك **قوله** واذا حال الفخامة اليها لقول النبي صم حينوا مساجدكم الفخامة فانه الذكي على اسناد هذا الحديث والظاهر ان المسئلة اجماعية
 ويؤيد ذلك قوله نعم انما المشركون عيسى فلا تفرحوا المساجد الحرام وبنا النبي على الفخامة فيكون في غير حراما واذا ثبت ذلك في مسجد ثبت التحريم لعدم
 المائل بالعرف وكذا الامر في هذا الفعل عند منوع النبي صم عند اخبره جبريل فيجوز لها وفي كلام المصنف احوال الفخامة معكم والاصح ان التحريم
 يجوز المسعى الى المسجد او شئ من الاثر يجوز دخول الخبيص من النساء اجنبيا وكذا غيرهن من لا ينفك من الفخامة او كالتصديقا اجماعا
 صرح الاطلاق بجواز دخول الجرح واللس والمخاض مع امن التلوث **قوله** وانما فيها اي يحرم ذلك لما سبق وهو ظم ان لم يقم تلوث
 المسجد ما معكم كالمسألة في اذنا وفيه لا ينفك الاكثر فليس بجواز لقول بالخبر انما لما من الامهات المتناقض لقول حينوا مساجدكم الفخامة **قوله**
 والذين فيها اي يحرم لانه منافا وصغنا المساجد **قوله** ويجوز نقض المسند من هذا وجها لادائها المسند بذكر الال هو الشرف على الامام
 وانما يجوز نقضه لانه لا يوجب له اتمامه على احد من المؤمنين ويجوز اعادة البناء ولا يوجب اعادة البناء فيكون اعادة البناء في امره الا
 في غير من المساجد ويجوز نقضه لانه لا يوجب له اتمامه على احد من المؤمنين ويجوز اعادة البناء ولا يوجب اعادة البناء فيكون اعادة البناء في امره الا
 الا مع القل الغالب بجواز العادة والوقيل بالشاير الى اتمام المسجد وكان وجهه الا ان تدعى اليه ضرورة والظن جواز احدات باب ومحوه وانه
 وشيك اذا نقض الصلح **قوله** ويجوز استعمال الزم في غير من المساجد الصخرة الشريعة يعود الى المسجد وان كان في ذلك عابدا الى المساجد
 يكونه مذكري واصفنا وقد تقدم بها استعمال الزم في غير من المساجد **قوله** ويجوز نقض البيع والكنايس مع انزال من اهلها واذا كانت في دار الحرب
 فيهم من الصلوات مع عدم الاندلس وانتفا كونها في دار الحرب لا يجوز لان اهل الذمة لا يجوز التعرض الى معبداتهم وكذا من يحكمهم والمراعاة
 نفق بالادب منه وعقود المحرمين كالحجاب ونحوه فيهم ما اذا دللتنا للعبادة وتبينه على ذلك انه لا يجوز اخذها في ملك او طريق وشيئا من ذلك
 صحت وقف الكاوية عليه شجنا الشئ في بعض فانه في حجة العيص في الصم قال لا باعبله عنهم البيع والكنايس هل يصلح نقضها البناء
 المساجد فقال نعم وهو ان لم يكن صريح في المراد الا ان العلم ان هذه الاحكام مما لا خلاف فيه وبين مساجد جمعنا ما لا يجوز جعلها منبوعا لا
 منصوص في المساجد في حق نقضها **قوله** ومن تخن في منزلة مسجد القصر واهله جاز له في مسجد وتقبيل بغيره وتقبيل ولا يثبت له الحوزة ولم يخرج عن ملكه
 ما لم يجعل دفعا فلا يخفى بمرح المراد به ان اذا تخن موضع الصلوة في منزلة وجعلها للمسجد ولها له لم يقصر من على ملكه يصف به كيف يشاء
 ولا يخلو فيه ثواب المسجدين يبينه على بعض هذه الاحكام **قوله** في حجة عبد الله بن مسعود عن علي بن عبد الله بن مسعود قال سالت النبي عن المسجد يكون في الدار وفي البيت وفي
 لاهل ان يمسحوا بطاهر من احوالهم الى غير مكانه فقال لا بأس بذلك وداه او الجاد ودون الباطن ولو صيرها لخن وه في منزلة وفيها
 سلطنة من وصا وهو غير من سواه لكن طرعا ان كان ملكا لم يجرى له الا ما دونه وبغير البقرة مسجد اصبغته الوقف مع الصلوة في منزلة فاذا صلى
 واحد ثم وقف ولو يقصر الحاكم او من يقصره فكل ذلك له الا في العادة ولو يباه بهن المسجد لم يصير مسجدا ولو اذنه للناس بالصلوة في منزله

[illegible]

[illegible]

شتمنا نلهم احدها صاحب ولا يؤذن ولا يقيم وهو محمول على عدم الفرض ولا ان الصلوة محمولة على المعنى من الصلوة وقال ابو علي الفخر فاصرف بعضنا
 وحلب بعض فدخل علينا رجل المسجد فاذن شتمنا فقال الصلوة احسننا او دفع عن ذلك واحتمل الشتم المنع فقلت فادخلوا وارادوا ان يصلوا اميز
 جماعة قال يقومون في ناحية المسجد ولا يبدونهم امامهم قلت الا ان على المنع لا يؤذن ولا يقيم والثاني يزيل فيها فيهما جميعا فيكون محمولا
 ارجح حيث نفي الكراهية المنع وفرض الصلوة انما يحتمل الفرض الجميع اذ لو دعي واحد صلف ان جميع اهل الصلوة لم يرفعوا وفي صرحوا بمضي
 الى اية الثاني وقلنا في الاحبار مينا ولم يصل تلك الصلوة وحينها في الميسرة اذ اذن في مسجد فرفع الصلوة بعينها كان ذلك كما فينا لم يصل
 تلك الصلوة في ذلك المسجد يجوز ان يؤذن فيها بينه وبينه فصره ولم يفعل فلا شيء عليه ومقتضى كلامه احتضا من الصلوة الاكتفاء بالاذان
 لم يصل تلك الصلوة وهو محمولا ان كان قد تجدد دخول الوقت الاخرى اما لو اذنوا واصلوا الفلحة وقتنا فالتزم ان يدخل المسجد للصلاة لا يؤذن
 بشك بالاذان والاحبار ولا بد من تحاد المسجد في وقتنا فلم يعدم المنع وان تغادر بان كلام الشيخ انه شر او هو خلاف ما في الاحبار وهل هو
 كالصحيح محتمل ذلك نظر لعدم بطلان الفرض وعدم الاحتضا من المسجد بالصلوة وسبوا في الذكرى ومغرة في المصنف والا سحبا وان تغرف
 الاولى بالتمام اسحب الاذان والا فانه **قوله** ويبعد ما المنع لواء الجماعة واداه عار عن العبد سرقة العمل يؤذن ويقيم ليهيئ وجهه
 رجل اخر يقول انه يصل جماعة اهل محله ان يصلي تلك الاذان والا فانه قال ولكن يؤذن ويقيم والظاهر في ان كان صغيرا الا ان الشتر وعل
 الاحبار بعضهم ويظهر من المصنف في المتن عدم العمل بها لما سيجي من الاحبار والدالة على جواز الصلوة بالاذان وغيره وان كان منفردا فان قصر
 اولى وكذا المحقق في المتن ويمكن الفرض بان اذن الغرض ان ينزل الساع للجماعة فكان بمنزلة من اذن الجماعة والكل من اذن بينه الا فانه **قوله**
 ولا يصح الا بعد الوقت ولقد وصفت الصحيح فقد يرد لكن يجب عارده لا يصح الاذان الا بعد دخول الوقت باجماع علماء الاسلام لا نرى منعه للعلماء
 بدخول الوقت فذلك يقع قبله لا نرى محله معصونه وما تقدم في الصحيح فلهذا ذهب الناس الى الصلوة ولقول النبي صلى الله عليه وسلم ان يؤذن بليل فاذ سمعتم
 اذانه فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذانه فكلوا ولا يزال ولا يصح عارده بعد طلوع العلم بطرف الوقت من الاول وبالذخول من الثاني في صحيح عبد الله
 برسمه عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم فاذنوا يؤذن بليل فقال ان ذلك ينفع الجليلين في انهم الى الشتر واما الشتر فانه ينادي من طويح
 ولا بعد هذا التقديم عندنا بل في ادب الفخر وينبغي ان يجعل ضابطا في ذلك الخدم على الناس ولا ينعى الفلانة ثاثة ولا في بينه وبينه وغيره من ثا
 ولا يبين كون المؤذن واحدا او اثنين في استحباب التقديم **قوله** المطلب الثاني في المؤذن وشروطه الاسلام والعقل والطهارة والذكورة الا ان تؤذن للملأه
 بمشاهدة المحارم في المؤذن الاسلام والعقل لجملة العلم الاشارة بعبارة المحبون وفيه العلم عند وعده الامانة في حضره والمؤذن ابيض وفي
 حكمه للصبي من الميز والكافر ليس اهل الملازمة ولا مصححا للمعقود وقد خالف في المؤذن امتاء وقال صلى الله عليه وسلم في قولهم لا يجوز ان يؤذن
 الا بعد علم عارده فلا نرى في هذا معنى من الكلمات ولا الصلوة التي بها الهالك المستزهي ولا يصح بل يفتقر بالشرارة في مسلم لان الملقط بهما قد
 لا يكون عادفا معناه كالشيخ او يكون مستزها او حاكما او فاعلا او صاد لا عدم عموم النبوة كالعبيد من اليهود والنصارى يقولون ان محمدا
 خاصه فلا يجب مطلقا للثقل بهما اسلامه ومع انتفاء الاحتمال لا يعين باذانه في موضع اوله الكفر بقوله معلوم كون الشتر طحا كاحمال فلا يعين
 باذانه في موضع الاحوال بخلاف هذا الذكر فانه ليس في علم بل في المذاقين للرجال الا لم يكونوا محامدين يؤذنون وفيه سؤم فخصه **قوله** وكيف
 باذان الميزان كان ذكر امط او انثى للنساء واتحاد الرجال اجما عارضا ولقول الصلوة في صحيح ابن سنان ان لا يباسل ان يؤذن الغلام قبل ان يحلم ومثل
 من علي **قوله** ويشتركون المؤذن عدلا صبر بهما بالاذان فانما على علو صوت في المؤذن امور احدى العلم والشرط عندنا فمخبرنا فان
 الفاسق خلا فالاب لا يجزئ لانه يصح اذانه لغيره كونه عاتلا مسلما مخبر عن غيره لعدم المنع الا ان العدل افضل لقوله صلى الله عليه وسلم يؤذن لكم بآذانكم وكون
 مؤثنا لان الفاسق لا يؤمن بظهوره على العتاة اذانه على من رفع ثاثة ما كونه مسجلا للمؤمنين من معزلة الاوقات ولو اذن الاعرج جاز واخذ به
 من اذ ان ابن ام مكتوم كان اعرج فكيف بغيره من الشيخ وابن ام ريس فالتها ان يكون بصيرا بالاذان وثاثة امر عارضا ليا من الغلط ولو اذن الجمل في
 وفتر صح واخذ بصحصول المطر وبعث ان يكون صبا ليغم المنع برفاه العضد به الاعلام والنفع بالصلوات والبلغ ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عباس
 على بل لانه انما ينادي صوتا اى رفعه وسجلا ان يكون حسن الصوت لقبيل القلوب على اسماء خاصها ان يكون حسن الصوت منظر من الحنن
 وعليه اجماع العلماء لقول النبي صلى الله عليه وسلم حتى يستنار لا يؤذن احد الا وهو **قوله** ويصير من قال لا يؤذن الا من وضئ وليس القهار شرطه عند علماءنا
 لانه ذكره ليس من شرط الذكور القهار ولا من شرطه ان يكون من اهل البيت عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قال لا يباسل ان يؤذن وانما على غير شرط
 ولا يقيم الاؤذن على غير شرطه وهو وصيهم قال لا يباسل ان يؤذن وهو جيب ولا يقيم حتى يغسل لكن لا يجوز الاذان تحت المسجد ولو فعل

لم يعتبر سادسها ان يكون علم رفع لانه يلحقه رفع الصوت فيكون النقص به ثم لم يعلق بالعبادة علم كان طول حائط مسجد من طول المسجد وكان علم يرفع
بلا لادخل الوقت على حق الحجد وان دفع صوتك بالاذان فان اسر قد وكل بالاذان صحاح في العلم وقال الشيخ في الميسر لا فرق بين ان يكون
الاذان في المناء وعلى الارض واستجاب العلي عليه **قوله** ويجزم الاجمالية ويجوز الودف من بيت المال مع المنطق في حكم بيت الاجرة على الاذان
غنا زانرا ويجوز الودف المؤذن من بيت المال من سهم المصالح الامم الصدقات والامن الاخماس لان ذلك ينقص باقوام مصنفين هذا اذا لم يحد
مستطوع بدي يعقل غير مبدى امرى ولا رذافان وجد لم يحد مقدم غيره وعطائهم من بيت المال لم يحصل الغرض بالاول ان يكون غير المستطوع
المال في ذلك عند الله في الذكى والافرن ب ذلك لان كل المصلحة تنوقف عليه **قوله** ولا اعتبار بان المحبون والمساكين في علم ما مضى
جبهه **قوله** ولو بعدوا اذ توجعوا ولو اشع الوقت من جوا يجوز بعده المؤذنين وان زادوا من اثنين وعشرين في شرح نهائرو وما زاد
علا اثنين بعد ما يجمع احكاما وقال والدلالة الخلاف لا ينبغي الزيادة على اثنين معللا بان الاذان الثالث بعد من ولا لا لغير لان هذا لا يعد
ثالثا في الميسر وانما مؤذنين حادثان يؤذنان في موضع واحد فان اذان واحد بعد اذان ليس ذلك محسبون ولا مستحب ولا باس ان يؤذ
جامع كل واحد منهم في ذواتهم من المسجد لانه لا مانع منه ومنه **قوله** اذا اذن واحد منهن في بيتي كل واحد على صوته والاخر هو الراسل والمبادر من
العبادة ان يجمع الاذان الثاني بعد الاول كما تقدم في النكحة **وعليه** انه بان بعض ثلث الصلوة عن وقتها وجوز الواجب البراءة لظن الامام
او كثره للمؤمنين ونحو ذلك وهذا هو المناسب اذا دثر في هذا الكتاب لانه بعد ان يرد سبعة اوقات للمغاف فان ثلث الصلوة هي اول وقتها
احيانا والامر غير مؤلف غير مجرب فلا ينبغي فعله فلو فتنه الثلث انتظار الامام وحصول السائر فظهر بخاسر ونحو ذلك فلا مانع من ذكره
لان ان المانع بغير علم في نفسه ولما سبنا من ان الاذان الثاني بعد من لان المقصود بالاجمعي اذان واحد وان تعد بعد عمله وانما الذي
ما يكون اذانا ثانيا بحيث بعد مؤذنا **قوله** ويكره الراسل هو بيا وكل واحد على صوته والاخر ما حذر من المؤقف للمقتل وانما يكره لان كل واحد
لم يؤذن **قوله** ولو شاحوا اذ لم يعلم ومع الشاوي الغرض الواجب اثنان فضلا لكل منهم يوجب الاذان فدم العلم اي بالحكام الاذان
وهو المناسب للاذان في الذكى فدم العلم بالاذان والاول اول لانه شمل فان شادوا فاعلموا فاعلموا لعق النبي صلى الله عليه وسلم على الناس
الاذان والعصا الا انهم لم يجمعوا الا انهم لم يجمعوا على فعله ولو لم يجمعوا على فعله لم يجمعوا على فعله فاعلموا لعق النبي صلى الله عليه وسلم على الناس
على غيره فان اشركوا فدم جامع الكل على فان البعض وجامع على جامع الا فلهذا ينبغي تقديم العدل على الفاسق منهم بان المؤذن امين ولا مانع للفتن
اذ هو غير مؤذن بها فيه ومع الشاوي يقدم العلم بالحكام الاذان والاذان كما في الذكى لان من الغلط معه وتقليد ابا والاعتداله والمبصرة
على الاعمال في مثل ذلك فان اسبق حوا فلا شكا فتنه على الاذان في الوقت على ليس كل حصول غرض الاذان به ثم لا يذكي صوتا لعلوه في الغرض بلا لافان
الذي منك صوتا ثم لا يعطى على النظر لانه ينظر على عودات ثم يرضى المجران ثم الغرض ولم يرضى الاصحاب للرجوع العرب على الاذان والاذان
المسجد على غيره مع انهم قالوا لا ينبغي ان يبقوا الواجب غيره بالاذان الا ان ذلك يقتضي الرجوع مع الشاوي بيا وكل ولا يترجم في الاذان فدل
ابعدونه بلقاء المهمل والدال الجمة فلا سعد الفظ فيجوز الفات والراء بعينها طاء مجزة ولا لعل الصلوة بعد صلواتها بانفاق علم على ما ذكر
في المعبر الا ان الاذان المخصوص الواحدة بالاذان والتقدير يحتاج الى دليل **قوله** ويعتد بان من ادخله بعد اذ كان في وقت الاذان من يعتد باذانه لان
الردة لا يبطل ما قبلها بالعبادات **قوله** في الانتهاء سبائف وفاقا للشيخ في الميسر ان لا يثبت الا اذا طال الى ما ن بحيث يخرج من
الموا لة عادة لان الردة لا يبطل ما مضى من الاذان كالا يبطل الاذان كله **قوله** ولو قام اجمعي عليه من علمه الاستيلاء ويجوز البناء
ونافا للميسر والفرق بين ظاهر والاصح ان جواز البناء مشروط بعدم خوات المو لة كما صرح به المصنف في غير هذا الكتاب وغيره لعدم تسمية اذانا
مع خواتها وكذا الحكم لو سك طويلا او تكلم في خلا له بجمل او محرم **قوله** في كيفية الاذان ثمانية عشر فضلا التكبيرة مع مراف وكل واحد من الشهادتين
بالفوجد واسأله ثم الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى غير العمل ثم التكبير ثم التهنيل ثمانية وثلاثون والا فانه كل الا التكبيرة والها طيف فطر ثمان
والا فانه كل الا التكبيرة اثنا عشر فطر ثمان من التهنيل فيطعمه واحدة في اخوها وبزهد فاما الصلوة مرتين بعد على غير العمل هذا
هو الشتم بين الاصحاب يدل عليه رواية اسمعيل الجعفي قال سمعت ابا جعفر يقول الاذان والاقامة خمس وثلاثون حركا فقد ذلك بيد واحد
واحد الاذان ثمانية عشر حركا والاقامة سبع عشرة حركا **قوله** في زيادة في ابي جعفر في ما زاد في فتنه الاذان باربع تكبيرات وخمسة عشر

من صلاتهم لا يفتن في الصلوة وقال السيل لا يفتن في الجود الا فانه لا يفتن في الصلوة ولا في الجود ولا في الصدقة ولا في الزكاة ولا في الحج ولا في العمرة ولا في غيرها من الاعمال الصالحة ولا في غيرها من الاعمال الصالحة ولا في غيرها من الاعمال الصالحة
ادون من الاذان كما في معنى زهد ولا منها الخبز والاذان للاعلام مطعوماً يخفف الاذان من مؤكل كونه من بؤله اعمد لا يصير بصير لا ولا وقتا
ليكون له اهلية فقلنا لا يصح الاذان الا في الصلاة من الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
الاسماع الاجابت بطريق اهل **قوله** ويكره غير الاشهاد البزج هو الشكر والشهادة في غير وقت الصلاة من الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
التكبير والشهادتين في اول الاذان فان لا تدب غيرهما ذكر الشهادتين فكانت اسندة الجواز الى طائفة من اصحابنا من غير منسوبة الى الاذان وهو
الشهادة وهي على الصلوة وهي على الفلاح من بين والتشاكس في ذلك الاذان اما ما روي عن جماعة القوم بجمعهم لم يكن بد من وجوده ان ذكر
قد يحصل منه فانه لا يحصل بدونه في الذكر والتهافتان في جميع تكبير الشهادتين احدى من وهو في جميع التكبير من التكبير الذي استعمله بعض العامة
فانه استعمله في الشهادتين من غير خفض اليد في ذلك والتهافتان في جميع تكبير الشهادتين احدى من وهو في جميع التكبير من التكبير الذي استعمله بعض العامة
اعلم سابق والجميع مكره في غير وقت الصلاة من الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
عبارة بعضهم بشمل الاذان والافان **قوله** والكلام في حلالها بذكر الكلام في اثناء الاذان فان تكلم لم يجره عامدا كان وانما سبب الاذان
ينظرون في خروج عن المواكفة ومثل السكون في القبول وكذا بذكر الكلام في خلال الاذان بل لا يكره هذا الا في وقت الصلاة من الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
ثم انكلم في الصلاة من الاذان فالا فانه لا يكره في الصلاة من الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
البرهان المكشوف فان قال ابو عبد الله ياهون الا فانه من الصلوة فاذا انفت فلا شك ولا فوم ببله ولا في سجدة واحدة ولا في
بها هذه الاجابة لا يفتن في الاذان لان الجواز اعم **باب** معنى اليأس في غير شيء ما وقع في الصلاة من الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
اقبال القلب عليها وهذا اما هو حيث لا يكون الكلام مغلفا بصلوة الصلوة فلا يفتن في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
التنويه هو قول الصلوة من غير النعم بعد الجعلين من باب اذاج فان المؤذن يرجع الى الله الى الصلوة بدو الصلاة بالجملة وعلى كل
فالتنويه حرام في الاذان والافان وبها في اذان الصلوة وغيره على الاجمال الاذان والافان من تلقاها من الشارع كما ان الاعباد ان في الامم
للعقل منها فان زيادة هذا لا يفتن في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
الاجابة من ان التنويه في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
الاصحاب منها مع ما تضمنه للاختلاف الصحيح الصحيح ويمكن حملها على التنويه وقول ابن الجوزي في التنويه اذ ان الفري وهو خفيف وكذا في
في السبوط وحسن بكتايشه التنويه وفي المعيار قول اكثر علماء اهل الحديث انه لا يفتن في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
ادخل في الشارع ما لم يفتن في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
لا في اعتقاده وقال الشيخ في النهاية التنويه بذكر الشهادتين وهو في غير وقت الصلاة من الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
المطلب لا يفتن في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
فقولوا كما يقول المؤذن في الصلوة من غير وقت الصلاة من الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
فاذكر ما من رجل فقلنا يقولون ويحكم في اجوبه ان كناية من بينه وبين الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
يقطع كلامه ان كان متكلم وان كان يفتن في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
يؤذن في الصلوة في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
ان يقول عند قوله في الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
لانها كلام الادب ومن وانما لا يفتن في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
المرة اذا سمعها اجبت الاذان المدة اذا سمعها اجبت الاذان من دون المدة في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
اجل الان الحزم اخذ الاجل الاذان وهل يحكي اذان عمره وعنه المدة في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
يفتني اذ حيزه فلا يفتن في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
لعدم الدليل **قوله** وقيل ما يكره المؤذن وهو على حال العمل لا فله في صلاته وطرف العامة انما هو في الاذان واعباد الاسلام والعقل والذكر في
غير ذلك من مصونها في دواير **قوله** عن ابو عبد الله م قال اذا نفض المؤذن الاذان وانتهى بدان فليقل باذنه فانه ما مضى منه من اذانه

من المتأخرين الاول وهو الاصح للصحة الخلقى عن ابي عبد الله ع قال اذا انقضت فستين ان يؤذن ويعلم ثم ذكرت قبل ان ترفع فاذن واقم
واستغفر الصلوة وان كنت قد ركعت فامض على صلاتك وحججك على بن عيسى ع في الرجل يني ان يصلي الصلوة قال ان كان قد نزع من
صلوته فقد نعت صلوته وان لم يكن فخرج من صلوته فليعد وان كانت مطلقا الا انها من اهل على عدم الجدل في الركوع الا ان المطلق يحول على الميعد
وليل الاممنا للوجوب قطعاً لان الاذان والاقامة صحيحان فكيف يجوز ان يطل لها بل هو محمول على الاستحباب وفي رواية ما رواه عن ابي
عبد الله ع قال قلت له رجل يني الاذان والاقامة حتى تكبر قال يني على صلوة ولا يعيد وروى نعيم بن الحارث عن ابي عبد الله ع قال قلت له رجل يني
في الصلوة قال ان كان دخل المسجد ومن يني ان يؤذن ويعلم فليصلي في صلوة شرط في حضور في الصلوة ان يكون من يني فقلها فاقض ان لم
يكن من يني ذلك اعادها وهو صادق بما اذا لم يحضر بها الا صلا واما اذا غاب عنها فقلها على الميعد من يني في الصلوة ان يكون من يني فقلها فاقض ان لم
يكن عليه ما ذكر المصنف وغيره سوى كون العبد المنيك حقيقيا بالواجب ولا يجوز فيه رواية نعيم بن الحارث عن ابي عبد الله ع قال قلت له رجل يني في الصلوة
من وجوبه بل ان ينيها ويعد في بعض السجدة من محمول على الاستحباب فيكون قبل الفاتحة دون ما عيدها وان استحباب جميع ما لم
يركع كسبق ولا فرق ذلك بينه والمفرد وهل يرجع للاقامة خاصة قال ابن ادريس طاب ثراه يني في الصلوة على اذ لم يني في الصلوة
وبعض الاحباء ان لا يني عليه ولا يني في الصلوة على اذ لم يني في الصلوة على اذ لم يني في الصلوة على اذ لم يني في الصلوة على اذ لم يني في الصلوة
الصلوة ما يني من حقيقيا او كانا كانت اهل او اذ بان في يني في الصلوة على اذ لم يني في الصلوة على اذ لم يني في الصلوة على اذ لم يني في الصلوة
الصلوة ولو وقع الغفلة عنها في ركعة **قوله** وفيه فصل الاول القيام وهو ركعة الصلوة الواجبة او احدى اقسامها او سبوا مع الفدية
يطلق صلوة القيام في الصلوة الواجبة ذلك لا مطبق في مواضع والركعة اللغوية هي الركعة الواجبة وعند الفقهاء وكل الا ان التي عند اصحابنا هو ما يطل
من نوافل او يفسد عمدا او سهوا وانما يكون القيام المحض وكما مع الفدية عليه ما مع العجز من نوافل ذلك بل هو فدية في الصلوة على نوافل
المكان اطلاق القيام عند العجز ليس ركعة فلا يكون الا خلا ليرفع اخلالا لا يكون واحدا لا يكون واحدا لا يكون واحدا لا يكون واحدا لا يكون واحدا
وبين في الواجبة غير اليقينة حتى المندوبة **قوله** ويل على وجوب القيام وكيفية الصلوة الواجبة اجماع علماء الاسلام فقل المصنف المني وويل
الاجماع قوله فدية في ركعتين اي طبعين وقول النبي ص لا رفع يدين في الصلاة فان لم تستطع فاقعد وحسنه ما روي عن ابي عبد الله
ع في المني فويل في ركعتين اي طبعين وقول النبي ص لا رفع يدين في الصلاة فان لم تستطع فاقعد وحسنه ما روي عن ابي عبد الله
ع في نية ما وليا اخر لان المطلوب وجوب على جميع دليل وعينه ذلك صلا ويات اذا نزل ذلك ناعلم ان للصف لما اطلق العباد بان القيام
في الصلوة الواجبة ذلك بين حكم الى بان الا خلا لم يقبل عمدا وسهوا وكذا زيادة وركعة القيام في موضع فويل في ركعتين سها فان ذلك غير بطل
ان لا لا يفسد في ركعة بابا ليرفع يدين الى ذلك مطلقا عمدا لا زيادة في القيام لان فيه اعلا فان القيام هذه الحالة ذلك وان الحكم يكون زيادة
الركعة مطلقا فويل ليس بمركعة ولا هما غير جيد وقد حققنا الشبهة بعض قولنا ان القيام بالنية في الصلوة على النوافل والقيام الى النية في ركعة
وجوب وفيه الشبهة حال القيام انفا وجب فدية عليها زمانا ليس يقطع بوقوعها في حال القيام وهذا مشروط الصلوة لغيره عليها واعتباره في ركعة
القيام في النية وهو من ركعة وجب اليك والشروط حال النية والقيام في التكبير في الركعة والقيام في القراءة من حيث هو قيام كالفاتحة واجبة غير ذلك
القيام المفضل بالركعة وهو الذي يركع عن ركعة قطعاً حتى لو ركع جالسا سها بطلت صلوة والقيام في الركعة وهو واجبة غير ذلك اذ لو هو من غير
رفع وسجد سها لم يطل واما القيام في الفوت فقال انه صحيح كالفوت ويشكل ان قيام الفوت مفضل بقيام القراءة في الحقيقة هو كل قيام
فكيف يوصف بعينه بالوجوب وبغيره بالاستحباب ولا اشكال في وجوب القراءة في حال السجدة وان طالت وفي السكوت لنفسه خلا لها ولو اخل
التكبير او ان دخل على الركعة الصلوة او سال الاجزاء واستعان من النار فخلال القراءة او قبلها فاقعد وجوب هذا القيام ايضا وان لم يتخير فخلال ان
فلس القيام المفضل بالركعة هو قيام القراءة فلا يجب قيام اخر انفا فكيف يكون قيام واحد ركعة غير ذلك فقلت ان في ذلك هو ما صدق عليه اسم
القيام مفضلا بالركعة وان دل سواء كان قيام القراءة ام لا كما لو سها وقيام القراءة باعبارا يكون هذا مجموع واجبة لا غير فقلت ان هو الامر الكلي وقد
ينادي بقيام القراءة وبغيره والكلي واجب لا غير لما عرفت من انه لو نسي القراءة او بعضها وركع عن قيامه يركع بخلاف ذلك **قوله** وحده الاستصحاب مع
الاقلال حد القيام الاستصحاب ويحتمل في سبب نفا والفهم وهو في الفاء القيام المتضمن في الخارج فيمنع من ذلك ما روي عن ابي عبد الله ع قال قلت له رجل يني في
لاستصحاب واطراف الامس ويحتمل له السيد الى العيين او السيار بحيث لا يبعد تنصبا عفا والاختلاف محتمل بطلان فلا يجزى القيام على من في هذه
الاحوال الضيالة والمرد بالافلال ان يكون فاما بغيره من مثله شئ بحيث لا يقع السواء السقط فلا يجزى القيام من دونه لعل الفهم لا نشئ

الى جدار وانما فعله الا ان تكون منضبا وكما يجب الا فلا يجب الاعطاء على اجليين معا في حال القيام فلا يجوز في الواحدة وانما في الذكرى ناسيا بالشيء
 والا انه عليهم السلام لان القيام من الواحد بعيد عن الاستفاد والخشوع شبيه بحال الذهب وبجبال لا يتأخذ بما يخرج من حال القيام **قوله**
 فان عجز عن الاقلال انصب معتدلا على شيء فان لا يسيط الميود بالمعصود ولما منزهة عما يعتد عليه الى هو من وجب بذلك وان كثرة الاعمال الضربان
 معتدلة للواجب ولا فرق فيما يعتد عليه بين كونه او لا **قوله** فان عجز عن الانشباب فام عجزنا ولو لم ياصل الكعب اى وان عجز عن الاقلال
 بنوعيه مستغلا او معتدلا فام كل وجوب ولا يجوز ذلك العوض حتى لا يسيط من المسير ولا يسيط بالمعصود وانما ويعول ولو لم ياصل الكعب الى خلا
 الشافعي حيث قال يفعل حجة احد الوجهين عندئذ لا يتأذى الى القيام **قوله** وليس ينبغي ان ذلك اقرب الى القيام من الفقد قطعاً وسيان
 انه يفرق بين قيامه وكونه بزيادة الخفاء وانما **قوله** ولا يجوز الاعطاء مع الفقد الا اقله وانما يفرق بين عجز عن القيام من جهة قوسى عم
 قال السالكين الرجل هل له ان يستأدى الى حائط المسجد وهو يصلى او يضع يده على الحائط وهو قائم من غير من فقال لا باس وعن الرجل يكون صلو
 من مضى في الكعبة الاولي من هذا يصلى له ان يتأدى الى حائط المسجد وهو يصلى او يضع يده على الحائط وهو قائم من غير من فقال لا باس وعن الرجل يكون صلو
 والاستغناء في النهوض من طم سوا حصل معه العطاء الذي هو حيث لو اذيل العطاء سقط المصلي امل وهذا الظاهر عند ابو الصالح فقد اعطاه على
 ما يحتاج الى المصلي من الاية من كبرها وما يحتاج الى حائطه وجوب القيام السالكين من قوله نعم وفي مواضع فاشبه فان المشاور منها وجوب قيام المصلي بنفسه ولا
 يعد المعتد على شيء فانما بنفسه فيقول الى ان يترك على استناد ليس يعد عطاء او كذا القول في الاستغناء للبرهون نعم ولو عجز عن النهوض بنفسه سئل ان
 ولو احتاج الى النهوض يصيب له كسبه **قوله** ولو فعل في القيام في بعض الصلوة وجب بعد ركعة العموم قوله ثم اذركم ما رافوا منه ما
 استطعن وقوله لم لا يسيط للبرهون بالمعصود ولو عجز عن الركوع والجلود في القيام فام انما بهما ما سبق وجب ان يؤمى من راسه عجزاً بقدر الممكن
 فان عجز فبغيره فيجلد الجود اخفض ولو كان بحيث لو فام لم يضر على الركوع والجلود وان صلي فاعلم ان مكنته ذلك فقد قدّم ايها المزمع وبتقاء
 من قرأت بعض الاضال على تقديمه فيكون خيرا ويمكن في سجود الجلوس باستيفاء معظم الادكان **قوله** ولو عجز عن القيام صلي فاعلم ان مكنته ذلك فقد قدّم ايها المزمع وبتقاء
 في من القيام المذكور وجب والادب جالساً يريد بقوله اصله ان العجز عن القيام بجميع حاله لا ينصباً مستغلاً ومعتدلاً وهو ما ينبغي ان يكون
 عن القيام من اصله صلي فاعلم مستغلاً بنفسه عجزاً معتدلاً على شيء نحو ما سبق في القيام واستغناء بالوجوب الاقلال ولو عجز عن هذه الحالة من القيام لم يضر
 وجب قطعاً ما سبق وهل يجب الظاهر ان لا يستأدى بها من عجزه وان استمر العجز في ركع حاله ولم يذكر الكيفية الركوع في جهدها ان ينبغي بحيث
 يصير بالنسبة الى الفاعل المنصب غير المنبسط بين الخاضعين هنا ويراعى فيها ثمة الثاني ان ينبغي بحيث يكون لشدة عجزه على السجود كسبه ركوع الفاعل الى
 سجوده باهتداً الى الركوع وادناه فان اكمل ركوع الفاعل الختاره الى ان ينوى ظهره مع من عجزه فحذاً في جهته موضع سجوده في وادناه الى ان
 يصلي كفاً الى ركيبه فحذاً في جهته وبعضه ما مدام ركيبه من الارض ولا يبلغ حذاءه موضع السجود فاذا وبعث هذه النسبة في حال الفقد
 كان اكمل ركوع الفاعل ان ينبغي حتى في حذاء في جهته مسجد وادناه حذاءه وجهه ما مدام ركيبه من الارض ولا يبلغ حذاءه موضع السجود فاذا وبعث هذه النسبة في حال الفقد
 اصل الاختاء وتعين الرجوع الى امره بغير تحقيق مثابة الركوع جالساً اياه فانما في رفعه فحذاً في جهته على الارض كما صرح به في كتابه في بعض كماله في المشاهدة
 المذكورة ولان ذلك واجبا في حال القيام والا صلحاً وما كان ولا دليل على انخفاض وجوبه بحال القيام ونعني بانما احد الفاعلين في رفع
 الاولى لا يعجز العجز عن القيام في الصلوة لعدم قدرته على المشي بمقدوره الفاعل الباقي والتم عليه السلام هو علم بنفسه ودوايته سليمان المروى عن
 الفقير المريض فاعلم انما اصله الى حاله ان لا يقدّر على المشي فعند وصوله من حوله على شيء بقدره على القيام المعيرة جميعاً بينها وبين غيرها
 وكان جرت على الغالب الثاني لو لم يقدّر على القيام ما سئلا وعجزه مستغرق في وجه الجلوس عجزاً نظراً في ذلك لان الطائفة انما في حال الصلوة
 من الاصططاب بها وشها والخشوع الذي هو روح العبادة بها فيتحقق في لو لم يقدّر على الاختاء والاقل ما يربى ذكره وعجزه عن ان ياد عليه
 للسجود فاعلم ان ينقص منه في حال الركوع فيتحقق الفرق بينه وبين السجود في نظر نشأته من وجوب ذلك حال الاتباع وجوب الايات عميقة
 من الاختاء واما ان الفاعل على الركوع لا يجوز له الاحتلال به لعجزه عن بعض واجبات السجود والفرق بين الخاضعين العجز عن الركوع الخشوع في
 ذلك الفرض بحالها وهذا وكانه اوجب الواجب لو لم يقدّر على اكمل الركوع الفاعل من حين زيادة انقضاء ايتا السجود بالان ياد في حصيلته
 ويجوز في شتات الذكرى كلاً من الايهن استبعاد المانع من الركوع الكمال فيصير لوجوب الفرق وثبوت التمكن منه **قوله** ويقدر كيف
 شاء لكن لا فضل للربع فادرا وثقوا جلوساً وكذا والتوكل مشتهراً بدل على ذلك العادى من ان النبي صلى الله عليه وسلم المصلي جالساً في ركع واحد
 قال كان ابي عليهم انما صلي جالساً في ركع فاذكر في ثبوت جلوسه الى ما بالربع هذا ان يصب في ثبوت وسائر وهو اولى بحال القيام من غيره من

انواع الجلبين باجيبا والنصب المذكور وان لم يحصل العرف بين بدل القيام معينه محققا على ما كان من القيام العرف بهي القيام والجلوب من جسد المحرك
وانما قلنا ان افضلها روى عن القدم ان سئل اصيل الجبل وهو الجالس من رجا وميلوط الاجلبي فقال لا بأس بذلك ولما دبتني الى صلبين ان يغير شها خيرة بحيث
ان ارفع يدي على صدرها بغير انقاء واما النقص في حال الشدة وان لم ينجح كما ينبغي فتنهد من يصلي فاما وريثان في تفسيره انتم فتح وكبره الا فاعا وفي سني
من هذه الحالات لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقعدوا على الكلاب وسجنا في تفسيره ايضا انتم فتح **قول** ولو عجز عن العفو صلى مصليا على الجانب الايمن مستقبلا
مقبلا وبم بدنه القبلة كما لو وضع في الخد فان عجز صلى مستقبلا نحو وجهه وباطن وجلبه الى القبلة ينبغي ان يواد بالبحر عن العفو وعجز عنه اصلا كما سبق
في القيام حتى او عجز عنه كما مستقبلا عند معيلا على سني ولو عجز عنه مستقبلا وقد صرخا اذ لا يخط بالمليوس بطلعود فاما عجز عن ذلك كله اصليا وكيفية
في تحقيق الجنبه هذا واضل ما سبق وسبق ان المشقة الكثرة لا يخل مثلها في العادة سواء وحشي معاهدت من من وزادته او يقرب من ام لا للنج
التكليف في فان المشقة الشديدة جلاء من عظم ويجوز به ينطبق على جانب الايمن كالمحي ومستقبلا بمقا وبم بدنه القبلة اما وجوب الاصطلاح
فلا احبارا لانه على الجنب لم ينجح عن العفو واما وجوبه على الايمن فقد ما هذا الايسر فلنقول في الصلوة في دوارة جاد المريض اذا لم يقدرا ان يصل فاعا هذا
بوجه كما يجوز الجنب في صلاة وقيام على جنبه الايمن ثم يؤمى بالصلوة فان لم يقدرا على جانب الايمن فكيف ما قدر وهو جائز ويستقبل بوجه القبلة
واما الجلاء الايمن عند فقد مستقبلا كما سبق فلنقول في الذي ينكثون اسرنا ما وفقوا على وجوبهم ودون في تفسيره عن اليا فقام ان
الماد الصحيح يصل انما والمرضى يصل جالس الا ان وقف من المريض يصل على جنبه ومن الاصحاب من جاز بين المجنبيين ودوا بغير حاد حجة عليه وروى ان
بابه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على جالس فان لم يستطع صلى على جالس الايمن فان لم يستطع صلى على جانب الايسر فان
لم يستطع استلقى او ما كمال وجعل وجهه نحو القبلة وجعل سجوده اخفض من ركوعه وهذا كما يدل على التيب بين المجنبيين يدل على وجوب الاستلقاء
من عجز عنها واما ان استقبلا لم يجعل وجهه وباطن وجلبه الى القبلة فلما علم من استقبلا المحض واعلم ان عبارة الكتاب خالين عن الاصطلاح
على هذا الايمن عند فقد الايمن وكذا عبارة في السني وفي الشذوذ لو انصطح على شقة الايسر مستقبلا فالوجه المجاز وكانه استند في ذلك الى رواية
حماد الشافعي اذ لم يقدرا على الجانب الايمن فكيف ما قدره واطلاق ذلك منزل على ما عدا الاستلقاء لما تقدم **قول** وبكبرنا وبنا فقام ان
يجعل ركوعه ينحني عنيته ودفعه منها وسجوده ونقصها ودفعه منها ونقصها التكبير فاما والفران مع الامكان مشغلة
واما الجنب في الايمان العينية اذ لم يمكن الايمان بالراس وان امكن تغيبه واما الجنب في الايمان بالراس اذ لم يمكن ان يصير بصورة السجد بان يجعل سجدة على
شئ يرفع ويجعل وجهه عليه فان امكن وجب ويقع باثني صاحب كما سبق في باب اللباس ولو قدر وامكن وضع ما يصح السجود على وجهه حال الايمان
ففي مطلق سماعه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على جالس الايمن فان لم يستطع صلى على جالس الايسر فان لم يستطع صلى على جنبه
لهم وقلنا ما قلناه وشيئين بان الميوس ولا يسطح فان لم يستطع صلى على جالس الايمن فان لم يستطع صلى على جالس الايسر فان لم يستطع صلى على جنبه
الان لا يخطئ القبلة ان لا يعد الغمضي وكما ولا يخطئ المكلف منه فالبا فلا يصير بدلا من الركوع الا بالفضل البير ونقصه عنيته في ركوعه وكما القول
في السجدة وان وقع منها بدل من ذلك لم يسلح محض ايهم عن الصلوة المرض اذا لم يقدرا على الصلوة جالس اصل مستقبلا يكره ثم يرفع فاذا زاد الركوع
فمن عجز عنه ثم يرفع فاذا سجد فحينئذ يرفع راسه من السجود ولا يضر الا في الاستلقاء مع العجز عن الصلوة جالس الاستلقاء فقد يما يحيى من ذلك
اخرى ويجوز ان يجعل تغيب السجود اخفض من تغيب الركوع فلا يبالغ فيه ليقى السجود فيصير يحصلها الفتي بين الركوع والسجود وقد سبق في الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم وجعل سجوده اخفض من ركوعه وما حققنا فاعلم ان اطلاق عبارة الكتاب يحتاج الى التقييد **قول** ويجوز الافعال على قلبه و
الاذا كان على السنان فان عجز عنها جالس بالالاماد جاز والافعال على قلبه يصل فعلها بالامان بيد لها عند كذا فاعا في النهاية والمذكورة جعل المصم ذلك
حكم العاجز على الاما بغيره قال في النهاية ولو عجز عن الاما وبطل في اجزى فعال على قلبه وحول السنان بالافعال والمذكورة ومثلها في المذكورة
وهو الا نسب فان الافعال ليست شيئا ذلك ما ذكر من الركوع والسجود والقيام منها وقد تقدم ان ذلك يحصل بتغيب العينية وفعلها و
المباد من جاز والافعال على الاحتذاء بهتها وحملها على ارادة ينفذها عند فعلها فيركلها واركتاب ما لا يدل العبادة عليها والاذا كان الواجب
والفان في فعلها بالامان بها على حكمها فان عجز عن ذلك كله كراهه عن الافعال والاقوال الواجبة واطارها بالبال شيئا فاعا في المبدأ
فعلها **قول** والاعمال ووجع العين كيف بالادكا والماد ووجع العين الذي سبق عليه بتغيب العينية وفعلها واما الاعمال فكل ما
عدم اعتبارها بتغيبها فانها على العين على الصلوة فكيف بالادكا والماد ووجع العين الذي سبق عليه بتغيب العينية وفعلها واما الاعمال فكل ما
يكفي بالادكا وان كل واحد منها ما يكفي بذلك على التغيب والفتح لا على الاجزاء والظهور كونه واجبا فانه مقدور **قول** ويجوز وضع اليد

على غنائه وكثيره والنظر الى موضع سجوده اى يجب المصلح حال قيامه ان يجعل يديه على فخذه كما قالوا بالغير بالعين وكثيره في حشرهما عليه
ليضم اصابعها للصلاة واداه عن ان يجعل يديه على فخذه فيدخل اصابعه ويضمها من تحتها ان يكون نظره الى موضع سجوده لئلا يشتغل بغيره
تليد في سجده واداه عن ان يجعل يديه على الصلوة ولكن تغزل في موضع سجودك وعينها من الانذار ولا تبالغ في الاستسكان والخشوع
قولهم من رفع الاوى لو كان به دمل لا يبرأ الا بالاصطخار اصطخج وان دمل على القيام للمعزة ليس الحكم في ذلك معصية واعمال الامم بل كل من
يسجد على الاصطخار والاستسقاء يبرأ ما جعله المستفاد من نحو الخبز او يقول بطلب حاذق يجوز لاجل الاصطخار ولو استسقى الاستسقاء
حاز وان امكنه القيام للمعزة ونقل الصلوة ليس متى حرم الله الا واداه بالحرمان منظر اليه ولعلهم سمعوا من مهران عن رجل كان في
المنزعة المأمنه فيسئل على ظهر الايام الكثير اربعين يوما او اقل او اكثر فيخرج من الصلوة الى الايام وهو على حاله فقال لا بأس بذلك وسالم
برجع المؤذن فقال ان اردت ان افصح عيني فقال فعلت انهم في عمن ان يطلع على فقهه وكذا يوم لا يصلي فاعدا قال فعل وضع بعض
العامر من ذلك لا يعيد به **قولهم** الثاني ينقل كل من العاجز اذا تجددت قدرته عليها الى ان يبلغ طرف القدوة وهو على ما بينها معنى القيام مستطبا مستقلا وكذا
العاجز حاله عليها اذا تجددت عجزه عنها الى ان يبلغ طرف العجز وهو دون مراتبه ولو كان عاجزا عن الاصطخار فقد جعله اصطخج فان
تجدد على العجز وجع قد فاته قدره على القيام فام ولو كان فاما فحق معذرة فان مجتبا اصطخج استلحق وبيني في جميع هذه الحالات على ما مضى من
صلوته ولا بعدا انتقاله فلا كثيرا لان من الصلوة واما فلما بجواب الانتقال لعل في التكليف بالمعذرة وهذه الحالات ولا سيما ان كان
امثال المأموه به ينقض الاجز ودلان للمعنى بذلك الخفيف وهو بيان وجوب الاستسقاء في المعصية التامة التي لم تقف المستفزة فالاولى
عندما سجد بالاستسقاء فظهر من هذا ان المأموه بالظرف من نهاية العجز ومنه ان العجز كمن يجلس في العبادة الى ان يكسب حذق في حاله العجز
لا ينقل الى الطرف الا اذا دمل على ما دون فقط انقل اليه الى الطرف وكذا العجز اذا ما ينقل الى الطرف مع عجزه من جميع ما قبله فلو عجز عن
جميع العجز خاصة استقل اذ لم يلبس الى الطرف فيكون العبادة في قدره ينقل العجز اذا تجددت قدرته الى نهاية القدوة وطرفها اذا قدر عليه
والعجز اذا تجددت عجزه عن جميع المراتب التي قبل نهاية العجز وطرفه ينقل اليه الى الطرف في المراتب التي بينها شيئا فشيئا المجتهد العجز وان
دفعه واحدة فاستقل الى الطرف من الاول وهو يكون معنى قوله وكذا المراتب بينهما انه اذا تجددت قدرته العجز عن بعض المراتب بين الطرفين المستوفين
فقد وعلى ذلك المراتب خاصة فانه ينقل اليها ويحذف عجزه عن المراتب التي قبلها فانه ينقل الى ما قبلها فلو كان عاجزا عن العجز فقد
عليه دون ما قبله ينقل اليه كذا **قولهم** الثالث لو تجددت المحض حال الفرائض فام فاذا كانها فاستقل ثم الفرائض وبالعكس يقال في
اما وجوب القيام في الفرض الاول مغلوب ما سبق واما وجوب ترك الفرائض فان الاستسقاء معبر عنها وهو منقطع مع الانتقال وشيئا
في قوله فاذا استقل اتم الفرائض ان يبنى ولا يجز عليه الاستسقاء فان كان حصل الفرائض وان جاز له ذلك لم يقع الفرائض طم في حال الانتفاء
والمراد بالعكس العبادة انه لو تجدد العجز في حال الفرائض هو في حال الدنيا ويقف في هو في حال الهوى اكل من العجز ولا توجب الى الحالة العليا
بجلاء الاول والمان في صفة مستقلة الى الحالة العليا واختار شيخنا الشهيد ترك الفرائض والغرب في حاله العليا والظن ان الطائفة معتدلة لانها
افنى الى هب الصلوة والغرض المعصية فيها في هذه الحالة **قولهم** ولو تجدد العجز بعد الفرائض وجب القيام وقوله الطائفة للهوى الى الكعبه كعبه عن ان
فان القيام المضل بالكعب واجب وذلك كما سبق حتى لو كان ساهبا مثل القيام بطلت صلواته والحال هذه ولا يجب الطائفة حذرا من وجوبها لاجل
الفرائض وذلك ما احتمل في الذكرى الوجوب لضيق كون الحكمين المتضادين في المعصية والعبادة بينهما سكوت وليس العجز فيلان الكلام
في الطائفة ونحوها وهو انما على ذلك لان وقوع الفرائض يكون عن طائفة وهو المتعارف ويمكن ان يقال ان الطائفة الواجبة بحليل
كون وجوبها للقيام والفرائض معا فلا يخفف البرائة الا فعلها منها ويجازى باصالة البرائة لانه من وجوب تركها فغير فعلها احوط ما الفرائض
فلا يجزى احدثها قطعاً ولا يجزى ايضا واما المأموه المذكورة والذكرى لان الفرائض لا يكره في الكعبه الواحدة وجوباً ولا نكاحاً **قولهم** ولو وقع
الكعبه قبل الطائفة نكحها ان يرفع مخيلا الى احد الى كعبه بل يتعين عليه ذلك ولا يجوز ان لا يقوم ثم يركع للآية من ذكرين ثم يركع في ذلك الثاني
ولو كان ذلك ببعضه بنا على ان الواجب شيئا واحدة استأنف لهم سبق كلام فام يميز قطعها قبله ويحليل صغيف البناء ولان هذا الفضل
عنه ناصح وعلى القول بوجود تعدد الشئ ياتي باجتهاد وان بواحدة او اثنين ولو خفت بعد الطائفة في الذكرى فقدم ذكره من يقوم معذرا لا
معتبرا ولو خفت بعد الطائفة قبل الذكرى فمظن عبادة المذكورة والذكرى عدم العرف بينهما وبين ما قبلها وصرح المصنف انها بانه الحكم هنا

حكمهم لم يثبت من غير محض ان هذا لا يحل وهو لا يحل لان ذلك من وجوب الركوع فالحكم بان به لم يثبت بكل واحد **قوله** الى بعد ايجاب القيام في
 التامه فيجوز ان يعلمها فاعدا لكن الافضل القيام ثم احسب وكهين ركعة جواز التامه من جاز احثا على جاز العلم وفعل الاجل في ذلك
 المصنف وغيره وكانهم لم يعتبر واحلاف ابن ادريس حيث منع من التامه جازا اخذوا الا الوتر وهو صحيح باطيان العلم قبله وبعد والاحث
 الكثير ولا يشهد ان القيام افضل عليه احثا بكل كنهين وكهونه ووايز محمد بن مسلم والحسين بن فاد والصفيل بن ابي عبد الله **قوله** في جواز
 الاصطليح نظريتهما من الارض غير واجبه ولا يكفينا من عدم ثبوت الشهيرة اذ لم يثبت مثله ولم يثبت ان النبي سمع فعله وفيما في الجواز
 روى عنهم ان قال من صلى فاما هو افضل ومن صلى فاما فله نصف اجر القيام ومن صلى فاما فله نصف اجر الفاعل ولا ولا في غير صحيح الامكان
 ان يوازي مع حصول الجواز والاصح علم الجواز **قوله** ومع الاثر جواز الايام والركوع والسجود اى ومع جواز الاصطليح اذ على تقدير عدم جواز
 الايام وجبر الفاعل بالتمام فمن صلى مصطليحا وجوزها على الحل احثا فلا مانع ويحتمل ضعيفا عند عدمه لان في ذلك غير صورة الصلوة
 في جواز في مواضع مخصوصة لا في غير موضع **قوله** الفصل الثاني في النية وهي كسب الصلوة بركعة واحدة وسهوا والغرض
 والنقل احثان في ان النية على شرط للصلوة ام دون هذا ففضل بالاول لان اول الصلوة التكبير لغو لم يتم ونحوها التكبير في النية ساقط عليه او مضافا
 ولم ولا انها كانت جزءا لا يتجزأ من النية اخرى وبغيره لانها متعلق بالصلوة فلا يكون جزءا والا لم يتعلق الشيء بغيره وميل بالثاني لان حقيقة
 الصلوة تلتزم منها فلا شرط لان الشرط خارج ولا يغير فيها ما يغير في الصلوة من القيام والاستقبال والشرط الطهارة وغير ذلك ولا لكل من الغلبيات
 لا يتلوا من شيء ولا مطع سلا من احداهما عن لفظه والذى يخرج في خاطره ان خاصته الشرط والجزء معا فاجتماع النية فان تقدمها على جميع الاعمال
 حتى التكبير الذي هو اول الصلوة لم يفرق بالشرط ولا ينفرد به ذلك معناه وانما هو الشيء منه لانها متضمنة لغيرها وهكذا يكون الشرط واجبا وما يصح
 في الصلوة فيها بخلاف باقي الشرط ان تحقق ذلك يلزمها بالاجزاء وحيث فلا يكون على كل الشرط ولا كجزء وحيث فلا يكون على كل الشرط ولا كجزء
 بل يكون منزه وبين الامر بين وان كان اشبهها بالشرط اكثر ولا يفرق بينهما في حقيقة ذلك لان العدم المسموع هو احثا وهما الصلوة بحيث يطل بالاحث
 بها عدا وسهوا ثابت على كل من القولين ولو اطلق عليها ان هذا الاحثا جاز كما فعل المصنف وقال بعض المشايخين او تارة ان القولين يظهر من
 سري من فعل النية بعد التكبير ففعلها ثم نذكر فعلها سابقا بطلان على الثاني خاصته زيادة ذلك وتلوي هذا ليس لئلا لان شخصها والنية في مجموع الصلوة
 هو الواجب وكلا المشقة والاكتفاء بالاستدراك كما او تفعا بالمكلف فلا يكون استحضارها في استحضار الصلوة اهلا وسهوا اذ اوجبه من الوجه فان
 قال ان الفصل الى سبيلنا فيها بغير بطلان الاول فلنا هذا لا يخفى كبرها وكذا ولا فرق في بطلان الصلوة اى عدم اتفاقها بين النية وبين الغرض
 والنقل لفظا لزم انما الاعمال بالنيات **قوله** وهي الفصل في ايقاع الصلوة المعينة كالمثل لكونه الماني به مطابقتها وبغير الفصل الى
 وجهها ان كانت واجبة والا فالى مذبحها المثل ما قلناه وكذا الفصل الى الاداء وان كانت اداء والا فالى القضاء لاختلاف الفعل عند الشارع باختلاف
 هذه الصلوة ولا يخفى المطابق من دون الاتفاق فيها والذي يؤثر في صفات الفعل انما هو النية لغو لم يتم وانما الحكم لمرئى ما وفى وكذا القول في
 الفرق فظهر ان النية من الفصل هذه الادب **قوله** وبطلان واحد يحدى هذه لما قلناه من علم مطابقة الفعل للماني به لما مورد به ربح باعتبار
 اختلافها في الصفات التي تختلف العقل باختلافها في نظر الشارع **قوله** والواجب الفصل اللفظي المعروف من النية وصلوادة قليل اللفظ الى
 النطق باللسان فيها مدخل **قوله** وجب انتهاء النية مع ابتداء التكبير بحيث لا يخلها زمان وان قل لما كانت النية عبارة عن الفصل الى الامور الاربع
 وهي كل على وجه الاحمال وجب ان تكون متضمنة معصوا اليها عند اول التكبير وان انتهى هذا فلا يجب استحضارها الى انتماء لغير
 تلك غالبا والاصل بانها من زيادة هذا التكليف وبطلان الجواز في الصلوة انما يتحقق بدليل ان النية لو جعل الماء ومثلها مبرور وجب
 عليه سقاه بغيره ما وجد بعد الاكمال والمفاد انه معبر في النية فلا يخفى من دعوى ومنه نظر لان احث التكبير كسب عن الدخول في الصلوة
 من اوله والامكان التكبير جزء وهو بطلانها واحثا وتما في تحقق الدخول من حيث ان التحريم انما يكون بالجميع لفظا لزم وهو غير التكبير
 فادنى النية اوله فقد فادى اول الصلوة لان جزء الجزء نعم الايات لا يخل من النية واول التكبير فان وان قل لان الماني به كل عن النية
 خلا فالبعض العات حيث جاز يخل زمان يسير وبما فهم بعضهم من عبارة الكتاب ان النية بفعل متداوها حيث مضى فصل الصلوة المعينة وكذا
 معنى لئلا اوجوبها من نية الى امر بحيث يبنى امرها عند اول التكبير ولا دلالة لعبارة على ذلك فيكون الماني به على هذا الوجه في نظر لان الفعل
 من لا يعد جزء النية التي هي جزء الفصل المفاد **قوله** واحصا ذات الصلوة وصفاتها الواجب مفضلا ليقا هذا الخاص على الوجه المذكور
 المراد احصاها في الذهن ليميز عن غيرها فيحقق اياها الفعل على الوجه المذكور وبالمراد احصاها ذاتها وصفاتها الواجب ما يميز عليه بفعل

فيفسد بقاء هذا الخاضع المطلوب كذا كذا في غير ذلك من احوالها فبعض الكائنات وحضور الافعال بل في
 الفسد الاجمال مع سبق العلم بما قبل جميع الافعال ولا في شرط انما يعين الوجوب الى اجبر والندبة المتدبر بحيث يفسد الظاهر الواجب
 مثلا او لوجوبها خلافا لبعض الاصحاب لان وصفها بالوجوب مستفاد من تغليب فعلها بنية النية اعني لوجوبه من غير ان يدرك
 في الشخص وكذا القول في الذنب وفيما يفسد من قوله ذات الصلوة وصفها بالان لا بد من صحة النية من اجتناع ذلك في الصلوة وحضور الجميع
 ذلك بما سبق يعلم الاكتفاء به من اول التكبير **قوله** بشرط العلم بوجوب كل فعل اما بالذليل او بالتقليد لاهل الحجاز يمكن تغليف بالمصدر **قوله**
 واحضار ذات الصلوة اي ببعض ما قبل من قوله وهو الفسد او قوله والواجب ويمكن تغليف بحذف وقد روي لنا وانما يجوز وجوب
 اشتراط ذلك ان ما هي الصلوة انما يلزم من الافعال المحصورة فاما يعلم الواجب منها من غير ان يتحقق الفسد الى فعله بنية النية المحصورة والماد
 بالوجوب ما ثبت للفعل بسبب طلبه من وجوب وندب لاعتناع كون شيء من باقى الاحكام وجها لشيء من باقى افعال الصلوة والمعتبر
 العلم كونه على دليل لم يرد من جهة الاستدلال والتقليد لاهل التقليد لم يخرج من ذلك **قوله** وان قيل في الفسد حكما الى الفاعل بحيث لا
 يفسد ببعض الافعال غير ما يجب الاستدلال لنية وطعا ليعرف الافعال كلها من غير ان يكون فيها الاستدلال من حكم لان الاستدلال من حقيقة كالمصدر
 اذا الانسان لا يكاد يفكر عن الدخول والمداخلة علم احداث ما بينا في جزم النية اذا نفرد ذلك فالصحة في لنية هذا المبدأ وعوده الى الصلوة
 فيبقى الاستدلال من ادم بنوى شيئا من افعال الصلوة عنها فلو قوى اليا لم يكن محظا بالاستدلال وهو معلوم السجلات ويمكن عوده
 الى الافعال ولا يتحصل من غير **قوله** الاول الى ان يكلف بعد ومع ذلك فلا يثبت كونه معنى للاستدلال وعلى كل تقدير فلا يضر عليه قوله
 في قوله في الخرج في الحال ولو صدر الاستدلال من غير ما ذكر في غير هذا الكتاب وهو ما ذكره كان اشبه وادق في التفسير **قوله** فلو قوى الخرج
 في الحال ومزده في كاشان بطلان الماد بنية الخرج في الحال فصل الخرج من الصلوة مطا او معينا في زمان الحال بل دليل ما سبق من قوله وفي
 في الاول الخرج في الثانية والرد بالرد في الخرج على ما فيه المصنف في هذا بغير طردان الشك المتناقض للخرج وبشكل المتناقض للخرج
 وبشكل بان قوله كاشان ان كان للتفصيل **قوله** ان يكون للردود في راق غير الشك وان كان للتشبيه ففصل المغايرة بينهما فلا يكون عينه
 وعبارة الذكي يقتضيه الغاية حيث قال ومزده في قوله هو مثل هل يخرج ام لا في صفة معنى الشك هنا غير معنى الردود بعد لان مغلق
 الشك الاعتقاد بان دون الانتفاء واللايق ان يجعل ذلك متمثلا بحال الشك المزدود وجه البطلان ان ذلك يقتضيه قطع النية الاول
 ويكون ما بقى من الصلوة بغير نية وبطل لا بطل لعدم فعل المتناقض والنية محيرة بها لا يصدق وليس شيئا بل لا يصح الاول لعدم بقاء الخرج
 بالنية الاولى وفصل الذي يباقي من افعال الصلوة ودعا في ذلك على ان ادرك الصلوة هل فيها ان ام لا لا يثبت هذا البناء الا اذا صدر
 فعل الصلوة مع فصل الخرج لان استدلال النية لا يصح حبا اذا لم تحفظ نية اخرى كانت هي مؤثرة دون ما سبق على ان الفاعل ان يغلق
 ان هذا البناء من اصل غير مستقيم وان قلنا ان ادرك الصلوة لا يثبت بان نية الصلوة لا تحفظ مع ان نية القطع والخرج والردود
 ذلك لان نية الصلوة المعبر عنها الفصل الحازم لا مطلق الفصل على كل من الصدق وان المنكر لا يكون الفصل جازما بل يكون مزدها بان
 اعادة الفعل وهذه فلا يكون النية المعبر عنها حاصله وعلى كل حال فالبطلان هو المختار لعدم تحقق العبادة والاخرى **قوله** وانما
 يفيد ان لم يكن من حواله النفس التي يبني المومنين كثير فان لا عبرة لها **قوله** ولو قوى في الاول الخرج في الثانية فالوجوب عدم البطلان
 ان رد فعل الفصل مثل البلوغ الى الثانية او لوجوب في الحالة الاولى الى السابعة الخرج في الثانية في الخرج من الحالة الثانية الى الاحقة وان قلنا
 النية هنا ما لم يزل لان النية هي الفصل المقادير للفعل والمقدم كما عرفت ويعلم من قوله ان وقت الفصل بلوغ الثانية البطلان وان لم يرض
 مما وجبه عدم البطلان على تقدير رد فعل الفصل قبلها انتفاء والمقتضى ان الحالة الاولى فاعلم فصل الخرج فيها اما في الحالة الثانية فلا يصح
 الا بها قبل بلوغها وانتفاء الفصل عنه لان الفرض انه قد مضى قبل البلوغ وفيه فقط لان الصلوة عبادة واحدة مسئلة بعضها ببعض بحيث لا يثبت
 احدها الى اخرها فانما في المتناقض بعضها انقطع تلك الموالاة وافعلت تلك النية **قوله** في الخرج من الوجه فلا يتحقق الايمان بالمواو ربه على وجه
 فلا يكون مجزيا ومنه يظهر دليل وجوب الثاني اعني البطلان مطا وهو الاصح ويجعل عدم البطلان مطا للشك وهو الاصح في مفاة ذلك النية
 الصلوة والاصل ايضا الصلوة فيستصحب وضعفه معلوم ما سبق **قوله** وكذا لو علم الخرج بالامر يمكن كدخول شخص في ان دخل فلا ضرب
 البطلان المبادر من هذه العبادة انه لو علم الخرج من الصلوة يمكن الوقوع ورفض الفصل قبل بلوغه فلا ضرب عدم البطلان ايضا
 وادعى ان الا ان ظاهره قوله وان دخل فلا ضرب البطلان ان قد بينا في ذلك وقد كان عليه ان يفيد البطلان بما اذا لم يرض الفصل

ولو اصابته يوم العبادۃ كان كافيا في الاثر على البطلان فاستغنى عن التبرع به في المسئلة التي قبل هذه ولا يمكن حمل العبادۃ على ان دفعهم البطلان في التعليل
 على ما يمكن اذ لم يوجد سوا دفع الفضل ام لا والبطلان انا وحيد وقضى العتد ام لا والبطلان اذا وجد وقضى الفضل قبل وجوده ام لا المتنا فان
 الحكم المسئلة السابقه وقدر المحيضا اذا علق الخروج من الصلوة بامر يمكن الوقوع اي غير محقق وفي غير حسب العادة كدخول زيد مثلا الى
 موضع الصلوة بذلك بخلاف التعليل بالحالة الثانية بالنسبة الى الحالة التي هو فيها فانها محققة الوقوع عادة فان قلنا في المسئلة الاولى لا يبطل
 بذلك التعليل مطلقا او لا مكان ان لا يوجب المعلق عليه اصلا هنا فاذ لم يبطل مع وجوده لم يبطل مع عدمه بطريق اول وان قلنا بالبطلان
 في حال التعليل هنا وجها احدهما لعدم لما قلناه من عدم الخزم بوقوع المعلق عليه فلا يكون البطلان محققا في الوقوع والا صل عليه
 لم يبطل حال التعليل لم يبطل بعده وان وجبه المعلق عليه فلو اثار التعليل المقتضى للزوم لا شروفت وجوده فاذ لم يؤثر خرج كان وجوده بمثابة
 عدم وهذا اذا كان وهل هو التعليل الاول عند حصول المعلق عليه فان كان ذاك لم يبطل الصلوة لمحقق في غير الخروج وقد سبق انما مبطلان
 والثاني البطلان كالموالاة دخلت في الاسلام فانه يكره الحال كما لو شرح في الصلوة على هذه النية فانها لا يغفل صلوة فلا يصح ابعاد
 معها وما سبق من ان التعليل القطع بناء في الخزم بالنسبة فيقول به الاسلام من يخرج النية الواحدة المسئلة عن كونها كذا وهو الاصح وان قلنا ما
 لفصل المسئلة السابقة فان دفع الفضل قبل وقوع المعلق عليه لم يبطل بطريق اول والا فوجهان اذ بهما البطلان عند المنصف والتعقيب
 لغيره ما سبق واعلم ان الشرح نقل من المنصف في جبره امكن كون وجود المعلق عليه كشفا عن مخالفة التعليل مقتضى النية لم يغيره
 يكون البطلان من جبره انما عدم وجوده ينكشف بقاء الحكم بالحج في هذا الوقوع الفضل قبل وقوع المعلق عليه لم يتغير ذلك في الوقوع
 كاشفا على البطلان من جبره التعليل كما ان يكشف عن بطلان صلوة الماصم اذا علم بالتعليل فلم يتغير من حيث لا ادر يلزم القول بالبطلان في
 المسئلة السابقة وهو خلاف ما افق به هنا **قول** ولو نوى ان يفعل الثاني لم يبطل الا مع على اشكال ينشأ من ان اذا نوى في العتد هل يبطل
 ام لا فعلى الاول يبطل لخصوص المتنا في النية لا على الثاني وهي مسئلة كلامية كذا في المنصف الحكم في المسئلة هنا على القولين في المسئلة الكلامية في النهاية
 والمذكورة وافق في المختلف لعدم البطلان في محلي بان المتنا في الصلوة هو فعل المتنا في الكلام ام هذا الا العزم عليه مع انه افق بالبطلان فيما اذا نوى
 الخروج منها وكذا صنع شخشا في الذكرى والوقوف بين المسئلة غير ظاهر لان الخروج من الصلوة هو المتنا في وبنيته كبنية غيره من المتنا في ان
 فان قلت المتنا في سبب الخروج من الصلوة لا غير فاذ قلت غير ذلك فان البطلان موقوف بوجوده بقاء الصلوة مع واحدتها فاذ لم يشترك
 بينهما فان كانت نية احدهما نية فلهذا الاخر كذا وينبغي ان يكون موضع الاشكال ما اذا جفت هذه النية مع نية الصلوة فلو حصلت مع
 نية الصلوة فلما سبب القطع بالبطلان لا انتفاء وبنيته اخرى يكون مكانه واستدانة النية صغيفة لا تتركى على عدمي والا صح البطلان لعدم بقاء الخزم
 بالنسبة ذلك الفضل ومن ثم لو شرع الصلوة بهذا الفضل لم ينجح والخزم بالنسبة معبر عن اخر الصلوة والحق في الصلوة والخروج عدم الا بطلان بنية المتنا في
 فياس من غير جامع **قول** ويبطل لو نوى الوباء او بيعها الى نوى الى او يجمعها او يبيعها ويطلق فطعن لقوات الاخلاص الذي هو المطلق
 المحض من العبادۃ **قول** او بغير الصلوة اي يبطل لو نوى بيع الصلوة بغير الصلوة كالموتى بالبيع المصنوع بغيره وبلا ومنه جبره
 عند عدمه الا مع عدم محض للثبوت فلا يفيجربا وعدم جواز الاثبات بفعل اخر غير الاستدانة الى زيادة افعال الصلوة عملا اذا فرض ان الاثر
 مصنوع بغير الصلوة ايضا ونقل الشارح ولما المنصف على ذلك الاجماع واجبه بان المتعلين بالكر اذا نحن مغلغلها بالفتح ونعلق احدها على
 فعل الاخر ايضا وانما من المتكاهن بخلاف ما اذا دفع كل منهما وهو هنا كل لان جزئية الصلوة ويطغى زيد في فعلها بعبادة الاخر المتنا في
 به هو شئ واحد واحدها فعلى من جهة الثبوت والاخر من جهة نيلها ومع تحقيق الفضا والنتائج لا يعني ذلك البعض من الصلوة معبر او هو
 غير كان في استلزام البطلان عالم بلحاظ ما ذكرناه ولما كان البعض المتوى بغير الصلوة بحيث يمثل الامانة والواجب والمندوب وتحقيق البطلان
 في الواجب لا حقا في غير عطف المندوب بان لو صلينا اذا كان ذكر اسمها على البطلان برافعا فقال وان كان ذكره من ذبا لثبوت الكوع مثلا فان خرج
 يخرج عن كونه جزء الصلوة ولحق بكلام الاديبين ويمكن صحيحه كان الكل من البعض المتوى بغير الصلوة بغير الصلوة هذا ما يفتضيه
 العبادۃ في جهة نظر فان نوى بالذكي المندوب للصلوة بغير الصلوة معا كان وضعا لها من غير ثبوت الكوع او ذبح لا يبطل به الصلوة ان لا يخرج
 بذلك عن كون ذكره لا يصير من كلام الاديبين وعدم الاعضاء وبيع في الصلوة لم يحقق لم يفتح في عدم فوقف صفة الصلوة عليه ما
 لو فصل الاثنا من غير ما ذكره فان يبطل حال الان هذا غير المستغنى من العبادۃ وهذا بخلاف ما لو مضى انما لكونه منها غير لغو له ولا
 بذلك يشهد بعبادة بغير احد يخرج من كون ذكره فاذ قطعنا ببطلان الصلوة **قول** اما زيادة على الواجب من الهبات في زيادة لها فنية فالوجه البطلان

الكثرة الذي يعقبه خبر أو العبادة نصب زيادة على أنها خبر كان محذوف والنقد بما لو كان زيادة أو يكون هذا في قوة الاستثناء من بعض المنع
البناء والعقب المنع من غير الصلوة وجب البطلان مع الكثرة انما هو فعل كثير خارج عن الصلوة وكل فعل كل يبطل به الصلوة لما سبق ولولم يبلغ الكثرة لم يبطل
بالصلوة قطعاً الاستثناء مقتضى العلمان في المصنف فالوجه البطلان مع الكثرة فيهم من احتمال احوال عدم البطلان معها وهو غير مرد قطعاً لما
سبق من ان الفعل الكثير يبطل قطعاً وأما المرد قطعاً لما سبق من ان الفعل وفيه الرد في صدق حصول الكثرة بمثل هذه الزيادة فعلى تقدير عدمه لا
ابطال جزء ما كما ان لا يشترط في ابطاله مع وما ياتي في حق ذلك على ان لا يكون بائناً وان الباقي مستغن عن المؤثر في قوليهما لا يتحقق الكثرة
زيادة الظاهر فينظر اذ هي بعد صدقها بائنة مستغنية عن المؤثر فلا يفتل وجوب الكثرة ان لم يصد من الفاعل شيء بخلاف ما لو قيل بائناً
الباء في المؤثر بعد الافعال اذ انما وقع الشارع من بناء ذلك على استثناء الباقي واحياناً فعل الثاني يتحقق للعلل الاول والثاني
مخاطرة ان الجمع في امثال هذه المعاني الى العرف العام لان المحقق العرفية معينة عند استثناء الشرعية والاعرف ويعلمون ان الكثرة على
من يقع في نظير الظاهر في معنى الفعل بالبطلان عند بلوغ هذا الحد **قوله** ويجوز نقل النية موضع كالتقلد الى الفائتة ولا في ذلك
المحجور والاذان والطالب الجامع النقل الى الفائتة قد سبق واشارنا الى النقل الى النية في موضع كالتقلد الى الفائتة ولا في ذلك
وصلى الظهر ثم ذكره الاثناء بعد الملى المتأخر لان فرضه في المحجور لا يظهر وهذا الحكم ليس ببعض فانه اولى من قطع العبادة بالكلية ولا يعرف
بل في في كلام الفقهاء والظاهر ان غير العبادة وانما المراد من معنى الفعل في المحجور والمنافقين في المحجور وظاهره حتى في المصنف السنية
التي شرع فيها فانه من نقل نية الى النقل ويجعلها وكيفية فانه في وقت الصلوة بالصورة ومن ادراكا فيقبلها والى هذا كراهية اصحابنا لما روي
صحاح ابن عبيد الصرم في رجل ادا المحجور فوقع قبل هو اسجد قال فيها وكيفية ثم في وقت وضع ابن ادريس من ذلك وهو ضعيف
وقد سبق الى اذان والناسي الاذان والاثناء ويجوز لم نقل النية الى النقل وكذا طالب الجامع اذا دخل الامام وهو يصلي في غير ميامين فيحذفها
انتهك ولا يجوز النقل في غير مواضع الا اذا ملأه ان ابطال المشرع فيه عدول الى المالم ينوع ولو شرع في غير ميامين فلهذا وانما يبين النقل في غير
واحد لم يوافوا في اذان في بعضه وغيره عن الصم **قوله** في وجع الاذن والشك في ايقاع بعد الاذنا لم يثبت في الحال يشايف
في حق الشك في محل النية بالنكبة في شك فلهذا لم يحق الدخول في الصلوة ومحل النية والها الى ان لم يتحقق الاذنين لان المائتين بالنكبة
انما بعد جازاً بعد اكمالها في وقتي وشك ان الشك بعد الانتقال من محل الفعل والدخول في الصلوة فلهذا لا اثر له في كماله ما ذكرنا في حكم
فان الاصل عدم الايمان به ولا مانع من ذلك **قوله** ولو شك فيما نواه بعد الاذنا لم ينعى على ما هو منه ولو لم يعلم شيئاً بطلت
صلوة المراد بنبأته على ما هو منه البناء على ما اعتقده ان الاذن يفعل في الذي لو شك هل في ظهره وعصر وضاً وقيل لا ينعى على
ما قام اليه وهو صحيح ايضا لان الظن ان في ما قام لاجله لم يعلم شيئاً بطلت صلوة الاستقاء والرجوع في شك بعد الصلوة الا ان جعل على الظاهر
والعصر يمكن البناء على الظاهر بعد الاذن انما بالواجب لا ولو صلى ودايعه مرد وفيه من الظاهر والعصر كان طريفاً الى ابرئ مع احتمال
في غير محل هذا فاجزؤه مشروطاً بوجع الاذن الوقت المشرك **قوله** النوافل المسببة لابتداء النية من الغرض سببها كالعبادة المندوبة ولا ان
الغرض انما يتحقق بذلك وقد سبق اعتبار في النية وبدل عليه قوله عم انما الحكم في ما في وجهه في النوافل المرتبة لغيره فيها والليلين
الى الليل وتعين المندوبة وان كانت إحدى الواجبات على الاظهر لما قلناه **قوله** لا يبيح النية للاستقبال ولا عدد الركعات لان الاعمال
في تعيين الصلوة كان ولو عرض للعدد لم يضرب طابق وان اخطأ فوجهان والبطلان لا مع الزيادة المنع غير صحيح ومع النقض في بعض
بعض الصلوة بغير نية **قوله** ولا التمام والعصران فخرها وما اذا تغير احداهما فكل من تعين واحداً وفات الصلوة وكيف من الاجمال
واما ما اخبر به بعد من تعين احداهما فخرها فانه قلنا لا بد من النية من تعين الفرع ولا يتحقق الا بنية احدهما اذ نص في البنية الواحد دون
الاخر فيجب لنا ان يكون التعيين الاجمالي وهو حاصل في الواجب هو الكلي المشعوم بكل واحد منهما فينكف وضد من حيث هو كماله والاصح تختم
التعيين لا خلافاً فيهما في الاحكام فان الشك في المصنوعة يبطل حكم خلاف الاخرى فلا بد من ما ذكرنا لينة على كل واحد حكم وليس الا بنية ولا
يستقيم ان يقال في وجوب حكم الشك عليه فيتعين الوافع بعد لان ان السبب التام لا يجوز تخلفه فان قيل يكون كاشفاً فلا يخلو
فلنا بل مؤثر لان تعين العدد انما يؤثر في النية لا في الحكم على ذلك التقدير فكذلك القول بنبين فانه صلوة شك في كونها مفترقاً ما او فانه صلوة
سفر محض وفيه التراب **قوله** الاربعة المحجوس اذا قوى مع غيره الظن ببقاء الوقت ميان المحجور اجزاء ولويان عدم الدخول اعداها
الحكم الاول لانه مشعر بظن وقد طابق فعلى تكليفه بالصلوة بحسب الواقع وميز الاداء بشرط مع العلم بالاجماع والامان بالما حو دية بغير قطع

والاعادة اما يكون بامر جليد واما الحكم الثاني فلا بد ان كان معتدلا بغيره الا ان عدم دخول الوقت يمنع الصبر مع الاحتمال بالشرط والاحتمال بغيره البطلان على كل حال ودخول معتدلا سبب لوجوب الفرض فيعلق التكليف بالوجوب حتى يتعين الاعادة به ولو لم يعلم بالاحتمال خرج الوقت وجوب القضاء لا يخفى من وجب اذ من حاله من حال النائم والناسي للوقت والظلم فله من فائته صلوته من غير فائته كما فائته **قولهم** ولو لم يكن الخرج فوي القضاء وتظهر الفيلق والاشياء الاجزاء مع خروج الوقت وجب الغرض انه انما بالما مودبه على الوجوب الما مودبه لانه معتدلا بغيره فانه اذا دخل الخرج كلف بما فائته ومثالا لما مودبه بغيره الاجزاء والاعادة بامر جليد ومع خروج الوقت المعرف لتعلق الامر بالمكلف ينتفع المقتضى لتعلقه به ويعلم من قوله مع خروج الوقت انه مع بقاءه يجب الاعادة وبكيفية بقاء الوقت الموجب للاعادة معتدلا وكذا اذا دخلها يكون الصلوة اداء كما سبق ووجهه ان سبب الوجود موجود وهو الوقت ولم يأت بالصلوة على الوجوب الذي يقتضي الاعادة والا صرح عدم الاعادة مع بقاء الوقت او خرج اما مع الخرج قطا واما مع البقاء فلان الوقت وان كان سببا في الوجوب الا انه سبب صلوته واحدة لا صلوته بنوعين ومثالا لمخالل الاحتمال بغيره الا ووجهه اذ لا دخل في مقتضى به مع عدم علمه به وظن حلا في الاصل مراعاة الزمن من وجوب صلوته اخرى وهذا هو الاحتمال الثاني ويحتمل ان لا وجوب الاعادة بغير الوقت او خرج لعدم المتابعة لها فيقتضي الوقت من غير اداء حيث ان الصلوة قد وقعت في الوقت وهو اضعفها لعدم تكليفه بالاداء مع العلم بدخول الوقت ثم ظهر بعد الفراف من الصلوة سواء كان قبل الخرج او بعد ان الصلوة المنزى بها القضاء وقعت في الوقت ولعلم ان الشارح الفاضل ذكر احتمالا اخر وهو ان الوقت ان خرج في اشتاها لم يجب الاعادة والا صحت كالمثاني بها بل دخل الوقت الظن دخله اذا دخل قبل الفراف منها وهو احتمال ضعيف جدا مفضل الا ان القياس باطل خصوصا مع الفراف فانه اذا وقع فيها ادى ان شئ من الوقت ولا يكتفي في القضاء مع خروج شئ هو الوقت **قولهم** الحاشية لو ثبت النية في الاشياء صحت صلوته لما علم غير ذلك من المعين في الاستدلال هو الحكم **قولهم** السادس لو وقع الواجب من الاعمال بينه وبين التكليف بطلان الاشياء اعتبارا به في ان نية الوجوب في العبادة معينة واذا نوى غيره وجب له بان بالما مودبه على وجهه الثاني لم يشأ فلم يطابق في فعله ما في ذمته لا خلافا في جرحه وينتفع اعادته لكل دليل من افعال الصلوة فعملها في الوقت **قولهم** وكذا لو عكس ان كان ذكر او فعلا كثيرا ادا بالاعتكاف موضع المندوب حرم الاعمال بغيره افعال وجب الابطال به ان يثبت النية غير مشروعة فيكون منها عنه فانه كان بصورة الذنوب بطلت به الصلوة لانه من كلام الامام في حبل سوا الخيرة وكذا العقل في الفعل الكثير لا خارج من الصلوة بخلاف ما لو كان العقل غير كثير والشيء الشبه كلامه في فاعلى المندوب بغيره الوجوب من حيث اشتراكها في التجميع عينه المنع من الزيادة الذي هو فضل الوجوب مؤكدة والظاهر ليس بشئ لان الشئ لا يؤكده بما يميزه والوجوب والندب متباينان كلما كان مغايرها كلف **قولهم** الفصل الثالث في تكبير الاحرام وهو ذكر بطلان الصلوة بغيرها عمدا وسهوا بجمع الاحتجاب بل اكثر اهل الاسلام على ان تكبير الاحرام جزء من الصلوة وذكر فيها وقد تقدم تفسير ذلك ويدل على الجزئية قول النبي صلى الله عليه وسلم انما هي للتكبير والنية وضرورة الفرائض وقوله شاذ من العادة لعدم الجزئية لعلى النبي صلى الله عليه وسلم وتكبيرها التكبير بالمضاف مغاير للضاف اليه ليس بشئ لان كل جزء يعاين كلفه وبضاف اليه يعاين كلفه بعض الاحتجاب ومثاله واما اليك في نظم قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يغسل امرء حتى يصح الطهور وما صنع ثم يستقبل القبلة فيقول لا اله الا الله واداه عن البارئ والمعادين والناسي التكبير بغيره بعد ذلك على بطلان عن ابي الحسن وعنه مقابل ذلك احتجابا عن ذلك على الناسي لا يصح في بعضها لانه يكسر الفرائض في بعضها الاجتزاء وبكيفية الكون اذا لم يذكر حتى كبره في بعضها تكبيرات ذكر وهو قائم وان ذكر فليص في صلوته عليها الشيخ على الشان فيه وبعضها باي هذا الحال الا ان محقق الاجماع الامراء اشادوا في اجاب الاعراض منها بالتكبير وصودها اهل الكبر فليحتمل ان يكون عكس الترتيب داخل في هذا المعنى او قال امر الحليل كبرا وكبر بغيره العبد احتسابا واذا صعد الى شئ كان او لم يكن من كان وان عكس قوله الكريم كل شئ فان كان هو المصنوع وبطلت لما كانت الصلوات بنوعين الشان في الحال الاولى فيها وجب اتباع العقل والشرع في بيانها حتى لو خالف المكلف فلذلك كلفه كان ما في بدنه شرعا ولم يخرج من هذا الى اجب ولا يشترط ان للسفوف من النبي صلى الله عليه وسلم انه كبر في الصلوة باللفظ المحض وقال صلوا كما داينون في اصلي وهو المبدأ الى الصلوة من قوله صلى الله عليه وسلم وتكبيرها التكبير فلو خالف المكلف ذلك لم يعتد بما فعله ولا يحقق الخطا لغيره باشيائها اعتدلت اكثر بانه فان كان مطابقا للمعاني في العزم من حيث ان استعمال فعل التفضيل انما يكون باللام والامانة او من لانه غير الصفة المتقوية وهو ان الجيد انه مكرهه ومنها حكم الترتيب ومنها الاحتمال الجرح في احد الكلتين ولو وصل احداهما بغير ما ههنا فظهر لانها ههنا اكبر في قطعها ما ههنا انه فلا فها وان كانت ههنا موصلة في الاصل الا ان سقوط ههنا الوصل فها ههنا الذي رجع في كلامه مفضل فلا كلام في التكبير مطلقا في النية الا انه لا دخل في اللسان فيها والاشياء بالنظر في ما لم يعتد به فلو وصل في خلاف المفعول من صاحب الشرح فلم يخرج من المعنى ولا يخرج من بعض

من غير الاشارة الى الصريح والاصح خلافاً من هذا ابدال حرف بعينه ومنها زيادة كذا كذا في اول اسم ثم يحذف بغير استيفاء ما اوله الخ فكل ذلك في الفاء بين
 والاول من كبريت صريح كبر وهو العبد لم يصح ما كان به سواً من المعنى الذي صا والير اللفظ ام لا على الاصح في الثاني لان طال اللفظ على المعنى بالفتح
 لا على المضاد ولو زاد حرفاً لا يتخل المعنى كالالف بين اللام والها على صمد نعم اذا لم يصح لعدم تغير المعنى به نعم يكثر ومنها زيادة كلمة كالجملد
 العظيم فلا منعقد به اللفظ ومنها التكرير بغير احتيا والمثناة وتختص في نعتاً را بغيره بالعربيه او يكونه فادوا على العلم بل في ان الوقت ^{مستط} نلوا
 الى التجميع لجواه ولا تفاوت بين الاسترخ واحتمال تقديم السهبا منه والعبريه ومنها اصنافه اكبر الى شئ اى شئ كان مثل اكبر الموجودات ومنها
 ان نقر به بممكنه اى عظمه ندر باى شئ كان مثل اكبر الموجودات ويمكن ان يولد به مقولاً او صانفاً الى اى شئ كان ظاهره على معنى ان يعطى الكبر
 اى شئ كان على احد بنو سفا حص من اخوته ويلد مثله بقوله فزيد من كذا والاول هو المبدأ وفي قوله وان هم لان العلم انها وصلته
 اى ينطلي كبريه لو صاف اكبر ان علم المصا فاليه لكل شئ او فتره يمحى كذا وان هم ولا ينال البطلان كون النعم هو المضاد من التكرير
 حيث جرد عن المقارنات فان عظمه لا دليل على اداة عدم المحصور بقوله وان كان هو المعشود وصل الى ما قبله وقوله بطلان يلزم به لم يصح بما اذا
 لعدم معنى التكرير فيخفى بطلانها وقد حكى ان في معاني الاحياء والتكاد ان يولد بالتكرير كبريه كل شئ بل معناه اكبر من ان يوصف وهو
 منوات لانه العباد لا تان من هو خلاف المبدأ والواقع في العباد هو ما يتناول الى العلم عند الاطلاق **قوله** ويجب على الاصح العلم مع سعة الوقت
 فان منافعهم بلغه لما كان النطق بالتكرير بالجوهر واجبا وفوق ما في المقول كان العلم لم لا يعرف واجبا من باب المعاد فان كان بعد المنطق
 الوقت احرى بل غير علم المخرجه فيقول للفاد من هذا اى يتركه فلو قال ان يترك ذلك وذلك ميفد التفصيل لم كانه عليه المضاد فيهم من
 قوله فان صاف الوقت الى اخره عدم جواز ذلك مع السعة وان لم يجد من يعلمه لان حصوله ممكن **قوله** والآخر يعرف فليد معناه مع الاشارة
 وتحويل اللسان ويدين مع الاشارة باصبعه اما عند الفقه عينا فان لا الاشارة والتحويل لا اختصاص لها بالتكرير فلا بد من محض الظاهر
 انه لا يرد بعينه فليد معناه هاديه بالمعنى الوضعي الذي يراد من اللفظ باعتبار قولنا يهل اللسان لان هذا المعاد لا يعلم وجوبه على هذا الخ
 بل العلم ان المراد عند القلب بالمعنى الظاهري وهو كبريه امره وشاءه على غير المحل لتخصيص كل من الخ بغير الاشارة كما قلناه واما تحويل اللسان
 فلا بد من وجوبه مع الفهم على النطق فلا يفيق الميسور بالمعنى او ما وجوب الاشارة بالاصح فلما ساء الى بالقرائن انتم نعم ومعلوم ان هذا الخ
 هو حيث يعجز الاخر من النطق اصلا فلو ندد على شئ ان يرد ويجوزها بغير غير ما قلناه **قوله** ويجوز تعبيرها من السبع شجرا اى شجرا للصلح
 التوجيه سبع تكبيرات سبعه مواضع بينهما ثلث اوعيه احدها تكبيره الاحكام فان شاء جعلها الاولى وكبر الجواني صحبا بالادعية وان شاء جعلها
 الاخره في الاصل منها ان بالتكرير لهما وان شاء جعلها الوسطى لا صانفاً في شئ من ذلك لان الذكر والعباده لا ينافي الصلوة **قوله** وليكن
 لان مناجاة ثم كبر بطلان صلواته ان يبق الخروج بطلان ان في الخروج من الصلوة بعد تكبيره الانتفاع بطلان سبوان نيز الخرج مبطلة فاذا
 كبر لان مناجاة ثم ثانياً صاها اذا لم يتواخر مع فانه يكون قد زاد وكما وقد علم ان زيادة الكبر مبطلة على كل حال وهذا سوى نوى للصلوة
 مع التكرير الثاني ام لا اذا لم يتواخر مع فانه يكون قد زاد وكما وقد علم ان زيادة الكبر مبطلة على كل حال وهذا سوى نوى للصلوة
 شرط لان شرطها الصلوة لا يكونه للانتفاع فان المضاد في زيادة اى ذكر كان هو الاشارة فيصوبه فاصداها الى كذا كذا في كبر فان الكبر
 ذكره في صحيحه في كبره واحدة واما مع التكرير فبطلان اول لا يوافق استيفاء التكرير في نفسه بطلان ما سبق لتضمنه فضل الخرج بالادعية التكرير
 الاول ففتح الثاني لا فاقول ان مع هذا لم تنفع التكرير حيث ان البطلان انما تخفى بها **قوله** وكبر ثانياً صاها بطلان التكرير الاول
 بالثاني فيفتح الثاني بفتح هاء هذا لم يخرج كقول **قوله** ويجوز التكبير فاما فلو فتعلق بهما دفعة او كبر قبل ان تها نه بطلان لا يشهد
 في انه لا يشهد بالتكرير جميع ما يشهد بالصلوة من الظاهر والاستقبال والسر وغير ذلك لا نجى وكذا لا يشهد القيام قطعاً فلو كبر وهو احد
 فيلم نصح وان افترق اول التكبير حصول الاصل لان الشرط يجب فقدم وكذا وانتم التكبير وهو هاد الى الكبر كما يتفق للماصم كثير لم يصح
 انها فيكون الشيخ وفي بعض التكبير حال الاختلاف صغيره القهري قوله بطلان نعى الى الصلوة وقد علم ان المراد بالبطلان عدم الصلوة **قوله**
 واسماع فتعريفها ونقد ليلان الذي الساق لا يحصل الا بالصوت والصوت ما يمكن سماعه وان سماع اليه يقسم ولا فرق بين الرجل
 والامرء او بقوله تعريفها حصول السماع بالسمع وذلك اذا كان صحيح الحاسه ولا مانع لرفع فدا حد لها ليكن شئ من فداها **قوله** ويجب
 قول المدعي في لفظ الجلال واكثر المادير المد الذي لا يخرج من مدلول الى معنى اخر ما عداه ويجب ذكره وكذا لا ينبغي ترك الاعمال الخ لا يفتقر
 النبي من التكبير **قوله** واسماع الامام الماموسين ليقطعوا به الا بعد التكبير فليد مدولى الخلى عن ابي عبد الله فان كنت اما

[illegible]

فلا يحسن النكر وهو محذور النكرة لان الكثرة منها انزاع من بعضها والثاني ان نحو من بعضها لان الشيء الواحد لا يكون اصلا وبلا وفيه قوة واختاره المفسر
النهاية فلهذا جعل عادة مساواة البديل للخاصة المحذورة ام لانه الايات كلها على الدلالة الاولى في القطع بالمساواة مع اختلاف الثاني ويجب مراعاة الترتيب
فان علم الاول لا يبدل وبالعكس لو علم الاخر لم يعلم العلم الظاهرين وسطا وبالعكس الحكم لو انعكس الترتيب الثاني الصورة بجلها فلا يعلم من غيرها شيئا هذا
يجب تكميلها بعد منها بالمساواة لان بعض الفرائض الير من النكرام يعوض عن الفرائض بالذكي كما يحمل فاضلا الاول في النهاية وذلك في الثاني بان النكر
علم السائل الكلمات وفيها الخيل لله ولم يجرى كبرادها انها بعض الفرائض وير عليه علم تسمية ذلك في الثاني فانه لا يفتق هو صانع الجوى ويقع هو صانع
العوض بطريق اول وفي النكر هو صانعها معلوم فلا يصح ان يبرح فيجوز ان يبرح ما سبق من المساواة والترتيب الثالث ان يعلم بعض الفرائض وجب في الترتيب
ان يسمى فان اذ لا يقطع الملبوس بالعبودية وروايت الباقى فاصبى والام بعدد يبره على ان بعضها فان علم من الفرائض ما يعوض عن غيره من الفرائض
الذكي وهو الصورة الخاصة مع احتمال النكرات في الموصفين الرابع اصلا يعلم منها شيئا فيجوز ان يفتق من غيرها فحينئذ يعلمها بالخصوص والمحذورة والثاني
ان امكن بعضه لان زيادة المشاهدة بصفة زيادة العرف ولا يجب ان يعدل كل ايز من الفرائض لثلاثة ندور ذلك فان علمه كلف بالمساواة في
الحرف او زيادة حروف البديل ولو كان المان به ايز واحد ويجعلها السال فمعا مع امكانه فان عند رضاء الفرائض ولو كان الفرق في عمل بينهما
المان به ايزا فلو لم يعلم شيئا اصلا وهي الصورة السادسة ورحم فيجوز ان يبرح ما سبق من المساواة والترتيب الثالث ان يعلم بعض الفرائض وجب في الترتيب
للفائض في الاشكال فليتقوا على خلاف الامر ومنه ان يذهب الى الفائض ولا يذهب الى الفرائض المحذورة وان كان الفرائض في الذكي وعوضها وجوب بالخصوص في الايات
من النكر هو سبحانه واداه بالترتيب الخاص لان بديله في الايات فانه يكون مع الترتيب فلا ينقص البديل الاوليين منها وتقل ذلك عن ابي الجيد والخمس
وهو ما لم يفتق في النهاية ونحو ذلك في الايات فيجب ان يكون مع الترتيب فلا ينقص البديل الاوليين منها وتقل ذلك عن ابي الجيد والخمس
في الايات بديله في الترتيب والسجود ويجوز ان يعلم كبدل الفائض في الايات وان حصر من بديله في الايات او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد
بديله فان كان بديله في الايات او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
اما الصورة فيجب ان يعلمها فان ضا في الوقت الى بما لم يحسن فلو لم يحسن شيئا لم يعوض عن النكر انصا واهل موضع الوقوف لان الصورة لا يقطع
مع الضم في الجمل بها اولي ولو جعل الفرائض وعوض عن النكر في العلم في بعض الفرائض كما سبق ثم ان بالصوره فلو لم يعلم الا صورة واحدة عوض فجله عن الحكم
عن الصورة فانه الذكي وهو قوله ويجوز ان يفتق من النكر ما سبق ثم ان بالصوره فلو لم يعلم الا صورة واحدة عوض فجله عن الحكم
باس ولو لم يفتق في الايات فانه لا يبرح عليه ولو انصرف الى نفي ما سبق وجب ولو احتاج الى بديل عوض لان مبدل كل ذلك من باب المقتضى ولو لم يكن من الايات
او ما يعوض من بديله في الايات من المصحف قوله وهل يفتق مع امكان العلم فظهر من هذا وجوب العلم في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
بديله لان المعاد في بديله في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
ولا يعلم الا في ذلك في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
الصلاة واما في المصنوع وهو الفرائض في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
ثم يعلم انما فان لم يعلم شيئا من الفرائض وعوض عن النكر في العلم في بعض الفرائض كما سبق ثم ان بالصوره فلو لم يعلم الا صورة واحدة عوض فجله عن الحكم
عن العلم فانه في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
كلام الفقهاء بعد ذلك من العلم قوله في الايات التي بعد ذلك ناهي وجهها وجميع الشريط من اصول الدين وفروعها واخذ الاحكام على وجهها
التي لا يتحقق في غيرها من العلم بان من لا يحسن الفرائض في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
لا يفتق في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
الذكي فانه في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
نصا ومقتضى كلامه وجوب فهم معنى الفرائض في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
والذي يظهر لان المراد الفرائض في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
ما يحسن في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح
معينه وقد عرفت ذلك في الايات فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح او وجد من بديله في صلوته ونحوها فاصح

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ذلك الخيل عند العصر والمخيط بعد الفجر جاز لا لغيره فاذن سنين وهذا شوق وهو ان يسمع الله من هذه اوشا وكل يحمل ولم اظفر بسلام احد
 بل بعد **قوله** والشيخ سجا وحنا اولئك اصدور من سجان وفي العظم بحمد طاهره العباد وكثير من العباد ان السبع فاذن الكلال ويشهد له دوايد
 هشام بن سالم السالفه لكن دوى حفر من حمار والحسين بن زياد انما عند علي الصم في وكبر وهو يصلي بغير العصر سجان وفي العظم اربعا او ثلثا و
 يرفق في الصلوات في حديثه رجه في الكوع والنجو وسنين شيخنا والوجه استجاب ما لا يحصل معه السام الا ان يكون اما ما ذكره في المعبر اما الاقام
الشيخ فينصحه الثلث ولو انصر المامون منهم حب الا طائر استجاب النكراد ولا ينبغي ان ينقص المصل من الثلث ما لم يغير من له ما ينقص في
قوله والاهو المنقول قبل الشيخ لان موضع احابته ونهذ دوى هو النبي صم انه قال ما الى كوع فغطمو الرب واما الشيخ فاجهد في الدعاء ففعل
 سجان لكم وصود الدعاء ما دفعه فذره في الصبح عن اليافهم حب لك دعت ولا تاملت وبك امتناه وودد كبير الى خلفه وسوء ظر
 هتتم مواذيا نظره لان ابلغ في الخضوع ودناه حماد عن الصم في صفته صلواته وودد كبير الى خلفه ثم سوى ظهره وعده غفر ودوى عن النبي
 في كونه يجرى في الكوع بحيث لو صب الماء على ظهره لا سمشا ومنه عن علي صم والشيخان صيف في وكبر بين فدمه لا يفهم احد بهما على الاخر
 ويجعل بينه فذره ففهمه صحيح ذراعه على البافهم **قوله** وضع الامام موثر بالكاي بالركن الى الجواب والمند ونبأ الكوع وبعين كسا
 الصلوات لينا بعد الماموم والشيخ الماموم الاسرار كما ذكره كما سبق من غير شيخنا المنفرد الا للشيخ فاذن جبر الاطلاق في اذنه بالسلف والجار ووضع اليد
 على الكعبين مفرجات الاصابع اما استجاب وهو ان لا يمنع شيئا من بينه على شيء صم في وكبر ولا يسجد وكان محجبا واما استجاب وضع اليد
 على عيني الكعبين مفرجات وبيل على دعايد حماد ايضا وفيها **قوله** ويخفي ذات العند بذكر فضع الاخرى مسجبا لانه فعل على بهما فلا يسقط
 عن احدهما بحصول العذوة الاخرى **قوله** ويكره جعلها خلف يداي يكره جعلها كل في حال الكوع بل يكونان باذنيه ان كبره فالباحض ودوى
 عمار عن الصادق في الرجل يدخل يديه تحت ثوبه قال ان كان عليه ثوب باخ فلا بأس وان لم يكن فلا يجوز ذلك وان اخل يد فاحج اخى فلا
 بأس وكثير من العبادات مظفر ليس فيها تفصيل للكهنة بما افالم يكن ثم ثوب اخرون في الاول ولم يضع واحده على كبيره فثبك بعد الانشأ بملك
 بعد الكوع حدا لاجرا واحل العود وهذه الالتفات نظر الى الشك في نفس الكوع في هيئته فان كان الاصل هو شك في الفعل قبل ثبوت العمل وان
 كان الشك ان كان شك بعد ثبوت العمل فلا التفات معروا لوجه ان ذكرها المصنف علم ريج منها شيئا وكذا شيخنا الشهرة وهو محل الزهد والفتحي انه
 في مبدأ الامر شك في كونه الكوع القطع بان شرع في الا انه بول الشك فيلانه اذ لم يتحقق الصلوات لم يجرع ولم يرجع عدم الالتفات
 نظرا الى ان العلم بعد ان شرع في كونه ويجوز مثل في السجود الثاني انه لو قال بعد دفع من حماد من مع لم يأت بالمسح على بطلان الصلوات غير نظر ولا يشهد
 في البطلان لو اعتقد شهيد الثالث لا ينبغي هذا التكبير بعد الثبات في ذكر اللغام الحوى لما دوى هو النبي صم انه قال التكبير منم ويستفزع اليد بين
 اللغاه والمصطح كما يحل للغام الايج يجبان لا يفضد بغيره قبل الكوع فلو هو السجدة الغريزة او غيرها في النافلة او نحو مثل حذر مطم وظن انه
 رجع نحو السجدة ثم ذكر فؤى الكوع في ذلك كله بعد بلوغ حد لم يجز ثباته لكل امرئ ما فؤى بل ينصب ثم يرجع ولا بعد ذلك زيادة كوع على
 لو سقط قبل الكوع عاد الى القيام بركع او بعد قبل الطائفة فقد قبل لا بعد حصول الكوع فلو عاد زاد ركعا وبلغ ان يمنع تخلف كوع الواجب
 وكذا في زوم بعد الكوع لو قام خلفها فظهر عيب من لو سقط بعد الطائفة قبل الذكر اما بعد ما فنصب بعد لا ثم فؤى الى السجود **قوله** الفصل
 السجود وهو لغز الخضوع والاختاء وشرها وضع الجبهة على الارض ونحوها نحو خضوع وانحاء خاص **قوله** وهو واجب كل ذكر سجدان هما معا
 ذكر لو اخل بها عمدا او سهوا بطلت صلواته لا بالواحدة سهوا اما وجوب السجود بين معاني كل ذكر فبالنصف والاجماع واما في معادتها فكان بطل الصلوة
 بزادها معاملة لا بالواحدة سهوا فهو من هياكل العلماء في الخلاف في موضعين احدهما الاخلال بالسجود بين معاصيل في الكعبين الاوليين
 ودون الاخيرين عند الشيخ نعو بالله روي انه يفتي ولا دلالة فيها على ما يرد مع ما ذهبنا اليه في ما مشتهر ولا دلالة في الثاني في نقل في الذكر في المختلف
 من كل كلام ابي علي في الاخلال بالاحل بالاحل الواحدة مبطل وان كان سهوا من غير فرق بين الكعبين الاوليين والاخيرين نظر الى ان
 اخلال بالركن فان الاخلال بالي من كان من اجزاء الهيئة المكونة للاخلال بالهيئة وفدان الى مجموع السجود بين فلو واثر المعاصير من غير
 الحسن لما مضى في وجوب السجدة من صلوة قال اذكرها قبل وكبر سجودا وبني على صلواته ثم بعد سجودا في السجود بعد انظر من وان ذكرها
 بعد كوعها والصلوة وسبب السجدة في الاوليين والاخيرين سواء واجاب عن ذلك شيخنا في الذكر في ان انشاء الهيئة هنا غير مؤثر ولا
 الاخلال ببعض من اعضا السجود مبطل لان في لان ذلك على تقدير كونه هو المجموع عيب انه يكون الاخلال مبطل فالذا م اما حديث
 المجموع او مبطلان الصلوة بكل ما يكون اخلال له وما ادعاه مؤيد وم البطلان بالاخلال بعض من اعضا السجود وعين ظاهر لان وضع ما على الجبهة فلا

هذا في نفس السجدة كالذي في الظاهر وفي بعض جواهره على الكتاب بما هو صغف من ذلك ثم قال في الذكرى ولعل الذي يسمى السجود ولا يخطئ الاخلاله الامور
 السجدين معا وهذا هو الصحيح من مورد السؤال على انه في دليله مع الابطال بزيادة الواحدة سواء كان هو مقتضى ذلك ولو قيل مراد الاصحاب ان الذكر
 يسمى السجود من السجدين لم يسم ايضا لان زيادة سجدتين معاسروا مبطل فطحا فلا يخفى ان كان ما كان من السجدين والجواب عن الواو في انما مع
 صغف سندها بالادسار وبالمعلا لان فيه كلاما معادضه بما هو اقوى منها واشهرها دليل على ان سجدتين السجدة التي ان ركع في سجدها بعد
 الصلوة كذا في اسمعيل جابر وغيره من الصغف وانما ان الحكم لا يشبهه فيه وان كان ما ذكره الاصحاب من ضابط الذكر في ذلك لا يخفى من منافقة **قوله**
 ويجب في الاختفاء بحيث لا يراى موضع جهره من موقفا او يراى بقدر دينه لا يراى كان حقيقه السجدة بشرها الاختفاء بحيث يضع جهره على موضع
 من الارض واخرها على وجهه من موقفا لا يراى يكون بد من بيان وتفسيره ان الابدان يكون موضع جهره مساويا لموقفا او يراى عليه بمثل او
 لينة موضع على اكره من جميع اصحابنا لا يراى عليه من غير ان عن ابي عبد الله سمع قال سالت عن السجدة على الارض المرفقة فقال لا تخاف
 موضع جهره من بقاع موضع بد ذلك في دينه فلا بأس ومعه من الشرط يدل على المنع ان لا يد والاد بالبلل العتاة في بلد صاحب الشرع في ذلك
 بايع اصابع مضمومة مرفقة باصبع شتينا باصبعه وذلك في الاختصاص ايضا ولو كان موضع الجهره اخفض من الوصف بدينه فادون جاذلا لا يراى
 يمكن الاحتجاج لا يظهر صحته معوية جازع عن ابي عبد الله سمع قال سالت عن موضع جهره الساجد يكون ارفع مقامه فالا ولكن يمكن مشافاة الامر
 الا ما اخرج الدليل في روايتها وعنده المرض يقوم على ما شره ويجوز على الارض فقال اذا كان الفاش حلقا ولا يراى او اقل استقام لان
 يقوم عليه ويجوز على الارض وان كان اكثر من ذلك فلا يراى جهره في المطر وهل يغير ذلك في غير المساجد عترة شتينا الشهيد ولعل سفاة من روايت
 معوية جازع والسافر والمفتقر شتينا لا يراى في موضع مرفق جازلا ان يرفع راسه ويجوز على المساجد لعدم تحقق السجدة وجعل في
 الحسين جازع عن ابي عبد الله سمع قال لا يسجد نفع على جهره في موضع المرفق قال لا يرفع راسه ولو نعت الجهره على الارض السجدة عليه
 وكان ساويا لموقفا وعلى لينة جهرها الى السجدة عليه ولا يرفع راسه من نعت السجدة عليه فزول صحته معوية جازع وقال قال ابي عبد الله
 اذا صغف جهره على يركع فلا يرفعها ولكن جهرها على الارض والنية المضمومة واحدة البتة وهي المزمعة به الارض جهرها
 من الاجزاء والنية معناها جهرها وبين الروايات السائرة وضعها على ما يصح السجدة عليه وعلى الكفين والي كينين واما هي الرجلين فليس من
 باب المكان ببيان ما يصح السجدة عليه واما السجدة على الاعمضاء السجدة فاما معنا وان كان المرفق يركع على الكفين فبعضها على الارض ولعل نعم
 وان المساجد لله فانها مفسرة بذلك للسجدة وادارة على جهره في نعت السجدة على الارض سمع السجدة على السجدة والي كينين والي كينين
 فادون جهره من الصغف من الماهل الصلوة وسجد على ثمانية اعظم وعلانا على الي كينين والي كينين والي كينين والي كينين والي كينين
 نعتين الابهاميين وهذا قلن عترة من الاصحاب الاصابع واظراف القدمين من غير نعتين والوجه نعتين الابهاميين الاعم نعت السجدة عليها
 افعها في نعت الاصابع ولو اخلت شي من المساجد عترة او اخلت شي من المساجد عترة او اخلت شي من المساجد عترة او اخلت شي من المساجد عترة
 الميوس لا يخطئ بالحدود ويجوز على المساجد بالقاء فقلها عليها فلو خالها منها او عترة من المساجد عترة او اخلت شي من المساجد عترة
 بموجب تمكن الجهره من غير اعيان في العوائق ولو سجد على موضع من الارض او صوف وجب ان يلبسه بغيره **قوله** والذي كان في نعت السجدة
 سجدان في الاعلى ويجوز فلا يخطئ ذلك وبها ان الخلاف وان الاصحاب اجزاء مطلق الذكر **قوله** والظاهر في نعت السجدة
 في النعت بكلامه ولو نعت ذلك لخطئ وجوب الذكر ان يراى على حسب مقتضى دينه في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة
 كالنية في النعت وهو صغف **قوله** وروى الماس عن الاول والظاهر في نعت السجدة فاعاد وجوبها باجماعنا وضريح الاجزاء وبذلك ولا يخطئ الظاهر
 بل صرحا بطلان النعت في الاستواء معتكلا **قوله** وكيف وضع الجهره الاسم لا يراى ما على الجهره من المساجد بكتف وضع ما يقع عليه الاسم من
 في الدين يجيبان بل في الارض بطونها فلا يخطئ في ظهورها احتيازا لخلان ابهامي الرجلين وقفا للمتنى ولا يجب الجمع بين الكف والاصابع
 بل يقع عليه اسم الوضع من حدتها اذا صعدت وضع شئ من اليد في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة
 يجب وضعها ما كان في اكثر مما صدق عليه الاسم منها كجهرها لان الامر بالمطلق يقتضي ما صدق عليه الاسم ولو ايدى زادة عن ابي جعفر نعم قال
 عن جهر السجدة فقال وابع من الشرائع موضع الحاجب ما صنعت منه اجزاء في نعت السجدة زادة ايضا عن احدها مثلهما وغيرهما من الاحتياز
 وقال ابن ابي عمير وابع من نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة
 ونعت بعض جهره على الارض وبعض نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة في نعت السجدة

[illegible]

قوله والواجب استئذان لا اله الا الله استئذان محمد رسول الله صلى الله عليه وآله على ظاهر العبادة الحصار والواجب من الشهود فيما ذكره وان
كلما سواه مندوب بعد صريح المتن وهو الظاهر من كل طرف في كونه مندوباً في النهاية ووجوب صدقه لا شريك له آخر الشكوك بالتحديد والشمس
ينظر من كثير من عبادة الاصحاب وعدم وجوب التواضع في ضمن الاجزاء بالشهادتين والصلوة على النبي وآله وفي الاجزاء ما يدل عليه
من ضرورة بركه كلب قال سالت ابا جعفر عمن ادنى ما يجوز من الشهود في الشهادتين لكن ودي محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ع
الشهود في الصلوة قال نعم قال قلت وكيف مرتب قال اذا سئمت جالساً فقل استئذان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستئذان
محمد عبده ورسوله قال قلت قول عبد الجبار والصلوة الطيبات قال هذا الاظن من الدعاء بلفظ العبد لله وظهر هذه وجوب ما ذكره
اولا من ثمة **قوله** في النهاية وظاهر الجمع الحكم بوجوب كل من العبادتين بخبر وان كانت احدهما افضل من الاخرى ويخرج هذا من عباد
الذكرى والاختلاف بين اصحابنا في وجوب الشهادتين معاً في كل من الشهادتين فكذلك الصلوة على النبي وآله وما يصح في بعض الاجزاء مما طاهر
الاكتفاء باحدهما اما في الشاهد الاول وفيها وكذا ما يدل على وجوب الصلوة على النبي وآله وغيرها لا تغاير الاحاديث المشهورة في
الذهب التي عليها عدل الاصحاب كمنع امكان حملها على بيان الواجب بالشرع في اوله اعطاء ما على العلم بالها في ويكون المراد التبيين
ان الزيادة في اوله واخره غير واجبة **قوله** ولو اسقط الواو واكتفى به او اضاف الال والوسول الى المعتمر بالوجه الاجزاء المراد بالواو والواو
الواو فله الشاهدة والمراد بالاكتفاء بالواحد حدث الفعل عنهما بان يقول وان محمداً واصنافه الا اوله الى رسول الله صلى الله عليه وآله
الاجزاء وما يدل المظهر للصحة وجوب الاجزاء فقل المقتضى المطلق ان الشاهدة لا تفوت حين الواو وكذا الاظهار والاضافة عباداً وان
عن شئ واحد واما اسقاط الفعل والاكتفاء بالواو فلا يمنع ان الواو ينوب عنه فيرد بعض الاخبار وروى ابو بصير عن ابي عبد الله
ع في الشاهد الاول استئذان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله والاصح عدمه لان مخالفة المفعول بمنزلة ما في
المعنى غير كاف لان التعبد بالاكتفاء المحقق صفة ثابتة وهذه الاية لا تمنع معارضة بعضها من الاخبار المشهورة في الذهب ومثله ما لو ابدل
شيئاً من الالفاظ بمبدأه كما لو ابدل استئذاناً علم واسم نعم باسم اخر والاو بالاهل يخوف ذلك لما قلناه او غير ذلك من المفعول **قوله** ال محمد
على ظاهره واخص عليه السلام لثبوت ثابت في ذلك من طرفنا وفي طرف الخلفين ويطلق على بان الائمة الاثني عشر عليه السلام تعلياً وفي بعض
منه الجواب مقتضياً بقوله فلو شرع في الرفع او خفضه فاما كما لم يطل **قوله** ووجوب الجلبوس مطلقاً بعيداً والشهادة الواجب لها عبداً
للتاسي بالنبي والائمة فلو شرع في الشهادة في الرفع عن الجلبوس معاً او خفضه فاما قبل ذلك لم يطل فلهذا كان صغراً للمعنى المقتضى
الاختلال بالواجب فان كان تاسياً نادراً كان في محله والا فانظروا انه لا يقتضي عبداً للصلوة وهذا اتم حال الاضيقا واما عند الضرورة كما لو عجز عن
الطهارة او حصل ما يشاء لم يجز الطهارة بغيره كالاجلبوس لو عجز عنه ولو انقضت النية فقل من قيام كما لو كان مسجوناً وكذا في الخلق في قاعة
الامام عندهم تشهد وكما يجزى في الشهادة الواجب لثبوت في الشهادة **قوله** والجاهل في منعه فلهذا مع الشئ في الجلبوس
مع السعة لان الميسر لا يسقط بالعسر ولو لم يعلم شيئاً اسقط **قوله** وسحب الخوذة وزيادة التحيات والهاو والحيات اما التي
فيجب سقط وقد سبق في شرحه ودليله واما زيادة التحيات فانها انما هي في الشاهد الاول الا ان في الثاني اكثر والتحيات مختصة بالثاني و
التيمة مستحبة فيها كما ورد في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع **قوله** ولا يجوز الرجوع فان جهل العربي فكما جاهل ما عدم احداً والرجوع
فلو جوب التاسي مع احب الشرع عليه فان جهل العربي وجب العلم فان ضا في الوقت ان يتمكن كالمجاهل باصداً للشهادة **قوله** وسحب
عند الغفام الى التالفة ان يقول بحول الله وعونه اقوم واقعد ولا يحتاج الى التذكير خلا قال المصنف انه اسم التذكير وهذا اسقط من القنوط فيكون
التذكير المحض عنده وادعاء وشعير وهذا الاصحاب يفتون وشعور وبه ورددت حسنة معونة بن عمار عن ابي عبد الله ع **قوله** ويجوز
الدعاء بغير العربية مع القدرة اما الاذكار فاما لم يجوز لوجوب التاسي فيها وعدم تعيين الية لانه لو كانت غير العربية وما جاز الدعاء
لما روى عن ابي جعفر الثاني انه قال لا بأس ان يكلم الرجل في الصلوة الفريضة بغير شيء من حاجته بغيره وروى ابن بابويه وقوله الله ع
انما يجزى به دليلاً فليس بكلام او بكلام مبطل وهذا القول صريح في جميع الاصحاب وقيل الاصح ان يعيد بعد صلاصة من فقها شاعره جازة
مع القدرة وهي المخلات كيفية العبادة من الله تعالى كالعبادة لم يعلم مثل ذلك خصوصاً اذا كان الدعاء في السجدة لان الشهادة بين الاصحاب
حتى انه لا يعلم فبالمنع سوى معدل المذكور ما نفع من المصلي **قوله** خاتمة الاقوى عندنا في السجدة بعبادة الشاهد بصورة السلام عليكم
وجزائه من كثرة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويجوز الجمع اخلاف الاصحاب في التسليم هل هو واجب ومحب فقل المقتضى بانو الصلاح

وهو لا يصح بالوجوب بل صرح السيد بأنه دكن وقال الشيخان وابن البراج وابن ادریس بالاستحباب واختلافه المصنف هنا في اكثر كتبه واختلافه في المنهي الا
 ثم انما تكون بالوجوب منهم من عيى السلم عليكم ورحمة ربكم من عيى السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين ومنهم من حيز بين
 المصنفين اجمعين الفا تكون بالوجوب من وجوه الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الظهور ونحوها وتحليلها السلام وجه الاستدلال به ان السلام وقع
 حينه والتحليل لان هذا هو الموضع الذي يجب فيها تقديم المبدأ وعلى الخبر كونها موضعين وجب فيجب كونها مساويا للمبدأ او اعم منه فلو وقع التحليل بعينه
 كان المبدأ اعم ولان الخبر ان كان معناه كما هو المبدأ فيجب شأها في الصدق لا المقوم كذا فتره في المعبر واجبه بوجوه اخرى وهو ان تحليلها
 معناه مضاف الى الصلوة فيتم كل تحليل مضاف اليها وجه الخبر المختلف بان تقديم التحليل على حصرة في الموضع فكانه يرى ان اضافته المصدر الى
 معوله اضافة غير محض كاضافة الصفة الى معولها وليس من عند المختلفين من اهل العربية وجوابه ولا يضعف هذا الحديث فان الاحكام
 لم يرد هاهنا وان كانت من المشاهير فان المراسيل لا ينقض دليلها وثابتا بما هو اقوى منه سدا ولا سيما في ثالثا بان من ترك الظن
 فان التحليل ليس بقدر السلام فلا بد من احوال ولا دليل على بعضين ما يقتضيه الوجوب فان ذلك يرد المصنف هذا الاسم لفاعله كما في ذلك
 والاضمار مشا وان فلا ينبغي احدهما وهو وجوب احضار المبدأ في الخبر غير واضح وما بين به غير تمام فانه كما يجوز الاحتمال بالمساواة
 والاعم مطبوعا واحتمال بالاعم من وجهه كما في قوله زيد قائم والاحضار كقولنا كذا وكذا في ذلك كله ان المراد بالاحتمال
 الاستناد في الجملة لا اذ انما لم يعلم انه لا يجوز شأها للفرق بين الصدق ولا في المعنوم الثاني ملا ومثل النبي صلى الله عليه وسلم على فعله ويمكن
 الاحتجاج بقوله في الظاهر في موقفه اني معبر بعبادته فكذلك التمسك في علم ما الامر يقتضيه الوجوب وجوابه ان الملا ومثله من الوجوب وليس ذلك
 ما بلغ من الملا ومثله على دفع اليدين بكتفي الاحرام ونحوه ثم يقال من الذي ينبغي تعليمه عليه السلام ان لم يتركوا السلام صلا وظنوا انهم يردون ما هو
 اقوى دلالة الثالث سمي من السلام واجب لقوله نعم وسلموا تسليمها والامر بالوجوب ولا شئ في غير الصلوة بواجب فنجية الصلوة وجوابه عدم
 الدلالة على المدعى لان الامر لا يقتضيه التكليف مع ظا لا ينفذ في الامر بالسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير المدعى اذ لو لم يجب السلام لما قبلت صلوة
 السائر بالا تمام والثاني بطا فالقدم مثله والملا ومثله وجوابه المنع من الملا ومثله فان نقل الركعتين بعد الاتمام يقتضيه اذ يادة الصلوة فالبطلان
 لذلك لعدم السلام اجمع الاخرين بان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الاخر في المسموع صلوة فالبطلان يكون واجبا والصححة ذواته عن البايعين فليس له من
 الى جمل محذرة من السلام فان متصلونه ولو كان السلام واجبا ولو وجبت الاحادة وقد يجزى بجملة ايضا عنهم في وجب صلى الله عليه وسلم فان كان
 حلق الا بغيره فذلك الشهد بث صلوة ولو كان واجبا لطلت الصلوة بالزيادة فيلزمها او يحسن علمها او يحسن علمها قال في النفق في صلوة
 فكونه من غير ذلك فاعدا اذا كانت الا لثقات فاحشا ما كان قد شهد فلا تعد ولو كان السلام واجبا لا غير فاعدا وعلم الاعا
 مع ان الاصل عدم الوجوب بهذا خلا من الاحتجاج الفرقين ولا يخفى ان معبر هذه الروايات الاحقة لا تقبل التاويل الابع اد كتاب شرط
 مع ان سندها اوضح من السند الدايات الاول داحلى والاصحاب عاملون بمقتضاها فلا جزم القول بالاستحباب اجمع وان كان
 بالوجوب باحوط ولا يخفى ودينه بوجبه من الوجوه لان السلام يفتح اخر الصلوة فلا يجوز قبله برفع **رفع** الاولى يظهر من عبادات السيد
 وابن الصلاح يعني السلم عليكم للزوج دون السلام علينا ولا ريب انما احوط بنا على القول بالوجوب لان موقفه الى جيبه من ابي عبد الله
 ثم في حكمه الشهد بعد ذلك السلم على الانبياء والملائكة السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يعلم ومقتضاه ان السلام المأمور به غير هذه
 الاعباد الثلاثة نقله الذكرى عبارة شيخنا محمد بن عبد الله وظاهرها نعم السلم علينا للزوج وصغفر ثم الثالثة خبر الشيخ الديب ابو القاسم
 الصفيين وقالة الذكرى انه في من قبله لولا انه في الحديث والاحتمال لا شاهد عليه الا بعد ظاهرا لعمارة المنقضى ان السلام دكن وهو
 صغيف ولعل نظر المصنف الى الصلوة بالاصحاح بالسلام لعدم التحليل ومنه على القول بالوجوب خاصة فان الذكرى ان تحليل السلم
 علينا على السلم عليكم لم يات بغيره منقول ولم يوجد في مصنف مشهور وسوى ما في بعض كتب الحديث وهو علم بما
 ادعاه وحلفه ابي بصير شهد به فان ظاهره السلم علينا محسوب مع السلام المسحب وهو السلم على الانبياء والملائكة السادة من على القول بوجوب
 السلام بغيره ما يوجب الشهد بالجلوس بقدره مطلقا احتياذا او غير هذا او كان العلم ومراعاة المقول فلو كسر السلم او انقضت بعضه
 لم يجز خلافا للحق ودعواه صدق السلام عليه من قوله على الدليل وكذا لوجه الخبر وحدا البركان ونحو ذلك وهل يجب فيه الخروج من
 الصلوة فيه من دلتنا من احتمال كون خبره اعيش على بنه الصلوة وعده فعل الاول ولا يجب على الثاني بوجوب ولا من تحليل فمحتاج
 الى التبرك بالحلل الخ او العزم ويضعف باصالة الخبر وان نزه الصلوة فينا وله وان لم يكن خبره الا مقتضاه من فعل الصلوة فينا ما الذي يمكن

[illegible]

السلام الكبير له الامور وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير
 يشيخ الله وحقه من صالحه من غير حساب في جنته من قال انا عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب فانه لا اله الا الله
 فانه يعلمهم واذا نسوا اليها انما سبغت بشرهم وروي ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الحمد لله
 عندئذ فاستغفرت بالقرآن حتى اثلثت في صدورها وطلعت بالبحر حتى جلت اهاها كما كسحت البين حتى اعزبت
 فاصابها من ذلك صرير شديد فقلت لها لو ايت اياك فالتز خلاصا بكفلك عواما انت فيز من هذه العمل فانتا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدت عند حذافا فاستغفرت
 والعزبت فاعلمت من انما هم جانت كما جرت فعدا علينا ونحن في كافنا فقال السلام عليكم فكنتمنا واستغفرتا فاستغفرتا ثم قال السلام عليكم فكنتمنا ان لم
 راسي فكنتمنا فانا ما جرتك يا رسول الله انما استغفرت بالقرآن حتى اثلثت في صدورها وجرت حتى جلت اهاها وكسحت البين حتى اعزبت فاستغفرتا فاستغفرتا
 نحن الله حتى وكنت يتلها فقلت لها لو ايت اياك فالتز خلاصا بكفلك عواما انت فيز من هذه العمل فانتا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدت عند حذافا فاستغفرت
 فانا نكلمك بها وتلثي وسخا فلتا وتلثي فاحسب فاحمدا عليها السلام واسما فقال وصليت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت في نفسي انما هو خير لكم من الخادم فانا اخذ
 اربعين وتلثي ثم سبع وتلثي وتلثي في الاشهر وهو مريض عن الصلوة كل يوم حتى اني جبرته في الصلوة فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقلت في نفسي انما هو خير لكم من الخادم فانا اخذ
 تكلم في الصلوة اما وجوبا او استحبابا فيكون مغفرا عما اوكرها **قوله** يبطل الصلوة عمدا او سهوا فاعلم كل ما يقضي الظهارة للاخلاص عند
 انما لو احدثت في الصلوة عمدا بطلت صلوة وانه الحديث ناسيا خلافا لاشهره البطلان ومثل ينظره ويبنى على صلوة ولا حياء ومن الجاهل بغير
 ولا صحت في الاحكام الدالة على فعل الظهارة والياء بان الحديث سموا فينبغي الغرض والناظر ويبنى الدليل الدال على ان الحديث مانع
 الظهارة بشرط وجود الاول وفقد الثاني في موجب البطلان وكذا فعل الظهارة بحسب مغفلة كثير في اثناء الصلوة فيبطل به وهو الاصح
قوله وعلم الكلام لا يجوز فيه مضاعفا ما ليس بفعل ولا دعاء ولا ذكر اجزاء وانما يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الصلوة لا تصح فيها شيء من كلام
 الناس انما السبيل والكبرياء والثناء والثناء في حسن الخلق من بعد الله صلى الله عليه وآله وسلم وسال عن الرجل يصلي في الاعاف وهو في الصلوة فقال ان لم يهد
 على ما هي بغيره وجوز ان يتكلم فقد قطع صلوة وغير ذلك من الاجزاء ولا عرف في القرآن بين كون صدور الكلام من بطنه من بطنه
 او لا وكذا من تكلم بجملة بالخير لم يزل انما جعله غير معدود لوجوب العلم عليه والكلام جلي ما يتكلم به فيرفع على الكمال وفي صاورة على الله
 في يرفع مضاعفا وبهم من في عمل الكلام انما هو تكلم فاسيا لم يبطل عليه عمدا او سهوا فاعلم عليه بحسب عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب
 عن ابي اصيل فاسيا في الصلوة يقول انما هو صوفى فكم قال في صلوة ثم في سجدة في سجدة ولو ادا والنظر في ذلك او في غير ذلك انما هو الكلام انما يبطل
 صلوة ايضا ولو طالت زمان التكلم فاسيا الحكم بالفعل الكثير والسليم فاذا ان في غير موضع عمدا يبطل الصلوة لاسيا ف**قوله** في الحديث
 الواحد منهم والحرف القهم هو ما صيغا من معنى ما لوضع ونقطة الامر من الثلاث المعاني التي هي في معنى ودعى ودعى
 منشاء النظر وجودة الحرف المنقضية لان لا يعد كلاما لان الكلام هو المركب من حرفين مضاعفا ومن صدق اسم الكلام عليه غير فاعلم
 كلام عند صناعته اهل العربية لظهور الاسماء وفيها وله الاحياء والوارد يكون ثمة الكلام مبطل وكذا بصورة الحرف غير فادع
 باقي الحروف حذو فزلف عن اهل الفضا عذر المحذوف لعله كالمذكور والحج ان الواجب الاول ضعيف جدا لان المفضل لا يبطل هو النسخ
 بالكلام وهذا الكلام وطوعا وقولا الفقهاء الكلام مجزئ حتى يخرج الغالب وان المحذوف هنا لما كان بمنزلة المذكور كان كلاما ما يجوز فيه العلم
 ان في الشايع في بيان الوجه الثاني في حصول الاتهام به فاستبرأ الكلام لا يخرج من مناقشة **قوله** الحرف بعد مدته ولا يدبر استماع الصم والافترس
 فيمنع في البطلان به عمدا النظر ومنه ومن انما يصح فاحدا او من ان المداهما والالف وياء وشبهها لا تكون حروف المد والمد واللين
 لا يخرج منها هو وهو الاصح **قوله** وتكلم في الصلوة كلها على الكلام في البطلان به النظر ايضا فيمنع في قوله من دفع عن معنى الخطا واللين
 استكراه عليه وقد سبق الى ادفع احكامها في اطلاق الاحياء وبطلان الصلوة بغير طهارة او على زيادة دكوة او نقصاها ونحو ذلك وهو
 الاصح فعلمنا بانهم من تكلم بحسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ما من عمدا او احدا لا يخرج من **قوله** ولو قال ادخلها بيلا ما منيع على فعل القهم ولولم يقصد سواه
 يبطل على شكل صاورة المحذوف المصلى وتكلم ببعض القرآن المعظم لغير امر الجاهل ونحو ذلك كالمذكور في الدخول عليه وخلوها بسلام
 اضيق ولم يبريدان بقاء واستما عليه خلع فعلمنا بغير ذلك فان الصلوة لا يبطل الا بطلان تلك الثلاثة سواء قصد مع ذلك الاتهام ام لا لصديق
 اسم لان على ما انطق به ومن اتهم الفاعل لا يخرج من كونه فاعلمنا ونظن به لا على عضدا فاعلمنا بل على عضدا الاتهام خاص في البطلان عند المصنف
 في ان الذي فعله يخرج بالعقد عن كونه فاعلمنا ونظن به لا على عضدا فاعلمنا بل على عضدا الاتهام خاص في البطلان عند المصنف

فمصلاه ذاك احدى ثلعتا الشمس يصنعان اليها وكذا كان في مقامه وان كان قد انصرف اعاد على انه قد استدر العبد ولا ان الظان بعد مطم مع الاستدلال
بالتاسي اطلاق طهر بالبيان يكون الظان معينا بغيره ولو استدر بوجه خاصه فلا يصحح للاصحاب فيه نظم بشخا في الذكرى في باب الزوال المستح
الحا في السلب وكذا في غير الذكرى وقد يوجد ذلك لبعض المتأخرين ولا بأس بقوات الشطر مع والحا في الملتفت فيها ومثالا لافاس وفله
ثلاث قلب وجعل على العبد فيفضل صلوته وفيه هم فاعدا اذا كان الالتفات فاحشا الصديق العتي مع الاستدلال ولا يعارض بمجهوم فله
الالتفات فيقطع الصلوة اذا كان بكله لان المراد به ميمنا ومثالا كما هو المتعارف من معنى الالتفات ولما في من التوفيق بين الاحتمال **قوله**
والفقه في المقصود الرابع في الصلوة او شد الخول كذا قال في القاموس والماد لها هنا الخلل كما صرح به في غير هذا الكتاب حيث قال في
المنه في ذلك الصلوة في الصلوة ولا يرب ان الصلوة عمل في الصلوة مطلق قال في المنه وهو مذهب اهل العلم كما قرأنا وكذا الاتفاق على ان
النسب لا يبطل الصلوة عمدا وسعوا بالنسب ما لا صوت فيه قال في الذكرى والافاد كاهن في حسنة ذواته من ان يصيبه هم قال في المقصود
لا تفتقر الى وضوء وتنقض الصلوة وفي موثقة سماه ان المقصود فيقطع الصلوة دون النسب ولا يعتبر في الابطال بالمقصد الكثرة لظن الضوض ولو
لمنع على وجه لا يكتفي بغيره بل لا يصب ويخو فالظن البطلان لا يخلو في الاحتمال نعم لا يأتى ح اما الناسي فلا يأتى ولا يبطل صلوته اجماعا **قوله** والحا
بالجمع لما سبق في التي للفتنة للبطلان وهذا مع العدا خاصة **قوله** وعمل الكثير عاده طالبي من الصلوة لاحلاف بين الدعاء على الاسلام في تحريم
العقل الكثير في الصلوة وابطالها اذ اذ وقع عملا غيرا في الفيل كلب في العماره وقيل المحرم والعربي يصحح الحديث بل العلاء قال سالت ابا عبد الله ^{عليه السلام}
بري الحيرة والعرب وهو يصلي المكتوبة في القبلة ومثالا صححه مسلم عنه ومضى ان التي هم فلهذا ورفع الماد بين يديه ومثالا من ينسب
العاصي فكان اذا شهد وضعا واذا قام ونعها والمرجع في الكثرة الى العادة لان ما لا مفسدا وللعلم او كثر شرعا فالمرجع في الزوال العادة والظن انه لا بد
في الابطال من فاعل العقل الكثير ولو نفى العقل بحيث لو اجتمع لعدم كثر فالظن عدم الابطال لا تنقضاء الوحدة ولان وضع التي هم اما رددت
لأن كثر كذا في جميع وهذا بطل العقل الكثير لوجوه سطر ظاهر لا يحجب العدم لعدم دفع عن مني الخطاء والبيان وسجود بقا الصلوة مع العقل
الذي يقتضيه صورة الصلوة وان دفع شيئا من دفع الاول لا يكره فقل المحرم والعرب في الصلوة لا مره ولا وضوء المدة ولهاها ونشهد في الزوال عاده
عن الظن ومضى ان ابا الحسن عم الخطا وفيه الصلوة لا خدعها اذا اخذها شي كير ليوم فتلقا اياها الثاني لا يصير في الكثرة بالعدل وفقد
بعد العقل لا يبلغ الكثرة كما ذكره ومنه حل شيء من بدنه مراد او قد يغش العقل الوا حكا لظفر القا حشر فيكون كير مبطله مراد واطر
الابطال لا تنقضاء صلا في الصلوة مع وجود عدل كعاد يحيى وشجاعة دواء ابري بوجه الثاني لو فركا بابي يدهم في نفسه من غير نطق لم يبطل
صلوته لثبوت العنونه حديث النفس ما لم يطل الزمان وعلى هذا فيجوز ان ينوي بغيره الزكوة والحج والصوم ونحو ذلك **قوله** والاكل والشرب
الذي هو من الصلوة من غير استدلال باجماع الاصحاب على ان الاكل والشرب عملا مستلزما للصلوة ثم اختلفوا في العقل المبطل منها فظن كلام
الشيخ ان مماها مبطل خطا بالاجماع وروى المنه وحكم بان المبطل منها هو ما يبلغ الكثرة لامساها وبخا في شخا في الذكرى وفي الذكرى
حكم بالابطال لهما لانها فعل كثر لان تناول المأكول ومضغف ونبلا صرا فعال مستعده وكذا المشروب في الفاعل عدل كثر في العادة فقل
واهرب بعض المتأخرين من حكمه لا يبطال الاكل حتى لو ابتلع ذوب سكر وهو يعيد ولو بقي بين اسناب بقايا العدا فانهم لم يصد صلوته
قولا واحدا واختار شخا الشهيد وبعض كثر الابطال والاكل والشرب المؤذنين بالاهراض عن الصلوة وهو حصى الا ان لا يكا ويخرج عن التقيد
بالكثرة واستثنى الشيخ الشربة المنافلة والذي في دعائهم سعيد للرجع عن التعمم الشرب كما طهر في دعاء الوتر لم يلزم بالصوم وهو عطشان اذا حش
طوى الحجا واحتاج الى حفظ بين او ثلث ونظر في المنه على عدم الاحتياج الى فخل كثر في دفع لا في بين الوتر وغيرهما بل بين التاخر والفرق بين
ولو علمنا باطلاها انما على موددها الا ان لا بد من التيقيد يكون اذا والشرب طهر اكله لئلا يبطل بخا من ذلك فيلج بخا من ذلك فيلج واما في ذلك
عدم الاحتياج الى الاستدلال وقد قيد به المصنف في العباد ولم يفرض في غيره ولا في بين كون الصوم واجبا او مندوبا وهل يفرض بين كون الوتر
واجبا ام لا ذلك الاستسقاء الى الوتر يدل على عدم الفرق اذ لو عرف ذلك لخلو كل وشرب في الصلوة فاسيا لم يبطل وفقد في المنه في اجماعنا
ولا يشهد فيه اذ لم يبلغ الكثرة اما مع بلوغها ونحو صورة الصلوة فيان ما سبق في الفعل الكثير **قوله** ولا يجوز التطبيق وهو وضع احد الايدي
على الاخرى في الكعب بين حبله هذا احد القولين والثاني القول بالكره اذ لا يقتضيه التعمم وليس فيه اكثر من ذلك الذي يوجب على اليدين وهو مسح
نعم يقولون سعد بن ابى وقاص قال كنا فعل ذلك فامرنا فاهرت الاكف على اركب وهو شعر بغيره ثم مسح وعلل حقه على بن مسعود حيث قال
باسمها برقية النبي بالخير ثم يمكن البطالة انتهى في العبادة كما لكف ويمكن العدم لان المراد به الى امر خارج عن الصلوة **قوله** ولا العنق

عاقل في بعض الشعر هو جمع في وسط الرأس وشدة قال في الصحاح بعض الغلظفة وولي على الرأس كالكتف والغلظ يجرها في الصلوة وابطاها به قول
 الشيخ لعل الصلوة من رجل على الفم هذه وهو معفو من الشعر قال بعيد صلوة ولاكثر على الكراهة الأصل ولضعف سند الرواية وعلمنا
 الشيخ الاجماع على التحريم غير محقق فان الأكثر على خلافه وهذا نقول على اختصاص الحكم بالتحريم او الكراهة باصل دون المرأة كما في الرواية فلا
 كراهية في حق المرأة والثاني وجه الفاضل حكم بالتحريم ان منع من السجود وهو خروج عن المسئلة ومع ذلك فليس من اسوأ الرجل والمرأة في الحكم في
قوله ويجوز التحديد عطس ويصل على النبي صلى الله عليه وآله وان يفعل ذلك وان عطس غيره قال في المتن وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام وروى الحلبي في
 الصحيح عن أبي عبد الله عن قال اذا عطس الرجل فليقل التحليل وروى بصير قال فليقل اسبع العظم فاحمل منه واصل على النبي صلى الله عليه وآله وامام في الصلوة
 قال نعم وان كان بينك وبين صاحبك اليم **قوله** وتجنب العاطس ان يقول بركم امه باليمين واليمين جميعا قال في الغلب الاخذ باليمين
 لانه ما خذ من السمث وهو الضد والحج قال في الصحاح وقال ايضا كل باع لحد يجره من سمث وانما استعمل لانه دعا وقد سبق جواز في الصلوة
 والامر بتجنب العاطس عام فينا ولحال الصلوة وزد في المعبر ثم اخذنا الجواز ويظهر كلام الاصل بان لا ينقض من مخصوص به بل
 على العاطس اذا سمع الظم لا عدم كونه مخبر شرا **قوله** وينبغي الحنف الضيق لما في لبس من المنع من التحريم في السجود وملا في الفم على سميت
 واحد لانه سلبا لم يتحقق وان شرع في الصلوة كل ولاوم من فم فعل كثير لم يجز الترفع **قوله** ويجوز السلام بعين عليكم السلام هذا ما
 الاول وجه من السلام من جملها العموم قوله مع فموا يا حصيها او ردها ولو شق عثمان بن عيسى عن أبي عبد الله عن قال السلام على رجل مسلم
 على الصلوة قال لا يرد عليه سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ما بين يديه وهو في الصلوة وغير ذلك
 من الاحكام والثاني يجب ان يرد بمثل قوله سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام لما في الرواية السابقة والصححة محمد بن مسلم عن أبي جعفر ولا يرد
 ان ظم القرآن الجواز لان المنع ثبت بالنسبة والظم انه لا اثر في زيادة ونقصه كما لو قال سلام عليكم فقال سلام عليكم وعكس مع احتمال المنع في
 العكس كما انه اذا كان المسلم جماعة الثالث لو سلم عليه غير قوله سلام عليكم بل لا يجوز اجابته لان يقصد الدعاء ويكون مستحبا
 اذا لا يبعد محبة لا خلاف وانظر في الرواية في رواية محمد بن مسلم يقول مثل ما قبله لا يقال ان معصوم عليه السلام في السلام
 عليكم الوارد وهو منطوق القرآن لا فانقل السليم الوارد في الحديث السلام عليكم ووجه اجابته هو ليس هو منطوق القرآن بل لا يجزى سلاما معصوما
 او قد يرد قضاء المحل لان المقصود من الامر دعاء لا غير ما لا ياتي عن أبي عبد الله باجرا والرد وان لم يسمع وكذا صححه منصور بن جازم عن محمد بن
 علي التقي وكذا لا يكتفى الاشارة عندنا لما قلناه واجتماع الشافعي بوافقه الى معصوم عند غيره من الجسد وعدم دال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 في الصلوة ودعا به لا لو ذهب انهم كان اذا سلم عليه بشيء يرد غير ثابت عندنا ولا ينقض معادضا الصريح القرآن انما من الاجابته فيصعب
 لرد القرآن خلافا لظن كلام الشيخ لان في رواية محمد بن مسلم السابقة ما يدل على الجواز لو لم يكن ذلك اثم فطعا وهل يطل بالصلوة فيلزم للمنفعة
 للفناء وليس شيئا الذي من ذلك الرد وجا في ذلك الرد في ذكره في ان الرد يعطل الخطي التي عنه وفيه منع وقد نبهنا على تحييط
 غير ذلك ولو غيره كقوله لو كان مكلفا في رد الميم وجهان مبنيان على الاحتمال فبغير شرا والظن عدم اعذار الميم فلا اشكال في العلم
 ولو كان المسلم جازا في رد الميم وجهان مبنيان على الاحتمال فبغير شرا والظن عدم اعذار الميم فلا اشكال في العلم
 الشريعة في الجمل الساجد لحياته بغير المسلم كما لصاح والمسا في جواز رده مردديتاء من التوفيق في حق من يخبر ويشرها وقد قيل انه يخبر الجاهل
 ونحو رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عن انه دخل عليه وهو في الصلوة فقال السلام عليك وزد عليه فقال السلام عليك فقال كيف اصحت
 فكنت وهو يقولون بعد جواز الرد والانه صلى الله عليه وآله وسلم نعم لو رده يقصد الدعاء او دعاء الجازا اذا كان مستخفا لا يكره السلام على المعصوم الاصل
 ويعوم اذا دخلتم بيوتا فسلم على ائمتكم وقلوا لا تؤمنهم اذا دخلتم المسجد والنا من يصلون فسلم عليهم **قوله** ويجوز قطع الصلوة اخيرا ويجوز
 لحفظ المال والعزيم والعقله بشهر لا يثبت مخبرهم قطع الصلوة اخيرا والقول نعم لا يطلبوا اعانكم والى التحريم ويجوز عند الضرورة
 كره الابن ويقتل الغريم وقتل الخيرة التي تخاف على غريمه ولا حاد المال المحقق فينا عرو والاراذلة التي تخاف ذهابها او لشدة في حبسها
 الصبي الذي يخاف وفي مرقى النار ويزد وير في بئر ولا تقا في الغريم ويخفي ولو من له ما لا اخيار فيه كالنوم وسبق الحديث الاكبر في
 فلا يخرج فضلا في الوضوء ولو خشي من اساءة من دعا على نفسه او من ان الجاسر في حق براء وبهذه وظن ذلك الجاز القطع وفي رواية عبد
 بن الحجاج عن أبي الحسن عن ما يدل على هذا وكذا في رواية سماعة السكوني ما يدل على بعض سابق واعلم ان القطع بجواز الاحكام المحسنة
 فيجب بحفظ النفس المحترمة عن التلف وما في حكمه وكذا المال المقتدر حيث يتبعين عليه ذلك فان استمرح صلوة وظللت النفس

ان محمل الناس هذا كمثل قول **قوله** ولو علم الشارع الوقت لها والمحظية بغيره وجبت الاستسقط وجبت الظهور بغيره حاله الضيق والجوع والمحظية جميعا والملازمة
 بكونها خفصة الايثان بالمال الجبا حقا ما يمكن والملازم بالعلم في قوله ولو علم الظاهر الغالب والملازم بغيره والاستسقط انما اذا لم يعلم وان جميع الصلوات مع
 المحظية بغيره **قوله** لفظ الجوع على معناه ان يمتنع فعله الظاهر وهو يصدق بصورتين احدهما ما اذا علم عدم الادراك والثانية ما اذا شك في ادراك
 وعدمه وينبغي لهذه ان يحس على فعل الجوع لاصلا في الجوع وقتها واستصحاب وجوب فعلها السابق اما الاولى فتخصها بنبش على عقد اثنين الاول
 لان التكليف بفعل الشيء زمانا لا متعلق التكليف بالزمان فان عين الشارع الزمان اشترط منه ما قلناه من فلا يشترع بغيره اذا ثبت من
 الشارع شيء فضاء وان لم يعلم زمانه استدل زمانا بحيث يسير والفرق بينهما ان زمان العقل والاول ينبع من الشارع بخلاف الثاني فانه ينطبق
 الزمان فان ذلك لوضوح الوقت في اليومين الا ان معناه ان يكون بالشرط ثبوت التكليف بها فلم يمتنع هذه الفاعلة فثابت اصل شرعية اليومين **قوله** وجوبها
 محقق شرط وهو كون زمانها المضروب لها باصل الشارع سعيها وبغيره عليها فالصحيح لاصل التكليف بالعقل فيحصل وامان في المرفوض زمان ما جاز
 اجراء الشارع بجري الوقت اخصه حيث حصل درائه وكذا من الوقت المحيطة بغيره فثبت ان هذا ان حكما يكون اذا وعلا بغيره المحب ولو قلنا ان الجميع
 قضاء او بالنبش رجع فلا يخفى فانه القضاء مشروط في اليومين وعلى كل تقدير لم يحصل بالفاعل الفاعلة المذكورة الثاني الجوع لانه في هذا القضاء وهو
 بالاجماع فعل شيء منها خارج الوقت على تقدير كون قضاء او ما على تقدير الاداء فلا مانع وفيه بيان ان الجميع اذا وعلا بغيره الحديث قلنا لا يشترط ان
 لا يعلم او حقيقا لا يثبت الوقت المحيطة واما المحل بالاداء واجري مجاز فلا بد من صلا حيثما جاز الوقت للفعل يمكن وفيه شيء غير فعله وجملة الشرع
 ولا يمكن الحكم بالقضاء او بالحق بالاداء وثانيا فان ثبت في سبب ان اذا خرج الوقت فثبت للمسلم من الصلوة وكذا من التكبير يجب ان تمامها محظية ويجزى
 ثبت ما لا يشترع فيها **قوله** صحت الوقت ثلث قد ينص على انه انما يشترع فيها اذا قلنا ان ذلك جميعا بغير شرطها فانما شرع بهذا الظن بنبش الصبي لا
 وكذا انما علمه فان ثبت له اجازة الا تمام من خارج الوقت فثبت من او شيئا من الجوع لا ينعى خارج وقتها لعدم شرعية القضاء فيما ثبت ان
 حمله لا ينعى ايضا لما كان حقه لا ينعى ايضا لكل ما كان قطع العادة منها بغيره مما وجد في هذا بالمراد **قوله** وفيه معظم الاحتجاب على محض
 المحظية وهذا لما لا يمكن به من العقل به فان ثبت قوله من صلا وان من الوقت كذا الحديث نعم الجميع فلا فرق في ثبوت الظن معيذ بعيد مسقا وبديل
 من خارج بغيره بغيره او كون الوقت صالحا بان ما لا يصلح للفعل يمتنع وفيه بغيره ولا جاعل هذا قضاه ما يمكن في تحقيق هذا الموضع **قوله** الثاني
 السلطان العادل او من بامر بشرط الوجوب الجوع السلطان العادل وهو الامام المعصوم واثباته بغيره ما اولى صلوة الجوع بغيره وان النبي
 كان يمين لا مائة الجوع ولكن الخلفاء وبعدهم كاشعين للقضاء وكذا لا يصح ان يرضب الانسان نفسه فاصحا من دون اذن الامام كذا ما لا يخفى
 ولان اجزاء الناس مظنة التنازع والحكم فينبغي بغيره ولا يحصل الا بالسلطان ومع صفه ولا يزل ولا نافع في افعال الجوع لا المتفحص الشرع
 مواقع المسح ولا يرضب على اللام **قوله** ويشترط في التائب السليق بالعقل والايحاء والعلة الزهامة والولد والذكورة او بالنبش فلان الصبي غير مكلف
 والعلة في ترك التكليف وهي شرط ولا زمان كان بمنزلة من ذلك واجب او فعل محمض ولا فلا اعتد بفعله واما العقل فلان افعال المحبوس
 لا اعتد بها ولو كان صوابا زمانا فظن حواء بغيره حال الاقامة للتحقق الاهلية في تركه وضع ثباته المصنف في النبي لا مكانه بغيره
 ولانه لا يجوز من احتلامه في بغيره وهو لا يعلم ولا يقصر المراتب الجملية وجبا بان امكان العود عن لا في الاهلية والا لا انتفى مطلانا امكانه ووضوح
 الانعقاد والموت والحديث ثابت وهو من الاحتلام منق بالاصل ورجح منقصره في جميع احوال الانبياء وهو المصدق في الغلب والافراد بالان
 بالاصول **قوله** على وجه بعد ما قلنا ان غير المتيقن من فاسق ضال للظن من غير الحق الذي هو شرط في اهل البيت فانه لا يكون الا بغيره بغيره
 في النظر واما العلة التي هي لغير الاستغفار وشرا كغيره من غير في النفس بغيره ما لا يرضى الشفوي والمروءة فيخفى الشفوي يجازي بغيره الكائن بغيره
 الاصل وعلى الصغار والمروءة يجازي بغيره ما يرضى بغيره النفس ودواء الهمة من المباحات والصغار كالاكل والشرب في الاسواق والبول
 في الخلق وفي وقت سلوك الناس ممن يوجب الخطا من بغيره عادة وكذا في لغة والتنظيف يجزى ويختلف قلنا باختلاف احوال الناس وثبات
 مراتبهم وسبب في الجاهل ما يدل على اشتراط العلة واما علة الولد والملازم بان لا يعلم كونه ولدوا فلا يجمع علان اما من ولدان فالجوع
 فلا يصح بغيره ثوابه الا لاس ولا ولد الشبهة ولا من جعله في لكن يكون كاختاره في الذي كفى لغيره النفس منهم الموجبة لعدم كمال الاقبال على العبادة
 واما الذي ذكره في ظلال المرأة والحق في الابوة فان الرجال ولا يختصان لعدم وفيه الجوع منها كما ياتي **قوله** ولا يشترط المحنة على ابي الاربع ولا
 الا على فلان لا يثبت في ان اشتراط المحنة والناس لاجلها لان الجوع لا يجزى فلا يكون اما ما فيها من بغيره المراتب الجملية ولا يرضى المكوفين **قوله**
 انما لا يلزم العبد الا اهلها واصحابها وهي اجزاء ومناقب والاصحاب والثاني كصحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في العيد يوم النحر اذا رضى

استصحابه الاول دون الثاني لما عرفت من ان تخلف الوجوب بشرط مظهر ومتم باجتماعه اذا فتر في الاستصحاب الاول خلف عبارات الفلبي
بالجبر في العينة غير بالجوهر كافي عبارة الكتاب وبعضهم بالاستصحاب وليس المراد بالجواز كافي عبارة الكتاب وبعضهم بالاستصحاب وليس المراد
بالجوهر معناه الاضيق وهو المستوي طفا فاعلم متعلقه ذكره بالنسبة الى استصحاب الثواب والعقاب فاعلم ان الجبر عبارة ولا بد من العبارة
من وجوبه ليشيكون في غير ما المراد به المعنى الاعم وهو مطلق الاذن في الفعل الذي هو جلي للوجوب واخر اثر الشتر وكذا ليس المراد بالاستصحاب
مندوبه لانها تجزي عن الظاهر الواجب لا لاجل على عدم شرعية الظاهر مع جبر الجبر ولا شتر من المندوبان يجزى عن الواجب بل المراد انها
افضل الاذن الواجبين ليجزى ولا منافاة بين الاستصحاب عينا والوجوب بالخير كلي بينهما على غير ما فان قيل اي عبارة اولي هذا المقام
فلنا الاول التغير بالجواز لان التفرع انما وقع في المنع من الجبر في العينة وشرعية الاذن الاستصحاب والوجوب بخير الثاني لا فاعلم حلا فابن
الاصحاب في ان اشترط الجبر بالامام او بان لا يختلف في الحال يظهر والامام وعينه وعبادان الاصحاب ط طقة بذلك فان في ذلك بشرط
في وجوب الجبر السلطان او بان يتر عند علمنا اجمع وقال في النكاح في سياتي الشرط الاول السلطان العاقل وهو الامام او بان يتر اجماعا ويشتر
ذلك من كل امم فلا يطيل بنكره فلا يشترط فعلا الجبر في العينة بدون حصول الفقه الجامع للشرائط وقد ينبر للمصالح في ذلك في المختلف وبحثنا
الشبهة في شرح الارشاد وما وجد في الخلاف في بعض العبارات فعل الجبر من غير تفصيل كافي عبارة هذا الكتاب فللاعتناء به في غير ما انفرد في المندوب
ومار معلوما بحيث صار التقييد به في كل عبارة مما يكاد يبعد شاكها فان قيل في الدلالة الوجوب عطف التقييد يحتاج الى دليل فلنا في دفع الاجماع على
الاشترط بالامام او بان يتر وغير ذلك من الشروط فلا يجزى على ظاهرها الثالث ربما بقي القول في هذه المسئلة في بعض الاصحاح على ان الادب
من الامام شرط الصحة اذ شرط الوجوب في الاول لا يشترط في العينة لفعل الشرط وعلى الثاني يشترط وينبغي ان يواد بالاذن الخاص
لشخص معين لا مطلق الاذن لا بشرط الفقير حال العينة ويراد بالوجوب المحكي ليعني بعدا تنقائرا اصل الوجوب ويراد بفعله وعلى الثاني يشترط
عدم اشتراط الشرعية اذ اذال الدليل لعدم الثاني وقد فترنا بالتحقيق هذه المسئلة وسالنا مختر من اذاد كمال تحقيقها فليقلها في قوله ولو كانت
الامام بعد الخول لم يجل صلوة المسلمين ويندم من بين الجبر وكذا لو احدث داعي عليه اي بعد الخول في الصلوة وللاذن بالملين من قبل
الصلوة فيجوز بها كما اذا ويندم من بين مع الامام ومن ان يترك في العوام خاصه ويندم بغيره عمن الفعل على البناء على المعنى ليشترط
تقديم الماموم في المسئلة وتقدم في الثاني ان اخذوا التقديم ويحقق الجبر ان صونا الامام في اثناء الصلوة لا يبطلها وكذا حديثه با
باجتماعها لدوى هي على ما ان قال وحادي قلياخذ بيد رجل فليقدمه يريها فكان اما وان صلوة الماموم لا يبطل بطلان صلوة فاذا
ثم من يصح لان ما ذكر ان كذا انها فيقدم الماموم في الاولى من يتم بهم كذا معنى عليه ويندم هو الثاني ينبر من غير ما فان لم يقدم احد فداوا
لا نفهم ولو تقدم واحد منهم حاد استشكل في ذلك فطر الى ان الجبر بشرط والامام او بان يتر واحتمال كون الاشترط محتملا بانها والجبر فلا
يثبت بعدا ففادها كالجبر لعموم ولا يبطلها اعمالكم ولا يخفى اشترط صفات الامام في المختلف فلم يبق من هو بالصفات اعمالها وادى
في انماها حمزة او يد عرفت ما سبق ومع وجود من هو بالصفات بجملة الاستدلال وان كان الاستدلال في اكثر النسخ فطر على
الجبر مما امكن وبرج في النكاح في استيناف ينبر الفدية بجمل ذلك لا فقطح الفدية بخروج الامام من الصلوة وعدم شتر
الخير من قبل الاول في اذام الجبر واذا في النكاح في الاول وفيه الاضيق هو الاضيق بالاول لان يعين الامام بشرط من هذان
الاول لاف في الاستدلال بين فعل الامام الثاني عملا وسهلا لان بطلان صلوة لا ينافي صلوة الماموم وكذا لا ينافي بين ما اذا كان بعد
الخطين قبل الجبر بعد ما لا بد من كون المختلف فلا يسمع الخطيين عدمه ليراد به هو ينبر عمن الفدية في المسئلة في اكثر النسخ فليقلها
فليخذ منه فيقدم فان يعلم الصلوة ثم يجلس حتى اذا فرغوا من التمشيد وماء اليهم فيلتمون ويتم هو ما كانه فان لم يبق عليه وهو
شاعل المدي الثاني لو بعد الاستدلال لم يفرج في الصلوة لو احدث فالاول فاستخلف من فلاحهم ففعل بهم الثاني ينبر واذا حدث فاستخلف
من اذاد اكثر الثاني ينبر ويتم صلوة جميعه لان ادرك اكثرهم جميعه ولو لم يكن ادرك اكثرهم كالأودك الكوع فليقلها الامام فاستخلف
صح للمصنف انما الجبر لان ادرك الجبر باذادكم وكذا وفيه احتمال الاولين من اكثرهم ولو لم يكن قد دخل معهم بجبر استخلافه فلو قال للمنفذ في ذلك
مستد بالخير ولا يجوز جميعه بخلاف المسنون لان من لا يملك لا يملك ولا يملك استنباطه من خزنه الظاهر في نظر جوده المصنف في الخبر **فقال**
اعينه فيض الظاهر فيجوز لدخول نعم لان الجبر بشرط وهو الذي عرج الامام من الصلوة قبل دخوله فيها بخبره ووجه
الاول في ان بعض الشرط ومعه من المثلبي لان يعترف في الاستدلال من الاضيق في الاضيق كالأودك الكوع فليقلها الامام فاستخلف

وجب الثاني حصول شرط في الجملة واللام بجمع اصلا والخفي ان ان استتاب امام الاصل محان شأ المجتزع وبقيت اذ لو استتابه بئذ احاذ في الالة
 اولى وان استتاب عينه فعلى النظم لا ينقضاء الشرط بالمتبرك وحصوله في الجملة بالاضافة الى غير لا يقتضيه حصوله **قوله** الثالث اعد
 وهو حشر نفس على راي احدها الامام فلا يغفل بالاول للاختلاف في اشتداد العدة وفي حصر المجتزع انما الخلاف في انهم والاصحاب في ان
 احدها وبر قال الشيخ وجماعته انه سعة فلا يغفل به ونرى واكثر مجتزع مسلم من الباطنية قال يجب على سعة نفس من المسلمين ولا يجب على اقل
 منهم واصحابها وهو عينها والاكثر الاكتفاء بمجتزع ايضا **قوله** في ثبوت اطلاق الاية على موضع الوقوف والصحة مضمود عن ابي عبد الله عن ابي
 يجمع القوم برعيهم المجتزع اذا كان مجتزع فاذ كان كافوا اقل من حشر فلا يجزئهم وجع الشيخ بينهما بالحمل على الوجوب العين في السعة والخبر في
 في المجتزع فانما الذي وهو محل حسن ويكون بمقتضى قوله لا يجب على اقل منهم ففي الجواب الخاص اي العين لا مطلقا الوجوب وفيه نظر للشيخ
 حشره وراية السعة في القتل المشقة فلا يهتد حشره لثبوت الاية ولا يغفل باقل من المجتزع ولا واحدا ولا يخفى ان الامام احد المجتزعين
 والنظم **قوله** وهو شرط لا يثبت ولا الدوام صرح اكثر الاصحاب بان العدة للمعيرة المجتزع انما هو شرط في ابتداءها فلا يغفل
 من دونها فاما استحلالها وتعقدت برعيهم انقضوا لم يشغل للصلاة وان بقا الامام وحده وهو ظم عبارة الكاتب هنا وسيا في نصه يحج
 به في اشتراط الجماعة قال الشيخ ولا يصح لاحكامنا غير كونه فقرة الذهب ويمكن الاحتجاج بقوله نعم ومركوك قائما على قول بعض المعين ان المارة
 قائما على الصلوة واعتبر بعض العامة بقاء واحد مع نظر الى حصول الجماعة خرج ولا دليل عليه وبعضهم اعترضوا ان ذلك ركعة واعتباره المص في الشدة
 لقوله نعم من ادرك ركعة من المجتزع فليصنف اليها اخر ولا دلالة على ان من لم يدرك ركعة قبل انقضاء العدة لا يجزئ له ولا اثر لانقضاء من
 على العدة قطعا وان حضر واحد من المجتزعين الامام ونحوه او قبل انقضاء الاولين للحقوق الانقضاء وانفق الاولون مع الامام تقدم الاخرين
 من نعم بهم لم يبعد القول بالصحة كالواحد والامام وحده وقد بينا عليه المسئلة السابقة **قوله** ولا يغفل بالارة ولا بالاجتنون ولا بالانكسار
 ولا بالحادوثان ويجب عليه المارة بعد انقضاءها من ذكر علم احسانه من العدة ولا خلاف في عدم الاعتداد بالانكسار لان وقوع الصلوة
 منه حال كونه منقطع لان شرط صحته الاسلام ومع انتفاء حصر صلواته لا يعقل الاحتساب به في عدد المجتزع لا لكنها يجزئ كغيرها
 من الواجبات واما الطفل والمراد به هذا الصبي وان كان ممرا او مراهقا والمجنون فلا بد من عقله غير موصوف بالصحة لانه غير شرعي فلا يعد
 صلوة شرعا وان كان فعله المبرع بربنا واما المارة فلا حياء والذلة على الاعذار دجها مثل حشره وراية عن ابي جعفر نعم لا تكون المحنة
 والمجزة وصلوة كغيره على اقل من حشره وخط فانه **الصحاح** الخط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امارة وحشره مضمود السابقة المتضمنة
 اعتبار كونه العزم حشره لان القوم هم الرجال دون النساء ونحوه عليه الصحاح وهو ظم من مثا بلهم بالنساء في قوله نعم لا يجزئ قوم الاية
 غير ذلك من الامارات وهل يجزئ منها ويجب عليها اذا حضرت موضع اقامتها واجمع العدة من الرجال في قولان استشهدا العلم وسيا في
 الكلام عليها وكلا لا يغفل بالانكسار في قوله نعم وهو شرط اما وجوبها عليه فذلك في حيث الوجوب على المارة **قوله** ولا يغفل بالمسألة
 والاعني والمراد بالامام والاعني هو علي بن ابي طالب ومنه من يوجب عليهم السعي اليهم بكرة الهمة الشيخ العاني وهاهنا صحت الاول
 كون المجتزع لا يجب على احد منهم من ذكرهم واما المسألة فاجماعنا والصحة زيادة عن ابي جعفر نعم قاله رضي الله عن الناس من المجتزع الى المجتزع
 لما قلنا من صلواتها صلوة واحد من غيرهم في جماعة ووصفها عن شعرة الصبي والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة الحائض
 المراد بالمسافر من يلزمه الصلوة سواء اما من يلزمه الاقام فشي من الاسباب لكن كمثل السفر واعيا لبقائه او نحو ذلك فوجب عليه وقفا
 وكذا لا يجب على الاعمي واجماعنا سواء وجد فاما ام لا وراية زيادة السابقة وكذا للمريض اجماعا ما لا يقتضي وراية السابقة عدم الوجوب عليه
 ولا وفي جميعها نواقض المرض ولا يبين زيادته بالخصوص وعدمه لا يبين كونه المرض ما لا يقتضي بالخصوص ونعم لا يبين كونه وكذا العرج الذي
 بان حال الاعاقة بحيث يثبت معه الخصوص بالجملة لا يسقطها لمن المرض والمستقر هذا العظم من مشقة ولولم يبلغ حدا لا فساد وانفسه
 المشقة وانما قبله وجوب الخصوص ولا يجب حيا اذا بلغت حدا لا ينجح مثل في العادة غالبا صرح بذلك في الذكري والطلاق المصم المشقة في النكاح
 وكذا القول في اهمه فانما بلغت مشقة حدها العجز والمشقة الشديدة سقط الوجوب عنها وعليه بخلاف الولاية السابقة واما من بعد من موضع
 اقامته المجتزع فلا صحاح في ثبوت البعد ومقتضى السقوط الوجوب اختلاف فيمنه هل ان يكون ازيد من فرسخين وهو المشقة ولو اقلهم يجب
 على من كان منها على فرسخين فان زاد فليس عليه شي دونه محمد بن مسلم في الصحيح وثبت سبعة وراية زيادة ومحمد بن مسلم وثبت سبعة فوجب على
 من نفس عنها دون ثمانية لان في مجتزع زيادة السابقة من ابي جعفر ووصفها عن شعرة وعدهم من كان على داس فرسخين والبر ذهب

الصلوة ولا يتركها من الاغتصاص بعد الاعادة ويمنع اشتراط المولات فيها ويظهر من الذكرى اختياره وان كان اخر كل مرة يشعر بجددها وما
 وما في التذكرة فقول لا يتركها من الاغتصاص بعد الاعادة ويمنع اشتراط المولات فيها ويظهر من الذكرى اختياره وان كان اخر كل مرة يشعر بجددها وما
 يصلون الظهر لان النبي صلى الله عليه وسلم خطبوا اليها والتاسي به وجب ولمنع صدق الاسم مع الفصل المذكور **قولكم** الثاني الخطبتان وفتحهما والشمس
 لا تطلع على ما على راي هذا قول السيد المرتضى في باب الصلح وجمع من الامحاب وهو الاصح لمسته محمد بن مسلم قال سئل عن الجمعة فقال اذان واقامته
 يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب الحديث ولعله نفع ان يقول في خطبته من يوم الجمعة فاسعد الله السامع بعد التذاه الذي هو الاذان
 ويكون الخطبة بعد ذلك وروي عن ان الاذان كان يفعل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وقبل الخطبة وقال الشيخ وجافه بجواب فعلها قبل الزوال بمقدار ما اذا فرغ منها
 زالت الشمس وقوله اخفي الخلاف بجوابها عند وقت الشبهة انما زالت على القرص والمستند صحيح من عبد الله بن عثمان بن عبد الله قال كان رسول الله
 يصلي الجمعة بين زوال الشمس وقد شرئت وخطب في الظل الاول فيقول حينئذ لم تعد زالت فانزل وصل وزنها المصنف في المختلف على ان المراد بالظل
 الاول هو الظل الذي انزل على ظل المقياس بحيث يميز من تلك ولا يحد في صدق الزوال من حيث ان الشمس قد زالت على الظل الاول ولا بأس بهذا القول على انها
 لا لا تطلع امر غير على مذهب الشيخ لانه ليس للظل الاقل معنى معين بعبارة اليد عند الاطلاق فان الاولوية امر اضافي يختلف باختلاف المقادير اليد
 فاما شعره في قوله ذلك فلا بد من تقديم شيء مع الظل الاول **قولكم** فليس قد يروى في من فقهوا فافقوا من ان اول الحديث في
 الخطبتين وانه لا بد من فقهوا حيي الزوال قد شرئت وجا فيفقه من بيع الخطبة وزيادة لان مقدا والشرع غير معلوم او يمكن ان يروى ولا
قولكم فان كان موضع الشرع من القدم ثم ان الفقه المعين غير معلوم من ظل الفاترة وغيرها وما هذا مثله كيف ينعى معلوما لفظ
 الاذان وبعد المار فعلها في اول الزوال الذي لا يعلم كل واحد وفعل الصلوة عند تحقق ظهوره **قولكم** ويجب فقهها على الصلوة فلو عكس
 فليكن للاختلاف عندنا في كون الخطبتين شرطا في الجمعة يدل على غير قول الصمغ الا لجمعة الا الخطبة وقول احداهما عليهم يصلون اربعا انما لم
 من خطبة ويحكي عبد الله بن عثمان عن الصمغ انما جعلت الجمعة وكهني من اجل الخطبتين ويجوز تقديمها فامسا بالبناء من والائمه نعم وقضا
 حتى الشطر والجزء الواحدة بافتقارنا والاحياء والادلة على الخطبتين فلو عكس الرأيا وافترض على الواحدة لم يصح الجمعة لعل في الشرط ولا
 في ذلك بين العامة والتاسي لما قلناه **قولكم** واشتمل كل واحد على الحمد ويعني هذه اللفظة على الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعني
 لفظ الصلوة وعلى الوضوء ولا يعين لفظه وقرأ سورة حفيظ وميل يجزي الاية الثانية الفاتحة بوجه كل من الخطبتين او بعد اشياء
 لابد منها فليحل شي من الحمد لله صلى الله عليه وسلم ويعني فيه لفظ الحمد لله لان نعم وادم عليها والتاسي به واجب وكذا القول في الصلوة على النبي
 فيه يعين لفظ الصلوة والوعظ الذي هو عبادة عن الوصية بالتقوى والخشوع والطاعات والتخير من المعاصي والاعتناء بالدين والادب
 خادها نحو ذلك فلا يعين لفظه على الاوجب لحصول الغرض ما لفظ ادى الى المار ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتخر خطبة على لفظ معين من الوضوء
 مثلا فاحمد والصلوة نعم لا يكتفي الوضوء الخبز من الاعتناء بالدين لانه قد توافى به المكروه للعاد ولا يجب فيه كلام طويل بل لو قال
 الحمد لله صلى الله عليه وسلم على ذلك كله المصنف في النهاية والقرآن ولم يتعرض لوجوبها ابو الصلاح ويجزى بها كل ما لا نعلم كان بغيرها ولما اوتى اوبل
 منها ولان يقين البراءة في ذلك فان العبادات انما تعلم بالحق فيصحة وجوب سورة حفيظ في وضوء والاجتهاد بالادلة الثانية الفاتحة
 قولان احدهما وروى قال في الملبوط واختاره ابن حجر وابن ادریس وجماع الوجوب واحكامها واخلاق في الخلاف واكثر المناظرين الاحياء
 بالادلة وروى عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر وذا واياك والتم انه في خطبة الجمعة وروى سماعة في
 الموثق قال قال ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم يلقى الامام الذي يخطب بالتاسي يوم الجمعة ان يلبس حيا من في الشاء والصف ويزدري برية بمنزلة وعلقت
 فيخطب وهو قائم في محله صلى الله عليه وسلم يلقى عليه ثم يوصي فيقول اسرتم براء سورة من القرآن فيصير ثم يجلس ثم يقول فيخطب عليه ويصلي على
 محمد والعهدة الملبوس ويستعين للمؤمنين والمؤمنات فاذا فرغ من هذا اقام المؤذن الحديث وسماعة ضعيف ومع ذلك فيلحق لا يدل
 على الوجوب مع ان مقتضى الآية ان يخطب في الصلاة والوضوء بالاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بالثانية ومعهم في الثاني من النافع
 المعبر وهو موقوف على السيل المرفوع ويظهر من عبادة النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية والافتقار ان القراءة بين الخطبتين والعمل على التمسك اولي دأبر في ذلك
 فالمد بالادلة الثانية الفاتحة ما فيقبل باقاده معنى يعنى به بالنسبة الى معصية الخطبة سواء تفتت وعدا وصدا او حكما او قصدا فلا
 يجزى عن قوله في مداهمات ولا تخي والحق الحق الساجدين واعلم انه يكثر من الخطبتين اموا اخر الاول كونها بالوجوب فلا يجزى عن غيرها
 اختيارا والتاسي في قولهم العدة العبرية فالواجب وجوب الجمعة لان معصية الخطبة لا يثبت الا بفهم معانيها والظن وجوب فليعلم ولا يدريها

على الخطيب والسامع لانه متغير لعلها بالعبارة وهو واجب الثاني الذنب بهن اجزاء الخطبة الواجبة للناس في وقت الصلوة او غيرها على الجهد والوعظ
والفراغ على الصلوة مساقف ما يبيح خطبة صرح به المصنف في المذكرة الثالثة فثبت رواية سماع الدعاء والامة المسلمين والاستغفار للمؤمنين
والقضاء وفيه ان في صاحب العشر والسيد واوجب الشهادة بالاسان في الاول وكلام الاكثر يقتضي خلافا للابن في الاستغفار في الخطبة بينه
عليه المصنف في النهاية **قوله** ويجب قيام الخطيب بينهما والعقل بينهما يجلس خفيفه ورفع الصوت بحيث يسمع العدة فسادا يجزي الخطيبين
اوبدا اخر ايضا الا ان قيام الخطيب بينهما باجماعنا لانه ينبغي من خطبة قائما والثاني به واجب ولقول الصادق ع اول من خطب وهو جالس
مؤيد لعنه الله استاذن ذلك من وجع كان وكثير ثم قال نعم الخطيب وهو قائم ثم خطبانه يجلس بينهما جلوس لا يتكلم فيها وقد ما يكون
فضل بين الخطيبين ولو سمر مانع من القيام جاز الجلوس وهل يجب الاستئذان مع الامكان بين مزد وبينه من الشك في ان الشرط هو
قيام من صدق الخطيب مع امكان او التمام مطر ولا يبين الاستئذان احوط ولو عجز عن الجلوس اضطر في الاستئذان ما سبق ولو خطب
جالسا او مضطجعا مع العدة بطلت صلوة وصلوة من علم حاله من المأمومين دون من لم يعلم فان دنا جالسا في الخطبة منها على التمام
فقد لعن وان تحية العلم بطلت الصلوة كالوكان ان الامام حدث الثاني فيجب القيام الظاهر بغير صرح به المصنف في المذكرة وثالثا التهليل لا يتم
هكذا خطيب ولعلم تحقق البراءة من دونه فلا يمانع من ذلكين الثالث العقل بينهما يجلس خفيفه وهو شرط في الخطيبين قال الشيخ
للمناسي ولقول الصم ع يجلس بينهما جلوس لا يتكلم فيها ويجب الظاهر بغير صرح به المذكرة للمناسي وهل يجزى المكوث ظم الحين فلا يمانع
يكن ان يوازيه لا يتكلم بها فيبقى من الخطبة عن المصنف ولو عجز عن القيام في الخطيبين فصل بينهما ويكسر وحصل المصنف في المذكرة بالاضطحة
الاجع ورفع الصوت بما يجزى يسمع العدة فسادا لان المقصود من الخطيبين لا يحصل من دونه ولان النبي ع كان اذا خطب ورفع صوته
كانه عند جلوسه ولو رفع الصوت بقدر ما يسمع ولكن مانع من صم او صوف ويح واما ونحو ذلك فانها الاجزاء ولا يجزى بجملة في
نفسه في الاسماع وهل يجزى في مكانه لا مانع من السماع النظر ان لم يكن فيه مشقة فاذا دعنا والاسماع لم يفسد المصنف لعموم الآية
قوله والا يرب عدم اشتراط الطهارة وعدم وجوب البيرة وانتفاء عجز الكلام وليس مبطلا لو فعله الصبي هنا يقع في مسئلتين الاولى
هل شرط في الخطيبين كون الخطيب مظهر للاصحاب في قولنا احدهما وبه قال الشيخ في الخلاف واليهبوط نعم فاسا بالبي والامة بعد
من ردة قطع ايضا والى قول الجواز في معنى ما منه الصلوة في جميع الاحكام شرها عن غير بيان معل على وضد الوجوب ومنع في وقت
يقين البراءة عليه بل يثبت وجوبه واعتز من المصنف في المختلف الى وايزه وجوه احدها ان قوله في كماله عود الى الخطيبين لغيره بمحمل
عوده الى الجحيم لوصف الصبر وفائدة التيقن بيزول الامام ويصنع بانه لا معنى **قوله** الا يرب تكليبا فذلك لا دليل عليه ولا لا يرب
ان امر المذكرة والتأنيث اسمعيل في هذا المصنف الثاني ان الخطبة لا بعد صلوة خفيفا اتفاقا فالما وانها كالصلوة وجع فلا دلالة على
لغوي الطهارة لاحتمال المشاهدة بوجوه اخرى ويضعف بان الحمل على ارب الجازات ارجح فلا يرد ما ذكره الثالث اذا اراد للقطيبين حمل على
الخطبة للغويين والحجاء الشرعي فاللغويين اولى اجماعا فيكون المار بالصلوة كون الخطبة صلوة الدعاء لا تتأهلها عليه وليس من شرط
الطهارة وبه عليه ان الخطبة ليست دقا بل شتملا كما اعترف به فلا ملا في الصلوة عليها الجهد الا فيصير حجاب لغوي لا خفيفه والجواز الشرعي
الاعتراف الثاني وبه قال ابن ادريس وصاحب العشر والمصنف هنا وفي المختلف للاصل وصفت لا تدل الوجوب ولا يخفى ان الاول اقوى
والاميل لا يقتضي فالمصير اليه الى الثاني هل يجب على المأمومين الاصغاء الى الخطبة فلا يرب صلوا باسمعهم نحوها لسميها وهذا لا
يفهم الكلام فيه فلا يرب ايضا احدها نعم واختاره الاكثر لان فائدة الخطبة انما يتحقق بذلك ولصغيره بيزان السلف فان المصنف في المختلف
وجب الاستئذان بها ان جعل الخطيبين صلوة وكلامه يحرم فيها الكلام ثم اعترض بان موضوع الكبرى ان اخذ بالمعنى الشرعي معناه الصغرى
ان بالمعنى اللغوي صغرى الكبرى واخذت اللغويين الصغرى والشرعي الكبرى اختلفت الوسط فلا يفيق واجاب بالحمل على الجان الشرعي المقصود
للمسائل جميع الاحكام مع انرا وجه المسئلة الساقطة الحمل على الخفيفه والغويين والثاني في عدم اختاره الشيخ في احد قوليه وصاحب المعين
والمصنف هنا للاصل والظاهر صحيح محمد بن مسلم عن الصادق ع قال اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يتكلم حتى يسمع الامام من خطبته
فان لفظة لا ينبغي تدل على الكراهية ولا نهى لم يتكلم على من سأل في حال الخطبة من الساعته الى ان سئل ملثا فاجابه عم ولو حرم الكلام لم يكن
غيره في الاول فانه نظر الى ان مقصود الخطبة لا يكا ويحصل به وبه ولفظة لا ينبغي كما يصلح للمكروه يصلح للحرام ايضا وان كان استعمالها في ذلك

اكثر تعلم علم ضروري السائل الى اسال وعند الضرورة يبلغ الكلام قطعاً فان قيل وجوب الاصغاء وتحريم الكلام اما بالنسبة الى جميع المصلين
 ولا وجوب لان استماع الخطبة بكونه من العبادات وهذا لما انفرد واجزاء والمعنى وهو ما ظاهراً لان جميع ذلك الوجوب على الجميع لعدم الاولوية وكيف
 العبد في الخطبة فلا يحذر من الخطبة ولا يحذر من الكلام مطرد في حق الخطبة الاثنا عشر والواحدة الساكنة وفانما للشيخ وبطلان حججه وعبارة الكتاب عليه
 وبوجه صريح في النكوة للاصل ولا ندره فكل في اثنا عشر الخطبة فلا يكون حراماً وانما تكلم احدهم لم يبطل الخطبة اتفاقاً وان قلنا بالتحريم والتراجع انما
 هو في غير محل الضرر اما معاً كتحريم الاعشى من الوقوع في شيء الا انذار يخبر واعرف وبه وهذا من حجاب ونحو ذلك فلا يحرم وقيل في المص
 اليجل في النكوة ولو كان المصلي بعيداً لا يسمع اطعم لم يحرم عليه الكلام لعدم امكان السماع بالاصغاء ولا يحرم غير الكلام من الاصل
 المحذر في المصلون خلافاً للمعنى والاصل وعدم وجود معاذ عن بعيد في ذلك **قول** ويجب بلا غرض الخطبة ومواظبة على الفراض فظا
 لمواظبتها والنعم شئاً فلا رنداد يوجب ديمومة الاعذار والصلوات والادب والجلوس قبل الخطبة ليحذر الخطيب او دونهما بلا غرض
 ان يكون قادراً على تأليف الكلام المطابق للمقتضى الحال من الخوف والادب وغيرهما بحيث يبلغ به كتمه المص من غير اطلاق ولا احتلال
 ومما احتج به في صيانة من خلوصه من ضعف التأليف وتناقض الكلمات وكونهما عن غير حشيرة لان قلنا انما يلبس في القلوب ومنها مواظبة على
 الفراض ومما لفت عليها في اولها فافها واحداً فافها بامرير ومما يميز ما يميز عن يكون لو عظم موقعه ويجب ان يكون صادقاً للجمعة وان لا
 يلحق في خطبته ومنها النعم وصفاً والادب والبر ومما يميز او عدل في دواير سماعه من التمسك والتماسي ولانه السبب بالواد
 ولعلم ان يميز في العبارة صفة للبر فينبغي الى العين يقال يميز بالتشديد وثمانية بالتحفيف مع الالف والذني في الواو يميز وهي النعم
 البرية من فريد الهم ومنها الاعيان وعلى شئ حال الخطبة من سيف او عكان او منى او فضيا فاسباباً بالجمعة فانه كان يعجل على غير
 اعطاء والوقوف والصاوتهم وينكأ وعلى منى او عصار منها التسليم على الناس والاصعد المنبر لخاصة المرتضى وجميع من الاصحاب لو اذير
 عمره وجميع من عمره على منى او عصار منها التسليم على الناس والاصعد المنبر لخاصة المرتضى وجميع من الاصحاب لو اذير عمره وجميع من عمره
 ولعلم استطاعا للواو وانما اذا سماعهم وجب الرد عليهم كقافية العموم الامرير والخطبة ومنها جلوب مسرعة السلم حتى يفتح المؤذن فينبغي من غير
 السعد وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب جليبي والباقرية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى الجمعة ففعل المنبر حتى يفتح المؤذن ويجب ان
 يفتح على رفيع يكون في الاستماع ولتعلم من ذلك **قول** ويكره له الكلام في اثنا عشر ما يعجزه لان لمواظباته انما يميزه النفوس ولما سبق من
 الدلائل فانه على ان لا ينقض فلا ائتم من الكراهية ولا يحرم عند المص لم يبق من الدلائل على ذلك فان قيل قد اعني قول المصنف فيما مضى
 تحريم الكلام عاكره هنا يكون نكراً ويعجز فانه قلنا الذي يوجب انتفاء تحريم الكلام وهو لا يفتي في كراهية ولا ضد والمذكور وهذا الكراهية فلا يكره
 التكرار فان قيل لم يحض الكراهية بالخطبة مع ان المامومين يكون لهم ذلك عنده ولا لغيره على ذلك قلنا لما ذكرناه ليجوز للخطيب من الصفات و
 الاطفال او دونهما كراهية الكلام في الاثنا عشر والمقتضى لا سحاب الكفر عنه وحكم المامومين فليسيفاً من قوله والا فرباً لم يترك شيئاً
 لهم بعيداً سبب في ذلك **قول** الخ من الجماعة فلا يصح وزاد في شرطها الاثنا عشر والامام والمكان حصوا العدة غير مستلزم للجمعة مالم يحجم
 وابطال الفدية بامام اعين في الجماعة بشرط بالاستقلال والاجماع على عدم الصحة بالجمعة بدونها ولا ندره كما فعلها ورواه عليها ولما دواه وزاد فان
 فرض احد من الجمعة الى الجمعة ختمها وتلقب واحدة فزعمنا اسبق في جماعة وهي الجمعة وتختص الجماعة بغير المامومين الاثنا عشر وبالامام فلو اخلوا واحدهم
 بذلك لم يصح وهل يشترط بغير الامام انما فيه نظر بل يشترط في قوله انما الكلام في عاقبة ومن حصول الامامة فاندناهم والحقائق ان هذا
 ان اعتبر في الجماعة من حامية فلا بد من التمسك وان كلف بالجمعة بالجمعة لم يلزم وانما الاول لا اعتبار بالجمعة في صلوة قطعاً ولا يتحقق من قبله
 الا انما عدم وقوع عمل بغيره ومن ثم لا يقال حصل الجماعة في غير الجمعة الا انها اذا عرفت هذا فالجمعة انما هي شرط في الاستدلاء خاصة
 الا ان يجمع الصلوة وهو المراد يقول المص لا **الا** نهائياً ولا في باقي الصلوة الذي به يكون انها فلو قطعوا الفدية ولم يبق سوى الامام بعد
 الخطب لم يفتي في صحة الصلوة بالنسبة اليه ومن هذه العبارة يعلم انه لا يشترط بها واحد مع الامام لان الجماعة يعني في واحد مع فخل قوله
 فيا سبق وان يفتي واحد على ان المراد مصل واحد عن مجموع العدة ونظم العبارة انه لا فرق في الصحة اذا انقطع الفدية وانما وصف بالجمعة بغير
 ان يفتي الامام وحده ان يضر الامام ولا يفتي الا احد المامومين وقد سبق في تحقيق ذلك كراهية لا حاشية الى عاكره **قول** ويجب تقديم
 الامام العادل فان عجز استجاب المراد به امام الاصل لان الامامة متوقفة على ذلك فغيره التقديم عليه وكذا نائبه ويمكن ان يواد بالامام العادل

امام الاصل فانه مع ما يقتضيه من قوله فان عجز استجاب له لا مستلزم مع العدة وهو قوله الثاني ان ليس له ان يستلزم الامتناع الا انما هو اما الاصل
كله ام لا يجوز له الا انما يقع لان افادته على الامام من وجوب عليه المحض فطعا فان امتنع من الاستتار فخره اقتصار عدم اقتضائه فخره لعدم
ما يقع اخره ويمكن ان يخرج له بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان لم يخرج موضع الامام بالناس وكذا الاخذ عليهم لم حيث لم يفسدوا ولم يوافقوا في الباطن فخره فانما ذلك
المخبر من الامام جميع بالناس ليس ذلك لاحد غيره وليتقوا فان عجز استجاب له مع العجز ان لا يجوز لاحد التقدم الا باذنه وهو قوله لا
ذلك فخره ثم قد ثبتت لعنه الامام استجابته وعزاه الاول لو كان المصداق لا ما من العجز فبطل على الظاهر موضع يقع منه هل يجوز الاضلال في
فيه رد من جواز اثناء المفترق من المنفعة العدة ومردم مشروعية العجز والظهور مع الخلق ان مصلح الظاهر بعد ثم خسر موضع العجز هل
ام لان فلانا بالاول فلا مانع من الاضلال وحواضه المصنف في التنبيه الاستحباب طلب المصلحة لانه ان شوب ضاب الظاهر فانه ثبتت المنفعة
وعلى هذا فكل شرط كمال العدة بعينه الظاهر لعدم نفوق التكليف بالتحريم ولا يجب على من العدة ولو كان مصلحها اخر من اليقين في جواز الاضلال
بني العجز حيث يصح وجهان الثاني في جواز عذابه الامام المحظير نظر في انه خلاف المنقول من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا في المحظور والصلوة معا
مقام الظاهر في افضال كل من الاخر في مقام الظاهر لا يفتقر كونه عابداً واحداً في الجواز وفيه وان كان الجواز الاضلال على موضع الفدية
قوله واذا عرفت ذلك وصل الموقوف نحو الذي كرهه الامام واكله الاخلاق في انه بدرك العجز اذا ادرك الامام فيكون ذلك مع ما هو
ادركه اكله ان دخل مع غيره في ذلك الركعة فلو ان اشهرها انما يدل على القول ثم اذا ادركه الامام وقد ركع تكبيرة وكنت مثله في رفع داسر مقدار ركعة
الركعة وان رفع الامام واستدل ان يركع فقد نال ذلك فالشيخ في هذا الباب لا بد من ادرك تكبيرة الركعة لعل البناء على محذور من لم يدرك الركعة من قبل
ان يدرك الامام الركعة فلا يدخل معهم تلك الركعة والاولى انما يشهد بها هذه اما على الاضلال او على ظن خوف الركعة فان الغالب ان من قبل
المسجد لم يدرك تكبيرة الركعة نظر الى قطع المسافر بغيره وبين المصلين مع النية وتكبيره الامام وقال المصنف في قوله والشيخ ليس بهيول الصواب
واجب الركعة فيكون الباقي محظوراً فلا يحصل الركعة بالمنازعة وليس بواجب ادراك الركعة بالادراك في كل ركعة بجميع اجزاها قطعاً وانما الادراك
واجب للركعة مع الامام ومع ادراك الركعة قبل رفع يده وركعة معظم الركعة وليس ينظم ان الباقي محظوراً بخلاف الركعة الواجب هو الركعة في
لنا القامه الاولى على الاعتداد بدرك الركعة فلا سبيل الى المنع فلا يفتقر الى الايمان بالذات الواجب وعدمه ولا بين ذكر الامام والمأموم وان كان مع
والتفتة ان لو رفع الامام بعد ركوعه مثلاً ذلك فقد فاته تلك الركعة وهو ضرر واضح الا انما هو على مضيق شديد فيجب الشيخ علماً باطلاً على ان
مضى وهو ان لو رفع الامام الركعة المسبوبة حيث انحنى ذياً على الواجب فادرك المأموم وفادح في الرفع بل ان يخرج عن حد الركعة
فلا يعد مذكراً لا يلحقه قوله في الركعة مثلاً ان رفع داسر الشك يمكن استعادة الاول منه فقلنا ان يرفع المأموم بين يديه من كان
رفع الشك مع واعيه من المنع بان ذلك الركعة بدركه مثلاً ان يستكمل الرفع وان خرج من حد الركعة الا ان يقال خرج منها لا جملة **قوله**
درك الركعة لو ادركه اكله في الثانية ثم بعد فبلغ الامام لعله من ادركه ركعة من العجز فليصف بها انما يفتقر ذلك اذا ما يعرف باقي افعال
الركعة **قوله** لو شك هل كان اكله اذا عجز عن الاعيان على الاستحباب بالادراك بالاحياء طه هذا الطريق الذي سبق فصار الركعة على الاما
ينفع مع بالركعة مع حصولها بغيره ويحفظ ان استسحبها حال في قضاء ركعة المأموم يفتقر ادراكه والركعة يدعى ضمنه الى اصله علم ادراكه
اكاله ينقل من هذا الاصل الى مقابلته يعلم ولا ظن مع تكليف هذه المصلين وقفاً عنهما لا يوجب لاحدهما على الآخر فلا يفتقر بذلك الخروج
عن هذه التكليف بالصلوة لان الشك في الايمان بالواجب يثبت البقاء في عهدة التكليف فلا يوجب اصالة عدم الادراك في الركعة
باصالة البقاء في عهدة التكليف على الاستحباب فوجب الاستسكان **قوله** ويجوز استخلاف الموقوف وان لم يحضر المحظور ولو لم يحضر
بعض من المصدق ثم وقد ذكرنا هاهنا **قوله** السادس الوجه ولو كان هناك اخى بلبها اكله من مخرج بطلان ان اخيراً او اشتر
ويصح السافرة خاصه ولو يكتفي الاحكام بفعل الثانية الظاهر ولا اعتناء بتقديم السلام ولا المحظور ولا في كفاية الجماعة السلطان بل التقديم الختم
مع الاكلين بعد ذلك فخره مع استثناء السابق بعد تقيده ولا عجز او استثناء الباقى الاجود اعاده عجزه وظاهر الاجز وظاهر الاول في الاضلال
بين الاحكام عدم جواز اكله عجزين بلبها اكله من مخرج سواء كانا في مصر واحد او مصرين سواء فضل بينهما من عظيم كد جلز ام
لا القول الباطن لا يكون بين المحظورين اكله قائم اميالاً وبغير الف مخرج المسجد ان صلت في مسجد والا فليس من المصلين فلو خرج
بالمصلين عن المسجد وكان بعضهم في الصحراء لم يفتقر الى بلوغ بعضه عن موضع الاخرى المضاب دون من سواء ولا يفتقر الى العدة فيكمل صحر
جميعاً او لا باعتبارها بشراؤها من العدة والوجه بالاضافة الى ما هو معتبر في محظور محظور مع العجز الاخرى اعتبار الباقى وعدمه

وتجعل اعتبارا وذلك في المحض لا تنفاه العبد المعبر بينهما ولا اعرف في ذلك كله بشرا الا صاحب النظر في مجال فانما هم جمعان بينهما اذ من من ينشئ
 ذلك بغير ما ثبت للامام في ذلك واحد او بغير ما يوجب الامام وذا يشترك ولا خلاف في ذلك لا مكان عدم علم احدهما بصاحب واعتقادهما
 بل هو المأذون للمعبر ثم يظهر خلافه ولو علم التائبان عدم البلوغ ثم انشاها على الصلوة لم يقدح في عدلها ويجوز ما لا يظهر اذ احدهما على المعصية فيجل
 فالاحوال خمسة الاول ان يعلم اذ لا تنافي لاهل طاعة الحكم بصلواتها معا وبغير واحد لا منافع الترجيح ونحو في الاكثر ان بالكبرى ونحو لان
 به يحصل التحريم والدخول في الصلوة وعلى هذا فيجعل اعتبارا ولا يلزم اول الصلوة واخره اذ لا يخفى الدخول بدونهما وعندها محال ان يكون
 التكليف الحكم لها بقدرها والتحريم في الصلوة انما هو محصور كونه عليه الحديث ويصعب الاول لا بد من عرض المتاني في ذلك فامام التكبير لم يعد به كالمستقيم
 معيد على المأذون فاشترط في الدخول في الصلوة انما حصل حين اكمله وصرح المصنف في الزاوية ما ينبغي به الغفلة صلواته لعدم
 المنافع فيكون ما تقدم من نفاذ والاخرى حيث حكم بالطلان وجبا عاداتها المحجرات بمقتضى جميعا او يبيد احد او بالضايق ضاعدا او
 فيقبل في الاكثر ان يعلم منها دفعا لمين ويصير ذلك يكون ما في مكان فيمعان تكبير كل من الفقيين ويعين زمانه ان امكن فبطر الثاني
 او يبق واحد فيعلم فيخفى بالغير ويجعل الاخرى في النظر ان لم يكن كما يجز مع السابق ولا يغيب فان قبل بغير محكم يصح صلو السابق مع
 كل واحد من الفقيين منى من الافراد بالصلوة في الفرق الاخر والفرق يدل على انفاطنا الاشكال مع حمل كل واحد منهما بالافراد مع العلم
 فيمكن ان يقال انتهى من امر خارج عن الصلوة لانه فقهها ولا يحجز ثبات الواحد وان كان شرط الانزاع فحقق البنية فيبقى الشرط ويشكل
 بان المفاد من مسئلة فقهها فاشترط الصلوة معضلة لا يظن ان كانت باطله اما انتهى عنها او لعدم المحرم بقدرها ففعل هذا لو شرع في وقت ففعل
 بالسبق فلا اشكال الثالث ان يعلم السابق فغيره ثم يبنى الرابع ان يعلم السابق في الجملة ولا يغيب السابق وحكمها من الصورين واحد
 وهو وجوب اعادة النظر على كل منهما في ذلك انشاء المصنف بقوله وظن الاوليين الى الاجود واعادة الحجج للنظر في هاتين الصورين وجوب
 القطع بغير اخرى المحجرات فلا يشترط جبر اخرى عقبتها ولما لم يكن مستغنى وجب النظر عليها مع العلم حصول البراءة من ذلك في ذلك في الشرح
 على وجه مع الشرح الوقت لان الحكم وجوب الاعادة عليها فيبقى كونه الواجب بغير محجرات في نظر الشرع فكان المصلي لم يصل بغير محجرات
 ان الاعادة ليس كغيره من غير بل لعدم العلم من وقت من غيرها فيحكم بسقوط التكليف عنه وذلك لا ينافي صحتها واعتبارها وعلى هذا فيجعل
 على كل من فلا يفسر على العادة فخرج لو بناه على الفقيان بالثبات في اعادة جميعا المحجرات ليجب لا مكان كون من فاقوت جميعهم في الظاهر
 في المصنف فلا يشترط بغير اخرى اما لو خرجا جميعا الى مصر اخرى ويأخذ وبالضايق في اعادة المحجرات والحكم بغيرها من ذلك من تكبيرهم
 جميعا بالنظر ومن ان ذلك انما يكون في المحض فغل المحجرات في المصنف لا يثنى وثباته مثل ما لو سجد واحدة بعينها فبقا عرفت الاخرى الخاسر
 فيغير السابق والاكثران فقد حكم المصنف في اول البحث بطلانها ووجهه افعال السابق في كل منهما على حد واحد ولا في جميع والا صل عدم بالنسبة
 الى كل منهما والمحجرات في ذلك بغيره فلا يثبت الا بغيره فمما انما يمنع من فعلها فانتهر مع نفي المحرم حصة واحدة ولو في الجملة لم يحصل ففعل
 هذا بجعل في المحجرات خاصه وهو قول الشرح ويشكل بان ذلك لم يمنع من اعادة المحجرات الا ان لا يحصل بفعلها فيبقى البراءة من تكبير وقال المصنف
 في اخر المصنف انهم في هذا لفرق في صلوات المحجرات والنظر بعينها الذي من غير بالاعين يعني اشتباه السابق فانه فيبقى اشتباه الاكثران ايضا لا
 ووقع الاشتباه في احد بها مستلزم الاشتباه في الاخر فيكون احدهما مخالفا الاول وجهه ان بقى البراءة موقوف على لان الواضح في
 الامر ان كان هو السابق العرض هو الظاهر وان كان الاكثران فالعرض هو المحجرات فلو فاقا باحدهما دون الاخرى لم يفتى البراءة بذلك وهذا
 هو الاصح ويجوز في الظاهر لو صلوا جميعا احتمال اعتبارا كونه اما ما ليس منهم كما سبق ولعلم ان قول المصنف يصح السابق خاصه ولو بتكبير الاحرام
 وكذا لو لم يعد بغير المحريم يقتضيا اعتبارا بالسبق مجموع التكبير اذ لا يقال بل سبق معين التكبير من سبق التكبير ويمكن ان يقال ان من سبق
 باخر التكبير بعد فاعليه سبق تكبيره على تكبيره الاخرى وان فاقوا من تكبيرهم فيقول النهاية والظاهر ان للعبير سبق تكبيره هو الامام
 ويجعل اعتبارا سبق تكبيره بعد معرفان المحجرات فيحقق انفاذها اذ لو انقضوا قبل العرض لم يبق بطلان صلوة الامام ايضا ولم افق ذلك
 في ذلك على شئ ولو قيل ان تحريم العدد بعد كاشف عن نفاذ جميع الاحرام السابق بالتكبير وجبا ولا عبرة بغيره السلام ولا الظاهر خلافا
 لبعض الشافعية وكذا لا عبرة بكون احدهما محجرا السلطان اذ كان امام الاخرى فانه لا **قول** المطالب للثاني في الكلف ونحو في بلوغ
 العقل والذكور والحرية والحض وانفاذ الصلوة والممن والعرج والشيخ في الباء لغرض احد الغرض الى ان يارة على من سجد بينهما وبين موطنه قد

التي في كلام المصنف أسطر على عدم وجوب الحجارة على من فقد من هذه الصفات وبين ما يفتقد به ولا يفتقد ولما كان موضع بيانها
الاحكام هذا الحجارة مع زيادة الاحكام اخرج من ذلك ما اذا كان المصنف يقول في المكلف فبان ان قبل ما اورد بالمكلف في المكلف على
كل حال فلا يفتقد ويحل بعض الاحوال فلا يكون الامور المذكورة مشروطة بالحقق المكلف على بعض الاحوال بدونها فلما عيى ان يرد المكلف على
كل حال معناه وهي حاله التي هو عليها ولا يفتقد تكليفه في هذه الشرط اذا فقد ذلك فقد ذكرنا فيما سبق ما يصلح ان يكون دليلا على
هذه الامور في التكليف بالحجارة وانتفاؤه بدونها فلا حاجة الى اعادة **قولكم** وبعض هذه الشرط في الحجارة وبعضها في الوجوب واعلم ان مثل شرط
الحجارة بالنسبة الى صحتها ووجوبها على الخاء وتلك الاول ما هو شرط الصحة دون الوجوب كالا سلام فانها يجب على الكافر لان مكلف على الذرع
ولا يصح منه الا بالاسلام كغيرها اما من العبادات الثاني ما هو شرط الوجوب معناه وهو البلوغ فلا يوجب صفة جيفة الصبي بالشرعية وان كان مجمل
الا عند من يرى ان افعال المميز شرعية والعقل غير المحذور حال جنونه لا اعتلا فيها اصلا والذكور الا عند من يرى عصمتها من المرأة
والوفاء والعقد والمظن ان الى احوال الشرط السابق الثالث ما هو شرط الوجوب خاصه وهو الحرة والنقاء والعلم والعجز والبالغ هذا لا
المعنى الذي يثنى به المحذور والانتظار والشيخوخة الباعث على العجز الى احوال الشرط المذكورة سابقا وقول المصنف وبعض هذه امثلة الى الشرط
التي بعد ذهابها سابقا **قولكم** والكفر يجب عليه ولا يصح منه بغير ذلك على ان الاسلام شرط للصحة لا الوجوب كالبلوغ والعقل فلا يفتقد
عليه **قولكم** وكلمه وحضر واصب علمه واعتقدت بهم الا غير المكلف والمرأة والعبد على راي الصنف كعلمهم لمحل علمهم بالكلام السابق
اي كل من انتفى عنهم الشرط المذكورة ويفتقد انتفاؤه بانتفاء بعضها والوضوح موضع انما من الحجارة واجب عليه واعتقدت به في المسافر الا في السفر المكلف
وهو الصبي والمجنون ولا المرأة ولا العبد على راي الاشياء الى اختلاف الواقع في اعتقادها بالعبد ويحمل كونه امثلة الى الخلاف في المرأة
ايضا وفي المسافر وان كان للسياحة هو الاول وعليه الثاني للمعبر بالمرأة والعبد والشاذخ القاضل حمل العبادة على الثالث وكان
حال ذلك عند القائدة باعلاء هذه الاحكام اذ قد تقدم ذكرها ميل فلما عيى الخرج عن النكاح في العبد ايضا من وجهين الاول ان
الاشكال المذكور هنا لا يحسم من وجود الراجح المسئلة والعام لا يدل على الخاص فلا نكاح والثاني ان الاشكال في هناك في جملة الاعتقاد الراجح
هنا في الاعتقاد والوجوب اذا فسر ذلك فاختلاف في العبد والمسافر فلا يفتقد بيان ذلك وحقيق وليد اما المرأة فقال الشيخ في النهاية **المرأة**
عصمت موضع الحجارة وجبت عليها واختار ابن ابي ريس وداود بن حصين يعنيان عن بعض ما لم عن الصادق ع ان اسد بن من الجحيم على الموتى
والمؤمنات وحض المرأة والمسافر وللعبدان لا نواها فاذا حضرها سقطت الحصة ولو لم يرض الاول والواو في صفة فان عطف
عيناك صيغة ومع ذلك فهي مسلمة وقال الشيخ في المبوط بعدم الوجوب عليها وبغير المصنف ونزول في المعنى الاصل والحجرات ذوات
عن البارز المضمندان اسد وضع الحجارة عن شعرة وعندهم الصبي والمجنون والمرأة فالوجوب عليها عند المحذور يحتاج الى دليل ولا سيما
ليس اهل المحذور في مجامع الرجال فلا يناسب تكليفها وهذا هو الراجح ولا فرق بين الحائض وغيرهن بغير شئ وهو انها اذا حضرت
الحجرات هل يشرع منها ويحرمها عن النظر ظاهرها عباداتهم بنى الوجوب وكما هي المحذور يشر بذلك وبصره المصنف في النهاية يربط
فلما من وداود بن ابي هاشم عن ابي الحسن ع قال فاصلت المرأة في المسجد يوم الجمعة وكثيرين فقد نقصت صلواتها وان صلت في المسجد اربع
نقطة لصلاة يبدلها اربع اضعف ولا بعد فيه ولعل المدد الشيخ في النهاية يوجبها عليها عند المحذور انها فعلمها بدينه الوجوب لانها انما
تجزى عن النظر انما وفيها كذا ولا فاع في عبادتها اذرة الوجوب المحتمل وعلى هذا نزل وداود بن حصين يعنيان وان صفت فلا يفتقد
الاحكام واختلاف واعلم ان بحثنا في الذكر صرح بان الحق كالمراة في ذلك معلل بالاشكال في السيرة كذا المصنف في النهاية ويرى عليه ان تكليف
الحجرات كما كانت في باب العبادات واما مع احوط الطرفين وهو يحصل به يقين ان المرأة المطلقة يثبتون ونوقف الحزم بالبرائة على ذلك
كان المناسب في هذا الباب لاجاب الحجارة عليها وعدم اعتقادها طاهرا الا ان يقال جواز كونها امرأة منع من ذلك هنالك ان محصورها في مجامع
الرجال لم يوجب من عند الشارع لما نزلت عليه من خوف الفتن والفساد فالحاجة الى حسم المرأة فعلى هذا لو تمكنت من فعلها
في موضع لا يجتمع مع الرجال فلا يجب ام لا فيه نزل **قولكم** ويجب على اهل السواد وسكان النجف مع الاستيطان السواد الذي قال في الصحاح
سواد الكوفة والمدينة واهل النجف وهي بلدت ببصرة العرب من عبدان النجف والى في الصحاح والظن ان المداها اعلم من ذلك وقدر
المسئلة ان وجوب الحجارة على اهل النجف هو على اهل المدينة عند علماء النجف وبطلان الحجارة في النجف والى في الصحاح والظن ان المداها اعلم من ذلك وقدر
سلم على احد هما فان سالت عن انما في ذلك هل يصلون الحجارة معا فترى انهم يصلون اربعا اذ لم يكن من يخطب وخالف في ذلك ابو جعفر

وكذا وجبها على اهل الخيام وبيوت الشعر واعتاد لهم اذا لم يكن طاعنين بحيث يلزمهم العذر ثم رد عن الشيخ في الملبوط ثم في الوجوب هو
المذهب والتفريق يابس **قوله** ومن بعد في شخص فادون يجب المحذور وصولنا في موطنه اذا بعد في شخص ولو نقص عن شخص يجب
الحضور لما سبق من ان المحذور انما يقطع مع الزيادة على من شخصي على الاصح فاذا ضعف مثلما يجب عنده وجبا ما المحذور او فعلها
في موضع غير وان اختلفت كما لو نقص بعدد ما عرفت في شخص المحذور لغوات اشراط الوحدة وكذا لو فقد غيره من الشروط وان تحقق
هو لانه معدود من حاضرها **قوله** ولو زاد على الف شخص وحصلنا الشراط اصلاها في موطنه وحضر ولو فقد احداهما سقطت العقوبة
على من شخصي انما يقطع مع الجميع مثل قطرها ثم لا تنفك المتضرع فلو اجتمع شخصي ففعلوا المحذور ففعلوا المحذور لكن فعلها في موضع
لان المحذور انما يجمع مثلما لا تنفك والمتضرع ففعلوا المحذور ففعلوا المحذور لكن فعلها في موضع لان الواجب هو المحذور
لا فعلها في موضع محذور فلان بعض الموضع الجبل الذي يقام فيه المحذور بشرط ان يعلم او يغلب على ظنه انه كذا واللام يجوز كما في
موطنه لما عرفت من الغيرة بالغير فيمنعها **قوله** والمسافات وجب عليه القيام والا فلا لان المراد بالسف المانع من وجوبها هي العين
شعرا فلان تنفي حكم اعتبارها لم يفتقر وذلك فيما اذا فوي اقامه عشر ايام او معنى عليه ثلثون يوما على الزد في مصر وكذا لو صاد كثر السف في
سفر معصية ويرجع المصنف في النهاية فانه انتهى ولم يفتقر على قول لعلمنا في اشراط الكلف في السف يسقط المحذور والا فربما اشترط
وفقيه قلنا كل يعلم ما بيننا عليه ولو تخير المسافر في احد الادب ففعل في غير المحذور لم يفتقر على ما في موضع الغيرة كل
محذور والثاني ان رب لان اسبغها بالانعام لا يخرج عن السفر ولا ينزل ما ثبت من سقوط المحذور ولم يفتقر المصنف في النهاية في
قوله ويجزم السفر بعد ان قال فلما ويكفي بعد الفجاءة لان السفر من الاسباب المستطرة للمحذور حرم على المكلف لها امتناعه بعد ان قال وجب
المحذور فلا يجوز الاستئصال مما يؤدى الى تركها كالخائف والهو وجبها وان كان موسعا الا ان شرطها مخالفة لغيرها من الصلوة واجتماعها
بعد ذلك لعنه معلوم وكثير لو كان السفر بعد الفجاءة قبل ان قال لما منع من منع نفسه من اكمل الفجاءة ففعل هذا لو كان بين يده غير يعلم ادراكها
يجوز السفر بعد ان قال ومن ان اللط هو فعل المحذور حاصل ولا عرف بين كون المحذور التي بين يديه في محل النقص وبين كونها ففعل لان السفر للطاق
على وجوبها لا يقطع الوجوب ولو سافر بعد التكليف بها ولم يكن هناك جبر سوى كان عاميا فلا يترتب حتى تنفذ المحذور فيبقى في السفر من
موضع تحقق الغوات ولو كان السفر واجبا كالحج والغزاة ومضطر لغيره فلا يجب وان كان بعد ان قال اذا كان المكلف يؤدى الى خوف الف
او حصوله من نحو خوف الى ضرر وصغر في الاكل او ما لو كان السفر منه وبالفظ انتفاء وكما هو قبل ان قال انتفاء والسفاهة المحذور في وجوب السفر
عن موضع المحذور في شخص فادون وكان بحيث لا يمكن قطع المسافر الا بالتحذير وبان قال في مقتضى عبارة الذكرى والناظر في وجوب السفر
فيلزم وجب عليه ما منع المحذور كالف الى غير وجهها والاشتغال بالبيع ونحوه وصحح زيادة دليل عليه وفوف في الذكرى في حساب
هذا القدر من المسافر ولا وجه لهذا الزد اذا لا ضافة بين كون المكلف مسافرا ووجوب المحذور عليه بسبب ما بقى على السفر فيجب
الانعام الظاهر من خرج في اثناء الوقت **قوله** وسقط عن المكاتب والمدبر والعق بعضه وان انقضى في يوم ما عدا الوجوب على المكاتب
فلا يترتب زاده عن الباطن واما انه لا عرف بين العن والمكاتب وغيرها فلو جرد في الفيز في الجملة المانعة ويندرج في الكاتب المطلق
والشرط والعن بعضهم من علق مباشرة وبسبب الكاتب وغيرها فلو جرد في الفيز في الجملة المانعة ويندرج في الكاتب المطلق
مقتدا بآسب محذور يوم ان كان مضطرا ونحو ذلك وخالف في ذلك الشيخ الملبوط فادونها عليه اذا انقضى في يوم لا يقطع سلطنته
المولى في وهو ضعيف لبقا الى ان المانع واستفاد ما كان وام الولد والمخرج على معار معين في كل يوم مثلا كغيرها **قوله** وصلى من
عنه الظاهر وقت المحذور من سقطت عنه المحذور هو ان صلى الظهر وان كان في وقت المحذور لعدم التكليف لها في جودها كعدمها بالخير
الذي ان لو كان من لا يجب عليه لو حضر موضع اقامتها ما كان يصليها فيه لو حضر **قوله** فان حضرها بعد صلواته لم يجز عليه لسقوط
التكليف عنه بفعل الظهر وامتناع وجوبها معا فان كان ممن لو حضر قبل فعل الظهر وجب عليه **قوله** فان قال المانع كعق العبد
الا فانه اذا صلى عليه لم يجز عليه المحذور بعد فعل الظهر وان قال المانع من وجوبها كالمواضي العبد بعد فعل الظهر على وجهها او ان لم
المسافر الانعام بينه الا فانه ونحوها ان المانع من وجوبها كالمواضي العبد بعد فعل الظهر على وجهها او ان لم
صلح المحذور فانها لا يجب عليه صلا فلما يشبهه في فعل الصلوة لان المانع من حضره وثقل به الخطأ صلي السليق فلا يترتب الا بفعل
المحذور ومثل الخفي المشكل لوصلي الظهر ما بناء على علم وجوبها عليه طرفة ولعدم تحقق شرط الوجوب بناء على ما سبق من الاخلال ثم حكم كونه

شرعا جلا فان يصحك المعتبر كما صرح به المصنف في النهاية لان اللبس المانع من تحقق تكليفه بالمعزة قد زال وبقي الظاهر بان من منعه **قوله**
المطلب الثالث ما هي اداؤها وهي ركعات عوض الظاهر فيها الجهر اجماعا المجزئ وكلماتها وانما يجزئ بشرطها المتقدر وادائها الاية وال
خلات بين اهل الاسلام في انها عوض الظاهر فلا يخرج الجمع بينهما **قوله** والاذان الثاني بغيره اختلف الاصحاب في الاذان الثاني في يوم
المعزة فقال الشيخ في المبسوط انه ركعة وبغيره في المعبر وقال ابن ابي عمير لم يجز وهو ظاهر اجابنا المصنف هنا في المختلف والنهاية واخذنا
الشبهة الدروسي والخرم اقرى لان الاتفاق واقع على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل وان الاذان كان مطلقا من واحد روى عن ابي بصير
انه كان اذا خرج الى المعزة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في يوم المؤذنين ومنه قد كان هذا هو الافضل خلافا في الصلاح حيث استعمل الصعود
بعد الاذان استنادا الى مطلقه من غير صلح والناسي بواجب ولان العبادات انما يستفاد بقولها الشارع والا كانت بغير محرم وقد
روى عن اول من احدث ذلك عثمان قال الشافعي ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم واي يركع وهو اجاب الى وقال عطاء بن ابي رباح من فعل ذلك معونه
فان قيل الاذان ذكره في المعبر فلا يكون محلا للركعة بل يكون مؤذنا للركعة والاشع الوقت من تركها لم يكن فعلة الاذان او محلا ولا مكرها
بما يكون منك مطلقا من غير ان يعد وظنفت ان المؤذن مثلا الوعد والاشع الوقت من تركها لم يكن فعلة الاذان او محلا ولا مكرها
وانما الكلام في مطلق الاذان يوم المعزة هو المنقول عن حديثه فالايمان به على هذا الوجه لا يكون الا بغيره وادخاله في الشارع
وليس من ولا يفعل في هذا وهو الاخر اجماعا فان هذا هو المراد بالاذان الثاني ما يقع فائضا بالان في عبادات اخرى لان الواقع
اولا هو المأمور به لان ينادى وظنفت الوقت ويجعلان مجزئ ما لم يكن بين يدي الخطيب لانه الثاني باعينا والاحداث سواء وقع
اولا وثانيا بالان ما من ويعتقد بان كونه الاذان الواقع في عهده من غير شرط اجماعا اذ لو وقع قبل صعد الخطيب ولم يصعد من قبل بل
خطب على الاذن لم يخرج بذلك عن الشرع فاذا قيل ان كان هو الحديث فان قيل من ان يعلم ان الاذان المفعول الثاني معصية
الاذان الوقت الحديث حتى يكون محمدا ومكرها والابن الجوزي يراى بغيره من الاذان الحديث مع عثمان او معونه حتى انه
ما يخرج من الامرين معا فلما ظم الحال وانقضاء الفرائض المستفادة من مثالي العصر شهدت بان هذا هو الاذان الحديث من عثمان او
معونه حتى انه لو احدثه فليكون بالانقضاء والاشع وقت من تركها لم يكن فعلة الاذان او محلا ولا مكرها
السبب من الامور الدالة على ذلك ما هذا شأنه لا يكون الا بغيره فان قيل من ان يعلم ان المؤذن لا يركع بالواقع بين الخطيب وهو
الذي كان في عهده فيكون الاول هو المبدى فلما ان علم ذلك فالجزم هو الاول لان المؤثر في وجوه الافعال انما هو النيات
وان لم يعلم فالاصل عدم وظاهره يعلم العلم الصحة ما امكن فيكون الواقع ولا حكمه ولا يصح لعدم تحقق المقصود بطلان تركه في الشارع
الى الثاني **قوله** ويجزئ من البيع بعد الاذان وبغيره على راي لا خلاف في تحريم البيع بعد النداء للمعزة لقوله صلى الله عليه وسلم وذروا البيع امرين كرم يكون
مفعولهما النداء الذي يتحقق به التحريم هو ان يذبح بعد الزوال والاوامر جالس على المنبر على ما ذكر الشيخ في الخلاف وبناء على ان الافضل
مفعول الاذان بعد معونه المبرر فلو علمه قال الشيخ لا يستفاد للمنى المقصود لانه المبنى على ما لا يكون مطلوبا للشارع ولا يستلزم اجماع الاس
واله في شيء واحد فيكون فاسدا ومنه نظر ولا يلزم من كون الشيء غير مطاع للشارع ان يكون فاسدا معني انه لا يثبت عليه شره اذ لا دليل
على هذه الملازمة ونقل الشيخ عن بعض الاصحاب الاغتذاء واخذنا المصنف والمناظرين وهو الاصح فان بيع صدر من اهل اى مالك
جائز للخرق في علم ان العرض ان كلا من العوضين قابل لذلك والصيغة على الوجه المعبر فيها الوفاؤ به لقوله نعم او جوا بعقد
والتي وان دل على ان للمفعول غير مطاع للشارع الا ان لا دلالة على عدم تركه انه عليه خلاف الذي في العبادة لان المبنى على لا يكون
فان لا يكون محمدا لعدم استيعاب جميع الامور المعبرة بالامور بغيره فلا يلحق الامر ولا يفيق الفضا ولا يكون صحيحا وصنى المسئلة
على ان النبي لا يدل على الفساد في المعاملات بخلاف العبادات وتحقق في الاصول **قوله** وكذا ما يشترط البيع في العمل كالاجزاء
والصلح والتكليف والطلاق وغير ذلك من العقود والايقات بل يمكن ان يقال ان يوجب الاحكام في المحاكمات وفيه الزمان ونحو
ذلك مما بعد شاعرا كالبيع وفساد الاشكال من ان النواحيات لا يمكن ان يوجب الاحكام في المحاكمات وفيه الزمان ونحو
العمل بالقبض ومن في الاية ايماء الى العلم وهو موجود في محل النزاع فان قوله سبحانه ذلك اى السعي الى ذكر امره وشرط البيع حينئذ ان يتم
بفعلين جوي مجزئ التعليل لما قبله الذي هو مجزئ البيع ولا يشترط في مشا ذكر الاجابة والصلح بل ما روى سابق ذكره في ذلك البيع
في ذلك فثبت كونه الحكم بالخرم وتحريم البيع بالذلك لان فعله كان اكثر بالانهم كانوا الجاهلون من زمانهم ويؤيدهم وبغضه الى المص

[illegible]

فان صلاحها في جامعها والحال هذه يجب الخطيئة كاجبة الى اجبة ولو صلاحها منفرد لم يخلط على الاقرب واما لما للمؤمن التذكير والتميز لا لتمامه المقصود
هل يشرط خلو النفس من الصلوة الواجبة لعل المندوبين **قول** يجب على من يجيب عليه ويشط عنه واجامعاً في رتبة من الصلوة من ان على الامام ان
يخرج المصلين في اليوم المجمع ويوم العيد الى العيد من اجلهم فانما فوض الصلوة ودرهم الى الشيوخ وقاطعه الوجوب للاستفاد من لفظ على وغير
استعداد بان المحبوس فيها هو مثل من الذي لا يخرج ويستفاد منها خارج المحبوس لما هو خاف منه بغيره في **قول** فالأثر في وجوب التكبير
الأثر في الفوت بينهما لا بالانكسار للأثر هو ما ذكره على تكبير الاحرام وتكبير الكعبين وخفيته ما هنا في تكبير الاول واختلف الاصحاب
في التكبير للأثر في صلوة العيد فقال الأكثر كالسيد والصلاح بن الجندب الوجوب وهو الاصح للمناهي التي هي من الأثر في التكبير وهو ان
صلواتهم في صلواتهم من **نحو** على وجوب صلوة العيد ثم يلبس الكعبين وذكره التكبير للأثر ويبان الى اجماعه في **قول** وقال الشيخ ان
واختاره لم يرد من عبد الله بن مسعود في صلاة العيد ان عبد الله بن عباس مسلم من الصلوة في العيد فيقال الصلوة والركوع
والجود التواضع وان شاء الله وسبعاً بعد ان يلحق ذلك في وجوده الا فنصار على التثنية فيكون الأثر مستحياً اذا لا وجوب الصلوة
الصلوة فقط وحمل الشيخ هذه الآية والاستنباط على التفسير لولا فقها بمنزلة كثير من العامة ولا فيهما جميعاً بل بينهما وبين ما دل على الوجوب
كان في الصحيح من قول موسى ثم يرفق ويكسر ويدعو بينهما ثم يكسر اخرى ويكررها فكذا في سبع تكبيرات بالفتح ففتحها ثم يكسر الثانية من غير
ينقل ثم يكسر اربعاً ويدهو بينهما ثم يركع بالتكبير **الحاشية** فان الامر للوجوب ولا في ذلك وقع بياناً للوجوب ولا في تكبير العبد من اليومين انما
هو بالتكبير في سبب وجوبه لثاني اختلفوا في وجوب الفوت بينهما الاكثر على الوجوب لما سبق من الدلائل وهو الاصح والشيخ ومن يجر على
للاصل والاداسحاب بفوت اول وجوبه ان الاصل من ذلك بالليل وقد بيناه فيما سبق واعلم ان قول المصنف والفوت بينهما فوضه
الفوت الاخير ليس من التكبيرات ويحرم السجدة طوع الشئ قبلها على المكلف بها لا منكر امر الا خلال ما لو اوجبه على غيره فلهذا هو المبدأ
من السجدة الا خلال لهما لم يحرم ولا في ان من ليس مكلفاً لهما لا يحرم عليه السجدة ولا في في الصفين من انهما سائر **قول** ويكره سجدة الفجر لان فيه
تقريب الوجوب فلما لم ينفذ الوجوب لم يحرم وسائر التي يصير من ان عبد الله بن مسعود اذا اردت الشئ من يوم عبد الله بن مسعود وان في البلد فلا يخرج
من ينفذ ذلك العبد محمول على الكراهية لا نفاذ الى وجوب سجدة الفجر يخرج ولو كان بين وبين موضع الصلوة ما يخرج معه الى السجدة
بذل طوع الشئ في طوع السجدة على اشكال من ان السجدة مفطرة الواجب ومن فقد سبب الوجوب وهو الوقت وجوب المفطرة
الوجوب الاصل واختاره المصنف في النهاية التي فيها ما قبل الفجر فلا بأس بالسجدة اجماعاً **قول** والخروج بالصلاح لغیر صاحبها فانه لا يخرج
والاستكانة ولا يكره للحاضر في السكون في اني جففت عن ابهر من ان قال من النبي من ان يخرج بالصلاح العبد الا ان يكون على
ظاهره زار بالعدو القم اليه لان الجود بالصلاح في محل العبادة مستحب في الفوت فلا يزل ذلك الا بالامر المعلوم افتقار **قول** والشغل
بها بعد ما انما مسجد النبي من فانه يصلح لهما وفيه ركعتين اجمع علماً **قوله** كراهية الشغل لهما وجعلها الى الدال للامام ولما يوم لصحة وقادة
من ان جففت من بلها ولا بعد صلوة ذلك اليوم الى الدال وفيها واستثنى من ذلك مسجد النبي من فانه يصلح فيه ركعتين بغير وجوبه ولا كلامه ان
كان بالمدنية يخرج في وقت ركعتين ثم يصلي يخرج الى المصلي بعبارة المصنف في النهاية هذه ركعتين صلوة ركعتين في مسجد النبي من
يخرج الى المصلي وليس ذلك الا بالمدنية لان رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضع الا بالمدنية يصلح في مسجد الرسول من في العيد فلا بأس
عليه فالتواضع من المصلي والقضاء قبل صلوة العيد وبعدها خبز في الشمس الى ان كان في المدينة ولعل يريد بالقضاء وضاً
التأخر والبالغ الكراهية فلا يكون مخالفاً لما عليه الاصحاب ويعيدان يرى كراهية فلا يكون مخالفاً لما عليه الاصحاب ويعيدان يرى كراهية فلا يكون
قضاء الواجب فان جميع الاوقات صالحة لم والقوة في صلاة ما على الوجوب والاصحاب **قول** ولا ينقل المنيح بل يعمل من طبعه لا خلا
شبه المنيح من طبعه فيقوم عليه فيخلد الناس فيمنزل **قول** تقديم الخطيئة بلغة الاخلاق في ذلك وقد روي ان عثمان وابنه اني يري ومطمان من
الحكم خطبوا قبل الصلوة وقد روي الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي هريرة ان اول من احدث تقديم الخطيئة في العبد عثمان فانه لما احدث
احداً كان اذا فرغ من الصلوة قام الناس فلما راي ذلك فرغ الخطيئة الناس للصلوة وروي محمد بن سعد عن ابي هريرة قال ان النبي من واديا بكر وعمر
عثمان عليهما كان يصلون العيد قبل الخطيئة وروي طار وبن شهاب قال فقام من الخطيئة قبل الصلوة فقاموا وجل فقال خالفوا الشرا كانت الخطيئة

بعد الصلوة فقال رب تلك يا ابا فلان فقام ابو سعيد فقام اما هذا التكلم فقل فضعها عليه فالنار رسول الله من راي منكم تكلم فليكن بيده من لم
 فليكنه لباسا ومن لم يسطع فليكنه بغيره وذلك لمصغف **قوله** واسماها مستحظا للصفتة المنهية لا يجب حضور الخطبة ولا اسماءها بغير خلاف
 وروى عبد الله بن السائب قال شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العبد فلما فاض الصلوة قال انا فخطب عن احبائنا من اجل الخطبة فلما جلس ومن احب ان ينهض فلينهض
 هذا الكلام والاسم بـ لا يشهد فيه الا من من الاغاظ وحضور مجالس الذكر **قوله** ويجزي حاضرا العبد حضور الجعة ولو اتفقا على الامام
 المحض والاعلام اطلاق العبادتين من كان معزلة فاصاب من كان مريبا وكلام ابن الجعد ليعبر باختصاص انهم في بالناس والابو الصلاح
 وابن الربيع عليه السلام في الصلوة معا والاصح الاول الصحيح المحلى اني راسا ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم من الخطبة والاصح الثاني اجمعا في زمان على ما فقال من شاء
 ان ياتي قلبها ومن فعل ذلك غيره وليس على الظهر وخطبه على من خطب من جمع فيها خطبة العبد خطبة الجعة في زمان على ما ومن يهملها نادى
 عن الصلوة لا بالجعة وبما في **قوله** من اجتمع على عجزه ان على ربك طالب من كان يقول اذا جئنا الامام عيدا في يوم واحد فانه ينبغي
 للامام ان يقول للمناجحة خطبة الاولى انه فاجتمع لكم عيدا فانما اصلها جميعا من كان مكانا فاصيا فاحب ان يصرف على الاخر فاذا
 له وجوب ان يخصص في احوال الدنيا بالذكاة فيفرضه بغيره بالحكم الاعيون المتألف وهو مع صغر القليلة من المنطق ولا في الصلاح وابن
 البراج المنك بغيره في الصلوة وجوب الصلوة على الامام الوجوب على غيره وحفي المقدم دليل على حفيته السان
 الشرطية انه يفرج وجوب فعله في وجوب وجوبه ان العموم مخصوص بما سبق وحضور الامام غير موقوف على حضور غيره
 اما الموقوف على فعل الجعة في حضوره ان اجتمع العبد وجب فعل الجعة والا فلا واعلم ان قول المصنف في الامام المحض والاعلام
 يريده وجوب ذلك على الامام فاما المحض في جعل المنك دليل على وجوب فانه لا معان له على ان قول فاما اصلها مؤيد واما
 الاعلام فالمراد اعلام الناس بذلك في خطبة العبد مستندة الناس بفعل امر المؤمنين **قوله** ولو ادرك الامام راكعا فابغض
 التكبير وكذا سقط الفاء لو ادرك البعض ومجمل التكبير ولا من غير فتوت ان امكن قد سبق ان الاصح وجوب التكبير والفتوت يبينها في
 هذا لو ادرك الامام راكعا كبره وقطعه من افعالهم فخطب عند التكبير والفتوت عند المصنف وخطبه هنا في الذكر في الذكر
 النهاية ونظما انه لا يفتي بعد السليم ورجح به في النهاية والذكر في الذكر والمفتي في المعبره قال الشيخ يفتي بعد السليم وهذا في اصله
 من ان لو ميز المصنف فضاء بعد السليم ويكمل بانه انما يفتي مع علم التمكن من فعله بالنسيان وهذا ليس كذلك لان الاختلاف انما يكون في الذكر
 ورجح يكون النظر في الاصل ووجوب ذلك التكبير لاجل جعل ذلك نظر العموم الامير ولان الفاء في ضبطه بالافتاء فكذلك التكبير يفتي
 باقي العموم مخصوص بوجوب الاذان بالصلوة على الوجه المودع من حمله فعل التكبير وسقوط الفاء انما هو لان الامام يجلس والفتوت
 كل وهو الفتوت مما يجلس الامام لا في غير الظن في عدم التحل فيها وفي ادعاء الشيخ الذكرى واحتمل هذا المنع من الافتاء اذ اعلم ونظر عن
 التمكن من الجمع بينه وبين التكبير الفتوت وهو في الاصل نفي وجوب ذلك وعدم الدليل على جواز الاختلاف في الحصول الفتوة
 كغيره من الواجبات فلهذا لو ادرك الامام في ركوعه الثانية مع كون العبد واجبا بالاصالة فقد فاته الصلوة ولو ادرك الامام وقد نفي
 بعض التكبيرات فلهذا في الشيخ يفتي بغير فتوت ان كان قوت الركوع فان خشي فتوته بالتكبير ايضا ويكفي وفتي بعد السليم واحتمل المصنف هنا سقوط
 التكبير وان مد عليه ولا لان الفتوت قد غدت ونبتت وجوب التكبير لا الاذان به على وجه المعبر انما يكون مع الفتوت ويجوز وجوب
 التكبير ولا اذا غدت الفتوت ان لا يسطع الميوس بالعود واحتمل المصنف هذا في الذكر والنهاية والاصح ما قدمناه واعلم ان قول المصنف
 التكبير ولا اذا غدت الفتوت ان لا يسطع الميوس بالعود واحتمل المصنف هذا في الذكر والنهاية والاصح ما قدمناه واعلم ان قول المصنف
 تكبير ما هو اعم من الكل والبعض **قوله** الاول الحسن وهو كاعتان المراد بالهينة هي صلوة الكوف لان في سبيلها لان الفضل معقوبها
 فاللام قائم مقام المضاف اليه في غير عباد التلج الموجه لا سترام كون الموجه بصلوة الكوف هو كل واحد من المذكورات وهو معلوم
 الفاء فكان ينبغي ان يكون الفضل بصلوة الايات لما كان في معنى في الكيفية كان موجب فيقترن الايات موجبا الكوف في الحقيقة
 لا يفتي استواءها في الحقيقة بل يفتي الاستواء في الكيفية وفيه تكلف ومجوز الثاني انه لما كان الكوف يستعمل في كل من اختلف في الفهم وكان
 الاصل في الباب لانها اكثر بان ولا حنفا من اكثر المصنوع بها وانما اجماع على شرفها ولا نقا ان احكاما على وجوبها وعدمها
 للفتوة لا بصلوة باعينا وصنف وقتها بعد زمان الصلوة حصتها المصنف بالذكر في عنوان الفضل وعطف عليها عند بيان الوجوب فيها

في الثاني من الايات اسطرلابا وسيفنا وليهذه الاسباب واودالا للسبب الاصح في البحث عن غير ثلثها على قراءتها في التبر وهذا الوجه لا يوافق اولئك
غرضه ومقتضى قوله **قوله** ثم يقوم بقراءة الحمد وسورة هكذا احسنا اجمع الاحكام الا ان لا يربس على وجوب قراءة الحمد حيث ان السورة اولها ويرد
الاجزاء من اهل البيت عليهم السلام وقال ابن زيد ليس الايجاز ان الركعة الواحدة لا يجزئها فرائد من ركعة وهو ضعيف **قوله** ولو قرأ بعد الحمد بعض
السورة وكفى فام فام السورة او بعضها من غير فام اجمع الاحكام على جواز كل من الامرين احدهما فرائد سورة كاملة وكفى كل ركعة من الحمد
فكفى سورة واحدة عليها بحيث يملأ مجموع الحمد للركعة واحدة واحتمل اختلاف الركعة في الحذف والجزء في سورة واحدة واحتمل انهما ان كان
ركعة واحدة فعين الاول وركعتان فعين الثاني وليس بينك واسطر فقلت هي ركعة واحدة فقلنا خرجت عن حكم الركعة للزيادة او
منها عدة الركعة وعدة التكبير له وتعد الفاخرة اذا تعدت السورة وذلك في كل ركعة ومحمد بن مسلم وغيرهما عن الصادق عليه السلام ثم قلت ان
هو فرائد سورة واحدة في الحمد فقلنا بلها قال حواصم القرآن في اطرافه وان قرأ حتى وردت كل سورة ام القرآن فقل هذا يجوز الاصل
المراد بان يجوز ايضا اجمع بان يقرأ في بعض الركعات سورة كاملة وفي بعضها بعض السورة لكن لو قرأ سورة كاملة في غير الخامسة والعاشر وبعض
بها فقلنا يجوز في الركعات قبل اكمال السورة بحمل عدم الوجوب الكف عن سورة كاملة والظاهر ان السورة لا تصلح لصلواتها وان كان
ولو بعض الركعة فقلنا بلها فام تلك السورة بما بعده ان كان من ركعة يوجد فضتها والانتقال الى غيرها فام الجواز لصلواتها وان كان
لا يربس قراءة اتمام السورة في جميع الركعات وهل يجزئها شيئا في الفاخرة كما في الاستغفار لسورة اخرى وجهان منشأهما من وجوب
الفاخرة مشرطة بتمام السورة وبيان الاستغفار بسورة اخرى فاذل في ذلك الا تمام ولو اشغل بالقرآن من السورة التي بعضها لم يكن من غير موضع
القطع فالظاهر الجواز ايضا لاجزاء الفاخرة غير ما هنا الى ويحتمل ضعفا لعدم كمال الفسح للعود ويضعف في الجواز هل ينشأ من الفاخرة
الوجهان المذكوران على الاعادة في التي قبلها اظهرها مع وجوب عدم اتحاد السورة ولان بعد ما قرأه في الاول على اقرى الاحتمالي وان
ينشأ في الذكر فقلنا بعد الفاخرة بحمل التحقيق وجوب الاعادة في كل موضع لم يبين فيه على قراءة الاولى سواء اتم السورة العادية من
قراءة هذه ام لا وقول شيخنا ان هذه اشراك لا امر وذلك ان السورة الواحدة جازية في مجموع الركعات ويجزئ كل مرة الحمد كذلك بعضها
انما من هذا يعني الجرح لان سقوطها مشروطا لبعض وهو محمول على العود وقد تضمنه الحديث وكما يجوز لبعض سورة واحدة فكذلك
يجزئ سورة طرية الاولى وهل ينشأ في الركعة الثانية على قراءة الركعة الاولى بحمل ذلك فيكون الركعة الاولى حيث قطع في الخاص فقلنا
هذا هل يجزئ قراءة الفاخرة ام لا وجهان احدهما يجزئ نعم ويحتمل عدم الجواز لاحتمال جواز البعض بالركعة الواحدة والظاهر المعروف
فالظاهر في الركعة الواحدة السابعة ثم يقوم بضعف كاشف الاول في هذا شئ هو انه اذا قرأ الفاخرة ابتداء هل يجوز له ان يقرأ من غير اول
السورة مجزئة لبداءه بها **قوله** ثم وعدى وظن الجواز لعدم تفاوت البعض بالبداء من الاول ويجزئ لكن يشترط ان يقرأ سورة
في جميع الركعات فام من غير ذلك فقلنا صواب الاول ان يقرأ في مجموع الركعات العشر عشر سورة الثاني ان يقرأ في كل ركعة
فيها بعضها الثالث ان يقرأ بالثاني في الركعة بان يقرأ احدها بسورة ويقرأ في الاخرى حسا الا ان يقرأ في الركعة معا بازيد
من حذرين ويتم السورة التي بعضها في كل من الخامس والعاشر لعيا للزبيب في قراءة السورة بحسب المفعول وحيث اتم السورة في ركعة
قراء في ركعة الذي يليه الفاخرة وقال فلا الخاص ان يقرأ في الركعتين بان قرأ حسا او بعضا وبعضا في احدهما وبعض في الاخرى
سورة بغير فصل عدم لعيا ما تقدم في التي قبلها وهذه كلها اختلاف فيها الا في وجوب تكرار الحمد في ركعة الواحدة فان المخالف في غير ابن زيد
السادس ان يقرأ في كل منها بازيد من سورة ولا ينهيهما الخامس والعاشر فلا يبين القراءة في ركعات الركعة الثانية على ركعات الاولى
مع طاعة الترتيب وفي حصر وجهان السابع ان بعض من لا يوافق الزبيب بل يقرأ في الركعة الثانية من غير السورة التي في بعضها اولها
الفاخرة على الاصح الثامن الصورة بجالها ويقال في السورة لا حيث قطع لكن لا يجزئ ما قرأه **الناس** الصورة بجالها لكن يجزئ ما قرأه
بهم السورة العاشر الصورة بجالها لكن ينشأ على زيادة شئ من السورة على ما قرأه ولا خلاف في حشران فيقرأ عليها في هذه كلما تردد
الظم الكاشف السابع لعدم صلح البعض العود للسقط الاعادة الفاخرة لكن لا يمان بكل سورة في جميع الركعات الثانية عشران يقرأ في
بين الركعتين بان يقرأ واحدة من الصور المذكورة في الاخرى سورة بجالها وفيها صورة كثيرة فقلنا بعضها الثالث عشران يقرأ في
ركعات الثانية على الاولى **قوله** الذي في الركعة الاولى منها حيث قطع من الخاص من الاول الى العشر الصورة بجالها الركعة الاولى حيث
قطع ولم يعد ما قرأه من عشر الصورة بجالها لكن اعادها وانما الصورة السادسة عشر الصورة بجالها ولم يعد السورة لكن زاد عليها

اجماعهم ثم لم يحرم بغيره فثبت سبق اخرى فعدا وبقي فاعلم ان يكون على ما افترض عليه والعمل المحرم ابطاله ابتداء او ما يجوز بالشرع لا مط
قوله ووجوب ان ضاها ويقتضي الكسوف ان قطنه الحاضر في اول وقتها **قوله** والكسوف اولى من صلوة الليل وان خرج وقتها هذا
او لم يخرج وقتها كقولنا في صفة ولو قدم صلوة الليل مع القطع بغير وقت الكسوف فالظن المجاز غير نافذ لليل من التوافق وظاهره بان
المصلحة كسرة العدم وهو مستفاد من اطلاق في قوله يصلي لنا فلا ما لم يدخل وقت الفطر **قوله** ويرى المصنف ان في هذه
ان فيه اي قبل النذر في شيء من الصفات بشرط الصبر المندوب والايان لها زيادة على ما شرط في الفاتحة اليومية وعلم ان هذا مانع
لان النذر المشتمل على تعيين صفات لا يكون الامتناع فلا حاجة اليه **قوله** اما الزمان كيوم الحجارة والمكان لم يشترط ان يكون المسجد
او غيرها ولو وقع في غير ذلك الزمان لم يجز ووجب عليه كفارة النذر والقضاء ان لم يتكرر ذلك الزمان ولو وقع في غير المكان
فذلك الا ان يحلوا فيلزم على المزني فالوجه الاجراء ولو فعل فيما هو اذ من يرفع الاجزاء فقل اعلم ان المصنف اذكر وجوب الاعمال
الصفات المعينة النذر اشارة اليها بها يقول اما الزمان كيوم الحجارة والمكان كالمسجد وغيرها انما هي مباحث **قوله** في
تحقيق الزمان والمكان المقتضى بها النذر للاختلاف في انقضاء النذر اذا عطلت بالصفة زمان او مكان او وجهين كالا مضافا لثبوتها
الليل والمسجد وكذا لا كلام في عدم انقضاء ولو كان الزمان والمكان مكررها كالادوات الخشنة والحمام لا يسقط نذر الثاني في قطعها وهل
يقتل النذر وحده فاما ان يصح او يبطل ولا بد من محذور غير مخصص واما الاول فقد مضى على انقضائه في باب الوقت واستشكل
في باب النذر فقل الفاصل بين الاجماع على انقضائه فانه الشرح والوقت دقيق وفصل عن الزمان من وجوه الاول ان الوقت
سبب الجواب يجعل الشارع بخلاف المكان فانه من صفات الفعل لا سببه فبميل عليه السبب هذا الالتزام بالنذر فلا يتم سببه
الوقت في الصلوة الواجبة اصله يثبت من هنا واجبة للمراد من السبب في وجوب الخطاب الى المكلف عند حضوره وهو حاصلها ولا يتصور
ذلك في المكان الا بغير الثاني ان في هذه الوقت محذور بالسوا فلا يمتنع من ان يكون الفعل في محلان فان رجعها الثالث ان الوقت لا يمكن
لغده وهو من مشخصات الفعل فبطل لا يجب وجبه لا يمنع فلا يكون الفعل بغيره هو المندوب ودليله ان يكون غير الرابع ان النذر يصير الوقت
المندوب غير وقت التهلكة العباد محمد واما يجعل المضر الوقت الصلوة في العبادة القليلة فلتا اما الحكم فشكل واشكل منه مثل الاجماع
واما الذي فيه نظر اما ولا فلا سببه هذا انما يثبت اذا انعقد النذر في شرط انعقاده ان لا يكون مرجوحا واما الثاني فلان صيرورة
ان وقتا كذا هي ثبوت سببها هو ان انعقد النذر للعبادة بنقض على التعلق بما ليس مرجوحا وانقضاء مرجوحيتها انما يكون بالنذر
بغيره الدرد واما الثالث فلان الوقت انما يصير من مشخصات الفعل اذا وجب ايضا فيه بالاصل والنذر وقتا ويصح فالمكمل كونه
فلا يكون الفعل بغيره هو المندوب وعدم فعل الوقت اذا انقضت صليتم لكن المكمل كونه ايضا اما مكان فغده وقتا للنذر ودونيه وعلم
الزمان ولا بد من ذلك لان انعقاد النذر وعدمه واما الرابع فلان النذر انما يصير الوقت في وقت العبادة اذا انعقد وشرط
انعقاده بغيره ليس مرجوحا والمكان ايضا كذا ان انعقد نذره فيصير كلقام بالسبب الى ركعتي الطواف ولو خلا المكان والزمان عن
المزني والركعتين هل يقع النذر لا اشكال عند القائلين بان انعقاد النذر مع الكراهية الوقت في الانعقاد وهذا اما المكان فيقع انعقاد
نذره وجهات بلقيان الوقت والمباح هل يقع ام لا فعلم عدم هل يقع النذر ويلغوا ويلغوا صحيح كلام المصنف في هذا الكتاب
وبغيره ونحوه الذكرى وغيرها انعقاد النذر دون الفعل وبغير اشكال الثاني في تأخير تحقيق الاحلال وانما يتحقق بان الاحلال الفعل
حتى خرج وبغيره في غير تحقق الاحلال لا مشاع الاياتان به في الوقت المندوب ثم ان كان قد غوى بالفعل في غير القضاء واجزا والا
وجب قضاء فان لم يتحقق ذلك كليا كيوم الحجارة مثلا لم يتحقق الاحلال لا بالايان في جميع جنسيات الكل وذلك في صورة واحدة
في ما انا اغلب على ظنه وانما من حاضر ان لم يفعل بغيره بغيره فله وصدق ظنه فان الاحلال هنا يتحقق لان كان معينا بغيره وفيما عد ذلك
لا يتحقق الاحلال لا بالايان في الفعل ثانيا على وفق النذر ان لم يطا بغيره ولا وثانيا وثالثا لبقاء الوقت وعدم تعيين النذر
في المعاني ولا وكذا قد دلت الاياتان بالفعل على ذلك في النذر في مكان اما يكون مع شئ الى زمان او مع كذا انا عليه على الظن بعد
الاتيان به في مكان النذر مع الاحلال به وصدق ظنه وكيفية فمن نذر الاياتان به في المكان بحكم العادة لكن انما يتحقق الحث هنا
في الاياتان اما بغيره فانه فاما ما لم يتحقق من وجوب الوقت فاذا مات ثبت صدق الظن وقد صرح الشارع بالتحقق في الايات

فيما اذا لم يعد بلا فصل فترك بلا عن شرعي وليس بمجد بل لوطن العذر ومبررها وعدة ونحوها فثبت تحقق الحثا فلا نقاش و
 في لم يعد بلا فصل مستغنى عن ان يكون طين الموت قبل موالاته او قبل التمكن من فعله بعد هود فلا وجه للصحة في الثاني فيما اذا علم
 انما لا يفعله في ذلك الوقت في مكان التذرع ففعلها فيه عاده فترك الفعل للعذر شرعي وليس بمجد بل ان العلم المستدل الى العادة طين
 يدع في تحقق الحث في حصول الموت ولا يثبت بمجر ذلك لا يمكن ظنه فيلزم من تكليفه بالفعل عدم الحث المنقضى لعدم الكفاية ومن
 عدم تكليفه به سقوط طمع بقائه وفتره بغيره سقط الثالث انما يجيب الكفاية في كل موضع بتركه في غير الفيد مع الغفارة على وجه يتحقق
 مع الاخلال بالكيفية للعذر شرعي سقط بل عمل اختيارا وقد تقدم بها فان لم يتحقق الاخلال بالكيفية فلا حاجة الى العادة في الرابع اذا
 قلنا بالغفارة والفعل في المكان الذي لا يضر لم يوافقه في غير في الامان المضطر التذرع كان فعله مجزى ام يجزى عليه الفعل في المكان
 ان لم يتحقق في امان والفضاء والكفاية مع شخصه وفوائده وظن بقدر الفعل مع الشخصى وصرف ظنه في وجهان احدهما الاجراء
 لان الغرض ان المكان الامر فيه وما هذا شأنه لا تعلق لغرض الشارع بحصوله في رواية معينة في البيت لا من لا دخل لها في
 السعيد فلا يجب مجازاها كفاية والثاني العلم ويجيب الثالث ان امكن والا فالفضاء والكفاية لان المندوب الفعل في ذلك البقعة
 بعينها فاذا اثنى بر عينها لم يكن انما قابا لعمارة المندوب في عينه كفاية خلف التذرع وهو وجه على قولى على قدر القول
 بالغفارة المندوب ولو تعلق التذرع بما لم يضره كالمسجد بغفارة فان فعلها هو ادوات حث مع تحقق الاخلال بالكيفية ولو فعل في
 الاعلى من يرفع الاجزاء عنه وجهان وجه الاول ان التغيير لا يدخل في حكم التذرع بل للمندوب فان وجبت مع المندوب ووجهه منع لان
 مطلقا لا يترتب شرط الغفارة والتذرع بل بشرط المندوب المندوب لهوم يوفى بالتذرع والا في الفعل في غير مكان
 التذرع غير ان المندوب قطعاً لان المكان من جملة المتخاض ولو فعله المساوى من يرفع فوجهان واحداً الاجزاء هنا اصغف
 المعتمد عدم الاجزاء في كل موضع يغفل التذرع في تحقق الاخلال بالكيفية وجه الفضاء والكفاية اذا عرفت ذلك فقد ابي
 عبادة الكتاب واعلم ان قوله ما اقامت امانا والمكان وغيرها اشارة الى الصفات المعينة في المندوب وهو من فقهه بانها جنس مبتدأ
 محذوف تقديره وعلى ما اقامت امانا والمكان اية ولا غير من باب الصفات المتعاطفة باو وحكم صفوا واحدا منها عين معينة فتخرج
 جعلها جنس الصبر اعني وهو لا متعلق بمحل الصبر المحي بالمواطاة بخلاف غيره من الصفات المذكورة ليس المراد
 اجتماع جعلها في التذرع الواحد بل المراد الصفات المتعاطفة في التذرع ولو لم يسم بغيره في الاول ان الصفات المذكورة ليس المراد
 في الحث الثاني ان او اعدات اما المكسوة لان المطالب بها التفتيم صحيح فلا يكون المراد واحد من الاقسام لا بعينه بل المراد استيفاء الا
 كقولنا الحيوان اما انا ان او اعدات او منس او حمل فلا يكون للاخبار بمفرد بل الجمع والصبر في قوله وغيرها يعود الى امانا والمكان ينبغي
 ان يعلم ان ليس بينهما منع جميع ولا منع خلق بل بالمتفصلة ذات اجزاء ويكون تعيين امانا او تعيينه بعين المكان معا او المكان
 وحده او كلاهما معا هذه صور اربع اشياء وان حكم الاول لقوله ولو وعنها في غير ذلك امانا اية اي نلوا وفتح الصلوة المندوبة بدل
 قوله في اول الفصل في صلوة المندوب في غير ذلك امانا لم يجز واجوب عليه كفاية التذرع لتحقيق الحث الغفر والفضاء وسوا وقد تقدم ففعل
 الاول على امان التذرع او اخلان الغرض لم يفي فيه الغفارة وهذا ان لم يتكرر ذلك امانا بان كان مستحاضا منع تكرره كما مثلنا
 له سابقا كقولنا هذه الحجة ولم يكن شخصيا بل كان كليا لكن غلب على ظنه فواتر ان فعله فاحل عليه وطابق ظنه الواقع لكن في استنفاده
 هذه من العبادة تكلف الا ان يقال انفق التكرار بالنسبة الى التذرع واما في الحكم الثاني في قوله ولو وعنها في غير المكان فكل في
 غير المكان المعين بالمندوب لم يتحقق الحث الا مع تكرر امانا بان يكون متعينا في التذرع وشخصا او كليا وعلى كل ظنه الغفارة
 بالكيفية مع التكرار فاحل عليه وصرف ظنه كما قلناه فلما كان حكم تعيينه امر بباله بعين امانا اخره عن وعطف عليه مشبها بوجه
 من معناه قوله وكل حكم الثالث لان تحقق الحث في المكان اذا كان مشروطا بتعيين امانا فمن دونه تعيينه لا يتحقق الحث الا
 الصورة المستثناة وهي ما اذا غلب على ظنه الموت وما في وظنهما لم يغير فيهما المصنف واعلم ان السداد مع الفاضل بل المصنف في
 حثها اذا اخلل عند غلب ظن الموت وما في وظنهما لم يغير فيهما المصنف واعلم ان السداد مع الفاضل بل المصنف في
 ان صبره وعنها في غير ذلك امانا او وعنها في غير ذلك المكان واجمع الى الصلوة التي بها المندوبة في هيئته لان ايقاع نفس المندوبة في
 عين امانا او عين المكان المعين في ذم ولا ينفرد فلا يحددها بحسب المصنف فذلك الذي علمه وجهه على هذا التكييف اغفارة

جمع الصلوات يكون بغيره المرد مع فاضح فاولها الوافق يكونا هي والمنه وواحدة في الصف والقوم لا ينفكون الى هذا المعنى
 بلهم يتوسعون في اكثر من ذلك كما في قوله نعم وما يعمر من معمر ولا ينفق من عمر فان جمع الصلوات لفظ الذي غير ينفق من عمر كمن لم يزل يبا
 المذكورة والمخبر ما يعمر ولا ينفق من عمر غير ان في كتاب وقول المصنف الا ان يخلوا الصلوات على المنزلة اسقاء من قوله فكان اي يجي الكفارة والقضاء
 بالشرط المذكور الا ان يخلوا الصلوات بمغزى المكان على المنزلة والوجه الاجزاء وظاهره ان الوجه عند الاجزاء على تقدير اخفا ونزول المعيد كما فيهم الشك
 السيد عبد الله ان لو كان مفعول على تقدير عدم انقضاء النذر ولم يكن لقوله والوجه معنى بل كان يجب القطع بالاجزاء وعلى ذلك التقدير لقول
 وبهذا ما وجبه الشارع ولما لم ينفذ الاجزاء من نيات عدم عمل انقضاء نذر غير واضح وموقع واسر الموفق **قوله** ولو شرط ان دعا
 بتبليغ وجبة صحتها ايضا اشكال الا ان مترادف على صلوته الاعراب **قوله** ولو شرط حنا في انقضاء نذر لا ينفذ على الاظهر **قوله** ولو
 اطلق في الاجزاء والواحدة اشكال الا ان لا يجوز لعدم بشر غير الواحدة الا في الوتر ولا فائز بنفها فيما **قوله** انما في محض شران كان
 شهيد بذلك على ان لا يجب ذلك مع سودة فالتم عدم الانقضاء لوجوبها على عبادة الواجب منقذ والصلوة قوله نعم والا فلا يرد
 عليها اذا اطلق النذر فانه يدل على ذات شرطها ولو نذر في محض صحتها فيفضلها امكن القول بوجوب السودة مع الايات في كل ركعة **قوله**
 انقضاء المطلق الا المعيد في كل الانقضاء بل ينبغي السيلان **قوله** ان لم يوجب الصلواته اذا اذا او جيبا لا ينفذ صلا ولا يلزم انقضاء
 المطلق والمعيد **قوله** ويحوي الى ان الامام الظاهر المأموم كل الناسي وعدم ما يدل على الاحتصاص **قوله** وانما اهل هذا الاية
 الجهر والاعتصاف وكذا في موضع الفرض **قوله** ونجاستها ونجاسته البدن في خارج الوقت خاصة **قوله** ونذكر الحبل بل ينبغي ان يكون ذلك
 بعد الوقت ما قبله فلا اقل ان يكون كالنجاسة **قوله** او محتمل لم يحل ان يكون في قبيل ولو سكت فلاحوطا احتياطيا ولم يحصل له ان يكون في قبيل
 القرن على احد الطرفين حوائثا بل في فلو غلب على ظنهما احدهما قبل حصول الثاني في بنى عليه **قوله** فتذكر ان انقضاء نذر كان قد وقع ينقل
 على الاصح **قوله** ولو شك في عدم الكوف بنى على الاول الا ان يفتى الى الشك بين الركعات **قوله** بما وجب التلاقي من كل سهو مع قوله
 هو ثمان الاول والثاني فيرثا ليس كل الماشام **قوله** وهو الاخرى عندي هو اصح **قوله** ولو ذكر في اثنا عشر اسنائف الصلوة
 لا ينافي على الاصح **قوله** ويشترط عدم تحلل الحديث لا يشترط والاشراط احوط **قوله** وفي السجدة المنسية لا يشترط والاشراط احوط **قوله**
 وهو لو جرد عنى اوجبه هو العمل الا ان يفتى عن الواجب **قوله** وفي اشراط الطهارة انظر بشرط جميع ذلك **قوله** على عبد السلام
 هذا اصح **قوله** لا ينافي في السهو هذا اصح **قوله** او يشرب مسكرا يتناول كل واحد من هذه الثاني احتيازا من غير حاجز مع العلم بوجوب القضاء
 لان الاصل احدها **قوله** وهل يتبعين الفأنة انه لا يتبعين **قوله** ولا يشرب في الفراض اليومين وغيرهما فيحمل وجوب الترتيب **قوله** واما
 الكبريات استوجب الخوف اي فلا **قوله** والا فلا ان لم يحمل الاستيعاب على الجواز ورد عليه من لم يزل فانه يكون مؤدبا **قوله** ولو ذكر في
 اثنا عشر اسنائف اجماعا لا ينافي بل ان شاء الله تعالى وان كان وادبر علم الجواز العدول بحيث يكملها ثم سينا نفا الاخرى **قوله** ولو
 سنى الترتيب سقوله سقوله سقوله **قوله** ولا ينفذ النافذة سيفقد **قوله** لو سكر جزاء لو كان سكر سببا في عجزه **قوله** وفي اشراط الخبز
 فلا ولا يشترط **قوله** ولا يجوز انما من الصغر بان كان ممثلا على وادى الله القدر بمحض مثله الا بالبايع ولو انقضاء **قوله** استحبنا بايع راى
 لا يبيع كما بين **قوله** فالاشراط الحد الجهر لا يشترط **قوله** الا المارة فيزككون الامام ذكرى واحتجنا كما في رجل فاني لم يرد رجل ولا يثبت به المارة
 في المارة **قوله** ولو صلى الامام في نجاب داخله يرد عليه ان صلوة من يتأهل هذا الصف بصحة **قوله** وكذا التقصير المانع حاله
 المحلوس وعكس **قوله** فلو تابع بغيره بطلت صحته صلواته ان اخل بشئ من الواجبات وانظر كثيرا فيمن يخرج من كونه مصليا **قوله** ولو
 نوى كل من الاثنى عشر الامانة لصاحبهم ولو نوى الايمان بطلت انما اعلم كل واحد منهما ان كان ماموما بعد الصلوة بطلت الصلوة فان لم يثبت
 وشكلا فان كان باختيارها لان ذلك يفتى الاثر على العجز فلا يطل قوله فان نوى الايمان او شك في نواه فلا ينع ما ان يعلم بذلك في حال
 الصلوة او بعدها وعلى التقديرين فاما ان يكون عجزا اختياريا او اجتهديا من خارج وعلى تقدير عجز في ذلك في خلال الصلوة فاما قبل
 فيخلل الفأنة ويعد هتافا صورا لا اول علمها بذلك بعد الصلوة بعجزا لا اعادة الحد في الثاني استفساد ناهي في ذلك الى قول كل منهما ويحمل
 بطلان الاثر على العجز بعد الحكم بصحة الصلوة ولا يفضل منها غير صحيح الثالث علمها بذلك حال الصلوة فيبطل مطلقا **قوله** في
 بطلان الصلوة ففسر ففسر في صلوته المأموم الخوف الا في ارجح الاجاب ان يشك في ذلك بعد الصلوة في كل الصلوات لان الشك بعد الاثقال
 لا يفيح اختاره المصنف وهو في الخاف من الشك في خلال الصلوة قبل الفأنة فينوي ان الاقل دخله ففسر الاثقال وفيه ان لا يفسرها الثاني

والاصح في هذه الامام نظر الحاشية في تفسير اصول المذهب من انقطاع حكم السفر وان خالفه نظر الخافيز وان العمل بذلك اقوى **قوله** والا فترى ان الشرع في الصوم كالانعام ان كان الصوم واجبا لا مطر وينبغي القبول بزوال الشمس للزوم صحه ونبيل يكون كالانعام في التام **قوله** والا فترى ان الشرع في من مضى المفاد من حينه والحكم منه صحيح ومن مضى العود من وقت الاقامة فيه فلا بد من هذا احدها والا صح وجوب الانعام في ذهابه وفي بعضه والفرض هو عدمه ولا بد ان يكون قد صلى على الغام والالام المضطرب ومن نزل عن سائر اذهل وجهان **قوله** وفي المنفعة اشكال هو كما لو هذه بعينها **قوله** ولو رجع لا اخذ شئ منه فطره طريقه ان كان مسافرا يمكن ان يقال يجري مجرى من سلك البيع فترى ان اراد الجمع ليوم ويغفر ان ذلك معفو وهذا لان مضى المسافة الفلح والاخر غير معفو ومن اول السفر في المجلد الاول من هذا الكتاب يعون الملك الوها اللهم اعف لنا ولوالينا وجميع المؤمنين والمؤمنات

والحق منا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب الزكاة ولو اتفق احداهما فمن والى به لم ينسب من ذلك وان كان بعضنا الى ما لم ينسب بالعين او كان وليا او حاد
قوله ويخرج غلته الطفل هذا هو المفضل **قوله** واسباب النقص بشرق عنوان هذه الامام كلام **قوله** ولا يخرج زكاة من ماله ان لم يكن له من ماله غير ماله وهو ماله كان بين وبين وجوب ان يترك الزكاة وان ادا وجوب بعد العود الى الموضع
هذا هو المفضل ما دام دينه ولو بقيت يوجبه شئ ولم يقصر وحل بينه وبين المديون وجبت الزكاة **قوله** ولا الدين على المعسر والموسر على ذي
مضام كما بن عليه شخا الشهيد وغيره وهو الملبوط بصغير ودوى **قوله** ولا يجزئ المهر من ذلك يمكن من فكر على الاصح منه التذ والمشرط
نظرا لكونه يترتب فيه **قوله** ولو استطلق بالضابط وجب الخ من ماله المحل على الضابط فالأخرب عدم منع الخ من الزكاة وهذا
يعوم شامل ما اذا كان ماله محلا بعد ماله جميع زمان الخ وهو ثم وما اذا كان ذلك في امته فشكل لان وجوب الخ منوط بالاستطاعة المعتبر
لهذا المانع فعلق الزكاة والخ جميعا والاعتماد بان الخ مغلة بالذمة انما يكون بعد الاستقلال بمط والتم وجوب الزكاة وسقوط الخ لانه واجب
خاصة فلا يخلو في عدم المنع بغيره جميع بشرط ان لا يمتد **قوله** وانما جميع الزكاة والذمة الزكاة انما كانت الزكاة في المال المعين واللازمي
به **قوله** ولو جاز الحكم المفسر في وجوب الزكاة والخ معا والخ يفتق حولان الحول ان كان بعد استقلال الخ في الذمة يفتق جميع اشهر مع التمكن من فعله
حيث ان كان قبل ذلك وان سبق وجوب الخ يجب الزكاة لخصو السبب وعدم القطع باستقلال الخ ويتفق الوجوب فيقطع على الخ لان الاستقلال
الوجوب المشروط ان لا يمتد انما يكون بعين المال **قوله** ولو شرطها على المالك لم يعم على بل لا يصح على الاصح **قوله** الثالث عدم قرار المالك محل
الكلام في الضوات **قوله** ولا يكتفى على الامام لان له الاعراض في فعله ففضل الامام ما يترك عنه صادر مكلفا حقيقته يجري **قوله** وفيه احتياط
الثاني عشر في محل الاول ان يكون الاول ان المحل حقيقته في شهر شهر والمجا فيه من النقل والاشراك مع ان الان البرزخ **قوله** ثم يخرج بغير التو
قوله واحد عشر من سنة وعشرين من ثلث خاص والشيء **قوله** وابتداء حوله اربعين هذا هو الاصح **قوله** ولو جاز في الحول الثاني ان لا
بالا بد من صدق كونه معلوقا **قوله** من مال المالك وكذا من غير ماله **قوله** واشترط الاوتنر ولا لا في شرط **قوله** الثاني بطل الصلا
القول على هذا هو المفضل **قوله** ولو مات وعليه دين مستحب وجبت الزكاة ان مات بعد بدل والصلاح والا فلا اي وان مات فلا شئ عليه
لان الزكاة ان كانت على حكم مال الميت في الخ وان استقلت الى الوارث فليس للملك انما لتعلقها بالذمة فمعلقا بالارث ويجعل القول بالوجوب بالشرط
لان تعلق الذمة اصعب من التعلق بالارث لان الوارث الضرف من غير ان من الذمة **قوله** ولو لم يسو عيب وجهان في تضاد واحد
الوارث والا فلا ارث من مضاب فيجب على الجميع **قوله** الثالث كونها مضروبة بين مقتضى سبب المعاملة ولو جرت في المعاملة بغير سبب فلا زكاة كما
في بعض الاخبار وينبغي ان يبلغ نواحيها ان يبيح ذهابه وذات بغيرها **قوله** ويجزئ عنها ابن البون ويخبره الا يخرج لو كانا هذه امة لا يجري الا مع
فقطها لظن الوارث وهو احوط **قوله** ثم ما ذكره واحد وعشرين في كونه من العباد لم يظن له قوله في كل حين حصة مع لان الضابط اذا
كان عدا معا فلا معنى لكونه احد وان كان اربعين فلا حاجة للماء واحد وعشرين الثاني ان الاحدى والعشرين ان كانت بغير

من النقصان بقوله في كل حين اه والالم يكن الا عبادهما معن وصي شكل ثالث دهوان ظاهر الخبيث بين كل اربعين وكل خمسين وكل مائة
قوله وفي اجزاء بلن الحاض من عن شياه مع مضور القيمة عن ابل ومن شاة في الحق مع مضور القيمة نظر للجري في واحدة منها **قوله** واما
البطون فمناجها اثنتان هذا لا ينضب بعبادهما فقد عدها في المسمى اربع ويرى عليه عدم الاحتمال الى الثالث ولو فانه الاول كل اثنين وكل اربع
لا ينضب **قوله** وفي اربع هذا هو الصحيح **قوله** وفيه القائل في الوجوب في الضمان ليس فائدة المحلات بل فائدة الخلاف التقاوت في الحق
ما بين واحدة على القول الاخر لا فائدة فيه القول بكونهم بعضهم في الوجوب والحق في الضمان ليس فائدة المحلات بل فائدة الخلاف التقاوت في الحق
قوله والمجادل لك هذا في شبهه الا بل لا مع **قوله** ولا يخفى من غير الامراض الامراض الصالح ولا ما فيه صلاح **قوله** ولا في هوب
بالقبح وعدم العيون **قوله** فلا الاكولة والخل الضارب وهل يعيدان في شدة وعدها احوط وهو مضاعف من القول **قوله** ويجوز في ذلك
والافتقار الغنم من الذكوان وفيه شبه من الا بل لا مع **قوله** ومن غير غنم البهائم في شبهه الا بل لا كوة في العيون **قوله** ولو كان المضاعف في
ساس عيونها في الحكم **قوله** والعرب والمجان من الا بل حنبلي **قوله** ويجوز في ذلك المالك الا في وجوب القسبط مع الاختلاف وعدم
بالادب **قوله** ولو قلنا في الحاض دفع ثبت البون واستدناه بشكل الحكم اذا نقصت فيها من الشائين والعشرين في دهما وفيما في
قوله ولو قلنا عفت الدخول فانه في السوف في على داي هذا صحيح **قوله** فان فعل ذلك قبل الحول في ادا **قوله** وان كان الغش اقل خلا
لا في حيف **قوله** ولو علم الضارب في هذا الغش اخرج من الحاضر منها وعلى المعقوشة محل على ان المراد ان الغش يبيح الامرين وان يكون
خالصا ومعقوشة الاول اوجب الى العبادة وان كان ابعده عن **قوله** ويجوز في المعقوشة من الجاهل وان تلى في اسمها اما بالقيمة الغش
قوله في الجاهل لو كان الغش مما يجزى الزكاة كالتفديت **قوله** ويجوز في من مائة من الاكثر فانه لان ان يطابق فلا بحث ولا كان ما
احصيه زائلا **قوله** لو شاة في العبادة ونظف الغش في سبب القسبط الوجوب **قوله** او بعدا وهذا الجدل ما يشرب بغير
والغنى بك العين ماء المطر وفيه العكس **قوله** والعرب في الغش الغش الغش الكبير والد والى جميع والهروفي ولا ب معروف والنسب وهو البصر
يسفي عليه **قوله** ويتعلق الزكاة عند صلحها وعبادتها والضارب عند الجاهل في هذا حكم كالمداخ فظن الى الدليل **قوله** في الزكاة بعد
الموت اجمع كالبدن والمراد بها الموت المكروه كل سنة وانما يثبت في الغش اذا كان مذكرا مما يجزى الزكاة في **قوله** وبعد حصر السلطات
المراد باخراج الارض وتسميها اولوكان السلطات جابر لان ذلك يعلق بالارض **قوله** سواء انفق في الاصل او في النقيض **قوله** وما يطلع
مرتين هو بغير اوله من المطلق الخ وهذا هو الصحيح فلا يشك **قوله** حبان هذا خلافت الى **قوله** العلى حصر هذا هو الاصح لم يرد
الغش به **قوله** والملك بالضم اي التعليل بغير اهل اللغة بل في حق من الشجر والاعمال ان الاجزاء صفات **قوله** لو اشكل الاغاث السع
فكا الاستواء لان الاصل هدم الى بنة مع العلم بالاصل الاشتراك **قوله** او نفعا ونحو الاخر في الشك هذا اقرب نعم لو كان حقه اكثر من
كما اذا قرب ان مع البلوغ وحفظه على النقص ولا انشع في عمل **قوله** ويجوز في الساعي المحرم ولو لم يكن ساع جاز للمالك ان يخرج عدلا في حصر
ولو فرض بغيره جاز كما صرح به في الذكوان لكن اجمعي الاحياط **قوله** ويقبل قوله لو ادعى الكاهن هو ما يحتاج الى دفع وجهه وكما يجوز المحرم
في الفرض في غيرها **قوله** يكلف الخاص الواجب في العدل والمعرفة **قوله** ويجوز عليه ويشهد عليه عدلان في ثبوت الحول وفي شاة معتبر
في خصوص ولا في نفي المطلق **قوله** ثم رد ما استره بعباده محلات ما اذا كان المدعي والمأخوذ كلهما المجاز **قوله** ولا بد من استلزام
احدا التقديري هذا كان اذا شرب بعض والا عين التوقيف بالتقدير الذي وضع الشراب **قوله** ويجوز لو بلغ باحدهما دون الاخر هذا اذا كان
الامر المال عوضا او بغيره بالذات شري **قوله** ولو عارض اربعين ساعته هذا هو المعدل وكان في الاولى المجازة ام لا لان الضارب
اذا ابتدأ لم يخلق به الزكاة لعدم صدق حلال مجمل عليه ثم يسبق في حلال المجازة اذا كانت الاولى المجازة **قوله** لو طهر المضاد في الحق الى قوله
حصر العاملان بلغت بضابا وان لم يرض المال على داي المخير عدم الوجوب **قوله** والاخر ب عدم المنافاة هذا مشكل لان الاستحسان
اذا خرج من الوفاء كان ذلك نوع الشافعي في ثبوت الثالثة ومنه العامل لا يخرج من المنافاة بل منها والا جعلا في المال او كل منها من لا
يخرج منها الوجود في محلي هذه المنافاة الذي هو مقابل الاخر في حصره في ثبوت الضمان في ومنه العامل فلا يقيم ما ذكره
وكان حلالا في بيع ثبوت الزكاة وعدم سقوط حوال المالك من استحقاق عوض ما يملك فلم يسأ عنه العباد لمحلها في حصره ساقط
المعدل علم الوجوب لان الملك في حقيقته والاملاك في الحق لعدم امكان التعريف بمثل الصنعة **قوله** الدين لا يمنع الزكاة وان
غيره اي غيرها يقتضيه الدين وان كان خلاف للمبادر من العبادة **قوله** عبد المجازة يخرج عن العطف وذكره المجازة لعدم المنافاة

زكاة الفطر من العبد حتى يلزم المنع الزكاة **قوله** قالوا ربنا سبحان زكاة الفطر في السنة الأولى ويشكل بلزوم شئ فالمخرج كون استحباب الزكاة
على بعض أصناف شرائط المال إلى آخره **قوله** لا يكون ثلث مال التجارة منها فقل النظر ليس فيها بخلاف الربح لأن مقابل بعض
الذهب بعض الفضة **قوله** ولا زكاة في المحضرات وكذا البقول وما يبيع إليها العباد **قوله** وفي ضم ما يزدع منه يخرج السنة كالزكاة بعض نظر بعض نظر
إلى من شرط واحدة **قوله** وهو البرء ونحوه والبرء كبر لوله العجى والمال العتيق ولا يشترط أن يكون عوامل ولا يكون مشرك **قوله** العفا والمخافة والماء
محو كما يكون والبيوت لأن العفا ينفع العبيد وكسرها المنزل ولا يشترط المحول ولا الضاب ودعيا اشتراطها المضمون مسكا بالعموم **قوله** ولو قصر
التكسب جاز أن يعطى أكثر من قيمته على ما يجوز إذا كان دفعه **قوله** أو واجبا لنفقة إلا أن يكون عنده لأن يملكه والنفقة وجبة لكل لها عنده
نحو أن يمنها من واجب النفقة ويحتمل أن لا يجرى لعدم **قوله** وقيل المولى العفا خاصة هذا الشهر وبالأول شواهد **قوله** وهم ثلثه هذا الجمع
عليها **قوله** مع انقضاء التملك بهيأ من السبد **قوله** قيل لكم هو العبد المصروع بسبب الخطأ **قوله** ويجوز إعطاء سيد للمكاتب لأن الأذن وعده
تسكا بالعموم **قوله** ولا ضرب جواز العفا من الزكاة ومشراؤه الأب منها الظن بقيه بما إذا لم يوجد مستحق وما در عنه الكفارة محمول على
العقب بشرط الزينة ويعطى عليه **قوله** والأوقية المحلول حاله لا استحفاف هذا هو الأصح **قوله** ولو كان العفا من جاز العفا عنه ولو
كان له مال فالنظر الجواز أيضا لأنه فقير بالزكاة فينفذ إلى الواجب ويعلق الدين على لا يمنع ذلك يخرج بذلك من كونه فقيرا **قوله** وهو كل مصلح
أصح **قوله** وكذا الصنف شرط فيه ما يشترط فيه من السبل فيخرج من الفقير لا يمنع ذلك يخرج بذلك من كونه فقيرا **قوله** وهو كل مصلح
بما فيه كبر **قوله** أو فقير ما يصل إليه من الخبز من كفايته مع حاجته المأكل كفايته في السنة له ولو أوجب الفقير عليه لأن اليوم والمصلحة إلا أن يوجب
حصول الخبز أثناء السنة شرط وجب لا يوقع معرصة فانه يعقل ندبها التقيد بقوله مع حاجته للخبز ما لو كان مكسبا بعض السنة ويحصل بعض
الأخرى الخبز فانه لا يعطى **قوله** الفقراء والمساكين أو هل يجوز الإعطاء لهم من لا يجبر عليه فقيرهم جوزى الدرهم من إعطاء من على الزوجة و
قوله والخبز على الاشكال الا بشرط أقوى لظا الآية **قوله** على الملك والعبد ليس هلاله وهل يشترط أن يكون هلاله **قوله** ولا يملك الخبز
على الآية **قوله** وكذا الوصاية على الزكاة **قوله** أو يدفع العبد آخره لو كان معوضا بالدفع إلى نفسه والنظر أنها لو كانت زكاة وجب لأخذ
على العود لا يتأهل العود **قوله** أو المودع مع مظار المالك أن يخدع أو دعيه مظلوم وفيه وبين الزكاة **قوله** فان فعل كان فرضا الزكاة معجز
على داي من فاشته لا يجوز إلا فضا ولو فضل الزكاة المعجزة لم يملكها الفقير صلا لعدم الفضل إلى الفرض وعدم صحته الآخر وهل هو مضمون شرع بمجمله
لأنه ملكه فبغيره من المالك **قوله** وفي بعض ظروف المثل والفقير **قوله** والقول قول المالك في دعوى فضل النجمل لو ذكر مع أبيه على
اشكال بقاء من المراجع إلى البئر وهو علم بها ومن أصل عدم الاشتراط وأغلبه الأداة في الوقت في العبادة اشكال حيث أنه ساوي بين
دعوى المالك فضل النجمل وعواه ذكره مع ان المشتاء الذي ذكره لا ياتي عليها بأول فالأول معبر وجه لفقير قول في المفضل الآية الذكر والأصح أن
القول قول الفقير مطلقا سواء كانت العين بائنا أو نالها عملها صحة الدفع والقبض وانتمائها الملك وانقطاع سلطنة المالك ظاهرا **قوله** ولو انتفى
العلم لا لا يعدم الوجوب هذا أصح سواء كانت العين بائنا أو نالها عملها صحة الدفع والقبض وانتمائها الملك وانقطاع سلطنة المالك ظاهرا **قوله** ولو انتفى
المال في الفضل لم يعلم الفقير على أحد استحقاقه **قوله** ولو تلفت يد الغائب من المثل سواء أخذها زكاة المعجزة أو من غا **قوله** وفي الأعيان
فولان لا يجزى النجيب الدفع إلى الامام فلا يكون اثبا فالأموار عليه وجهه ودعاء الامام عند الفيق على داي الأصح وجوبه على الامام ومن
يقوم مقامه **قوله** ولا يجوز العود بها إلى الغائب مع وجود المستحق جوزى الدرهم من انقطاع الأفضل وفي النكدة العطش على الاصناف
وفي البيان اشتراط أن لا بعد مهلا للأخراج وهو حسن **قوله** ولا يعبر بالجنس المخرج عنه فلو نوى من أحد ماله ولم يعبر جاز وقال في
الزكاة وصحب بعد ذلك من يشاء ثم استشكل ما لو تلف أحدهما للزم من الناهي أو فقاو السوق فطر إلى ما يلزم من الضرر على الفقراء
وقال شيخنا البيان إلى التضييق فيكون على المالكين معا بالسنة وفيه عدل ثم وإن كان للكلام مجال **قوله** ولو قال إن كان مالى الغائب ما
النظر الآخر وهذا أحد من الزم من غير ضرورة لعدم الخبز بوجوده وإن كان الأصل بقاءه ولا مكان أن يكون فافلا فلا يكون المخرج زكاة ولا
عدلا منه حصل **قوله** فان حصل لم يجز بينهم انه لو لم يحصل لم يجز أيضا وفيه فوسع لا تنقضاء الاجزاء في هذا **قوله** وفي النقل إلى غيره
أن كان الغائب بائنا فله النقل إلى علم الفقير بان لبقاء له مطلقا ما لو تلف والفقير علم بجلا في النقل فطر من عدم الخبز من كونه فرضا ما
بالانقلاف ودولت باحتمال انما كان على فقير كونه زكاة وفلان **قوله** وإن أخذها عالم يجزى على الامام البئنة على الأول خاصة لو قيل
بالاجز او مطلقا لأن الامام على علم مطلق في قوله البئر ولو كان ذلك لم يصح قوله البئر إذا أخذها **قوله** على اشكال أن زكاة الكفاية بينه وبين كل هذا

لان النية يجب ان تدفع الى الفقيه وجعله **قوله** واقل ما يعطى الفقير من درهم على راي استحبابه بالاحوال وهذا مقدار الاقل
 فيكون وجوده او استحبابه والاصح ان الاقل ما ذكره وانما على وجه الاستحباب ولو اقر قوله على راي من استحبابه بالكان اولى **قوله** وان استغنى به
 لا يغير احدا عما لو استغنى بماله او بما لا يجرى الا احلته لكونه عينا لكن في وعليه ما لو استغنى به لان قيمته قد انقضت بحيث يوجب
 فيمن يوم الغنى وعلم ما يكتفه من قدره لا يعطى حتى وان استغنى بغيره وهذا سؤال وهو انما اذا فتر من ما يكتفه مؤثر التزمل فيخرج به من
 الفقير لان المدين لا يفتقر كونه فقيرا اذ المدينون يعطون من ستم الغاومين الا ان ينقض ما اخذه من مؤثر ولو كان عالما عاذا فلا خفاء في
 جوانا الاحساب منهم **قوله** ومن ثمة الامام على راي المعتمد والمشهور وادت ارباب الزكاة علم **قوله** لتعطيل الحديث بالشرع من ماله
 وان كان المذكور الفقراء والمساكين **قوله** واجزه الميكان والوفاة على المالك على راي هذا اصح لوجوب تعيين الزكاة عليه ولا يتم الا بالملك
 لا يبراث وبشبهه كونه الدين **قوله** وتعلق الزكاة بالعين احوال الشك في الاصح ان التعلق هنا يتعلق براسه لان سبيله كل واحد من
 الاثبات الشريعة في كون من دفعه الاخر **قوله** وتغير المشرى الظان مخير مع جملة بالاحوال لا مع علم **قوله** ولو ادعى المالك من غيره فلا يجرى
 لزوال العيب ويحمل ثبوت هذه الاحتمال ضعيف لان الاصل عدم تلوها الاستحقاق ولان علم اليد يد له الملك فلا يلحق باليدين
 البعيد **قوله** او كما يامر بظاهره ومعلم يودسبها هذا هو الاصح للرواية ولا ينافيها صفات وبطلانها يجب فطره المشروط دون غيره **قوله**
 فان لم يجره بغيره سقطت الفطر عليه وعلى المولى بالخصص وبطلانها لا ينافي هذا ولا هو الموجب اولى **قوله** فيدر صلها على عباده
 ثم يخرجها الى بار اخر اجها الى اجبى **قوله** ذكوة المشرك على ابيه باخصص وبطلانها لا ينافي هذا ولا هو الموجب اولى **قوله** فيدر صلها على عباده
 ذكوة على الوارث ولا على غيره الا ان يعول احد هما والاخر بالوجوب على الوارث لان الذكر ينقل الى ملكه وهو الاصح **قوله** لو يملكه
 الزوجة المهر من الميت قبل الهلال اي قبل الوصية قبل الهلال من الميت فلا يكون الا قبل الهلال القبول الموت لا اثر له بلوج عدم وجوبها
 على المولى انا قبل بعد الهلال وان قلنا القبول كاشت وكذا لا يعلم بالارث ونحوها لعدم الدليل الدال على وجوب القضاء في حتم
قوله لو يملك بعد سقطت ظاهره على كل حال قلنا القبول كاشت ونافلا لا يخرج من ضرب لعدم الدليل على النكاح هنا وبصرح الشارع
قوله في الوجوب على الوارث اشكال لا يجب **قوله** الا من وجبه المعسر فطرها على ممتلكها ان يعلمها الزوج يفر من ان اذاعها لا يجب فطرها
 على غيرها ايضا والاصح الوجوب للعموم وعدم صلاحه في وجب لتعلق الوجوب المتفق للخصص **قوله** باذن الزوج اجزاء الا لا ينافي
 غيره **قوله** وبب ومن اشكال منشاء من الضل والاصالة لا يجرى لتعلق التكليف به وبطلانها لا ينافي هذا ولا هو الموجب اولى **قوله** فيدر صلها على عباده
 الاصل لا احاصله لان الوجوب على حالها فلا يخلو وان ثبت العقل فلا وجوب على من عوقب الوجوب لان نكاحها لم يكن لها ذكوة معقبة
 في انشاء من الضل والاصالة لا يجرى لتعلق التكليف به وبطلانها لا ينافي هذا ولا هو الموجب اولى **قوله** فيدر صلها على عباده
 في استصاها من الفطر اشكال لا احصاه لانها دائر مع الحرز والمالك **قوله** ويجوز نكاحها بل يجرى الى قبل صلوة العيلة هذا معناه ان واية
 وقال بعض الاحكاميين فيها من اول يوم الفطر **قوله** ويجوز نكاحها بل يجرى الى قبل صلوة العيلة ونكاحها العيلة بعد نكاحها لكن بشكل عليه
 ان المحرم نكاحها عني الى وال وليتبع العباد ما يد عليه **قوله** ثم ان عتقها وخرج الوفاة يمكن ان يكون عتقا على المحل في اصل الباب اي ثم
 بعد ذلك ان عتقها **قوله** احبها واجبا بينه الا واه الاصح ان ان اخبرته الوفاة في اداء والا فني قضاء والتفصيل ضعيف فان
 في الوارث ولا اثر على ذلك بحيث ان فانه يفتقر ذلك والائتم احدا لا يبرأ اما الوجوب الفودي او صده وهو الاصح من مطلق غير تفيد
 بوقت مخصوص وبها مستغنى بالحق والاجتماع ولو اقر مع الامكان والعزل ضمن وبانتم ايضا **قوله** واقل ما يعطى الفقير صاع الاصح
 الاجتماع والقضود ظاهرة وجوب ذلك هو المشم والظن الاستحباب **قوله** ويجوز للامام او نائبه ان يوجب للمالك البيع اليهم لانهم يصبرون فيها
قوله ويشترط صلتا فيعين اي كونهما ذكوة فطره في ناس معينين ولو وجهها من حصول غيرهم معهم ولا بد من نية الا اداء في الوقت والقضاء
 في خارج لانها موقرة على راي المصنف على العزل وعنده بعد الوفاة فينبوي الا اداء دائما في الاول والقضاء في الثاني **قوله** لو لم يشترط
 في النية فضايق العقل وجب محض الا اداء وما يوجبه كان ولا بد من نية كانه لا يوجب قصد ذلك لانهم عدم وجوب ايقاع العقل عليه
 لان لو يجب قصد لا مشاع ونوع العقل على وجه مخصوص بدون النية لقوله ثم وانما لكل امرئ ما خفى **قوله** والدين في المحل اصلا لا
 بعد اعتبار الدين في المحل لان فيه اجزا ما يشر ولا يشر ليس واحد من الاثبات اما الدين في ناسل **قوله** مستحق نقد على راي هذا هو الاصح لان
 القيمة لا يجرى لان المال كان وبطلانها لا ينافي هذا ولا هو الموجب اولى **قوله** ثم فاعل المعقوث اي غالب في ثبوت البلية كحفظها

في المختلف والمختلف غالب في المكلف وهو قول اصحاب الاول اظهر **قوله** ويجزى من الدين اربع اطاق بالعرفان على داي الخلاف في موضعين
 في اجزاء اربع اطاق يكون ما على فيه والاصح عدم اجزاء ما دون الصلح **قوله** والارض بين الجبين والمخيف والمنهن هذا اصح وجا من الدين وان زاد
 كل باسم **قوله** والموس بكر الوامثلة **قوله** جاذ اختلاف النفع على داي مع قوله والا فرب اجزاء المختلف معاً في حرة والا حوط له
 الا متصا على نفع واحد الباب الثالثة المحنى **قوله** وما يوجد في جوف السمكة من غير احتياج الى غير ذلك لعدم ملك الضابط اياه لعدم
 الاحتياز على ملكها عليها فلا يصح ملكها ودعا بقى على ان يملك للبائع مشروط بالبيعة ومباذره غير ظاهر **قوله** والا فرباً مشروط علم ان الاسلاك
 ودعا بقى على مسئلة السقينة اذا نكرت في العري وان الغامض اذا خرج شيئاً ملكه ما مطاً او بشرط الا حراض في فعل الاول لا بشرط ان الاسلاك
 وفي حرة وعلى الثاني بشرط يمكن لفظه عليه القوي اصلاً وبناء **قوله** ولو وجب في دار الاسلام وامره عليه لفظه وان كان مؤثراً على داي
 هذا اصح **قوله** ولو اختلف مساجل الدار والكنزة ملكية اكثر فدم قول المالك مع اليقين على الاشكال القوي على نقد قول المالك هو ان
قوله ولا يختلف البايع والمشتري او المبيع والمشتري فدم قول صاحب اليد الا يصح تقديم قول الغير ويمكن تكلف حمل العبادة عليه لان صاحب اليد
 بالاضافة الى الكثرة في الحقيقة **قوله** كالجواهر كل ما يكون فقيماً من الحجارة والهدى وكاللاي **قوله** ارض التي بها المراءى ان دامت كما هو المبدأ
 ويخرج من القوت حرة عتوة باعيل ما يملكه منها وهو اثار الثمرات وينوي البير الامام والحاكم كاختاره في الدرر من لى بشكل قوله انما
 مؤيد منها لا اعتبار بامره لا حاصل له او هذا هذا النوع من العبادة لا يحتاج الى التبرع حقيقة كغسل الكافر والمسلم وغسل الميت الحايض ليعمل على
 المسلم على القول **قوله** والمعاهد للمعدن ان كان في الملك من جواهر منها استخاد المالك من خرج حشروا البلد في له وتفتير الخرج على المالك
 مطلقاً على المحنى والصاب على داي وهو عشرة دنانير ودينار وهذا اصح **قوله** ولا يشترط اتحاد العوض في الدنيا ويشترط ان لا يتركه احد اضاف
 اهل الا وكذا القول للمعدن اما الكثرة في استخراج الكثرة الواحدة للصاب وما تفق من الصاب من ذلك من حرة الادباغ والحاصل من الحطاط
 والاحتشاش والارض الموكنة باجها او ناء الاشجار وعين ذلك **قوله** وفي الادباغ كونهما فاصلة عن حرة السنزله ولعلها وكذا ما اجماع
 البير من صياقره هدم ومصانقره سر وغير ذلك ما ينبغي تفسير العرف ولا بد اعترافا وهي من الادباغ كاد عليه فلم الاحبار والنسب على ما
 على ما عمن من المال اعدل واحوط **قوله** وفي المختلف بالحرام اية يجب احراج حشروا في هذا الموضع الا ان يعلم زيادة الحرام عليه فيخرج من حلال
 يقطع بان زيادة ومصرفه من المحنى على حقيقة التفتير وفي الزيادة من دونه ولو لم يكن الخليفة قد رخص لم يكن هذا كافياً عنه **قوله** ويعتبر في نسب
 بالفرق في نسب بهما يعطى بطل في اولى **قوله** ودون النسب بانزله هذا اصح **قوله** وفقر البير على داي بعينه ولا يلزم التداخل الاختلاف
 الاعتبار **قوله** وينقل ما يفتقر اليه من الامام ثم يعده الى وادشراى هو جهاها ولا يكون صله كما يراه مخالفاً **قوله** والامام فاصل
 النعم على الكفاية لظروفه وعليه القول وهذا اصح يفتح عليه جواز من خصه في حال الغيبة اللهم وعدم جواز اعطاء ما زاد على مؤتمره
 السنه في الاحبار ما يدل على الثاني صريحاً وعلى الاول لزوماً **قوله** في الاقوال هي جميع نقله كبر وباسكان الفاء المحلى ارباها المراءان
 كذا في كذا **قوله** والمواالات اذا لم يكن لها مالك مسلم وعينه من يقاتل بعينه اذ نهها هو المشتم وغير قول في محتمل **قوله** والفا نذكر له ليس على
 اطلاقه في الاطلاق ذلك مما **قوله** وهي ان يشترى الانسان اما من حقه علم لم او يغيره اتمامه هذا ولم يغير ما تبلى اعم الدين هناك
 ولو وقع الخلاف في سقوط المحنى في الغيبة فمنها فهو سقوط المناجر وط **قوله** ومع الغيبة يجر المكلف اة ينبغي معرفه نصيب الاصناف اللهم
 والخبرة نصيب الامام **قوله** كتاب الصوم **قوله** وشرا في طين فضاء اما سافر الى الموتين ان الزول اعدام غير معدوم يمنع
 التعريف بها ولان ان نقول ان الموتين ان كان امراً فاعلى البير فذلك المفضل فليس بواجب وان كان هو البير لم يكن التعريف صحيحاً
 اذا الصوم غير البير في التعريف كلام **قوله** ويكفي ذلك لكن ينبغي الا ان **قوله** والنز والمعين على داي الا يصح لا بد من التعيين معاً
 ولو نذر الصوم عدا عن فضاء ومضاه اة الحب من فزع على علم احبها البير في النذر والمعين والاصح التعيين معاً وهذا على هذا
 التقليد **قوله** كما للغير في المطلق الى الذي ليس معجب **قوله** والنجس ممن لا يغفدها كانه جواب عن سؤال المفسر فذكر على قوله او في
 الجواب من الشك فان غير مذكور بل جاز في البير **قوله** وفي الغسل في الماء الغريب وعليه العمل وبير داي عليه وان لم يكن حراً **قوله**
 والجوس الجاهل بالاهلية يتوضأ شراً اى يخشى بغير احتياط في صوم ما يقدره ومضاف ورجح **قوله** ولو نذر صوم الزهريه يقول
 لا ينعى ان يصوم الجميع فلا يفسد بخلاف الجوس بالدين الى الصوم فانزله لوط الجميع لم يأت رمضان معاً وهو غير جازي على حال **قوله** ولو
 فلم البير على شراه لا يجزى اصلاً **قوله** ولا بد من كل ليلة من نذر لا بد من ذلك **قوله** ولو نذر في رمضان فمؤثره ما او فعلاً في غير رمضان

كتاب الصوم

عن رمضان نظر الظن ان المراد ان كان عالما بان رمضان اما الجاهل بذلك ثم يظهر كونه من رمضان صوما ويقع عن رمضان مع علمه للاخبار والدلالة
على اجزاء الصوم بغير شعبان ثم يظهر ان من رمضان على هذا يصغف النظر هنا خصوصا في الفعل لان الصنف بعينه رمضان مع التوهم
نيزه الى وجوب والاصح عدم الاجزاء **قوله** ولو نوى الذب ليلز الشك على ان من شعبان اه هذا بناء على ان من شعبان اخره ولبس
على النطق المسئلة بالعرف العالم **قوله** وان نوى على ذلك التقدير فلا يملك ذلك تغليفه على التقدير لان المقدر من الحج هو
التمكين فلا يكلف غيره **قوله** او علم بعد الغال وان لم يتناول وجبا الامساك والقضاء اجماعا ولو تناول وجبت الكفارة **قوله**
ولو نوى من قضاء رمضان واضطر بعد ذلك والعلما ثم يظهر ان من رمضان في الكفارة اشكال ومعرفتها فيها اشكال والصبر مع
يعود الى محذوف فتدبر في وجوب الكفارة اى مع الوجود في كونه رمضان وعقبات اشكال ويمكن بناؤها اصل المسئلة على انه لا يجوز
التكليف بفعل علم المكلف فانه شرط ام و
دفع تكلف رمضان الامتناع تكليف العاقل مخير كون التكليف بقضاءه فيجب كفاؤه وهو لحوط واول **قوله** ولو نوى الاضطرار
في يوم رمضان الى قوله لم يغفل على اى من المسئلة اذا كان يعلم ان من رمضان والاصح الا يغفل صوم بعد **قوله** ولو نوى من نية
الصوم ثم نوى الاضطرار لم يغفل الى قوله صح الصوم على اشكال الاصح لا يصح وهل يعرف بين ما اذا نوى ان من رمضان ام لا فيحصل
العرف بل هو انظم من كلام الامتناع لكن يرد عليه شئ وهو ان التبر اذا كانت شرطه ايجابا يكون كونه الخروج عنها مطلقا على حال الاضطرار
بالشرط في نية الصلوة ولو نوى فعل المتأخر فظهر ان من غير مصل فظهر كلامهم انه يصلح لا يبطل فان من اراد الاستدبار والتكلم القليل اثره
مصل ثم علم بان لم يبطل صلواته ينبغي ان يكون ولا عرف بين ان يعود الى نية الصوم عند التأمل بالاجزاء وعدمه لان الصوم لا
يبطل عند ذلك ولو نوى فعل المتأخر للصوم او زود فيه او نية التبر فليس يجزى الا بطل الفوات الاستدبار **قوله** ومن
الحقنة بالمانع في الامتناع نظر الاصح عدم الامتناع **قوله** وان كان من هذا الاضطرار هو الاضطرار **قوله** وفي الامتناع بالنظر الاصح
الامتناع والادناس والاعتناء هنا صادف بمعنى الواس للاخبار والدلالة على ذلك **قوله** ولو اتي عقيب الاستمنا والمساء
فند صوم من الصوم والذلة على ذلك فلا حاجة الى التيقن كونه من رمضان ومعناه ذلك الاطلاق المخصوص **قوله** او اتي عقيب النظر الى المرأة
او الاستماع لم يغفل لو كان من عاونه وذلك ففعل عاملا فاصلا الحصول الامناء فالنظر وجوب الكفارة ولم يغفل كون الاثنا لذلك
من عاونه في وجوبه فظهر وكذا القول في التجمل للمع لونه بنب على الاثنا **قوله** بخلافنا جاهل الحكم والجاهل له اما الجاهل فلا كفارة
عليه ولا يبرون الخاف الناس في من حيث انما غفل بالعلم ويمكن العرف في افراد الناس بهم من ان يغفل على الاعتناء بهم
من علم انه قد كان حصل حكم المسئلة ثم زال عنه ولا يدري ما هو فيجب على الثاني في الاول **قوله** ويكره المراجعة والتخني وقيل فيقول
لان بطلان العمل الما وولم يغفل الى الخوف **قوله** عدا الكذب الى قوله على اى قد سبق الحكم **قوله** والخط بعد طبع الفجر مع العفة على العمل
ويكون طالع او قد تناول المعطل **قوله** وبالغريب التقدير لو اخرج من عدلان بالغريب فان ذلك القول كالصلوة لانها حجة شرعية يجب
المصير **قوله** او الظلمة الموهمة الى الخوف يحصل معها ظن غالب وان حصل معها احتمال وحول الليل لكن عدم وجوب الكفارة هنا
ينبغي ان يقال ان كان لا يعلم اى مثل هذا لا يجوز الاضطرار وجبت عليه القضاء وخاصة لا كفارة لان جهاله بالحكم وان علم بذلك فاما
على الاضطرار فالمناسب وجوب الكفارة وينبغي ان لا يكون وثقا بين علمه بعد ذلك ببقاء النهار وبين استمنا واللبس لان الاصل
ولو بين ذلك دخول اشكال **قوله** ولو ظن لم يغفل قال المصنف فقام بين قضاء النهار ويظهر المختلف المبل اليه وينبغي ان يقال ان
كان ذلك في موضع يقول على الظن فلا وجب الاضطرار اصل وان كان العمل ممكنا فلا وجب له الاستمنا وجوانا ان يغفل عليه نعم يخشى منه
حكم الجاهل بالحكم مع جهله **قوله** والتقليد في عدم الطوع ينبغي لو اخرج بذلك عدلان ان لا يجزى عليه القضاء لانها حجة **قوله** ولو نوى التقلب
المحبذ بالطلوع اه لا عرف بين كون عدلا او فاسقا ولو كان عدلين وجبت الكفارة كما صرح في الدرر من والمنهني ولو ظن فيهما حوبا ففيه
وجوبه نظر حتى اطلاق الفرض بحاله **قوله** دون الصلوة وان كان فضلا الى الواجب القضاء في الفل هو الاضطرار **قوله** ومعاودة الحب
النوم فاما حال من المعاودة بدلا من النوم لان المحبة النوم التي وقع حال كونه ثانيا وهو بعيد وان كان صحيحا بعض الصور وهي
ما اذا كانت جينا بغير اعتلال **قوله** وفي الاضطرار بالامتناع وعقب النظر الى المعبر اشكال لا اظن راجعا الى المحلة ولا الى المحلة الاصح صيرته
معنا ناد يغفل الى النظر **قوله** في الحائض العائت بالمقتضى الى قوله بالمسئلة اشكال الحائض لا باس لم يرد **قوله** وفي الحائض وصول النوا الى

الموت من الاكل والشراب لا يلحق لعدم صدق الحقة **قوله** اما لو وصل بعينه كالقطع بالرج نفسه او لم عينه بذلك فوصل الى جوفه وهو صائم لا يقطع خلا فالشيخ لعدم المنقصة وان كانت العبادة لا يوجب هذا المعنى بل يقتضي ظاهره ما ليس مراد **قوله** والسقوط بما يتعدى الخلق الى ما يشابه ذلك وهو مفتوح الاول ما ينقطع به ولم ينقطع في مصدره الا انقطاع فيكون في العبادة احتياج الى التكليف **قوله** وان جبرها لعلك وتغير تغير خلا فالعنف العام لان الظلم قد يكون بالسكن الحاصل من المحاذرة **قوله** والتخامر اذا لم يحصل في حد الظاهر من الضم لم يفسد بانها لها احد الظلم ما يوجب جميع الحاء المهمل ولا لذلك البلاغ الخارج من الصلة كما نص عليه في الشك في عدم صدق الف على غيرها وانتفاء في مقام موضع الخلق كما يشهد اليه **قوله** ولو تدبر على قطعها من مجراها فزكها حتى زك فلا ضرب علم الاضطرار بذلك على الاصح في لوصاف الخاثر انتفاء ذم غيرهم ما لم يفسد لان الجميع باطن ولا اضطرار به والخبر لا اجل الصوم لا يقتضي التحريم مط **قوله** فان حصر الخليل فالافزاد في القضاء خاصه الا ضربا لغيره من الصوم لا اضطرار **قوله** بما فيه صبره وكيف عصاة شجرة ذكره في القاموس **قوله** وبما ذكره انما هو في المرض من غير الكفاية او غيره **قوله** وايضا خيار غليظة الغليظة وما عليهم ايصال ان ذلك على سبيل العمل حيث يمكن التحريم ولا باس بالحاق الرخا الذي يحصل فيه اجزا وكذا الخا والندد ونحوه **قوله** وبما ذكره في عبادته انما هو في وقت ثلثه او ثلثه او ثلثه **قوله** ويذكر الكفاية اه ظاهره انما لا يكره به وقت ذلك والمخير التكرير مع عدم السبب فتلغى التاكيد بلغة الى غير **قوله** ولو اكره وجب على الجميع تغليظا فزاد وعين رجبين سوفا ولا فرق بين الكا والمنع بها **قوله** والاعراب العمل عن الاجنبية والامر المكرهين لا فعل **قوله** ولو تبيع بالتكفير عن الميت اجزاء عند لا الخ لا يجزي في الصوم عن اصلا ويجزى غير مع الاذن **قوله** ولو طعن الاكل ناسبا الفضا ففعله وجب الكفاية هذا هو المشتم وفيه نظر لان جاهل الحكم فاني في عدم الكفاية كما صرح به المصنف ولا ريب ان الكفاية احوط **قوله** ولا يفسد الصوم الناسي اي مط وان كان مذبا على الظن **قوله** او هو فعمل اشكال المجهر عدم القضاء ان صلف عليه اسم المكره **قوله** الى ان يهوى الطلوع معناه وتغلب والعمل ولو كان في غير النيم في معناه **قوله** ولو اضطرر منه في يومه لعل رمضان اه خلا فالعنف العام **قوله** لو سقط فنهى الصوم بعد انما به فلا ضرب سقوط الكفاية عدم السقوط احوط نظر الى ان مكلف ظاهره لان منعه بغيره وذلك فنهى العمل باثم بالا فطار **قوله** فلو اعتقت ثم حانت فلا ضرب بطلان ولا بطلان احوط **قوله** فخرجنا في اول وقت الوجوب لانه قوي **قوله** ولو قدر على اكثر من غايته عشر او على الاقل ما وجب عدم الوجوب لانه لا دليل عليه لان ما وجب تبعا وهو الاكل والاكثر في ذلك فنهى البيع وهو الاصح في الاجزاء ان من عليه كفاية اذا عجز عن الاضمان التثنية صليفا بما امكنه وصام ثمانية عشر يوما جميعا بين الاحياء وهو خير الدروس فانه عجز استقر امره **قوله** اما لو قدر على العدة حوت الوصف فالوجوب وجوب العدة وبشكل على ذلك ان الواجب هو الشايع لا التثمان والشايع والظن عدم الوجوب وان كان احوط **قوله** ولو صام شهرا فخرج اصل وجوب تسعة وثمانية عشر والسقوط الاظهر وجوب ثمانية عشر لان العجز عن الشرح في حصول **قوله** لو اوجب ليلا او نهارا بعد الماء بعد تمكنه من العمل حتى اصبح فالفقهاء على اشكال وربما فصل بالتثنية مع طر الفقدان ينقضي وعدمه فلا يفتي بالمجهر عدم القضاء مطان لا يجب العمل للصوم وديما بين المصن نظير في ذلك على وجوب عمل الجنابة لنفسه مع ان في بيان هذا نظر **قوله** او خفاء وان لم ينو قبل او عجزا لفظ على الاصح وبطلان اذا نوى الصوم صوم من فاذا اخل بالنية وجب القضاء وهو قول الشيخ وجماعة وكذا قال الشيخ في المبوط انه اذا عجز بالمعطر وجب القضاء **قوله** الثاني الامساك بغيرها بالانصاف مما هو ظاهره انه حيث يكون الصوم محملا لا بعد صوما في عده احيا وما يبدل على انه صوم في بعد الكفاية فيبعد المعطر **قوله** ويجزى بها والمريض والقضاء اذا ظهر فاعيد الطلوع الفجر ولو كان قبل وجب عليها العمل كما يجب ومع الاخلال عملا احتيارا لهما كما يجب **قوله** ويجزى التثنية بالاضطرار بالحرم على داي لا انواع التثنية وهو الاحوط وان كان الاشهر هو الواحد ولا فرق بين الخبر الاصل والعارض **قوله** وكفاية التثنية المعين فولا في الاحوط انها كبرى والتفصيل ان المنذور ان كان صوما لكبرى والا فتعزى اقوى فانه افضل بما يوجب الكفاية في رمضان فلا اشكال في وجوبها كبرى ولا يفيج **قوله** ايضا عملا بالا في النقص **قوله** المساق اذا ذكره ذو جبره وجب الكفاية عليها لاعتناء الاعمال الكفاية اذا لا يتصور الكفاية فيها اذا لا شئ من بينها يقتضيه ولا يوجب له مباح وهل يفيد الصوم العمل الظن من فتاوى علماء ثمة ذلك الاصح وجوبه لا بعد ثلث لان الوجوب اطلاقا في **قوله** لو جامع ثم انشاء سف احياء باسقاط على داي لا فرق بين المسلمين الا ان المسقط في الاول باختيار المكلف

بخلاف الثاني طبعه بخبر وعدم السقوط مطلقا **قوله** الابع القدر وهو من طعام الى قوله بامور ثلثة اى من موجبات الافطار القدر
 مع ملا بسره او ثلثة **قوله** والمصغر القليله اللين هي تفسير اذان يد من لها ولد من نعم فاذا اريد الوصف ثلثة **قوله** ولو خاف على نفسها
 فقه الحاذق بما يخوف على الولد والمرضى اشكال الاجمع انهما كما لم يرضى لاصل الزيادة من وجوب الكفارة عليها العموم وادانها معارض
 بعموم ثلاثه المرضي **قوله** ويصح القدر في غير رمضان ان نعت على الاشكال للاجماع **قوله** ويصح بها منقاد الغير من الهلال مع اة فقه
 الى الافطار والادب العدم للاجماع لا يلحق **قوله** ولو طهرت بان لم يعزم على القضاء او عزم على ذلك **قوله** فقه وادب يجب على الولي
 قضاء هو وادب مسنون وجازم والاجمع عدم الوجوب بلا فيه وادب من اصيب باليربصوم فلم يتمكن من قضاءه فقال هم كيف يقض
 عنها ما لم يجب عليها فكلوا واجب على الكفارة فلا حظ ذلك فليس كما ذكر بل يشترط الحاق هذا بالواجب الكفاري بعد ان كان واجبا
 عينها بالعارض **قوله** وهو اكراد له هل يشرط بلوغه عن الموت فلا يجب ان كان غير بالغ النظم نعم **قوله** فان صامه وافطراه
 بعد ان وال وفقر او على الثغاب اذا احدهما فقه الكفارة وجوبا وعلل اشكال قال المشايخ ان هذا صورا دعبا ولا يجزى ما ذكره لا
 احدهما عطف على غيره صامه لم يجزى الا صورة واحدة هي صوم احدهما وما قبله يقضى ان يكون فله صامه معا صورة ما اذا صام
 احدهما خاصا ومنه وافطره لا يخرج عن العبادة والاحوط وجوب الكفارة على من افطر الفحشاء وبغده وفقر او على الثغاب لان ما وجب من
 المفطر واجب فقهه فيستخرج في قضاء رمضان ونحوه والاصل لا ينافى العبادة بالمفطر الا ان يدعى ان احدهما لا يعد قضاء ومضاه
 فقهه في ذلك اى عدم الوجوب بصل الجبل بحله فقه الاول وجهان واحيانا منع لوصام اجنبى هو الميت يعبر عنه اولى او بانه فقه
 الاجزاء وقلة بفتاوى من كون الوجوب على الولي فلا يسلط بفعل الغير وان اصل الوجوب على الميت ينسقط بغير عدم الاجزاء واليرب
 في المنه **قوله** في القضاء وعن المرأة والعبد اشكال القضاء على المرأة والاحوط في العبد القضاء **قوله** وصلى من مال الميت
 عن شهر الظاهر كل يوم بعد **قوله** الشيخ والتفخر الاجمع التفضل وهو انما اذا لم يطبق الصوم اصلا واداسجبت حجا على التكليف
 يسقط اداء وقضاء ولا كفارة ولو اطاقا فانه يستقر فغلبها الكفارة والنظم وجوب القضاء ومصل الى تحريم والاكثر من ذلك المختلف اسقطه
 وماذا والعطاش فيصم ولو لم يدرى صاحبه فانه ان يفس من برئه الكفارة لا القضاء وان برئ على الغالب ولو لم يكن ما يؤسره برئه فلا
 كفارة وعليه القضاء ولا يجوز لها ان يشرب الى عند ما يداوى في لو ما يداوى وغيرها **قوله** وقضاء الصوم والصلوة على وادب الجلي وعليها
 العمل وهو مشيبي الاحطاب **قوله** والادب الاحتصاص بقضاء رمضان عدم الاحتصاص فيى نظروا وادب سماعه من صرح **قوله**
 وادب الشترى ان كان بمعنى ناسكا الظاهر فيهم مطمعا لا طلاقا الى وادب **قوله** ولو نذر يوما فانفق احدهما افطر ولا قضاء على
 وادب هذا هو الاجمع لا نكشافا في منافع غلق النذر **قوله** وصوم الصبي المميز صحيح على اشكال ميتا ومن امكان فوجبه الامر اليه وعلى والحق
 العدم وانما صوم يحسن النذر **قوله** وان اخلت بالعمل ينبغي ان يوازيه حتى العسل فان لم يغسل اصلا ولا يمكن عمله على فعل واحد
 لان غسل الاثنية لا يدخل في صوم المانع وان عتيد بغسل النهار صام **قوله** او غسل النهار مسئلة **قوله** او غسل النهار اى محو عنها
 مصل في على ما اذا اخلت باحد العتدين من هذا وان صومها يبطل ايضا وان كان غسلها واجبا لبلال كان ذلك غسل العتدين فكل
 فقد يبر على الفجر لصوم الصوم فيه اشكال ووجوب القضاء ولا كفارة وليس بعد ان يكون غسل الحائض والقضاء اذا ظهر ما قبل الفجر
 كل وان المصنف الحنفى باجيب **قوله** والتند الميئد يراى الميئد بفعله السف فلو اطلق لم يدخل السف هذا وهو ان النذر المتعلق
 بالسف فديقال بانه منان بمقتضى العموم بالواجب لان حقران يصام السف **قوله** والاو ربح المندوب الكراهية هذا هو الاشهر
 وعلى الفتوى **قوله** او لم يتمكن من الغسل مطمعه الصوم سواء كان في رمضان والمشي وادب غيرها لكن لابد من شهر قبل الفجر
 ليطلع عليها مشيما **قوله** ولو استيقظ جنبا في اول النهار في غير رمضان والمشي كالتند والمطلق وقضاء رمضان والتند يبطل
 الصوم ولو اذ الفجر في قضاء رمضان والمشي الشيخ والاحطاب بغيره مالم يعصى **قوله** وكذا في الكفارة على اشكال فلا يبطل الشايخ
 ليعين زمانه فانه بالعود اذا استبدى به وادب في اتا من وبالشروع والاصل عدم البطلان ولان السكاح ومنع المانع من بعد الفجر
 يؤدى الى منافع صوم الكفارة والاجمع عدم البطلان **قوله** او ثلثة لقول عارف ويشهد اى شية العارف او شية قول العارف بفعله
 وحظه وثلاث الاحوال المفيدة لذلك **قوله** فان صام حتى يجب القضاء وعدم التكليف فلا يجزى **قوله** بغيره من الصبي اى بقون
 ولد وبغيره من الوجوب والتند **قوله** وبما شرط لا يخرج بطلان الى وال على داي ويكون هذا شرط اذا علم شرط الصلوة

شأنه أن يفعله هو بل لا يشترط قبل ذلك الصلوة في وقتها ولا بعد اشتراط فلا فلا يفعله يخرج بعده **قوله** وفيما شرط النبي
أي ثبت عدم السفر ليله وهو صحيح **قوله** ولو افطر قبل غروب الشمس أو كان كافر ولو كان أصطفاً على ما سبق لا يجزئ الكفاية **قوله**
ويجوز للصائم من كل يوم بعدد يوم مع الحج والماء وورد أنه أفطر من صيام شهر **قوله** وأما ما سبق فلم يلم الليل كما نذر عليه المنى وطريق
الحج وهو وإنما نسي أيضاً لأن امرئ قد أبى على دم غيره **قوله** ومولده النبي وهو سابع عشر من ربيع الأول **قوله** ومعه هو سابع عشر من
من رجب **قوله** ودحوه لا رجب هو خاص بعشرين في الفقه **قوله** وعاشروا أي صوم لله صوماً معبداً مثلاً ما كان بدون
النية الصوم لأن صوم مثلاً كوردت به الأذن فينبغي ألا يمسك إلى بعد العصر من طو صوم شعاد بنو أمير سروداً بفعل الحجة **قوله**
ولا يشترط خلو الذم من صوم واجب على شكل هذا الموضع لا بشرط أو حوط ولعل يمكن من الواجب فلا أشكال كالكفاية شهر رمضان
وقد فعل شعبان **قوله** والصيف نذر ما يدور من ذلك المصنف وبالعكس للرواية **قوله** والمدة على طعام ينبغي أن لا كان الداعي هو
أنه في الحديث ذكر المؤمنين ولا يشترط أن يكون الطعام لأجله وينبغي أن لا يجزئ بالصوم **قوله** وأما ما سبق فلم يلم الليل كما نذر عليه المنى وطريق
صوم يومين مع ليلتهما والثاني ناجز العشاء والجمود وهو الأصح كلاهما محرم لأن صوم الليل وبعضهم **قوله** ففي جواز نسفه
الرمضان اختياراً المشكك لا في ذلك هذا هو الأصح ونسفه الدوادن لو صوم السوا لافترق الجواز وكل ما انفق بشؤنه إلى فقير فهو محال
بيان الملاذفة أنه لو صوم كان صومياً إنما هو لفوات المنى ودلاً أفطار وقع في هذا لا يجوز الاضطرار فينبغي عليه التحريم فيكون مباحاً وإن
ثبت فله التحريم السفر موقوف على جواز الإفطار وجواز موقوف على إباحة السفر وإباحة منه موقوف على فوات المنى وهو موقوف
على تحريم السفر فينقض على نفسه مباحاً بانه عرض بان تحريم السفر إنما هو لتحريم الإفطار وعلى تقدير إباحة السفر لا مطلقاً ولا يرد التحريم
السفر فيبقى التحريم محالاً وإن صوم الإفطار وجواز به أن تحريم السفر لتحريم الإفطار إذا لم يكن إلا ما منع غيره ونقد إباحة السفر فلا
دخل في العلم فإن كان الجواز إنما يكون على تقدير إباحة عدم دخوله في العلم ولهذا يقول لو جاز الإفطار على تقدير تحريم السفر
لما كان يحرم يومين أحدهما فوات المنى ودلاً أشكال **قوله** في وجوب الناحية شعبان أشكال لا يجب فوات المنى ودلاً على كل حال
لا يجوز الإفطار في هذا القضاء قبل الزوال بل لم يعد إلى المنى فإنه أفطر قبله ففي يوم كفارة المنى ونظر فيه ذلك لأنه ثبت كونه
منزلاً من كان قضاءً ومضات ولو افطر بعد الزوال فكفارة قضاء وكذا قبل وغيره فينبغي كفارة خلف المنى ولا نكثاً من منعه
لا يفعله كذا قبل الزوال لأن هذا اليوم يثبت أنه مغلق المنى وهو واجب ما مضى إلى ما قبله **قوله** ومضات بعد الزوال على أي كفارة قضاء
والاعتكاف الواجب بناء على أن كفارة المنى كفارة رمضان **قوله** وحلف المنى إلا أن يقول كفارة المنى كفارة البهي وهو كذا في غير الصوم **قوله**
قوله والألفا من عرفات قبل الزوال على أي صوم كفارة وهو بدل الدين إذا غفرت **قوله** وهو كفارة الواطى من المحرم ما ذكرناه
بغيره أو غيره أو غيره فان عجز فشاء أو صيام **قوله** وأيضاً الواجب ما أن يشترط فيه التتابع أولى أي بأصل الشرع **قوله** والاعتكاف
أنه يوم صوم الاعتكاف كما هو الظاهر من تفصيل ما قبله وما بعد ما قبله من أشكال بان صوم الاعتكاف ليس كالمشروط بالتتابع وأما
كفارة من أن العيادة وندت عليه مثل ذلك لأن كفارة منعه كى مضات فلا تتابع فيها الجواز الشارعي بعد شهر ويوم **قوله** مطاى
سواء كان بعد عام لا يجزئ والمصنف لم لا بد له ما سباني وهل يجب المباداة نظر المقلد أنه يجب سخطاً لما كان واضعاً على عمل العزيم
ولما أحل مع الأول شهراً ويوماً من الغزاة فيشكل على ما بان من قوله في إباحة قوله **قوله** وإن كان قبل التلبس استيناف يكف عنه
الثلثين الشروع في الصوم لسقوط الغزاة **قوله** وإن كان بعد يوم مضى معاملة قوله متى أفطر في الشهر الأول **قوله** وفي إباحة قوله
الأصح الإباحة واللام يجزئ **قوله** وكان عبداً فقتل خطاؤه الأصح هذا ويمكن الاعتكاف فقتل الخطا والباطل **قوله** والثاني
السجدة المأدبة ما لا بد فيه من التتابع **قوله** ولو مات البري ما من وجب صح الأصح لا يصح إلا أن يكون من شعبان فما لا لا الشهر
المكسر كالمثلثين **قوله** وفيما رده على ما بين على دأبي هذا هو الأصح **قوله** وقع الخمد بعد التلبس أن شهد بالاولوية فالأشرب
دخوله الاستغفار الأصح لا يجب الاستغفار لما في ذلك من الخلف **قوله** أن استرها أو موافق دأبي الحاكم عند فتح القول مردود
قوله ولو عنت التوبة فلا لأشرب العمل بالعدة على معان منها من جميع الشهور ثلثين وثلثين منها عذر يجب وشعبان تسعة وخمسين
يوماً دأبياً أو يدع شعبان فاقصداً ما ما أبداً منها عذر منهن من هلال المحاسن وأخذها بالخط الملبوط وما لا المير المصنف

في المختلف وغيره من غير ان التعريف والعلل بها فقولوا فقها العادات وتبدل بعضها بما عدل السنن الكبيرة وليس بهما ان يريد المصنف
 هذا المعنى ولا ينافي قوله فيما بعد عدل من هلا في الماضي لان المدبر انما لم يعلم المشهور وان كان في الاحتمال بالعدول فيعلم قد شرع بطلان
قوله ففي وجوب الامساك نظر لا يجيب احكام بالافطام **قوله** ثم سادس الموضع لم ير فيه فالافطام وجوب الصوم هذا جليل لو كان
 الموصول في كل من الثلاثين فيلزم في الحكم الاشكال **قوله** ولا لعكس فيطرا التاسع والعشرين مع نقص الشهر ولا قضاء عليه خلافا
 العاشر **قوله** او بمقتضى يومين فيجب الثالث على قول يجيب على الاصح **قوله** ولو شرط في نذر الرجوع في شأوا كان له ذلك الاصح ان النذر
 لا يتخذ مع هذا الشرط لما في المقتضاء بل لا يشترط الرجوع متى مرض ما رضى ويحل الا يشترط عند النذر ولو ان باعثك صدق فيحل
 الشرط فينزه **قوله** ولا يجزئ المندوب بالشرع الا ان يفتى بوجوبه فان عاقل هذا هو الاصح **قوله** فان شرط المتابع استأنف متابعيا
 الاصح ان ياتي بما يفي من المندوب ويقتضيه ما فانه وان لم يكن متابعيا والمتابع احوط ومباني **قوله** اليقين نفي اه لا يدعي الا
 والقضاء والوثق **قوله** وينبغي في الثالثة بقوله بوجوبه **قوله** واعتكاف كل مندوب غير معين واحترز به من المندوب والمعين
 لكي يجب ان يكون غير المندوب في زمان يجزئ به بوجوبه كما يحترز به بالمندوب من القضاء **قوله** فينبغي بالصوم القضاء والندب
 فالأدب الاجزاء عن صوم الامكان الاصح انه لا يجزئ في الطهارة المفعولة لمندوبا والعبادة اخرى المصلوة **قوله** فالاصح ان لا يشر
 ايام لكن مع اليقين وجب الخطان من باب المقدرة **قوله** ولو وجب قضاء يوم انتفى الى يومين احترز لان الاعتكاف ثلثة كاعتكاف
 وليس هذا احكام مختصا بالفضل بل لو نذر اعتكاف اربعة ايام واعتكف ثلثة ونذر اعتكاف يومين ولم يقبضه بعيد ان المذلل **قوله**
 وينبغي فيها الوجوب ان اخرها فواضح وان نذرهما بعد التوصل الى اداء ما في نذر فكل ولو اعتكفها بثلثة فلا مانع ان ياتي بالثالث
 مما في نذر ان لم يمنع من غير صوم واجب من الصوم المندوب ويمكن ان يقال فلا ينعين باعتكاف يومين فلا يجزئ عما في النذر لتحقيق
 وجوبه بسبب اخر فلا يدخل الشئان فيكون من نذر في اليوم الثاني **قوله** ويخبره بغير الثالث عشر لغيره بسبب اخر **قوله** ولو اعتكف حشر
 بطل وجب السارس **قوله** ولا يجزئ الخامس الاصح وجوب السارس **قوله** ويشترط التوالي ولو خرج ليل لم يصح وان نذر ثلثة مثلا فالشيخ
 في خلافه ضعيف **قوله** المكان الاصح جواز فعله في كل مسجد جامع والارباب لا يضر بان يرد من ذلك فان اجزا وكل مسجد وان كان
 ظم القرائن الا ان القول به نادر عندنا واشترط المساجد الا بعدوا واذن من مسجد المداين او خلاف مسجد البقي وعده وصنع وان كان
 مشهودا الا ان مشهده رواية لا صرح فيها بيلغ الى جنس بئر فخصي الا في نفي الحكم كما كان **قوله** فلو خرج لا يضره بطل وان نذر ان كان
 ولو كانا ينفق فيهما بما اذا طال الى ان كان من خرج عركته معتكفا بخلات ما اذا فعله ان المكس معدور ولم يحقق المتاني وينبغي
 ان يقيد البطلان بما اذا لم يعتكف ثلثة فصاعدا فانه يفيح اذا عاد ولو خرج حتى يجيب وقائه وهو نادر عليه لم يرج بطل اعتكافه
 لان ذلك من مثله قال في المتن هكذا فامر حصر هذا الفضل في الذكره واختلف **قوله** وصلوة حيازة ان لم يقدر عليها في
 وكذا يجوز الخروج لا ما في الحجزة اذا ائتمنت غيره **قوله** واذا نذر شهادة موافق بغيره عليه الا اداها ولا وسوا وحلها وهو متعين ام لا انك
 الى اقامتها عند احكام بعد زيد وبه الخروج وهل يكون مثل الشهادة كان لا اعلم به فصرحنا وينبغي ان ينعين عليه الى يمينه واجيب شعير
 مع ذلك فيقها فضا وحجته مؤمن **قوله** او به لم يبطل اطلاق الاحكام ذلك لان التماسي معدور وينبغي فقيده بما اذا بطل اذ مع
 الطول يحقق المتاني وان لم ياتم **قوله** ويحرم عليه الجلوس والمشي تحت الظلال احتيازا اطلاق الشيخ والجامع فلا والدخول في الاحياء
 حريم الجلوس تحت الظلال فيكون حراما وكوه تحت الظلال حراما اخر وقول الشيخ والجامع احوط بقوله احتيازا اخر حال الاضطراب
 فلا يخرج **قوله** والصلوة خارج المسجد الا مع منقذ او في مجزئ **قوله** حان ان يعتكف في ايامه وان لم يؤت مولاه هذا اذا لم يذبح بالبدن
 في نفيه ولا لم يجز **قوله** وشم الى يمينه على الاقوى **قوله** وهذا البيع الجبا ومن لا وكذا ما في معناه من الاجادة ونحوها صرح
 به المصنف في الذكره والا بأس به وكذا اشتغال بالصناعات كالحياكة والنجار وغيرها صرح به المصنف ايضا لما في ذلك كالمقصود الاعتكاف
 ولو انظر الى شئ من ذلك مما كان في المدة اى التحيال ولا يحرم لو كان في مثله علمه لان النكاح طاعة وحضوره مندوب فلا يعد
 منافي للاعتكاف **قوله** وقضاء وان كان بالجماع ليل في رمضان وغيره اذا كان معينا ظاهره السبعين اعم من ان يكون في النذر
 او غيرهما من شئ من ذلك مما كان في المدة اى التحيال ولا يحرم لو كان في مثله علمه لان النكاح طاعة وحضوره مندوب فلا يعد
 منافي للاعتكاف **قوله** وقضاء وان كان بالجماع ليل في رمضان وغيره اذا كان معينا ظاهره السبعين اعم من ان يكون في النذر
 وان لم يكن بالجماع والا كان الاعتكاف معينا وكان المصنف بالجماع والصوم غير شعير فلا شئ سوى القضاء وينبغي في التقييد اذا

لم يرض تشريع ما مضى من قبله لان الفرض عدم الغيب فلو مضى ثلثة ضاعداً لكان ذلك ما مضى **قوله** ولو جامع في فساد ومضاهي كفاية
فيه في الخلف بما اذا غيب اعتكاف وهو يخرج من الاحتكاف من الاستكاف والندب الى الاحتكاف مطلق **قوله** فان كان المعتكف قادراً على ما
هذا هو المثلث فانه الدرس من ان لا يخلو فيه الا صاحب العشر فالمصير الى اخرى وان كان القول بوجوب الثلث هو مقتضى الرأى **قوله** ويخرج
المطلق وجبته الى من لها الغيب الاعتكاف في غير محلها وانما ان غيبه فانه مقدم **قوله** ويقتضيه بعدا لعة مع الوجوب اذا لم يكن قد اشترط **قوله**
ولو جامع او اشترى ثم اذا ضرب الاعتكاف وهذا هو الاصل لان النهى لا يدل على الصناديق غير العبادات **قوله** وما من قبلنا نقض الواجب وجب
على اوليها فضاؤه هذا اذا لم يكن من فضاؤه ولم يفعل وكان في استغنى الذي قبل ذلك فلا يلحق الشيخ هذا الحكم وهو انك اذا غدت فضا والصوم
من دونه الاعتكاف كان من الصوم معتكفاً مثلاً اما بدونه فيشكل ولا يصح دليل على وجوب قضاء كل واجب قبلنا بالوجوب مثل الاستكاف
في زمانه في زمانه في الصلوة والصوم ولو نزع بر صريح فالنظم العشر **قوله** لا يجب التتابع في المنز والاولان بشرط لفظاً ومقتضى ارباب لا يشترط
لظان ينص عليه بلفظ مقابلة بشرط معقون ان يند وما لا يكون الا متتابعاً بالشهر وجب مثلاً وكثيراً ايضا **قوله** والاضرب صفر
ابن ابيهم من السنن واخبر من غير الا ضرب في هذا لا مانع الاختلاف بسبب وجوبه وما يغيبه من معلوم فينتج بالاصل **قوله**
هكذا مشروك في فضاؤه ذلك في فضاؤه ثلث عشر يوماً في فضاؤه ثلث عشر يوماً **قوله** ان يصوم معتكفاً الصوم الصوم وان كان شرطاً
الصوم الاعتكاف لا ان يجوز الصريح بر واذن فان يصوم معتكفاً فالنظم ان لا يكون لانيان يصوم اخر وجب **قوله** ولو لم يشترط التتابع
اه اولى بشرط لفظاً اهم من ان يشترط معنى اولا **قوله** وقضاء اهل علم اعم ان يكون متتابعاً ام لا **قوله** وكذا لو شرط اي التتابع لا يجب
عليه الا قضاء ما اهل **قوله** وقيل انما انشأ اي اذا شرط التتابع من عواض الاما ولا القضاء **قوله** ولو غيب شرراً او احل بظاهر
ان المراد ما له بشرط صلواته كان ملول اللفظ مع الاخلال اعم من عدم فعل شيء اصلاً او فعل البعض **قوله** ويجوز التتابع في فضاؤه
الان يشترط التتابع لفظاً على اشكال ما تقدم قبل الطلب الثاني وظاهره من انه ما هنا وكذا اطلاق قوله وكذا لو شرط من ان ما هنا وهذا
لان معناه يقتضيه ما اهل مطو هنا من دون ان صرح بوجوب التتابع **قوله** ولو نذر شهر متتابعاً من غير تعيين واظن ان التتابع مقتضى
ولا كفارة الا بالوفوع وعلى ما سبق من الغيبين يجب الكفارة باظهاره فم يجب كل ثالث وان لم يكن بالوفوع لغيبه يجب الاستيناف لان
الاثنين بالمتن ويمكن الحاقه بامتنع وفيه غير لغينا وبعض **قوله** ولو نذر اعتكاف شهر كفارة عنه بيمين هل لغيره اي وان قضى
الشهر هل لغيره وكذا لغيره ثلثين يوماً لان كلاهما يسمي شهراً **قوله** وكذا لو نذر العشر الاخير ففقد كفى بالمتن لان ذلك هو المسمى
معنى العشر الاخير واعلم ان للاعتكاف باعتبار تعيين الزمان وعدمه واشترط التتابع لفظاً كغيره متتابعاً او معناه لشهر وجب هذا متتابعاً
وهو من ذلك والاشترط على غيره وعدمه اثنتي عشر صوة الاول عموماً ان وشترط التتابع بمعية وشترط الثاني لم يشترط الثالث لم يشترط الزمان
ولم يشترط بواحد من المعينين كغيره مثلاً وشترط الرابع لم يشترط الخامس غير ولم يشترط لفظاً بل معنى كغيره وجب هذا السادس لم يشترط
السابع لم يشترط التتابع كغيره وشترط التاسع لم يشترط التاسع لم يشترط لفظاً بل معنى كغيره وجب هذا السادس لم يشترط
بمعية وشترط الثاني عشر لم يشترط وكل موضع معين وجب الكفارة ان تغفل الاخلال وديما فكذلك اذا غيب الزمان وشترط
ولو كان مفطراً فلا شئ ويقتضى الان يشترط ولا يجب الاستيناف في القضاء وان شرط التتابع ولا التتابع في القضاء ايضا وكان قد حلف لا
فان ذكر كفارة بيمين وان شرع فيه فافطره كفارة ومضاهي كاصل الشهيد فليمن به **قوله** اذا خرج لغنا وحاجته لم يجب فضاؤه والاعادة
وطال ان كان بحيث يمتثل صحتها **قوله** ثم يغيباً نزع الواجب لا بد فيه ولا بد بعد قوله لا بد ونز من مقتضى انه لا بد فيه **قوله** فان
انظر الاول كفارة كان بالجماع وكذا في احدي الاخرين ان اخرها والا فلا لوجوبها في المطلب الثاني ان يغيب فيها الوجوب لكفارة
بالجماع فيها مطلقاً مما او اخرها والحق ان فعلها يبينه فلان الواجب فيقوى فيها الوجوب يجب الكفارة بالجماع فيها مطلقاً للرواية التي على
الكفارة بالجماع في الاعتكاف مطلقاً عن غير المنزوع نحو ان يخرج منه فظها فيبقى اليان على اصل لغيبه الواجب بالشرع وان فعله حكماً
مدوناً با فاضله فلا شئ وان فضلته خلا لا التزم التمسك بالواجب **قوله** فلو ظهر يوم الثلثين العبد فالا ضرب العطلان للملاد يوم
الثلثين ثالث الندى والاصح العطلان لظهوره من قبل الندى **قوله** كتاب الحج **قوله** الحج لغز العضا التتابع ان العضا المتكرران كان على
العقد مسجوداً في كل ايامهم **قوله** وشرا العضا الى بيتها اسلحرام اه فلهذا يكون الحج اسماً للعقد والبيت المناسك داخل في سماء والبيت هو
فيكون جعله اسماً للمناسك اول ويمكن الاعتدال بان قوله مع اداء المناسك اه وفي مقتضى ان يكون جزو للمح فلا يرد السؤال والخصني

كتاب الحج

ان معناه في هذه الصلوة ذلك قبل ان جعله اسما للصلوة من جعله اسما للمساك لان الاول تخصيص ويلزم من الثاني التعلق بالخصيص قبل ذلك
 هذا فاسد لان كل ما نقل اللفظ عن سماء المعنى الا ان الاول لمناصبه محلا والثاني **قوله** في شرائط النذر واذن الى وجع ينبغي واذن من له الاذن
قوله او بالذن والمصطفى فيهم من ان الموسع يجوز معه الاستجداء واعترضه التعليل في حاشيته بالمنع من محذورين نظر **قوله** او الاستجداء للمصطفى
 فيهم من ان الموسع يجوز معه بشرط ان لا يكون واجبا على الفرد او يغتفر من بان يبرئ من اعترضه التعليل ايضا
 كالاول ولا وجه له الا ان يراد قلناه وبصرح في الدرر **قوله** وبشرط المندوبية وبشرط اتيان الاسلام ولم يذكر **قوله** وهو من
 من فاعلى عن مكر ان يشرط ميلان من كل جانب بل ثمانية وان يعين على الاصح للرواية الصحيح ولا وجه بين لما احتجنا به هذا لا يجمل في وجع
 ما وردت برأى ثمانية وان يعين على الجوانب الا لا بد من **قوله** من كل جانب يشرط ان يكون ذلك من جانب دونه جانب فانه لا يعمل على
 وان سلك الاعمال مكره لا اعلم ان فيه خلافا لاجل ان البلد الذي لم يشرط في المعشر **قوله** وصودر ان يحرم من الميقات الا ان
 في وجع التمتع ثلثة عشر الميزان واحد لها والنزيب بين الافعال **قوله** ما افعلت والا فاد منها من اهل مكة وحاضرها وهو من كان بهن و
 بينها اقل دونه ثمانية وان يعين على الاصح **قوله** ولا يعمل هؤلاء الى التمتع احتيا ولم يجز ان كان الغرض من المعين علمه الفلان والا فاد
 بالافساد ويجوز ذلك والاجازة كما سبقت **قوله** ويجوز اصطلاحه كما لو خافت الحيض المتأخر المانع من المعشر المفردة قبل فواته الى فخر
 خاف ان يحل الفجر **قوله** كمنه الوقت اي عن الاثبات بافعال المعشر ثم الاحكام بالبحر **قوله** والا صادف مفردة الظن في اولها فيكون
 هذه مسئلة **قوله** بشرط التمتع او غير ذلك الاحكام بالمعشر من الميقات بشرط اخر كان يجزى بعد ذلك هو لان بعد ذلك يجزى بها في
 واحد والاحكام بالبحر من مكة فيبقى الاحكام بالمعشر لا من موضع اخر ولا موضع سوى الميقات كما سبقت فمعين **قوله** وهو مثال وفي
 البعد وفي المحل على اي هذا هو الاصح قال الجماعة التعلق لفظا ليس بظاهر لان الخلاف في سمي انما هو في الاحكام المتعلقة بذلك واعلم
 الخلاف في الاحكام لا يفتنه عدم في سمي اللفظ **قوله** من يعين مكره اي فلا يجزى من خاد وجها وان كان من الحرم **قوله** وافضل المقام
 او تحت الميزاب **قوله** ولو يعترفون لم يبعد ولا يفسد الدم هذا هو الاصح خلافا للشيخ فانه قال بسقوط هذا عبادة المسبوط اذا امر
 الممتنع من مكره مضى الى الميقات ومنه العرفان صح واعيد الاحكام من الميقات ولا يلزم دم قال في الدرر وسحقه بدم الممتنع ويشعر انه
 لو اثناء الاحكام من الميقات لادم عليه بطريق الاصل وهذا بناء على ان دم الممتنع جبرانه لانه لا يقطع في المسبوط انه لسانك ولا جازها
 على جواز الاكل منه ولو كان جبرانه لم يجز الاكل منه **قوله** ولا يجوز الخروج من مكة الى حيث يتفرق الى محله عمر والملازمة بالخروج الى
 موضع ينفقه يشر من احلاله **قوله** وان كان بعد ذلك والشمع يوم عرفه اذا علم ادراكها اي ادراك ومعه من ان لم يعلم ادراكها
 لا يجوز ينبغي ان يعيد باذنها في حرج عليه شئ ان لو علم ادراكها المتفرقة خاصة وانما شاع ولا يجوز انشاء **قوله** ويشعر بها بينا و
 شئ لا اي واحد بينا والاخر شئ لا **قوله** بان يعلى في ريشة فعلا قد صلى غير لادن من الصلوة فيه ولو كانت تقلا في صحبة معوضين عا من اي
 عبدا سرق ثقلها فعلا كانت خلفا قد صليت وقد التحيتي اذا دخلت على المأخوذ **قوله** وهو مشترك بين البدن وغيره في شاع لان حشر
 وغيرهما **قوله** وللقارن والمفرد والطواف اذا دخل مكة نكحها مجزى ان التلبس اسجبا باعقب صلوة الصلوة ولو جاز ان لو نكحها على
 راي ما ان لها الطواف فلا كلام فيه وكذا صححها مع فعل التلبس بعقب صلوة الطواف كما في الرواية الصحيح وهل هو على الفور ام لا على الا
 مضى باحدهما والاصل فيمنعه عدم التوبة والاحتيا ط فيمنعهما انما الخلاف في انها محلات بذكرهما ام لا ويصح انها محلات بذكر اللواتي
 المعينة على العمل في ذلك فيجوز التحديد ولا وجه لغيره الدليل بعدم الاحلال في قوله انما لكل امرئ ما حوى ولا يصلح معا وشرا لاحتيا والصريح في
 ذلك على انه محل كالحديث الخارج من الصلوة على ان احتيا والنية لا يكتفي لان الطواف متى مضى اذا قصد به الظل فيكون قد مضى فلا يعيد
 به فيكون محللا لعدم صدق حصوله والرواية بالفرد بين القارن والمفرد وصحيفة فلا يصح عدم الفقد لكن على هذا القول لو نكح التلبس الله
 يلزمها في الرواية وعبارة ان جها يصير عمر فيقلب غنما وفي رواية يصير ان المفرد اذا قصد حرجا الى التمتع وطاف ثم لم يطل متغير وهو
 مبيتة على اربعين الطواف والتلبس مناه فانه كان بين الطواف والاحكام مناه فانه لا ينبغي هذا مع الاخر كما العكس كما يصير الحج هنا افتركا
 يصير مسئلتنا على هذا يحتاج الى طواف احرام لاكل منها مشكل اما الاول فلا نزلوا جميع المزمع لكي لهذا الطواف اثر في الاحلال وهو
 بطا وما الثاني فان اجزاء على احوام العشر بعينها ايضا التلاوة وعلى اي تقدير كان ينبغي ان لا يجزى به هذا الحج من غير لانه خلاف المأمور
 به والاعلم في كلام احد من الصحابة في حديثي من ذلك **قوله** وقيل المفرد خلاصة اي دون القارن وذلك اثر في ضعف الرواية بذلك

قوله وانما يشترط البتة ان ينزل الاحلال بالطلاق وهو صنف لبطالان العقل في كيف يكون حلال **قوله** والمفرد بعد خوله الى مكة العود والالتفات الى انما يشترط ذلك انما لم يتعين عليه باصل الشرع او سببه وشبهه فان تعي لم يجز ولا يجزى العبادة على اطلاقها وعبادة الشيخ والجماعة مطلقا معناه على الاطلاق الاحياء وهو عاوضه باطلاق الاحياء وهي معاوضه عداها اهل مكة وحاضرها لا يجزى عنهم التمتع عن منعه الاسلام

قوله لا التفات لان سببان الهدى فان التمتع **قوله** ولا يخرج الحجا ومنه بل يخرج الى الميقات في بلاد ميثاق بلده وعينه من غير تفاوت

قوله الا اذا قام ثلث سنين مضية التاثير كالمقيم الى لا يخرج الحجا وفي حال من الاحوال الا اذا قام اه لكون الاصح ان اقام من سنين كما فيمنه

فان العبادة يداق احدها **قوله** في نوع الحج وحمل العموم ظاهره انما يصير كالمقيم في نوع الحج لانه الظن من قوله في انما يصير من اهل مكة

لا يصغر له ايضا فان كونه من اهل مكة ظاهره انما يصير كالمقيم في نوع الحج لانه الظن من قوله في انما يصير من اهل مكة

المكانهم في جميع الحكم مثل تناول التذلل والوضوء والوقوف عليهم **قوله** فلا يشترط الاستطاعة ان يكون بغيره بل على طاعه بل على

منع على عموم الحاق الحجا بالتمتع كانهما الشائع وغيره وهو مشكل لان انتفاء هذا لا يجب ان يكون معطوفاً وان لم يصح الحاقه لان ثبوت شرط

في التمتع في حج الطواف والامارة لا يكاد يعقل لامتناع انتفاء المشروط وبهذا اعتناء الشرط مع سائر الاصل على ذلك ودرجات العبادة

على ان قوله لا يشترط الاستطاعة منقطع على قوله كالمقيم في نوع الحج وما بينهما اعراض وهو مشكل لعدم منعه من العبادة فلو اريد مناهج الحجل من

نصف ما وجب على ان المراد بالعموم في قوله وحمل العموم كونه في الامر بما عطف على نوع الحج وانتفاء اشتراط الاستطاعة عنى بلده في

دوامه كالمقيم فان اقام المكي بعد ما من مكة في نوع الحج عاوضه ما عطف الى الان ثبوت ويبيح حوائج ذلك على العرف لانه من الامور العرفية

ويظهر من الاطلاق لا المجمع له العرف **قوله** فان شاوروا بخير والظاهر انما يشترط عليه كمال فلم يعلم هل كان هناك اهل يام لا يخرج ايضا والا

يجب حجان للاخبار الدالة على وجوب الحج مرة واحدة من غير وقت وبه الناس ولا اصل **قوله** ولا هدى على القادون والمفرد اي باصل الشرع

وان وجب على القادون الهدى بالسياق فان ذلك مشتق من فعله وما حمل على ان المراد في هذا المعنى هو تكلف الاحاطة اليه **قوله** ويصح من المعنى

مباشرة الحج وان لم يجز به بالمراد محضه بل انما يشترط ويحتمل ان يزيد به الصبر فيصير وقت سبيله في الصوم نحو ذلك والتحقيق ان من لم يزد

دوام المحظورات والهدى على الولي بالهدى فلا نزلت في نواحيها فقال الحج الواجب وقد وجب بسبب الولي فيتعلى الوجوب به وانما

لوان المحظورات فاما يجب عمدا وسهوا وهو كفارة الاصطباذ فيعلق بالولي ايضا وما يجب عمدا لاسباب الكفارة النسيب والتمسك بفعل موجب

سهوا واحدا لا كفارة فقلنا لان البالغ لا كفارة عليه مثل هذا الكثرة الصباذ الى وان فعله عمدا في وجوب الكفارة وجهان يلحقنا الى ان عمل

الصبي عمدا وحفاظا ومما جوزه في الذنابات هكذا وفيه الشيخ بعد ان اعتاده وجوب كفارة وتعلق بالولي محظورة بالولي من عمل الصبي

حظاؤه واحدا ويكن اخضاص ذلك بالذنب لما ان الضمان فيه خطر عظيم ومما ذكره فانه بالذنب لا عموم لمثل هذا الحديث ليكون عمودا مشككا

في استلزام الحكم بالكفارة فقلنا الصباذ اعلم ذلك لم يبق لمرادنا من ان كتاب ما لم يحرم على المكلفين من محرمات الاحرام وما يبدل على ما قلنا

لاننا ظاهرا انه يجب على الولي سقر من هذه المحرمات ولو كان فعله خطأ ولما وجب عليه التمتع لان المحظور لا يتعلق به حكم اصلا ويجب على المكلفين سقر في

الوجوب في **قوله** الا القضاء لو جامع في الفرج مثل الوضوء اه استثناء من ان لو ان المحظورات على الولي وانما كان القضاء عليه لا ينعقل من

القضاء من غير تعلق بل ان النيابة لا يدخل احدا في الكفارة وقد بقي الشيخ يعلق القضاء بالصبي وسقوطه على ما سبق في الكفارة والمفرد

الاول **قوله** فان الوجوب عليه دون الولي اذ بالوجوب ما لا بد منه كالظهار المرتبة على جهة الوجوب المحقق بعد بلوغه **قوله** ولا يصح في

الصباذ بعد بلوغه انما لم يصح في الصبي لان فعله لا توصف بالشبهة قبل قد سبق ان حجة صحيحة فلم لا يجزى ولو قلنا بان غير مسمى فاذا كان السبب عين

مسمى فليكن السبب مثل قلنا الاضداد في القضاء وكونه سببا فليكن شرعا هو كالحديث للظهار والحجاية للعقل فيجوز ان يكون مسبب معتبرا في

نظر الشارع للعقل مقتضاه والا يكون سببا شرعيا الا بعد بلوغه وليس حجة الاول في الصبي هو السبب فاذا بلغ تعلق به مقتضى السبب وهو القضاء

فيجب عليه فلهما فخير تقديم حج الاسلام على بلان سببه سبق اذهي واجب باصل الشرع وهو الامر الشرعي المشكك في هذه الاستفاضة اول

بلوغه يعلق به مثل تعلق غيره **قوله** يجوز اذا اكبر بالصيام لان الصبي بالنسبة الى الهدى فقير فلا يجوز صرفه من ماله ولا يجزى من مال الولي

لان بدلا من بدله والانتقال الى البلد منوط بالفقر في المناسل لقوله نعم من لم يجد فصيام ثلثة ايام وسبغها **قوله** وبهذا لا عام

ولا بد العموم بالظن هذا القول في وبدو ايزه وفداضاد في المحلف وعليه الفتوى **قوله** والشقرا اذا فرغ اه على تقفه الحضر **قوله** الا

ان يكون يدرك عرفا والشعر معقلا لان من الاستطاعة للاجزاء في العبادات اعنى والصحيح المجنون ان كل وظاهرهم ان الاستطاعة المعيرة من
 البلد وهو محمل كلام **قوله** ولو صدقنا عني بعد الموت فمعلق باعني لا يصدق **قوله** وجبت البدنة والاكال والفضاء وحج الاسلام
 اما البدنة فلا نرى قد صار حراما وجوب حجة الاسلام مع القضاء فلا نرى الحج الذي يصدق لم يكن محجبا لعدم حصول الحجة قبل الموت فبقية **قوله**
 ويصدق ما لان يبيها باصل الشرع فهو سابق على ما وجب بالشرع **قوله** فلو لم يعلم العبد صحه حلالا نكاحه بوجع المولى فيصنفه ككليف الغافل
 وهو صحه مذهب في التخييل ان اذا وجع المولى ولم يعلم الوكيل مع امكان الاعلام لم يستعمل فيمكن ان يقال هي هنا ان المولى انما يكون له
 ان يتخلل اذا بعد واعلام المولى وجع قبل التلبس بالثياب بها بوجع المولى قبل المصروف فلم يعلم الوكيل والمولى **قوله** انه يتخلل على اشكال يتشاءم
 ان للمولى حقا حيث ان وجع قبل الاحرام فلما لم يعلم بوجع المولى منع الحكم بعبادة احرامه فيكون صحيحا وان لم يتخلل بحجابه الخفين ومن عوم في ريش
 والحواشي والعمره فلهذا في هذه الاشكال نظرا في حجة الحج انما يكون لبطان وجع المولى قبل الاحرام حيث لم يعلم العبد ذلا واسطره ليس صحه
 الرجوع ويقلل من وجع حراما بدونه الاذن فلم ينعقد وان لم يصح الرجوع انعقاد الاحرام لو فرض بالاذن كما لو لم يصح سواء في حجة الحج والتخييل
 لا وجع لا اصلا لا تنقضاء حق المولى بحج الكلب والاحرام ليس من العبادات الجائزة وانما يجوز ما خرج من في مواضع محتوية ولم يتحقق ان هذا منها
 فاللازم اما القضاء من داسا وعدم جواز التخييل اصلا **قوله** والفاقد بغيره العنق قبل الشعر واما حجة التخييل للمولى في التخييل لا لانه لم **قوله** ولو هاباه
 ابا حنة الظاهر ليس امرنا انما على الحكم فان للمولى ان يتخلل في الصلاة والصوم في العبادة ان يقول واما حجة التخييل للمولى في التخييل لا لانه لم **قوله** ولو هاباه
 وسوم في توبته فالافقوى الصحيح ينبغي ان يكون المستلزم من وضوفا اذا كانا كمالهما باه بحيث ينعى الجميع افعال الحج وان لا يكون فيه من شرطه
 في توبته المولى وان يكون ما دون ذنوب السقران فوفيقه عليه ويحجب القول الصريح سواء اطلق له القليل في الضرف او عملم فيما يختار من الضرف
 هذا ان لم تقل بوجوب كفارات الاحرام والافساد ووجوب التمكن منها والتكفي من القضاء على المولى الاذن في الاحرام وان قلنا بان
 لم يصحح والافساد بطلان فلا يجب على المولى شي من ذلك فيكون صحيحا **قوله** والمولى التخييل مع وضوفا اي وضوفا توبته العبد على افعال الحج
 سواء نظر انما على افعال الحج ثم يبيح خلافه لا وبعد القول بعبدة الاحرام مع الا ان يتخلل في العبادة على حجة اعنى الحكم ببطان ما ينعى من
 الاحرام في توبته وان كان لا في من بعد وخفاء او يحل وضوفا على عرض المانع من الاثبات لجميع افعالها من وضوفا او على الاحرام
 ان الحكم بالتخلل هنا مشكل لان الاحرام من العبادات اللازمة لا الحائفة وجواز التخلل في مواضع استثناءها الشارع فلا يصدقها كوجوب
 احتمل المصنف من جواز التخلل المولى لذاته وانما وجع قبل الشرع ولم يعلم بغيره التخلل هنا بغيره في اولى لانقضاء الاذن الصريح هنا خلافا من قبل هذا
 فاطلا في الحكم بالصحة يحتاج الى التيقن بغير التوبة وغيره من العيوب اللازمة **قوله** ولو المأذون وجب القضاء وعلى السبل التمكن على اشكال
 ولو تطلب المأذون او لم يبق عليه الصوم والمولى معذور لانه باذن لم يفرما الصوم فلهذا الكفارة بغيره لا بضوفا ووجوبها عليه لعدم ملكه ولا على المولى
 خلافا للمأذون المأذون فيه وهو الحج لا افساده وليس الافساد من لوازم معنى الحج بل من مناسبات المأذون من لان الاذن في الفعل الحائلي
 من موجبات الكفارة حيث ان الاذن في العبادة المعتبر للثواب ووجه ما يذهب العقاب على فعله ومن غرضه عدم وجوب تمكن اليد
 عن الصوم واما القضاء فالعرف بغيره الكفارة ان القضاء هو الفرض والقاسد هو العفو ثم ان بالعكس فقلنا لا يجب التمكن من اليد
 ما قلناه سابقا على الاول فيحمل الوجوب لان الاذن بقبض القضاء والضرف الى القضاء وقد نزل بالشرع فلو لم يتمكن وجب عدم لان لا
 كان هو الفرض الا ان الاذن انما يلائم الاول فحاشه وهو الذي حصل بالشرع فير ولا يذون بالشرع ولا لانه على القضاء بوجوه من الوجوه
 والاصح عدم الوجوب **قوله** اما ان دعت ان يملك اذ فيه شائع فان ملك ذلك ليس هو الاذن **قوله** وثياب البدن له هو بالكر ما يبتذل اي
 يمتنع فلا ينعى **قوله** معلوم بجدا في ادراكه حلالة فمكة الشراء وجب طهارة عن عتق المثل على داسا الاصح الوجوب ما لم يتحقق بجدا **قوله**
 ولو منع من زيارة سواء كان المتع حسنا او شرعا **قوله** والمأذون بوجوبه الحج ان فضل ما له من ما عليه وان كان مؤجلا بقبض الاستطاعة
 والا فلا يجب وان كان الذي مؤجلا فيكون **قوله** وان كان مؤجلا اعتضا بين الحائز ومعلقه وحيلة الاعتراض معقولة على حجة الحج
 وكان حجة ان يكون بغيره والا فلا لان ما اذا فضل من غيره بغيره والاستطاعة لا يكون بين مؤته الحج والدين من جهة اصلا فلا معنى
 لعطف الوجوب مع التاحيل بان الوصول بغيره على تقدير ان لا يفضل معاذ فلهذا في توبته الوجوب بوجع المولى بالشرع في هذه الجملة
 لدفع التوهم المذكور **قوله** لا الى النكاح فانه احتياج البير ومثله كثر الاصح التفرقة الشديدة المقتضية الى الضرر ويجوز **قوله** ولا يجب الاكل
 للحج الا ان يفتقد ما لم يفتقد والحاجة هنا سأل الله على هذه المسئلة فقط لمها مثل الحرم في الملافة والفاقد للمأذون في حجة الحج والدين

عن شئ مثل واجبه المثلثة الاث الصغر صورته ان هذه شروطها الواجب المثلثة فلا يجب فصلها والا لم يلح مشروط بالاسطر اعز فكما يكون خلا
في سبيل الاستطراد اذا كان المال حاصله وكذا الفائدة في الاعمال والاداءة المثلثة لا ينفرد بالسفر والركوب وانما هو قول الحاج المفسر
ما سبق استثنائه ككتاب البن والخلد ومن سركوب وغيرهما ولو كانت هذه المستثنات تقتضي مجرى عبادتها فان كان حاله يقتضيها اعادة
يكلف الاكتفاء بما ودعها فالظن ان لا يجب بيعها ولا يجوز بيعها ولا يوجبها بالفاصل عما يكتفي به **قوله** واما الاستطراد لو دل على التكسب او
وهو فدها او بعضها او بيدا الباقي لم يلح الا مع القول عطف قوله او بعضها على الاستطراد في تأويل بعضها وببدا الباقي لو دل على تكسب البعض الا
او دهره بمجمل القول وفيه تكلف حذف كثير ويمكن ان يكون معقولا على فدها او لو دل على التكسب فدها او ذهب فدها او ذهب فدها او بعضها
اي فدها على التكسب بعضها او ذهب بعضها وببدا الباقي ويكون كل من الصور مند وجا في قوله فاما الاستطراد فان الفقهاء قد اختلفوا في ذلك
فيما اصلا ويملك البعض هذا احوى من الاول **قوله** وببدا الباقي او سقوا لمعوتها او شرط له في الاجادة او بعضها ببدا وببدا الباقي
وجب وادعوتها او بعضها في جميع المسائل ولا يخفى ان لا بد من الاجادة والشرط من قبول ذلك ليحقق العقد الملتزم فلا يجب من دون
اما البليغ عنها او بعضها ببدا الباقي في وجوبها في حجة قوله انهما ان كان على وجب لازم كالنذر وجب والام يجب المالم يقبل
لاشترط في عقلا من ويحدها في الحيز وقول المصنف اطلاقا لا ينعيم لان الاجادة لا بد منها من القول اتفاقا فلا يجب بدونه **قوله**
وليس في جميع الكتاب ان الاصل ان لا يشترط ذلك لصدق الاستطراد وليس في الاصل من حيث المدعي الشيخ والحاكم **قوله** ويجب شرطا في وجوب
التي وان كان الا ان يجب او يفي به **قوله** وعلم انهما في الملوكة لا بد من تعجيلها حتى لا يها في الطرقت او لكونها من المستثنات والا فلا
بينة الاستطراد **قوله** وفيها من تفقدها لم لو اجمعي التفقدها والحاج اليهم ولا يجب تفقدها كعدم الذي لا يشترط لكن اذا لم ينفق عليه من
قوله او جع عنه من فظي في الحج كما لا فائدة فيه فيكون مستدركا الى ان يتكلمها ما يصير ما عجز **قوله** ولا يجب على الوالداء وكذا العكس
بطريق اول **قوله** وهل يجب على الفقير الاستانة بالادب والعدم سوى الكلام يقتضي ان الحكم من لم يسق استفاد وجوب الحج في ذمته و
يصير في مخرج الارشاد ويظهر من استلال المختلف وجوب الاستانة في حقه هذا الذي لا كلام فيه والبريد في ثلثي ايام او ربي في الوجوه
ونصح الشيخ والمصنف بان وجوب الاستانة بزمانها هو مع الياس من ذوال العدة ما موعدا وهو واقع والا لم يتحقق اعتبار المتكبر ومن
السمعي الاستطراد في حقه احد من المكلفين وهو معلوم البطلان وجع فالاصح الوجوب في شكل الاية والاحتياط وانما في فقه الصريح الشيخ
والمصنف بوجوب الاعادة وهو الاصح ويشكل بان الاستانة للاحتياط غير حزمة في الحج في العشرة واحدة فلو استتاب من عرجوا ذوال العدة
جاذبان لم يجب واذ انما فلا كلام في وجوب الحج مع تحقق الاستطراد ولو مات بعد ابز وقيل في وجب الاستانة عن كفارة القول في المايوس
من يوتر ولو مات قبله فان استتاب المايوس فلا شئ والا وجبت الاستانة بعد الموت ان لم يستتب قوله والمتمتع بكبره من حيث الاستانة
على الاحتياط وقد كان كالمريض في ذلك **قوله** فان انقضت الى قوله وان لم يجد مبرعا فسبق في جواب الاشكال فينتج ذلك في اللزوم
بزيادة فان المنع مثلا البر فان السليم فعله وهو قادر على تركه فان لم يجد مبرعا فسبق في جواب الاشكال فينتج ذلك في اللزوم
اولا في الذي لا حراك له **قوله** والحاج الى الميل هو المديف **قوله** ولو لم يملك حلفه نظم هذه العبارة غير جيلان غير المشكل هل
يجب للاستانة بزمان الا ان يئس من مبره فيروا فيها فان العبارة يقتضي ان يكون هذه المسئلة مستقرزة الواقع هو بعض اقسام المعصوب والاصح
من زمانه في المريض **قوله** ولو احتاج الى حركه عفيف الى قوله سقط هذه يقتضي ان المسائل كلها معوضه من لم يئس الى وجوب حركه حصر
قوله وسقط الحج مع الخوف على النفس من عدو وسج ولا يجهل الاستانة على راي يجب الاستانة بزمانه الياس من ذوال العدة كالمريض
المريض والمعصوب على الاصح والا فلا ويصح ما سبق هناك ان هذا **قوله** ولو خاف على ماله سقط حركه قوله والمال في قوله من الطريق الى
قوله ولو كان العدو لا يندفع الامبال ويمكن من الخلل بفتح وجوب الحج نظرا في ويمكن من ختل الحج بالمال ولا يخفى ضعف هذا الترتيب
ولمنا النظر من التثنية دخول ذلك في الاستطراد وعلمه فان لا بد من الحج بغيره فقد الاستطراد والادب وجب في السقوط بعد التثنية
في دخول ذلك في الاستطراد ولا نلوا احتاج الى منزل المال لاصلاح الطريق وقطع الزهرا من اي لا يجب والاصح الوجوب الا ان يجب
بما لم يوضع الزود ما اذا لم يكن فلا حرم فاحرم ثم عرض المنع وجب البذل **قوله** ولا يجب لو قال فيل المال ارفع انما الفرق ان هذا تحصيل
للشرط اعني الاستطراد اذا المال المبذل لا يثبت في دخول في الاستطراد **قوله** ولو وجب بدونه بجمعه ويمكن من هذا الا فرج عليم ان
البذوق الحيزه وانما انفي بعدم الوجوب هتالا بعد من المال لا يتحقق من الطريق البذوق البذوق فيكون مع الحاج والاصح الوجوب

قوله فلا اكمال الاجرة لو فرضناه لكن بحجب **قوله** ونزع الحج براء الميث بخلاف الحج فانه لا بد من اذنه **قوله** ويجب الشرط وان كان
 ظرفا مع الغرض ويرد عليه من التفاوت لا مع سوا كان العرق وبيننا في بارة وطول طريق يحصل به الاحوار او دنيورا كجاء وفيهم من
 انزلوا من الغرض من اشتراط علم بالقرائن انه هو وغيره سواء عند المسافر ثم سلوكه فلا ينقص الاجرة بسيرته شي خلافا للمنفذ والمختلف
 وعليه نزل صحيحه من عن ابى عبد الله ثم ولو اخذ بالشرط حيث يجيب الوفا وبراك لطريق مع تغلق الغرض به وجوب من التفاوت من الاجرة
 بان ينظر لوجه المثل للشرط والمثاني بدو قدر التفاوت ويؤخذ به من المنفى بتبنيير الاجرة المشترط خلافا للشيخ فاما لم يوجب شيئا والصبر في
 قول المنصف لا مع يرد الى الافعال اي لا مع الامثال ولا بهال لا يفتي اجرة لا نزل باث بالمسافر عليه لا فاقول استخرج على عليه فاني
 باصهما فليفتي بتبنيير بالمسعى **قوله** ولو عمل من المنع من ضمير وتعلق بالقرائن في المراتم مغلق الغرض بالافضل ان لا يكون من
 المنع معناه عليه بنده وشبهه او يكون حاضرا في مكة وجب عليه الحج احد النوعين بل استباح الحج وعلمنا من ان لا ياتي بالافضل اكثر من عيني
 المنع فانه يصح ولا ينقص من اجرة من شي وعليه نزل صحيحه اني جبره من ابى عبد الله **قوله** ولا فلا لاجر الا ان لم يات بشئ من المسافر
 عليه **قوله** ويجوز التبليغ في العواف من القامد والمعدودة في حلقه عبادته وان توقف في جواز الاستثناء منها مع حصولها تطل
 العلم ولا لانه الضم له تلك في حقها وان شارك غيرها في المعدودين لثبوت ودر النقص على جواز الاستثناء من غير التوقف في ذلك
 لجل وان مع الضم في الشبهة التي يفتي الى انقطاعها عن أهلها في البلاد والماسر لا بعد القول بالاستباح **قوله** لا على تبقي عن الوصفان
 اي كل منهما فلا اشكال **قوله** والحاصل المحمول وان فقدت جليتها وكذا اخره لكن استاجر الجيلة في طوافه والا احسب المحمول حاشا لا
 قطع المسافر فلا يجزي عن فرض الحاصل وعليه نزل صحيحه حفص بن الغزالي عن الفهم **قوله** ولو احصر كحل بالهدى ولا قضاء
 عليه وان كانت الاجارة مطلقا على اشكال الاصح ان الاجارة ان تغلبت بعام الاحصاء انصححت النقص وان كان مطلقا لم يستخ
 لعدم النقص الزمان خلافا للشيخ لكن منها الفسخ في اعي الولى المصغر بقول المصنف ولا قضاء عليه فعملان يراوية الانفاخ فبنيغ
 وجوب القضاء وان يراوية السلطنة على الفسخ في المطلق وان القضاء لا ينجم على التقدير لكن قوله وان كان الحج ندبا او بشرا رادة
 الاول وان كان ندبا على المسافر غير والا وجب الاستباح واي تخير المسافر غير والا وجب في الاستباح وروى اخرى وعنده وان لم يكن
 ندبا ينجم الاستباح ومقتضا هو كون العقل الاول فلا يفسخ **قوله** وعلى الاجرة الباقى من الطواف اي ما خلا بل الاجرة خلافا للشيخ
 اذا وجب لاجرة مثل ما فعلوه هذا كلفه المانع من الانعام ليس من قبل الاجرة **قوله** ومن عليه حجة اسلام الى قوله مع العزة وجهه
 علم بثبوت الوجوب الاستباحا بدلا ما يمكن ان يسافر به فلا بعد ان يقال الاطلاق يحمل على اجرة المثل الغالب في العادة كالقول
 في ثمن المثل اما اقل ما يسافر به لافلا والمكفون فيجوز القول بغيره لا يفتقر عدم الاستباح بالاجرة الغالبة اذا امكن اقل منها فاودا
 وشلهذا قد يستفاد من عبارة المتن وعيادة المصنف في هذا الكتاب في اول المسائل السابقة مثله هذه فدينا في ما هنا **قوله** ولو
 فرض من الاقل عادية على داي هذا هو الاصح لعدم صحته وصيرته لكن هذا اذا لم يتمكن الوصي من اخراج الوصية ثم طر العتق وبعد
 فلا يجد وث زيادة الاجرة فانه بعد القول وجوده ميراثا **قوله** فان خلفه ما شرطا فلا اجرة له ليس على الملاك فربله هو مضمنا
 اذ كان الاخلاق بالشرط مقتضا للاستباح ولا بالمسافر عليه فان لم يات بشئ ما يوجب كالمعك من نوع الى نوع اما عدم
 ذلك فانه يفتي بالنسبة الى المسمى لو كان صلوة مقبض بها مدويا وكانت الوصية بالحج ساقطة **قوله** لو وصي بحج وغيره قدم الواجب
 ولو وجب الكل فتمت الذكر بما يخص مع الفسخ وهذا اذا سوي الواجب في هذا القسم في حق وجهها من الاصل ومن الثلث ولم ي
 فان كان فيها ما يخرج من الاصل فله على ما يخرج من الثلث ولو اشترك كلها في الخروج من الثلث ووبت بدلا بالاول فالاول
قوله ولو علم مصلد المكة في صفة ينوي في الثلث حلا للروايتين على ذلك ولو كان عليه حج الاسلام ولو وصي بغيره الوصية اخرج
 الا ان لم يرد في الثلث **قوله** السقوط بعد موت المودع المشغول بالحج واجبه انتفاع الاجرة ودينا حج مع علمه يمنع الوارث اصل
 هذا حكم مستفاد من روايات يربى الجلى عما لصا وشم وليس في الروايات منع الوارث لكن نزلها الا يحجب عليه حذبا من الشر في
 حال الغير غير اذ نزع مقتضى وقضت ان السقوط حج لكن القول بجواز الاستباحا فديني بقت بطريق اولى وخروج بعضهم وجوب
 استئذان الحاكم اذا امكن ولا بأس به وقال في الدر ومن فطره وايضا الاحكام الحاكم في غير الوارث كالدبر والغيبه والا ما ن
 الشرع ولو منع الوارث ما امكن في نفع الاجرة وكونها كمنع الكفليات وان اخرج كل منهم ما زاد على حصته ومع البق فخير من الا
 حق

وهل يغفل الحكم في غير حجج الاسلام كالنقد والعرف وضاد الدين والكفاة والى كوة والمنحى بحيل تلك ونظير ان التوثيق عن تلك اولى من الرواية
الحالفة للاصل على مورد هاتين لو امكن استئذان الحاكم حتى اذا منع **قوله** وعلمه بافعال الحجاة المعنوم من اعتبارها فقبلا والظن
الاكتفاء بالاجابة بشرط ان يتعلمها بعد ذلك ويكون مع شدة توثقه على كل فعل ويجب ايضا احدها من تلائها التقليل لمن يجوز
تقليده وكذا يجب هذا كماله **قوله** بل يعر دفعه ينبغي ان يكون هذا مقبلا ما اذا كان الى فخره المعناد حتى وجها دائما ولم يتوقع
حتى دفع عنه فلم يخرج من الفخر قبل ان مات المعناد كالمسافر في العجوة وجب مثلا بظنون المجاورة فالظن عدم وجوب الخروج معهم
اذا كانت القاطنة المعناد حتى وجها سوى فاسقها على العادة مع امكان وجوب الخروج لا مكان عرض مانع وبعد بان
اطلاق الاجابة يحل على الاطلاق الغالب **قوله** لو لم يجز المعنونة انقضت الاجابة ولو كانت في الدائر لم يفتح لكن لكل منهما
في المطلق اذا لم يكن احدا احتياضا الفتح **قوله** فاحرم من الميقاة معرفة من نفته فالحكم ثم يحرم من الحجج من المستاجر من الميقاة الاجزاء
احرامه بالعرف لا بخلوا اما ان يكون المستاجر بشرط عليه الاحرام من الميقاة ام لا فمعرفة سؤدات ظن العود الى ميقاة فيجوز
الاعتناء بظن قول المصنف فيما سبق يلزم المبادر مع اول دفعه فيمنع العلم وان لم يظن لم يجز فطعا فان عاد واحرم من الميقاة
ولا يجز بالافق حتى احرم عن مكنز او ما دون الميقاة على حسب ما يمكنه نظر الاطلاق قول الاطلاق ان من تجوز الميقاة عاملا لا
شك له وقد مر على ذلك في العرف وسقالات طرفي بين المعنونة نفس وغيره والوفى عنه ظاهر نعم يمكن ان يفرض بين من تجوز
بغير احرام اصلا وبين من احرامه من الميقاة لا سيما اذا اشترط الان بطلان ان عقد الاجابة وان افضى ذلك الا انه اذا انزل بالحق يكون صحيحا
هو ما يكون احرامه من الميقاة لا سيما اذا اشترط الان بطلان ان عقد الاجابة وان افضى ذلك الا انه اذا انزل بالحق يكون صحيحا
شرا لا يفرض فيه الاخلال ببعض الامور المشترطة المعنونة ان لم يكن ما وجب من الصحر كالمولم يدرك من وفوق غيره الا اضطر
مع احتيازي الاخر مثلا فان ذلك لا يفرض في وقوع الحجج من المستاجر وان كان عقد الاجابة محمول على الاحتيازي وكذا القول في بطلان
الافعال حتى لو فعل محرم لكن محيط ونحو ذلك لا يحل بوقوعه من المستاجر فكذا هاتين وهوان مرق المستاجر لنفسه هل يوصف
بالصحة حيث يحرم عليه الايتان لها الحكم الاحرام في المياثر فيه زوده بيلتق الى تغلق الهوى وعدهم في الصحر **قوله** وفي احتيازي
المسافر فظننا من صفة اى صفة الاحرام من الميقاة الى قصر وغيره فمعرفة غير المراجع بغيره واضح ومثلا فاشق من جهة
اطلاق المصروف على ذلك ولا منافاة الا التبرع في العقل ان كان صالحا بوجه معين الى وجرا اخر ويمكن عود الصبر الى قطع المسافر
لان طرف فائدة البير وهي الاحرام من الميقاة فمعرفة الى قصر وغيره سابق **قوله** فيسقط من المسمى في الاجابة والمادة لتبني القفا
بين اجري المثل المحرمين للذكور وبين من اجرة المثل الحجرات احرامها من الميقاة فان كان بجائلا اخذ من المسمى الرجوع ولو كان المسمى
ماء واجرة المثل العليا ما بين والديا ما نذر خصم اخذ من المسمى خمسة وعشرين واعلم ان هذه المسئلة فدينا في ظاهرها ما
سبق من قوله فان خالفها شرط فلا اجرة **قوله** وهو الوجرا من قصد يقطع المسافة يذكر حكم ما اذا قطعها لها وهو مشكل والحق
وجوب رد الفوائد في اصل المسئلة خلافا للشيخ واعتساب المسافر ان قطعها للمستاجر **قوله** تحلل العرف عن نفسه لا فقلنا
المير فليفتش في ذلك لان تحلل بعرفه يوفى على اقله بالاحرام البير لان محرمات الاحرام متعلقة به والحلل غير مستاجر عليه
قوله والاخر بان له من المسمى بنية ما فعل هذا هو الاصح خلافا للشيخ **قوله** وان كان معنونة انقضت هذا صبي على ان العرف في القفا
هو القضاء والفساد عقوبة ولو قلنا بالعكس وهو الاصح كما سبنا فلا منعه ولا انقضاء **قوله** وعلى المستاجر استيجان او غيره وبما
فوفى في استيجان بعد انشراط العدالة كما سبق ولا منافاة لانه لا يخرج من العدالة بذلك **قوله** وان كانت مطلقا الذي لم يفتح وعليه
بعد القضاء في المياثر هذا ايضا صبي على ان الفاسدة عقوبة كذا لا يخرج على هذا القول وجوب حجرا اخرى للمياثر بعد لانها كانت العقوبة
اجزائا اخرى من الفرض وبصرح شيخنا الشهيد والاصح ان الاول هو الفرض فلا شئ سوى القضاء وجزا **قوله** وليس للمستاجر الفتح
على ما اخذنا من ان الفاسدة يجوزى وان من احصر تحلل وينسخ الاجابة بالنية البير مع الاطلاق على الاشكال السابق كما سبقنا
من قبله والاوجب الاستيجار ويجوز ان يفتح وعلى ما اخذناه هناك يجب من ان لكل منهما الفتح يجب للمستاجر الفتح **قوله** ولو شرط
التأجيل عامين او ازيدها بشرط ان لا يتمكن الوجود او يكمل من استيجار ومن لم يجز قبل ذلك بالشرط المعنونة **قوله** فان زاد من ثمن
المثل او بطله الحج فنبأ ولم يخرج من الثلث اخرج ما يحل من الثلث فان زاد الفقد عن اجرة المثل في الواجب لا فلا ويجزى الاستيجار

لو لم يكن اركان الحج منها ولم يخرج الا ان الذي دل عليه زاد ففعله الواجب ومجموع الاجرة في المذنب باخرج ما يحفظه الثلث من المذنب **قوله**
 ويجعل باجزة المثل الفضيل لاياس به وهوان يغلق عن الموصي بالعين فقد غنث الوصية فلما جازعته باجزة المثل فان لم يغلق
 عن غير محض صراحتها جازعته بذلك القدر لان تعيين الموصي له كل تعيين على ما فرضنا فنجعل القول لاف الموصي في الحقيقة ولا
 الاخلال بهج كالايجوز الاخلال بالوصية اصلا **قوله** ولو اطلق القدر اسقج بقدر ما يوجي من الحج من مثله اي اسقجوا الشخص المذنب
 بالاجرة من الحج من مثله ذلك الشخص ان لم ير الفاضل عن المثل في الواجب ومجموع الاجرة في المذنب عن الثلث **قوله** فان
 لم ير من العين اسقج جازعته اي ما يلي من الاجرة وهي الاجرة القليلة عادة مع وعاء حال الشخص وعدم النجا وزعمي ذلك الجزي في
 لاي القدر **قوله** الواجب منها من حيث الذي الا ان يرد غدا في فري واحد هو بعيد **قوله** ويصحب طام النجعة الصدف وفي صحيف
 عملا من الحاج قال قال ابو عبد الله عليه السلام تضل في اخرج يوم السبت وتو صبحر عادي غدا في فري واحد هو بعيد **قوله** وفيما صلا اليك السقعة شي من
 الايام المكره من الادب اعينه قال في سقعة بالصلوة واخرج احد هذا **قوله** وعلية ركنين فير بينهما ما شاء من الفان
 في المني **قوله** والوقوف على باب داه نفا وجهه الذي يوجب اليه **قوله** لاهل العرق العتيق كل صحف من ابراهيم من صحف صحيح
 ويعينه **قوله** وافضل المسج لم افق على شي اعتمد عليه صيط الحاء بالهمزة والهمزة **قوله** ثم عزم لم يجد في كون الميم ساكن او غير ساكن
 عليه **قوله** ثم ذاق عرف يجوز الاحكام منها احتيا خلافا للشيخ ابن ابي عمير ونقل في المني عن سعيد بن جبير انها كانت في ثوب ثم خربت وصارت
 الرافق في موضع اخر للفاوت موضع الاول **قوله** ولاهل المدينة مسجد الشجرة احتيا والمادة بقى المسجد على ما يبادر من العبارة في الا
 ان الميقات في الحليفة وهو بضم الحاء وفتح اللام موضع على شتر اصيال من المدينة هو ما يسمى حشم ميقات المدينة والثام فالمر في الفاص
 فيكونه الميقات هو هذا الانقضي المجد وفي حوشه شجرة الشهدان المشتهر في الوايات ان الاحرام من الوادي المسمى بذي الحليفة وكيف كان
 فالامصار على المسجد محيط وجاذا المواضع كلها لا يكاد يقع **قوله** واصفارا يحجز هذا الفايح في الحليفة فان عني العدل وبع
 الاصطلاح لا ولا ولا حج عليه لو عدل عن الطريق مديتها كان او غير لعموم كون هذا المواضع لاهلها ومن رجا ولو عدل احتيا راجع
 على في الحليفة الى الحجرة ذات عرقا قال في اسرار اجزاء وافلا في النصوص الدالة على ان هذه مواضع لكل من رجا والامانة في بين الحريم
 واجزاء الاحرام منها وهو من المصعب هو بضم الميم واسكان الحاء وفتح الاء المشتهر من تحت والعين المهملة موضع الواضع وهو من الاصل كما انه في
 خرجت فالمعير موضعها واللين جبل يقال لم يلبس للظان في هذه المنازل هو بضم الفاء واسكان الاء جبل سعيته في الصحان الا وهو من جرد
 اول هو بضم الاء **قوله** من منزله اشر من الميقات منزله الماد الى مكة كما هو صريح في الاصناف **قوله** ويجز الصفا من حج على الحج في موضع
 العبادة ان الحريم من المحظ من حج يكون الاحرام من الميقات لغيرهم واحتا في الدرر من خارج الاحرام الى حج فيكون الماد من خارج الحريم
 فاجزاء الاحرام والظن الاول لان الميقات موضع الاحرام فلا يجاوز الاحرام والاحتيا في الدرر من خارج الاحرام الى حج فيكون الماد من خارج الحريم
 على هذه المدينة اما عني من الميقات كما هو لعمري من كاحج في الكتاب **قوله** ويصحب من الحجاب انه يكره الجيم واسكان العين ويكرهها مع
 تشبه بالاء في موضع بابه مكره والظان في الحدي بله شمله يخفف **قوله** ولو لم يؤد الحاذة فالامزب انشاء الاحرام من ادنى الجبل ويجز
 مساواة اشر بالمواضع هذا ليس بعيد مصير الى مساوي مثل الميقات عند غنث **قوله** الا التاخذ في الحج انه اشترط ان يبادر من
 ولا يجز مظهر وان كان ذاوا الا ان تار ما يوجب لم يبعد ولا يحج الا بعدا للروايات المعينة ومنها صحيح للعلو لكن ان كان الاصل الحج لا يمنع
 وفي غير ذلك وكما عني المنع اما العبرة المفردة فتفي في اجزاء وما قبل الميقات انقضى من جميع الشتر **قوله** او المعتم مفرقة في وجب ودان
 عزم يجب على الحج الفضل فاذا نقصه واذا دار احرامها غير شرع لم الاحرام قبل الميقات للفق والاصح **قوله** ولو جعل مكة خرج الى الميقات
 ولو خرج الى الصفا احتيا فالظن الاجزاء لعموم كونها مواضع لكل من رجا **قوله** وكما الناسي وكما الجاهل **قوله** ومن لا يدر انك لو اذرت
 مكة دون السك وظاهرهم انهم انما يجب عليه غير مفرقة اذا لا يجوز الا دخول بغير احرام الا المكند والمعد ولو اخذ بالاحرام حج وغنث
 العود في غير ذلك من الاحرام في عدم الاكتفاء بالاحرام من ادنى المكان **قوله** ولو تعدل الحاجر لم يصح احرامه الا الميقات وان غنث فلا
 سلك لم سلكا ولو احرام المتعمد من ميقات اخر اجزاء احتيا في الدوس **قوله** وناسي الاحرام اذا اتمل التماسك يميز بين على راي المحقق ان
 كان المعنى التزم لم يجز لان كان المعنى التماسك اجزاء والاحتيا لا يدل على اكثر من ذلك ولا يصح في صحة الاحرام في ذلك الخبر وليس في الاحرام
 احرام واخذاه المصنف في المختلف ان الاحرام مركب من اللين والين والين وهو بعيد **قوله** ولو لم يكن من الاحرام لم يذاع عنه احرام عند

وليه يشكل ذلك بان الرجز مكلف بعد النية فلا يلهو دينا جزاؤه عن حجة الاسلام مع الاستطاعة **قوله** من اول ذى القعدة للتمتع يجب له وعليه **قوله** ويقدم لو خاف فقد
وليه واذا فاق قبل الموتى اجزاء عن حجة الاسلام مع الاستطاعة **قوله** من اول ذى القعدة للتمتع يجب له وعليه **قوله** ويقدم لو خاف فقد
من الميقات وللمم يجزي في كلامهم مخير بين الاجزاء او يمكن الانتصاب على اليوم واليلة ويكون التقديم هو الحصة **قوله** ولو احدث ما شك
من التنبير بالامتنع على الاعلى وكونه تلك النظر المنع كون المحدثا في من النوم وحذف عدم الاستحباب باظهار عدم الدليل **قوله** وفيها المعبر
هو الاولى في الصحة والثاني في الكمال ويظهر الفائدة عند في عدل الشهر من حين احرامه وان قلنا دينا ندوا الاحرام بعد الاول فادى بين الثاني
وتحججهما عن المنع اذا الثاني قد وقع في الاثر من اما الكفاية فيجب على التقديرين والحق ان اعتبار الثاني انما هو لكمال وما اشبه
بالصلوة المعادة والظاهر انه ينوي بالاحرام الثاني ما يوجب بالاول حتى الوجوب لو كان واجبا ولو لا هذا لم يكن التردد في ان ايها المعبر
قوله والا فتنصير لو كان معنونه طلاقا في فتنصير في اول نحو الكسوف **قوله** ويقدم نافلة الاحرام على الفضة مع العزائم ثم يصلي
الفضة ثم يحرم وضع الفضة فيمنع على الاحرام عقيب الفضة **قوله** من حج الاسلام وغيره فندرج في غير عصره المنع والافراد الاسلام
انغيره مرجع السنن والامانة والنيابة وغيرهما ممنوعا **قوله** وفيه عليه لا لئلا في العبادة على وجوب فصد كونه ممنوعا في النية
لان للغة الفصد المذكور منعها كان او غيره **قوله** ويطلب الاحرام به كما عملا وسهوا وقد يقال ما سبق من ان ناسي الاحرام حين ان
بالمناسل في يومه وايضا في ما ذكره من مطلق الاحرام او يمكن الجواب بان مطلق الاحرام لا يحل بغيره المناسل اذا انما المناسل فلا
منا فانه **قوله** ولو نوى الاحرام لم يعبى لا حجار ولا عرفا ونوبها فالأثر بطلان وان كان في اشهر الحج حاول وان كان في شهر الحج
الاعتناء بالذبح على زانه عيبد من حاشية حيا ذابح والعرف مع ما في الحديث هو نية الفراق عنده ولا يحل من العرف حتى ياتي بافعال
الحج ويجزيه سجد الاول عن سجد الزيادة والاصح بطلان في المستلزم اما الاول فلا ينشأ والنية التي هو شرط الصحة فان لكل امرئ ما فاقى
واما الثاني فذلك لانه الاخبار على المنع والتي يقتضيه الفساد **قوله** ولو نسي فليس فيه شيء فان لم يلزم من احدهما صرف اليد عملا بالظن ولا فلا تحيل
الى الحكم بالحج ورجح عن الاحرام بعد الحكم بانفسه ولا في جميع الاحكام على الآخر فخير فيها **قوله** وكذا لو نسي احراما بها او باحداهما في
بغير يداهما لو شاة فوجدته لا طر في اليد الى نسيها احرام به ولا بطلان الاحرام اذا حكم بغيره اذ يفعل حاشا هذا اذا لم يكن بعد
الطواف فان كان بعد منسج كانه المنسج فانه الدروس وهو حسن لم ينعين غيره والاصرف اليد ويشكل اصل الحكم بانرفع الشك في وقوع
النية صحيح كغيره في الصحة **قوله** ولو قال كحرام فلان صح ان علم حال النية فصد ولا فلا ظاهر الخبر عن علمه الصحة فان لم يعلم الصفح
النية وهو احتياط الشيخ ونهت الجواهر واذا في الدروس قال وان لم يتكف حال يمنع احتياطا وما ذكره المصنف هاهنا هو طعن بيني
ان يعز مع علمه صفة احرام فلان فصد اليد على وجهه في الامور المعروفة في النية فصد لها حاصله **قوله** وصودها بلبك اه الواجب
هو التلبس الانجع وجوب نداه ان الحمله احط **قوله** والاخرى بشر باصبعه ويجوز ان يحرك لسانها ادينا وجب المضارعة با
لتلبس كالمضارعة فكيف الاحرام **قوله** والتقليد المشرك بينهما في العبادة فاشترط ان الصبر بينهما ان كان للبدن فلا بد من ذكر المناك
لها وان عاد الى البدن وعزها عادي مذكور **قوله** وينبغي في الاخر اذ يندى بالتوجه بغطية اصحاب المنكبين والاردف فغطها كره ذكره
الشيخ فقله الشهيد حاشية **قوله** والا فرب جواز احرام النساء هذا هو الواجب للصحة الصحيح **قوله** وتلبس القباة فكيف لو فصدها المراد
يكونه مكسوكون ذلك على الكفين كاصفر في دابة البز نقل في اخرى انه عكر فغيره فيها ما يدل على ان المراد جعل باطنه ظاهر ولا يخرج يد
من كية وكل من صعد على الاصح ولو خرج يديه من كير لم الكفاية ليس المحيط لا يبدل الحق في النهج **قوله** ونحوه دفع الصوت بالتلبس لوجوب
التلبس مطلقا ما يستثنى **قوله** وحدوث حادث كقوم اي وجود علافة واداره فعلم **قوله** ومشا هذه بيوت مكة للتمتع وحدها بغير
المدينين في اعلى مكة وعطير في طوى اسفلها **قوله** وان كان خرج من مكة الى ان كان حرمها الاحرام بالمعبر وصد الصد في المزدلفة
فقطها عند مشاهد الكعبة ومحل الاحرام لاختلاف الاخبار ونزها الشيخ على خلاف حال المعبر هو الاصح **قوله** والمجر للتلبس الحاج على طرقي
بالمدين حيث يحرم وعند علو احلته البدا والراكب هذا كانه في ما سبق من استحباب وضع الصوت الى اجل وببانه ان الحاج على طرقي في مكة
انما يقع صوته بالتلبس اذا كان راكبا اذ اعلنت واحلته البدا وهو الاثر الذي يخفف جلب العيال على ميل من مسجد الشجرة فداء بالتبسم فانه هكذا
فعل وهذه غير التلبس بعقلها الاحرام في المقام الامتنع ناحية الاحرام عنه واصناف عقوبه بغير التلبس بغيرها هناك سواء كان غير حليقي
المتنبي اما الاجل حيث يحرم ومن جاز غير طرقي حد نية فخرج احرامه ورفع صورته **قوله** والاشراط بان حمل حيث جلس له العزم من الاخبار

ان موضع الاشتراط قبل اللفظ لانه من مقتضى الدعا الذى يجب عند اداء الاحرام فيه بعض الاحرام ما يدل على ما ذكره في التلييات وليس من مقتضى ما ذكره
في حلال النية كما صرح به بعض الاصحاب في الشرط في الاعتكاف المندوب والظاهر الاجزاء المجمع على الثاني لان التليية هي التي يجب تحقيقها عند الاحرام
ولما اجملوا على الاحكام في غير ما ثبت من ذلك **قوله** والنوم عليها اي على المصوفة بالسواء **قوله** والتقابل للمرأة والا صرح به في المحرم **قوله**
بل يقول يا سعد اي يقول هذا القطع في جواب التناهي وكما ينبغي اعتناء بصدق النكره وعلمه ويسلف في العبادة لا يجوز له الاشتاء الاحرام الابانة
اليد **قوله** ومن يشبه الاحرام قبل معنى شره واحرامه واخلا لا لانه ما دام محملا لا يطلب منه الاحرام بل خلوها ولو بقي شهرين **قوله** ولو تركها حتى ظننا
انه لا يجيئها يمكن ان يتركها الاحرام لانهم لها يقصد دخول مكة فيكون مفهوما المصغرة افعالها على حاله في تركها منعت منها التمسك فيمنع
الدخول ولكن تغلق بابا يصل اليه فيكون المراد ان الحائض لو تركت الاحرام من المفاتيح مع اداة التمسك والدخول فيمنعها والحكم المذكور بالاعانة
لكن ما منع الدخول في هذه الحالة في المشي ودنيا يقال لا يعيد فيه لانه مرهبا فان تركت عدا منعت من الدخول ايضا فلا منعه من هذا الموضع عليه **قوله** ولو
لب ثابته لبي الغفلة احرامه ومثلا فانما الاعتبار بالقصد لا بالتليين والاحوال **قوله** والمشتطع مع الخلخل لخلخل بالهدى الى الدابة لا يجوز بدونه
وان كان ظاهر العبادة لا يدل على علل الا لانه لا يفتقر الى الازمان السليمة من شاليم **قوله** وفائدة الشرط جواز الخلخل على ما في جواب عن
سؤال مقدمه على ما سبق وصوبته انه لا فرق بين المشتطع وعينه فائدة للشرط في وجوبه ان فائدة ما ذكره وهو كونه الخلخل مستمرا بالاحكام
عبارة كان رخصته ومن فائدة انه عبارة في غير ما عليه الثواب ولا يخفى ما في العبادة من المتأخرة فان جواز الخلخل ليس هو الفائدة بل ثبوت
الجواز في اصله **قوله** وانما يصح الشرط في الماصح بحيث يثبت عليه اثره الذي اختلف فيه الاحكام اذا عطف بالعدن والذى فائدة الشرط انما يخفى
مع ولا يخفى ما في العبادة من التمسك والتعقيد فان الفائدة المذكورة هناك ان ارد بها العدن وكان فيمنع الفائدة امر خفي لما ينبغي عليه **قوله**
ولو نال ان يخلو حيث شئت لو ان بالقاء كان اولى **قوله** فليس بشرط ولا مع العدن راي المراد انه ليس بشرط في حاله لا بد من العقد وهو
ثم لا يعرف عدمه محضه فيكون ولا مع محتوياته على حد ذاته الا انه لا يوقع العدن لو كان اولى ويمكن عطفه على حيث شئت والمضى لو قال ان يخلو
حيث شئت فليس وان لا عطف على الابع العدن ولو كان اولى الى سبق الى الفهم واصل تكلفا والثاني الصق بالمقام ووقع في الخلق
لان ما يكون شرط الاينفا وثالثه عدم شرطه لعدم العدن وعدم فالفرق بين الابل لا يوقع **قوله** ولا عطف على المحصور مع وجوبه فلو
كان واجب فانه ولم يبيح في استواء عليه ولم يبق الاستطاعة له كما منع شيئا الشئ في حواشيه **قوله** وهي الجواهر المنعج بالاصالة يدل
بما يخلو والحرم وبعض الحرم لا يحرم ولو قيد بالخلل خرج ما يحرم من الحرم ويندج فيه الوحش اذ انما من كل يخرج مغايله **قوله** وان
ذبح **قوله** وصادة المحل وهو صلى الله عليه وآله **قوله** واشارة دلالة الاشارة معلومة من دلالة نحو القول والكتابة **قوله** وما ينبغي
تبيينه في البركة ليط ويحرم فانه لا ينبغي في الماء وان كان لا يفرق بين صريح في التذكرة وعجزها حاكما للاطلاع الامم شدة والعبادة في التليين
في البركة لا ينبغي فان كان البركة لا ينبغي في الماء وان كان لا يفرق بين صريح في التذكرة وعجزها حاكما للاطلاع الامم شدة والعبادة في التليين
الحيثي للض على ذلك عند اطلاق بعض العامة فانه لا ينبغي في السماء والارض كافي في الرواية **قوله** ولا فرق بين المناسن والحيثي **قوله** ولا فرق
اشنع جبرهم والا فلا المراد كونه مستغنا بالعدن والطيران كانه بالحيثي مشاخرة وغير تكلف ظاهر لانه مع اتفاق الاسماء عن كيفية تكلف
حيث مستغنا وذلك ان ينبغي اعتناء بامتناع نفسه لانه في صيد صقر ولا مانع من ان يذبح في ذلك من ليس له الحيثي **قوله** والامر بوجوه في كل
بما شره الضرف الذي وكل لان الفعل يتأخر عنه **قوله** وانما عطف على الاحكام والاوليا والا صرح به في الجواز لانه في كل الموكل ان
شأنه لخل التليين لكن مع خوف ان اذا حرم ترك الشهادة ويعلم الحكم بان عنده شهادة فليخفف الحكم الى الحلال من وجهه ما يقتضيه اتفاق الحكم
لأنهم حصول من ولا فرق بين كونهما حلالين او محرمين **قوله** وفصل الشهادة لا بد منها في الزجر الا حينئذ في النظر والامتناع ولا يملك
جوازها **قوله** وفي معناه الاستثناء اي وفي معنى ما ذكره من غير الاستثناء **قوله** فالأمر بوجوب المهر كالا
هذا هو الاصح لوجوب المهر كالمهر بالعدن واستثناء المقتضى للضعف وهو الطلاق **قوله** ويلزمها ما خارج الزجرية مقتضاها في افعالها وكذا يلزم من
الوجوب ان يخلط ظاهره ودينه بغيره ووجب عليه ان يعلم ما هو الحق **قوله** وبالعكس ليس لها المطلب من عدم البضرة وعليها القيام بالحق

الزوجية ظاهره ولا يفعل فيما يليه ما يبينه الشرع ما يعلم ان المحلى وعلى ان يوجب بغيره الا ان لا يفتقها والمبث عند ما وان لم يكن لها المطالبة بذلك
 وانما على الاصلين المتناهيين لان حقون العباد مبينه وعلى التفتيح فلا يكون ينبغي حقها وان حقها بل يراعى الجمع بين الحقين
قوله وسواء الاماء وان ضد الشري وان كان قصده فعل ذلك حال الاحرام حرم الفعل ولا يصح له العقد لعدم منافاة الاحرام والهي لا
 يقتضيه المناذرة المعاملات **قوله** ومما ذكره النساء اي يجوز ذلك بالطلاق وغيره **قوله** ويكره المحرم الخطبة سواء كان نكاحا او غير **قوله**
 ولو كان نكاحا محمدا اي المحكم في المرافة المحرم ما يندفع به الرجل المحرم من الوطى والنظر والسجود والعقد والتوكيل فيه والشهادة وغير ذلك
 من الاحكام السابقة عليها **قوله** الطبيب مطلق على داي يحرم كل عمل الاصح لض **قوله** مع بقا كغيره اي لو كان او طعم وما خسر ومع انفسا والجمع
 واستهلاكم فلا باس **قوله** الاخلو في الكثرة في غير الحاء اخلاط الطبيب منها ان يفتق في فعل هذا المحرم لو كان طبيب الكثرة غير هذا فالشيخ لو دخل
 الكثرة وهي مجرد تعظيم كبره **قوله** ويقتضي هذا انه وجوب ان لم يفعل وجب ان لم يكن طهره واخذ غيره ويقتضي هذا الحلال بغيره ولا يفتق من الكثرة اي لا يجوز
 فان فعل ان لم يفتق **قوله** ويقتضي هذا انه وجوب ان لم يكن طهره واخذ غيره ويقتضي هذا الحلال بغيره ولا يفتق من الكثرة اي لا يجوز
 بغيره عندئذ يرد من غير المتأخر من صفة الى الطهارة فاذا لم يفتق من الكثرة الدروس لكن لو لم يفتق طهره او اصلا فغضب الماء وان
 الطهارة او لم يفتق من الكثرة الى الكثرة مع انفسها على الاحرام وجوده في المتأخر من غسل الطبيب بنفسه وان
 امكن استنباط الحلال في ذلك الامر بالني من محرمات غسل الطبيب ولا يطيب فكان كالحج في الادب المعصية ويختار الدروس لحوط
 الاكثال بالسوا على داي الاصح تحريمه وفي رواية الغليل يكون في غير **قوله** والنظر في المرأة على داي **قوله** الادها بالدهن مطلقا احتسابا
 اي سواء كانت طينة او حرام لا يدل على ذلك بما فيه طبيب لكن سوفي العبارة يقتضيه ان ذلك في حال الاحرام لكن الكلام في تركه لكن العطف
 بان الوصل في قوله وان كان قبل الاحرام يقتضيه خلاف ذلك اذ المعقوف بان الوصل بان من انما يحرم في الجملة التي قبلها **قوله** ويجوز
 اكلها ليس بطيب القل هو هذا لا يقتضي هذا **قوله** احراج الدم احتيا على داي هذا هو الاصح ويندفع فيه التحريم والعقد ونحوها **قوله**
 فان كان يحل الجمل استثنى في رواية حل الاخرى حلها المقتضى في وجع الدم فيه انه لا يحرم **قوله** وازالة الشعر وان لم يفتق وان لم يفتق
 او ما رنائه الا ان كان ما ينافي العين والان قطع نحو عصى وكان عليه شعر كاصح في المتأخر في تحريم الدروس **قوله** قطع الشجر او
 او الحشيش المحرم قطع الاضحية دون الياسمين كاصح المصنف وغيره وكذا العنق النكر الذي هو في حكم المتان ولا يجوز قلع اصول
 الياسمين لانها لا يجرى بها العودان اللذان يجعل عليها الحائل ليس بها والحال بذكر الاول الكثرة العظيمة **قوله**
 والامر باحتصاص المصنف في الصيغة والاصح عدم الاحتصاص بالصيغة المذكورة وتعذر الحكم على كل ما بعد يفتقها **قوله** زرع دمع العين
 الحاذرة اشكال على احتساب المصنف وان الحكم يخص بل واسر وبلي واسر ولا وجه لهذا الاشكال والاصح يجوز الاحتصاص **قوله** قل
 هو لم يفتق هو جمعها من كذا فعل طبل حيث والفراد فلا يجوز قتل شيء منها على حال ولو يجوز السق **قوله** ويجوز النقل الا لالقاء اي
 النقل من مكان الى مكان اخر من الحيد هو ام جمع لودود النفس ولرفع شدة الضرورة ولا يجوز الا لالقاء **قوله** الاول في العلم القلاد
 مصنوعة الاول معرفة العلم كبره وصغره من مفرق القاموس يجوز القاءها عن بغيره ويجوز ولا قلها **قوله** الا يطلى هو ثوب
 معلق بوجه بالبدن ومعنى قوله المزدون الذي لم يزد من غيره سيفاد بالايما عدم جواز عقد ثوب الاحرام الذي يكون على التكبين
 معلق ذلك تحريم ما يشتر من الثياب المنوعة **قوله** ولا يفتقها الا اضطر على اي يجب الشئ لوجوب العمل لوجوب كشف ظهر القدم بحسب الامكان
قوله ليس الحرام للزينة اي فلا يحرم للزينة فيكون المرجع الى مصلته **قوله** غير المعتاد اي يحرم غير المعتاد مطا وكذا يحرم ما كان للزينة سر
قوله ويجوز اظهار الزينة في العادة عدم حرم اظهاره لعبر التفتيح من الحادوم وتعليق الزينة المذكورة محدودة الشبهة الى دايها انتهى من الحرام
 بذلك الا ان في الرواية غير ان يظهر للرجال غير كبرها ومبرها واما عام **قوله** الحائز للزينة على داي الاصح التحريم ولا يحرم للزينة حكم ما قبله الا
 اذا تادبه حكمه على الزينة الدروس **قوله** وعليها ان تفتق من وجهها ويخبر الحشيش بين الامرين ولا يوجب عليها الكثرة الا اذا جمعت
 بعين تعظيم الاس والوجوب ان المرأة يجب عليها ستر وجهها في الاحرام فلا بد من كشف شيء من الاس من باب الحفاضة لكن حال
 يجب عليها ستر جزء من الوجه لان الاس عورة ولا يفتق ستره الا في جزء من الوجه فقد بغا سترها الذي يفتق لا يفتق من حكم الصلوة لانه
 وجوب سابق والاصل الشر لازم بالستر الى الاحرام لا بالستر الى نظر الاحباب فستر الاس واجب قطع لانه عورة بخلاف الوجه فانه
 مختلف في **قوله** التظليل للرجال اذا جعل ما يظلل به من فحم والافنة التحريم نظر في المصنف في المختلف والمنهى الاجماع على الجواز

دائرة الدروس ونظم الطلاق الاحياء والحرمان وهو احوط **قوله** ويجوز المشي تحت الظلال اطلاق الاحياء يقتضيه الخبر مع ما لا مع الضيق والشمس
 احوط **قوله** ليس الصلح احيا طاهله الاصح **قوله** فليبدأ به بعد هذا وجب الطواف بعد الاحرام **قوله** طهارة الحدث والخروج عن الثوب و
 البدن هما مشروطا في الواجب قطعاً ويعتبر في الخامس عشر ما يقتضيه الصلوة على الاصح لانه كالصلوة ولا يشترط الطهارة من الحدث في المندوب على الاصح
 بل ولا **قوله** وسر العورة اي الذي يجب سترها في الصلوة وبه رواية يظهر من المصنف في المختلف التوقف في وجوبه ولو نكح الواجب عدم
 الطهارة استأنف معها ولو كان مثلك فحينئذ الحدث مع الشك في الطهارة **قوله** ويجعل الصلوة واجبا مع وجوبه كان قوله مع وجوبه مستند
 لان نص الحكم السابق يكون الطواف واجبا يعني **قوله** ولو علم في الاثناء ازاله ونعم اي ازال الثوب الخي وفد كما ان المناسب ان يقول
 ازالها فان المعروف ازاله الخامس عشر ويجوز ان يهدى بما اذا لم يخرج الى فعل يستلزم قطع الطواف ولم يكمل اربعة اشواط والامم بمن الشيم بل
 يجب الاستئناف **قوله** ولو لم يعلم الابداء اجزاء فيل عليه يجب اعادته الجاهل بالصلوة في الوضوء في المأهولة هنا فانه هنا
 وثبت في حديثها وهذا وقت الطواف وزمان فعله فاذا فرغ من ركنه وقف **قوله** وجب القضاء في الصلوة كما في تمامي الخامس عشر الا ان
 هناك احتمال لعدم الانتفاء والاداء والقضاء مع المقتضى لانتفاءه **قوله** الحائض وهو شرط في العمل المتكبر خاصته اي دون المأهولة لكن
 عليه الحنفى والصبي فان النفس فيهما ولا يعيد في البنية الى الصبي فان الحائض شرط الطواف فيغيره فيجب الطهارة **قوله** المنيعة او يجب
 بفساد احتياط لم من حجر الاسلام او غير وعرة الاسلام وغيره لان لكل امرئ ما شاء **قوله** البداة بالحجر الاسود الخ ويجوز ان يجادى
 بادل مقادير بدنه حال كون البيت على بيانه او الحجر الذي يبار به اشداء وان كان الافضل استقبالة ولا يشترط ذلك في المختلف والدرر
قوله فمنه يبين ان الاحساب ان حباد البنية عند الاتمام قال الشايع ولد المصنف القاض ان قوله للاتمام بغلي الصخرة والغلة في بعض
 ذلك كونه طواف فاما مسبقا ما يعين فيه وفيه بعد لان البناء من العبادات عند البنية للاتمام وحكي ان الشايع الذي مضى المصنف في هذا
 حمله ان المصنف قد اقام اكل الشوط الناقص بحيث لا يجعل السبدي منى ويبنى الطواف من ثم بان الحجر ولا يحصل لهذا لانه ان جعل
 بغلي الصخرة كان فقد اكمل وصحح الاتمام المشروط الناقص بحيث لا يجعل السبدي منى وانه كان افساده ثم فانه لا يطرز بين الصخرة واما
 الشوط الناقص اصلا مع عدم انقطاع قوله بحيث يجعلها معر فان جعل مغلق الايام فيه حجة بحيث يكون في الكلام فاعلم البناء وادلا
 يعني بالحجر البنية التي هي شوط الاستدلاء والاحساب من الحجر الا تمام الشوط الناقص اكله وحكي ولد المصنف ان كان اشداء في ذلك
 المصنف الماردان ينوي عند الحجر الا تمام ان ياتي بسيرة اشواط الا تمام الشوط الاول ثم ياتي بنية اخرى عند السيرة وشوط سابع وبطلان
 الناقص فكانت منى الطواف بنشين فالامم مغلق الحجة البنية للاتمام الطواف سيرة اشواط اخرى وهذا الحرف لانه مع وقوع العبادات
 بنشين يقتضيه ان لا يجزى غير كاهو مقتضى قوله ان حدة البنية بل يقتضيان ايدل والاحساب انما يخفى ان حدة البنية عند الحجر فالامم على ان
 المنكود وهو مشعره وانما ان العبادات لا يخلو من شئ وقع كالسقف وحملها على ما اختاره الشيخ يعلم من الضاد المعنى **قوله** مع تمكن
 البطلان ويجوز هذا الاجمال ان الطواف ح مشط على زيادة حجة الصورة بحيث لم يفصل بين زيادة والوقوف وضعفه اظهر من ان يحتاج
 الى البطلان **قوله** ولو عادت الى الحجر بعض بدنه في الاستدلاء والطواف لم يصح الماردان في الحجر الكرم الاخر الذي يطالعون الذي يبنى من
 الطائف والقبيل باخر الحجر غير محتاج اليه فان الحوازة بشي من بدنه غير الطواف الاول لا يعيد **قوله** انتم بالبحر الماردان حتى موضع الاستدلاء
 بل عليه اخر كلامه **قوله** اذا استقبل وجهه لم يصح وكذا لو جعل ظهره اليه **قوله** فان مشى على شاذ وان الكعبة للماردان اساسها الذي في
 بعد غيره اجزاء **قوله** ولو كان بمس الجبل اريد في موازاة المشاذ وان صحان مغلق هو من كان المعنى ان المس اذا وقع في موازاة
 شاذ رمان محذوف على ان حال من الجبل وكان المعنى ان لو مس الجبل وكان في موازاة شاذ وان صح وهو ظاهر في جميع مجرى البيت و
 الاول هو السابق الى الفهم للعبادة وان كان اذ تكلم بالمشي موازاة الشاذ فان لا يخفى من يجوز **قوله** الطواف بهي البيت والقمام ان
 وكذا يجب مراعاة البنية من حيث ان كان ذلك عليه الاحياء حتى من جانب الحجر لما علمت من البيت **قوله** قطع ان ذكره قبل بلوغه الى كرم الماردان
 به العرف وثبت روايته في كسب عن الصادق ع ان ذكر قبل ان ياتي الى فيلنقطه وضع بعض الاحياء بالمشي **قوله** امحى اكل البيت
 يمكن ان يقال ينوي للشافعي من الان فلا بد ان يؤثر بها مضرا ويكتفي بنية الاول وهو بعد **قوله** فان كان محذوف المصنف قائم ولو
 عاد الى اهله استأنف لا يعيد جواز الاستئناف هذا احيا وادبر صرح في الدروس في حكم طواف النساء **قوله** وكذا لو قطع طوافه لا يحكي
 البنية والمسعى حاجزة ايمان اكل اربعين في الاستأنف وكذا لو قطع الصلوة فاعتبر عند دخول وقتها وكذا النافذة اذا خشي وقتها مثل

ينفذ على شوط وهو ضعيف وانما يجوز القطع لواحد من الاسباب المذكورة فيجوز له ان لا يدفن بها ويجوز له ان يحفظ مواضع القطع ليكمل منبره فيضاف
 السور في موضع قبل الطواف اعدادها وان كان فاسيا وهو محقق مضمون حاشا من العلم ثم **قوله** وكذا في الاشياء ان كان في
 الزيادة ويقطع هذا ان يبلغ دكن الحج ولا يبطل للزهد والفضاض وان كان بلغ قطع وجوبا من حصول الزيادة اي وكذا الحكم لو
 شك في اثنا والفعل اي قبل الفراغ من ان كان الشك مع محض الزيادة بان يتحقق السجدة وثبته التام ولا ينقض هذا الفرض الا اذا
 كان عند الحج والا كان الشك في الزيادة واليقين من له وكان الشك في الزيادة مقطوعا بها فان كان الفرض الاول قطع وجوبا وان كان الفرض الثاني
 يبطل وان كان يتقطع وجوبا ولا يبطل الا ان يكون في الشوط بمر من الزيادة **قوله** ويجوز الاحلال الى العبرة العدد الى ان يزور
 لشروط في البلوغ الا المذكورة ولا الحزب وهل يشترط العهد الزوجان وتلك الاحياء والعهد لا يفسد لما سئل عن ذلك لم يفسد وان كان
 اعتبارها هو **قوله** فان شك معا فاحكم بسبب اي يظهر فاما ان يكون في الزيادة فاما ان يكون في بلوغ دكن الحج **قوله** حيث هو الا ان
 ينز بالان على انتقال المقام وقد نقل ان كان في عهد النبي من عند الباب **قوله** ولا يجوز في غيره فان في الدرر من ان معظم الاحياء
 وكلهم الاصحاب ليسوا في المقام بل عنده او خلفه ويحبون بعض الفقهاء بالصلوة في المقام بحال فينبغي ان يحل المقام بالصلوة
 لا ان يذهب الى المقام حقيقة هو الصحيح الذي هو اثر خدم الابهام ثم ولا يصل عليها ولا فادها وهذا هو كمال المقام هو البناء والمعلل للصلوة
 الذي وراء الموضع الذي فيه هذا الصنف بلا فصل ومع الزحام يصل خلف هذا الموضع والى جانبها وفيها عند الفراغ من الطواف وتصل
 ثم لا يجرها ساعدا اذا طفت فصل **قوله** ولو بينهما وجب الرجوع الى المقام وهو الظاهر فوقف على النص الدال على ذلك وجوب الرجوع
 الى المخدم اذا غدا للمقام وهو الظاهر فوقف على النص الدال على ذلك وقال ايضا ان الجاهل كالتاسي وهو محتمل ويكن الحافه بالعامل اي لم يحضر
 فغيره الى غير المقام لانه مضطرب **قوله** من ينز ميون الصخر هو بالحذاء الممثلة **قوله** ولا يجوز منزلة في العبادة منافسة فان هذا حكم
 لا يقيم على الظاهر اذ ليس كل من لم يكن قادما من المدينة استحب العزل من منزله الدخول فكم من اعادها اي لكل فادام سوا مثل من
 طر في المدينة ام لا فاسيا بالنبي ثم وقيل ان هذا يختص بالقادم من المدينة **قوله** ودخول من جاب بني شبير بسوق الدخول من
 ليطاؤه ما جعلهم قلت سمعنا ان هذا الباب يدعى الا ان بياب السلام وينبغي ان يعلم هذا الباب لان غير معلوم فان المسجد قد ثبت
 انه زيد فيه بعد فراغ الدخول من الباب الذي ليس من الان فاعلم ما سمعناه يدخل من باب السلام المعروف لان بذلك **قوله** بعد
 الوقوف عند هذا في حواشي مختلفا لسمع فابن الباب في اللغة والصواب والذكر **قوله** واستلام من يريد ان يسمع الصلاة معظم
 مجازا والاستلام بغيره معناه المساجد من السلام لكسر وهي الحجاز او من السلام بالفتح اعني العزة اي يحكي نفسه عن الحج كانه في طهر
 نفسه اي خدم نفسه اذ لم يكن له خادم وقيل انه بالحج من الملائكة وهي الذئبة مسكونة الحنة محاسنة وسلاما **قوله** والشيء الاقصاد
 من انما الشيء بسوق طيفه **قوله** مع يجب مع الاقصاد فان يكون ساكن الاعضاء وقوله مع السكينة مع يجب مع الاقصاد وان يكون ساكن
 الاعضاء وقوله على اي يغلق الشيء اي يفتح الشيء جميع الطواف ويجب مع ذلك الاقصاد والسكينة **قوله** ومن ثلثا ادباق في
 القدام على اي الى مخرجها هو الاسرع مع تفاوت الخطاء ودون الوقوف والعود ويبقى الحب والماد بطواف القدام اول طواف
 باق في القدام الى مكة سواء كان عتيقه سعي كطواف المعتمر المتبع لها وطواف الحج المقدم ام لا كطواف الحج معروا اذ اقدم نذرا فلان
 ومن ثلث طواف النساء اما الوياح ولا في طواف الحج منعها ولا فيه اذ اذا كان المفد قد دخل معروا مكة او لا وانما يصح على القول بغير الرجل
 الصحيح ووجه المرأة والفتى والمريض بشرط ان لا يؤدى غيره ولا يناديه هو ولو كان واكبوا حركه وبنو طواف بين الركبتين النمانين وغيرها
 والاحقة للذهب والمثاق بين الاحباب عدم الاستحباب لقوله من مشى بين الشيين **قوله** والتقام المسحوق في السابع اء وسجدة الامراء
 بالهدن فوجب فانه ليس عبد مؤمن يربى في هذه المكان الا عفو **قوله** فان تجاوزه وجع فان في الشراج لم يرجع في المسئلة فان
 فربن يمكن حملها على اجتناد كل ولا يمكن حمل كلام هذا على السببان وكلام صاحب الشرايع على العبد وحمل كلام المصنف على من تجاوز
 ولم يبلغ المكان اليان وكلام الشرايع على بلوغه كاد ان عليه صحه على من يظن من عاب اليه عن وكيف كان فالعمل على الوايز **قوله** والجماع
 بضعيف الثبات الالف عمن عن زيا السبب على اللغة المشهورة **قوله** فان عجز جعل العدة انشا طانا لا حيز عشر هذا هو المثل وقفا
 مع ظاهر النقل فذا ابن زهره انجز لبس الاخير طوا كما ملا قال الشهيد واستقر به العلماء في جامع البز فطلى اشارة اليد لانه ذكر
 في سياق احاديثه عن العلم ثم انه اثنا وعشرون طوا **قوله** من ترك الطواف عمدا بطل حجه ما يشكك في حقه ما به يتحقق ان ذلك

فانه لو سعى قبل الطواف لم يعتد به ولو صغر من الكفاية ان كان معتد فان اهم بئسك اخر بطل فاعلم فلو كان ان يحكم في ذلك العرف فاذ اشرف
في ذلك اخر عاز ما على ذلك الطواف بحيث يعتد في ذلك عرفا حكم بطلان الحج او راد به خروجه عن مكة بنزاعه عن مكة فلو كان ذلك العرف فاذ اشرف
بشيء فيه دوايز على باني حرمه ان من جهل ان يطوف حرمه جمع الى اهله عليه عادة الحج ودينه ولا دلاله فيها على اعتد او لا جمع الى الاهل من
تحقق النزولان ذلك وقع حكاية حال البلاد ويمكن ان يقال الطواف بعمره الفتح منصرفا الى ان كان بعد صنف الوقت الا ان ياتي
المناكس من الاحرام الحج والوقوفين وغيرهما اقل الواجب وان كان الحج عند خروج ذي الحجة وان كان بعمره الاخر فاعتد الخروج عن مكة
او يحكم في هذا الاخر العرف او يقال في هذا لا حين ما دام لا يعتد عليه بئسك اخر لا يحقق ذلك بل معال لا يكاد يحقق معنى ذلك المنصير بطلان
بها لان العرف المفردة هي الحمله من الاحرام عند بطلان ذلك اخر عازها فلو بطل لا يجزئ في المحل من احوالها الى افعال العرف وهو ظم البطلان
وذا سببا في نظرية الجاهل كالعالم بدنه لصغر على جعفر على الحس عم فالله الدروس مع وجوب هذه البدن على العالم فطر من الاولين
قوله وبسبب لو اعتد رعود فالله الدروس المدبر المتشفر الكثير ويحصل ان يواد بالفطرة الاستطاعة المعهودة في الحج ولا بأس بما
صار اليه فطر الى الشياذ الى الفهم عرفا ولو سعى طواف الى زيادة وواقع الى هذه الكفاية الاعلى من واقع يعتد في هذا القول الاعلى ظاهر حرمه معونه
بما وجب الرجوع لاجله فان اعتد ما سبب ولو تكرر الوطى على ما ينبغي تكراره الكفاية وبسبب على هذا ما سبب في من راد به عذر الله
سكان وسعد بليار ان من واقع وقد نفى من معونه شوطا قبل ان يذكر فغيره دم بقوة فان الوجوب المنصير شوطا من السعي اذا وقع قبل
الذروة مع اشتراط الذروة في جميعه من واقع صح ولعل الايجاب عظم اظهر ولو سعى طواف النساء ما سبب الحج المستحسن حرمه معونه من عاد ولو واقع
بعيد الذروة وجب عليه ما يجتمع على الجاهل قبل طواف النساء عمدا ولو اتفق حصو من عليه طواف النساء او من كان في نية العود ولم يجز الا
ولو كان طواف النساء عمدا وجب الى جميع لاجله صرح به في الدروس ووجه ان الاستنباط انما وردت في التامس طواف عمره الفتح و
الاخر فوجبه العود الى المكان ولو واقع فاذ كانه فاسيا فلا شئ عليه وان كان بعد الذروة امكن السجاب حكم في طواف الزيادة ولو تكرر
جاهلا فاطم بطلان المنك لان الجاهل عمدا وهو محاط بالعلم وهيل يحيا الكفاية وطواف الزيادة فيه احتمال للمساواة فاذ كان
الشبهة هي اشتران لم ينكر الاكثر فضاء السعي وقضاء الطواف وانه اذ حال بفضي السعي بعينه ونقل من الخالف فولا ثم قال ما قلنا مع
عليه فلتك وتهدم لم ما تقدم التنبه عليه من الزيادة الدالة على ان من سعى ولم يطف يطوف ثم يعيد السعي **قوله** والعرف المسئلة من التل
وهو القطع لانه موقوف على الحج اي مفردة بخلاف عمره الفتح فانها داخله فيه **قوله** فان عكس عاد معونه وان كان فاسيا كما قد مضى
الاعتد كما مضى المنافع من العود والمخيم الذي يتوقع حصوله حين العود وخوف فوات الفطرة فذلك **قوله** ولمن طاف فاعين السعي
ساعه ولا يجزئ الى العذر والمنسوخ منه فاعينه الى العن فيجوز الى الليل وهو من بعض الاحياء دخلوا اخره الى العن ثم واجزاء **قوله** ولا يجوز
للبوابين ان يمشوا في بعض الباء والظاء المهمله واسكان الاء وتشديد اللام مع الفتح فلتس طوله كما كانت فليس فديما وروى انها من ذي الهوى
واضح القول في حرمه ليهما حيث يحرم من الراس **قوله** ولو نذر الطوف على اربع فالا فوى بطلان النذر وهذا هو الاصح **قوله** ويجب فيه
التيار المتكرر على العقل وجهه وكونه سعى الحج الاسلام او غير الحج ويجب ايضا فيه الاستدانة والمقاطعة ولو فطر على الصفا اي جزء او الاصل
عقبه بان لم يصعد عليه لاول حركه **قوله** بحيث يجعله ملة صفا لو نذر على عقبه لكان اول لان الكعبة لغز العرب غير العقب
وهذا انما يصعد على الصفا **قوله** بحيث يلمس قلبيها او بالبرة وهذا اذا لم يصعد على منجز لدره وفيه اعتبار الصافي اصابع القدمين
معاقوفة **قوله** من الصفا اليه شوطان وحكي قول بانها شوط **قوله** والحج وجب من الباب المقابل له قال في الدروس الذي منه
البيتي وهو لان من المسجد باسطوا شئ من معرفتين فليخرج من بينها قال والظم اسجباب الخروج من الباب الموازي لهما **قوله** و
اسجباب الصعود على الصفا في بعض الاحتماء ما يدل على اسجباب الصعود على المدة عليه للشيء **قوله** والطائفة الوافقة اي على الصفا
قبل وسورة البقر من قبله فاسيا بالبيتي منه واه معونه من عاز عن الصادق عم صحيحا وروى انه خرجت الفتى **قوله** والى مل الوحل
فاضرب بين المنارة ودقاق العطاردي في دوايز معونه عاز عن الصادق عم ثم المحرم ماشيا وعليه الكيسر والوفاء حتى ياتي المنارة وهي
قارب السعي باسعى بل هو وحل الى ان قال حتى يبلغ المنارة الاخرى قال وقال كان السعي او مع ما هو اليوم ولكن التامس صنفه
وعلى اقل في هذا الموضع بان من حمله وادى الحس فذكر في المنهني وعينه **قوله** والمهينة في الطريقين في حوائش الشيدان المعروف
المهينة قال في الصحاح على بئسك اي على راسك **قوله** ولو سعى الى العمل رجوع على العنق فتراعى الى المكان الذي يربط بينه والعنق فتراعى

في الوايز فاصرف الدلالة مع امكان حملها على منفع عدل الى الافراد ثم لم يبق بعد السعي لانه قد ورد في الطريق بذلك في الوايز اخرى وجوابه لا يصح
 الوايز لا يرفع المعنى لا يدل على بطلان الحج بل يشهد بقاء اصله صحيحا والا لكان المعنى هو الحج لا المعنى ولا يثبت انتفاء الفرقان فلم يبق الا
 الافراد والمحل المذكور خلاف الظاهر فلا باعث فيها على ارتكابه والعدول الى الثاني بل مع ان الحكم مشهور بين الاصحاب كما حكا في الدرر
 ويمكن المعارضة بالناسي فان الاحرام لو كان منافيا للمعنى لكان حقا للناسي وهو بطلان وجواب ذلك كله ما مر من المعنى الصحيح الصريح
 وليس يحتاج في علم وجه القول بعمامة من زناه والعمل الاول بمعنى شئ وهو ان بعدا نقلا بجمع التمتع او اهل هجرى ومنه من المكلف
 الاثرب ان كان التمتع مغيثا عليهم لم يجوزوا فالنوعى الدرر **قوله** وافتلوا فانما عندنا ان قال عندى ان بعدا دليل قوله بعدا
 بصله الظن الوايز بعدا بصله الفرضين **قوله** او من ركعات ان وقع في غيره بدينى ان لم يتفق وقت من بغيره الظاهر في غير غيب
 فريضه ولو مضى من لم يتفق اكنه بغير ركعات او ركعتين وقع الفرض بصله الى ركعات فليكن ما سبق في احرام العرفه والعبادة لا
 يفيد هذه الاحكام مع ان الضمير في قوله عندنا الى الابد والمبادى من سيات العبادة انتفاء الاكفاء عملا فليكن بغير ركعات
 غير وقتا قال مط وليس كل الاستحباب رعاية الفرض مطلقا فكيف مع الضمير الى الفرض لا يتناول من يعسف **قوله** ويجوز فاجيز
 الى ان يعلم متى وقت العبادة يستعمل في منعه عنها بحيث لا يبعد في وقتها لا يكتفى بالعبادة فان حلت العبادة على المعنى
 الثاني سلك من النوعين **قوله** وافضل مواضع المسجد تحت الميزاب في القام كل منها مرمى وفي الدرر من وجع فعله في المقام وهو
 خير الخلف وبه رواية وهو الاصح **قوله** ولو تيسره مثلا لجاهل يتجلف العادل فانه لا بد من عوده والا فلا شك له **قوله** ولو
 سعى واحرم فما بلى على فسد من احرام الحج ان كان احرم بحجر النوى والمفسد وهو الحج فلا يشهد في العصر الا ان ذلك بعدا ان يكون
 مفسود العبادة والظن من عبادة وهذا من عبادة غير هذا الكتاب ان الخطا في العقد الذي هو البتة وبه رواية من ذلك يظهرها على
 اعتقاد الخلفاء في الادارة وفي العصر فقل ان الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى بالحلمة والقول بالصلح لا يتناول اشكال **قوله** و
 على الوجوب او الذنب الكلام في حج التمتع المبوق بالعرفه بالذنب انما يفسد على القول بعدم وجوبه بالشرع في العرفه قد سبق للمصنف
 في اشكال **قوله** لوجهما الاول حمل الوجوب على سبيل الوجوب كالتدبير والاسلام غيرهما لكن في تصوير هذا في الذنب غير واضح ولو
 اخرج المذنب المذنب بالقلب نعمنا وجوب ذكر السبب في ولا يرب ان حمل وجوبه على الوجوب المتعسف في التكليف بالواجب
 من الواجب والمستحب في اللبس والنيابات الاربعة ولو علم فقال وغيرهما من الواجب والمستحب كان اولى **قوله** وبلي الماشي في التمتع
 الذي يصل فيه الماكى والخصف يعنى ظاهره فاجيز التلبس الى هوض التغبر ولشكك بانه لا بد من عقد الاحرام بها واستحباب الاحرام
 او نحو الميزاب ويفتضه عدم فاجيز الى وقت الركوب وفي الدرر من سجد رفع الصوت بالتلبس في موضع الاحرام الماشي والركب
 اذا خفض به بعينه وهو خلاف المعنى من من الاحباء من عبادة المصنف السا برفع قوله ويرفع الصوت اذا اشرف على الابطحة وفي
 المنكوة والمنشئ قبل ما هنا والموافق لغو انباء المذهب هو ما ذكر في الدرر من ويمكن تنزيل الاحبار ان الركب يجرى بالتلبس
 اذا خفض به بعينه ويرفع صوته اذا اشرف على الابطحة اما التلبس الذي يعقد بها الاحرام ليس بها وهو تنزيل ملايم وهو ضرب ما قال
 ابراهيم وليس في السرا فان كان ما سيجرى بالتلبس من موضع الذي عقد بها الاحرام فانه كان دكبا الى اذا خفض به بعينه وانما
 لزوم واشرف على الابطحة رفع صوته بالتلبس **قوله** وتادركم عدا بطلان لا فاسبا على داي **قوله** قد سبق الكلام على ذلك قال
 الشارح وللمصنف ما معناه ان الخلاف في نسيان التلبس اما في نسيان احرامه بطلان اجماعا ويظهر من كلامه في حقا
 الشهيد في شرح الارشاد ان الخلاف في نسيان التلبس ايضا **قوله** يجب عليه ما يجب على المحرم من الكفارة على اشكال ملتزم
 عموم الاحبار الدال ان من فعل ما يوجب الكفارة على المحرم قبل التلبس الاشئ عليه ومن انه يلحق بالمحرم ولهذا حثت با في افعاله
 في الاول في الوجوب باحوط **قوله** فان خالف ساهيا لم ينفق احرامه قبل وجوب التلبس ليعقد بها الاحرام الاصح الاستحباب
 واختاره الشيخ في التهذيب **قوله** والا فامر بها الى غير من فليكن قبله وقيل يحرم **قوله** وقطع وادى محر بعد تلويح التمسى اي
 مجاوزة نيكه قبل وقيل بالغير **قوله** وللعيل الى قوله قبل الظاهر لكل منها الخرج قبل ما شاء من نحو يوم او يومين **قوله**
 ويكره الخروج منها قبل الخرج لغيره عند وقيل يحرم وقد سبق **قوله** وحدها من العقب الى وادى محر بكبر السبي موضع من عنى

اي بالواجب عليهم ولو افاض فاسيا ثم ذكر عاد فان لم يفعل فالتزم انما عاد **قوله** ولما واخاف اه وكلما غرها من ذم الاعذار فلا وجه للخصي
ويجب الوفاء بعد ان يصطلي العجز والى عاد الى الوفاء للعدا وكذا في حاشي التخييل وفي العبارة ما لا يخفى لان الوفاء ان كان هو
المؤى فهو واجبا مبدا وفي قبل الصلوة وان كان غيره فغيره استجابه الا ان يعبد بما ذكره الشهيد **قوله** ووطئ الصلوة المشعر جله
فالسود من جهة الصلوة من لم ينجح والماد بوجبه رجله اي يعلى وان لم يكن سعيه وظن العبادة ان المشعر الحرام جبل هناك يسمى
فزوج ويصحب الصعود عليهم وذكره في حديث ان النبي صم وقال هذا فزوج وهو الموقف وجمع وكلها موقف وفي اخوان النبي
صم دك العصى اي حتى الى المشعر الحرام وما عليه الى ان قال فلم يزل وقفا حتى اسف جلا قال في الددوس والظن انه المشعر الموجود
الان وليس ما قاله بعيد واعلم انه يبين ان الفهم كس من وطئ الصلوة المشعر جله كونه حافيا لكن استحباب وطئها به ببعيد
بنا من مع ان الوطئ الى جبل صاوت مع الحفا والانتقال فقلل الماد الصعود على وجهه لا يكون محولا على غير المعبر مثلا او يرايه
انه يخبى ان يطأه بوجهه فان لم يفعل فغيره فاسيا بالوجه **قوله** والدماء اذا بلغ الكتيب الاحمر من بين الطريقتين من يمينه
مرجعه الدرس **قوله** والوقوف بالمشعر ذكره الماد بالوقوف الثالث لليلي وما بعد العجز قال كونه هو معنى يكون ليللا وهذا
ان كان في الليل سائرا الاضطرابى كما قد عناه **قوله** ولو ادرك اضطرابه خاصة بقل على الاصح اضطراب المشعر خلاف
اضطرابى وفيه فقط فانه لا يكاد يخفى فيه الخلاف **قوله** ويظلم من فاذن الحج بغير مفرقة سواء كان محمدا بالحج او بغيره المتبع لان
الشرع جهاش ومعنا الحج والماد ان ياتي بيا في افعالها مما سوى الاحرام وهذا شرط في العبد بالاحرام الى العترة ام ينقلب بنفسه فيه
بها ان صحتها في فعله الى العترة لان الاحمال بالنيات وفي بعض الاحياء وما يشهد لهذا فلا ينافي بعضها فاما يومه خلافه لعدم الظاهر في قوله
على المواقف **قوله** ثم يعرض واجبا مع جوبه هذا اذا كان وجوبه فلا سفر يكون وجوبه على عامرون عامر مع تفرقه على وجهه ولا امر
الحج فان كان واجب عامر فلا يفيق فلا فضا وعليه لانه ثبت ذلك الوجوب **قوله** وسيط بانى الا فقال ما لا يجزئ في العرف
المفروض الى وجوب البيت بمنح يمتثل به جميع ما سوى الاحرام لان الواجب من الطلوع الى قبل السجدة والخطى والقفص للغير الى **قوله**
ثم يعرض للخطى من ربه فينقل النية الى العترة وان كان بافعالها **قوله** على المساجد على الاصح وانفسر المقدس من في عبارتهم على المنع من
المسجد الحرام وسجل الخيف **قوله** لكن لا يجازى وادى محرم به الشيخ والجماعة فان فعلتم فلا كفارة حكمه الدرس في الا لا يجزئ ان
ان فعل وجبه عليه شاة وليس يعقل ويدل على ما رواه هشام بن الملك في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال لا يجازى وادى محرم حتى تقطع الشمس
ويكون الاستلال بعد على وجوب استجابه بالوقوف من طلوع العجز الى طلوع الشمس بالوقوف بالمشعر كى يجزئ ان يرد بقوله لا يجازى وادى
محرم لا يجازى والبر لا يدخل وادى محرم لا يجازى والبر لا يدخل وان كان خلاف الظاهر وادى محرم من منى فالمنع من مجازة فلا
يظهر له وجب الاعل نقض المنع ودخوله من قبل الطلوع او لا يجزئ ولا يرد وهو يتم اذا كان المحرم لم يجزئ يستحق عترة ولا يديان دخول محرم
الى الطلوع واستجابه لوقف كمل بالوقوف وان حصلنا لا فاضا **قوله** ولا امام بعد اى استجابه باذنه بلوع ان مراد المصنف في عدم
الحج وادى الاستجابه دون الوجوب فلا يرد بغيره عليه **قوله** والهرم في وادى محرم فاة ذراع ومائة خطوة **قوله** وقيل غير هذا بالكر
الى كيفة الواجب وجب عليه فان كانت واجبا لم يخفى الاجزاء فيبقى به دون حصوله لان الاجزاء وانما يثبت حيث ياقى المكلف بالما مود على
الوجه المامود به منقذ لم يثبت لم يات بالما مود به وجهه فلا يخفى الاجزاء وينبغي في العهد ويكفى تكلف الحج ان بان الذي قبله ليس مطلوب من
انه وجه المامود به وهو الامور بالثلثة باعتبار الامر بالدال على طليها على اى وجهه ونوعا اجزاء وانما الوجه المذكور قطع بامراض كاعليت هي
فان وقعت الاحلال لم كان المكلف ما في ما باعتبار هذا الامر الخاص بالوجه المعين ويخفى الاجزاء بالاضافة الى الامر الاول لان المامود به
الامور اى بوجهه انفق ولا امتناع في كونه الكيفية المحصورة مقلوبة باعتبار امر غير مطلقا باعتبار امر اخر ونكشف لنا كون الاحلال كله ناجز
الشامع طامون دون الوجه المحصور لما يخفى في كل وجهه لا يلزم من وجوبه اشتراط فلان يلزم تحصيله ثم حدى على عدم الوجوب فان قلت
يلزم انه اذا وجب امر لا يجزئ بعدهما دون الاخر فلما يمنع للزوم فلا بعيدا حدهما للاخر ولا كيفيته له وعروض كيفية بغيره موقوف وجوب
على الدليل **قوله** ويجزئ الى النية وجب شامها على تعيين الفعلية ووجهه يكون في حج الاسلام وغيره والمقادير الاول اى والاستدانة قال

في الدرر والاول الصغر والاداء في النفس من شئ لان تغير هذا لما في هذه الافعال على طرف في الناصب في الاداء في الجميع كما في مناسك يوم النحر
 وان كان طريق صلاحه ان كان لها وبول فعلها لم يصب في كنه ان يقال للزى زيادة حصى فير فانه لا يكون الا في هذه الايام المحضه فان غير يقع
 في ثاني ذي الحجة وان حرم ثلثه البعض **قوله** وحي سبغ حصى ما يسمى بها في بطنه مغلقا بالباطن والعبادة ان تغلقها المعنوية في قول وحي
 فلا حاصل له لانه بالاسنانة على حد كنهه بالقلم وهو ظاهر ولو قال بحت يسمى رصا لكان انصب **قوله** بما يسمى حج الا في الحج ما فيه من التكلف
 وعدم العبادة لانه في سبغ حصى بما يسمى حجرا غير منظم ويمكن ان يعلى في محذوف فقد ورد في غير الحجى بما يسمى وان كان بعدا **قوله**
 وحي الحج من يدس في بهان هذا الحكم فيل الفصل عن الشيخ انه لا يجوز اخذ المحصر من وحي محصر المحصر والحرام وسجل الخيفة ذكر الشهادة حواشيه
قوله وبكادى لم يرم بها **قوله** وسبغ الحصى في شئ الذي غلطوا في سبغها في الشئ **قوله** المتعطل الى لا يكون مكسرا بل يلفظ كل حصاة حصى بها قال
 المصنف في المنه والى بطلان الحصى فيكون تكبيرها ظاهرا وان ذلك تغييره عن الصادق عم الفسطح ولا يكسر من شئ هو غير عما قلنا
قوله والظهاره ويحل وجوبها والايج خلا من ولا فرق بين الحث الاكبر والاصغر **قوله** والى حث فادى فيل يجب وهو صغير وضرب
 معظم بان تضع الحصى على بطن الحجام يد النبي يد معها نظيف السابرة وضرب السيل بان تضعها على الحجام يد النبي ويد معها نظيف الى
 في الصحاح انه وحي بطرف الاصابع **قوله** وكبره الصلابة والمكسرة وكذا الحمر والسود والبس في ذكره في الدرر **قوله** وان كان يد
 اي وان كان الذي دفعه يده معا بحيث يرمى بكل يد حصى في زمان واحد من واحد لاخذ زمانها **قوله** وان يلاحظ في الوضوء
 لان الذي في مع الفاء باليد الا مع الاسابرة **قوله** هذا في التمتع على منع ميكافئ غيره وفيه لا يجب على المكي اذا تمتع والحج والوجوب
 للعموم **قوله** مطلقا ويجوز مع هذا لا ينعقد الطلوع بالجمع الا في ابتداء الوجوب ظاهر بالشرع فيه بخلافه في الماذون فير بوجه الا هذا عنه
 وبين امر بالصوم الى الماذون بالجمع وانما يخفى لان المناسك غير الوجوب عليه الصوم فانما يبرح مولاه بالهدى جاد **قوله** اوقع الضربة
 الصوم على وحي هذا هو الاصح على كل واحد من واحد بل **قوله** في الذب يجرى عن السبعة اذا كانوا اهل حوان واحد لا يراد الذب
 الحج ذبا على الهدى المندوب وهو الاصح في المعنوي والمبعوث من الافاق والمبشر في السائر اذا لم ينعين بالاسعاء والتقليد والظن والحق
 بنم فاء وكما هو عليه **قوله** ولو قد اهدى ووجدته خلفه عند فتنه هذا هو الاصح لانه واحد **قوله** فان اخرها صام يوم الزيادة
 اي اذا اخرها انه يجوز صومها على هذا الوجه فقط والا صامها بعدا يوم الترتيب **قوله** ويجوز تقديها من اول ذي الحجة وحضر ورحلها
 رواه لكن شرط ان يكون قد تلبس بالمعزة وان اصرم بها ولو بالعرش والتلبس بالجمع على الاصح لعدم الدليل ولان التلبس بالمعزة المانع للتلبس
 بالجمع ولا يشترط قبله اي قبل ذي الحجة قطعا **قوله** فان وجدت وفلا ترمي الا ضرب وجوبه فيجعل عود صير وجبا الى ردم صوم التثنية في قول
 ذي الحجة ويجعل صومه الى صامها قبل يوم النحر الا ان تلبس في العبادة مرجح ظاهر يدل على ان الكلام وعوده الى اول عليه **قوله** وهو صوم عشرة
 ايام ثلثة عشر ليلة الحج اخرها مع خفائه لا يطابق الماد الا ان يقال ان اوله على وجوب الذبح هذا دل عليه بطريق اول وجوبه في ردم
 قدر على الذبح في حكمة الكبرى صنع والاصح عدم الوجوب لان اعتزال المأمور به يقتضي الاجزاء **قوله** فان خرج ولم يصمها وجب
 الهبة اي مخمنا في صوم الوجوب العكس من **قوله** ولو وجد بعدها قبل التلبس بالسبعة في اسحبها اي بعد التثنية قبل التلبس بالسبعة في ردم
 اسحبها بان ذلك حين حضور وفها وهو بعدا يوم الترتيب فلا بد من التذرع في العبادة على تقدير الاحتمال الثاني من عود الصبر وجد فادى ولا
 تلك لزم من العبادة الاولى وجوب الذبح ومن هذه العبادة الاسحباب ولم ولو في يوم النحر اول الفيل الذي فيدهاه وعلى الاحتمال بالفوق
 بين ما لو صام من اول ذي الحجة وان صام يوم السابع وما بعده ان الاول رجعت فيكون اجزؤه مشروطا بعدم الوجوب وقت الذبح فحلا
 الثاني وكيف كان فالاصح الاسحباب والملا يقولون رجمه اسحبها بان لا يجب له ضم الذبح الى الصيام في توقعه ليلة الاسحباب كذا قيل في غير
 نظر لانه بعد الخروج من العدة وبراءة الله كيف يتختم الوجوب نعم ان يقال يجوز ان يذبح في يوم النحر اول الفيل الذي فيدهاه وعلى الاحتمال بالفوق
 فان الفعل الواجب لا يفسد بالتذبح فلهذا لا يجب ان يذبح في يوم النحر اول الفيل الذي فيدهاه وعلى الاحتمال بالفوق
 بين الفعل قبله فلا يتم ما ذكر من ما عباد ليلة الوجوب مط **قوله** ولو قام من وجب عليه الصوم قبله صام من اول ذي الحجة على
 راي وان لم يصل الى بلده هذا هو الاصح اذا تمكن من فعله ولا حرج في ذل ولا في الذل على عدم الوجوب بالسنة الى محل النزاع فان ظن كيف
 فيصونه في حارة مكة اذا مضت هذه الشريعة فيمن راح في الطريق عن الوصول **قوله** ولا يجب بيع ثياب الخلاء الهدى ولو فعل اجزاء
 لان من مخاطب بالصوم حوان الاحتمال الاصل وهذا لو يبيع به اجزؤه **قوله** ومن وجب عليه ليلة نذر وكفاة اة سبلا في النذر ان

ان ناذ ذلك بذي بقة اذا عجز عن البينة فان عجز فنجع شيئا واذا وجب الشئ السبع للبحر من بين الكفارة فنجع عنها صام ثمانية عشر يوما واذا ورد
 الربح وينبغي ان يكون سابعها مسجونا **قوله** ومن البذل والعزم ما جعله الشائنة اعباءه الشخنة المبطنة الشائنة وربما قيل ان الشئ على الغرما
 وحلة الشائنة ذكر المصنفه المنهية كما سلكه كونه حكاية عن الشيخ والاصح اجزاء ما دخل في الثانية من غير الابدل **قوله** ويجوز ان يخرج من القاء
 لسلمنا الكلام بغير اشهر ودخل في الثاني وقيل اذا دخل في السادس **قوله** ولا يخرج من العود او سواه كان عودها بيضا وهي المحضر الهيم لم لا يصرح
 به في الشئ فلو كان على عودها ما من ثم لم يخرج **قوله** ولا العود البين عودها وهي لا يخرج من الطبع ولا معطو عن الاياذن بخلاف المستوفى عن
 ان يبنى فيها شئ فاما يخرج ولو تعدد لا المعجزة فالتمس الانتقال الى الصوم **قوله** ولا الهزل ولا هي التي ليس على كل منها اسم الكثرة بالضم **قوله**
 الا ان يكون ثلثا شئها على انها سميت في ذلك من ظهورها لا في عينها **قوله** ولا الهزل ولا هي التي ليس على كل منها اسم الكثرة بالضم **قوله**
قوله ولا شئها على ثلثا شئها فانت فاعظم عجز الفرق مع الصق خفاء الاول بخلاف الثاني **قوله** ويجوز ان يكون سميت بغير في سوادها يمكن
 ان يكون المراد بغيرها في السواد الكثرة عن سميتها من حيث يسير عليها بحيث لا يجرى فيها اسمها لانهما نظرت وصفت وكرت في السواد
 الذي هو العلف الاخر ويمكن ان يراد سواد هذه المواضع منها وهي صفة اللفظ لكان المصنف يقع الفقهاء وكان المجاز عنها واجبا **قوله** فاعظم
 بها جهرت عشرين عجزه فتركنا من المصنفه الشئ وكذا وبكى قول بايعها **قوله** ونسبنا ثلثا بين الاكل والصدقة والاهداء والا فولى
 وجوب الاكل الاصح وجوب الصدقة وجوب الاكل من ما يقع عليه اسم والاهداء والصدقة فتم عبارة المصنف ان الاكل واجب دون الاهداء ولا يعلم
 حال الصدقة من عبادة لكن فانه الذي كونه على القول بوجوب الاكل لا يضر بذكر بل يزيله لانه المصنف الاصل من القدر قال ولو اخل بالاهل فان كانت
 بسببكم منى وان كان نسب الصدقة فلا ومقتضى هذا العبارة اموال وجوب كل من الامور الثلاثة على القول بوجوب الصدقة ثلثا فان كانت
 هذا كما ان لم يترك وان كان لا يضر مع الصدقة ويضم من ان لم يضر بغيره من ان لا يضر في الصدقة القليل كما صرح به ابن ابي عمير وانه يضر
 لو صرفه عنها والذي يقتضيه النظر وجوب من اهلها ثلثا ووجوب الاكل من ثلث فان كان الحد ثلثا اكل الثلث جميع لعدم القائل
 وجوب كل جميع الثلث ولا معتم العبارة بنا دى بذلك وجوب هذا ثلثا الى المعز الذي هو اعنى من النافع وجوب الصدقة ثلث
 على النافع منسكا بعم الاية ومنى احد شي من ذلك الذي ينبغي ان يقال مع ثبوت الاثم بغير سهم الصدقة فطعنا في ضمان سهم الاهداء وديننا
 من ان لم يات المأمور به على وجهه مطلق الصدقة فخصه من يات بها ومن الصدقة على الاحوج ابلغ من الصدقة على غيره ان اعطاه
 النافع فان اعطاه المعز فالاحول انما هو خصه بغير الاهداء ولا يكاد يخرج من معنى الصدقة والنظر بيننا الى الاول والالم يا ثم فان ثلثا
 ضمن القيمة فيها الى المعز وما ثلثا الاكل اذا خالفنا به فضا ان بعد يمكن ان يقال يا ثم بذكره ويخفف الاجزاء ووجوب شئ اخر خلاف الاصل
 ولا يرد هذا في سهم الاهداء ولا المعز لم يصر في وصره يمكن وقول المصنف في ذلك كونه باجرا وان يصدق به غير واضح لان هذه الصدقة هي الفقير
 المؤمن فالنافع هو الذي ينفق على المعز اعنى من وهو الذي يعزبك ولا نسا بذكر الوائز وفيها ان المساكين هم السؤال وان لم تلتا والنافع
 والمعز ثلثا وهو خلاف ما عليه لا يحاط وخلاف ظم الاية بذكره فخصه بالاحكاموس وكذا البطل **قوله** والموجود هو من حق المحتسبين ويجب
 الذبح البتر مفاد انه مستلزم الحكم مثله على عينه الحج الذي يذبح فيه والوجه **قوله** فمدر بطلت بين الخف واليكذا اي ربطا بينها معا **قوله** و
 يطعها من الجانب الايمن اي يقيف الذابح من جانبها الايمن ويطعها في الشعر والوتر **قوله** ولو صلح المصنف فذبحه عن صاحب لم يخرج عن الاحكام لا
 يجوز اذا ذبح غير صاحبه والمراد به الصبي وانما في الدرهمس وهل يجزى بغيره في رواية انه يعرف ثلثة ايام ثم يذبحه احد الاصل مصرح
 بالوجوب مصرح في الدرهمس ولعله لو كان الفعل يدل على السبا بغيره لم يوزم من عدم التعريف مسا ويمكن ان يقال ان التعريف فانه من عدم احتياج
 ما كره الاهداء اخر وكيف ثلثا فلو ترك التعريف قبل الذبح صح ويخبر ان يعرفه بعد ذلك فان لم يجد المالك ينبغي ان يقال يصدق به وبسقط
 وجوب الاكل ولا اعلم بهذا التفصيل بصرحا **قوله** ولا يخرج هدي السبا عن ملك سابقه ولم اباله والنظر فيه وان استوفى اولئك هذا كما
 لعبارة ابن ابي عمير فانها حكما بان ذلك اذا لم يشعر ولم يقلد وينبغي ان يحل على ما اذا لم يكن الاستعداد والتقليد على الوجه المعين وهو الذي
 يصدق بالا حوام او كره اذا عطف باللبينة لانه اذا اشعر او قلد كل بغيره فخرج لوصل فاقام غيره ثم وجد قبل ذبحه الاخير وجب فلا يجوز ابداله
 ولا ائلا فولا التقيد بغيره كما سبنا من عبادة وقوله ولكن حتى سافر فلا بد من تحفه لا يرد سافر اذ اذا اشعر او تقليد وينبغي ان يحل
 عليه ويكون الشيا الاول يرد به مطلقا من غير اشتعار ولا تقليد فان السبا في مجزءه لا يوجب ذلك قطعاً اتفاقاً ويقتضيه النص
 كلام الاصحاب عدم الاحتياج الى صيغة مع الاستعداد والتقليد في ذلك عبادة المستفاد لا من ذلك لان جواز ابداله يمنع وجوب تحفه من قبله

ب

ما لو ينضم ويؤلف يعلم من حاله كماله وجوبه وهو **الاصح قوله** ولا يجوز اخطاء الجراد من الواجب شيئا اي من الواجب المنع من راد كذا
 ونحوها **قوله** فان اكل حتى تمت الماكول هذا هو المناسب في عبارة الخبير حتى مثل الماكول وهو من ظاهر **قوله** ويجوز ان يقول من هدى
 الشاة الاصح الوجوب ككل المنع للرواية وهو مغرب الدرر في اخطاها والصالح **قوله** ويجوز ان يكون الاصح لان الخبير لا يفتقر الى
 وان كان واجبا **قوله** وان اختلفت ضد في الاهلي واللاوسط والادون اي اختلفت الثمن وقد كان الاشتغال ان يقول يضل في شئ
 الجميع يشتر الواحد الى عدد الاثنان **قوله** ويكره التفسير بما يبره النص على ذلك بل يشترى ويضحي **قوله** واعطاءها الجراد يكره اعطاه من
 الجلود والدم والاراد اعطاه اجرة فلو كان قبل فلا يشهد في الجواز لقوله **قوله** وذمانه من حين الصل الى صيقوقها الحجج بحيث يعلم في ان باعنا
 سعة الوض في غير العرة فان تعددت مثلها بالجدى **قوله** وان يخرج من المدي ثمانية عشر وقبل عشر في كذا المنع بناء على ان الهدى
 الصل لا يذلل ولا يبدل له وسباني انشاء اسبقه **قوله** ويكان الكفارات جمع بمفعولهم وفخ الميم فاكد للكفارات **قوله** ويجوز ان يخرج ما
 يعدها فداء الدار وكسر الفاء احدها جابها **قوله** ويجوز ان يخرج ما يحل عينه وكذا الجوز اخرج السام ولو اشترى العلم من المسكر جاز ايضا كره في
 الدرر ويحكي لو كان اصح لا تطلق الاحبار بكونه اهل الاجرة من منى **قوله** واخلف افضل اي افضل الواجبين الخبز بها **قوله** خصوصا للبدل
 والضرر للمبدل بكونه الباء الموحدة المشدودة فانه التذكير والتشديد واحد صلا وجعا ويجعله داسر مثلا يفعل ولا ينعى **قوله** ولا ينعى عليها
 وعلى داي الاصح ان لا ينعى عليها لفظ الاية **قوله** ويجوز على المرأة الفقيرة في قوله وفي اجزائه مثل الاصح انه لا يجزي **قوله** ويجزي في الفقيرة في
 الاية فلا تلتحق في ثلثها يقع عليها اسم الفقيرة فلا تطلق الاحبار وبصرح في المنهني **قوله** ولو تعدد لم يكن عليه شيء اي لو تعدد وعليه العشر
 ومن لا شعر على واسم الموسى عليه سواء كان حالفا في احوام العفر او اصله لكن يجوز للمراة الاول **قوله** ويجزي الثاني للرواية وهل يجزي
 عن الفقيرة قولان وفي الرواية ما يدل على الاجزاء والادب ان وجوب الفقيرة والا بسبب لال بالرواية لا في شيء ولا يمنع وجوب الامتن
 على الخلاف وفي احوام العفر نظر لما كان كون وجوب الحلق عفويز **قوله** وبعد الطواف الاصح انه لا فرق في وجوب إعادة الطواف بين العالم
 والنامي وهل يجزئ السعي بغيره من العبادة العدم صرح المصنف في الثاني والمنتهى بعادته وهو الاصح **قوله** ويجوز ان يعبد في الحلق بياضه من منى
 الايمن فالمراد به يدا بشق فاصير الايمن ويجزئ من يمينه **قوله** ويجزئ في الحلق في المدي بها العلمان المذكور في اسفل الصديق يجوز ان ويراي
 الايمن وهما المكان المذكور في مقدمها ولا يخفى انه يجزئ في الحلق والفقير الشير مفار نزلا ولم يسن انه الحكم فلا بد من الغرض لو كان في حلق
 الاسلام وغيره والوجوب وجوبه وان بد على اي او على جميع مناسك متى تجزئ مع الجهل في المخل والعميان الاشكال لا القلب و
 النساء واليه على اشكال الماراة الاشكال في الصيد خاصه والمراد به الصيد الذي حرمة الاحرام دون الذي حرمة الحرم فان ذلك يقع فان
 طاف للنساء ومشاء الاشكال من ذوال المفطر للحجيم ومن ان بقاء شيء من حرمته يفتقر بقاء الحرم وللأصحاب والاصح من غيرهم الا ان يطوف
 للنساء **قوله** وهو المخل الاول للمنوع اما غيره فيحل له القلب ايضا المراد بغير القارن والمفرد انما يحل لهما اذا قد اطواف الحج وغير
 على الوقفي فان شئت فقلها احتياضا على الاصح وعبادة المصنف مطلقه قطاهه الجواز مطلقا وكذا احاديث الاصحاب وهو مشكل لان دواها
 حرم القلب حتى يكون ويبع مطلقه وطريق الجمع على تقدير الجمع المحل على تقديرها وبصرح في الدرر في الظن ان المنوع لو قد فعله في غير
 كان **قوله** وان طاف للحالة القلب الاصح ان لا يفتقر حله من الايات بالسعي ايضا والرواية مضمونة بحدوثه **قوله** فاذا طاف للنساء حلل له
 وجب محله الصل الا حرم **قوله** ويجوز على المرأة الرجل لو كان حل اشكال منشأه علم النفس ومن ان الظاهر اشتراك الحرم وهو الاصح ان
 لا معنى لوجوب طواف النساء عليها ولا ذلك **قوله** فان تعدد ما سئلت ان لم يمتد المشقة الشد بد **قوله** فاذا طاف النائب حل للنساء اذا علم بانها
 صرح بانها ليس على في الدرر لو وعد في وقت بعينه فالأصحب حلص بغيره وعلا بالقرن ولو نبين علمه حائض والذي يفتقر عدم
 الجواز حتى يحل الايات النائب **قوله** وهل يشترط تغاير ثلثا في بر من طواف النساء اية الاصح انه يشترط طواف النساء بغيره معا ويجزئ في غير
 ايهما شاء لكن يشك انشاء احوام قبل طواف النساء والاول **قوله** ويجزئ على المميز النساء بعد بلوغه وتكره على اشكال لانه من باب
 الاستبراء وهذا يجب على الاصل من حال الاحرام ويجزئ على الكفارة وفعل وجوبه اما مطلقا وان كانت يجزئ بالبحر عملا وادى على الاصل
 الحرم **قوله** وانما يخرج من ترك الوكعي دون العقد لظن ان هذا راجع اصل الباب انما يخرج من عاد ذكر طواف النساء والاصح يخرج من العقد
 ايضا **قوله** خصوصا المنع فاذا اخره ثم واجزه الاصح انما جاز مكره **قوله** فاذا فرغ من الحلق والفقير الى عبدان ان ابالي ثم شغل

والا لم يخرج من معنى الطواف والعي حتى بان لها كما اشترط عليه **قوله** فان احدث او فام استحب اعادته العنل ودر الضحى على ذلك **قوله**
ثم يصلي كغيره عند المقام المحض الذي هو موافق فيهم انما سمي الان مقاما وهو التلبية التي عليه تتبعين الصلوة فيها الا ان في كل سبعين
قوله ولا يثبت ليا في الشرب في الايام انما سمي ليالي الشرب في الايام **قوله** ويجوز في ايام الصلوة والنساء والاراء والنساء عدم اتيان في
حال يحسن عدم الجلو لا مطلقا بل محصور على المحرم وانما يتعلق بهن كالتبلة والمسي بشه على ما يظهر من عبارة الخبير وعبارة المصنف في التفسير
والثبوت فانه قال انما يجوز الشربة النقا الاولى التي هي للصبي والنساء واما امره فلو ان النساء وامرهم وقتل صيدا لم يخرج لانه ينفذ الاول
ومثلها عبادة في التفسير ايضا ومحمل العموم في كل من الامرين والا صل بدفعه وفي بعض الاحياء واما في الفاء وجميع محرمات الاحرام واحكامه
ابن ادريس والمثل الاول والفاء معبر عن احوال الحج فقط في غير النسخ بالاضافة في خبره وفي لا يما جاز من حج النسخ لان العرف المعقول
لعدم الاضطرار المقتضى ودر الى الفهم وهل يفرض بين العام والناسخ في الامرين معا ويكون الناسي مقيدا بها وجوبه اطلق في ذلك
بكل الام اصحاب **قوله** ولو تبا التلبين وجب عليه من كل البلز شاة في حواشي التمهيد ان ايجاهل ذلك فاعاد عليه فم العوم فلا ينفذ بينه وبين
العام ويؤيد بان الجاهل ما مود بالتعلم واحدا له نقصه لا بعد من طمع افعال الفرف وفي فاع اصل البراءة التي موضع الوفاق **قوله**
الا ان بينا مشطرين بالعبادة اى كل من المنقوع وغيره ويجوز الاستيعاب التلبه بالعبادة نظم ووايزه معونه في هذا الصنف ويحصل صيغة الا
بجاءه مضاف التلبه في الجواز الخرج من معنى حج ولا يفرق بين العبادة الواجبة والمندوبة العلمية لتفصيل الحكم في الجنب بالظاهر ويشتمل
ما لا بد منه من اكل وشرب ولم يغلب عليه ضرورة تركه لان الصرفة يوجب معها ذلك الملبس ولو كان مضطرا الى البيت بعينه منى كما لو
حاجزه ما شرب وحفظ مال او غيره من عرض او كان من اهل السفايز جاز الخرج من معنى الى غيرها والمبلى هناك ولو غلبت الشمس على
المعوض في ما خرج من اهل السفايز والبقاء لان الذي لا يكون ليلا فيجوز لاهل السفايز دون غيرهم والخبرة المذكورة من له مرضى عليه
من اهل السفايز ولو خرج من معنى بعد نصف الليل جاز وفي بعض الاخبار لا يدخل مكة الى الصبح وهو في النسخ **قوله** ولو غلبت الشمس
الثاني عشر من وجب على المشي الملبس اى وان كان مشيدا بالخروج وان عني بمنى فيله ثم رجع لبيان شئ ثم غلبت الشمس لم
يجب الملبس نص عليه المصنف ونسخا التمهيد وان اخل فغلبت قبل ما فيه منى فاشكال **قوله** ولو دعى الا حقة بعد اربع حصيات
فاسيا حصل بالترتيب وكذا الجاهل نص عليه في الدرر وس والوايزه فيتمل اما العامل فلا يثبت عدم جواز العدول عن الا حقة
مبدا كمال السابقة المقتضى لعدم المطابقة الواجب فلا يكون محذورا **قوله** ولا يحصل به ولو ايجب عليه اعادة الا حقة مثلا كمال السابقة عليها
وهو التي وماها دون الاربع عليه ذلك في الوايزه الصحيح من الصادق ع ولو دعى الاولى اربع ثم الثانية اربع ثم اكمال الاولى فان كان عليه
عن الاولى وجبا سبيلنا الى عن الثانية قطع ولا يجب لو كان سهوا اما الاولى فلا يجزى اعادة ما على حال وهل يجب استئنا في الثانية
ولو كان وماها اقل من اربع اذ دعى الاولى ثم عدل الى الثانية فهو في فوات الموالاة لا بعد القول برقة الى اعادة ما مضى فان
اعاد ما الى كل دوى الاولى ثلثا ثم دعى الثانية عدل او سهوا ليس لغوات الترتيب ان يكفى في اعادة دوى الثانية بل الظاهر ان لفعل
الموالاة فيمنه العادة بما ذكرناه **قوله** ولو ذكر في استا والا حقة السابقة والا حقة فينبج في ما اذا دعى الاولى ثلثا ثم انقل الى الثانية ثم يكمل الاولى ثم
الاربع وعده يمكن اعني انه في اكمال كل من السابقة والا حقة فينبج في ما اذا دعى الاولى ثلثا ثم انقل الى الثانية ثم يكمل الاولى ثم
الثانية الى ان قوله ولا يحصل به نظما فيه صحيح في الوايزه فيمكن ضم اكمال وجوب استئنا في التي وماها اقل من اربع ثم دعى اربع
لكن صرح في هذا الكتاب بالاستئنا وهو الصحيح وهو في الوايزه فيمكن ضم اكمال والا حقة مع ومقتضا معلم اعباد الموالاة
في هذا القسم وتعلم اسباب من قوله ولو دعى الثانية فاضر اكمالها مع وهو صحيح في الوايزه فيمكن ضم اكمال والا حقة مع ومقتضا معلم اعباد الموالاة
في كمالنا **قوله** ويمدان الى وقت الاجزاء والفضل **قوله** ومقتضاه من العداى بعد الطلوع ولو سعى في يوم قضاء بعد الطلوع
لصرفه **قوله** ويجوز ان يوقعه مكره المراد به من الطلوع الى ان قال **قوله** ثم الحاضر معطوف على قوله يبداء الفاء وما بينهما ويجوز ان
يوقع الحاضر عند ان قال **قوله** ويعبد الفاعلة المراد في زمان الى الامم **قوله** فلو ايجب عليه لم يغزل فائده بما اشكل بان الاغاوي
في ان الوكاله فنزل التباين جواز ان الجوز لحد التباين ما هو الجوز في الاغاوي في اذ في الوايزه صحيح من الضم مع في حقه وهو محمول على
انه استئنا في بل الاغاوي **قوله** ويجوز الاقامة على عام الشرب في الحكم عليه بالاستحباب وهو المجموع من حيث هو مجموع فلا ينافيه
ويجوز الاقامة زمان الى ولا وجوب الملبس ليلا اما للملبس او ثلثا ان اشتملت الامام البياي **قوله** ودعى الاولى عن اليسار من

[illegible]

المحرم من الحيض والنفاس والحيض هو ما يخرج من الرحم من الدم في كل شهر من السنة من الحيض
 المدينين المحرم من الحيض والنفاس وهو الاصح **قوله** وعرضت المحرم من الحيض والنفاس من غير ما جهل ان بالمدنيته وغيره من
 منبوعه في مواضع معتد به من الحيض والنفاس وهو ما يخرج من الرحم من الدم في كل شهر من السنة من الحيض
 قال قال ويحول اليه من ان مكروه ما يوجب من الحيض والنفاس من غير ما جهل ان بالمدنيته وغيره من
 صيدها كصيد كثره لا يملك هذا ولا يملك ذلك وهو يربى ولا يثان هما الحيض والنفاس من غير ما جهل ان بالمدنيته وغيره من
 وفقد دل الحديث المتقدم على تحريم صيد ما بين الحرمين فيمنع من هذا وقد حرم المدنيته على ما في غير ذلك من الاخبار يربى في ربه
 اشقي عشر ميلا واعلم ان المصنف في المنهى وفي يجره من كثر المدنيته بما هو احداهما ان لا كفارة فيما يفعل فيه من صيد او قطع شجر
 الثاني انه مباح من شجر المدنيته ما يدور على الجبال من الحشيش للعلف للحيوانات عدا علف البعير الثالث لا يجب دخولها باحرام تحل في حرم
 مكره الايج من ادخل صيد الى المدنيته لم يجب عليه ان يسله لما دوى من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول الصبي قلت طائر ما دام ما فعل البعير وهو
 طائر صغير ولم يجد من يحبسها بان صيدها لو ذبح يكون ميتة **قوله** والمجاورة مكية اي يكره وهذا هو المشتم وعلمت بخلاف المدنيته فله
 الاحرام وهي منصوص بالمدنيته ويخوف من ملائحته الذنوب فان الغنم فيها اعظم والظن ان الموضع الشريف كله الحلال وان نقا في
 ويطلق دوام السون لها ولهذا ينبغي الخروج منها عند خضار المساك ودوى ان المصنف فيها نفس الغنم واستجها للدروس والوفى
 من نفسه والظن ان الكراهية وردت في بعض الاحياء لا ينافي الكراهية لعل العلة خروج النبي صلى الله عليه وسلم من ارضها وهو عودها اليها الا
 للسك والسرعة الخروج منها وكثرة الاحكام ثمانية بالاسم **قوله** ويجوز المدنيته لا لا والاحياء الواردة بذلك **قوله** من الخيال الحرام
 وعليه حلال وغنم وقصاص صيد على المطعم والمشرط قبل يطعم ويبيعه ما يبداه من ولعل الظن قوله صيد والذبح صحيح معونين
 عما دوى الله من لا يطعم ولا يبيع ولا يذبح **قوله** والحادي عشر يوم الغز هو يوم الفات وتشد الاثام والارادة **قوله**
 والثالث والثاني النفقة وهو يوم الصلوة **قوله** ولو استطلق الحجج الازدادون غير ذلك الا ضرب وجوبه لان كل منهما مكمل مستقل هو
 الاصح **قوله** ان شاء عبدا يام الشتر في ام في استيفاء الحرام اى اوله قبل التجزئة من الامرين ينافي القوديل انما يستفيدها من الشتر
 وقد ثبت التجزئة بين الامرين يكون القوديل بالنسبة الى ما عداه ولا حاجة الى ما تكلفه شتر في بعض اشهر ما ليس فيه كثير من فروع الاستطاع
 بعض الافراد منه جنة فانظر وجوبها لمثل ما قلناه من ان كل منهما واجب مستقل **قوله** ولو كانت غير الاسلام والنفقة في القدر
 اشكال الاصح لا يجوز لغيرها فلا يخرج من العدة الا بها **قوله** والسعي والتقصير والحلق على ما بان وكان منسوخا عن اهل ما سكره
قوله والافساد كالمواصلة في فانه يجب اى في ذات الحج لوجوب الخلل في غيره مفردة **قوله** والبيع المتع لها
 طواف النساء اى لا يشرع **قوله** ويجوز المدة على كل معتد وان كان صبيا او حيفا او دخل في الصبي المجر وعنه اذا حرم به الولي ثم بلغ
 وينبغي ان يكون المجهون اذا حرم من ولده ثم افاق وعلى الولي منهما من الصار قبله **قوله** في يوم عليه الثلث ذبكر والعقد على اشكال
قوله ويمكن عود الصبي على المحنى وحده فيكون الاشكال في تحريم ذلك عليه وليس محسوبا اذ قد سبق من عدم تحريم العقد على غيره من
 يقطع بغيره النساء عليه فيلزم عدم تحريمه عليه فيبقى اولى ويمكن عود الكل معتد ويكون الاشكال في العقد فيكون وجوبه على
 المجهنم السابق الى الاشكال والاصح التحريم صله **قوله** ولو اعتمر ثم غلب المجهنم له الخروج من مكة مثل الحج اى من وجوبه المفاد الى حيث شاء
 الى الجبل بعد عشرة كاسين وحده ان لا يخلل بشي من عود محله او احرامه على ما سبق **قوله** ولو اعتمر مفرقا في اشهر الحج استحب له الاقامة
 ليحج ويجعلها منع المداستجاب الاقامة اذا كان حلالا لها لا بعد الخلل منها الا مشاء فيه العدل بعد الفلق من الفلك **قوله** وان كان
 شهر رجب الاحرام للدخول ولا يجوز ان يمنع بالاولى بل بالاجزء المراد احرام بالعمرة لا بالمنع او احرام بالحج منع او اذ لان صفات
 المنع مكره والا فزاد منع لمن لم ينع والدخول بغير احرام مفرقا **قوله** ويجوز ان يكون احرام بغير المنع لوجوب المنع وعدم صلح حيز
 العمرة اليه فترجى حاجا الى فعل غيره اى يبيعه المنع فيها والحج وهو داخل في غيره **قوله** ولو حلق في المنع لم ينافي ولا يجزى به الذي قلناه
 ويند ما قلنا في هذا القول هو الاصح الا لا قاطع على خلافه **قوله** ولو نذر دعه المنع وجب حج هذا مخالف لما سبق من كل ما نذر الى غيره
 منعنا نذرنا على ما لا اوله يمكن العمرة مستقلة بغير من وجوبها وجوب **قوله** ولو اقلح الافراد وجب اتمامه والقضا
 وفيه العمرة لا يخرج اذا اقلح الافراد فيقضى مع الاتمام القضاء ولا يوجب عود الافراد بل ان كانتا العمرة واجبة عليه فوجبها بحاله فيجب عليه

القضاء للاسناد ووجوب العرف المفردة كما كان محلا وعرف التمتع فان احدا يحجز بغيره بغير العرف ايضا لانها داخله في الحج والاداء من قولهم لو كان
 الحج الاسلام كناه عرفة واحدة ما ذكرناه اي لو كان الاسناد الحج الاسلام بغيره واحدة بجزى وذلك لان حج الاسلام واجب وعرفة واحدة
 الحج واجب فضاؤه لوجوبه بضاؤه الحج بغيره لانه لا افراد ولا يخفى ان قوله كناه عرفة واحدة فهو معالان العرف لا معاني بها لا
 يكتفي الواحدة بل الواجب من الاول الامر هو الواحدة **قوله** المصدر وهو المصروع بالعدة المعروفة ان المصروع والمصدر وكل منهما غير
 والحجز الصحيح ناطق بذلك وبذلك اوفى بالحكام ايضا فمع وصف العرف بذي السعي ان يقال فينظر مكان السعي والنقص وطواف النساء
 كثر عنه الخلل من الاحكام **قوله** والنقص في الخلل بالذبح والنقص ايضا فلا يخلل بدونه على وجه القول بل لا يصلح البقاء على امره
 يحصل ما عليه الخلل ولم يثبت كونه الذبح وجه الخلل ان في الاخذ الكثرة او بوجه بل وجب ذبحه ولا يخلل الاحكام مركب من امور
 مفردة وكلما دل الدليل على سقوط اعتباره وبني ما عداه على اصله وبذلك الذبح وليس له وجب ولا يفتي بغيره في وجوبه
 كما كان بالدليل الدال على ان احكام الحج محله مجموع الامور المذكورة سقط بعضها بالايجام وهو لمعنى الذبح والنقص بغيره في الباقي وجوبه
 موضع الصداق اي من مع كان من غير تعيين موضع مخصوص بخلاف الخلل **قوله** من النساء وعرفها اي فلا يفتي على النساء
 على طوافهن ولا يفتي بخلاف المحصر **قوله** ولا يجب بعث الهدى اي حيث يتك من بعثه وذلك حيث لا يكون الصلح املا لان هذا حكم في
 المحصر والاصل البرورة في المصدر ولان النبي صم يخلل ومن كان ولم يعثر الهدى ولا شرط النبي صم في الخلل من كان مع بعد رساله
 وعدم نواف الخلل على بعثه حيث يمكن قطعا فلا يفتي البائة لاصالة البرائة ولا كلة المحصر **قوله** وهذا يكفي هذه السيا عن هدى
 الخلل اوفى ذلك مع بدنه اي الاخرى انه يكفي مطلق لان النبي صم يحرم ما سافر مع ان هذا الخلل مندوب مع ذلك فيجوز فيلحقه ان يجمع
 بين العامين ويكون ذبح هذا الخلل على نفس الواجب وهذا السيا على ما سبق بيانه فيكون الضمير تدبر عايد الى الهدى الخلل وهو القول
 عن المصنف والوافي لقوله في عرفة هذا الكتاب ويمكن عود الضمير الى هذا السيا اي مع مذبح هدى السيا يكفي عن هدى الخلل لا مع غيره
 وهذا الوجه لان تعدد الاسباب يفتي بتعدد المسببات **قوله** ولا يدل على امكان الاشكال الاصح انه تغذي الاستبابة بغيره تغذي المسببات ولا **قوله** ولا
 يدل على امكان الاشكال الاصح انه لا يدل **قوله** فيبقى على احكام مع غيره عنه وعن غيره لوقال مع غيره عشرة فيشترى او عن عشرة كان اولى **قوله**
 ولو لم يخلل لم يخلل اي لو نوى الخلل بمحرم الذبح لم يخلل ولو فعل شيئا من محرم الاحكام وجبت الكفارة فلا يشرع في ما ولا مكان في اخلاله
 بخلاف المحصر لان الخلل انما يجوز بالصلح او بعلم القواف على اشكال المخوف القواف الاشكال يخلل ان يكون فيما لا يعلمه انما هو المحصر
 امره انما الصلح علم القواف يكون محل الاشكال هو جواز الخلل الخوف القواف وان تحقق الجواز لم يكن في الامر ثانيا وان لم يحقق
 وكان صحيحا لكن جزئيا لان حان القواف واخرى بقوله الخوف القواف ينافي هذا الاشكال ويخلل ان يكون جواز الخلل يعلم
 القواف وان تحقق الجواز كان المحصر الصلح حان والافتقار بينهما فقط وهذا هو المناسب لسوفي العبارة وحكي من جهة الشهيد ان القول
 عن المصنف في مثله الاشكال يفتي العلم بها ويخلل امكان حصوله بغير اشكال وليس يفتي لان على تقدير حصول العلم بالقواف
 لا يثبت جواز الخلل بالصلح لان قواف الحج بعد الاحكام بوجوب العدول الى العرفة المفردة والحاضر بالصلح فياس غير جامع ويجوز
 الخلل هنا بالهدى لا وجب **قوله** ثم يعرض القابل واجبا مع وجوبه والا بد بأسبق تحقيق ذلك **قوله** ولا يتحقق الصلح بالصلح من ذي
 الجوار وميلت من هذا حق ان الذي هو الواجب ايام الشريعة لان هذا وان كان سكا واجبا بالحج الا ان الحج لم يرد
 انما الذي الواجب يوم النحر فانه جز من الخلل فلا يستقيم اطلاق العبارة بحيث يخلل ان كان ذلك جزء الخلل الاول ولا يفتي بالانابة
 بالطواف والسعي من دونه فيتحقق الصلح من سلك من حيث لا يمكن الاستنباط ايضا المفتح الطواف والسعي فيتحقق الصلح
 عنها فيكون مصدرها عامها المرتفعين وسببا في كلام المصنف وينبغي ان الاصح ان هذا مصدر وما يؤيد شمول اطلاق العبارة
 التي يوم النحر **قوله** وسبب نعاله والذبح **قوله** ويجوز الخلل من غير هدى مع الاشراط على دامي الفري بين هذا وبين
 المحصر حيث لم يجوز الخلل المحصر الا بالهدى لثبوت كونه هو الخلل في الجملة والشرط لا يخرج الحكم التامة بغيره حتى لو شرط
 كان باطلا كما لو شرط الخلل بغيره فان الشرط المخالف للكتاب والشرط باطل وفاطر غير محض في ذلك **قوله** ولو كان غير
 سخي ان يخرج من السخي خلل ينبغي لو كان غير سخي وقدر على بدله انه لا يتحقق يخلل اذا لم يضر لم يكن محرم لعدم صدق غير
 الاستطاعة **قوله** لو صد عن مكة بعد الوضوء في ظاهر العبارة ان الصلح كان بعدا فعال يوم النحر يعني بدليل قوله قال النبي صلى الله

والسعي الحج في الحج **قوله** بعد ذلك ولو لم يدرك في الموقفين فاشكال ومما ذكر في المنهي والتذكرة مطلقاً في أفعالها وتعليلها هذا
المنهي وتجزئتها بين الظل والبقاء على الاحرام وان كان في قوله فيها فان محمداً يوم ما يشعر بان الملة بذلك من لم يأت بمكان
يوم النحر وكيف غدر من مخالفتها هذا والذي في الدرر من ان من أتى بمكان يوم النحر يعني على احرام من لم يأت بمكان في الأفعال وهو
المنهي لان المخلل من الاحرام اما المصلحة المصدرة والمحمود والايمان بافعاله يوم النحر يعني عليه الاكل لعدم الدليل الدال على
وان مناسك يوم النحر والطواف والسعي فاشترى في الثاني وان مناسك يوم النحر يعني عليه الاكل لعدم الدليل الدال على
جواز الظل بالهدي ومن غدر لا يخلل من النساء بالهدي من صدر من طواف النساء في بيته على احرامه الى ان ياتي بها في المناسك
قوله ولو لم يدرك سوى الموقفين لا يحصل به الظل فالاحرام مفسود **قوله** ولو صدر عن الموقفين اي من كلهما **قوله** او من احدهما
مع فوات الآخر او كانت الفاتى عفا والمشعروا كان مقتضى قوله فان لم يخلل فانام على احرامه الملة في ذلك من مفسود وعن المعبر
الفاتى عن ويقوم من العباد ان الصد عن الموقفين خاضع من دون فوات الآخر لا يقتضي به العبد المحجور للظل في المنهي والذي
وقيل كونه صد عن النحر ولم يقبل ولم يره **قوله** ولادم عليه نوا الحج وقيل عليه يوم نفل النحر عن بعض عطاءنا وهو صغيف **قوله**
لو لم يكن انكشاف العدة قبل الفاتى جاز الظل لوجود المقتضى ولو علم ذلك قطعاً لعل هو ذمير وجهان على الجواز اول **قوله** ولو يخلل
فانكشف والوقت يتبع وجب الايمان بحج الاسلام مع بقاء الشرائط هذا اذا لم يكن الوجوب مستقلاً قبل ذلك **قوله** ولا يفسد الا
من بلباسه لانه لما قطع المسافر الى موضع الصد كان مخاطباً بالوجوب الصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق **قوله** لو اشد فسد
فخلل وجب بدله الا فساد ودم الظل والحج من قابل فان قلنا بحج الاسلام لم يكف الواحد لان حج الاسلام اذا فخلل منه وجب
الايمان به بعد ذلك لكن اذا كان وجوبه مستقلاً فلو لم يكن ولم يفسد فالتزم ان الواجب هو العترة ولو قلنا ان الاول عضو لا
يفتق ولو لم يكن الواجب مستقلاً فافقوا اصلاً **قوله** والا فاشكال اي وان لم يخلل ان الاصل بحج الاسلام بل العترة في الاكتفاء
بالواحد اشكال فبنياء من ان العترة هل يجب قضاء بالظل في ام لا ولعل الاولى في نفيها على ان الاولى عضو بل عدم وجوب
القضاء والاصح الاول بحج الاسلام **قوله** فان انكشف العدة والوقت بان وجب القضاء وهو حج يفتق السفر على اشكال فبنياء
من ان الاولى بحج الاسلام العترة فان قلنا بالثاني فلا كفارة السارح ولد المصنف تكون المغنة القضاء هو الايمان بمثل
ما خرج منه ويكون الصبر واجباً الى ما دل عليه الكلام وهو الحج الذي اشد وتخلل عنه بالصد ويهم من عبارة السارح ان الملة
كونه يفتق لغير عدم وجوب حج اخر غيره وهو انما يتم على القول ان الاولى عضو فان العترة اذا فخلل منها نفي الصد فالتزم بحج
ان بان في حج الاسلام اتفاقاً لا قضاء عليه ويكون مثلاً هذا الاشكال مثلاً ما قبله عن العترة اذا فخلل منها نفي الصد فالتزم بحج
يفتق ام لا وعلى الاول ان المصبر على ان لا يفتق غيره وقد سبق فساد الثاني في اول محاب الحج ما يقتضيه ذلك فكيف يبنى
الاشكال على ما لا يفتق به ويرفضه عن الخلاف في كونها بحج الاسلام ام العترة الثاني انه على تقدير ان يكون المراد بكونه
حج الاسلام بغضاً لغير الايمان بمثل ما خرج منه لا وجوب لصغير المسئلة نعم بل كل من صدداً فخلل فانكشف العدة
الوقت من غير محاب الحج وبان مثلاً ما خرج منه والظاهر ان المصنف والمخاض فاف من المسئلة هيماً لان لها هذا الوجها ربنا طاب
التيه في صورة المسئلة بالافان مسدوداً وتخلل بالعلم لان وجوبهم للصد وخلافه في صورة المسئلة وبينه على قول شيخنا الشهيد وبعض
حواشيه وليس معنى حج بغض لغير الايمان وقد مر الملة في الدرر من حيث قال ولو زال الاحصاد بعد المخلل فبني الحج مع غيره
الزمان بغير بناء على ان الاولى عضو به وانما سقط بالخلل وهما منوعان وهذا فيكون مرجع الصغير مدلولاً لا عليه بالسبب
وتفصيل الحج الواجب عليه بذلك اي بالاصالة والافان حج يفتق لغيره ويكون المراد بالقضاء معناه المعنوي وهو طواف
الفضل لان القضاء في المعنوي الشرعي وهو فعل العبادة خارج وفيها العترة غير مستقيم على واحد من التقديرين **قوله** فان
فقدان الاولى لو كان لم يفتق بان الاولى بحج الاسلام بل عضو غيره ومثلاً الاشكال من ان العترة اذا فخلل منها هل يجب قضاءها
ام لا كل منهما مغل وان كان عدم وجوب القضاء لا يخرج قوة عترة مسئلة باصالة البرائة **قوله** وهو حج يفتق لغيره على اشكال لا يمكن ان يكون
مسئلة الاشكال لا اختلاف بين الاول بحج الاسلام العترة فان قلنا بالاول كانت بحج الاسلام يدعي الى فخلل منها بعد الا فساد
ويجوز لغيره وليس معنى حج فاسد يفتق لغيره هذا اذا كان هو من قلنا السارح ولد المصنف الا وجب ان يقال مثلاً الاشكال

الزود في الحكم مع احد الطرفين عند مدود وهو الذي يظهر من كلام صاحب الشرايع ويكون الماده بالفضاء حتى الشك في المسقط لجميع ماله الزمعة ووجه الصبر
 ما عليه الكلام ولعل يمكن تحلل مضرة الفاسد وفقته القابل واجبالا الانفا ويقتضي الحج من القابل **قوله** وان كان الفاسد عند بائني جعل
 وصليا لا يمكن اي قضاء في القابل واجبالا وان كان الثاني ند بالمعروف من وجوب قضاء الواجب والمدوب ما سبق من الكلام لا باء له من مطلق
 وان كان **قوله** وان قلنا الاولى بحجز الاسلام انما يستقيم مع الوجوب على هذا الفرض لا يقتضي وجوب ما عدا **قوله** فان فانه تحلل العجز اي فان
 الحج بعد الكفاية العدد ولم يكن تحللا وان كان واجبا او مندوبا فانه تحلل العجز وجوبا ويقتضي واجبالا القابل ولا شيء عليه سواء ذلك وهذا
 انما كانت الاولى واجبة او مندوبة عن مسقط وجوبها ومستقل وقلنا ان الاولى عجزية فان العجزية لا يقتضي بالاعتناء ولم يصرح المصنف باختلاف ذلك
 فان الاشكال السابق يفتن احد طرفي هذا فلهذا لا يلبس بعينه المصنف ان يجعل قوله وان كان الفاسد فانه اوله لم يكن من الاختلاف على
 ما قلناه من الاولى فنهى ولو كان الحج واجبا لاسلم من عجز على ما سبق **قوله** ولو كان العدد فانه انما تحلل الاية هلا من نتائج المسئلة التي
 فيها ما عدا ما قلناه من وجوبه في الشرايع ايضا **قوله** ولو ساء فانه جاز التحلل ايضا التي في هذه المسئلة وبيننا قلنا ان الاولى مفوض قبل
 الفصل وهذا يعبره ولا فرق في الحكم والقلم ان هذه ساء لم تكن الواجب ويكون قوله والقضاء ولا يرد به الاكفاء ويرحب يكون واجبا وانما اضر عليه لما
 سبق من وجوب عجزه بناء على ان الاولى بحجز الاسلام ومن الاشكال بناء على انما عجزية فمكن على الحكم هنا انما عدا على ما سبق وبيننا ساء هذا
 ان يكون قوله وان كان الفاسد ندبا وصلي وليس بجهدان يكون الاكفاء بالحج الواحد وجوبا من الاشكال الختم **قوله** ولو طلب ما لا يجب بدله ولم
 يكن فيه على الاشكال الاصح الوجوب في المخرجين لصلح الاستطاعة **قوله** ولو صد العجز عن مكة فانه من مكة الحج فانه من مكة بعد الشريعة افعال
 العجزية بغير بقاء على ما مر حتى بان بالباقي وهو المتوجع بالغير عن الوصول الى مكة ولو فتن به بالصد من مكة العجزية عن الوضوء الحج
 سبق في الفصل فلا حاجة الى عدا ذلك لو صد من مكة ولم يتمكن من الاستئذان في الحج والذبح على احوام **قوله** فاذا تلبس بالاحرام انصر
 بعث ما ساء المشيئين الاحكام بالاكفاء والحد الذي ساء وقال ابن ابي عمير وابن ادريس يجب هدي اخر فاضاؤه المصنف والتفصيل السابق
 يكون هدي العياق واجبا بغيره لغيره السبب ومنه فيا يجرى في ومن الواجب الهدي اشعره او قلنا **قوله** فاذا بلغ فطر واحد من كل
 شيء الا النساء اكثر العبادات فيها فطر والتم انه لا يقع في غيره التمتع بل يختص فيما عداها بين الحلق والتقصير وكذا اكثر العبادات فيها الاكل
 من كل شيء الا النساء وفي الدرر يس ولو كانت غير التمتع احد من النساء ايضا ليس فيها طواف النساء وهو في من كثر الاخبار وطعن في عدم خلاف
 الايقونات من غير تفصيل **قوله** او كان الحج واجبا وجب قضاءه في القابل والا استحب لكن يحرم عليه النساء الا ان يتوفى اية فديها لا موضع
 الاستدراك بل انما لا بدفع ما يقيم الكلام الذي قلناه وعدم الختم غير هوهم اما من قوله وحل من كل شيء الا من النساء فتنقض الاطلاق الختم
 ويؤيد بقاءه وانما استدرك بلكي لبيان انها بدله ومنه ومنه **قوله** الى ان يتوفى في القابل مع وجوب الحج او يطاف عن مكة بدله او يحج
 اما استدركه ان حيث طواف في خلاف الاستئذان انما يجزى اذ لم ينفع حضوره مع وجوب الحج حضوره بشعير بخلاف ما اذا كان مندوبا فانه
 له الاستئذان اختيارا واداه كلامه المنهني انه لا خلاف في قلنا بين الاحكام ولو عجز مع وجوب الحج الاستئذان فيه عند الضيق وهو الحكم ببقاء
 مع العجز بعد الختم من غير عظيم الفضيل في العرفة المفردة بكونها واجبة او مندوبة كالحج فخرج لو صد عن مكة بعد فاسد من فديته انما يعجز
 في القابل المتقوا فيه والسعي ولو عجز عن ذلك قبل الاستئذان لا اعلم فيه لاحد من الاحكام فلا وليس بجهدان جعل لتائب من برئه والا في جهات
قوله ولا يبطل حكمه لو بان عدم ذبح هديه وعليه الذبح في القابل قال الشيخ ويجب عليه ان يعجز من قابل ومثله ما عيك الاحكام الا ان
 عجزك في صحيحه مع برئه عن ابي عبد الله سمع انه يعجز من قابل ومثله ايضا واداه ابن ادريس استدركه ولم يصرح المصنف بيقوله ولا من
 بما قاله الشيخ قلت عليه ولا بد من علل احوط وان كان العقل ببطلان الاخلال الذي وقع محجبا وعجز محرمات الاحرام بغير احرام بفعل بعذر او عجز
 فانه ليس كلامهم بغيره يتبعين ونشر وان كانوا قدوه نحو الحكم كما هو فانه يكون اذ اجزا اما مع الذبح فيتحلل عدم الاحتياج الى العرفه الختم
 ذبح الهدي المقتضى للتحلل والاصح الاحتياج اليها لان الذبح انما تحلل عدم التمكن من العرفه اما معها فلا لعدم الدليله وان فوات الحج بقى
 للعرفه كما هو مذهبنا ونحقيق ذبح الهدي فقد فات الحج لان الذبح انما يكون يوم النحر ويجب لا يبقى لادراك الحج وقت **قوله** ولو علم العقل
 الرقعة في وجوب قضاء البيت للتحلل بالعرفه واشكال الاجح وجوبه لان التحلل بالهدي انما يجزى مع عدم التمكن من الثاني اذ الدليل على
 اجزائه مع عرفه الفات لا بد من التحلل بالعرفه فصل ثلثا الشهر قبل ما ساء بان مع ذبح الهدي ولا يلزم الاحتياج الى العرفه وبه يحتاج الى النظر
 الاحتياج اليها ما عدا وفديته في العبارة خلاف هذا التفصيل **قوله** وفيما الشهر الا خلاه من الجواز من غير تحلل زمان والمحلل الخلاف هنا من

رأينا هذا هو طعم الغيرة في قوله **قوله** وفيه انما هذا بعد البصر اي الاناث بعد البصر او النحور فيكفي فيها ما جرت به العادة ان قبله بضم الحاء في الشئ
 او الخبز على هذه التثنية دون ما بعدها قلنا ثم الابن يتناول من الفصيل لا يتناول من البهيض فان قلت فاذا اخذت الفرج تناولته لان في صلبه
 الفرج قلنا وان اخذت الفرج في البهيض لا يتناول الفرج بل يعضه من جوفها بينك ولو سلم فالحكم بالاعقاب ومن ثم لم يكن خلاف في ما بين الام
 على الزبيب **قوله** ويكره في الفاكهة موسى هي الفيتة من الابل فان عجز اطعم عشرة مساكن في الذكوة في الدرهم والمصنة الذكوة ومن عجز
 وعجز وداين على عشرة **قوله** ولو بان البهيض فاسد او كان الفرج ميتا وعاش ميتا فلا شئ عليه من جواربه والوايز لا يدل عليه كسر
 كل بيهض من بيض الفطاة والفرج والمدايح من صفاد الغنم هذا هو الذي يفيضه الشاسير وليس له نفد **قوله** وقيل يلقى من الغنم
 اه هذا هو الاصح وعليه نزلت هذه الآية وهو مشرب الاصحاب وعليه قال سيبان **قوله** فان عجز فليكن في الغنم مثل
 معناه يجب على كل بيهض شاة هذا القول فغيره اولى بجوار الشاة وهو قول المعين وليس في ثلث الاثر الاثقال في البهيض من الام في الا
 غير معونه وهو سبغ والمماثلة الوافر في روايته سليمان بن خالد بيهضه وبين الغنم لا يدل على اكل المساواة فالحمل على اطعام عشرة مساكن فان
 عجز سام ثلثة ايام ولم ينكر في اطعام العشرة المساكن فقد راينا قلنا انه لكل مسكين من طعام **قوله** وهذه الخمسة يترك في ان لم يلد
 على الخصوص اي في ذكوة في النقص بيله بعشر فلاف عنها **قوله** الحام كل مطوف او ما يهداه المعروف فان هذين تعريفات عند اهل اللغة
 احدها ما اخل الكسائي ومطوف والثاني بالهدى وبغير الماء ويدخل في الطواف المحل ويدخل في الطواف المحل ويدخل في الطواف المحل ويدخل في الطواف المحل
 والقواض والقواضين والعشي ومعه يهدى انه ثوبه صوته ومعه يعيب الماء انه يكره كمالا باخذة فطعم ينقذه كالدجاج والعصافير
 ولا يبين الثاني اعرف بين اهل اللغة ويظهر عباد المصنف ان هذه الامور الخمسة التي عطف عليها باق وان كل ما صدق عليه احد احكامها
 الا في غير ذلك لان ظاهر كل واحد من هذه الامور انما هو الثاني في نظر المصنف المتأخذه في ثبوت الحكم للجميع وكيف كان المحلل كفاية معينة فلا بد من
 وكذا الفطاة **قوله** وفيه وجب حمل بالتحريك اولاد الصبيان بالرواية الشهر وبشخصا الشصينة الدرهم وفيه روايت جدي وهو من اولاد
 المعنار لا يعرفه الشهر **قوله** ودرهم على الحمله اللحم لو رددت على ذلك واكتفى بالاصحاب الحكمين واحاطا بالمصنة الذكوة والتشابه في
 انما الامير من الدرهم القيمة نظر الى ان الضرب بالدرهم ان يكون مسئلا الى ان القيمة تكون دودها ولا مانع من الاضياف لكن اذا كانت القيمة الشئ
 الذي فاجروا الدرهم غايه الاشكال اذا كان مملوكا لان الحمل اقل من الحمل في غير اللحم يلزم منه القيمة السوفية بالغر ما بلغت وكيف يجوز في النقص
قوله وذلك من بين جدي التحريك لحمه وفيه درهم اطلق الحمله كبر بيهضه بعد الحول ومضاه يكون الكاسر حصة الحمله في اللحم بما يلد ويحضره انما
 ان مائة الفرج حملان ان كان محمدا في الحمل ونقصه وهو على الحمله اللحم لان بعشر ثلث الفرج في مائة من فروخا وبنه على ذلك في الدرهم وفيه
قوله في كل واحد من الفطاة والحمل والدرهم حمل في فطم وروى الشيخ اي ذوات وقت فطامه وبعشره وان لم يكن في فضل وهو ما رواه اربعة اشهر
 لكن بشكل بان في بغير كل واحد منها بعد ثلث الفرج تحاض وهو ما في شاة فان يكن حاصلا كيف يجزيه منغ البهيض تحاض وروى في الطامر حمل ذلك
 فلك في الدرهم على احد الامير ما ارادة ثبت الخاض وهو بعيد وخرج عن البيض وكلام **قوله** الاصحاب ويصرف غير واضح هذا على
 وجوب ذلك في الطامر منها بطريق اول وكان يكون خلاف الاجماع او على التحريم جباين الاحبات وهو على ما خرج عن كل من كل لم لا يصح بغيره الا
 ويمكن ان يقال شرعا صبي على العرف بين اثنا ثلث والاسبغ ولا دخل في الاحكام بعشره في ذلكا لكن قول المصنف فيما سبق في الفرج
 من صفاد الغنم وجزة الجميع ووقع الاشكال وهو تحاض والي القمير بعشرة فقل كل واحد من الفقيد والصب والبر بوجع حدي هو من اولاد
 المعنار فمناه قال الشيطان وكذا ما اشبهها ذكر الاصحاب والصنف الفرج بعشر فوفى كما مضى عليه اهل اللغة صرح اهل الصحاح بان السوت فيز من
 والعنبر والصعوم من طعام وكذا ما اشبهها ذكر الاصحاب والصنف الفرج بعشر فوفى كما مضى عليه اهل اللغة صرح اهل الصحاح بان السوت فيز من
 محذوفات العامة لكن هذا حقيقة فيخرج الاصل وغيرها من مصنف المصنف **قوله** وفيه الجارية الفطاة يكفها عنها كمن طعام اي في الجارية بكونها كذا
 في الفطاة بطريق اول في الخلافة للشيخ في الملبوط **قوله** في كبر الجارية شاة يمكن ان يواد بالكثر ثلثة رضاعا وهو اولي فانه اول مراتب الكثرة وبعض الا
 يمكن جعله شاة هذا لم يمكن دله الى العرف كاي والعرف **قوله** وهذه الخمسة لا بد لها على المحصول لم ينعين الكفاية لكل منها بل بدورها
 الكفاية عندنا فمناه وهي الاستغفار لكن في بعض معونه من كان عليه شاة فلم يجز اطعم عشرة مساكن فاذا لم يجد صام ثلثة ايام والعمل بها
 فذهب **قوله** ويجزي من الصغير مثله السن وقد سبق في خلافة في دفع النعام من الفرج اذا حشر الشئ البهيض في بعض الفطاة والعنبر طالع لرج
قوله ويجوز دفعه الى الجاهل عن امور اليا على احد الوجهين لا في اخذ العيب وان اختلف محله **قوله** والذي هو الا نفي وباعه كذا

في اجزاء من غير ان ينفصل عن الشئ في اجزاء وشعر جامعة لان هذا المعدل وهو الكاظم لا يخرج عن المائل وهو قريب **قوله** يشي الهل من
 الحرام والحرف والفتنة اذا قلنا في الحرام شعور الحرام وهو يشي واذا قلنا في المنقض الشئ واللعن اسفانها في الفتنة اذا قلنا كل منها في الحرام وقد
 ليس لكل وجود الا في الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 على الفتنة الحرام فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 الحرام الحرام فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 خارج الحرام ولما لا يملك في الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 الاضحية فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 ميتا منهن ما بين فتنة حراما وميتا اي مسفيا فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 حيا **قوله** ولو ضرب نقص عشر فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 من الواجب فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 والا في الفتنة هذا لا ينفذ فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 ويجوز وجوب الارش خاصة لان عوض جانية والظن الاول **قوله** ولو ضرب نقص عشر فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 وجوبا عليه وفيما لا ينفذ فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 على الثاني ان الاول اخذ فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 الاول **قوله** ولو ضرب نقص عشر فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 على الحرام او حراما فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 بكسر الهمزة ونحوه فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 المنصوص وفيما لا ينفذ فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 وفيما لا ينفذ فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 والعبرة في فتنة الصيد بحال الان لا ينفذ فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 عدوانا وانما لا ينفذ فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 بين الصفا والمروة واخذه في الدرس فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 المفقود ولو عارض العدل فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 لو قلنا العاقر عن البئر فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 بها في وجوب الفتوة مع وجود الفتنة بمقتضى القادر على البركة في الفتنة الواجب المنع وهذا انما هو نفي على القول بوجود الجواز
 السبل من بناء فيشكل وجوب الكفارة وليس كما تسلكه الثاني باصالة ولا في الحد فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 الى السبل واما البئر فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 والمراد بغيره من صفات الطعام ووجهه الشاركة في المنع المطلق بالبر **قوله** في الكفارة ليس من لوقا وشكال فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 الاحتمال لو كان البئر عن شئ باعينا الفتنة عن البر فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 على هذا الوجه لا يكتفي لعدم النص والكفارة ما موقوف بالفتنة والخصر الثاني فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 هذا من الاحكام المنفردة على الوجه الثاني او فان قلنا ذلك العذر حمله فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 بلا مرجع ويجوز وجوب الاضحية اليك بشعر صرحت الفتنة وهذا فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 الحيا لان ذلك ضعيف لا يثبت انما على ضعف منعه وعجز عن الصوم وفيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 حواشيه بالوجوب وهو فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال
 التي عليها عند فقهاء بناء على الاحتمال الا فيمنع الحرام لان الحرام لا يملك في الحرام فان كان في الحرام فيمنع ذلك في الفتوى والدياسي والفتنة فيمنع الحرام لا حلال

[illegible]

الثانية المحرم كما في الواو ربهما ان الواقع جماعة وشهدا وفيه لو كان ذلك بعدا ليقع فيها الصيد لزم كل واحد دم شاة ففرضا وعدم التوازيين
 المحرمين عنهما من الصيد في الواو والواو وبصره الدوس ولو كان ذلك في الحرم من الحرم فضايف الواجب في كل موضع الفضة ولو مضى بعضهم وبعض
 لم يقصد قتل كل من الفاصدين فلا، ومثلا ومثلا ولو كان في الحرم اشكال لو كان غير الفاصد واحدا فاشكال بقتل من مساو في الفضل
 ويجعل على الفاصد الجيب عليه ولم يقصد الجميع ولو كانا اشترى فضايف احدهما دون الاخر فعلى الفاصد شاة وعلى الاخر نصفها لو كان الواقع في الحرم
 فانه الدوس في وجوب الشاة على الواو في الواحد ولا وقع الاشكال عنه فلا هو فانه الواو في ذلك على عدم شاة الفاصد وغير **قوله** ولو ربح
 صيدا فقتله سواء كان الحي حلالا في الحرم او حلالا في الحرم فضايف في كل من الاحباب بحسنها وانما يقصد الجميع اذا حصل الخنا به على المفزاة وحمل حاله
قوله ولو صار على الدابة او فادها منى ما يجزى بيدها وكذا وبها الواو في فلو ساقها او دفن بها ضمن مطلقا لا يجزى بسلطنته وحيا بها مطلقا
 البرزخ من ذلك جنابها وجعلها حال الصيدا لم يكن ساقا لها الا انها لا يشهد بها حيا ولا يحكم عليها وفيه قال في الرجل ساق **قوله** وكذا المحل
 اسكت الامم في المحل فانما في المحل لان المحل في وقت على الصيد الحرم فاشترى ولو ربح في الصيد المحل المحرم **قوله** ولو اسكت المحل الامم
 في الحرم فانما في المحل في وقت على الصيد الحرم فاشترى ولو ربح في الصيد المحل المحرم **قوله** ولو اسكت المحل الامم
 صيد في الحرم فلا يصح انما **قوله** فمن الان يعود الصيد الى السكون اي يجب لا يبيع له معاولة وحش بسير في لوهلك لا بغيره
قوله ولو هلك قبل ذلك باذنه او بالشرب الضمان هذا هو الاصح **قوله** ولو اغلق بابا على حمام الحرم ان كان في الحرم اشكال ذلك اذا
 الحرم بضايف عليه الفداء في الحرم وانه كان في غير الحرم لزم ضمان الحمام المحرم في اصل بغير اتمام والمصنف والجمهور لا يقولون به على انا
 لو قال ضمانا لا يمكن ان يقال بضميمة الحرم مع ضمان الفداء فثبت بان يكونه من حمام الحرم فانه في الحرم وهذا الاشكال لا لازم **قوله**
 وفيه يعنى بنفس الاعدا في القول في الواو في الحرم في بعض يعنى بغيره من ابي عبد الله في المصنف فهاهنا جعل المحل في قول حتى
 وكذا الصيد على اشكال في فعل صيد في ولا يبيح الفداء لحوط **قوله** ولا يحل الربا في الضحية في الربط فكل والا فلا اي لو اكل رباط الكلب
 للفقير ممن وان لم يكن كلك كان يقطع الحبل المتيقن مثلا فلا ضمان ولا يحل العيادة اذا دخل الحلال الصيد للفقير في رباط **قوله** ولو كان في
 او موث لم يضمن ببيع لو كان البئر حيا فضايف الصيد ان يضمن لانه لا يضر عن السبكة وسائر حاملي الصيد **قوله** ولو حفر في ملكه
 في الحرم فلا يرب الضمان لان حوض الحرم سائله مضاد كما نصبت سبكة في ملكه في الحرم كل من سبب الاثلاف الصيد على الضمان في المحل والحرم
 ولا اثر لكون السبب حلالا في ذوال الضمان في المحل الحاضر والضمان والعاملين اللذين في محلات الحرم **قوله** ولو كان مع ذيل الاحرام قال
 ملكه عنه به وجب ان سأل هذا من هذا الاصحاب وقيل يبيع على ملكه وان وجب الادمسال ويظهر الفائد الواحد وجب عليه جاز
 فان لم يثر حرة الاول والمطالبة بالبعوض في الثاني **قوله** ولم يرد حتى يحل المحرم عليه الادمسال حتى لا زال المقتضى وهو الاحرام وهذا ان
 لم يبدل في الحرم فان دخله ثم اخبره ومنه وجب اعداؤه اليه ولو كان في ملكه فضايف ضمانا ذولا لم يبيح بالحرم الاحرام لعدم المساواة والفقهاء
 الحرم بالنسبة **قوله** ولو كان ثمانية المار بالثاني فاصد في عليه عاده وكذا الضرب الى قوله وان كان معر اي لا بد من ملكه ان كان حال
 الاحرام لو لم يكن معر دخله ملكه هذه الاسباب جميعها وقيل يملكه وعليه وله هذا قول والاصح عدم لقوله نعم وحرم عليكم صيدا البر الاية
قوله فان يفيض في ملكه فضايف المحل الجواز وسرعه والقيمة للمالك واحتمل في الدرر حتى الموت كالفادى والداسى ان يكون الجزاء والبغية
 للمالك يجزى به ان لم يكن معر **قوله** فاذا احل دخل المودود في ملكه سواء كان له شريك في الاوثام لا فان العادى حتى يربح الزوال ويكون
 المذوق هذا في حكم مال الميت **قوله** فان تغذ فاشكال في ذيل الادرسال والضمان هذا هو الاصح جميعا بين الحديث **قوله** ولو كان في الحرم
 فضايف الفداء وسلم ببيع البئر في المالم ببيع في غيرها وهذا هو الاصح والواو في رسله لكن العمل بها مشهور والضمان في حوط **قوله** ولو نقل
 بغيره من موضع فقتل حتى ظاهرا ان الضمان مالم يقتل وظن عبادة الدوس والضمان الا ان يخرج الفسخ سليمان وينفذ الحكم العبادتين
 في الواو جعل حاله ولو كان من شاة ان يفتل بذلك لثغ العام فلا يخصه فخر في كلام الدرر **قوله** ولو لم يخرج فضايف الفداء لا يرب العلم الضمان
 هذا هو الاصح في المقتضى **قوله** ويكره ما يؤم الحرم اي ما هو فاصدا في دخوله وان يكون من جنس البر وشهدا في الاثام باذنه دخوله وقيل في
 في الواو في الصحيح لا يحرم وان كان في بعض الاحبار ما يملك الحرم فان طرعا في جميع ما قيل على الكراهية **قوله** فان اصابه فقتل الحرم وما في من
 على اشكال في شاة من وقوع البر في الحرم فكانت كالحجاة في الصادرة منه ومن الواو في الصحيح الصحيح الدالة على عدم الضمان والاصح عدم الضمان
 وان كان حوط **قوله** ويكره صيد ما يبيع البريد والحرم واعلم ان الحرم حرم خارج وهو يرد من كل جانب وهو واد الحرم والحرم بريد

كل ما بين حوله والمخفى بكم صيد البر الذي يحد الحرم والمراوان صيد هذا البرية أي بمن كان من أجله مكرهه وإن كانت العبارة لا شيء من تكلف
والتحيزان مبدل عن شئ لوفوقه غير مكره لورود الوايز بالامر بذلك سوى محو على الاضطراب وإن كان ظم الامر لوجوب بل معقضا لها الحرم
الصيلة ورواها الشيخ وسجدا للصخرة والاضطراب واظهر بسعد الحرم ما عدل الحرم وعلى هذا فكل يفسد كذا ولو فعل من التحيزات غير ما ذكر
لا علمه شيئا لا يفيد الاثباتا **قوله** ولو قتل صيد الحرم الظم ان ما تقدم مما بينا من هذا المسئلة كان حكم الاحرام وهذا حكم الحرم فلا
تكرار **قوله** ولو قتل الحلة الحرم الى قوله وجعل ساله فان اخرج منه ولو قتل بعينه بسبب الظم ان هذه الاحكام كلها لا خلاف فيها وهي
مفوضه **قوله** ولو كان معقوضا وجب حفظه الى ان يكمل ثم يرمى ولو كان الصيد الذي دخل الحرم معقوضا او ردد والامر بذلك ولو ارمه
فلان ذلك فالناسب للعلم ان من معز الشئ فان منعت العبادة كون الصيد لا يرد ليدل قوله معقوضا والوايز في الحامض للمفوض والظم ان صيدها
من الظم كذا ولو كان الصيد غير ظاهر وعنه لم يرمه بغير معقوضه من حفظه لورود وحفظه الى ان يصير متعاقبا في وانما اشكل ليدل من عوده الى
الاشئ ويكون جواز ساله من ضاه البديل لان التكليف بالحفظ دائما جرح عظيم **قوله** وعليه الا انه يشهد بكونه منقوضا ويحتمل لورود في
من نفي ديش الظاهر وهو نقض ما بينه منقوضا ويحتمل هذا اذا منقضا اذ من حكم الاشئ بساكن وهذا الحكم فادب في الحرم
علم في الحكم على المحال لكن ينفي النقصان لو كان محملا في الحرم كما يظهر اطلاقا فان الاحكام لم تكن في الحرم وعبادة الكتاب بلوح منها ان الحكم في
الحرم **قوله** ولو نفي شئ من حرام الحرم صحت وجوبا شئ وجوبا باليد الحائز للصخرة شئ وكذا باليد الحائز لورود ومعللا بالابلام ولو
نفي شئ الا ان كان نفيها ونفي شئ فضا جدا فاعلم الا ان شئ كاسي وان كان تنفك واحدة في كذا واحدة صفة لخلق
الحكم بكل واحدة بواحدة ولو لم يكن للسنن ديش كذا في شئ من ليدل من مواضع منقوضه لا يحدث بغيرها نقصان الحكم في الحكم اشكال
وعدم وجوب شئ اصلا بعد احدا ولو جهل القار بالاشئ فاشكال لو كان للسنن ورجحان من الصيد وموضع في الغدير اشكال ولا
يشهد وجوب الا ان شئ حيث يحدث نقصان في القيمة **قوله** وبغيرها اشكال الاصح عدم الاحراز لان خلاف الماورد **قوله** الى الحرم
صيد حرام الحرم الحلة على المحل نظر في الشئ بحرم والوايز والرمح الحرم فالقول برفق **قوله** حتى يبلغ يدنه فلا يتضاءل عن ذلك فقد
لنظم واعاد ذكره عن **قوله** وهذا الملوك لصاحبان على القيمة على اشكال مقتضى سياذ العبادة ان يكون الحكم شاملا للحرم الحلة والحرم
الا ان المبادر من قوله وهذا الملوك ان يكون الحكم الحرم وفي المحل الا ان المبادر الى الفهم من العدا وهو ما يلزم الحرم في المحل وان امكن حمل على مطلق
ما يلزم فليزم معنى اعم وهو المناسب للمعنى المعنى لان هذا الشئ ما قد يرد به فدا كذا ولا يستعمل الاول ولا يعلم كونه حقيقيا والراد بالقيمة
في القيمة السوفية يوم الاثلاث على الاصح ويحمل على القيمة لانها صلب الماد بالصاحب من يكون محرم المال فيخرج عن الحرب ويجب فنظم
صليما يجب مباح الاصل لانه اذا كان قتل المسلم والحرم لا يملك الصيد يكون بمنزلة المباح اذا فخر هذا فان ذلك العبادة على المعنى الاول كان المعنى فدا
الملوك كما جرد وان ساوى قيمة السوفية الى اجنبية فيم المتلفات وان زاد او قل ثبوت الزيادة للمال لا ينافي في ما بل ما له شرعا يكون عوضا ف
الصدقة لانه زيادة عن ماله فلا يضره هذا بل هو جواز اصدقه يحمل لا مضاه الا حرام ذلك وبصرح في التذكرة والمنهني في شئ وهو الاصح
من عبادة الزاد وبيع السر حيث قاله الملوك القيمة السوفية لا قيمة القيمة الشرعية معقوضا والظم ان الزاد بالقيمة الشرعية ما في بل بشرعا
والذي يلوح من عبادة المصنف في هذا الكتاب انه لا يجب امر اذا يملك العدا للمالك فكل هذا لو كان محرم او حلالا فبشرع المحرم للمالك
ويحمل ذلك بنباه على وجوب الزاد عن القيمة السوفية ويحمل وجوب القيمة السوفية خاصة بغير الصدق بالباقي كاشرا الا مالا اذا تلفت
الذي ينفذ بغيره على محبة العدا والقيمة المضاهفة الحرم ويحمل ما يبقى بعد القيمة وليس بظاهر الا اذا اوجبت المالك القيمة خارج الحرم و
اوجبت الصلح بما يبقى من العدا وهو خلاف الحتم عند المصنف ويشتمل الدوس وعبادة الدوس هذه لو قلنا بالمساواة بين
الحرم ههنا لكان قويا وعلى القول باستحقاق المالك العدا اشكال الاول ان الواجب المتلفات من الاموال القيمة وهي ما كان معينيا
لا ثبات اعني الدوام والناظر في ايجاب البينة للمضاهفة للمالك يخرج عن مقتضى المايز وعدم ايجابها اقتضا على القيمة السوفية خرج من المعنى
الطائفة الثاني يخرج عن العدا واجبا بالصوم فيقتض صناع حوالا لك واجبا القيمة معرو عن كون الجزاء للمالك صدم ايجابا بصله بعدلان فيه
حي ويخلص للض الوارد بصرح الكتاب العزيز الثالث ان العدا ولو كان انقص من القيمة فاجبا شئ اخر مع مقتضى الخروج من استحقاق المالك
العدا ولا من انما يستحق اذا قطع النظر عن حكم الشؤم المالى عدم والاصح البطلان لانه اذا وجبت القيمة السوفية في حال عدم الاحرام خارج الحرم
فالناسب التخليط مع لصدا او هالا للتخفيف صناع المالح الحرم بغير سبب قاه البطلان الرابع لو كان المتلف بها وجبا لارسال و

او الفداء والمالك ولم يجر شهرا بل لم يجر مينا مع حق المالك المعلوم بطلا من وان اوجبت الفينة السوفية مع عدم قيد ان الفداء المالك وان فتننا الارال
 ووجبت الفينة لم يجر مينا مع حق المالك المعلوم بطلا من وان اوجبت الفينة السوفية مع عدم قيد ان الفداء المالك وان فتننا الارال
 في الحرم على الحرم لم ايضا وقد قال بالاختصاص الى عدم الفرق بين الحرم وغيره والذي يقتضيه التطاير العبد المملوك بجملة السوفية المالك
 على الجاني وكذا على الغاصب والقاصب بالسوم بل المستودع والمستاجر وهوها مع الاحرام اذا تلف لغيره اليد مع ولو كان في الحرم فانما
 يسوق بالحكم الفادى والدباسي وانما يغلق الحكم بالكفارة مع التجاوز لا معظم الا في الحرم على وجه فله شئ رده بغيره المستاجر والمستاجر والسوق و
 المستجر ان لا يبيع المالك شئ مع تلف بدون التعاضد فما اوجبه النض من الفداء والفينة شرعية باعنا والاحرام اوها معا للاجتماع **قوله**
 الاحرام والحرم حيث يكون الفينة منصوصة وفيما نض فيه الجواز فضا عطف كل ما يكون على الحكم المفرد من وجوب الصدقة ومع العجز الصام
 يدل على ذلك ما سبق ان الاستيناء اذا جمعت وجبة فدية مسبباتها وجميع انواع الصيد ومناصها واولها ما في هذا الحكم **قوله** وغير
 النقص الظاهر على الجاني وان كان لا مرجع له ليلكن ضلح حق المالك او مفضي الفداء على الفينة السوفية ويحتمل ان يكون على المالك معنى مطلق
 انفسا وعلى الفداء ولا نكره ان يضاف الى زيادة ترثيب على الفينة **قوله** ويكره الكفارة بغير الفداء لئلا يخلو في التكرار عمدا
 والنفس الصحيح الصريح يدل على عدم وكذا ظاهر الفداء وهو الاقوى **قوله** ولو اشترى محل يبيع النعام لحرم فأكفر فله الحرم من كل بهيمة
 ودهم النكاح فلا يفرق بين كون المشتري في المحل او في الحرم لا إعلان النض والاستبعاد في ترثيب الحكم بذلك على المحل فاعقد الحرم ولا يشك ان لو
 اشترى المحل والحرم فله الصلح من وجهين الاول انه لا معونة هناك الثاني انه لا يلزم من الفداء الحكم في موضع انتفاء النض وانفسا
 في موضع وجود النض لان القول بالقياس والعرض في الشرعيات بالاراء عندنا لا بد من تفصيل المسئلة بان لا يكره الحرم بل يشترى
 المحل مطبوخا او مكسرا او نظيرا ويكره هو فلو نوى كسرة الحرم فعلى الادسار وليس بجعل المحل الطبخ بالكرش او كسرة اياه في موضع الا
 الدفع ولو اشترى الحرم لنفسه مطبوخا وفي وجوب الدفع عليهم مع الشاة نظرا ولو اشترى الحرم اخر فله كل من اشاة وروى ان كل من وجب
 عليه شاة في كفارة الصيد ومجن فله طعام عشرة ما كبر فان عجز صام ثلثة ايام في الحج وداية معونة بغير عار والعل فيها فيل ان لا تفصيل فيها
 يكون الحكم بثلثة الصيد وجوابه انما سبق في احكام الصيد **قوله** ويقاعف مالاد فيرك العصفور وينصف الفينة السوفية في وجوب
 النض فيه **قوله** وما يلزم الحرم في كفارة الصيد يجوز نحوه **قوله** ولو اشترى الحرم ملكه بغير الصيد الى قوله ان يكون محلا في المحل على اشكال
 الظاهر الضمان وان كان العبد محلا في المحل لانه الدال صام فالامر بطريق اولى **قوله** من جامع زوجة عدا ماعدا ما بالبحر فيل الفل
 بالمشعرات وقت جوفه منسجما لا خلاف فالفداء اذا وقع ذلك قبل الوضوء معا ولو وقع بعد من خاصه ثم جامع في الفداء قولان
 الاضاد **قوله** ومواء كان الحج فرضا ونقلا فاميل على ان الفاسد هو حجة الاسلام نزلوا ذلك المحل بغير الفداء في هذه الصورة الخاصة
 اعني لو كان مندوبا لان المندوب لا يفتحنى والفاسد هو العفو بغيره فاعده ان المندوب لا قضاء **قوله** ولو استمنى بيك من غير جماع فلا ضرب النذر فيه
 ليس لكي نذبا في جيبا ان يكون العفو بغيره فاعده ان المندوب لا قضاء **قوله** ولو استمنى بيك من غير جماع فلا ضرب النذر فيه
 ليس الحديث النبيل باليد وانما المسؤل عنه منه محرم عند بذكره الا ان المسألة دون من راعا شره بيده ولا يلزم من الحديث ان يكون
 فاعلام الامناء وان كان الممنوع من العبادة ذلك ولا ريب ان وجوب الكفارة والاعتماد والحج من قابل كانه المصلحة في دفع في الواجب
 المحتسب وليس مغاير لما شئ يقتضيه منع العمل بها **قوله** والوجوه التي جزم المنع بها لا يظهر للزوم في هذا الحكم وجعل ان المنع فيها اهل
 امر الزوم المنع بها اهل وامر الزوم قطعاً والمشمول هو المخاض **قوله** وامر الزوم وجب لشمول اطلاق المنع فيها **قوله** والا فرب شمول الحكم للزوم
 بنفا او يشهد والعلام هذا صحيح لان ذلك الحقت هو انبساط الغليظ والعقوبة واليق بطريق الاحياء **قوله** وعليه بدية الرجاء مع وجوب
 مع الوضوء من العمل المشعر وان كان فيل الضلالان وجوب النذر فيها ان كان الوطى فيل الضلالا طوى واظهر فيها اذا كان عبدا وماعده العطف
 بان الوضوء عطف الفدية لا يفتحنى في فهمه وتأكيده الحكم وينبغي ان يرد الضلال والاعم منه ومن الثاني لان بعد الثالث لا يجب عليه شئ اصلا
قوله او كان فدايا من طواف النساء ثلثة اشواط وان كان فدايا من طواف النساء ثلثة اشواط وان كان فدايا من طواف النساء ثلثة اشواط وان كان فدايا من طواف النساء ثلثة اشواط
 كان فدايا من طواف النساء ثلثة اشواط ولا ريب ان هذا يعنى بما قبله فيكون مسئلا لا نذبا ما قبله من الا ان يقال اذ فعله قبل الضلال
 النبي على عدم فدايا في ذلك وما ينبغي ان يعبر ما دونه اربع اشواط لا شرا طواف ذلك كله في الحكم **قوله** او جامع زوجة غير الزوجين
 وان كان قبل الشراء انزل فوجبا ليدنظم وان لم ينزل فغيره وذهاه لا يذو الوجوب مطا والبهره في الحج **قوله** وعليه نيقا

اذا وصلنا الفضا موضع الخطر الى ان يفضي المناسك هذا انما على الطريق وكذا يجب عليه الاشتراك في الفاسد من جهة الخطر الى ان يصل
 ومثل الجميع المقتضى **قوله** يعني عدم انقارها من ثالث محرم للوامة الدالة ذلك والمراء بالثالث المحرم الذي يجوز ما نرى ان يصيد منها
 حفظه لا الصيد الذي لا يجرى وحكمه لا يجرى او الشيطان عليها فلا يؤمن عليها الا **قوله** ولو جامع امر المحرم باذنه الى ان قال فان جمع ختان
 او صيام الملة صيام ثلث ايام على الظن وليس في الوايز نص في ذلك فلو علم غير ذلك من ثلث ايام من صيام ثلث ايام **قوله** ولو جامع زوجة
 المحرم الى غير ذلك لا شيء عليه الا من كفارة ونحوها نعم عليه الاثم المساعدة على الحرام **قوله** ولو اذنها فغيره على اشكال لا شيء على الاصح **قوله**
 ولو كان الغلام محرما في اقل من الاحكام به اشكال كالحائض بعد **قوله** ولو جامع الحرام قبل طواف الى ياد فله ذنوب من غير ذنوب او شاء العتق
 الشاة مثيرة على البقرة ولا يكاد يوجد هذا الحكم في النصوص شاهد واما الذي في قوله عز وجل من غير عذر وجوبه **قوله** ولو كان محرما فلا شيء
 الاصح ان لا يرجع كما يحسن في عدم وجوب الكفارة خلافا لابي داود **قوله** ولو جامع في ايام الغزاة الفرية والمنع لها على اشكال لهذا الاشكال صريح
 لان وجوب الاحكام المذكورة مشتركة بين عتق الافراد والمنع واما جعل النكاح وجوبا تاما وانما المخرج وجوبه فضاها بناء على ان عتق النكاح
 لا يبرئ من حرمه والشروع فيما شرع فيه لا يبرئ من وجوبه **قوله** ولو جامع في ايام الغزاة الفرية والمنع لها على اشكال لهذا الاشكال صريح
 في هذه الاوردان فضلا عما به في نفي احكام الاستمنا والافعال في من خلا اشكال **قوله** ولو عتق الحرام لثمة علم ان من فعله فعل
 كالمالك كذا هو بغيره ويخفى الامتداد وجوب الفضا مع الاقام بالحاج مع ولو لم يدخل **قوله** وكذا لو كان العاقد على ما في هذا هو
 الاصح **قوله** ويأدى بالفتنة ما ينادى بالاداء من حرم الاسلام وغيره ظاهرة ان هذا الحكم كالحج فاسد وان لم يخل منه من حرم الاعصاء وهو
 يشتمل فافلتنا بان الحكم عتق في الثانية فرضه اما اذا قلنا بان الاولى فرضه فلا يستقيم هذا الحكم الا الاحصاء والصدق فاذ اطلعت بعد
 الامتداد والاصح الاول **قوله** والعتقاء على العتق وان كان الفاسد كل اطلق في التبرئ والذكاة ان الفضا على القود مدعيها الامتداد
 وهذا فيلزم ان كان الفاسد على القود وظن ان هذا يخرج على القول بان الثانية فرضه والاول عتق في الكفارة وهو على العتق فينا سب
 العتق في الغزاة **قوله** في ليس المحبط دم شاة وان كان مضطرا لوضطر الى ليس الطبيب اسلمه غير مغلوب وجب الشاة على الظن اما الطبيب
 بالبدن مثل الثوب المستحق حكمه ليس محبط بناء على تحريمه ليس وعقد الاذنه بناء على تحريمه عتق او ذكاة الطبيب بعد ان فله ففعل في القود
 قوله وكذا ليس التحريم والتمسك مضطرا لانه لا يفي في ذم الكفارة بزمان يشتملها **قوله** ويجوز ان يكون كسود ما يخفى ولا يخفى
 مصلد بضم الباء ولا مصلد اسم المصدر في هذا التركيب ولو قال الشيخ كان اول **قوله** ابتداء او امتدادا امكنا انك في حال الاحكام فلو لم
 يمكن وفلا يستعمل في الاحكام وان لم يعلم بقاؤه الحال الاحكام فلا يلزم وهل يجب عليه ان يفيض على شتمه فيعلم وان علم البقاء وامكن التحريم
قوله ولا بأس بحكوف الكعبة المخلو في بعض الحوائث شيء مركب من اطلاق **قوله** وبالفقار كذا لا يجرى هو بغيره والذاة لشد يد الجرم احد لغاير
قوله والقاح ومثل السوفل فان هذه لا بعد لهما ولا يجب العتق على الانق منها ومثل الشيخ والا ذخر الى وايزه بالعتق على الانق عند اكل
 النفاخ والاذن في محمول على الاستحباب لئلا يترتب عليها عتق الانق منها ومثل الشيخ والا ذخر الى وايزه بالعتق على الانق عند اكل
الصبيح **قوله** وفيه فكل طرف من طعام وفيه اقله يد يدور عليه اوها في مجلس واحد دم ولو فلم يدبر وجلا معها او بعض السب
 سجد واحد يدبر في اقل في المجلس في اليد يدوم وفيه الباقي في يد يدور عليه اوها في مجلس واحد دم ولو فلم يدبر وجلا معها او بعض السب
 اصبا او اليدين في اشكال هنا صواب الاول ان يكون احد اليدين واحدا في المجلس واحد في اليدين او في المجلس واحد في اليدين
 اصبا او الثاني ان يكون احد اليدين واحدا في المجلس واحد في اليدين او في المجلس واحد في اليدين او في المجلس واحد في اليدين
 الرابع ان لا يكون اليد واحدة رجل واحدة او يد رجل واحد في المجلس واحد في اليدين او في المجلس واحد في اليدين
 الفلح لا يزل في الحان الا بالاصل بحيث يكون تقليمه كقلم الاصل في الكفارة فانه ما لم يعلم الاصح الا انه مثلا لا يفتق اليد جميعا اشكال
 مرجع الا ان اطلاق اليد محمول على اليد الباطنة الاهلية المتأخرة والمعودة لعدم الانتقال الذهن عنها الى غيرها وجوب الحمل على الغالب
 الكثير لا على الاصح ولهذا لا يجب غسل موضع الصلح ويجوز موضع العمرة الوضوء ولا يخلو احكام العتق الاصل بالعضو الا ان في الحدود و
 الديات وان اليد والاصح والرجل يصفى على كل من الاذنة والاصلة حقيقفة لصحة التقليم وحسن الاستفهام ولا يبين الاطلاق في حوط
قوله وعلى المفتي لو لم يستحق قطع فادعى صبيح شاة هل يترتب على المفتي الاجتهاد والعدا لفظه فيفتق ذل وفيه اليد على الشير
 الاجتهاد وكلام الاصحاب حال من الغرض ولو فعل الادماء فلا شيء على المفتي كما صرح به في الدرر لان ذلك جناية من خارج عن الفتوى

يكون **قوله** ولو لم يكن به تلافية على اشكال يستبرئ ذلك لها مشكل والاحوط التحريم **قوله كتاب الجهاد** الجهاد نكال وهو النكر من
 الجهد بالفتح وهو الغلب والمقتار ومن الجهد بالضم وهو الطافه وفي الشرح كذا في كونه فقال الكفار ومن جرحهم لاعلاء كلمة الاسلام وعليه
 فقال الكفار للعباد الموعود فانه لا على كلمة الاسلام الا ان يواد باعلاء كلمة الاسلام الامراء بالشهادة فيخرج جهادهم البقاء **قوله** وهو في
 يكمل سنه في الاضحية فلا يجتمع السنه صلا وتبجيا زيد من عرفه المشد المنى والاجماع **قوله** ويواهي الامام في المنازعة بين الناس اي حقه و
 شأنه ذلك ويوجب عليه مراعاة المصنعة ولا يحذر ولا نه مكلف ولان حكم الامام يشمل نائبه **قوله** وكلهم وهو يعلو عن الشرح بحصوله
 الواجب العيني في الدفيل بقوله مهم ويخبرنا فشر لا نه الصناعات المهمه من المهمات العينية وهي واجبة على الكفاية كما سيجي في كلامه وان
 كانت قد خرج بالافه الى المهمات الدينية باعتبار كونها وسيلة اليها **قوله** ومن جملتها فامر الحج العينية المادى حاجج العلوم الاسلاميه على سبيل
 فان حملها واجب على الكفاية فان كان فيها ما يجيب على الاعيان كحج الاصول للاعتقاد **قوله** ودفع الشبهات هو جمع شبهة وهو ما من فاسد
 اما في مادته او صورته او في ما سميت بشبهه لانها تشير الى ما لا يرب ان يلوغ في غيره فيكون المكلف معها من دفع شبهة الضالين واجب على الكفاية
 عند من نظروا على المشبهة للاعتقادات **قوله** وحل المشكلات هي الامور المشككة على المكلفين فيما يجيب عليهم معرفته او ميعادون اليه وهذا كله
 وهو ان الواجب على الدليل على اصول الاعتقاد وهو ان يكون مثرا لليقين وانما هو البرهان ودلائل الكلام اكثر صناعات لا يثير اليقين فكيف تكلف فيها
 من التفصيل على ولائها وجوابه ان المثل لليقين بالزعم هو البرهان خاصه دون غيره من الدلائل لكن في غيره من غيرهم خادج كما قلنا اخر فان اذا
 انضم اليها الى اخذ بما اثير اليقين ولا يمنع ذلك كانه اخبر السنه ان فانه يعبد العلم مع انما يخفى من احبادات مسعدة كل واحد منها على ما نقل
 والممكن هذا بطريق التوفيق لم يكن مطرا فحقا انما السبيل الذي لا يزول بشكك حصول الواجب ثم ان من حصل له هذا قد يحجز عن رد الشبهة
 على الكفاية المكلف فيه المتيقن **قوله** والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما حله من كل ما بعد منكر فذكر معروف والامر والنهي معا كان و
قوله ودفع الضرر عن المسلمين وقع كون كل ضرر على المسلمين واجبا كفاية نظرا بل ينبغي مفضل على ضرر مخصوص وهذا اذا لم يكن وفيه ضرر
 اخر فانه لا يجب لان الضرر لا يزال بالضرر **قوله** وانما انما هم هو من عطف الخاص على العام **قوله** كما طعام الجائعين والماد بالجوع الذي
 الذي ياتي على المفقود على العصور ويبلغ في الجهد الى مرتبة الاجل على اعاده **قوله** واعانة المستعنيين في النمايات يمكن ان يكون للماد
 بالاعانة بالعين الملهمة واللون وان يكون بالعين العجز والناء التلثة **قوله** على ذوي اليسار والظن او بناتر يجمع ما قبله ودفع الضرر اة
قوله والامر من يحجز عن الكوب والعدا اي يحجز عنها معا وبالجزع وصلان قد تدعى الى كوب لا يقبله وقد يصبر ما سبها يقبله نائبه
 ويخفى تلك تحتاج الى العدة **قوله** ولا العبد وان انفق بعبادته امر السيد لا اخوله في دو حر يمكن ان يكون لا اخوله لا يغلبه العدم وجوب
 على العبد ويكون وان انفق بعض امره سيد معللة بانه حر وهو ان استخاف السيد بان مع عجز البعض خاصه وامر السيد لا ينفذ مشغل الذمة
 بالتغلبات الشرعية وانما حرى الاستخدام خاصه ويمكن ان يكون تغلبا بغيره وامر السيد لا يجيب عليه بامره اذ اخذ السيد في ذوجه
 الاول اولى ظاهر لان بغيره ياول الكلام الذي هو المبسوط بالذات اولى **قوله** ولا يجيب عليه الذي يدين سبعا عند الخوف اي اذا خاف
 العبد من نفسه لا يجيب عليه الذي عن سبيله لان ذلك ليس من الخوف الواجب فانه يجب لو جوب ودفع الضرر ويلبني بغيره ذلك
 بما اذا لم يكن سببه كما في غير محقق الدم **قوله** والاني من كالمعقل ويختلف حسب الاحوال والاشخاص يمكن ان يكون الماد في مختلف
 النفس المانع حسب اختلاف الاشخاص فكيف بعد فغيرا باعتبار واحترام تلك الاعباد لا بعد بغيره وبه حاله لا يمنع فيها
 بها الفقر والجهاد في بلد حيث لا يزم فوات منه ونحوها ويمكن ان يكون الصبر واجبا الى كل من الفقر والمرض الماد يعلم وجوب الجهاد
 على المريض الذي يحجز عن الكوب والعدا وهذا مما يمنع في حق من يحتاج الى الرد ولا يطبق المصادرة فان لم ينجح ذلك والاهل في المصارف
 يجيب عليه وكذا النفس **قوله** والذين المصير فغير اي يعلم حكمه من حكم غيره **قوله** وليس لصاحب الدين صغر وان كان حاله وقيل
 من غير لان في الجهاد ذهاب نفسه وهو صغيف **قوله** وكذا الموسر قبل الاجل وبعض العاقرة تفضيل وهو ان كان الاجل يحل قبل حوز
 فلا يمنع والاولا وفي هذا التفضيل ظهروا فاعلم بذلك بحسب العادة ويجزى ذلك حق الاسفار ولا اعلم به فائق من الاصحاب و
 لا يوجب قتل من كان في غير وجهنا وحكم احدها حكمها **قوله** وفي الجهاد نظري الجهاد الجهن وهو من تفتت الغلبة لا يوجب ويقتل
 ان يوجبا الاب وجبا لام والاولى والاولى والاصل ان لا يفتحها ثم كما بالاصل عموم لان ذلك الجهاد **قوله** او نائبه الماد نائبه المصطفى مخصوص

المشكك

حال ظهور الامام وعينه لا ممل **قوله** وانما يتبعين الامام والثاني يصلح او لعجز الغايب عن الدفع فظاهر ان المراد بتبعين الامام
 او لتعجزه عن دفعه ان يتبعين الامام بتبعين المصلح فالاولى ان يكون المراد بتبعين ما هو من الامام وهذا الجرح الغائب وهذا البداهة
 والمراد ان يتبعين على المكلف بحيث يصير واجبا عين هذه الامور وهذا يعني ان لا يكون الواجب الكفائي بالذات فالتبعين بالعين
قوله او بالخوف على نفسه مطم اي ويتبعين الجهاد خوفا من المكلف على نفسه مطم اي سواء كان ذلك لاسباب المذكور فام لا يكون هذا
 اخر مستعلي واعلم ان تعين المطلق بالخوف على نفسه يشعر بان الخوف على المال طاعة وعبادة الشيخ العبد الذي يدهم اهل الحرب
 يكون كافيا في فعل هذا ولو دفعهم المسلمون فليس لهم المرافعة وعبادة الخوفا مثل عبادة الشيخ وكذلك الشيخ والذات مشعر بان فيها جواز
 المرافعة لاجل المال ولا يجوز ذلك اذا كان العبد والذات وهم الشركون هم المسلمون **قوله** ويقصد مساعده الامم للدفع عن نفسه اي يجب
 ذلك ولا يكون جها فالا في حفظ احكام العمل والتكفير بغيره ولا يخرج من عليه الطرح وفي العبادة الشارعية لا تترك الجهاد ويتبعون له
 الامور ثم قال لا يكون جها **قوله** ولا يحل الحج عن العبداء وكذا الفقيه في المرافعة بطريق **قوله** ويجب للعاجز المؤمن الاستنجاء
 له على راي اذ ان الناس على الجهاد وهناك عاجز مؤمن وفقيه فانه يحل عليه على المؤثر الاستنجاء لذلك الفقيه على الكفاية وان لم يتبع
 الدفع عليه وعينه ان توقف لم يستطع من دون ذلك لما بينه في قولان الاصح الوجوب لظن قوله نعم وجاهدوا باموالكم وانفسكم
قوله يجوز للفقيه اي الاستنجاء **قوله** ولو تعد العبد الذي هو العبي والذين من المراض والفقيه بعد الشروع في القتال لم يستطع
 على اشكال يثبت من الامم بالثبات في ومن عموم من جنس المعدود والاصح سقوط الاثم بالترك وبما لا يستطع **قوله**
 ولو جرح سقط اي لو جرح من القتال صلا وسامع المعدود في سقط قطعاً لا شامع التكاليف بغير التام **قوله** ولو جرح الفقيه جرحاً جسيماً
 ان يترك البذل ان كان على الوجه لان كالتدبير فيشره ولا فيشكل الوجوب لانه واجب شرط فلا يجب تحصيل شرط كالحج **قوله** ويجوز المكلف
 في بلاد الشرك على من يصفه من ظواهر شعائر الاسلحة مع العذرة على المهاجرة المقام بقية الميم الا فانه لا صلة في ذلك نعم ان الذي فيهم
 المسئلة الاية وتعلمهم لا يخرج بعد الفقه اما ان يورده لا يخرج من مكة لانه بلدا الاسلام في اولها وفيها كتابا واول الفقه ويعلم من العباد
 ان من لا يتبع عن ظواهر شعائر الاسلام ولا يظهر على المهاجرة لا يجب عليه وهل يجب الخروج من البلاد التي يخرج من اظهر شعائر
 الاسلام فيقتل تحتها الشهيد ذلك وهو حسن لكن الظن ان هذا انما يكون حيث يكون الامام موجود ومن رفع الشبهة والكفاية ما مع عينية
 وبقاء الشبهة هذا الحكم غير ظاهر لان جميع البلاد لا يظهر فيها شعائر الاسلام ولا يكون اغداً بالمسارعة وان فاق في ذلك **قوله** ولا يجوز
 ان يوجب نفسه بالكفاية لو كان المشاهر الامام وجب قطعاً وليس يجب مع الاحتمال في البحث بل يترك عليه الكفاية على المسلمين بدونه
 خصوصاً اذا عفا في بلاد الاسلام **قوله** وهو الا فانه بالتعقل موضع تخاف منه فقال له الشغل **قوله** ولو طوافه وهو ثلثة ايام وقال ان
 اجهد يوم والاصح الاول للرواية **قوله** ولو فذل لا يطرح يجب عليه الوفاة وسواء كان الامام ظاهر او من وراء هذا هو الاصح لعدم الامر
 بالوفاة بالذات وهو فعل مضط **قوله** وكذا لو سافر اي الى ارضه وفيل يجب في العوض مع غيره الامام على المالك فان لم يكن فعله
 الواجب فان لم يكن وفاءها وهو صغيف **قوله** ويكره نقل الاهل والذرية الى بلاد الخوف من استيلاء الكفار عليهم **قوله** اما الكفرهم او نقلهم
 الى الاسلام بل يمكن ان يكون لقا وتشرع فيه على ان يكون الكفرهم للبقاء ونقلهم الى الاسلام للضمير الاضطرار لان البقاء مسلمون
 ونقلهم الكفرهم عن الخروج عن طاعة الامام فيه شيء لان البقاء عند الكفار ومثله فان قيل كيف امر المؤمنين في من ذاب من اخوانهم مع
 ان المبدأ لا تقبل في بئر عند فقلت يمكن ان يكون الشبهة عن راي قبول المؤثر فيلزم معها والذي ينبغي تعليق الحكم بالاضام التمسك فانه بطلان نقل
 كل منهم الى الاسلام مع التمكن منه ولا يتطلب كفاية من المسلمين ولا في بئر ان يكون الوثني وما في معناه عجيباً او عجيباً قال بعض العامة الوثني العجبي
 كالذي قال بعضهم يوجب الجحيم من جميع الكفار الا مشرك في ريش **قوله** التزام احكام المسلمين لان الصغار في الاية مضى بذلك على الصحيح
قوله في معناه ذلك فتلا المسلم ان في معنى التزام احكام المسلمين من حيث انه صفاء ومجئلاً ان يكون المراد في معنى العقد او هو مقتضى ما
 انه يقتضي الامانة وهو ما في الضمان وكذا في معناه المشركين على المسلمين **قوله** وهذه الشرائع شرعت في عهد الذمة ان تفتقر العمل بمخالفة احد
 والا فلا العموم فله من المؤمنين عند شرطهم وان عهد الذمة كيف فيه الاولان **قوله** فان مانع بالقتال دفعه قبل يرد وان لم يشترط في
 العهد بانه **قوله** ما فيه العضا ضد على المسلمين وهو تركهم ان العضا ضد هذا الضم ووجه الضم الاخر ليس كذلك وانما وجب هذا الضم
 اخر وان لم يشترط لانه لو فعل ذلك سلم او غير اسخى الضمان **قوله** او دينه او كتابه اي دين النبي ص وانما ذكر في هذا التفصيل لذكره الاقام السنن

قوله فانما بناه نفق العبد لما هو ان الرواية تارة ينقض العمل والذى يظهر منها مع الشرط وكيف كان فالاصح ان ينقض به مع الشرط وانما
المسموع في الخبر لعدم المعلوم عند مشروطهم ثم يخبر الامام بين القتل والامتناع ان لا يثبت عليه نفق العبد المشهور قوله وينبغي للامام ان يشرط في العقد هذا على
 رتبتي الاستحباب قوله ويجعل الغير حر في العامة ولكن يصغر اذا كان محجوباً وزدناه اذا كان نبياً ويخبر الجوس بين السور والى ذلك
 في حواشي التمهيد قوله لا ويختم في دفتر خاتم وصاحبه وحيداً اي يجعله على الخاتم وعشر من احد هذين يمكن ان يكون المراد بطلان الخاتم
 بينها في العتق بشئ او يكون ذلك كما يذهب عن الطوائف للعتق قوله ويمنعون فقليد البيوت اي لا يبيعها الا في اصلها كانت فقلد حاكمها في العتق به
قوله واما الكفى فلا يكون ابكفى المسلم كذا القاسم والى عبد الله ولا ينعون من لا يكتفى مطلقاً النبي هم فان لا سفت اسلم بالحاو
قوله وينبغي ان يبين بقبال الا ضرب ثم الا ضرب مهادفاً الى الضرب قوله الى المحاسن الاسلام هي الشهادة والتمسك احكام الاسلام
قوله وسؤره الامم الحرب هي الحرب الدخ قوله اي يخبر الي فسر بفتح الهاء القتل ولو كان زلوه ان يخبرها بغيرها لا يثبت ولا يثبت في
 كلام الاصطلاح هو الاستبعاد قوله في شرط صلاحها للاستبعاد على اشكال يبين ان شرط الصلاحية ان لا يكون نواصب ولا يرضى ولا يرضى ولا
 فان هذا هو المراد ضعف الاشكال لا من كان هذه الحالة لا يعد من محسب العادة هو كما مر لا يعني ان الصلاحية ان لا يكون نواصب ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
 يرد بالصلاحية كونه محسب من حصول الظفر عاده الا ان يبعد شرط ذلك ايضا قال مطلق المدرك ان في جواز الاستبعاد والظاهر ان لا يجوز
 الاستبعاد بغيره بغيره من وجوبه من دفعه او لم يصح مطلقاً لاعتلال الاية لا بعد الحكم بغيره ذلك اما من لا يعد من محسب العادة كالوضي ولا يجوز في الخبر
قوله في الخبر او يبعد على اشكال البعد عن محسب يخرج بالخبر اليها من كونها عاملاً لا يجوز ولا جاز لان الاية قوله فان بها العمل الفضائل
 ويوجب الخبر اليها ما باعها كذا احد الامرين الواجب من القتل مع الجلب الذي كان من والاصح عدم الجواز احصاء الجواز في الخبر
 لا في الفضائل ولو جوب الخبر اليها باعينا كونهما احد الامرين والاصل بقاء الوجوب قوله ولا يشترط في باعها عدم بعد مفاد هذا اذا
 كانت الفقهية اليها بعيدة بل دليل قوله وكذا يشترط مع الفقيهين وبه صرح في حواشيه ان الفقيهين كانت من العكس يثبتون والامم الجوز الخبر اليها
 وتطعن في تقدم البعدين خارج من كونهما معاً مع الخبر فلا فلا يثبت عليه ما هنا ويكون مع مثلاً وكذا اذا جاز الخبر اليها بوط بصلاحيتها
 للاستبعاد وهو من حيث بكثر العبد عن الصلاحية الجوز الخبر اليها بوط بصلاحيتها قوله ونحوها ان الفقيهين والاصح الا انهم مع كونهم
 صنفين وواحد نظر بنشأ من صوده العدد والمعوق ونظر الى المعنى مع وجود الدلائل على اعتبار العدد من غير فقهيد والاصح الا انهم مع كونهم
 قوله والاربعة من خلاف المعنى وقوله ان العدد معناه مع تفاوت الاوصاف فقبلاً على الاوصاف بغيره بغيره قوله يجوز به ما به ضعف
 من المسلمين هو ما لم يطلع على الخبر على اي اذ كان اعتبار العدد انما هو مع تفاوت الاوصاف بغيره بغيره قوله يجوز به ما به ضعف
 اعتبار ذلك منطوقه فيكون يجوز الخبر اليها بل دليل قوله وهو قوله ولا تفتوا بايديكم الى التهلكة فيكون ما ذكره من التفرع غير واضح قوله ولا تفتوا
 اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الشهادتين على ابي الوجوب قوي للرواية قوله يجب مواذاة الشهيد دون الحرب بل الكافر مسلم ولو كان ذمياً وكذا
 التلقين قوله ولو اشتبهوا فليؤدوا من كان كيش الذكي اي صغره وهذا هو الاصح فيجب النظر الى العود قوله والظاهر ان السمع على اي يجب ان انكس الفقه
 بدونه قوله الا مع الحاجة لوض الاستثناء عن الشيخ والحقوق كان احسن قوله والكبير اذا دعى وقتاً هذا بمنزلة الصغير ولا يشترط الاتفاق لان كونها
 لا يخرج من كونها دأى قوله ولو كانا يدعون عن اهل الكفا وبان يكون المسلمون قد صدقوا في خلاف ما لو مضى الكفا والمسلمون بالحرب
قوله واحتمل الحال انهم ان لم يكن علمهم من رباله قوله فالاربعة جواز دوى النفس غير مسلم هذا هو الاصح قوله يجب للمعوق والكفا
 في كفارة الحج لانه مثل عمل عاقل قوله ولم يكن الخوف فلا فدية ولا دية ويجب الكفاية هي كفارة واحدة فكم قوله مع فان كان من قوم عدوكم فخير
 وفيه مؤثره وكذا دليل على ذلك من دليل على عدم وجود القود والدين قوله وتغيب الدابة وان وقع به اي يكره للمسلم ان يعرف دابته بل دليل
 قوله وان وقف به مرجع الصبي يداول عليه بالصدقة وهو غريب ولا يحرم ذلك اما الكراهية فليشوب اليه من ذلك واما عدم الخيم فلا يثبت
 ليلتص على احوالهم قوله الا مع كذا الكفاية اذ لا يحرم قوله والمباذرة من دون اذن الامام على دأى هذا هو الاصح الاحتمال الدالة على
 الجحان قوله ويجوز موضع ويجب الوازم ولو طلبه المشتري استحب الخروج اليه الا في الحوائج من فقه بالنصوص لكن باذن الامام فليخبر بالان
 ويحب بالامام ان ياذن في الادب قوله ويجوز على ضعفه على اشكال الثالث اولى فان قيل على الاشكال مع اذن امه ومنه والاول مشكل لانه
 مع اذن كعنه يحرم ويكره وهل ياذن الامام في الحرام فلما جعل ان ياذن عليه لم يلازم حال المستأذن فيكونه الخيم والكراهية على المسألة

او يثابها وحياتها فلا تعلم مالها وهذا جليل فيها **قوله** الماشح بالاصل اه لا يعلم من الغنمة بل لا يملكها لان الغنمة اموال الكفاة لكونها كانت
عليه من اثار اليد فهو ملك هو غنمة **قوله** لو وجد شيء ما واخرجه اى مطر حيا في مكان لا يظهر عليه علامة من الكافر كالجحر وهو حيا في طريق
ويجوز **قوله** الغنم هل يملك حصصه من الغنمة بحج الاغتنام سبيل الخشخشة القليلة ذلك وانما ذكره هنا للتفريع على الثاني **قوله** في الثاني يسقط
حقه منها بالاعراض قبل الضمة لانه غير مالك وانما هو ذوا ولونه ويظهر من العباد انهم على القول بالاعتناء ولا يسقط بالاعراض ويرى ان الملك
ربما كان صغيفا من غير ان لا يقبل الزوال بالاعراض فلا منافاة **قوله** ان العرض الاقضية اليها وحفظ المملو والغنمة ما يعبر ويسقط بالاعراض فلا يقال
هذا لا يصلح الاستدلال لانه لا يثبت فلا يلزم من بين النسخة ما جعل مقتضاها واجبا بان لا يمكن الاستدلال بالمناصفة مجيء اننا سبب من
الاجتماع يوثق الاعراض وهو سقوط الحق الغنمة ويحذف الغنمة لان معضو اليها ولا يثبت بذلك بل يتأكد **قوله** واوجب عدم صحة الاعراض
بعد قوله اخذت الغنمة هذا بناء على صحة الاعراض على الحق فهذا المبني على الثاني وجوز القرب فوقف المالك على احتياضه والاكثار فيه
فيحصل بالاعتناء وقد فرض خلافه والاحتياض قد حصل فيه نظر من وجهين الاول لانه فوقف المالك على احتياضه بل على الضمة التي هي منوطها احتياض
الامام الثاني انه لو ثبت فوقف على احتياضه معضو لا مطلق الاحتياض والحق ما قلنا انه يملك بالاعتناء فعدم الملك مستحيل الا ان يتحقق ما
الشرع على الملك به قطعاً وهو **قوله** ويعرض العرض كالمعروض اى ينقسم الغنمة بين المالكين سواء فيكون هذا حكم من احكام ما قبل الاثر وب
هو حيث يصح الاعراض وما فهم بعض الفضلاء وتعلق به الاثر على ان الحكم من احكام لان الاعراض اذا لم يصح فالمعروض من حيث هو معروض كالمعروض
بمعنى انه مساو وان لم يعرض وهذا محتمل الا انه بعيد لا يخفى من تكلف المبداً وخالفاً **قوله** ولو اعرض الجميع فحقه فقلنا ان الاول والحق خاصه نظر
اثره انما الامام انظر انما لا يثبت الحق على كل شيء بل يثبت بالحق باعبار الحق المقتضية للسقوط من الغنمة الذي يملك مالك هو كالمالك المخطئ با
لمالك شايعة فان صاحبه عليه بما ولا عام من ان من عداه ليس له يدوان كان له استحقاق ان لا يملك حيازة اذ لا يملك الغنمة انما هو بالحق فذلك
يختص في الامام دون غيره فيكون احتواها وهذا هو وجه القرب فان فيه ارجح **قوله** والاثر بغيره ارض الفليس دون السيف والصبي هذا
يلتقي ان يكون منفردا وهو يوثق بالولوية اذ لو ملك الفليس لم يثبت له الشرع في المال بعد الملك لا يخرج من الملك الشئ ارض مختلف
ما قلنا بالاولوية خاصة وكلام الشايع الفاضل هنا لا يخفى من خلافه لان بين القرب بان غير ما قلنا وما السيف يثبت على عدم صحة اعراضه مسلم لانه
دليل في الشرع في الحق المألوف وهو حق عبادة المصنف عدم الاعمال **قوله** ولا اعراض عن الرضى بل السيد في بعض النسخ ولا اعراض
العبيد الرضى بل السيد وهو حسن وواقع في النص **قوله** وهل يملك الغنمة بالاسيلاء اه لا يخفى طاعة هذه العباد من التكليف والعبد من
العلم لان الناظر يبينهم مغايرة لما في المذاهب الثلاثة والاثر بغير المصنف وهو الملك بالاسيلاء لان الملك يمنع ان يبيع بغير مالك لعدم
تعلقه بقتال ملك الكفاة فثبت ملك السليلا والاولوية لا يثبت الاعراض لان من ترك صغيفاً لو كان في الغنم من يفتق على بعضهم
افتق على الاول بضمير اى على القول بالملك بالاسيلاء والصغير بضمير يعود الى ذلك البعض **قوله** وقوم عليهم ثقلنا بالحق في ملكه وان
في ملكه شخصاً من يفتق عليه لانه اذ خالجه اياه في ملكه معق ولان احتياض المصنف وان كان لا يعلم ذلك كالواشترى وكيل المالك له اياه
قوله ولا يفتق على الثاني اى على القول بان ملكه ان ملك **قوله** الا ان يختص الامام به فيفتق لان الضمة باختيار الامام وملك المالك يختص
الامام ولا يفتق على غيره **قوله** وان حصل بجهلهم هو احد من ضحاه انما يترك هذا لان الشك في عيبه لا يترك من اوصافها والادى فيفتق
الامام ولا يفتق على غيره انما هو العيب من الغنمة لا جعله شريكاً فان ثبت لو فعل الامام ذلك فيفتق عليه لعدم جواز تحا الغنمة فثبت لا يجوز
الامام لانه معصوم يجب طاعته وكل ما يعلم منه غير الحق انما البحث على تقدير احدهما ان فائدهم لو فعل ذلك باجتهاده فوقف على الوصل
الثاني ان الذي يفتق من غير النظر بالبينه الى الدارك الغنمة ما اذا يلزم الامام عليه هذا لانه انما يفتق على ما يفتق على الذي يفتق عليه
الدليل لعدم لفتق ما يدل على ذلك في الشرح منسوخا وحقق الاوامر في الوصايا بالمشرك فيكون الحق على الوصاية فعدم التماس وهو لم
ولو على الغنم جازية الغنم عالم مسقط من احدية جرحه هذا مبني على ان الاثر من ان يملك والتفتق يكون علماً بالخروج الجاهل لا يفتق
ينفع ان يفتق عليه عالم لان الناس لا يفرضون ذي البشنة وهم وجب سقوطه معذراً حصصه من الحد لانه لو لم يملك ولو ثبت بالاولوية ثم اولا
بالضمة فالذي ينبغي ان لا يفتق على ملك الغير بل يفتق على ملكه بالمشنة **قوله** والاثر وجوب العشر مع السكينة
بضمير مع عدمها هذا مبني على الملك بالاسيلاء لا بما حشره ولا بما حشره ولا بما حشره ولا بما حشره ولا بما حشره ولا بما حشره
المالينة يفتق من المثل **قوله** ويسقط من غير ضمة لانه لم يملك **قوله** ويحق الولد له امتناع الحكم لجان البعض دون البعض الاخر **قوله** ويصير

ام ولد لا تملكها ولا ولد في ملكه فينا ولها اللفظ باعتبار الاشتقاق **قوله** ويقوم الجارية عليه ولها يوم سقوط حيا اما نفقها فليس فيها
ام ولد واما ولدها فليس فيها نصير ونحوها اما نفقها يوم سقط فلا يقع حكم عليه بكونها ام ولد وهو محل كونها ام لا بالاستقلال وقد عومر عليه ولا يخفى
ان حصن سقط ولها وما التقيط ليقوم حيا فلا يلزم سقط مينا فلا نفق به لانها لا ينفقها ويقتط حصن الا ان كانت في موضع قبل الوضع لانها
تقوم مع الحمل **قوله** الامع الحاحا جازها في الخمر والكراهية اظهر **قوله** وكذا القويبة والاحليل لانها محرمان قبلان فلا يمكن الا هذا والامام هو حكم
الملك المتوخى ولوا ديدما النفق والجرحا بالاشتقاق وعلى الظن ولو ظننا باهل الخلاف لم يجر لنا فعل ذلك بكونهم لانها مال مملوك لهم وليس غنمنا ونحوه
الحق من الباطل ما دفعه بغير دفع العوض اليهم عنها وجعلنا عند من له قوة النفق من المؤمنين ولو اقرضنا الصلح فيها في غير جاز غضبه بعد دفع
يجب التمسك بالمشروط كالحجاب واللبس على الاستحسان بذلك العن خصوص **قوله** والزيادة المذكورة في الوضع على الحاجب اليه الغنم وكذا فعله
قد ورد في الظاهر لا تفاوت ان اذ وضع لا يوصر له اسم المامو والمذكورة **قوله** حتى الملوذ بعد الحياة قبل الفسدة ولا فرق بين يوم واحد واما حيا
اولا **قوله** والمملوك للصلح بغير بيع الغنم بعد الغنم بشرط احاق بهم وحضوره ضم قبل الفسدة فان لم يلحق بهم الام بعد فلا يثنى له اجماعا وفي عبادة اب
الجند ما يقتضيه الاستحسان اذ كان المملوك مبيعا للمعونة وان لم يلحق قبل الفسدة ولا يفسد حاله عن البيع لان المصنف نقل الاجماع في غير موضع
على عدم الاستحسان **قوله** والمريض سواء كان مريضا من الجوارح كالمفلوج او لا كالمصاب وهما يذهب الاكثر الاصحاب **قوله** ولا فاقص سهمان
وقيل ثلث اسهم وربع واوله هو الاصح والشم بالشرع والى رواية على الاخرى ولا للارباب وهو مظهر الاسلام ولم يصغر وان فاقوا
مع المهاجرين على اى المال بالارباب هو كان من اهل البادية كل والى المذكور هو المشايخ الاصحاب وعليه الفتوى وربع واوله حصته وقوله اظهر
الاسلام لم يصغر من لم يعرف عنه بحيث يجر عنه غيره المخوذة وانما اظهر المشايخين خاصه وليس لهم علم بمقادير الاسلام **قوله** وبيع المفا
نه التي بسبب شغل فثامه وصغر هذا حكم يمكن ان يكون على الاستحسان بل يمكن ان مناط المفاضلة هو المصلحة وبهذا لا يجوز كيف يفرض الا
ويكون على الوجوب فيشكل بان المصلحة لو اختلفت خلافت ذلك وجب اليها الى ان يحل على الوجوب مع مطابق المصلحة **قوله** ولا سهم للمحل
ولا الحرف ولا ترجيح لهم وان قيل قد سبق ان لا يجوز اخذهم مع الجحش وذكر انهم لا سهم فاعادة تكرار وجواب بان ذكر الاسهم هناك استلزام
وهنا حكم الحصة وايضا في الاعادة فانه يمان علمه اذ خرج واعاد العنبر الى المحل والمزج نصفه بغير الجمع اما على المعنى لان المولى بالام في قوله
المعاد اعق الجحش اولان ينسب عنهما اجمع اما حقيقته امتحان **قوله** وفيه الاسهم العظم وهو الذي ينسب اعظم كيف هو الذي يتوكله او يكاد
على اسره وهو يعنى النكس وفيه المذكور والمنفى هو الذي ينسب ومبادى القاموس فدينا سبر **قوله** والنعم وهو الكبر الحرم النعم باسكان الفان واسكا
الحاء المهملة **قوله** والفرع وهو يفتح الصناد المجزء والا معا **قوله** ولوا نحره هو بالاء ثم انى بعد الالف والحاء المهملة **قوله** نقل بينا واه المسئلة
موضع مزدوم ولا استبعاد في استحضار ولو صار فادسا بعد الحياة قبل الفسدة لانه ليس بعد من المدة اللاحقة قبلها والولد الا ان وجوده في عبادة
المصنف في كثير وغيره الا ان الاعيان يكون فادسا وقت الحياة وقد جازى على ذلك على ان الغنم تملك بالحياة حتى لو تملك بالفسدة اعتبر
الحال حيي الفسدة وكلام المصنف هنا يفرض المعنى الذي ذكرناه والا حيا في حاله ولو حصل رجل ذلك قبل الفسدة فرب اسهم لها وان كان قوله الاعيان
يكون فادسا لا ينطبق عليه بحسب ظاهره وانما الذي يحمل امران احدهما سبغا والثاني ان من من الحياة قبل الفسدة كلهم غير فادس حتى
فادسا بثلث سهمان وفيه بعد ظاهر **قوله** والاعيان يكون فادسا عند الحياة الى الفسدة ثم العبارة انه انما ينسب سهم الفادس اذ كان فادسا من حين
الحياة الى ذوات الفسدة وهو مشكل لا ريب بل على اعتبار ذلك والذي يفرض النظر من كل من صدق عليه انه فادس وقت الفسدة استحق
لان محله اعيان الفادس والاول ونزل تحت الشبه العبادة على معنى او الغنم وجعل ما قبله ومبدأ على ملك الفادس بالحياة وما بعدها
مبدأ على ملك الفسدة وما بعدها من النفق والعبادة من الدلالة عليه ولود حل العكر واجل ذلك بعد انقضاء الحرب فادس قبل الفسدة ان
لم ينزل هذا الحكم على ملك الفرس قبل الحياة كان منافيا لما ورد عليه العبادة السابقة **قوله** ولو فادس فادسا ثم نفقت فادسا او باعها او اهداها
الشركون بعبادة الحياة قبل الفسدة لم سهم لم نفقت بغير الفادس ونحوها ذهبت **قوله** ولا سهم للمعصوب مع غنم المالك لان السهم وان كان مضمونا الى الفرس
الا ان في الحقيقة للفارس ما عيناها والفاص بالنبش اليها معدود واجل لان قتال عليها امرى غنم فلا يثنى بسبب سهمه في الغنم ومع غنم المالك
يجمع استحسان سهمه في الغنم فلا يثنى احدهما شيئا **قوله** ومع حضوره السهم له لان العنبر الاستحسان بالفرس وجودها وان لم يقاتل عليها
غير منظر والبرد يثنى في ذلك المراكبة عسب يمكن القتال عليها اعادة اذا اراده فيكون محسوبا في المدة وذلك معقود هيبه الا ان فعل الامكان
في نظر الثالث مع حاصل وان انتفى حسنا **قوله** والامر باحساب الاجرة من اى احساب الاجرة الا ان لا يلقاها سهم الفرس المعصوب التائب المالك

بسبب حصونه ووجوبه ان المالك انما يخلق السهم بسبب فعل الغاصب وهو اخذ الفرس والا تشفع به فاسق في موضع منفعته ولا يكون هو
 الواحد ازيد من عوض وفيه نظر لان لا يتم ان المالك انما يخلق تلك بالسبب المذكور لا يجوز استحقاقه بكونها فرسا لمع الجيش والاجرة
 تأخر على الغاصب فلا يفيط بالامر المحمل ايضا فان السهم من الغنمة يلقى مقابل منفعة الفرس وانما هي تأخر بالامالة للغارس باعينا
 ولم يملكه الغاصب اذ لو ملك لا منعه انتقاله عنه وكان اخذ المالك من الاجرة من جهة الا لا منفعة له ولا يخلق له بؤذ وفيه لازم لم
 لا يملك لا يخلق من غير رضا مالكه والاصح الاجرة على الغاصب وراء السهم **قوله** فلو كان ذا فرس قال جبر النسيب فاخذ المالك حصن حصن
 او لو كان الغاصب ذا فرس سوى الغنم او في مال البيع على حصة فلا حاجة الى التقييد بما سوى المعصوب فالوجوب ينطبق ما ينفذ بسبب
 الثاني المعصوب وما يملك ويجهل ان سهم الذي ينفذ بغير الامر وكذا ان يخلق بسبب احدى افراسه لان المعصوب واحد فلا يمكن
 ان يكون له ازيد من سهم ويبقى السهم كالمثل بغير الى فرس الاخر يجعل السبل المعصوب بهن تفاوت فاسم الى احداهما دون الاخر من حيث
 بلا مرجع فغيبه النسيب ظاهر بان نصيب السهمين يكون للمالك نصف والمالك نصف باعينا وفسر الفاعل ان الشايع الفاضل السيد
 عبد جبر النسيب بوجبه وهو ينطبق بجميع السهمين على الا فراس الثلثة وفيه نظر فانه ان يوزع من افراس المؤمنين عم اذا كان مع ارجل افراس
 في عن يلم سهم الفرسين منها وذلك قال على ابقا وما سوى سهمين وهذه كما يدل على فني ينطبق بجميع السهمين على الا فراس كلها يدل ان السهم
 او افراس المعصوب والفرس من الغاصب لان الاستثناء في باب التقييد على المحصر وهو ينطبق بافراس الا فراس الثاني للنسيب و
 الجواز للغاصب افراس ثلثة اسهم كاملة والبرج قائم فان المملوك الاول يبين السهم اليرم حصته كونه مملوكا كالا سماء اهلية ملك الغاصب السهم
 بسبب المعصوب لا يخلق ذلك في وجوده بنفي استحقاقه فلا يستطاب لان وجود المعصوب في حقه كعدمه ويجب اخذ المعصوب بغيره ما كان
 مع حصته والمصنف اسلفنا المالك لخلق السهم في مقابل منفعة الفرس الذي اسفواها الغاصب حيشا لاجرة لم يوجب للمالك
 منها بالاستقلال وفيه ضعف ظاهر في لو بعدت افراس الغاصب واخذ المعصوب وكانت افراس الغاصب فارق الاثنى فعمل ما
 اخذناه ليعطى السهم على ثلثة وان كانت اربعة وعلى هذا او على ما ذكره الشايع ينطبق بجميع السهمين على افراس **قوله** ولو بعدت
 افراس المالك خاصة افراسها فاشكال هنا مسئلتان الاولى ان تعدت افراس المالك دون الغاصب لان بعدد افراس الغاصب
 فلدنق بيان حكمه فلا يشك ان المالك يخلق ثلثة اسهم بافراس لكن السهم الثالث هل هو مستند الى الفرس المعصوب ام لا اشكال
 يتناء من ان المعصوب لو لم يكن حاضرا استحق ثلثة اسهم بافراس التي معرف فلا يوزل هذا الحكم بحصونه لا نشاء والمصنف ومن ان سهم الثاني
 للمعصوب لم يجب اخذه اخرى وانها الا وجب وذلك ان نقول على ما قدمه المصنف من احتساب النسيب بغير هذا القول به فلا يجر
 الاشكال المذكور وللعلم ان المالك ثلثة اسهم كاملة والاجرة على المعصوب ووجه معلوم ما سوى المتأخر لو بعدت افراسها في الواجب
 اشكال يتناء من ان ملاحظه وجوب ثلثة اسهم لكل منها باعينا وفسر من ومن ان عدم الاول يوزن في نسبة السهم الثالث الى فرس دون
 النسيب وعلى هذا في احتساب الاجرة من ثلثة اسهم المالك اشكال يتناء على ما اختاره المصنف من ان الاجرة من سهم المعصوب وعلى
 ما اخذناه فالواجب لكل منها ثلثة اسهم ويجب اجرة المعصوب ايضا على الغاصب **قوله** ولو غنم السريز شاكها الجيش العادة عنها
 لا يمارد وهو لو كانت ميراثه فكا لو احدى من وكان شاك حجة واحدة او اى جهة بل ان المجموع حطب واحد **قوله** ويكره ناخير الضمة في
 دار الحرب من غير من هذا مذهب اكثر اصحاب الانبياء فانه اخذوا لا تقسم الاموال الحروب من دار الحرب والاول هو المختار لفعل
 النبي صلى الله عليه وآله من استرجاع المشركين لها **قوله** واذا فر الحروب هذه لثلاث جهل العداء العسر في حلال دار الحرب ولو ثلثة اسهم من
 دار الحرب **قوله** فلا يسلب على الاصر ولا منسلخ دفع العوض عنها كما يقول الشيخ في الاموال **قوله** فلو عرفت بعد ما استعملت اذ قبل بل يبيع
 اليها كما فيمنعها من بثل المال وهو صحت **قوله** والمصد لها وانما يملك مقتضيه من بين المال لان ذلك ليس اجرة فان الاولان من
 بين الابن بد على كونه مرفقا في قوله وهو خالصة وما ذكره بعد ذلك بشمل الجعة والصلاح **قوله** واما ما ذكره عليه وليس منراه ولا سلاها و
 الاصح الفرع بين حق النفقة ونحو المنطق لان العرف لا يساعد على كون النفقة ما بعد سلبا بخلاف المنقطة **قوله** وان يفر وينقسم الى
 مختار لها طرفة زائد على اصل الجهاد المشترك بين الكل **قوله** وان لا يكون الفاعل كما اختاره المنه والحق لا يستحق ان السبل لا تتركها
 في الغنمة وهو قريب او ضحا وكذا القول في العبد الكافر على ما سبق **قوله** ولعل بالتحريك زيادة في فعلها بعض الغنمين في مقابل
 عمل **قوله** وجعل النقص في الهداه في فتح البنا والعرض **قوله** ولو قال قبل لقاء العدو من اخذ من الغنم مثله لم يحل الظاهر ان هذا

العلم لا يمنع له ثبوتاً بل بعد لقاء العدد ثبت الحكم **قوله** يجوز ان يجعل من ماله الى قوله بشرط العلم بالوصف والمثاله هذه فذلك لان هذا جاعل له شرطاً
العلم بالوصف كصياغة الحجار انشأ من جهته العوض لا يفتدح اذا لم تكن واقعة من الشئ لم كذا في علمه عنى والذي بعد ذلك **قوله**
والافتح الصلح ودودا الى منهم لان الصلح يمنع الوفاء بما وجب شرطه بل على اشكال ميثاقه ما ذكره ومن بعض الصلح المتعلق بالمعلم العاقل
المتفكر من المسلمين لا يجوز للاعتقاد بالمعلم انما صنفها فان اختلف مال الغير عند معاوضته لمسلم الكلبه او فوفى فخره ولو دفع الضرر الاخرى
عليه جائز ومن يجب والا صلبه بالمعلم الا بغيره بالمسلمين لقوله واستظهرناهم بعض واخذت المجاذبة والا استغنى ووقع عليه فمبناها والاستلال
السابق لانه من غير ذلك **قوله** فاسلمت قبل الفتح علم اى سوا كان المجبوله كما قاله **قوله** ولو ما قبل الفتح اوبعده او لم يكن فيها جاز
فلا شئ اولى من التحيز لفقد العوض اذا شرط لا وجوده وعينه لم يجز له ذكره فان قلت فذلك الدال عليه في مقابل عوض وفداه فذلك اوجه
فلم يبين له في مقابل عوضه بل في مقابل ما لا وجوده لا يفرضه على صانع المصنف فذلك في مقابل شئ من غير ذهابه وليس شئ في الواقع فلا يكون
له جرة واما في الاولين فلا فذلك العوض المشروط بغيره بغيره منا لا يعجب له هو **قوله** ولو ما قبل الشئ مع المكثر احتل اوجه المثل والغيره هذه
المثله كما استثنى من قوله ولو ما كانت قبل الفتح اوبعده فيجوز ان يعيد العباد بما اذا لم يكن الشئ وعاد ذكره المصنف هذا احتمالاً لان ما الاحتمال
اوجه فذلك العوض فداه هو عوض من زماننا لوجوب الشئ وحصول الفدية فيجب وهو من العمل المحرم والذي لم يبعد بجنا ذلك اوجه
مثل فان قلت العجز العوض العجز يوجب انقضاء العدا ما احتمال الفدية فذلك العوض الذي على الجاذبة قد دخل تحت ابدى منع كونه مصنفاً
واكان الشئ مع بعض نفع وهو الفدية هنا لان منات المصنف اذا نفع ذلك ولان الفدية امر على الجاذبة من اوجه المثل فلام انقضاء
الفدية هذه الحالة مع امكان الشئ وهذا قريب ولا يلزم مثله انقضاء هنا وكل شئ الشئ على بعض معاصره ان كان فيهم ان المراد بالاجرة
اوجه الجاذبة في وقت التلف ثم يمتد بعد ودوانه فيقتضيه الكون على اى الاحتمالين والشرع على صنعها وافق لان وجوب الاجرة الجاذبة
غيره على اصله لان شأنا شئها قبل المطالبة لا يفتقر كونه معصية فكيف يجيبها اوجه **قوله** ولو لم يصل للعامة من سوى الجاذبة فقد وجب
شئها اشكال ينبغي عدم الاشكال في وجوب الشئ علماً بالشرط وهو الاصح **قوله** الاول في الامان عبادته عن ذلك الفصال اجابة الشئ
الكاذب بالامان كذا قال في المنهى ويذهب قوله في التذكرة فان قبل الامان يعنى البغاة فلما البغاة كالكاذب مسلمين وثقلتم انما هو مخدجهم
عقائهم الامان يكون مخالفاً لا وجب مع فدية المسلمين ومع عجزهم وجود المعلم يجوز لها دنهم وفسادهم واصولهم امنه وضم واجب ولا
يفارق هذا شأنه من ان هو لا في احوال الاسلام وانما مثل مثل اذا اريد فعله وجباً لئلا فالا فان انما يكون للكفاة والذي ليس
في احوال الاسلام **قوله** ولا يصح عاماً ولا فاعلم ولا ليدل ولا ليدل وحصل الاصل الامان ان ليس على فاعلم فاذن فاعلم فاعلم الصغير على من اجاد
نفعه رباع من احوال المسلمين ولا بد من استثنائه **قوله** ويصح من احوال المسلمين لا احوال الكفاة والمراد بالاحاد الكفاة والعدد البكر لعشره
الفائدة القليلة والخص الصغير وفقد على الصادق ان عليه اعم احوال ان عبيد يملك لاهل حصن وقال هو من المؤمنين **قوله**
ويشترط في العاقل عامداً او خاصاً هذه العبارة يخبر بان ما قلناه ليس بشرط العاقل وليس كذلك **قوله** ويشترط انتقاء المصنف قد بين
انتقاء المصنف في محله وهو مقتضى انتقاء المصنف وجوابه ان وجود المصنف لا يفي بوجود المصنف ويجوز ان يكون في
العقل معلم ومصنف علم بالاصح فانهما كان الاخر مصنفه فانه وكان كالمصنف على يد ولا ريب ان هذا الحكم وامثاله انما هو
بالشئ الى انما بالامان اما الامان عم فان مرجع اليه من غير اعتراض عليه ولا حكم فذلك هذا الحكم وامثاله معرفة ما يقتضيه الدليل ويدل على
ان احتياط الامان هو الحكم الفلاني دون غيره **قوله** فلو اس جاسوساً انما ذهب الامان والامان عليه لم حيث لا يعلم كونه جاسوساً **قوله**
واللفظ كل ما يدل باللفظ المعبر **قوله** وكذا لكانه بالاشارة الدال ان عليه اى وكذا اللفظ المعبر الذي مبنى تفسيره
كنا به والاشارة مع الدلالة على ذلك لا بد من **قوله** او ما قال لا تحت ولا باس عليك فان انضم اليه ما يدل على الامان لو كان اما
لغيره من اشكال الجاذبة والمغايرة كذا ما يطلبهم ومنهم او طلبوا من الامان فاعلمه والاصح لك فقال لهم هذا واما ذلك **قوله** ولا ملا على
شكلا ان من غير ذلك اى على اشكال في عدم كونه اما فاعلم فذلك اى انتقاء التفتيش المذكورة لان من غير الانتقاء لا باس عليك الامان
والادعاء المعبر من افعالهم باللفظ باعبار والاستعمال ودينفا ومنه باعبار والمحاورة غالباً وان لم يكن من نوع المعنى لان حق اليأس
المنه عن الخوف لا يدل على الامان باحدى الدلالات باعبار واصل الوضع وان اشعر به لكن الاستعمال الكبر فيقتضيه والمطالبة لا يكون
فانما الصنيع لا انتقاء والمقتضى وعدم استقراء رجال الاستعمال لا يحتمل لا ينفك عن الظن الا هذا المعنى واعلم ان المصنف ذكره المنهى والتذكرة

لان الحكم منقطع بغير الجمع لان الظاهر ان من يرضى ولى احد هم **قوله** ولو حكم بالجزء وبما يشترط من صلح وقيل الباقي على الكفر جاز لان الفرض انما هو الحكم
 ذلك لا يقال بالجزء بشرط بالراضى فلا ينفذ بها حكم الحاكم لان مقتضى النص حتى فيحصل انهم يرضون بالحكم الحاكم ونزلوا عليه **قوله** ولا يجوز بيع الشتر
 من اقام على الكفر ويجوز للمو عليه ان يرضى بخفض الحكم بقدر الباقي على الكفر فالفرق انهم يرضون بالحكم الحاكم والاشتراف ان الحكم لم يزل يرضى بالانهم يخالفون
 الحكم وانما هذا من الفصل من الفصل فصارهم بالفضل يفيض الوضاه بالي من باب اولي ولان جبره اسقاطا لما وقع الاضاهيه من الفصل بالاجاب بشي اخر
 ومثلا للمقاداة **قوله** ولو لم يرض الامام على بعضي من حكم بقوله جاز يرضى عن شئ من احد من المؤمنين فذلك جاز فاما ان يرضى عن كل
 الثاني فيقبل ببعض من حكم بقوله وعادة النبي ولو حكم بالفضل وادى الامام ان يرضى عن الجاهل او على بعضهم جاز فلو صدق المصنف من الجاهل بالفضل
 من الواو او اسقط بعضهم لا بد من السؤال لان معا **قوله** ولو اراد الامام اشتراط الاجابة لم يجزى والحال انه حكم بقوله لان الاشتراط لا يجوز
 مع الحكم بالفضل وقد سقط ولا سلام فيقبل البذل عنهم **قوله** وان عدا جبره وعقله فصار ذلك من الامان له ولا يشهد امان ولو اعتقه امانا لم يجز
 كونه يشهد في امانهم وفيقبل في غير **قوله** والهوى والمحبون والعبد والمارة اذ لا يجزى لهم وقيل بعض الجاهل من العبد ومثلا للمصنف في قوله
 لان العبد امان ولا ملكت له وحكما يحصل من مال الولاء او من العبد من ذبح في الاية فلما بدل خارج عن قوله حتى بعض الجزاء الا لا يرضى عن شئ **قوله**
 ويسقط عن الحكم على اولى الصبح ان لا يسقط العموم **قوله** ولا يرضى عن غيره على الاصح لئلا يكون له في حق من هو من السقوط في **قوله** فان لم يلحق
 كانه لا يجزى له في حاشي شئ تحت الشهد ما حاصله يعلم من هذا ان الجبر يرضى بشي خلا ولا يشترط فيها قبول قولها لان الايمان بقول المارة
 بالبدل الايمان به بغير الجبر حلال لا يطل في الجبر على العمود فيرضى بشي من ذلك ان نقول ان المارة كونهما بالبدل المذكور ومع علمها بالحال خارج
 عن الجزاء وعقله في الجبر فان حصل الاجاب والقبول المكان ملك ولا فاد البذل الا باخر وليس عرض المصنف هذا احكام الجبر بل عرض
 بيان ان هذا البذل لما خرج بالبدل ولو عن كونه جبري منه لا ضاعها من الدنيا ولم يكن له باب الاظهر لانه يقع على الجزاء عليه احكام وليس من غير
 يتناول البذل المجزى كانهما في كونه من هذه المسئلة بعد ذلك كون البذل هبة ولم يرضى على شرط الجبر قال ويجزى
 لها الرجوع ماله ان يرجع في الجبر **قوله** ولو قلها الجاهل وسالت الدنيا وان يعقلها الامان لنقضت واد الحوب عقد الجبر ان يجزى
 عليها احكاما لا اكلام في ذلك وهو البذل الذي حاضري سعيه لا يمكن فخره وكذا لو بعض الجبر من واد الحوب لاد الاسلام اما لو كان في حصص
 ونحوه وقيل النساء ونحو النساء وطلب في ذلك وقد اختلف كلام اصحاب فيه فقال الشيخ يلزم عقد الغرض على ان يجزى على احكام الاسلام
 ولا ياخذ منهم شيئا وقيل يجوز اخذ الجزاء من لوسالي ذلك وقال المصنف في الذبقة والنسبة لا يجوز افرادهن مجال ويؤصل الى فتح
 الحصص وليس لانهم اموال المسلمين وظهر من لختلف موافقة كلام الشيخ وعادة الكتاب في الجاهل العرب والوجه ان الحصص ان افكر التوصل
 الى تخلف الجبر عقد الامان للنساء ونحوه والى الاجابة كالمثلث المارة والنساء ذلك من واد الحوب ولا يجوز اخذ الجزاء منهن على حال **قوله**
 ولا في غير قبيل الرجال وقيل عقد الجزاء بعد ما في عدم افرادها على النساء وقال ابو العنبر محمد بن الشرع ان قتال الجاهل ان كان بعد عقد
 الجزاء اسقط الحكم بالنسبة الى النساء ولا يصح ما هذا لعدم عقد اخذ الجزاء من النساء ليس من اهلها في العادة مسخرة لان غير بعضها الى
 الجزاء وحقق المذكور **قوله** ولو حاضرا بلدا ولم يجز في موى النساء وقال بديل الجزاء ليس من ان لا لم يجب فله الوجوب اعم من نفي الجواز
 بل ربما انما حاضرا ذكره بنو الجواز وهو ليطي خالف لما اخذناه للصفحة المذكورة والمنهى نعم ان نقد القلم يخفف الخلق **قوله**
 وان اختلفا فمناه اخذناه فكر بنو الغلة بخلاف دمر سوفي العباد يدل على ان المارة ياخذنها اذ اذ السيرة العقد والى خلا **قوله**
 ويجوز اخذ الجزاء من اهل الذم عدا كائنا او محبا وقال ابن الجبندان قضاوا بقلب الايو اخذ منهم الجزاء لما ذكر انهم لم يسفروا بعد معبث النبي صلى
 ولم يثبت **قوله** ولو ادعى جبريا منهم قبل بدلهم الجزاء من اهل الذم ما كانا يملكون الجزاء لانه لا بد من عقد ونقد الاطلاع على احوالهم الا من تسليم
 والقبول لم يمل من ذمتهم الذين يدينون به ولو يرجع بعضهم عن هذه الدعوى لم يقدح في ذمتهم الباقين نعم لو اسلم منهم اثنان بعد اذ تم شهلا
 بخلاف دعوى قبل مضى اخذ من قان يمل حكم يكون فلا شبهة فلما لان الامان انما وقع على تقدير شئ ونحوه مع علمه بعد من يكون
 الامام معلوم ما عندهم **قوله** ولو ادعى قتلهم اهل الذم في قتلهم شكال من ان اخذوا الكتاب بطلهم ومن ان المارة بالكتاب التوراة
 الاجماع على ان المبادر من الكتاب واشتمل على الاحكام لا يجوز وادى جبره من احوط حال من الاحكام وقد نقل المصنف في المتن الاجماع على ان
 الواقعة الكاتبة وليهم من الذين يرضون الكتاب المعبد والمعبد هو التوراة والاجليل وقيل لا يجوز وصحفاهم عليه فغيرهم لما قلنا وان
 سلمنا ان الامم ليس العمل فالتلف في اسم الكتاب على الوجود مع قيام الدليل الدال على وجوب مثل المشركين كان منقعه فغيرهم وكذا

القول في محضاتهم ونحوها **قوله** ولو ظهر قوم زعموا أنه ليس على ما ينبغي لا نرى على أن الاشكال اذا عجز ذلك وليس كذلك بل لو كان فيهم اهل الزور ومحق ذلك
 في تقديرهم الكمال الاشكال وكانوا اذ بذلك الاشكال وبأن مثل هؤلاء الذين يوجبون ذلك لا تعرف معلوم **قوله** وانما نقل اليهود والنصارى والجوس ولو
 دخلوا يا و هم في هذه الاديان قبل ما صحت البنى صحت وما قبل لا فان في القليل يدخل الا يا و بل هو مفضلان و دخلهم قبل المبعث كان ولا حاجة
 الى دخول الا يا و وغير جوابه احد هما ان كل منة اليهود والنصارى والجوس الذين اذ مننا هذه وهؤلاء انما ينصرون ودخلوا يا و هم في هذه
 الاديان قبل المبعث بعد ان فعلوا غير و دخلهم منع فخر هؤلاء الثاني ان دخول الا يا و لما كان كافيا عن دخولهم بانفسهم في تقديرهم بل ان
 و دخلهم كان بطريق اول ولو انهم قالوا دخلهم و يا و هم مسلم عن هذا السؤال او انما اعتبر ذلك لان الدخول بعد المبعث وفتح الملك السابقين بل الملك
 وقال من قبل ولا ينفذ فائتله ولا يرد ان المال السابق بالاضافة الى المستأمنين بل واحدة **قوله** ولو دخلوا بعد المبدل قبل المبعث واحتمل
 لاحتمال رجوع الجوس على دينهم عنهم والتقدير ان مسكو بغير الحرب **قوله** في مقابل النصيب المتكلم بغير الحرب ما بقي بعد الخيف ولا كان قبل ان
 عرف ان مجموع ذلك هو الكتاب والماد بالمتك الاعتراف ان الحق عندهم ولا يفردهم العلم لان عدم ذلك لا يحل فكل دنيا ويحتمل ان يراد
 بغير الحرب ما يبقى بعد الخيف وهو بعد لان المصدقين بالبعث من عدم التصديق بالكل وما ذكره من الخطأ ورجعهم عن الجوس ليكن فيهم
 بقية في احوال نوحها الاحتمال الاول منطوقه لان الفرض من الجوس لم يثبت و دخلهم و دينهم بعد المبدل حتى لو ثبت ذلك جاء الاشكال في
 تقديرهم ايضا و ينبغي ان ينشأ المسلم على تحقيق معنى او الكتاب فان صدق حقيقة المتك ببعض الفروع فلا وكل هذا يرجع الى التخصيص فان
 لا دليل القل عامه والخصيص يحتاج الى الدليل ومثل هذا غير كاف في ثبوت ولا وجه هو الوجه السابق **قوله** والتفريق ان مسكو بغير الحرب هو
 يوجب من الاحكام سلما من الخيف فان حتى فان المتك بذلك مسك مجموع الكتاب وان اردت منك بما يقع منها بعد الخيف خاصة فليس على
 لفظة انكاد بعض الكتاب وهو جاري كما نكاد جميع والمتك اعني المتك بالجميع والاميل **قوله** والساميون من النصارى والسامريين
 اليهود ان كفهم وان جعلوا واحدا فيل ان الساميين من النصارى ويقل انهم يسبون منهم من اليهود ويقل انهم من الجوس ويقل انهم بعيدون
 الكواكب السبعة اخرون والفلك هي وعلى هذا لا يعرفون بالجيزه والذي اخذاه المصنف انهم من النصارى والسامريين من اليهود فانهم كان كل
 من الفريقين عند غيرهم كما في الفلك في الاعتراف لم يزل بالجيزه وان كانوا عندهم مستبعدا عن الخيف منهم في اصل الاعتراف منهم حقيقة فربما
 بالجيزه لكن فيقال ان المجمع ذلك ان كان اليهود والنصارى اشكل من حيث ان الامام على قدامهم يقول الكافر من الذنب لا يؤمنون بما في الخيف
 اصول الذنب والافعال على العلم الامم قدامهم غير ولو قلنا باخذ الجيزه فهو يعول على نقل من كونهم من النصارى واليهود الا ان يعلم بعضهم
 امامهم وعلمه اودجها الاختيار عن افسهم في ذلك وما منهم لا يكفر منهم لمكان وجهه لان دعوى من ادعى انهم اهل الجيزه مسموح بها لم يعلم خلافها
قوله والافريقين المتولد من الوثنية والنصارى بالجيزه بعد الجيزه وان كان ابو نصرانيا والا فلا وما اذا كان الاب دخل بنا فلا يجزئ
 مستثنى وما اذا كانت الام صرا من غير خاصه شكل الحكم لغو الخلاف والولد ينبغي ان يفرق فان قيل لمسا الام من اهل الجيزه والاب وفي نقل
 فينصف فغير لها فلما ثبت ثبوت ثبوت الجيزه لمسا بغير الام بل يكون دخل منها من اهل الكتاب وسببها لها ثبوت ثبوتها فانها لها في الدين
 افي المصنف بما اخذ من كتاب الجيزه والنسبة والتميز الذي يوجب اليه القطع علم الفرق بين الامام والاب **قوله** التبعين في الذي يكون الامام لا يجرى
 عليها غير فادح لان المانع من جيزه كغيرها امره لان جيزه الذي وقف هذا الوجه ظاهر **قوله** ولو ثبت ثبوت الجيزه ولم يصح في ذلك البصر غير نظر
 الاصح لا يزل **قوله** وبصير العقد موقعا على اشكال الاصح **قوله** ولا يصح تعليل بغير الامام على اشكال من حيث ان الامام لا يبدل
 لنقص من حيث شرطها انما لا يامام منيع ان يكون العقد موقعا بغيره اذ لا يشتمل فيه نظر الى انه لا يامام من غير الامام فان الجيزه امانا لها الذي
 وجب ثبوتها وفيها كان لا يامام من غير الامام بل لا يفسد وانفق كونه يفسد واضع تعليلها لا اشتراطه ينافي حقيقة العقد ويمكن ان يقال
 ان تعليلها يثبت اسفل من دون الكافر كماله لم يفسد العقد لا تعليلها مع رضا الكافر بذلك لان غاية فهو بعض المشير اليه والمشير فيه ثابته لكافر
 ونقصها من مسكو لانه مغاير بل للميان في غير **قوله** انما افرج في اسم الصواب او افرج في غير ذلك الادغام **قوله** ولا يجمع على بل في ذلك ولا مانع عن
 واخلافا لا يثبت **قوله** وان كان بعد الحمل على رأي هذا هو الاصح **قوله** فان اقاموا سننهم عندنا اخذ الجيزه والفرق فيه بين وبينه انما عقد
 واحده المسلمين ان العاقبة لم يهين العقد بغير رضاه فلو كان ما هناك وبغير طر ان يكون ذلك على انها يجب عليهم الجيزه ولو انصرف على
 الصيانة وانما اشتدك الزيادة ليحقق الاول اعني الجيزه والصيانة معا التي هي مشروطة على الجيزه فغيرا صرح الشيخ في الميسوط والمناخرون لان
 مصنفها مختلفا كاسباني **قوله** وان يكون معلوم المقادير ان تغيره بالا يامام لا الجهاد لما نعت من المطالبين بمقدار معين ولا يثبت والصيانة بثلث

ايها على الاصل انما عا للشرع وفيه يتم الصياغة لتشرع على الصياغة المعتادة وذلك لا شرط فيها **قوله** وقد اقررت والادام صلتك والدواب وحلبهم حتى
كل واحد من ذلك **قوله** ويقتضى ان يكون التزل في فاضلهم وكما بينهم وضادهم اي فاضلهم حاجتهم وهذه للتكررات وتخلي طريق الاستحباب على
التم يجوز ان تزل على فاضلهم لا يجوز ان تزل على حال ويؤمرهم بنوعها اب الكاين ويعلقها **قوله** ويخرج من بيتي الى منزلي حتى اولى الرقيب
منها منزله معاه وجبر الاطوار انما كان يطرح لا سواء السليخ جوازا التزل حتى يفي الى منزله كان اولى ولو قام من منزله عفا مؤيدا للمعوق
الاوليها لها وقال الشيخ يرفع والاصح الاول ما لو جاء دفعه فالتز مع الضيق **قوله** فلو تزل اثم على ان غير واجب لم يكن له ان يجمع الى ان يعمل العمل ثم
يرجع الى منزله الا ان كان تزل في الجنيبة بحسب ما رواه الامام على اختلاف الاوقات فلو قدر معنى الفحوا ذلك القدر غير واجب في شرعنا الا ما
يفكر عقدا ان تزل على منزله لم يكن له اجمع من ذلك الا ان تزل على العقد المشتل على اشتراط ذلك المتفق لجوبه الى ان يبطل العمل وينقضي العقد فان
لم ينقض العقد لم يزل على منزله ثم يرجع الى منزله الاقل وفيه الجنيبة مفقود ام لا اقول **قوله** الاول تقدرها في ظرف المكان الثاني عدم التضرر ثم كونها
يجوز لا يعلم الكاف تقدرها الذي هو معنى الضعاف عند بعضهم ينافي في الاول **قوله** انما تخرجنا الشهد فان حواشي ان هذا الحكم انما ينع على تقدر الجنيبة
اما على عدم التقدير فانما يجب ما وصفت الامام وليس يجب ان تزل في سوق العباد يفتقر نفع هذا الحكم على عدم التقدير وان لا يستقيم في نفسه ايضا على
التقدير لان عا هذا لا يجوز ان يجمع الى الاقل وان هذا العمل الى ان يعمل على ان الاقل الجنيبة مفقود ويعتد الامام بان زيد منتم يعلم الكفر عدم وجوب
الاولي وغيره ملائمة **قوله** ولو جاز في التنا السرة فالامر ببالسقوط بالكتابة لعدم العلم بوجوبها خصوصا اجزاء التحول شيئا فشيئا والاصح السقوط **قوله**
ويستطاع التز في بيها وفيها الذين لا يمانون ولا يفرق بين كرها مصر وبه على الرئيس وعلى الارضين ضربا على الارض **قوله** ضرب عاملا وليس مقتصرا
ان يؤدى **قوله** يقتضى ان يكون صفة الصفا في على الفقه اكثر هذا الحكم على الاستحباب لان الجنيبة صوط تقدرها الى الامام فلو اختلف في ذلك
جاز لكن في يقال ان كان من قدر في تقدير العدة على الفقه اكثر باقتضاء المصطلح لم يجز مخالفة فلا يكون مستحبا بل واجبا ويمكن الجواب بان ينع اقتضا
الصحة العقد على صحة التز على الفقه **قوله** ولا يفرق بينه وبين التقدير بحسب الشعام لان الفرق بالعلم بكونه التفاد ولا يخلط على الحال على الملين
في نظامهم **قوله** ولا يجب للميتا في عا الدنيا ولعل الداد ان يكون الصياغة محو من مال الجنيبة الذي دما قد بالدنيا في حد شئ تحت الشهد حمل ذلك التقدير
الجنيبة بالدنيا ومنه بعد لا تفرق بينه وبين كرها من لا يمانون ولا يفرق بين كرها من لا يمانون ولا يفرق بين كرها من لا يمانون ولا يفرق بين كرها من لا يمانون
فيله وفيه شفا ودر هذا العباد التي فيها مفاخر الجنيبة الصياغة من ان تفرق بين كرها من لا يمانون ولا يفرق بين كرها من لا يمانون ولا يفرق بين كرها من لا يمانون
على معاد داخل الجنيبة ليحقق الامرات معاة الجنيبة لا يفتقر بوقع من الاصول كالشهد مثلا بل كمالا يصح الا يوضع منها **قوله** الصفا وان جعلنا عدم علم
بالمعنا لم يجب للاهانة ولا يفتقر ذلك بان يكون للجوب لاهانة شئ اخر من شئ مفعولة الشفا ونحوه والا فالا لافرب مقتصرا انما ايجعل عدم العلم
بالمعنا بحسب للاهانة وليس بظاهرا انما ايجعل بذلك لم يمكن القول بان جوبه احكاما عليهم كما هو مقلد ظاهر فلا يظهر ما قاله ولو لم يزل ذلك فان
يكون هذا لاولا لا ينع على هذا التقدير فلا معنى لظفره فالا فرب فان قيل فان فسرنا الصفا وارجا احكاما عليهم فلا دليل على وجوب الاهانة وان
فسرنا ها باها منهم فاي دليل على اعتبار احكاما عليهم ثلث اعتبارا وجوب احكاما عليهم اجمع علم والظن من الاية الاهانة وهو مطلقا كثر القصر
ويمكن ان يعين ذلك فان المزا فاستمر الصفا بعلم العلم للقاء فلا يشبهه وتقدم لاننا على الاهانة فلا يجب الاهانة بمقتضى الاية وان لم يعين بذلك
احكاما وان احد الاصول هو الاثرب عند المصنف والشيخ فلا خلل في العبادة **قوله** ولو طلبوا اداء الجنيبة باسم الصند ويريدون في العداة وهل
يبقى وجوب الاهانة محال ان قلنا بظاهر عدم لان منزل الى اية التظلم من الاهانة وهما غير السن والوضع في نظر والاثرب لعل المصطلح هذا
هو الاصح **قوله** لو جوا التعزق عا الاسلام ودم الى ما منهم اي جوا بديل قوله وهله فكلهم وهله فكلهم واسرنا منهم في نظر الاظهر وجوب دهم الى ما منهم
قوله ولو شرطوا الدوام في الجنيبة لم ينع الثاني فان قيل فليقتض المصطلح النجس عجز ان يجوز قلنا انما شرط الامام مع علمه باختلاف المصطلح لانه معموم
فلا بد من اطلاق **قوله** ويمنع من جادة الطريق هذا مع استظهار السليخ لا مطلقا والملاصغر من صلا الحادة فيضطر الى جانبها فتبين عليها **قوله**
ويجب لهم بعد ذلك وجوب الكف عنهم اي يثبت لهم وجود ذلك **قوله** وان بعضهم بالغوا في تقصا وعالا اي وان بعضهم العقد عا الامام بديل السن
والمراد بقوله بالغوا اي مضان كل مناه على من يثقت واحداهما ومضما في العبارة على اليمين للنبه في بعضهم ويمكن ان يكون معناه وان بعضهم في التقص
والمال مضما لهما الخاص على العقد لانهم يبيعون وماؤهم وماؤهم كماء المسلمين وماؤهم **قوله** ولو تزل في الدنيا في خصوص ما منهم فخر الحاكم بغير
الاسلام ودمهم الى اهله الى اهل خلتهم ليحكموا بمقتضى شرعهم فيحسب الحكم في مواضع الاول ان كان احد الحاضرين مسلما فانه لا يجوز ارجاء حكم الحاكم وعلا
المسلم او لم قوله ولو تزل في الدنيا في خصوص ما منهم فخر الحاكم بغير الاسلام ودمهم الى اهله الى اهل خلتهم ليحكموا بمقتضى شرعهم فيحسب الحكم في مواضع الاول ان كان احد الحاضرين مسلما فانه لا يجوز ارجاء حكم الحاكم وعلا

بصرف عن ان يعبأ بهم ما يؤتى له ذلك الشاكلة كان المخالكان اهل مسلمين ولم يبرأ منا حكمهم من اهل المسلمين هذا من وجوه الفتن فان الدفع عنهم
واجب علينا الارجاع اذا كان الحاكم فيهم عدوا فاعندنا لا عندهم كما لو نلقا احدهم حملا وضعة راعيا على من في حال الظاهر فانه لا شيء على المتلفع
عندنا فلا يجوز ان يرمي ليقضوا بالعدم في هذه الحالة لان الافلاف واجب الظاهر اذا فعل احدهم ما يوجب العقوبة عندها فانه لا شيء على المتلفع
لما يجيز الله اليهم لئلا يعطوا احدا منكم نعم لو انقضت الملائكة ان في ايجاب شيء من ذلك فلا يصح بالاختلاف في الكفر والكيف **قوله** ولو انقض
بيلد بعد من الاسلام فيجب وجوب دفع من عضدهم اشكال فيناه من ظاهر قوله وعادهم كما نساوا والمسلم كما نساوا ومن عدم حرز في
الدلالة وانقضاء الضرر عن المسلمين وليسوا في حوزتهم وبلادهم لما في جميع العساكر واذا في الحرب من الضرر العظيم وقتل ما لا يفي ببلد من بلاد
الاسلام وبلا والكنف **قوله** ولو شرفنا وجب ولو شرفنا عدم الذنب لم يجز في الحال انفسا بهم بيلد بعينه كوشرفنا عدم الذنب مع القرب
مطلقا فانه مقتضى العقد **قوله** في تلبها معهما المسلمون مثل الكوفة والبصرة وبغداد **قوله** ولو في بلد ملكا منهم هذا اصله على ان
الارض للمسلمين وعلى ظاهرهم الجوزية بليل ملكا منهم **قوله** حكم الاستمارة على ما كان في الجميع اى حتى في مصرها المسلمون بان كانت
الكسرة في فلاة ثم دخلت في حوزة بليل المسلمين كما فيهم عليهم بعد **قوله** وهم المستند منها وهو المشرق على الانعام ولا متاع بقا الدنيا
عنه طويل من دون صلاحه ومشر **قوله** وصلحوا على ان الارض للمسلمين حكم السكن وبقائه الكسوة هذا كالياس على سبق احكام
وهم الاستمارة على ما كان في الجميع فان من الارض التي ملكها بالصلح ومقتضى ذلك الاستمارة معطى فمصر فروع لصلحها على ان الارض لنا
وان يصيروا كسرة مثلا فان في الدنيا حوزة لهم لان حكم استمارة الارض كلها وبغضها الاولى وهو قريب ولو قلنا انما احتمل النقص لان ملكنا
الارض وهو مقتضى صيرها للجميع لنا هذا بحسب ظم اللفظ الفرض الحال في حالها استمارة موضع عارثهم لاستماع بقا لهم عارذ من دون
موضع لعبادتهم اذ ليقى ملكهم العباد حشا انفق كما متاع بقا لهم في ملك الارض من دون مسكن فادخل على استمارة موضع العباد
وندره على ان يدره حكمه وهو الاصح **قوله** نعم لو انقضت حكمها كما هو ظاهر اللفظ وان كان عبادا الشارع ولد المصنف قد فوهم خلافه ونشأ النظر
عليها كسيرة فاستثبت فيكون عادتها كما بقاها من ظم فالعلم لا كسيرة في الاسلام وهو الاقوى **قوله** ولا يجوز ظم في بيع خطها لانه كسيرة
قوله في المسألة اشكال الا على الجوزية ظم فالعلم الاسلام يقولوا ولا يعلى عليه ولا الذي للماخوذ فانه في الدلالة والاهانة **قوله** في خطه
المادونا وجير انحرأ **قوله** فلو انما المسلم لا ضرب اعداها على العلوى اى لو بايعها المسلم من ذي ذم لم يظن وجب الفدية على الظلم مضطرا
لما ثبت من مسلم وهو الاصح **قوله** ولو انقضت المدة فغيره لم يجز وان يعلى في الاهانة للاد بالاختلاف في كون الارتفاع وقع لم يحق واذا جاز لانه
في بناء والذي والارتفاع الا انما يبنى لانه بناء على علم محرم فاستخرج حكمه وبنا احتمل الجواز لثبوت استحقاق بقائه ولا وجب لانه
الاستحقاق ابقائه من جهة كونه من الكافر بل من جهة انه كالمسلم وهو منصف هنا **قوله** ولا يلزم اعتناء الابان بينوا داخل الجوزية ان اذ شرف
على الانعام حيا وان ولا يكون ضاليل او منقلا لارض **قوله** عدم استيطان الحجاز والمدينة مكة ومدينة مكة الطائف وكما فيها ونواحيها وانما
سمى حجازا لانه يجز بين جد وطار وهو بكر الناء وهو النض معروف ولا مكة ومدينة مكة فيقال مكة نظام **قوله** في واختره في جزيه لان حذرها
من العدة الى ريف حيا وان طولا على بلد في المين والريف وهو المزارع ومواضع المياه وعباد وان جزيه يحيط بها شعبان من حبله
الفرات **قوله** ومن طار وما والاها الى طرف الشام عينا وانما كانت هذه حرة لان جزيه لهند الذي هو جزيه الحبيشة وجزيه القادس والقل
ورجله تحيط بها وانما ثبت الى العرب لانهما من لهم ومسكنهم ومعينهم وميل يحرم استيطانهم بجزيه العرب كلها لشرها لكونها من العرب التي
منهم النبي ص ومن دوى على بن عباس ان النبي ص اوصى باخراج المشركين من جزيه العرب وقال عليه السلام لا يجتمع دينان في جزيه العرب وحمل ذلك
المصنف على اداة الحجاز لشره منعت النبي ص ولانه لو لا ذلك لوجب اهل الدمن من العرب وليس بواجب ولا يجز جمعهم صرحه في كل بان السيادة
من جزيه العرب جميعا دون الحجاز خاصة وعامة بعد ان يكون جزيه **قوله** ولو من ديني جزيه عباد لم يخرج للمنى وهو ضعيف **قوله**
والرأى جميع حاقين من الشرايط اى اول الكتاب **قوله** وما علاه يرح الهامنه وقد سبق الرد في ذلك المصنف فارجع منه هذا الى الجزم بعد
الاعصار ودينيت بعضه بالقتال بها سبق ذكر **قوله** واحتمل القول لان حد مذهب النبي ص هذا اظهر وقوله تعالى ان مذهب النبي ص اريد
وموجب للقتال فاستقطا احد الحكمين بالاسلام لم يلزم سقوط الاخر بل يوجب كانه ولو لم استدل لم يجب شي أصلا ولا ثامون حبله لعدم
المقتضى لاصلا **قوله** في المعاهد على ذلك الحرة من جزيه من هذا لغيره الا ان من سلبه وموضع على عدم البعض
وادا بدله ليكن بجزيه من شرط البعض فيجوز يجوز لانه شرط سابق لا ينافي معصية الملهة ونفي جزيه اشتراط للعلوم **قوله** وواجب غير حاجتهم

الها في الشكوة والمنهية لا يجب بحال العموم الامور الفتنال ولعل الحق قد وجاد ظاهر فان الله تعالى قال لا تقربوا ما بينكم الى التهلكة ولا
فعل المحرمين ثم فاقالا تعلم من ان المصلحة كما لها من وزنها وعلمهم علم ان لوهاون يزيد عليها العنصر لم يقرب وان الامر الحق صعب كثير بحيث
على الناس مع ان يزيد لعنه الله عليه كان مشكافي فخر معلنا بخالفه الذين عين ملاهون كايير ومن هذا شانه لا يخفى ان في امام الجهاد وجوب
وجهاه وان علم ان يستشهد على ان عم في الوقت الذي يصدي للوب لم يبق له في المهادنة فان يزداد لعنه الله كان غليظا في امرهم ثم
من يما فعل ما في الفتنال صغافا مضاعفة **قوله** اول جوارا سلامهم مع العنصر او حال هذا العنصر في الحاحه منافق بل هو ما جنة مصلح الصق
وبالحوار تشير لانه ان يظهر علامات او ادبهم الاسلام حيث يغلب على الفتن فلا فانه بعد القول بجواز فالحرج **قوله** او ما يحل به
الاستظهار او لو جاز ما يحصل به الاستظهار وان يكون في السيرة في المشرك ايضا ويخرج للمهادنة فيرد ضعف المشرك او في الملبس **قوله**
وان لم يكن حاجته ولا مفر **قوله** وانما يوافقها الامام او من يقسم ذلك ما يخفى صر والامر عام دخلت فيه **قوله** ولا يظهر في المناكير واعادة
المهاجرات وتقدم الاستثناء على هذه الامور على عدم جوازها مع خلاف ما جازها فانه يجوز مع الحق اما اعادة المهاجرات فلا يجوز على حال
لوجود الفتن والمنع منه ينبغي ان لا يكون من لا يؤمن او يفتن من يدين بك وبمرجوة الخوار واما الظاهر بالمناكير ففقد في الملبس من الشرع
الفاقد وعدم جوازها من جوارهم مسلما واقلى وقد يقال ان الضرورة لو دعت الى اشتراط الماكيد لم يكن عظم من وجهاه من النيات **قوله** ولو
انفك الحال لم يجز الزيادة على سنه الا وجوز ان يقال لم يجز الى سنه فان لا يزداد على وجوب الجهاد في السن ولو جازت للمهادنة على سنه لا
يبقى الجهاد فيها وهو غير جائز الا مع الامكان وبمرج صحت في الدرر قال ويغدر الهدنة على سنه في كل الاصلية ولا يجوز الى
سنه وزيادتها عليها بلا خلاف لعل في ذلك ما لا يخفى فاشهر المحرم فاقولوا للمشركين حيث وجدوا فيهم فاقضه فان كل حال الى ان قال فاما اذا
كانت هذه الاكثر من اربعة اشهر واول سنه فالظاهر لا يجوز وقيل انه يجوز فلهذا الخبر وهذه العبارة تقتضي مساواة ما في الاربع سنه وهو
صغير بل الحان ما دونه السنه كالاربعة سنه لان الفتنال بعد الاربعة سنه يحتمل بل يكون في سنه في السنه مرة كما سبق اما السنه فلا يجوز الا مع الضرورة
قوله وبما يليها خلافا في اربعة اشهر الاصلية عبادة الملبوط بشعر عديم جوارا ما في فرق الا ربعه ونحوه والمصنف وافى وافلتاه ولو عقد مع
مع الضعف على ان اربعة عشر سنه بطل في ان لا ان فاد عليها لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في العنصر المحدي بغيره وقال في التذكرة والمنهية الجوار
مع الضرورة اما وقع عليه ما ولو اطلقا بطلت الهدنة ولا شيء يكون الجمع بينهما **قوله** الا ان يشترط المهادنة في النقص متى شاء فانه يجوز
لان الزاوية فاق مع هذا ذلك كان في الحيفه مبشر ايجح اى الامام مع والمشرية ولا مانع من ذلك لان الجهاد لا ينبغي ان يفتن من العلم بهذا من العقود والى بيع
من سنها الغزو **قوله** او الى ان يصير منه حيا نذ وعلمها فان لم يعلموا انه حيا نذ صدق ولو يقال ان حيا نذ علمها يعود الى الملبس اى
ويحقق ان احيا نذ في لقتال المشرية وان يعلموا ذلك ويحققوا وجوب اده ولم يجز احيا نذ واحتمال من الصلح الى المشرية بعيد فان
فوجد حيا نذ من ينظر والا عينا بل في ذلك **قوله** ولا يجوز نبذ الجزية بحجج التمهيد في بيئها با مو والاول عقد الدية لمصلحة اهل الكتاب وهذا
يجب على الامام اجابته عليه بعد عقد الهدنة والامان لمصلحة المسلمين لا يحكم فافترقا وفيه نظر فان عقد دية ايضا لمصلحة المسلمين وهذا لو كانت
فيه ضرورة للمسلمين لم يجز عقدها ولو في اهل الكتاب عقد الجزية حتى بخلاف الهدنة لمصلحة المسلمين في احوال لا يظهر المنقضى لوجوب
المسلم به لوجوب اجابته مع علم طوبى بالمسلمين لان اولى الثاني ان عقد الدية اكد لانها عقد معارضة ومعنى بخلاف الهدنة والامان
وما يدل على اكد ان لو نقض عقد اهل الذمة وسكت الباقون لم ينقض عهدهم ولو كان في الهدنة منقضى صرح به بعض الاصحاب ومهم
في المنهية والمنهية وناحية العرف غير ظاهر الثالث ان عقد الهدنة منوط بحال الضرورة ومع خوف الجانية والضرورة في مقتضى عدم بخلاف عقد
الجزية الرابع ان اهل الذمة في دفعته الامام ولا يخفى العنصر كثيرا من بعضهم فكل من اهل الهدنة كذا ذكره وعلم الحق في الجزية انما هي بين يديها
المشركين بعلم حال الصغف لان الصلح على الصفا وشملا الا هانه وعلم ركوب الخيل وليل سلاح وهو ذلك وبند مال الجزية غير معلوم المقدار
مرشد ولا يصير عليهم قوة يدان تلك ولا مع فاما الخاف من فم حيا نذ فاقين اليهم علموا صلح اهل الذمة ايضا فلنا لما كان قبول الجزية
من اهل الذمة واجبا ما بذلوه لقول مع من يعط الجزية عن يد وجب ان لا يثبت جوار النقص هذا لا يخفى السبب **قوله** والعادة ان
شرط دوس خاتمهم عليهم انما اعينها لعادة لا نه في دفعه ذلك في تعلمه صلح الحد بيشن **قوله** ومن لا يؤمن ان لا يعنى عن دية زاجا ومسلما العلة
غيره لا بد من التيقن بضعفه ايضا ومثل من كثره غير نذ ولا يدعون عنه والذى ينبغي ان لا يرد بعينه من دية زاجا عمن فانه لو كان فيى الا
شدوا البصرة والعشر له ولا يطيع اطها ودينه لا يجوز دوه بل فتنه عن دية ظاهر فان بلاد الشرك المشرية لا يجوز الاقامه لبلان لا يقد على

[illegible]

الامام فليسوا ايضا النبي على الخلاف في غير من غير اذنه وان هذا هو المشتم **قوله** وما يذكر الكفار فيها ويقادعون من غير حجب
 للامام ثم قد يقال انها ان هذا حيث لا يوجد المسلمين عليهم بالتحليل والكتاب فانه ما يذكر في هذه الحالة غير على الاصح **قوله** وما يؤخذ
 صلحا او جزيه من الجاهلدين اذا كان مما ينقل ويحول **قوله** الذي والحرب اي كل منهما له صلاحه الاوث سواء اجتمعا او انفردا انما اذا انتقل
 الى الحرب نال الامان عنه وصار للامام ثم كان عليه يقول فاذا انتقل الى الحرب **قوله** وسغا والاولاه باخونه على الذمة للملادهم المذكورة
 في واد الاسلام بغيره قوله فان بلغوا حوزة **قوله** ولو انتقل الى ما بين اهل عليه في القول خلافه فيشأ ومن الكفر هذه واحدة ومن قوله
 تع ومن يبلغ غير الاسلام ديناً قلن فيل من صنعت الاول بان المداكون الكفر مله واحدة الجواز للقطع بان مله الاملة والمخ الكفر بالنسبة الى
 الاسلام كالملة الواحدة المبينة عن الاسلام ويثبت الاشتراك بين الملل في معنى الكفر قبل طرحه فلن يثبت لادلة فيه لان للدعوى كونه
 مرضيا عند الله ولا يصح عليه وهو صيغ لان علمه فيقول الرد كما عجز فيقول كان معروفا واظهر من قوله ثم من يدل دينه فاقوله والدين اسم
 فلا اعتبار بتحمل الملاد به الاسلام ولا من مامود به الاسلام ولا من على كل حال واستثنى في الاموال على دينه فيبقى ما سواه على الاصح
قوله وان عدا فيقول قوله في قوله في الاصح انه لا يثبت ولو امر فقتل مثل الامانة لا يستحق الاصح انهم لا يملكون **قوله** ويجعل مع
 بمقتضى شرع الاسلام اي يثبت ذلك لئلا يغلطل خوادم **قوله** ولا يصح للمكاتب شراء المصحف وان كان ذميا لا يضمن على كتاب
 اسمه وكلامه الغني ولما فاقتر العقيم **قوله** والادب في اهل البيت الاحاديث للاصل ولان في عظيمها لا يبلغ من يد عظيم كلام الله وان كان
 الحكم بالخير وبطلان البيع طريقا الى الاصل **قوله** ولا يصح وصيته ببناء وبيع او كنيسة الا ان يجعلها منزلا للمادة من اهل الذمة والمسلمين
 او من اهل الذمة فانه لا يبعد معيشة هؤلاء ما لو اراد منه المفضل الاصل وهو كونه بيتا لعبادتهم القاسية وفي حاشي شتى التمثيل
 ان هذا البيع على اطلاقه فيل هو من موضع الاستحالة وليس يثبت **قوله** او يبرق شتى في التوفير ولا يثبت لانها محمدا مع من فيها باعلا
 لا يجوز لنا بتبديل الوصية بكتابتها **قوله** ولو ادعى الواهب جاز ان يبعده ليس وصيته محرم **قوله** وما عدا في قوله انما انما انما انما انما
 الزكاة بغيره قوله كل من خرج على امام عادل ظم العباد اعضاءا وجوه بالفساد المبادر من قوله خرج الامام عادل وهو يعونها
 يتناول الاحاد وما في حقهم واكثر الشيخ وابن اميرهم بحيث يكونون في صغيره في المصنف المنهني الاول حتى لو كان واحدا كما في
 عبد الله بن علي لعنه الله واسموا من جهم من قبضه الامام واحكامهم وانقادهم عندا ويطلبوا ويأذونه النابض بينه وبين المنهني فامل
 واكثر ايضا ان يكون لهم فاقبل عندهم والامم ففلا في الطرف وانما يفي يكون بعد سؤالهم وصل بشههم ان كانت **قوله** ويجب قتاله على
 كل من يشق الامام على الكفاية **قوله** ومنه فمعه ما حواه العسكر من الغنائم فيل ان افترها المنع بل الاصح الجواز وهو الاكثر بين الاححاب واختار
 المصنف المختلف **قوله** فلو ائلف ابا عبي مال العاداة اي شخص مناجع للامام العاداة اي شخص مناجع للامام العادل ولو كان ذميا
قوله وانما الخلاف في مفاينة لادلة القول في ذلك منكم انه يدعون الى الخي ويا مروان بالمعروف لان الجاهل على بعض لا ينافي الجاهل
 على بعض الاخر ومن ان الامتثال امر واحد فيها كفي فيه البعض على ان كان كفايا لم يجب على امره ويكفي فيه ما دون ذلك مع ان الوجوب
 الكفاي يغني عن جميع المكلفين وانما ان في بينه وبين العبي ان الثاني يتعلق بالمكلفين فكل ال حصول كل واحد والا اول مغلق لم لا باعتبار
 عنهم بل باعتبار وجود الجاهل والمبني والاول **قوله** والاول في الظاهر الى بل الاصح ان الوجوب على اتم وامر بالمعروف وغير ذلك ولا خلاف
 لان الواجب على الجميع البناء والامر والهي لا يكفي من بعض فلو تخلف بعض كان انما وانما حصل المطلب بالبعض الاخر والا على الوجوب الكفاي
 وليس المراد بعد النابض معنى وجوب الامر والهي على الباقين واما ان الوجوب الكفاي عقل نظري لا يكون لظفا فان اردت محامد في شكل
 والنظر خلافة وان اردت في بعض الاثر والمعرفة والمنكر فمثل الان الظن ان السجود عنه في السلك خلافة ولعل الاظهر ان الوجوب بمعنى **قوله** ولا
 يقع المنكر على الوجه البعدي كان الذي عندهم واكثر في ذلك فمثل المنكر في المحرم والمكروه وهو خلاف المنكر فاذا ذكر المصنف واجبه
قوله وانما الجاهل بشرطه انما وجوب شرطه جميع هذه الامور في اشترطه بالاول نظر لان من علم ان دينه افسد من
 منكر او تركه مع فانه يجهل بجهل مشاهد عدلين ولا يعرف المعروف والمنكر فيغلق الوجوب والهي ويجب تعلم ما يجب مع الامر والهي كما
 يغلق المحرم وجوب الصلوة ويجب تحصيل شرطه وحلها والاصلة ذلك انه دليل يدل على اشترط الوجوب في هذا الامر والواقع بخلافه وتبين
 الامر المطلق فيجب الواجب بشرطه بالنسبة الى ذلك الشيء فيوقف على الدليل **قوله** فلو عرف عدم المطلبه سقط بشكل اذا جعلنا او فمثل
 الاثر بالمعروف والهي من المنكر **قوله** اعتقاد وجوب المردف وحكم الفعل فان هذا لا يعطل سقوطه بغيره فعدم المطلبه عنه والذم في

اسماء الظرف فلا شك ان هذا القسم ليس من خصوصيات التجارة بل اكثر الابواب وكلها كالصلح والاجارة يجزئ فيه ذلك واعلم ان هذا ليس مخصص
 العلق ولا ان العقب بحيث منها من حيث يصح ويصدق على جميع امامه حيث يكون متعلق الثواب ام لا فان ذلك من عرض العباد وان كان
 لا يجوز فيه الا ان الشيء الواحد قد يكون الواحد قد يكون معاملة وتخصيص شيء اخر يكون عبادة **قوله** فخر واجب حتى هذا الضمير يكون
 مؤثرا يعود الى الاشياء **قوله** وهو يحتاج الانسان الى العفو عنه وفوت عياله كان عليه ان يدرج مطلق المؤثر من فخره وكونه
 وسكون الملاء بمؤثر العفو الصوري في مقام بدنه واما في عياله فيزاد به ما يجبر شرها وان زاد على فدا الضرر وان يدرك
 فيه ما يدفع به حاجته المصطفي بما يجب على الكفاية وان يدرج فيه مطلق التجارة التي لها يخفف نظام النوع فان ذلك من الواجبات الكفاية
 وان زاد على ما ذكرناه **قوله** ولا وجه له المتيقن كان حفظه بقول وليس عند ما يدفع به الحاجة لا انه اذ لم يكن عنده ما يدفع به الحاجة ولم وجهه في
 تحصيل احدها التجارة يكون التجارة وهو احد اشياء الواجب فلا يجوز اخراجه بهذا القيد الا ان يرد بالتحايل وجميع انواع
 الاكساب على الاطلاق وهو بعيد وان كان الباب جاعلا مع العظمى الاشياء فانما نطق انه ذكر كثير منها من قبل الاستظهار **قوله**
 من رتب وهو ما يقتضيه ان الشيء يستعمل على العيال او نفع الحاضر ويخرج حصوله من الحاجة بعزل التبعيل القصد فيقضي ان القصد مطابقة فعل
 المكلف لما يطلب منه ويشهد من قوله التوهم ان هذا الواجب متوقف بعينه هذه التجارة ولا فائدة التبعيل بالحاجة فيجوز ان متعلق نفع المؤثر
 متغير فالحاجة لم تكن واحدا في حصوله فلهذا الحاجة بعرض من الاكساب ليدفع ضرر محتمل فانه واجب حتى يكون فيه اذا المحاييل خاصة
 اعلم انه بعد حصول فلهذا الحاجة لا بعد ذلك ما يوجب ولعل من يريد الحاجة التي لا يتاخر فيها فيكون المعنى ونفع المحاييل الى النفع الاخر فينتفع
 من العبادة ذلك والادب من التبعيل بعدم منافاة شيئا من الواجبات وصياح وهو ما يقتضيه ان زيادة المال لا غير مع العنى عنه وذلك
 هو ما يكون زيادة المال فقد فقط كان الى المال يرد فامر شاذ في ذلك **قوله** وكبره وهو ما اشتمل على وجوبه في الشرع كالحرف
 ربيع الاكفان والنعام والربيع والنفقة من غير غليل كاهل الصنف في الاحبار فيكون العيش لا يكاد يعلم من اربابا وكراهته مع الكفان
 بان صاحب ليس الى اربابا وكراهته مع النعام بان لا يعلم من الاكفان وكراهته مع النفاق بان مشركا من وكراهته كراهته في السلب والحرمة
 فيعرف بان الماد وكراهته الحاصلة في الاشياء وصغر فلو عرض متعلق شيئا منها فادام يمكن مكرها كالاحتياج المصنف دينار ونحو ذلك **قوله**
 التمايز والساجرة ان يكون كراهتها لصغرهما وسقوط صاحبها عند الناس والظن انه يتفاوت بينهما في المدلول ويمكن احتصاص احدهما ببعض
 الانواع كان يكون كراهتها لصغرهما وسقوط صاحبها عند الناس والظن انه لا يتفاوت بينهما في المدلول ويمكن احتصاص احدهما ببعض
 كان يكون المحاكم للعلل والنساجرة لصغر ونحو ذلك **قوله** والمحجوز من الشرط اي مع الشرط انما هو الاجرة فلا يكون له فعل ولم يشترطها
 ان يثبت له ولا باس بل المحجوز كادرت به الاحبار ويجب المحجوز ان يشترط قبل الفعل لانه بعد عن التام ولان ما كثر في كراهته
 الاشتراط من قبل المحجوز خاصة **قوله** والناظر مع الشرط قلنا في المحجوز **قوله** واجرة الضرب وهي ما يعطى العاقر من الجاهل
 نفقة التي وعدنا انه مكره لم يثبت ما يقتضيه الخريم ولو دفع الى صاحب الفل سلبا او كراهته فلا باس وينبغي خلافا فانه فلهما جبر
 الاتقي الوحيد له **قوله** وكسب العبيت وغير المتعبد للحرام ان لم يعلم باذنه من موضع خلافه الحديث التي عن كسب العبي الذي لا
 له فانه ان لم يجد صرف في المصنف التبعيل وكذا ان الشيء لا يصغر لها فانها اذا لم تجد ذنبت وكذا كسب من لا يجنبها الحرام **قوله**
 واجبة يعلم القرآن وقيل يخرجها والاصح الكراهية التي لا يجزئ بفعله عنها او بخير او هما المحرم والمودة او كفاية كالمعينة والاجتهاد او ما
 يكون به نقاء فواتر القرآن **قوله** وتعتبر المصنف بالذهب ولا يجوز للوابة وكذا في القرآن بالذهب شد كراهته والظن ان كثرة الاحزاب
 بالذهب وجه له منقشه كالغيش **قوله** والصياغة التي من اتخاذها صنعة في الحديث **قوله** والعصابة التي انصاعها والوفى بينها
 ويبيع بالدين والحق معلوم وكوجب الجاهل ولورود النص بذلك وهذا انا اغلب السلا حيث لا يكون محل ههنا التي **قوله** وحضرا
 الشجون وقيل يخرج من حكم الحب والوجاد ومعاملة الظالمين والسفلة هو بكر السبي وسكون الفاء وفخر مع كراهية وانما ظاهرا وهو
 شريب من الاذينة وقد عرفت ان الايبالي بما قال ولا بما قبله والذى يضره الطيور والذى لم يضره الاحسان ولم يبق الاساءة او الذي
 ادعى الممانعة وليس لها اهل ولا ويسان من اجتمعت فيه هذه المحال او بعد فيه بعضها اجتنبت فاعلم في الحديث التي عن مخالطة من لم يثبت
 في الجنب **قوله** وذوي العاهات في الاحياء التي من ذلك والتعليل بانهم اظلم شئ **قوله** والاكراد ومحاسنهم ومناكحتهم في الحديث التي عن
 تلك والتعليل بانهم من المحجوز كسب عنهم العطاء **قوله** واهل الذمة التي من ذلك **قوله** ومحل ذلك وهو ما اشتمل على وجهين وهو اقسام الال

كل نفس لا يقبل النظر الى الاول من اقسام المخلوقين النجاسة الاكتساب بكل نجاسة فيقبل النظر اليه واراد بالنجاسة ما كان غير نجاسة وشيئا جديدا
الاعيان النجسة ولهذا منتهى الى ما يتجسس فيه وما يتجسس فيه من غير نجاسة فيقبل النظر اليه واراد بالنجاسة ما كان غير نجاسة وشيئا جديدا
وعنه على وجود الملائكة المنيشة على كونه في العادة وانفع ما في عبادة وحسنه من غير نجاسة فيقبل النظر اليه واراد بالنجاسة ما كان غير نجاسة وشيئا جديدا
او ما يعا كالماء فانه يجوز بيعه كما سبنا **قوله** كالحجر والبند من غير نجاسة بالاصالة والحجر من اللعب والبند من المهر **قوله** والقطاع
فدس في غير **قوله** والكلب والخنزير وفي غيرها اذا كلبها من غير نجاسة **قوله** واجلها اي وان لم يخل الحية لانه نجاسة خلا من النجاسة على ما
سبق **قوله** الا الدهن الضيف لانه في الاستصحاب من السماء خاضع ليدان حرم حوازل الاستصحاب من تحت السماء
ملا يجوز تحت الضلال على الامح وهو بعيد وليس له لاد نجاسة بها من حرم الفأنة كما هو ظاهر وقد ذكر شيخنا الشهاب في بعض
حوادثه ان في رواية جواز اتخاذ الصابون من الدهن المنجس وصرح مع ذلك بجواز الانتفاع به فيما يتصور من فائدة كطه
الدواب فيلان العباد فيقتض حرم الفأنة بيان لوجر الاستثناء اي الا الدهن المنجس لخصه فانه الاستصحاب وهذا لاستلزام
الحكم في كونه نجاسة نظرا في الاحتمال في العباد المقتضى لعدم الحصر **قوله** ولو كان نجاسة الدهن كما لا يمتنع من المنيشة
الحية لم يجز الاستصحاب بولا تحت السماء في حاشي تحتها التخييل فقل من غير المصنف لجواز ذلك في الدهن الذي هو نجاسة تحتها بالعموم
وهو بعيد بثبوت النجاسة هو الانتفاع بالمنيشة **قوله** ويجوز بيع الما المنجس لبقوله لظهوره وكل كل ما عجزه التخييل في المنيشة والما
انفس على ذكر الماء وان الحكم بعدم نجاسته باق في ثبوت الحكم في كل موضع ثبت **قوله** والاذنية ابوان ما يوكل محمد الخرم لانه
الاذنية لا ابل الاستثناء وقال المصنف في المنزلة والخلف الى جواز بيعها وحكمها من المنيشة مدعيها فيه الاجماع والاصح الجواز ان
ينزق في مضمون محال ما بول الابل فيجوز بيعها كما يجوز بيع اذنية ما يوكل محمد لانه من مملوكة ظاهره ينفعها في اذنية
وبغيره وبه صرح في المنزلة **قوله** والاذنية جواز بيع كلب الصيد والمنيشة والاذنية والحائط الخلاف في كلب الصيد صرح به في المنزلة
الاصح الجواز وان لم يمتنع من العباد ثبوت الخلاف في النجاسة من حيث هو في حكمه كلب البند اذا اتخذ كلبا من غير نجاسة في المنزلة
الحائط هو البطلان **قوله** واجلها اي وكلما اجازها جازها من غير موقوف على جازها **قوله** واصنافها وان حكى الما شيئا اراد وان
حصل في ذرية وان باع الحائط اكثفا وكره ولا اشكال في ذلك اذ كان في ثبوت العود المنيشة منها اذ لم يكن في الظاهر الجواز للغير استصحاب
لما ثبت **قوله** والنزيبية اي من غير الصغر وان لم يكن له احد هذه الصور بالفعل لانه واحد **قوله** ويجوز انما اعيان النجسة اما البيع
فلا يجوز له حال كسب لانه الفأنة الموجودة في شئ من هذا لا يصيرها الا يقابل بها والبزج من كسب البزج وبعض علمه في القاموس **قوله** كلبا يكون
المعصية من اى الما من غير على حاشية التي هو فيها الامم الحرام فان الاثام العوض الاصل منها هذا الوضع المحصور هو الحرام وانما كان
الانتفاع بها حاشية في اصرار من مع من غير امره من معنى وجب العادة ولا اشكال في وضاحتها الباقى فصل بذكرها ما ينفع بنية الحلال
وبعد ما لا لان بذل المال في مقابلتها هو على هيئتها بذل في الحرام الذي لا يعد ما لا يعد الشارع نعم لو باع وضاعتها الباقى بعد
كسبها بذل ان يكسرها كان المشتري موقفا في نفقاة وان تركها امكن القول بحج البيع ومثل باقى الامور الحرة مثل اذنية الفخذ والاعم
وهل يلحق بذلك بيع الدين المنجس على ان يخرج بلما وان يصير باليحل ذلك لوجود المقتضى ولا اعلم فيه نظرا لاحد هذه الصور المعولة
من هذا البطلان المحذور بعين العادة ولم احصه في كلام احبابنا ويمكن عدم الحاقه في الامور لان الصور وان حرم عليها فلا دليل على نجاسته
افنا واما اذ ليس المقتضى منها من النجاسة في لوجر الاثام والحكم فخط ما هي من غير نجاسة في لوجر النجاسة في بعض الاحيان
ما يدل على خلافه نعم لو كانت بعد في اقسام انا فخر وهذا فنق من العادة الثاني من اقسام المخلوقين من الاكتساب بكل ما يكون النجاسة
وفيها الاثام التي تقدر كالاكتساب بالاثام والاهو وانما احفظنا لهذا التكلف لان في له فيما بعد وبيع السلاح ان شاء الله تعالى
على الاثام التي تقدر كالاكتساب بالاثام والاهو وانما احفظنا لهذا التكلف لان في له فيما بعد وبيع السلاح ان شاء الله تعالى
القسم الذي يعرضه الحرام الا ان يقال هذا ليس ما يعرضه الحرام باعبارا من فائدة يقتضيه كل من الحرام والحلال ولكن
بالعاصي يقتضيه الحرام فلا حاجة الى التكلف السابق في النقذ وبيع السلاح وما عطف عليه من بيع العبيد ليعمل حراما فانه
بأنه عطفه الحرام ليعمل كل ونحوه **قوله** وبيع السلاح لانه لا يملكه ولا يملكه من ان يراد به المملوك المملوك
والغلاة داخلون في اعداء الدين ويحل في قتله وان كانوا مسلمين فظالم الطريق والحاربون ونحوه لانهم اعداء المدين باعبار المقاتلة

[illegible]

ريبك الخرم احوط وهذا فيما اوردوه وامابعينه كالشجر ينظر من كلام بعض الاصحاب الختم حيث حرم التماثيل والخلق والمعتقد العمى والقلم عدم الفوق غير
 ينز الحليم وغيره فيكون الاقسام انما هو احداهم اجماعا وباني الاقسام انما هو احداهم اجماعا وباني الاقسام انما هو احداهم اجماعا وباني الاقسام انما هو احداهم اجماعا وباني
 والقنا هو محدد والملازمة على ما في الدرر هو الصوف المشتمل على التجميع المطرب وليس على ذلك الصوف محمدا وان كانت القلوب البهية ما لم يثبت
 الى حيث يكون مطربا بسبب اشتراكه في التجميع المقتضى لذلك واستثنى منه الغناء والحداء وفعل الملاءمة في الاعراس بشرط الاثيرة واستثنى بعضهم من
 المحبوب **مولد** وتعليم وكذا تعلم **مولد** قد وردت في بعض النسخ العمل على الاحتضار ومعه ما فلا ينصرف عنه والرجال والملازم من عمل
 الرجال عليها عدم سماعهم صوتها القطع بالتحريم وان لم يدخلوا عليها وذلك اذا كانوا اجانب ويجعل العمى لا طلاق العنى وانما يحرم من الملاهي
 ما لا يجوز في مثله العرس فالذي لا يمتنع فيه والاحكام لا يجوز له محبة لعبها على الظن الاستنباط **مولد** ويجوز انما يجوز بالبالا بل يجوز بالحق
 بشرط عدم الاثارة وعدم السماع الاجانب صوتها والقمار حرام اى عمله وهو اللعب واللعب بالان المدعى على اختلاف انواعها من
 الشطرنج والنرد وغير ذلك واصل القمار انما هو على اللعب بشئ من هذه الاشياء وربما اطلق على اللعب بها قطعه ولا يخفى ان اللعب بذلك وان لم يكن
 دهن ولا اكتساب به وفعل الاثيرة وما يوقى خذ به حذر لعب الصبي بالجو والخطم فلا يجوز لولهم الشرف فيه بل لا يمكنهم من خذ بل يجب عليه
 الى ما كلفها والى ملكه ويكفى ان يكون مراد العبادة ويجوز القمار حتى لعب الصبي الخ فيكون على ما عطف على القمار والعبادة على هذا المعنى اولا
 ان اطلاق التحريم على هذا الصنيع مشكل لان فعل الصبي لا يوصف بالحرمة ولا يغيرها من الاحكام الشرعية الا بان يؤتى التكليف بالتحريم وغيره
 ذلك يتعلق بالولي **مولد** والغنى ما يخفى كمنع الدين بالماء والمنع عنه واحترامه عن الغنى لا يمتنع كمنع ودى المحضر بجدها ونه لا يحرم والله
 وما حال البيع في الغنى الاول يمكن محله لان الحوم هو الغنى وما الباع فانعه منفعها فاضد ما لا فيجوز ويمكن الحكم بالطلاق لان الصنف بالبيع
 عليه هو الدين والحق عليه هو المشوب والذكرى عبا بالها من ما حاصله فوفى الاثماء بالها من معبر على انه لا يذوق طعمه من ان في الحكم نظر
 قال وشمل ما لو قال قال بعتك هذا الفرس فاذا هو حمار وجعل النهد تغلب الاشارة والوصف **مولد** وتدين لما شطرنج الجوهرة وغيره مما لا يحسن
 وفقد اليد والرجل ووصل الشعر ولو ان الذبح نكس فلان **مولد** وتدين بهن الرجل بالحرام وتدين بهن المرأة ايضا كالوليس كلها منها ذنبه الاخره
 نهي بهن كثير من غير ما به واعلم به العبادة ما يشبهه بان يكون الملاءمة بينه وبينه نفسا وزينة من اياه **مولد** ومعونه الغلظ من الظلم حتى في حرى الظلم
 الا ان عين الظلم **مولد** وحفظ كتب القلال اى حفظها في الصدق وحفظها ما يخفى صيانتها من اسباب التلف والظلم عدم الفوق في كتب الظلم
 بين كتب الاصول والفروع لان البناء وقدمها على الاصول الفاسدة ويجوز ان كان موضع الضلال هو الكتاب دون غيره مع حفظ
 على ما جاء بعد ما من الورق والمجلد ان كان من اصول المسلمين والمنتهيين الى الاسلام ومن اختلف الجميع قطع **مولد** لعين النقص او الشجر الى
 نقص ما لا الضلال والمجى على ما يلحق من كتب الضلال وتجاهل حجبها من الحفظ والتعريف بالمرتب والمجى ان قوا به كثير فلو ان قيل
 المايل والواقع الزيادة او معرفة بعض اصول المسائل والدلائل ونحو ذلك جاز الحفظ والتمسح ايضا لمن لم اهل به النقص لا معصفا والصبر
 لا يؤمن علمه ضلالا اعتقاد **مولد** ونحو الغدنة والاحجيل وتعلمه الخ هذا ان من كتب الضلال بل من دوسها كمن يلعن من نكس بعضه
 ما سبق وكان اراد النبي صلى الله عليه وسلم انما في اصلها ما كانا ضلالا وان التلوخ بعد التلوخ يخرج من كونها حقا **مولد** وهي والمؤمنين هو بكسر اللام والمدح
 المعايير بالشعور لغير المؤمنين منهم من الخاتم محاد غيرهم وليس بجهد لان غير المؤمنين يجوز لعنه فكيف مثالا ومنه ما يقتضيه اهانتهم **مولد**
 والعينه هو كبر الغنى المجتر وحدها على الاصل ان يقول المراد في احسن ما يكرهه وسمعه ما بينه وكذا ما في حكم القول من الاشارة وغيرها من الجوارح
 او الخ الى بقوله او لا كيشن الدعوى وقد يكون بالمعنى مثل قول القائل انا لا افعل كما امرت بهين فيقول لو قال ذلك فانه يحسنه ويخبر به اغلظ
 وان كان ظاهرهم انه ليس بعينه كما فعل بعضه به هلك بعض المؤمنين والتفكير او اضلال الناس منها ما كان الغرض من صحح فلا يحرم كغيره المستشير
 والظلم وسماعه والشج والغلط بل من دسبه من ادعى شيئا ليس له والقدح في مفاخره او يدعى باطلا حصصا في الدين وغير ذلك ويجوز
 كلام بعض الفضلاء انه من شرطها ان يكون مغفلا محصونا والاولا بعد غير لو قال من اهل بلدته غير محصونة ولو قال عن بعض واحد مثلا
 ما بعد غير بل يجب عليه **مولد** ولكن يعلم فان الكذب ملعون على المؤمنين مثل ادعى رسول والا ثم لم يلقوا فقتلوا المصلح وحيث
 التوبة **مولد** رددت من يثنى الذم من الوجه الذي يثنى من الذم وكذا عكس ما اعطاه النسخ الواحد خفف من الذم والذم باعتبار مقتضاها فانها تلتحق
 فلا يبعد ان يقال يثنى من يمدح من يثنى وان لم يكن من الوجه الذي يثنى من الذم اذ اقيم السامع من كونه ممدوحا فانه يمدح بالتمام الباطل وانما ذكر
 هذا لخصره وان كان نوحا من الكذب لانه اغلظ من غيره ولما في ذم من يثنى المدح من زيادة انما صرح **مولد** وسبب المؤمنين وذلك انما

ما يقع نقصه مثل الوقوع والناقص ونحو ذلك المن يعني الالهة كالمحقق بما بالقدرة **مولد** والسبب بالذات المعروفة المؤثرة للمادة ^{سما} وشدة حبها لغيرها لشدة حبها للسبب وانما يحرم باليقين كونها معتزلة عن قدرته وان لم يعرفها السانع اذا علم انه مفضل معتزلة لما فيه من مثل عجزها
اما اذا فصل محض من فلا بأس بالثاني كونها مؤثرة فلا يحرم بسببها والحب واما انما اهل الذم فظم القيد بالمؤثرة بنفسها كحل والظاهر عدم لان النظر
برؤية المحرم حرام هذا القول لا يلحقه مثل الثالث كونها غير ائمة الكمال وان لم يكن مؤثرا ولم يذكره المصنف عن انتفاء واحد من الثلث المحرم وانما
ثالث خصوصها لا يحرم الاستماع واما السبب بالعلام في محل كماله لانه محض عيني مقرب المعنى **مولد** وتعلم السبح وتعلمه فان في الدروس
ان تعلم الاحكام من غير ولا فرق بينه وبين المحرم جازي وما وجب وليس يعيد انما لم يلزم من التكلم بحرم او فعل المحرم **مولد** وهو كلام يتكلم به
الربك او في غير او يعمل شيئا بغيره من المهي واوله وعقله من غير مباشر الى غير غير الاء العوذة واعلم ان قوله بغيره من الانسان ان كان
يدل على الجمع يخرج عن الغرض كبر من اقسام السبح التي لا يشر شيئا في بدنه او قلبه وعقله وبلا جبر اعني قوله او يعلم شيئا يخرج عن السبح بالاعمال
حيث لا يؤثر في شيء من المذكور وان من السبح عطف الاجل من رذائله حيث لا يفتقر على وطئها والبغضا وبيها ونحو ذلك قوله او يعمل شيئا السبح
يندرج في ذلك العطف والتفت والدخيل والصوري فان في الدروس ومن السبح الاستخار المحرم والمطهر والاستئذان للمساكين **مولد** والا
ان لا حقيقة له وانما تخيل السبح في الدروس والمادة كونه المعدة السبحا مثل عمل الحيات واطار الطيران وهو ذلك لا حقيقة له في الواقع انما تخيل في الدروس
كونه واقعا والذي سيقا ومن عبادة السائح والمنه وكلام في باب السبحا بان ان المادة بان غريب شيء من الانسان وعقله والفرق بين الم
وزجر ونحو ذلك من الامور المطلوبة بالسبح لا حقيقة لها وهو المفهوم من قولهم فاق السبح والاول وجبر لان ثابرا الانسان بالسبح غير مؤثر على
ان لم حقيقة موجودة في الواقع لان الامور الخلقية ربما اشرب بنو سوط الوهم فان فعل الوهم مقطوع به ونحو عطفه قطع بان لم حقيقة اول حقيقة له
والدلالة التي ذكرها من الحجابي لا بد لانه في ذاته فله في غير السبح انما هي في حال على ثبوت السبح ونحو السعي لا على تخيل حقيقة السبح ومع ذلك
لا يدل على ان جميع افراد السبح انما يحصل بغير العقل وهو ما مضى من احد الاباذه ان اسر لا طلق فير ايضا لان المادة بالاذن ليس هو الذي
نقطة اذ لا يغير هذه المقام بل المادة من العلم والاعلان كما بينا در الى العلم ولا يضر كونها ذات مع الفيز ومع ذلك فلا يدل ان حقيقة له او بناء
القدرة او ثبوت الغضا على ان السبح حقيقة غير ظاهر بها احد وثبت في بدن الانسان بسبب العقل بنو سوط الوهم فان في المصير غير واضح ولا
استحقاقه ان يكون لبعض افراد حقيقة وجوده فان في روى عطف الشخص عن ذوقه غير معمر من وطئها معناه ظاهر ومع ثبوتها لنا لا يغير معاذ ذلك
قلنا وان لا اقل من ان يكون ذلك بتبشير الى فعل الوهم غير ذلك **مولد** ونحو زحل السبح الاقسام بغير العقل جميع منهم ولا يمنع ان ثابرا كبرها على ان يصدق
منهم **مولد** وتعلم الكهان انظر الظاهر انما يكبر الكاف فانه الصالح كمن يكهن كانه مثل كيت يكهن كانه اذا اراد ان صادقا فقلت كهن بالعلم كانه يابح
والكاهن هو الذي رضى من الجح بائنه بالاحبار وانه يوزن كمن هو السابح للانسان يزل الى اى هو موضع ثابره وقد تكررت اياه ابتداء على ما نعتها فان
ايضا لا يثبت التمايز فيها للسابح من الجح وانه يوزن كمن هو مغول او مغول سمي به لانه يزل الى السبح غير اى هو من اى هو من قولهم لان دق في غير
اذا كان صاحب علمهم وقد يكر دواه لانباء على ما يعبرها ومثل قال لتباقي **مولد** والتجيم حرام وكذا تعلم الجحيم مع اعتقاد ثابرها بالاستغفار
اولها مع حل فيه فليس مع اعتقاد ثابرها في التجه فعمل الجحيم والمادة من الشجيم الاحبار ومن احكام الجحيم باعتماد الحركات الفلكية والاصناف
الكبرى التي يرجعها الى القياس والخشوع فان كونها كثر المعينة والاصناف المعينة سببا لوجود ذلك انما يرجح الجحيم فير الى مشاهدتهم وجود مثلها
ذلك لا يوجب العلم ببيها ليجوز وجودها من رضى لها مدخله مسببة لم يحصل الا احاطة بها فان القوة البشيرة لا يسلها الى صفتها ولهذا الكثرة
المجتمعة وحظائهم اكثر يا وقد روى من صاحب الشرح الذي في تعلم الجحيم بالبلغ وجوه حرم قال امير المؤمنين ع اباكم وتعلم الجحيم وما يحدى به
تبر او غير فانما يدعى الى الكهان في الجحيم كالكاهن والكاهن كالساحر والكاهن في النار اذا نفرد هذا فاعلم ان الشجيم مع اعتقاد اياته الجحيم ثابرا في
الموجودات العقلية ولو على حد من المخلصة حرام وكذا تعلم الجحيم على هذا الوجه بل هذا الاعتقاد كفته ففسر دعوى باسرها ما الشجيم لا على الوجه مع الخوف
على الكذب فانما هو في نفسه ثابرا كاهن الى روى وسوال الجحيم والعثرة العروية ذلك من هذا القبيل مع هو مكرهه لانه يجوز الى الاعتقاد الفاسد وقد روى
الذي عنده علم حسا للمادة ويحكمهم الاخرة وعلمه تابع العقل وحكيه الدروس عن بعض الاصحاب القول بجبرها فير من الغرض المحض ولان احكام
تجه لا يخرج عن الكذب واما علم الجحيم فلا يميز فيه بل وبما كان مستحبا ما فير من الاعلان على عظم قدره اسر بوع ولا يحرم الزم انما لم يقطع فيه
بالطاقة لا فلا يميزه عن غيره فلا يجوز ان اعداه فالاد كان في التوسم لجبر الغال ويكره الطرفة **مولد** والقيامة احكام وهي الحاق الانسان بما
يزعم انه يعلم من العلومات والحاق الاثا اذا وبتعليه محرم او جحيم بغيره من ذم علمه كونه اشر **مولد** ولو وجد عند من رضى عنها الا

اعلم يمكن كذلك / قال البائع اعطيت في هذه السلعة كذا نصف من المشتري فان لم يجز له الاحتياذ ولا ياتم البائع الا ان يكون كاذبا **قوله** على ان ياتي بالحكم كذا
قوله الثاني يحرم الاحتكاك على ما به هذا من غير الصدوق في المنع وايه البايح وهو الاصح لقوله هم المحرك ملعون وذو صلب الشخ
 في المبطول للنفذ انه مركب وهو احد قولي والصالح والكافي لقول الصادق وهم والسند الصحيح لا يجرى الاحتكاك في الطعام الا اذا طوفان المفهوم من المخاض فاعل
 المحرم **قوله** وهو حبس المحتفظ والشعر والنم والزيبيب والسمن والمخينة ووايز والزيت ولا بأس بها ولا يخفى الاحتكاك في غير ذلك نعم لو
 اضطررنا **قوله** اما ما ساقا من الحكم كافي الشخصية وما دام لا يبلغ حد الضرر فلا شئ من ولائته **قوله** بشرط ان لا يستفاد للزيادة وقدر غير
 ولا بد لغيره اخر وهو الاحتياذ الى مثلها فلو استيفاهما كالحاجز اليها ولو في زمان مستقبل اما لو شتر او لم يشتر فلا يخفى والقلم انما لو ادا داء غيره
 عند الحمل بشرطها وعند حصولها كذا وحشيت من بيعها تلفها او تشبها لا بعد ذلك احتكاك والاحتكاك اما لا يخفى ان استيفاء الزيادة
 اما لو كان مثله لا يفي بدنه ومع الاستيفاء يخفى الزيادة والتوفيق فانه يحرم الاستيفاء لا لظلاله التي هي من ذلك وحل يفي في الاحتكاك
 بين شراء الغلة وكذا في غلتها التي استمناها وكذا جالبها ثم للصف في الشئ ان الاحتكاك وانما يخفى اذا شتر في الطعام وحسب وحسب الخليلي
 عن الصادق في حيث قال الحكم ان يشترى الطعام ليق المصغير فيحكمه يد عليه اذا عرف هذا فلو وجد في غيره شئ في حاجته التاك
 لم يحرم المحبس **قوله** ومثل ان يستفاد ثلثه ايا من الغلة او ربعي في ارضي القلم ان الشراطين ايضا معتل عند هذا الفعل الدلالة على
 انه مع وجوده باطل غير الاحتكاك الاستيفاء والا طباق في هذا انتفاء التحريم لو استيفاهما للمحجز والذي دل عليه دوايز الكون ان الاحتكاك
 يخفى بان ياد على الادب في تحصيله على التلازمة الغلة وهو مقتضى عبادة للصف والاول الاصحلا حكم منوط بالحاجز كما هو المساق
 من الاحتياذ فيقبل في زمان معين ولعل دوايز الكون في بنيها الامر على المقتضى ذلك الزمان والا فقل من هو الحاجز الى الطعام قبل التثنية
 والادب في ذلك من بعد بايع محلا واعلم ان ما ذكره الاحتكاك وقاين في حصول الحاجز الى الطعام وان لم يبلغ حد الضرر اما لو احتاج
 الناس الى الاذن والدخول مثلا ونحو ذلك فاما يحرم حليم عند الضرر من الشراطين وبدون ذلك لا يجب من له وان كان في غلوم من قبل
 غيره انتفاء ارضي من الذي وان كان الاشتراك فيما يقبل كونه العلة في مقتضى التحريم كالمكان استيفاء الطعام يحجزه فانه يجب بذله عند
 الضرر **قوله** ويجوز على البيع الاستيفاء على ما في هذا هو لان الناس سلقون على اموالهم الى ان يحجز في طلبه الغنى او يمنع من غيره **قوله**
 لو وقع اليه ما لا يفي في قبيل فان عزمه على ان يشر عليه وان خالف ضمن لا يشرط العدا في الغنى الا ان يكون الغنى في واجبا **قوله** وان
 اطلق فالأمر بغيره احده من هذا هو الاحتياذ والاحتياذ في المبدأ ودان المقتضى اليه غير المانع الا ان يدل من غير حاله او مخالفة على رضاه
 منه جازا لاخذ وياخذ احدهم لان يد ويجوز ان يدفع الى عيا المخرج في ذلك على كل واحد من القولين لا انتفاء **قوله** ويجوز كل
 ما يشره من الاموال كالحضانة والعقود وغيرها اعتمادا على شاهد الحال ولو اعتد اخذه واستقر عرف بذلك جاز الاخذ **قوله** وقد
 يجبان التزم وافترقه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اليها ثم فرض الوجوب على الامر من البيع فكذلك لو لم يعلم به الامام وكان اعلم من في الفضل
 وجب لعل امره بغيره وجوب ذلك على الكفاية والحصانة **قوله** ويجوز من المحال الايع التمكن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ذلك على
 كاصح من الشئ وان ادخل الجا وفيما لا يجوز وبدون ذلك لا يحرم **قوله** فان جهل بمصدره فباعتد به في ان يكون ذلك بعد التمسك به من
 الوصول اليه والى وادشر بعدونه هذا انما بالنسب مما عمن حصون فان خرج يوقف على نصيب **قوله** ولا يجوز اعادة هذا الى الظالم حينئذ اما
 اضطررا فلا يخرج والظلم انما يصح على التقدير ولو علم بعد الاخذ ولم يفتقر الدفع الى المالك ولا في الحفظ والتحقق التلذذ واحتجها الظالم
 كها في الضمان نظر **قوله** والذي باخذ الظالم باسم المفاضة ومن الاموال باسم المخرج الحج المفاضة معناه معين يوخ من حاصل الارض
 بغير اليه بالخروج كالمقتضى التلذذ والمخرج معناه من المال يفر على الارض وعلى السببان كان يجعل على جوب كذا درهم او عبدا
 بقوله باسم المفاضة باسم المخرج لان ما عدل ذلك لا بعد مفاضة ولا خارج حقيقا ان تحقق ذلك انما يكون ماحرا لا امام ولا في بين
 الجاير لايها واحا لشخصها اجماعا ولا يعتبر من المالك فلو ان ذلك حق عليه لا يجوز له من مجال والجابر وان كان قائما بالظفر فيتر الا ان
 الاجماع من ضمها الا ما بينه الاحتياذ والمواثيق عن ائمة الهدى ذلك على جواز اخذ اهل الحق لها من حق الجاير بغيره من المخرج العظيم
 فان حق المظفر في ذلك لاهل البيت ثم وقد وصحنا في من قبلهم ثم لا يجوز اخذها بغير الجاير فطعا وكذا ثم الكرم والسببان صرح به
 شيخنا الشهيد حواش **قوله** ومن لا نعام باسم الزكاة حق الزكاة بالانعام والظن ان الزكاة الغلظة والاموال كملك وعبادة الدروس
 ينالها ومن بعض الاحتياذ ما لم يثبت لها ولا يخفى ان ذلك انما يكون حيث لا ياخذ الجاير ازيد من الواجب وهو اخذ الزكاة من

لكل واحد وان كان غنيا ثم الاحتياذ والعبادات والاعطاف وهل يراى المالك من اخراج الزكوة من اخرى بلوج من مخزوا لا خلو والتعليل يكون
 دفع ذلك حقا واجبا على المالك ذلك كما في الخراج والمقاسم بعين من معتبر ههنا البئر كما يعبره اخرج مطلقا الزكوة وصحاح العدم لان
 الجار ليس من ارباب الفقراء فيشعرون البئر ولا يصح اخراج مدونها **قوله** فان جعلهم اخرج حشرون وان جعل المقدار يراعى الجمل ما يعقل
 ولو علم زيادة من على الجمن ما يعقل البئر ولو امتنع اليقين نفي غلبه النوى والحنن لا بد منه وان يادى فيسلف لها لا يحل الاجر
 الخاص بالعمل بعين من سناجوه الابا ذنر ويجوز المطلق بان انتمتع ان الاجر الخاص هو الذي يساوي لعل منه معتبر بحيث يشبه نفسه المطلق
 تجلعه وانما الجار ان يعمل مدونه اذن المستاجر لان منافع في تلك المدونه صادرة عما يملكه الجار المطلق وانما ذكره هنا وان كان
 من المسائل الاجارة لانها من جملة الاكتسابات المحرمة ففعل هذا العمل بدونه الاذن بنزاع المستاجر من مقابلته بالمسمى مع دفع البئر باجر
 المثل ويصح مطلقا مستاجر باجره المثل **قوله** فيلجأ بالاكل دون الواحد والا حوط المنع المثل لا يجوز منسكا بالادلة في القاطع على
 مال المسلم الا ان يطيب الفم من موى يوثق من فمهم الا بالاكل من بيوتهم والفا بل بالجواز الشيخ استنادا الى بعض الاحياء والى لا
 معلوما لادلال الخبير **قوله** واجبة البدن وقدر على الجارة **قوله** مع غنائم واقفاق وله عم اي حرم ذلك مع احدا الامر من العند خوف
 التلف لا من غير لزم الاجتناب ومع انتفاها من مقدار الفقير على ما سياتي **قوله** او يحسن فالا ولا يذره اذا كان حنون من مسئلا
 بالحق الواقع في صغره فلو بلغ وصار مسئلا ثم جاز ان الولا لا يحل الحكم **قوله** فله الا فراض مع العير والعير هل يحل بالاب في
 جواز الا فراض مع العير هل لا نه اب **قوله** فيكون موجبا فابلانظم ان هذا حكم اقفاق والحد في موضع يجوز له الا فراض كمالاب **قوله**
 وان نفق جارية عليها ويطاها ح فنيض البيع لنفسه هو منقيا طرية ولا يحل وطها قبل ذلك والاب المعسر التناول من مال ولد الخ
 لا من غير يكون الولد صغيرا او كبيرا لكن لا بد من الكبر من اذنه ومع امثاله يستقل بالاخذ وكذا كل من يجب نفسه باخذ اذن المشتق
 فان نعت دفنا حكم فان نعت واستقل بالاخذ **قوله** ويحرم على الامن ان ياخذ من مال ولدها بالعكس لا يخفى ان هذا بالقبول السابقة
قوله ويجوز لها ان ياخذ المادوم ويصلح به هذا الحكم اعمامي وبردت النصوص المادوم وهو ما يؤيد به مثل اللحم والحل
 والدمع وليس بجيد ودخل الفاكهة ونه بعض الاضياء من طرف العامر جواز الطب **قوله** ولم يجز يخلط الا حجاب باختلاف الحال
قوله الا ان يخلطها فيهم ولو ظهر ما اذات الكراهة فليس بجيد القول بالخير **قوله** وليس للبنت ولا لام الخ وان كانت احد الزوجين
 في امور المنزل لزم عدم النقص على غير الزوج **قوله** لو دفعت البئر مالا ليشترى به كره لان يشترى به جارية يطلها الاسع الاذن انما في
 ذلك لان فيه مقابلة ففعاله باخره لها واقول الصاوية وقد سلم ابن المنذر ودفع الامران اعلها به فاشترى من مالها الجارية
 اقامها فاقفال اذوت نفق هينك وشحن عينها اما مع الاذن فلا في هين البئر **الفصل الثاني في الافان** يجب على الجارة ان يتفقر فيها
 ولا مالا فانه المستفيل طاعطه الايج واخذ التناقض والسويزاى بينه البيا عيون على هذا الوجه وهو ان يجعل الماكن مثلهما والعصير
 مثل الكبر فلا يجعل بسبب العاونه الماكن ويحويها اما الوجه بسببها دعاية وفيه كفاية الايمان والفضل والدين وهو ذلك فهو حسن
قوله وذلك ان يزوج بالماء ودال احسانه اى اذا قال لشخصهم احسن اليك فيقول ذلك البيع عليه **قوله** والتكبير والشا اذ ان عند الشراء يجب
 للتكبير ثلثا والدهاء عند الشراء ثم المحرقة ان ذلك بعد الشراء ويظهر من ان ذلك للمشرى واما الشا اذ ان فلم احسن فيه **قوله** وكان
 العيب اذا لم يكن خفيا ولا حرم كالماء في اللحن وقد سبق **قوله** والسوم بين الطالوع الفجر والشمس لا نه وقت الدعاء وطلب الزدق **قوله**
 وان زيادة وقت النداء اى وقت نداء المندادى على السلعة كما يظهر من الوايز بلعز بدان نشاء انما سكنت المندادى والمبغ فيه وراى الغنى
 ما يظهر من زيادة المحرم **قوله** والدخول في سوم المؤمن وقيل يحرم وهو الاصح لئلا ينهى من عن وموضع الكراهة والخير ما اذا
 دفع الشئ من البايح بالرضا بالبيع او ظهر ما دونه وسكنت نفسه **قوله** وان يتوكل حاضرا لباد والماد بران فيقول الحاضر لبادى قد جلب
 السلعة وانما البيع لك ههنا بذلك الاستسقاء بالغنى وقد دوى عن الباقين ان رسول الله قال لا يملك احدكم شيئا فذا وجب من المصروف لا يبيع
 حاضرا لبادوز والمسلمين يرون في امر بعضهم من بعض والا صح التحريم لئلا ينهى وهو احد قولى الشيخ والاخر الكراهة للاصل بشرط المصنف في
 المنهى التحريم بشرط ثلثة ان يصدق الحاضر لبادى لئلا يبيع له وان يكون بادى جاهلا بالبيع وان يكون قد جلب السلعة للبيع وفي
 اشراط العيبين بطلان غلاف الغنى نعم اشراط الاول صحيح فانه لو لا ذلك لم يجز المسمى لم يجاز وفيه فالة الدودس الاخلا في جواز
 المسمى في الاصغر الجلويز من بلل الى بلد والفق وى ذلك بل البلدى اذا قدم خارج فظل العلة المسمى الهانة الحديث وهل يحرم الشراء

علم الاقدام اخرج دليل وما يوجب عبادته جميع من مساوى الاحكام من اهل البيت والاباحه ويلزم بنها احد العينين يريدون بغير علم اللزوم
 في اول الامر بالذات يتحقق اللزوم لا متناع اذ ابا حذر اصل الملك اذا لم يقسم المتعاطين انما هو الملك فاذا لم يحصل كذا فاسد ولم يجرى للشر
 في العين كان الاحكام على خلافه ايضا فان الاباحه المحض لا يفتى الملك اصلا وداسا فكيف يتحقق ملك شخص بنها وبالاحق فيه وانما الا
 لما لم يكن فلا بد ان على الماراة الصلح كالأحوال وانما تدل بالقرائن معقولة من لزوم العقد بها فيكون الزاد ما دام ممكنا في نكاح احد العينين
 يمنع الزاد فيحقق اللزوم لان احدهما في مقابل الاخرى وكيف نكح بعض احدى العينين لا متناع الزاد الباقى اذ هو موجب للتبعيض الصنف
 ولغيره ولان المطلوب هو كون احدهما في مقابل الاخرى واعلم ان في كلام بعضهم ما يفتى اعتبار المعاطاة في الاجارة وكذا في الهبة وذلك
 لانه اذا امر بعمل على مسمى معلوم واثنى الاخر ولو كان هذا اجارة فاسد لم يجرى له العمل ولم يسحق اجرة مع علمه بالفساد وظاهر هو ان
 بذلك وكذا اذا وجب بعينه عقد فان ظاهره هو ان الثلاث ولو كان هبة فاسد لم يجرى بل منع من مطلق النكاح وهو المحل وجبه **قوله**
 وان كان في العقد اختلافات كالعقد وخطوات المحضات فقال قوام ما لم يبلغ مضاف للشر واحالها اخرون على العرف والعرف ببي المحض
 وعينه ما حكم **قوله** ولا الاستيجاب ولا الايجاب ظاهر هو ان هذا الحكم انشائي وما قيل يجوز مثله النكاح مشددا في دواين صغير **قوله**
 ولا بد من صيغة المامنى لانه صيغة اذ فاعل الملك واما المستقبل فانه بشي بالوعد والامر بعين من الماراجد وكذا في الامور واللازم في
 وجوب قبول على الهبة عادية من غير ان يتخلل بينهما كلام اجنبى وفيه عينا بالهبة فيرعى فيها احكام الاعراب والبناء وكذا على ان لا
 لان التاخير هو الاطلاق المحض وشره علم بل عليه دليل ومعلوم ان العفو والواقد في زمن المبنى ومنه والانه انما كانت بالعينة نعم
 لمن لا يعلم الا بطلان عقد ولا يجب التوكيد الاصل نعم يجب العلم ان امكن من غير مشقة عرفا وفيه انشراط تقديم الايجاب نظر بنشأه من النكاح
 المقتضى والمضد من الشك في نكاح الحكم مع ثابته مع ان الاصل خلافه فان القبول مبنى على الايجاب لانه وضابته فلا بد من ثابته ونحوه
 التقدمة في النكاح لصله استواء المرافة يفتى الجوز هنا والاصح الاشرط **قوله** ولا بد من نكاح بين الايجاب والقبول انما على الوجه
 الذى يدل عليه بان كلامه لا مطلق النكاح بل الايجاب والقبول انما على وجه الخصوص من الذى يدل عليه بان لا مطلق النكاح بل الايجاب
 ان لو قال بغيره فقال اشترطت **قوله** فقال فليست احداهما بغيره انما لا يصح هنا على وجهين وبطلانها لانه في قوله عقدت ومنه
 انما في الشفعة لو احتسنت باحداهما وليس في ذلك احدى ثابت والباقي لا سائر وحقها محمول عليه بخلاف ما هنا لان رضا البائع انما في
 على الجميع بالجميع **قوله** ولو بغير المشترى بالقبض الفاس لم يملك ومنه **قوله** ويصح في دوى المشترى الكسر الفسخ ولا بد من مقصود عليه
 كالبيع لانما في احياء على ذلك في حكم عليه به فلو تلف بغيره فطكان من ضمانه فاعلم بالضايم لم يجرى له الضرر عند لان من فسخ الملك ولم يحصل
 وكذا القول في كل عقد يضمن بمحجر يضمن بفساده كما ان ما لا يضمن بمحجر يضمن بفساده **الفصل الثاني** المعاقبات ويشترط
 فيها البلوغ والعقل والرضا لا غير بقصد الصبي وان بلغ عشرة خلا فالبعض الاحكام ومنها في انتم **قوله** ومنه في كل من فسخه بما فعله بعد
 ذوال عذره او لا الا المكره فان عقده ينفذ لو منى بعد الاخذ وجبه ان العقد المفسخ لوجوب الوفاء به فانه حصل في ان الرضا
 المعبر عنه فانه في دفع فحقق السبب لا يقال بسببه شكك فيها لا فانقول عموم الاية فينا وله فان اشراط مفاد الرضا للعقد فيخرج الى
 دليل بخلافه الاية مع كون مقتضى الرضا بالقبض الا ان يقال هو محصور بالقبض وقال شيخنا الشافعية الدوس والاضراب ان الرضا كان يضمن
 وضد ان القضا يحتاج دون ملو له فلو اكره حتى ان يقع مضد لم يوتر الرضا كالسكران وليس لهذا يحصل فان الاكره لم يبلغ منتهى الضرر في
 كالسكران اذ ليس هو من الافعال التي يجرى فيها المكره في المكره على سبيل الانجاء كالوجع المعام في فيه فانه في موضع فيها سكران ثم يفسد
 وقطع بالسكين شيئا فانه لا فعل له في الاكراه على اللفظ فلا يكون الاعلى وغير واحد والعرف ان حركات اللسان التي يجازى النطق غير مقتضى
 للمكره عالم بفعله المكره والفرق بينهما وبين السكران ظم فانه لا اهلية له اصلا لان انتفاء حصوله بخلاف المكره فان اهلية له بالكلية وانما المانع
 عدم اني مائة ما علم ان هذه المسئلة ان كانت اجماعية فلا بحث والا فلتنظر فيما جاز لا انتفاء العضا اصلا وراسا مع عدم الرضا ولا يتحقق العقد
 بالعقد فانه يحقق الرضا لان الظن من كون العقد واعيا والعقد المفسد له اذ لا بد من **قوله** الا اياه ومن يفتى عليه لو قال لا من يفتى
 عليه لا يفتى من نكاح الاب كما فعله الدوس وهذا اصح الوجهين لان انتفاء البطل يحصل العتق عقبة الملك لغيره فصل وما فيه من المعطى للغير
 والاخر لعدم الانتفاع بثبوت السبيل للمكره على المسلم الذى هو من فروع الملك وهو جامع الى بحث في سبيل الظاهر ان المادير ما يترتب على
 المستف من السلطنة اما الموزنة والمتنوع واستحقاق الانتفاع او انما في اليد ونحو ذلك لا مطلقا ما يترتب على الملك في الجملة لان الله سبحانه في

السبل الكافر على المسلم من فلو اريد به مطلق ما يربط على المسلم لا يمنع اذ شالكافر للعبد المسلم من كافر احد الدار وبالطال انفاق فغيره ان يربط
الاول ومثل ما لو اعترف الكافر بان عيل فيه حتى اذ اراد شراؤه فانه يفتق عليه اذ اشتراه فيقول **قوله** وهل يصح استيفاء المسلم او انما انما
المنع وجبر القرب استلزم حصول السبل المتقرب بالدين ومقتضى المنع مط والاحكام الاجارة ان كانت لعل في الذم يجوز فلا تنقضاء السبل وانما جاز
ولما دوى ان بعض اصحاب المضاد يجر نفسه من ذم فيسقط له كل ولو غير والى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكره وان كانت على العبد لغير السبل وكذا يجوز
الرجوع اذا لم يكن بحث يد الكافر لان استحقاق اخذ الدين من غير لا بعد سبيل **قوله** والاضرب جواز الايداع والاعادة عند الضرر والرجوع
في الجلبين الشيايع والى الكافر المنع يجوز ايداع العبد المسلم للكافر واعادة عند الكافر وجبر القربا تنقضاء السبل ومقتضى هبة العاد
العدم جواز اعادة المسلم لكافر فذلك بعضهم الى اعادة صغيره عنده الى المسلم جميعا من ماله من العاد والمخرج اعادة المسلم للكافر
عند السلم والحق ماله ذلك من الغنم واذا تكا بعضه لا يد عليه دليل واخذ من مرجع الضرر بعض ما يربط صغيره عنده لا مرجع لرجع اصله ولا
فالسبل موجود ولا يستحق الاستيفاء بالمسلم على ذلك المقتدر وهو سبيل وانما لا يجوز الايداع لان ما في العاد ويطهر المنع ماله ولو اذ العاد
على العادة المسلم عند الكافر يكون دليل اذ اذ كان في العاد المسلم العبد من لى الى ما تحلف نظر الى حصول المخرج وانفاق مرجع الضرر والسبل من
في كره اخذ من ماله فظهر على التكرار في غير الى عنده كمر مرجع هذا في التحصيل الى الوديعة عند الكافر في بعض حوائج السبل انما احزن بقوله
عنه من الاعادة لى العبد الكافر فانه جاز فطعا واذا بذلك انه لو قال لا احمل معني عادية العبد المسلم الكافر فيكون الضرر عادية الى
الكافر المعاد والعبد والى العاد ويزيل العبد الكافر ولو كافر فيكون صغيره الكافر الذي هو العبد المعاد عنه قال فلما نفي المنع الا في منع
الثاني وانما احزن في منع لانه معطويع يجوز فلا يجوز في كره الا في منع وفيه من في حيز الا في منع وفيه من في كره الا في منع وفيه من في كره الا في منع
بشيء الا في لفظ الضرر في حيز وفيه من في كره الا في منع وفيه من في كره الا في منع وفيه من في كره الا في منع وفيه من في كره الا في منع
الرجوع وعاية المسلم للكافر في العاد ويزيل العبد الكافر ولو كافر فيكون صغيره الكافر الذي هو العبد المعاد عنه قال فلما نفي المنع الا في منع
المسلم للكافر لان استحقاق الاستيفاء به والاستخدام سبيل ظم فلما فانه ما فيه من قوله نعم الاسلام بعلو ولا يعل عليه ما الايداع فلا
لان غنما سبيلان جواز الاخذ في المحبظة خادم ولو كان المسلم جاز ويزيل العبد الكافر في العاد ويزيل العبد الكافر في العاد ويزيل العبد الكافر في العاد
عليه **قوله** وعلك التوثيق والكسب المجهد بثل بغيره وعقده لا يحل ملكه فغيره يقتضيه الى حين فغيره عن ملكه **قوله** فلو باعهم من مسلم
ثبوت وجوب التوثيق عينا جاز له والى الكافر لان بالرضا بالعبد فغيره من هذا ثبوت احكام الحياد واللاحق للعبد
بأنواعه من علية الدرس وهو الوجه لان العمل بالخروج من مقتضاه يكون البيع عبدا مسلما للكافر لا تنقضاء المقتضى لان في السبل لو
افتق ذلك يجوز لا في مقتضى المخرج عن الملك بالاسلام فغيره هذا لو كان بالبيع معا طاه هو على حكمه ولو اخرج من ملكه بالخبر جاز في احكام فغيره
يجوز ان يقال الحكم ان امر باسقاط نحو حيا والمجلس ومطالين بسبب التاقل في جميع اذ لم يلزم منه خسر المال **قوله** وهل يبيسر العبد
او القيمة منه نظر بديته ومن كونه الاستعداد ملكا للمسلم احتيا والى وجه شئ لان التمس العبد اذا اراد تفخي العبد فعود العبد الى الكافر
لا يمنع بقاء ملك بغير مالك وامتناع كون التمس والبيع معا ملكا للمسلم وهذا هو في الملك الاحتيا الذي اذعي والثاني في صح
فيجوز الحكم على بيعه فانما **قوله** وبأى وجه اذا لى الملك من البيع والعقود والخبير حصل الغرض ومثل الصلح لكن يقبل الخبر بالادارة
قوله اما المظنفة فالأفرب الحاقها بالبيع قطع السلطنة عنه ليس ذلك شيئا ليس قطع بعض السلطنة عن كان وقطع الجميع لم يفتق كفا الى التفتق
السبل وليس في الحاقها بالمطلق في بصر فانه كلما واستفاد الى لو تحقق الغنى والاصح عدم الاكتفاء عليها نعم لو تفتقها الاغناء كان عقبتها
بغير فاصل ففتقوا فاء العوض من الزكوة او بثل المال لم يجز بيعها لانهما عود على العبد من بيعه فان حصل التوثيق بذلك الا فيم باخر احبر
عن ملكه على العود **قوله** وفي البيع نظر بديته من عموم من بيع ام الولد وعموم في السبل ومن عياد من عموم بيع مملوك الكافر اذا اسلم للمسلم الوأ
بذلك وضع اخرج أمها الاولاد من الملك والاصح هذا ان ان كان وقع هو ضما من الزكوة او بثل المال المتفق وجب لانهما من اصدان لغنى
ذلك والايض شريحا كايض في السبل ويبعدا استحسانا عما في بيع السبل المنع ولا مكان ان لا في كسبها فيبقى السلطنة ولو قلنا به فتفتقها
من الكافر لاس كسها **قوله** وهل يباع الطفل باسلام ابهر الحق والعبد لعز مالكم اشكال النجا لعز مالكم ان على بغيره يباع كان النجا والمجود
والضمان اليه ضايعا منصف عنه وان علق بغيره على انه حال من العبد او صفقه فم منه اذا كان العبد المالك الولد لا يكون الحكم ملك وليس
يجوز الاصح ان يباع لعموم في السبل وثبوت احكام الاسلام فلهذا يادع الولي بالعبادات والبيع والعشر **قوله** واسلام المحل في اشكال

انتم للملك الجير بالعد فكيف يقر فيها احدا بخر المشتري له للمعا بيع العقد اما بتسليمه اليه عليه وبغيره بالادارة وميتا في كلام المصنف
اختيارا تكون الاجازة كاشقة فلتلها المبيع الاصح على انه اذا تلف العرض للمشتري مطابقا للبائع وجب اخراجه هذا الحكم من مقتضى الاصل بان
الاجل واجزا اعهده على الاصل فان تلف حتى العاوضه مع كونه المشتري عالما بان البائع غاصبا لا يكون مقصودا فلا يعتد بها اصلا فلت
هذا لا يمنع في كونها مقصوده والا يفتح في بيع الفضول اذا علم المشتري بالحال والحاصل ان كلما يقال في الغصب يقال في الفضول ويجوز
هو الجواب والاضربا بشرط ان يكون العقد محذرة الحال وجه الغيب انه لا يصح عدم من له اهلية الاجازة يكون صحة العقد منصرف في الحال واذا
في زمان ما منعت وما لا ان يطلان العقد زمان يقتضيه بطلانه وانما يطعن من الضرر على المشتري لا منعت من ضرر في العيب لا مكان عدم
الاجازة لعدم تحقق المقتضى وفي الشر لا مكان الاجازة فيكون منصوص عن ملكه وانما ينصرف ذلك عند اذا مضى للطفل على خلاف المصلحة
اما عند الاشكارة مقصوده ظاهر ويضعف بانفاد ان كان بيع المبيع الوصول اليه الاعادة في زمان طويل والظن عدم الاشتراط العمومي
الدليل الدال على صحة الفضولي من غير من فان عموم او فوا با لعقد ينشأ له ولو بلغ مال الطفل مبلغ واجبا لم ينفذ على شكل بلوغ من هذا
الاشكال الزوده الاشتراط ان يكون للعقد محذرة الحال الا ان يقال للطفل اذا بلغ كان له اهلية الاجازة بالعقد وبطلان ذلك بالقوة فالمحذرة
الحكمة موجودة على هذا يكون المسئلة التي يعبر عنها المصنف في عدم النفوذ فيها الانتفاء الجبر فعلا وقوة فيكون التفسير عدم النفوذ
لا في اشكال عدم النفوذ وهذا وان كان خلا من المبدأ وبعدها الا ان يرفع المناقاة عن العيادة لان الزود يبا في الرجوع المستفاد وحل والاشتب
الرجوع **قوله** وكذا لو بلغ مال جيرة ثم ملكه واجبا فان حمل على ان المراد وكذا الاشكال في عدم النفوذ ولو بلغ مال غيره الرجوع فانشاء الاشكال من
ان العقد كان مؤثرا على الاجازة من المالك الذي وقع البيع حمل كونه مائلا وقد غدرت بانتقال المالك الى مال اخر فامنع الحكم بالصحة
ومران الاجازة في العقد الفضولي من مالك المعتبر ومن نفوذ مقامه في ذلك فان الوكيل المفوض يعتبر اجازة له وفي المصلحة قطعا
ومن انتقل المبيع اليه بضره انوى بل يحمل ان يقال بل الانتقال الى المظرف فضوليا كان في صحة العقد لان ذلك ابلغ اجازة المالك
ان حمل على ان المراد وكذا لا ينفذ في وجهه ان الاجازة فقد غدرت وانما على القول كاشقة فيكون كونه الملك الشخص في زمان واحد
واعلم ان هذه المسئلة اشكال لا وذلك لان الاجازة ان كانت كاشقة لم تدخل المبيع في ملك المشتري من حين العقد فيكون سبب المقتضى
ملك العاقد فضولا غير صحيح كونه واقعا على ملك الغير واذا غدرت الاجازة المذبذبة عليه والحقائق ان يقال ان كان السبب الثاني للملك
بعد العقد الفضولي مع علم المالك بجهل المضمولى كان مخالفه فيبطل فلا يؤثر فيه الاجازة لا منتهى الحق بالفضولي مع صحة المظرف من
التاخر من الملك فاعلى استلزام العجز لا بحث وعلى اعتبار الاجازة في السبب بطلان على الثاني يمكن الصراحة بجازة وعلى ذلك كاشقة بغير
الجلال لان يلو من يتوخا بغيره الا انه بشكل مجموع فلهذا او فوا بالعقد وبطلان دليل يدل على انقضاء الفضول ولا قيام دليل على الخصام
الاجازة المالك المعين وهو الاول ومن المعلوم ان يوم الفضول انما ينفذ على انقضاء فضول المالك الى صفة العقد بصير العقد كالمصداق
عن رضاه فيكون كعقد الوكيل واذا كان معتمد العقد على الرضا لا يفتح فقد مر على الملك لا يفتح لا انتفاء المقتضى فيكون يقال
يكفي لصحة الاجازة بثبوت الملك في تمام الحال فكانت رايه المتأخر المالك منها ويرى عليه ان التمس الثاني ان ملك المالك الجير ان يتخلل من ملك
المشتري المظرف فضولا فان لم يملكه كانت المعلومة فاسد ولا يسهل الى القول به **قوله** وفي وقت الانتقال اشكال فيمنع من الاجازة
في الرضا وهي الحكم الالب فيمنع انتقال الملك فلها ومن العقد سبب فام حصول الملك لعموم او فوا بالعقد وغاصر في الفضولي انما يعلم
في الاعادة فاذا جازا يبين كونه فاما وجب من باب الملك عليه الا ان لا يكون الرضا بالعقد خاص بل به مع شئ اخر ولا دليل عليه والاحتجاج
بان لا لازم فانه المعلوم في الوجود لان العقد حالها عدم ليس يثبت لان تأثيره ليس العقد بلية الامر المذبذبة عليه وهو نقل الملك
وهذا بعد تمام السبب جيران يكون موجودا الا معد وما على انه لا تأثيره لان هلل الشرع معوقات للاحكام لا مؤثرات فلا يمنع تعذر
الاحكام المبررة على الامور العدمية وكذا الاحتجاج على كونه خارجا او شرطها لها ما شرط في قبول الحبل وفي فعل القاطع ليس بشئ ايضا المنع
الصريح فيكون كونه اهلا منه غايمة العقد واعبائه في نقل الشرع مع عدم مطابقة الدعي اذ لو ثبت هذا لفسد المشتري في بيع الفضولي
بطل الاجازة بحيث اذا حصل لا يكون معتبرا به لاشكال انه على تقدير كونه كاشقة ليس له ذلك الا انه قد يبين دخول في ملكه من حين العقد
فيكون يقتضي صحة التقدير العقل لا يبره ان لم ذلك لان للوجود وهو بعض السبب فهو كما لو ورد الايجاب او دمج من قبوله او جردا
تقدير قبل صدق الايجاب ثم انه هل المشتري المظرف في التمس بوجبه عبادة التمس السيل ما يدل على المنع في توجب بيع مال الطفل فيلغى

شريك على هذا القولين وارجح القولين ان يقال الملك بالعقد ويكون ان يقال ان لا فالعش المعين موجب لا فسخ البيع فيفتح ان لا منه **قوله** ولو
 يبيع مالاً بغير نظن الحيوة وانه فضل قبل قوله وانه مضى في مستغنى عنه فلما لم يرد به الاستعداد على ما هو الوجه الضعيف اعني العقد وانه
 للعقد **قوله** فالوجه الصحيح ان لا يرد الصلح من غير توقف على شيء اخر اعني الزوم وينبغي ان يكون ذلك موقوفاً على اجازته وهو الاصح لان
 يفضل الى البيع التام للملك لان بل مع اجازة المالك الا ان يقال فصله الى اصل البيع كان في مثل مالو باع ففوق ليا ثم يبيع شراء
 ويكمله ما به مع جهله او ادعاء البائع اذ قد المالك ليقبض بغيره في الصورين **قوله** وان لم يكن كذلك اي وان انشئ الامر له وهو جهله
 مال كما عجز المبيع واذن المالك **قوله** ولا بالتقن مع علم العضاي ولا يرجع بالتقن فاعلم كون البائع غاصباً قبل هذا البيع مستنداً فلما
 لا فانه لا يلزم من علمه بان له ما كان ان يكون في يده عصياً قبل هو من يبيع بيع المعصوب بل في سياق مال الغير فصولاً غاصباً كان ولا **قوله**
 فالقوى الى الجوع به هذا الصريح وظن كلام الاحكام عدم الجوع معك وفيه رسالة الشيخ الى القاسم بسعيها في منقذ الجوع معك وهو المجرى كان كقول
 نه انشئ في علمه الجوع **قوله** ولا يبطل جوع المشتري بالجاهل باعاً للملكية اي لو انا هذا كان مالاً فلان البائع واشترى منه ثم يبيع
 مال الغير لم يضر في ذلك من الجوع وان كان ظاهره ينافي استحسان الجوع لا يبيح في هذا على الظاهر **قوله** فان وجب على المشتري
 والجاهل في وجوبه على البائع الى زيادة الثمن اشكال فليست انما تفت في يده ففرا وضماً عليها ومن ان عجزه يكون المبيع ملكاً له
 ويبيع عليه وهو اولى في بيعها **قوله** صح فيما عاكف ووقف الاخر على اجازة المالك فان يملك اي لم يملك لوجود شرط الزوم وهو
 كونه مالاً قبل على انه اذاد بالصلح الزوم **قوله** ووقف الاخر على اجازة المالك فان يملك كيف يكون الموقوف للاخر على اجازة فا
 لوقوف انما هو للعقد ولا ثم فلما فقدت العيادة ووقف العقدة الاخر بدليل ما قبله فان قبل كيف يكون العقد الواحد لا فاقا موقوفاً فلما
 بالاضافة الى شيئين لا محذور **قوله** وسقط الثمن عليها بغيره المالكين ان يفيوا ما اشترى انما اعتبر بقوىهما ثم تقوم احدهما يعرف بغير
 فيتم كل هذا الى مجموع الغنمين من غير شكل عن منهما من مجموع الثمن وانما لم يسقط على الغنمين لان كان زيادة الثمن على الغنمين او نقصاً من
 عدم مساواة كل من الغنمين وفيه عار من حذف فقديهم ثم يقوم احدهما وينسب فيتم الى مجموع الغنمين ويتخذ له من ذلك النسبة
 الى مجموع الثمن لو كان كصريح باب او ذوي حنف وجب ان يفيوا ما مضى من كل منهما عن الاخر ثم ثبت فيتم احدهما الى مجموع الغنمين
 انما يقوم المال باعباراً وكل منهما انما يملك احداً وجوب فلا يفي من الغنمين باجماعها بخلاف احكام العقب **قوله** وان كان
 من ذوات الامثال فسقط على الاجزاء وذلك لعدم الاحتياج الى اعتبار الغنمين الشاوي في المثلي بهي اجزاء ومساوي العقب
 كقولهم الفرق بين المثلي والقبلي **قوله** سواء احدثت العين او تكررت اي سواء احدثت كل من المثلي والقبلي فالافان الاول احدثت
 في القبلي كالعبد المشترك الثاني تكررت في كالعبد مع المجازة الثالث احدثت في المثلي كقبر من المبيع تكررت في كقبر لكن هذا هذا
 على اطلاقه لا ينبغي بل يجب ان يبيد بما اذا ساوت الاوصاف والى هذا دخل في زيادة القيمة ونقصها اما اذا فاقا وثبت كحد الخطر
 مع ردّها او مع الشجر مثلاً فان المجمع الى القيمة والا لزم اسواء الخطر والشجرة الثمن وهو معلوم البطلان فان ينشأ من الاجزاء
 انما سقط الثمن على اجزاءها في القيمة لعدم الاختلاف بينها المؤثرة اختلاف القيمة والموضع المذكور في ذلك **قوله** ولو
 فتح غير المشترك في فتح المملوك والامضاء ينبغي فبطلان اذا كان جاهلاً بالكمال والا فلا فتح له سواء اشترى انما وقع على مجموع المبيع
 فاذا فتح الغنم ملكاً او فسخ الناحية فيلزم البطلان العقد جوازه لما وقع الناحية على مجموع صح العقد فاذا طر عليه البطلان بالاحتمال
 الى بعض المبيع لم يلزم بطلان العقد لعدم الدلالة وان الى رضا حصل فصلاً فيكفي الصلح ولا يلزم من البطلان في الاخر ارتفاع
 الرضا الذي كان قد حصل ولا بطلان حكم **قوله** ولو باع النصف النصف الى بطلان الاشارة فيفتح في نصف النصف الاخر
 على الاجازة وجب الاول ان اللقطة من حيث هو فاضاً واثبت نسب الى المصنوع الى ان من خادج فلا يرجع النظر الى النصف المملوك
 للبائع فظن الى ان الاطلاق المبيع انما يحل على المعاوضة الاستعمال والسلبا ودل القهر وهو البيع الذي يرب على الانتقال بفعل المتعا
 وجب اسواء النسبة من النظر على اللفظ ولا ديباً في الغنمين المذكورة من جهة المعنى السابق فيكون وجب الاول اولى واعلم ان
 المراد بالاشارة بالنسبة الى المصنوعين والاشارة للاجزاء والاشارة الى كل من التذمين اعني طرف البيع
 الى المملوك او شريكه على مملوك او مملوك شريكه في مملوك لا يضر المصنوع في نصيب المظهر ولا يد من فقير هذه المسئلة وصودرها ان ملكاً كان
 اي على الاشارة التي ذكرنا معناها انما فلا يضر المصنوع في نصيب المظهر ولا يد من فقير هذه المسئلة وصودرها ان ملكاً كان

وإذا كان بيد شخصين علم الملك فاحدهما بان فالثاني حتى يصفها فان الامر لا يخلو بل ان الصف المعتبر هو ما في اليد لا ان يلفظ
الاصل بل الحكم التصديقي ولا يخرج من تعريفه الى احدهما دون الاخر فيجب ان يكون محمرا ولا يمكن ان يصفه ان يصفه بامر خارجي كما في المسئلة
السابقة فذكرناه من تعريف البيع هناك وهي منتفزة هنا فان الاثر لما كان اخبارا عن ملك الغير حتى لم يملكه يكون مضرا في اليد
لما كان وقع هذا الاجبا على ما في اليد لا في الاثر حقيقة لما يكون على ما في اليد واما على ما في اليد العرف فاما هو شهادة ولا يعمل الا
لأنه قول الاثر ما اجبا على حق الغير ولم يثبت تخصيص بما في اليد لا مكان ووقع هذا لاحيا وعلى يد الغير شهادة والاصل عدم ذلك وفي
سلمان الاثر انما هو لفظ الاثر فيحقق هذا لو قال اخرجت اما اذا قال لفلان فان احبنا ان شئت شهادة وان شئت فذكر
لو قلنا نحن لفلان في اليد وعلما **قوله** فلو قال نصف الدار وقال مع ذلك والنصف الاخرى والشريك في ذلك بغيره فلو قلنا
لدي نصف فلو قال مع ذلك الخ انه لا نقاش بين الصودين في الحكم المذكور وهو كذا لان اليد الثانية لكل منها الثانية شرعا اذا
صفتها الى الاثر وانضت تلك وتم فله فله فله ثلثا ما في يد ان ذلك ينعزم على الاشاعة المذكورة وليس كل بل المنفرد الاشاعة تنزل
الاثر على ما يدعيها كادعيا لها سابقا فلم ينعزم من حديث ان تكون يدا الاخرى اذا انضم اليه فله ذلك وهو كاف في صحة التوقيع المجمل ووجه
استحقاق المثلثين ان الشريك المكتوب ينضم المثلث الى ربع لانه بمقتضى احبنا انما يستحق ربعا وربع نصف فالي ربع الذي ظلم
ياخذ على حسب الاثر فليس في المثلث احد سواء اذا لم يجمع فانه من ثلثين من العين للشريك فيكون استحقاق على ما في
يد وعلى ما وقع الظلم به والثالث ما في المثلث يستحق النصف ويشتق هو المثلث والنصف ثلث المجموع فيكون للثالث ثلثا على ما في يد المثلث
وثلثا ما في يد الشريك فلما اولى المثلث ثلثا منها لا يقال بمقتضى الاشاعة عن الشريك على ما في يد كل واحد منها فيكون للثالث بمقتضى الاثر
ربع في يد كل من الشريكين كالوجه فقال للنصف ما في يدي ونصف ما في يدي شريكي فكيف بعد الحكم حتى صار له بيد المثلث و
الاصل لا نقاش لما حصل لكن يرب الشريك يحقق ثلثي ربع فيكون له ثلثا من ثلثي ربع صاير الامر كذا فان قيل لئلا يرب لا يصفى
فلا لا ينفذ وما افتضاه الاثر وهو استحقاق الثلث نصف ما بيد الشريك وذلك ربع فكيف يحقق من ثلثي ربع ما بيد الشريك
الربع كان متعلقا بالامر كليا في يد كل واحد من الشريكين فلما ارد الشريك اقراره كان الادعاء في المثلث الذي هو نصف ما في
يد الشريك فانه يمنع ثلث الامر الكلي اذا تحقق انما يحقق في نفس الامر بحيث يرب عليه مقتضاة الامر المتعين الشخصي ولا يشهد في ان
العين للشريك انما يملك بعضها انما يملك من الشريكين على نسبة استحقاقها فلما انتقلت علامه الشريك بين الثالث والشريك الثاني
بر ما لا يرد المحض شريك المثلث فيكون ثلثي ربع منها موزعا على نسبة استحقاقها اذا عرفت ذلك فالمسئلة من اثني عشر لان فيها نصف
سلس وهو ثلث ربع ومخرجه من اثني عشر ربعا ضرب مخرج المضاف في مخرج المضاف اليه **قوله** وعلى المثلث ان يكون له ثلثي ربع
في الاول اعني المشتري المعصوب العلم بالعبء بعد اجمع في العزم علم المجموع هذا وهو محل الان يقال ذلك خرج بالاجماع و
اطلاق المصنف التقييد يقتضي الفرق بين يدي ما هناك وفي بعض المحواثي المتقدمة الى استحقاق الشريك في الحكم هنا وهو بعد **قوله**
وعلى غير المجهول مستقلة في حواشي نسخة التمهيد ان التوقيع في المحر والعبد بين وفي الباقي في تفصيل وهو انه تساوت في الحكم المحل للنعم
الى المحر والشاة المنضم الى المختار عند المسلمين في ما مع ان اهل الذمة فان كان المحل يقع فيتم عند المسلمين فالنعم التوقيع صفة
الاشتمال الاجتماع على عين البائع والمنع التوقيع لان ان كان عند اهل الذمة ثم الاول وان كان عند المسلمين فالثاني وفي الحقيقة
ليس لهذا الكلام كثير محصل لان الامور في التوقيع اعني اهل المسلمين لان الحكم انما هو لاهل الاسلام فما دام يمكن ذلك وجب المصير
ولا يعمل عند العهد والغن وهو فيما عليك ممكن فغير اعني اهل الذمة ولا اعني اهل الاسلام وما لا يملك فلا بد من اجماع في
توقيع المولى على ثمن من غير المسلمين للصزورة فيقتضيه على محلهما ولا يرب ان لا يعين قول الكافة في التوقيع لا مشروط بعد ان يبرر فيرجع
في ذلك الى قول المولى كذا في اسلم غير من كذا في اسلم المولى وكذا في اسلم المولى وقال المصنف مستحيلة ولا ينافي في انظر في التوقيع لا للتوقيع
قوله الامع الضمان الظن الماد بغيره الماد من غيرها ولا في المثلث حفظ حضور لا يد من علم المشتري بل لو كان عالما بالثبوت **قوله**
وويلي ادعيه شاة وفيها الزكوة مع عدم الضمان لم يصح تعيينه ان في حشر محمول على اشكال هذا اذا باع ادعيه لا يد فان
باع ادعيه ولم يبلغ الضمان الثاني فالبيان ان ليس الا لعدم تعيين المناج لان الماد يصدق والاشكال فيبقى على ان الواجب ان يبرر
معينه ومقدار شاي في الضمان ويدل على الاول الاكتفاء بشاة من غير اعني ان تقوم الجميع وان لم يبق الا واحدة فعين احدها

من دون اعيان العينة وعلى الثاني وجوب انقيط في الامن مع الصالح والا فاش مع الذكي ورسوخ شئ من الغرض يلف شي من الغضب
 بعينه تقطع والا فاش الثاني والواجب هو الاول ان الشايع الكف بمبى الشاة سميلا على المكلف في حق الحسن كاذبة فلم كلام الاصحاب
 انه لو اشترى مال من مال المجنون لم يجيب عليه بخس العدم وينبغي ان يستثنى من ذلك ما لو اشترى مال اهل الخلفان الذين يخالفون في
 محل الزكوة وقدرها مع احتمال ملائمة الحكم اتفاقا واختلاف حكم الشيخ بالاطلاق في المختلفين الجمل بالسنن وهو مصنف **قوله** واللاب
 الجبلر ولاية الضرف ما دام الولد غير رشدا او علية من مفضاه ذوال الحكم بحصول الى مشد وليه كذا لان رشدا يصير رشدا قبل
 البلوغ وجوابه ان ذلك مدلول عليه بالمعهوم المخالف وهو مفهوم ان ما هو على ما ذكره بعض الاصوليين **قوله** فان بلغ رشدا ذلك
 ولا ينها عنه قبل عليه لا يصح هذا التفريع لان الاول اعلم من البلوغ وعدمه قلنا لا يمنع تفريع الشئ على الشئ باعيان دناءه ما عليه
 التفريع كافي قوله نعم ولا نفى بوجهه حتى يظهره فانما يظهره فانما هو **قوله** والحكم وامير وانما يلبس المجع وعليه لصفاة مجنون
 شرط ولا ينها عليها ما علم الاب والمجمل في الصغير وكذا في المجنون ان اصله حيون في الصغر بخلاف ما لو بلغ ووشد ثم جرد لا يشهد
 في ان عباد غير حرة لا يملك بيعه ببيان من عليه الاب والحيلة **قوله** او سفره يشترط عدم الاب والجدر له الا ان يجرد السفر بعد
 البلوغ وانشد **قوله** والوجه الى قوله او حيون يشترط ان لا يكون حيون يشترط بعد البلوغ والاشد وكذا الفواع السفر **قوله**
 ولم انه يفرض مع الملاءة اعيان المالم المولى عليه ولا بد من الاشهاد دلان فيه فنيضا محققه ولا نالو كحل في قضاء الدين يجيب عليه
 الاشهاد فخذوا ولو كان الوهر لما قلناه فانما كثر في دينه ولم الضرب مع الغير ما في حال الفس والموت بغير عليه الشهيد
 بعض حاشية **قوله** وان يفرض على نفسه بان يوقع العقد الموجب للملك ولا بد من الاشهاد وكذا لو هو لما سبق **قوله** وله ان يبيع
 طرحة العقد ذو بيع لنفسه وان كانت العبا ونام من ذلك فان اشترط الاعلام انما هو في ثابته العقد لنفسه فلو كان وكبلا الاخر
 الشراء يمكن ان لا يطرده الخلف في شرائه لنفسه هذا والا صح جواز فولي الطرفين ان يفتا بمسألة فذهب يكلفها الاعباد وجواز
 لنفسه مع الاذن ولو بالقرينة ان التعلية كان يقول من ذلك البيع وحصول الشئ **قوله** وانما يصح بيع من له الولاية مع المصطر للمولى
 عليه لانه في طرحة المولى وجهان احدهما مع اسم مفعول من وليه والثاني على وزن ممدى من وليه عليه ويدونه المصطر يقع
 مضويا في بعض الجواشي المسنونة الى الشهيد فعلا عن المصنف بواسطة نظير الدين خمال نزيل بصرى الول على خلاف المصطر
 منزلة الاثلاث بالاعراض فان غاية ما فيه انه الاثلاث ولا يفسر على الاثلاث بالاعراض المحكوم بجواز فان الجمع اثلاث وليس في
 فان الاثلاث بان الملك اثلاث الانسان مال نفسه ليس كذا في مال العقد قبله مير قهر من مولا كما ايضا فان الاثلاث اذا حيا على
 صير محض من لم يثبت جوازه مطلقا هو ان يثبت جواز في غير ذلك سئل من جواز في من واحد ولو هو ذلك لم يكن الحكم معصا واهل الا
 الثانية شرها **قوله** ولو اتفق عقد الوكيلين على الحج والمخروقة الى ما ن يظلالا كما والاول يتحقق بوكيلين فان قيل هنا مفعول لا
 فيصلح للتعليق به ولا يجوز تغلفه بانفق لصادا والمخروقة كما الثاني يتعلق بانفق والشهيد بانفق عند البيع الصاد ومن الوكيلين
 اللذان كانا على الحج والشق في او عرف كل منهما مع الاخر وبدون مازون فيه زمانا كان زمانا احد العقد بعينه هو زمان الاخر
 بظلالا على احد الوجهين للثاني فاحتمال التضييف ضعيف اذ لا مقتضى له وشبه كل من العقد بان يجمع البيع مضاوية وهذا هو
 بقوله ويجعل التضييف الاول وانما اثبت لهم التخيير لبعض المصنف على ذلك التعديل **قوله** ولو سبق احدهما صح خاصه اي صح السابق
 دون الاخر وهو الذي حاول بقوله خاصه في حاشية الشهيد ان هذا حيث يكون وكبلا عن الموكل الاول فلو كان وكبلا عن المشتري
 الاول ولم يشترط قصد عين الموكل في الثاني ايضا ومعنى هذا اذا كان الموقع الثاني وكبلا عن المشتري الاول ولم يقصد عينه الا
 لم يشترط الصخر كان العقدان الشخ واحد متصفا اذا حصل الاتفاق الا في ذكره ولعلم ان السبق يتحقق بكما القول في سبق قبول احد
 العقدان في السابق بخلاف الايجاب لان انتقال الملك يثبت على كل العقد **قوله** فان اتفقا التمن حبسا وفي راجح لان لا مانع من
 الصخر الا في تهما سببين فامتنع انتقال الملك ولا امتناع واجتماعهما لان الاستبانت الشخ مع فان الاحكام **قوله** والا فالأثر في البطالة
 فان لم ينقش التمن في الحبس والعقد بان اختلاف في احدهما والظن انه يريد بالاختلاف في الحبس ما يمتثل للاختلاف في الصخر
 القبا امتناع الجمع بين العقدين ولا يمنع من بطلان وهو الراجح ويحمل التضييف الذي من المسئلة السابقة هنا بطريقه الى **قوله**
 ولو اختلف الخلفان في ما فانه لا اختلاف التمن الاختلاف في العقد كشرط الخيال عشر ايام وسمته وجبر العزبان المحبذ في

اذا فاق فان كان المشتري كان بمنزلة التقضاء الثمن والمبايع فهو بمنزلة الزيادة فيه ويجعل عدم المساواة لا نه لا يصح الا فلا يخلف بالعقود
قوله الا ان يجعله مشتركا بينهما اي اختلاف الحيا ومساو لا اختلاف الثمن في جميع الاحوال حال جعل الوكيل الحيا ومشاركة بينهما يمكن
عقد الصيغة لجعله المثل من المبيع والمشتري بينهما ووكيلهما فيلناول جميع الصورة كل من العتدين وهو جسد من حيث المعنى لكن
فيه كلف ولا يستفاد من العبارة وصلا والوجود جعل غير بينهما داخبا المثل من المبيع من المشتري والصيغة لجعله داخبا المثل
من الوكيل في العتدين لكن فيلناول العبارة صح ما اذا باع على شخص ووكيل وجعلناه داخبا الى المتعا فدينه كل من العتدين
لناول ما ذكرناه ليبقى وجوب حصة بينهما الى المبيع والمشتري لا تح من سماعه وقع هذا فالاصح هنا ابطال ايضا لا اختلاف الحيا
معتبر اختلاف الثمن واشتراكم لا يخرج عن الاختلاف المذكور والوجوب لثاني العتدين وبطلانها عبارة للمشتري ولما لم يصح هنا
الاخلاص من فساد فيبقى التمسك بها **الفصل الثاني** **العوض** وشرط المعق عليه الظهارة فعلا وقوة اراو بالقوة هنا
كونه حيث يقبل الظهارة كالنوب والماء الخبز لكن يرد عليه الكلب والدمى الخفى فانهما غيرا هرب بواحد من الامتياز
يعتد به ليقدر حكمه في اول الباب فاعتد على ما بنى ولا يرد عليه عصير العنب بعد الحكم بخاسره فانه لا يصح بيعه على الظم لانه حين
بخاسره فدا سقط الشايع منقعه وان كان يؤلى الى الظهارة كالحجر اذا احدث للخليل ولعلم ان قوله للمعق عليه ديناً والتمسك والتمسك
فان كلاهما جوى عليه العقد وان كان المبادرين العتق وعليه **قوله** وصلا حيز التملك المبادرين صلا حيز التملك كونه
حيث يمكن تملكه فيلناول فيه مباح الاصل فالحا صلا حيز التملك والاصح بيعها قبل الحيازة لكن قوله فلا يدفع العبد على حيزه حصره بل
على ان يرد ما لا يملك لفتنه لا يدفع العقد عليه فيكون ذكر الصلا حيزه مستلزم ومع ذلك يرد عليه منافسته وهو ان مثل الحيز والخبز
من الحظم وغيره لا يملكه الملك وليس بشئ فانهما يدخل في الملك ويقبل النقل لغيره ونحوها ولعلم به ان التملك بعقد معا ومنه
فانهما لا يرد ما لا اعادة بحيث يجعله مقابلها عوض ولا يجوز اخذ نحو ذلك عوضا اجمالا ويرى ويجوز ان يعقب مع بقائها ولو تلفت فعدت
المعقوة التركة لا يجزئها شي في الدهر من سيجر في المثل والخيون ان نقول اجراء الملك فان بلغ الغلظة مملوكة قطعاً ولا يجوز
لاحد ان يرد عليها عوضا ويجوز العتق ومع التملك المثل لعموم على اليد ما اخذت والواجب المثل في المثل ويلزم المصن ان من ائلف على
غيره حيازة منه فدية لا يجزئ عليه شيء ويبان الملازمة ان التلا في كل واحد لا يجزئ شيئا وان لم يرد على نفسه شيء حال التلف
لم يرد على شيء بعد ذلك لعدم المنفعة وكذا ملزم من تلف ملامر الحظرة لعدو تلك لكل واحد حيزه ان لا يرد على شيء لانفقا
المنفعة بالاضافة الى كل واحد من اعداء هذا التليل مالا في العادة فلا يجزئ عليه عوض المعاد صلات لا سدا هاتهما كون المعق وعلم مالا
ومشهورا ومعلوم ان هذه لا تعد مالا ولا تعد منقوض في العادة وعبارة للضمة ههنا بخلاف الامر في ظاهرها غير مراد لان مقتضاها
ان الحيز لا يملك وليس كذلك والاختيار اخذها فبفتح للاصل ودفاعة مال حيزه وليس للمانع ان يمنع الملازمة ملزم ما بان في الملك لا
ينفع الا لو لم يكن بغيره هذا **قوله** والمتقارن للمعاذات فلو باعها بغيره فلو باعها بغيره فلو باعها بغيره فلو باعها بغيره فلو باعها بغيره
المثل نفسه وان الحيز شرط التملك الذي هو شرط حيز البيع وانما يخفى في العرض ببيع فليزى الدود وانما حيز المبيع ببيع فليزى الدود
مبطل ولم يرد على نفسه غنا لا مستلزم وصود ذلك لانه مملوك لغيره فلا يمكن بغيره بغيره **قوله** وان كان الثمن مؤجلا حاول بذلك
دفع فوهم جوازه في هذه الحالة با شيئا فوهم ذلك من تغليل عدم جواز البيع هنا لعدم ملك الثمن ومع وجود الاجل يفتنى ذلك لانه يخفى
بالباع فيكون في وقت الحيل مال الكادرا فيلناول في ان عدم ملك الثمن لا دخل في حيز البيع وفناء والا لا منع بيع القصور الذي
لا يملكه صلا بل عدم صلا حيزه الملك هو المانع وهو موجود في الحالة وانما اراد دفع فوهم من قد يخل جوازه مع التاجيل فظل الى عدم
لزم اداو الثمن لان المانع هو المانع لزم الاداء لا العلم الاو **قوله** بخلاف الكا في جواب سؤال مفاد فدا يرد ههنا بان الكا
لبيت مباعا يفتنى على وجه مخصوص وينتج جواز شرعا بالنقل لا يقتض جواز البيع **قوله** فلا يصح على ما اسقط الشرع منقعه كالا
الملاهي فانها منقعه معقوضه ويخبر ببيع وضامها كاسبق **قوله** ولا على ما لا يستغنى اي لا منقعه معقوضه عا وانه كان
منقعه لا يندرج **قوله** فلا يصح بيع الطير الحي اذا لم يفتنى عادة بعود فان مقتضا العادة بذلك ككثير من الحمام ونحوه حيز البيع وكذا يصح
معلمة في العادة ولا يصح لم يرد من ذلك **قوله** ولا السمنه الماء الا ان يكون محصوا بشرط في التركة فيبيع شروطا فليزى الدود يكون مملوكا
مغيرا ولا يكون هناك مانع من الرد بكونه كالدودة للماء ونحوها وامكان صيدك وبيعك فلا لا يجزئ وتلك السمنه في البركة للمعق فحاز

صريح في الفسخ بآب البيع ولا يكره اليك وصحتها فلا فلا في بيان ذلك مع ذلك فان زاد بالحسن ما يكون في مكان يمكن صحتها
 بالمشاهدة يخرج عن مكان ومخالجه والهي المثل الذي لا يضبط ما فيه بالمشاهدة **قوله** فلا يجوز بيع المجهول لا مشاء به كما ينبغي فيما قبله ان يجعل
 كلا من الامر اعني البيع والشراء معا سواء **قوله** وكيف المشاهدة في الارض والثوب فان لم يدر عاقل الاصل على جواز ذلك في المدة
 وحكي في الدوس مع نظم الخلاف وضع ذلك والاصح انهم المقتضى لاعتبار ان بيع هذا اذا نقل عن غيره **قوله** والا ضرب بغيره من
 غير اخبار ولا وصف بناء على الاصل من الملاءة الملقوم حلوا وحاصضا ونحوها كالعسل واللبس والمختم بان يبيع بمجرى اعتقاد
 على مقتضى طبعه اذ هو الاصل وتغير عن مقتضاه خلاف الاصل فيكون ذلك جازيا بحري وصغر فيلحقه عن الضرر وذكر بعض الاصحاب
 الربا فيه ولا يفتقر الصخر مع الرضا على ذلك وهو المشأ بين الاصحاب والعلم به اظهر دليل ان ليس المراد بالضرر مطلقا كالحجارة والاشجار
 بيع الصلابة بعضها ولا البيع بل على وجه مخصوص يمنع حصوله هذا وما فهم من العبارة لا يشترط مشاهدتها ايضا والعم ان لا يدين
 من المشاهدة لئلا يلزم الضرر عبادات الاصحاب ليس فيها ان يبيع بغير خبر خيرا ولا وصف وفي بعضها من غير اختيار فقط
 وهو لا يدل على غير اعتبار المشاهدة مستقدا من عدم جواز بيع المجهول وايضا فان المقتضى هو عدم الاختيار بالاضافة الى التمسك و
 الذوق وصحارة الخلف انما يدرى بغيره ايضا والمشاهدة صيانة ابنه من هذه يمكن يقال ببيع العين المشاهدة المرئية ولا
 يجوز ان يكون موصوفا لا غير غائب **قوله** ببيع خيرا الى وزير بالوصف لا بد من شمره ونحوه لا حاشه مشاهدته غير غائب
 وصيانة الخلف بينك والحق ان المسئلة انما هي المشاهدة دون غيره فمن ثم تصغير الخبر ببيع الذوق والشم والشم والشم
 بشرط السل من غير اختيار ولا وصف في وهو مخالف لما هاهنا لان مقتضى العبارة هنا ببيع مطلق وما هنا موافق لعبارة الأكثر ولما نقل من
 لفظه لا يدرى **قوله** والاصح والمعتبر هو خلافه لا يدرى ولو بعد النظر وليس بيط **قوله** ولو ادعى اختياره الى
 الا فسادا كالبطخ والجوز جاز بغير شرط الصخر كالجوز ببيع مطلق هو بمنزلة شرط الصخر وفي عبارة الشيخ فاساد جازين على شرط الصخر
 والبراءة من العيوب وفي الاطلاق واشترط الصخر لا يوجب على البراءة من العيوب بشرط لو خرج كل مبيع بما لم يكن لمكسور
 كالبيض فان مقتضى جوعه بالشم كلمة الصخر الاول عدم وجود ما يقابل مقتضى بطلان هذا الشرط لما فانه مقتضى العقار فانه لا شيء
 في مقتضى التمسك فيكون كماله بالباطل وتبين على هذا في الدرر من لعل لعل المضم يقول جاز ببيع بشرط الصخر جاز بشرط
 البراءة من العيوب وان كان الاطلاق من لعل الصخر واعلم ان لو احتاج نقل الى مؤنه ببطلان المشرق ثم يبيع الفناء فالذي
 يقتضيه النظر ان ليس له الرجوع على البائع لها الانتفاء والمقتضى **قوله** وهو ذبيع السمك في قارة وان لم يفتق ونقطة حوط المسموع
 في قارة خياضه منقوط وهو القلم صيانة الاصحاب والذي صرح به في العيون في قارة السمك لها كى مهون كالفار في غير وهو
 المسموع اذا علم هذا فلا حاجة الى تقصير كلفنا فانه في الدرر من لعل المشرق في قارة وان لم يفتق في قارة خياضه ونقطة حوط
 وعبارة في حقله ان عدم فقير بغير البيع مع بطلان خيطه فيه فيكون ذلك قايما مقام اختياره والثاني ان
 يخفى باذخار خيطه فيه ولا يحتاج الى شق وهو غير واجب فيكون في خبره ولما لم يكن الاول وجب تعيينه على الثاني **قوله**
 والا ضرب جاز ببيع يكون مكنه بناء على انها تحت صلا او ضوة فيكون ببيعها ابتعا الا انما والنظر ويكون الخلا ومع الشيخ القائل
 بان جميعها صحيح وهو ضعيف **قوله** فلا يبيع بيع الوفاء لان يؤدى فيها الى اخر اجمل خلف بين اوطيه ويكون البيع لغور
 عبادات الامم في ذلك مختلفة واكثرهم موافق لما هنا في الاشارة الى الخراب والخلف معلوم بعضهم جعل الخراب سببا الى اسم
 وبعضهم اعتبر اسلا زائدا والعمد جواز البيع في ثلث مواضع احدها اذا اوجب واحصل عيب لا يتفق به كحجر المحجا اذا رثت وحدهم
 اذا كثر ثمنها ما اذا حصل خلف بين اباءه بخلاف من تلف الاموال وسئل عن حجر على من يدرى في موضعين يمتد ما يكون و
 على وجه يتفق به الخلف بمقتضى المطلوب الوفاء بحسب الامكان وينبغي لذلك النظر للحاصل ان كان والا فالحكم فانه اذا خفي
 الموقوف عليه جاز شرا بغيره ولم يكن ما يكتفهم من غلة وعينها ذاتة جعفر بن حسن عن الصم عن اعلم ان قول للعلم ويكون
 البيع اعم من اربعة مواضع الاول اذا كانت ملكا واو اصلها الثاني اما ذات مودتها وليس مواها وخلف تركه الثالث عشر مولا في
 يتن وفيها الرابع اذا وطهها فاما سبق لوها عبادان وهما الخامس فان مات مولاها لم يخلع مواها وعليه بن على قول الساسا

مولد السابع اذا جئت على غيره الثامن اذا مات ولدها التاسع اذا سئل ملكه العتق ملكها العاشر فقعتها الحادي عشر فاعطت بعد ان اس
 المولى ويؤن الحج عليه الثاني عشر اذا كانت علوتها من المشرقة من هنا والبايع الثالث عشر بيعها على من ينفق عليها الرابع عشر بيعها بشرط
 العتق الخامس عشر بيع ام ولد المفسد اذا لم تكن وهذا خلاف **قوله** ويجوز بيعه وان كان عدا وعنف ولا ينفق حتى الحيث عليه من وعنفه في
 العدا طاف الشيخ جواز بيعه الجنازة عدا والوجه الجواز لعدم المانع والصريح قوله وان كان يعود الى الجاني فذبح عدا الى الفعل الذي
 هو الجنازة الاولى الجنازة على حد الارض انفلت بها لها ومنع المص في كراهي العتق من عتقه ولعل ما هذا هو الا انه جواب عن المخبرين فان حق الجنازة عليه
 ينفق في العتق لانه البيع فلهذا يبيع العتق مراعى فان استوفى بطلانه وان دعى على مال يبيع على الصبر وفي البيع ان استوفى منه
 او استوفى رجع المشرى على البايع ان كان جاهلا الا ان كان عالما **قوله** يفيض المولى جرح اهل الدار من ينفق وادرس الجنازة على اهل الدار
 خلافا للشيخ حيث وجب الارش وطع كاتبا ما كان فان الارش لو زاد على القيمة لم يجب سواها الا لا يجزي الجاني على اكثر من نفسه **قوله**
 في بيع لو باع الابن منضما الى غيره ولم يظفر به لم يكن له رجوع على البايع بشئ وهذا هو المثل وقال السيد المرتضى في جرحه الا اذا كان ينفق
 عليه المشرى ورواية سما عن شهيد المذاهب وفيها ضعف **قوله** السيد جرحه واختاره في المختلف حيث شرطنا الصنعة فلا ان يكون مما يبيع
 امراده بالبيع وانما لم يجمع على البايع بشئ مع عدم الظن الى واير الصنعة ولا بد من ذلك **قوله** وكان التي تسمى بطلان الصنعة هكذا اصحابنا في
 الاصل وميله الواويز يشكل بان البيع انما يقع عليها معا فكيف يكون الثمن في مقابل احداهما فاحتمل فعل مراد كون الثمن في مقابل الصنعة باعتبار
 ما حصل المشرى وليست عليه بالاعاين والمالك ويظهر القايمة لو اعنفه وبعد القول بعبد قوله في الملك مع صحته بان المعادضة عليه في
 مقيض الصنعة في هذا الاثر لفساد المبيع من الثمن والقول بدخوله في المالك يبين والواويز عبارة ان اصحابنا لم يعلل ضرب من الجاني
 على معن كان الثمن في مقابل الصنعة لكن يشكل المسئلة بما لو كانت الصنعة من غير مال الا بقر فان استحقاق صاحب الصنعة جميع الثمن
 معلوم لطلان ما قلناه من انه خلا في مقيض المعادضة واستحقاقه البعض بطلان في الاق وهو خلاف اطلاق الصنعة ويصدق
 بعدم الصنعة هذه الصنعة من واصل ان الصنعة انما هي تلك الصنعة المذكورة فيمنع قال فيمنع الصنعة **قوله** اما الضمان فيمكن حمل
 على الاق لثبوت المقتضى وهو يصدق والتمسك الماد حمل عليه اعتبارا بالصنعة وليس الى ادب الجمل عليه الضمان فيكون حكمة بل ما وان لم يكن الحكم بالليل
 الذي ذكره ويمكن احتمالا اخر وهو عدم الصنعة لانها مشط الصنعة وهو مكان السليم والجماع على الابن فياس ولم يجد بالاحتمال الثالث
 مضطحا فيكون ان يقال ان شرط الفدية على التسليم في الجملة لا يصح الا لا يقع محض احتمال الصنعة هناك مع الصنعة والجماع على ان شرط هذا
 الشرط وان قلت فيلزم جواز بيع ما سئل وتسليم بعضه فلما لان الماد يقول ان في الجملة لا ينافي مسئلة الاق والضمان عند راس مخالفة الا
 لا **قوله** ويجوز بيعه من الصنعة ان سئل الماد مع اسقاط الضمان المذكور فان ينفق لانه حقه ويضعف هذا الاحتمال بان
 ان شرط الفدية على التسليم في الجملة اجماع فكيف يجوز وجود المقتضى للصنعة **قوله** لو باع المعنوب وغدر وتسليمه طعنا به الشيخ عدم جرحه في بيع المعنوب
 وان امكن تسليمه وهو ضعيف **قوله** ولو قدر المشرى على انراهم دون البايع فالأمر بالجواز وهذا هو وجود المقتضى وهو العتق وضول
 المظ وهو تسليم المشرى المظ فيكون الشرط امكن تسليم البايع او تسليم المشرى البيع عادة المجمع الجملة ولا هذا الاضعف القول بذلك لان ذلك
 مخالفة للاجماع **قوله** فان عجز تخذي وان تجد عجزه غير لانه قبل البعض من ضمان البايع ولو عجز ما عجز عن تسليمه شرعا كما هو الحق في ذلك
 هذه المسئلة لبقوله منع البيع الوهن قبل الفروع فلما لم يبين معنى فز على الاجابة هناك وبين هذا **قوله** لو باع شاه من نطع احد
 ولم يبيع بطلان البيع لعدم ما عجزه من نطع قال فيك ضاعا من هذه الصنعة ما ينافي اجماعا مع ولو في الصنعة وقال فيك احد
 لم يبيع الا في الصنعة ان المبيع الثاني واحد من الصنعة المبيعة المشتقة عن معين فيكون بيعه مستملا على الضرورة الاولى المبيع امر كل من
 من نطع والاعمير من غير مبيع فيقوم لكل واحد من الصنعة الصنعة **قوله** فيمنع من مثله ما لو قسم الا بايع وبايع وجعلها من غير معين ولو بايع دجا
 قبل الصنعة مع ديزل على واحد منها اشاعا لانه لم يكل في ان فلت المبيع الثاني ايضا امر كل فلما ليكل بل هو واحد من تلك الصنعة وجعل
 كل واحد ليس معنا والاولى امهاض لا على تخيرها غير معلوم فصار كبيع احدى الشاة واحدا لعبد ولو ان نال فيك عاصم هذه شاة
 من جملتها لم تكن بالصنعة وكذا بطل بعين هذه العبد الواحد ولم يعبى الى العتق انما بطل لانه لم يخلل السنتي بفيضه فيك السنتي منه **قوله**
 لو باع الارض الاجري من هذا الاصل في المشرى بطل الجملة بالوضع الذي ينفق اليه وفقاوت الاجزاء والشيخ قول بالجواز ضعيف فمثل لو باع
 جوبا من هذا حيث ينفق **قوله** لو باع دكا من ارض او ثوب يعلمان دكا انها مع وان مضى الا شاعن الدكا من بضم الدال كما ذكر في

الخلف

المختلف السابق لان قوت العيز وجبال جميع الالعيز ومقتضى العيز العلي حث كانت مضمونة او مضمونة يوم العيز اذ هو في القفا وفي يوم التلف على
الاحتمال فقلت وعليه جوفه ان كانت للمؤمن القفا المذكور لزم على اليد ما حدث حتى تؤدى وكذا في طرف الشري لو كان له في الشري في ايضا
قوله وله لا زيادة ان كان من قدام عينا او صفته في اداة العيز كالصبي ونحوه والصفه كالصغير يعلمها العبد بالقفا الثوب ونحوه فيشكله
قوله والقول قوله في اداة عاه على اشكال ليشاء من احتمال ان يكون منها على المدعى ولعل الظاهر ان البائع لان الاصل عدم وصول حق المشتري
اليه وبما حقه على البائع حتى يعلم المسقط بخلاف المشتري فانه في معنى المنكر فان كان الصوف المدعى على ان المبيع ليس بالصفه التي اشتراها
عليها **قوله** ولا يبيع ببيع السمسرة الاجام وان القم اليه الضرب هي جميع اجزاءه ونهاية العصب فها حيث لا يكون السمك محصورا ومشاهدا
ولذلك في الجواز ضعيف فالمنصحة في المختلف الخاضع ان يقول المضاف الى السمسرة ان كان هو المقصود بالبائع ويكون السمك فابا على البيع
والا فلا وهذا صريح لكن فيه اعتراض عن الاحياء الواردة في ذلك **قوله** وكذا الدين في القوم مع الحليب منه هذا هو المثل وجوزة الشيخ في النهاية
وجماهير المذاهب في قوله فاطم على الدين ما معلوم في قوله فيكون في البيع عليها كان حسنا فيلزم من عليه فالحال **قوله** وكذا
الجلد والصوف على ظهر الغنم في بعض النسخ فهو هو ولي والماد ببيعها معا حتى لا ينافي ما ينافي ما ياتي في جميعا في بيع الصوف على الظود
فان الجمل الذي جهده الجمل فانه غير ولا موصوف **قوله** وكذا ما في بطوننا وان القم اليه عبرة ولا يخفى ما فيه من النكراد باعتبار ان الجمل
في صفة ما يملكه وباعتبار سبق منع بيع الجمل **قوله** وكذا لو عتقها اى ضم التوقيف معا فان باع كل منها مع الاخر وهو ما في البطون الى الجمل
الصوف **قوله** ويجوز بيع الفرد على الظاهر منقذ على اى هذا مذهب المعين ولعل قول ابن ادريس والمنصف في المختلف والتذكرة والخبر
وشرطه في حثالة الدين في بيعه اشراط حيزه في الحال او بقائه في المدة فيه ولا يربطه احوط والمعهلة الجواز مطلقا لا تنافي والضرر و
رواية ابيهم الكوفي نعم ينبغي القول بثبوت المطالب بغيره حاله الا ان يشترط مدة معلومة ان قيل يبيع الفرد حيزه بيع الى اجل محمول فقلت
ليس هذا ببيع الاجل بل هو بيع حال المان الاجل عرض له في كل البيع فاكفى فيه الجمل على العرف هو كالمبيع التمسك بشرطه الى ان يوافق
فقطه وسبيل **قوله** وكل محمول مقصود به بالبيع لا يبيع بهم وان انضم الى معلوم ويجوز الانضمام اذا كان فاجزا من حيزه ايضا
في المختلف مسائل ومثال ما اذا كان المبيع محمول في الجمل مع امره وان كان العبد يشترط ما اذا شرط حمله وانه مع بيع وانه احرى الا
ان يقال النتيجة انما يتحقق مع الامانة فيمن لم يضمنها بعض اجزائها ومثل من فخر حمله انك البهت وقد سلفا في الضابط ان لا بد من كون العلوق
المقصود بالبيع ضم الجمل والشايع اليه في شرط ذلك في صفة الابن وفي صفة الهرم اذا اردت بيعا بعد ظهرها ان شرط احد الامور التي في الساج
ونحو ذلك في استفاضة ذلك من عبادات الاصحاب حقا ولا من مطلق **قوله** وفي بعض المبيع في ان ذلك على الباقي لكونه من حيزه اى ان
ذلك على ذلك لكونه من حيزه فغلق الدام ذلك والجواز والجدوة حيزان اى فادرت وفيه الدلالة على الباقي يجب كونه حيزا من حيزه فادرت
سلمه العبد يكتفى وفي بعضها فان من حيزه الباقي لانه وفيه الاستفاضة ومنها الدلالة على الباقي بسبب كونه من حيزه للمعاونة في اجزاء العبد
والبطون في الصنف الواحد فها وتختلف في الاعراض بخلاف اعراض الصنف من الحظرة **قوله** ثم ان وجد الباطل بخلافه في بيعه لان البيع قد
صح لانقضاء العود بالرد لانه السابق وثبوت الحيا ولد ذلك الغايب **قوله** ولو قال بعبت الحظرة التي في البيت وهذا الامور في مباحث
ان ادخل الامور في ذلك في بعض البيع فربما لا يدعيه مكانه في خلاف الاغراض فلا يكون هناك ما يرجع عليه عند الاشكال وان لم يدخل على
اشكال ليشاء من كون المبيع غير مرن ولا موصوف اذ لا يمكن الرجوع عليه عند الاشكال بان توقف ومن ان مشاهدا لثقل البقرة الوصف فيه
نظرا لان المؤنة لا يفيض العلم بالاوصاف لا مكان العقله عنها بل علم العلم باصله بخلاف ما لو ضبطت باللفظ فانها تصبح مغيضة لكن هذا
كلها فان احدهما قول المنصف في تعليل كونه المبيع غير مرن ولا موصوف اذ لا يمكن الرجوع اليه عند تغيره في حصول الاشكال والتعليل الصحيح
ان المبيع غير مرن ولا موصوف في ذلك في الامور في لا يفيض مقام الوصف فلهذا بخلاف ما اذا دأى بعينه ودل على الباقي وانه كلف في كل الثاني
ما يعرف من قوله بعبت من هذا النوع كذا ويظهر ان يبيع الحظرة التي في البيت وفي الامور في اذ لم يدخل حتى يضمنه الاول بالبطون في الثاني
يجب ملاحظة ان قوله في هذا ظاهر **قوله** لو باع عينا غير مشاهدا انتفى في ذكر الحظرة والوصف بعينه الوصف ما يكون دافعا اليها التزم في
الفرج من الاوصاف السلم في الذكرة ما يبين على ذلك **قوله** ولا يفيض بها الى اربعة من المعاد في بناء مع الحظرة والوصف **قوله** ولو
ذا ووقف باعينا من بخلافه لو سمن وذهبت عينه **قوله** ولو دأى بعض الصنف ووصفه الباقي غير مباح كل واحد حيث على اشكال في الصنف
في الارض المعدة للزراعة وشبهه وانما كان في الحيا في المبيع خاصه من ان بعض الصنف على البائع **قوله** وحيزا في اربعة من المعاد في بناء مع الحظرة

اذا علم به وجوبه لم ينافى ذلك ان كان الوجهين الغريبين اذا عرفت **قوله** يجوز الاخذ بالنظر في ما يحتمل الزيادة والنقصان لا ما يرد الا بالزيادة
 الاخذ بالزيادة والمهملة الاسقاط والمراعاة في الزيادة والنقصان كونه بحيث لا يقع باحد منهما فلا انداد ما يقع في زيادة او ما يقع في نقصان
 يراعى المتساويان عليه لان في ذلك متساويان لانهما احداهما فلو اختلفا في ما اذا كان في بعضها وانقص المصنف على قوله لا ما يرد الا بالزيادة على
 النقص **قوله** او باحد بدنيا وغيره وهم ينسب ما يتعامل به وقت الاجل يجب في غير قبيلها وحيثما غلط لا سيما استثنائية لا تصنف ونسب
 مستوف اما لانه حال من الدنيا او غير الدنيا في ما هو بدنيا او الجاهل ويعلق بحسنه وفي على انه صنف الدرهم ولو جعل صنفه للدنيا واللك
 معا ولا حدهما بالاستقلال على ما في البديل على معنى بدنيا وما يتعامل به وقت الاجل وغير درهم ما يتعامل به كل كان اشتمل فانه يعنى الشامل
 كلها لكن لا يخفى ما فيه من التكلف ولا يوجب البطلان في الصور كلها **قوله** او قلنا مع جعله بالنسبة مع كونها ينسب او يلمر بدنيا
 وغير درهم فقلنا لا يصح جعل ينسب الدرهم من الدنيا او ما يلمر ما حدهما المستلزم بجملة مجرد النسبة حيث علم كل ما على قوله **قوله**
 وما يتعامل به من الشئ في محله من السلطان المعاملة به بين الناس من الدنيا والدرهم كى على هذا المعنى لا يوجب البطلان لان مقتضاها ما يتعامل
 من الشئ هو الشئ وانما هو الدنيا والادرها ولا يحفظ على قوله بدنيا وغير درهم كانت المسئلة خارجة من مسئلة الدنيا والدرهم ظاهر ان
 الكلام انما هو فيها فان ذلك تفصيل لما اجمله الشيخ ولا يلزم ان الحكم في الجميع البطلان في قوله بطلان جواب والمسايل كلها **قوله** ولو اصرع بعينه
 من ضرب العشرة بالدنيا بطلان مع دفع والبصرف بالسعر المذكور وجعل ادوها من الدراهم التي اعيند صرف العشرة منها بالدنيا
 المعلوم فان كان صرف الدنيا والسعر المذكور بطلان لعدم التعيين وان لم يكن مفقدا كالمو كان اضاف الفضة مفقدا كالتشتر
 الناعمة والسوداء والبيضاء وكلها صرف بالسعر المذكور بطلان لكن حمل المشتري او احداهما يبرهن من عشرة بدنيا بطلان ايضا ويظهر من
 قوله مفقدا صرف او جعله ان لو ائخذ وعلمه يحس وهو موقوف والحاصل ان مداد الصخر علم العلم بالسنتي والمستثنى من النسبة بينهما واختلف
 حينها يكون الشئ والجماعة لبطلان غير ظاهر والظن انهم لا يريدون الا مع قيام احد اللوازم ولهذا ينسب حكم الدرهم والدنيا ارضا من الثاني
 واعلم ان هذه المسئلة صور لان البيع امان يكون حالا او موقولا وعلى التقديرين الاستثناء من الشئ الحاضر والمخبر او من الشئ
 به فلت المحلول في المحل بكل تقدير امان يكون النسبة معلومة والا فالصور عشرة فظاهر من ادنى فاصل **قوله** في مرتبة دنيا ولا يلزم من
 على الظلال في غير موقوف في الدرع فانه لا يخفى في المعاملة في بل يلزم ان يعلم نصف دنيا وكما يعلم نصف الدراهم مثلهما ونصف الدار **قوله**
 ولا يلزم من صحة الصاع اذ ادنوفا اي مع جواز في العرف كل فان كون المعاملة التجارية في العرف كل دليل على اذ ادنوفا **قوله** لو باع على الصبرة
 كل غير بدنيا وعلم قدرها صوح الا بطلان الجميع وعلق الشيخ صحة البيع والمصنف صحة الجملة في صناع والا مع ما هنا لان الجميع هو الصبر
 الا صاع وفي كل فظهر بالنسبة حال من المعبر وليس بدلا لان الصبر مفقود بغيرها وانما هذا بيان كمالها بغير فلا يصح البيع **قوله**
 واحد من الجملة **قوله** ويجوز استثناء الجزء المعلوم في احد العريضين يعلم من عبادته وعقد المسائل ما كان استثناء في الشئ وما كان
 في الشئ **قوله** يعقل هذه السلعة باعرا لا ما يردى واحد سعر اليوم قال الشيخ بطلان على الجملة والوجه ذلك الا ان يعلم سعر اليوم لا
 يشهد في ان الاطلاق الواقع عن غيبة الشيخ غير جيد لكن في المصنف بالعلم اذا علم سعر اليوم يحتاج الى تنقيح فانه لا يثبت في الصخر عليها
 لصحة الواحد من اليوم فان العلم بالسعر مفقود ويجوز ليقطع العلم بغيره من ذلك المقدار ومنه ويشترط ايضا ان لا يكون الاستثناء منقرا
 فلو كانت السلعة كلها اشترى واحد سعر اليوم لبطلان الاستثناء **قوله** ولو قال لا ما يخفى واحد قال يخفى في ثلثة ارباعها بالجميع
 الثمن الفرقي بين ما يردى واحد ما يخفى ان المساوى باعيا والعرف بين الناس لان المتبادر من المساواة عرفا وما يخفى الواحد
 باعيا وتوزيع الثمن على السلعة حيث يقابل الاجزاء والاجزاء فان الاختصاص يقع في ما يفتقر المقام بطلان مساواة السلعة للثمن
 فان مع الاطلاق يتل على المعاد **قوله** الاثر في عندى البطلان لثبوت الدعوى المقنعة الملهكة وذلك لان معرفة المشتري انما يخفى
 اذ لو عرف مقدار البيع لما قلناه مع انه المراد وما يخفى الواحد باعيا وتوزيع كل من السلعة والثمن الاخر وذلك انما يكون مع الصخر
 وانفاده لغيره المشتري وصخر انما يخفى اذا كان مقدار البيع معلوما والعلامة انما يخفى اذا علم المشتري وهذا الثمن من الولد و
 ودمعته لا وده فوقف فان المقدار المبيع ومقدار المشتري يعنى ان معا **قوله** البطلان الذي اخذ المصنف انما يخفى اذا كان
 المشتري من السلعة مقدار ما يخفى واحد فبطلان البيع ومقابلته اجزاء البيع **قوله** انما كان الاستثناء من السلعة بمقتضى
 ما يخفى واحدا عيسى مقابل الثمن لمجموعة السلعة قبل انفقاده البيع واستقر ذلك في الشئ حتى فان او بعز داهم في مقابل مجموع السلعة

يقتضي اخضاع درهمين وربعهما من المصنف على ذلك في الذنوة ويعلم ان اربعة البايع والمشتري حين العقد يعلمان عقلاً وداخراً البيع فيه
المشتري بطل في الجبس والمقابل له اعزها من الطرفين كالحطأ وبه والادبوع المدا مشير حو البيع فيما ذكره المصنف ولا يكره الصبر البيع عليها من
اسم الاجازة ذلك بعد العقد للمعاينة الموجبة بطلان وفي الذنوة ان لو لم يصبر حشمت اوطال على سعر المدا به باثني عشر درهما حو وان جهل
في الحال المدا باثني عشر درهم يعرف بالحنس ولا يمكن نظراً في زيادة السعر ولا نقصاً فيقتضي العز وبطلان حو فيما لو باع من اثنين صنفه قطع
ان على الاختلاف بان ودرهم من اربع حشمت ومن امر قد اواكثر وجعل الواحد منها احد السنين والآخر الباقي فخره حو وان جهل
منه بغير الضبط الى الجميع الحال وسببه السنين العشر ويرجع ان الى ما يقتضيها صاحبها في العن في مقابلته بالجزء فلا يصبر فيها بالاجزاء
وبطلان لو قال بعتك من جزائي من الدافان عرف القدر حال العقد حو وان جهل بطل ولو عرف عدد الورثة فقد الاستحقاق اجماعاً
فالاخرى الصنف ويكون له ما يقتضيها حشمتاً فيظهر من كلامه ان اذا كان المبيع معلوماً بالقوة العينية وان كان مجهولاً بالفعل يصح وهو مشكل
للاشتركة العز فاما بالجزء فان يرضى المشتري شيئاً فالبائع السلفه الاشياء يعول ان يعجز شيئاً بادره وادام لانافضه ان المقابل
لدهم شئ فيكون المقابل بادره وادام اربعة اشياء فاجزى السلفه الاشياء بشئ وذو راع على اربعة اشياء فيقال للمقابل ان السلفه
يعول حشمتاً من اشياء فالثاني حشمتاً فيكون المشتري حشمتاً محض درهمها والذي هو في البيع اربعة اشياء باءه وادام لانافضه ان المقابل
شئ فيكون ربع السلفه الاشياء المشتري كل ربع مبد درهم وهو ربعها الا ربع شئ وذلك يعول شيئاً كاملاً فاذا اجزاه بربع شئ كان ربعاً
كاملاً فيقابل الشئ يكون ربع السلفه ولا بشئ وربع شئ فيكون السلفه معادلة لثمن اشياء فالثاني حشمتاً واما بالخطأ بين الرايين
فبان يرضى المشتري ثلث السلفه فادام ربعاً او حو فليطلب الحرج المشتري لها طلباً السهل العمل بصبر ودفها صحاحاً وذلك ان شئ بغير
الثالث منها اربعة ودفها نصفها احتضاً منها بدم التي سبعة مثلاً لا اربعة وادام فاذا ضمنها المشتري اليها وبلغت عشرت وذلك ان
اثنا عشر فاحطاً وبما ينز فادام والربع ثلثه فيكون بادره اثنا عشر المجمع المشتري حشمتاً فاحطاً وبثلثه فادام فليضرب المال
الاول وهو اربعة في الخطأ والثاني وهو ثلثه ببلغ اثنا عشر وكذا المال الثاني وهو ثلثه في الخطأ والاول وهو ثمانية ببلغ اربعة و
عشر فيقيم الفضل بين حاصل ضرب وهو اثنا عشر على فضل الخطأ وبن وهو حشمتاً لان ان اسقطت اقل المرفقين وهو اثنا عشر
من اكلها وهو اربعة وعشر من يفي اثنا عشر فيخذ الفضل بين الخطأ وبين وهو الباقي من اكلها بعد اسقاط الاقل منه وهو حشمتاً
بالخيار وادامت ودف اثنا عشر على واحد امانه الاصل شئ واصل واما صار الى اثني عشر محاوله لجعل المكور صحاحاً ثم يفسر الفضل
بين الخطأ ومن يكون حشمتاً فيكون المشتري يعني السلفه وان شئت فسمها اثني عشر على حشمتاً اثنان وحشمتان وهو المشتري من المجمع السلفه
وهو حشمتان اثني عشر والتاوض بان يرضى المشتري العن فادام والسبب حو والحرج المشتري فيها اربعة وعشر فيقف نقد حو من السك
وهو اربعة وادام بستم عشر هي مع المشتري عشر ومن يكون الخطأ بادره ناقصاً فادام في المال الاول وهو ثلثه في الخطأ والثاني وهو اربعة
يبلغ اثني عشر فادام في المال الثاني وهو اربعة في الخطأ والاول وهو ثلثه ببلغ ستم وثلثين باخذ الفضل بينهما وهو اربعة وعشر
فاما ان مرده الى الواحد كما قلناه فبسمه على الفضل بين الخطأ وبين وهو سبعة اير لان فيه الاقل على الاكثر اي سبعة اير وفسم الفضل
حاصل الضرب اعني اربعة وعشرين على الفضل بين الخطأ وبين وهو حشمتاً حو اربعة وادام اربعة اضعاف وهو حشمتان اثني عشر فيكون
السلفه فيكون المشتري حشمتاً ولو كان اصل الخطأ بين ذللاً والاخر ناقصاً حشمتان والثلث فان حشمتان اربعة وعشر من فان الخطأ والفضل
سبعة ناقصاً وبالفضل الثاني سبعة عشر فادام بجمعها وبجمعها للسلفه وكذا يجمع كل ما يختلف فيه الخطأ وبان زيادة والنقصان ثم يضر في المال
الاول وهو ثلثه في الخطأ والثاني وهو ستم عشر يكون ثمانية وادام في المال الثاني وهو ثمانية في الخطأ والاول وهو سبعة يكون اثنين
وسبعين يضربها الى المرفع الاول فيكون مائة وعشرين فيقسمها على اربعة وعشرين وهو الحرج المشتري لكل من العن والسك يكون حشمتاً
الى الحظ فيكون الحشمتان وان شئت فسمها مائة وعشرين على حشمتان حو اربعة وادام في ثلثها الحرج المشتري حشمتاً فذلك هو
وبالادبوع الاعداد المناسبة فيقول لما كانت سبعة المشتري الى الدهم الذي يضمنه كسبته المبيع الى الادبوع الداهم حشمتاً بجمعها بالاجزاء
لان الاستثناء لما يخص درهما من السلفه واما يكون باعياً ومقابلته ما العقد عليه البيع من المبيع العن المقتضى للمقابلته بالاجزاء بالاجزاء
وجان يكون سبعة المشتري الى المجمع المشتري والمبيع كسبته الدهم الى المجمع الدهم وثلث البيع والدهم حشمتاً حو والمخيطان اقل
لدرهم على ان الادبوع فاما سبب كان فيه الاول الى الثالث كسبته الثاني الى الرابع وهو ايران السبعة المعلوم الى المعلوم كسبته الثاني الى

المقصود الثاني
الدواعي الباعية

ولو ازال في غير معين فزاد على الحيز في عبادة وجوع وجها واحدا يعبر لان افعاله فليست عبادة بغير المثل وانما تنضم في غير معين
ان يكون حيا خصوصا على قول الشيخ فانما لو ازال في غير الاستماع والثاني لا يعبر لان لما اشر بالغير المعين فقد ازاله لاعتلال العموم والاول افعاله
على الغنم جائز في حق كونه دنا ورمق المفسر انما يتوقف ملكه اياه بالنسبة اليه ثم الاكودنا الثابت شرعا باذنه وهذا يرجع الى الضيق في قبل
منه فلا اشر في افعاله في ذلك منصرف المفسرات اى منصرف ملكه بعينه فيها الحيز من وال ذلك يخرج الى دليل وما اشبه هذه المسئلة بمنزلة
مالوا في يد مال معين ومن المثل في الاقدار فادعاه المثل حين الحاد والمثل ومن هذا يظهر الحكم في اشر في غير معين ثم ادعى الحيز ولو
اكثر الموصوفين لحيضه فاولا يخرج بعينه من افعاله الا اذ اقام بينه بغير ما سبق فسمع هذا على قول الاول **قوله** ولو اشرى عبدا يملك
في السوق فادعى الحيز لم يقبل الا بالنسبة ثم العبادة انما لو ادعى الحيز عبدا لثله نظر الى مقتضى الفاء فان فاء الجزاء يقتضي ذلك وليس الحكم
مخصوصا بذلك فانه لو ادعى الحيز مع كونه يملك لم يثبت الا بالجزء لان علم اليد والسكنة يقتضي الملك فثبت ما فيه **قوله** يملك الكحل في
اى ملكا مستقيما والام لا يقيم الاستثناء لان المستثنى يملك ايضا لكن يعنى حين الملك فلا يغير ملكا احدهم وقوله من ملك احدهم للملازمة
في الجزاء من غير تقييد يعنى لا غير منفرد والام ينبغي لقوله من غنى عليه موقع **قوله** ولا يحتاج كالتسب على اى هذا هو الاصح لان الام من الصاعقة
ام حيفه وكذا الاث والباقي ولما في قوله الاضاحية في كل كحل التسبب واللوابة بذلك **قوله** وان ملك البعض اى يبطل التملك بغير التملك فانه
الملك للعدو وبسبب البعض لان الفصل فاعلم للشرك **قوله** وما يجرى خذ من واحد الحب بغير اذن الامام عمن نفى الامام خاصة الملامد بغير اشر
بالفعل وهو المعبر عنه بغيره من غير اذنه الامام ع وهذا هو المثل للرواية الواردة به وان كانت مرسله اما باخذة نحو الواحد على هذا
الوجه على وجه الاختلاس وعلى وجه الغالبية في المواضع المقررة على وجه العصبية فانه لاخذة فان الجوى وما لانه او كل من اشر على مال ولو
كان حيزا فانه يبين ذلك في احكام الغنم في الجهاد وما يثبت من قوله وكل حيز هو حيزا الشيخ يدل على ان المصنف لا يريد هذا الاما
قوله لكن حصوا في شيعتهم حال الغنم التملك والولى وان كان ذلك الامام او بعضا من هذه العبادة واخره فليمنه فليمنه لان افعاله يقتضي
كون الحكم في غنمه من غير اذنه الامام كما يبينه من قوله لكن فاعلم الاستدراك ما فهم من كونه الامام ع وهو عدم جواز الضرف فيها
فاخره يقتضي شمول الحكم لها وبغيرها لانه قد سلف في جميع الماخوذ بغير اذنه ع كملو خود باذنه وانما يحل شمول العبادة لما يقتضي من
الحيز فانه لا يجب التوزيع اخرج حيزا من اشرى جازر بال غير محضى وهو لا يقتضي ذلك او عطف عند جازر غير محضى وهو جازر بغيره لا يشرى
فانه من الاربع ولا يكون ان يقال ان هذه الغنم وان كانت كلها الامام الا انه يمنع ان يجزئها المحضى كما احتل في المختلف لانه ذلك لا يصح
لانما ان كانت كلها الامام فجزئها المحضى لم يستقيم ان يقال وان كانت بعضها لم يستقيم ان يقال كلها والذو وبين الامر بين الغنم
بالشأن بينهما واعلم ان الصنف قوله حصوا الشيعتهم يبيّن انهم اشرى المحضى ع واعلم بخبرهم ذلك لانه ذكر الامام ع وشذوذه في قوله
فمنه فوات بالحقاب ومقتضاه انما لا يحل للمخالف وهو كل كما ثبت على الاحباد لكن هذا في الغنم المذكورة دون ما لو هو مخالف
جوبيا على انتم مثاله انه يملكها اذ ليس هو باس حلال من الحرب ولوان مخالفا اشرى جازر من الغنم المذكورة بعد ملك الامامى مخالفا فيء الخبير
عليه زدد وهل يملك الامامى في فداء الخبير عليه زدد وهل يملك الامامى الغنم من الغنم المذكورة بعد ملك الامامى مخالفا فيء بقاء عليها
اعلم الاحباد ومخالفا في فداء الخبير عليه زدد وهل يملك الامامى الغنم من الغنم المذكورة بعد ملك الامامى مخالفا فيء بقاء عليها
قوله ولا يجب اخرج حصصه عن الامام منها الظاهر حصصه ليعتبر من غير اشتراط المحضر المذكور **قوله** ولا فرق ان يسلم او الكافر ولعل
هذا يرجع الى اول الباب وهو قوله لا ناسى من انواع الحيوان انما يملكه بالكل الاصلى فاذا سبوا وان بعد هذا المرجع ويمكن ان يكون ما جعل الى
قوله ما يؤخذ من الحرب فانه لا فرق في الحكم بين كونه الاخذ وهو السابى مسلما كسلطان الجود من المسلمين او كافرا كسلطان كافر ونحوها
قوله وكل حرب حربا عريا فاعلم من سبق مراد ما يصلح كونه رقبا لذلك وهو ان الحرب والمال في والظلم انما لا فرق في ظلم بين من مدب
بغير هذا النوع من الظن صغيره وكونه رقبا للمسلمين يقتضي عدم احرازه من قبيل ملكا بالظن والغلبة وتغلب اشر في باب الجهاد بان اهل الحرب لما
لم يلحقوا اشرهم ببيت في المختلف العون صغيره جيل لا نضنا ثران من اشرهم مشرعا في بيتة فتمنع اعرس فليمنه **قوله** وان كان اخاه
زدد وجعل لا وجه له في الاصح خصوصا ما ان وجز في ذكرها بينه على سقوط حقوقه في وجبة الفساح السكاح فيملكها **قوله** ومن يتفق عليه
على اشكال يقتضاه من عوام الظن المبطل للعنف لو من ودام الغزاة الى دفع الملك بالظن يقتضي عبادة لكاؤه الوجهين وانه لا مرجع الاضحا
على الاخر وهو كل لان الغزاة في خصوص مقتضى العنف وهو الحرب فيقتضى الملك والمقتضى ما يمان وقول اللهم المبطل للعنف هو من مقتضى

ان العتق لا يقع لان حكم بطلان العتق في حق من وفى عهده كما ان نظر الى ان العتق طام وهو في كل ان يقضى الملك فينتج حصول العتق حقيقة في جود
 من غير فلا يكون الا بغير في الفرض ذلك ان يقول العتق انما يقضى ملك غير المملوك اما المملوك فلا يعقل ملكه فان من اشترى حرييا لا يقال
 ملكه بالعتق فاذا تخلف الملك لم يكن من العتق ملكا في ذلك الحال فيجعل المشتري للعتق وهو العتق المحصور من عمل العتق المحل في بيعه
 في مفعول الى الملك بالعتق المشتري له وهذا لا يعيد هذا البطلان للعتق لان العتق اذا وقع صحيحا كعتق بطل وانما هو ملك طام بسبب
 مستقل وايضا فان العتق انما يمنع دوام الملك لا ابتداء الامكان ملك الغريب ولو كان دوام العتق فيمنع ابتداء الملك لا يمنع دخول العتق
 في الملك المشتري لا يمنع ويكفي ان يقال لما كان العتق واضع حصول العتق لانه فان لم يكن موجبا لحصول ملك اخر فهو مانع من الخرج
 من الملك فان تخلفا من الخرج من الملك بطلان حظه في ذلك المصم صحيح والافلا **قوله** والعتق هو من الشراء الى الاستنفاذ وينتج
 الملك المشتري بالسلطان المشتري جيل لان الوجه من لما فاعضا وحكما فلم يكن الحكم باحدهما ومن الاخر فلم يبق الا ان يكون ملك المشتري
 بطلان على الخرج الذي هو البيع فيكون البيع الواقع ظم استنفاذا في نفس الامر بها حقيقة لان الشرط وهو تخلف ملك البائع غير معلوم
 والاستنفاذ هو بطلان عتق من يد شريه وهو الاخذ والبدل الشري في نفس الامر كونه الحجة في نفس الامر اذا استولى عليه
 ظاهر **قوله** عتق في احكام البيع نظر فيه هذا النظر في جملة ان للشرع استنفاذا غير ظم لانه ان لم يكن هناك بيع كيف يلحق احكاما
 وما ذكره احد الشارحين من ان العتق هو وجود عتق البيع وانما استنفاذ غير جيل لانه اذا كان استنفاذا لم يكن بيعا وكذا ما بين به ولد
 المصنف من ان كمال البيع ومن استنفاذه وهو ظم والذي يخلط في هذا الظاهر بان هذا الظاهر بان العتق لا يوجب له اصل الاستنفاذ لانه ليس بالعتق
 وما يذم لا يعيد هذا اما من جانب البائع فلا يعيد ذلك لان ما يبدل الخرج ان ادخل بائنا محرم فلا يجوز ان تاتيه بعد السبب البيع
 شرعا ويجوز ان يترتب عليه احكامه ليكون له حيا والمجلس والرد يجب التمسك ونحو ذلك وهو الذي يظهر من عبارة المدد وشرح كتاب
 العتق حيث قال يكون استنفاذا الاشياء من جانب المشتري لكن جوذا الرد بالعيب واخذ الارش ولعلم نظر لانه انما ابتدل العتق
 من اليد بناء على اصله من وية امتضاء ذلك المطالبة بالارش من وية عتق الخرج الغائب من البيع ولا بيع هذا في جواز البيع
 ايضا بناء على استنفاذ لانه اذا املكه بالعتق والملك لم يكن بطلان ملكه بدون حصول سبب شرعي **قوله المطلب الثاني** في الاحكام
 يجوز ان يباع بعض الحيوان بشرط ان لا يشاعره وعلم بالعتق فلو ما عدا او جعل او مضى الذي فيه داسم والاخر بطلان او النصف
 فيما بالذي فيه الاس وجوب البطلان ان الجهالة فان مضافا الى البيع لا يعلم ان يفتي وعلم ايضا بعدم العتق على التسليم فان كان متوقفا
 الى ما لم يبيع حيث ان اجزاء غير منجزة فهو حق وان نظر فيه الى غير ذلك فيفتي بحال الاشاعة فان ذلك المشاع ايضا غير معدود
 الا ان يبق اذا باع مشاعا فالاشاعة ملحوظ في البيع فيجوز العتق على التسليم بحسب اختلاف ما اذا باع معناه فان لا بد من العتق على التسليم
 بحسب العتق فيكون العتق على التسليم معناه حلال المبيع على ما وقع عليه جازا **قوله** ويصح توباع منقرا وثلاثة مائة باع ذلك على
 الاشاعة واللام يبق في بينه وبين قوله جعل المظفر على الصحيح وعبارة المذكورة في هذا هو المردود في البيع في بالا جماع **قوله**
 ويجعل مطلقا على الصحيح انما يطلق بيع النصف من الحيوان فهو وان احتمل نصف معناه لكن الشايع والغالب هو بيعه مشاعا فيجعل مطلق النصف
 المشاع وعلم على ذلك التذكرة باصالة حجة العقد وهو الذي يتغير في كل على الصحيح فان نصف المسلم يجوز ان يعان على الهدية ويرد عليه ان
 في باصالة حجة العقد لا يكفي وجوب حمل اللفظ على المعنى الصحيح بل لا بد من دلالة اللفظ على ما جاز ان يثبت به الحكم معجزة وجوابه ان
 صلاحية الدلالة صحتها وان لم يكن ان يكون دلالة على كل من المعنيين مساوية للدلالة على الاخر فالعقود او ان يثبت لملك وصيانته
 كلام المسلم من الهدية وان الاستعمال في النصف الشايع اكثر من في التذكرة جواز بيع النصف معناه من الحيوان المذكور في
 بنو اللام فان العتق على التسليم كما قلناه **قوله** ولو استثنى البائع الاس والجمل فالارب بطلان البيع والعتق المذكور في
 الاصطلاح هذا ان يفرق الاول القول بالصحة مطلقا الثاني القول بالبطلان في الجهالة فان كل منهما يجوز الثالث تفصيل المصنف وهو
 قول بالصحة المذكور في الخرج والمختلف ما يفيد به الذبح والبطلان فيما ليس كماله المبيع تفصيل شيخنا السخنة الدروس بالصحة ظم
 لكن يكون فيما لا يفيد بالصحة بالذبح فيكون مبيضا للفتنة وقال الشيخ في الملبوط وانها لم يكن مشركا بنبينا الفتنة فان كان مراده على الاطلاق
 فهو قول خاص وهو الذي افاض به ابن عيينة الشرايع وان اذا وينا عند المذبح كان كقول المدد وسكن ظم العبادة الاطلاق في جميع
 الكون وحادونه العتق ما يشهد بقول الملبوط والهاية واول الاثني عشر بان الاستسقاء كان في بيعه يرايه الذبح والقول

بالبطالان مع ما في العمل بهما في مفضي القرآن فان المأمور هو الواو والعقد هو هنا مشع لما سبق فالعقد له ما يفسر من وجوه
 به وحصر البائع بعينه عقده التزام عزمه واقع الزامه عليه وموافقا بطلان الاستثناء لم يبق في اللفظ ما يدل على استثناء جزء
 مشاع من جبر من الوجوه فتخرج لا يصح استثناء البيع بالو ذن المتفاوت بالاختلاف بالعقل فلهذا وكذا بالشئم الا ان يعين مكانا لا
 يخلط بعينه فانه يجوز ان اخذوا بين المجهدين وحسن والمختلف **قوله** ولو اشترى كافي الشراء بشرط اصالها الى اس والجملد لم يصح وكان له
 مال له لا لرواينه وبن حرفة على ذلك ويشكل الحكم بما تقدمناه وبما عارض ظاهره واذا في مفضي القرآن وبان العقد وبيع المصنف
 ان البطلان الذي اثنى به في مثل استثناء البائع ان هذا دليل الصحة مشترك بين المستثنين لان الواو يبين المذكورين ورواها بالصحة
 بها ولا جواب لم الا باحد الامرين ما بان يكون الحكم في مثل الشريك مجعاعا عليه فيعمل بالاجماع في موضع وان رواه من صححه
 بخلاف روايه الذي يفضي النظر البطلان من علم ان لم يلزم من ذلك مخالفة الاجماع **قوله** ولو قال باني بيتا ولا احسن عليك والارض
 بطلان الشرط الاصح بطلان بطلان العقد لانه خلاف مفضي الشرط وخلاف مفضي اصول الذهب لان غناء ملك الشخص انما يكون له
قوله وبهذه السطحة بعد وتبعية خاصه الظاهر ان لا حرف بين كون محصا وبكبر فان الحد انما يتبع ان اذا كان جلد في روايه بن عمر
 من الحد بعد ما لم منها من النقد ويضرب نقد ما ليس له **قوله** فان حملت قوم عليه حصة الشريك فثبت هذا حكم وان كان عالما
 بالخبر ودعا الشك من حجة ان ذلك على ذلك التفسير فكيف يحلف الولد ويجا بدين لها حقا فبا عينا به يخرج عن كونها مينا ولا
 يتبع النسب ولا امومة الولد والو اية والمعبر في النجوم فيمنها الوافية وان زاد شئ من الثمن والواو يلزم الاكثر منها وله بالحمل على
 ما اذا اختلفت القيمة بالو **قوله** وبالارض على داي هذا هو الاصح لان جميع مصنفون في فكذا ابعاضها بلها با باعاض الثمن **قوله**
 واه الارض نظرا هو سبق العقوى ولو كان عبيها او احدث المشتري حدا من الرق بالعباء السابق لاس الارض **قوله** والجماع
 بيع البائع على داي الا ان يشترط المشتري هذا هو الاصح وقبل المشتري ولا يصح استثناء البائع وقبله ويصح استثناءه وكلها ماضية
قوله فان سقط قبل قبضه اية التثنية من غير فعل فثبت في الحالين واخذ من الثمن بنبذ الشاؤن اى فثبت في ما كونه حاملا و
 محضه وينبذ الشاؤن الى قيمتها حاملا ويؤخذ من الثمن لهذه التثنية في حواشي شيخنا الشهيد ما حاصلا من هذا ليس على اطلاقه وانما
 يتم على اى المقصود ان الحمل لا يدخل الا بالشرط فيكون خارجا عن البيع او على القول بان العيب الحادث في جملته ليس الاجزاء منها فثبت من الثمن
 بوجوب الارض وما ذكره من عيانة المصنوع لا يجزى على اطلاقها صحح فان عيانة المصنوع وان لم يكن فيها دلالة على ان الحمل كان داخل في
 البيع ليعرض الى قيمته بان عيانة فهو بها حاصلا من مع الحمل مطلقه فيجب نتيجتها بان الحمل ان اشترط فلا بد من ارجاعه في النجوم بان لم
 لم يشترط فثبت ما علم ان عيانة منها فثبت احدها ان قوله ان هذا يثبت على اى المصنوع غير جليل لان المصنوع يرى يتحول الحمل مع الشرط
 ففان لا يفتى عدم دخول مطلقه بعض الاحوال فلا بد من التنبه ومع ذلك فلو كانت مقلدة لم يفتى هذا الو احياء وكلام
 على اطلاقه بينا على انه لا يفتى فلا يفتى على ما ذكره وحقق ان يقول هذه العيانة مطلقه ويجب تفتيها بما اذا كان الحمل غير داخل في البائع
 الثانية قوله ان هذا يثبت على القول بان العيب الحادث في جملته ليس الاجزاء منها فثبت الثمن اية عيانة مستقيم فان الثمن اذا قيل بالبائع كان الكلام
 فثبت انما قطعنا لهذا من يد وينقص باعينا دها **وبعد** ان يقال ان مثل الحمل اذا اشترط لا يكون له جزء الثمن لانه وان كان فابا الا
 ان الثمن من يد باعينا ولا يفتى باعينا عدم دخوله ولعل لذه من العيانة ان العيب الحادث لا يوجب الارض كما هو مذهب المعتزلة
 وكون ذلك في جملته ليس الاجزاء دها جزء الثمن من ذيار ان العلم لكن بره عليه ان على هذا الارض اصلا لانه لا يوجب الرق خاصه دون الارض
 كما هو ظم فلا يفتى ببناء الحكم عليه واعلم ان في عيانة العيب الحادث في جملته الاجزاء منها فثبت من الثمن بوجوب الارض وحقق لا يوجب الارض
 كان لا سقط من فلم **قوله** من المصنوع لان المصنوع بالاماء عنه فلم يكن صيرها فان قلت لم يشترط الرجوع والاذا انعم منه قلت وضع
 المال بالاذن انعم منه فثبت دفع المال بالاذن ولم يحصل ما يفتى التبرع فلم يسقط الاستحقاق **قوله** والعبد لا يملك مطلقا على هذا
 هذا هو الاصح لانه لم يبدى امولا كالا مبدى على شئ لا يقال العبد لا يملك مطلقا على كل عبيد بل لا يفتى الظم الكلام ان عدم الفدية
 على من يملك العبد ويزن المملوكية **قوله** او بشا ويا وزاد الثمن بعينه ان ياد ان يكون ما يقول بكونه في مقابلته العبد **قوله**
 ولو قال لم العبد مشرق في ذلك على ان لم يزل بالزوم ان كان له مال وفشا الشرط بقوله لا يملك روايه ليس لها دلالة بغيره
 الاصح عدم **قوله** ولو دفع الى اذون مالا للمشتري فبقره ويعتقها ويبيع بالباقي اى في المادون بالباقي فيلج من قوله والواو انما

المحرقة فثبت بما فيها لا يرد انه كلف في فصل فعل الحج ليكون مثله لفعل نفسه وعينه والامتنع مع امكانه وان يقال ان معناه ان يحترق
 الاجازة وكونه لم يامر بالجميع الى اثنين فيجعل ان يكون ثلثه وان لم يكن والرواية في التلف لكن محتمل وقوله فثبت ما فيها قد يفسر بذلك
 لانه يرد بان هناك شيئا **قوله** فالقول في المولى المأذون مع العيينة فثبت لانه صاحب اليد لان يد المولى
 في النافع يناسب الاصل مضافا ما فعله المأذون ما لم يعلم بينه وبينه وكان يرد بالاصل ماله محترقا ما فعله من شراء وعقده وعينه
 قال في الدرر وهو محتمل اذا في ذلك لانه في معنى الوكيل الا انه في حرج الرواية المشهورة فثبت وقيل ضعف لان اقرار الوكيل هذا
 يعتبر اذا لم يكن اقراره على الغير ومعلوم ان اقراره على المولى في بيعه اقراره على السيد فلا يبيع ثم قال في بيان ان المأذون يبيع
 المولى الاب وغيره وينصدم الدعوى المتكافئة فيرجع الى اصله فثبت ان الملك على مالكه ولا يعارضه فثبت انهم يتقدم دعوى الصخر على
 الغير ولا بد دعوى الصخر هنا مشتركة بينه وبينه فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان
 اما الذي صيد المأذون في هذا الموضع لا يدل دليل اصلا على ان المولى الاب وغيره وانما الذي دل عليه الدليل هو انه لو كان له نظر الى
 مقتضى اليد فكيف يكون له لا يدل ولا سبب مقتضى ملكه سوى مجرد عواطف المأذون الذي هو غير معين **قوله** من هذا قول
 دعوى الصخر هنا مشتركة بينه وبينه فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان
 لان العوضين اذا كانا خاصا فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان
 الرواية المشاهيرة وهي رواية ابي اسحق عن ابي جعفر ثم انهم مضوا في مواضع الاجاب بالتحليل على ما في نسخة المحرقة فاسكان اثنين المبعثر
 وفيه الباء المتأخرة تحت وهو صغير فان ابي اسحق قال والمجادفة بالرفع يتعلق بالرواية ويجوز في الرواية بالرفع في عمل
 بالقبض مفعول المصدري يدفع عبد المولى الاب والجار في قوله على انك بالبيع متعلق بقوله ويحل في الرواية ويتكلم هذا محل بان في
 الرواية انه ادعى المأذون في ملكه فيكون معزنا بالبيع مذهبنا فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان
 لان يقول اقراره على ما في غير موله خلافا لاصول المذهب وبالمجمل فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان
 في تزييل القابلة **قوله** فان اقام احدهما بينه حكم له يعني مولى الاب وقد تقرر الدافع لانها مدعيان فايها اقام بينه فالحكم **قوله** فان
 رجحنا بينه وبين اليد فالحكم كالاول الترجيح بينه وبين المأذون لانه ذواليد وادى بقوله فالحكم كالاول الترجيح في ان الترجيح يحاظره لان
 عليه بينه وبينه **قوله** والا فالأول ترجيح بينه وبين المأذون لانه ذواليد وادى بقوله فالحكم كالاول الترجيح في ان الترجيح يحاظره لان
 وهو الفاضل وجوب القرب ما اشار اليه من ان بينه الدافع قد اعتضد بمقتضى الاصل فثبت على الاخرى وهو الاصح ويصحق بان ترجم
 وخارج بالاضافة الى المأذون كان الاخر ايضا مدعي وخارج بالاضافة اليه وبينهم من كون دعوى احدهما يوافي الاصل ودعوى
 الاخر مخالفة ان يكون احدهما بالاضافة الى الاخر مدعي وخارج فثبت على الاخرى **قوله** ولو اشترى كل من المأذون وبينه
 الاخر مدعيان فاما اذا قطع به واذا ما بينه فلا بد من الترجيح وهو ثابت في جانب مدعي الصخر **قوله** ولو اشترى كل من المأذون وبينه
 والعقد السابق وذلك لان العقد السابق هو الذي صدر من اصله في محله والاخر محكوم ببطلان لانه اشترى نفسه وقلنا ان العقد
 لا يتناع ان يملك العبد سببه وان اشترى لموله اولئك ان لا يملك فلما ان يكون ويحتمل او ما ذوقا فان كان ما ذوقا بطلان الاذن
 محترقا من ملك المولى وان كان ويحتمل فان لم يتغير من الوكيل ببيع لموله وخبر عن ملكه فثبت على الاخرى **قوله** ولو اشترى كل من المأذون وبينه
 وفقد على الاجازة من مولى لانه مضمون **قوله** فان اتفقا بطلان الاذن واجازة يتحقق اقرارهما بالاتفاق في القول لانه بينه وبينه
 والمرد بطلانها وعدمه فيهما والامتنع مع الاجازة ووجه ذلك ان كل واحد منهما اذا كان ما ذوقا بطلان اذنه بالبيع فيكون
 ح المولاه مضمون لكل احق للمصنف المتخالف ذلك ان يقول ان بطلان الاذن يحجج بالشرع في البيع غير واضح اذا بطلان كان
 الخروج عن الملك فاما يخرج بنها العقد وان كان المشرع فيه لانه فضل المأذون عن ملكه فضل الى منعه من المقتضى فيفسد فثبت ان
 فضل الى بيع الاصل الى المصنف المتخالف باحدى الدلائل ومن لم يعلم ذلك في ان الواجب البيع فلم يقبل المشتري ان
 دليله فان الظاهر بقاء الاذن على الاصل والاسمطاب ونسكا بقاء والفتنة والظن ان كلا من العقدتين غير موقوف على الاجازة **قوله** ولو
 كان ويحتمل مع معالات الوكيل لانه لا يخرج عن الملك ولا بالعقد اليه بخلاف الاذن فانه يرد بالاجازة عن الملك لانه
 من فوائده وعنايته في حديهما ويحتمل معهما فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان فثبت انهما لا ينافيان

كلها اشترى الاخر لنفسه وان العبد عليك قال الشيخ في رواية اخرى انما كانت المسافر سواء يبيع بيدها فاما وقد انفق ثمنه بكان عبد الاخر
قال المصنف في النكاح لا يابى بالثمن لم ينف عليها لكن الشيخ وجه ذكر هذا الاطلاق في انها يذبح والذهب والظن ان الفسخ الاستخراج الواقع اولا
مع علم المفسد واشتباؤه يقتضي اوجع التل في المفسد وعلمه طامع الاطلاق فلا وجه للثمن وما ذكره حاشي في موضع **قوله** ولو اشترى
صروفي اصل الفسخ يذبحه على البائع ويخبره ان كان من وادته مع فسخه فانه غير ذلك ولا ذوب من غير فيكيف يجوز ذلك مال
غير المفسد الميراث عند الاحتجاج في ذلك في شرح الادشاد بان البائع لم يثبت كونه سادقا وانه اقدم ومخاطبة بالذات لم يفسد مال
بعد وادالكف وانما ان نقول احد العبر فلازم فان يله ان كانت شرعية فالبائع يحجب عامه ولا رد وان كان يوجب وان لم يجز الباع الميراث
فالميراث بالمر لا يفسد جواز تسليم من حقه يله وان وجب عليه العتق وذلك فان لم يظن ان الميراث ما يوجب الميراث او الحاكم وليس ان يقول
الرواية مثابة هذا التي خبر لانها ان كانت حجة في المشتد والا طرح ولا يثبت الى هذا الثاني ان استعادها في الثمن المدفوع الى
البائع كافي في الرواية يقتضي اخذ من غير اخذ لان ما يبيعها لما لكها واعند في المدد من يبيع مال الحربي في في الحيفر وبالصلح صادر محرم
احتراما عينا فلا يباع من دها ب مال محرم احترام حقيقة وانما ان نقول الاحترام يقتضي عصمة المال ولا نقاد في ذلك يبين
كون الاحترام عريضا وحقيقيا والمثل للمال المحرم حقيقة ليس هو المولى الجاذبة بل الذي عره وللغزو ووجه جمع الموصوف في ذلك يجمع
الى لم يغيره لامباشره ولا نسبيا حقيقة الحال ان كل ما منها مطلق بضايع ماله ولا يرجع احد المظلومين على المظلوم الاخر بل على ظالم
قوله والا ذبح تسليمها الى الحاكم من غير سعي هذا هو الاصح لكن لا على الاطلاق فيشكل بل يجب تسليمها الى المالك فان نفذ والوصول الميراث في
الحاكم وهذا هو المراد وكان الاطلاق اعنا على نفذ والوصول الى المالك قالوا لعبد طالك **قوله** ولو دفع بايع عبد موصوف في
الذمة عبدان ليخبر المشتري فابى احدهما فخره فيتمتع ويطلب اليه الشراء وقال الشيخ في المشتري الى البائع العبد الباني وليس يجمع نصف
الغنم ويطلب الاين فان وجد احد من النصف احدى يضمن من البائع اليه وان لم يجد كان العبد الباني بيدها وهو ذو طرفة السكون
عن الثمن وعليها يجمع من الاصحاب وبشكل بان المالك يضمن على المشتري لانه مضبوط بالسوم ولم يملك المالك بالبيع لانه موصوف في الذمة فلا وجه
لكون العبد الباني بيدها فان البيع ليس نصف كل واحد منها والمعد ما اختاره المصنف من ان لا يوفى مضمونه على المشتري بغيره والمبيع موصوف
في الذمة البائع فلم يملك له به وليس له استطيع متى من الثمن وبن في الدروس وفي الشيخ والجماعة على ان العبدين متساويين في القيمة ومطابقا
في الوصف حتى اشترى بغيره ويشكل بان المحضاد الحق فيها يكون بوجه البيع على عيبتها وعدم تقبيل المثل في الثمن عليه الاكثر من
ان المضمون بالسوم مضمون في تختلف فيها على تساوي العبدين في كل وجه ليلحق عليهما في الاجزاء ووجه يوجب بيع عبد منها كالميراث في غير
من الصغير ينزل على الاشاعة فيكون النصف منها والباقي لها فلو بيع هذا الترتيب في ارجاء نصف الثمن كما ورد في الميراث وفي
الكلام ايضا فافقتان الاول ان العبد ليس مساويا لاجزاء غالب في ثمن وان فتن اتفاقا في تساويها على خلاف الغالب فلا يكونان
كصغير المحظرة **قوله** انه لو تم ذلك فالاصح ان الاطلاق بيع فغير من الصغير لا ينزل على الاشاعة كما سبق بيان فلا يفسد ما ذكره تشر في الرواية
قوله ولو باع عبدا من عبيد بغيره بغيره الميراث ولو من اسقواها من كل الوجوه كما عرفت مما قبله في الخلاف **قوله** ويجوز على البائع
استبراء الاصل الموقوفه بحبسه او بغيره او بغيره يوم ما يملك بغيره ان كانت من دوافع البيع الحقيق المادوي عن الصم في الجاذبة الوارث
الحضري ويحظرها المحل ان البائع يسترها بغيره او بغيره ليلة وكذا المشتري ومن الرضاة من حق وطحا ويزرعها عنها ان عليه ان يسترها
فان باع قبل الاستبراء ثم فسخا ويبيع البيع الوارث الى امر خارج وهل يجب استبراء ام يتعين تسليمها الى المشتري اطلاق في النكاح والخبر وجوب
التسليم لان المشتري زمان الاستبراء وهو كما يصح للاستبراء الواجب على المشتري يصح للاستبراء الواجب على البائع فان اراد الاول فلا يثبت
فيه ولا يجب وضعا على يد عدل ولا يفي في بين كونها حرة او بغيره وان اراد الثاني فيشكل فانه واجب ثبت قبل البيع فلا وجه لسقوط
فان قبل بعد وفتح البيع صلوات هذا المشتري فلا يجوز منعه من ذلك فل ثبت وجوب الاستبراء سابقا على البائع فلا يفسد ما في الباب
ان المشتري اذا جهل الحال لم يفسد فان جهل الاستبراء حتى والميراث حتى الامي وحق الله لا يفسد حتى الامي قلنا في الاستبراء او حتى البائع فلا يكون
حتى اندر حتى بعد ذلك فعول النكاح لا يفسد من وجه فالحق بعد البيع احبب من البائع فلا يجوز فيها ما عند نعم فانه يترك الاستبراء والخبر
ان طال ان لو باع قبل الاستبراء يكون البيع صحيحا فان ظهر حال يبي بطلان لان من المولى جب فكانت فاسدة لا يثبت الصغير فلا يكون ح ملكا
للمشتري فلا يتعين التسليم اليه ولا يجوز استصفا بالبايعا ووجوب الاستبراء وهذا المعنى لا يثبت فيه ولو شرط وضعا على بدل عدل عدة

الولد منها لا يفعل ما يصير كالطالب له ما ينزل فيها بل ينبغي له ان يتخذ ذلك مما يمنع حصول الولد عادة **قوله** ودقيرة المملوك وتتم في الميزان غلظة
الحيز باية لا يظن وان كان الميزان وان وردت به الا وانه ليس فيه الكراهة لان الظن ان ذلك جرى على ما كان مقتضى العرف من جعل الثمن في الميزان ليس
مما جعل فيه الميزان كونه دقيرة البصير احوال صلا الكراهة على مورد النص **قوله** والنقمة بين الطفل والمقبل الاستغناء ببيع سبعين منين او عدل ان يبيع
على خلافه تعين مائة الاستغناء والتقدير قبل الاستغناء والحامل يبيع في احدى الملبين كما يات ذلك اي يكون له هذا وبذلك على خلاف **قوله**
وقيل حرم البيع الخبز لانه عدة احبار على ذلك مثل قوله يبيعها جميعا او امسوها جميعا ويبيعهما من الاحبار والظن ان البيع باطل لان منع
التفريق بينهما على صلاحه المعاصرة بهما ولا ان البقصة بعث بالنقمة في الجارية لما سمع بجوارها ولم يامر بما منتهى البيع والظن انه لا من ثمن
البيع وغيره من العقود التامة كاختلاف في الشك لان الواجب انما مثل العلم وهي ما ينع في الموضع المذكور وهذا خلاف ما هو بعد على البيان
ويعتبر الولد بدونه عاها اما قبل ان يولد فطعلا لا نسب الى اهل الال ولد **قوله** علم ان الخلاف في مدة الاستغناء اعطى الشيخ والمجاهد في كتابهما هذا
ولم يفرق بين الذكر والانثى والذي يقتضيه صحة النظر في قولها لان الفرق في خصامة الحرف وقع في النقرة بين سبعين في الذكر وبعين
في الانثى على المشي بين النقرة في النقرة في الام لان حقا لا يزيد على حق الحرف ولان الناس ملكون على الوهم خرج منه ما دلل على منع
النقرة في سبعين مطلقا لانها والاولاد ويبيع الباقى على الاصل ولان الاحبار لا تملك على عدم جواز النقرة في النقرة في النقرة على المدة الحرة
بمنفعة الحصة لان ذلك هو الحق المقر للام في كون الولد لها في نظر الشارع واثبات الاحبار هنا جعل الام في النقرة على ما هناك او بعد
الظن بما يعين المدة فكانت مشاهدا لما قلناه وهذا هو الصواب الذي ينبغي التصير اليه انا عرفت ذلك فالظن الحرف من يقوم مقام الام في الشفعة
كما هو كالاخ والاخت عليه بل بعض الاحبار وصرح به المصنف في النقرة ومدة النقرة في مذكراته في الام في قوله وفيما في الام ومن قام مقام الام
كلمة من النقرة في المبيع والا فلا في سبعين مائة لئلا من ان النقرة لا يحرم النقرة بعد سبعين فلا يفرق بين كون الولد والميتام مقام الام
قوله يبيع على البائع ما دفعه من عن الولد لولده لان المعادضة لما كانت فاصلة لم يملك النقرة والولد في ما يفرق له اذ ليس ما يبيع مما
ان منعه قطعا ولا يخفى ان هذا الحكم محمول على البعوض وقوله واظهر في قوله **قوله** في الرجوع بالغرفة واحدة النقرة في نظر الشارع
اباحه البائع لغيره عوض ومن استغناؤه عوضا اول منافقته فان البائع ما باع له بغير عوض ولعله لما كان مقتضى المعادضة اباحه له بغير
عوض ومن استغناؤه عوضا اول منافقته حيثما وقع صوة المعادضة اطلق عليه اسم المبيع ولا يخفى صفة الوجه الثاني لان لم يشر في النقرة
فان استوفى ذلك بما فاز به البائع وكان معدن وما يبيع عن من غيره فلو قبل من المشتاء وبيشاء من مائة معدن ومن ان الاطلاق من كان
حسنا والايحى المبيع بذلك ايضا **قوله** واعلم بطلان المدقة عن ثمن في حديث ذرارة عن ابي عبد الله سمعتم اذا شربتم داما فغير اسم
واعلم بطلان حلو صدق عن باريهم **قوله** ويبيع مع الحامل لولده البع على الاكل والشراب وان كان من فطره على الاشكال لا لا يخرج
بالادب او عن كونه مملوكا وما لا وان وجب فتم **قوله** الفصل الثاني في الثمار وقوله مطلقا الاول في اقسامها في بيع ثمرة الخبز بشرط
القبض بها ما اذا بدأ ما ابتداء بغير الغل لكثر ودوامها على ان اهل الشرع وكثرة ودوام الاحبار باحكامها مخصوصها واخصاصها من الاحكام
والمراد بالظهور في مخرج الثمرة وبروزها وان كانت في طلقها كما دللت على الاحبار في حديث سماعة قال قال النبي من بيع ثمرة هذا بصل
ان يبيع ثمرها فقال لا الا ان يشتري معها شيئا الحديث وفي غيره من الاحبار وما يدل على ذلك ايضا **قوله** ولا يجوز قبضه على ما
قال ابن بابويه يجوز بيعه قبل ان يظهر زيادة على عام ونقل الثمرة والمصنف القول بالجواز بشرط مع الصيغة مطا وكثير من الاحبار يدل على ذلك
فتشهد ابن بابويه رواه يعقوب بن شبيب الصحيح ومنها من الاحبار وطال في قوله ويشهد للقول الاخر بما يسمعنا والعلل بطلبه في قوله وفي
المصنف مطا يثبت ان يكون في مقابل الصيغة والزيادة على العام وبشرط القطع اي هو ان كان مع احد هذه ابد **قوله** ولا يشرط فيها
صلاحه وهو الحرف والصورة التي اختلف كلام الاصحاب في ان يدعى ثمرة الغل هو الاسم ونحوها في الاصطلاح وفيها صيغة ويوقع غايه فمن
عليها الفناء ويؤيد بالبيع الثريا انه في النقرة وحلي كمن بعض الفقهاء ويجعل ان يكونه القابل بذلك من العام والمتم الاول وعليه
اكثر الاحبار **قوله** وهل يشرط احد جانبا بيد صاحبه وان اشترى الكافر الاول اي عايد اصله فلا يشرط في صحته بغير احد الثمن
الثمن من كتابه والشرط وادى الى بيع الثاني محمول على الاستحباب مع عدم صلاحه في البطلان والا مع عدم الاشتراط في
الحلي **قوله** ولو بيعت على ما لا الاصل او باع الاصل واستثنى الثمرة فلا يشرط اجتماعا فلا يشرط من هذه الشرط والحكم الثاني ظاهري
والاولا غشيق لبيع الاصل **قوله** واما ثمنه النقرة في بيعها مع الظهور وحده الغشاق وطب ومثل وحده ان يبيعهما الماء والخمر ويصير لوطها

غير فلهذا ذكر المشايخ مقتضى كلامهم ان الظهور هو انعقاد الجحان بدو الصلاح غيره وصريح عبادة الذنوة وغيرها ان بدو الصلاح هو ^{نعقاد}
الحب فيكون الظهور غيره وفيه محذورين من بيعها بعد الظهور وبطل بدو الصلاح غيره وصريح عبادة الذنوة وغيره فعله بياض مثل الانعقاد والظن
المحذوران مطلقان كان الاصولا عينا والا انعقاد بالاجواز صريح في الذنوة وهو ظن المختلف والادشاد **قوله** ولا يشرط الزيادة على داي
محقوله على داي انبساطه لكل من قوله وحده انعقاده بالحجب قوله ولا يشرط الزيادة اي على عام واحد ويمكن ان يرد ولا يشرط الزيادة على
ما ذكره مسلم من زيادة على انعقاده للحب والزيادة على ما ذكره بصحة واشترط القطع او البيع ان بدو عام **قوله** ولا يجوز قبل الظهور عاما
اولا اثنين على داي اي الشجر غير الضل والحلا وهذا كما تقدم في الفحل والاصح عدم الجواز **قوله** ولا فرق بين البارد كالشمس والشمس
كاللوازي لا فرق في ذلك كله فذكر في الجواز من لم يذكر فيه المنع يمنع مسلم **قوله** واما الحظير فيجب بيعها عند ما يكون وردا قبل الا
قوله ولو كان ما يختلف بالقطع كالكرات والى طين الخ فيقولوا واسكان الطاء وانما يجوز بيعه اذا ظهر فيه لان الاصول لا تبيح له بيعه
يكون الورق موجودا لكان المبيع محمولا **قوله** وكذا لو بيع الثمر بشرط القطع اي يجب على المشتري القطع فان لم يفعل فليبيع بقطعها سواء
ما ينفعه ببيع ام لا صرح به في الذنوة **قوله المطلب الثاني** في الاحكام ليس للبايع تكليف بشي الثمرة القطع قبل بدو اصلها الا ان يشرط
بالحجب ببغيتها الى ان اخذها عن بابا للبشر الى جنس الثمرة في حواشي نسخة التسهيل ان قوله عرفا جواب سؤال السعد ونقد بيان الاحكام
كان محمولا احل ببيع الثمرة فكيف يجب التبشيرة الى وان اخذها وهو غير معلوم وجوابه ان ذلك معلوم عرفا فان قلت الجحالة كذا قال
السؤال غير وارد بلان هذا ليس احل في عقد البيع بالبشر الى الثمن والا الى المشتري وانما هذا امر مذهب على عقد البيع ويثبت من
من مقتضى المعاوضة لا احل نفس المعاوضة على ان يكون الا احد من نفس المعاوضة لم يكن ما ذكره في فعل الجحالة فان لا يجوز ذنا جليل
اصل العوضتين الى وان اخذ الثمرة عرفا وجاب بجوابين احدهما ان هذا لا اجل للمعوضات المعاصرة وانما عرفا فاما بالمعاصرة
بعد تمام العقد وليس بجحالة انما قلناه وان لم يكن عبادة في صريحه **قوله** ولو نضر راضعا ان ليس لاحدهما الاضرب بنفسه وصاحبه **قوله**
ولو نضر بل نضر احدهما ونفقه الاخر في مراده ان لو كان السوي وعدمه موجبا لضرب احدهما ونفقه الاخر الى نضر بل موجب الضرب والنفع با
لبنية اليها اي فان موجب نفقه الاخر فيجب لم يجمع مع فيكون العبادات في ذنا ويل نضر احدهما ضررا الاخر وفان نفقه الاخر باعينا
تقابل المتضامين في المتضامين واليهي الحبل على ظاهر العبادات لان النفع والضرب متقابلان مطبقهما **قوله** ولا ارتكاب ذلك بناء على تقابل
مقتضى نفقه احدهما وضرب الاخر كان الشيء الواحد اذا فوض الامر معا كان موضع التجهيز ولا يكون الشيء الواحد متقابلا لنفسه واذ
كان المتضامين لضربهما معا صلتان نفقه احدهما مقابل لضرب الاخر باعينا ومقتضى ولا يجمع هذا الموضوع جزا فالعبادة غير جبرية
كلام نسخة التمهيد بعبر المحاشي ان التقابل هنا تقابل العدم والملكية مع عدم اتحاد الموضوع ليس جبرية لان موضع التقابل الذي ارادوه
ما اذا كان الشيء وعلمه نفعلا احدهما مضرا الاخر في الموضوع وهذا لا يصح للتقابل فيه على واحد من الاعتبارات **قوله** ويجب على
المشتري ان يضر على البايع حيث يضر على البايع الذي نفق وجوب الانتهاء والسوق **قوله** ولو اعاد فقام قطع الثمار قبل انتهاء الصلاح كقطع
الحطب والاعزب حمل الاطلا في عليه وجب الغرابة العرف اذا ستر كان دليلا على ادا دهم فذلك فيكون من شرطه حاله على اداة العينة العقد
الاضراب من ضرب الجحالة ثلث بالثبوت الدالة على ادا دهم وليس التوجيه الذي ذكره الشارح ان جحالا وهو ان خطاب قوم الجاحل على
الخاص بهم فان الاطلاطة العفو والايقاعات والمخزوع والغرائب والموانع على الحقيقة العرفية العامة مع انقضاء الحقيقة الشرعية **قوله**
ولو ظهر بعض الثمرة فيا عر مع المحبذة في تلك السنة صح لبايعة المبيع الشاخي وان بيعها ازيد من سنة ينفق الجواز هذا جاز في اولي
الاولا جامعي **قوله** ولو ابيعهم او شرط الاجود بطل البيع ان كان الاجود في البطان معلوما بلهم ولا يريدون باطلا فلهم سواء صح
اشترط وهو لم كان المتضامين انما هو الجحالة فاذا انقضى **قوله** وان احببت الثمرة سقطت المستثنى بالبشر بشرط عدم البعد
والشرط ويطرف من معرفته بالمشاع ظاهر واما في الاطال للمعلوم من حق باخر فوالفقيه فيقال هل ذهب ثلث الثمرة او ثلث
فيستقط من السابلك البشيرة والجميع الاهلال والاستيصال كالا حفر والا حياج ذكره في الفاموس وملة الكاب صبي المصفي
فان سجد بنفسه **قوله** ولو تلف البعض اخذ الباقي بحسنه من الثمن والا فبعض البعض المستقط وهو مصنوع على البايع **قوله** ولو تلف الجنب
نخر المشتري بين الفسخ والام المتلف اما الفسخ فلا من مصنوع على البايع والا ازام المتلف فلا من تلف مالم لان البيع قد انتقل الى المشتري
وان كان مصنوع على البايع فله من ماله وانفسا في البيع اذا تلف باخرهما وبطل لا منافع فبعضه البايع في البيع فبعضه الا انه ولو تلف متلف

فخره بوجه الفسخ واخذ الثمن والاداء المطلب بالعرض **قوله** والاخر جفاف البايع بالاجبى فخره بوجه الفسخ والمطلب بالعرض وعدمه و
 المطلب بالعرض ووجه الفسخ بان المثل المطلب به جوف ومجمل ان يكون انلا من متخا للبيع وهو ضعيف لان انقضاء ما يكون حيث لا
 يكون البايع متلفا عسكيا باصالة بقاء العقد واقضا وعلم موضع الوفاق وهذا اذا لم يكن للبايع حيا وفاء كل ما بعد اجازة من المشتري بعد متخا
 من البايع كما سيجيء في مطالبه بالثمن ليس الا فلو تلفت بترك السعي في الحلة وان وضع ضمن ان يملك نصف المبلغ قلنا لا من سبب الانلا وفاته
 فيل السبب انما يتحقق بايجاد ما يحصل التلف عند لكن لعله احرى كما سيجيء في العصب كحق البير وفيه من الطرفين وهذا الموضع البايع مشاوان
 نعم من السعي فهو كمنع المالك من حفظه وانه حتى يملك قلنا بل الخلفون ان البايع لما كان ذا يد على الاصول وضع المشتري من سعي الثمن مسا
 يد البايع على الثمن باعينا والبيع للاصول كالوضع صاحب البيت من له صندوق في بيته عن حفظه حتى يفسد واحرق فان لم يكن
 يد بغيره للبيت فبجنى الثمن من جهة اليد **قوله** الا بيع الثمن بالثمن في مقلعه من الثمن وهو الدفع ومنه ان يباينه لانهم يدعون الناس الى ان
 سميت بذلك لانها مبينة على الثمن والعين فيها ما يكس وكل منهما يريد دفعه عن نفسه الى الاخر فيبذل اوقان **قوله** والاخر جفاف البايع وهو الجاف
 وهو المقلع من الخلل وهي الساحة التي يرفع سميت مما فله لعلها برفع من حقل او غلق هم المقلع هذا النوع شبيه للثمن باسم مجاوده فكانه بايع
 حقل الخلل والاصل فخره بها ما دون ان النبي سمى من الخلف والمرد من الخلف فكل من يبيع الجبل الذي يبيع عما ذكره عرف هو عرف بفسخ
 ما دونه ولا يجهول بيعه بغيره وما دونه فلم يبعه لظن احتمال الزيادة والتقصان بل الشاوي فادنا اذا عرف ذلك فقوله ولا يرفع معقوف
 محلول الا بيع الثمن بالثمن **قوله** وبيع الا ربع فلو لم يرد الحب بل حب فلا باس لان حبش من غير معطوم ولا ميكيل سوا نشا وباحينا او نقاونا
 ولا يشترط التفاضل في الحال وهو ظم وقد عرفت النذرة وهل يري المنع الى مثل الشجر الا ضرب ذلك لظن ان الباع على اشكال الاشكال العلة
 التي هو جبر الوجب ولا يلزم من وجود الاشكال فيها انتفاء الامكان بثبوت الحكم بعلمه احرى فان العلم المتضمن لبيع بيع القلب وهو نفسا
 عن الخلفاء ما حله هنا والدفع النذرة بناء الحكم على ثبوت البايع يكون الاشكال في ثبوتها فاما كون المنع ارب والذئبي
 خطري كان التغليل بعلمه المتضمن عليها النذرة ما الاشكال فالايح من لزم الى ان لا يكون غير مجهول ولا موزون الا ان لا ينفى ثبوتها الى
 فانه من جلي ما كان وما يوزن **قوله** والاخر عدمه مثل ط كون الثمن من الثمن هذا هو الاصح كما اخبره المصنف وجماعة الربا الذي ذكرنا جواز
 حصوله ولما قلناه من العلم في بيع الربا بالثمن الصحيح عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر **قوله** واستثنى من الاول والاخر جفاف المصنف
 لغيره اهل القرض ما يكون في الاراد بان يرفع في الاصل والاشكال في الحاضر الداعية الى المشروعية وما يجوز ذلك بشرط سائر الاصل كون الثمن غير جاف
 يجوز ان يشرط منها واحدا من المختلف الجواز محقق بوجود المقتضى هو الاخص والاصح عدم الثاني كون معلوم العقد دكلا او وذا الثالث كون
 او شاهد لا يرفع كونه خلاا الخاص عدم المفاضلة جميعا العقد السادس من الخادها فلا يجوز في شيان واحد من واحد ولو بعد البشاة والدار
 جاز بعدوها اذا عرفت ذلك فقول المصنف جرفها ثم الاصل اشارة الى اشراط الاول وفيه بل المحل اشارة الى الاصح وقوله لا يجوز تفصل على العقد
 اشارة الى الخامس وقوله لا يجوز ما زاد على الواحدة مع اتحاد المكان اشارة الى السادس وقوله يرفعها ثم الاصل اشارة الى الثاني وسائر الشروط الثالث
 في النوع السابع **قوله** ولا يشترط التفاضل في بيع العزير قبل الشرف خلاا للشيخ في الملبوط فانه اشترط وطرا الحكم في بيع الزبائن وهو ضعيف
قوله في بيع الاول لا يجب التفاضل في بيع ثمنها عند الخفاف ومنها الى الجبلين يطابق الحاكم صل من العزير من الثمن الذي حوزت
 ثمنها عند مقتضى البيع والحاصل ان لابد من حوزتها اما من البايع والمشتري او من غيرهما من اهل الجفرة بحيث يغلب على ثمنها المقدار الحاصل
 منها عند الخفاف فبايع ثمنها عند المقدار ثم ثمنها عند الخفاف لو زادت او نقصت يكون ذلك فادها في صخر المعاودة ولا تعلق في البيع وتسقي
 الحكم بالصخر اذا عرفت ذلك فكل شرط كان الخادص غيرهما ان يكون عللا لا اعلم في ذلك كلاما للاصحاب واشتباع الجمهور الجبل
 الفاسق في مقتضى الاشراط والظن عدمه لكن بشرط كون من اهل العزير **قوله** ولا يجوز التفاضل عند العقد لود واد النص باعينا والمساوي
 في ثبوت التفاوت موجبا للوبالان الاصل المنع الا فيما دل عليه النص **قوله** لا يثبت العزير في غير الخلفان مغناه بيع ثمن الشجر لما قبل الاضطر
 النص في الخلف وقد سبق ان الاصح المنع في مثل الشجر ايضا ويمكن ان يقال يفهم من العبادة ان ان لم يمنع يثبت العزير ايضا مع انها لا يثبت على
 هذا التقدير لان ان اجاز لم يكن الحكم بالحق انحصارها بالعزير ولعله زاد الجواز بالجملة فلا ينبغي الاصل
 القول بالمنع لاهل القول بالجواز **قوله** يجوز بيع العزير فان زاد ثمنها خسر او سفل خلاا للشا في عليه العزير **قوله** انما يجوز بيعها على
 مالك الدار والعبدان او مستجوبها او مشتري ثمن الدنان على اشكال الذي يظهر من كلام الشافعي ان الاشكال في ثمنها في ثمنها

العوض عن المعوض ينافي صحة المعاوضة وليس في المصنوع ما يدل على الجواز هذا الثاني انه لو فُضِّلَ الثمن بغير ان ينفذ انما العوض يجب ان ينفذ
 كونه عوضا منها ان لا يجب ان ينفذ على المتقبل مع انهم يوجبونه عليه ومع الزيادة يكون له الا باجر كما يردنه واما على الجواز مطلقا لا اشكال لان مع
 ثالث وهو عدم امكان اشتراط السلطنة فلا بد ان يكون الثمن في الذمة لما قلناه من امتناع كون محل الذمة دين هبة فبطلت التهمة **قوله**
 ولو اشترى لقطعة من الخضر او من ناصب من الخبز او من غير ذلك فلا ضرب مع ما ذكره البائع بثبوت الاتحاد للمشتري بين العتق والشركة كما في الاشكال الثاني
 العتق لكن قال المصنف يبيع على غير المراء والمعتق محله ما حله في والمراء به هذا المتأخر في المجلد ووجه الفرق بان المشتري يجب ان يثبت له الاتحاد
 والاتحاد غير ذلك فبطل العتق ثبت بالعقل لشركه والا فلا يفهم من قول ان الا ضرب الاتحاد مع ما ذكره البائع في الفقه لما اذا لم يباحث وقد ورد
 مع هبة الا لا يفتى ما اذا لم يطلب وله هبة غير مذكرة حكمه في العباد ولو حملت المالكه على ما اذا لم يطلب مجازا في هبة المالك لعمدة المصنف وكذا اذا
 احكام الجميع **قوله** والا حبا ولو وهب البائع على الشك ينشأ من ذوال العيب بالهبة وانقلبه ومن عدم وجوب العتق والتحقيق ان الهبة لا
 يفتى بجوده هبة البائع من دون العتق والعقل لا يرد الا بائنا الملك اليه بالعقل والعتق فبطلت هبة الاتحاد بماله ولا بد ان العتق
 الهبة غير الهبة عليه ليعطى حياه **قوله** ولا يجوز بيع ما العتق من مسودة كالحرة والشوم الا بعد تعلم ومشاهدة ذهبت الرد على الجوان
 كالحرة وحدها على الجند وما ذكره من حكم العتق في ظاهر فان ذلك مجهول والمعتق من ذوال العيب يرد ولا موصوف والتحقيق انه لا يهون
 بل على قوله **المفضل الثالث** في العتق وهو بيع الاثام بثمن الاثام هو الذهب والفضة كمن يبيع عليه الذنوب في حوائش سجنه **قوله**
 عن قطيب الدري ان الذهب والفضة ثمان وان باعها بغير من هذا الويلع ودينار الجوان ثبت للبايع الاتحاد بالافتاق قال وان كانا عتق
 لكل منهما بايع ومشتري فلو بايع حيوانا بجوان ثبت لكل منهما الاتحاد **قوله** وشروط التفويض في المجلس حضر ان يقول شرط التفويض قبل العتق
 والمجلس لا يدخل في الصرف ثبت عرفا ولو جحدوا في هذا لا يحال بل بها كالحجارة ونحوه انا كان مصطلح **قوله** واذا كانا موصوفين غير
 مضمينين لا يظهر صحة كون هذا هو الذي لا يخفى ليعطى بالوصلة **قوله** ولو بعت الوكيل قبل مفرقا من الابعاد او وكيل كل منهما ولو كانا العتق
 ما الوكيلان فالعقرب يتفانها او تفانها للمالكين بل ينفذ الوكيلان فان الصرف وعلمه انما ينعين المغانة من سوا وكانا المالكين او وكيلين
 فيقال لان انتقال العوضين في الصرف الاول موقوف على التفويض فيكون منها مبالغ في المبيع ملكه والذي يجب ان يقال ان البيع في
 يكون فضله **قوله** ولو كان له دين فامر بان يحول له داهم او بالعكس بعد المساعفة على جهة التوكيل صح وان فرقنا قبل العتق لان
 التقدير من واحد على اشكال الذي ذكره الشيخ في النهاية هو ان اذا كان الانسان على صيرته داهم او دانية فيقول له حول الداهم الى الدانية
 والدانية الى الداهم وساعره على ذلك كان فلا جاز وان لم يوافقا في الحال ولم يوافقا في الدانية لان التدبير جميعا من عنده وقال ابن ادريس ان اذا
 بذلك انما افترقا قبل التفويض لم يبيع بغير خلاف وان اراد انما يتبايعا نقلا بل ولم يوافقا في صحته وقال المصنف في المختلف ولا استبعاد في
 على الفقه هذا النوع من الصرف لغيره باعتبار اتحاد من عليه المسمى فكان كالنقابة ويحتمل ان يحمل كلام الشيخ على التوكيل فان قوله حول الداهم الى الدانية
 والدانية الى الداهم يقع في كل وجه الاشكال سواء التفويض في المجلس ولا هذا كل من حكم بان بيع التوكيل لا اشكال وهذا من مذهب ابن ادريس
 المسئلة على جهة التوكيل والمخالف ان المسئلة معصومة على التوكيل فخاصته ولو تعاقدا من غير توكيل لم يصح اذا فترقا قبل العتق كما قاله ابن ادريس
 وليس عيبا في الشيء والاولى ما ينافي في ذلك فلا حاجة الى ان يقال انها لو فترقا فخاصته وقد تكلف الشارح ولذا المصنف ببناء المسئلة على هذا الاول
 ان ليس من واجبه بين يدين وليست المسئلة المفروضة من هذا في شئ من التوكيل اما الجمل على العقد الصحيح كانه ما كان الثاني في جواز قوله الواحد طرف
 العقد وهذا صحيح غير ان المصنف في هذا الجواز وليس يبعد ان يكون الاشكال لهذا الاعتبار انما لثمة ان ما في الذمة من عقوبة وهذا الاول لا يرد
 حاجة لنا الى ان المسئلة معصومة على بيع مائة ذمة بل يمكن في صحتها في تعيين كل من التقدير ان لم يوجد ذلك الا بعد بيع الوكيل ببيع الوكيل
 وهذا لما كان موضع اتفاق لم يكن بناء المسئلة المشككة عليه فان قيل التعليل يكون التقدير من واحد في حقه في المسئلة فلنا من حيث
 ان اذا كان وكيله والتقديران من كان التفويض ممكنا وماله على اشكال سيغني بقوله **قوله** والعقود من يبيع بغير جيلان جهل فذره
 والاحاد وجب بغيره في زيادة التسليم مع ما قبله العتق بالشك بالكره لا سم اذا عرفت ذلك فاعلان المصنف مع المتقاضي بغير جيلان مع جهل
 قد ورد غير ظاهر لانه متى بيع مع القطع في زيادة مقابل العتق سواء جهل ذلك العتق ام لا فان قيل انما اطلق ذلك لان البيع مبني على المكاشفة و
 الغالب فلا يدفع المشتري في مقابل العتق في جوده من صاميا متى دفع دون ذلك مع جهالة العتق **قوله** من اذا باع فلنا كونه الغالب في ذلك
 لا يمنع دفع البيع جوده من الجميع صاميا لا مكانه بالعادة فيكون اطلاق العتق بائنا يباع بغير الجيلان **قوله** ولا يجوز ان يباع الا اذا كان مملوكا

مع زيادة الثمن واما المخلد من غير شرط الماد فيقول مطيع الجواز في بيعه بالحبس الاخر ويعنيها من حصل هناك زيادة من حيث البيع
المحلى ام لا وسواء اهل المان الاطلاق في مقابل هذا العيب مع الحبس في وجوبه بعض العيب ونفهم مطيع يعلم ولا وليس يستقيم
لان اصل هذه المسئلة معينا لا يعلم فاعرف ذلك فبيع بالحبس مشروط بزيادة الثمن على الحلية زيادة في مقابل المخلد وباجتياز المحلى في شرط العقد
العقود ان لا يكون مشروطا انما في العقد لان اشتراط ذلك يقتضي الزيادة مع اتحاد الحبس فيلزم الا بالزيادة في المخلد وباجتياز المحلى في شرط العقد
مياخذ خاتم انه قلنا يجوز ان لا يوافيه فانه لا يستبعد ولا يستقيم ان يكون معنى من غير شرط من غير اشتراط زيادة لان مقابل الزيادة قد عطف عليه
او يكون بدله وحله على عدم اشتراط التفاضل فيه بعد ولا يخفى ان الزيادة اذا خففت في البيع بالحبس مع المخلد ايضا **قوله** ولو خشي الثمن يعني
لتبلي دفع السامى فيه فثبته على ودخلات فيقال العامر حيث قال ان الثمن لا يبيع بالحبس **قوله** فرفعوا عينا الثمن والمتون ثم
فانما الاجازة في نص المسئلة الى التفاضل بل لو ظهر ذلك قبله فكل **قوله** قبل العرف من السامى اذ لم يصح من اصله والمحل ان مراده
طرد بطلان **قوله** ويحذر من انتقال الرب ببيع الفسخ واذا خضع من الثمن وذلك لبعض الصفقة قبل حقه البطلان لان البيع انما يتعلق
بالجميع فاذا بطل منه لم يخف في شيء قلنا البيع فغلب على الجميع ضمنا فانما يقبل البعض لم يجز ان يبطله البعض الثمن لكن غلب على السامى في المحل
ابتننا الحيا **قوله** وليس لمطالبة البدل في الموصفين اى قالوا لظهر للمعين غير الحبس مع التبعيض ومنه مع ايضا واعلم انه الصنف في قوله
كان من غير الحبس منصفه البطلان الى العيب لكنه لا يستقيم لان العيب لا يعد من الحبس وعينه وانما حقه ان يرجع الى العيب فاما ان يكون عادلا
البدل لا لغيره عليه او يرد من العيب المبيع كما يرد بالفضل الفاضل فانه يجوز ان يرد مشرو ولا ان اطلاق المشتق شاخ لكن قوله بعد وان كان
من الحبس كتحيز الجوهرا لا يستقيم لان من كان ان يرجع الى العيب لم يستقيم الا بالبدل العيب لما عرفت وان العيب لا يعد من الحبس ومنه فلا يستقيم
لحقه في الجوهرا ونحوه وقوله بطل العرف الماد من العرف الذي مضاهه والماد ببطلان من عدم حقه وقوله كان من قبل الذهب نحاسا والفضة رصاصا
فيه منحه اذ جعله ان يقول لكونه الذهب نحاسا الذي قد كونه نحاسا عرفت ذلك فكل اذ لم يرد البدل في الموصفين فليدل الاورش
الثاني حداد من البا وهو معنوم من قوله بعد ولو اختلف الحضان ما دام في الخامس **قوله** ولو اختلف الحضان فلم الاورش ما دام في الخامس
لا يشترط هذا الحكم لثبوت النقصان في الصفقة الموجبة للنقصان الى المالك ونظر في الزيادة في اختلاف الحبس وكذا محل ما خفي الثمن
قبل القبض **قوله** فان زادناه فان احد الاورش من حبس السليم بطل منه وان كان مخالفا صح مقتضى الحكم الواقع في العبادة المصنف هنا
او لا لان الاورش من حبس العيب الواقع في احد العوضين من غيرها وهو شكل لان المعروف ان الاورش جزء من الثمن فبطل العيب كغيره
في العيب على الصحيح الشك ان لا يبيع كونه من حبسها انما قوله ثم وان كان مخالفا وقد خرج في التحريم بذلك ويشكل ان المحقق في المالك
ان يرجع فيها الى الثمن فكيف المحل الواجب باعتبار نقصان في احدها الثالث الفرق بين الدفع من حبس السليم في بطل منه او من حبس العيب
او من غيرها فيصح ويشكل بان الدفع من حبس احداهما كالدفع من حبس الاخر فان يبطل فيما معا وما قبل من اذ لو دفع من حبس السليم كما لو كان
العوضان دينيا وعشر مداهم وكان الدينين معا من الحبس لما يقضى نقصان فيهما ويقدر درهم فدفع من حبس اليه وداهم فان المبيع
وبينا وداهم بعشر مداهم وقد دفع فاقبل فيض الدرهم يبطل العرف في اى يبطل البيع في الاورش انما يجوز دفع الاورش بعد ذلك ويشكل
بان اذا سخط في ومنه عوض نقصان احد العوضين كيف يبطل فيما لو عينه فيما لا يجوز اخذه فان ذلك هو محيزه جهات **قوله** فاذا عين
جعله لا منع المطالبة بشرط اخر عرفت اذ لا يمنع اخذه لا مشا في ذلك بالاضافة الى العرف للفرق قبل ينضم وهو محووب من العوضين قلنا الزايع
شرا من جهته فيفضل عوجه بالاضافة اليها ولو سلم بخير فيما لم يلزم البطلان بل يعلم جواز المطالبة بغيرها حتى لو اصابنا على الاداء من حيث
النفدي بعد البطلان في احد ما يلحق القول بالجواز على ان القول بالبطلان بالعرف قبل القبض من اصله شكل فان المدفع ليس احد
عوض الشرط فاذا هو عوض من غير فانيته احد العوضين فربما سخطا على عهده العقد وقد حصل التفاضل في كلام العوضين فلا يقتضي
للبطلان اذ وجوب التفاضل انما هو عوض العرف لا الموجب لها الحكم بل يترك المصنف على نقد البطلان في اورش البطلان في
شي من عوض السليم وعدهم ويلزم القول بذلك لان على ما قلناه من بعض حواشي التمهيد يكون عوض السليم في مقابل المبيع والحبس
فيكون الفرق واقعا قبل قبض العوض فيما قبل الاورش من السليم ويمكن ان يقال فصدق التفاضل في مجموع العوضين كلا المقتضى لغير
العرف بنصف الاورش قبل الفرق اذا كان من الثمن او من حبس السليم على اختلاف الا ان يكون لغيره من المحا وقدر بل كونه
من فوابها ومن ثم لو اسقط سخط لم يلزم من المعاونية اختلاف كل لو كان الثمنان من حبس واحد والخفي ان يقال ان كان الاورش باطلا

الذين جرى عليها العقد المعارض فحيثما يكون مصنفنا نظرا في مقتضى العقد ولا يفرق بين الصانع من المصنوع بالسوم واصله البرزنجية
 باللفظ ولا يبدى نفعا **قوله** اما لو وقع البيع لانه دكيل وفي الحفظ ثابت **قوله** ولا حد لزيادة النفع بالشركة ان مقتضى الابدال
 مع التفرق وذلك لانه لا يفي الى التخلص من عبء الشركة الا بالفتح وهذا هو الذي على مقتضى العقد ولو جردنا الابدال كما سبق في الاصح
 مكان الى التخلص من العبء في آخر فلا يثبت الفسخ المعاد في الدلالة **قوله** وكذا لنا اعتبار ان لا يجيب عليه احد العوض اي وكذا يثبت الفسخ بالبيع
 الزيادة لان فسخه لما اختلط باعتبار دفع المشتل على الزيادة وحصل الفرق المانع من الابدال حصل النفع بالشركة وذلك لان عين مال
 لا يمكن الوصول اليها اذ هي مختلطة بعين الاخر والذي ياحته بعد المدين انما هو عوض ماله اما عين ماله فلا لانه مختزج في مال الاخر
 يجيب لا يجيز ولا يجيب عليه احد عوض ماله ولو جردنا الابدال بعد التفرق لم يثبت الفسخ لان ما ينضم المشتري وان اشتمل على حصة الا انه
 ليس من مكان الزيادة والباقي مجزئ جهات الاداء فلم يعلق المشتري حقه **قوله** لو كان لاحد على الاخر ذهب ولا على الاول درهم
 فصارا في درهم واحد من غير تفاوت على شكل متساو اشتمل على بيع ومن يدين قبل انما من ضمن المسئلة في الذهب والدرهم لانه لو
 اخذ الجاهل الواقع فثاقت لما في ذمتها على جهة القهر فلا يقع البيع وقوله من غير تفاوت لما في ذمتها من يد يد به في غير تفاوت فثاقت
 على النقص الحاصل يكون في الذمة لان ما في الذمة مضمون ولولا لم يجز العقد لا يشره بالنقص مثل الفرقين وما ذكره في منشأ الاشكال
 من اشتمال على بيع بيع يدين الكالي بالكالي بيع الكالي بالكالي يدين بالذمة لانه خلاف المعروف من كلامه من سبأ بعد اسطر
 ولم ينك الوجه الاخر في منشأ الاشكال الظاهر اما العوض الدائر على الصخر يكون بيعا او يقابل هو المشك في كون بيع الكالي بالكالي الا
 هذا وحده يكون منشأ الاشكال باعتبار ذلك الشك انما عرف ذلك فلو انها شرا احتملت الدروس المجوز وجم الاحتمال الاخر اعني
 ما يشعر به العبادة من عدمه انه يثبت لهم الفرق لان الاداء عاقب الذمة من غير الجهنس وهما من التفرق فيقتضى ذلك **قوله** وهو انفسا و
 احد النقص من الاخر ويكون من رايين وذمراي اسبقا احدهما بدلا عن الاخر والمالك كون من رايين وما في الذمة فلم يقع النقص
 على النقص من غير محاسن كان له الا انما لا يبرر وقت النقص وان كان مثلهما الماد انهما لم يتجا سباق وقت النقص المتفرق في كل طرف
 اذ لو تجاسبا في دفع النقص المتفرق في كل طرف اذ لو تجاسبا عند الاختلاف محسبا بغير الوشع فلا نداد بالدرهم الملهمة معناه
 الاسقاط ان يسهل هذه الذمة بغير وقت النقص لانه لا يختب ما في الذمة الا اذا كان من جانب فلا بد من اعتبار دعوى بالجلس الاخر
 ان كان مثلهما لان اعتبار التفرق في النقص لا ينافي انما اخذ بدلا عن جلي احز وكذا القول في غير النقص انما وقع الافتقار في المتليات و
 محل الاعتبار هو وقتنا الا ان وقت الاسبقا وبغير العرج **قوله** ودوي جوان ابينا ودرهم بدرهم ويشترط صياغة حاتم ولا يجوز
 الغاية لا يبررها ابر الصالح الكافي عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل يبيع لاصح له هذا الخاتم طارحا بدينه غلة قال لا بأس و
 الطارح النقي الخالص عرب ثاثة فيكون فاذا كان هو الذي يظن ان لا يبرر يفتحت جعل ابداله درهم شرطه الصياغة ودينه بغيره لا يفتتح
 المختلف الشيخ ابن ابراهيم على الفتوى بجواز ذلك فوجهه ان ادريس باشتقا ولا يبال في الزيادة في العين وهي مستقيمة وذلك غير ظاهر لان
 اليها مطلق الزيادة سواء كان حينا او صفرا او اصح عدم الجواز ولو قلنا بل يجوز في هذه المسئلة اعتبار طهيرة الزيادة ولو قلنا لم تعد
 الحكم لا يغير ذلك كاشترط صياغته سواء مثالا انفسا على موضع النقص **قوله** المقصد الرابع في انواع المبيع وهي بالنسبة الى الاجل والنسبة الى النوع
 المبيع مشتر لان العوضين اما حالان وهو النقدا ومؤجلان وهو الكالي بالكالي او الفخي حال وهو السلف او بالعكس وهو البتة ولا تن البائع
 انما له قد اشترى فاما ان يبيع مصادره الى من غير احبها بما في المال او معه وهو المالحز ومقتضيه وهو المواضع بما في المال وهو التولية ولا يجوز
 اما ان يجيب بها الدنيا وهي وهو الابرار ولا يفرق ما عده واعلم ان الكالي بالكالي بالهزة معناه البتة بالنسبة وكذا سائر المقسم لغيره على ما حدث
 كان لا يثبت في الهزة فالهزة من الكالي بالكالي اي بالنسبة بينهما وذلك ان يشرى الاجل شيئا فانما حل الاجل ما يقتضيه به فيقول بعينه الى
 اجل اخر في ياد شي صغر منه ولا يجزى بينهما فثاقت فلت يظهر من كلامه ان الكالي بالكالي هو الذي يبايعه او كان مؤجلا ام لا وان كان
 اصل المادة واما على الشاخص كما يظهر من الفتوى والاساس فاجعل الماد به الدين بالدين من حيث ان سائر الناس حين يبيعون المصطلح
 بالكالي لا يجزى به مطلقا لان مقتضى مصادره ما في الذم لان الشئ هو الكالي بالسلف او الكالي بالكالي لا الدين بالدين **قوله** ولو باع بدينين على فسخ
 راي وقيل ببيع بائنا اثنين الى اجدل احدين فلو باعها دوايز في سندها فخرج والاصح عدم لان مقتضاها لزوم لم يبرر صياغتها مع ما فيها من
قوله حاذان لم يكن شرطه العقد فلو شرط لم يجز وعلى بل من عدم الاداء فان انتقل على الملك موقوف على حصول الشرط وحصوله موقوف على انتقال

المقصد الرابع
 انواع المبيع

الملك وفيه نظر لان الوقف على حصول الشرط هو الذي لا الاشتغال على ان يحصل ايضا بعد حصول العصل الذي نقله عن البايع وليس شئ لان الغرض حصول
 وارادة شرائه بعد ذلك لا ينافي حصول النقل واللام يصح اذا قصد ذلك ولم يشترطه والاخر بان المحبس كان وقيل بحسب المساواة لا فرق بين
 المحبس وغيره على الاصح والمايز بالمنع عن غيره من المديعي ومجمله على الكراهة **قوله** ويجوز التفسير في ما ذكره عن فسخ او نقصان مع علم المشتري
 لا يجوز وليس كذلك بل يجوز صم فان كان مع الجها لم يضر هذا العيب **قوله** ولو شرط الابيع ان لم يأت به فيها ففي صحة البيع نظر فيشاهن عموم
 صحة البيع وانما يجوز في اشتراط الحياض وموان صحة الشرط فيكون على نقله علم الاينان به عدم البيع عملا بالشرط فيكون حبس العقد
 البيع وعدم حصوله على حد سواء فلا يكون الواقع سببا صححا في البيع فيكون باطلا ولا بشرط مينا في مقتضى العقل لا في مقتضى
 بعد وقوعه وهو معلوم البطلان اكثر فان قلنا به بطل الشرط على اشكال فان قلنا بالبيع الواقع كذا اي يصح بطل الشرط وانشاء الاشكال
 من ان مقتضاه عدم دفع البيع على احد المتدبرين وهو خلاف الواقع فلا يكون صحيحا ومن كنهه بطلان اشتراط الحياض في هذا الاشكال يلحق
 على شواضي وهو الشئ الثاني ان بطلان الشرط لا يقتضي ان يبطلان العقد فلا يبيح والا اشكال الا لا يصح بطلانها وان بطلان مقتضى بطلان العقد
قوله في السلف وفيه جهتان الاولى اشتراط وهو سبب الاول والعقد والاب فيه من المحاب كقوله بطل كذا صفة كذا الى كذا هذه الداهم والذ
 يقع منه هذا الايجاب هو المسلم اليه اعني البائع وذلك لانه يبيع موصوفا في ان من اهل **قوله** ويغفل سلبا اي لا يبيع الجاهل اي لا يبيع هذا
 العقد الواقع بل يفتقر البيع لانه قد اشتمل على بيع عيني موصوف في حال وذلك هو العلم وكذا بلفظ البيع لا ينافي لان البيع حلت للمسلم وعينه
 فاذا قيد بغير العلم بغيره ولا يكون ذلك بغير ما ذكره ثم كونه سلبا وانما يفتقر لانه لا يبيع كقوله بطل كذا صفة كذا الى كذا هذه الداهم والذ
 محب بصفة لقوله بيجا وان كان استثناء هذا المعنى من قوله محب الا في شئ **قوله** فيثبت له وجوب ما سئل الشئ هذا يفتقر على كونه
 سببا سلبا اذ لو كان بيجا لم يثبت له وجوب بغير الشئ وبطل الشئ لان ذلك من الاحكام الخاصة بالمسلم ولو جعل قوله محب بصفة لقوله
 سلبا على ان المعنى لا يفتقر لما يجزى من نفي العلم كان فيه كونه بيجا غير مستقيم **قوله** نظر الى المعنى لا اللفظ بغير العلم كقوله بطل كذا صفة كذا الى كذا هذه الداهم والذ
 محب ومحصله ان ذلك في المعنى سلبا وان كان اللفظ البيع ولا يحتاج الى هذا التكلف لان المسلم يبيع فوجود لفظ البيع في العقد لا يقتضي ان لا يكون
 سلبا فليكن اللفظ ما ينافي كونه سلبا اصله بل البيع لموصوف الى اهل هو العلم غاية ما في اليا بان اللفظ المحض عيني وجود **قوله** او سلف
 او سلف اما اذا هذا المعنى المراد سلفا او سلفا اليك كذا في هذا وهذا وانما يقعان على المسلم اعني المشتري لا المسلم اليه
 وهو البائع اذ لا يعمل فعلهما بالنسبة الى البايع فاه الذي يعلم الشئ في الشئ هذا المشتري وقد صرح في الدرر والاشرف بان الغطاء والبيع بلفظ
 المسلم فيقول سلف اليك هذا ثوب هذا كذا فيقول ذلك البائع فيكون المسلم هو البيع والمسلم منه هو الثمن ووجه القرب ان الايجاب
 في البيع يعم بكل ما ادى ذلك المعنى المحض من كسب محب بملك كذا وكذا ولا يربط بالارباب الما بيع من الملك لانه شائع في الحقيقة فاذ العقد
 بالا بعد لنا وفيه المعنى المراد قبل الارباب اذا اذاده او لم يجعله صغيفا البطلان لان ذلك محب اذ لا ينافي الى البيع الذي ليس يعلم والعقود لا اذ
 لا يثبت بالمجاناة وفيه منع لانا ندبينا ان ايجاب البيع يعم بكل لفظ ادعى ذلك لملك كذا وهذا أقرب الى الثاني كما قلنا لا يقال ببيع بلفظ
 الخلع والكنا بل لا نقول هذا الا ينادى بها معنى البيع الا بملكيات وفرا من اجله وهما حقيقتان في معنى اخر ومحاذرة البيع اعد المحاذرات
 والمحاذرات لا يفتقر الى البيع كانه **قوله** ولو قال بعتك بلا ثمن او بعتك بلا ثمن عليك فقال بعتك في الغطاء هبة نظر بليغ من وجود اللفظ
 البيع المتضمن للثمن وجود الثاني لصحة وهذا اشتراط عدم الثمن فيكون بيجا فاسدا ومن ان القيد بعدم الثمن في بليغ اذ هبة من لفظ البيع
 لان القيد هو التملك الغير عيني فهو ساقط في المعنى ويضعف بان استعمال البيع في القيد مجاز لم يفتقر لملك ولا بد من الجوز من النقل فلا يكتفي
 ومن ثم منع الانسان القبول وربما يثبته ان قصد البيع بطل وان قصد القيد صح ونشكك الثاني بان محب العقد غير كاف من دون
 حصول الياس الشرعية ولا استبعاد القول بالبطلان بليغ من الالتفات الى المعنى واخلاط اللفظ من الالتفات الى معنى مجموع العقد
 الواقع وانما جامع معنى البيع على وجه لا ينافي كان معناه التملك بغير عوض ومن ان اللفظ تحتل لان البيع يقتضي الثمن والقيد بغيره بليغ
 ويضعف الاول باننا ما يندفع الثاني اذا عدل باللفظ مدلوله الى ما لا يدل عليه دليل سوى الثاني وهذا يصير كاف في الصحة وعلى هذا
 فلا يبطل شئ من العقود المشتمل على ما ينافي لوجود المندرجة العدل به الى ما لا ينافي **قوله** وهل يكون معني فاعلم الفاعل في اشكال
 بليغ من كون البيع الفاعل معني نا ودلالة اللفظ على استغاط اي على استغاط الفاعل من حيث اشتراط عدم الثمن وبطل البيع يقتضي الثمن
 في البيع بغيره ومن لغرض فافهم حالها الساقط ويرجع الى حكم الاصل وهو ثبوت الفاعل في اليد فيثبت المسقط فلنا هذا اذا كانا

ولاديبان مادل منطبقه مطا بقواى مايدل صمتا ونفى التمس مدلول عليه بالمطابقه على انه ثباته ويقل ان قصد الجنبه فلا ضار والادبث
وليس يمتنع لان اقل ما فيه ان يكون هبه فاسده وهي غير مضمونه **قوله** ثم يترك كل وصفي مختلف به الفيزه اخلا فاعلم الا يغابر الناس بمثل
في السلم الماد بغيره اخلا فاعلمه معتر بغيره لا يغابر الناس بمثل قوله في السلم لا حذر فاذا في من يغابر الناس ما لا يغابر به في غيره وبالعكس
قوله بل يفتظ لم كالملة عند اهل اللغه بحيث يرجح ان اليعند الاختلاف الماد وقلوبه ولا لزم ما فيه بقوله بحيث يرجح ان اليعند الاختلاف
بغيره ولا لزم ما فيه بقوله حيث لا يحتمل ان يكون اليعند اهل اللغه اذا عنيده لانه عند اهل العرف كل ما يمكن ان يجمع اليه اذا كان مستقلا
او يندل به قوله ان على ما ينبغي كالملة والحق اعني الاستفاضة حتى لا يكون العلم به عسلا **قوله** ولا يجب القول به في الاوصاف الاستفضا وان
يلغ الغايه لعل الوجود هذا لتغلب غير تام لانه يفتض عدم التوافق مع ان تغلب العلم الوجوب وايضا فان بلوغ الغايه قل لا يؤدي الى عسر الحق
ولكنه لا يجب ان الواجب ما قد مضى به الجاهل وهي الاوصاف التي تتفاوت الفيزه يتفاوت بها ثقا وثالا يغابر الناس بمثل **قوله** نلوا نقي الاطمان
الى غير الوجود كمال الى الكبار التي يفتض الى التفرض فيها الجح والتخلد الوزن والصفات البوائيت والجاهل اذ الحسا ولدها الى ما يشبهه يصح
اذا انقض الاطمان الى غير الوجود فانه لا يصح لان عند العلم عند من على الغد لا يمتنع باليس برت فان كان غير الوجود كان مع الغد وهو
الى الخصوصه والفرع والفتحه الا ان الاشياء منها مالا يمكن ان يفرلان صفات التي يتفاوت الفيزه باعتبارها ثقا وثا بديا كثيرا اذا عرفت ادى عسر
وجوده وبديها لا يحصل العلم به صفر من تلك كباد الاو فان يمتنع السلم فاذا معط صفات يتفاوت الفيزه باعتبارها اشتغاوت فان لم يكن
جميعا حصلت الجاهل وان ذكرت عسر وجودها فاصح السلم فيها وكذا البوائيت بخلاف صفات الالهى لعدم اعتبارها اكثر الصفات في الكفا
بالوزن والعدد مع بعض الصفات فمن ثم جاز السلم صفات عوارها دون كبادها وسياتي ولا كل البوائيت الاعتبار الصفات كبادها وصغارها
لوزن الاكثافه يبع صفات بالوزن لا كبادها بالالهى يمكن السلم فيه لان صفات التي يتفاوت الفيزه باعتبارها كل يمكن تصدق ان الصف
فيها لم يصب عليها الحسا مع ولدها فان صفات الصفات يفتض العجز وجودها بان يصف صفاتها ولدها كل بخلاف ما لو صفتها بجاهل
كل فانه يصح ان الصفات التي لها يتفاوت الفيزه ثقا وثا لم يمكن ان فيها ان وجود الجاهل الحسا الى التي يطلب داخل الحسا وهي الشتر
مع ولدها الذي يعتبر فيه الصفات الا فاعلم الجاهل او امها او فخرها او فخر ذلك كما يعرف وجوده ويعجزه الى متع السلم فيها وان لم يفتض صفاتها
غلا في الجاهل الذي يطلب الجاهل من لان اوصافها اقل من اوصاف المطلوبه الحسا وهذا المبادر من اعتبار المعتم وان كان الفايه المذكور في كلامه غير
من ان التخاذل السوت جواز السلم اكان الوصف الذي به يتفاوت الفيزه ولا يقول المعينه لوجوده يفتض انه لا يمكن تصدق هذا المعيار في المعز الوجود
السلم فيها والحق ان الجاهل المطلوب ليس مني وصف بالصفات المعينه عن وجودها عينها وكذا ما شتر هذه الاشياء في المعتم الما شتر
معناه مضافا الى العشر ناعرف تلك في عباد الكا بمتفاوت لانها يفتض ان الجواهر الكبار والاصغر التي اذا سفتفت واصافها نظر المعول بل يفتض
على الا يتفاوت الاسم نلوا نقي الاطمان الى ان صفات العباد ان هذه من الصفات التي يفتض بها على مالا يتفاوت الاسم وان كان مفتض في التي
الى العراض التي ان هذه واصافها لا بد منها من العراض الى الاوصاف المعتم في المعز الوجود لان صفاتها التي لها مختلف الفيزه كثير جدا ومفتض عطفه
البوائيت عليها يفتض الظاهر في حكمه لان جميعا يتفاوت في تفاوتها بالاصاف الكثير ولا يخفى فيها نحو الوزن وكذا الجاهل الحسا ومفتض عباد
انه لا يجوز سلم منها مطم وغير معرفت **قوله** ولا لا مزب جوازه في اللان الصفات التي وجه الفيزه بها يباع وزنا فلا يعز فيها صفات كثيرة يتفاوت
الفيزه بها ثقا وثا بديا بخلاف الجاهل وضا بط الصفات كلها يباع بالوزن ولا يلاحظ فيه الاوصاف الكثيره عرفا ونحو ذلك بعض اياه بما يفتض لذلك
ايران يمكنه وانه سلسل وديا وجوه الما لا دليل عليه **قوله** والادري على امثال يشاء من عدم ضبط فان من ان يردى
يمكن ادرى من والوجه الثاني صفتا من فله وبغير الجيد التي وبما من ان لم رجعا فلا يمكن غير منضبط بوجوب بغير الجيد في باب السلم فاذا
الادري وان كان هو الادري فلا حجت والواجب يفتض لانه جيد مالا يضاف الى الادري وقوله وجوب بغير الجيد التي جواب عن هذا التغير وجوب
بغير الجيد لا يبر الادري مصبو ط عند العقد ومنعنا بل لا يفتض كونه مضبوطا في شاصلا وقد عرفت ان ضبط المسلم فيه شرط السلم اما لانه
لا يفتض ضبط فلا من ليس من طراد وبزهد ايضا حان لو اضع من اداء المسلم فيه لم يمكن الحاكم من عباد لان الادري غير مضبوط للمعز بل هو الجيد
عزض حتى عليه وهذا ظاهر فلا يجوز السلم في الادري وهو الاصح **قوله** في غير عيدين ان النيل مثل المعول هذا صنفه على قوله وكل ما يمكن ضبطه
اوصاف التي وانما جاز السلم غير الحوت لا مكان ضبطه لكونه لا بد من التقدير بالوزن والعدد اما بالمعول فلا يجوز تسوا كان عليه وبنى ام
لعدم مكان ضبطه لان طراد **قوله** وسلم مع كون محوطا فلا يمكن ضبطه **قوله** في مشاهير كون ولا يجيها في ليج يله شافها هذا على

الشافعي حيث منع احد قائل من السلفه شاة لبون محبتي بانه منزلة السلم في حيوان مع له محمول وليس يجب ان الواجب ما من شاة ان يكون لها لبن
 وان لم يكن لها لبن وان كان لها لبن لم يجب عليه بل ان يجلها وفيها فله هذا يكون المراد باللبن ما له لبن بالقوة الغريزية من الغنل حتى لو
 وضع شاة على الارض لم يجب له لبن نعم لو وقع حامله ان تضع بعد ساعة فدد واللبن في ضرعها مكن وجوب اللبن فانهم ذكروا هذا في
 في اللبن وما على الشافعي حيث ضرعها على اللبن بالغنل فضع من السلفه فيها **قوله** في شاة ذات ولد وجاد يضر كل على راي هذا هو الاصح
 منبسط صفاتها المحرمة السلم وعدم اثاره من الوجود وضع الشيء من ذلك وهو صغير والمراد ان يكون الولد منفصلا لان الحمل سذكه واعلم
 ان ظاهر كلامه السابق من ان المسلم في الجارية المحسنة مع ولدها لا يجوز في نفسه ان يكون هذه مينة يكون غير حسنا وهي الجارية المتكلمة في الكلام
 لم يجب ومن المتكلمة في البشرى الا ان يحمل عبادة السالفين لان المانع من الجارية الحسنة مع ولدها انا منبسط او صالحا فيكون هذا على
 الا ان يرب عليه علم الاضياع في المشهور التي ذكر الولد لان الاستقصاء فيها وحدها مانع وان لم يكن معها ولد **قوله** او حامل على اشكال ينشأ
 من الجهل المحل فان تابع فاعترف جهالة هذا جازي بغير مع الام وهو الاصح **قوله** والمختلفة المعصية لا وكان احرف بها لا يصح بعض
 كالماء والحمل كالغائب وهو فاش معروف منسوب الى قلب بالتمام غنل الفوت بالشاء **قوله** ودمه النفيع والبان وان كان فزا اجزا ومن
 الطبيب المعقود وهو الممنون الطول لا يخط وهذا المزج السم بالنفيع وهو ثم غصير جعل المراد من دمه النفيع **قوله** والصنف
 فاصاص والنفاس والزيين والكحل والكبريت يكت عطف هذا على ما تقدم من الجوز السلم فترا انا اصبغت او صافر ويكن عطفه على المخلط الذي
 لا يفسد طعمه فان كل واحد لا يخرج من مخالطة اجزاء من معدن واحد من اجزاء من معدن واحد ولعل ان الصنف يضم الصفات الملهمة فان في الجهر والصف
 هو الجوهر الذي يسميه العامة الصف وصفه الصاغة الاولى بالصف وبالشاة في الكسر والوصاص يفتح اداء والنفاس يضم الفوت والزيين يكر الى اء
 والنفاس الهرة كذا صيغة الجهر **قوله** والمجيها التي يغير صفتها يمكن ان يكون جملة الصلة وموصوفها جملة كاشفة فيكون معاصم صنف جميع
 الجواهر العلة ما اشار اليها من غير ضبط الصفات ويمكن ان يكون للاختلاف فيكون بالفرض ضبط من غير ضرورة والافناء الى عز وجوده
 جازي السلم وليس يجب فان العقيق لا يتقارب الحلق فيتم نيفا وشهادة نفا فابينا كاللالي الكبار فيجوز السلم في ذواته في الدرس
قوله كراعي اواربها شيئا او خاسوا في يدي والنفاس يضم اوله ويغير من صفته بما ذكره للرباعي بعض العامة الذي نزلوه على اداء السن الى ارب
 اربع سنه او من طول زوايا السن على وصف الاسنان كان يقول مناع الثغر وهو ذلك ليس بشئ لان العرض الى وصف عصبه لا يجوز
 لفر الوجود **قوله** او دبع وحمل رنج صرير ودرعنا انا كان معننا الحلق كذا ذكره في الجهر **قوله** ونزل على كل شئ على اقل الدرجات **قوله** بما
 يقع عليه اسم الوصف للشرط وجب القول ولم يكن السلم للظا لئلا يدرجه على ان المدد على صدى الاسم والدرجات لانها اء ولاد يقول فيقول
 على كل شئ جميع الاوصاف في عقد السلم **قوله** والامزج جواز شرط ما لا يبر وجوده وان كان مستقفا كالسم والمجوزة هذا هو الاصح
 لعموم المؤمنين عند شرطهم ويحتمل وجوب اشتراط ذلك لان الصفات معصودة في تفاوت باعبارها بالظن والمفهوم من العبارة ان
 مقابل الادب احتمل علم الجواز وهو الذي فيه الشاهدات ولا وجه لما سبق من ان ضابط الاستقصاء المانع من الضم ما يقع الى عز الوجود فغير
 يتطابق مع بعضه منه وعبارته يظهر منها ان الاشكال في الوجوب وعلمه وهو الذي في نفسه النظر فان المانع لا يعقل وجهر **قوله** من جميع في السن
 الى الغلام مع بلوغه ومع صغر الى السيد فان جعل فالي من اهل الحيرة استشكل في ما يرجع الى محل الغلام والذي يظهر ان الاشكال لا في الوجوب
 الرول وفلا سيد فان ليس لمفهوم من الجميع من قول الاوجب البنو ليجت لا يكون السلم مرده والمطالبة بغيره وذلك بعدد من ثوابين الشرع بل الذي
 ينبغي ان يحل اذ لم يفسد السلم ولم يكن فانه البنو يرجع الى اهل الحيرة والظن ان لا يشترط العدا لئلا ان اشتراطها يقتضي الى العز وفلا يقتضي الى العز
 السلم اذ عرفت هذا فالذي نزل عليه الشئ اشتراطه ان يكون ابنه صبي صغير وهو ان يكون في السنه السابعة مثلا ولا يتفاوت الحال بزيادة
 ونقصان في السنه اذ لو اعتبر مقلا ومعي في السنه ليجز اشتراطه لا فناء الى عز الوجوب **قوله** لو اختلف النوع الواحد في الوصف ذكر الصنف
 المراد بالنع هنا ما عدا في العز في كماله كالحبشي فلو كان اصنا فاختلف فلا بد من الغرض المراد **قوله** لو اختلف نوعه في الوصف ذكر الصنف
 لون النوع كذا ذكر النع عن اللون للثلاث في العادة فيعرف من هذا ان اللون انا تعد في النوع **قوله** الواحد فلا بد من الغرض المراد
 حملت العبادة على عود صير منه الى الصنف وهو خلاف المفهوم منها ان عز مطا في الحكم فان اتحاد اللون لا يكتفي عن ذكر الصنف في النوع مع
 الاختلاف وهل يجوز في الجارية الى الكفاية والشيء في اشكال فالغنى في الذكر لا يجيب الا مع الاختلاف بالصفة باختلافها فابينا
قوله والنوع كتم في فلان او نتائج الخ او نتائج بني فلان ولما ما ينفخ عند كل وبني ليس وانما يصح ذلك لغيره احد هما ان يكون المسوق اليهم

كثير من هؤلاء فليبين كان ذلك كاشتراط الغرض في سبيلان بعينه فلا يصح لانه يشترط في العلم في موهبة الجود الثاني ان يكون المنسوب اليهم نتائج معروفين
قليل لا يصح بدون ذلك فقولهم ان كثر واشترط العيين النوع ينعم بفي فلان معناه الابد من بعين النوع ومن صوة تعيينه ليس الا بل في ذلك
او انهاهم بالشرط المذكورين وذلك كالوعين النوع بخلاف او عر بواو الجني بعين الباء او اسكان الحاء والمجهر وتشديد الباء واحد الجاني وهل
او الجا سائنه فقول المصنف كجني او عر بواو الجني بعين الباء او اسكان الحاء والمجهر وتشديد الباء واحد الجاني وهل
وجود الكاف فاما ما لا كان هنا في صيغة العبارة فينه تكلف لانه لا يشترط كونه بدلا من ذلك من المذكورين معصو وعلى تقدير البعيتين به ولا يستقيم له الا
بارتكاب بعنف **قوله** والنوع كعرب او عر بواو الجني هو كيم الابوين والنجي هي كيم الابن خاصة وعكس المرفق **قوله** ولا يجب النعم للشيء
في جميع شئيه وهذه الاصل مصدر وشايب شيب شيئا اذا غلط بلون اخي والامر هو ذوبياض وجهه والحل ذو البياض في فوائده او في
جلبه او احدهما مع الينز او احدهما لا يقال يحل الذي البياض في الشديي خاصة نص عليه القاموس **قوله** ولا نتج للفعال والمجرى لا يتنوع
احدهما يكون ونساج بني فلان بخلاف الابل والحمل واما الغنم والبز فان عرف لها نتائج فكالابل والافكا لفعال **قوله** والحداد والعيش
هي حداد فانه الذنوة السمي وانه حديث او عتيق واطلا فم يفتقر الحديث لان العتيق معيقتناه جواز السلم مع حوان الطلقة **قوله**
والصراية او صنها الملاء بالعربية كونهما خالص من خليط اخر كتراب ونحوه ولم يظفر له بعينه النعم **قوله** وليس الا مصنف مع الشيع لان الشيع ليس
وماعندت مفسرته **قوله** وفيه السمي النوع الى قوله ولما على الظاهر ان الجميع الى قول اهل الخبر وعلى ما سبق في الغلام من الاكفاء بقول السيل
هنا ان يكون بقول السيل ينبغي هذا يمكنه بقول السلم في الزيد ذلك انه زيد يومه او اسلان اجزاء الدين في كل طرفة فاذا تجاوز يومه وما يحصل فيه
حومته **قوله** ويلزم مع الاطلاق جلت يومه لانه اذا تجاوز يومه حصل فيه حومته وتغيره فلا يجب والاطلاق انما يعمل على الحلو الباقى على صفة
المتخرج عليها وذلك انما هو اليوم غالباً والاكاف له كالتنزيه على اشكال من ابتداء العرف على كون المتزنيوا بخلاف الفطن
والاصح ان كان في بلد المتنازعين عرف مستقر فيهم احدا الامر من منهم عند الاطلاق كان اطلاق العقد بمنزلة التعبد بذلك المتعارفين
الاوجب التعيين فيظلم به وفيه **قوله** وفيه اشتراط الاثارة والذكورة فظن بقاء من النفا ونية العوثة والخوف نهما مظنة تفاوت البعته
وذا الذنوة مال الى اشتراط ذلك واستغنى به عن اشتراط العوثة والخوف في الاشتراط لاحد الامر في قوة ولو اعتبر باقي الاشتراط تفاوت البعته
منها وحدها لم يكن هذا وصف الاوصاف انما هو على اختلاف القيمة باختلافها من ما كان العامي اعرف بهما من الفقيه كصرح في الدرر **قوله**
كالظلي والاسرى في الحاشي الشهيد الظلي يقع اللام وجبته بخط بعض الادباء والذي ذكره في الصحاح يشك في اللام منسوب الى القلع وهو معدن
الظن هو بالطاء والسين المهملة **قوله** ولو كان احدا في غلبة غلظ من الشرط فقد زاده حيزا لا يجب قبول وبذلك اختل في السقوط
وفي نظر لان الاعراض يختلف بذلك في ما يقع منظر لها ودما ذات مؤنزه حمله والحى ان لم يعد حيزا حادة ولم ينفذ بدستى من الاعراض المفقو
يجب قبوله والافلا **قوله** وهل يعتبر الاستفاضة ام ليك العادلان الامر في الثاني فلك هذا لا يناسب ما سبق على الباس من عدم الجواز في ما لا يصح وجوه
والاعراض حصوله ولا يبين معرفه العدلين ولا يوثق بالجميع اليها الامكان من احدهما او غيرته ونحوها فالامر في الاستفاضة **قوله** الشرط الثاني
الكيل والوزن في المبكى ولو وزن من يوزن من الايكال ولا يوزن بل يباع جزا فابحجوا في العلم فيه جزا فابليس كل لان بيعهم مشاهد سلم
من العز بالمشاهدة فاذ بيع سلم اجبته الى تقديم معلوم ومباني في حكم العقب والحطبا بثبته على انه لا يباع عددا من المعد وادى صغيرها
ولا كيهما للمقارن فغنضه العز اما كيهما فلا باس لانها لا يثق في الميكال فلهذا التقاوت وانما قال في كبار المعدود **قوله** ويشترطه المبكى
العموم في نوعه من الايقاد كجدة بطل المبكى كثيرة فينبيل سعي ثلث عشرة صلقا ولا يصح في هذا الموضع بل جعفر ان يقول الميكال لان المراد به الز
الميكال علم لان هذا انبيل ذلوا ديد به للعبادة فان ما علم يحضر بطلان معلوم موهبة ثابته ورجح فلا يصح فزع ما ذكره من تعيينه ولا يبعد
كأنه والكون ولم اقدر في كلامهم بالكيل باليا من ان المعروف الميكال واعلم ان حق العبارة ان يقول فلا عين محمول للفرد بين الناس
عدم الاعيان مع المعاد والادخل في عدم الصم **قوله** ولو اعتد هذا الشرط وصح بيع المراد لو عين مكا لا معناه على الشرط بان المشتري غير
علم والناهي انما وقع على وبينه بان علم ثلثي العرض به وثبته على انه لا يرد حصو من بطلان الاشتراط واعلم ان ظم قوله ولو اعتد بنفسه ان
المشتري ولو اعتد بعبان لم يكن معناه وهو عين مراد قطعها وكذا صحيح لو وزن النعم بفتح الصاد ما يوزن به معرب **قوله** ولا يجوز في الغيب
اطنابا ولا باخطب جزا ولا يحج بالجز وجز الما من النفاوت الموجب للعز في عقد السلف وجواز بيعها مشاهد جزا فلا يصدق لانفا
المشاهدة التي بها يتبع العز بعد بيع جزا فاقول **قوله** فانه يجوز اسلا في الاخر من في الاخر من ذلك وكذا يجوز اسلا في الاخر من

في الاثنان كما قلنا من عدم المانع **قوله** فلا يجوز في الاثنان لو انصرف على قوله في الاثنان الكفاية بدلالة ما قبله ان السلف الاثنان وانما لم
 لان التقاضي قبل السفر شرط وهو من شرط الاجل ومع ذلك زيادة الحكمة الحاصلة باعينا والاجل موجب للربا بما **قوله** فما قل العوضان
 اذ لاجل عبادة التوبة في هذا الحكم مكان الجمع بين الاجبار والعرض قبل السفر فلا يتحقق المضافة ودفع السلم الا فلا
 يلزم الربا بزيادة الحكمة ويمكن الجواب بين الاجل والتقاضى وان كان ممكنا الا ان الاجل مانع من التقاضي مدبر فيكون كما اخذنا
 في التذكرة اما السلم الحال فهو بيع في الحقيقة وان كان ملغيا لما استجاء من لا بد من الضريح بالحال مع لفظ السلم اذكر لاجل مضيق طارا والابل
 ولم يبيع من ذلك ان السلم لا يكون حالا وفع حالا لا يكون **قوله** ولا يبيع الا متلوع من بعض البعض للعيب بخلاف الدين الذي المعيب في العقد
 افاق على الجمع في السلم المبيع والكل الدين فيجب على صاحبه بعض الثمن من بعض البعض لا نقض العيب للذكي ولو كان يبيع هذا بالانكسار
 الدين عوضا عن الاثني او ضمانا او موهبا اما لو كان مبيعا فيجب القول بان المشتري الا متلوع من بعض البعض الى ان يملك المبيع لعينه وان كان له
 ان يقول ان المشتري لعدم وجوب بعض البعض ليس هو العيب بالتقصير فقط بل هو فطر انفساخ العقد الباقى المشتري قبل فطره لانا
 ونقول لانا التفسير وحده كما في التوبة العيب في ذمة المالك الا في بعض ما يثبت الحكم في الموضوع الذي ذكرناه ونما فطر المشتري على التعديل
قوله وسلمها بثلث العينة اي بثلث ثمنها والسكنى ودعا وجد وسلمها اي وسلم كل من الحذرة والسكنى وهذا وان لم يكن ليتم الحذرة والسكنى
 في غفوة حكم السلم انما يمكن من تسليمها اليها على ذلك **قوله** ولو قال سلمت اليك ذبارة وضمي الخ لا يبرهن ان ذمني يكون ملكا ذبارة
 العقد انما اذ يبرهن المصنف كشف المراد بان يثبت ان الدين غير معين المقابل بغيره الثمن فبعض على **قوله** الذم انما لو انصرف على سلمت
 اليك ذبارة العباد لم يمنع فبيده بما يصير معناه **قوله** ويطلب من كل جنس بثلث حصة من ان يوفى اذ لا اولوية لاحد على الاخر في كون
 محصور من ثمنه ومنه من الاخر **قوله** ولو احال بالثمن فبعضه البايع من المحال عليه الخ ليس الا في غير الضرر وجب الفقه ان القول انما قلنا لانهما
 يقتضي قول الحق من فطر المحال الى فطر المحال على فطره بالثمن بالثمن في الجاهل حصر الشرط وقال بعض الشافعية بطلان السلم لغير الحق الى فطر المحال عليه
 فامنع الاداء عن السلم لانه انما يؤدى عن فطره مال السلم الذي يحول الى فطره ودعا فيل بالمانع لان المحال له معارضته فلا يصح على الثمن السلم قبل
 فطره والاصح الصبر لانه ان الاصح اقامه القول **قوله** لو جعل الثمن في العقد ما يبرهن في العقد البايع بطلان لا يبيع بغيره على القول
 ببقاء من الزيادة فيكون ما في فطره احد المعافاة بغيره فيما يبحث بطلان جبره العارضة الجارية بغيره ولا يبرهن عدم الوقوف على الاطلاق اسم
 الدين عليه في الاصح البطلان **قوله** ولو لم يبرهن فطره جبره الجاهل لو لم يبرهن حال العقد وجبر الجاهل ان ذلك استنفذ
 فيتحقق فيه البعض بطلان الثمن في شخصي بما في الذم فيكون بيع بغيره هذه معارضته على ثمن السلم قبل فطره فيكون
 فاسدا وكلاهما ضعيف لان معين الثمن في شيء لا يضمنه كون ذلك هو الثمن الذي جبره عليه العقد ولا يعيد ايضا معارضته بل هو استيفاء
 بشكل ما سبق من كلامه في الصرف من ان خلا صرف فطره فيكون بيع بغيره بغيره الا ان يوقع ذلك على جبره فله **قوله** واما في المقبوض
 فليزاد على الموطن فان الاجل له خط من العوض وهذا يبرهن العوض هادى زيادة الاجل فيكون العوض المقبوض في مقابلته من المبيع اذ يبرهن
 من النصف فيكون الزيادة في مقابل الاجل ومعاذ زيادة يجهل **قوله** كونه السلم فيه ذبارة فلا يفتن عيني نعم سيفه ما كانت العينة
 مشاهدا او موصوفة وذلك لان السلم لا يكون الامو حالا فاذا وقع حالا مانع كونه من مفراد السلم وكون العين موصوفة لا يصح سلم الانقضاء
 الاجل لكن سياى ان لا بد من الترخيص بالحلل عما يوجب انتاؤه **قوله** وكذا لو قال منى اذوت او منى ابره يوفى في كل منها الضم والفتح بعبارة
 التعليل بالبيان لان المناسب لتعليل الاداء مبيد **قوله** وبالزور والمهجات لانها يطلقان على وقت انهاء التمس الى مخرج المحل والميزان
 فالزور وقت انهاء المحل وهو الاعتدال الربيع والمهجات وقت انهاء الميزان وهو الاعتدال الخريف اعني في فطر الليل الليل
 والانه يبرهن بالمصنف بغيره لانها يطلقان بالطلاق بالثمن لان كل واحد منهما يطلق على كل من الوقتين **قوله** ويجوز فطره الضاري
 هو بكر الفاء والصاد المهملة عند معرفتهم **قوله** ان عجز المملوك بغيره على وجه يمكن الرجوع اليه عند الاختلاف ولا بد من
 معرفة المعافاة بغيره مضافا الى معرفته غيرهما **قوله** ولو احل الى فطر المحل احتمال البطلان والمحال على الاول وكذا الى بيع والجمادى
 الاصل ان الاختلاف بين الثمنين وروى في بيعهم **قوله** وان الاول منها المشهود بغيره ووفى في التذكرة بين هذه وبينها ان
 قال الى الجهر او غيره من الايام فيجب على المالك ان يبرهن هذا محققا بان ذلك فطره العرف المتداول بين الناس والمثلان نقول ان اعتبار
 فطره في المبيع او انقضاء العرف فالعلم انه لا يفتن في ان المعقود من الاختلاف في المبيع اولها وهو اختياره في السلم بالمسبوط واختياره في

قوله وعلى الشهر والشهور على الهلال الذي لا يخل على السنين والشهور والشمس **قوله** ويعبر بالشهر والاهلية الاصل هذا لان اهله لا يعبرون
لانه المعنى الثاني الشهر فان قيل ما سبق من جعل الشهر على الهلال في نفسه قوله يعبر بالشهر بالاهلية فدلنا لا فيكون المراد بالاول في اعتبارها بانفسها
الشمس اعم من اعتبارها بالعدد اعني ثلثين ام لا بالاهل كان فاما او فافضل لان عادة الحكم لبنا وحكم آخر عليه يعبر بكذا **قوله** فان عقد اول
اعتبر الجمع بالاهل وان عقد اهله اعبر بالشهر بعده بالاهل ثم عم المنكر لثلاثين على رابع المراد بعقد نه اوله انقله العقد فاعبر في اول
الشهر فلو راعى في رابع اول الهلال صحب لا بالاول فاعبر بالاهل بالاهل لان ما لم يمتد زمان كثير كان عقده نصف الدليل مثلا فان
لا اعتبار بالعدد ووجه ما افترده المفسر في المسئلة الثانية ان الشهر الباقية امكن اجزا فاعلم حكم الاصل اعني اعتبارها بالهلال فتعبر ولا يتم
اكثر الشهر الاول من الذي يليه لان الاحمال صادف مساو اكل من الذي يليه ومنه ولا يتم محذوف لو اكل من غيره بخلاف ما اكل من الذي
يليه فانه يتم احتلال الشهر مع امكان اعتباره بالهلال **قوله** ويجعل باول جزء منها لان الانتهاء اليها يحقق بالانتهاء الى اهلها **قوله** ولو قال حكم
في الحجعة او رمضان فالأغرب البطلان هذا هو الاصح للجملة من عدم التعيين **قوله** ولو قال الى اول الشهر وانقضى احتلاله بطلان لانه يعبر به
عن جميع النصف الاول والنصف الاخر والاصح الصلح لان المغايرة من الاول ومن الاخر هو اخر جزء على ان من ثم له اقل في الاول على جميع
النصف الاول وان مقتضى الانتهاء اليه يقع اول واعلم ان قوله والصحة فيجعل على الجزء الاول انما سقوطه الصورة الاولى وهي الناجيل واول الشهر
اما الناجيل فيكون على تقدير الصحة اخر جزء والاغرب عدم الاشتراط الاجل من صحة السلم في الحال لكن يصح بالحلول وجه الغرض ولا يشترط
المراد من البيع بالترجيح معنى الجارية كما سبق ولان السلم مع الاثر من جملة افرادة فلا يكون استعمال لفظ في بيع اخر استغناء لا اجنبيا الا ان يجب
ان يصح بالحلول لان جزء مفهوم السلم الناجيل فلا بد من صارف غير من عن مقتضاه وذلك من الضرب بالحلول **قوله** فان اطلق محل على
الاهل فان اطلق اللفظ عن المستقبل بالحلول حمل على مدلول الاصل وهو بيع الى اجل فيشترط صيغة الاجل في كاشا ويحل واشترط صيغة يتقضى
اكثره فكيف يصح الاطلاق ووضع ظاهره ان الاطلاق قبل ذكره على ان المراد بالاطلاق عدم ذكر الحلول لانه في مقابلة الثاني انهما اذا فصل الحلول
كيف يتقضى من البيع ان صيغة الاجل ان خلاص للعضود ويمكن ان يقال ان المراد ان اطلق عند البيع بلفظ السلم وعمله من قبل الحلول انقضى
الناجيل فلا بد لصحة اذا كان مقضو اهلها من صيغة الاجل وصيانه من الزيادة والنقصان فان هذا ذلك بطل **قوله** ولو قال الى الشهر والاهل
انقضى انما بالبعد لان الاطلاق في الاجل يحمل على اتصال **قوله** فالاجل هو ذلك لان الشهر لا يرد به ولهنا قطع والاحتلال من الاجل فان
فد هذا الاطلاق على الاتصال فلم يبق الا ان يرد شهر كامل فان كان في اول الحلول فآخر الهلال والا **قوله** هو ما **قوله** اما المعين فيحل
باوله ما الناجيل بالشهر المعين كجب فيحل باوله لان احر الاجل يجزى بينه وبينه اليه وذلك بخلافه والصدق الانتهاء اليه ويشكل لو قال
الى جيب عند اول هلاله فيكون البطلان ويمكن حمله على اخره كالمهر في حاشي الشهيد الفرق ان الانتهاء والغاية وانها والمجا المهر انما يكون
بآخر الشهر والاجل والغاية المهر بخلاف الجاء المعين فان الغاية ينهي بان اوله وليس بظاهر لان مقتضى اللفظ ان يكون للمهر والمعين هو الغاية
قوله فلا يشترط في الاجل ان يكون له وقع في الثمن فلو قال لا نصف يوم صح خلافا للاحد من العامة في الثمن ان يكون له اعتبارا ولا يشترط بحيث
يكون في العادة لم ينظم في الثمن **قوله** وامكان وجود السلم في هذا الحلول المراد بامكان وجوده كونه بحيث يوجد كثيرا عاده فيحيث لا يفتد
تخصيل فالمراد امكان وجوده عادة وهو الذي لا يفتد وجوده **قوله** ولا يكتفى بوجوده في نظر احر لا اعتبارا بقليل لانه غير من المعامل وان كان يتقل
الخير مثلا فان ذلك لا يصح السلم فيه لعدم تحقق الشرط **قوله** كما اذا سلمت وقت الباكوة وقد ذكر في الامم في الصحة لان شرط امكان وجوده لاعد
المشقة والمسلم في الباكوة اول حصول الفاكهة المجرى الباكوة التكملة المعجزة بالطلاق والتمويل كل شجرة فيحل بها حتى باكوة **قوله** او وحده
الحلول عامات اخر السلم لعاد من الخ ولو اخر السلم نفسه بظاهر فكذلك وفي بعض العامة لم يثبت الهبة هنا والحق بغيره سواء طال به بالاول ام لا
لوروى بالناحية فالعلم ان لا يفتح له **قوله** ولو دفع البعض ثمنه الضمنية المبيع والمختلف والصلح الضمنية المبيع فلا بد من بعض الصفة عيب
السلم فيه انما هو المبيع وقد عرفت واما الضمنية المختلف فالاجحان للبايع الضمنية ايضا البعض الصفة عليها ايضا واعتاده في غيره وفيه في ذلك
بما انما يمكن الناحية بغير علم وهو في ذلك انه لا حيلة للبايع لان البعض جاء من قبل **قوله** ولو بين البيع على الحلول حمل بغير الحاد بغير
وبصفت الاحتمال الاول بان المقتضى لم يوجد الى الان اذ لم يحن ثمنه فالاصح الناحية **قوله الفصل الثاني** في الحكمه لا يشترط ذكر موضع التسليم
على اشكال يتشاور من تفاوت الغرض بقفا ومن ان الاطلاق في نزل على موضع العقد وما يقوى وجوب تعيين مكان التسليم انما الاطلاق العقد
ينزل على موضع اذا كان حال الا استعمال المطلب بغير ايقاعهم وذلك في موضع الشئ فيكون قد ثبت في النية في ذلك المكان ما اذا كان محل

فان الاستحسانا فاما ان يكون عند المحلول ولا في اي مكان يخفى المحلول على البائع فان قيل يلزم مثله ببيع النسيئة حتى اذا كان محل الشراء مؤثرا
فلما لم يبدل احد وجوب الثمن ههنا خرجت هذه المسئلة عن مقتضى ما ذكرناه بالايجام فلا يلحق بها المختلف فيه ولا يوجب ان القول بان انك لا
العقد محمول على البائع موضع العقد وجميع الى ما لا يدل عليه ولا دلائل والاشراط افي **قوله** وان كان في حمله مؤثرا ماول يجهل ان الوصلية
التي في قوله المحلول لا لا ضرب عندى وجوب ثمن الكان اى لو كان العقد في برز او بديل غير وجوب الثمن ان موضع العقد غير مراد
معاذته قبل المحلول فلا لا ضرب عندى وجوب ثمن الكان اى لو كان العقد في برز او بديل غير وجوب الثمن ان موضع العقد غير مراد
وغير محمول على عدم الوجوب للاصل والاصل حيث الطلب ولا ديبان النسيئة اولى وبقوم من عبادة المصنوع ان وقتا احدهما
المفاد في وجوب النسيئة وانما ان لا فرق بين ان يكون مصلها معا او مصل احدهما او بديل الغرض والبرز ليس مثيل بل المعنى عدم
صرف اسم بديلها فلو كان ما في خادجهما لا يحل بكونها في البديل عادة او احدهما ضار اضره بغيره كقولك ولو كان من مجلس
مسوا او اوجو وجوبان شمله اسم السلم فيه ولا في غير نظر فاما شمله اذا سلم في موصوف فاما فانه على اقل درجات ذلك الوصف لا صلاته
البرز من اعتبار اللزامة فاذا انى باوسط الدرجات وما في موصوفه قبول لصد فاسم السلم فيه على ان اسم في ردى فاجا وما لا يقع اسم الردى
على فظاهر كلام الاصحاب الا ان المجتهد وجوب قبول البطلان والصيا ويشكل ما لا يندرج في اسم السلم من **قوله** ولو انفق على ان يعطى رضى
وانه قد كان وجوبه على شكل فليشأ من ان الى بايع جميع المعا ومات ام يخرى بالبيع والاصل العموم لا فلا في اخر تجزى وديما على
الاشكال كون ذلك بجا ومعا وضرة وليس بظاهر فلا دلائل بعد ذلك سبعا **قوله** وله اخذ المحقق خالفه من النسيئة والاشكال على العادة من النسيئة
الظن التيقن في وجوب الاخذ بالخمول للزاد عادة لا يفرض فيه على الزاد بل النسيئة والشعر وكل خليط يخرج الخطة ويخوفا على اسم السلم
اذ اذكر ذلك ويمكن ان يقال هذا اذا شرط الصلابة او شرط من شرطها لا يجب نظر الى الشرط واما ان يقال لا يصح ان يخرى هذا لان قوله وليس
الاقل ما ينشأ من الوصف يعني من **قوله** وله على المكيال وما يحتمل ولا يكون موصو حمله في معنى الخفة على المكيال وكونه غير موصو ليس
المادة ليس اضره ما يحتمل فانه ان موصو حمله في المكيال ولكن لم يصف ان ذلك اضره ما يحتمل وبقوله وما يحتمل بعد قوله وله على المكيال
قوله من غير ذلك ولا حال من قوله على المكيال واحدة وما وهل يجوز فعله او لا ضار عليه ينبغي ان يقال ان اضره الى المحتمل البيع بان يحتمل
زيادة في تفاوت حيث لا يعلم فدها ولا يصحح بمثلها والامحز والاحاد **قوله** ويجوز بعد ذلك البضاعة الغنم وغيره على كونه يسهل ان في
الصود على **قوله** ولو سلمت في غنم وشرط اصوات فحاشا معجز حرج ويكون النسيئة المعتبرة بغير السلم في وجوده مشاهدا لا يقال لا
يجوز بيع العين مؤجلا لا نقول هذا شرط في السلم ليس الصوف هو المسلم بل ايق الشرط **قوله** مع البيع يفيض كون المبيع وهو حجة ابن ادريس
المانح من ذلك لانا نقول الشرط بخلاف البيع واما هو تابع من فواعله وديما حجة النابع بما لا يصحح من غير وان اسلم فالسلف هو ان يكون
حالا فكذلك يصح وقد سبق ان بيع الصوف على ظهور الغنم جائز فان قيل السلم حال الحجب فليعلم عاجلا وبشكل بوجوب تسليم الصوف بشرط
كل فلنا الاشكال فان هذا بيع محتمل حال يجب تسليمه عاجلا وبعض مؤجل بحيث فليعلم وقت المحلول **قوله** ولو شرط كون الثوب من غير العانة
معينة وان لم يخل بغيره بل يلزم البيع اى لم يصح اطلاقا للعامة واراوه الخاص ودلنا يجوز موت المدة وعدم حمل النسيئة او حصوله والا
بقا بقى الوصف بشرط السلم ان يكون كماله **قوله** مالا اسد التمر الى الماعل عادة الخ حالة النسيئة محتمل اذ لم يخل **قوله** موضع **الاول** لو سلم
عوضا في عوض العين المملوكة واسكان مالا ومضى دفع عند الاجل ان دفع عوض السلم عن عوض السلم من **قوله** سواء كان عند
العقد مصفاة او لم يكن واما بعد ذلك بعد العقد وقول بعض العامة انه يلزم ان يحدى عوضا وللعوض مصفاة في وقت العقد لا في وقت
والمعتبر الاختلاف في ذلك ايضا فان المذموم غير ما في الذم وان كان من ازاره **قوله** وان كان البائع قد وثقها ولا عرف لها عليه لانه في
مال **قوله** وان كان حيلة اى يحتمل ذلك وان كان حيلة اى وقد لهذا العقد الحيلة على الوجه في استعدادهما خلا فلا حيل ولو اختلفا في اشتر
الاجل فلا فرق بان القول قول من يحدى ان كان العقد بلفظ السلم على اشكال وجه الغراب ان لو كان بلفظ البيع لكان القول قول المنكر للاجل
صنفنا والعقد والاصل عدم ذكره ومثناه الاشكال من تعارض الاصلين فان الاصل علم ذكر الاجل والاصل ابرؤة الذم والاصل
العقد الصبر ولا يحدى قول من يحدى لان مال دعوى بانه المحقق انه في عقد وفاء لما علمت من ان يخل فغير عدم ذكر الاجل لا يبيع اصلا
لان على غير ذلك العقد بلفظ السلم عن ذكر الاجل يجب البصر بالمحلول والا كان فاسدا كاسبق وايضا فان الاستعمال السلم البيع لم يحدى وجهها
والاصل عدم رفعه لو اختلفا في ذكر الاجل والبصر بالمحلول مع كون العقد بلفظ السلم نعا من هذا اصلا ان اصله عدم اشتراط اصله

استعمال اللفظ في حقيقة عن لفظ السلم ويمكن ادعاء مرجع دعوى الاجل بان لفظ عدم الرجوع بالتحليل ايضا في استعمال اللفظ في حقيقة واصالة الصبر
سليما عن المعاد فان قيل الاشكال ينافي الا ضرب لان الردود ينافي الرجوع يمكن تنزيل العبارة على ان ذلك اذ ينافي بالنظر الى التقييد
يكون العقد بلفظ السلم المانع من ان اذا كان بلفظ البيع يكون الرجوع مع باقي الاجل اذ لا ينافي في ان مدعى الاجل اذا وقع العقد بلفظ
البيع هو المدعى فالعبارة لا تخفى من **قوله** وعلى قولنا بغير الحال فالاشكال اقول وعلى قولنا بغير اسم جالا فالاشكال ان القول قول
مدعى الاجل حيث يكون العقد بلفظ السلم فيكون عدم الرجوع محله اقول من فرجه لان الاشكال اذا كان في جانب المدعى في مقابلته
اصغف وما صغف الاشكال فيه الحكم فيكون الاشكال جارا في المسئلة مع اي سواد قلنا بان السلم يصح حال الامم ويجوز له احد الشقين
الاشكال في الحكم اقول في معنى اذا قلنا بغير حال او انما كان ذلك لان صخر المسلم حالا يفتض عدم مناد العقد بدونه الاجل فلا يلزم من
نفي الاجل والفساد في دعوى عدم المصنف ثبوت الاصل بغير ذلك ان نقول ان محله العقد مع عدم الاجل مشروط بالبرهان بالحلول اذا
كان بلفظ السلم والاصل عدمه مع ما يلزم من ان الكتاب المحل في حمل لفظ السلم على البيع المحرم فلا يتم ما ذكره المصنف بل يكون الاشكال بناد
على القول بعدم العلم ان الشيخ ولد المصنف وجه كلام المصنف في كون عدم الاشتراط اقول على تقدير القول بصحة الحال بان عدم الاشتراط
مؤيد في صرح اللفظ في العبارة ليس شيئا اما اولاه فان ذلك صحيح للنجود ولا بعد في تسمية الارتكاب المحل زوايا فلان في تسمية في
كلام المصنف ما يدل على انه اذا ان لفظ السلم ولم يصح بالحلول ولا ضبط الاجل بطل العقد فكيف يستقيم ما ذكره وما قلنا فلا يتم انهما انشقا
على غير ذلك العقد من ثبوت الاجل حتى بعد ذلك وتبين وكيف دعوى لغير المصنف في وموضع بين المتعاقدين في تسمية او في صرح اللفظ في ما هو في دعوى
الاخر واعلم ايضا ان الشيخ السيل حمل عبارة على ان قول مدعى الاجل **عقد** بنا وعلى عدم صحة السلم الامم جالا ادقها وجانبه مع اصالة
صحة العقد بان الاصل المحل على المصنف فتكون الاشكال فيه ضعيفا فاما اذا قلنا بغير حال فتدفع الغاية فيكون الاشكال مع اقول
لقوة كل من الطرفين بما ذكره مدعيه بان الافتضاء وجوب حمل اللفظ على حقيقة وجوده على هذا لتقديره ايضا لان الحلول في السلم خلاف الحقيقة
ومع ذلك اذا جرد عن لفظ السلم على الاجل والحلول كما نبأ فلا ايضا فان نظر العبارة في ما ذكره الشيخ ولد المصنف مع عدم الرجوع
على تقدير الحلول لان الاشكال اذا كان في جانب المدعى كان في مقابلته اصغف ولان تفرع الحكم يكون الاشكال اقول في ذلك من جهة
السلم حالا وهو يفتض دفع المانع من الصحة اذ ان ذلك الاجل وانما يتم ذلك اذا لم يفتض لفظ السلم التام ايضا ومع فلا مانع اصلا من
تقديم قول فاني الاصل ومن عدم من المصنف التفسير بقوة الاشكال فيما اذا كان احد الطرفين رجح كافي **قوله** وفيه الاستصحاب اقول في
اول الكتاب واعلم ان قول المصنف ولو اختلف رجح منير الى السلم والمسلم اليه يمكن للاختلاف في جبر فانها انما يكونان كل اذا لم يفتض
احدا عن نفسه ولا يرجع لدعوى ذلك **قوله** ولو اختلف في الحلول لقوة قول المسلم اليه لا منكر هذا اذا كان اختلافا في المانع مع انها
على مقتضى الاجل ولو اختلفا في مقتضى القول قول فاني الى زيادة كمال علم من المسئلة اقول **قوله** ولو اختلفا في قبض الثمن فالقول
قول البائع وان تفرقا لا من منكر اي منكر ليقين ماله الذي هو الثمن الثابت عند المسلم فاصح لكان القول قول البائع مع انه يفتض
مناد العقد بالثمن قبل قبض الثمن والقول هو قول مدعي الصحة قلت ليس ان التفرع في الصحة اذ هما متفقان على وقوع العقد صحيحا
لكي اختلفا في حصول الثمن والاصل عدمه وكون المصنف بحيث طرزه لتفرع في قبض الثمن لا يفتض مرجع دعوى المسلم لان المصنف
الضاد ايضا فان وهو التفرع في قبض الثمن الذي يدل عليه دليل ولا يفتض مناد العقد به حيث ان سبب عدم الرجوع الحكم منه
الحصول المقتضى والتشكك في المانع بغير الاحتمال لا يفتض من سبب عدم الرجوع من حيث عدم الرجوع في وقوع العقد صحيحا او فاسدا في
نفي وتشكك في حصول الثمن احد موضوعي التفرع او لو اختلفا بعد الاتفاق على القبض كونه وقع قبل التفرع او بعده فان القول
قول مدعي الصحة لا الدعوى الصحة فقط بل لان الاصل عدم طرزه المصنف واصل عدم التفرع في القبض معا وضربا باصل عدم التفرع في التفرع
وكذا لو اقام بغيره اي القول قول مدعي الصحة لقوة جانب مدعيه اصل عدم طرزه المصنف لان الاصل فيها صحة العقد ويكون دعواه مثبته
والاخرى نافذة وبغير الاثبات معتد **قوله** لو قال الاخرى مستطنا حالها من حين العقد الى الان وقطعا لعدم حصول الاثبات في وقت
محرازه فالظاهر ان الرجوع في الجانب الاخر لا يفتض ما لا يفتض لجواز حصول المحل ولو من الوكيلين ونحو ذلك قول ولو قال البائع
ثم تفرع ثم اليه قبل التفرع ثم قول مدعيه بغيره **قوله** فيقال هذا محال اشكال نظر الى ان اصالة الصحة معارضة باصل عدم حصول
الصحة الان يقال مع نفاذها يحصل المشكك طرزه المصنف والاصل عدمه وفيقال المصنف الضاد متكول غيرا لا يعلم ان التفرع كان

البعض والاصل عدمه ليشك باصل الصحيح **قوله** بموجب قول المثل فيل لا يجوز الغيرة بل حصر ان يكون يجب قبول المسلم فيه امر على لا يمكن تسليمه انما بطلان
 يطابق في الاوصاف من الامور المتغيرة **قوله** والا برادى يجب ما قبل المثل المدعى في وقت الحلول او اير المسلم اليه من المسلم فيه ويكون ان يعلم
 قبل على ان المراد وجوب قبول وقت الحلول او وقت الاجراء من الاجل الصادر من المجانبين فان ابرادى واحداها الاخر لا يوجب سقوط
 حصر **قوله** فان اشنع فبعض الحاكم ان سأل البائع قبل ان يفتقر الحاكم بالشرط اذا اجبر المسلم على البعض فلم يفتقر الظاهر ان بعضه وان لم يفتقر
 على بعضه اذا اشنع ولو لم يعلم البائع لم يجب عليه فيفتقر والظن ان يجوز ذلك لان فانيب ضاب المالك وحله اجباره لو اشنع الظن لان
 البائع يدعى بها المشتري ولم يصيل ومنه ما يفتقر **قوله** ولو دفع اكثر لم يجب له القول بخلاف الاجود لان الأكثر مشغل على الزيادة
 واما الاجود ففتقر من يفتقر **قوله** وكذا يجوز بعضه لو دفع او ارادى قبل الاجل وان شرط التجمل الى كذا
 يجوز دفع الزادى او دفع بعض المثل الى بعض المسلم فيه من جميع قبل الاجل وان شرط في هذا الدفع التجمل واسقاط باقي الاجل وكذا حكم
 فيما لو دفع ارادى منه قبل الاجل وان شرط له في دفع التجمل المذكور لا يفتقر بسبب ذلك حصوله لا ما دفعه ولو دفع كل من غير شرط فزادنا عليه فلا
 اشكال في العهر والميراث من قبله وان شرط التجمل بشرط ذلك العقد او ليس هو بصيل ذلك العقد ان ليس هو بصيل ذلك شرطه
 ولا الا بشرط في العقد لا يجوز فلا يلزم نعت البيع الى اجلين ويكون كلبيع يفتقر الى اجلين **قوله** ولو دفع قبل الاجل اشنع وان
 بذلك على بعض الفقهاء من العاهر **قوله** ولو سلم فخر في الاصل في الاحاطة بالشرط لان كل كافر **قوله** فاسلم احدها
 قبل الميراث قبل المشتري احد مداهم اي يطل السالم وذلك بعد وجوبه من حصوله وبجملته حصر المعاملة وضرب مع فسخ العوضين
 او احدها فلا حتى الى جوع في العوضين بالشرط لا يفتقر في حكم بيعها فيشترط الا فاقول لمع المذاق قبل قبض العوضين انما البعض
 ففتقر الانفاخ لا يقال ان كان المسلم هو المسلم ليس المانع من قبل المسلم اليه يجب قيام المعاملة وان كان المسلم اليه يجب او
 استحقاق الاض فيفعل غير ذلك فاقول تغذ المسلم فيه من الشايع سواء كان باسلم المسلم او المسلم اليه لا باسلم احد مداهم
 عن صلاحه بغيره المعاضة بغيره الشايع فاشنع بقاء حصرها حيث لم يحصل البعض منها وتخللان اسلام المسلم بغيره الا ان لا يفتقر
 الكافر فيفتقر اليه عند محله ليس بشي لان لم يفتقر شيئا ولا يفتقر الا لان وانما سبب الى امتناع الطرف في التجر ذلك لا يعمل الا فاقول
 والاصح الانفاخ **قوله** ويجوز السقوط اي سقوط المسلم فيه الى قبل ان يطلان المسلم ان كان هو السلف فظلا لان الذي فخر خطه ففسر واليه المنحى
 باسلامه وهذا العقد المسلم صحيح فلا شئ وان كان هو المسلم اليه فلا المسلم الا يفتقر في زمر التجز وليس بشي لان الاسلام وان صنع التجز
 لا يسل على وهذا اشنع حصولها اخذها **قوله** والغير عند محله اي تجمل ثلث وهو هذا وما مضى ما اذا كان المسلم اليه لا يفتقر
 حصر الكافر وليس بشي اذ هو مباح في جميع **قوله** فان وجبها بغيره ذال ملكه غير فصار حصر الى الذي سلب اعترض شيئا التجميع وجمعا
 لا يحصل في لزم ايجاب بان المراد ذال الملك الذي حصل ظاهره وليس بشي لان الملك حصل فاهلوا باطنا وهذا يعني فانه في تلك
 المدة لو امتدق اي بعد في ان يكون ذلك المدقق بالعوض بل كما فتن لا المعيب فاقول ان كان لم يفتح ملكية للمطالبة بالسلم ان كان
 معينا اي بطل وان لم يفتقره فاقول **قوله** ولم يبدل مع علم الغيبين وان فخر على سببه في الصرف والفتوى على ان لم
 البدل في الموصفين **قوله** والا يطلان تدفع قبل قبضه ولا يفتقر بعضه لان مال الغير فلا يمكن جعله صتما اجال بخلاف المبيع
قوله لو اسلف او صار فخر لم يحصل البعض الا بعد من فخره فاقول انما انما انقل اليه العوض الذي ولو دفع فاقول
 في من انما وانفكال فتيقن ان الصرف قبل البعض موجب لطلان العوض من حيث اصله **قوله** العصل الثاني
 في المراجعة وتوابعها المراجعة هي التي كانها انما سمحت لان المبيع انما يفتقر اذا رضى كل واحد منهما ارجان **قوله** وكذا لو علم فيه من
 المال وجعل المبيع انما لم يعلم ما سلا او بان علمنا فخر ابعاضها الى ابعاض من العوض كجرح درهم في كل عشرة ولم يعلم احدها فانه لا يصح
 اصح الوجهين وان امكن استحقاق ابعاضها بحساب بهونه وهو فخر والمختلف وكيفية عدم علمها علم واحدتها **قوله** فيجب ذكر الصرف والوزن
 مع الاختلاف اي صرف الدراهم والذمانية التي وقع الشراء بهما ان اختلف الصرف بان يكون للدراهم وعمان واكثر من الصرف وكذا الدراهم
 ولو اختلف في الصرف لم يفتقر الى البعدين وكذا القول في الوزن لو كان الثمن مداهم معرفة بالوزن معذرها مختلف ويمكن ان يكون المراد به ان
 المبيع يفتقر للدراهم مع الوزن ان من الاختلاف بان يكون صرف الدراهم المختلف الوزن وانما واحد في المبيع فان
 ذكر الصرف **قوله** عن في الوزن ان امكن حصول هذا الفرق فيمكن ان يرد صرف الثمن ووزن المبيع والا فالصق باعيانه **قوله**

فان قال قائل انما هو مائة عشرة ايمان قال قلنا نعمنا فان مائة وعشرون **قوله** ثم انما البيع لم يعمل فيه شيئا يحل ان يقول اشترى بكذا وهو على ما ينبغي
 او يقوم على ما ليس بالهذه عبادات حتى يجرى معها عند التحقيق الى اربع لاه اشترى واشتبه بكذا من ذات صفات العبادات هذه اشترى وذا من
 مالى وهو على ما يقوم على الاول والثاني معهما واحدا لا يدخل فيها سوى الثمن والنصف سادس من الثانية فبيعهم ونحوه في الدروس ويشكل
 ما رواه هو انهم المبيع فلا يثبت له ابدل من الاجرة في مقابلته عمل يقوم عليهم فتأمل **قوله** ولو علم في ماله قال اشترى بكذا وعلم فيه بكذا وليس ان يبيع
 ما ينادى علم من الاسماء الى الثمن وغير المحج لان كذب ما لو يثبت الاجرة لعجز على هذا العمل فانه اذا علم الاجر فلا الثمن قال يقوم على كذا كان منها
قوله ولو كان بكذا بما قام على السخى مع الثمن جميع المؤنة التي لشهيرة امثال ذلك على العرض فكل ما التزم لاجل فرض التجارة من المؤنة فهو حق
 ما يقع به المصلحة من تلك الاجرة البتة لانه الذي يبيع كذا التجارة وانتظار الادا في ولا ينفى المطالبة بالمؤنة التي يباع بها الملك كنفقة العبد و
 كونه وعلم الدابة المراد بفقته التي لها بقاء في عادة من جعلها اجرة سكنة للمؤنة لا بد له منه فكذا العتق في العتق الدابة واجرة اصله حيث لا
 يبقى الا بالاداء هذه الامور من ضره وراثت فطاعة وليس مقصودة الغرض الاستمرار لانه في مقابلته خذ من العبد وركب الدابة فكل ما
 في الاثم المحج لا يستلزم الا ان يفرق بين ما يمكن تفصيل مؤنة بالانفصال به وما لا يمكن فلا يفرق مؤنة الخلق ما يباع بها فان لم يفرق فليس
 العباد ما ينفقهم وهذا انما في الثمن العتق والنفقة الذي لا يقصد به الا زيادة القيمة كالعتق للثمن وكذا في دابة مؤنة العبد بالاكل والجلوس لا
 زيادة قواه وبدونه فانه هذا ما يجب مع الثمن وهو هذه اجرة الطبيب بان كان من جهة زيادة القيمة فانه المذكور فان حدث المرض فيه حتى لا
 اعلم العباد لا ينفق من مائة لانه مقصود حصة البيع من مائة العتق **قوله** وليس ان يبيع بما عمل بيقوم هذه العبادات انما لا ينفق على ظاهرها من
 مائة فانه اذا لم ينفق على هذه الحال واما المدة اجرة فلا لا يبيع صيغة الى الثمن ليقوم بالجميع اذ لا يندرج في قوله بعتك بما قام على ما يقوم
 على جميع المصنف العبادات فضا هو من النكر **قوله** فغير اخذ الارش من العيب السابق بالباقي اى وغير البائع بما اشتراه من العيب اذا كان
 عيبا واخذ العتق من العيب السابق على العبد بما بقي من الثمن بعد اخذ الارش لان الارش جزء من الثمن والقد ان الحكم ان ارش العيب المحج بعد
 العتق وبهذا البعض كانه مائة مائة المدة اذا اخذ الارش من مجلس العيب على اى المصم ينفق ببيع المجموع بواحد المال ويشكل بعد تناول
 العتق فلم يوجب على العبد واخذ ارش لم ينعقد لكن ان ينفق بالتحايز فغير وجب الاحبار بالصورة كاستدراكه من بيا **قوله** ولا يبيع العتق
 بالعيب لان البيع مع الاحبار بواحد المالى ليس مقصوده عدم العين بل الصدق فيما اجبر به والغرض حصول **قوله** ولا يبيع ما كان له او
 غلامه لما قلنا من ان مقصود هذا البيع اذا والامانة بالصدق في مائة الثمن وهو حاصل وليس مقصوده كون البائع نعم لو نزل على كون البائع ولده او
 في هذه الحالة ولا يبيع خلافا للشيخ حيث اوجب الاحبار بما سبق بعد السقط في هذه الحالة وكان فيه ان البائع انما ينفق بالعتق وانه المحج وهو
 بناء على ظاهره فلا دخل ذلك في كون الثمن انما يبيع به باقتضاء المحج واداء الثمن هو ما وقع عليه عند البيع ولا اثر لو انتقل الملك وليس هذا
 كالارش فهو من الثمن والاسقاط له بعد بدو **قوله** وليس له المحج بالاشارة والاعتراض مع التفسير الثمن عليها الا ان يبيع بصورة الحال اى ليس له
 المحج بالاشارة في اعيان المبيع اذا مضى الثمن عليها بغيرها لم يجرى لها عدم جريان البيع على الاعتراض وان جرى على المحج فليس لها ثمن وان
 لم يفرقها ما جرى الثمن فلو فعل ذلك كان كذا فان قلت لو تلف بعضها قبل القبض فجزى حصتها من الثمن ورضى بالمبيع بالباقي صح الاحبار
 وذلك بناء على ما ذكره قلت بعدا لتلف المبيع هو باقى وطهرا يرفع لزمه على ان يرضى بثلث العبد المبيع اذا اخذ ارش من المصم الا ان يبيع بصيغة
 الحال لا يصير من المبيع ما يبيع ولعل نحو ذلك في الما حجة عليه الشاهد **قوله** انفق واختلفنا في خلافا لابن الحنفية حيث جوف ذلك من
 كفتير من حنيفة وهو ضعيف فان اكد يلازم والاخرى بوجه ان يادى بيلها في الثمن **قوله** وان يجعل القدر الذي ياتي مقابل الجدة
 وقدر **قوله** وكذا الحال اذا قدمت واداء بغيرها مفرقة لان الثمن في مقابل المجموع وليس للاعتراض من **قوله** ولا يبيع الدال بالاشارة من يبيع
 الشاخر بامع البيع سواء من ابتداء والاى سواء ابتداء الدال الشاخر لا لافاء البيع للوسعيين فلو حيزه بغيره لكان كذا وانما انما لا يبيع
 للشاخر لانه ما لم يولد لال اجرة المثل اذا ارضيا على كون الاصل لال العوض المشروط فثابت بالعتق بغيره جميع الاجرة المثل وقال الشيخ ان
 قوم الشاخر على الدال المشاخر مبدوم معلوم ثم قال نعم بما يمكن والاى كذلك والفتنة فان الدال والفتنة للشاخر فلو لم يزد شيئا فلا ينفق له ولو
 قال الدال حيزه بغيره هذا الثوب وادى على بغيره شيئا لا يبيع ففعل الشاخر ان ادى دابة الشاخر ولا شئ للدال فاعترضه ان لم يزد شيئا فان هذا
 بيع من غير ولا اجارة ولا جارة محضه واعتدوا لخصم في المختلف ليش بان المحالة في مال المحالة لا يضر اذ لم يرد الى البائع وهو حسن **قوله**

المتعين فلم يأتى ان كان ما دوى لم يأتى من المثل بعد الخط ان كان المبيع وقع ما أدى لان الذي اياه هو ذلك وينبغي ان يكون ذلك معلوما عند
 وقت العقد والا كان العقد مباحولا في وقت العقد فلا يصح **الفصل الثالث** قوله في الربو الغرة الزيادة قوله ثم فلا يبرحوا عند الكسر وشرا
 زيادته احد العوضين للمعاينة المتعديت بالكيل والوزن في عهد صاحب الشئ ان علم والا فالعادة ملوثة بل ان اختلف البلدان حقيق
 البلدان حقيقا وحكما في غير المعدل من زمانا لم يكن بازا والزيادة حرمها ولم يكن المضا فان ولد ولا زوجا مع زوجين **قوله**
 والا فلا ايوان لم يندخلها الكيل ما الوزن فلا يجب انفاهما لا فدا ولا نقدا **قوله** ويكره بيع المختلفين بالآخرين وان لنا ويا فدا
 دخلها احد المتعديت على راي الاصح انه مكروه ويندرج في العباد ما اذا تساوى في ذلك وما اذا اختلفا في ذلك فكل حقله برطل او ذاد وطلان
قوله ولا يثبت الربو في غير البيع شيئا غير الصلح كره في ثبوت الربو فيه والاصح بثبوت في كل معادضة عمل بالثلاث في بيع وحرم الربو
قوله وضابط الاثنان الحبس فيقول اللفظ الخاص بها باللفظ الخاص ما يكون معنوم فيها بالاضافة الى ما تحتها حبس تعبيرا وهو
 ما يجر من غير النطق بالبيع واما اللفظ فيكون حيا وهذا ان علم الوقت الا ان بعض الاشياء قد تلامح على بيان فيهما فالحظ
 بالنسبة الى الحيا نوع باللفظ والاجزاء والبيضاء وغيرهما واحد وكذا الادوية فيل هذا لا يطرح فان الشئ ليس افراد الحظ
 المقتضى حيا واحدة قول وانما هذا ليس فيها قلنا هذا خرج بالبيع كما سياتي فان مثل نعم من هذا النص ان المثل ليس على ما
 النوع ولا على سمي الخاص والا لا يطرح قلنا خلف الحكم بعض المعوارد للنسب لا يفتح فيما دل الدليل على ان الحكم به وقد قال في ان اختلف
 الحبس فيبيع كيف شئت فان مثل في الشئ عدهما حبسا قلنا علم شئ ما بينهما من علاقة وارتباط حبس احدهما اقرب الى الاخر من جميع
 الحبوب والعلو والشدان جعلناهما من احدهما والا فلا حبس والا فلا شكل **قوله** والحظ في الشئ هنا حبس على راي اخر من انما عاين
 ما بالثبوت فانما حبسا لا يكل احدهما بالآخر والاصح انهما حبس للبيوع **قوله** واصل كل شئ ومنعه شئ فلا يجوز بيع احدهما
 بالآخر حقا صلا ان اذ كانا في موضعين **قوله** والزيادة والا لا في الكسب اشبه بالمصنوع من حبيبتين لانه معمول من الحظ
 فان ان كان الحاد من الذي عندنا نفع ذلك **قوله** والمصنوع المقتضى لبيوعها او باحدهما مع زيادة على ما نكلم او حبس اخر ولا بد في الربو
 المذكورة ان يكون لها دفع بحيث يصح ان يكون عوضا في البيع ويكفي معرفته المحيوي وان جهل قدر كل حبس وشكر فذلك لا يكون
 له كسبه فلو في باللفظ عرفا كان اولى وفي بعض النسخ والمصنوع من حبيبتين وهو ولا لا شامل لان حكم المتعديت قد سبق في الصرف
 سؤنا **قوله** عرايها ونجايتها هو ينشئ من الماء للشاة من تحت **قوله** ولحم الغنم ماؤها ومعها حبس والوحش والاصح حبسا
 الاجماع دليل على ذلك **قوله** والحام حبس على اشكال قد تقدم في المحض انط الحام ومنشأ والاشكال من الشئ ان بقوا لشر على
 ما تحت معقولة النوع على اصناف الحبس على النوع والوفى في الذبايح عز ولا تطلع من مثل الشاة على واحد من الامتدع في قوله
 يع او من العقب فيقتضيه البيع **قوله** على بعض بعض وفيهم ما اجتمع الحرام والحلال والعمل بانحاء الحبس الاقرب الى الاحتياط **قوله** والبر
 المضروب حبس ظاهر ان يجوز بيع احدهما بالآخر مع الدواي وقد سبق في العوض حقيقا انه لا يحيط الاختلاط البر بالاجزاء من عبيد الذهب
 فيجعل المعدل لم يجر حيث لا يجر في حصول الربا وحكمه بالحبس هنا يمكن فرفع هذا حكم اذ لو كان حبس في البيع بكل حال فلا **قوله**
 فلا ربا الا انما كان ايجود مع النقود لو رد المص على ذلك ولا تعلم يكون معلوما ونحو ذلك كما هو راي بعض العامة **قوله** ولو اشترى الكيل
 الكيل والوزن حقا صلا فدا او شتر خلا في الشئ في النسيئة وقضت العادة عدم ثبوت الربا وهو اظهر القوالين **قوله** والحال في التقدي
 على عادة الشئ في أثبت انه مكمل او موزون في زمانه ثم حكم بدخولها وذلك الوجوب اللفظ على المتعارفين مع **قوله** فان لم يعلم القاء
 الشرع غير معاد البلدان المتخيفه العرفية هو المجمع عند انتقاء الشرع غير المعبر انما هو العرفية العامة كما بين في الاصول وهو مراد المصنف
 من قوله فعادة البلد بليل ان قوله فان اختلف البلدان ان يقتضيه عبادا وانما في ذلك وينبغي ان يعلم ان الحكم في العرفية غير صاهما
 كان حلا اطلاقا فقط الشارع عليها فلو جرت في بعض عبادا سقواها فيما لم يلزم بالمعبر هو السابق ولا اثر لغير الطارى للاستصحاب
 والظاهر في علم على الواحد حكم على الجماعة واما في نحو الا فامرير ونحوها فالظاهر ان الحواشي على عرف ذلك العرف الواقع شئ منها
 لم على ما في المدين **قوله** فان اختلف البلدان فلكل بلد حكم فتمر على راي فامة لعرف الخاص مقام العام عند انتقاء ويجعل
 عموم الحكم فيقال ان صد فالكيل او الموزون في المجلد فيمنع والى ثم قوله ثم الاغلب الحرام الحلال والنجس الحوط فلا يثبت الربا في
 الماء والطيب الا الارض فان الماء وغير موزون وان كان الربا يباع سلفا لا فدا واما الطيب فتمر الحرام ماس في الذي يؤكل والنجس فتم

يصح بيع نصف البيع بنصف الثمن ولا ينظر الى اداؤه لانها انما جازت بسبب القسيط وليس القسيط بعبارة حلال البيع لم يكن الا اداؤه ومنه نظر فان شئنا
 لا يخرج الباقي عن كونه مبيعاً وان اسلم فلا يخرج عن كونه معاوضة ولا اصح ان اداها معاوضة نعم كل معاوضة يمكن تنزيل القسيط على معاوضة
 يلزم معه زيادة كان يجعل نصف الدرهم الثالث في مقابل ثلث من الثمن ونصف الاخر في مقابل مد ونصف من الثمن بناء على ان المثل نصف الثمن
 فيكون نصف المد مقابل ونصف الاخر في مقابل درهم ونصف فيكون كل من نصف البيع مقابل ما يماضي درهمين من الحبين معا فلا
 زيادة في الحبين الواحد وجهه ان اجزاء البيع لما قولت باجزاء الثمن على الشرع لم يجبان دفع القسيط على وجه يلزم مع محدود
 فان صيانة العقد عن الفساد ممكن البيل اليه منعين وفيه ايضا نظر فان القسيط الذي يصح مع البيع طرأ كان يجعل ثلث الدرهم
 مثلاً في مقابل ثلث درهم من الثمن وثلث في مقابل مد وثلث من الثمن ويجعل ثلث الدرهم في مقابل ثلث من الثمن وثلث في مقابل
 الباقي من درهمين وهو درهم وثلثان ويجعل الباقي في مقابل درهمين او في مقابل درهم واحد من هذه الطرق سوى القسيط الكل
 من الحبين على كل من الحبين المتقابلين نظراً الى اسواء البئر وحيث عدل هذا المحذور ويلزم ما ذكرنا من واحد محذور الحكم واقتضى الحال
 الى المتنازع والخاص فان قلنا كيف حكم ببيع البيع تنزيل على طرأ لا يلزم به الا قلنا لا ما دام العوضان موجودين فلا نفاد ولا نزع
 في تنزيل على طرأ كان سيدفع به المحذور ولا نهى كل بقدر مجموع البيع بالشرع بخلاف ما اذا تلف البعض فان قلنا لا يبيان
 الطريق المصحح البيع هو المنزل بجبه المصير اليه عند تلف البعض قلنا لم لا يجوز ان يكون المنزل عليه هو الامر الكلي فادام لا يحتاج الى تعيين فابيع
 جالماً فافاد اضطررنا بالثالث الى التخصيص فيكون فلا بد من تعيين وفيه فرقان اتفاقاً الذي يقتضي النظر هو الاحتمال الثاني انما اصحاب
 على مقابل كل حبس بخلافه فان قلنا هذا احد الطرفين لا يخرج بعضها على بعض فذلك حجة ان هذا على الباقي ببعض الاصحاب انما حبس في مقابل
 ما لا ينفك ولا يربطه الاحتمال الاول هو احوط فخصنا من المحذور وهو اما زيادة او التزج لاجل المناقاة بالحكم ونشترها ولا يلزم بطلان هذا النوع
 من البيع من اى لماعرف من الفرق من سلامة العوضين وتلف بعضها لا يكتفى بكون المصحح او كلياً مع اسلا منها وعدم الاكتفاء في القسط
 واعلم ان مسئلة الكتاب لا يبيح ما يرد من الدرهم المعين قبل القبض لانه من صفاته البايع بخلاف ما بعده اما استحقاقه
 فلا من يبيع كونه قبل القبض او بعده لعدم صلاحية لان يكون من العوضين والعبارة مطلقه **قوله** كونه التلف للدرهم بحيث يلزم من التزج
 بالنسبة الى الباقي ليكون البطلان واطلاق العبارة يشمل اياها يلزم ولذا لو كان البيع مددها يذهب مثلاً والمدب من الجانبين لكان
 درهماً فان الباقي وهو مد مقابل بنصف الثمن وهو مد فلا يلزم محذور بل مد مقابل للثمن عداية المصنف ان احتمال البطلان في جميع ما ذكره من الصور
 التي حكم تلف الدرهم عقيب ذكر الصور فكان علينا ان نعيد ما يدفع هذا فان قلنا لعل اداها احتمال البطلان في جميع نظر الى صحة المسئلة
 لما لم ينظر في بطلان الجميع قلنا هذا لا يستقيم لوجوب نظر البطلان على موضع بسبب **قوله** ان احتمال البطلان في الحبس الخالف المراد بوجوب
 في الخلفاى واحتمال البطلان في الحبس الخالف من العوضين الاخرين انما شمل البعض الاخر على حبس من انما شمل على حبس واحد
 انما بطلان الجميع ان خلف حبس الثالث ولا يطل في شئ من ان لا وفقر وليس كذلك قطعاً فان قلنا خصص البطلان بما خالف ليعرف ان هذا
 مخالفنا وحبسنا موافقاً قلنا ما ذكره صادقاً اذا تلف الدرهم البيع والثمن فلان فان الباقي مخالف فما حكم قلنا حق ان القسيط المعبر ان
 الزيادة بطل العقد من اى **قوله** ولو كان احد العوضين مثلاً على الاخر غير معصوم صح حكم اى سوا وكان مع زيادة ثلثى الحبس او لا يجوز
 بيع الثمن بالحيوان فاما قلنا حبسنا على اشكال لثبنا من غير مذكور ومنه ودفع البعض يكرههم وحمل جمع من الاصحاب اياه على التخيير والاصح
 الجواز لان يكون مذبو حاكماً اختاره في المختلف **قوله** وكذا يجوز بيع دجاجة بها بنصف اود جاجاً لا نقاد الكيل والوزن وهم يكون
 البقيض معصومة اذ هي من التوزيع كاشجار الدين في الشاة **قوله** ومكوك حنطة مثله وان اشتمل احدها على العقد او ان او زاب بخري
 العادة مثله لا يهدأ ما يتنازع به العادة فلا ينفذ احدهما العوضين ليجزى من المماثلة ولو كانت لا يجوز العادة مثله لم يصح البيع لانه لا يعلم له
 العادة ليشفا بله من يبيع من الموكك الصافي فيخفى الى اداة ولا يبين الولد والولد فكل منهما احدهما الفضل في ولد الولد بالنسبة الى الجد
 من ولد لثبنا ومن الزود صدق اسم الى الدابة والاصح لعدم العموم اذ لا يجوز واشتقوا الحصة ههنا لا فرق في الولد بين الذكر والانثى فيقول
 الاسم **قوله** ولا يبين السبد ومكوكه الخفض واحتمل ان يشارك لان ما يبد له سيد معاً يكون اياً ما مع دباء مع الولد الاخر وهل يفيق بين المكوك
 وبين الفرس فم البعض لا يظن وميز اشكال لثبنا ومن انا حبس بالنسبة اليه لا يقطع سلطنته عن وحي ان اطلاق في الباقي منهم ليس يبين الى حل
 ولان وبينه وبين عبد ولا يبين اهلهم باء فيما يبينك وبينه ما لا يملك الا ان يقال الاطلاق في مثل على العايد ولان مالا لكاتبه مملوك

قوله لا يبرأ الزوج والمزوج والفرق بين الدائم والمنعج جاعلا الاصح وفا قال لا يبرأ من خلافا للثقة لعدم الضرر في المنعج الثقة بان العرف في
 مال الرجل انما يثبت في بعض العقد الدائم فان للزوج من مال الرجل المادوم وليس يثبت لان مثل هذه لا يثبت بها خلافا للمرض الوارد في
 الرابح بين الزوج ولذا وجب **قوله** ولا بين المسلم واهل الحرب فليسلم اخذ الفضل في دار الحرب والاسلام دون العكس هذا هو الخلف في اقل
 الشيخ ففي الرابح بين المسلم والحربي فافترض جواز دفع الفضل اليه وانه ان لم يبرأ من مال الزوج فيكون مع هذا اولى لان الحربي في ارباب
 وامانته وان منع من اخذه ما لم يغير حتى اذا اذنا دفع في دفع الفضل بينه فافترض ان لا يبرأ من مال الزوج فيكون مع هذا اولى لان الحربي في ارباب
 بيان في الجهاد **قوله** ويثبت به بجهنم الذي والمسلم على ما هو الاصح محسنا بعموم المحرم **قوله** سوا واستعمل على العلم بالجهاد وجعل على راي محجبه
 على ما ذكره كذا سوا استعماله اي يعلم مع علم الجهاد وهذا هو الاصح القول بين وليس في الاية ولا على المسامحة في الزيادة مع الجهاد لان المراد فلم
 سلف من العقل المحرم فانه يثبت بالعموم يثبت في الاية فلما العموم غير مراد والا فلا يثبت في الاية مع العلم في الاية بالجهاد وهو عقل
 اجما فان قيل الاية المنقضية على ما صح من العموم والباقي على اصله فلما الشياخ قال على المراد فلم يبرأ من الفعل والهي عندها هو كل اية
 او الباع المشغل عليه وليس عليه الاية من ها ذكوة الاية والتم في لم يجان فلكم رؤس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون **قوله** المقصد الثالث
 في لزوم البيع الاصل في البيع الزوم اي بناء على الزوم على الجواز وان كان قد يعرض لبعض قرانه الجواز وان كان الاصح من هذا نظر الى اقرانه
 على الزوم بثبوت حياد ظاهره عيب يقتضي الخيار فكان حقه الاستغناء به الا ان يقال ان ثبوت الخيار لا لا سبب له في نفس العيب و
 صفاته انتم باسم وسببه متمم وان مباحثا العيوب لبعدها يقتضي بطلانها فلا اجل فذلك جعل العيب منما واسم وهذا هو المحل
 وله والمطابق بفعله فانه انما الجواز في السابح حياد العيب وشرط انتم **قوله** ويثبت بعد العقد في كل بيع لم يشترط فيه سقوط الخيار
 في الذكوة سقطان حياد المحبوس وبعضه اشتراط سقوطه متى العقد الاقرار بالخيار **قوله** الفرق فان كان من المشتري سقط حياد الزوم الا ان
 يفرض الزوم بالمسلك واخذا وانقيا والعقد وان كان للبايع فحقا للعقد **قوله** ان اذ كانا بالضرر والجهل ولم يتكاسر الاختيار والتمسك
 من بخلاف منافع ما هذين من مثل الضرب فيهم من في لم ولم يتكاسر من الاختيار بان مشروفا وهذا من على التمسك انتم بيع التمسك من سقط
 التحق الاقرار من التمسك من الاختيار **قوله** ولو نادى احداهما الآخر ولو خطوه اختيارا او اخطا بالتمسك بالانقضاء بعد العقد بحيث
 يبرأ بينهما من العقد فيبقى ذلك البعد ولو خطوه وهو وان الاقرار المحقق حاسل بينهما وقت العقد المراد من الحديث الا الاقرار الطل
 بعده وليس هناك معنى سوى المعنى العنوي وهو يتحقق بما قلناه ونذكر ذلك في الذكوة وقرن بعض العامة من الداد الصغير والكبير في
 في الصغير والخروج منها او سعيه او الكثرة الكثرة بالا تنقل من الصغر الى الكبر وليس يثبت ولا فرق فيما قلناه بين من ملكا بينه وبينه
 لو ساد بالبيع من بعد اعتبار الفرق من حكايته بالسقوط والخيار **قوله** او ربا احداهما ولو خطوه اختيارا او اخطا بالتمسك بالانقضاء بعد
 ذلك جلة في زوم العقد **قوله** ولو نادى احداهما بان على اى اذ انقضاء حياد الساكن فلا بحث فغيره وان اخطاها الفبا لعدم حصول
 واحد من الامور المسقطه الا بغيره ومطالم فيقترنا وقال الشيخ لسقط المادى عن غير ما لم يقر في او فلكل احداهما الصاحب خروجه الست جهالة **قوله**
 وحياد العائد على شئ بان بالقبض اليها ما لم يشترط سقوطه بل يثبت به عنها بعد العقد ونقائض الجاهل على قول ويجعل سقوط الخيار وثبوت
 وانما ما لم يسقط بغيره واسقاط العائد من اثنى ليس الجاهل بل يلزم ان يكون لا يقطع مع الحكم ببقائه بالنسبة اليها وانما يصح له اشتراط ذلك و
 والالتزام عنها اذ كان عليها او يحلها موصفا في ذلك اما لو كان وكيل في العقد عنها خاصة فليس له الالتزام والاشترط ولا يجب ان اشتراط السقوط
 في مائة العقد حيث يجوز ذلك والالتزام به سقط حيث ثبت الخيار وانما ذكر في الاحتمال الاول والثالث الجحد فهو الموضع الذي يقطع فيها بالسقوط
 ويعرف في الاحتمال الثالث يكون مفارقة العائد للمسلم وجب السقوط ويحقيق الكلام فيها ان ثبوت الخيار هي من اعددها عين من مد بقائه على
 تقدير الثبوت فيه اختلا لا تكثر **قوله** يثبت ان لم يشترط عدمه وهو ان لا يحصل الالتزام قطع او معاذة بالخيار على قوله نقل الشيخ في طائفة
 ارباب في هذا الاختلاف يثبت على قوله نقل الشيخ يظهر من كلامه منعت فيكون محقق هذا الاحتمال مبني على ذلك القول ان الاختلاف بين المشاغل في
 مفارقة الخليل العقد وبقائه بعد من المالك التي كان عليها فاعاد عنها بغير المالك من ذلك وهو مصادق للمالك العقد اذا مفارقة بغيره
 معقولة ويصحف بان الواقع في الحديث هو الاختلاف في امفاد من على العقد حتى ان مفارقة من دون الاختلاف لا اثر لها **قوله** الشوق
 يسقط بالالتزام بعد العقد واشتراط السقوط وجب الثبوت في الموصوفين ثم قوله البيع بالخيار وبوكيلها او ليها وقوله ما لم يقرنا انما يصح له
 اذا عين به عدم الملكية اعني عدم الاختيار من ثبوت الاختلاف فان ذلك غير صادق في الشخص الواحد وهو غير متعين لاحتمال اذارة السلب لاعلم

المكتمل قوله علم البتة أصلا حمل الحديث على عدم الملوك وتعدت ما فيه والذي يجب ان يتحقق الحديث ان الباعين اذا اريد بهما العاقدان نفسيهما
 لم يعلم اليكليين وللكليين وان اريد مالك البيع ومالك الثمن لم يتطابقا ولو لم يكن الحديث حقا لا انما كان للمالكين هما العاقدان بان قولهم ما لم ينقرا
 لا يصيد في بيعه للمالكين اذا كان العاقدان غيرهما لا نرى فيه معناه في البيع بالاختيار ما لم ينقرا العاقدان المالكان وهو غير ظاهر الا ان يدعى
 التميز الدال على مرجع هذا الصيرورة هو ذكره في الاثر في المنفعة لشيء الاجتماع العقد او يفي ان الحديث دال على حكم المالكين المتعاقدان لان الغالب
 وحكمه انما كان العاقد وكملها مستفاد من خارج اما العاقد الواحد فلا دليل على ثبوت الخيار معه وبناءً على ذلك ان الواقع في الحديث عدم ملكه غير
 ظاهر لانه لا ينظم قوله في عبارة الحديث على تقدير نزل فان البيع لا يقع على الواحد الا ان يدعى الخيار نظر الى انه باعينا او كونه موجبا قابلا لميزانه
 العاقدين ويؤيد ذلك الخفاء وانما في هذه المسئلة من المتفقين واعلم ان في قولهم والعاقد عن اثنين مناشئة لان العاقد عن واحد منع نفسه يخرج من
 العبادة ولا وجه لاجتماعه بل ينبغي ادراجها في الحكم وادخلها **قوله** ولو كان التشرع لمن يغيب عن خياره وكذا في شراء العبد نفسه ان جاز
 على الامم فيها ونحن لا يجوز شراء العبد نفسه ومثل ما لو كان المبيع جملة في زمان الحرام يزيد شيئا فشيئا الا ان يقال المثل لا يسيط الخيار
قوله ولو ما سادها احتل سقوط الخيار لان مفاد قوله انما هو من مفاد قوله لا يبيح في مفسط بطريق الى وغيره نظر في الاصل وان المراءى من
 الاثر في المباشرة المالك وهو انما يكون للمجمل فلا يعقل اذ لا يبيح **قوله** ويتبين هذا الاحتمال اظهر من ان لا يستطاع بالانه يتبين من معلوم بان العقد
 والمفسط غير مفسط وفي العبادة سادها حيث راد بالبثوث البقاء والام فينضم لان الاصل البتة لا يبرح **قوله** فينقل الى الموارث فان كان
 حاضرا او متاخرا وبغيره وبينه الاخر ما دام الميث والاختيار وانما كان الاثنا ونفرت المباشرة وذلك انما هو لا يعتد به وقيل ان
 مع العاقد الاخر الخيار لا ينفذ وصغير وهو عدم نفرت المباشرة وبينه وذلك انما هو لا يعتد به وقيل ان مع العاقد الاخر ولا ثناء وسقطت وهو
 نفرت المباشرة بينه ثم اذا اسقطنا اعتبار الميث فالحكم ببقاء الخيار والموصول الخبر بقوى الاستلزام او بعد منه اهلا به باسناد المجلس الذي وصل
 المجلس ان المراءى المجلس لا يعلق المجلس ثم انما ان يجعل على الفور ويجعل على التراخي عن محدود المجلس والخوان هذه الاحتمالات وانه **قوله** هذا الحكم اذا
 لم يقارن الاخر فانه لو فارق صدق الاثر في سقوط الخيار وقطعا **قوله** ولو حمل احدهما وضع من الاختيار لم يسيط خياره على اشكال لا وجه لهذا الاستحسان
 بعيدا فيما سبق او نراكم انما لم ولم ينكس من الاختيار الا ان يقال هذا صحيح عن الجزم الى الزود وهو بعيد والخوان الخيار لا يسيط لان الاثر في
 المشتبهما لم يتحقق ولو تناوبوا بالبيع في سفينتين مثلا ففترقا الى التي لا ينكس من الاصل وبهذا فانظر ان الحكم ان لم ينكس من الاختيار ولو
قوله فلهما خيار في السقوط نظر **قوله** اما الثالث فان منع من الخيار والمصاحبة لم يسيطه فيقال الاستحسان هذا ايضا لان الاثر في ان
 صدق سقط الخيار وان وانقبا وان ينكس في خيار كل منهما في العبادة فتداسر لان عطف المصاحبة على الخيار يقتضي بقاء الخيار
 بالبيع من احدهما وليس كذلك **قوله** والا فالأثر في سقوطه ليس سقط خيارا الا انما لم يمنع فلا أثر في سقوط خياره ووجه القول في صدق الاثر في
 التحقيق ان خيارا واحدا معا وسقوطه من صدق الاثر في الادراج للمنفرد في بينهما انه الحكم **قوله** ولو جازا مفسط بينه فقال احدهما فترقا
 ذلك البيع وانكر الاخر على المدعي البتة لعدم البتة على المدعي **قوله** في حجة الاصل على الظن عند الغادر في على المدعي البتة ليرجع ما دل عليه
 الظن انما تغادرنا وهو احدا لا وجه والماء بالظن هيمنها هو شهادة العادة بعيد بقاء المباشرة بينه مفسط من قوله **قوله** وفقدتم قوله من حجة
 للظاهر وهو عدم بقاء الاصطلاح في المدة الطويلة وفي تقدم الظاهر هيمنة قوة نظر ان شدة استبعاد بقاء الشخصين مدة طويلة مع كون الاصطلاح
 منسوب اليهما معا حتى لو ادر احدهما المفاد فترقا في منع الى الالتزام والشخص وذلك من الاصول النادرة لكن هذا نادرا ويقاوت قوة وضعفا
 باثر طول المدة وحده **قوله** اما لو انفق على الفرق واختلعا في العتق والقول منكم مع الاحتمال الاخر لانه اعرف بغير هذا الاحتمال في غاية
 الضعف بل كما ينبغي ان هذا ليس من الامور المشتبهة او يميز احدهما نعم لو قبل اختلاهما في فعل مدعي العتق فالقول قوله بغيره لانه اذا
 اعرف ففعل ففعل كان اقرب الى الادبناط بالمدعي والاصح ان القول قول المنكر **قوله** حيا والكهوان ويمثلا الى فترقا انما من حين العقد على
 داي وقيل من حين الفرق **قوله** ويثبت للمشتري خاصه على داي وان كان الشئ حيا فانا وعده وليس هذا الثالث بجعل فانه فيه جماع بين الاحتمالات
 ان التميز للاصحاب واحدا صرا بالمشتري فيما اشترى حقا فلهذا فترقا فاما فترقا وصلا شرط فيل وما المحدث واما المحدث قال لا يصح
 قبل النظر الى الجرم عليه قبل الشراء ولم يثبت فخر هذا وكذا لا يبرر لمجملها والخلي والطبي محرف ولو فصل به الاختيار فقد استلزام بعضهم المشتري
 السقوط وليس بجعل **قوله** وانظر الى التامر ان يعمد المدة باقفا فتايعوم دلائل حيا في الاشتراط فخر هذا فليس للشايط ان يفتح حتى يشهد
 فلا نأبى به بالرء ونا بالشروط لانه جعل الخيار ولم دون العاقد ومنه حتى التذكرة والمؤاقر من الاصل والمراءى ان شيئا من البائع والمشتري احدهما

في حجة
 المراءى

من مبيع في البيع والشراء كالولد لوالده والاخر لاجنبيه ولا جني لاجنبيه وينبغي ان يقال يجب على المشتري ان يثبت ان المبيع له من قبل المالك لا من غيره
ما فيه مصلحة لم يجز عليه مثله لكن لو امر بعدم الفسخ وكان الاصل الفسخ هذا الفسخ فالظن بعدم الانتفاء والمقتضى ان لا يشرط لنفسه الحيا ولو
امر بالفسخ فالظن بعدم وجوب القبول للانتفاء والمقتضى نعم لو اراد الفسخ لم يكمله الا بامره **قوله** ومنه المبيع من مدينه معتبره في البيع فيها التمس اي
ويجوز اشتراط البايع في البيع من المشتري حيث يري وعليه التمس ولا بد مع بعد ذلك من مدينه معتبره وذلك بان يبيعه بكذا على ان يرضى جابا والتمس
في عشر ايام ونفسه المبيع بان يفسخ البيع فيكون صحيح اشتراطه مع رد التمس فلا بد من الفسخ فلا يكون من التمس يحجره فاطما البيع قال في
الدرر ليس للبايع الفسخ بدون رد التمس او مثله ولا الجمل الاطلاق على المعين ولو بشرط من المعين حمل الجمل اذ هو ادم لا يرد بالتمس او مثله
مع الاطلاق كمال فليس له الفسخ والاصل في ذلك قبل الاجماع هذا الاحكام على هذا البديل عم ولو بشرط ان يخلو بعضه بعض التمس والحيا وفي بعض
فقد ردت في الصخر في الدرر ولو بشرط المشتري ان يخلو التمس اذ ارد البيع صح فالتمس من ويكون الفسخ مشروطا بامره المبيع فلو فسخ صاحبه الجمل
قبله **قوله** ولا يشرط الفسخ على حصول الخلف ولا فسخا الفسخ بالحق والمشتري ولو بشرط الامتثال ابو حنيفة **قوله** ولا يصح اشتراط
يما سينعقد العتق لئلا يثبته العقد اذ مقتضاه ثبوت العتق على العتق اذ كان صحيحا الا ان يقال هذا ليس من مقتضيات البيع بل هو
الملك فاذا تحقق اشتراط الجمل كان للملك منزهة فلا ياتي حصول العتق اذ هو تابع الملك فاتباعه لا يبيد الكلام هو في ثبوت حيا والمجمل
الغريب **قوله** في ثبوت الفسخ اشكال مانع من ثبوت من الاصل الفسخ والاجماع على عدم ثبوت فسخه في ثبوت الفسخ نظر الى عموم الاختيار وعدم تحقق
الاجماع **قوله** المعين وينشأ له الجمل بشرط عدم العلم بالقيمة وفي العقد والى يارة والتقصير في القاتل التي لا يتقارب من قبل العقد لم يرد
لفعله لا يتقارب فلو اختلف الاحوال فيها بان كانت في بعضها يتقارب لم يرد على الغيبه البهتر ولو اختلفا في جهات لم يرد على الغيبه الحال في الحكم
منه ولم يفتي في الاجماع على نص في ذلك وليس بعد ثبوت جهات الغيبه يبيد لان العلم والجمل من الامور التي لا يتحقق فلا يطلع عليها الا من
معه لم يعم ولو علم ما رسم ذلك النوع في ذلك الى امان والمكان حيث لا يتحقق عليه فثبت لم يفتي في **قوله** ولودع الغائب التفات فلا يخلو على
احكامه مبتدأ ومن ذوال الضر في طال مقتضيه ومن ان الجمل قد ثبت فلا يزال الابدليل ولم يثبت ان ذوال الضر ففتنه ذواله ويؤيد الاول ان
وقع الفسخ فلا يخرج المعاصرة التمس على الغيبه من اشتراطها عليه لانه من مقتضى سقوطه لو وقع مقتضى الاستحسان لم يخل اخذ **قوله** ولا يصح
ان من قبله الغائب لا يسلط الجمل ولودع التفات وثنى مقابل ذلك الفسخ كان ذلك مقبولا بالذات حتى هو الاصح **قوله** ولا يسلط بالضر
الى يخرج من الملك بالبيع وشبهه وتحقق الحكم في المسئلة ان يكون في البيع خاصه او في التمس خاصه او فيهما وعلى كل تقدير فاما ان يكون المعين
البايع والشهره على تقدير المصروف فاما ان يكون مضافا لهما جاعا للملك والاخره اثني عشر صورة **قوله** المعين البايع ونظر في العوضين
مضافا لهما جاعا للملك **قوله** الصورة حالها ونظر البايع غير صحيح **قوله** كل كذا البايع ونظر مضافا محجبا ولم يفسر المشتري اصل **قوله**
مجالها ونظر البايع غير صحيح **قوله** مضافا البايع محجج ونظر المشتري غير صحيح **قوله** عكس مثل هذه الصورة اذا كان المعين المشتري
لو كانا معا معنويين فثبتا اخرى فالمجموع ثمان عشرة ونحوها احكامها اجمالا لان المعنوي اذا كان هو البايع لا يسلط حيا ونظر المشتري
سواء اخرج البيع عن ملكه ولا عدم الدليل الدال على سقوطه فان من مضافا البايع لا يسلط اعتباره ونظر من مضافا عليه فغلا نظر الاخراج
لو فسخ البايع يلزم المشتري التمس والقيمة ولو مضافا البايع في التمس هذا يسلط حيا له ولا يفسد في بيع المصروف المخرج عن الملك وغيره لا اعلم
في ذلك نظر كما كن في عبارة ما يقتضيه عموم سقوط الجمل هنا بالضر اذا كان مضافا لهما جاعا للملك فانه قال لا يسلط هذا الجمل يسلط في المعنوي
لا صالة الاستحسان الا ان يخرج عن الملك ببيع وحقق وشبهه لعدم المتكبر من استند اكر هذا القدر وهو مثال لما قلناه مع احتمال ان يرد به
مضافا المشتري خاصه اذا كان هو المعنوي لكن ما استدل به بعبارة فاعلم فمما ذكرناه **قوله** المشتري فان حيا لا يسلط بغير البايع قطعا ولا يفسد
الا ان يخرج عن ملكه ولا بد من قبيل الاخراج عن الملك يكون لان ما كان يشترط لغيره لغيره **قوله** اذ لو كان غير لازم كان الاستدلال محكم
بالفسخ ونشأ الكتاب قد يرد الى ذلك واظهر منه مثل النكحة اذا عرفت ذلك فعبارة الكتاب حفظا ان يكون هذا ولا يسلط حيا والمشتري
وغيره وهل يطري هيمننا بطلان البيع بغيره ويغفل المشتري فثب وقد يمكن الفرق بان السبب هناك ان في لان المحرك كذا فاعاد عدلس والمغزو
يرجع الى من عزم بخلاف ما هنا فان الغائب لم يبيع منه النظر وانما التقصير من جعل المعنوي في فاش هذا الفرق اشكال واما التمس هنا
فظم العبا في يقتضيه عدم الفرق بين الاطلاق المشتري المبيع وتلفه بنفسه وليس بجعل حيا والتمس ليس كذا والعيب هو اقرى من حيا
العين واما هنا فيقتضيه الفرق بين اذا تلف البيع بنفسه او تلفه للمشتري لان الاطلاق اقرى من المصروف المخرج عن ولو يفسد ولو تلف بنفسه

سقوط الخيار من عدم التقدير من المشتري فلا يسقط حكمه فاعرف هذا هل هذا النوع من الخيار على العقد دام على المزاخي في قولنا سبق
مثلا انك في المكان وهذا انما يحل للمشتري اصل الخيار او يورثه فان جعلها احدهما غير اذا علم **قوله** من باع ولم يعلم المبيع الخ مقتضاه انه
لو لم يمتد المشتري بعينه ان المبيع لم يعد به وبثبت الخيار ذلك لوجود مقتضىه فليس هذا الحكم **قوله** ولا يسقط بطلان البيع هذا ظاهر الاكثر على ما
حكمه الدررسي وهو ان كلام الشيخ في المسجوط وحكمه ان الدررسي على ما لا يجهد بطلان وزعم الاجنادي **قوله** ولعل المراد به ان اقل
الوقت باعينا بثبوت الخيار دليل على انه هذا هو المراد ويجوز ان يكون بان العقد الصحيح المحكوم به في بيعه بطلان لعدم ثبوت الثمن والمبيع بطلان
العين وكيف كان فلهذا العقد من الناحية من ان يكون له هذا الخيار ان قلنا لها ولا فرق في ذلك بين كون الثمن معين او غير معين
حكمه الدررسي من بعض كلام الشيخ ان المبيع المتيقن من العقد والحق التمسك بطلان العقد ان يثبت المقتضى للبيع
شرعا هو الاصح **قوله** فان تلف في التمسك به البايع على ما هو المثل وعليه العمل وثالثا للمرضى ان انهما من المشتري وقرى ابنه بن
من يعرض البايع على المشتري فيكون الضمان منه كانه لا عند الطول وعدم تيقن الثمن من البايع ويشك بان العرض على البايع المتيقن لا
يقوم مقام القبض الا ان يمنع المشتري من القبض الا ان يمنع المشتري من القبض ولا يمتنع البايع ببقاء ثمنه بعد قبضه وقرى فلا فرق بين
التلف في التمسك به قبل قبضه او بعده فان كان من المشتري بل لا يمتنع صورة هذه المسألة قوله **قوله** ما يصح له يوم فاختار غير ان الدليل في هذه المسألة
كل ما ان الاول هو غير المراد منها ان المراد منها ان يفيد بالثبوت كالفكاح والطعام واللبس فكلها فليزيم البيع فيه يوما وعند الفضائلي
يثبت الخيار للمبايع فظاهر ان المستفاد من العبارة سقوط الخيار في اليوم وبطلان الدليل لان انما هذا لا انتهاء الغاية وجب ان يكون
ولما ذكر في العبارة شيء مخصوص وجه الحكم انما هو في حق العقد لا انتهاء ما يبيد اذ لا يمتنع من ساقط هذا المقتضى الثاني ان ظاهر قوله ما يصح له يوم
يقضي ان يكون الفسخ في اليوم والمقصود عليه ما هو ما يصح له اليوم واما ما يصح له اليوم بان يفسد نصف ثم يصيد او اقل او اكثر فيغير وجهه
احدها ان يفسد يوم البيع بمقدار بقاء ثبوت الخيار في الثاني ان يفيد باليوم حمل على المضمون فاختار في الدررسي الثاني وهو في
للضمان ولو كان ما يصح له يوم في التمسك به الدليل والصريح المخرج من القول في قوله فاختار هذا فالتدبير في ان يعرف ان يوم البيع هذا انما
حيث خوف الفسخ بحسب العادة المستمرة وقرى الاحوال الموجودة بحيث ان من يبيد في يده فانه لا يمتنع من البيع من بقاء ثم يفسد الشروع في
الفسخ بيبس الخيار كما هو كثر في العباد لان الخيار ما لا فائدة فيه لخصه الفسخ وليس من المضي ما ينافي بيبس ذلك واهل ان ليس المراد من الفسخ
التلف ولا بلوغه من حيث لا يتوقع به المراد ففسخ الوصف وتغير الطعم المقتضى المقتضى كما صرحه الدررسي وقارن شرح الادبارة فغير هذا
حيث انما يفسد المتيقن باسم ما لا يمتنع به **قوله** ولو فسخ بعض الثمن او سلم بعضه كالاصل في الجمع اى فكا الذي ذكر في اول كلامه في جميع الاحكام
الذكية وليس ذلك لان من سلم بعضه فصار له بيبس المبيع فلا فرق فيه من صورة الفسخ وان ما سلم من المبيع مصفون فانظر في ما بالنسبة اليه فلا
بد من ثبوت الخيار للتعلم وبعض الصفقة من ثبوت في الجمع **قوله** ولو شرط فسخ بعض الثمن وتاجيل البايع في ثبوت الخيار مع فسخ العقد
اشكال الا انما يثبت ثبوت من ان الجزء من الثمن انما يفسد كما تمتع حكمه ومن ان الاصل في المبيع لزوم حرج عنه صورة الفسخ لان في
مقتضى الفسخ وهو يوجب في الفسخ حاله لان للبيد ان عدم ملكه في هذا يظهر منه وجه القرب ان من حيث انما يفسد بعض الصفقة فانه بالنسبة اليه
والصفقة لا يفسد وعدم الثبوت هنا اولى وليس ولو شرط فسخ الخيار ففسخه على الاجل لم يكن للمبايع خيارا في المراد بالبيع الاول الناجيل واما لم
يبس الخيار هنا الخ ما قلناه من الوجوه في المسألة السابقة وعلى قول الشيخ انه في فسخ بعض الثمن يفسد ثبوت الخيار هنا **قوله** والوصف الذي
تبنا لهما لم يرفع احدهما منا جلت ان كل منهما وصف في تفاوت الثبوت وانتقائه وثبوت به الفسخ فاقا ظاهر الاصل في بيبس الخيار
فلا بد من استقضاء الوصف الموصي في التفاوت كالمثل فان هذا لا يجوز العلم فالا ان صحتها يؤدى العبرة بوجود هذا ما يفسد في
العين تخفيفا اما لا يمكن صيغة اصل يجب العادة فيتمتع ببيع بالوصف **قوله** ولو اشترى بعض الصفقة وفسخ الباقي فثبت له الخيار في البيع
مع عدم المطابقة دون ظاهري مفاد ما من بعض الصفقة بالنسبة الى البايع **قوله** ولو فسخ بعض الثمن واشترى الباقي كالاصل بطل
لان ذلك يبيع لبعض شخصين في الصفقة الذي من جملة ما اشترى هذا ما يؤيد به وباع فلو لم يفسد على ان لم يفسد الا ان يفسد في البيع
وهنا مباحث **قوله** انما الخيار وقد حدثت كلامه في التابع للاختيار والعين والاختيار والاختيار فيكون في قوله على الفور والاختيار
فوان وقد سبق مثله في التمسك به وبينا المباح هناك وبما انكر بعض الاصحاب وفسخ خيار الوفاء بمرز **قوله** هل يصح اشتراط اسقاط
مادة الاقسام اما المجلس والحجرات والعيب فقط اسقاطها مادة الاقسام اما المجلس والحجرات والعيب فقط اسقاطها واما خيار العين والاختيار

حكاية عن شرح الادبارة

والذين فيها احوال ومجمل الاشراف فيما عدل خيالاته في شرط دفعه بطل الشرط والعقد والزوج والعقد لان الوصف قائم مقام الزينة فاذا
 شرط عدم الاعتراف به كان البيع غير مبرور ولا موصوف **قوله** يبطل خيالات الشرط في كل عقد سوى النكاح والوفد يبريد بالعقد ما يقع الاتباع
 يكون عقد حكم الطلاق والعنف في قوة الاستثناء او يرد به معناه المحيطة ويحكمها على طريق الاستثناء وانما لم يدخل خيالات الشرط في النكاح مع
 عدم نفاذ الوعد عند شر وطهم للاجتماع ولا من ليس عقد معاد من الشرع لان شرط الردى والاحياء وثلث الاحياء طاف
 الفرج ولا من يشا بغير العادة ولا من دفع من وقف على امر معين فالتقطع بغيره يصح اشرافه في الصلح وحده لما عرفت من معنى المعاوضه
 وجوان خلا والعقد من مع العموم السابق والوصف لان ملك على وجه الغرضه في معنى العباد فلا بد من هذا الا لان الملك يمكن الا
 اشبهت العنف وهل العنف والجنس وعلى معناه حكمه يفتي الجواب لا لاشراك بالمعنى المذكور **قوله** ولا يثبت بالطلاق والعنف ولا الاثر اما
الطلاق فلان من بطل العاقد النكاح فلا يفسد من الحيوان ومعناه الخلق والمبادى لان الغرض منها الوقوف والمال بالعرض ومعناه العنف
 وكذا الكتاب الملقط على ما ذكرناه وفي الخبر والندوة اما المشروط فانه يثبت فيما خيالات الشرط كالحق وفي العبد لان احوال الشوب الشيخ والعقد
 في الخبر وكذا لا يثبت الاثر لانه اسقاط ولا في الوصية لان الخلق فيها الموقوف وكذا العنف والمجاذبة ومنه ليس الى المهرن اما الصلح الذي
 لا يكون من معنى الاثر والصفاء والتجربة على وجه الانم والحوادث والاحداث والمساكن والمنازل والحق الى ذلك على اختلاف في بعضها يدل
 على خلوها من العموم الحديث وكذا يدخل الضمير سواء اشتملت على ردم **قوله** وسقط بالشرط اجمل ما يدل عليه الحديث السابق ولو وقع الشرط
لينا ناكولو على المجاذبة فلانها اخرى في السقوط نظر في الواجب فتنصير ولم تظهر فيه بكل الام اصحاب ولا يعيد كواب الدابة لا يستحق
 او لدفع حرمها او الخوف من ظلم او لم يهاضر فاولا حيزه صرح في الندوة وهل يعد صلحا للاختصاص من قبله بعد ان لا يعيد وكذا لو
 اراد ردّها وحلها الاخذ بالدين على اشكال بقاء من ان ملكه من استخلصه في الندوة ان الاثر من عنده **قوله** فان كان مشركا اخصه فلو
 بمحضه في البصر هذا في طرف المشتري صحيح اما في طرف البائع فلا ينفذ لان كل ما بعد العرفات اجازة او وقع من المشتري بعد فسخا
 فوقع من البائع مع ثبوت الفسخ لا معنى لسقوط الخيال وما جعل على ان المراتب طرف البائع ان يضمن بالتمسك بسطح الخيال وهو مخالف
 لظلالهم فان المبدأ دعوى الضرر في البيع مع ان هذا لم يرد في قوله وان كان في حمل العباد عليه **قوله** لو مضى واخذوا بغير علم
 كان ظاهرا جازية المحض فثبت فاد الخيال او هل هو كونه المشترا وان حيزه في الحكم مردود بقاء من اقلان الخبر بسقوط الخيال بالعرف ومن ان
 عينا فاصل الزوم البيع ان لم يعلم بفعل المشتري انما عد سقط الدلالة على ان الزوم ولم تظفر ذلك بكلام الاصحاب **قوله** ولو اذن احداهما للاخر
في البصر فان صرف سقط الخيال وان الاحبار الاذن في بقاءه سقوطه بالعرف على البيع والاذن بين اشكال ولا فرق بين ذلك وهو ما هنا يكون
 رجوعا عن الخيال المزود وهو محل **قوله** والخيار مودود بالحصر كالمال الى اخصه كان الخيال مغلق بالمخدرات على انه صغر او حال من
الخيار **قوله** الا ان يغيره فان الولية الاصل على اشكال ان يرد ذلك ان اشترى بغيره **قوله** مع التمسك هذا الاستثناء من محذور يدل على ثبوت
فقد يبيع الوارث او غيره يكون التغير الخيال مودود مع ما علمه كالمال الا في غير غير ذلك الولية الاصل فانها لا ترضى عن الخيال المغلق
 بها سواء كانت بغيره او غيره على اشكال بقاء من ان يرد من خارج على الاصل فثبت من ان من المحقوق المتعلقة بها فاقترع لا بد منها ومع
 انقضاء من يغيره ينفذ البائع والافرب من هذا الاشكال علم ان ثمة ان كان المشتري ايضا بغيره فادارة الفسخ لثمة من التمسك واما اذا
 باع ارضا بغيره فان الاشكال في هذه الصورة لم يرد شيئا وحمل الشاويحان العباد على ان الاثر من المشتري حيزا وكانها من نفعه لثمة
 من التمسك بخلاف ما لو باع وهو خلاف التمسك فان المبدأ وان المتأخر بقوله ذلك هو عدم الاثر الذي سبقت لاجل العباد ففهم ارادة الاثر
 منها وكتاب ما لا يدل عليه دليل مع ان من حيث الحكم عين مستقيم ايضا فان * حيث باقى الوارث مستحقة بالموت فكيف يملك ابطال استحقاقهم
لها واخرها عن ملكهم نعم لو قلنا ان الملك انما ينتقل باقتضا هذه الخيال واستحقاق ذلك وايضا فانها اذا عرفت في هذه الصورة وجب ان
 فيما اذا باع الميت ايضا بغيره في اولى لا تارثت من التمسك واصطى ما تعلم ان ثمة من الخيال وبطلان حيزها من التمسك وهو اولى ان ثمة من حيزها
 من الاصل التي احتضرت على ملكها ويكون قوله ان اشترى بغيره اذ في مسند كل الخيال وان ثمة من الخيال وادارة الاثر من المشترا مستبعد ابطال حتى يثبت
 بغيرها بغيره الى الخلف زيادة ففهم بخلاف ما جعل عليه **قوله** وهل لو تدرى التفرقة فيه نظر او لا في ذلك ببعض الصنف الى
 البائع ولا من يثبت انما يملك الفسخ في البيع والمتقلا لم انا هو حيزه وفي فتح احدهم واجاز الا من قدم الفسخ لان الخيال لا يملك ابطال حتى يفسد
 ميتقن حتى الباقيين لكونها فاضحة فاما يملك الفسخ في البيع فيشكل بمرور ابطال من الخبر من الغير الا ان يقال في الفسخ والاجازة متى اجتمع اذ

[illegible]

قوله في كلامه التوفيق ابا حنيفة **قوله** فان حلت فلا فرب الانتقال الى الفقه مع فتح البايع وجبه الفربان مقتضى الاستيلاء
 الملك اشترى حرج ام الولد عن بضائع الفقه الجمع بين الحقتين ويجعل اخذ العين بسبق حقه على الاستيلاء والاصل الاول **قوله** ولو اشترى
 عبد الجارية ثم اعفها معا فان كان الحيا له بطل العتق لانه يعنى الجارية بطل البيع ويعتق العبد ملتزم به يعنى كل ما يقع تحت
 الاخر فيبطل فان اى واشترى عبد الجارية ثم اعفها معا فلا يخفى اما ان يكون الحيا رهنها معا خاضعة للبائع خاصة ولها معا حالان
 قلت **قوله** ان يكون له خاصه فغير احتمال ثلثه **قوله** بطلان العتق مع الاعفاء معناه لان عتق الجارية يقتضى انفساخ البيع وخرجه
 العبد عن ملكه فيبطل عتقه ويعتق نفسه التام وعدم عتق الجارية اليه فيبطل عتقها فعنى كل منهما بطل عتق الاخر فينتج عتقها وعتق
 دون الاخر مع اشترائها في السبب رجع من غير رجع فلم يبق الا بطلانها وهو الاصح **قوله** ويجعل عتق الجارية لان العتق بها فتح وعتق العبد
 اجازة اذا جمع العتق والاجازة فمقتضى الفتح كالفتح اصل المعافاة واجازة الاخر فلا ان الفتح يمكن الجواب عن هذا المانع فتدبر الفتح
 على الاجازة طالما لم يحد منها اذا صدر بغير اشتراط الحكم ببطلان احد منهما حتى يحل الاخر لا نه حكم خصه وتقدم الفتح في المثال المذكور ليس بغير
 كون فنتج كون الاخر اجازة بل لا يخفى الاخر لا يشي فانما جاز احدها انفسخت الاجازة في يوم العتق من طرفه خاصة فمقتضى العتق من احد الطرفين
 مخصوص لا يفتقر في عصر من الطرفين الاخر فيجوز الجاز الاخر كما كان فان سئل اجازة ولا يفتقر فلا عا اذا كانت العتق في اصل لازم من احد
 الطرفين خاصة لاخصه من الجاز والطرف الاخر **قوله** وعتق العبد لان الاجازة بقا والعقد والا صل فيه الاستمرار هذا هو الاحتمال
 الثالث وجهه ضعيف جدا فان اصل الاستمرار بعد عنها اذا حصل المقتضى المصل ولا يقال مقتضى العتق وهو عتق الجارية
 ذلك ان مقتضى العبد فيخرج بالاصل لا بالتفصيل اصل الاستمرار في بيع العبد معارض باصله بقا الجارية في كل من العتق والجارية
 بغير رجع احد الاصلين على الاخر فيسقط رجعاً وهو مقتضى ولو حكمنا بغير عتق العبد ودونه الجارية بطل الجاز وان ورتما ينفى الوجه
 الاحتمال على ان البيع في زمن الحيا وملك البايع والمشتري فان قلنا بالاول فقد عتق العبد الجارية لانها المملوكة دون العبد
 قلنا بالتاني فقد عتق العبد لانه المملوك وليس ينفى لان الحيا يقتضى بقوت سلطته الا عتاق **قوله** وان الجاز لبائع العبد عتق الجارية
 ولا العبد الا مع الاجازة على اشكال هذا هو الحال الثاني بغيره وان يكون الحيا لبائع العبد خاصة في كل من العتق والجارية فقد عتق المشتري
 كلامهما مقتضى الجارية لا يقع لانه غير ماله ولا صاحب حيا بالنسبة اليها اذا جاز لبائع العبد واماعنى العتق في نفسه فمقتضى الجاز
 من البايع اشكال بل ينفى من ان الجاز **قوله** فيعنى العتق من دون اذنه ومنه ما ينفى على التقلب وحضره من ان الجاز جازاً بين المشتري
 واعلم ان في جملة المشتري والمشتري من فقيدين مسالمة وموجبه لان الاستثناء من الاثبات نفى بالعكس وتقدم في ذلك لا يقع عتق
 الاجازة ويقع معها والاشكال في العبارة يمكن ان يكون في الاولى خاصة ويمكن كونه في الاخرى ويمكن كونه في كلهما فان
 غلبنا في نحو ما سبق وان كان في الاستثناء غلبنا في التثنية ان العتق هل يقع من غير اذنه ام لا وفي الاول لا يقال انه حله الاشكال الثاني
 قوله لم يقتض الا باذن البايع وكذا العتق على اشكال والفقوى هناك **قوله** ولو اشترى الجاز عتق الجارية خاصة لان ما اعتاق
 البايع مع نفسه الفتح ويكون فاعلم ان هذه هي الحالة الثالثة وهو ان يكون الحيا لها والاعتاق من المشتري للعبد والجارية ووجهه
 الجارية ان المشتري بالنسبة لهذه الجارية كبايع العبد بالنسبة الى العبد **قوله** فان لم ينفى العتق المستقضى للفتح من البايع الواقع على البيع
 وحجزة عتقه وانفساخ البيع فحق ان يقول بغير عتق الجارية هيها وانفساخ البيع وقد سبق ان الاصح في المسئلة الاولى ذلك فليكن هذا
 كل دليل المقامين واحد **قوله** ولا يعنى العبد ولو كان المملك بين المشتري وسائره من ابطال حق الاخر لا يقال كيف حكمت بغير الجارية
 مع ان الاخر فيها حق الحيا ولا تشرى لانها تقول اعتاق الجارية من المشتري فمقتضى هو مقتضى البايع لو اجازوا ما اعتاق
 فلو قلنا بالاجازة ولا انفساخ ابطال حق البايع من حيا له لو اذاد الفتح وليس له ذلك فحق المشتري المراجعت بغير الجارية على العبد فيعبر
 بمنع عتقه معاملة اذكر من المانع في اول الباب **قوله** لا يبطل الحيا بثلث العتق فان كان متلباً طالباً صاحب عتقه ولا الفقه اطلاق
 اطلاق الحيا في العبارة فيقول جميع الاقسام الحيا من العتق والشرط وعندها وكذا فيقول ما اذا كان الحيا للجارية او
 للمشتري او لها واطلاق التلق فيقول ما اذا كان بائناً سماً وبه او اذنه بغير عتق من المشتري والا ما اذا كان من البايع ومن
 او من جيبى حيا وكان التلق قبل بغير المشتري ام بعده ويعنى هذه الصور غير مراد قطعاً وبعضها يتوقف في اذنه وتفصيل احكام
 ان التلق متى كان بفعل المشتري او بغيره كان سقط الحيا للمشتري دون البايع ومن كان بفعل البايع فالاحتمال ان كالا جوبى وقد

[illegible]

عن مجرى الطبيعى والاصح انه عيب لوانه محرم على من لم يفرق المقتضى واقعة انما لم يفرق على الكسوف **قوله** ولا الكسوف والشمس والارض
قوله بان عيبا احتيازا ويشكل بان ليس هو وجاعا عن المجرى الطبيعى الا ان يقال في انهم كل مولود فانه يولد على الفطرة فدل على وجوبه اما النش فليس
عيبا جزما الا ان يكون ذاتا لا نرى وجبا له وكذا كل موجب له كشراب المسكر فانه معرض للحد فلا يؤمن معه **قوله** ولا يكون ذلك اذا وان
كان جارية اختارته الدرس كونه عيبا واحدا من محاشى الفواحش كونه عيبا محصلا فيقتضى في حسبه الولد وانما يفتقر بان المقصود من الجارية
المال لا الاستيلاء وليس هذا يحتاج عن المجرى الطبيعى **قوله المطلب الثاني** في الاحكام كلما اشترط المشتري من الصفات المصنوعة مما لا بعد فقه
عيبا بل الشار عند عدمه كاشراط الاصطلاح والسلام والبركة هذا هو الاصح اعلم بثبوت الردع المشروط بها وانها اذا ظهر العيب وذلك ان الشئ
انما يرجع لادرو الاصح ما اختاره المصنف المختلف انه ان علم سبق الثبوت على العقد بخبر المشتري بين الرق والادش ان لم يكن مضربا ولم الارش
مع ومع الشك لا ارش ولا رد ولا نه من ذهب بالعلم والتمرة وفيه مطلق على انهم ما يدل على ذلك **قوله** ولو شرط الكسوف والشمس فظهر
الصدح والكثرة طالب الكثرة من المسلمين وغيرهم وعدم ثابها العبادات فانها لا تشرط في كسوف الكسوف انما يغلب الخبير فانما ظهر الكسوف المشروط
الذى حصره لا يرد ولا يشرط وفيه عيب ان الكسوف كان وصفه فحق كونه عيبا فذلك لان طالب الكسوف كثر فان جهرا وعينه معذرة فان بيع
على كل من الكسوف المسلم جائز خلاصا من المسلم وحده من اوله لعدم تكليف العبادات في طلب وجوبه **قوله** وما عجز عن البكر فغلب الخبير انما ظهر من الثبوت
المشروط التي حصرها ان لا يرد ولا يشرط وفيه عيب ان البركة وان كانت صفة مطلوبة الا ان الثبوت يزيل كسوف العاجز عن البكر فكانت عينا
مقصودا وفي الجملة واعلم ان لو قال الكسوف طالب الكسوف كان اشتملا ولكنه لا حظ ان الثبوت يزيل كثيرا للعاجز عن البكر فكانت عينا مقصودا
في الجملة واعلم ان قوله لو قال الكسوف طالب الكسوف كان اشتملا ولكنه لا حظ ان الثبوت يزيل كثيرا للعاجز عن البكر فكانت عينا مقصودا
ولان للشرط وهو غير مذكو فبطل الكلام على وشرط واحدة للثبوت في العقد بجملة معذرة ولا يخفى ان الكسوف الذي يجوز اشتمال عليه **قوله**
وان كانت ذاتا احتمل ذلك لا مكان اذ اذ علم ما عجز عن وعده للزيادة ان فلنا بدخل العمل كما يشئ ينبغي ان يكون قوله ان فلنا شرط العمل
لا انما لم يقل بدخل العمل كما يشئ يكون البائع فيكون المبيع مستغلا بملكه وعلى وجه الاستطاعة فربما ثم اذا قلنا بجواز الشئ في الاصل
ايح لا يريبه الاول لان العمل كان ذاتا في زيادة في المال الا انه موجب للتقصير من وجه اخر لمنع الانتفاع بها عاجلا ولا لانه لا يؤمن عليها اما
ومع الملهات **قوله** ولو شرط البائع من العيوب العقد كان كونه محلا خلاف في ذلك انما يجيد في الاكتفاء بالبركة من العيوب اجمالا
وهو قولنا ان البائع والمتم والاكتفاء وهو الاصح والاجمال لان في العيوب العموم فيلزم في كل عيب محتمل عجز عن علمه عن ابي الحسن
ثم فقل الخبير ان مردود البائع من ثبوت العيب اذا البيع مشاهد ولا نزل ثم مناد العقد وصورة الثبوت ان يقر بربط من جميع العيوب
قوله او علم المشتري به فبطل اي بالعيب قبل العقد فلا شئ لانه انما اشترط على ذلك **قوله** ولو احدث فيه حذرا قبل العلم بالعيب بعد لا
مرد في الصوابين للشرط فظهر ان لم الارش فيها وجهه في الثانية انما حق ما ثبت بالعقد الوجوب ثم يرد على حصر المبيع والاصل بطل
ولا لال للشرط على اسقاطه نعم على الالتزام بالعقد لانه الاضمار على ذلك هو الاصح والتمس خلافا لان جزمه حيث استعملها **قوله** اذا
عنده عيب اخر بعد بضم من جهته علم اي ما كان حيوانا في هذه الحدا ان لم يكن يدل عليه القيد في المسئلة التي عجز عنها وجهه انما يعتبر
احدا ثم حذرا ويحقق كونه من جهته بتقصير في الحدا فظهر على البيع وصيا نزهة وما يكون بعد بضم المشتري لانه ميل مصون على البائع
يثبت بكل من الماد على الاصح في الادس كاس **قوله** او من جهته جهته اذا لم يكن حيوانا في هذه الحدا اذا لم يكن محدث من جهته المشتري لكن
لم يكن له رد لان المبيع من مخيمات المشتري ففرضا من يكون محسوبا فيمنع الرد مع نعم يثبت الادش مثبلا قلناه في السابق ما لو كان حيوانا
وحدث في الثلثة من جهته المشتري فلا يمنع الرد والادش لان من مصون على البائع والتم ان كل حذرا يخفى بالمشتري كل **قوله** وببعض
اعلام المشتري بالعيب ان الماد ينبغي هذا الاستحباب كما هو الغالب في استعجالها لان المشتري معصلا غير واجب عنه لكن هذا انما يكون
في غير العيب الخفية مثل شرب اللبن بالما وهو فان هذا يجب ذكره لما سبق وبدونه ينبغي ان يكون العقد باطلا لان ما كان من غير الخبي
لا يصح العقد فيه الا صرحوا الا ان يقال ان جهالة الخبز غير فاحشة ان كانت الجهالة معلومة كالوضوء والماء والغيره ودعا ثم ظهر البعض سخا
فان البيع لا يطله ملكه وان كان مجهولا فانما هو العقد وقوله فان جهلا في الاستغناء على الاطلاق لما قلناه في شرب اللبن بالماء في الدرس
انما لا يرد من العيب سقط وجوب الاعلام ومقتضى كلامه السقوط في العيب الخفية ونيز رد لان الماء من حلق الله **قوله** وليس له تخصيص الرد
بالمعيطات من ضرر يتعين الصفقة بالنسبة الى البائع **قوله** وان كان قد صرفت في اهلها كان سقط الرد خاصة الماد بالما كان اسقوا

ثبوت الفسخ للمشتري للموصى به الا ان اخوها وهو قوله فالادش عن ادش ببيع با حنطه ما عني اني الجاني عمدا وصح فسخ المشتري مرجع بالثمن
 وان شاء الباع والمالك بالادش اذا عرفت ذلك فعول المسم والادش مرجع بالعتف على الفسخ قوله فخرج الثمن معترض بينه وبين
 على الفسخ اما قوله مع المجهل فلا وجه لو فهم بغيرها او معبزة كل منهما فان اذا كان عالما بالحال وقت البيع لا ينبغي تنقحا ولا ريثا فكان الا حصص
 ان يقول للمشتري الفسخ فخرج بالثمن والادش مع المجهل **قوله** فان استحق عبد المجازية القيمة فالادش عن ادش ببيع ادش ببيع فان اظلا
 اسم الثمن على القيمة واقع في كلامهم نظر الى ثبوت ادش ببيع ان يشتري بغيره فان اقتضت العواض ذبا او نقصا فانما حملنا الثمن في عبارة
 على القيمة للمعوض من الثمن لا يصح اذا جاء المجني عليه ببيع مع المضيق اقل الامر ب و فربما ذلك في العبادة قوله ايضا فان لم يبق المبيع
 وفي الفسخ الارش بل يقع القيمة كما هو معلوم **قوله** والا فقل الادش اي وان لم يبق عبد المجازية فقد قل الادش هو الواجب لما سبق اذا
 عرفت ذلك فقد قل الادش ان كان من البائع فقد سبق ذكره في قوله وبغيره الاقل من الادش القيمة الخ وان كان من المشتري حاهلا
 بالادش من البائع فان ان طلب المجني عليه الادش وكان موقعا لم يلزم المشتري سوى القيمة ولو انشئ منه ذهب على المشتري ولم يذكر هذا
 القول **قوله** ولا يرجع لو كان عالما اي لو كان المشتري عالما بالحال فلا يرجع له على البائع بالثمن اذ ليس له الفسخ لعلمه بالعيوب ولو
 لا فسخ لو كان عالما لكان لان نفى استحقاق الرجوع لا يقتضيه ثبوت الفسخ **قوله** ولان قدره كالمالك اي المشتري العالم بالعيوب
 لكن يرضى المجني عليه وهو مستفاد من قوله كالمالك فلو كان عالم لم يكن له الرجوع به **قوله** ولو انشئ منه فلا مرد له الادش اي لو انشئ من
 في يد المشتري فلا مرد لان ذلك عيب في حشنة يده فيكون مضمونا فامتنع الرجوع له المطالب بالادش اذا كان جاهلا بالعيوب عيب احص
 عند المشتري الجاهل بعيب ولا يخفى ان هذا حيث يكون الا متضا من غير فان الخيارات الخمس بالمشتري فان في ذمه هذا الخيار مضمونا
 على البائع ما لم يفسد المشتري **قوله** وهو خيار ما يركب جازبا غير جازب من الثمن اما في هذه الادش بالذكر بعد ذلك ضابط الادش
 مطلقا لا في ما يخفى في العبارة حذف تقدير فالادش هنا فسخ ففان ما بين فسخ جازبا بالحقبة من ثمنها وقت الفسخ فلهذا في ثبوت
 المجازيات **قوله** لو باع من يفتق عليه ولم يعلم بالحال قبل البيع واسم غير العلم الى ان وضع العقد يثبت العقد الملك المقتض له ولم ينبغي
 شيئا على البائع لان ما باع اياه لا نقصان في ما يرضى وفيه وفي ثبوت العقد على الغاية لا ينافي ذلك وتشكل ذلك كما اذا دله عليه ومثله ولو
 ظهر غير المجازية مؤدبا عليه **قوله** المطلوب الثالث في التمسك هو تفصيل من الدليس وهو محكم النظم كانه الدليس بخلافه في الظاهر
قوله وذلك لخبر الوجه مقتضى هذا مع ما سبق ان خبر الوجه انما يثبت الدش اذا شرط ظهر الصد واخذ في الخلف والتكدي ثبوت الخيارات
 به وان لم يشرط وكذا اختار في ما لو يرضى بها بالظلال **اسمه** مرجع هباء الكاين للظن بها بالحال وعبارة هذا باطلا لا يقتض العدم
 والمضرة في الشاة تلبس بالعيوب بها الشاة بغيره اذا لم يجلبها ايا ما حتم جمع الدين في صحتها واصلا من الصري يقال صري الما
 صرايا في ظهري اي احسب ذكره الصريح والماد ان يجوز محصيل الدين في ضواحه الشاة تلبس به الدش وان لم يشرط كونهما ويرد معها الدين
 الموجود حال البيع دون المجدد على استكمال مع فسخ اي يثبت هذا المضار ويرد معها مثل الدين الموجود حال البيع مع فسخه فيستفاد من
 رد الدين لو كان موجودا بغيره وهو الاصح وقال الشيخ في المبوط طريح صاعا من ثمن او صاعا من بر قال فان تعدد حيث يمتنع وان اتي على
 فيه الشاة قال وان كان الدين المضرة باينا لم يشر بغيره ثبوت فان ادركه مع الشاة لم يجز البائع عليه وان قلنا انه يجوز عليه لانه غير مال ك
 في ما هذا في الدين الموجود وقت البيع اما المجدد بعد العقد في وجوب رد استكمال دينها ومن محوم الحكم مرد الدين معها ومن ان
 مجرد في ملك المشتري وسماه الدش على ان الفسخ يرفع العقد من اصله ومن حنبه وليس لان دفع العقد الثابت المزدني عليه
 حكم من اصله لو كان لم يفعل وحكم الشيخ القطع بعدم استرجاع المجدد وهو واضح لانه ما ملكه فعليه القوي واعلم ان قوله مع
 سيقان بقوله ويرد معها بمثل الدين فان الانتفال الى المثل انما يكون مع فسخ الدين **قوله** ولو زال وصغر حتى الخ لانه مقتضى
 على المشتري فان حرق المبيع ولو اثن من جنبا او سمنه في الدش ان كائنا لف ويشكل بان المالك قال ولو قلنا بوجه فلم ما زاد في
قوله وان تعدد فالقيمة اي فان تعدد المثل فلا بد من الانتفال الى القيمة والمراد بالقيمة ما يكون وقت البيع ومكانه لانه محل
 الى القيمة فلا يثبت الدش مع المصروف الا هنا وفي المجازية الحال مع الوطى ينبغي ان يراد بغيره هنا مطلقا المضرة بغيره مرجع فيه مع
 البقرة والثالث في ما اخذناه وان حكمه المجازية صحيح على القول بغيرها علق على ما اخذناه من الخلف من اشتراط كون العمل من المبيع
 لرد هذا لا يخفى كون رد المبيع بعد الفسخ لا مثله البع الموقوف **قوله** والامزب ثبوت المضرة في الشاة والبقول اوى الا فربا ثبوت حكم

الميزة السابقة ووجه القرب ان كل واحدة منها يفصل للميزة فاشبهها الشاة بمحمل العدم انفسا على مورد النص وافتر في الشذوكة بالشوكة
 واوره مدنية يتناو لها العموم وكذا ان في الدروس وهو **قوله** واما الاثان والاثر مع الاطلاق فلا لان نصهم الميزة المتبادرة
 الابد بالاطلاق في تحديد العقد على شرط زيادة الدين اذا بيعنا ووجهه الاقتصار على مورد النص وانما لا يرد ان لا يحمل الدين **قوله**
 ولم يحمل الشاة بمفهومها فالأثر بسقوط الحيوان وان يثبت في المرحى بويوس وازيد ويحدد وكذا لو نسخ المالك ان يحملها فمحمل ووجه
 القرب انفساء الشاة ليس ومحمل الشوكة لان النص لا يختلف والاصح عدم البوث ولو عمره كان احسن من التعبير بالسقوط **قوله** وتغير
 الميزة بثلث ايام وذلك بان ينقص الدين فيها على ما كان عليه ولا فاما ما يخفى وهل يثبت الحيوان بالنص فيل انفسا منها مرد المصنف
 الخبير ونفاة الشذوكة معلل بان الشايع وضع هذه التثنية لمعنى الميزة فلا يعلم **قوله** ولا حتم لا استنادا وتغير الدين الى الامكنة
 العلف فلا يثبت ح رد يظهر من عبارة الكتاب ذلك حيث جعل التثنية محل الاختيار والعملا ولي وعبادة الدروس قد يخالف هذا حيث
 قال غلو شاة الخليا في التثنية او ذات الاثر فلا اختيار ولو ذات الاثر فلا خيار ولو ذات بعد النقص التثنية لم يزل المحيا
 نقصا بثبوت الحيوان بالنقص الا ان يحتمل الزيادة بعد النقص على كونها بعد التثنية وهي خلاف ظاهرها وكلام الدروس هو المتبادر في
 ما يظهر من كلام المصنف الاثر لنقصان في اليوم الثاني مالم يسر الى اليوم الثالث وهل تغير نقصان اليوم الثالث وحده فليعلم بان زيادة
 فالاختلاف لا يكتفى به والمضى ينقص عدم اعتبار لان ظاهر هذا انه لا بد من التكرار لوثق يكون النقص لا لامر ما ومن في عدم البوث
 بله الا ان المصنف قد يثبت في التثنية بالنقص في اليوم الثالث واعلم انه على ما اخذت من الدروس ليس للميزة من الميزة لثبوت النقص على
 الاختيار والنقص التثنية فلا اثر للبينة ولا للاثر مالم يخفى نقصان فيهما لان زوال النص فيها سقط الحيوان وبثبوت النقصان
 فيها وثما ما وجب لثبوت واحد ما على داي المصنف فان الثبوت باحدهما اذا فترت بالنقص او جيل الحيوان وبثبوتها لا يثبت الا باثبات
 النقص على الوجه السابق والعمل بخلاف المصنف وان كان لا يخلو امر الوفاق مع جاذب الاحتياط الا ان المقوم من **المقصود** والاطلاق كلاما
 ان نقصان الدين جزء من التثنية موجب للحيوان ولو عرفت المضربة قبل التثنية بافرا البايع او شبهة الشهادة قال في الشذوكة يثبت الحيوان الى
 تمام التثنية لا يكتفى به الحيوان اما لو سقط اختيار الحيوان فان خيار الميزة لا يسلط وهل يثبت الى التثنية او يكون على الفور ويشكال ولو عرفت
 المضربة عند التثنية ويعبرها فان لم يثبت لوجود المقتضى فيها وان لم يعلم به سابقا **قوله** فان زالت قبل انفسائها فلا خيار مراد
 بزوال المضربة ان يد الدين على المحر الذي يند مع الميزة **ويجب كل** وذلك حيث يثبت كونها مصراة بالاثر والبينة وفي استنفاد ذلك
 من العبارة خفا ووجه سقوط الحيوان زوال الموجب ومحمل بقاؤه ومثل ما لو لم يعلم بالبيع القديم حتى قال او لم يعلم الامر بالتعويض
 هنا **قوله** ويثبت لو زالت بعد هاتين يومين لم يرد على المصلح من الميزة لان التثنية فلا يزل وان قلت لم يكون طريق العلم بالنقص
 هنا قلت بالاثر وبالبينة بالنقصان الذي به يخفى الاختيار في التثنية في الاولي من يكفى لثبوت نقصان ما في الثالث لا بد من
 حصول النقصان في التثنية على الوجه الذي كان يد زمان المضربة وبثبوتها بصير مادة لها ما يخفى ان وال فان قلت المحل
 في الفور فكيف يثبت الى هذا الوقت لا نقول باصداه كل بل نقول بثبوته وصحة النقص به وان تخفى الا وال على الوجه المذكور بعد ذلك
قوله ولو علم بالميزة قبل التثنية تخبر على الفور علم الميزة قبل التثنية انما يكون بعين الاختيار على ما سبق في عبارة من ان اختيارها بثلثة
 ايام وكل شبهة البينة او افرا البايع لكن قد صرح في الشذوكة بان لم الحيوان اى تمام التثنية بمرور فمما لو اسقط اختيار الميزة فيلوح من كلام
 بخبري استنادا يكون هذا اختيارا وتثنية ايام الى خيار الحيوان ويشكال ان خيار الحيوان لا يبقى مع المقتضى الا ان يلزم باسناد هذا في الدروس
 بينا اختيارا بالتثنية كان خيارا الحيوان صرح به الشيخ فان وعى العامة التثنية لمكان المضربة فظهر القاعدة لو اسقط خيار الحيوان ثم
 قال هذا المحيا على الفور واعلم وان لم يظن اسلاده باسناد التثنية ان كانت ثابتة والا من حين العلم وقال في الخبر اختيارا في المصراة تثنى
 ايام كغيرها من الحيوانات ويثبت على الفور وظاهر هذه العبارة ان الفوقية بالنسبة الى ما بعد التثنية الا ان يشكال جواز انهاء المصراة بعد العلم
 بالميزة الى اخر التثنية وهو يصرف فيها بالحبل الا ان يقال لا يجوز حملها ولا يمكن ان يراد ان التثنية محل الخيار وفي كان علم على الفور
 بعد اختيارها وان علم ان صرح كلام الشذوكة والدروس في ذلك وعلم عبادة الخبير في فلم كغيرها من الحيوانات والذي ينبغي علم
 هنا هو اسناد اختيارا باسناد التثنية لان خيار الحيوان كما صرح به الشيخ ومقتضى الاختيار مسلمة دون غيره فحق علم بالميزة في زمانها
 اختيارا عدم النصرف فاذا انقضت التثنية فالخيار على الفور **قوله** ولو ما من الشاة المصراة والامة المدسمة فلا تنفى لزم المعنى لانها من

وقد اشترطوا في بيعها ولا ادخلوا في الغش والعيب وانه لا ينعى العيب في المراجعة اذا تلف البيع المكن وانه الاحتمال ليس بالخطر
قوله وكذا لو بيعت عنده قبل علمه انفسا او على موضع الوفاي لان هذا العيب من ضمان المشتري ثم يثبت له قبيل علمه غير ظاهر لان العيب
 اذا ثبت بعد علمه يكون كذا الا ان يقال انه غير معصوم عليه لان يثبت حياجه ولم يظفر كلام المصنف وغيره بشئ في ذلك
قوله المطلب الرابع الذي هو ان يبيع الباع البشري من العيوب ثم في المشتري مع العيب وعدم البينة وشهادة الحال لادعى المشتري
 سبق العيب عدم سبقه على الباعين ومع عدم البينة من طرف المشتري اذا حلف الباع على عدم سبق العيب وجب بحلف
 على السبب على عدم العلم بالعيب لوجوب تسليم البيع عليه في المشتري سليما كما انفساه العند ثم فيما بينه وبين امران لم العيب
 ولم يجد ما يدل عليه وقد ما لم يسم قبل ذلك فلا يحتاج عليه ولا يبعد جواز الحلف على السليما سنا والى الاصل اذا اصر على عدم
 حلف على عدم الجاسم في ذلك استنادا الى اصله عدمها ويقتضي ان يكون قوله وشهادة الحال معطوفا على البينة اي ومع عدم
 الحال يفتد العيب على زمان العقد فان شهد الحال بذلك فغيره واما ادلتها في الحال فلا لزوم القرائن على تقديم العيب كونه العيب
 من هذا وما بين العقد والادعى من ان ما ان ولا يندل فيه مثل عادة لكن في الدرس اعترافا بذلك القطع وما حسن القرائن
 المشتري للقرن الذي يثبت من قبل الشايع اعني وبعد التصير اليها في ليعتقد من الحكم وشهادة الحال اذا افاد القطع بثبوت سبق
 العيب المتعلق على ما امر القطع والغير من كل موضع كالشبايع اذا بلغ من شدة السؤال فامر الطبيب والحيا وليس على الفرد اي حيا
 العيب ويريد بقوله فلا يسطر الا بالاسقاط ان ذلك ما لم يغيره وما لم يجلد الوصلية التي على الخلف من العامة ولا يفتد
 الصبح الى حضور العامة ولا الحكم بذلك على خلاف اي حيفه **قوله** ويحذر المشتري بين الدرس والادش لوجده العيب قبل القبض
 وبعد العقد على اي هذا هو الاصح وسبقه بيع المحبوس غير **قوله** ولو قبض العقب وحده في الباقي عيب فمالم الادش او
 الجميع دون العيب على اشكال فاهو في زمر المعيب وحده ومتاوه من ان وقوع البيع على مجموع صفقة يمنع من والعقب خاصه الا
 برضاء للمعاذات ومران مبالغة هو العيب الحادث في العقب وقد جرح ان ذلك العقب مضمون واحد فمعلق به جواز الدرس
 المضمون والفايل ان يقول ان حدوث العيب غير المضمون مضمون محذور منه في الجملة لاديه وحده لان كون المقبوض غير مضمون
 لا يمنع منه كما لا يقتضي فيبقى مضمون وحده الصفقة محالة فلا يجوز تبعضها بالانراضي وهذا هو الاصح وشهادة لاداء المشتري
 من الجميع ولم يرض الباع الا بغير المعيب وحده فان حكمه بالجميع لان المعيب من بعينه الحادث في وقت كونه مضمونا والباقي حذرا
 من تبعض الصفقة **قوله** وكل عيب يحدث في المحبوس بعد القبض وبطلانها المخرافا لا يمنع الدرس في التثنية اذا لم يفتد
 المشتري ولم يكن يفتد والحيا والواقع في العيان مراد به حيا والجوان وكل حيا ويختص بالمشتري كجواز الشرط له وهل
 الغيبة والادش في كل بعد القول به في **قوله** لاحياء العيب لان الحادث يمنع الدرس بالعيب القديم **قوله** ويرد المجلد في
 العبد من المحبوس والمجمل واليه والقرن ومعنى هذا صرح في الدرس في هذا اربع **قوله** وان كان بعد القبض عالم يفتد المشتري
 لان المقتضى سقط مطلقا فان حذر على داس السن ما حدث فلم الادش فلو قال الى بدل كان اول لاد ما حدث بعد تمام السن
 ولعل مراد ما حدث على داس السن ما حدث في الجزاء والاخر منها في اول الوفاية السابقة لادها بعد السن واخرها ما ذكرناه سابقا ويمكن
 تنزيله على ما قلناه فيجوز الدرس بعد السن ويصدق فيه على داسها **قوله** وان ياد المقتضاه والمقتضاه للبايع فيحقق الجزئية والمقتضاه
 الشيخ فيبقى ان يكون المحل كالمقتضاه وان يحدث في ملك المشتري **قوله** ولو باع الوكيل فالمشتري يرد بالعيب على الموكل لان العيب على الموكل
 الوكيل فانه يبرهن بطلبه وكالتة بغيره الامر به فلا عهده عليه ولا ان الوكيل عقد جازم فله ان يفتد كل وقت ولا يثبت وجوب الدرس عليه
قوله ولا يقبل افراده على موكل في المشتري على تقديم العيب مع موكل في مضمون المشتري على تقديم العيب مع امكان حدوثه ولا
 افراده بذلك على موكل مطلقا فاذا امتنع حدوث العيب فيثبوت لغيره من موكل افراده الوكيل بل بالقطع بالتقديم المستفاد من العيان
 فوج لو ان بايع بالوكيل والمشتري يدعى المجهلة به امكن ان يثبت غيره في طلب الدرس على كل منهما اذا اقر بيقين العيب وطلب عيان المكن
قوله فان دعه للمشتري على الوكيل لجهله بالوكالة ثم يملك الوكيل دعه على الموكل لبراءة اليقين انى ان دعه للمشتري المعيب على الوكيل
 يجهله بالوكالة وعدم تمكن الوكيل من قامة البينة يكون وكلاهما لا ينافي لسبق العيب مع امكان حدوثه ولا يفتد ان يخلصه على قامة
 العلم بالوكالة لادها لم يملك الوكيل في المعيب على الموكل يرد اعترافه بسبقه لان افراده ولا يفتد عليه بالمعنى الموكل بذلك فاذا امكن

بعض باليمين على نفي سبق العيب عن البيت ويملك الوكيل ظنهم على ذلك لانه من غير ان العيب باق مطلقا وان كان البايع الباق مع جعل المشتري
بالوكالة فلان يقع انقضاء من نفسه بطلب العيب لانه دما او بالسبق عند من علمه فلذلك عفت السلامة ولورد اليمين والحال هذه على وكيل
خالص على الباق اذ لم يملك الوكيل حق **قوله** ولو انكر الوكيل حلف فان نكل فيه فعليه احتمال عدم دونه على الموكل لا جوارته بحري الاخر ووثوقه
لجميعه فكل كاليمن ولو انكر الوكيل سبق العيب والحال ان المشتري جاهل بكونه وكيل ولم يثبت ذلك حلف الوكيل على تقدم العيب
ليعلم من الظلم بره العيب عليه بخلاف الباق عن نفسه في الحقيقة لا يقع عن الموكل وان كان مالا له بحسب الواقع وهل يملك المشتري حلف
الموكل كونه مغل بالوكيل لا مكان اضعف عند من اليمين عليه في حق الذي عليه سبب ذلك لان دعواه على احدنا في دعواه على
الآخر مع احتمال مواضعه لم يافتره فان نكل الوكيل ووثق العيب على المشتري فحلف على سبق العيب فيه المبيع على الوكيل باليمين
المردود ثم انه هل يثبت للوكيل هذه الحالة ودفع الموكل بينه على ان اليمين للمردود هل هي كاليمن ام هي كفا والى المشتري فانه قلنا
بالثاني لم يملك الرد عليه فقلنا لان اقرار الوكيل بسبق العيب لا ينعض على الموكل فاليمين الجارية بحوله كل وان قلناه بالاول يثبت
له الرد على ما ذكره المصنف لان ما قامت به اليمن تحكم به لا محالة فالاقرار فانه يلزم من امره وبما يدل على ان اليمين للمردود
كاليمن انه يثبت على المدعي ولو ثبت بالسبق الى المنكر فثبتت اليمن هذه الجهة ولان جابا المدعي بطلب منه اليمن لقوله ص اليمن على المدعي
قلنا ان اليمين للمردود كالاقرار كاليمن لما يثبت لها دعواه وفي بناء من العيب الموكل في هذه الحالة على سبق العيب غير مسموع من
الوكيل ولا موجب للرد على الموكل لان الموكل منكر بسبق العيب فهو بغير معرفته يكون المشتري في المأ و قد قال في من ظلم لا يظلم فكيف
يبيع له المالك ان يكون انكاره سبق العيب على وجه الاستناد الى الاصل بحيث لا يثبت في ثبوت ان يقول في الجواب لا حق ذلك على
من جحد الدعوى او سبق البيع عيب يثبت له على الاقرار فانه لا يخرج المسئلة على القولين المذكورين واعلم ان اليمين للمردود كالاقرار
طرا والمنكر ان كاليمن مسئلة معلومة في باب القضاء والحلاف شائع ويخرج على القولين في مسائل كثيرة منها هذه وقد سبق في باب المراجعة
اذا دعي الخراج من المالك ان يادع على غيره لا يجمع دعواه ولو ادعى المدعي على المشتري حلفه وهو رد عليه اليمين فيثبت دعواه ولو علم
بسبق القولين فلو ثبت كاليمن في حلفه هذا ينبغي اخضاع اليمين في طرف المشتري اذا عرفت هذا فقولنا احتمال عدم رد على الموكل الصغير
دونه يعود الى اليمين للمردود ونبينا في الحلف صغير ثبوت يعود الرد المبيع وصغير جوع يعود الى اليمين ايضا والمفعلة احتمال رد العيب
على الموكل لا جوار الحلف بالرد بحري الاقرار واحتمل ثبوت دونه وجميع الحلف بالرد في المدعي فانه اليمن **قوله** ولو اشترى بشرط
البكارة فادعى التيب بتركها فادعى من الثقات اى المصنف بالعدالة ولا يخفى ان الشهادة بتركها بالتيب بتركها فادعى من الثقات
فيما قبل البيع نعم لو شهد بالبكارة في الحال اذ ان وثيقه بذلك وهو المشتري **قوله** ولو رد ها فجار فانكر البايع انما سلعه
احتمل المساواة ونقد قول المشتري مع اليمين نقادتها على استحسان الفسخ بخلاف وجوب المساواة في هذه المسئلة وما قلنا
ان تقدم قول البايع منكر وجوب الاحتمال الثاني وهو تقديم قول المشتري مع اليمين ما ذكره المصنف من اتفاقنا على استحسان الفسخ في التيق
على انكار البايع لانه يقتضي عدم الفسخ بخلاف سند الباع لعدم اتفاقنا على مقتضى الفسخ فان المشتري يدعي ثبوت الجحيل وهو العيب الاصل
عدم كونها سلعة البايع فذلك جميع اطلاق ذلك ان تقول في وجهه نظر لان في المسئلة لا يقتضي تنازعها في ثبوت اصل الجحيل وانما الوجه
في ان السلعة هي هذه ام لا وهذا لا دخل له في بقاء الجحيل ولا عدمه حتى لو فتح في هذه الحالة حكمنا بفسخ الفسخ وكان فاصلا عليه ببقاء
السلعة طالبا بحضادها ولو ان تنازعنا في ان الاول الامر ان السلم لم يملك فالحيا وباق او تلفت فهو منصف لان القول
المشتري لاصلها بقاءها واصلها بقاء الجحيل فادعى المشتري على دعواه انما هو الادى الى عدم بقاء الجحيل والمنفق على ثبوت وهو باطل
قوله المشتري عندنا هذه الجهة لم ينعها بان ذلك لا يقتضي سقوط الجحيل ولا مكان فتح المشتري والحالة هذه اذ كون السلعة غير هذه
لا يمنع من الجحيل ونعم بعد الفسخ يصير تنازع في ان هذا مبيع مالا يباع منكر فالاصل عدم كون الما في بيع غير الم والم قبض المشتري باه
ان كان المصنف وهو في هذه ضا فادعى اجتماع اصلين في مسئلة الساقطة دون هذه لانه الحكم بها استدلالا الى اصل عدم كونها سلعة
جناية المشتري بغير السلعة فالبايع يدعيها والاصل عدمها والى يفتي لان كلا من عيني احدهما يدعي جناية الاخر فلو اشر فيها اذا
ادعى عليه مالا فانكره فاذ يدعي جناية بانكاره **الحظي** ان هذا ساقط الاصل او بقوله علم واليمين على ما ذكرنا في سقوط الجحيل
الثابت للمشتري والبايع يدعيها والاصل عدمه وقد عرفت ما اثرنا في ذلك ليس في هذا ايضا ليس في **قوله** ولو كان المبيع حليا من احد

المقصد الخامس
احكام العقد

من احد النقصان عيبا ويجعلنا ونقدر ان حبل المشتري عيبا اذا ما تخفى عنه احد لم يكن له الا ان يشترط ان لا يدعيه الا في وقت
 محدد اما ان لا يخطئ الارض فلا بد من تسليم زيادة المبيع على الثمن مع اتحاد المبتاعين الى يوي ما ما ان لا يسلم له الرمي محاذا اي يعرضه لثمن العيب
 المجرد فلا بد ان يكون البايع لان نقصان المايل بالعيوب بالمشتري معقول عليه ليرحم البايع بما يتفق سقوطه على العيب
 المجرد وعند المشتري سقط الدرع على حاله كيف يثبت هذا على وجه النقصان ومن هذا يعرف وجه عدم استحقاق الرمي مع الارض ايضا
 ان لا يوجب الصبر على العيب محاذا فللنقص والاجماع على ان العيب الذي يرمي في المبيع مضمون للمشتري على البايع فكيف يسقط **قوله**
 والطريق في الفسخ والزام للمشتري بغيره من غير الخس عيبا بالعد بغير تسليم من المحدثين فان كان هذا هو الطريق لا بد من ايراد الامور الممكنة
 هذا فان الحالة المجهدة حتى كل من البايع والمشتري هو هذا فان قيل ما ذكره في قوله ويجعل يلائم الاختصاص في هذا فلا يكون هو الطريق
 قلنا لا مانع من ان يراه الطريق في اخطائه وكل من وجب حصره على وجه الاستحقاق لا على وجه الترخي ولا يراه في علم هذا الوجه لا هذا
 المشتري للعقد لينفع الضرر عن نفسه ونيزل المبيع من المثل في المبيع منه ويجوز العيب المحاذ فينتقل الى غيره من غير حجب عيبا بالعيوب
 القديم من ضمان البايع سليمان عن المحدثين لان ضمان المشتري **قوله** ويجعل الفسخ مع ضمان البايع ويرد المشتري العين فانها
 اتم لو قال ويجعل في الوفاء مع الارض مع ضمان البايع اذا فسخ المشتري لكان او لان يثبت الفسخ لا من رد فيه وليس ضمان البايع
 شرط فيه بل هو من غير ما بالنسبة اليه انا الشرط برضا وهو دفع العيب المحاذ لان في قولها معقول بغيره غير واجب عليه فطعا فيفسد بها
 اليه على ضمانه ولا يلزم من ذلك حصول الايجابان المزدوج يريد على هذا ان لا يتردد في ردده المضمون في قوله ولا يباين انما في مقابلته
 الثمن الماخوذة والادنى في مقابلته العيب المضمون في كل شرط عيب عيب المضمون في السوم اذا لم يجد بيد الماسم وان كانت رتبة وكذا
 لا يبعد هنا وبما ذكرنا لا يبعد في صورة التراجع في المعاوضات في الغنائات كما ذكرنا في اليوم لا نقفوا صفة المطالبة التي قبلت مع زيادة وهذا
 الاحتمال ايضا في ميتين لا رد له لكنه مفيد ضمان البايع كما عرفت وهذا ان الوجه العام لم يشرط في الثاني انما في وليس ظاهره
 قول ثالث وهو ان يوجب المشتري ما يرضى العيب القديم والمماثل ما الى الباقي بشرط في ابداء العقد وقد حصلت والادنى حتى يثبت
 بعينه ذلك فلا يدين في العقد السابق في المضمون في الترخي وهذا هو عند لا يباين به وقد ينظر فيه من جهة اختصاص الارض انما كان العقد
 مقابلته من المبيع فيبقى للمعاوضة على المعيب فيبقى من الثمن بعد الارض واعلم ان التراجع ووجه عدم الرمي مع الارض بل يردم الزاوي وليس
 بجعل لان ذلك مسوق منه من جهة اخرى وهو ان المزمع على البايع فلا يكون هذا للمشتري نعم انما في احوال المجرور والمبيع لخص
 الى با وعده وهو الذي ذكره المصنف في الاحتمال ثانيا بعد ان قال سابقا الا ان الرمي محاذا ولا يباع الارض والاضياء وانما فرضه بيعا ليس حليا
 لانه لو لم يكن حليا فممنه بالمثل معيبا بالعد بغير تسليم عن المحدثين بل يمكن ان يخل **قوله** وما قاله محمد لو لم يكن غير حلي ولا يبيع ايضا فلا يكون
 هذا وجه العرف في هذه المحصول بل وجهه اخصيان نعم عيبا والضم يصح في الحلي **قوله** المقصد الخامس في احكام العقد وفيه **قوله**
 ما ينبغي في البيع ومناظرة الاختصاص على ما بينا ولم لا يقطع وعرف في حق شي نفي التحليل من غيب الدب بالذلة المطابقة والنظم
 دون الاثر من فلا يدخل الما حظ لوبايع السفح في بخله العرف العام والخاص لكن هذا يصاد الى الخاص عند وجوب العام في موضع فظاهره
 ذلك تقدم العرف على العرفي وان عكس العبادة **قوله** الارض في معناه البغنة والعرض والساحر والمأخوذة فضا يربون وقد اجمع سلبه
 وسلبنا ذكره في الفا مخرج معنى الثاني هو المراد **قوله** ولا يدين بغيره الا اشجار ولا سبوا ولا ذروع ولا اصل البهل ولا البند وان كان من
 لان شيئا من ذلك لا يدخل في مفهوم الارض ولا البواقي **قوله** ولا يبيع حصة بيع الارض لكن المشتري مع الشجر المحاذ وبين الفسخ والاضياء
 محاذا اما عدم صحة البيع فخطا لعدم تسليم ما يشترطه الماخذ مع الجهل فلا بد من الاستغناء للمبيع با حده منعت والانتفاع بالارض
 في غيره وينقص **قوله** ولو قال لا يبيع حصة وهو يصل لما سبق الى لا يندرج شيء من ذلك في بيع الارض والبواقي لان في البايع
 معتمدا بحيث يباع الاصح وليس شيء من ذلك من حقوقها بل حقوقها المزمع في الماء واشياء ذلك وقال الشيخ في يدخل وفيه ضعف
قوله وما لو قال وما اعلق عليه باية وما اشتملت عليه حذره دخل الجميع في شيء من قوله وما اعلق عليه باية بالاعطف
 اعتبار هذا مع قوله بحيث يباع السيد في غير ما ذكر وليس مرادنا ان اقتضت العبادة لان قوله بعينها بما فيها وبما اشتملت عليه حذرها
 وبما اعلق عليه باية فينضم دخول ذلك في حصره في ذلك كره وقد ورد الاصح في مكانه محمد بن الحسن العسكاري واعلم ان مقتضى
 اطلاق العبادة دخول البند الا كما منع الارض المبيعة اذا اتي بواحدة من هذه الحيوانات **قوله** والمختلف ان البند اذا كان اصلا في البيع اشتمل
 على حذره اي الارض وان كان الاصل هو الارض والبند مناجح حصة البيع وهو بناء على انما يقتضي في التاييع واطلق في الدرر من الصخر

ببطلان الاطلاق في الملبط والخلل في المسئلة موضع فرفق وبسبب اكلهم المصاغير فيها بالصخر نعم لو وصف البدن وعبر فيه من حجر الشئ
على ذلك ولو جعل عليه **قوله** ويدخل لولم يخل في صفات المشتري ويده بالنسبة الى دونه وانما عاين ويخل البيع الذي يكون في صفات
المشتري وقوله بالنسبة اليه وان تعد لولم يخل واحده من العبارات الثلاثة الذي يقتضيه المراجحة الامور الذي يكون من المشتري والبناء
والزعم في البيع وان تعد وانقلع المشتري بالبيع مع علاج الوجهين يحصل التسليم المعبر عنه والتسليم في هذا ما لا ينشأ منه
قوله والاجزاء وان كان متعلقا بمنزلة ومنه في البناء ودخلت الاشكال في الثاني اذا قلنا قلنا يدخل البناء في بيع الارض وعلى قوله في الاشكال
فقد استعملنا في التعلق من حيث يكون الاسم لا يصيد في علمها ولا يدخل تحت معناه وليس يجزئ فان الشجر من اجزاء الارض فقلنا من دخل
وان لم يشرطه فخرج ان كانا في الحظيرة مضرة بالعمارة ومنع عن غيره من التعلق ونحو ذلك فخير المشتري مع جهات البناء والافلا فلا
قوله فان كان المشتري عالما فلا حياء له وضاه بالعبث ولا جوار البيع على الظلع اذا دخل البيع في ملكه كان له طلب فخره
من مال البيع ولا اشتراط فيها فلا بد من تعيين المدة واليه هذا ان لم ينظر بغيره في المذكور **قوله** وعلى البيع في صورة الحكم لا بد
لفضاضة في البيع احدهم للتخلص من ملكه ولو جوب التسليم مفعلا **قوله** والا فلا يعلم بثبوت الاجرة في هذه الفلحة او مدة بقاء الزرع
مستأفدة فذل المنافع في بيع ما ذكر ان علمه بالتعلق بالبيع بذلك يقتضيه وضاه به على هذه الحالة لكن حين صادف ملكا لم يثبت
له مطالبه البيع بتفريق الملك على الوجه المعاد لا بد ولذلك من هذه فيجب استثناءها ويجوز بيعها بثبوت الاستثناء والبيع مباح
ذلك فيجب بطلانها وفيه ضعف والا لولا هو الاصح **قوله** طراد في العيب مع التحول لا يضره من البيع ولو لم يدل على الاستثناء
دليل ولو ثبت البيع الحجاز للمشتري ولو لم يكن بقاءها مضرة مسقطا للمشتري لكان في ثبوت الحجاز مع الضرر اما اذا لم
مضرة فانه يشكل سقوط الحجاز والثابت في ذلك البيع لها فلا يجب عليه بيعها او ما اشبهه بغيره اذا اختلفت المبيع من
المختصرات في المبيع معناه **قوله** ولا يملكها المشتري بمجرد العرض بل لا بد من عقد فعلى هذا لو اراد البيع الرجوع بها كان للمشتري
الحياز كاصح به في التذكرة في علم جواز الرجوع لان سقوط الحجاز انما هو معلقا بالوعد وهو باهية غير ان لا يفرق في العلم
اثنان هنا ايضا **قوله** الثاني البناء ويدخل فيه الشجر والارض والمجاط في دخول البناء اشكال لا يضر به عدم الدخول لا في حيز
المدة بالبناء ما عدا محيطان البناء داخل في لفظة البناء وما في معناه لقضاء العرف بدخوله وبخرج في ذلك كثر ومشاور
الاشكال من الزود في ضاؤل الحكم المعلق البناء الواقع في البناء الخليل ان من فوايج والامر به علم الدخول المشتك ذلك وعلم
اسفله العرف به نعم يدخل مع حصول الفريضة الدالة على اداء دخوله من المعاذرين **قوله** ويدخل فيه العرش الذي يوضع عليه
الفضيا على اشكال العرش يدل من تحت وغيره في غير السفوف نال في علمه فضيا شجر العنب وعينه والفضيا بضم واو وكسر وفيه
في الفوا من مشا والاشكال الثلاثة دخوله في معنى البستان بحكم العرف في ذلك فالمعاذير دخوله لم يثبت وما جرى مجرى
مخلاف غيره وفي من اعين كونه مبنيا دائما وغالبا وهو فيه بها قلناه **قوله** ويدخل الحجاز والشرب على اشكال الاشكال انما هو
الشرب لان الحجاز في ضروبه فلا شك في دخوله ومشاور من الشك في مشا واللفظة عرفا والظاهر في بينهما لان كل واحد منهما
من ضروبه ان الاشتقاق وان كان ضروبه الحجاز اشكال لاشتقاق الاشتقاق بغيره فاما الشرب فان الاشتقاق بالبناء يدفع المطر
من امثال البكون بدونه بوجه اخر فيكون حاله من جهة كونه مبنيا فادليا على ثبوت الشرب وادائها اياه **قوله** والا على والا
الا ان يشهد العادة باستقلال الاعلى بان يكون لها طرف مستقل ومنه على حدة ويدخل في ذلك بغيره بغيره العرف ومباذير المنة
الى العلم وعلى هذا الجمل مكانة الصفاد الى العسكريين لعدم دخوله الاعلى **قوله** والبيت سوكا عدم من لجزا والادراك السفوف والابواب
المنصوبة والمخلى والمطابق والادراك لثبوتها كاسلم الميث والوقوف الميث والادراك **قوله** مناصب بل يدخل من الميثبات
ما يدخل جزا في العادة او من صفات الدار عرفا ونفى المص في التذكرة دخول السلم المنة والوقوف والادراك الميثبات ومنه في
اثبت من هذه محجب من الدار عرفا ونفى المص في التذكرة بالسوية حصصا السلم المنصب ميثبات للعرفه ونحوها وانما في الدار من
اختاره المص وهو الاصح **قوله** دون الوجه الميثبات فلا يدخل شيء من محجها الاعلى جلا الاسفل ولا يقدم من الدار وانما اثبت
بسهولة الارزاقها بأكملها بوجه ونحو ذلك عند الاستعمال وليس كلهم **قوله** اذهو من جهة البيوت فلو اطلت منهم دخول الحمام
الذي يدخل من مافوق الدار دخول مافوق المافوق ونحوه في العرف بينه وبين الوجه في دفع الان يلحق كونه ميثبات مع القطع بغير الحمام

حلال البيع أي يجوز إذا كان الاعتناء والتأخير بما هو الحق أو إذا كانت الثباتات تكون الثمرة للبائع ويدون المشتري **قوله** سواء البيع واختلفوا في سائر هذا البشارة
 أو بعدد حاول بذلك الشرع على بعض المعاملة الشائعة القارون بين ما إذا كان البيع فبشروطي كماله في الحكم وأما إذا خذروا كماله على من
 فرق بين البشارة الواحد والمعد **قوله** أما لو كان بعض طلع النكاح مؤثرا وبعضه غير مؤثرا احتمل من الماور خاصته وعدم الدخول
 مطلقا للمؤثر فقل هذا لأن ذلك لو ثبت موجب للبشارة العقد إذا كان مفسودا بالبيع لما يلزم من الجواز أن البشارة يحصل حين العقد وهذا لا يمكن
 لا مكان أن يراه من المؤثر بعد تأخير البشارة في بطلان من عبادة المذكور مجيء احتمال ثالث وهو التحول عظم فانه قال لو لم يجرى النكاح كان جميع طالعها
 للبائع ولا يشترط البقاء الثمرة على ملكه كما يبرر جميع طالعها لما فيه من الضرر وعدم الصبغة وسائر الكلام إلى أن قال وهو أولى من العكس كون جميعها
 الحاقا للمادة بالصرف عدم التأخير المجموع والاحتمال الأول لا يخرج من خوف وهو أن اختيار المورس وإن كان الثاني غير بعيدا اعتقادا فبذلك
 الأصل على موضع الوفاق **قوله** لا بد من العقد الباشي ولا الصف الباشي على أشكال العيص فبالله الشجر والسقف والاشكال إليها و
 متشابهة من أم كان جزاء أو من إن باسحقا من القطع علوة قد يجزى من جبر على الجزئية والاولى في سكايا الاستفهام ووفق فامع العلوم ولأن
 من حلف الأيسر جزاء من شجرة عجيب عيس عصفه الباشي كما ذكر في التذكرة **قوله** ولو جفت الضرر الكثير في الأثر بجلد القطع وجعل الفرض **قوله**
 الاضرار والاصغر في الاسلام فان جاز في ذلك الزمان العقد فلا يتم لأن العقد إذا جرى على الشريطة على الغالب والغالب عدم الضرر الكثير فان
 قد سبق في باب بيع التماز أن ما تضمنه من نفع أحدهما ضرر الآخر فلهذا من مصلح المشتري فلهذا من مصلح البائع كون الضرر كثيرا والمصلحة الكثيرة
 والقلة إلى العادة وهذا سئل الشارح على الأثر بغير الكلام من أنه لا يجوز تكليف شخص الاشتغال بالتكليف على النطف المعينة خاصة المكلف
 وهو غير مستقيم لأن هذا ليس من هذا القبيل وإنما هو من حيث الغرام البائع يحمل الضرر باقناع البيع فاحتمل ذلك ثبت والأقل في
 العباد **بقي** كون من شرط المسئلة فيما إذا طلع الأصل وبقيت الثمرة الأصل الحكمها مستفاد مما سبق في بيع التماز والفوق على الأثر **قوله**
 في دفع الأثر في نظر المشتري من جواز الفسخ فلا يجب لعدم الدليل من أنه من جميعا بين الحقيق والمحتمل ضعف هذا النظر جدا والاحتمال الأول
 هو الأقوى لمنع من جواز الفسخ بغير ادش فينسخ الحكم من أصله ولأنه من غير ادش على المشتري والضرر لا يزال **قوله** فان لم يميز بينهما في
 لأن المشتري عبادة من أتى به المالبس ولا يميز **قوله** فان بعلمه فذكر كل منها اصطلاحا أي على تقدير عدم التمييز لم يعلمه فذكر المالبس لا يميز
 الا الحكم من الأصل والمعدل لم يرد في نفسه وان علما انشما فان هذا كيف يعملان فذكر كل منهما مع عدم التمييز فلهذا بقى ذلك
 فيما إذا كان المبيع اربع فكلت مثلها فلهذا انشما وعثرنا جميعا ملشا ومنه فان ذكر كل منهما المصنف وان لم يميز المالا ان
قوله ولا يمنع الامكان التسليم بفضة العباد ان اختلاف المالبس دفعه وقبل التسليم في كل حال عدم بثوث الفسخ لأن التركة يجب فاذا
 اختلف قبل القبض ثبت به الفسخ فان قلت لعل المراد التسليم بقوله الامكان التسليم البائع إلى المشتري جميع الثمرة فانه حوله على البعول في عند
 البيع لأنه إذا ده فضلا فيكون المصم فابال عفا لانه الشيخ وقد سبق فظهر في بيع التماز إذا غلطت اللفظة المبيعة بالآخرى فلهذا هذا يمكن تحسنة
 اختلاف تعليم المشتري بطلان البائع قبل القبض ولا الفسخ ينافي ذلك فان البيع فائدة المسلمين بالحكم معايسى بطلانها في علم الفسخ
 إذا سلم الجميع وشعور مع علمه والذي اختلاف في المختلف أن كان الاثر في بيع قبل التسليم بثلث الثمن والمشتري ولا يجب عليه قبوله
 البائع حصنه وهذا هو الأصح **قوله** الا ان يشترط المشتري فبعضه ان جواب عن سؤال السائل ان علم الجهول إلى المعلوم فيما إذا لم يكن الزرع
 بالنسبة إلى الأرض والبدن ذابح فانه يصح ومقتضاه ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال والعقود والذوق المختلف هو الذي يقتضيه
 النظر وما قد يوجد في بعض كلام من ان الجهول ان جعل جزاء من المبيع لا يصح وان اشترط صحه ونحو ذلك ليس بشي لان العبادة الاثر لها
 المشروط محقق من جملة المبيع ولأنه لو باع المحل والام معاه المبيع ولا يتوقف على بيعها واشترط **قوله** ولو كان للزرع اصل ثابت
 مخبر من بعد أخرى فغيره الأصل منه بعد الحيثي الاول على أشكال انظره الصريحه يستفاد من الاشكال من ان لقلع هذا النوع من
 الزرع غائبين ابتداء وانتهاء فبذلك على الاولى وعلى الثانية والاعراب ما فيه المصم لأن الغائبين وما بينهما هو المشاؤف فيقول
 نفع غيره من أنواع الخلفه ويستفاد بغيره انما ذكر الام معناه بملغ هذا معنى الفاعل **قوله** والاعراب يعلم دخول المعادن في البيع وجرم الغريب
 انها لا تدخل من الاضرار في حقله وحولها كالحجارة والتابير وضعف بالفرض لان المحاجر من اجزاء الارض بخلاف المعادن والاعراب الاول
 وموضع المسئلة ما إذا لم يات بما يقتضيه دخولها مخو فلهذا ما غلق عليه بها ولو لم يعلم به البائع مخبر ان قلنا بدخوله في بيع الآخر
 مع الاعراب وما إذا ثبت جهالة الام علم به بغير محال لا يجعل بثوبنا بيمينه ولو قلنا عدم الدخول بالاكثر في بطلانها ما غلق عليه بها فوفق في

الحياض هناعلم عدم العلم فظروا علم خبرهم يعود الى المذكور فضعوا في المعادون وصنبرم الثاني يعود الى المضاد فيترجم دخول المعادون وفي بعض
 الشيخ والاذنوب ودخول المعادون والذي شرح الشارح هو العباد في الاولى **قوله** بدخول الاصل في البز والعيون وما هذا البز والعيون جميعا
 على وجه مخصوص والملا والماء مافي وسطها وشره على الشيخ حيث قال بمبدأ البيع للجار والمجاورة وهذا فاجع **قوله** الثاني العبد
 ولا يتناول ما له الذي ملكه مولاه الا ان يستثنى المشتري اي الى ان يستثنى مما لا يندرج في اطلاق المبيع والملا واشترط قوله **قوله** ان قلنا
 ان العبد يملك ويأبى ثم الاشتراط خلاف الحكم على تقدير ان يملكه الا شرط فكان الاول ان يقول وان قلنا ان العبد يملك يمكن الجواب بان
 الحكم على تقدير علم ملك العبد بطريق اولي وانما اخذوا الا ببيان في العباد بالشرط لا ضرورة المستلزم في المال الذي ملكه مولاه ولا يفتقر
 ذلك الا على تقدير ملكه اذ بدونه يقع اللفظ لا غبار ولا يفتقر عليك ولا ملك وينقل الى المشتري مع العبد اي بالشرط وهذا لا ينافي
 فيه ما ملكه اياه مولاه وعبر **قوله** وكان جعله للمشتري ان يملكه على العبد ويجوز ان يكون مجهولا وغائبا يجوز في كونه الخفية بالشرط
 اي وكان جعله للملا المذكور على تقدير اشتراط المشتري ايضا له على ملك العبد وكان المحل على ذلك النقل برأيه ولعل العبد فانه
 محسب الى اوجه ليس فيها وكل بل هو ملك للمشتري لدخوله في البيع ومن كانت الشكليات على ما يفتقر على هذا جواز كونه مجهولا وان امكن
 استعماله كما يقتضيه سائر الاشياء السابقة على هذه المصلحة فظهر جوده الخفية لانه اذا كان للعبد شأبه الملك غيره وما يفتقر
 البائع فيه الى المشتري يكون تحقيق البعثة اظهر لكن وقوله ينقل الى المشتري بها خبر ولو انه قال وينقل الى البائع خبر الى المشتري لكان
 الخفية لجوده على هذا يمكن ان يقر ان الاشتراط هذا الخبر من الواجبات في البيع واذا مضى في ذلك فانه لا يفتقر الى ان ينظر الى الجاهل
 ذهبا كما سبق به انه داخل في الاشتراط العلم والخبر من الواجب بعد فهم الحكم بعدم الدخول في الامع الشرطي في القول بملك العبد
 بفرضه اشتراطها على تقدير الملك انما هو الذي يستفاد من كلام المذكور فانه قال جازما في قول الشافعي بكونه لبعض ابناء عبيده
 غير مبيع الا اسلوا ولا ينعى فيه بين القولين بعدم اعتبار الحكم الربا على الثاني دون الاول والخفي ان يقول ان باع العبد
 وشرطه المال للمشتري واشترط فيه شرط البيع وهذا الخفي جدد وما ذكره في هذا الكتاب ضعيف لان ملك العبد ضعيف لا يخرج للمال
 من كونه ملكا للبائع بفعل المضطر **قوله** ما اذا اهلنا بملكه وباعه ما مخرجا من المبيع فيغيره من شرط البيع يظهر من قوله صادر
 جازمه هو ملك لانه ملوك وان كان من ذلك فلا يكون جوا حقيقا بل لا يخرج وقد ذكرنا في الخفي المذكور وان جاز وان قلنا يملك فلا يتم ما ذكره
قوله وهل يدخل التباين الذي عليه خبره دخول ما يقتضيه العرف ودخوله اقرب مع قوله هل خبره على هذا ان محذوقا من اشكال
 ونظير نحوه ومشتاؤه من ان تعارض العرف والعادة لا يشبه في ضعفه لان العرف لا يصار اليه باع وجود العرف في الاذنوب ودخول
 شأبه في بعض ما يدخل وجهان ايضا افر بها عند المضم دخول ما يقتضيه العرف ودخوله فلا يقتصر على دخول سائر العرفه ودون خبره
 اذ لا دليل عليه ان العرف المستقر محال منه وما اخذوا هو الاقوى فعلى ان اقتضت العادة دخول ثواب واحد فقروا فضعوا كثر بصر البز
 ولو اختلف العرف باختلاف الزمان بل هو البر وبشبهها فالبيع هو العرف ومع الشك فالاصل العادة لا يقتضيه ولو قلت ان خبره على شيء
 محض فلا كلام في انباعها **قوله** المفضل الثاني في التسليم وفيه مقلدان الاول حقيقة وهي التخليص مطبق على اتي كل شيء سواء قل
 ويكاد يحد هذا لا يخفى ان الظاهر لا يفتقر الى ابرقع البائع به ويحقق دفعها وان كان المبيع مشغولا بما له كما سبق **قوله** والنقل المنقول
 لا يبرأ بعد النقل البائع اذ لا يعتبر نقله قطعا انا المعبر بنقل المشتري كما دل عليه الخبر ونقله بغير تسليم وايضا فان نقل البائع وان لم يعتبر
 فانه كما جعل تسليمه اذ التسليم محال له ادخل المبيع في يد المشتري نعم المشتري قد يسلم على النقل في بعض الحالات لكن لا يكون نفسه بالعباد
 غير جبره لان البحث التسليم ما ذكره لا يعد شيئا على واحد من النقل لا ومع ذلك فان مراده التبيين على ان التسليم في حال العنان
 انما يحقق مع المشتري المبيع كما دل عليه الخبر والعباد لا تسلم على ذلك والكيل والوزن فيما يكال او يوزن على ما له المار به الكيل الذي
 يفتقر اعتبار المبيع فلا بد من دفع البائع به فلا تسليم ولا منقوص ولو اخرج المبيع بالكيل فمضيه واخذ على ذلك حصل الغرض
 كما مضى عليه المذكور فلو قال انه ظهر في بعض احوال العرف قوله ان لم يمكن استعماله حاله ولو اخذ المبيع جازا واخذ ما يكال وزنا بالعكس
 فان يفتقر حصول الحق في بيعه والا فلا ذكره في المذكور والذي ينبغي ان يقر ان هذا الاختبا عطاء البائع موجبا لنقل ثمن المبيع
 الى المشتري وانقضاء سلطنة البائع لو اذ حبس بعضه لا يسلط على بيعه لان بيع ما يكال او يوزن مثل كيلة او ذنة على المقيم الحكم
 الا كراهية ولو كمل جيل ذلك تخلف كيلة او ذنة ثم اشتراه واخذ بذلك الكيل كما لو اخبره بالكيل والوزن بل هو اولى وهذا صواب

ثلث الاول اطلاق عبادة الكيل والوزن بغير ان كفاها بهما فلهذا ان المعبر من الايدي من اعتبار البيع فلو كان ما وزن فقط فهو خارج
 جازا كما حكينا من ان لا يكره ولا يخفى انه لا بد من الكيل والوزن من دفع البائع به كالتا الثاني قال من العوض غير المنقول التحليل بعد دفع اليد
 وفي المحوان فقله من المعبر كيلة ووزنه او قل من الثوب وسعة اليد واد بالعبء ما يكون لاعتبار مخصوص للشخص بهما البئر
 وهذا الذي ذكره هو مقتضى العرف الا ان الذي دلل عليه النص هو اعتبار النقل والكيل والوزن ولا دليل على الاكتفاء بالعد في
 المعلوم وعلى منعه الثوب في البدن في قوله او قل من الالة على حصول العوض قبل الملك من دون الكيل وهو حسن لكن كونه بفضا
 بالنسبة الى زوال الختم او الكراهية عن بيعه في شكل الا ان يحضر كيلة السابغ المشتري او غيره البائع فيضد ذلك الذي اخذ في المختلف
 ان البيع ان كان منقولا فالعوض من النقل والا فلو كان مكيلا او منقولا فغيره فذلك اذا الكيل والوزن وان لم يكن
 منقولا فالعوض من التحليل في الملبوس العوض من النقل ولا يحل هو التحليل وان ما قبله في محل فان كان مثل الدرهم والدينار في
 المحاور ما يتناول باليد فالعوض من الشا ولو كان مثل الحبوب كالعبء واليهما فان العوض من البهائم وان يمشي بها الى مكان اخر
 في العبدان يفتقر الى مكان اخر وان كان اشترا وجزا فان كان العوض من ان ينقل من مكان وان اشترا مكابله فالعوض من ان يكبلها
 كلامهم وفي زوال اليد دلل على اعتبار النقل المنقول فالاكتفاء باخذ في اليد خلاف ما طعنوا ايضا فان اعتبار الكيل والوزن
 في جواز بيع الكيل والوزن في صحيحه هو من ذهب دليل على ان العوض الذي يربط احكامه كماله الا يكون الا بالكيل والوزن
 فلا يكفي النقل من دون الكيل او ما يفهم مقامه نعم يقال الضمان وامتنع المحبس اذا اخذ المشتري ظاهره شر ما اذن البائع
 في الثاني وفي ثلث الروايات على اعتبار النقل والمنقول والكيل والوزن يثبت النقل بالثاني اذ لا بد الفصل وما العبد فلا يسجل
 ان في ان اخذ وفعله يخفى صلحه باقتضائه بما مر اذا لم يختر العادة باخذ بالبدن وما يفهم مقام الكيل ان يبيع من الصيرف عند اصبح
 يقطع باشتائها عليها ثم يبيع الباقي فان هذا بمنزلة الكيل ان يبيع من مكان بمنزلة اعتباره ولهذا يصير البيع الثالث اخذ وفي من ان
 العوض هو التحليل بعد دفع اليد بالنسبة الى زوال الضمان عن البائع لا بالنسبة الى زوال الختم والكراهية عن البيع قبل العوض
 الخبز قال على خلاف ما ذهب اليه **قوله** في لو اشترى مكابله لا بد لكل بيع من كماله بدله لم يمتد العوض اي حين كان العوض للكيل هو
 الكيل بناء على القول الثاني لو اشترى شيئا مكابله لم يمتد الا ببيع المكابله وبيع مكابله لا بد لكل بيع من كماله بدله لم يمتد
 جديلا لا بد لكل بيع من يمتد فلو ان حصل الوكيل المنقول ببيع الاول فاكف به واخبر به البائع فصدقه فقله وكان ذلك قائم مقام الكيل
 ولو اخذ جوا فان قطع باشتائها للمخوذة على المبيع فكل ولو لم يقطع ففقد الماخذ فخصه من المبيع وفيه صرح في ذلك بمأخذ
 الاولى والاضرب فقط كل من جهه علم الاحتياج الى الكيل فهو ان يبيع بحيث لا يجعل جازا بغيره ولا بد بغيره لئلا يمتد العوض حصوله
 فيلحق على حصول الشيء ذلك ان يحصل ويحقق التمام **قوله** ويتم العوض بمثلها البائع يبيع ويحضره ويحقق بمثلها البائع المسمى في
 البائع من يفهم مقامه بولا بد من ذلك ان المشتري وغيره من يفهم مقامه الا ان فيه عطف على الصيرف المحرر ولو لم يمتد العوض
 لنفسه كمن يولى الوالد الطرفين فبعض تولد من نفسه ونفسه ولو لم يمتد العوض من نفسه ولو لم يمتد العوض من نفسه
 في بعض البائع للمشتري ولو لم يمتد العوض من نفسه ولو لم يمتد العوض من نفسه ولو لم يمتد العوض من نفسه ولو لم يمتد العوض من نفسه
 ببعض الصور كما يظهر من مثيله بالوالد الثاني وان للثالث غير مطابق كما ذكره والا لان بعضه لنفسه ليس هو عيادته عن قول الطرفين الثاني
 ان اذا اشترى مال ملكه انما يمتد من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه
 من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه
 فبعضه لا يخفى باشتائها العوض مع العقد **قوله** ويجوز ان يبيع بغيره في البيع فلهذا ان كان البيع من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه
 للبائع من نفسه البائع الى المشتري فلهذا ان حصل العوض عند ما كان صرح به الشك في خلافه البعض العامة فيجب التفرغ في ذلك **قوله**
 ولو كان في النص ذنبه فبلغ وجب فقله وان لم يكن فليبلغ صبرا الى وان بلوغه مع الجمل شي من ذلك والاحتياج الى ان يمتد في بعضه
 شيء من النفع في المشتري **قوله** ولو احتاجت اليه هدم شيء هدم وهذا للبائع الارش اي لو احتاجت هذا المذكور وان في نفعه
 البيع منها الى الهدم فلا بد منه وعلى البائع الارش لانه انما في بعض المبيع نحو وجب عليه ومع المشتري بالحق فلا العوض **قوله** في صحيح

قبل قبضه مكره لا حرام والاصح ان يكون ههنا فان قلنا وجب ان يكون ههنا فلهذا لم يرد في ماله من ماله من ماله فان قلت
 على هذا يلزم ان يكون احد المالكين سلبا دون الاخرين يعني لكونه مبيعا لا مكره اعني انهما اقلتا معين واحد منهما واعلم ان الثاني في قول
 بعضه مغلو بقوله حال وكذلك في قوله على من له عليه مثله **قوله** وعلى المخرج به بطلانه فبعضه عوضا عن ماله فيلزم ان يقبض صاحب
 وهذا يقبضه ان يكون بيع ماله يقبضه بطلانه على من له عليه مثله **قوله** وعلى المخرج به بطلانه فبعضه عوضا عن ماله فيلزم ان يقبض صاحب
 الشراء فيقال ان النهي واجع الى نفس البيع فكان كبيع المجهول اذ عرفت هذا فلا يخفى ما في هذا التعليل من عدم الابطال بل هو
 فان الحال ان لم يكن بيعا لم يكن القبض عوضا عن مال المختار مؤثر في البطلان والآن ينزل على ان القبض عوضا عن المال يقبضه
 كونه مبيعا عن ماله **قوله** وكذا لو دفع اليه الاوامر بشره فاعلم انه لم يبيع الشراء لان مال الغير يخرج به شراء شي لنفسه فادام
 على ملك الغير فانما يختلف الى جوان ذلك والاصح ما هنا الا ان يعلم بغيره ان له مضافا ماله لم يملكه وان كان قد مضى
 المجلس ويريد بغيره اياها او شرائها لم عليه الطعام واستيفاء بعد الشراء ويكون الغير يكون الشراء له ابل الى ذلك واعلم ان
 وكذا ما فسر فان التفسير هذه بما قبلها من اوضح **قوله** وفي القبض قوله ان ملققات الى ان الواحد هل ينزل طرقة القبض فيكون
 الادب وذلك من الترخي في المبيع والاصح الجواز **قوله** ولو كان المالكان والمحال بغيره فصح اما اذا كان مضافا لم يثبت واما اذا
 المحال بغيره فلا يبيع ماله يقبضه بطلانه على المخرج من محقق وكان الاصل ان يقول او احدهما سواء المحال بغيره المحال عليه لانه اذا كان
 قرضه لم يبيع من كونه الاخر هو المبيع والمبيع ان يقول ان المحال بغيره مبيع من حيث يحتمل كونه مقابل الاخر اذ وما يقال ان شبهته
 بالقبض انظر لانه لا يملك بالقبض في ذلك ضعيف فالاولى ما ذكرناه وقد يحط في من غير واحد من كلامه المذكور في محلي الحال اعد
 صحاحه لانه اذا كان المحال مضافا وهو محال على ما هنا وملازمه فبطلانه صح ان ذلك جار على القول بعدم صحة الحال في المسئلة السابقة
 والا فافصح هناك هنا بطريق اولي **قوله** ولو يبيع ما ورثه صح الا ان يكون المبتدئ قد اشتراه ولم يقبضه فكل انما اعاد محضر
 بيع المورث ليعتق فيها ما اذا اشترى المبتدئ لم يقبض على المحال في الضمى هناك القوي فيما سبق بالجواز مع الكراهة وكذا
 الاشكال الى مثل الاشكال والخلاف في المورد انما اشتراه المبتدئ لم يقبضه وباعه المورث الاشكال في الاصلان وبشبهه وهو في الجمع
 ونحوها اذا اشتراه المصنف الصداق مثلا ولم يقبضه وامر من المدة بغيره وهذا غير مبني من الجلاء ولو انه قال وكذا الاشكال
 في الصداق وبشبهه كان ادله عليه لان التبرع الصداق في حيث جعل الشراء الصداق صادقين المراد بعيد عن الغم وحكي تحتها
 الشبهة بعض حواشيه من بعض النسخ وكذا الاشكال في الاصلان وبشبهه من غير ان التبرع غير ظاهر وجهه ومع ذلك فقد سبق بيان
 هذا الحكم فيكون تكرار بغيره **قوله** ولو قبض احد المبتاعين فبطلان ما يقبضه ثم ثلث الاخر بمثل القبض بطل الاول وعلى المبيع الثاني
 فبطل ما باع ما بطلان فلان ثلث احد العوضين بمثل القبض يقبضه فبطلان العقد واما ان يوجب فبطل ما باع المبيع الثاني فلا
 لا سبيل الى بطلان المعاهدة الصحيحة بخلافه مبطول المعاهدة الاولى فان الحق هنا متعلق بثلث بل يجعل بطلان الثاني بغيره بل كان
 فبطلان الاشكال ولم يفرغ من المثالين **قوله** والا فلا يقبضه تسليم الثمن والممن فان امتنع اجمرا وبغيره اجمرا فبطلان ما باع المبيع الثاني
 وجوب التسليم على كل من المبتاعين وهذا وان كان من احكام القبض الا انه لكونه اصلا في الباب افرده بالذكر وكان المراد بحكم
 التسليم ما يرد عليه بعد قبضه وكل ما ذكره بعد الاحكام سابقا فهو من هذا القبيل واذا وجوبه امر اخر ولا ريب ان الاطلاق
 يقبضه تسليم العوضين لكون كل من العوضين يتقبل الى من يرد بالعقد الى المتفاد والمفرض انما الجواز على التسليم
 فلا يبدؤ بالبيع بخلافه بالتبرع والابا المشري الاستواء العقلي فاداة الملك بالتسليم الى كل واحد منهما ولو امتنع احدهما من قبض ماله
 اجمرا يحكم فان هو وحده من قبضه مع نقد الحاكم فالظاهر ان كالدنيا بطلانه وهو من عليه فامتنع من قبوله له بغيره فبطلان ما باع
 مع ان غير معناه في المانع المتعين اولى **قوله** واذا ثلث المبيع بطل بغيره فهو من مال المبيع لا يبيع هذا فنقداهم فقول في تلك
 البائع بمثل التلث با ثلث زمان ويكون التلث كاشفاه من هذا ومثل دخول الابن في ملك الميث والعبدة ملك المعقوضه
 الصداق في ثلث المصنف **قوله** وان كان الاجنبي لا يوجب الا يتلث على الاخرى لانه عاينها صلبا الى العتق فيلزم ان يثبت
 لصاحب المال الى جميع عليه ويجعل الجواب لا يتلث لان ثلث المبيع بطل بغيره من المبيع الثاني الا انه لا يبيع ويحتمل ان لا يكون
 التلث بمثل القبض من البائع على التلث بغيره مما بين اطلاق مغلو الضمان بالحلان وهو من قبضه المبيع الثاني

فما كان في البلد المطالبين اعلو حلاله السلف ان اشتراط فيه تعيين مكان التسليم فظروا الاطلاق في منزل على التسليم بل العقد وبشكل
بانه ربما لم يكن جديلا الى بلد السلف فان المسلم لا يوثق بعوده والظفر هناك بل ربما يكون قد هرب من السلف فلم يظهر الا بعد ذلك فيكون
معه من مطالبه مفضيا الى ذهابه فلهذا ابدوا وطرفها الى امر فقه العزيم عن ادوات الحق وانما ذلك شرط بين مع كون الدين حالا والاستحسان
له فاباوا الحقيق ان يتيقروا المطالبين بان كان في موضع المطالبين مثل بلد السلف او ادون وان كان اكثر فله المطالبين بفترة التسليم بعد ذلك المثل
ولو انه برهن او ضيق وذهب **قوله** مع اول دفعه فالظن علم وجوب الصبر لما فيه من الضرر ونقص الدين الحال المستحق فان طالبه
بالفترة لم يجد على اي لانه بيع الطعام قبل قبضه مكرهه فلا يكون ممنوعا منه مع ان دفع الفترة وان كان معاوضه على الطعام فلا دليل
على تحريم كونها بيعا ويمكن المنع بوجوه وهو ان الفترة لم يجد عليها هذا السلف فلم يدل دليل على استحسانها انما المستحق هو الطعام فان ثبت
المطالبين بذلك والا فلا مطالبين بالفترة وانما ان الطعام مدحل والنقص من التسليم الذي جثته لم يجد في مكان التسليم عند الحالي
فلا مانع من التسليم الا ان كونه لشيء كان التسليم الذي هو حق عليه فاذا استغنا حق التسليم من المطالبين بالطعام وفقا لحال المسلم اليه
فلينقل حق التسليم الى الفترة في مكان التسليم حجابا بين المصنوع والبيع فلهذا اذا انقطع التسليم فيه عند الحول فان دفعه والعوض من بيعه من
استحسان المطالبين بغير ذلك المكان لا يمنع من المطالبين به لا يستلزم التكليف بما لا يطاق والفترة لم يجد عليها العقد **قوله** ولو كان حيا
حاذوا حيا العرف لان نظرت المنع من بيعه من غير التسليم البيع قبل القبض منتف هذا لكن بشكل بان المطالبين بالقبض المالى في بلد لانه
حق دخوله في ذلك الموضع من شخصه مطالبين فيخص بذلك البلد ويضعف بان استحسان المطالبين في ذلك المكان لا يمنع المطالبين بغيره
ولا دليل على الاختصاص من شخص المطالبين رغم ولو سلم ما ذكرناه في السلم ان هذا فعلى الجواب الاول استحسان المطالبين بالطعام كما هنا ما كان
وهو جدير بالتخلف وفيه فرق وعلى الثاني وجوب بفترة العرف **قوله** ولو كان مضيا فله المثل حيث كان لا فرق في ثبت عليه بعد وان
يتم كل كان ولا ما حوز باشتق الاحوال **قوله** فان دفعه والفترة الحاضرة عند الاعوان اي ولو كانت اذ يد من فترة بلد العصب
ويظهر من المختلف الجواب بفترة بلد العصب اذا كانا في الفترة المدكورة وحكي الاول وهو حجة وهذا من والى وهو
الاصح ولو تفاوتت الفهم فممنوع وفي الدفع لانه فترة الانتقال الى الفترة في المثل ويجعل من حين الانتقال ويجعل الاعلى الى حين الدفع والاعلى
يكسر وله منعه الناء قوله فان الشك انما من غير نظر بطام بضم الباء لان المضبوط انما هو البيع لا ثاؤه فان المعاون من غير الاعلى
الاصل **قوله** الثاني لخاصة بغيره قبل القبض خبر المشرى بين الفسخ والشركة ما سبق من كلامه في الفسخ السابع من مزيج ما
بإزالة البيع بانه في هذا لا اطلاق في المعامل باهنا وصحى في الشركة ففقه التسليم على البائع لان هذا العيب مضمون عليه التخليص منه واجبا عليه
لوجوب تسليم المبيع الى المشرى بفترة **قوله** الثالث لو خضع قبل القبض وامكن استعاذته بغيره بغير المشرى فيجب على البائع استعاذته
في صورة الامكان لان التسليم واجب عليه ولا يملك الاستعاذته **قوله** ولا يخبره اي وان لم يكن استعاذته بغيره وان لم يكن اصله
بغيره فلهذا كثير خبر الفسخ والصبر **قوله** وفي لزوم البيع بالاجرة ملاه العصب نظر جعفران يقول وفي الزام البائع نظره منشاء النظر
من ان العيب مضمون عليه المنتفع من فوائدها التي اتمته في البيع وليس المنتفع من هذا العيب وانما هي ثناء المبيع فلا يكون مضمون وهو الاصح
ولا بد من ضعف هذا النظر في سبب عن مزيج بل ثناء غيره مضمون والمنتفع بثناء فلان ثناء المصل محل له وفي ان المبيع لو سمي بغير
البائع ثم هزل بمجيئ غيره الوجهان الاول ان كان المسمى موجودا فانه وقت العقد فانه مضمون فلهذا **قوله** ولو صدق البائع عن التسليم ثم سلم
اجرة ملاه المنع لو قال عن التسليم كان او لا ان التسليم فعل البائع فكيف يمنع عن المشرى واعلم ان اطلاق هذه العبارة يقتضيه شمول ما اذا
كان منع البائع التسليم محكما حبس البيع بقبض المسمى وثبتت الايجرة في هذه الصور فنظره منشاء من ان حبس محكي واذا من في الشارع
ومن ان جواز الحبس غير مسقط حتى للمنتفع فلا يلزم من ثبوت الاول الثاني ولو اطلب المشرى والاستماع ببيع في بدل البائع بنفسه
وبغيره المحبس فلهذا المشرى لظان للمبايع المنع والنفقة في عقد الحبس على المشرى لانه ملكه وما اشبهه بمثل منع الزوجه نفسها قبل
الدخول الى ان يقتضيه المهر فان في استحسانها النفقة مرددا ويجعل الفسخ بين المور والمعر **قوله** الفصل الثالث في الشرط عند
البيع فابل للشرط على الا بان فيه وهو ان يقتضيه العقد في العيب يعود الى الشرط مطعون كان المبادر بعوده الى الشرط الذي لا ينافيه
وهو ان يقتضيه البيع لانها المذكور والمادة بما يقتضيه العقد منع في نظر الشارع على ان يكون مقيد كالمثل في البيع المشرى والشرط
للبائع وهذا هو المقصود الكلي الاصل في التسليم الذي لا يلزم العظم العرفي المطلوب وهو الانتقال الى ابر وجهه الحلي والحيوان وكونهما مما جعله

الشائع من كمال الانتفاع بحال الشئ بعد ما يحددهما بالنسبة الى البيع وامان لا يفتضحها العقد فاما ان يتعلق بمصلحة المتعاقدين كما لا يعمل باليمن
 والعينين والشهادة وصغر مضبوته في السلف كالمضاعف والكاتب وهو جابر اجماعا الذي يفهم من سوف عبادته هنا وما سببا من قسم
 الثالث من مراده بما يتعلق بمصلحة المتعاقدين ما يتعلق بهما بالنسبة الى العقد واحدا العوضين فان بدلا لا مثله بدل على ذلك فان الاجل في
 احدا العوضين والجلد المشروط لهما او لاحدهما في العقد والرضوخ والنسبة بالنسبة الى احدا العوضين والشهادة على ذلك المعاد في كل
 شئ من ذلك وكذا يفتضح الصفة المضبوته يكون بها في السلف **قوله** وامان يتعلق فاما لا يفتضح العقد كاشتراط منقعه البايع كجائزه
 الشواهد وصاغة القضاة واشتراط عقد المراءى من كون هذا القسم لا يتعلق بمصلحة المتعاقدين عدم بطلانها من جهة كونها متعاقدين
 والائتمار المتأصل بين هذا القسم والقسم الثاني فغلبا على الترتيب وهو لا يفتضح الا يكون هو المبيع او لا يعجزه وكذا القضاة **قوله** او بشرط
 ما يفتضح على الغلبه الملاءمة العنق وانما كان مبينا على الغلبه لان عنابر الشائع بذلك الوتر انضمت ونوع العنق باق في سبب
 بغيره يفتضح هذا البيع مسابلا العنق ومن دلائل ثبوتها على الغلبه ثبوت السبب الى المجموع اذا اعتق الشق **قوله** وامان يفتضح
 منقعه العقد كاشتراط ان لا يبيع او لا يعجزه او لا يخلو ولا يفتضح المراءى في ما يفتضح عدم منقعه الذي جعل الشائع العقد من
 هو هو بحيث يفتضح ويؤثر عليه على اثره وانما لا يفتضح الا على الاجل واضع كاشتراط العوضين الى المتعاقدين واطلاق الضرر في البيع وثبوت
 المشتق والنو في اليمين والملاءمة في الضامن بالنسبة الى الضامن واستقلال الحق في من الملاءمة على اثره ونحو ذلك فلو شرط في البيع
 ملاءمة المبيع كان ذلك مناجا لما جعل الشائع عقد البيع وفاعا ومنقعه المراءى في مثل بشرط ان لا يفتضح باي بيع اصلا ولا يبيع بل لا يفتضح
 كماله الا بطلوا الملاءمة وكذا ايضا في ذلك لان الغرض الاصل من الانتفاع بالملك انما هو اطلاق الشرفان فاذا شرط عدمها او عدم
 اليمين في منقعه العقد فبطلت على هذا الوتر عدم الانتفاع في ما ما معناه يجازي ان يكون صحيحا المناقاة منقعه العقد ومنقعه
 اطلاق الضرر في البيع يفتضح جوازه وقفا فاما ان لا يفتضح الملاءمة لا يفتضح المناقاة ويمكن ان يفتضح الملاءمة من حيث هو هو النص
 في كل شرط الملاءمة فاما ما يفتضح منقعه العقد وفتح ذلك لا يفتضح من مكره الفواعل في خضار الحياض مثلا فان ثبوت منقعه العقد
 في كل ان يكون شرط سقوطه مناجا المتعاقدين ان في البيع الذي هو اثر المصلحة لان ذلك يفتضح من اشتراط ان لا يبيع المبيع مثلا
 الحاشية لانه هذا الاشكال ان الشرط على انما منها ما انعقد الاجماع على حكم من حصره فاما فلا يفتضح منها ووجه فيه المناقاة في
 كماله عدم انما هو من المصلحة باي بيع او مصلحه مقابلته ولا يفتضح من الملاءمة ما يفتضح منها ما ليس واحدا من النوعين فهو محسب نظر القضاة
قوله والعنايطان كالماء في المشرع او يفتضح الى جهالة الثمن والمشتق فانه يفتضح في هذا الضابط فان منافاة اشتراط عدم
 الجهر المشرع عن ظاهره في بيع كون الشئ مملوكا ولا يفتضح ما لا يفتضح في حصر الثمن والاشتمال داخل في ما يفتضح
 منقعه الملاءمة من غير ان اريد به بالنسبة الى العقد المتضمن له في حصره واضع ثم ان قوله او يفتضح هذا الضابط فان منافاة اشتراط عدم
 المشرع فان بيع الغرض مشرع **قوله** والا فوى بطلان البيع ايضا اي فاشترط شئ من اجزاء البيع المتضمن بشرط كاشتراط عدم
 للملك ان يفتضح الملاءمة من حيث هو مجموع فاما امتنع بعضه ثبوت يتعلق بالاجزى يكون الباقي بطلان الغرض وهو الاصح
 ويجعل خفا الصلح لان الزاوي فلا يفتضح كماله فاما امتنع احداهما في الاخر وليس بشئ لان الزاوي لا يفتضح ولا يفتضح بها **قوله** ويجوز اشتراط
 ما يفتضح العقد من منافع البايع دون غير مكله الزم سبلا في اي دون ما يفتضح العقد كاشتراط جعل البايع الزاوي سبلا
 فان ذلك غير مفيد له بل يفتضح من غير وجه الشهادة بشرط ان يجعل الزاوي سبلا وكانه نظر الى ان الاول لا يفتضح فيكون
 من عامل العلم البديهي بامتناع ذلك من غير وجه الشهادة وانما يفتضح العقد ايضا لان جعل الزاوي سبلا والنسبة ليس للبائع فيه
 مجال السعي مجازا في امتهاد الشاهد فان ذلك وان لم يكن من مفيد الزاوي لان محل الشاهد الذي هو المصلح بالشرط فعلمه لا يفتضح البايع
 الا انه يمكن سعيه ونوعه الخامس للمشتق **قوله** ولو شرط التفتيح في حصره لا يفتضح الزاوي في ذلك صبره في سبلا او غير ذلك مقلد
 ولو شرط الكتابة والتدبير صحا في معنى العنق وعموم المؤمنين عند شرطهم بطلان المبيع **قوله** ولو شرط الاجازة لم يفتضح اي لو باع
 كون المبيع عليه على البايع لم يفتضح ولا يفتضح في حصره ثبوت الملك **قوله** من مع الاول بشرط اجلا يعلمان عدمهما قبله او بشرط
 فاجز الثمن الذي يفتضح او لا يفتضح بالمبيع ذلك فلا يفتضح على شكل اي بشرط الانتفاع بالمبيع الف سبلا والاشارة بذلك الى ان
 الزمان من دون **قوله** ما يفتضح صحا وجه الغرض وعموم المؤمنين عند شرطهم بطلان الاشكال من هذا واشتراط الاجل المت

بفرض منع البائع من الانتفاع بالشيء والمشتري بالبائع أصلاً فهو منافع لمقتضى البيع ومنه نظر فإن الانتفاع بمقتضى الانتفاع بالشيء أيضاً فلو لم
أن من كان من هذا صنفه لا يقطع بغيره عادة لا يصح فأجله سنة وستين وهو يعبد على أن الوجه الثاني لو كان صحيحاً لم يكن للاول أثر فلا يثبت
الاشكال لوجوب استثناء هذا من عموم الشرط وما ذكره الشافعي في جبر الاشكال قريب من هذا لأن عموم الاشتراط لم يوجب استثناء
المشتري وأعلم أن من يملك الوجهين ينافي الاشكال والرد بينهما فكيف العرب لأحدهما على اشكال وطرفه الصحيح ليس يعبد وإن كان التوقف
في مثل ذلك غير السليم **قوله** ولو شرط أجلاً جحواً لا بطل البيع لاستثاله على جهة أحد العوضين لأن كان الأجل للشيء في الجملة في **قوله**
الثاني لا يوجب تعيين الوهن المشروط وأما بالوصف والمساهمة فلو لم يعين ما من العزم والجملة لأن الشرط داخل في أحد العوضين
ولم لا يقتضي الشيء بطله لو كان منها من النفاضة والكثرة في مقابل الوعدان بها وسهولة بيعها وكالاجتهاد من وادها في فكلمة أصل ذلك
فلولا التعيين واستدل الشافعي على الإثرب بأن كلما أصبح اشتراطه ظهر منه بالضرورة وبغيره كلما أصبح منه لا يصح اشتراطه وهذا هو الجواب
الأصح وهو أنه لا يثبت في المشتري من المقتضى إلا ما كان صحيحاً كان ملاصقاً وهذا أصل الوجه اشتراطه وهو أن شرط ما لا يصح اشتراطه
الأن هذا لا يثبت به المدعى لأن المشتري فيه هو اشتراط ما لا يصح اشتراطه إلا أن هذا لا يثبت به المدعى لأن المشتري فيه هو اشتراطه
بحول في وقت الاشتراط وفي وقت الوهن معلوم ولا يثبت في المقتضى المذكور في نعم لو كانت المقتضى هكذا كلما أصبح منه يصح اشتراطه وهو
سواء كان في وقت الاشتراط معلوماً أو مجهولاً لتناول المشتري فيه وفوقه صحتها على البهتان كصحة المشتري فيه ولا بد في المقتضى
في كلام الشافعي من قبيلها بالوقت فإن كلما أصبح اشتراطه يوجب أن يكون منه في الوقت الذي يطلب هو الاثبات بالشرط
صحيحاً حتى لو صح في وقت كونه مجهولاً لاشتراطه إذا صادف معلوماً لم يكن منه في وقت الاشتراط صحيحاً فلا بد من قبيل صحة وقوع
الوهن بكونه معلوماً على أن العكس أيضاً وهو كلما أصبح اشتراطه يوجب أن لا يوجب منه ما قلناه صحيحاً لم يكن فيه ذلك على
ثبوت هذا المدعى وإن جرى على خلافه كان محل المنع **قوله** ويعين الكفيل ما بالاسم والسبب والمساهمة هذا الوصف كقول
موسى بن عيسى لا يوجب اشتراط تعيين باحده الطرفين التثنية والكلام كما في الوهن والمقتضى كما سبق **قوله** ولا يفتقر إلى تعيين العوضين
بالضابط العدلية لأن الغرض من الشهادة في قولها اشتراطاً ومناط ذلك العدلة **قوله** فلو عينه فالأثرب بعينه وجهر الغرض من
الغرض بذلك عموم السلوك عند شرطه ومجمل صحتها لعدم حصول المطلق مطلق الشهادة العدلة وفيه منع **قوله** وهذا شرط
معاذ الوهن لم يوجب شرطاً من أصله لعدم ومن شرط صحة الوهن كونه مملوكاً يكون الدين ثانياً وجوب الاشتراط لكل حال
قبل تمام العقد وبما يحجب بان ذلك شرط صحة الوهن لا شرط اشتراط الادبته وكذا القول في الدين فان ثبوته إنما هو شرط الوهن
قوله ولو شرط المشتري بالوهن أو الكفيل غير البائع وكذا الواسع الكفيل ولا يجعل له أخذاً على ذلك أن كان المنع من قبل القائل
لما استأجر **قوله** ولو شرط الوهن أو عين قبل القبض أو بعد القبض لا ينعقد الشرط والملا بقبول القبض بالمشتري الوهن ينبغي أن يكون هذا بناء
على اشتراط القبض الوهن لا يفتقر إلى القبض الوهن بغيره على القول الآخر **قوله** ويجعل عبداً فيما لا يملك من اقله في اشتراطه إنما يوجب
الأصل من كونه صحيحاً **قوله** ولو قبض بعد القبض وكذا لو هلك بناء على اشتراط في صحة **قوله** لو بطل العقد بشرط العتق مطلق الوهن
المشتري صح الذي في المذكور وإن اشتراط العتق مطلق وعنه المشتري صحيح عندنا وعند الشافعي وعنه البائع صحيح لا عندنا وعلى هذا
اشكال عبارة الكتاب هنا لأن المبادر من قوله مطلق بشرط العتق عن التفتيد بواحد معنى وخبر فهم منها أن اشتراط العتق عن البائع
لا يوجب كفاية الشافعي **قوله** والأثرب أنه حوالبائع لا يصدق وجهر الغرض بان اشتراطه يقتضي خلق عتق ولا شرط من جملة العتقين
فإن كان من طرف البائع فهو محسوب من جملة الثمن ولهذا جازح في التفتيد وما كان من طرف المشتري فهو محسوب من جملة الثمن
ومما لا يكون حقا لغيره لأن العتق وقوة ويكون كالمنزاع بالندرة المحقق أنه لا منافاة بين كونه حقا للبائع وحق للعتق
فهو في الفلانة هذه العبادات فأنها تقتضي الحضا والخم في البائع والصحيح المطابق هو ما في التذكرة لأن العتق القوي فلا بد أن
يكون من حق الممنوع وبما أن معنى ما هنا أجود لأن البائع يطالب بتمام ما اقتضى عن القيمة بسبب الشرط إذا فسخ والشرط ولو كان
يعتق حتى لم يكن له المطالبة بالجميع والتحقيق في ذلك أن العتق فيه معنى العتق في العبادات وذلك حق الممنوع والحق هو حق
العتق وإن المالك على الوجه المخصوص للمعنى وهو حق البائع ولما لم يكن للاولين تعلق بالمائة ببيع قطع النظر البحث عن المسئلة
عنه لأن البحث هنا إنما هو لأجل تحقق ما يوجب على ملك من أحكام المائة فخره إلا أن كون الشرط حق للبائع فيكون ما هنا
مع حصة أصح مما في التذكرة وإن كان كل منهما صحيحاً **قوله** فلا المطالبة بغيره فغيره على كون العتق المشروط حقا للبائع يقتضي أنه على

تفكر كونه حقا مع المطلب المذكور في المذكرة مخالفة لانه قال فيها وان قلنا ان حق البائع فذلك عندنا وهو صحيح وجهي الشاخص يكون بغير علم
انه لو استقر سطره على ان قوله **قوله** ولو امتنع المشتري بخلاف البيع الفسخ والامضاء هاهنا الجواب على الفور ان على المزاجي فكل منهما محتمل
وان كان الاول هو **قوله** لا اجبر المشتري الصق بالعبارة فترابها بالحق حطوا على الامضاء الاعلى الفسخ اي على البائع في الفسخ والامضاء
لا في اجبار المشتري والحق عطفه على الفسخ لا يخفى شي واحدا لا يفهم ولو فرضي بالنسب عطفه على منعه الجار والمجور لا يمكن ان يخفى في
هذه بين الامتياز ولا يخفى اجبار المشتري واعلم ان في اجبار المشتري على العتق من جهة احدهما عدم لان البائع طرفا اخر هو الفسخ
والثاني ذلك الظاهر نعم وقوا بالعتق وقوله لا من عصى احد وهو الاول **قوله** فان تعيبا واجلى المشتري جراه لبقاء الوفاء
الاجبال الاكلام في الاجزاء اللاحقة الغيب محتمل ان يكون البائع الفسخ بطلان بارسال العيب ولو امتنع في الاعضاء فكل يكون الاستيلاء
ما دام الفسخ فعد غنما له الثالث فيرجع بالقيمة لم يثبت له الفسخ كيف لان حقا سوا تخاروا المذكور الاول فان قلنا بالثاني فهذا للرجوع
القيمة في تمام الولد **قوله** ولو تبا او تعيب بما يوجب العتق جع بما يقتضيه شرط العتق هذا الاحتمال بين العتق وهذا
الشرط لا يوجب عليها العتق والاعتمال الاخر مخير بين الفسخ والرجوع بالقيمة وبين العبادة بجميع القن وذكر الاحتمال بين العتق وهذا
ثبوته كل من الاثنين وكلام المدرس لا يخفى من شيء لان العتق ما لم يوجب عليه الشرط محتمل ان يكون الشرط مقابل
مع العتق وقد حصل بعبارة مفصلة في القيمة بطريق مذكور ما ذكره وبشكل ان يكون الشرط مقابل بعض فقه العتق والشرط مقابل
بما شئ في القيمة **قوله** فقال كم بمشروع مع شرط العتق ما تقرر بمشروع لكان التفات بعين نسبتها الى الثمانية انما يعاين
من المشتري عضدا مع العتق وبه الى البائع وهو الذي يتباح به البائع من مقابل شرط العتق فلو كان العتق سلبا لاصنف البعير
عشر في ذلك بخلافه في عبارة الكتاب خصوصا في هذا الخوان المبادر من قوله يرجع بالنسبة من المشتري مع هذا النسبة بين العتقين
وليس بمفهوم فان ذلك يرفع الى البائع مضافا الى العتق ومع ذلك لا بد من شيء بالنسبة هو نسبة التفات الى القيمة الدنيا ام الى
العليا وانما المسوق البعير هو القيمة الدنيا فاذا فرضنا النسبة بالرجوع فخذ مقدار ذلك الجزء من العتق من المشتري واصنف الى العتق
ويكون الاعتداد بان سوفي الكلام دليل على ان الذي يرجع هو البائع وذلك ينافي كون الرجوع من العتق بل هذا المحذوف مفقود
من يرجع البائع على المشتري عتقا او تلك النسبة من العتق فاذا كانت النسبة رجعا مثالا فنظر الى مقدارها من العتق كم هو فخذ من المشتري
بقية ذلك يكون متعلقا من محذوف على ان حال من النسبة لا يخفى ما من من التكلف **قوله** انه الفسخ بطلان القيمة اي جميعها لان الشرط
لم يأت من المشتري فيسلط البائع على الفسخ **قوله** في اعتبارها اشكال محتمل ان يكون المراد في بعض اصنافها اشكال يتشابه في اصل
بمجرد العتق لانه اول حوله في ضمان المشتري ومنه يوم التملك لانه وفي الانتقال الى القيمة وبطلانها ان الحكم مغلفا بالعين واعلم ان القيمة
العتق الى التملك لانه في جميع ذلك مصفون عليه والاصح الثاني لان ضمان العتق لا يقتضيه ضمان القيمة مع وجودها فلا ينفصل الى
القيمة الا عند التملك ويحتمل ان يكون المراد في بعض كغير اعتبارها اشكال يتشابه في اصل اعتبار القيمة عند شرط العتق لان ذلك
مضاد ضمان المشتري ومن احتمال اعتبار القيمة على الشرط لان الشرط حو على المشتري وهو من ضمان العتق ولم يأت من المشتري
ومجموع العتق مصفون فعد الفسخ صبرا لصلح جرحه من البيع والشرط وهذا هو الذي حفران محرم به والاول مصغف جدا **قوله** وفي
التكليف اشكال يتشابه من حصول العتق ومن الشرط عتق هو فترابها لا معصية ومنه عتق الوجه الاول بان العتق الحاصل من المشتري
في ما يات فيه ما سبق من الرجوع مما يقتضيه شرط او العتق والرجوع بالقيمة والعق في بين هذه وبين ما اذا تعيب ما يوجب العتق
حيث لم يزد في الحكم هناك وهذا او في اشكال الاول العتق في السابق لا يعد مسوقا الى الجلال ما هنا **قوله** ولو بغيره او فسخه او كباين مخير
البائع بين الفسخ والامضاء في المذكور مخير البائع بين الفسخ والامضاء في المذكور مخير البائع بين فسخ البيع والامضاء فان فسخ
البيع بطلت هذه العتق ولو وقعها في غير ملك تام وفي الفسخ هذا العتق لغيره لان العتق مني على الغلب والسرانية فلا سبيل فسخ مع
بعضه وهل له امضاء والبيع مع طلب فسخ ما فعله المشتري في احتمال هاهنا كلامه فاشترى من فسخ البيع والامضاء فكل ان الشرط محتمل
بل لا ينفصل هذه الامور لان مضرت المشتري بكلاما ينافي العتق بشرط من غير صحيح لم شرعا وهو الذي ينبغي ان يفي واماماني
العبادة فلهذا معنى للمعروف وخالف هذا العتق لشرائه فاننا اذا وقع العتق بشرط لا سبيل الى تحلل العتق لا ينافي على
التعليق للمشرى لا ينفصل الفسخ من جهة في ان لطلب فسخ ما فعله المشتري موضع ما لان الذي ينبغي ان يفي ان المشتري موقع
شرعا من كل طرف ينافي العتق المشرى **قوله** ولو شرط للبائع لم ينع لغيره الاول على عتق يكون شرطا مخالفا للمشرى **قوله** ولو شرط

ان الاضاح والذبيحة كانا من اموال الحج والذبيحة وحملها واجادها من اجل ابطال الذبيحة لا يصح بيعه منفردا لا يصح بيعه جزءا من المقدس وبيع بايعا
مقتضاه العاشر ان كان المبيع ثابعا ومقتضى ما يختلف باختلاف المقتضى فان جامع الجميع لم يصح وان شرط المبيع واحد وبيع المبيع على
العلوم صح وبغيره فظهر لان ثابعا الشيء المسمى بحسب الواقع وانما يفتقر الى المبيع كاساس المبدأ والمبدأ مع العلم لا يخرج للذبيحة بل
الصيغة قال في قول جلال المجلد من المبيع فالأقوى الصحة لا يفتقر الى اشتراط ابطالها لان ثابعا فكأن مقتضى ان الثابعا لا يفتقر
باطلة الصيغة وهو الأصح **قوله** ولو باع ملسا في الاجزاء على انه قد يبيع في فدان في زيادة المبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
ان قد يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
على انه مقتضى خروج كذا في القواعد العرفية بين كون ذلك من غير المبيع وهذا من انما القاب الوصف وعلى تقدير كون الزيادة
للمبيع ينبغي ان يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
الفتحة والامضاء وحصره من الشيء اما تجزئه بين الفتحة والامضاء فقط واما ان يفتقر الى حصره من الشيء فتشكك ان يفتقر الى
المقابل للمجموع الشيء هو ذلك الموجود غايته ما هناك انه يعلم انفسه الانفراد واستثنى في كلام المصنف خلاف ولو كان يختلف
الجزء ففقد خبر المشتري بين الفتحة والامضاء بغير حصره من الشيء على اى اقسام المصنفه المختلف وهو خبره ابن ادریس
في نسخة من بين الفتحة والامضاء المجموع الشيء في الاختلاف انه مسمى على قول بعض العامة من ان الصيغة لا يوجب الاشارة وليس ما قاله في ذلك
خروج عن المبدأ الطبيعي وانما هو مقتضى بعض الطبقات التي لا يقابل شيء من الشيء ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
الاجزاء لا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
هذا القول انما يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
لو كان على المبيع ان يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
للمبيع ارض يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
على المبيع وقال الشيخ في تارة ان يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
بعض روايات في الفتحة والامضاء الكتاب العزيز فان اخذوا ان المبيع يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
اخذ المبيع بغيره من الشيء ومثبت له انما يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
العقد **قوله** ولو باع ملسا في الاجزاء على انه قد يبيع في فدان في زيادة المبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
منها وبظهر من تخصيص المصنف احتمال البطلان في مختلف الاجزاء وان المغلب العنبر عند هو الاول **قوله** والصحة في الزيادة للمبيع
موجب للصحة هو المجمع وكون الزيادة ليس جزءا من الحجارة العلم به على الحكم بغير العقد فيكون للمبيع وجهه وبذلك للشيء الجاهل
وهل يثبت للمبيع لان الشرط على العلم بغيره شيء **قوله** ولا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
المسائل الاجزاء ومختلفها وجه القربان المبيع هو عين الشخص موصوفا بكونه مقدرا وحصرها بالعين المعينة ولقوات الوصف
لا يخرج المجمع عن كون مبيعا ولا يختلف في ذلك ملسا في الاجزاء ومختلفها موصوفا بالشيخ صغيف مع بقاء المبيع الجاهل لقوات
الوصف للصحة الجاهل دون المشتري ويكمل كون الزيادة للمبيع بها بتخير المشتري وتكون المبيع في المختلف بغير المشتري والمشتري
في المقتضى وجه ذلك قد علم مما سبق **قوله** والمشتري الجاهل طرف القضاة بينهما بين الفتحة والامضاء والمجمع اى الاقوى
ان المشتري الجاهل في طرف القضاة في مختلف الاجزاء ومقتضاها ان يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
والمقتضى وقد عرفت مما سبق **قوله** ولو قال من هذا الى حيث يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
مستحاضا في شرح الاشارة على ان اجزاء الارض ملسا ويزاد وصفها وتارة يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
الصحة والاحتمال البطلان **قوله** وكل شرط يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
كجهالة الاصل في الشيء او الشخص **قوله** وما لا يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع
بذلك المسمى من مبيعته فان لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع لان القاب عن معلوم لما كان ذلك مبينا على الاختلاف لم يفتقر الى اشتراط كون الزيادة للمبيع

ان اطلاق ما يذكر من العوض محمول على الشيء عمداً بمنقضة البيع فلا يحمل على شيء آخر غير هذا المقصود فان الاصل
 عدم وجوب شيء ثالث على الشيء يكون عوضاً له والا اصل عدم وجوب الامرين عنه بثبوت في ذمة المشتري ثم يتحول حتى الضمان
 له او بعضه على المعسر قوله اعني عليك وعلى جسمائنا او تطلق امرئك وعلى امرة لانه عوض في مقابل فكنا لا يصح فيها تقدم خلاف
 الصور بين المذكورين فانه يصح فيها الشرط العوض على الامر لان العنق في الذمة من قبل الملك والطلاق في ذلك من قبل الزوج
 وليس بينهما معاوضة بحيث يستلزم عوضان يكون من غير المعاوضة لكن هذا سؤال وهو ان هذا القول ان كان على طرفي المعاوضة
 فلا خلاف لما هنا لان المعاوضة ايضا جائز وان كان قوله ولو كان على وجه الضمان صح البيع والشرط ان يكون الامر به عينا
 التي على طرف الضمان بمعنى ان يضمن جسمائنا هي الشيء وبعضه صح البيع فافهم البائع على هذا الشرط ايضا صح فلا يكون القول
 الاول صواباً ولا موجباً للضمان انما الحكم في ان الامر في ذلك ووقع العقد عليه انما بالضمنا على الوجه المعبر به ويحقق
 لزوم البيع والاخذ بالبائع لكن هذا يجب على الشرط بعد العقد الامر السابق فيه وعلى هذا حال لو لم يضمن ضماناً ما لم يجب
 ملاحظة ما فيه من ان لو قال ذلك على وجه المعاوضة بان جعل له على هذا العمل ذلك الجعل لوجوب المنقضة وانقضاء المانع وبصرح في
 النكاح وعلى هذا ينطبق على البيع ولا حاجة في ذلك لان المعاوضة عند اخراج البيع عن البيع فذلك ان القيمة المشترط
 في نفس العقد هي ان يجمع بين شيئين مختلفين فاذ في عقد كبيع وسلف صوته بمثل هذا العقد عشرة اقساف الخطر صوته
 بكذا من اجل ان كذا بما تدرهم فيكون بيعاً وسلفاً باحدى صيغة التي يجازيها يكون بلفظ البيع من البائع وهذا وان كان في الصورة
 عقداً واحداً لا حاجة في جوابه وبقولنا والعوض من الجميع الا انه في قوة عقدين ولا محذور في صحة ذلك عندنا وكون المعوض معلوماً
 بالاضافة الى المميز معاً كانه انتفاء العزم والمجازاة وان كان عوض كل منهما محض صر عنه معلوم حال العقد لا يبق كل منهما ببيع
 ولا يبق البيع من العلم وانتفاء العزم فلنا كل منهما محض صر عنه معلوم حال العقد لا يبق كل منهما ببيع ولا يبق البيع من العلم وانتفاء
 العزم لانا نقول كل منهما ببيع في المعنى وفي الصورة هما بمنزلة عقد واحد فيكون العلم بالسنة في ذلك العقد واجازة وبيع مثله
 بعينه هذا الدار واجازة الدار الاخرى سنة بما تدر وبسلف العوض من فئمة المبيع واجازة المثلين ومهر المثل ذلك لان العوض
 الجوهري في مقابل العقد وانما يبدل في مقابل كل واحد من جهة بالسنة الى غيره مما هو مال ولان هذا قوله من غير حصر على اشكال
 يتناول من اطلاق الاصحح ان يسطر على المثل ولان بالسنة الى المبيع كالقيمة السوفية بالسنة الى السلعة ومن ان الماراة انما
 بغير من السنة لو زاد مثلاً عليه فلا يفسد على لا بعد عوضاً لضعفها وهذا بناء على ان المعوض من المهر السنة مع زيادة مهر
 مثلاً عليه يستحق ان العقد خلافة والا صح عدم المحضر من السنة لو زاد مهر مثلاً عليه قوله ويجوز بيع المهر بغيره لانه
 اذا وصفت ان يكون الطرف سبعة الثمن جازاً اذا جمعت البيع باقى الشرط قوله وان يقول بعينه هذا في نظر غيره كل طرفيهم
 بشرط ان يكون اوطال المجموع معلوم وان جعله تفصيلاً لم يحصل العلم بغير المبيع وان كان قد وقع من اجزائه يجرى الى العقد
 ان لا يلقى من هذه الجهة ان عزمه في المبيع وقد وصفت ان يكون الطرف سبعة الثمن وخلاف بعض العامة في تحريم ذلك لا ينافي اليه
 الفصل الرابع في الاختلاف في اطلاق العقد بغير نقل البلد بان تعدد الغالب فان شاعرت الشقوة انصرف الى التجهين لفظاً فانما
 ابهما بطل وكذا الوزن ولو اختلفا في ذلك ما عيناه او صغر بعدا نقادها على ما ذكر في العقد ولا يبينه القول في البائع في بيع
 ان كانت السلعة فانما الماراة في ما عيناه من الثمن وكذا ذكره بما سأل احكام الثمن وقوله بعدا نقادها على ما ذكر في العقد جواز
 من اختلفا في ذلك العيين ثمتا في العقد فانما اذا اختلفا على هذا الوجه يكون القول قول مدعي الصحة بيمينه اذا القائل بعدم ذكر
 في العقد بل على ضارده فاذا حلف على ذكره في العقد فانما انما يحلف على ذكره في العقد فثبت ان يحلف على ذكره في بيع
 به العقد فثبت دعوى الاخر ويبقى اختلفا في العقد والوصف على حكمه واعلم ان الصنعة ذكره يعود الى ما ذكر ما عيناه
 لكن قد يقال قوله بعدا نقادها انما مستلزم لان اتفاقها على ذكره في العقد ليس بزيادة على قبضها اباه لان المبادر من ذلك هو التجهين
 العقد لا يضره بغيره ولا يبينه حاله وان كان ثم يبينه فانه لا يمكن ان يثبت في حال البينة ومن يكون مسمى ما هو في حقه على مدعيه وانكرها
 فان قلنا بالاول والسلعة فانما المدعي هو المشتري وبالثاني وبالبائع فكل منهما مدعي ومنكر وما فيه هو خفاً اكثر الاحكام في حق المدعي
 بان المشتري مع قيام السلعة يدعي ملكها او انتفاعها اليه بما ادعاه من العوض والبائع ينكره وقد ينظر فيه بان البائع لا يثبت في كل

ما كان له التضرع فلا سبيل الى ابطالها وذهب المصنف المذكور الى ان المبيع من الكفاية والاجادة والوهن والعيوب
 المقتضى لانتقال الملك بغير علم من السقوط طارداً بغير الخلف الا ان يثبت الملك قبله فلا سبيل للتضرع اطلاقاً واداساً والاب
 مضمون عليه ان يد المشرى بالسنة الى المبيع يد ضمان كما هو مذهب **قوله** والمبيع استرجاع الساجد بملك عند الساجد ولا
 لان العين ملكه وان تغلب بها حق سابق على وجه اللزوم فيلزم عدم انتقال ملكه لكن لا سبيل الى ابطال حق المساجد منها في تغييره بل
 بالبدل وبين الرجوع بها والعيوب المقتضى ابطال الاجادة وانما لم يكن له في ذلك لان عود الوهن عن موثوق به لا مكان بهرم لو
 الدين فانزله بغيره بالسنة اليه **قوله** والاجرة المسمى المشرى وعليه جوف للمثل للبائع اما ان الاجرة المسماة فلا في الاجادة عقد صدر منه
 على صفته في وقت كان مالكا له واما ان عليه جوف المثل للبائع فلان المبيع بعد الفسخ فهو له وكذا ما صدر الى غيره منها اجارة المشرى
 فغيره ومنها العدة اجرة المثل لها كما يجب عليه بدل العين ولو تلفت طارفاً فيكون الواجب جوف للمثل بعد الفسخ الى ان الاجادة لان ما
 قبل ذلك حق المشرى **قوله** ولو انشأ المانع بان عود ذلك الوهن وبطل الكفاية بعد دفع القيمة فالأقرب عود ملك البائع
 الى العين فيسقط المشرى البعثة بغير العذر انما اخذت للحيلولة فثلاث ولان المعاوضة مشروطة بمصدق وعقد لم يتحقق
 ويجعل عدم لان العين قبل رجوعها ليس ملكا للبائع والا لزم ملك العوض والمعووض معا وانفقوا ملك العوض والعقد بان
 اما الاول فقط واما الثاني فلان اخذ العوض على ان لا يملك له الاخصار فانه في كونه عوضاً عن الملك فاذا انتفى الملك انتفى عوضه
 وهذا اشكال وهو ان البيع ان كان على ملك البائع انتفع ملك العوض فينتفي وان خرج عن ملكه احتاج عود ذلك الى سبب ملك
 ولم يثبت كون عوض البيع سبباً في الرجوع اليه فخرج المبيع عن الملك ودخل العوض فيه دخولاً لا يلازم الا في حقها في عين
 ماله فلا يفسد عقد ضمانها بالكلية سقط طارفاً وبثبوت العوض انما كان محافضة على وصول غيره اليه بحسب العقد فيكون بعوض البيع
 مستلماً على الرجوع اليه ماله وما فيه المضموم وبيع واعلم ان قوله فالأقرب بعود ملك البائع مضمون للاعتراف بخروج الملك
 عنه ودخول على غيره وبغيره من غير فسخ على فسخ ملكه العوض في غير زمان ويجعل في فسخه على الفسخ والمطالبة بالبيع ولم افهم في ذلك
 على شيء محقق لكن دخول العوض في ملكه بغيره في وقت زوال الملك على سبب فسخه وقد يوافق في كون ذوال الحيلولة سبباً في ذلك
 من مدونة فسخ البائع والكل يحمل قوله فيسقط المشرى البعثة اما ان بها مطلق العوض فيشمل المثل المتأخر او بنزاسر والبعثة
 في الظاهر على استزاد المتأخر المثل **قوله** وانما المنفصل المشرى على اشكال المدا بالثاء واما ان كان بعد الفسخ ففسخ العوض للحيلولة
 في الوهن والكفاية والاجادة وفسخ الاشكال من المبيع يد فسخ العوض وحل ملك المشرى لما قلناه ومن ان عودته الى الملك بعد
 رجوعه بغيره عدم انتقاله على قدر الملك بالكلية وفي الاول فوه لما مرناه واحذرنا بالمنفصل عن الثاء المثل فان ذلك للبائع
 قطعاً اذا استرجع المبيع ولا يجوز ان يرد المثل بالثاء واما في الخلاف لان حال دفع العقد من اطلاق الخلاف الذي هو احد مقتضى الاشكال
 بنائياً في الوهن والكفاية والاجادة **قوله** ولو اختلف في تأخر الفسخ في ثلث الاجل في اشتراط الرجوع من البائع على ذلك
 او من غير اداة المبيع فقال بعض نقباء فقال ثوبين ولا يثبت فسخهم في الرجوع اليه لان في الموضع كلها منكر ومخالفاتاً متفقا على
 العقد وحصول الملك وغيره معين واختلف في امره ازيد والبيع ينكر وهذا يخبر على ما عدا القول في الخلاف لا اعتبرنا العقد
 المشترك المنفصل عليه بين كلام المنايعين ونظر في الزايد عليه فاعتبرنا من كان بالسنة اليه من غيرها ومنكرنا فاعطينا حكمه ولو
 نظرنا الى امتناع العمل بالتمتع عليه في البيع هنا في المحبة الملك منقضي عليه لان احدهما يندل للملك في سبب مخصوص والاخر بغير
 ويبدو الى سبب آخر في حقيقة الملك يقول احدهما خلاف الملك يقول الاو في كل منهما مدعى ومدعى عليه فيخالفان وهذا
 يخبر على القول في الخلاف في الاول ان لم يكن المسئلة اجماعية عندنا واعلم ان الحكم بين البائع فيما اختلف في البيع كالقول في بيع
 ثوباً فقال بل ثوبين لا يتبع على اطلاقه بل يجب ان يبعد ذلك بما لم يختلف في الشيء على كل من الثوبين لان بيع ثوبين لا يخلو
 بين كل منهما بخلاف ما قال بملك هذا بائناً فقال بل هذا وهذا باليمين فانه لا يشترط بين كل منهما يمكن الاخذ به فلا بد من
 الخلاف واختاره في **قوله** ولو قال بملك العين بما في ذلك فقال الجا وانه خلافه بطل البيع لاختلافه في المبيع المقتضى لعدم الرجوع
 ولا بد من بيع بين كل منهما اذ ليس هناك قدر مشترك بينهما ينبغي مع اطلاق البيع ومثله ما اختلف في الشيء العين فقال بملك
 جلد الاثني فقال بل جلد واحد ومثله الاختلاف في جنس وفيه خصوص العوضين المعينين او جنسهما لما قلناه واعلم ان قولنا

ويطلب البيع بينه وبين علم الاحتياج الى الفسخ مع الخالف لكنه محتمل الانقضاء والافتقار بالخالف بحيث يتدفع اصلا كما صحح به وقتئذ
عليه سابقا والاحتمال الاول الصواب بالعبارة الدالة البينة من عليه انفسا سبق الصريح ولو ان بعثك بعبد فقال بل يحل وقال فحنت
قبل المنقرض فانكر الاخر فقدم قول مدعي الصريح مع البين بغيره فقدم قول مدعي الصريح على قوله فقدم البيع فان الاصل في العقد
فيكون قول البائع موافقا للاصل وبقية ما الى العلة في المسئلة الثانية فان الاصل عند طرد المبتطل على العقد كان الاصل في الصريح
في دعوى الفسخ فقدم قول مدعي الصريح ودفعها فيكون كل من الامرين مبتدأ على العلة المحكم في واحدة **قوله** واختلاف الترتيب والمغايرة بين فسخ
قول مدعي البائع مع قبض السلعة وقول مدعي المشتري مع قبضها الى اخره **قوله** وزعم الاول لو قلنا بالخالف فاختلغا في قبض السلعة الثانية
وجعلها الى قبضه فلهما موصوفا بصفاها ذكر شيخنا الشهيد بعض حواشيه ان الرجوع الى الكلام العموم بالنسبة الى المثل موصوفا بصفاها
العين ليس معناه عند اصحابنا بل يقتضيهم على تقديم قول الغادم مع التلف قال وقد ذكر المصنف في غير موضع في هذا الكتاب
منها في مسئلة في هذا الباب وهو قوله ولو اختلفا في قبضه الثاني فانه قال وجعل من غيرهم مادة الخلاف لم يكن لادن البينة لا
بالنسبة اليها بل المحض حكم الشارع وذلك بالنسبة الى البينة والتمتع سواء عجز بالاختلاف واليه على من انكر فدين البينة ممكنة في
هذا الموضع وهو عجز المدعي ولا ينفك الى البين الا مع تقديمها فان ثم هذا فذكره جدي والافلا في تمامه نظر لان الاوصاف
لا يعطى فتم الاثبات لان لا يعان حضي شيئا لا يفي بها الوصف انما يقطع عليها بالشاهد حتى يقبل من بين المنكرين ما ينعى
البينة لظلاله على عين السلعة **قوله** الثاني لو قلنا بل المبيع او مخرج بعبد بعد قبض الثمن ثم اختلفا في قبض الثمن فقدم قول البائع
مع بینه لانه منكر لما يدعيه المشتري بعد فسخ بغيره ان المنكر خاصة لانه بعد فسخ يفي هناك بيع ولا ثمن وانما الاصل
في استخفافه بالاذن او اذنا فقدم قول البائع لان منكر الزيادة **قوله** الثالث لو قال بعثك وانما سبق حمل تقديم قول مدعي الصريح
مع بینه فقدم قول البائع لاصالة البقاء بقوله الاول ان اختلف الاثر لم يعامل على العقد انما جعل على العقد المعبر شرعا الذي يرب
عليه اثر لان المبادر الى الادغام عند اهل الشرع والمحقق ان الاحتمال الثاني في غاية المصغف لان اصالة البقاء عند فسخه لا
بالبيع المحل على الصريح شرعا فان محض قبض علم بقاء الصيغة فلا بعد عداها كما لا يعامل احتمال الفسخ معاوضة الصيغة في مطلق
الاثر بوجوه عقد البيع فان قلنا هذا اصلا فلا معاوضة للقطع بثبوت وصف الصيغة فلا يقطع هذا الاصل بالاعتراف
بصدور البيع المحل على العلم كما يحكم بان فسخ اصالة بقاء ملك البائع بالاقرار بالصدور البيع لو اختلفا في حصره وفساده ولو
ثبت في هذه المسئلة معاوضة الاصلين ثبتت معاوضتها لو قال لا يباعنا وادعى احداهما الفساد مع انه لا يقول به والعرف في
الوضع وكونه الصيغة سابقا لاصل المدعى الفرق **قوله** ولو قال كنت محبته فادعى بطلانها لم يعلمه سبغ فقدم قول المشتري مع بینه والا
الصحيح في دعوى فسخ ان تقدم جانب الصريح لانها الاصل والفسا الاصل البقاء ومقتضيه وليس في الانقضاء هذا الاصل كاضطر في المسئلة
السابقة **قوله** ولو قال بعثت متى فقال بعبد فاق احتمالان تخلف كل منهما فانه ما يدعيه الاخر وهو رد الى المالك وتقدم قول مدعي
الطهر مع البين جلا الاول ان كل واحد يدعي ومنكر وجه الثاني انقضاءها على انتقال الملك عن مالكه الى الاخر واختلافهما في استحقاق
العرض بخلاف المنكر الذي يقتضيه النظر سواء هذه المسئلة وما سبق في كلام المصنف قوله لو اختلفا في فسخ الثمن وتجهله الى اخر المسائل
فلا وجه لرد وجه منافع ثلوه فيما سبق منه فقدم قول المنكر وهذا حكم بالخالف وقدرت الثاني بين دليل المسائل كلها ولا يشترط
القول بالخالف لكن يجز على ذلك طريقة في المسائل كلها **قوله** الخامس لو قال البائع وودت العبد للموكل فتم فقال بل المحل مع
انقضاء الثمن حبسا فالقول قول البائع مع البين ان وجه الفرق بين المسلمين انه اذا اختلف حبس انه اذا اختلف حبس في كل حال
لم يكره ان يفتن بين الكلامين جميع وينظر الى الزايد فيقدم قول منكره بيمينه وانما هو الاجل والبائع يتكره فيكون بمنزلة
ما لو اختلفا في المبيع والثمن معا لان المردع منقوع فكان لم يجز عليه بيعه **قوله** خامس لو قال البائع خلا فاجمع عن العلة ولا خلاف في بيعه بلفظ
لان كل واحد منهما مدعي ومنكر وقد عرف ما سبق الحكم في فسخها **قوله** خامس لو قال البائع خلا فاجمع عن العلة ولا خلاف في بيعه بلفظ
ما ينعى والا فانه في بعض الشافعية محض الخلاف فاما اذا ذكر بلفظ الا فانه لا يرد الفسخ والفاضا فاسخا وتقابلا ويقتضي اجماعا
او تلك قبض الاخر ولو تقابل بلفظ البيع ومضد الا فانه لا يرد المحض بل هو احكام **قوله** في حواشيه ان وجههما وقال ابو حنيفة
انهما بيع بالنسبة اليه الشفيع بنسختي وان كانت فسخا في حواشيه فانه لا يرد الفسخ **قوله** ومشرط عدم الزيادة والتقصا في الثمن

بعد **قوله** اي سبيل الا انه بدون الشرط المذكور دخلوا في الزيادة على ثمن او نقصه من المبيع او على تلك الشيء لا من غير
كل عوض لا اكثر ان كان صحيحا هذا كون حكم الاقالة منسجما في مطلقا لا يملك الى ما قبل قوله فيشكل بدونه **قوله** ويشمل وفيه
على التفصيل مع عدم وجوب مثل كل من العوضين ان كان مثليا وفيه ان كان فيمسا على تقدير علة وقول المصنف على التفصيل اشارة
الى ان تقدم من اصل الاقالة في ذلك المثل لان الصمان متعلق به العين بما دام موجودا فاذا تلفت تغلق فيمسا **قوله** ولا يقطع احو
الصلح الدال على المبيع والا فالزكاة والوزان والناقد بعد هذه الافعال لوجوب سبيل الاستحقاق فلا يقطع بالطاوي **قوله**
ويصح لبعض الحكماء السلم وغيره لان الاقالة مسجنة في بيع البعض والكل واذا تقابل في البعض انفسه النفس بغير بيع المبيع
بيع الشيء في النصف النصف وعلى هذا منع جماعة منهم مالك من الاقالة في بعض السلم لان الاقالة في بعضه صاد بيعا وسلفا
وفد في الشيء من غير وجوب جهده ان رد بعضه لاس المال بسبب الاقالة في بيع المبيع يصير غير الزاوية في ذلك رد عوضه والمبايع مبيع
منجفي المبيع والسلف وبعضه يولد في العيب مع ان ذلك لا يعد من افعاله **كتاب الدين ونحوه** وفيه مقاصد **الاول** في الدين وفيه
مطالبات **الاول** يكون الاستدانة اختيارا او مع الفداء ومنها وينفذ الكراهة بالدين صحتها باختيارها كونها فادى على الوفاء
اوله من يفتنه عند الموت وعدم فسخ الاخير في ذلك ولا يحرم خلافه في الصلح حيث هو مع العلة في الفداء والاختيار
الواردة في تقليد نظام الاستدانة لا يبيع الحريم **قوله** ويجوز الكراهة لو كان ما يرجع اليه لفظا اطلاق العدة فيمنع كراهية الاستدانة
كن اهتبر فحفظه اذ كان له ما يفتنه من سؤا كان عتبا او تحا اجد ونحوه اطلاق عدة الدين من ردة الشكر في الكراهة مع اختياره
اذا كان له فداء او كان له من مفهوم مفاد في الداء ويمكن ان يكون بين الاختيار في الاولية علة اهنا فلا يكون العدة مطلقا
الرواية عن الرضا عليه السلام يدل على جواز الاستدانة مع الاحتياط ودوامه سلمة على فسخه ذلك هو جواز ما يوفى به والى الذي يفتنه
في المعطل ما في الشك **قوله** ويؤثر مع الاضطراب اليه او في ذلك الكراهة مع الاضطراب الى الدين فلا مرجع في التفتن في ذلك
الصبر ولو خاف على نفسه وعياله وجبت الاستدانة بدل على الاول ان الشيء من الحسب ما فاقوا عليهم دين والظاهر ان الدين يكون
وفاء اوطى وعلمه نعم لم يمكن من الصلح في حيل لا طاة ولا اول كرهت **قوله** فيمنع على كفائه ومؤثره عائلته على الاقضاء فذلك
من العدة والامتناع الاستدانة مع ما يندفع به حاجته وان لم يبلغ مرتبة الانقضاء ولا يجاوز الى التوسعة بناء على ان قولها
الاقتضاء مصدق على مؤثره عائلته ولو جعل بدل بينهما امكان بخيل من اذات في ذلك كفاية دون مرتبة الانقضاء الا ان ينزل
الكفاية على الكفاية عادة فيكون فسخ الاقضاء موضع والذي ينبغي ان يفي ان سقوا على اهية الاستدانة من طبا الحجز
المعد والمحتاج اليه بالسنة المنته وعياله الا كراهية فيه وجود احد الامرين الوفاء والولى وما علة بغيره **قوله** فيجب
العرف على الاقضاء بالرض والاجماع فقد روي انه بعد ان يفتنه من المعونة فيقتضيه ان يفتنه **قوله** ويكره لصاحب الدين
التزول عليه وان لم يجز له خفض صدره لانه ما سبق عليه **قوله** فان فعل ليس من ثلثة الخ وحرم الحلبي ما اذا فعله او التفتنه في مكره
كراهية شديدا في ردة ودينه سماعة وعنه الهوى عن اكل طعام بعد التلثة وهو الكراهة الشديدة **قوله** وينبغي ما يجد به البر ما لم
يجزه عادة من الدين على الحكم لا سحبا لانه على عم بذلك هو لا سحبا بقطع اعلان المدين فيجوز فيلها مطلق **قوله** ولو التجا الى الدين
الى الحرم لم يجز مطالبته بهذه العدا ان التجا الى الحرم محتضا به من المطالبة بالدين اذ لا يوفى له دخل حصا اتفاقا او كاجرة اخرى
ولا من خاصا صامانا لا تعرض الشخص للتحقيق اليه على هذا لو دخل الحرم ونحوه لا يفتنه التجا ويحرم مطالبته اذ كان مؤثرا واحدا
في الحرم وهو مؤثري من ادينه وذهب للمصنف في المختلف ان كراهية المطالبة له واد خارج الحرم والحق بعض الاصحاب في سجد النبي
صم والمشهد للشرقة بالحرم والكل في قوله نعم ومن دخله كان اما صبر مع قول المصنف عن العزم يقول لا يعلم عليه لانه غير حرج من
الحرم فيمنع من الحرم مطم وهو المحرم لكن يفتنه عليه على المنع بالحرم في الماكل والشرب بان يمنع منه ومن لم يمتا النقل كما دلت عليه
الرواية كما سبق التفتنه عليه في كتاب الحج **قوله** اما في استدانة فيه فاجاز لان سبب المطالبة وهو الاستدانة فيمنع في الحرم بان
يدل في بطل سبب يكون في الحرم فلما اذ لم يفتنه المطالبة حين الفتن لم يفتنه اصلا لا انقضاء سبب اخر يفتنهها فان قيل
استحقاق المطالبة بعد الخروج فلما اذ لم يفتنه المطالبة حين الفتن لم يفتنه اصلا لا انقضاء سبب اخر يفتنهها فان قيل
المنك نجوم النص الذي ذكره على استحقاق المطالبة بالدين والاجماع الواقع على ذلك من المانع الدائنة في الحرم لان المدين في الحرم

كتاب الدين ونحوه

مغفور للطالبه منسوخ الاثرية ذلك ضرره ويصنف على الناس ولا ان الجناية الواضحة في الحرم يجوز المطالبة بها فالدين اوله لانه خفف واصل
ان في عبارة الفقه غير الملحق بالحرم المحرم مطالبة فبقوله بعد ذلك اما لو سئل ان الخليل ذلك الفقيه فان المسئلة في الحرم
من غير الملحق **قوله** ويجب على المدين السعي قضاء الدين ظاهر هذا الاطلاق وجوب السعي مطلقا بالنكس وسبيل في احكام الفقه
علم وجوب النكس عند المعتم واخذ في سعي وجوب ما يلقى به حاله من خوف وسيل في بيان ما فيه انشعق **قوله** وذلك الاسرار في
الشفقة بل يمنع بالطلب بين مسمى هذين الكلامين مخالفا فان محرم الاسرار فيهم من اجل ما علمه ووجوب الشفاعة بالليل
للمع ما سواه والذي يقتضيه وجوب الكف عمل على المسئلة من خوفه وجوب عباله بالمعروف ولا يجزى عليه من يفتح بما دون ذلك
عبارة الخبر والدر من سعيه الا مقصود من سعيه ما بعد ان يرد فاعنه بالليل الذي يرد دفعه بالسبب الى فسر وان كان في
المع باله يراعى الاضيق او لا دليل على ذلك **قوله** وخوفه هو من قبله وبعاله بالاضيق من غير فاقه وبهذه يعلمه وكذا
له ثبات ولو كان منه فله امسئل الى دون منها ولو صرف نقاد ان الصفتين في الدين في خلاف ولا يشهد الا بقاءه في حاله لم يجز
وعند حلول الاجل مع المطالبة في قبله لا حاجة الى قوله مع المطالبة لان ذلك في خبره ولو طولب فلنا يجوز اعادة بعد المعاملة
قوله والاصح صلوة في اول وقتها الخ لان الامر لا يلا على الفود يقتضيه الرعي صفة والنق في العبادة يقتضيه الفسا وكل من المصنفين
مبين في الاصول في الاصل كلام فان الذي يقتضيه الامر لا يلا الذي صنفه هو ان الاداء وهو من العام الذي يسميه النظر اما
الضابط الخاص ايضا منها عن قولنا ان المطلق الذي هو الكف عن الشيء والكف عن الامر العام غير منوقف على شيء من الامور الخاصة
فيكون شيء منها معلق الذي لا مكان للكف عن الامر الكلي هو حيث هو هو ذلك الامر الكلي بالكلية الاجزاء الكلي بدون احد جزئيه
منع على ان المحقق بين خلاف الاصول بين الامر الكلي ليس امر شيء من جزئياته وان توقف عليها من باب المقتضى لان
جوبه من باب المقتضى لا من نفس الامر فان قيل يمكن الاحتجاج بان اداء الدين ما هو عليه على الفود ولا يتم الا بترك الموسعة وما لا
يتم الواجب لانه من وجوبه وجب تركه فغلبه من غير ثبوت الصغرى فلنا في قوله وما لا يتم الواجب الا به فوجوبه في
اريد بذلك العموم منع لان الواجب للموسع لم يعم دليل على ان تركه مفسد في الواجب او مضيق فقط الاوامر الواجبة في الاطلاق
وفيه الاصول فانه قيل وجوب القضاء على الفود ببناء الصلوة في الوضوء الموسع لانه من وجوب الصلوة في الوضوء
القضاء على الفود يلزم تكليف ما لا يطاق وهو خطأ وان لم يبق خرج الوضوء عما ثبت من صفة الوجوب بل في ذلك الاثم في دم
تكليف ما لا يطاق ان يقول الشارع اوجب عليك كذا من الدين لكن احدهما مضيق والاخر موسع فان قلت مضيق فقد
امثلت وسئل من الاثم وان قلت الموسع فقد امثلت وان قلت بالتحفة النقل فيهما والحاصل ان الامر يرجع الى وجوبه في
وكونه غير شرط في الصغرى والامثال مع انتفاضة مضيق الوضوء فانه ان يفي الوجوب يلزم ما سبق وان خرج لم يخرج الواجب
في مضيق الوجوب كانه لا دليل على ان الرجوع اليها واجبا مضيقا فانه اذا فاضلا بدين خرج احدهما عن صفة الوجوب بل في ذلك الاثم
المحل في ذلك لا دليل على خلافه ومع تسليمه فلا دليل يقتضيه خرج واحد بعينه من الصلوة في اخر الوضوء وقضاء الخوف المضيق في
بعض الصلوة في اخر الوضوء ايضا لانه يستلزم التخرج بل مرجع ولا انتفاضة مناسك يوم الحرفان الذي يثبت فيها واجبة في خلاف
اجزاء الواجب الذي من مرادنا تعقل الوجوب على التقد بين والثاني على قوله واحد بخبره **قوله** بناء على ما قد مضاه فلو كان
وجوبه شيء يقتضيه اجبا يتوقف عليه وان كان مغايله واجبا لا يمنع الاجزاء هذا وفي كل موضع اشير وهذا من خواص
الخصن في هذا الاصل يبين عليه كثير من المسائل فيجب التنبه له ولا شك ان الحكم بعدم الصغرى هو طوارق الفود عن النها ونبي
اداء المحقق في الفود ببناء كان الفقه هو القول بالصغرى **قوله** ويبلغ دار الفلحة المدينها الدار الصاعدة للقاء كالبين المعاد للاجاء
ويجوز ذلك ولو عاتب الدين وجب على المدين ببناء الفضا في سبب وجوب الغرم على القضاء ومط لا يفي ذلك هذا الا ان
هذا الاثر يحمل على طاعة وجوب تجديده وفيه شيء **قوله** والعزل عند فائدة فلا يجزى بل ذلك عند العينة خلافا لظاهر عبارة الشيخ فيهم
ان وجوب الغرم عند الوفا اجماعي وجبه في فانه ان يجد من صفه الوضوء فانه لا يعطى بالليل في اداءه **قوله** يوصل الى مالكا وادارة
المدين عند فقه المالك وهو طاعة فان ايسر مثل مضيق به ظاهره الوضوء في ذلك وكذا فعل في ذلك كثر وذهبت الخلف الى الجواز
بعد الشيخ وجماعه في الرواية الصحيحة مشعر بالمنع لا من طلب المدين عند قول السائل فاصدق به ولا دلالة في الا ان وجوب الطلب

[illegible]

مساواة المدفع للمخاض وانما القيمة اما احبث لثغرة المثل والمخاض هذه الاشكال لا وجب له بعد تحقيق ان الواجب في فرض الفرض
 هي القيمة وقت المعرض فاذا دفع غير الواجب ويكون القليل مشروطا بالراضى وهذا اظهر يكون القيمة انما اعبرث لثغرة المثل
 اولى غير معلوم وانما لا يصح في الكلام انما في الثانية في المثل لان لا يمكن ان حطر الثبوت وقد عدل عن ثبوت دليل نعم
 لو كان الواجب المثل مع الثغرة في هذه **قوله** في المفروض مطلبة المفروض الا بالجميع فان افترضته فمما في حاله في حياث الكتاب
 محققا في الوفاء للحل بالملازمة وان افترضته فمما في افترضه محلبة في دفعات ووجوه استخفاف ذلك ان الجميع حاله المطلبة
 كما هو واضح **قوله** ولو افترضته شيئا محله دفع اليه بعضه يجب قبول ذلك البعض المدفع لانه حتى لا يستحق اخذه وليس الا متاع
 من اخذه الا ان لم يجمع اذ لا ينفق هذا بخلاف البيع فان كلامه من البيع والمولم انما يجب تسليم جميعه نظر الى اتحاد الصفقة على انه
 مع وجوب قبول البعض المدفع في مسألة الكتاب والمطلبة بالباقي حاله ولا يجب على المفروض الساجد وان قل الزمان الاعلى
قوله ولو افترض جاز كان له وطهرا وسرا اذ لا ينفق على المالك بما اذا اسان له وطهرا فلا يملكها بالفرض عليه وقول بعض العامة
 ان الملك بالفرض سبب ضعف فلا يحل له الوطى هذه منى كما انما يجاوز بحسب المفروض وطهرا بالملك او بالعد لا يصح فرضه
 اياها نظر الى ما ذكر من ضعف السبب في شبهة عادية الجواز الوطى وهو متى عنده من قبل المحدث فان لكن قول المصنف انه
 ودوها اذ لم ينفق شكل لان اذا ودوها وان لم ير من العرض فهو مشكل للمعوض من ان الواجب هو القيمة لا المثل وفي
 انقله رد في وجوب العين وتبعد رجوعه عن ذلك في هذه المسألة لضعفه وان ادعوا جواز الرجوع اذا ضاع في حق الاحاطة في التمسك
 بعدم الفرض كما هو معلوم فانه اذا رضى به صحه **قوله** وفيه الرجوع لما فيها اشكال فيشأ من ان دفعها على ان منافعها المفرض
 مجازا فلا يستحق الرجوع بها ومن انه انما دفعها عوضا عما له في ذمته وكون المنافع مجازا انما هو على ذلك التمسك وقد انقضى
 فينتفع ما يرب عليه وعموم قوله ثم على اليد ما اخذت حتى يؤدى ولا بد من ثبوت ان ذيل المفروض على الجواز به غير حتى يكون
 به اذ لا واسطة بينهما غاية ملكه الباي في ذلك لم يكن معلوما بحسب الظن فاذا علم **قوله** في علمه عليه ثمره وما اشبه هذه المسألة محلبة
 منافع البيع بيعا فاسلا وقد سبق استخفاف الرجوع هنا لا من فوه **قوله** الخاص او فدها بكمال معين او صحه معينه
 بعينه غير معروفين عند الناس لم يصح وان فرض حفظها لان شرط صحه العرض العلم بالقدرا وانما يقتضى يكون الكيال على
 وكذا لو ذن والكيال والضميمة في مسألة الكتاب لا يخرج المفروض عن الجواز مع انها معرضة عن التلف فلا يبقى الى العلم بالقدرا لا يخرج
 لثغرة رد المثل في هذا واضح لان الكيال والضميمة مع حفظها لا يغير رد المثل باعينا ونلفها **قوله** ويصرف في المثل
 الفرض الذي في المثل مكانه وذلك لانه موضع الوجوب اذ الفرض على غيره في المثل ولو اجل بسبب لا يتم فوضع اليد مكان المثل على المظ
قوله ولو شرط القضاء في المثل جاز لعدم المؤمن عند شرطه **قوله** سواء كان في جملة المؤمن او لا وسواء كانت المصلحة
 في ذلك في جانب المفروض انما المفروض لكن لو كانت مصلحة الاداء في المثل بالغير بالنسبة الى المفروض كالحال من مؤثر الحمل والاسلام من
 الدين فهو جاز العمل فساد الفرض ثم النفع وقد صح به شئنا الشهيد في بعض جوانبه وقد عرفنا المنوع منه الزيادة في مال
 الفرض عنها او صفه طلب هذا واحد منها ولو طالبه المفرض من غير شرط في غير البلد او غير شرط غيره وقع الدفع مع مصلحة الفرض
 هنا مسئلة الاول في المثل المفروض المفروض على الفرض في غير بلد الفرض والحال انه لم يشترط ادائه في غير بلد الفرض فمما في المصنف انما
 يجب عليه الدفع مع مصلحة المفروض لا بد منها اما اذا لم يكن له مصلحة فان ضربه لم يقضيه عند الفرض حال اذ هو المفروض في غير اداء
 ماله عند المطالبة حيث لا مانع يمنع شرعا وليس الفرض والعرض هو واحد واختار المصنف المختلف وجوب الدفع مالم يختلف قيمة المثل
 فيكون فيه مكان المطالبة اكثر فانه لا يجب الدفع في المثل الا ان يرضى المفرض بجعل بين الحدين وهو العمل والمظا فمما في المصنف هنا وان
 كان في المصنف مع مصلحة المفرض في غير مكانه فمما في المصنف لو قال بدله مع علم من دفعه على المفرض كان ادائه على الاداء وادى فان مصلحة المفرض
 فيكون في دفعه وان لم يكن ثم ضرر الثاني ان هذا البيع بدل الفرض وقد شرط الاداء في غير وجهها حكم الاول لان الشرط لا يصح
 المان موجه ولا يسيل الى اطرار الشرط ما اكتمت لعموم قوله في المؤمنين عند شرطه فيجب بين الحدين بما ذكر وكل ما ذكر هناك
 فهو هنا **قوله** ولو دفع في غير بلد الاطلاق والشرط وجب الغيول مع مصلحة المفروض هنا مسئلة كاسبق والحصل انما كان المخ
 خلا ولا يكون دليل الاطلاق في دليل الشرط علاقه فيجب الدفع منه معا بين الامرين بان ان كان على المفرض ضرر فمما في الاحتياط في الجملة حيث كان

دائمة والخوف من التهرب نحو الجبل الغليظ وجبره في دفعه الحث كالمشي وكذا جبره في شرط المصلحة المشتركة بعدم العزم وذهب شيخنا الشهيد الثاني
الى اعتبار موضع الشرط والاعلان في وجود الدفع والغلب سوا كان للبيع معلقا ام لا **قوله** اما لو كان له نصف الخوف فخره فانما يجب القبول لان المجموع
مستحق له عتق وليس يجب له لو كان نصف الدينار مصدق بالحق واستحق عند دفعه في كل لا يجب القبول لان غير الحق في المثلث في دفعه
المثلث بما اذا فرض نصف دينار وكسوا وصحوا لما ذكرناه **قوله** فان كان المفترض علما وكان الشراء بالعين صح البيع وعلى المفترض في
مثل البيوت فاصح البيع لانه قد صحه يكون المدفع هنا وان كان خلاف ما يظن بحسب الظن لان صفة ذلك مع الجهل عليه ولا يدفع بجهله
ويجب على المفترض رد مثل البيوت فان قلت كيف صح الفرض مع انه انما اخذها على انها خالصه قلت الفرض انما يقع هذا الشرط في عقد الفرض
ليكون منافيا وانما افترض الموجود غايته ملق الباب انه ظنها خالصه وذلك لا ينافي صحة الفرض **قوله** وان كان في الدفعة بالبر بالثمن
سالم والمشتري حشايا ودفع غلب على الفرض اما الاول فلا في البيع الخارج على نقد مخصوص من مبيع بالمدفوع مضافا الى ان المالك
فلا يصح دفعه في عدم المطالبة وما التفت فلا يحوط له بله البائع وله عليه مثل بالقدرة فيسوغ له احتسابه منه **قوله** ولو لم يكن علما
وكان الشراء بالعين كل من دفع البيع اى لو لم يكن البائع يكون المدفع زبورا وكان الشراء بعين الى هو فليس يجب على البائع يكون البيوت
ثم البيع بان الثمن للمعين اذا خرج من غير المحل يظل البيع ولو خرج بعضه بطلان ذلك البعض فخره بطلان البيع فيما كان من غير المحل
لان الشرط على الفسخ **قوله** لو قال المفترض اذا كانت في حال كانت وصية ولو قال ان كان ابراء باطلا لتعلقه على الشرط اى ولو قال
اذا كنت او كنت والعرض بينهما ان اذا طفق في الاصل وان خرجها من الشرط فكأنه قد فسخ موقوف في حال تلك غير مجزوم به غير
مشكوك فيه فلا يغلب فيه فيصح وان وضع للشرط فاذا قال ان من كان مطلقا للثمن في كونه ابراء ولا من مقرر بغير الموت بكلمة ان الشك
في حصوله وصحى كان المعلق عليه مشكوكا فيه فلتعلق بغيره اولى ولا يصح كون الموت بحسب العارضة معطوقا بل لان الاعيان في الحزم وعلمه
بالصغر والواضحة اولى من قول لم يكن واضع عليه وجه الحزم لم يكن صحيح **قوله** لو افترض في مبيع مثله حرام اسم احدها سقط الفرض ولو كان
خفى بغير العلم بالبيع ان الحزم لو كان مالا كان فبيها كما لا يخفى فخره من المحل في الحزم فخره مضافا على افترض الفرض في حجب شيء
يفسد في الدفعة وفرض الفرض يعني جهة الفرض لان الاسلام ينافي استحقاق الفخر لا استحقاق غيره فخره **قوله** ما لو دفع المدفوع
اعوانا على التفاوض من غير جنس الدين **قوله** لو فخر الاسعاد كان له سحر جرم الدفع لا وفه الحاسبه وان كان مثليا لان المدفع
انما بعد قضاء اذا كان من جنس الدين فلا بد من احتسابه على وجه بعد من الحزم وفه كونه قضاء وذلك حين الدفع ولا يخرجه مثليا
او فيها مخصوصا لما قلناه **قوله** ولو كان المدفع مضافا لا قضاء كان له المثل ان كان مثليا والا فخره وفه الدفع لا وفه الحاسبه في الدين
معالان الوقت فرض الفرض هو البقرة كما علم غيره من واعلم ان قوله في البابين قول علي ان المدايرة الحزم صريح على ان المدايرة لو كان المدفع
من جنس الفرض الاول ام من غيره ونزل ايضا على ان المدايرة في الفهم لا يستقيم لان البقرة وفه الدفع انما يجب الفرض خاصة اما التمثيل
لوجبه في الشك ونزل ايضا على ان الفرض والقضاء وفيه مع التكرار انه في المدفع وقضاء ولا يخفى هذا الحكم بما اذا كان في مبيع الا لا وجه
قوله يجوز بيع الدين بعد حلوله على العزم وغيره محاضره مضمون حال الامو جل الحزم بالمحلول عما قبله فلا يصلح لعدم استحقاق شيء
وتشكل فانه حق في حله على حاله الذي هو عليه وان لم يجر المطالبة به قبل الاجل فخره ويرد بقوله وعين على ان ليس المانع من بيعه
على غير العزم وقد خرجت صفة قوله سابقا واراد بقوله او مضمون ما قابل الحاضر فان ماله الدفعة بغيره يكون مضموننا واحترق
بقوله لا يوجب حل من البيع بمحل فانه لا يجوز بيع دين بدين لان الموصل يدفع عليه اسم الدين واختاره في المدايرة وهو الظاهر في ذلك
فالموكل كل بعين ما ذكر فيكون البيع به جائزا كما اختاره الشيخ في النهاية فلما قلنا اسم الدين واقع على الموكل وان لم يكن في ذلك في الدفعة
بعلان المحققين من اهل العربية من اكمال بالمؤخر فلا يطبق جميع الفقهاء على ان بيع الموكل الموصوف بمثله باطلا اما الحال لا مضمون
اسمها لا عرف هذا فلا بد ان يعلم ان المدايرة بالمضمون مالم يسر دينا للشرية في دفعه اخرى فان ذلك بيع دين بدين ومثله ما لو كان لكل منهما
على الاخر فباعتبار الدين على الظاهر فلا يثبت التيسير على هذه الصفة **قوله** الثالث عشر لا يجب دفع الموكل سواء كان دينيا او ثمنيا
او غيرا وغيره في الاجل مضمونه الدين مباحين للفرض والتمس وكل من دفع اول الكتاب فيقتضيه ان الدين واقع على كل ثابت
في الدفعة سواء كان دفعا ام لا فلهذا جعل الدين مطلبين فانه في الفرض وفي كون الثمن لا بعد دينه مالا يخفى فان اسم الدين واقع
جميع ما يثبت في الدفعة بيع اصله من غير من عقود المعاوضات او اذلة او بسبب فيه افقد ونحن ذلك في قوله وغيره

ما يفتقره من الدين المحقق الثابت في هذه الامور **قوله** فان لم يوجبه الجاهل وان انتفى الضرر باخره خلافا لبعض العامة
 وكذا البايع مسلما بدفع الحاكم مع الحلول فيض العباد ان حكم البايع مسلما لم يندرج في عموم ما سبق وليس كذلك لان جزمه عموم المحل
 فيكون كذلك ويحكم الجاهل بان يكون محض عدم ندرج في عموم السابق لان ذلك ما كان تكثيرا عنه اجماله **قوله** ولو كان الحاكم
 فاضاع صاحبه من اخذه فالأمر بالانقضاء من المدينين وجب الضرب بان حاله من المدينين ضرر عظيم فيكون مضافا للضرر المالك
 او من يقيم مقامه ومن كان المدين معتمرا لم يفيض فكيف يعتبر الثالث للمدين وهو وجب الاخذ بالآخر الصنف فلما التبعين
 كما ينفذ على بعض المالك ينفذ على بعض المدينين فاذا امتنع احدهما في محل الوجوب وجب له ليعطى احدهما حذرا من لزوم
 الضرر ومن ثم يجوز اخذ الدين اذ لا يظفر للمالك بمال المدين المتع من الاداء ويعذر الاخذ بالآخر كما يكون معين للمالك كذا في الامور
 يخفى انما لا يجوز القبض على الحاكم اذا ساء المدين في وجبه او وصفا وقد انزلوا في الامور التي لا تجوز فيها القبض فتعذر الاستناد
 في ذلك الذي يفتقره النظر عينا وشيئا الدعوى بالتبعين عند الامتناع لو تكثر المدين لا يخفى ذلك في نفس الامر ولعل ان السحب
 هذا حكم منه اجبوا الظالم على دفع تعذيبه بترك الغالبية على حكم الاشياء بحيث يتبع المدين في ذلك فلا يفتقر منها معارضا
 ومثله ما لو سلب الظالم بنفسه واخذ فدرضا بثلثه لم اجب الا صاحب فيه ضرر جانبي ولا ايات مع ان الضرر فام هذا ايضا والمخبر
 عدم الانتحاب في شيء وهو ان المالك اذا امتنع من بعض حظه موضع وجب القبض ودفع الحاكم فله ان يضرب او ان يضرب غيره
 بل ينفذ في انفسه ضمانه مشروط بالخطأ في العادة فيكون احبها ام لا فلا يكون الخطأ واجبا عليه لم اجب فيه بضرب الكافي في الاصحاب
 يشهد لنا في حيث غلبت في الضمان عند الضرر ولو وجب الاحتفاظ الدائم لنفي الضرر والحذر والزم الضمان بالتعدي
 ويحجب الضرب بين ما اذا عرض على الملك بعد غنومه باء به لكن اعلم بالحال ومن ما اذا اذنه وطرحه عنه فينفذ وجوب الخطأ
 في الثاني دون الاول وان اشكر في عدم الضمان **قوله** لو سخط المدين اجل الدين الذي عليه لم يسطر وليس لصاحبه المطالبة في الحال
 لان ذلك ثابت بالعقد لان لا يملك المدين من فلا يسطر بغير الاستعانة ولا في الاجل حقا لصاحب الدين ولهذا لا يجزى عليه قوله
 مثل الاجل ما لو تفا بلاء الاجل فانه يصح ولو نذر التاجيل فانه يلزم ويمنع ان لا يسطر بنفسه بل اذا افاض في العقد دلالة النذر
قوله فان نذر دفعه منها وقت لغذ وهذا خالف الشيخ وابن البراء لان وقت الانتقال الى البدل الذي هو القيمة ويجوز ان يكون الغد
 يجزى لان وجب الانتقال الى القيمة لعدم وجوب الدفع في وقت لا مفضلة والاصل بقاء ما كان على ما كان ولا يحد فيكون الشيء
 ثابتا في الذمة وان نذر دفعه منهم ما لم يجزى دفعه ولا وجب التمسك بالقيمة وهو الممنوع من نقض الدين فان نذر دفعه منه بوجوبه
 وقت يوم الدفع ولا وقت الغد ولا وقت العرض ظاهر به بالقيمة وقت المطالبة وان كان في عيانه وقتا هلا او ما اخذ هو الاصل
قوله وهو في وقت العرض اي في وقت وجوب القيمة يوم العرض ليسوع علم من بعد التل وقت الاداء فيكون الواجب هو القيمة في
 وذا نذر دفعه وليس شيء الا ملا نذر بغيرها ولا عند ان التام في ان نذر وقت العرض للثلث بالغد وعند المطالبة الى القيمة فلا دليل على
 هذا من مجموع وجوب التمسك بالقيمة ما لم ينفذ من الناس بغيره الداهم الاولى بما ينفذ من الناس لان لا يسطر الداهم الاول على
 بكاره من جباة فلا يلزم اخذها وهو لا ينفذ بها ويمنع في الوايز ان يوجب بالقيمة والمخبر ما قلناه **قوله** من غير الجنب الخ الجاهل
 مغلبي يحل من على انه مع الجنب وصال من قيمتها او صفها وانما يلزم الويل ان الظن ان اذا انقلب في جباة راسهم لم يبق الا اعتبار النذر
 وهو انفسه باعتبار ان السكة اعين واكثر بهما القيمة **قوله** وكذا لو جعل قيمتها اقل من مثل ما لو اسقطها ما اذا جعل ثلثا مما كانت فان
 اخذ القيمة من غير الجنب جاز من الويل من غير **قوله** ولو ضارب فلا ضرب داس المال الذي لهم السا فطر وجب الضرب انما داس المال
 فكيف يفسر المطالبة بغيرها لان المضاربة انما انقضت بالنسبة اليها الاصل بقاء ما كان **قوله** مع احتمال احيى القبض وان
 وجهه ان يفسر حصل بعد الدون في التماسه ويصنف بان داس المال محالة والقبض الذي يجب جبرانه هو القبض من داس المال
 ولم يحصل فان مفضان قيمة داس المال لا يبعد نقصان داس المال وهو في الاول اصح **قوله** ولو سقطت او فقتت بعد البيع لم يكن
 للبايع الانقضاء الا لما ولو سقطت الداهم وجعلت قيمتها مضاعفة بعد بيعه بغيره من الداهم فيض البايع الا انفسه الذي كان
 وقت البيع لوجوب حمل الغلة في العقد على المتعاقب كما في الغالب **قوله** ولو ثبتا بجباة القبض والعلم فلا يحد اي علم البايع

لا حرج على المشتري لو لم يعلم **قوله** وان كان قبل العلم فالوجه بثبوت الجحالة للبائع الخ لانه نقص ما يوفى على العقد ولم يعلم به فيكون كالعيب
لثبوت نقص المالكين به ومحمل العلم الزيادة والنقصان عن المجري الطبيعي ومنع ما بان المراد بالنقصان الزيادة باعتبار الغالب
وهذا بعد كون الصيغة نزل الجور شيئا مع عدم نقصان فيها ولا زيادة وهذا نفي ثابت هنا لان الساطع والذى نقصت فتمت فصار ناقصا
باعتبار العرف والغالب ولا ينافي هذا حكم بكونه البلد بلد السلطان وعينه للاسواء فيما قلناه ونفاوت البلدان يكون الامر في ذلك الصفة
بالظهور والخفاء لا اثر له **العقد الثاني الدية** وهو وثيقة للدين الخ لما كانت الثاوية في وثيقة لنقل المقتض من الوصفية الاسمية المختصة
في لفظ المحقق لم ير عدم المطابقة بين المبتدأ والمخبر المذكور في الثاني ولا في غيره لعدم الدقة باعتبار اخذ المراتب التعريف
لا مكان كشف بصاحب الدين او بمن له الوثيقة فلا يلزم نفيها على معرفة مفهوم الوهن وعرفه في معنى يانه وثيقة للدين ليسوف
المال وير على الوهن على الدينك وعلى الصخر اذ لا دين هناك الا ان يكون هو دين لا سيغنا الدين على تقدير انه هو المخلع للصخر
ولا سيغنا في البيع لثبوت الدين في غير تكلف مع ان الثمن قد يبيع في محله فلا يكون دينا **قوله** وان كان اربعة الصبغة والمحل والمال
والهون فاضل الاول الصبغة فلا بد من ايجاب كونه هونك وهذا وثيقة في المذكور اختلاف في الاكتفاء فيه بالمعاطاة
والايجاب عليه المذكورة في البيع ان هنا ويشكل بان باب البيع يثبت فيه حكم المعاطاة بالاجماع بخلاف ما هنا اما الاستحسان والايجاب
فيهم **قوله** وبكيفية الاشارة مع العجوة الكتابية واشبهها ليس الكتابية من افراد الاشارة فيكون ذكرها بالكاف للتشبيه في الحكم لا للتشبيه
في المذكورة مع الكتابية والاشارة الدالة على الرضا فلا يكلف الكتابية من دونها وهو حتى يعلم العلم بثبوت العقد الى الوهن لا مكان العيب
او اذ اذ امر **قوله** ويؤثر كونه هونك او ما يدل على الرضا مثل وصية وخمسة الدين والايجاب والقبول من كونها تلفظ الماصي
صريح في الاشارة لعدم الدليل الدال على ثبوت الوهن من دونه صرح به في المذكورة وكذا لا بد منها من المطابق ووجوه العنود
من الايجاب محسب بعد معرفة نوايا احداهما عن الاخر كمثل ما يعنى به في المذكورة وهذا يشترط في الصبغة اللفظ العربي الا
العدم فلتشكل بان لا خلاف في محول على المتعارف من العربي ولان هذا من العمق والملائمة فيقول فلو لم يصر على العربية لاصالة العقد
بدونه لا يفي بمهم او حتى بالعقد ينال في الاشارة لانا نقول يمنع صلف العقد بالعجوة مع امكان العربية **قوله** وهل يقوم بشرط
الوهر في عقد البيع مقام العنود نظر لا يخفى انه لا بد من صفة المسئلة بما اذا كان ايجاب الوهن عيبا ينافي البيع بحيث لا يقع
بذلك ما رضى من غير كون احداهما مع الاخرية للعقد لا بشرط ووقع احداهما عيبا الاخر على العود عادة وحصل ما هنا ان الواقع
في عقد البيع من الرضا بالوهن الذي **ولعل** الاشارة هل يكون قبوله معبرا ام لا باعتبار علمه على الايجاب ومشاء النظر من
اصالة عدم اشارة الناصر على الايجاب ومن صح الوهن موقوف على حصول الصبغة المعينة بشرها والاصل عدم اعتبارها
تقدم فيه القبلي على الايجاب ولان القبلي عيبا في الرضا بالايجاب فيقول حاصل الايجاب لا يخفى في الرضا به لئلا يفتقر الى رضى من غير الوهن
عدم الاكتفاء **قوله** اما لو اشترط في البيع اذن فلا وبكذا فالوجه الصخر او لو شرط في عقد الوهن ان لا يباع الا باذن فلا بد من
ان لا يبيع الا بكذا فالوجه عند المتصحيح لعدم المناقاة فالمقصود الى الوهن لان الاول فوكيل وقد يعنى بالتمشيط المقتضى من
الوهن ومن حصل عليه صخره ويحمل العلم لان فلا ياذن والنس المعين فلا يبلغ الوهن فغند اخذ الدين من يمينه في
مقصوده ويكون الشرط مناويا والمسئلة موضع نزاع والبطالان لا يخفى من قوة **قوله** ولو شرط عليه درهم في بيع فاسد فظن الزوم
فلم يجمع وجه ذلك بانه ما لم يباع ما لم يبيع على ظن انه حتى فبان مبنا وفيه نظر لان هذا غير فاصلا الى البيع في مسئلة الوهن
فاصلا الى الوهن غير ملق الباب انه اذ وقع على اعتقاد وجوبه عليه يكون سببه جهما وجهي في نظيره مشكلا ابرجت ومنه ان يجمع
صحة الطلاق فيبين الفضا وذهب من تاهبه ونظر صحة الهبة الاولى وان فادته الثانية فيما يقتض الزوم واما في ذلك **قوله** فان ادعى
واجر الخ فان ادعى الى الوهن الدين او ابرج المرئى واسقط المرئى فيكون ابرء واسقط فادته في المرئى
قوله ولا يجزى على المرئى دفعه من وجهه عن الوهانه الاعمال المطالبين وكذا كل حق كان بثبوته في اليد اذ شرع للملحق **قوله** ان ثبت
المحل بشرط طر اربعة الاول ان يكون عيب الملوكة المتبادر من قوله ملوكة مع قوله فيما بعد ولا ما لا يملك كونه ملوكة للمراه في
عليه المسخار ولو اذ بذلك كونهما يملك لم يكن لقوله ولا ما لا يملك فيحقق على الاجادة وجه **قوله** فلا يصح درهم المنافع لان
المطلوب بالوهن لا يحصل ما ان التوثيق لانهما ليس في شيئا فثبتا وكلما حصل منها شيء علم ما عليه والمطم من الوهن بحيث يفتل

استيفاء الدين استوفى من قيمته **قوله** وهو المبلغ المثلث الذي على هذه المسئلة لا ارباط لها برهن المنازع الا باعبار ما جعلها العلم
ان المخالفه فلان الشيخ وجهاه ومبني القولين على ان التدبير عنق مصبغة فلا يبطال بالرجوع او مصبغة فيبطل به والاصح الثاني وانما كان
الوهن وجها لان مقصوده استيفاء الدين عن قيمته فمنها ان الوصية باعبار مقصوده **قوله** فلو شرط وهو الخبر فيه بطل على
داي اى بناء على بطلان التدبير والوهن لو شرط وهو الخبر في الملة بسوا منهن مع ذلك ولا يبطال الشرط والوهن الا ان ابطل على
بطلان التدبير عن بطلان التدبير وان كان الشيخ وجهاه فله حكمه باعبار الوهن في الخبر في الملة باعبار التدبير باعبار الوهن بطلان التدبير
واحكم بغير الوهن ولا يفتى **قوله** مبني على قوله فلا يجمع وهو المنازع لان اختصاص هذا الفرع بالذكر لا وجه له وان فوسط قوله
وهو الملة المبرم فيكون لغو محض **قوله** ولادوهن الذي لان مقصوده الوهن لا يحصل به لان الملة الاستيفاء بما يرجع الى قيمته
عند الاحتياج المبرم وذلك انما يكون في الاعيان وقد علمت في هذا من مقبوضه وليس ثبات الدين ان يكون مقبوضا اذ هو مكرى
لا وجود له في الخارج وبغيره في هذا التمسك في من المصنف حكم بغيره من الدين مع قوله ان المقبوض ليس شرط في الوهن في بغيره
في غير مقصوده لان قوله بان المقبوض غير شرط في تحقق عقد الوهن واحكم بغيره لا ينافي في اشتراط كون الوهن مما يقبض مثله نظر
الى ان ما لا يقبض مثله عادة لا يجمع وهو وان هذا من ذلك **قوله** فان كان المراد من ذهاب الوهن عند السلم وان وضعها
على يد ذي علم او حفظه بان الوصية للتبني على من يرجع هذه المسائل التي هي محل الخلاف اطلاق قوله ولا مالا يملك المسلم
ان كان لهما ما سلم فان كان المراد من ذهاب الوهن لان مقصوده عايد اليه وليس كذلك لان الوهن انما يصح اذا كان
للراهن سلطنة ملك على الوهن او ما في حكم ذلك كالمستعاض من الغرض لما للتعريف انتفاء الامرين وكذا لو كان الوهن عبد المسلم
وهو يوفى بدينه بولاه وكذا لو وضع المسلم الخمر على يد ذي علم لان الذي يحرم وكبل المسلم فيه بدينه بعض المنع او الوهن عند
المسلم ينفذ الف الوهن وفيه عندنا بالنون كون في هذه العبار في ان ليس هذا من رخصنا فان جعل الخمر هو من عند المسلم
الذي اخطى يعطف على العتوف بان يعلق ضم اليه وضعها على يد ذي علم بوجوب استيفاء الاخرى ولو اذ قال وان كان المراد من ذهاب
والمراد من عبد المسلم على يد ذي علم كان اولى والظاهر بطلان صحة **قوله** على يد ذي علم هو قوله الشيخ في الاطلاق والاصح
خللا في وصية المصنف لادوهن الذي الى جميع ما تقدم والاصح خاضر **قوله** ولادوهن البطر الخوا يفتى ان يوفى اذا كان
مملوكا ووثق بغيره عادة وهو **قوله** ولا يملك في الما اذا كان غير مملوك او مملوكا لا يملك وعليه والاصح **قوله** ولا الجدل المسلم او
المصنف عند الكافر فان وضعها على يد مسلم فالادب الجواز هذا هو الاصح اطلاق في البيع المنع نظر الى ان ريبا لا كافر على المسلم
وبغيره نظر لانه اذا لم يكن تحت يد فاعا بغيره الاستيفاء من حيث يبيع المالك او يملكه او يملكه وذلك لا يعد سبلا بوجوب من الوجه
فان هذا المقدار لا يفتى له وان لم يكن هذا الوهن وتشر الوهن الاختصاص بالاستيفاء من قيمته ببيع ماله فان كان من سائر الغرض
قوله وكذا يجوز له الحسنة عند الفاسق كمن يكره ذلك على بعض العامة المانع من الصلة الا مع الحرمة وشغل الجارية الحسنة الغلام
قوله ولادوهن الوصف وان بلغه من ثمنه بغيره بغيره ما لم يلف بين ادب بغيره بغيره لان ما يباع الخلف يفتى بغيره ما يوفى وما
يباع الخافه فلا يفتى في البطر في الاحتياج الى بغيره والوهن على ما فلا يكون مقصود الوهن حاصلا **قوله** ولا المكاتب وان كانت
مشترطه لان الكافر لا يملك الاستيفاء من حيث يبيع المالك او يملكه او يملكه وذلك لا يعد سبلا بوجوب من الوجه
صحتها وانما المندكرم الاثر في ما اشبه هذا بغيره ذي الخمار وشغل بغيره ويكون اداء العقل المسلم لم كونه معتبرا للمنفعة
اذا فادها القفون ويكون مقادير القفون كاشفة عن نائرها الفسخ لا استبعاد في ذلك صيانة للعقل الصادق من له الظاهر عن الاعق
وغيره ام لو لم يفتى في بغيره مع افساد المولى اشكال في ثبوتها وجوب اذ بيعها فالوهن اولى ومن ان الوهن يقبض حوان البيع عند الفسخ
او افسد الراهن من الادب في بطل البيع والاستيلاء بسبب مانع من البيع موجود حال الوهن والاعسار ومن ثمنها انما يطل ما بغيره
حال الوهن وهو لا يقبض بطلها مطلقا بالاصل علم بطلان ما بغيره في وثق الاحتياج الى افساد بغيره في السبب فلا يفتى
مقصود الوهن المطلق في بطلها فان قلت لا يجوز له المند من فطره وانما في وجود السبب المانع من البيع في الجمل فيكون كالا
وسببا في فسخ جوازه طلبها بغيره فان الاستيلاء ومانع من البيع غاية في الباب ان ما بغيره بطل بالاعسار في ثمن ام الولد
فيبقى مضمومة فياخذ ذلك بخلاف الودة والخمار في ثمنها غير مانع من البيع لبقاء الما لغيره في بطلها في ذلك سبب الاستيلاء

الفضل والاسطرطاف المانع من مفقوده الزهر وهذا غير موجود ولا معلوم الوجه فلا مانع من بالمانع من موضع الوجود من ذكره من المذهب فان فتح الفرق
في عدم جوازهم ام الولد مطعون **قوله** وهو بدار شكل الامتلاء البيع فيكون جواز الزهر مع اليسار بعد وجوب العتق ان الزهر
ليس بعباد ولا يفتقر الى البيع فلا يحكم بطلانه فيما لا يصح بيعه لا مكان حصول الفائده وهي معنى التوثيق بجوازها فان المالك
اذا صار بحجها عليه ما لم يثبت يمنع من تحي العتق مثلا كان ذلك سببا داعشا على اداء الدين وهذا الحجر يضعف بان المقصود
الاصلي هو الزهر استثناء الدين من ثمنه فلا يثبت الزهر من صلح حيث لا يملك لانه معزول للعتق كان فلا يحصل الاداء بجوازه
وذلك في الشارح ولما لم يفسد هذه للسنة على ان حجر الزهر مشروط بامكان البيع بالفعول دائما او مكانه الجملة وفي هذه البناء للنظر
بحال واعلم ان في بعض حواشي شرحنا الشهيدان في قولنا شكل نظر لان الفعل المنفصل لا يبنى من دواعي الاماكن من غير ما اصطفا
قال ولو فتح بالفتح على انه معارض لما ذكره فيكون المعنى ذلك فيه مع قران الخسما حجة العباد وخلقها عن حسن النظم
وعند التمسك اشكالا لا ان كان الجواز امتدادا لشكاله لا جواز باعنا وانما كل من جزئي المبدأ مع بقا واحدا
يكون انما بالبرهان في حصول الجزء الاخر فقط بخلاف ما اذا لم يكن واحدا منها موجودا فانه يثبت على وجودها معا ولا يصح
عدم الجواز مطعون وفي قولنا الجواز جوازهم ام الولد مطعون **قوله** ويصح زهر ذى الجواز لا يما كان يمكن ان يكون للمصدق
المفعول والمفعول هو ما فيه الجواز لا لاى الدعا فانه كان الجواز لم يكن الجواز مفعولا يصح ان يفتح ذلك كمال من ثبوت الجواز
فيكون الحجر وحق جبركان هو العابد ومنه يتكف كان ذى الجواز وهو صاحب فيكون المصدق مضافا الى فاعله اي يصح وهو صاحب
الجواز ما فيه الجواز متعلق بالجواز لانها محذوف عن الجواز والجواز في موضع الوصل وكان من بابا في معنى صلة الموصول والتقدير وان
كان الجواز للدعا فانه كان له ويمكن ان يكون متعلقا بالجواز وعلما انه حال من الجواز والتقدير ويصح زهر ذى الجواز ثابنا
لا يما كان الجواز له والعابد الموصوفين هو صفة الحجر ولا يجوز ان تكون كان ثابنا مثلا يبنى الموصول بغير عابد سوا كان البايع ام
المشترى فان كان صاحب الجواز والبايع فزهره غير متعلق على المتجر وان كان المشتري فزهره جواز البايع فينبغي ان يكون كغيره وقد سقى
عدم صحة من دون الاجازة **قوله** وهو الام من دون ولها الصغر وان حرمنا النقرة لان الزهر لا يبعد فزهره من قولنا
يجوز بيعها منفردة بعد الزهر احتمل عدم جواز اضرارها بالزهر لان يفتقر الى النقرة فزهره **قوله** صح اما ان يبيع الام حاضرا
فيقال فزهره ضرر فزهره يوجب زهرها منفردة بجواز اما ان يبيع المرائس باذن المراهق والزهر امانا ان يكون فزهره بالنز على
معنى من يبيع اي تمام البيع على حلا ونقول ببيعان الام حاضرا ولا مانع من النقرة لانها ليست مستندة الى اعتبار الزهر
بل هي ضرر فزهره بسبب الزهر وفيه نظر لان الزهر انفسه بيعها لا يبعد منفردة والنقرة فزهره بالنز فبيع الولد مستند الى تخريم
النقرة ونقول ببيعان ثم يخص المرائس بغيره الام وجهه يظهر على سبق وهو اولى **قوله** فيقدم منفردة فاذا بطل مائة ومنفردة
فيقال مائة او عشرة فزهره الولد المستدس اي بناء على بيعها معا ومنفردة الام انما يخص بغيرها لان سخطا في المتعلقة
بها مستند الى زهرها وليس له تغلق بولدها فيجب ان يقوم منفردة عن ولد لونه اثنى التامث له بالهانة فينظر فيمنها منفردة وفيمنها مع
الولد فاذا دعي فيمنها حال الانفرد ولكن المراهق والقيمة المرائس واعلم ان فقهاء عباد الكفا فيا ذمها فيمنها منفردة مائة وفيمنها
منفردة مع الولد مائة وعشرون بحيث منفردة لانه لا منفردة عليهم ولان قوله فيقوم منفردة بوسل البرضا لكن العباد متاثر
لانه مائة وعشرين ليست فيمنها منفردة اي حال الانضمام بل فيمنها وفيه الولد معا وانما فيمنها منفردة من ذلك مائة وسبعة وعشرين
احد عشر جازا في دفع فلاح العباد ويجعل تقدم فزهره الولد منفردا حتى تقدم فزهره فاحل عشرة فهو جزء من احد عشر وجهها
الاحتمال ان الزيادة الحاصلة بالضمه مستند الى كل من الام والولد فيجب نفسيتها على فزهره وفيه نظر لان الزيادة وان استندت الى كل
منها لكن الاخرى للمرائس فيمنها لانه انما يبيح فزهره الزهر هو الام في حال انفردا فان مثل هل يبيح فزهره الام باعنا او كونهما هو ثمة
فاذا ارادت بالضمه لم يخرج الزيادة عن كونها لافلتا هو لا يبيح فزهره الام مطعون بل فيمنها على حاله متعلق الزهر بهما وانما تغلق بها
منفردة فالزنا والحاصلة بالضمه لما لهما الزيادة لم يتعلق الزهر بهما وليس عبرة في تغلقها بها فلا يكون معبرة في تخمين حال
الانضمام فلنا بل يجب عباد لان الزيادة حاصلة بسبب الانضمام الذي لاحق للمرائس فيه وانما هو يخص بالزهر فان قيل
هو كالمخصص من الشخصين ماله اي مال الاخر فيحصل بسبب الضمة وزيادة في القيمة كافي مصرعي باو فان الزيادة لها فلنا لا والفرق

الخلل والخلل جاز انفاذا من اجل كونه هنا لا على معنى اصحلال الشرح بالكلية بل على انه باقية لبقاء الاولين فقط كبقية الملك
 والوهن موجودان بالغموض الغير بين لا على خلاف معنى فتح وانما الزايل كونه ملكا وهذه بالوجود الخبير من المناقضة لذلك فان او ثنى بطلان الوهن
 ومع الارادة حكم بطلان الوهن البناء بان اثر الوهن لا يضمن بالخير بالكتابة كاحفظناه **قوله** ولا يخفى للمنهى لم يحصل التلف
 في ملك المنهى من هذه العبارة ان الخبير اذا اشترى او باع بشرطه من له من الوهن الخبير به لا احاطه في فتح ذلك البيع المشروط
 به بطلان استبنا في العباد ولكن ما ذكره من التعليل غير جليل لان مقتضاه انه لو تلف في بدل الوهن خبير البيع وليس كذلك غاية ما في
 الباب ان لو عرض ذلك قبل القبض وذلك بان القبض بشرط الصحة الوهن اثر والا فلا **قوله** فان عاود خلافا عاد الملك والوهن في
 معلوم ما سبق **قوله** ولذا استحال قبل القبض خبير المنهى في البيع المشروط فيه بل يفي ان يكون هذا من الاعلى القول بان شرط القبض
 من الوهن اقل على القول بعدم شرطه فلا وجه له وعمل ذلك صرح في السطر في قول الوهن عصار ايضا فعمل قبل القبض بطلان الوهن
 والاحراز للمنهى في البيع الذي شرط فيه ان يضمن الوهن بشرط القبض اثبت الخبير والعبارة المذكورة من بين ما هنا **قوله** فان عاود خلا
 فلو حتى المنهى اعلم بشرط القبض الوهن من الوهن فلو لم يضمن غايته على القبض فلم يطل بالكتابة يخرج صير من غير شرط في
قوله ولو جمع هذا الخ لا ان الاولين يؤول بالادارة كالأول ان زوال الوهن في غير الارض ومخو ذلك فكل مرجح ان لا يحق بها فاذا
 تخلل به ملكه **قوله** ولو عصب هذا فخلل بينه والارض انك وجب القرب وقال ملك الاول عنها فيكون لصاحبها الملك كصاحب
 المباحات ويحمل هو الملك الى العصب من فانه له خفاء وهو اثبات اليد عليها والعصية ان الخبير فيها عنده وهي التي اخذت
 للخلل فان انفاذا من ذلك جاز بها طرانا ولو لا احرازها لادى ذلك الى بطلانها وانما اذا خلا لان العصب لا يقبل الى المحضر الا بقبول
 الشك فلو لم يخترم وان عصبه ذلك حال البطلان وانما اذا خلا فخلل الوهن عصبها غاصب باثم ويجب عليه ردها وبالخلل يضمن المثل ولو تلف
 وغير الخبير اخذت لغرض الخبير في ارضه المضم صح في القسم الثاني دون الاول واعلم ان ثابت الخبير سماعه في الضمان الوهن في
 العبارة المذكورة عايد في جميع البها فها ان يكون مؤثرا في بعض النسخ فخلل وهو النص في كونه بحيث الباقى الدائرا ايضا **قوله** يجوز
 ان يستعير ما لا يرضه من ذلك في الدين وحسنه ومنه الوهن في هذه العبارة ان هذا على طريق الوجوب فلا يكون الوهن صحيحا بل
 فان كان ظاهرا فما بعد ولولم يعين غير الوهن الخ المخللة وبطلان الوهن ان العيب واجب ولو اخل به خبير فمسكا وطرا الاطلاق ويكون
 حجابا بين الكلامين فانه جمع غير واضح في التذكير صرح بان الاطوى وجوب تعين من الدين وحسنه وحسنه في العلون والناجبل
 وخبرها املا بل في عدم التقدير بالمالك بدونه لا فعال ان يرضى ماله على اصغاف خبيره على ماله على عمر ولا غور اعظم من ذلك
 وذهب في الى عدم وجوب التعيين ان جعلناه عادته والاصح ما في التذكير لانه مع الزوم لا عرف بين كونه عادته وصما واهل
 يجب تعين من يرضى عند حكمه في التذكير على العادة خلا فاني ذلك ولم يفتي في ولا باس وجوب تعينه لما في تلك من التفاوت
 المقتضى الى حصول الضرر **قوله** فان خالف فلذلك منحه والا فلا تكون في بطلان فاضوليا **قوله** ولو عرض على جميع بلون الاذن
 في الاول بطريق **قوله** وعلى اكثر يحمل البطلان مضم واما زاد وجه الاول انه تصرف عن ماذون منه وجه الثاني انه الذي لم ياذن
 فيه فاشير الى جميع رهن الماذون فتعريف كل من الوجهين يحمل لا يخفى ان المارد بالبطلان عدم الزوم بدليل ما سبق فيما لو خالف
 الماذون فيه ويحجب ان يسلط من هذه المسئلة والوهن بالان ابد لكل جز منه فانه رهن بالمعذر الماذون على وفي الاذن والرايد في
 ويكون موثع الوجهين ما اذا رهن بجميع الرايد حفظ وبشكل على الصخر انا اذا حكمنا انفسنا الاجزاء على الاجزاء يكون بعض
 وهذا بالماذون فيه فيكون خلافا للاذن لان اخصه وهو محجور بالماذون منه من الدين المعين ولا يوقع صحيح بطريق **قوله** ان لا
 اذا رضى به بعضه بالكل اولى واليخرج به لان الاولين غير معلوم لان غير شطبها يثبت به العيب بالشك **قوله** ولو تغير خبير الوهن
 وهن عما شأ وعنده من شأ وان سوغ له الوهن كيف شأ فانه يثبت استناد ذلك الى احتياؤه وان اطلق الوهن ولم يفرض اليه فلو وجوب
 التعيين المخير في وقت صحته على النصيب على شئ محض صر او فحق بعض ذلك واحتياؤه بالثبوت جعل الحلولا فلا دليل على انفاذ
 دليل الاستصحاب فيمنه بقاء **قوله** وطيل اشكال اى وقبل الحلولى ومثلها الاشكال البناء على انه عادته قبلت الى جميع منه
 معنى شأ او صمان دين في عين خاصه من غير تعلل بالذمة والحق ان عادته لان من لان الاذن في عملا لزم وجوبه على الاذن
 الوفاء به ولا استصحابا وان هذا القسم من العلوية بالزوم عن معظم اقسامها كما في الاعادة للدين لخبرهم المبيش بعد الزوم

ليس للمالك قبل الاعلان اذ مقتضى الرهن الماذون فيه وعلى العدم ثبت والا فالحق **قوله** وللمرئ البيع لو لم يقبض الرهن لان ذلك مقتضى
 الرهن الماذون فيه **قوله** من جمع للمالك على الرهن بالاكتر من الهبة وما بيعت به لانه مضمون عليه فان كان الاكثر منها اسحقها
 المالك لان بيعه بانقضى من الهبة كان الاجل مصلحاً الى اخرج وفاء وبه كان ما بيعت به اكثر اسحقها لان ثمن ملكه لان العينة
 على ملكه الى زمان البيع وهذا اشكالان الاول ان الهبة هي ما يقبض العينة فيها في مقابل العين باعينا والزمان والمكان فلا
 يصور زيادة الثمن على الهبة ولا نقصان عنها في العرض المذكور ولو جوب استقصا اذى الوضمان في وقت البيع لان مال المبيع
 ان البيع ان كان هو من المالك حتى الاثني والاكوان بالاعمال والجواب عن الاول ان الهبة هي ما يبيع بالمائة الزمان والمكان عند
 الوضمان وان كان في فرض لنتم ذلك الوقت ما لم يمنع من اداء الشراء الموجه له الطالب فيجعل ذلك ببيع الهبة الا بقدر ضمن
 ان مضمون ذلك البيع ليس على المالك لانه قد صادفها لانه لا بد من الاول حتى لو صح بيعه المضمون بغيره الضمان بعد بيعه فيجب ان يضمن له كمال
 هذا من الضرر ولا يخفى ان ضمان الهبة حيث يكون الثمن اقل منها انما هو الضمان ولو كان اقل منها في الشك فالضمان بالمثل **قوله**
 ولو تلف في الدين للرهن فالامتنع سقوط الضمان لانه من قال الشايع محمد الدين ان ماله ولو تلف الرهن البقايا من المدين فاقرب
 الوجه من انه لا ضمان على المرئ لانه من لا يضمن الا بالضرر ولا يصح الضمان لان العادة للرهن مضمون وبها المرئ من الهبة
 على الرهن المسخر وهو ضمان فيكون المرئ يملك والشارع ولد المضمون فلا ان المسئلة موضع شبهة وحكي عن الضرر في الدين
 في حقيقتها انها منصرفه على في له وللمالك مطالبه عند الحلول وبذلك اشكال اما عند الحلول فان الرهن كان موصوفاً بالدين فله
 الزامه بالانفكاك فاذا جعلنا معاديه فخرج منها جميعها قبل الانفكاك وجب ان التفتا الى ان العادة من الهبة على الجواز وان
 عند اذ لم عليها اقتضى الزوم بالعارض فان قلنا يصح الرجوع في ذلك مطالب المرئ عارضاً بلزم المرئ المديون بالدين او بغيره
 فيضمن بعد المطالبة من المالك واهل المطالبة الرهن وامساك الرهن الا تلف ولا وجهان اخرهما الثاني عند المصلحة اذ في
 عند اذ لم فليزم وهما ان يقول ان كان الحكم مبني على انه ليس له ذلك فلا وجه لاحتمال الضمان على هذا التقدير الخاص اصلاً فلا
 تخصيص بغير الحكم المذكور عليهم واما قبل الحلول فعلى تقدير ان يدفع الرهن هل يجب على المضمون الضمان لا وجهان صحيحا لعدم
 الوجوب فالمرئ لا يملك الرهن ولا يملكه بغيره وعلى العدم الا ضمان وفي هذا نظر لعدم مطابقة ذلك للعبادة فان الذي يملكها الاقرب
 عدم الضمان مع احتمال فلا بد من فرض المسئلة في موضع يجعل الضمان احتمالاً لا وجوباً الا ان يفتى في الموضوعين بناءً الاقرب على
 الرجوع وجوب المطالبة الاول ووجوب قبول البدل الثاني ومقابل على عدمه وهذا كلامان الاول انه اطلق وجوب قبول
 على المرئ فان اودعهم الحكم وجوب قبول عوض الرهن والدين وليس يجب لانه قبل الاجل لا يجب قبوله بل يبعث الرهن فكيف
 يصور وجوب بيع الرهن فان وجوب قبول عوض الرهن من يفتى بغيره على كونه عارداً بغيره وجوب قبوله بل جواز الرجوع
 مجازاً على الزوم لا على الجحال **قوله** تخصيص الحكم بما اذا دفع الرهن لا وجه له لان حكمه يكون العادة هنا جازية فجاز على كل حال
 فلا وجه لما ذكره ثم حكى عن المصنف توجيهها في المسئلة وهو انه على القول بكونها عارداً بغيره لا يبطل الرهن بالرجوع ولا يجوز للمرئ ان
 العين بل يجعلها بقول الحاكم وبانفاقها عند الحل بغير الحاكم بغيرها فان لم يفعل المرئ كان ضامناً ولا يخفى ان وجهه انما هو
 على هذا التقدير يحتاج الى تكلف بناء المسئلة على ان العادة للرهن جازية ولازمة واعلم ان في العبادة من امثلها اشكالان فله
 اولاً فان خالف ظاهراً لك ضحواً والا فلا يقبض ان يكون العادة للرهن لا زمة من غير خوف وقوله جعل وبذلك اشكال يقبض الزوم
 كونه لا نظراً لان تعين رباية كالحمل ذلك على فرض المسئلة فما اذا قبل المرئ قبول الدين والبدل فلا يلزم بغير الاشكال على
 الزوم في زوم العادة وجوازها الا ان هذا خلاف ظاهر العبادة وارتكابه لا يخفى من يفتى مع ذلك ضماً كون الامتنع عدم الضمان
 المرئ على ان الاقرب لن يزم هذه العادة والضمان عدم الزوم منه من المصنف مما لا يخفى لان ذلك الشك يقتضي بناء الحكم في الاقرب
 ومقابل على الزوم الذي يرد على وجه الجزم ومنه مع الاحتمال بالفهم الاحتمال في بناء مقابل الاقرب على ما لا يثير العبادة اصلاً
 فما ذكره الشايع محمد الدين اذ ما قبل من المصنف **قوله** وتضمنه المسخرات لم يضر بغيره لانها عارداً انقضت الى الاقرب فيسببها
 فيجمع بين مقتضى الرهن من وجوب الرد وانقضاءها الى التلطف بوجوب ضمان العرض ولا يخفى ان الضمان بالهبة انما هو الضمان
 لا في المثل **قوله** ولو لم يهرهن في الضمان اشكال ان لو تلف المسخر ولا يهرهن بل الرهن وبنيان من ان مقتضى الضمان

وهو في الدين لان العاوية بطلها امانة ولم يحصل من المنيح كذا من بعض صفات فيكون المنقضي للصفان هو المنقضي لذلك لا الهية
الدين كالمقبوض بالسوم وهو الاصح **قوله** الثالث وهو المجهول الملاءم للمجهول جها لئلا يمنع من في جبر المضد اليه كشاة من وطع مثله
اما المجهول لا يمكن كنهه الصبر اذا لم يعلم قدرها فلا يامر لان عقد الرهن ليس من العقود المبينة على المعاينة والمكاسر لان ذلك
في العقود المعاينات التي يطلب فيها كل من المتعاضدين عين صاحبه فان رهن المنيح على قبول العين اذا الوارث مقبول على
المراس قال المصنف في التذكرة في باب بيع الغائب الاثر بجواز هب الغائب عن الرهن ولا الموصوف وهو لا يملكها لهما ليس من عقود
المعاينات بل الرهن والواهب معبوضان والمتهب والمراس من بقاع ولا جازها عند الوارث لا انتقالها جازا لهما بل لا بد
هذه العقود لا يحد بغير الوارث كل من المتهب والرهن بموصوف في عقد البيع مثلا فظهر ان لان الوصف ثبت الجواز بالعاوية لا ينعين
المعاينة **قوله** التاسع ليعضيب عينا ثم يبيعها او يهبها او يهبها ثم ظهر مصادرة الضرف الملك بمرات واشترى وركب
شبهه صح الضرف فليس في ان يبيع مال اليرب بغيره في ان يبيع ملكه بالادب ان الاقوى عند المصنف في قوله
صح الضرف على ما سبق في البيع ولما اخبرنا في البيع في قوله على الاجابة فلا بد من القول بغيره عليها هناك وكذا القول في سائر العقود
اما الرهن بالنسيئة في الجواز المصنف قد سبق في كل من ماله في شرط عليه رهن في بيع فاسد فظن ان من ضمن ذلك الرجوع وهذا
كون هذا العقد جائز اصح من الرهن ايضا فظهر اننا او قلنا ان في رهن البيع ولا ينعين ان هذا غير ظاهر في بقية ما ينعين ان
يكون نائيه اذا وقع العقد على ان يمال غيره وانه فصول بطريقه **قوله** العاشر ماله الرجوع فيه قبله لم يصح على شكل كونه
للا رجوع لكونه ملكا ولم يحصل قبله فلا يكون صحيحا ومن عباد العاقل الاصل فيها الصحيح فيجوز في ماله اعل ما ينفق مع الرجوع
الى الملك ولا اسبغ في ان يكون الفصل الى الرهن الفصل بالعدف مقتضى الرجوع والعود الى الملك فيكون الرهن صحيحا او غير
في مملوكة وقد سبق مثله في الجواز وهو الاصح **قوله** الحادي عشر من الوارث الزكوة وهناك دين فالأقرب الصحيح وان استوعب وجب
الفرج انه مال كاسب في ان يبيع الوارث وعينه هذا الخيرة التي جها لئلا يكون دين وهذا من اهلته على وجهه ويجعل العلم لغيره
الدين بالزكوة اطلاق الوارث انما يملك مع عدم الدين وكلاهما صغيف **قوله** ثم ان فقه الحق والافهم حوالا من ان فقه الدين ان فقه الدين ان فقه
وان لم ينفذ فالدان الحق بالزكوة فينفذ حقه على حق المرأس لعل في حقه باسابقا **قوله** الفصل الثالث في العاقل في
كالبير الموجب والعاقل وتلك الموجب وقال وملك موجب كان في واحد من غير اهلهم الاكتفاء ويجوز ذلك **قوله** وطالب الطفل
مع المصلحة كما ذكرنا في نفقة واصلاح عقاده وهو ينفذ العين ومثل نفقة ملكه وادبته وذلك حيث يكون في الاثر من على الامانة
قوله ولما استنادا في هذا ثم انضما احد ما صحت حصصه ظلفا ان لم يشترط المرأس وهو على كل جزء من الدين الى اقساما
شخصا كل منها دينها وهذا على الدينين وهذا على العقل واحد ما درهما مباشر او بالوكالة ثم فقه احد ما عليه صادرة
حصصه من الرهن ظلفا لا فكلها باءا ما عليه وهذا اذا لم يجعل في حال الرهن مجموع كل من الاستحقاقين وهذا المجمع الدين في كل
منه اذا ما اجلاه كل فظ لان رهن العجز ملكه على مال الاخرها واما اذا لم يجعل فلا من مقابل مجموع الرهن المملوكة على مجموع
دينها بغيره مقابل الايجاز بالاجاز ولما كان رهن ملك الانسان على دين غيره خلا في الاصل اجمع الى دليل على
من قبل المال انما انتفى الدليل هنا من المال كوجب ان يعرف رهن ملك كل منها الى ما عليه من الدين عند دامن اذ كتاب
خلا في الاصل بغير دليل ويحتمل فذلك مضيق كل منها باءا ما عليه اذ مضيق بقاؤها وان بعدا واء الحق **قوله** ولو تعد المرأس
واما كان كل منها ثم منها للضيق انظر في دليل الدين في على الاشاعة لم يعبى ولا يخفى ان هذا اذا سوي قدر الدينين دليل
ما سبأ ط من بيان حكمه اذا تقاوا **قوله** وفي التفسير مع اختلاف الدين في شكل اي مع اختلاف في القدر سواء اختلف مع ملك
في الحين ولا يفسد الاشكال من ان شرط بغيره في الرهن والاصل في التفسير في الضيق ولان دين كل منها سبب الرهن مستقل
الاستيعاب اذا جئنا في التفسير لا اعتبارا في دينه كل منها ومن التفسير حيث لا يدل دليل على خلا في الدليل على التفسير
فانهم هنا لان مقتضى الرهن قضاء الدين كله من ثمن الموهون اذا وانه في حال التنازع ان فقه الزايد من احد الدينين على الآخر
من ثمن الرهن ففقه خلق ذلك الزايد من الرهن اكثر من مغلبي الآخر وان لم ينفذ في رهنه بالجميع هذا هدف فاذا يلهذا
كان التفسير مستقلا من خارج وهو جعل الرهن بالجميع على اصل التفسير على هذا ان وانه فلا بحث والاصط على الجها

قوله فان وقع احدهما صاد الصف فلما اجاب به بعد بما اذا تساوبا اوله بقدر بالنسب مع الشافى **قوله** وان عليهما الفلك **قوله**
اي فان طلب الراه من قسمه الفلك من الراهين الخ حيث كان مشاعا **قوله** فلو يادرا احدهما بالصف لم يقع باطلا بل يقع موثقا الاعتقطين
فانه يطل ما ان اجاز الراهين في الشرايع في حصر عنق المهن اذا اجاز الراهين ثم حكم بعدم الصخر وهو المعقل لانه لا اعتق الا في ذلك
قوله ولو سبق ذكره صحى ليعنى اذن الراهين المهن في العنق صحى ويجعل ان يكون المراد لو سبق اذن احدهما للمعقو الضرف صحى بغيره
وفيه تكلف **قوله** ولو افك الراهين فلو لم يعقو ونظر الى لو افك الراهين الراهين او افك مقل بان بغير المحل فيقولونم العنق
الصادق من الراهين فظهر بقاء من افكاه وصحت جازية فيبقى جوازها مستحيا ومن افكاه في اصله لانه العرض وجوازها انما كان
بسبب حق المهن فاذا زال فبطل الجواز ولا يمانها لانه من طرف الراهين لما سياتى عن مزيد وايضا اذا ما هو بجواز حق المهن
فاذا زال لم يبق للمعقو مقتضى فان بطل حق الضرف مشترك بين الراهين والمهن فظهر الراهين صحى لا ينفك بالاضافة الى المهن لوجوه
حقه للمعقو لذلك فيبقى حق على اجازته فاذا ازال حقه والمهن حقه كونه الراهين حقه والمهن حقه كونه في الراهين كان كل واحد على غيره
فمنه ليا ثم اشتراه او غيره فكما يوقف على الاجازة ثم ويجعل البطلان فكذلكنا الفاعل لان مال العنق غير مولى المهن فانه
الصخر مستنف او مجرد الصخر لا بعد مقتضا بخلاف ما نحن فيه لان الملك محض الراهين والمقتضى هو العقد الصادر من اهل في
مولى موجود غايه ملة الباب ان حق المهن مانع فاذا انتفى هذا المقتضى علم وايضا فانه لا سبيل الى اعتباره اجازة المهن
بعد انقطاع علا فتر ولا الى بطلان مقتضى الراهين الملك اذا مضى فبطل الانفكاك عن حكمه ببطلان منعه وهذا يظهر ان الحكم بالزوم
هو الاخرى **قوله** والاذرب للزوم من جهة الراهين فبطل الفلك وجه الفلك بطلان العقد لا من من في حال كونه مالك حقه
ان يكون لانه لا ملا مقتضى الجواز الا حق المهن وهو محض جازية فيجوز الجازية والخير ان يبقى ان الاجازة في العقد فصولا بالبر
البر خاصة تحت العاقل الاخر مع القصور في الزوم هناك من طرف الراهين فانه جعلنا ما فله وجوز السبب المحل في القصور
المجوز ايضا في طرف العاقل الاخر فظهر ان المانع ما هو جازي السبب فقط بميزان الاجاب وحده وانما هنا فبغيره وطلوهم
انصافا على هذا التقدير من المانع هنا سبب تمام غايه ملة الباب لانه المانع موجود ولا محل لوجود السبب التام من
الراهين الذي هو مالك فلهذا بطلان ما فله سلفا في القصور لان الاجازة كاشفة **قوله** ولو اجازة اذ اهان المانع في حق
كونه من الراهين مطم او فيما قابل الدين الثاني والعدم مطم نظر هنا احتمالات تلك وبشاء النظر من تعارض ولا يلبها احدها
الاجازة موجبة لفتح هذه مطم اى مجموع الراهين سواء ما قابل دينه وما زاد عليه ووجهه مقتضى الراهين الاختصاص بمجوعه بالنسبة
الى الدين المهور بل يقتضى ذلك الدين من شتمه وانضمام كل من الدينين بمجوع متساوية لان اختصاص احدهما بالمجوع على
الحكم ينافي اختصاص الاخر وقد ثبت المهور الثاني بالسبب الطارى واجازة المهن فيبطل الاول في المناقاة المذكورة نظر الثاني
كونه من جهة لفتح هذه فيما قابل الدين الثاني لان المناقاة باعتبار مقتضى الراهين مختصة بخلاف ما زاد ويصنف بان الراهين
مغلق بالمجوع فان مقتضى الاختصاص انضمامه بالمجوع واللم يفيض من شتمه ولا ان الشتم على فله اعتبارا بالمعقو والن زيادة
بالنسبة اليه لا يقتضى ضد يكون في وقت الوهانه كثر ليعنى من بعد الدين الثاني ثم يجمل التفتت وبالعكس ويجعل محل يتوقف
الحق بعد كون العقد حال وتوجه من مقتضى له الثاني عدم الفسخ مطم اى شتم من الراهين لعدم الثاني انه لا يمنع كون الشتم
وهنا بمجوع لا يفتى شتمه باذنه لان الاداء شتم الراهين بعد مقتضى لافسه وانما يثبت الاداء عجب حال الشتم باعتبار كثره وفلسه وتقليم
وهو يخضع الاداء على ان ينافى تعلق كل من الدينين بالراهين لما قلنا من ان ذلك شتم الراهين ومقتضوه ولا محل في
نظره فيكون مقتضى في بعض اولى واسبق من البعض الاخر وانما استوبيا فيما له المعصو بالثمة ولانه لو تضمن عقد واحد من
دينين وتقدم احدهما في الاداء على الاخر ثم نادى الاخر بعد ادائه الاول لم يكن ذلك باطلا في العقدين المستقلين او لو وقع
الثاني بعد القطع بصحة الاول فلا بد من طرزه البطلان عليه من دليل الصحة للاسم احدها او ضاده في العقد ولو احدى صحت كل
من العقدين للشروط وضاده لانه لا يخلو ان يحكم او يفسد الذي يقتضيه النظر الصحة وعدم الانقراض مطم لوجود الدلائل
الدالة على وجوب الوفاء بالعقد الشامل بمجوعه لوضع القام وعدم ثبوت منافع مقتضى البطلان **قوله** وبه ثبت حكم
اسقاط الثلث حقه اى غير يرب على الاحتمالات التلثة حكم اسقاط المهر من الثاني حقه من الراهين فعلى الاول للاحق المهر من

الاول المختللا وحده يوجد من اجزاء وان طرح عليه بطلان وعلى الثاني لاحق له فيما فاق بل الدين الثاني وعلى الثالث حقه بما لا ان حق
 الالهانه اليه ثابت وقدم الثاني في الاستيفاء وان شق باسقاط حقه في حق حكم الوهن بالنسبة الى الاول مؤخر **قول** ولو لم يعلم
 الاول حتى مات الى الوهن فحقه يخص الثاني بالفاصل من بين الاول من دون العزها اشكال ينشأ من ان الوهن الثاني لما لم من
 طرقت الى الوهن كما سبق به انه ونحوه على اجازة المراد الثاني لم يعلق حقه به من جهة استيفاء دينه من جهة فاقا استوفى حقه
 من ثمة بعد بيعها كما يرشد اليه قوله فحقه يخص الثاني بالفاصل من بين الاول لم يبق يعلق به فيكون انما يعلقه من جهة تخصا
 بالثاني ومن ان الوهن الثاني موثوق على الاجازة ولم يحصل فيه كلكان والتحقيق ان نفرة الوهن الثاني انما يكون باحد امرين
 اجازة الاول وان كان العين بجوابه دينه لا خصا صرح به فحقه لا يحصل الاجازة ولا الاشكال حتى يبعث العين دين المراد
 الاول امتنع نفرة الوهن الثاني فحقه على البيع فليس اليه معلق الوهن لان معلقه هو العين وان استحق بغير الاستيفاء
 من البهنة فلا وجه لنفرة الوهن الثاني في الفاصل من بين الاول في الفرض المذكور مجال نعم لاجازة المراد الاول الوهانه الثاني
 بعد الموت مع بقاء العين لم يمنع القول بنفوقها الحق المقتضى وهذا لا مانع من فعل عمله وما قبل من ان حيا في العزها
 بالتي كذا فلا اجازة ان قلنا بعدم الاختصاص لا يكاد يحصل له معنى لان معلق العزها وعلمه من جهة الاختصاص من الفاصل وعلمه
 والاختصاص وعلمه من جهة نفوق الوهانه الثاني وعلمه نفوقها بالنسبة الى العين انما يكون باحد الامرين ما اجازة
 الا اشكال كما سبق فيكون كما شفعه من عدم معلق حيا في العزها وده كاشفا عن العلق وبالنسبة الى البهنة لا يعمل بنفوق اصل
 لما حقه فانه من الوهانه متعلقه بالعين وانما يقتضى العلق الى البهنة بنسبة العلق بالعين ما منع العلق بالبهنة لخص الثاني
 بالفاصل من بين الاول وقول المصم ولا حكم لاجازة الاول ولا في حق بعد موت الوهن فلا يكون
 اجازة مقتضية لنفوقه ولا في حق مقتضيا لعدم انما يصح على ثمة احتمال نفوقه من الثاني في ثمة الوهن بعد بيعه لاداء دين الاول
 وعلمه فان نفوقه على هذا التقدير وعلمه بعدا نقطا عن علالة المراد الاول فلا حق لمرج اصل الا ان هذا الاحتمال لا يثبت به اصل
 لما حقه فانه فلا يثبت ما ذكره الصحيح عدم اختصاص الثاني بالفاصل من بين الاول **قول** ولو اعنى الى الوهن باذن المراد
 وبالعكس سقنا العوم اما في الثاني فظننا ما في الاول فلا ان الاذن في المصنف الثاني لبقاء حق الوهانه لا يقتضى وجوب بدل
 البهنة ليكون **هنا قول** ولو ادعى البهنة من جهة حق الفاضل صحيح على اشكال ينشأ من سقوطه بالاذن وعلمه في
 من الزد في سقوط حق المراد بالاذن وعلمه وجوب الزد ان الاذن في المسقط يدل على ان هذا بالسقوط يمكن علمه مسقطا
 وفيه نظر لان المناق هو المقتضى للسقوط الا الرضا به والاصح صحة الجميع **قول** ولو اعلم الوهن لم يبطل الوهن وان كان باذن
 المراد وان صادف ام ولد لان الوهن بعد ثمة ولو قدمه انما يبطل بما فيه الاجال وان وقع بالاذن من صفات وان صادف
 ام ولد الا لا يمنع بيعها اذا تعلق بها حق المراد سابقا على الاستيلاء وما علم ومع الاعصار ومع البسار يجب بدل البهنة ليكون
 وهذا وذلك امر فيها والوهانه لا يحال فلا مانع من نعم لو افكها امتنع البيع والوهانه بعد ذلك **قول** وفي بيعها اشكال ينشأ من
 تعلق حق الوهن سابقا يقدم ومن محوم الذي من بيع امهات الاولاد والبنات في المسئلة احدها في ثمة الخللان ببيعها مع اعتنا
 الوهن ومع بسا يجب بدل البهنة ليكون **هنا** جميعا بين الحفظين ويضعف بان الوهانه ان يثبت حتى سقنا ولا فلا تعلق لها
 بالبهنة والثاني في ثمة المسبوط بما فيها مضم وهو اختيار ابن ادريس وحكي سقنا في شرح الارشاد عن المسبوط خلاف ذلك
 والظاهر وهم يحقن القول ان محوم بيع الوهن لاداء الدين ومحموم ما منع بيع ام الولد فادعا وصحت فلا بد من المرجح لخصيص بعض
 بعض اخر ولا مرجح هنا هو سبق حق المراد الذي لا دليل على بطلانه فيكون القول ببقاء حق الوهانه وجواز البيع مضم فوي وان
 كان تفصيل الخللان **قول** ولو ادعى العلق فليعتبر البهنة هذا انما يمكن الاجمال بالاذن فاما مع هذا الصواب ان لا يثبت هنا والملا
 بوجوب البهنة جعلها ادهنا كما عين محافضة على حق المراد **قول** وكذا لو وطئ من غيره يشبهه اي وكذا يوجب البهنة للمالك ولو وطئ شخص
 اخر غيره يشبهه فاشتت العلق لان الاصل من قبل خلع البهنة ومضموم فاقا استدل لها الى سبب صاد وعنده موجب للبها عليه
 البهنة ولا يصح خلع كون الوطئ يشبهه لانها انما امتنع الاثم الاستفاضة ان مال الغير اذا استدل من ابيه يكون سبب منه ولا فرق في هذا بين
 كون الوطئ يشبهه وعنده فكان عليه ان يسكت عن قوله يشبهه لانه يوجبهم عدم الصمان من هذا الا ان يقال بدل على الصمان بدونهما بغير

اولا لان ضمانه مع عدم التكليف بقبضه الضمان مع بطلانها **قوله** ولا يضمن ذوقه لان الوطى سخرى فيها فكيف يعقل ذوق الضمان
عليه للضمان من قبله **قوله** ولا المزين الحرف المختار لان الاستيلاء واثباته بد الحرف لا يدخل تحت البدلان الذي لا يدخل تحت
البدل هو المال دون الحرف لهذا لا يضمن منافع الحرف الا بالاستيلاء ويخلو من منافع العبد فانها تضمنت بحرف وضع اليد عليه وان لم يضمن
لان مال واخر ذوقا بالحرف عن الاثر فانها تضمنت منافع الحرف المختار عن المكروه فلو اكره على النوا واجلها ضمنها لوما فاشق الطلق كما صرح به
المصنف في النكاح لان كونه لا يضمن سبب هلاكها فيها على كونه منها فيضمن دونهما التي يجب على العاقله **قوله** واغنياء الهنوع في التلف
والاحبال الحرف الماد بذلك البند السبب فلو تضمنت البند لنفسه العبد بعينه فحرفه فهو معفون فطعا اما بغيره وانما السبب باعينا
وفت التلف والاحبال وبغيرهما ففيه اغنياء حيث يجب البند في المواضع السابقة كلها اذ هو الرهن الذي هو المضمون والباقي
يجاز عليه نظرا للاصح اغنياء وفيه يوم التلف لان رهنه انتقل الى ضمان البند وقد سبق لهذا نظرا في البيع الفاسد والعين المعصومة
وسبب في عين ذلك واعلم ان الماد بالاعلى في قول المصنف والاعلى الا على من يوم الحبال الى حين التلف لان جميع ذلك الزمان العين
فيه تضمنت وان كان المبدأ دونه فاولا الاعلى بعد ذكر يوم التلف والاحبال ان الماد الاعلى فيها **قوله** ولو قال اردت والا فلا وان
يكون الثمن وهذا لم يقبل اي باطلاق الادب فيكون مقتضاها التعذر باطلاق الادب في البيع ودعوى اداؤه كون الثمن وهذا
بذلك اللفظ المطلق ولا يخرج هذا لان الاعياد بما عليه اللفظ ولذلك لم يجز له المطالبة باليمين ولا اثباته به **قوله** ولو كان
شرط جعله الثمن وهذا حلف المنكر فلا يذهب لغواه حلف المنكر فلم يقبل حلف الرهن فانما اظهر ولا يفسد ولا يضره ان الرهن
بالمكروه فلتا فانما كان فيه اشتعا وبطلان فقدم قوله بهمين وهو كونه منكر اخذ بصحوم واليمين على من انكر **قوله** ولو انعكس
لم يكن للرهن من الضر في الثمن قبل الاجل الماد بانعكاس الفرض ان يبيع المرئس باذن الرهن وانما لم يكن له الضرر بالثمن قبل
الاجل لانهم سخطوا اخذ بعينه **قوله** ولو باع الرهن وطلب للمرئس الشفعة ففيه كونه اجازة اشكال بقاء من ان اللفظ لا يدل
على الاجازة الدلالة اما المطالبة بالضمين فظ ولما لا يلزم فلا تنقضاء الزم لليمين ومن ان طلب الشفعة انما يكون طلب صحيحا
حيث لا يفي ذلك وانما لا يفي بغيره بعد تحقق البيع المعبر عنها وانما لا يفي ذلك اذا اجازة المرئس ويجب تنزيل طلب للكل على الوجه الصحيح
لوجوبهما في كلامه عن الحد مع الامكان فيكون دالا بالانقضاء على الاجازة ودلالة الانقضاء معنية بالثبوت الدال عليها
وان لم يكن دالا للالتزام لان هذه الدلالة لا تنفذ من اللفظ بجزء بل معونة شيء اخر ودلالة الالتزام لان لسفاد من اللفظ
يجوز بشرط العلم بالوضع وتحقق الزم وهذا لا يجزى في ذي المسمى في كونه اجازة فلتا لان طلب الشفعة ليس فيها اجازة بل
هو معلوم وانما هو من مقتضى الاحتمال **قوله** فان قلنا لا فلا شفعة فلنا يكون طلب الشفعة اجازة للبيع فلا شفعة لان الاجازة
وصحى بالبيع والرضا بالبيع سقط الشفعة جعلها وعلى الثاني يكون اجازة فلتا بطلانها وفيه نظر لان لا يعقل ثبوت الشفعة
بغير العقد الذي هو الايجاب والقبول لان هذا يجزى لا بغيره البيع وانما البيع هو نفس فعل الملك او نفس الايجاب والقبول
لفعل الملك والانتقال على اختلاف الاراء وقد سبق بيان في اول البيع بفعل اثبات الشفعة الشيء ثابع من فواع البيع المحرر
العقد ومع ذلك فلا يشترط بعد تحقق صحة البيع لنوعه لثبوتها فلا ينعقد ما ذكره وفي قول المصنف بعد هذا ولو سقط حق الرها
فلا شفعة ان قلنا بلزوم العقد ما يدل على عدم صحته فبأنه لا ينعقد سقاط الرها حكمه بأنه لا يفي الشفعة على تقدير القول بلزوم
العقد لا ينعقد يكون بغيره وبغيره هو كالمضيق لا ينعقد ملكا فلو كان بناء والشايع الاشكال صحيحا كان جنم المصنف بالشرط
القول بلزوم العقد بوث الشفعة منها فبأنه رد المسفاد من الاشكال السابق والمعتمد سقوطها لطلبها بالانقضاء الاجازة
كما في قول **قوله** وليس للرهن من شرطه ان يفي في الرهن اشترطها في العقد بنفسه ويعبر لوجوب الوفاء بالعقد لا بغيره
وهنا ما يدل على بعض الشرط صفة لا بغيره انما لم يكن الشرط فعلى شيء يتحقق معك بعد العقد **قوله** نعم لو مات بطلت
دون الوفاء هذا استدراك وبغيره الاستثناء مما عدا امحى الوكالة المشترط في العقد بطلت بغيره لان الوكالة
استثناء من مقتضى حال الجحى فان الوكيل ينعزل بموت الموكل **قوله** ولو مات المرئس فان شرطه العقد انتقل الوكالة الى
الوارث لزم والام بطل لان اشتراط كون فلان وكيله وانتقال الوكالة عنه في حال مخصوص لا ينافي مقتضى الرهن ولا الوكالة
ولا شيئا من شروطه فيجوز الوفاء به ويكون لازما وان لم يشترط الانتقال المذكور في العقد بطلت الوكالة بموت المرئس لان موت الوكيل

بفرضي بطلان الوكالة **قول** اما الرهينة فنقل الميراث كالمال بين الورثة لما كانت الرهينة حقا من الحقوق والمعلقة بالمال وجب
انتقالها بالاسم كما ينقل المال ويكون الحكم في استحقاقها للمال بين الورثة والميراث في قول المصنف فنقل بالميراث جازم بالاثبات وهو سبيل
فيكون مصداق **قول** ولما اقر المرئ بالدين انتقلت الرهينة دون الوكالة والوصية ليعاثر المرئ بالدين الذي وقع الرهن
به وللان وامكان وكلاهما في الوهانة بر صلا لا بد وبقيت كون الدين والوهانة بر حقا والمفولة لان اقرار العفلاء على انفسهم
جائز فلا يخفى في ذلك بحسب الظاهر في المصنف فنقل الاموال ولو كان قد اشترط المرئ في الرهن او غيره من العفو اللان في
كان وكلاهما في البيع حال جوعته الرهن وقصبا في بيعه بعد موثقه بنقل الميراث لان انتقال الميراث وطولان ذلك استثنى
عن الرهن لا يخفى بحسب المرئ لم يجعل نفوق اقراره فيه واعلم ان في عبارة المصنف من فاشات الاول قوله انتقلت الرهينة
فانه الانتقال هناك بل الرهينة بعينه الا اقراره في الميراث من اول الامر الثاني انما يثبت الرهينة للميراث بشرط كونها وكلاهما
واحدانه بانه او بعضها عنه فقط العادة او يخرج ايقاع الوهانة بين الرهن والمرئ كاف في ثبوتها الثالث ان العباد فحالبين من الالة
على ان يرد بقوله الوصية فانه وان جرى الميراث في بيع الرهن فليس يمكن لم يجر الوصية ذكر اصاله في الالة المقتطعة على المعنى
المراد من هذا **قول** الذي يبع قوله والا فالحاكم فان لم يكن موجودا ببيع نفسه ولو شهد شاهد عدل كان اولى ولو بعد دانيا
الرهانة عند الحاكم ببيع نفسه وان كان مع وجود الحاكم مثلا يصح **قول** ولو جبر حتى يبيع نفسه لان ذلك حين عليه وكذا
نفسه **قول** الفصل الرابع في المحو وشروط ثلث ان يكون دينه لازما او بلا اية المرام بكونه لازما ان يكون ثابتا في الزمان فانه
سببا في ان الشيء يصح الرهن به في هذه النجاة فيكون اربلا الى الزوم ان يكون ثبوته في الزمان بالقوة الغير منة من المقتطعة كما
مسألة المشتري بين الرهن وسبب الدين **قول** فلا يصح الرهن على الاعيان وان كانت مصفوفة كالعصبة والمسحاة مع
الصمان فالصنوف في الاسم على الاشكال الاعيان المصفوفة خاصة وعامة من ان مصنف الرهن استيفاء المهر من بين
المهر من فغلا لا يمنع ذلك لا منافع استيفاء العين الموجودة من شيء آخر ومن معنى التوثيق حاصل باستيفاء اخذ مهر من العين
عند ثلها من المهر وذلك هو المصنف من الرهن اذا تعقبت منه كونه الحق المهر من به على ان يثبت منه عند الحاجة وهذا كما
في الرهن على الرهن فالحال في ان قبل فعل هذا يجوز الرهن في غير المصفوف من الاعيان بثبوت التوثيق بهذا المعنى الرهن عليها
فلما لم يكن ثلها اوصيا بثبوت شيء في الزمان لان ثبوت الصمان فلم يحقق مصنف الرهن بالنسبة اليها فان قبل حيث ان الرهن وثبوت
بثبوت منه عند الحاجة بالثبوت بعد العدة فلما لم يكن الصمان مصنف كان معنى المصنف للرهن منها خلافا للمصنف فان قبل
المصنف الرهن كونه حيث يثبت منه عند الحاجة وهو ثبوت الموضع فلما كانت الاعيان مصنف فان قبل المصنف للرهن موجودا
بالقوة الغير منة من المصنف فانه لا يصح فيها بالثبوت ولا بالقوة الغير منة ويمكن ان يقال ان الرهن في الاعيان
المصنف على العدة الثابتة وهي في الصمان الاعيان بالثبوت على ثبوت الثبوت لانهما حق ثابت في الحال والاثبات ان المهر من لان المطلب
استيفاء هو المصنف من تلك العدة وهذا المصنف في الاعيان المصنف من المصنف ولا وجبة الاستدلال ان يكون الرهن
في حال التزاع عند صدور من اهله محله ولا مانع الايجل كون هذه الاعيان والاثبات من الرهن فانه مصنف من مانع صحة وهذا
صنف فان استيفاءها انما يكون عند الحاجة لا مطلقا محله هذا هو حال ثلث وفي ذلك الحال هو ممكن لان المار باستيفاءها هو
اخذ عوضها الواجب شرعا والا لا منافع الرهن على الثابت في الزمان مثل ارض المعلوم ان ذلك يعتبر لاثبوت الرهن فعل هذا
يجب الحكم بغير ثبوت المصنف ليعوم المض واثبات المانع ولا يرد لزوم مثل ذلك في غير المصنف من وجهين الاول ثبوت الاجماع
على عدم الجواز فيها وثبوت الخلاف هذا الثاني ان الاعيان المصنف للرهن المصنف من المصنف وثبوتها وهو معلق بمهديها في الزمان
وهذا القول في وثبوتها اخذ الرهن عن الثمن الثاني في المبيع البائع على تقدير ظهره فساد المبيع افسد مخرج باسقاطها في الحكم المصنف
في الخبر في ثبوتها التثنية في الدرر وان كان المصنف المذكور مع قوله بغير الرهن على الاعيان المصنف من منع من الرهن بعد
البيع وليس بواضح وما علل به من منع الاوفقا مرد ولو ورد مثله الرهن على ثمن المبيع مؤجلا والظاهر ان اخذ الرهن
المصنف من دفع ثمنها كالرهن على المبيع **قول** فلو دفعه الى من ثم اقرض لم يصح ذلك على ان يصفه حيث قال ان من دفع
القرض ثوبا وقال ذهنتك هذا على عشرة دراهم ثم عدا وسلم البكر الثوب ثم اقرضه الدراهم لم الرهن وجب البطلان مع

بعد عن مرتبة الاستدلال والاصح عدم الاشتراط **قوله** وهله المطالبة به اشكال المراد بان له والمطالبة ان له ذلك على طريقي الاستدلال
والظان المراد بذلك على قدر علمه اشتراط البعض صحة الوجود على تقدير الاشتراط لا وجه لثبوت المطالبة به بمجرد ابطال العقد اذ لم
يثبت حتى الآن الا ان يشترط في عقد البيع ومقتضى الاشكال من قوله نعم فهذه مضمون فانه ارشد الى ان كان النقص لا يخفى
بل قد جرت استثنى اصل الوثائق بالعقد كان له المطالبة بالبعض الذي لم يرد ومن انتفاء المقتضى اذ العقد لا يلزم فيه ولا سبب غيره
الا ان شاد الوثائق بالبعض الاية لا يدل على كون ذلك مستحقا للمرض على الراهن بمجرد العقد **قوله** وبطل يشترط بغيره ان الراهن
يتردى في ان البعض شرط في الوجود اي مذهب في على انجز السبب فيجب ان الراهن في اي ويشترط لصحة اذن الراهن لان البعض
بدونه غير صحيح اذ لم يحصل الرهانة الى الان فيكون عدا وانا وما هذا مشافه كيف يكون مضمون في السبب المشروط بالترافق **قوله**
ولو لم يكن من دون ذلك هذا كل شيء على ان البعض شرط كانه الهبة والمعتل خلافا **قوله** ولا يشترط الاستدلال اي على شيء من
القولين عندنا **قوله** ويكفي الاستدلال في بطلان في بطلان لم يفتقر الى تحليل في مضمون ولا مضمون فيمكن من بناء على اشتراط
البعض كفي استدل به بطل العقد يخفى مما مذهب السبب لان استدلاله البعض مضمون مضمون في عليه انه وهو مضمون ولا دليل فيض يكون
البعض في واقع الرهانة فيكتفي بالبعض المفاد للعقد فلا يشترط مضمون فيمكن فيه وجبا قبل باشتراط مضمون في ان الامتثال
الامتثال محصل الحاصل في المنع الاخر وضعف طلال الزمان من فواجع البعض وقد حققنا ان البعض المفاد في زمان كاف في
الامتثال فلا يمكن اعتبار معنى الزمان بعد نعم لو كان ثاخر من العقد مذهب لوجبا اعتبار معنى الزمان **قوله** ولو لم يكن من
دخلة في ان مجرد البيع المستوفى للمال وهذه من الاحكام الاستدلالية وحاصله انما كان البعض المفاد للعقد كانه في صحة
الوهم لكونه مضمون واجب الاكتفاء به في البعض في البيع فيتحقق عمقا وانه للعقد دعوى المبيع في ضمان المستوفى لو كان هو المقر
قوله والادب في ضمان الضمان بالعقد لو كان عضوا في لو كان ملا الوهم معصوبا في ضمانه مالا عند الغاصب لا ادب في ضمان الضمان
بمجرد العقد والظان هذا بناء على ما احتاد المصنف من ان البعض ليس شرط في الوهم لظاهر قوله بالعقد وجه الضمان الوهم يقتضيه
كون الموهوم ما ذوقه انما يترتب من المزمع وفيه منع طوان الوهم مضمون على كونه امانة في بدل المزمع فاذا تحقق المقتضى لا يرفع
الضمان وجود واحد المشا بين يقتضيه منع الاخر وفيه نظر المستدعي من منع الشا في **قوله** ويجعل الضمان لان الاية لا تضعف
من الاستدلال ويمكن اجتماع مع الوهم كالمغنى المزمع فليس لا يرفع ابتداء الوهم دوام الضمان الاحتمال احتياجا للشيخ في الخلا
وظرفها سببا فيكون في وجهه هذا استدلال المنع الشا في المدعى من وجه الضمان ويحتمل ان يرفع لا يتم ان الوهم ينافي الضمان لان الوهم
قد يكون امانة وقد يكون مضمونا فيجوز ان يصح ان الاشياء اضعف من الاستدلال بناء على ان الباقي مستغنى عن المؤثر فان المجهول
اعني المحدث محتاج اليه والمستغنى في حق من الحاج من جهة عقلي يكون دوام الوهم اقل من ابتداءه كان ابتداء الضمان اضعف
من استدلاله وادب الضمان مع منعه بالعدى على استدلال الوهم ولم يكن الرهانة مع فونه اذ فعل الضمان فلان لا يرفع الوهم
المبتدأه الضعيف في ضمان الذي هو اقوى من ابتداءه او في يكون استدلال المنع بالبيع بالبيع الوحيين اذ يكفي ههنا بقاء التام الثاني
لا يمكن اجتماعهما فيما اذا غدى المزمع ويمكن تجميع هذا دليلا بالاستقلال على الاحتمال الذي هو مذهب الشيخ بان يرفع الضمان
مع الوهم المعصوب بان لان دوام الوهم مع فونه لا يرفع ابتداء الضمان مع ضعف فلان لا يرفع ابتداء الوهم الضعيف المستدام الذي
يظهر على ولما كان هذا مبينا على احد القولين في المسئلة **الكل من مقتضى ابتداء الحكم المسئلة** بعدم زوال الضمان عليه مع ان لا خلا
الحديث بناء على الاكتفاء بمنع الثاني واستناد المنع بما ذكره يمكن الاستدلال ايضا بطوله نعم على البه ما خضعت في فوده فانه
لو زال الضمان بمجرد العقد لم يكن الغاية المذكورة في الحديث غاية لوجوب استصحاب ما كان مثل الوهم الى ان يحصل الناقص وهذا القول
اصح اذ هو في هذا فالشارح ولد المهم يظهر من كل مراد المسئلة مع مضمون فيما اذا اذن الراهن في انما يترتب في بدل الغاصب والعيان
ثا في ذلك فله قوله بمجرد العقد وذكر ايضا ان وجه المهم نظر وما ذكره غير نظر لكن لو اذن الراهن للعصبة البعض في ضمان
نظر بناء من ذلك هل يعد استنادا في البدام لا وهو موضع اشكال **قوله** ولو ادعى الغاصب واجره مالا ادب في ضمان الضمان
الغريبان كلاهما الى ما لكها كما دل عليه الحديث ثم ينزل ويحفظ الناذية الى المالك بالناذية اي وكلمة في الخط وابتداء البيع في كل موضع

يجعل المالك الغاصب من ماله في المحفوظات البينة من قبل الضمان وما لا فلا لما كان المستوفى مستأنا في الحفظ واثبات اليد
 عن المالك المحض مصلحه كانت بدء المالك من حيث ذوال الضمان الثابت على الغاصب ما ساعدته كونه المالك في معد وقاضي هذا المالك
 لان هذا المستوفى مستحق مصلحه الحفظ ومع ذلك فان المستوفى يخرج والغاصب عن كونه مستوفى عما اما المستوفى فان يده وان كانت
 في الاصل بلامانة الا ان الضمان قد يجمع بدل المستوفى اذا غدا طابعت بدنها من المالك في الحفظ انما هي بلا سببها للنفذ من
 لمصلحة المستوفى من جيران بين الضمان معها الى ان يخفق المادون الى المالك بنفسه او يكمل كاد عليه كحدث **قوله** وفيه العادة والنوكل
 بالبيع والاعتاق في نظر بئس ومن انما امانته وهي من امانة الضمان وان العادة كالا جاز في الشلطة على الانتفاع والنوكل كالا جاز
 في الاستانة في الحفظ ومن ان العادة لا يملك الضمان كافي بعض اقسامها ومع اشتراط الضمان مضمون وكذا لقول النوكل لان النوكل
 اذا غدا لا يتعزل بغير الغدوى ولما سبغ الرهن والظاهر علم ذوال الضمان بها نعم لو كان في اتيان اليد مع النوكل في البيع وعده
 فان ذوال الرهن هنا **قوله** ولو ابر الغاصب من ضمان الغصب والمال في يده فاشكال مشاكلة الابراء ما لم يجز وجوبه
 لان الغصب سبب وجوب الغنة عند التلف **قوله** انما كان ابراء ما لم يجز لان الوجوب انما يتخلو به عند التلف لان الغصب ما دام
 موجودا لا يتخلو بالتلف شيء سوى وجوب ردها ومعلوم ان الابراء ليس من هذا انما الابراء من مفضضة الغصب وهو ضمانها
 عند التلف فان قلت اذا كانت العين موجودة فملاك امر من وجوب ردها على الفور لكن هذا الغاصب يدعد وان وضمانها
 عند التلف وهو اثر ذلك فاذا ابره غفلت الابراء بالامر الاول فليسقط الثاني وهو اثر ذلك الضمان اثر يدعد وان لا اثر في
 الدخ على الفور والابراء انما يسقط بالحق الثابت في الذمة ما كونه اليد يدعد وان ويخرج وانما يبرول عد وان البرهان بصير يد امانته
 ولا يدخل الابراء في ذلك وما دام وصف العدلان ثابتا فالضمان محال وما ذكر في ثوبه الوجوه الثاني من وجهي الاشكال المحصل
 لان وجود سبب وجوب الشيء لا يقتضي حصره غفلت الابراء بذلك الشيء الذي لا يخفى له لهلكا كان الاثر بانه لا يبر بذلك الشيء
 الذي لا يخفى له فلهذا كان الاثر بانه لا يبر بذلك ولا يصبر بداه امانته وانما يبر بالبرهان وان سبب الحفظ واثبات اليد على
 النقطة الثاني لان يد ولا يبر ان المادون غير صادقة على هذا الا انما نقول كونه وكجل في اثبات اليد على المالك اخذ فان قبل ذلك
 اخذنا فيما سبق ان ضمان الغاصب يبرول بالرهن فكيف لا يبرول بالابراء فذلك لو صح ذلك لم يكن بغيره وبين هذا صافا لان
 المفضضة للزوال هناك كونه الرهن امانته وهو سبب غير الابراء ولا يمنع انفكاك احد السببين وامتناع الاخر **قوله** اما المنع
 المقطوع والمشرط عليه الضمان والغاصب بالسوم والشراء الفاسد لا يبرول ذوال الضمان عنهم بالادان لان ضمانهم اخف من
 الغاصب وقد سبق ان ضمان الغاصب يبرول بالادان لان ضمانهم اخف لان لو اضرار مثل فان الغاصب اثم ولا اثم في غير
 اتفرط وانه اخف والتم بضمين الغاصب على الضمان لو تلف العين مؤخره له باساق الاحوال بخلافهم ولا تضمن المتنازع وهو
 تخاف من لها وحده عن منع الحكم الاصل انتفي ثبوتها من الفرع **قوله** ولا يجبر الرهن على الاقباض هذا جزم بعد الرد لان
 الاشكال السابق في ان له المطالبة بالمبض بضمين التوقف في عدم الاجابات فان من استحق المطالبة به انما يجبر الرهن عليه
 لانه حق واجب وعليه **قوله** فلو رهن لم يسلم لم يجبر عليه سواء قلنا الاقباض بشرط حصر الرهن ام لا ولا العباد صافا لانه
 لا يبرول بين هذا وبين ما في رهن عليه وانما هو غير فلا يستقيم التفرع **قوله** نعم لو كان شرط في بيع فللبايع الخيار ولان التراضي
 بالعقد انما يقع على هذا الشرط وهذا للمطالبة ببيع فيجب عليه الامعاء في تحمل كل من الامرين وما ذكره سابقا في شرط العتق
 من انه لا يجبر عليه يؤذن بان الحكم هنا كانه لا يبرول بالشرط بضمين المعصية لقوله نعم الامن عصا الله ومكان الاختلال به معصية ففعله واجب
 اللوازم وجوب الوفاء به ولان الاختلال بالشرط بضمين المعصية لقوله نعم الامن عصا الله ومكان الاختلال به معصية ففعله واجب
 والحق الواجب الادوى يجبر عليه نعم ينبغي ان يكون الخيار مجرد الامتناع للاتفاق على عتق الخيار بالا ممتنع وفقد الدليل الدال
 على اعتبار عقد الاجبار **قوله** وكيفية كذا تقدم اي كيفية الضمان هذا كما تقدم في البيع من اعتبار الاخذ باليد الما يجرى
 باليد والنقل فيما ينقل والخطبة فيما لا ينقل لان المراد الاكتفاء به بالخطبة مطلقا فيكون الخلاف هناك ايضا هذا لما حكى عن
 القاضي بخلاف الرهن فان المبض سبب في استحسان الامر التزم عليه وفي هذا الفرق في نظر علم ظهر للملازم ولكن ان يفرق
 بجواز حصول الضمان المبض لما كان جنس السبب هنا على القول باعتبار وجوبه في الاخذ والنقل لا انتقال المسمى بدونه وفي البيع لما كان

المقسم به فقال الضمان عن البايع وانقطاع سلطنة حنبلر باه اكيفه ما يزيل مع السلطنة هو وضع اليد والخطبة وان كان لا يتم هذا الان
 انقطاع سلطنة البايع والعزل في ضمان المشتري محتاج الى تحقق سمي العيب **قوله** وانما يصح من كامل الضرف لان نقل عينه لا يعين
 شرعا فلا يكون مكملا للسبب الشرعي **قوله** ويجزى من البناء الاول فلا يثر بالراء والمهمل اذا اجزاء في مثل هذا الموضع انما يستعمل في
 المجاز لان مغلطة العبادات **قوله** لكن لا يجوز للمرئى استنابة الى اهل لان العيب المعين على القول به هو ما به يحقق في غير الاستيناف
 وذلك مبني على المسمى وذلك هو الاصل ولا يظهر من بعض بعض الاستيناف فيصعق بان العيب ان اريد به الدوام فهو غير معبر
 اصلا او ضمما وهذا مع انه لا يحصل كمال الاستيناف صيد في قبض الى اهل من المسمى لان ما كان له عند قبضه يد يكون مقتضا
 لكونه داهنا وفاضلا لكونه وكيل المرئى والا فحوازا استنابة فيه واذا وفي الخبر **قوله** وهو الاستنابة عند اهل هو ومسؤول
 الشكالات فيشأ من ان يدهم ومن مغاير لغير اهل والاحكام الاكتفاء باستنابة فيها وكذا حاول ادراج العقب والقبض والمدير قول عند اهل
 فيكون عبادا في شاملة الاقام المملوك **قوله** ويستند بكافيه سوا وكان الكتاب مطلقا ومشرقا فلا ينقطع سلطنة المولى عنه **قوله**
 وكل من يزيل الملك قبل القبض هو ذبيحة كالباع والعقب والاصلا والرهن من ارضى من القبض فلا حكم له بل فيكون شرط وفي
 عد هذا من الضرفات بالانبات من اهل الرهن السابق بطل العقد السابق ولا يحس في ارضه باع على انه منسدا ومخلف والخبر فلهذا
 والرهن كان لا يصير اجليا بين قول كل من يزيل الملك الخ ويبين معادله وهو قول معادله وان لم يزل فلا **قوله** والكتابة لا يحس
 به الاصل لان كلاهما يمنع المولى من الضرف وما احس قوله بل يوجب الاحمال فانه لا يزيل الملك وانما يمنع الضرف المخرج عن الملك
قوله ولو انقلب حرا قبل القبض فالأثر المخرج اي لو انقلب اهل حرا وقد كان خلا او عصبه او قبل القبض فالأثر المخرج بناء على
 اشتراط المعين للمخروف السابق في قوله فلا يوجب مافتن لان المبادر المخرج عن كونه داهنا وجه معطيه انه لم يصير داهنا بعد
 فكيف سيقدر وجبه عن ذلك علمه والمطلوب انما هو بطلان عقدا الى اهل الواقع قبل الانقلا بين دون العيب بحيث اذا عاده
 فلا يحتاج في كونه هذا الى استيناف ومغلاخر وجبه القرب انه ما بقي وهو العيب حتى من اجزاء السبب في شرطه في شرطه ابتداء والسبب
 كالايضا ابتداء وعلى الخ لا يصح العيب وهو حرمه ومن نظر لانه بل من ذلك البطلان بالانقلا وانما اللازم عدم جواز العيب في حال
 كونه حرا وهو خلاف الشائع لان الانقلا ب حرمه موجب للمخرج عن الملك ومعنى تحلل بين اجزاء السبب بطل الملك بطل
 المخرج المجموع الحاصل من الصلا حين ذلك وفيه ايضا بطلان المنع البطلان لا يجوز ان يبين العقد الواقع قبل المخرجه على الصلا حين
 الى ان يضم العيب اليه بعد ما وما ذكره المصنف وهو من عيب معظم الفاعلين باشتراط العيب في الرهن بل لا يجزى الامن يصح مغلا البطلان
 عن اشتراط العيب والمصنف في الخبر استند البطلان وعدم العود في حال المخرجه الى الفاعلين باشتراط العيب صرح في في يعلم العود
 وحكم ذلك ولد المصنف في الشرح على الشيخ في الصلاح هذا الفرع ساوط عندنا اذا لا يشترط العيب واعلم ان قوله ولو عاد انقل المخرجه
 عقدا بان حكم المسئلة الذي هو المرد من قوله فالأثر المخرج اي لو انقلب حرا بعد القبض فانه يخرج عن اهل من يجرى داهنا عند خلا اما الحكم الاول فلان المخرجه ليس بالانقلا
 او عصبه **قوله** ما لو انقلب حرا بعد القبض فانه يخرج عن اهل من يجرى داهنا عند خلا اما الحكم الاول فلان المخرجه ليس بالانقلا
 كونه داهنا وثبتة فيخرج لا محالة والحكم الثاني فلان الملك وان قال الا ان نفا جبره باق في الاول وفي هذا لا يجوز وعصبه
 ولا ارا فتردون رضي من هو سبه فكما ان الاول يجرى باعتبار الملك باق في وان خرج عن الملك فيعود اليه بالعود فكذلك الاول يجرى
 باعتبار الموقوف باق في لثبات الرهن واستعماله واصلا لعدم الرضا والاصلا فيعود اليه **قوله** ولا يجوز انباته وهو حرمه لما بيننا من
 جزمه السبب جبره في العيب ابتداء **قوله** ولا يجوز انباته في المصلحة الا باذن الشريك فلو سلم بد وفيه الاكتفاء بد في الاعفا ونظر
 اثره للعيب بان يغلى في غير الرهن مثلا والنظر ان ذلك مبني على من يشرعا فلا يكون معيضا ومن ان انتهى انما هو في الشريك فقط
 لا اذن فيه مبني على اهل في حكم في ذلك التي في غير العباد هل يدل على الفساد ام لا وجه البناء وان لم يدل كان العيب
 صحيحا ينفع عليه السبب حصة والاحكام الاكتفاء به والمرد يقول المصنف للعيب حصول العيب المعتبر **قوله** ولو قضى الرهن والمرئى يكونا
 في هذا الشكلا جاز الصنف في العيب لكونه لا بد من اذن الرهن وهل يكفي اذنه للشريك في العيب والمرئى فيه اجتهاد من ان باذن المرئى
 في قبيل الشريك فيهم لا بد من ذلك في احتمال وفيه الاكتفاء في الاستيناف الا ان لكل منهما في العيب الاذن للمرئى في قبيل الشريك

الاول والثالث والعباؤه فاباه كما يظهر ما قد منا وهكذا يحفظ بشخص الشهيد فانه قال في بعض حواشي مشاء الاشكال من اجزاء
الاولين وقال في بعض ما يبا الحجة واعلم ان في اصل هذا الاشكال نظر لان المعروف في المذهب العصب وبغيرها انه اذا استوفى
في اثبات البدل واثاؤه العلم بذلك وانفرد احدهما بوضع الثلث في حله ان فواد الضمان عليه **قوله** مادام على العدل
لعداؤه لا حدما وبجرح حصول العداوة لا يجزى عن العدالة ما لم يفعل فعلا من مقتضاها العداوة ويجب المنقش وهو
ان من اول الامر لا يعقل الشطر مع العداوة ولا يسوغ للحاكم استئمان في كل علة الصاحب الا مائة **قوله** ولو كان في بدله
حالة في النفقة والحفظ نقل الحاكم الى نفقة لا يخفى ان الحاكم اذا بنقله مع اخلاصهما ما مع ثراصهما فلا **قوله** ولو كان
مئات احدهما ضم الحاكم الى الاخر عدلا للحفظ ان هذا حيث لا يكون كل منهما ما ذونا في الانفرد **قوله** ولو اذن لا
اي مني الدافع لان تسليمه عدوان وان اعتبر باذن الحاكم كبر في هذه الحالة يرجع على الحاكم ان يجعله الا هو من
قوله ويصير القابض ايضا لان بداهة ولا امر لعدم علم بالحال لكن مع الجهل على من غرق **قوله** والفرقان
بطل عليه بقبض الاخر لنفسه وللآخر جبران يجوز التسليم اليه فلما انجزه بنفسه ولم يارجعه الى مضطد وهو امر
ان العدل الاجنبى لما لم يكن له في العين حق ولا يفتقر خلاص ذلك واما احدهما فيكون له في العين حق وهو امر
ان لرق العين حقا فلا يجوز تمكنه من هذا نظرا في هذا الظاهر **قوله** ولو ادم العدل بالبيع عدلا على نفسه ولا يفتقر
البيع من اذن المشرى لتعلق خونه بالعين من حيث كونها وثيقة للدين فلا يسوغ الضرف بها على وجه مقتضى
البيع كحضره بقبض على اذنه **قوله** وليس للمشتري عزل لان العدل وكبل الى ارضه وتلك لان المالك هو الراعي
كان له حق التوقيف فلا يكون له عزل الوكيل لانه نائب عن المالك بل له منعه وببطلان كانه مجازا فظهر الغاؤه
ببطلان يكون الاداء الدين الرهن ثم حصل الافتكاح فان الوكالة بمعنى **قوله** ولو لم يعزل لم يبيع عند الحلول لا
لان البيع كحضره فلم يجزى بادن فيه في استناد دفع الغزل اليها فاسمع بين فان المشتري ليس من كاعلم عن
بعدم الغزل بالاضافة الى المشتري عدم المنع من البيع ولا يخفى ضعف ما ذكره من التعليل فان كون البيع كحضره
الاذن اسطفا لما كان كافي الواسع والفرق بينهما فيكون البيع ذكر ذلك وبقعه جماعة **قوله** ولو تلف الرهن
وهنا في بدال العدل يحكم في الرهن المشروط بضعف على بدال العدل في العقد وانما يثبت كونه في بدال العدل لان البعثة بدال من العين
وقائمة مقامها في الرهن **قوله** وله المطالبة بها لانه ما بين في حفظها وذلك حوله وسلطنة **قوله** وهل يجزى بالاذن
بيع الاصل لا ضرب المنع وجه الفرق بين الوكالة في البيع وقد ذهب علم بتعلق البعثة بالاذن بليل على تعليلها بما وجد ان له
لشأن ما قلناه في بثوث الاستئمان في البعثة كما كان في الاصل والفرق ان الاستئمان كحضره نفع اذ هو حفظ للعين وصيانة
فلا يحتاج الى امر بها حينئذ بخلاف البيع لانه غير حصول الضد وحاله ليس كالحفظ فلا يكتفي في جوازها بالسبب الضعيف
للعين وعادة الاحتياط بفعل بدال اذن وهو الاصح **قوله** ولو عينا كرهتم لم يجز له التعدى هناك جانب البعثة اما ان يكون
منه في انه الوكالة في البيع بنهاه عا فالموكل كرهنا حيث لا يمنع من البهارة **قوله** فان تعدد في التعليل فان تعدد التقيد
كله صدر الامر بالبيع مائة درهم والدادهم متعده وهذا صالح لما اذا عينا الثمن وما اذا خلتا فعين الحاكم وان كان في بدال
ما بينهما عينا لم يحكم بشعر بعوده الى ما اذا عينا الحاكم اذ مع التعدد وكون تعيين القيد منها يرجع اليها في تعيين التقيد
المشترى بان ما بينهما يجوز في التقيد والاول جوده الى الحق **قوله** فان تلف ثمن المشتري في الرجوع على من شاء من العدل والمشتري
ان قبل بدال العدل بداهة فكيف يضمن فلما دفعه بالبيع الفاسد عينا ما ذون فيه اذ لا يتناوله الوكالة بل انما يتناوله العقد الصحيح
والتسليم به يكون مضمونا عليه **قوله** بالاقل من الدين والبعثة لانه يفيض في الرهن مسوقا كحضره لانه **قوله** لان المشتري
البيع لو فاد عينه وذلك لا يكون مغاليا الا بعد الحل في الجار وتعلق بالرجوع **قوله** وصلى على العدل به على المشتري ولا يرجع المشتري
عليه بوجه من يجبران بهر صفة في الموصوفين مشددا عليها للجهل والفرق ان تلف البيع لما كان بيد المشتري كان ثرا والصفات
عليه **قوله** ولو باع باقل ما لا يتباع من الناس بد بطل البيع والضمان اى ما لا يتباع من الناس به في عين بعض بعضا كقصاص
عشر من المائة والمراجع في ذلك الى العرف فيضمن العين ولو هب للمتعدي **قوله** والاخرى ان من ضمان الرهن لانه وكبل قد تفرق

ان العدل هو الحق النصف خاصته اذ ليس له من الاخر او ينفقه كما سبق فيكون فضله فاذا تلف بغيره كان من مال الزاهر فلا ضيق على الاخر
 اذ لم يخط وهذا هو الاصح **قوله** ويجعل للمشتري ان البيع الاجل اي ويجعل كونه من ضمان للمشتري لان البيع لما كان لاجله كان وكيلاً له
 قبض الثمن وليس بشئ اذ لا يلزم من كونه وكيلاً له في حفظ الزهر من جهة استحقاق الاستيفاء ان يكون وكيلاً له من قبيل في الزمان
 بل هو على ظاهر حال المسلم من اداء الامانة ولا نه ولا ذلك للذي الحال الى منفذ الناس من قبول الوكيل كانه مبلن من قبيل الاجل على الناس **قوله**
 ولو ادعى بغيره على المشتري بغيره فاما ما حمل المساواة لانه امين فيجب عليه ضمان المشتري **قوله** وقدم فيها لانها ممكنة اي
 لو ادعى العدل قبض الثمن من المشتري وتلفه بغيره بطلان لم يدر كنه العباد لان ما قبل ادائه وخالفه اي الزهر والمشتري حصل
 السداد للمشتري السابقه في قبوله بغيره نظر الى كونه اميناً فلا يختلف الحال وهو في التلief بين كون القبض معلوماً او لا فاذا
 برئ العدل بهيمنة لما قلناه لم يلزم من ادائه المشتري من الدعوى لان ما بين العدل انما هو دفع العزم من نفسه بمقتضى اقراره بالقبض
 لا دفع الدعوى على المشتري ولا يلزم من اقراره بالقبض لم يثبت له مكان كونه ذباً فبني الدعوى على المشتري بما جازح لان ما بين
 شخص من الدعوى المتعلقة لا يسطر الدعوى من غيره ويجعل تقديم قولها اي الزهر والمشتري لانها ممكنة وفي هذا الاحتمال
 متافضة لان تقديم قولها ان كان بالبيع الى تضمن العدل فليس في العدل امين وقوله في التلief مصادف اما اقراره بالقبض فان
 كان مصادفاً فلا يثبت في مصادفه في التلief بهيمنة وانما يمكن مصادفاً فلا حاجة الى يمين التلief واليمين مخففة جازية باع علم
 اليقينة فيكون العزم على المشتري هذا بالنسبة الى العدل واما بالنسبة الى المشتري ففقد ذكر انما تقدم بطلان العدل في التلief بهيمنة
 الا بغير ذلك ولا مصادف باليمين قولها فلا معنى لهذه الاحتمالات وممكن ان يكون الاحتمال الاول من الاعلان مصادف في العدل في
 دعوى القبض والتلief بهيمنة موجباً لبراءة المشتري لاستلزام ذلك بطلان المشتري لو ادعى ذلك فانه لا مصادف باليمين
 الا ان هذا من بعد من جهة الاول بعينه عن العباد فانه لا يباين من انما في الغم والمبادر خلافة ومنه ما يحتاج الى تفتيش ظلات
 الثاني انما حكم بحسب الظاهر في ذلك لان اقرار العدل بالقبض لا يوجب القطع بغيره بل قد يقع الدعوى على المشتري وربما حصلت
 التهمة عند الزهر والمشتري في صدق العدل والمشتري في وقوع القبض فلا يسطر الدعوى عنه وبهذا فان عين العدل انما هو حصول
 التلief لان القبض يكفي فيه اقراره فلا يحتاج الى عين لاجل بالنسبة اليه لانه من اقراره لا يوجب عليه طلب الثمن ليدفعه عن نفسه
 بدعوى التلief واليمين عليه فلا وجه للثرد في قبول غيره في ذلك بهيمنة والبيان باحكم احتمالاً وباجمل فالعبارة الاصح
 من شئ **قوله** لو جوع الزهر مستحقاً فالعقد على الزهر لا العدل ان علم المشتري لو كان له حال العقد لانه لم يبايعه الا على ان يبايع
 عن الغير فكان العقد المحقق من الزهر واقتضى الثمن له والعدل وسط ليس له في الاقتضاء اعتباراً وحاشا ان يدعى للغير بغيره
 عنه ولا يبرهان فتمينه فيما لو ظهر البيع فاسداً وتلف البيع في يد المشتري بمقتضى التلief من هذا لانه هناك مصادف بالبيع
 اذ ليس ما ذنوبه وليس بغيره عن الغير والعدل وان هذا من هذا لانه يبايع بغيره ويشمل باذن المشتري المالك البيع
 المشتري انما يعلم الثمن فبايعه انما البيع صحيح لان هذا الظن لا يمكن ان يكون التسليم بالان في الجملة ولا يكون التسليم انما هو الزهر
 في المحقق والوكيل وسط فهو بمنزلة الناقد لو فقد الثمن ويشمل الى البايع والدلال ولو سلم اليه ايضا بالاذن فلا يثبت جبر
 عليه ضمان **قوله** فان علم بعد تلف الثمن بغيره وجع الزهر ينبغي ان يدفع علم مبدئاً للجهل لئلا يتوهم عو والتصية الى المشتري
 بنفسه المعنى لان العلم المؤثر من المشتري يكون العدل وكلاهما هو حال البيع كاسبائى لا بعد فالمنع فان علم الاستحقاق
 بعد تلف الثمن بغيره العدل فالجوع على الزهر لان القبض له كما بيناه لا على العدل ولو علم بعد دفع الثمن الى المشتري مرجع المشتري
 عليه لا العدل ينبغي ان يدفع علم مبدئاً للجهل انما استحقاق المشتري الى المشتري لانه قبض ما يخطف كونه
 بائناً على ملك المشتري الفساد البيع واما علم الجوع على العدل فقد سبق في غير موضع وعادة المصنف سائر العطف على الصبر والحوار
 بدون شرط **قوله** ولو دعه يعيب جوع على الزهر خاصة لان العدل وكيل للمشتري قبض بحق الفرق بين الرد والعيب
 ونظير الاستحقاق ان الرد بالعيب يقتضي منعه العقد الواقع من جبره على تقديم حصة فلا يباين في دفعه صحيحاً ومعنى وقع العقد
 صحيحاً كان قبض المشتري للثمن محققاً ملك الزهر وتعلق حكم الاستيفاء به بخلاف ظهور الاستحقاق فان العقد لم ينعقد عليه
 بطلان فلا يدخل الثمن في ملك الزهر فلا يصح قبض المشتري له **قوله** ولو لم يعلم المشتري لو كان له العدل حاله البيع فله الرجوع على العدل

يكون من يكون هذا هو اقسام مسئلة العبدية بتخصيصها في الكلام لاختصاصها بالعبودية يمكن حصره الى الاول والثاني معا والاول هو علم المشتري
وهو البناء على الفهم ما يقتضيه من الكلام ولا يجعل حوده الى كل من المستلذين في الاولى بغير تميز المعاملة والى الثانية بغير تميز ما يقتضيه باقي
الكلام اذا نظر بها هذا هو علم المشتري بوكالة العقل يقتضيه كون المعاملة معتقدة جارية بينهما وان الثمن المدفوع
ليس مملوكا لو يكون مضمونا عليه بغير مقتضى ذلك الاعتقاد وكذا كل وجه يلزم ما يميزه ولم يعلم المشتري ويجوز في شرايه بغيره مثل ذلك لكن
الصحة حاله البيع بغيره ان لم يعلم حاله البيع لكن علم الايضاح للمشي بكونه وكذا يستحق الرجوع عليه وفيه نظر لان الايضاح لم يكن لنفسه
فيكون مضمونا بل للكل وهو الرأى فيكون عابدا به وبالنسبة اليه سابقا ان يذبح في الحقيقة انما هي الرأى وفيه اطلاق العبارة ولا يستدل
بحالة البيع فانه قال فان كان العدل قد علم المشتري انه وكما ان الرأى في هذه الاطلاق ايضا شئ وكان هذا يعني على ما هو الغالب ان
الايضاح للمشي مضمون العقل مضمون في البيع بالوكالة فالعلم بكونه وكما ان العقل يقتضيه احد **قوله** ويرجع العدل على الرأى
ان اعترف بالعبودية او فامتنع بغيره لا يخفى ان الصلة المشتركة اعترف بالعدل لا الرأى لم يكن فذلك انكر ما كان له ومنع حوده صير انكر
المشتري لعدله كما سبق وان كان مع ذلك اعترف الرأى او جازم اليقين او حلف العدل كاستياد وان كان اعترف الرأى اليه بالمدعى
شرا على وجهه بحسب الواقع **قوله** فان انكر في القول قول مع يمينه فان انكر العدل العبد الذي ادعاه المشتري والحال انه لم يعلم حاله
ولم يميزه فالقول قول العدل بيمينه كاهوط ولا يجوز عود الصلة الى الرأى لانه لا معنى لكون القول قول العدل بيمينه وليس
صريحه **قوله** فان نكل خلف المشتري ورجع على العدل في ان نكل العدل على الباعين وقد انكر العبد خلف المشتري بالرجوع على العدل
وهو **قوله** ولا يرجع العدل على الرأى الاعتراف بالظلم لانه انكر العبد وفلك بغيره بطلان دعوى المشتري وكونه ظالما فلا يقع
له المطالبة بما لم يكن المطالبة به ظالما ومن ثم لا يجمع دعواه ولا يميزه ولو اظهرنا وبطلان كان قال ان انكار العبد كان جازما في الظاهر
ان الاصل الصحيح بعد استحضار المطالبة على ثقله الاثبات وقد ثبت شمله في بيع العصبية اول كتاب الجارة **قوله** لو تلف العبد
المشتري ثم بان مسخفا قبل اداء الثمن رجع المالك على من شاء من الغاصب والعدل المزمع الفاضل للمشتري لا حصصه للعبد
منه في المسئلة ثم فانما ذلك على ظاهرها لا على اعتبار المزمع في فاضل لانه اذا لم يفيض لم يكن له يد على العصبية وليس من
لوازم الرأى مضمون ما انما على كون العصبية ليس شرط فقط وما على الاصول مكان التوكيل فيه **قوله** ويستقر الثمن على المشتري بالتلف
في يده هذا اذا كان المشتري عالما بالعصبية بما اذ الغاصب العلم بالعدوان وانفرد به بالتلف في يده الموجب للحضاد العزم جازمه يعلم
هذا قبل من قوله بعد ولو لم يعلم الخ **قوله** ولو لم يعلم بالغصب سقر الثمن على الغاصب هذا لم يكن العدل والمزمع الفاضل العالين
بالعصبية ايضا لان المشتري معزى ورجع فان علموا جميعا كان له الرجوع على من عزم منهم وعليه سقر الثمن على الفلاسوا ثم بعد العدل
والعلم بالحال وانفرد به بالتفرض ولو اشتركا في ثمنه كان له الرجوع على من شاء ولا يرجع على غيره لما قلناه وفيها ما لو باع واحد وسلمه
اخرى على النكاح **قوله** لو ادعى العبد دفع الثمن الى المزمع قبل فواته حتى الوأى لانه وكما على شكل قال الشارح ان الاشكال في مسئلة
احدهما ان التوكيل في الدفع من غير اشهاد وهل ظالم ام لا وفيه دلالة العبارة على ما ذكره نظر نعم سيقار من كلام المعنى الذي ثبت
اشكال في المسئلة وان لم يقدح هذه العبارة على ان لا يدخل ذلك في ان القول قوله او قول الرأى لان هذا هل بعد نظرهما ام لا سواك
القول قوله ام قول الرأى نعم قد يفسر ولا اعتبار وهو انه على ثقله عدل فخره لا يكون دعواه الاداء فاضلا الا اذا قال واستد
في دفع الاداء لانه ما دام يقول ذلك لم يدع دعوى على ثقله صحتها يكون مسعفا للمطالبين والرجوع فلا يكون مسموعا ولا يثبت عليه
فيكفي قوله وما اشهدت وما ادعى معناه كاد بين على الوجه الشرعي ومع هذا فلا يثبت للعبادة فيها ولا استعانة لها بوجوب الرجوع
ومشاهد الاشكال من انما هي فقط حاله اداء الامانة ولا في ذلك لا في عدم قبول الوكالة بغير مقتضى الضرر ومن الاصل العدل
وسبب في الوكالة اشتماع ان التوكيل اذا دعي المزمع كان القول قوله بيمينه اذا لم يكن الوكالة يجعل على هذا يكون القوي هناك ومن ثم
لشتم ولعلنا بان ذلك فخره كان موجبا لصحة **قوله** ولا يستدل بخلافه لان وكما في الحفظ خاصة فلا يميزه عن هذا القوي لانتفاء
الوكالة في الاداء من غيره **قوله** كالوكيل رجلا في فضله ومن فادعى عليه في ادعاء صاحب الدين فان القول قول صاحب الدين بيمينه فطعا
وعلى المزمع لا يفيض عن ذلك قوله ويجعل قول قوله على المزمع في اسقاط الثمن عن نفسه لا عن غيره لانه انما هو مقبل قوله في اسقاط
الثمن عن نفسه ولا لانه من لان اعتقاده يقول قوله حتى هو امين عنه وليس امينا عن المزمع فبما على حفظه التي يتقنه في الاداء ولا

العقب فلا يجزئ في حق الممنوع **قوله** فغلب هذا ان حلف العدل سقط الصلابة عنه ولم يثبت على الممنوع انه في نفسه اي على الاحتمال الثاني بل في
 الضمان عند التمسك الى الراجح والممنوع مع القبول فلو تحققت ولا يثبت على الممنوع انه في نفسه لان اليقين في نفسه لا يثبت في غيره شيئا ولا يصل
 بها وحده فراجع على الراجح ولو ان الممنوع خلاف الممنوع في حق على علم العقب **قوله** وعلى الاول لا يحلف الممنوع في شيء على شيء من العدل
 والراجح لا يصلح لعدم الاداء بالنسبة اليه ولا حتى مشغول بالعين ثم العين فلا يثبت ولا بد من هذه اليقين من طلب العدل والراجح
 لان الدعوى لها يمكن ان يكون احدها هل يثبت عن يمين الاخر فيرد وينشاء من ان الدعوى واحدة ومن ان لكل منهما احدا
 والظاهر ان لو حلف احدهما قبل انشاء الدعوى من الاخر في حق الاخر فلا الدعوى والا خلاف **قوله** وان وجب على الراجح لم يجمع على
 العدل وان كان وضع حظه في اي يمينه ما ثبت اي غايب لعدم القيد في القضاء اما مع الدرع فحضر الراجح وجب الراجح على العدل
 على اشكال طيما من الذي في كونه من غير ان يثبت الاشهاد وعدمه ودعا يمين الاشكال وعدمه ودعا يمين الاشكال على كونه في
 يمينه او دونه في حق الامر فقط وفي الاداء باطنا وظاهرا في استغلام ذلك من التوكيد فامل وليس سعيان في ان التوكيد
 يجب عليه دعائه العقب والمصلحة بالنسبة الى التوكيد والاختصاص يكون سلما عن التضييع ولهذا لا يجوز له البيع بغيره ولا التليم
 ولا دعيان الذي يثبت به اشد من كون لا تكاد وموت القابض وعدم علم الوارث بالقبض بعد ذلك فلهذا وجب الاصح من دفع
 والعدل في كونه امثاله اليقين عليه ان كونه في العبارة انه من جملة منشاء الاشكال فيكون وجه الشئ الاخر وهو علمه في
 الى جميع ولا يثبت في نفسه لانه كونه امثاله يكون الامين انما عليه اليقين اذ ان كونه من منشاء الاداء انما يكون مع علم يقين في
 فاذا فرض في نفسه وان حصل القطع لحظه في نفسه فلا يثبت به المدعي **قوله** لو عصب الممنوع من العدل ثم اعاده عليه زال الضمان
 لان الغاصب يبرء بالتليم الى المالك او كجمله العقب والعدل وكيل فيه فيبرء بالتليم اليه ويخرج عن العقب والضمان **قوله**
 الفصل الثاني في اللواحق لو مات الممنوع ولم يعلم الممنوع كان كسبل ماله المذموم من القبا ان اذ كان الراجح في جملة ترك الممنوع بحسب
 الواقع ومات الممنوع ولم يكن ذلك معلوما فانه ترك من الاعيان بحسب الظاهر ماله وان كان في نفس الامر بعضا ما مال الراجح لان المكلف بقوله العمل
 بالظن وفي المكلف كان كسبل ماله حلول به فاذا هذا لم ينفذ لانه لا ينفذ الواقع وانما هو ماله ظاهر هذا هو الماله من العبادة وان كانت
 ولا نفي عليه الا في حق من خفا ولا بد مما هو في الراجح اذ لم تعلم غيره تركه ويكن علم حصوله في الجملة يكون كسبل ماله والمضد هذا في
 الاول ما ذكرناه والا الثاني ان يعلم دعوى تركه ولا يعلم غيره فلا يلحق الا الصلح ان يعلم القدر والقيمة الثالث ان يعلم به الملتصق
 قبل موته وهو لم يجهز تركه فاحتمل الحال لغيره فينظر في ردائه عنده وان لم يعلم غيره ونظر في وجهه على وجهه يكون مضيقا في
 اصله اصل البرائة اصل بقاء ملك الراجح وعلمه في ما يثبت في حقه من غيره عنده وعند الخلف في اصل بقاء الملك لا بد من العلم لان
 اصله بقاء الملك لا يثبت في الممنوع به وسبب في نظره هذه المسئلة في القرض انشعاع اذا نفى هذا فالذي يمكن حمل عبارة الكا حله
 هي المسئلة الاولى لا ضلوع انما على الواحدة من الطرفين **قوله** وان كان وكهلا في المصروف جواز بيعه من نفسه في مثل وجه القرب
 ان العرض هو البيع بالتمسك حاصل حصص من المشرى غير منظر اليه ويحتمل العمل ان ظم التوكيد لا يثنى ولا لا يثنى والاصح انما يجوز الا ان
 وفي غيره فدل عليه **قوله** وحق الممنوع ان يبيع من حقه في المبيع استحقاق الممنوع الراجح الاستيفاء من غيره مقدم على استحقاق
 العرض من جهة الحجة عليه والمثبت **قوله** ولا يثبت من غيره شيئا ولو تلف بغيره فلا يثبت **قوله** فان نظرت في كونه او سكنى او ليس فيهم
 فعليه الاجر في مثل الاجر من مثل الركوب في مثل اخذ اللبن فاللف والشرع في **قوله** ونفاص المؤنة اي اذا انفق الممنوع على الراجح
 يحتاج اليه في المؤنة والمضرب في ضايعه نفاص الراجح في ذلك وانما يدفع النفاص باذن المالك ومع تعذره في اذن المالك ومع
 فان لم يبين الا شهما وليس الاستحقاق الرجوع وانما يجوز الاستيفاء والمنافع اذ اذن المالك او من يوفيه مقامه **قوله** فان تلف ضمن
 فيمنه ان لم يكن متلبا قبله وم فيضه وقبل يوم هلاكه ومثل الا في هذه الاحوال الثلاثة في هذه المسئلة في نظريها الاجر هو القول الثاني
 ويجوز في غيره وفي التلف وفي غن والمثل في مثل القيمة بغيره فيمنه حين المطالبة على الظن **قوله** ولو علم حجه الوارث استغنى
 لا يستفاء الماله بالعلم هو النظم الغالب والظاهر شرط بل يكتفي حجه حجه ودعا الضرر المحض كحجه به في حق فان من هذه ومن خلاف
 حجه الراجح وانما في المفاصل **قوله** ويجب على الممنوع بالحق في العشر الضمان العشر الكبير ومضطر في التيب **قوله** وطارد في ملك
 لغيره ثم لا يبرأ من كونه لو كانت بكرة او جيب او شئ البكارة لانه جاز على مال العجز **قوله** ولو يستره كان الراجح مبيعا عند بعض الاداء

المحل لم يضمن ولو تلف بعد ما ضل ما بطلت منها فلا ينسحب المبيع مشروط بمحض زمان واما الوهن فلا نه موقوفه اما الضمان بالتلف بعد المحل لا قبله
 فلفظي بانه بعد المحل مبيع فاسد فيكون مصفى لان كل عقد يضمن بجعله يضمن بفاسده لان المحل اذا وجب الضمان بفاسده لان التسليم
 انما وقع على اعتقاد صحة العقد فلم يفصل المسلم صانها بل سلم على أصل العدم ولم يلزم المسلم صانها فانفق المقتضى له **قوله** والارض عديم حائل
 الخيانة الامع الشرط او كان شرطه وجب القرب عديم دلالة اللفظ على دخولها شئ من الدلائل والاصل العدم والاكثر على دخولها والاصح
 الاول على شرط دخولها وعليه فلا إشكال في ثبوت الشرط **قوله** وحديثه في الدافع أي في المدفع عن الدينين لان المعنى بينهما وهو
 بها **قوله** ولا يدخل التبرع عن الموقوفين وهو الخلة لانها غير داخل في مساها ودخولها في البيع قبل التناهي للبض على خلاف الأصل **قوله**
 فلا تتجزئ الوهن الارض وان قال بحقوقها الامع الشرط لانه ليس من حقوق الارض ومع الشرط فلا إشكال في الدخول فيقال وما شئت
 عليه لم يبعد الدخول كالباع **قوله** وكذا ما ثبت بعد ردها في عدم دخول فيه ولا يعد ذلك نماء الارض ليجوز خلاف الماء والمخيط فان
 فيها ولو كان الغرس من الشجر المجهون مخدوم **قوله** وفي دخول الاس من تحت الجدار والمخمس تحت الشجر والدين في المضيق والصوف
 الخمر على ظهر الجدران وعضان شجر فظن في بعض حاشي شجر الشهدان الاس يضمن بهن احداهما هو مسوقه الحائط والثاني انه موضع
 الاساس الذي القاموس من الصالح هو الاول وجب الدخول على الاول انه جزء الحائط فهو ملول عليه تضمناد وجب العدم ان الاشياء
 الحائط ما يخلو بما ظهر وعلى الثاني فوجبه الدخول كونه ناعجا اذا لم يمتد الجدار وجب العدم انقفا ودخوله في صسمى اللفظ والاصح على
 الاول وعلى الثاني ومنه رد المعينة المخرس فيغريبان المراد بالاس موضع الاساس اذ يجعل ثروته في دخول بعض الجدار ولا ينسحب
 شبيه بالمغرس واما الدين في المضيق فليس في النظر من الزود في انظر الى ان من حمله وطوبى الدين وان العادة تباينه داخل في
 منقطع اليه محصور فلا يكون داخل في صسمى اللفظ عرفا ومثلهما باق فيما لو باع شاة وضربها بين وضرب من الصوف المخمس **قوله**
 بلغ مبلغا يضمن عند بلوغه الا ان الظاهر دخول الصوف كونه جزء حائطه وانما يخرج من الجدران بعد الاضفال ومثلهما عضان الشجر ولا
 يضمن ان المارة ما كان من الاعضان باسباب وجوب العارضة من قطع من سقف الخلل وغيره ودخول هذه في **قوله** والارض
 جوار الجدار الوهن على الاذلة هذا فيما يدخل في الوهن من المخيط وغيره وجب الغريب ان انقفا يضمن في الوهن وكل من الوهن
 المرئى من من المضيق ولانه ما لا ينقل بالارض واليه غالبا ويحمل بغيره العدم للاصل والاصح الاول **قوله** ولو دهن ما يخرج
 بغيره كلفظ من البياض فان كان المحل قبل نقله والثاني بغيره وان لم يغير على ذى اياما كان المحل قبل نقله الثاني
 ان يعلو مع البنية فلا يثبت الجواز فلا مانع وامع البنية يكون المحل مانع فان في الصخر فويل احداهما العدم وهو لغني والشيخ لغني
 الاستيفاء وليس في شيء الا مانع منقطة وقت انشاء الوهن وتجديده لا يقتضى مع الصخر من الاصل على ان اصوله غير مقطوع بهلا
 الخلف مع ان عدم البنية لا يقتضى بخلاف الاستيفاء لا يفتقر ثبوت المحل وان كان الطريق على بغيره هو الصلح والاصح الصخر **قوله** وفيه
 حتى الجاني عليه وان نازح على حوال المرئى الجار الثاني يخلو بتقديم **قوله** معبوض العمل ويشترط الجميع او ساوى **قوله** ان كانت
 الجناية قلا او جرحا وطلب المدينه طاعت بعينه قلة استوفائه والاستوفاء من مساو الجناية ويح فيكون الباقي منه بعد موجب الجناية
 وهنا وهذا كله اذا لم امر السيد بالجناية فان امره لم يكن بمنزلة وكان ولكن كما انجما بعقد وجوب طلعة السيد بجميع او امره فالجاني
 هو السيد وعليه العضا والضمنا وخرج بنية الذن **قوله** ولو جنى على مورث المالك فلا لك العضا والافتكاك من الوهن ويح
 الخطاء مع الاستيعاب الصخرة قوله يجرى على هذا حكم المذكورة الجناية على الوهن الجار والمجور على العضا من اقره من الوهن
 كان اولى فالما لا يجرى بين العضا والافتكاك في العمل والخطا والافتكاك اذا فضا وهذا اذا استوفيت الجناية بنية وانما
 كان المالك الافتكاك من الوهن لان الجناية اذا استوفيت بمنزلة استوفى بها كما سبق والفرق بين الجناية على المولى وعلى مورثه وان
 المحل للمولى ابتداء اذ يمنع ان يجبر المولى على عبده مال اذ هو مال له وفي الجناية على مورثه المحل فيها ابتداء للمجنى عليه لان الوارث انما
 ينتقل اليه بالذمة عن مورثه لانها محبوبة تركه في مورثه وبنفذه وصاياه ومعلوم انه لا يمنع ثبوت المال للمورث موطن العبد
 فينتقل للمولى عند موته فينتقل من الوهن **قوله** والمقابل مع غيره فالباقي ذهن اى وله افتكاك المقابل الجناية العمل والخطا
 على المورث مع عدم الاستيعاب فالباقي من العبد بعد بقاء الجناية ذهن كان **قوله** ولو جنى على عبده مولا فكلواه اى منقوض
 من العدا فخر لا مشلوع ان يجبر المولى على عبده مال **قوله** الا ان يكون ذهن من غير المرئى فله مثل من يطل حوال المرئى فيخرج

ثبوت فله وبطلان حوالته على المستحق به جملان هذا فان ثبت على كل حال فان للمولى الفقه أص على الوهن بدونه لم يثبت وأما **قوله**
 وإلحاقه على ما ان يتعلق به جملان من الأخرى وله العفو على مال العبد وكذلك كانت المجازية خطأ فان الذي يجب على العبد وطبقات
 السبل وجب على عبد الموهون وجب على الأرض المجازية حتى المزمع فان ثبت على عبده أولى فيعلق المال حتى التذكرة في كل موضع
 يبيع فيه العفو من المحذور وهو حيث لا يكون للعفو عنه ما لا يصح وما لا فان قلنا ان المجازية **علا** موجبة لحد الأمر من العفاض
 واليه لم يكن للمولى إلا أحدهما وليس العفو مجازا فلا بد من محذور من وجع العفو على المدين **قوله** ولوارثا فلما في أي لو كانت المجازية خطأ
 بحيث فيجب الأرض حتى الرهان فيه للمؤمن الثاني حيث ان المجازية مصحفة فحق العفو الأرض المذكور في طبر الفائل ويعلق به حقه
 . فلهذا في المجازية خطأ 2 العمل **قوله** المولى على ما يجب ان كان الواجب فيها أكثر من قيمة الفائل وهذا هو ما يباع فيه
 وجهان أحدهما وهو قول الشيخ **قوله** نعم لأنه ربما رغب منه داعب بزيادة يوثق به امرئ الفائل والثاني لا بل ينقل إلى المزمع
 المحي عليه وهذا وينقل من دهن مرهنة لأنه لا فائدة في بيعه ويؤخذ المذكور الأول محظوران حرم من المقتول ما لا يبيع
 للمعين وهو محذور إذا لم يجد الوهن عليه ما غلبها حتى مر من المقتول بسبب المجازية وان كان الواجب فيها أقل من قيمة فغلب على
 الثاني ينقل من الفائل مضافا إلى الواجب إلى مر من المقتول وعلى الأول يبلغ منه قدر الواجب ويبقى الثاني وهذا من غير بيع
 البعض انفق لتفصيل بيع الكل وجعل الباقي على الواجب عند مر من المقتول فانه المذكور وهذا لو جهان فاما يظهر ان فيما
 إذا غلب الداهن انقل وغلب المر من المقتول البيع فف وجب عليه هذا وجب له ذلك إذا غلب الداهن البيع و مر من المقتول
 النقل لاجاب الوهن لأنه لا حق لصاحبه غير ولما قبل ان يقول على الوجه الثاني يجب للمؤمن المقتول أي النقل لأنه ان لم يملك
 وخزان البيع لا فائدة منه فنقل من دهن الأول ويعلق به حقه يغلب اجابته وما عرفت من انه الاخرى في عينه هو دليل الوجه الأول
 لأنه ثم انقضى من جميع الوجه الأول وعلى ان الوجهين لا يظهر ان إذا غلب مر من المقتول النقل ولو انفق الداهن على أحد الفعلين يعين
 ولو انفق الوهن او مر من المقتول على النقل فعلى بعض العامة ليس المر من المقتول المناقشة فيه وطلب البيع ونقصه دليل الوجه الأول
 ان لذلك **قوله** ولو أخذ المر من دهن الوهن فله بغيره وجعل عند دهنه بالدين الأخرى أو أخذ مر من عبد المجاني والمحذور عليه كان
 مما هو عليه بدين فان اختلف الدينان بالكل والناجيل وأخذ المالك العفو على الدين وتعلق بدينه الثاني وكانت خطأ وعلى ما سبق
 وللمؤمن ان يوثق بدين النقل الفائل لأنه ان كان الحال دين المقتول فله به استيفاء من ثمنه الحال وان كان الحال دين الفائل
 فله به يوثق بالمقتول ويطلب الى الوهن بالحالة الحال ومثله ما لو كان مؤجلا من واحد الاحليل لكون الفائل حلالا فله
 فاما ان ينفق احبنا او قد راو مختلفا فانفقوا اختلف العبد الفهم وكانت قيمة المقتول أكثر من ينقل الموثق لانفق الفائل بل
 لأنه بعد النقل فما يتعلق بدين النقل والغرض عدم الاختلاف بينه وبين دين الفائل وكذلك الوساواة الفهم وان كانت قيمة الفائل
 أكثر منقل منه فدينه النقل إلى دين النقل وبقي الباقي وهذا كما كان واختلف الدينان عند الاحبات فان شئت فسمه العبدان وكان
 النقل أكثر فممنه فان كان الموهون باكثر الدينين النقل فله الوثوق بالفائل لان الوثوق لاكثر الدينين في نفس فائدة مطلقا فيختلف
 ما لو كان النقل موهونا فلهما فلا فائدة في النقل ايضا وان كان موهونا بالاكثرة وفلما من الفائل وقد رغبه النقل إلى الدين الآخر
 ويبقى الباقي وهذا كما كان وان اختلف الدينان المحبس فهو كالاختلاف في العدد وانه الحول والناجيل وان اختلفت الاستغراف
 عدده كالوكان أحدهما عرض ما يوثق به ليعبأ صدق قبل الدخول فان كان الفائل موهونا بالمسخر فلا فائدة في النقل وان كان
 موهونا بالآخر فالأصح ثبوته وهو غرضه المذكور إذا عرفت هذا بحث فلما ينقل الوثوق ببيع ويقام ثمنه مقام النقل ويقام
 عينه مقامه من الوجهان السابقين كذا ذكره في التذكرة وجرم هنا بان له البيع وجعل المشر دهنه وبكى في جهنم وتعلق الأرض
 بوجهه الثاني ويجب مثلث مسخ الأرض على المجاني بالبيع والمؤمن مسخ الاستيفاء بالارث فان تغلفه بدينه المجاني هنا اما
 كان كحل لمشاكله لولا ذلك فارجح حصول الأرض ببيع يكون حصوا اذا امكن تصور فائدة أخرى بالدين الاخرى فان يطلب
 طالب بزيادة ولو انفق على البيع فلا بحث طو شأني الدينان في الاوصاف وحكم تقدم النقل فقال للمؤمن اني لا منه وقد رغبه
 مكاذا لا يرب اجابته دفعا لاختلاف العرض عنه ولا يخفى بعد هذا البيان ما في العباد الكتاب من العفو وعلى
 فائدة احكام المسئلة فلهذا في البيع العبادية يخرج العباد لا يبيعهم كما هو معلوم جاز في غايل **قوله** وفي الخطا مع الاستيفاء إلى الحكم فيه

كالحكمه العمل انما هو على اقله وبما في جميع الاحكام السالفه ويمكن ان مع الاستعجاب قبله العدم الخطا ولا في الخطا ووجه الاوجه
 لان جنابه العدم فلا يستوجب كما هو في بعض النسخ هذه الزيادة من ذكر على ما ذكره شخصه الشهيد بعض حواشيه **قوله** والعالم
 علمه فالباقي وهو في المثلثين بجمع مقابل الجنابه من عدم الاستعجاب وبغلق الوهم بالقبضه او اقله المرئى واجنبى وكان في ذلك المثلث
 وانما يغلق بالقبضه وان كان العقل ناجح على العين لان الوهم معناه الاستيلاء بالعين لتسويق الدين من فيشر **قوله** ولا
 يغلق بها الوكلاء لان الوكلاء انما تغلق بالعين ولم يدل دليل على تغلقها بالقبضه **قوله** ولوحاصرت البهمنه فخلوا حجبها
 لوهن مجال لان العين لا تدب بغير الاوصاف والحق مغلق بها **قوله** والافانم الى الوهم استحي المثلثين واداه البهمنه هذه العنا
 مشكل لانه في مبين في المصنف في المثلثين مقابل البهمنه بالقبضه فكيف يستحي واداه المبدى يمكن ان يردا باستحي اذ واداه البهمنه
 اصل الاستحاف وان كان غير فهم في الحق في ذلك الكل من الوهم والمرئى فلهذا لا يجوز لاحدهما الاستقلال باثبات البهمنه
 عليه **قوله** وعلى الاله من مؤنة الموهن واجز الاصطبل وعلق الدابة وسعى الاشجار ومؤنة الجبل ومن خلس ما الى الجبل فيفتح الجبل
 وكهلا واليهين الممثلين صوام الخلل وهذا ذكر كل داخل في المؤنة ولكن اذ ذكره صرحا **قوله** ولا يمنع من الفصل الحماة في
 الختان وكذا للموهن بالادوية التي حظرها **قوله** ويمنع عن قلع السلح لما فيه من الخطر المصير الى المنه ونزع ناله الخبز الى الجبل واليهين
 صنع الجبال في السداب بعضه الابا في المثلثين ومجيبان بهن هذا بالنسبة الى المحض جواز بل هو لا مطلق لان الامر بالمعروف واجب
 هو ما في قوله ولوروه الغاصب فلما لا تقضيه من شأه ويستقر على الغاصب **قوله** وكذا لو دعي ولا يجوز المسخر من الغاصب
 الموضع فيفتح الدال هذا ان جعلوا ولو علموا لم يرجعوا اليه هذا ان حصل التلف ابداهم **قوله** واحكام الوهم كايثبات الوهم بثبت
 به بله الوجه بالجنابه على الوهم قد سبق في هذا وان كان ما هنا اشمل فيخرج به من التكرار والتعريب واحد **قوله** والحق في قوله
 الوهم الى الوهم فان امتنع فالمرئى ان تخاصم جده ان الوهم وكذا بله فالحضرة اثباته وانفي عنه هو لكن لو امتنع من الامانة
 قبل المرئى ان تخاصم الاخرى عند المصنف ذلك لما فيه من تغلق حضرة فلا بد من طريق الى التحصيل لما في منعه من ذلك منع من حصول
 حصوله من الضرر ويجعل العدم الانتفاء او كونه ملكا فلا يستحي المطالبين وبضعف بان استحفاف المطالبين دائر مع ثبوت الشيء وهو
 من الملك **قوله** ولو نكل الغريم حلف الوهم فان نكل فخر احواف المرئى فخر لا ادب ان مع نكول الغريم جرم اليهين على المال
 وهو الوهم لكن مع نكوله هل يجعل المرئى طريقا الى تحصيل حقه بان يحلف هو فيه نظر ببناء من ان حقه منقوض على اليهين وبذلك
 لم يلزم الضرر بصحة امره فيجوز له اثباته باليهين وبضعف بان التوصل الى حقه بما يقع حيث يكون الوسيلة جارية شرعا اما العدم فلا
 والعرف بين هذه وما قبلها ان استحفاف المطالبين عن شئ من الخلاف اليهين ومن بين شخص لا يثبت فيه مما اجمع على عدم ثبوتها
 والاصح العدم **قوله** فان عوقب الى من فالادب ياخذ المال في حال الحق المرئى فان انقل ظهر حجة العفو الا فلا المراد بالمال ما هو جليل
 الجنابة او الانلاف ووجه التعريب الاول ان حق المرئى مغلق بالعين واداه بها وطرقات الوهم بما ينافي ذلك ثم منها فلا
 يكون العفو مطلقا حتى المرئى وهو الاصح ويجعل منعها العدم لان العفو لا يقع باطلا عند المصنف كما سذكر بل يقع ما عني ثم ينظر
 دفعه عند انفكاك الوهم فاذا وقع العفو وما انقل ولم يظهر لنا توقف الانكشاف على الانفكاك وعدمه فكيف يوجب حرجا لم يمكن
 قابلا ليس شئ لان ثبوت حق الوهم مفضول به فكيف ينزل الامر مجمل ووجه التعريب الثاني ان فيه حجابا بين المحض ولان الامانع
 الحق المرئى فاذا انقل في الامانع وبضعف بان لم يحقق ثبوت حق الما في الا ان لليج جبره وبين حق المرئى وما فيه حق المرئى
 من صحة العفو فيضطر بطلان ذلك ان نشأه فكيف يتكشف بعد حجة في حال وجود الامانع في الا ان الشايع والتحقيق ان الامور العدمية لا
 بوصف بانها موقوفه بل يكون على ما به وما يدل على صحتها كاشف والكاشف هو دليل ما سبق العلم المؤثرة النامة واما الموقف عليه
 فهو من علم العمل اعني علم الصخر والزعم ولهذا قال المصنف ظهر حجة الحق هذا كلامه واداه به بيان الفرق بين ما يمكن وقوعه وموقفا
 وما يمنع فيه ذلك في ذلك على ما كان عليه ابا المراد العدم لا يوصف بكونه موقفا والعفو على لان المقصود من الاستقاط وهو اعلام
 اما في الداهية بغير انكشاف حاله يظهر بعد جرح في الامانع بفاؤه بخلاف الموقف الذي هو من علمه النامة جزم ثم يقتضي بعد هذا الذي
 ذكره من معنى الحق للامى والموقف ليس فيه ما يدل على ان كل نكل في الحكم المذكور بان العفو اما ان يكون سببا تاما او لا وان كان الاول
 لزم اما ثانيا مع وجود الامانع او بطلان وان كان الثاني لزم كونه موقفا ومثل هذا باق فيما لو اثنى الوهم الا ان يصح بان عناية

الشارع بالملك من الزمان كان مبنيا على التغليب جدير عن ذلك ينفي الحكم الذي بطل عليه البطلان لوجود حق المهرين والشارع في دفع
 العفو ونقل الشارع عن المهر **قوله** وجها ثالثا غير مباشر وهو صحة العفو ونفوذه ومع عدم الفلح ضمن الزمان لان مال الجاني ذهبت فضا
 وبغير ولا يخفى ما جرد **قوله** ولو ابرأ للمهرين لم يصح اى لو ابرأ الجاني وجب له ظنا من غير ذلك لادنى الجاني **قوله** والا ضرب بها
 فان الابرأ الفاسد فبطلت ما تضمنه هذا بيان وجب القرب ونحوه ان الابرأ ضمن سقوط طهر مع صحة الابرأ وحديث دفع المصنف
 فاني ضمنه انما كل ادلة ثبت المانع من حيث هو مانع من انقضاء منقضاء وطلا في ضمن هذا بالجماد الموسع لان سقوط طهر
 لازم لصحة الابرأ على البرأ مما في غير من جعل صغفا لسقوط الابرأ اذا قضى لم يرب واشتد حجة احدهما المانع بوجه الاخر
 انقضاء البطلان على موضع ومثله ما اذا ذهب الزمان من غير **قوله** ولو ادعى بعض الدين بطل كل المهرات هنا بالثاني
 على اشكال فبطلت تلك ان شرط كون الزمان هنا على الدين وعلى اجز منه فبطلت الاشكال من ان الزمان المحرم بطلت
 بالاجزاء ولا يظهر من مقابلته الجمل مقابل الجمع بالاجزاء ومن ان القسط يقتضي انه اذا تلفت من المهرات لا يبقى الباقي وهذا
 الاعلى من مقتضى الحساب وهو باطل قطعاً ووجه القربة مع عدم الشرط لا يقتضي بطل الجمع بالاجزاء فبطلت بدون الشرط
 واعلم انه قد ينشأ عن عدم افتاء المصنف نظر المان المذكور في كلامه هو الحكم مع الاشارة ولا نزاع فيه لان الزمان مع عدم الشرط طمس كل
 لان الاضرب يقتضي العفو ولا يسطر الاحتمال مع الشرط انما يسطر بدون **قوله** ولو ادعى بعض الدين بطل كل المهرات هذا اماناً
 على منع الاطلاق بطلت نقل الجمع بالاجزاء على شرط ذلك **قوله** الا ان بعد العقد والمصنفه وصحفي الدين والمصنفه عليه الظن
 ان الزمان بالسقوط هنا الدين المهرات به وكل في البيعة فلهم بغيره الصنفه وانما عطف الصنفه بالاول وان بعد العقد العطف
 العوض المهرات لا يقتضي ان لا يكون كل من الزمان هنا بذلك الدين بخلاف مصنف الدين والمصنفه عليه فان بعدهما محل بذلك
 لكن فيه منافاة لان بعد العقد العطف ظاهر الاثر مع بعد الصنفه وظاهر العطف بالاول وبعدها عطفه بالاول وان بقا الابرأ ومن ذلك
 دفع العناد **قوله** ولا اعتبار بغيره الوكيل ولا المالك المهرات المستغادر من تخفيض لان الوكيل وان بعد به ذلك الموكل وكذا
 لو بعد العناد مع اتحاد الزمان لان انقضاء العين المستغادر في جعلها هنا حق الزمان **قوله** ولو دفع احد الواردين نصف الدين
 لم ينفك من غير على اشكال ان لا يوحى احد واحد او اثنان الى اثنان من نصيب من الدين وهذا الاشكال بعد الفتوى المتقدمة بان مع الاشارة
 يكون الزمان هنا بطلت **قوله** وبطلت على ما يقتضيه القسط لا وجه لادنى مع الاشارة لا ينفك قطعاً وبطلت بغير القسط بل من
 الاقشاك **قوله** اما لو تلف الدين بالثاني فاني احدهما نصيبه لا يضرب انفق ان حصة الاداء من حصة هذا وتلف الدين بالثاني فاني
 احدهما نصيبه اصغف من تلف الدين بالثاني وهذا الجمع الزمان من الصرف بخلاف الوارث ويجعل صغفا لعدم ادلة الارث
 الا بعد وفاء الدين **قوله** فاذا انفق نصيب احد ما لى المهرات فاداء العتمة فاسم المهرين بعد اذن الشرط سواء ما نصبه بالان
 كما يكلد للوزن ولا كالعبد لان حق المهرين تغلق ملك الزمان فخطه غير ملكه عن ملكه بغيره انما يكون صاد **قوله** ولا دخل للمهرين
 في ذلك لان استيفاء ملك الزمان كما قلناه لكن لو لم من العتمة فضاء ووضعي به الشرط كان يوقف على رضی المهرين **قوله** واذا
 قال المالك لبيع الزمان في واستوف الثمن الى ثم انقضى نفسك فالادرب حصة الجميع وجب القرب جواز كل منها مع الاضرب فكلها
 مع الاجزاء الا ما منع ويجعل المانع نظر المان في قول طرغ العتمة لا يصح من شخص واحد صغيف **قوله** لكن لا يكفي في الاستيفاء لنفسه
 جود الامساك بالادب من بعد جود الجمل لانه قوله ثم استوف نفسك بغير الامر يجزى به فكلها عللة المذكورة ايضا ومن نظر
 للمنع من كون الادب في الاستيفاء امر يجزى به فكله ولو سلم فاثبات البتة كل زمان مجزى به فكل جدد ولو سلم انه ليس كل فلا يتعين
 للعقل الجمل به الكيل للمكبل والوزن في المعوز **قوله** فلو قال العبد واصبض لنفسك صح البيع دون العبض لانه لم يصح قبض
 الزمان وضمير المهرين زعمه فلما بطل ان يغفلان بغير الزمان ليس شرط الصحة البيع والامساك الثمن يجزى بالبيع ملك الى اهل الثمن واداء
 الدين عما يملكه الى من صح **قوله** لكن ما قبضه يكون مصنفه اعليه فان العبض انما سلب بشاير الصحة والضمان لانه اذا قبض على امره لنفسه
 اقتض ملكه اياه فاذا تلف يكون من ماله وهذا العاد هو الماله من الضمان بالقبض الصحيح فاذا قبض لنفسه فان كان العبض فاسد
 الضمان لكونه فساداً في ملكه المستلزم انه اذا تلف يكون من ماله **قوله** ولو قال لبيع مضمون فاني لانا لانا على وجه صح **قوله** المفضل
 السابع في التنازع لو اختلفا في عقد الزمان فم قول الزمان مع غيره اى لو اختلفا في دفع العقد وعلمه لان الاختلاف في احواله

سببا ولا يخطر ببالها فقل قول الراهب **قوله** ولو ادعى حول الرهن الارض فله قول الراهب انكار الدخول والوجود عند الراجح
على الارض فان انكر الراهب الدخول فالقول قول الراجح وكذا لو انكر وجود الفخاخ وقت دهن الارض فان ذلك كان في الجواب سئل امره
وهو فيهم فقل بيمينه **قوله** فان كذب المحس وامر جعلنا كلا وصرح على المراتب اي فان كذب المحس وامر الراجح انكاره ورجحه
مع كاذبه الجواب لعدم الوجود بعد طائفة الحكم لا يوجب التصحیح جعلنا كلا وصرح المبيح على المراتب بخلاف على المراتب بخلاف
على الدخول ولا يخفى انه لو كذب المحس هو المراتب الدخول بان قطع بعدم وجوده وقت الراجح انتفى دعواه ولا حاجة الى المبيح
وان علم الراجح حلف اي وان علم الراجح عن الجواب بانكار الوجود عند ظهور ذلك بيمينه اياه الى قوله من التخل كان جوابا
محميا بخلاف عليه وهذا عدل بل قوله فان امره دينا يصح جوابه هذا ويمينه اذا لم يسبق منه ما ينافي سابقه كان او لا بد من هذه الارض
وما دار حاديا مثلا فانه لا يخلو من الدخول التخل في عيشته القطع بوجوده وقت العقد **قوله** ولو ادعى عليها دهن عبد هانلا
اذا صدق ان يشهد على الاخر ما لم يجزعا بان يشهد بان الرهن على الدين وعلى كل جزء منه وجب جوا النفع بذلك مع كون الرهن
كأن يصير مال كل منهما لكل جزء من اجزاء الدين فيكون سهم الاخر من العبد هانما علمه من الدين ان كان وهذا يدعيه من
الحاضر من العبد دهن بهام الدين وذلك نفع ورفق ولا ينجز جوا النفع فيما ذكره الا على ان يعبر بعبارة لا يقتضيه المحضر فيقول
كان نحوه ومع عدم جوا النفع بقيل الشهادة مع الصالة وبإثبات الشرط لا مانع كان يكون دعواه ان كل حصر رهون بدعي ولا
يقترب بها نفع **قوله** ولو كن بكونها عن مضيقه وشهد على شريكه لم يقبل شهادتهما الزعم انهما كانا ان يقول الصغير
لا يطعن العلة والكذب منها لا يوجب ان الصغير لا يقبل جوا النفع في العلة والمضمع يقول بذلك وان كان حاديا هانما جوا خلاف
ذلك فان ما نوهه عن مراده وما الكذب فان كان على المراد وعلى رسولها وعلى الاثر عنه فمنه من الكبار وما عداه فمنه من الصغار
بيني ان لا يقبل في العلة من الاما اخرج عن الوفا واذن بالحسنه اذا عرفت هذا فنقول لو سلم ان الكذب فادرج في العلة
لم يكن ما هنا مانعا من قبول الشهادة لان المانع من ذلك على هذا المتقدم هو فعل الكذب ولم لا يجوز ان يكون هذا الاثبات
انه كذب نشاءه عن شهادته واعطى ونحو ذلك ورح فلا يلزم ما ذكره ومن هذا يعلم ان من اضر بفسق شاهده لا يقبل شهادته **قوله**
ولو ادعى على واحد دهن عبد عندا وصدق خاصه نصفه موهون عند المصدق مضيق الدال بصيغة اسم المفعول **قوله** فلو شهد
للاخر فاشكال في بناء من نشاء ذلك الشر يكون المذهبين حقا فيما عدا الغريم احدهما عليه ولا فان قلنا بالشر يكلم لم يقبل والا
فلت يحصل الكلام ان نشاء الاشكال الزود في ان مصدق الغريم احد الشر يكون في شئ ادعيته عليه هل يقتضيه اصل
الذكر اشتركتا في المصدق عليهم لا بد على ذلك فانه الخ وانما لم يقبل على بعد به القول بالنشاء لان الشاهد يدفع عن نفسه
شاد كنه فيما اقر المدعي عليه والمحقق ان يقول بان كان سبب الاستحقاق موجبا للشر يكون الدين الموهون به مستحقا لها بالاد
بصادقها والوجه منقول اليها بالاد او الدين من ماله اشتركا فيه ونحو ذلك فلا اشكال في مشاركة الاخر المصدق وقول عدم
الشهاد وان لم يكن ثم ما يقتضيه الشر في الدين لانه الرهن فلا اشكال في علم المشاركة وانتفاء المانع من قبول شهادته وسبب في
في الصلح ما يوافق ذلك قوله ولو اختلفا في مناعه فادعى احدهما انه دهن وقال المالك وريعه قدم قول المانع على راي هذا لو
هو الاصح لان المبيح على من انكر جوا على ان المصدق المدعي اذا ادعى بدينه فبغير المناعه بخلافه وانما صنف وعلا
فيقول راي البطلان ضعف **قوله** ولو قال الراجح وهو جاز من طرفة فاذا دهن العبد انتفى عنه ولم ينجح الى المبيح فينبغي المبيح
على الراجح الرهن لنتفي ما يدعي به من دهن الجاد **قوله** اما لو ادعى المبيع اشتراط دهن العبد على العت فقال المشتري بل الجاد
احتمل فقل قول الراجح وهو الاقوى والخالف وفتح المبيع وجه الاول ان انكار اشتراط الجاد وانكار استحقاقه من المبيح
كان في نفس استحقاقه فينبغي التراجع في اشتراط دهن العبد والقول قول الراجح لانه منكره ضعف بان انكار اشتراط الجاد لا يقتضيه
انتفاء وهذا الغريم هو المبيع الذي يدعيه الراجح وهو الزعفران المبيح لان المراتب على نقله ورجحه فكيف يفتن بجرح
الانكار وبسقوط الاخر من هذا لعقل المدعي به وجه الخالف ان اختلاف الشرط على القن من حيلة مكالات القن فكل واحد
بدعي شاملا قال بطلت بهذا العبد فقال بل هبة الجاد وليس هذا كالمالك قال بعتك مائة وحنيت فقال بل مائة فانفاها
على فله مضيق لا وصفا واختلا فبما ثبوت الزايد ونقصه فان منكر الزايد فله قال هو المنكر بخلاف ما هنا وهذا اقوى مبيح على

ما فيه المصنف جعل بقاء عقداً ببيع عبداً شفاؤه شرط لكل من العبد والمجاذبة أحدهما بنفي الآخر بينهما وبينه بعداً لثبوتها على دفعه فدل
 مع شرطه وجعل الفسخ لفساد الشرط وبطلان ثبوت الفسخ في عقده لا من مجرد نفي الزمان بشرط وهو المجاذبة ما بينا في وجوب الوفاء
 بالعقد الذي لم يدل الدليل على ثبوت السقوط على الفسخ **قوله** ولو قال هب العبد فقال بلى هو والمجاذبة فدل على أن قول الراي
 تكون وهو المجاذبة ولا بد من البهي **قوله** ولو قال هب ما على الراي من الدينين صدق مع البهي دون صاحبه لأن ذلك مستند
 إلى البهي وهو امر في الجاهل ولا طعن في العلم بما لا يصح قبله ولو قال الموهوب أنكره فلا فرق بين أن ينفذ في الدين الآخر فالقول قول
 بالبهي أيضاً **قوله** أما لو أنكر البهي المبيع فدل على أن هذا يعلم أن المسئلة الأولى حيث ينفذ فإن على المبيع في مختلفان في
 بعين المبيع فاما مع الاختلاف فيه فالقول قول منك **قوله** ولا فرق بين الاختلاف في مخرج البهي في اللفظ فقال الدافع ثبوت
 الدين الفلاني وقال الآخر بطلان ثبوت الفلاني فلا خلاف وإن كانت البهي امر فليبا لا يطلع عليه إلا من قبله كان الأمر المحقق بشع الدعوى في
 مجرد الأمر على الأصح وبنيته على البهي ولا يرد في هذه الأحكام كلها أن شاء أسرى كتاب الغضا والمصنف فنزل على ذلك
 الاختلاف في اللفظ فقلنا قال دفعته فقلنا أنه في الفلاني وأضررت بذلك فانكره قال في قلت أنه نحو الفلاني وفيهم قوله البهي
 لأنه منك **قوله** ولو قال لم نعتد المسلم أحد الدينين احتمل التوزيع وإن بقى لم صرف الاداء والان إلى ما شئت وبما الأول أن الفسخ
 عليك بالمبيع فقلنا هو المقتضى وهو الاستحقاق والتفادى المانع فلا بد من أن يسقط من الدين من الدين ما يبا بطله والزوج
 لأحد الدينين فغير التوزيع وهو لا قوى وبغير التوزيع في شفاء البهي حال الدفع فليبا بطلها إلا أن المرجع في ذلك أحسن
 لم يفتي في الخبرين في فليبا في شفاء البهي فليبا بطلها إلا أن المرجع في ذلك أحسن **قوله** وكذا انظر في كل ما يبيع مشتركان
 درهماين درهمين وسلم مشتركي درهمين درهمين أسلفا إلى قوله وإن لم ينفذ فالوجهان أنما فرض المسئلة المشتركة بينهما لو كانا مسلمين
 فكان الحال دائر بين المبيع من الزمهما والمجاز الذي لا ينفذ في البهي المنع وتقريره معلوم كما سبق والأصح التوزيع هنا أيضاً **قوله**
 ولو كان بين عليهما مائة ولعدها وكل من نفى فمها وضع المدون أو لم ينفذ فلا خلاف الوجهان أي وإن لم يكن كل واحد من لم ينفذ
 لو أحدهما بعينه بدليل أو الوجهان السابقان بائناً هذا الأصح التوزيع في العباد ما فتنه لطيف وهو وضع الوجهين ما إذا
 دفع ولم ينفذ إلا أن لا ينفذ واحد بعينه ولم ينفذها لم ينفذ محب الوجهين **قوله** ولو أخذ من الماثل ففعل فالأصل أن ينفذ الدافع
 بمثل الماثل ولو نفذت فالوجهان الأخذ من الماثل أن ينفذ أن يكون الدافع هو الماثل فلا يبر عليه ما لو أخذ الحاكم ودفع حيث
 أن الوجهين لا بائناً لأن ينفذ الحاكم فأنما مقام بنية المدون فإن فوى الدافع وهو الماثل أحد الدينين وفوى الماثل الآخر فغير
 احتمال أن يرجع بنية الدافع لأن الاعتبار أنما هو بنية وبغير رجوع بنية الماثل لأن الأخذ بمثل أجبرها عنه بعينه كما في التوبة ولا
 فله وليس بشئ إذا علم أن اسم الماثل حصل الدافع فلا ينفذ للدافع أصلاً بعينه رجحاً وعنده أن حصل البنيته عند لم يكن الدافع
 فله إلا أن المعنى المحكي لا يكون بعداً ولا ناوياً بل يرجع به بصدور البنية منه مع كون الأخذ منه فله ما لا يجتمع فله ولو نفذت بنية كل منهما
 أو لو جفت البنية ففعل رجحان اعتبارها عنده فلو مع ففعلها فاصح الوجهين التوزيع كما في باقي النظائر وأعلم أن
 الشارح ولد المصنف زعم أن محكي الوجهين مسئلة أخرى وهو ما إذا نفذت البنية من كل منهما وهذا لا يجزئ إلا أن لا **قوله**
 ولو كان الشارح في الأبواب فدل المراد أنه منك والأصل بقاء الدين **قوله** وفيه قول الراي أنه يعلم الرد مع البهي أي أنه يعلم
 الدين إلا أن الأصل عليه والبهي على من أنكره فزني بنية وبين المسودع والوكيل لأن كل منهما بنية لصحة مال العين والمرئ
 فبني لصحة **قوله** فدل الدين على أي أنه منك الزائد والأصل عليه وقال ابن الجبيل يهدم قول المرئ من علم بمره دعواه من غيره
 الرهن بغيره بل على ما بينه فيها صنف مع مخالفتها للمؤثر **قوله** وإن الرهن على نصف الدين لأكله لأن الرهن منك دفعه إلى
 على أي أنه على النصف **قوله** وعلى المؤجل منه لا الحال أي يهدم قول الراي أن الرهن على الدين المؤجل لا الحال وكذا لعكس
 لأن ما أنكر المرئ الرهن به يندفع بانكاه وعليه رخص الآخر البهي لكونه منكراً وظاً العبادة فبنيته ثبوت الرهن بالدين على
 لما جلف الراي على فلو كان الرهن به وليك في حواشي الشبهة احتمال الخالف هنا وليس بشئ كما لا يخفى لأن دفع ما يكره الرهن
 مجرد أن كان نوعاً مختلفاً في الشرط منها في عقد البيع جازاً احتمال الخالف هنا وبغيره كون الأولى **قوله** وقول المرئ في عدم التفريط
 والبهي لكونه منكراً في كل من المسئين إذا الأصل عدم التفريط والأصل عدم ما يهدم الرهن عليه من زيادة البنية حيث الرهن بغيره

قوله ونعني دعي عن اذن للرفع في البيع قبله جميعا للوثيقة ولان الاصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه ودعي المرئيين
في الوقت الذي يدعيه فبعضنا رضوان بنقي الاصل استمر الزمن وتجدد تقديم قول الراهن على بعضنا العبد ما افترقه به هنا فخرنا وانه الحق
والا ردنا وهو من هب الشيخ واكثر المناوئين في المذكور حكاه عن الشيخ ولم يفت بشئ واجمع المصنف على ما افترقه به وجهين الاول منها
تكرار الشيخ والجماع الاول لا يكاد يغاير الاول من جميع اجانب الوثيقة على الاستسكان الثاني ان كل من ادعى المرئيين والمرئيين
فلا سند في الاصل فبعضنا رضوان وبقي اصله استمر الزمن بغير معارض اما الاول فلان الراهن يدعي صلدا لبيع على وجه مخصوص
وهو قبل دجوع المرئيين والاصل عدمه لان الاصل في كل امر يمكن العلم حتى يعلم وجوده والمرئيين يدعي صلدا في جميع من على وجه
مخصوص نصه وهو قبل صلدا لبيع والاصل عدمه ايضا فرفع الغايبين واما الثاني فلان المرجح ما ذكره في غير نظر من وجهه على
الوجه الذي يدعيه الراهن الا انه لا يثبت به الا انه حصول النافذ عنه وهو صلدا لبيع مسجها بجمع ما يغير فيه شرعا وليس هناك كالا
يحل بغيره الا كون الوجود فيكون وبكيفية عدم العلم بوجهه كذا والاستناد الى ان الاصل بقاء الاذن السابق لان المانع لا يشترط العلم
بانتفاء التاثير المقتضى والام بكى المنسل بشئ من العلل الشرعية اذا لا يقطع بنقي موافق فائدها بحسب الواقع وهو معلوم بالظن
فان من صلح اربعا للاموال والشرع بغيره بغير صلوة والاستناد الى اصله عدم طرأ الجواز من المانع من الصخر على نية او بدلة الظاهر
فان لم يعلم انتفاؤها بحسب الواقع فطعا هذا مع اعتضاده بان الاصل في البيع الصخر والزوم وجب بنقي النافذ من الاصل منقطع الغنك
به وجميع عن كون غير فان الاصل الظاهر في الما بعد ثبوت المعنى للتخفيف مثلا لا يثبت به وجه فينتفي حكم كل من الاصلين اللذين ذكرهما
الثاني ان ما ذكره من الاستدلال انما يتم على تقديم تسليم بقاء الاصلين المذكورين لا محض ومنها في الاصل الثالث الذي ذكره ويستدل
فان لنا اصلا اخره هذا الجانب ايضا وهو ان الاصل في البيع الصخر والزوم وجوب الوفاء بالعقد حتى ان ما ذكره من الاستدلال
على ان لا يجري على ما اذا اطلق الدعوى ولم ينعها وفي البيع والوجود وما اذا عينا لاحدها واختلافه الاخر وليس يجهد فانها اذا
انفقا على وقوع البيع يوم العقد واختلفا في تقديم الوجود عليه وعدم التقدم فيه يمكن الحكم بوقفها وفي الوجود واختلفا
في تقديم البيع عليه يحصل عقد في اصل اخر وقد ينبر على ذلك في من وعلم ان المصنف في المذكور حكى عن بعض العامة بقبول وهو انه
لو قال الراهن ولا تصرف باذنك ثم قال المرفق كنت رجعت فقلت قبل فالتقول قول الراهن بهمنه وان قال المرئيين اذ لا رجعت عما اذنت
فقال الراهن كنت تصرف قبل رجعت فالتقول قول المرئيين بهمنه لان الراهن حين ما اذن لم يكن قادرا على الاذنت وبغير
منه ما لو عارضه على صلدا لبيع ثم اختلف في حال البيع اخذ بالادارة السابق اذا فخر هذا العلم من هب الاحكام فقدم قول
المرئيين فينبغي الوقوف معه وان كان الدليل يفتض خلا **قوله** ملو ادعى الغلظة افترقه بقبض المرئيين دعوى لا على خطاب وبكمله
فخرج مرودا او قبضه بالقول وظنفت الاكتفاء فقدم قول المرئيين مع اليقين وذلك لان الاصل في الافراد الصخر ومطابقة الواقع ولعلم
ان في قول المصنف او قبضه بالقول وظنفت حذفا فقدم قول المرئيين مع اليقين وذلك لان الاصل في الافراد الصخر ومطابقة الواقع ولعلم
القول الذي ليس ايضا من الاكتفاء به **قوله** وكذا لو قال المالك الكذب افترقه بقبض المرئيين بقبض المرئيين دعوى لا على خطاب وبكمله
ولم ينع ان اردت افترقه بقبض المرئيين وهو بقبضه الى ان قيلت الشاهد بها صلا لم يتم من دون الافراد بالقبض فزادت به ولم يكن
في الواقع من غير فان المرئيين يعلقون على ان الاصل في المرفق بالاصل ومثل ذلك يجري كثيرا في العادة **قوله** اما لو امرت بحلب القضاء
بغير توجيه دعواه فالوجه ان لا يثبت اليان الافراد في محاسن الحكم بعد توجيه الدعوى وطلب الجواب مما لم يجز العادة بالمساحة
بغير المحاذرة والعقل يفتض بان المدعي عليه لا يبرر الا ان الاما اذم على المواخلة به والا لنام بمقتضاه فلا بحث الا بما هو محقق عند
ولو لا ذلك لم يوثق بالا فادبر الجاذبة في السالح الحكم واخرت بقبوله بعد توجيه الدعوى عما لو امرت بحلب القضاء ولا مع توجيه الدعوى
بل فامرهم بقبول القبالة مثلا فان اليقين لا يفتني عن المرئيين هنا **قوله** ولو تصرف الجاني بالجناية على الراهن مضد لمرئيين فبعضنا اخذ
الارض فلم يعلق بالمرئيين اى ولم يكن المرئيين به علة فخر في المنك به بالجناية المقتضى لنبقي استسكان الاسلئاق **قوله** ولو صدرت المرئيين
خاصة اخذ الارش وكان هذا اى قضاء الدين فانما فخرت لخر هو مال ضائع لا يبره في اخذ المرئيين الارش ايماننا و
علان المرئيين بغيره من البطل على الراهن وفخرت سابقا ما فيه الا ان يجرى الحكم بالبداهة مع ضده فخرت عند اذن الراهن هنا
لا كانه الجناية بقوله وكان هذا القضاء الدين الخ لا يحصل لان كل من كان وكذا وان كان او يكون هذا مضنفا السابق وهو كونه

في يد المدين فضا الدين ثم هو مال ضائع اي لا يعق مالكم فليس الى الحاكم وسبها افشع حكمه الا مزل وفيها لو كذب المقر في اقراره وقد
 يعلم من قوله انما قضى من ماله الاخر انه يجوز القضاء منه وهو صحيح لانها والمانع قوله ولو جوب العبد اعترف المقر خاصة قدم قول الراهن مع
 اليدين لانه المالك فلا يثبت حواجزه عليه يجوز قول المقر قوله ولو اعترف المقر خاصة قدم قول المقر مع اليدين لا يثبت حواجزه
 فلا يثبت الحواجز المقر الى سقوطه يجوز ان لا يراه قوله فان بيع الدين فلا يثبت المقر ولا يثبت الراهن اهدم نفسه حيث اقر
 الحواجز ولا تعدل اذا الغرض ان البيع ليس منه قوله ويجعل الضمان مع تمكن من الفل القضاء في ثمنه كبرى الفل الضمان مع فضاء الدين ويوان لم يتمكن من الفل
 كذا فهو مضمون وقد نقل الشارح الاجماع على حقه الكبرى ومقتضى الدليل المذكور الضمان مع فضاء الدين ويوان لم يتمكن من الفل
وجعل بظان ان امرا طرا هو بالحناء يقتضيه استحسان المحقق عليه الجاني لولا حق المرأى فاذا قضى الراهن به باصر او بالحاكم وهذا في
 حد الحاكم ودان على نقله ونوع الحواجز بيع العبد للمدين غير صحيح ان كانت الحواجز عمدا وسبى استحسان الفصاح والاسر فاق
 الحواجز لان الاحتياط فيه الى المحقق عليه فلا يصح الاستدلال بالعباس المذكور على الضمان في هذا المقام نعم لو كانت الحواجز خطأ وبيع باصر
 الراهن فان وجب الضمان هنا ظاهر لان الامم بالبيع من الراهن يكون التثا للفداء فيضمنه والنظر ان امر الحاكم بالبيع لكونه لقضاء دين واجب
 عليه فليست له له فيلغى ان يخطئ ذلك وهذا اذا كانت الحواجز بعد الراهن اما قبله فان عليه الضمان قطعاً لان نصيب حواجز المحقق عليه حيث
 وهو الجاني ولم يجز بحال واعلم ان في عبارة المصنف فانه لا ينع لفضاء الثمن من الدين لان القضاء للدين لا للثمن فكان حصره ان
 يقول لفضاء دين من ثمنه فهو كالمنقول ولعله انكبه لظهوره كافي في قوله التوبة السادة وهو من فحق كلامهم قوله ولو قال الراهن اعف
 او عظم او جنى على فلان الخ لو كان الراهن كذا اعفنى اي العبد الموهون او عصبته من فلان او جنى على فلان وكان ذلك قبل
 الراهن فانكرا للمرئى وللتخلف على فاعلم بما ادعاه واعفنى من كذا امرى بين المرئى والمعق والمعصوب منه والمحجى عليه وكذا امرى بينه
 وبين الراهن لان تخليص نفسه من الائم والعزم امر مطلق فاذا خلف اندفعت الدعوى بغير الراهن مع المعق والمعصوب منه والمحجى عليه
 الدين هم المقر لم يجز لونه بينهم وبين حقهم ومنه قبل الامم وانبات السلطنة للمرئى عليه قوله ولو نكل فلا مزب احلاف المقر لا الراهن
 اي ولو نكل للمرئى عن اليدين احلف المقر من التثنية المذكورة لا الراهن على مزب لان حق المقر فاذا نكل للدعوى عليه ودفعت اليدين على مزب
 المحجى ومفعل احلاف الراهن لان المحض من خلاصه من العنان امر مطلق والاصح الاول ان الحلف لا يثبت مال العبد لا يجوز والاعلان
 من الضمان مزب بغير قوله فيباع العبد الحواجز والفاصل وهو والعبد يغلى اذا حلف المقر اليدين المردودة ثبنا في فقه العصب
 باخذ العصب منه ماله وهو شرط وهذا لم يغير من له المص واما الحواجز فيباع العبد اسوة بغيره ولم يكن بيع ما شهد به الحواجز والفاصل عنها
 من الهبة يكون وهذا وان لم يكن بيع مفلا والحواجز فالبا في كذا كان وهو في العقب يقطع السلطنة عن العبد الموهون بثوب عتقه وجوز
 واعلم ان نظم العباد ليس بحس لان العبد مقر فيندرج في قوله فلا مزب احلاف المقر فلا يحس قوله بعد والعبد يغلق لان ذلك لو كان
 بغير فانه مع انه لم يدم اندراج في قوله المقر بغير قوله منفق فيغنى اليان وكسر الشاء فيظهر عتقه لانه بافرازة معق قوله ولو نكل له
 الضمان لا عزانه بنفسه بالنكول مع تمكن المقر بافرازة والمرئى بنكول لو نكل المقر عن اليدين احلف ضمان المقر لا عزانه بالحلق
 الموجبة لضاة فلا يفظ العزم الواجب ببيها بنكول المقر ومحمول عدمه لنفسه المقر بنكوله عن اليدين مع تمكن المقر بافرازة فان
 داليدين على المقر لا يثبت على امرا المقر كانه ارا مع آخر وهو ان المقر لم يفسر فيها وجب عليه حيث امر بالصورة الواقعة
 فلم تساعده العبارة ويرى عليه ان عدم بنفسه لا يهبط ما وجب به عليه بالعدوان السابق حيث وهو لم يجز بالواقع على ان النكول
 عن اليدين لا يعد بنفسه فان الفراق من الحلف امر مطلق ووجب فيه في الكتاب والسنة والمحجى ان يضمن قوله وعن امير العبد بغيره من
 عند الحول الى الغرامة المحجى عليه والمعصوب منه المحجى له حيث يجب معلوم فلا يحتاج الى الغرض لبيان واما العزم للعبد الذي امر بافرازة
 معق فثبت ان ليس عليه نهج العزم في الاولين فخرض لبيان فخرضه لانه لا يعقل بغيره من الراهن اذا لا يعقل امر اخر مثل عزم الهبة له مثلاً
 اذا حرك لا يثبت له وفيه عند الحول مستدرك بان مستدرك لان فكذا وجب سؤاله قبل الحول او بعبارة وان كان بعد الحول فلان
متكئ من الزام المرئى باستيفاء دينه وقت الراهن الا انه قبل الحول لو امكنه ذلك بافرازة اياه ولا يبدل فبارة وجب عليه قوله فان
 معق وجب وجب بغيره مع البذل او لا يبدل على اشكال لا يثبت في وجوب الفل بالهبة فان كان مع الفداء على البذل واما
 الاشكال مع عدم القبول الا بزيادة على الهبة وضمانه من ان يبدل ما اذا على الهبة ضرر فيكون منقبا ومن ان التخليص واجب ولا

بهم الا بذلك ينبغي وهو الاصح لانه ادخل هذا الضرر على نفسه وهو الحر نعم لو حجب بماله **قوله** فان اعتق فلا ضمان لانه المنافع التي استثنىها
المشترى لا عينها اذ منافع الحر لا يضمن بالقوات **قوله** اذا اعتق هذا العبد المظفر به في سبب من الاستثناء فان وجوب التخليص يحجب بقطعه
محصوله بالعنف ولا يجب على المرفوع من شئ الا جله سوى المنافع التي استثنىها المشترى ليعقوبها وكون الراهن سببا في تسلط المشترى على
استيفائها استثنى استوفائها بنفسه وجوب كماله وبالاجاز او بالعارضة ونحو ذلك والمباشر ضعيف بالمرء وما المنافع التي فائدتها بالاجاز
لان منافع الحر لا يضمن بالقوات اذ لا يدخل الحر في المالك ويظهر من العباد لانه لو استوفى عبده المشترى بان عقيب العبد غاصب فأنشئ
به ان لا يجب ضمانها على المرفوع هو محتمل لان ذلك ليس بشئ من اذ ليس سبب عتقه به هو الحر وانما ذلك بعد وان الغاصب وجب له الضمان
لان الظان عقيب لزمه ان يحمي ذلك الاعتقاد سبب المرفوع **قوله** وفيه تضمنها للمبايع بعد العتق العبد وذوال السلطنة الظاهر
عنه فواضح واما ضمانها قبل العتق في حال العبودية ويشوب السلطنة قطعاً بثبوتها مناعه وذلك لان المدفع الاجرة منفعة ملك المشترى
فان لم يفسخ انشئ عتقه فلا بد من ضمانه فاذا دفع اليه اثم المشترى وهكذا الى الاماها بانه لم يخلو من التسلسل وليس ذلك بل ان لم يضمن
ضمان له على وجهه حتى يتجاوز الدين به او يد شحواً او بالوكالة او بغيره لا يعلم المشترى وبيع العبد عنه الثاني ان كلما وصل
الى المشترى من العبد يجب على المرفوع ضمانه ومنه قوله كلام المصنف الا في فيما لا يفي العبد لانه لا يضمن المرفوع الاجرة المنافع دون ما دفعه
للكاتب بعد الضمان صح فاذا اخذ المشترى لا يجب ضمانه دفعه اخرى ولا يضمن بين هذا وبين ما دفعه على اجرة مناعه من مال الكاتب
منه لان العبد الذي لم يدفعه باختياره واما ضمانه فاما الماخوذ منه فله ان يلزم من اسقاط الضمان هناك سقوط هذا لان قول
ان الذي امر به مال الكاتب ليس باختياره واما ضمانه فاما الماخوذ منه فله ان يلزم من اسقاط الضمان هناك سقوط هذا لان قول
عقب هذا فلو قلنا ان مناعه هذا الضمان من المصنف الضمان يكون لما يبيع به بعد العتق كالحاجة التي يفي بها العبد بملكها المشترى ولا
يمكن اثباتها وكذا امر بها المشترى ويثبت ذلك فيما باذن العبد اذا كان يوجب للمال او دفعه التراضي على المال وكذا لو امر
بمال او تلف ما لا يدفعه من غير اذن المشترى وهو جازل اجماله فان المصنف للعبد من المرفوع مبدئ الحاكم ولا يضمن بل ان
امكن ان يضمنه من غير اذن العبد كما في بل هو مضمون ومقدم على التسليم الى الحاكم وكذا امره الى المرفوع باذن العبد حالاً فان ثبت
كيف يجوز للحاكم والوكيل والمظفر اخذ هذا المال الذي هو مال مملوك ظاهره هو ملك للمشتري المحظوظ بعجزه اذ قال المرفوع هذا مالي
فخذ العبد الذي اعترف بملك الراهن عقبه العزم لم يكن للمشتري المطالبة ولا الحال ولا الوكيل الاعتراف لانه ان كان صادراً في قوله فلا
يجب وان لم يكن ذلك فلا وجه لغيره لعل عليه بل اذا امكن دفعه الى وكيل العبد بعينه كالتجارة بل في المصنف تضمنها للمبايع بعد العتق كما
يجب ان يضمن بعد لان مقتضاها المحصر في ذلك وليس بهد لان هذا مال للعبد وبعد اتصاله اليه على ما مر وان لم يقتض حصره في المصنف
الذكر وان لم يصرح وما ذكره من المصنف مع الحاجة جاز ولو صرف في فقهه من غير الحرج كان واجب التفتق جاز الى غير ذلك فلا وجه كما ذكره
قوله وان كويت بالقبلة والادادون او بالاداد مع عدم التخليص في هذه الاحوال العبد نفسه وان اذ لم يكن فله ان يضمن
بل كويت سواء كان بالقبلة او بالادادون لان ذلك كله محجب الواقع من معنى الشرط كما ذكره في وجوب التخليص بذلك ان لم يكن التخليص
الا به والظرف مطلق بغيره وجب والصبي يعود الى محذوف بل عليه السبب تقدير وجب تخليصه بذلك المذكور من القبلة والادادون
والادادون الذي هو مال الكاتب واعلم ان قوله بالادادين في وجوبها عن الاشكال السابق في وجوب التخليص بالادادين **قوله**
فان سعى العبد ضمنه المرفوع خاصه على الاقوى محذوف للبراث اي فان لم يخلصه وسعى العبد في اداء مال الكاتب فالواجب على المرفوع ضمان
اجرة مناعه ومن ما اذا جعله ما بذله مال الكاتب لانه دفعه بعجزه اذ في ذلك وفيه لم يدخل بحث ضمانه فان وفيه الحر لا يضمن في ضعف
بان الضمان عن محض سيرة الاذن بالدفع فان التشبه بالادادون موجب الضمان حيث يكون المباشر ضعيفاً ومهملاً فان
لما كان حرانهم المظفر كان تحت سلطنة المرفوع في بعضه فاشياء المظفر ان كل ما يشاء عن الرضا من الافلاف مستند اليه والمباشر ضعيف
بالعز وديكون الضمان عليه فالامر بان التخليص من الوفاء مطلق العتق لا من غير من التخليص من الذل العظيم والمحقوق البكر
حضوره اذا كان الوفاء بغيره لا من مقتضاها فالامر بان التخليص من اكثر الامور ومجمل ضعيفاً ضمان ان اقل الامور لانه ان كان المدفع فله ان يضمن
وان كانت الاجرة اقل من المصنف على سبب ولا وصفه معلوم ما سبق **قوله** محذوف الميراث اذ امر ما مشوه به بعينه ان لم يوافق فاقى

مال الكفاية من مبادي وجب التمسك بالادب وان كان من يدين اجرة المنافع فلا بد من دفعه بالارشاد لا باختيار المكاتب والارشاد نفا
 عن نسب المظن يكون عليه ضمان الجميع وحمله الشايع ولذا لم يصح على ان لا يدفع على ان الشرح ما يدفع من فركه موثر هذا العبد
 يات موثر ولم يختلف وانما خبره فان فتمنه يدفع الى المشتري ويسلم باقي الادب البير على اسبابها من في الميراث اذ افسد نعم فان هذا
 المدفوع يجبي ضمانه على المظن كونه ناشيا عن دهنه اياه المقتضى الى بيعه والدفع هو الحاكم دون العبد وانما كان هذا حاكم الحكم مال
 الكفاية حيث لا يضمن المظن الاجرة المنافع وهذا مضمون عليه مع كونه ليس من الاجرة والفرق ما قلناه من الدفع هنا بالارشاد
 الانتاشي عن دهن المظن والمدفوع هناك باعتبار العبد وعلى ما اخبرناه هذا ساخط **قوله** وان اعتق من الزكوة فلا ضمان فيه الى
 دفع مال الكفاية من الزكوة فاعتق المكاتب واشترى هذا العبد من الزكوة واعتق من اول الامر يدون الكفاية فلا ضمان في هذا المال
 اذا لم يكن هناك منافع مسوقة الا لا نفوذ هنا بل يدخل المأخوذ في ملك العبد ويجعل ضمانه فلا ضمان لان صرفه في وجهه
 الى سيرة وفيه فوج **قوله** وكذا لو اقر السبد لا ضمان هذا ايضا مع عدم سبقه شي من المنافع اذ لا ضمان في هذا المال النقيض
 السبد اذ لا مال يضمنه الا لا يراه **قوله** ولو عجز عن ما اجمع وجب دفع ما يتكفي من اولى وجب المظن من اولى جميع مال الكفاية
 وجب عليه ان يدفع ما يتكفي من دفعه فلا يضمنه البيور بالمعروف لان فيه تحفظا للامر على العبد وتغليظا له **قوله** او كان مضمونا
 فليس البتة لعجزه عن مال الكفاية ثم سري جمع المظن بغيره التخليص الصريح دفع يعود الى المظن كذا في قوله عجزه ولا يخفى ان صبره
 اسري يعود الى المكاتب والمعنى انه لو دفع البتة لعجزه عما سواها من باقي المال ولا وجه لتعين العينة والفرق اذا الحكم في كل دفع
 من تكليف وكثير ثم اسري العبد فان المال المدفوع لم يبرح المظن ولا يضمنه دينه على العبد لان دفعه يقتضي ضمانا والكفاية وبراهه دهنه وانما
 حائل بهذا التخليص ومبدا الحرف افساده من الزكوة الثانية فثبت لم يحصل جمع الى دفعه ويجعل العدم لان المشتري ملكه بالدفع اليه على امر
 من مال الكفاية فلا يثبت الى جميع فان المأخوذ من الوكالة لا يبرح او دفع الى المكاتب الشروط ودفعه الى حوله او دفع الى الوصي فما الولي
 المحقق ان يقر الى الجميع فيما بينه وبين امره ان كان في ارضه صحيحا او ما قاله فان دفع الى المشتري فذلك واجبه بالصورة حين الدفع فله الجميع
 عليه وكذا لو اقر بان الدفع ما كان الا جهة التجرة والا فلا **قوله** ولو جنى على عهد المظن او فسخه او موثره وكان عبدا او مكاتبا خلس قدرها
 من احوال العبد المذكور وان لم يجرى على عهد المظن او فسخه او موثره وكان عبدا او مكاتبا فانه يجلس من سلطنة المشتري الثانية عليه فله ضمان
 ما واجبه التجرة بغيره وهذا لا ينفك على خلافه بل انما يكون ذلك في التجرة على ان لم يفسخ ودعي بالاسقاط او خطأ وسلم المشتري
 فلم يفسخ فانه جنى بسلطه على ملكه بغير التجرة فيقطع سلطنة المشتري غير يفسخ وجوب تجلجده لمصلحة ذلك لكن لا يفسخ ما وجب له
 عليه من مال وصالح فلو ثبت عليه اجرة منافع فله حقا صاحب تجلجده شرط التماس ولو فسخه المشتري فله الحقا وسقطت المطالبة بما
 تجارة ولا يجوز له اخذ بعض التجرة الا ان تجرة بل حاله ويدفع البتة عما وصلي لم يخلص بالتجارة في جوب التخليص بل لا يخفى ان جناية
 على موثر المظن ما يفسخ وجوب التخليص انا مان وقد ذكر المظن في الاستيفاء والتغلب يكون عبدا او مكاتبا لان وجوب التخليص
 هاتين الحالتين اذ لو كان حل لم يعط وجوب تجلجده والصبر **قوله** فبذلك يعود الى التجرة المذكورة في قوله في ضمان **قوله** ولو اوصى
 لشخصي فمضد دائما والاخر فمضد فاعتق له لغيره المثل كل خدعة مسوقة من احوال العبد المذكور انه لو لم يفسد المظن اوصى المشتري
 بغيره دائما والاخر فمضد فاعتق الى فيه الموصي له بها فان المظن فمضد لغيره المثل كل خدعة مسوقة على ما اخبرناه من ضمان
 الامن يضمن له كل ما اسوقا منه ماله فمضد من خدعة ومضد **قوله** ولو مات عبدا ضمن لوارثه المخرجه من مسوقا ماله وما وصل
 الى حوله من كسبه او ما من العبد وفل اوصى به على ما سبق قبل ان يعتق ويمكن ان يكون من عاين اسر شفعوا على كل من التمسك
 ضمن لوارثه المخرجه من مسوقا ماله فمضد من خدعة ومضد لان العبد بعد وارثا والتبديل بالحق لا يكتفي **قوله** وارثا اجرة منافع
 المسوقة على ما سبق وما وصل الى حوله من كسبه وهذا حكم الاجري الاعلى القول بضمان اكثر الامر **قوله** ولو افسد ما خد كذا
 لولا ضمانه من احوال هذا العبد ان المشتري والموصي له يضمن لوارثه ما افسد به من احواله ولا يضمن لوارثه ما افسد به من احواله
 المظن الامام اذ كان المظن افسد به عما كان الاول **قوله** ولا يبرح لفسد فلا يضمن الا في الثانية باطلا لان ضمان الكف للامام يخرج على
 ضمان اكثر الامم ولا يبرح اجرة المنافع **قوله** ولو افسد المظن المخرجه من مسوقا ماله فمضد من خدعة ومضد **قوله** وارثا اجرة منافع
 الكفاية والنزول في احوال الدجوت والوصايا من احوال هذا العبد ان لو افسد المظن ما افسد به من احواله ولا يضمن لوارثه ما افسد به من احواله

واحتج به على لو كان فلذا العتق معناه بان فذو عتقه مخصوص فانه كان العتق الباطل فكذلك العتق بغيره وهو مفروض الحرة اما اذا
كان العتق مغلقا بغيره فانه بمنزلة ولا يخرج **قوله** اعلمنا ان يكون حرا في عم المظالم الذي هو الوارث او احد الوارث فاذا ماتت بوارث
المفروض ان الزكاة او بعضها اخرج الكفاية والندم مما في يد لبقائها في ذمة مورثه ولو كان مورثه فبغيره بالعبد المذكور وبعض المحققين قالوا
عليه ان احتج من ذكوره الواجب عليه وجب اخراج ملك الزكاة ايضا وقوله ولا يراحم الديون والصواب مع الملك يجب معناه
انه اذا كان على المورث ديون والموصي له لوصاف الزكاة فتقضى العتق فتم فلا يهرب ولا يراحمهم ويصرف جميع الزكاة في الديون ويصرف
الكفاية والندم في ذمة الميراث ولو لم يكن ان يقطع من الزكاة ما يضمنه النفس الكفاية والندم بحيث لا يعلم ارباب الديون فليس
وجوبه اما الصواب فان معنى المسألة فيها بحيث يسحب الزكاة ولا يراحم الكفاية ونحوها ولا يتقضى منها الميراث على اربابها مستعمل بها
من الثلث فلا بد ان ينفق بعضها بغيره منصرف في الندم والكفاية نعم قد يفسد وضوء الباطل في فلاح النكاح والثلث والبقية ان قد يفسد
اجابة الورثة الصواب بان يسحب الزكاة لعدم جواز هذه الاجابة من الان قد يفسد ونحوها منه في اخذها بظاهر **قوله** ولو
استولها لم يجسد على الولد من نصيبه من الزكاة لا اعتبار بكونه **قوله** ولا يجب من مال المشتري بالنسبة الى الميراث فلا يخرج ما وصي
له به من الاقارب اخذ في ذمة الوصي به من نصيبه من احوال هذا العبد انه لو كان مشترى فله ان يوصي للميراث بغيره من امواله او يهب
الوارث فاجب ان يعرفه فله الثلث يخرج من الوصية لا يجب ذلك العبد من الزكاة لانه حرا ما زال الموصي فلا يخفى باعباره شيئا
من الوصية ان الزكاة بمقتضى وصية العبد فيكون له حساب ثلث ما سواه ولو كان ما وصي له بالمشتري وبنا عليه فذم اليرس دينه
وجب القبول فيعتق عليه بمقتضى اقراره فان قلت انما يجب قبول المديون عن الدين اذا سواه حبسا وفدا فكيف يخرج من
ذلك يمكن فرض المساواة لو كان الدين عبدا ثبت بالسلف وطابق الواجب ما في الذمة ويجب قبوله لو غطى بغيره فليس من الوفاء
مؤثر من الدين لان امكن تخلصه بغيره فاعلان بعض المشايخين وجوب القبول لا يخرج من شيء اذ عرفه فله ان يخرج ما وصي له به
ما وصي به المشتري للميراث لا يخرج من العبد فان الصبر الاول للميراث الثاني للوصية وهي ما الثالث للعبد ولا يحصل لانه لو وصي له بعبد
محتاج والوارث قد دفع اليه هذا العبد لم يكن له الا امتناع بعد قبول الوصية خصوصا انما توفى فخلص على القبول فانه يجب فتلحق العبد
من مال المشتري على هذا التقدير فلا يخرج العبد من شيء الا ان ينزل من على معنى السبيته ومنه ما لا يخفى وليس الاستثناء منقطع
لانه مما دل عليه قوله ولا يجب من مال المشتري الى الميراث فانه قال لا يجب منه في حال الا في اخذ من دينه على فله ان يدفعه ويصا
الكتاب خلاصة من الدلالة على وجوب القبول لانه لو كان في حال الاخذ عن الدين محسوبا ما لا يثبت له وجوب الاخذ **قوله** ولو
اعتزنا بقبض العبد الوهم لغير انكاره في الذم والحق لو اعترف كل من الوهم والميراث بقبض العبد الوهم على الميراث باذن
الوهم وانكره ولم يصر انكاره في صحة الوهم ولو كان من صدق مبالاة لفي ذلك اذ المعتبر اقرارهما وهذا على تقدير اشتراط
القبض في ذم الوهم **قوله** ولو اعترف احداهما خاضع بالقول قول المنكر ان كان هو الوهم فلا بد من الدين لفتي وعوى الميراث
وان كان الميراث انتفى بغيره لان الحق لا يثبت **قوله** ولا يثبت شهادة العدل عليه على المنكر لان الغرض كونه ويجوز في القبض الذي
به لزوم الوهم ولا يثبت شهادة الوكيل فيما هو وكيل فيه **قوله** ولو قال المالك بعنك السلعة باع فقال بل قد هبتها عندك بها
فالقول قول كل منهما في العقد الذي يتكلم به باخذ المالك سلعة المالك من كل واحد منها مدعى بشيئ بكمه الا في حق الثاني ويندفع
كل من العقد في المدعى بما يباخذ المالك سلعة **المقصد الثاني في الحجر** الحجر هو المنع عن المصروف واسبابه ستة الصغيرة
والمرث والمجنون والسفهاء والفقير من ماله من جميع المصروفات وبعد باعها عن الاذن في فتح الباب
والمالك عند اوصال الحدبة وانما يزل ولا الحجر عنه ما من البلوغ والوشد ما البلوغ فيحصل باموه الاثبات الشعر الحش على العانة سؤ
كان سلبا او كرا فلا يثبت على الشافعي احد قوله حيث لم يحكم بالبوغ في حق المملوك **قوله** والامزب انما اماره وجه الغرض في الحجر
منه في حق الصبي الا ان يملكه كمال عليه محدث فلو كان الاثبات به بلوغا ينقسم بين الحجر مستمرا الى الاصلام فتعين ان يكون
اماره ويجعل كونه بلوغا للزب احكام البوغ فيصغر **قوله** ولا اعتداد بالزب في حق المملوك الذي يملكه من الوارث الذي يملكه من الوارث
فيلدش الشعر الصغيف كان الذي يملكه قبل الشعر الحش **قوله** فخرج الحق الذي يكون من الوارث الذي يملكه من الوارث الذي يملكه من الوارث
منه الولد ظاهرا وان تخلصه بعض الاحوال المعارض والملاذير الماء الذي يملكه من الوارث الذي يملكه من الوارث الذي يملكه من الوارث

من وجه آخر ومنه احد في المشكل لم يكن بلوغه الوجوه محل اطلاق الشارع على المعهود **قوله** سؤا المذكور بالانقي خلافا للشافعي حيث
انكره احد بل هو كونه بلوغا في حق الفاعل **قوله** السن وهو دليل البلوغ عندنا دليل بلوغه في حال جهاه العاقل حكاية في المذكور **قوله** وهو بلوغ عيني
سنة في الذكر هل هو بلوغ في الانثى لا بد من استكمال السنة الاخرى فلا يكفي الطعن فيها بل لا يستحب دفعه في اصحاب ولا في الانثى لا بد
خمس عشر سنة الا بالاستكمال **قوله** وهو وانه اذا بلغ الصبي عشر الى الاول اسد الى صحفه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصغيم وانه
وواو عن الزاهر في معنى ما عجزها والتاثير اسد الى واديه السكوني عن الصغيم امير المؤمنين في الملام عن قوله ايهت عليه الخلو
بعد بلوغه عشر اشهر في من احد يكاله ويدفعه انما يصح في الساب وذلك بعض الحد **قوله** والتحتمل المشكل ان من اصنى من جبهه واحدا
من وجه النساء اصفى من الاخر حكم بلوغه والا فلا لواصفى من فخرج الرجال بعد بلوغه حيث يكون احتلام الذكر ممكنا وجبا
حكم بلوغه لانه ان كان امره فقد استكمل الشرح وان كان رجلا فقد اصفى منه على قوله والا فلا **قوله** واما الرشده فهو كبره نقلا
ينفع من انا والمال وصره في عجز الوجوه الا لا يفر بافعال العقل ولا في الكبره من ان يكون كل ما يفر به غير ذالها ولا في العاقل
الغالب في نظر العقل والا لا يفر بالمعروف لا يفر في الرشده في عجز العقل المدحج وبعاد انا وادخل في مضمونه في عجز
الوجوه الا لا يفر بافعال العقل ولا في نفس الا في المال **قوله** ولا يعجز العقل لانه خلافا للشيخ في تعويله على دلائل صغفه مثل طوله
فقد كان اصفى منهم رشده فان الضيق في الرشده **قوله** ويعلم باحتياط بما يناسب من الضرر ان اي وعلم الرشده باحتياط والصغيم ترك
كما ان امه في دليلها سببا في من قوله واستبنا ذلك والاستعجال والاستسباح في الانثى اذ هو المحي في عجزه بما يناسب من الضرر فان
فان الغالب يكون للشخص اسعدا ومناسبه ويلازم حاله دون ما عداه ولا في المراه بل لا بد من التكرار ولا يحصل بها علة الظن
كما في علة الذكوره اذا المذكر لا يعرف حصولها الا بغيره واعلم ان الذي صرح به المصنف في الذكوره في الارشاد والخبر ان محل الاحتياط
قبل البلوغ هو قوله بلوغ البهائم والبالغ لا بعد بلوغه وقوله نعم في اذ بلغ النكاح معناه واسد علم هذه الامثلة ومما لا يلوغ
النكاح معناه فاعلم لم يوصى مع الحجة على البالغ الرشده وهو طامح في تحفظه عنه ولا يكون الا بالاحتياط قبل البلوغ في عباد
الكتاب بلوغ من ذلك لان الصغيم في قوله باحتياط يدعو الى الصغيم كما يقتضيه لئلا يكون ما هنا مطا لالباقى وهو الذي يجهل
القول به واشتد ذلك في الذكر فلو كان من اولاد الدهانين والوفاء والاكثر الذين يهاونون عن الاسرار فان احتياطه وان يعلم
اليرتفع طر كنه لشفه في محاوره في واحد مما يترك بصرفها في مواضعها ويستحق في الحساب على كبره وبسفه عليه فهو رشده
قوله في صحة العقد في اشكال اي الواقع حين لا اختيار والامر بالغا وحمل من كلام الشاويين عباد المصنف على كون العقد النافع
للاختيار بعد بلوغه واستثنى من ولد المصنف ما اذا علم رشده حال العقد فانما صح في قطعها وحض الاشكال بما اذا ظهر عدم
الشك في بطلان شيء منها ويظهر من عباد الشارع الا في مجموع الاشكال المماثل الثالث وهذا غير محجب فان العلم يكون العاقل رشدا ليس
شرط الصحة العقد انما الشرط يكون رشدا في الواقع ثم ان عقد الصغيم صحيح اذا اجازة الولي وكان بالغاً كما سبنا من منبه انتعم فاي
وجعل الاشكال فيما اذا الولي ابتلا والذي يقتضيه صحيح النظر في العباد ان الاشكال في العقد الواحد للاختيار قبل البلوغ
مع النية ومع اذن الولي يصح بطلانه ويجوز وعلى هذا فتشأ الاشكال من الامر بالابتلا ونقصه كون العقل الصادر من الصغيم
نفاذ الرشده وعلمه فلا يقتضيه من بطلان شيء عليه وليس هذا الاشكال يبعد منها سببا في كل من المصنف من الزد وفي صغيم بيع الممين
والاصح بطلان العقد الواقع قبل البلوغ **قوله** ولو اعتبره ما ذكره الشاويين في محل العباد فالبيع الواقع بعد البلوغ صحيح على حال
فانه يظهر رشدا ليمية التحريم بان النظر على قانون صفات العقل وضعين ووقع ذلك المضرب في حال الرشده لان الرشده
ملكه وهي لا يجرى في ان مان العقب للقطع بانها انما تكون بالمعز من المستفاد من نكاح والعقل الاوقات المطا لة **قوله** ولا بد من
مفيد احد الوصيين اي في عقد الصغيم عدم الرشده لا بد منها في حال الحجر ولا بد من حمل الوصيين على الصغيم وعدم الرشده
من العاقل لان عدم الرشده لم يجرى في عقد وان عجز السن ذهاب منه على نحو قوله لم تحقق المبادة اي ذهب عنها والملا وان
صا في هذه حاله في ما **قوله** وصرنا المال الى وجوه المحرمات ليس يثبت بطلان الا من لا يفر بين الاخل في ذلك وعلم
ولا بد من كون ذلك لا يجرى في ما ولا يفر في المال الى وجوه المحرمات ليس يثبت بطلان الا من لا يفر بين الاخل في ذلك وعلم
ولا يفر في الذي يكون ذلك في غير ما وصرنا في فاد في بين كون هذا العقل قبل ذال الحجر بعينه **قوله** وولي الصغيم وجه

لبيد وان علان وثبت كون في الولاية فكان كل هذا ان مبصر بالاسئلة المشوثة والولاية والاصل علم استراط الانضمام وهل يكون الجدل
 الاعلى وجوه والاولى طانه فيه نظر فان في التذوق حكم الجلالى لوجها وضال **قوله** والوجه ان لم يستفاد المقاصد لان له اهلية النفس
 والفرض وجوه العبطه وقال الشيخ ليس لان المشفى وهو مشفى والاصل الاول انه وما ظهر علان ما فيه وليس يقا منقاه المشفى في
 الجملة اذا بلغ الطفل وذلك ذلك وعلم بفعل الولى **قوله** والعقد على مال مسلم اى ليس العقد مطلق غير مبطل بالمال الانتفاء بالخطه
 ذلك وقال التذوق وان عفا مكم فالانزب اعيا والمصلحة ايضا فان كانت المصلحة في العقد مجازا اعطى ما كان له الصلح ببعض ما لمع
 المصلحة وما فيه فوى مبين **قوله** ولا يطلق منه جملة المصلحة في ذلك **قوله** ولا يفسد ما لا يفسد في العقد مع المصلحة **قوله** ولان يكمل
 مع فقره وان يستعفف مع الغنى نظم العباد ان الاستغفار موكول بالبر والاصل انه واجب نظم الاله **قوله** والوجه ان لا يجازى
 اجرة المثل لانه اجرة عمل غير مبصر به ومجمل جواز الاكل وان زاد الاجرة في الاية وهو قول الشيخ والاصل جواز اكل الابر من الاجرة في
 الخارج وجوب الاستغفار مع الغنى لو اكفأ بالمال من الصبر وعلم جواز ما زاد على ما قبل العمل لان الاستغفار انما في مقابلته
قوله واستثناء من ذلك الا بالكل النفقة على اشكال يشاء من ان ذلك اكس مال الطفل ولا يجب ومن ان ذهاب مال في النفقة ضخم
 وبانه نصب الخلف دفع الضرر وما بين الحكم على الواجب للاصل في المصلحة والاصل علم الوجوب **قوله** فان فيه الولي في نفقة عظم
 من يعمل الصحا يوم اذا استثمر في بزم مثله والبر اى ابله ومحم **قوله** وليست في البيع اذا طلع ما عر فيه زيادة مع العبطه وكذا في
 شراء الخفيف في البيع عوض يجب وجبت موصفين في حواشي شتى الشهيد انما هو جبر الزود والاستثنائين الوجوب
 الاستثناء عما ذكر من الابر من هنال ان ذلك استثناء فلتن هذا الغدر لا يجري لان ما سبق شره وما هنا فوى والمجزم فالخطه
 ثابته لم يبق هو مجموع عى الزود الى المجزم وان فريب ما بينهما وقد يقال في الاخذة في نسخة الاستثنائين مع الزود السابق ان
 الاستثناء على تقدير وجوبه لا يفسد عى من مزاجه حصول زيادة لا يذهب مال الطفل معها بالنفقة ما البيع في وقت مخصوص
 الشراء على وجه معين فلا يفسد تقدير الوجوب ان الزود في الاستثناء الذي يحتاج الى فخر وسعى لتفصيل النماء اما ما حصل الغنى
 تكلف وسعى فانه واجب كماله وكيف كان فنسخة الاستثنائين واجبات الا في شراء الوجوه على بعض الوجوه فان العدول عن الى شراء
 الغالى لا يجوز فطعا لكن هذا كما استغنى عنه بالشرط المصلحة في تصرفات الولى وهو منتهى عى مثل هذا فلتل الماد الشراء حيث لا يكون
 ولا يلزم العدول الى الغالى ان يجهل العباد على استثنائين السعي شراء الوجوه **قوله** واذا نفع اجنبى يحفظ مال الطفل لم يكن للاب حق
 الاجرة على اشكال يشاء ومن وجوه المصلحة فالعدول عن الى من يطلب الاجرة ضرر منافع للعبطة والمصلحة واعلان الاية بالاكل مع الاجرة
 فلتناول صورة التنازع ولان للاب من قبل شفقة وحين ليس الاجنبى والعدول الى ما فيه زيادة الشفقة وان كان معاجرة لا يعذر
 والوثق طانه بالاصل وهو الاصح **قوله** وللمسمى ان يجهل نفسه مضاد فيه شكل يشاء ومن له الدافع الى عجزه فمأذلقه ومن ان
 الوجه فمأذمال البهيم فلا يجهل عليه لا يعقل ولا يجوز ان يعقل الولى المضاد به مع نفسه فبفتح الوجه الاول ان جواز الدفع الى عجزه
 جاز مع المصلحة وانما جاز لكونه منوطا بنظره فاذا كان ببد كان ادخل في الحفظ واضرب الى مقتضى الوصية ويكون جواز بطر في
 اولى فيه عليه ان لا يبدل الجواز من تناول الاذن له والمبدأ ومن الاذن في العقل المضاد في الدفع الى عجزه بانه الوصية البر اسناد
 المصنف الى ابيه وهو مع ذلك وفرض الوجوه الثاني ان الاصل في فاء المال ان يكون لما ذكره فلا يخرج عنه ويشفى عليه الاجر
 الاعيان بقتضيه والاعمال الولى لنفسه ما لان العقد يقتضيه مضافا من اوله لانه لا بد من الاذن في ذلك وجواب عن الاول بان
 المتعاظم كيف حصلها بالقوة ونعاهما بالاعباد وعن الثاني بما قد منه من ان اسناد المصنف بالوصية ببناء وكل نصرت
 بالمصلحة **قوله** ويجوز ايصاع ماله وهو ان يدفع الى عجزه والى كل البهيم المضاعفة طاجته من ماله بعبء النجاة ذكره في الصحاح جواز
 ذلك منوط بالمصلحة ولا يفرق في ذلك بين ان يكون المخرج مال الطفل منبها او بالاجرة مع المصلحة **قوله** وان بقي له عفاذ او ينسب
 اى وان ينسب به ميبدا كل ذلك مع المصلحة **قوله** وخط مع عى ماله في النفقة وينبغي ان يجبه عليه فلا يى فله ما يحتاج اليه وهذا
 الحكم على الاستثنائين لان الواجب هو الا يزيد عليه وفرض ماله اذا احتشى نفسه من مرض او طيب وشبهه بما خذ عليه وهذا يحفظ
 بقتضه فان بعد وفرضه النفقة ولا يبعد وجوب الاضطراف ناظره اما ما في حصول التلف وانما قلنا ان اذاد الدين من الوجوه
 استهاد وفرضه بل من القول بوجوب الاستهاد وهذا حد من الفقره وكما يجز ذلك لوصى محو ذلك كما مع ماله الى وكذا يجوز العدول

المؤمنين مع مدبرها ولا ضمان في موضع الجواز **قوله** ولو احتج الى نقله جازا فلا ضمان خوفا من الظن في نفسه من انفق المولى لكن انما ضمان
 هذه الخيانة على من حلفه والعرض بين هذه والتي يلحقها ان الاضرار هناك من غير سعة مع ظهور علامات الخوف والافراط من هذا الان
 الشك في مقتضى سائر ذوات طبع الظن في معنى هما وان كانت ما اذا لا من موجوده اذ لا يوجب السعة مع امان الخوف **قوله** وكذا ان كان
 المفسر على ان لا يثبت من يمكن من سعة اي وكذا من الشك في المولى خوفا من نفسه يتناول مدبره في ذلك اذ لم يتمكن من سعة **قوله** وصغير كسبي
 وفيه من المصلحة معطوف على نفسه وكذا ان خاف نفسه وان لم يخف نفسه يتناول مدبره في ذلك اذ لم يتمكن من سعة **قوله** وصغير كسبي
 في هذه الخيانة نقله لان الظن في مقتضى العطف لا مع الحاضر ويجوز العرض من هذه الخيانة في هذا الجواز اذ سعة المولى عرض المال الاضاح في
 اقله **قوله** فان تمكن من اخذ المهر وجب والا فلا اي يمكن من اخذ المهر من جميع ما سلف وجب ويد ويتركون سعة طار والاسطة
 في له ولا بالاسنة به فيما يولى مثله لان تلك ما جوف العادة بمثل ولا بعد ذلك بعض **قوله** والا من ربح الوصي ذلك وجبه القرب
 انه مقام مقام الاب فيجوز له ما يجوز له وما خلفه من جوف العادة بالاسنة في مثله وهو الاصح اما ما لا يهدد مثله على خلافه في
 العادة يثبت مثله فيجوز الاسنة به لقطع **قوله** وبغير قول الوصي في الانفاق بالمعروف على الصبي وماله اي وفي الانفاق على ماله في
 قوله العيين من غير التكرار ولا من ماله في الاصل من العيين في حلقه **قوله** سواء كان ابا وصيه على شكل ان غير الاب ومساو من
 الصلة الصحيحة في حق المسلم ولا من ماله في الاصل من العيين في حلقه **قوله** سواء كان ابا وصيه على شكل ان غير الاب ومساو من
 بقاء المالك على ماله ان يثبت ان المالك والاول في **قوله** وهل يصح بيع المهر في بيعه مع اذن المولى يصيرها بمنزلة الصبي من المانع وليس
 به عيب البناء على ان افعال الصبي في ماله غير ام لا ولا يصح **قوله** الفصل الثاني في المحنة والسفر اما المحنة فهي ممنوعة من
 التفرقة في جميع المآل غير ما امر الى الاب والمجد وان علان فان فقد فالوصي فان فقد فالحاكم ان يبلغ فاسد العقل فلا يجز ان الولد
 عليه ان يكون المصم اما ان كان له غايم حنة فانه لا يثبت في حق المصم في النظر بالولاية عليه الحاكم لو زال ولا في الاب والمجد بالكمال ويثبت ما يحتاج
 الى دليل **قوله** وحكم الصبي فيما تقدم الا الطلاق فان المولى ان يطلق عنه والا يبيع فانه لا ينفذ وان اذن له المولى المالك للصبي
 في عمل الاحتياج الى الطلاق لم يثبت ان يذله المولى عنه فلا في المحنة ولان الصبي ماله ينظر فانه بعد خلاف المحنة فانه لا امل
 به في حق فانه لا ينفذ من المحنة ان الطلاق عن المحنة انما يصح مع المصلحة للحاكم وكما سئل في الطلاق من مشافهة المحنة للصبي الاحكام فكذلك
 البيع فانه لا ينفذ من المحنة وان اذن له المولى خلاف الصبي فقد سبغ الزهر وهو الغرض ان المحنة كغير المحنة فلا اثر لعدائه ولا ضمان له
 في المهر السهمه هو الذي يجرى في امواله على غير الوجه الملائم لافعال العقل والملا وان شأنه ذلك فلا يعقل في موضع ذلك مرة ونحن في الغلط
 والافتراء سائر اكثر الناس **قوله** ويمنع من النظر في المآل غير ما سبغ افعال العقل لا في حق ذلك بين الذكر والانثى بل
 الانثى مثل ذوق الحفصان العقل والافتراء في حق من ذهب بعض العامة الى ان يبا والمح عليه وان بلغت وسئل **قوله** والنكاح
 الاثم لا في حق بين الرجل والمرأة لان النكاح يفضي الصداق من مخرج مالي من مخرجها فان زوج بالخبر والى وجبه يجعل النكاح في بابه
 وهو يلحق بالاشياء المنقولة وهذا النكاح نفسه بائنه من المثل لا يصح بل المولى لا يصح منه ذلك الا بالمصلحة فالحاصل انه مخرج مالي
قوله وهل يوثق المحر على حكم الحاكم او يكفي ظهور السفه لا في الاول ولا في الثاني او لا في الاول ما ذكره المصنف في الثاني في
 على حكم الحاكم ورواه في السفر يظهر من كلام الشهيد في شرح الارشاد وجوده في الثاني في السفر ويوثق على حكم الحاكم
 بوجبه في سفر كلام الشهيد في سفره وانما ثمة بانقائه وذلك حيث يقع بالامر وهو الاصح لفظ قوله نعم فان كان عليه
 الحق صغيفا او سفها الا انه ثبت عليه ولا يجرى السفر في حقها على اوجه يحتاج الى دليل فانما في هذا النكاح الذي يلى ماله **قوله** احدهما
 سواء عجز السفر في حقها على امر عليه فعل بلوغه وبلغ سفها في حقها في الجواز والى حكم الحاكم فيكون النظر اليه الثاني انه لو بلغ
 سفها فاولا في الاب والمجد ثم وصي احدهما في الحاكم وان بلغ وسئل ثم جد وسفها فالامر منه الى الحاكم دون الاب والمجد وهذا هو
 الاصح نعم لو قلنا بوثوق المحر على حكم الحاكم فيكون الولد له لم يملك مع امكان كونها للاب والمجد فيمن بلغ سفها اذ لا يقد اعتراف
 حكم الحاكم بوثوق السفه وعلم ذلك لان الامارات قد يقع الغلط فيها ويضعف بان البحث على نقد الجريم ثم ان من بلغ سفها
 بكنه معكم مستطاب ما كان انما يعلم الناقل ومنه نظر ولا بد من البحث عن وقال المصنف المحر وعلمه فاذا اشبه الامر على الامر وجب ان
 على البين في خلاف المال من الامور الذي لا يكاد يخفى على ذي بصيرة **قوله** والا من ضاعف ان قبضها باذنها ما كان البائع

تلك حجة او ان لم يجد ما يفي بغيره فان فيه ما يذنب لان فيه ما يبيع شليط على الضرر ولا خلاف في غايته ما لا ياب ان لم يكن حجة
 بل بعض وجوب السفر مانع من ثبوت العوض ولا خلاف في ذلك بين كونه البائع عالما او جاهلا لان شليطه يخرجه عن الاطلاق
 فبلا اختياره وعلمه بان العوض السيد ومنه ما لا يبيع لماله وتقصير حفظه وكذا لا فرق بين بقاء حجة بعد البيع وحكم
 لعدم الزم في وقت الاطلاق فلا يلزم بعد الفسخ المصير وان ذلك محرم وصلى واعلم ان الموضع يغير في المالك في كل وقت
 البعض عطفنا اذا الشليط بالاذن على الوجه المعين لا يخرج البيع **قوله** وكذا لا فرق في تلف المالك لان الاضرار شليط على الاطلاق
 وكذا ما يبيع الشليط على الاطلاق من المالك وشمله السفينة في تلك الصبي والمجنون بغير فرق **قوله** ولو اذن المولى في بيع
 تلف **قوله** اذا اذن المولى للسفينة فان اطلق كان لغوا لانه لو صح فان الغرض من الحجر عليه وان عين نوعا من الضرر في الموضع
 كان فالبيع الشئ الفلاني بكذا او انك فلا تملكه بكذا صح لان المانع ليس الا خوف المحذور من تلف المال وهو منافع مما قلناه وفيها الضرر
 في الذنوع وعلمه ان عيبا واذن المولى شرط بالسلطة لسفينة بل اولى **قوله** وكذا لا يجوز ان يوجب فاجاد المولى لما قلناه من ان بائع
 غايته ما لا ياب مغير خوف التلف المالك وهو منصف هنا **قوله** ولو تلف ما اتع قبل الحجر عصب بعبه او تلف ما اعينه مظهر الى تلف
 السفينة بعد الحجر ما ودره قبل الحجر صحت اذا شليط على الاطلاق هنا من المالك ولا فرق بين الاطلاق وكذا من غير حجر وبغير علم
 مال العيزب وبغيره من غيره ما ودره قبل الحجر ما ودره بعد الحجر لا يفسد الاطلاق كذا من غير حجر وبغير علم
 ولطفا فيهم ولا فرق في السفينة ما واكم وحملته الغرض ولم يصرح بغيره واختلاف في الذنوع في الضمان بما حصله يده من المال باختار
 صاحبه ان يكون الاطلاق باختياره كذا في المصنف اي تلف ما اعينه مظهر اي قبل الحجر او بعد ضمن ما يقتضيه ان لو تلف او بغير علم
 ونحوها ما لم يسلط المالك على الاطلاق فيه يضمن فيمنع المصنف في تلك المجر مصنعا على ما اذا شرط في الحفظ فيكون في حق المالك
 بالاطلاق لا بالانقضاء والاصح الضمان مظهر ولا يملك دقيق بين الاطلاق والسفينة في الاطلاق ومن الاصول المسبقة تضمنه بالغصب علم
 تضمنه بالاطلاق ولو بغيره كونه بالغرض منه وانقضى على ان وضع اليد على الاطلاق وعصير وحكم الصبي والمجنون ولو اطلقا ما لا يغيرها فلت
 في يدهما وجوب الضمان في المالك حكم السفينة وكذا في انقضاء الضمان فيما يحصل في ايدهما باختارهما صاحب مع الشليط على الاطلاق كالمع
 اما لو بغيره والعاديه ونحوها اذا تلفها او تلفت بنفسيها في انقضاء الضمان من ذم وضرب المسندة المذكورة والخبر عدم الضمان لكرضان الصبي
 المميز اذا باشر الاطلاق في حق السفينة لا يملك ويصرف عن الاطلاق ما عدا المميز والمجنون هناك كسائر المجنونات **قوله** ويصح طلاقه لان
 الطلاق من اطلاق المال وادراؤه بالسب اذا سلب المضرر بالمال **قوله** وينبغي على من استخسر من يملك المال جواب عن سؤال
 فقهاء الا في ادره بالسب يقتضيه ثبوت النقص فحين لا ينفذ لان اذ ادره بالسب في المضرر في المال والمجواب ان السب يثبت بالنسبة
 الما عدا المال فيقتضيه على المضرر من يملك المال عدم ثبوت استحقاق النقص من مال السفينة في حق الشاهد ان لم يكن من ماله
 لكان حسن الاداء السب يثبت فيثبت النقص بغيره وان في ذلك احتواء لجميع السبلين لاجل قول واحد وجوابه ان السب انما يثبت
 بالبشر الى ما عدا المال ويثبت مال السبلين لمصالح وهذا منهم فلا يضره الاستحقاق وجوب النقص اضلالا بالسبلين والاعتناء في كل
 من منهم مثل هذا **قوله** اذ ادره بالسب في مال غيره فان حال الحجر لا يعبه ولو ادعى عليه مال في الحجر الشرع يوجب له على ما يبيى المردود
 ويبيى على انما كالبشر ان لا يفرق في حق الاول لا الثاني **قوله** وله صريح في حكمه ان لا يفرق في ثبوت المال وجه الفرضان فيه حفظ
 نفسه وهو اولى من حفظه ولا يحمل لعدم لان ذلك معقول للغرض من الحجر لا مكان ان يتو اطلع الفرض على الاضرار ثم الصلح في صلا
 الى الغرض الفاسد وجوابه ان في ذلك بغيره في الاحوال فان المصنف على الاستيفاء لا يملك في حق المالك في حق الصلح الا في
 حصوله في غيره **قوله** ويجوز احرارته الواجب مظهر اي سواء استوفى النقص او اذنت نفقة السفينة في النقص ان استوفى نفقة
 سفينة او حضر وامكنه تكسب الزايد لا يثبت مع الاستواء اما مع تكسب الزايد فانه يرد عليه ما لا يملك في الحجر فيه وجوابه ان
 مثل الاكساب لم يكن ما لا يعبه صادقا الى زيادة النقص وايضا فان الاكساب غير واجب على السفينة وليس المولى يقر عليه فلا يلزم
 من صرفه ما يحصل به اطلاق شئ من المال الذي تلف في الحجر **قوله** والاحكام المولى بالصوم اي وان لم يستوف النقصان ولا يمكنه تكسب
 الزايد على المولى بالصوم كالمحذور فان في الذنوع اذ جعلنا الزم الاحصاء بل لا يفرق في حله معين ذلك وهو الذي تضمنه الحجر لحفظ
 المال وظل الذنوع والخبر ان له كلاً من الامرين انما نفقة ذلك بالصوم الذي يملكه المولى على ما سبق في الحشر في ايام وهو بل المولى

[illegible]

يتعلق به من نظر بنسبته من التزوي فيكون مسلوبا اهلبا الا في رعيه ولا في كبره الصلح والرفق ما عمن النفق فلهذا الحق الثاني المقتض
 يكون به كما مل الضرر ولا في الموت فلا يخرج فذلك عبادته عن الاصهار فيمنع لغوا والعموم اقل والعقلاء على انفسهم جازم والعبد منهم فيقبل
 اضاروا بالاضافة الى نفسه ويخرج بنواخذ به بعد العتق **قوله** ولا يقبل اضاروا الماذون وفيه بالخيار سواء وجب حضا صا او لا لان الاذن انما
 يغلق بالاختار دون ما عاها واقل العبد على نفسه او اذ على سبيل فلا ينفذ لكن يشرع **قوله** ولا يلحق ما قلناه من انه اضار على الموت
 ويبلغ بحيث يكون هذا من جملة السبل المثبت للمد حيث يعبر بعد الامر ولا بعد القول بذلك للعموم الثابت بقوله عدل من الافراد
 بعد العتق الى ما قبل غير السقوط وذلك بالبرهنة **قوله** ولو صدر الموت في ذلك فلا ضرب النفق وجب القربان المانع انما كان حق
 الموت وقد قال فيسلبه ويحمل صغيف العدم الاحتمال سلبا اهلبا لان الموت املك بحيث يثبت احد العضا عليه وليس يثبت الا في
 افراد وما تغير حق في شذالك سلبه بعد وفاته في ذلك اشارة الى ما سبق من اتحاد الفصول **الفصل الثاني** في المصنف والمصنف
 كالمجرب والصدق والوقف للحياة فاعلم ان الحق في العتق والمادة ان يبيع باقل من العتق او شرى باقل منها فان ذلك اعطى البرهنة
قوله وان كان يتخلف على اي شيء يكون في ذلك هذا هو الاصح عملا يصح الاجل ولو لم يصر من جهة ذلك ثم مات فقالت اجماعا **قوله**
 واذا كان كل ان كان منهما والا فاعلم الاصل سواء كان الاجنبي او اذ على اي هذا احد الاول ورواؤه اقل اخره بالخلاف لجم الدين
 في الشريعة وهو الاصح عملا بالخبر وكذا في قوله على من الوارث فغير جمع بين الخصمين والمراة بينهما من شمله من يملك في اثره فلو كان
 على ما موصوفه النكاح لان العبد لا يمنع من انكاح المحرم في يبيع حتى الوارث حيث لا يجوز **قوله** واذا مات حمل ما عليه من
 الدين دون ما له على اي ما الاول فاجماع وما الثاني فانتفاء الدليل ومثل الشيخ وجاخره على ان ماله يحمل ايضا وباقه اني يصبر عن
 ان عبد الله به ومن صغف والا صح العدم **قوله** ولا ضرب الحاقها بالاسلم والجنابة به وجه القربان انما من جملة الدين التي عليه يتجلى با
 لكون كغيرها على العموم البصر فيعمل العدم لان الاجل في السلم جزء من العوض فلو حل مال السلم بالمولد لم نقصان العوض وهو باطل
 لانقضاء العمل بغيره العتق على ذلك السلف في ذلك الفلانة مال الجنابة اعني الدين فان الاجل فيها يتبعين الشارع من دونه لا يكون ويراف
 صغف بان ذلك حق سقط الشارع بعد شؤنه بالعاوضه وعرض الدين وادب السقوط البض الدال معبر على الحلول فاذكر اجتهاد
 في مقابل البض لا يبي بخاصة هو ما اعني هو من حلول الدين وعموم ما جعل الدين وما لم يسل بنسبته فظان ومن رجع الى الاصل
 نقول له ما عا ميب بل عام وخاص فان الفرض من الدين احض من مطلق الدين مطم ولو لم ذلك كان طريقا الى ابقاء الاجل في كل
 من من اذ الدين والا صح حلولها كغيرها واعلم ان الصنعة قوله به طبع الى ما في قوله ما عليه من الدين **قوله** ولا يحمل المولى
 ما لم يعدم الدليل والقباس لا نقول به **قوله** ودون الموقوف متعلق به كغيره هو كعلق الارش برؤية الحاق او لعلق الدين
 بالوهي احدا لا شك ان دين الموقوف متعلق به كغيره لا خصاص جبره الاداء فيها لكن حمل متعلق بها متعلق الارش برؤية الحاق
 او الدين بالوهي كل يحمل وجه الاول ان الدين لا يقطع بكونه المسلم من غير تقييد من الوارث ولا بغيره الصان كالا يلزم الصان الارش
 المولى لو تلف الحاق الاصل من قبله وفيه نظر فان الدين لا يقطع بعلق الحاق ويمنع ببقاء في ذمة الحاق في نفسه وباق في نفعه والا
 في الدين وان يصير متعلق بالذمة الا بالاختيار ولما كان ذلك ان يعلق الارش برؤية الحاق في كل وايضا فانه ليس للمدين الاقل الامرت
 من الدين والذكر كما ان المحن على ليس الاقل الامرت من الارش وبنية الحاق وليس اليه كل شيء من الامور المذكرة وجه
 الثاني انه سيب في ذمة المالك المح وهذا يستقيم فقلنا ان الذمة لا تفر على حكم مال الميت ما دام الدين لم ينفذ ولو قلنا ان وجه البشر
 ان يثبت لعلق فاش من دين سابق في ذمة من كان مالكا مستقام مطم وسقوط الدين من ذمة المدين بالاداء وليس ارش الجنابة
 كل شيء منها وانما المساوي في ذلك الدين الهن وصحفت بان مشاهد الدين بكل الارش ودين الهن يقتضيه ان لا يكون من
 قبل واحد منها وانها فان مجرد المشاكة في شيء من الصفات ولا يقتضيه المساواة في الماهية ليشركا في الاحكام والا صح
 ان هذا لعلق سفل بامر ليس قبل واحد منها **قوله** ويظهر المحلات فيما لو اعنى الوارث او باع وقد على الاول **الثاني**
 اثر المحلات لا يظهر في الاحكام المركزية بل هو المحل للاحتكامها باعنا ونعاني الدين والجنابة وانما يظهر في الاحكام التي اختلفا
 فيها ولو صدر الوارث في الذمة يبيع او عتاق او هبة او دين وان وهو ونحو ذلك اجبي الحكم بالمتفق فعد على الفلانة وان قلنا
 ان المتعلق في ارش الجنابة محض الضرر فان من الوارث ونحوه عليه ذمة الدين الى ان ساوى الى الذمة لا يقتضي كافي الحاق في خطأ فان يضر

[illegible]

واما النكاح فلان الصداق انما يقع في المهر المسمى في المال الموجود عند المحرم مؤخره في الشئ المشتمل به من موهبها واجلح
لا يمنع منه لكن هذا اذا كان المحرم عليه بالنكاح جلا فلو كان امرأة منع وكذا ما لا يصادق بالمال بالتحصيل كالاخطاب والامتناع في
الوصية اي وكذا لا يمنع من هذا النوع من الضرف لان في ذلك جلب مال الغريم وكيف يمنع منه ولا ما لا يصادق بالمال بالاطلاق
بعد الموت كالتبرير والوصية الدينية التي بها وصية من وصية الوصية وهي ان يكون عبدا او الدين فلا يكون منافاة اصل عبادة
المفلس معتبر فيها الا يكون مصادقا للمال وقت الحجر من الضرفان اذا ضره في حق الغرض هذا المذكور ان في حقها ولا يمنع
ما لا يصادق بالمال في مال او مصادق بالمال في الحال فان كان تفصيل بحال الضرفان المصادق بالمال بالاعتماد في موهبها منها
وحاصلها ان الضرف في المال فاما ان يكون موهبه غير مال من امواله او موهبة فان كان الاول كالبيع بشئ من اعيان امواله والمهر والعق
ومنه احداهما بطلان الضرف من راسه لانه ممنوع منه على وجه سلب اهلين فكانت عبادة كعبادة الصبي فيمنع موهبا بالمال ومنه نظر لان
على هذا الوجه غير ذلك او مطلق المنع والمحرم لا يسلط في ذلك ليس هناك شئ يخصه من موهبه فان قيل قول الحاكم بحجته عليك مستعمل
من الضرفان فلا يمنع منها الا عند وفي بعضها من موهبنا المحرم الممنوع منها اما هو الضرفان المنافي في الغرض وذلك هو الثاني اما غير
ذلك دليل عليه فالمعتمد فيهم هو الثاني دون ماسبق اعلى ان المحرم لا يمنع المنع المذكور بسبب عدم عبادة السبي من ان لا
بائع فالحال الذي قد يفجر ان يكون الحاكم هنا على وجهه في اول فاذا جاز الغرض في ذلك الضرف حكم بغيره والثاني جعله موقفا
على افضال المراد من ان صرف الجميع في الدين فلا يجزئ البطلان فان فضل شئ فليجعل تلك العين التي تعلق بها الضرف و
بعضه يكون الشئ فاصلا بافتقار البعثة الوصية وبيان وبعض الغرض من حقه وعجزها كغيره مال موهبة بعض الغرض او قدرة المدين
ووجهه ان لا يضر من الضرف في مال غيره فيكون كالفضولي مع بقائه ملكه الى حين الاداء الى الغرض او بعضه ثم قوله نعم او موقفا على
والان تكون فحاشي ناض وحل امر البيع وحرم الربوا ومثال ذلك من موهبة الكتاب والسنن وهذا في ما علم من موهبة مصادق المال
في الحال من الضرف الى ما موهبه العين وما موهبه الذممة غير مستقيم اذ موهبة القسمة غير مشتركة بين المسلمين فان ما موهبه الذممة ليس
الماله في الحال فطعنا فان البيع في الذممة كالمصادق في النكاح اذ كان في الذممة ومثال هذين لا تعلق لهما بالمال الموجود عند
المحرم ولا يدين موهبا ولا يدينه فلا يكون العادة مستغنية في بيعه لغيره ما يعرف فيه فان موهبة الباقي بطل الاضعف كما ان من وطهر ثم البيع
والكتاب ثم العتيق اي محرم حكما يكون الضرف موقفا الى ان ينظر هل يفضل العين التي تعلق بها ام لا يجب ان خبرا ضرف وفيه فلا
بائع ولا يلبس الى الغرض الى ان يبيع غيره من اموال المفلس فان موهبة ما سوا العين والوقت وكان الضرف مستغنيا بطل الاضعف ثم ما يلبس
الضعف وعلى هذا فليجفت من الضرفان الاوضاع المذكورة ابطال الوهن والمهر فانها اضعف من الباقي باعتبار جواز الوهن
من جانب المرء فيكون المهر موهبة على الجواز ثم البيع والكتاب لانهما وان كانا لا يدين من الطرفين الا ان العتيق يكون في نظر
الشائع وعلى التغليب ولهذا كان من خواصه السيرة ولا يجد على هذا ان يكون الوقت بمنزلة العتيق لان كلاهما لا يقبل الفسخ بخلاف
العتيق ويحمل ابطال الضرفان ثم ما يلبس الى اخرها كما في موهبة المريض ووجهه ان المراهجة ما وقع بينه وبين الغرض
والضرف لا يجوز ان يكون السابق ما صحتها عدم ما يدين ويملك العتيق بين موهبة المريض وهذا لان المحرم على المريض انما هو فيما
فاد على الثلث خاصة فالضرف بالوقت على الثلث هو الاخر فيكون باطلا دون ما سواه بخلاف المفلس فان محرم عليه الجميع فلا
ينظر في بين الاخرين وغيره لان الجميع كالفضولي فاذا اجمع الى بيع بعض الاصل التي تعلق بها الضرف امكن ان يبيع ان جميع الضرفان
موقوف فلا بد من ابطال بعضها ولا او لو لم يضر على غيره بشئ من الاعيان بين المذكورين فان المتقدم والمناخر سواء في كونها
عينة فانهم نعم لانه موهبة العتيق يكون موقفا حكما يكون موهبا خفيا ان يكون نافعا في الضرفي فاذا قلنا ان الاجازة في
الضرف كالمشتر لا فلهذا كانت جميع الضرفان موهبة في نظر المتقدم اشر حيث افاد رجحنا هذا القول فيما سبق كان هذا الاحتمال الاخر
الاخرى والى الراجح المذكور في هذا الوقت الضرفان دون موهبة احوال الغرض والاداء الى الجميع وان كان الموهبة في الذم
فيجب كالمواشاة في الذم او باع سلما او افرض وليس للبايع الفسخ وان كان جاهلا فان كان الموهبة في الذم كان افضح وقوله ليس البيع
مريد به ولا للتشريع سلما ولا المفروض ويندر على حكم غيره وانما لم يكن في الفسخ مع جهله لانه فرط على ما علمه من لم يعلم حاله فكان
كالواشي بعينه وليس له الاصل في العقد المالك عند السقوط على الفسخ والا حرج من المالك الا بدليل شرعي ولتعلق حقوق الغرض

وبادخله ملك فلا يصح ابطاله ويعلم هذا من قوله ويخلق بالخجل والعرف من البيع والمنهيب ومنه الحج لان اموال الفلاس وحكم بخلق
 الدين بما لا يملكه ولا يخرج منها منها هو الاصح الوجهين والا حق علم الغلق به لان الحج معناه منع الفلاس من الضرف فيما يملكه فلا
 الحجة ويصنع بان فائدة الحج اجمال حقوق المحققين اليهم فليثبت جميع اموالهم الى ما كان فكل قوله ولو باعهم عبدان بنين في
 وضبط الاعضاء فان ابطال الشرط فان لا قوى بطلان البيع والا جاز العلق ويكون موقوف فان شرط المال حمل صفة في الدين
 لا وجه له الباع والا قوى صفة في الحال قوله باع عبدان بنين في ذمة وشرط في البيع ان يعطى في حجة البيع المذكور على ان
 شرط المصادرة المال الموجود عند الحج هل هو باطل او موقوف فان قلنا بالبطال كان الاقوى هذا الصل بطلان البيع لان الشرط
 الواقع فيه مخالف لحكم الشرع حيث انه في الشرط في المال الموجود حين الحج فان العبد على تقديم حجة البيع مال الفلاس الانتفاله والحج
 يخلق بالحج كغيره على سبب فيكون باطلا في بطلان البيع بطلان الشرط اذا بطل الشرط خصوصاً هنا لان اعطاء العبد
 عرض مطلوب للبائع فيقابل بعرض لان الشئ حر يكون اقل فاذا كانت مقتضيات بعض الشئ فيمنع الصخر ويخرج عن الشرط اذا بطل
 لا يلزم بطلان العقد بقاؤه فيمكن تسلط البائع على الفسخ في ذمة هذا المبيع فشرطه اذا يلزم من بطلان الشرط في اموال الفلاس
 تغلق بها حق العتق بطلان ما ليس له من غير ما اذا كان الموقوف هذا لم يحقق حقوق العتق بالاعتماد على تقديم حجة البيع لان
 تغلق حتم بالمحدد وانما هو المحذور الذي لم يشترط في سبب انتقاله ما يمنع تغلق في العتق وبه وهذا كله لان انتقال العبد
 في سبب العتق وهو من ان تغلق في العتق وبه والام ينقد فيمنع المانع من حجة الشرط فيمنع البيع واخذنا بالمعنى اخر فليثبت على
 وان قلنا يكون الشرط موقوف على البيع الانتفاء المانع وجاز العتق على ما يمكن موقوف على امر اي فان فضل فضل العتق
 فان شرط المال حمل صفة في الدين لانه مال الفلاس ويجعل رجوعه الى البائع لفضل الشرط فيمنع على الفسخ وان كان المبادر من
 عبادة الكتاب على محقق هذا الاحتمال ولا يخفى ضعف الفسخ كما حققناه فلذلك طالع المصنفه اخر الحج لا قوى حجة بطلان الحال
 اى الاقوى حجة البيع والعتق في الحال ولا يبنى ذلك على كون الشرط باطلا او موقوف اذ ليس الغرض في ذلك تغلق اصلاً وهذا هو الاصح
 واعلم ان نظم العباد في عتقها يظهر من المداغم بين كون الاقوى بطلان البيع فشرطه على بطلان الشرط والواجب موقوف فانها
 على كونها موقوف بين ما صرح به اى قوله الاقوى حجة البيع والعتق في الحال فلو قال الحمل بناء وبطلان هذا وموقوفه موقوف فاعلى
 القولين السابقين والا حق في الصخر وجاز العتق في الحال لكان احسن وانعبد من الخلق فيهم قوله ولو وهب شرط الثواب لم يكن
 لا سقاط الثواب لانه ما ثبت عليه فلا يكون له اسقاط لانه موقوف في المال في الاسقاط فيكون ممنوعاً منه وهذا انما يكون اذا
 كانت الخصة قبل الحج ولو شرط عليه عتق لازم ومن عتق من امواله فله هو كاش شرط الثواب فعمل ذلك قوله له واقر بهن سابق في امر
 فلا واحد القولين فله امر اذا عتق على انفسهم جاز ليس الا اذا كانا حيث ان فيه في الاقوى صرح باطل فلا ينقد اصلاً ولا يعجل
 الحج والا فادراكه في حقوقه بعد الحج في نفوذ حال الاشكال مستتباً عن غير ما تشتمل والفرق ان المعصوم من الحج المنع من الضرف
 فيما سبب الغاء الانتفاء لكونه شرطاً جديداً وما الاقوى فانه احيا ومن مقتضيات سابقه لم يغلق بها الحج ولم يقتض الحجة سلب العتق
 عن الحج قوله وهل ينقد على الغرض اشكال بقاء من تغلق حتم بما لم يلمض ومن مساواة الاقوى للدين ولا ينقد لاريد ان
 تغلق في الغرض على الفلاس فاقى من تغلق في الممنوع ما لا يرضى من الحكم الحاكم بخلافه هناك فكان ان الواجب ان
 ليس في العين الا حق او بيعه باها لا يبيع في حق للممنوع فمنها كذا يعلم من لوى ويمنع مساواة الاقوى حتم في حق الغرض
 لانه ثبت في ذمة من لا لا لغيره ولا يثبت احدة ذمة من لا لا لغيره كذا باقوا ومن ادعى مال ثابت في ذمة من لا يملكه لا يمكن له الوطأة بغيره
 اصل الغرض وبتأخير حقوقهم وذم ذلك كبر والاصح علم الفقه ذمهم قوله ولو اسند الى العبد الحج فان قال عن معاملة نفسه
 التي في الغرض اى لو اسند الدين الممنوع الى العبد الحج الى السبب الحاصل بعد الحج فلا يخفى اما ان يقول عن معاملة او يقول على خلاف
 او جاز بان قال عن معاملة من حكم الاقوى خاصة في المراء من قوله خاصة بقوله الا في حق الغرض وانما لم ينقد في حق الغرض
 جزء لان المعاملة التي في الغرض بعد الحج من معلقة باعيان امواله باطله او موقوف فلا يكون الاقوى لهما فادبا عليها قوله وان قال عن
 الاقوى مالاً وجاز بان قال عن هو العتق الثاني وهو ما اذا لم يرد بن اسند الى العبد الحج وقال بان لا يرد بن مالاً وان مالاً وجاز بان
 ولا يشترط في عدم الاقوى لكونه ينقد على الغرض في الاشكال السابق وهو المذكور فيها ولو لم يرد بن سابق على الحج فان في نفقه

في الغرض اشكال ومشاو الاشكال الموصفين واحد وانما في بين المعاملة والاشكال والتميز مع ان سبب الجمع جعله بمقتضى الاثر بالان
لما كان مصادره من الاختصاص والاضا من الجانبين ثم الصير بها الى الفلك والاشكال والاشكال في ما بينهما على جهة الغرض يعني من المالك
والجني عليه ولهذا اذا ثبت الجنازة والاشكال ثبت الضرب بموجبهما مع الغرض وسيان عنقوب انشع **قوله** وكذا الاشكال
لو ان رجوعين لكن هنا مع الفيل الاثر في العلم العين الى المظهر ولا ينظر الى كون الباقي من اموال المفلس فاعمل عن ديون الغرض وان الضرب
انما هي اياه من صاحب العين لمحض فجا اذا عرفت ذلك ففي العيا من انشع فان قوله وان نصرا الباقي يقتضيه ثبوت تسليم العين ان
لم يحصل الباقي وان نصرا على ما هو مقتضى الوصف بان الوصلين وليس بمستقيم ان مع عدم الفقد وكيف يضره ويحجز ويجعل
او اجاب له ان يعلم العين الى المظهر والحال مضرا في الاموال من حقوق الغرض لما قلناه ولا يخفى ما فيه **قوله** ولو كان في المظهر ثمنه في
لو كان في المظهر المحجز عليه من اثاره يكون العين له ثمنه بين الغرض والغافل حق فيهم مما ساقا واخرجهما عنهم انما كان مع صحة الاثر
ومع صحة المظهر لا يكون الا في حق او شكل بان الاثر على تقدير نفوقه على الغرض لا يبطل برح المظهر فكذلك يبرر بخرجه العين عن المظهر
بالاثر وان لم يتعين ما لكما فيكون ما لا يحيط المالك فكيف يعود الى المظهر ويقسم بين الغرض وسباقي في الاثر وان شئتم تحقيق
الاثر اذا زاد في المظهر **قوله** ومع عدم القول انما ضلت دعوى الى المظهر فكلها بغير اشكال لان فاعل العقل وعلى انفسه جاز وان لم
ينفذ على الغرض بخلاف البيع فان في صحة المظهر ولو فضل من ديون الغرض اشكال ينشأ من تكاثر احتمالات مطلقا في الثمرات
الواقعة بعد العمل المتصا في المال فكلها من فوزه وقد بينا فيما مضى الفرق بين الاثاير والاشياء الصادرة من المفلس حيث كانت
الاولى لا ذنوبه ولا فائدة عليه فطعا والثانية محل دود بين البطلان والنفق عليه او ضلت العين التي غفلت الشرط الاثافي بها ولو ثبت
بطلت جرمها فلا حاجة الى عاونه اذا فطر هذا فاقى ثمن العين المظهرها حيث لم ينفذ الاثر على الغرض ولم ينفذ امواله بدو فوزه وجب عليه
للمظهر فيمنها ان كانت فيمنه والاشياء الاداء ودينه بالغير على غيره بامر الشارع فيلزمه الضمان **قوله** وكذا الاشكال لو ادعى اجنبي شرا وفي يد
منه قبل المحر وضد فري وكذا الاشكال في المفقود على الغرض او عليه لو ادعى اجنبي شرا وفي يد المفلس ومحمدان يراوكونه في يد اجنبي
منه من المفلس فاعل المصدرا على شرا ومحمدان هو الاجنبي فيحصل صورة ثاين لا يخالف حكمها ان بدعي اجنبي شرا من المفلس
عنها في يد المفلس فيضد **قوله** ان بدعي الاجنبي شرا من المفلس عنها في يد الاجنبي فيضد فري فان في نفوقه ذلك على الغرض او
اشكال اما نفوقه في حصره فلا شك فيزاد علم حكمه فلك ما معنى **قوله** ولو كان هذا مصادره لغايبها في القابل بذلك الشيخ في المبيع
فانه قال فيقول اثاره مع العين فاذا حلف فغيره في يد الغايب ولا تغلق بر الغرض ويضعف بان اثاره على الغرض لا يبيع على البيع
والعين لا يجله مع الاثر ولا يفرج الاثبات مال الغرض والاصح انه لا يبيع ولو قلنا بالجمع لم ينفذ اثاره في يد اذ الاصل عليه
به بعد ما **قوله** ولو كان الكا صفة صدره وضع اليد والاشياء وقال هذا مصادره بخا صفة صدره فقد على الغرض ورفع اليد وفيه الاشكال
السابق فيقول اثاره على الغرض والاصح عدم القول وان لم يصدقه فتم بين الغرض ان الاثر يبطل بغير المظهر وغير الاشكال المتفق
منصهر من باع بعد المحر في الغرض ان كان عالما وجوبا بالاضا ودينه من حيث قال اعساره وتغلق على الغرض او بامواله **قوله** ويجعل في
الجاهل بالمحر الضرب والاختصاص بعين ماله والصبر في سبق كل من ان ليس للمبايع الفسخ وان كان جاهلا وهذا وجه الى الردود
عن الجرم حيث جعل لثمة او اصداه الفسخ والاختصاص بالعين عسكرا بعبود قوله من واحد عين ماله فهو حق بها الثاني ان غيرهم
صاحب دين ولا يدرى حلفه بها وان المايع اخذ بنفسه وعرضه بما له حيث بلغ فيلزم ان يعلم حال المشرى فكان ذلك
خلا فلا اصل فيقتصر فيه على موضع الدليل والعموم ممنوع فان المهر من سبقت معاملته على المحر والضرب مع الغرض يقتضيه ابطال
حلفه من عين المال التي سبق تغلق حلفه بها وان المايع اخذ بنفسه وعرضه بما له حيث بلغ فيلزم ان يعلم حال المشرى فكان ذلك
رضي عن طريق الحق الوجه الاخر **قوله** وكذا المشرى في محله من الوجوه الثلاثة وفيه ما سبق وادعها الاجنبي **قوله** ويصير المحر عليه
بعد المحر بالادش وفيه التلغ في كان الجنازة على نصرا وحى او طرفه فالواجب الادش وان كان على ما قالوا لوجب عوض الثالث
الاجنبي او فتمه وانما يصير المحر عليه بارش الجنازة وفيه التلغ مع كون الجنازة بعد المحر لا انتفاء وصح المحر عليه فخر ثبت عند المفلس
على وجه محرج فيلزم ان يستحق الضرب كسائر الغرض او **قوله** واجبة الكيال والوزان والحال وما يتعلق بمصلحة المحر منهم على سبيل
الدعوى لانها لمصلحة الغرض فانها وبسببها الى اتصال الدين الى اربابها ولو لم يهر غيبا حلف تلك الاعمال فيحصل على المفلس والغرض فان المضم

في التذكير وهذا كله اذا لم يوجد منطق بذلك ولا في بديت المال سعة لان وجب منطق او كما في بديت المال سعة لم يصف مال الفلاس بهذا القول
 اذا وجد المنطق فلا يشهد في عدم جواز صرحنا الاجرة من مال الفلاس اماع وجود بديت المال فيشكل المنع من صرف الاجرة من مال الفلاس
 فان ذلك لصرفه وقا عليه فكيف يجوز نزع من ماله نعم يجوز ذلك ومن مصالح الحجج اوجه المنادي والبيت الذي يحفظ والا سعة
 والديان ومنها **قول** وله الرد بالعيب العينة لا بد منها وله الفسخ بالجد والامضاء من غير تفيد بشرط العينة فذم من فيها من
 ان المثلث مما يمنع من الطرف المبني فيما ثبت قبل الحجج لا بد من الحجج ان ليس بمبدأ فلو كان فلا اشترى شيئا ظهر كونه معيبا او كان قد
اشترى شيئا قبل ذلك الفسخ في الموصفين والامضاء لكن قبل الاول اوجبه العينة والفسخ فلو كان العيب سببا في ان يرد من الثمن والرد
في بقائه منع ان الفسخ كالحجج فان لم يفسخ وطم والعرف ان الحجج لا يثبت باصل العقد الا في المصلحة فلا يثبت بها بخلاف الرد في
فانه ثبت على طرف المصلحة فثبت بها كذا قبله فغير نظر لان كلا من جبا والعيب الشرط ثابت باصل العقد غائبة مافي البيا بان احدهما
ثبت بالشرط والاخر يفتقر العقد ولم يكن ثبوت احدهما سببا لثبوت الآخر فلا يثبت بها في جبا ان يثبت جوا في الفسخ في واحد منهما وجو
العينة هو الاصح واليه مال المصنف الذي ذكر في احكامه **قوله** ويمنع من يفسخ بعضه وذلك جبا فيمنع بعض البعض اذا بذله من قبل فلو كان
من خلاف مال كان له يفسخ البعض ولو كان هو ضا في علم يكن له ذلك لان فيه اسقاطا لبعضه بغيره بالمال فيمنع منه لانه يفسخ مبدا
قوله ولا يمنع من منع مسئلة ان الحجج لا يغلق بها كاسباب من بها لا يمنع والقول بوجوب جوا بها لا يفسخ من غلق الحجج بها
اذ ذلك مغلق ببعض المنافع ولو لمنا بوجوب بيعها جاني المنع جها **قوله** ووطئ جها من امانة نظرا بشا من صغير من النقص
في امواله بالحجج وانه لا يبطل به ومن لا يفسخه اخرج ملك وان الاجال لا يمنع حتى الغراء والاصح الاول ثبوت الحجج **قوله** ولا يبطل حتى
الغناء منها مع الفسخ يفسخها بغيره بالفسخ واما يبدل على ان بيعها الدون يجب ان يكون احوالها على ابطال حتى الاستلام لا يفسخ
موجب **قوله** ولو افسد مال وعلق لم يفسخ الا في الاحتمال كون السبب بفسخ الضرب هذا بناء على ان الاضرار بمال مستند الى سبب قبل
الحجج وان لا يفسخ ما ضاع على الغناء لكن في اطلاق المضمع عدم المشاركة بذلك منافسة لانه اذا اسكن الاستفسال ينبغي ان يوجب لعلم
استحق الضرب ام لا ان يؤخذ في المشاركة بالامر والطلاق لا ينافي وجوب الاستفسال **قوله** ولو اقام شاهدا يدعي حلف مع الاستشهاد
ان بالدين منه لانه لا يملك كذا اذا تعرض عن الدعوى فللغناء الدعوى به وكذا لا يصح لانه استحق مسطاة يثبت **قوله** فان نكل ففاحلات
الغناء وشكال يشا من الدعوى غلق حظه به فهو مال له بالقبول الغناء من الغناء من ان لا يدين الا بدين مال الغناء فان قلنا ان حلفهم
فاشنع البعض استحق اكالهون بالفسط كما لو حلف بعض الورثة لدين الميت والظاهر ان كل واحد منهم يحلف على ثبوت جميع الدين
في ذمة المدعيون لان استحقاق الحصة المعينة من حقه على ذلك اذ لو حلف على ثبوت الحصة استحقاق الاية ولا يدين ان ذلك سببا في ثبوت
ما في الدين يدا في الغناء لا نقول انما يثبت بذلك استحقاقه **قوله** وكذا لو كان الدين يثبت لكل الوارث والا صحح الموصي عن علم
الغناء لا قلنا من استأجر العيين لا يثبت مال الغناء بالاجماع **قوله** ويمنع صاحب الدين الحال من الشعر قبل الاثبات والموجب هذه مسئلة
من احكام الدين استخرج اليها فادخلها في حكمة احكام الفلاس المشاهدة مرجع الصنف في قوله ويمنع ما المدعيون بل الا صاحب الدين
لانه مثله على حد قوله سبحانه وما يعمر ولا ينقص من عمر اى من عمر اخر لا يمتنع النقص من عمره في نفسه وبالشيخ والحكم نظم
فان اذا والدين الحال مع المطالبة بالتكليف من الاداء واجب على الفور فلم يمنع من كل ما يمتنع من ذلك لان في ترك الاستشهاد ضربا بينا وهو متى
طامع لا يبرك قبل ولا استهاد وان كان قبل الرجوع اما عدم المطالبة بالقبول فلا يبرك المطالبة بالحق فكيف يطالب بالقبول الاجل
وذلك فذم والتفريط قبله حسب حتى انما قبل من دونه ولا يبرك ومثله المطالبة بالاداء والنقصان لا يبرك المطالبة قبل الاجل فكل
صالة العدم ومثله ما قلناه سابقا حيث ضعى بالاداء ومن دون استهاد والظاهر ان ذلك لان في ترك الاستشهاد ضربا بينا وهو متى
بالاداء والدين ولعموم واستشهدوا شهادتين من دونهما لم يثبت لبدء الاستدانة واستدانة ما هو في وجه الامر بالاستشهاد على صاحب
الدين ظان بدينه انما يثبت على المدعيون والام بكمل فاما في الامر ولان حصة الدين ثابتة انما المنع استحقاق المطالبة قبل الاجل فكل
ما يمنع على استحقاق المطالبة قبل الاجل فخرج على استحقاق الاخذ من الوهم والصين والقبول لا يبرك بخلاف ما كان من يبرك على
الدين وهو الاستشهاد والحاصل ان منع ثبوت المطالبة بالاستشهاد ضربا عظيم لا يبرك في تكليف باء الدين ولا ما يبرك في حقه فلا
اقل من القول بثبوت المطالبة به وهو مقرر للمصنف في التذكير والفرق في هذه الاحكام بين كون الدين قبل الرجوع ام الابل في

[illegible]

[illegible]

ان يكون والوجه انهما يقعان على ان منع المفسر من الاجتناب لا يصح فان وجه هذا ان الذي يقتضيه النظر عدم التوقف لان الاصل عدم غيرهم اخر
 ولغايل ان يقول المحرر ان كان محضهم ظاهر الا انه من الممكن كون محضهم وغيرهم بان يكون المفسر الواقع غيرهم احيى وغيرهم بل يبين
 عدم نفوذ البيع فيكون عند انهما غير معلوم الصخر وهو الاحتمال الاخر ويمكن ان يعمم المحرر اليقين المفسر من الغرض يقتضيه
 في الشاكلة الصخر انما توقف محض البيع على ان منع كون غيرهم من شاكل الاستماع الخطاب مح ولا دليل يدل على تغلغل بعد الظهور ولا
 من شاكل ابطال انصرف ثبت محضه وكذا توقف محض العقد على اذنه الحاكم لا دليل عليه مع كون انما حجر عليه يحقوف الغرض والقول بالضرر فيجب
 وان كان التوقف على اذنه الحاكم اولى **قوله** ولو باج من الغرض بالدين ولا دين سواه صح على الاقوى لان سقوط الدين يسقط هذا البيع
 ونال المحرر من والدين من غير توقف على حكم الحاكم ووجه القوة ان محض البيع موجب لسقوط الدين منه سقط المحرر اهل المصنف في الشاكلة
 وفيه نظر فان تلك مسلم ولا يلزم من كون كل محض البيع لا ينافي في ذوال الدين والدين لا ينافي الا اذا صح البيع فيكون محض البيع على
 ذوال الدين يقتضيه ذوال المحرر ذوال الدين من توقف على محض البيع وذلك دون ما كان ان كان محض البيع من غير علة رضاء الغرض
 وشراءه من المفسر يلزم منه وجوب حمل الشراء على المعتر شرا وهذا اذا دخل الغرض او كان الشراء الجبيع ويجعل عدم الامكان غيرهم
 اخر وجوابه ان محض الغرض غير موقوف على ان غيرهم غير شرط في الشراء وعلى هذا الوجه غيرهم اخذ من المشتري حصته يقتضيه الحاشا
 ويجعل بطلان البيع في مقدار ذلك هذا ان لم نقل النفس ولو قلنا ان ملكي الحكم بطلان البيع من راس لان الدين لا يجوز جعله في
 ثمنه الا بسخي استيفائه والحالة هذا بطر احتمال بطلان البيع مقدار المحضه واذن الحاكم ليس عدم محضه مقابلتها بما لا يعلم ان
 عبادة الشارح هنا فخله فانه قال سقوط الدين معلول محض البيع وهو شرط في محض البيع من عدم وهذا محتمل لان كون معلول الصخر
 البيع هو عبادة عن كون شرط طاهر وهذا لا يقتضيه الدعد **قوله** والمحجى عليه في جعله من الغرض فان طلبه فذلك للغرض من غير انما كان
 المحجى عليه اولى من الغرض لان حقه متعلق بعين الجاني لا بسخي سواه في ذلك كان للغرض من غير طلبه فانه واما ان اصابه في صفة
 المحجى عليه في سبب علة جارية عليه فان الاصل في كونه بها اولى فلا يبر **قوله** ولو تلف من حال المودع مثل الصخر من من مال
 المفسر يداه من المصنوب عنه شرا وما اذا كان السالف الثمن فلا بد من دخله ملكه بالبيع عنه من ملك الغرض انما يمكن ان يكون
 بالدفع اليهم بعد الصخر وقد تلف في غيرهم لكن لا بد من التمسك بكون السلف بغيره في **المطلب السابع في الغرض** وهو وجوبه في
 عين ماله كان احيى بها من غيرهم وان لم يكن سواها مشد ذلك الض والاجماع ولا فرق بين ان يكون للمفسر مال سوى العين لا
 ممسكا بجموع النفس **قوله** وله الصخر بالدين اى مع كون احيى بعينه على غير ان احيى واحد مع فيها الايض ان ذكرها مع الغرض
 بانتمى الذي هو الدين **قوله** والمحجى على الفور على شكل هذه جملة معضضه ومشأ الاشكال من ان الاصل في البيع الدفع الظ
 قوله او فبا لعقد يقتضيه المحرر من مقتضى الاصل وظ الا انه على ما يرد دفع الصخر من دلاله الض على ثبوت الجواز يكون
 محجيا لهذا الفور من الاية فلا دليل على عوده اليها واصل للزعم معارض باصل بقاء الجواز واستصحابه بكون جميع الفور ديارها
 الاستدلال كل من الاصحاب وفيها جمع بين المحضين فالقول بالالفور في **قوله** سواء كان هناك وفاء ولا هذا نعم بعد الغرض
 الحاصل بغيره وان لم يكن سواها من احيى سواء كان هناك وفاء الباقى الدين ولا وقال الشيخ في ان لا يبر الى اجمع الا اذا كان
 هناك وفاء الباقى الدين محلا في المفسر فان صاحب العين انما يختص بها اذا كان في الزكز وفاء الباقى الدين على
 في ذلك كونه فانه كيف مضمون ان يكون في الزكز وفاء الباقى الدين مع المحرر يمكن فلهذا مال احيى للمفسر يارثه والكتاب يحجها
 او با دفعه في مالها وانما وها او كون الدين انما في مبيع على امواله مع صفة الدين المتعلق بمبلغ واحد فاذا اخرج الدين من
 وجوبه والمنازع من بين امواله صادرة وافضل بالدين فان قيل مع الوفاء بجميع الدين لنماء ونحوه المانع قابل فلنا ثبت الجواز
 باطل المحرر الاصل بقاءه واعلم ان الجملة المستفهمه كون الجواز على الفور معضضه بين هذه النعم وما قبل الجملة اذ هو متعلق به من حيث
 انه من جملة احكامه ولا يفي فيه من حيث انها جاز على الفواعل **قوله** ويقتضيه اجمع الى ان كان ثمة العوض والعوض والعوض
 اما المعوض فهو الثمن من غير امران تغل والاستيفاء بالاملا من يلقى في المال بغيره ولا وجه لعدم تغل الاستيفاء مع **قوله** ولا
 يسقط اجمع بل دفع الغرض لا المنع من غيرهم لا ينافي في ذلك بين ان يكون دفع الغرض الدين صاحب العين من مالها لهم
 او من المفسر سوا ودفعوا الى المفسر ليعرف من نفسه صاحب العين اجد دفعوا الى صاحب العين وسوا كان في العين ما يقتضيه

وعنه ثم دفع القيمة او اللان الحاد و ثبت بالنقض فلا يفسد بما ذكره وتعليل المصنف بالامر من اعق المنز و يجوز طمس وغيره الاخر لا ينافي على جميع
الصور فان يجوز طمس وغيره من افعال ما يمنع لود دفع من مال المفسد او من ماله الى المفسد هبة ولو دفعوا اليه هبة وشروطه اعلية افعال
صاحبه العين فعلى ما قلناه من هو ان الشئ بشرط الاعضاء وبغيره لا اعتلض العزم الظاهر اما المنفعة فاذا لم يوافق له بالدين او على
اليه من ماله حيث لا يكون في العيون ذبا وبغيره العيون في هذا العوض فيكون مقتضى التعليلين المذكورين وجوب قبوله مع استيفائها
وفد صحة الذمة كما انه اذا كان السلعة ذبا في الغلاء والسعر وكثرة الواعدين اليها بحيث يجرى صعود وسعرها يجزى على صاحبها بالاحسن
الذي يذله الغرض وقد عرفت ضعف ذلك فان العادل عن طاعة المضرب على هذه الاوهام لا يجوز ولو اوضح المشرى الموصى من الدفع
فلا يجمع وبغيره القاصي على الاصح خلافا للشيخ منا والشافعي فان الاصل في البيع التزوم فلا يعمل عنه الا بغيره ولان انما في البيع
قبل مقتضى الثمن بقبض الوضوء وبغيره فلا يفي له فيمنع بل يرجع لمراد الحاكم ليحرم على الوفاء او يسلم عنه من حاله وهذا في غير جنس الاجزاء
حيث لم يفسد واحد منها وقد سبق في البيع واعلم ان هذا من جملة المحذورين بقوله لا يستفاد بالان لا ينافي ان الثمن في هذا المفسد من جملة
الاغراض **قوله** انما في الحكم على فلا يجمع لو كان مؤجلا لعدم الاستحسان حال المحجور فيعلق بالعين حتى ياتي الغرض ولا دليل على سقوط
قوله ولو عمل الاجل قبل ذلك المحجور في الجموع اشكال فيشاور من ان ذلك المحجور فيعلم بمضمونه فاذ غيرهم وجد عين ماله ومن سبق فعلق الغرض
بها فلا دليل على الابطال وايضا فان عموم النص على يعلق حقها الغرض باعيان امواله وهو يقتضي عدم اختصاص السليم بالحقول
لاستناع الاختصاص مع يعلق حقها الغرض وهو الاصح **قوله** واما المعاوضة فلها شرطان كونها معاوضة مختصة بهذا الشرط لجامعي
يؤيده ان لم يكن معاوضة مختصة كما نكح مثل ليس المال معضودا لهذا المحجور فاحلوا العقد عنه فلا يسلط على الفسخ بغيره ولو
الى المال **قوله** بغيره والاعراض اي بغيره في كل من هذه المذكورات **قوله** وتثبت الاجارة والسلم لان كل منهما معاوضة مختصة
في جميع اقسام المال مع بقاءه او بغيره بغيره المسلم فيمنع فلفه او يراى المال على اشكال المغنذ الوصول الى حقه فيمكن من بيع
المسلم بعد ان ذكره بوثق الاختصاص في الاجارة والسلم انصرف على ما حكم السلم لان حكم الاجارة سيجب بقاءه فاذا كان راس مال
المسلم باقيا فيتم وجع اليه وان تلف فهو مختص به من امره الضرب بغيره المسلم فيه والضرب بواس ماله بان يفسخ عقد المسلم لكن
على اشكال في الثاني يشاء من عقد الوصول الى حقه فيمكن من فسخ السلم كما ذكره المصنف وبغيره نظرا لان ما ذكره
صغرى فباس حوق في لى او يقدرها وكل من عقد وصوله الى حقه فيتم المعاوضة الضمنية له ومعلوم معلوم صحته اكبر ومن ان عقد
لازم والمسلم فيه موجود وانما عقد الاعسار المسلم اليه فاعرف هذا واعلم ان في عبارة المصنف شيئين احدهما انه لم يبيد التلف يكون
قبل المحجور ويوجب التلف بغيره بانها انما ان تلف الثمن قبل المحجور المسلم فيه موجود فيقبل المحجور في الضرب بغيره اما اذا كان التلف
بعد المحجور فان الفسخ قد ثبت حال المحجور بطلان عين ماله فلا يفسد بطلانها استيفائها بالمكان وهذا هو الاصح الذي لا معارض له في الاجماع
يكون عقد المسلم في هذه الصورة لان ما مضى مصادرة لان ذلك هو المنازع الثاني ان قوله وبضرب بغيره مع ثلثها وفيه لان
يحق الضرب هو حبس المحجور ان اموال المفسد واثما ان لم يكن من حبس المحجور صرف اليه الا مع وضوء الغرضاء بالاعيان
عن المحجور فاعلم ان اذ بالضرب بالهبة هذا الضرب باعيانها لانها لا تعلم معلوم المستحق للمال من مال المفسد باعيانها فبغيره المسلم
فكانه قد ضرب بها فيجوز في العبادات والعجيان الشايع فيبطل ان الاشكال في خبره بالهبة مع التلف نظر لان بعض الفقهاء يمنع
من المعاوضة على مال المسلم قبل قبضه فان كلام المصنف لا يستقيم الا بنا وبطل ما يجوز في الحمل على نصي المسلم باخذ الهبة ومع ذلك
فهو لا يرى المنع من هذه المعاوضة فكيف يشكك في حقه غير مستقيم **قوله** ولو اتلف مساجوا الدابة او الارض قبل المدة فلو
فسخ الاجارة تنزىل المنازع منزلة الاعيان الا انما من الطارى على الاجارة اما ان يكون على الموجب او على المساجي وعلى التقديرين اما ان
يكون موهبة الاجارة والتمتع والعين فالصواب ان يفسد فاذا اتلف المساجي او حاله لم يفسد عوض الاجارة ولا مضى شئ من المدة المقر
فلا يفي بين ان يكون الاجارة واردة على العين كما هي دوا بغيره فلو جاز في حاله من فسخ الاجارة تنزىل المنازع منزلة الاعيان
فكما ثبت في الضمان المعادض عليها يجب ان يثبت في المنازع لانها اموال ولا يشتر ان في العزوى في كل من الموصفين مع
ان الاجارة معاوضة مختصة لا يقصد بها الا العوضين وذكرها في العقد **قوله** وله الضرب في وجوب الحاكم الدابة او الارض في دفع
الى الغرضاء للموجب بقاء الاجارة بغيره بالضرب بالاجارة مع الغرضاء فعلى هذا من الحاكم العين المساجية كما يبيع اموال المفسد ويوجب

اعيان مواله التي لا يمكن بيعها وما حصل من الاجرة فهو بين الغرض اذا كان الاجارة على عين او الذمة وحصل الثمن ولو لم يكن كذلك
ولم يفتح طلبة الحكم بالثمن ثم يجر العين **قوله** ولو لم يكن الا على وجه البيع لم يجز عليه الا مضاف الى عيب ثبوتنا استحفاظ الفسخ لان الاصل عدم
الاجارة بين كون البذل من مال المفسد ومن الغرض ولا بد ان يكون البذل للصلحة الغرضية وعينهم ويحصى مصلحتنا فلما لم يفتح على
ما ذكره المفسر في بطل الغرض انما يفتقر من ماله وجوب القول وهو صغيف وهذا كله اذا لم يفتقر من المدة شي ولو يفتقر فيها بعض
لو تلفت بعض السبع ولو يجر عليه وهو تارة يفتح الموجه بغير العين الى ملحق باجره المثل بقدره على حق الغرض الى ان يجر على المساجي وهو
في مكان مخوف كالبادية واجتفت شرط ربط الفسخ بفتح الموجه وكانت الاجارة لتفاد ملاح لم يكن للموجه طرح الملاح في البادية المملوكة
ولا في موضع غير مخوف بل يجز عليه بغيره باجره المثل لذلك النقل من ذلك المكان وتقدم به على الغرض لانها لصاحب المال وحفظه لتقبل
الى الغرض فهو من مصالح المجر فاذا نقله سلم الى الحاكم مع امكنه ولا جعله على يد مدلل ولو كانت الاجارة لكون الفسخ وحصل الفسخ مالا
ان ينقل الى الكاضر باجره مضمون وقيل للضرر من نفسه على تقدير حصوله بدون ذلك **قوله** ولو كان ذريع الارض لم يفتقر لغيره باجره مضمون
على الغرض اذ فيه مصلحه الزرع الذي هو حق الغرض ولكن كل ما كان من هذا القبيل ولو انفس الموجه بعد ثبوتها لانه فلا منفع
بل يقدم المساجي بالمتفكر كاشد الممنه هذا امر فسمى ما اذا كان الفسخ هو الموجه وهو ما اذا كان الاصل من بعد ثبوتها على
الاجارة سواء كان الثمن في اصل العقد او بعد دونه على الذمة وانما لم يكن للمساجي الفسخ هنا لانه يقدم بالمتفكر في هذه الصور
للفسخ الا انهم المتقدم على المجر كالممنه فلا ضرر عليه ولا يفتقر له على المفسر بهما والعين وهو كل ما حصل واغتر فان لم يحصل الحق
بعينها انما يفتقر الاجارة وهل يفتقر الى انفسه ام يفتقر في ذلك **قوله** ولو كانت الاجارة في الذمة فلا يفتقر الى الموجه الى العين ان كانت
ما فيه والضرر يفتقر المتفكر الى ان كانت الاجارة مادية على الذمة ولا يحصل الثمن فذلك احول الموجه الى الاجارة مع بقائها لانه غير مضمون
بعين ماله ولو كانت الغرضية المتفكر في هذا الفسخ والضرب بالاجرة في الاشكال السابق في السلم **قوله** الثاني في المعاوضة على
المجر والاضرار عدم تغلفه بعين ماله ماله بالو باعها عليه بعد المجر في سبقت هذه المسئلة في بحث بيع الشرط وذكر المصنف فيها احتمالات
احدها ما عجز به هناك من رجوع عن الزد الى المجرم وصح الفسخ بغيره فغلق حق الغرض ما عجزنا اموال المفسد حين المجر وانقضاء المنفعة
للموجه بالعين خصوصا وانما يفتقر بها حق الغرض والخبر لا يفتقر لان الحدوث الوارد عن المجرم من غير ان يفتقر الدين في حق
منافع وجب عليه في الاخصام الغرضية بغيره وجبان منافع الرجل مغيب وكوب الدين بلا فضل على الماله الفاء والضرر وانما يجزى
في الحال مجال المفسد ما العا فلا يفتقر لغيره وعقار المصنف هنا مطلقا وكانه لا يفتقر بما سبق **قوله** ولو منفع المساجي والا بهام بعد
احتمل من جهة الغرض ما لا يفتقر لانه لا يفتقر لغيره ساقى على المجر والمنع لانه حدث بعد الفسخ بين المصنف المذكور في وجهين في هذه
المسئلة على ان وجوب السبب كوجوب المسبب اطلاقا فان قلنا بالاول رجوع عليه بما يفتقر بوجوده بسبب وجوبه بل المجر وان
بالتالي لم يرجع لان دهره بغيره بغيره فلقا بل ان يقول بوجود السبب وان كان كوجوب السبب ينطبق ما ذكره لانه لا يجزى ماله من
جميع الوجوه فطعا ومن بعضهما لا يفتقر وحقق هذا الوجه لا دليل عليه والمنع من **قوله** ولو باع عينا باخرى وفقا ايضا فمفسر
وتلفث العين في يده ثم وجد البايع بعينه عيبا فله ثمة ما باعه وبغيره مع الغرض لا يفتقر المتقدم لانه دخله مقابلتها عينا في
المفسد مقابلتها شي لا يفتقر المتقدم بذلك الشيء بل ولا الضرب به كما سبق فمضى باع المفسد بعد المجر جاهلا ولا بد ان كليهما ممنوع من هذا
الاحتمال ساقط وينبغي في هذه المسئلة ايضا على ما بينت عليه الا ان من ان وجود السبب لوجود السبب لا يفتقر لغيره لانه علم من جهة
الغرض على الثاني لانه دين حدث بعد المجر وبالجمله فالمسئلة موضع تردد وتوقف وان كان لا يفتقر من من يفتقر واما المعوض فله
شرطان نهاء في ملكه هذا يدل على ان ما ذكره سابقا في السلم من الضرر باليمن بعد الفسخ على اشكال انما هو اذا كان تلف
العين بعد المجر لا قبله **قوله** ولو عاها الى ملكه بل معوض كالمصنف والوصية احتمل الرجوع لانه وجد للبايع وعنده المجر اي وكل من وجد
مناعه من احوال بغير الاول ووجود حدث يدل على ان كل من وجد مناعه فهو باع من ومن وجدت فيوجد مناعه وجد عند
بغيره وجبان عيبه وجد لانه عيب المجر بل افضل اما على وجه الوجه الثاني من تلف الوكيلان من جهة فلا اثر له بخلافه فانه
لم يثبت ما يفتقر والتوقف في هذه المسئلة الا ان يقطع الطمع في وجبان حيثما ذل دليل على الثبوت **قوله** ولو كان المجر مع
القول بالرجوع في مسئلة العود بغيره عوض لو عاها بعوض كالشره فاما ان يكون مدد في المشتري البايع الثمن ثم انفس فان كان وفاء

فانهم يترددون في كماله في الاول بقول العود بغيره من غير ان يثبت في العود وجهان الى الجمع وعلمه مثل الوجهين السابقين
الرجوع الى العود لما كان معاوضه في جيب مطنه البايح الثاني اذا المعاوضه ضايق الى الجمع فلا يبقى الا ان يرجع الى معاوضه بغيره
الثاني مع بقاؤه الى الاول وجهه الى الجمع ان استحقاق البايح الثاني الى الجمع انما هو مع عدم خوفه من العود فاذا واه العود لم يبق له
ما يقتضيه استحقاق الى الجمع فيقول المانع من حق الاول وانما يقع هذا الاحتمال ان على تقدير ثبوت الرجوع من المسئلة الاولى
لا يمكن ان يثبت على تقدير عدم الرجوع ثم تعدل هذا بطريق اول وعلى تقدير ثبوت الرجوع لا يلزم شيئا هنا كما بيناه والقوي في هذه كالتالي
قوله والا حمل عوده الى الاول ليس حقا والى الثاني لقرب حقه وسببها من غير ان يرجع الى معاوضه في جيب مطنه البايح الثاني
فيما اذا عاد معاوضه فظهر احتمال ان يثبت احدها استحقاق الاول الى الجمع لان حقه سابق وفيه نظر فان السابق معاوضه الاحضرة
الرجوع فانه حين صدوره المعاملة الثانية لم يكن الاول حق الرجوع فكيف يكون حقه سابق نعم يجزى على ذلك على القول بان
السبب في جود السبب وفيه منع من الثاني كون حق الرجوع الثاني لقرب حقه ولان المعقضة الاستحقاق الى الجمع انما هو في
كاتبته الثالث زاد به الى الجمع فيكون لكل واحد منهما الرجوع بنصف العين ويجوز بنصف العين لشك في السبب وفيه
لما بيناه من ان الاول الاحضرة لجمال المعاوضه الثانية وبعد الفس يتبع ثبوتها لان حق البايح الناشئ عن المعاوضه الثانية مانع
وفلذلك لا يثبت ثبوتها فيلزم ثبوت لوازدها والام بكن صحيح اذ لا يصح جعلها في جيب مطنه البايح الثاني عليه وهذا من جعلها في جيب
ارتفاع لوازدها الاولى لان السبب الظاهري من قبل اللوازم السابق والام بكن صحيحا لهذا وانما تنفك العين قبل الافلاس ثم
لم يكن للاول الى الجمع في ولا واحد لهما معقضة السبب الطاريء لغيره السابق الذي ذكره لوجوب عينه هنا وما ذكره في نظره
الاحتمال الثاني وهذا كله يفرج على القول بثبوت الرجوع من المسئلة الاولى فلو صغته ثم امتنع هنا بالتمسك الى الاول وجهها
واحد يقتضي ان **قوله** الثاني عدم الغيرة في طر عيب ففعله او من قبله فليس في الرضا به وصواب بالتمسك ان كان العيب لا يفرج
بالعقد ولا ينقطع عليه العيب وهو نقصان الصف من شرط المعوض من جعله بشرط الرجوع عدم تغير العين فلو تغيرت فاما با
نفسها او بازيادها فان كان بالنقصان بطر عيب فاما من قبل المشتري او من قبل البايح او من قبل الاجنبي او من قبله نعم وقدس
بافتراسه من فلتح ان كان يكون العيب على الفاعل منه كان له المصلحة واسغال مجازي يجب يمكن اضراره بالعقد اي بحيث يبيع
ويشترط عليه العيب او لا فالقول مثل عبد من عبد من فالتالي مثل هذا العبد وجوه فان البطل لا يفرج بالعقد ولا ينقطع عليه العيب
فان العيب مغاير للعبد مثلا ومما يفرج عن كونه العبد المخصوص وفيه ما بينه فان كان الثاني لم يكن البايح الا الرضا به على ذلك
احمال الغيب بالتمسك مع العيب عند المص والتمسك واكثر الاصحاب لان البايح لاحق لانه العين الابا هي المخرج بعد العيب وانما
بطل الفسخ فلم يكن العيب مضمونا له فلم يكن له الرجوع بادرش واطلق ابن الجوزي القول باستحقاق ادرش كلفا وفرد المص من المختلف
وهو في معنى لان المانع المعاوضه وجب ان يرد كل واحد منهما ما له فان كان بافتراسه رجوعه برون كان فالفراجم بين له كما بينا
ما كان والفرد به الكمال والادعاء ضعيف حتى لم ان البايح لم يكن له حق العين الا جعل الفسخ مسلم لكن اذا فسخ وجب ان يعود اليه
جميع ما جرى عليه العقد على ما يقتضيه ابطال المعاوضه وخالفه ان العين في يد المشتري لم يكن مضمونة للبايح مسلم لكنها مضمونة
عليه في الجمل على معناها لو تلفت او شئ منها كان التلف من ماله لان المضمون لعقد المعاوضه كل مضمون هذا الحق فاذا
انقطع عقد المعاوضه وجب ان يرجع كل من العوضين الى ماله على ان هذا الدليل مقتضى الفسخ الذي لم يفسد من التمسك ويجوز ان
الاجنبي فان مضمون الدليل عدم ضمانه وهم لا يفتون به على ان القول بان بدل العبد مثلا لا يفسد طاهر من التمسك من الامور المستحقة فان
المعلوم البطل ان الاول وجود البطل بين المشتري جميع العيب المضمون مغاير للعبد وان كان العيب بفعل المشتري وهو المباد
من العيلة اذ ادعى المص الى الفهم ان العيلة في فعله يعلم يعود الى المشتري فاحس الوجهين عندهم كالافتراس وما بينه من التمسك
ومع ذلك كون كذا الاجنبي لان التمسك في المشتري يقتضي ما يستفاد وما ذكره في البيع الى عرض كذا ذكره المذكور وابن الجوزي
على اصله من ثبوت ضمانه هذا ايضا يكون بطريق اول وان كان العيب بفعل البايح فهو كاجنبي لا لانه جازي على العين بغير
له ولا في ضمانه وهذا لم يذكر المص ويمكن ادعاءه انداجه في قوله وان كان مجازا هذا جازي اخذ البايح وضرب بجزء من التمسك على تيمنه
نفسا البطل لا بادرش المجاز اذ لم يكن كل التمسك كالتام في عيب اعمانه في سادى ما بينه ففقطت يد فياخذ العبد والعين وهو

بأكل هذا اللحم الاخر وهو الرابع وهو ثالث ما ذكره العبد وهو ان يكون النعيب بجنازة جني ثا الا جني ثا على الارش المثلث وهو
 في البيت البايع بعد الفسخ عوض الجنازة على المثلث يضارب العنقا بلان المشتري اخذ بدل النقصا وكان مسخا البايع فلا
 يجوز فسخه عليه فلا فرق النعيب بالافترسما وبزحم لم يكن لها عوض كذا علمنا في الشكوكه وغير نظر فان المشتري استحق اخذ بدل
 النقصا في ذلك لم يكن العين مضمونة عليه ولم يحجبها البايع الا بعد الفسخ فلم يكن يحجبها الا بعد الفسخ فلم يكن يحجبها الا بعد الفسخ
 مما ذكرنا من التعليق ما بقا والتعليل الصحيح ان المعاد منه يوجب وجوب كل من المعاد ومنه الى ما له يجب ودفعه على الاثر انما
 في غير ذلك فمما يلاحظه عوض الاخر وفد فان بالفسخ فان فيه المعاد منه يفسد الفسخ لا يفسد بعضه دون بعض اذا عرف ذلك فبناء على علم
 يرجع البايع على المشتري الصوره المذكورة يخرج من الثمن نسبة اليك في نفسان الفهم اليها ولا يرجع بارش الجنازة كذا في ما كان لا مكان
 كونه فسد الثمن فالوكان العبد يباوى ما شئت وهذا اشتراه بما ذكره وحسب عليه يقطع يد فان ارشها نصف الفهم وهو ما ذكره
 وما كان نقصان الفهم السوفيه كان فلو استحق البايع الرجوع بالارش وجب بالعبد بما ذكره فيمنع له الثمن والمثلث وهو معلوم
 البطالان وحكي المص في الفهم ان الجني ثا اخذ العبد المعيب بهيمة وجوز ضبط الناقص من الفهم وقواه وهو الوافي للمص
 فان الفسخ يوجب العود الى عين المال فان قلت منها يجب الرجوع الى البهيمه وما ذكره من لزوم الجمع بين الثمن والمثلث منفع
 لانه بعد الفسخ باخذ بدل جز الفاني من العين لا على ان يرضى وان كان بقدر الثمن والمنع انما هو اخذ العين كلها
 عوضها الذي يحسب منها لها ولهذا هو المتبادر اذا ثبت هذا فكل الرجوع بنقص الفهم السوفيه باخذ العبد المعيب او بارش الجنازة
 المقد شرعا من الفهم حيث يكون لها مقدار عبادته في قوله لا يفسد نقصان الفهم الاول وهو صريح كلامه في الشكوكه لان النقصان
 هو الجنازة وما الاوضاع فيفسد بعضها على بعض باخذ العبد والفهم ولهذا لا يفسد المشتري على البايع ارش العبد المبيع الا نقصا
 الفهم السوفيه فقط وهو مخير بين واعلم ان قول المص لا بارش الجنازة في غير صورة من بيان مداه لان المدعى وجب بغيره بنقص
 من الثمن لا بنقص نقصان الفهم السوفيه ولا بارش الجنازة كان عليه ان يقول رجوع بنقصان من الثمن لا بنقص النقص ولا يفسد
 اللزوم المحذور ولا يتم على الفهم حيث فاقه بما كان نقصان الفهم السوفيه ايضا مسوعا للثمن كذا في الجنازة فيجوز في المحذور **قوله**
 هذا ان ينقص الثمن عن الفهم والافضل الفهم اي هذا الحكم الذي ذكرناه وهو الرجوع يخرج من الثمن نسبة اليك في نفسان الفهم اليها
 انتم حيث يكون الثمن فاحصل الفهم عند من لزوم ما ذكره ان لا يتم ويخط وان لم يكن الثمن انقص من الفهم سواء كان ماسا او انا
 فالجميع بنقصان الفهم اذ هو عوض الفاني من العين وجب بها الفهم اذ يحجب من الثمن وجب بها الفهم اذ يحجب من الثمن ولا وجه للمفاد
 بين الاقسام في الحكم صلا والمحذور الذي ذكره ليس في **قوله** ولو كان للثمن من المبيعه بدل المثلث من الثمن حيث انه يمكن ان يرد
 باي حال فلا يكون لندفع المبيع بطريق الى المبيعه كذا في الاصل لا يبيع بعا للعبد وليس لها ضبط من الثمن على ما ذكره وذلك كعبد من
 فان للبائع الفسخ والباي واخذه بحسب فحسب من الثمن ولم يخط ويخرج بحسب الناقص من الثمن هذا كلام المص في غير نظر من وجوب
 الاول اخذ الباقي بحسب من الثمن ان كان على طريق المعاد منه فنفذ على وجه المصنفين وصدور العبد على الوجه المعبر شرعا ولا يبقى
 احدا وان كان على جهة الفسخ فلا مخرأخذ بحسب من الثمن بل يفسخ وبأخذ الثاني ان الفسخ فيه وجبه ويقتضيه بعض الصفقة وذلك ان
 جاز ان الثاني انطلق الضرب بحسب من الثمن وذلك لا يستقيم على اصله بل يجب ان يفهم بما اذا كانت الفهم اذ يدين الثمن هرا من المحذور
 السابق فان ساد ان نقصت في غير علة الضرب بنقصانها كاسنى والذي يقتضيه النظر انه يفسخ المعاد منه وما يترك على حد
 من لزوم بعض الصفقة او بها ينظر حيث يكون على المثلث من يفسخ في الموجود في اخذه ويخط حصن من الثمن ويبقى المبيع الاخر
 بجانه يفسخ بحسب من الثمن وذلك حيث يكون الفهم ان يدين الثمن اذا كانت ناقصا او ماسا وبأخذها اخذ بحسب من الفهم ولا يمنع ذلك
 العبد من غير ما يبيع بطران لكل منهما ضبط من الثمن وان كان الثاني من انفسه لان المنع بعض الصفقة فاحمل منها ما كان
 كلام ابن الجني ثا يفسخ الفسخ واخذ الباقي في نفسه ويضرب بهيمة الناقص فواء المصنف المختلف وفيه يبين وعلى حال فقول المص اخذ
 الباقي بحسب من الثمن لا يستقيم على ظاهره واعلم انه لا يرضى بين كون الناقص والنعيب هذه الصوره قبل الفسخ او بعده لان الفسخ هو
 الرجوع الى مجموع العين كذا في انفسه فذلك يبين ان يكون ما ذكره المص والظاهر محض ما اذا كان الناقص قبل الفسخ اما بعد فحين
 يجعله كلف بعض المبيع في زمان الفسخ **قوله** ولو بنقص نصف الثمن وبأخذ العبد بهيمة وثلاث غيرها احمل جعل المبيع في مقابلته

الثالث فيضرب بالباقي فيأخذ العبد الباقي وعدم الرجوع أصلا بل يضرب الباقي خاضرا لأن النقط المقتضى بالذرة الأفعال تظهر الأول ^{الضرب}
في مقابلته الثالث فيضرب الباقي مع العتق ونحوه أخذ العبد الباقي وهو قول ابن الجندب لأن الرجوع في كل العيين مع قبضه على العلم
فليسكن له الرجوع في الباقي منها إذا ساءت ما بين من الحيوان الباقي بذاته ولم يعمم الخبر فثبت الرجوع إذا لم يكن قد قبض من قبض العين شيئا
فلجعل القبض في مقابل الثالث على ذلك صحت لأن فيه مع بعض الصفقة مقابلته القبض بالثالث ولا يفتقر إلى قبضه الثاني
مقابلته بجملة المبيع ولا أوله بل يكون المقبوض في مقابل الثالث على كونه في مقابل الباقي فيعين التوزيع ويحذف الباقي ما لم يكن
عوضها الثاني أن الرجوع يصفى الموجود ويضرب ببيع الثمن مع العتق إن شاء أو يضرب بما بين من الثمن وهو قول ابن البراء
بالنقطة لأنه باعتبار ما يكون نصف الباقي عين ما له الخ لم يفتقر عوضها فثبت الرجوع فيها ويصحف بالثمن مع البيع في بعض
المقتضى لبعض الصفقة لعدم ضرر الشريك وكلها محذورة الثالث عدم الرجوع أصلا لأن مقتضى دفعه ثبوت الرجوع في بعض الصفقة
ويقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد قبض من ثمنه شيء منها سواه العتق والصبر يعود إلى المبيع فيقتضى ثبوت الحكم بجمعه على إذا قبض
لعدم النقطة وأعلم أن الأصحاب إنما صرحوا أن العبد من قبضه ثمنه يكون ما بين من الثمن من قبضه على الباقي وهذا مقتضى لو قبض
ثلث الثمن وكان الباقي في ثمنه ثلث المجموع وعلى هذا **قوله** ولو تغيرت الزيادة المضلة كالسمن والنحو ونظم الصنع فللبايع الرجوع ومما
أي يأخذ العين مع الزيادة المضلة كالسمن ولا يجب عليه الإرجاء عوض وهذا قول الشيخ وجماعة لأن هذه الزيادة هي من قبضه وليس
مقتضى الفلاس في هذا الأمر وقال ابن الجندب واختلافه الصفة المختلف في الثالثة أن الزيادة للفلاس لأنها تامة في ملكه وليس كونه ملكا
له مشطرا بل كونه من قبضه ولا الرجوع في العين على خلاف الأصل فيقتضى من قبضه على ما إذا لم يكن قد قبض من قبضه مال للفلاس وهذا هو الأصح
فيجوز الرجوع في العين أن يكون شريكا للفلاس بعد الزيادة فان قيل الفرق بين الزيادة هنا وبينها في موضع الجواز الرجوع
بعد الضم في جميع العين قلنا استحقاق الرجوع ثابت هناك في كل وقت بأصل العقد بخلاف هناك فان استحقاق طاري بالبيع
قوله ولو صار المحب منها ما لم يقبض من قبضه العبد بل هذا مال آخر وعين أخرى حيث صادقت الحقيقة غير الحقيقة فأنشأ
فلم يثنى الرجوع في العصب ثلثا لأن الثمن هناك كان في ملك المشتري من قبضه ثلثا لأن الثمن هنا لا ان التغير ملك المشتري **قوله** ولو
بعد البيع لا قبله وقبل الثمن بعده لم يكن له الرجوع في الثمن وان لم يغير ولا في الولد وان كان جديا أي لو كان البيع في ثمن الرجوع به
أو كانت غلة ثمنه بعد أيضا قبل الثمن ما قلناه لم يكن للرجوع في الثمن وان لم يغير بخلاف البيع حيث أنها لا تثنى إذا لم يكن
مؤثرا وقت العقد لأن ذلك ثبت بالضرر على خلاف الأصل فلا يبعد في هذا هو من قبضه الثمن بالذکر والأصناف الإشتجاب
المؤثر كله لكن لما لم يكن فيها اختلاف بين المبيع وغيره لم يغير من الباقياتها حتى وحيد في الثمن متى ملك من حادثة وملك وكذا
القول الأول لا يكون للرجوع في الثمن في مثل ما قلناه ولا في في ذلك بين انقضاء أو كونه جنسيا وقت الرجوع وقول الشيخ في البيع أن العمل
جزء من الأم صحت في جميع الرجوع بالامتنان والتخبر ولها ما راهاه عدم التفرق بين الولد وبينها كما سبق في البيع **قوله** وعلى
البايع انقضاءها إلى الجواز وكذا انقضاءها من غير رجوع لوفيق بيع الأرض وقد شغلها المالك أو أجزأه فربح المالك فربح المالك فربح المالك
فإن الزرع إلى الحصاد باجتماع المثل لأن مورد المعاوضة هناك إلى غيره وقد أخذها وهذا المنقح ولم يكن من استحقاقها الجواز
بفتح أو وكسر والمملكين الصرام والمراد ثمر الفحل وكذا ثمره يجب دفعه إلى من أخذها بغير رجوع وانقضاء العمل إلى وان الوضع
لمر معلوم وكذا انقضاء الزرع فيما كان المبيع أرضا فربح البايع بعد شغل الفلاس بأها الزرع فانه في هذه المواضع كلها يجب الإرجاء
إلى زمانه الآخر غير رجوع وذلك لأنه دخل بالبيع على أن المنافع له فلما زرع كان قد زرع للملك وقد استثنى ذكره بجائز واستثنى
من قبضه الأرض بذلك أي عليه الزمان الاضطرار فمالو فليس للمساو لا أرض بعد زرعها بأها فان الموجود إذا خرج يجب
الانقضاء عليه بإجماع المثل إلى زمان الحصاد أما وجوب الانقضاء فلان قد عزم وأما كونها رجوع المثل فلان مورد المعاوضة هناك
مسئلة مشرو الأرض في غير فانه في البيع أخذ الزرع فربح على الفسخ عود المبيع إلى ملك البايع ولا يثنى في مورد المنقح التي استحقها
الفلاس بالزرع وهذا يخرج مسألة إجارة الأرض مورد العقد هو المنقح فإذا فسخ الرجوع وجب عليه الانقضاء لم يكن من استحقاقها
فيستثنى عودها إلى المالك في الفسخ فذلك لأن المنقح بعد العقد لم يثبتها الفلاس كما فكيف يثبتها على الفسخ بغير عوض وما فرقه
ظهر جليل وجوب إرجاء الثمرة **قوله** ولو فسخ قبل الغرس والزيادة فليس للبايع الإرجاء ولا مع الأرض على دأى وقد ثبت على

الكل من الخلق ليس فليحس الى الفطنة انتم ملككم بعقول الفطنة لا مناع فعلكم لكونه باطل ولان الفاعل ليس باستحقاق الفطنة بالبيع بعد
 لم يفسدوا فظاهر ان الحكم في الحالات كلها انما يجوز ان ثبت له المالك بالبيع في الخلط بالمثل والادنى والحاصل ان قول الشيخ تسبقوا ان
 من البيع بالخلط بالاجود لان العين كانت الفضة ضعفت لان العين من جوده قطعاً غائبة ما هناك انما يغدر بمجرها لكن لم يغدر والوجه الى
 فبما بان ببيع فكيف يفسد ذلك ويحضر الامر في الضرب بالتمسك مع الغرض وقال الشيخ في الامانة يدفع اليه من عين التمسك بفساد ما يحضر من
 الفطنة فاذا خلطت حرمه من جوده والفطنة ضعفت ثلثي جوده ثم خلطه والاصح هو الثاني في اذ كان جوده عين مال البائع ودرهما المبيع
 بهادوه من بقاء اخذ ثلثي الثمن وبذلك ان يكون لو اشترى من البائع ببيع حتى الفلوس واحد وان لم يفسد ففسادها لو بقاء جميعه لان الخلط
 بفعل ويلوح من كلام الفاضلين باستحقاق المحضر من الفطنة انه لا بد من البيع وكل محمل **قوله** ولو كانت الزيادة صغيرة فحصة كل من الخلط وحين
 العظم وضاد الثوب ويا صا له انما هو الصانع على تحصيله سلباً البائع مجازاً لانها كالمصلحة من الثمن وغيره لجمال الشكر لان زيادة
 بفعل منقوص محرم فلا يبيع عليه خلاف الغاصب فانه عدوان محض من الزيادة ما يكون عيناً محضه كالولد وهذا ما يكون صفته
 كطبي الخلط وجز الدقيق ومنها ما يتركب منها فالاول سبب حكمه والثاني هو الذي ذكرناه من جهة الصانع احدهما وهو انما يفسد
 انه كان زيادة المصلحة من الثمن ويغير فللبائع الوجه بها عما لا يفرق بينهما سبب والثاني الشكر بغيره وبينه الفلوس فيكون الفلوس شريكاً وحين
 ما ذكر من انما زيادة حصلت بفعل منقوص محرم وكلما كان كذا يجوز ان لا يبيع على ما علمه وهذا بخلاف الغاصب فان فعله عدوان
 محض فلا يبيعه باعناؤه شيء فان قيل اي فرق بين هذا وبين نحو السهم والكبر والعقود فان ذلك انما يفرق في المصلحة التي ذكرنا بلها
 بان المصداق ونحوها فعل القضاة فانما اذا نظر الثوب صار مضموناً بالضرر وهو وكذا السهم والخبز واما السهم والكبر فان العلف والسقي
 فلا يجلان كثيراً ولا يحصل من ولا كبر فلا يكون السهم والعلف فلا يكونان من فعل فاعلمها بلها محض صنع السهم وهذا
 لا يوجد الاستبعاد على شئ من الدابة وكبر الوادي ويجوز الاستبعاد على العقارة فهو هذا حاصل ما ذكرناه من فعله لها حاول الاشارة الى هذا
 الفرق في فعله وما يباح على تحصيله فاعرف هذا فلا حاجة هنا الى هذا البحث والفرق لا فاجعل الزيادة في الموضعين **قوله** منافع
 الفلوس من الثمن بغيره ما زاد من فطره فلو كانت فطنة الثوب غرضه بطلت بالضرر في سبب من الثمن هذا يفرق على الاحتمال الثاني وهو
 الشكر لا يفرق في حال البيع الى الشئ الى سبب من الثمن بغيره فلو كانت فطنة الثوب غرضه بطلت بالضرر في سبب من الثمن هذا يفرق على الاحتمال الثاني وهو
 مما ذكر في الشكر فللفلوس سبب من الثمن وعلى هذا التماس **قوله** ولو لم يزد الفطنة فلا شكر اي هذا الذي من احتمال الشكر انما هو من
 زيادة الفطنة بالصفه المذكورة اما على تقدير عدم الزيادة سواء حصل نقصان لم لا فلا شكر قطعاً لان عين مال البائع موجودة ولم
 ينف بانه تمام المصلحة بها ولا فطنة بالصفه فيشعر الشكر لان اثر الشكر انما يظهر في الفطنة واعلم ان الاعيان والفطنة مع الزيادة عين البيع
 الا ان يجزى زيادة اخرى حين البيع ولو زاد الثوب وحدها ما اعبرث الزيادة وكذا المصداق ومع النقص فان كان طارداً على الفطنة
 الشانته وقت البيع فانما يخل بالاستحقاق للمصداق وان كانت الزيادة من الوجه ثم طرأ النقص الى كل واحد منها ففسدوا او افسد حكمه
قوله فان انحصر المصنف بالاعيان كان للاجور على العين والمصداق على العين والثوب لا سبب في الاستحقاق الا ان كان للمبيع جلب المصلحة
 العين ولا فلا هذا لا يفرق على الاحتمالين السابقين من الشكر وعندها فان فلنا بالشكر ففسدنا بالاعيان في ذلك الحكم بان له
 جلب الدقيق والثوب لا سبب في الاستحقاق والوجه جعلناهما اثر محض لم يكف ذلك ووجه البناء للملك وانما على تقدير الحاجة بالاعيان يكون
 فلا يفسد في جلبه لان باخذ عوضه وعلى الاخر لا يفسد على الاخر ولا يجوز جلبه مال العجز في **قوله** فان تلف الثوب بطلت فانه انما المصنف
 بالعين لم يفسد الا في ثلث النسخة كالبائع بثلث العين بطلت بالنسخة فانه يفسد ثمنه ولا يفسد الا في ثلث النسخة فانه يفسد ثمنه ولا يفسد الا في ثلث النسخة
 الاحتمالين السابقين وجهه انه على تقدير الاطلاق بالاعيان يكون فعله الذي جعله مالاً مضموناً في يده الى ان يملكه المشاؤون هو احد
 عرضي المعاني ففسد في انتصاف وجوب التسليم من الطرفين فبالضرر فيكون مضموناً عليه ان يملكه فيشعر العجز الاخر في مقابلته وعلى
 تقدير عدم استحقاق الاجرة بالفلوس من الايمان بما استأجر عليه والعين في يده اما من عرضي الاجر فانما تقدم **قوله** ولو كانت الزيادة
 عيناً من جبره وصفه من وجبه كبيع الثوب فان لم يزد الفطنة فلا شكر وان زاد ففسد ثمنه المصنف كالو كانت قيمة الثوب بائناً البيع
 ودرهمين والمصنف بثلث الفلوس ثلث الثمن هذا هو المقدم الثالث من الاقسام المذكورة سابقاً وان زادت وهو ما يكون الزيادة
 عيناً من جبره وصفه من وجبه كبيع الثوب فان لم يزد الفطنة فلا شكر وان زاد ففسد ثمنه المصنف كالو كانت قيمة الثوب بائناً البيع

او اقل ولا يكسر الا مقام لشدة الاول بحسب الفلاس الزايد وهو ثلث الفسخ المالك المذكور بقيمة الصنع ولا يكون في مقابل الصفة شي لانها والى باءنا
قوله وان ذات اقل فالفضان على الصنع هكذا وفيما هو الثوب هذا هو العلم الثاني من الاقسام المذكورة انفا وحكم ما ذكره وهو صحيح ما علمه
 ان ذلك كلف عين الثوب ثمانية احوال لم يغير واحد الصنع فخر في الثوب صادف كماله الا لا يصنع لها شيء او كانت نسبة النقص اليها
 اولى من نسبة الى الثوب لكن يجب ان يفهم هذا ما اذا لم يعلم استناد النقص الى الثوب والى ما لم يبلغ فيمنه صام لان مقدار الان
قوله فلو ساءى ثمانية فاحضر الصفة بالاعيان فالن بارة للفلس فالد من نقصان والا حتمل تخصيص البايغ فالتن ارباعا والبيط فالتن
 اثنان فلهذا هو العلم الثالث وهو ان يكون الزيادة بالصنع اكثر من ثمة الصنع كان لبايغ الثوب الغرض المذكور ثمانية وراهم
 على ما سبق فان الحصة الصفة بالاعيان بقيمة الصنع وقيمة الصفة كمالها المنسب والاعيان عاذا على قيمة الثوب وهو بهذا التقدير
 فبعد الاعيان ما سبق وان لم نقل بالا حتمل فتمت احدا لان احدهما يخص البايغ بالصفة على ربع ما سبق فيكون ما اذا لم يكن من القيمة
 والفلس في الصنع اذا ما كان على تلك القيمة سواء الثاني بسط الزيادة على مال الفلس وهو الصنع فمال البايغ وهو الثوب لعدم
 الاول وانه لما كانت قيمة الثوب ثلثي مجموع القيمة كان للبايغ ثلثا لانه في الفلس ثلثا وهذا لا يستقيم الا على تقدير العلم بان ثلثي
 الثوب بالصنع لا يحط له من الزيادة ونحوه للمصنف في الذكوة كون الزيادة كلها للفلس لانها عوض البضغ والصفة جميعا وهما لا
 للبايغ منهما فيكون احدا لا ربعا ولا ثلثا في كل تقدير واعلم ان قول المصنف فالتن نقصان بالذبح وقوله لاشي للبايغ بالتش
 ارباعا وقوله والبيط فالتن اثنان فليس على فهم واحد الثوب فلا بد من تقدير ما لم ينصب ارباعا واثنا مثل بسيط ونحوه **قوله**
 ولا فرق بين عمل الفلس بنفسه او بالاجرة الشكر لان ما عليه الاجرة في الشكر لان ما عليه بالاجرة ملوك له بالمعا وضرب **قوله** ولو فلس
 قبل ان يبايع الاجرة عوضا فان الحصة بالاعيان فان لم تزد القيمة مضوفا على ما كان فهو ثلثا من ماله وان ذات فكل من
 البايغ والاجر الموجه الى عين ماله فلو شأى قبل المضادة عشرة والمضادة خمسة والاجرة دهم فمذم الاجرين دهم والبايغ بعشر
 واربعة العشر اى لو فلس الصو فالذكوة سائفا فيما يكون الزيادة صفة خمسة قبل ان يبايع الاجرة من وكان مضادا لثلاثة فان الحصة
 الصفة بالاعيان فان لم تزد القيمة باعينا والمضادة فالبايغ والاجر فمذم من ماله فمساوية الغنى وهذا تقدير ما سبق من ماله
 فليس للثوب لان باعنا الاجرة فخر بها على ان الصفة بالاعيان اضع علم الزيادة لاما لا يحسب وان ذات فكل من البايغ والاجر الموجه
 الى عين ماله اما البايغ فقط واما الاجرة فلا تقدر على ان الصفة بالاعيان فان قبل لاما لا لان المال في الفلس وهو انما سعى
 الاجرة فلما ان جث الحصة الصفة بالاعيان لم تزد ذلك كونها حصة المحيضة بغيره بالاخت والزم وانما اردنا انها مبشنة بالاعيان
 من بعض الوجوه نظر الى كونها مشفوعة مقابلته بعوض فكل الاجرة على الاعيان على سخطها الاجرة هذه والمبشنة المضادة موزع الاجرة بل
 موزعها الفعل المحصل للمضادة لكن ذلك يمنع الرجوع اليه فيجعل المحصل مضاعفا لخاصية متعلقه فخر فان لم يلجس الى ان يقسم كما سبق
 في نظرية الثوب ومقابل الصفة وكذا الاجرة وليست المحاصل بعد البيع بان يدفع الى البايغ ثمن الثوب ورم الاجرة هو ثلثا في الفلس
 فيصرف الى الغنى وانما عرفت ذلك فاعلم ان قول المصنف فكل من البايغ والاجر الموجه الى عين ماله فيصرف الى البايغ
قوله فلهذا لا يبايع الحارث انما عرفت ان جعلت من مع الاكلام من العن لاولد اى لو كان البيع الذى حصل الاكلام من بئنه جازيكا في البايغ
 انما عرفت وان جعلت من الفلس ولا يمنع الاستبدال من الاخذ فان ام الولد يبايع في عمن وفيها فلا يكون الاستبدال وما نغاص احد
 باعينا وخرن واخذ منها فلا يمنع ما منع من تناول الخبز الدال على الاحتضار لها اما الولد فانما يوجب فلا سبيل له عليه **قوله** ويعلق
 حق الغنى بعوض الحاجة عنها الفلس وهذه من مثله الا اذا دعى الفلس بالعوض لان الواجب هو القضاء على العوض ولا يجب على
 الفلس ايضا بالعوض عدا بالاصل **قوله** ويجب ان يوجر الدابة والدار والمملوك سوى ما يفتقر له والا وجب البيع فيما عدل المستأجر
 فلا يوجب كالا يباع ويمكن تزيل ذلك على ما ان المحرر يبيع فان المحرر على امواله يبيع مضافا وبيع وهذا فيما عدل ام الولد فانها
 تقدر عن التقيد بالبيع كما سبق في الاستبدال وبيع وجو ولو كانت خادمة لم يوجب فليس يوجب بيعها وسواها في لا يوجب ايضا
قوله لانفسه اى لا يوجب ذلك كالا يوجب عليه التكسب فلا يوجب له في نفسه نظره الى مسيرته وما دعى عن امره الموصى عنه انما يبيع الا
 والحاجة فكل المدعيون **قوله** وفيما ساءى عتاء الميت مع عدم الوفا ولصاحب العين الاحتضار اى ومع الوفا وادى فناء الزمان فجميع
 المدعيون في حق صاحب العتاء في الميت فليس للاسبلة جواز في الشبهة لسلكه في ذلك كان الوارد في عتاء جها في القضاء وجوابه يفتقر

المحور ثلث الدين العزائم بالمال والخصم العزائم **قوله** ما لا غايته ما في الباب انه في حال مخصوص كيف يكون الواجب غير او مشد ذلك النقص
الشهر انما يلحق بالدين اذ هو ما واداه الدين اذ هو ما حب العزائم على خلاف الحث فانه مع عدم الوفاء بجزء هذا الضرب على العزائم اخصا
المطلب الخامس في حلية ولا يجوز حلية من ظهوره ففقد الظاهر ان الصبي حليم لا يغير حله الى الفلاس فان الحليم المذكور في فلام من الحليم
اللفظ **قوله** ربيث باشر العزائم خاصا لان يتبع مع العدل فانه يثبت **قوله** والبينة المطلقة على ما عده سببا ان اطلاقها على
با عزم شرط فيها اذا شهدت بالا عسا اذا ابلغ المال والماله من الاطلاق على ما عده العلم باطن احواله بسبب الجاهل في الظاهر بما عده
ومجازه ونحوها **قوله** ولو عدا لآمن فان عرفت له مال ظاهر الزم الشليم والحليم وبيع الحاكم ووقوف اى لوفقه اذ العزائم والبينة
على احواله وان عرفت له مال ظاهر اى على صورته ان كان من حليم اثنى الى امر الحاكم والشليم ففقد عليه ولو كان من غير الحليم فزم على
البيع او حليم الى ان يبيع فوفى وبيع الحاكم منه ووقوف وعمل لصاحب الدين الا خلا فله ولاجل صرح بالفساد **قوله** وان لم يصر
له مال ولا بينة على دعوى الاعسار حليم حتى يظهر اعساده وان عرفت له اصل مال وكان اصل الدعوى ما الا ان الاصل بقا والمال
وعدم ثلث **قوله** والا قبل **قوله** ولا يكلف البينة بعد اليقين اى وان لم يعرف له اصل مال وكان اصل الدعوى ما الا بان كان اجرة
عوض فلا ان او جباية مثل قوله بيمينه لانه الحقيقة المارة شهادة عدلين بثلث جميع امواله لان الشهادة بثلث ماله قبل بغير
يمين وان لم يكن مطلقة وان لا تجلة ليست مسئلة كونه ثقبه اقلت بذلك ففقد ولا حاجة الى اليقين لان البينة على المدعي واليمين
على من انكر الفضل فاعلم للشكر ولا بينة ليقول شهادة الشاهدين بثلث العلم بيمينهما متلفين على باطن احواله لانها اذا شهدت بثلث
جميع الاموال كان ذلك كافيا في ثبوت الماله لان العرض للماله والعدل لا يجاوز في شهادة فانه الذكركم بالقرابة واليمين هنا
واجبة عليه بان البينة اذا شهدت بالثلث كان لم يثبت له اصل حال واعترف العزائم بثلثه وادعى ما لا عزم فانه يلزم اليقين
فلا ان **قوله** الحليم فتم شهد له البينة بثلثه مخصوص بثلث جميع امواله فان سمعت فلا يمين والا كان وجودها فلا يمين البينة
قوله ولو شهد بالا عسا ومطلهم قبل الا مع الصيغة المؤكدة والعزائم احواله مع البينة اى لو شهد الشاهد بالا عسا مطلقا اى عمن
معينه بثلث جميع الاموال فلا بد من قبول هذه الشهادة من علمنا يكون الشاهدين لها صحبة مؤكدة مع الشهادة اى معاشرة كونه مطلقا
على احواله والا يرد كون ذلك شرطا في نفس الامر فخطا في علمنا لان اشراط العلم بيمينه المحال في نفس الامر ثبوت كل مشهورة فان
يثار مع عدالة الشاهدين لم يشرط هذا الامر الى بطلان لان الشهادة على النفس جها ان لا تمنع فاذ سمعت كوفها فاضطت لما
بلحظه بالا ثبات بيمينه الاثبات فلا بد من ثبوتها بالعلم بالصيغة المؤكدة حتى يعلم انها لا يفتقران المال بشهادتها بالا عسا ونحوها
على ظاهر الحال ومن ثم كان للعزائم احواله المذكور حتى مع البينة لان شهادة النزيل معها الاحتمال بالكلية ولا حاجة لها في
الاموال بخلاف شهادة وضعها فاعلم بيمينها وهذا هو بخلاف الاكثر وعكس الحاكم الذكركم وهو ضعيف كما قلناه **قوله** و
مع منه ماله يجب اطلاقه بيمينه ان يكون مرجع العزائم مطلقا للدين بمؤنة المقام كاسبق في اول المحقق فيلزم وجوبه المفلس وعزائم
فاذا تم جميع المدعوات ولم يبق له مال ظهرت في الدين يجب على الحاكم اطلاقه من الحليم اذا كان مجموعا **قوله** ونزول الجواز الا ولا يحكم
الحاكم اى اذا وامواله الدين على الوجه السابق في نزول الجواز ولا ينفذ على حكم الحاكم عندنا لانه انما كان محققا العزائم
لفلسفه امواله الموجودة وقد حصلت من نزول **قوله** ويجوز الحليم دين الولد واداء الحسين بن ابي العلاء عن الصادق ع ما يدل على
الجواز وان كان الحليم قول فكم قوله انت وما لك لا يملك ومؤكد ان القران في حق الوالد بيمين مؤكدة لهذه فعدم الجواز لا يوجب
واضافه في النكاح **قوله** ولا يمنع الاجارة المتعلقة بعين الموجود من حليم بدين شخص اخر مطلقا بحيث يجوز الحليم
وتم المسئلة من ديتشاه من غرض الاطلاق وامر الحليم الدين المنع من الاداء مع المطالبة وعدم الاعسار واخصا من الشاهدين
بغيره بما فعه ولا اولوية ويجعل اعساره لا يثبت وان ضعف فيما اذا كان الدين اسبق دون المطالبة ولو وصف حال المسئلة وضع
اشكال وهذا اذا لم يكن الجمع **المطلب السادس** في ما يباحث هذا الباب لو افلس المشتري بعد جباية العبد بالافس بانه للبايع الرجوع
ناضا بادرش الجباية والضرب بيمينه مع العزائم ولا يقطع حتى الجباية عليه من اخذ العين لو افلس المشتري بعد جباية المبيع بيمينه بالقبض
ان البايع الرجوع بالعبد فله ان يبادرش الجباية اى فاضا بطلان اى ان ذلك عيب لا يرجع بادرش هذا لعب بناء
على قاعدة المصداق الجاهل وعلى ما اخرناه فلا العزائم بنفس الشهادة كونه مصدقا عليه اذ الضرب بيمينه مع العزائم فيكون محذورا من الاثر

الفتح والجميع الى العبد والضرب مع العزم بمنزلة وجوب العزم بان حق البائع سابق وعدم المناقاة ويجعل المنع لان حق المثل من مانع من البيع
 كما سبق في غلق حق المثل على اقل من غلق حق المثل من ثلاثة جمع مع بطريق اولي وصحفت بان الجميع بغير ابطال الرجوع لا حق المثل
 عليه فلا منافاة والاولوية غير ظاهرة واعلم ان المحادق قوله بارش الخبازة ثم يعلق بغيره **قوله** والا فرب تقدم حق الشفع على
 البائع انما كذا حيث باخذ من المشتري من نقله اليه وسبقه ومحملة تقدم البائع الانتفاء بالضرر بالشفع لعود الحق كما كان باخذ
 المثل من الشفع فيختص به البائع جميعا بين المثلين **قوله** لو كان المبيع مستقضا مشفوعا وانفس المشتري بالمثل فيحق الحكم له
 ثلثه انما عند المصنف تقدم حق الشفع في اخذ المبيع دون البائع ويكون المثل في كسائر اموال المشتري يترك فيها الغرض والبائع
 كاحدهم ويصير هذا الاحتمال المصنف من حيث الاول تاكد حصره في حق البائع بالمثل انما باخذ من المشتري ومن نقل
 المشتري المبيع اليه والبائع انما يختص بالعين اذا لم يعلق بها حق ثالث كما سبق فلا باخذ من المشتري من المثل ولا من المذهب والمثل
 ولا يربط المثل بغيره من لا يفتي استحسانه بطلان حثاات الحق من ليس كل بيع مع بغاوض المثلين تقدم الا في الثاني سبق حق الشفع
 على حق البائع وذلك لانه ثبت بالنقل والاسبق وعدم مانع من ثبوت الاخر عملا بالاستصحاب ولذا فانه بينهما فلا يفتي بتمتع
 بثبوت المناقاة ورفع المثل لان انتفاء الغرض بل المصنف لعدم فاقم وهذا اقل والشايع وجوب السابق بان حق السابق بان حق الشفع
 لا حق المبيع لانه حق البائع لا حق بواسطة الا فلا من وما بالذات سابق وهذا سبق معقوب وما ذكرناه اوجبه الثاني تقدم البائع
 فيبيع بغيره بالعين وجوب المصنف من مال الضرر والحاصل في الشفع بانه السط على مال الغير بغير رضاه ضرر وما زال بالضرر
 اقل فان الضرر يدفع بالضرر وانما قلنا ان الضرر يزول بذلك لان الاخذ بالشفع يقتضي عود الحق كما كان قبل البيع ويؤيد
 عموم الخبر الدال على انضصاص البائع بعين ماله فانفس المشتري بالمثل ويصحف بان المنق هو الضرر الذي علم ثبوت شرعا
 اما ما ثبت بالضرر والاجماع فلا يفتي الا بدليل منها اقل ويصحف في الخبر بهذا المصنف سبق حق الشفع السابق الثالث اخذ المثل من
 الشفع فيقدم بعين المبيع على البائع ويصحف البائع بالمثل حيث انما هو عرض ماله ويصحف في اخذ العين وانضصاصها بها يجعل
 في مقدمتها وجوب المصنف بان يترجمها بين المثلين بعين حق البائع وحق الشفع حيث جعل لاحدهما العين والآخر العزم الباعث
 ضعفه لا اظهر ان المصنف ظم اذا تم الشفع العين عليه وانما المثل من اموال المشتري والبائع واحد من الغرض ضرب معهم **قوله**
 وليس الحكم الى اجمع في الصلح او يولد صلحا ثم يحرم وانفس المشتري بالمثل البائع اجمع في العبد لا مشاع ودخوله في ملك المثل
 بل يضر ويمنع ان يفتي بذلك بالصلح الحاضر اما الثاني فانه لا يمتنع ودخوله في ملكه فيمنع ان لا يمتنع وجوبه به وهذا الذي
 المصنف سبق على ان الصلح الحاضر لا يدخل في ملك المثل ويحول عنه الاحكام ولو قلنا ببقاء الملك وجب الارسال فيمنع هذا ان يفتي
 بدال اجمع ثم يرسل بعده ولو انعكس الفرض بان كان المحرم وهو المثل في الحكم من جميعه بان قلنا ببقاءه على ملك المحرم وانما القاب
 الارسال الانتفاء المانع من الاضرب بغيره **قوله** والجميع منق فلا يفتي في بيعه المبيع ولا القدر على السلام ولا غير ذلك من
 شروط المبيع وقد سبق في الافالة حكايه قول بعض اهل الخلاف انما بيع قبل يجرى هنا ينفس ذلك والغرض انه لو كان اجمع في بيع المثل
 البائع الا بضاء المثل ليس كذلك لانه في **قوله** فلو رجع الغائب بعد مضي مائة بغيره فيها ثم وده حاله حين فان تغير في الخاء
 لانه انما رجع فيه ببناء على انه باق على ما كان عليه فيكون اجمع من ان لا يملك ابطاله وعند احمد لا يرجع الى اجمع في كفو ان الشروط هنا
 اشكال فهو ان اجمع في فتح وهو دفع للعقد فكيف يرضى الى اجمع فيه **قوله** ولو رجع العبد بعد اذ كان ماله عليه والا تلف من حيث
 ان اجمع في بيعه وان المبيع عبيد اذ ابيع في فتح فان قدر عليه فلا يفتي وان لم يقد عليه فهو نافع من ماله لكن يجبان بغير ذلك
 العبد فان تلفت عيبت وغوى بغير العبد عليه سها حكمه **قوله** ولو ظهر بغيره قبل اجمع ضرب بالمثل من اجمع الى اجمع لو ظهر جوف
 مثل بغيره فان رجع البائع فقد يفتي بطلان اجمع لعدم ما يجمع فيه فيضرب بالمثل **قوله** وبعد امانه على اشكال الى اجمع
 العبد الا بغيره رجع من البائع وقد اقل المشتري بالمثل فهو قبل التلف امانه في بطلان المشتري فيكون سلفه من البائع على اشكال
 بطلان ومما ان المصنف كون العبد مضمونا فيكون كذا الا بغيره البائع عملا بالاستصحاب ولعموم قوله على اليد ما خلفت فيه
 فاقى وهذا الحق **قوله** ولو تلفت دعوى بعين المبيع بعد اجمع ماله قول المصنف لانه منكر مضرب بالمثل خاصة ان لو تلفت البائع
 والمثل بعد تحقق اجمع مع الانتفاء العين في بعين المبيع فالقول قول المصنف بعينه ان المبيع ليس هو ما عيبت البائع

[illegible]

فانه الكاح وانقضاء الضم على مولاة في بيع الجاهل من وجهين الاشكال ان النكاح ممنوع من العبد لانه يضمن ثبات مال المومن وهذه العلة ثالثة
 في الضمان وفيه مع كونها اساسا باطلا منع كون المانع في النكاح هو اثبات المالة الدائمة ويقضي بان اذا اخل العبد عن شرط ثاب مع انقضاء العلة
 وفي بيع الثمان ان المانع هو الضرر المولى مغلطه عن خد من ذلك منعت لان استحقاق المطالبة بعد حنقه وضعف ط لان المانع هو كون
 لا يقدح على شيء بقض الطمان العيز وان يضمن مولاة للمولى فلا يملك ثبات شيء فيها يدين واذا منعه ما يثبت هذا من عواض ائثارنا وجبنا
 لا يقدح في ذلك مبيع على القيمة البين ان الجاهل وليس ذلك بالانزاع والاصح عدم الصخر **قوله** فان جوزه تبع به بعد العنق فطعلا انه كسب مولا
 للمولى ولا يملك الضرف في مال مولاة **قوله** ولو اذن احكم فلفظ بكسبه ومنه يتبع به بعد العنق اى لو اذن المولى المالك في الضمان واقل في الشرط
 للاداء من الكسب وهو ولا الصلح ان يعنق فيه لانه لان الاول فلفظ الحق بكسبه لان الاذن في الضمان انما جعل على الضمان الذي
 يثقب الاداء فان العبرة في الاداء من غير مال العبد السيد منع وهذه لغير جبر ان لم ينفذ على الكسب بل ينفذ وجوب الاداء ومن
 ما لا يعين في صحة فطر على السيد وهو في مبيع قول الجاهل ولا يخفى من قرب الثاني فلفظ مدينه يتبع به لان الاذن في الضمان انما جعل على الضمان
 والعام لا يدل على المانع **قوله** اما لو شرط في الضمان باذن السيد صح كالمو شرط الاداء ومن مال يعين في صحة فطر لان ذمة العبد موكلة للسيد
 يثبت فيها اما باختيار العبد والسيد ولا يكون على السليغ كونه لا ينفذ على شيء ولا ينفذ عوض الاثان فلا ينفذ منه ولا ينفذ ولا ينفذ
 لو شرط الاداء ومن مال يعين لان ذلك من جهة مال السيد ومال العبد بعد العنق ليس من جهة امواله **قوله** والسبب في الجرح كالمو شرط
 كالمو شرط بناء على ان الجرح عليه يثبت بجرح السفر وهو غير المضموم في الجرح وانما كان بعد الجرح كالمو شرط لان منع من الضرر في مال المدين
 فيمكن القول بالاطلاق لذلك والصخر يتبع به بعد العنق ولو اذن المولى صح **قوله** وكذا القس كالمو شرط لانها لا يثبت في الضمان كالمو شرط
 ضمان غيره لانه انما يمنع من الضرر في الاموال الموجودة عند الجرح باثبات ماله الذي ومن ثم لا يثبت المضمون على العنق في العادة ولا
 احد هان فيه وكذا استدرك بالاجابة في كالمو شرط في المضاومة الحكم بينهما هو فاسد الشان ان قوله لا يثبت ان قدره بصفة الباء ولفظ
 او المفعول لم يكن لصيغ مرجعا لم يصح نظم العادة ويمكن جعله مصدرا ولا جبر **قوله** ولا يصح من الصبي وان اذن المولى ان عاين في مصلوب
 الا عاين فلا يؤثر فيها اذن المولى ولا يؤثر في المهر وعين وان جوزه تابع بالاذن لان الضمان التزم مال المدينه وانما يؤثر في المولى
 في بعض مصلح الصبي **قوله** وان اختلفا في قول الضامن لاصالة المبراة الذمة وعلم بلوغ وليس له في الاهلية اصل يثبت اليه ولا ظاهر
 يرجع اليه فان اختلف الضامن والمضنون في وقوع الضمان من الضامن حال الصبي او حال الكمال يرجع اليه مرجع الصبي في اختلافه وان
 الذي هو المختلف فيه المقام ثم قول الضامن ان كان مدينا او في الضمان لان الاصل في ذمة الذمة يثبت في الاصل عدم البالغ وليس له في الاهلية
 الضمان حين وقوعه وهو المضنون لم اصل يثبت اليه ولا ظهر يرجع اليه يكون معارض الاصلين السابقين فان قيل لاصالة الصخر في العنق
 ونظم حال العاين الاخر انه لا يضر باطلا فلنا الاصل في العنق الصخر بعد استكمالها بالحق في جود العنق ما يثبت فلا يجوز للعنق ولو
 فيكون المعنق على الجرح العبد يخلف منك وفي بيع العبد على العنق وكذا الظاهر انما يثبت مع استكمال المذكور لا يثبت وانما يثبت
 هو اشر من جود اصل الصخر في العنق ولكن معارض اصل الصبي فيبسطا وظان ويبنى اصل البراءة سليما من المعارض فكان لا اصل له وانما يرجع
 العنق من بالغ مع مولى غلاف الظم وما ذكرناه اثبت **قوله** بخلاف ما في احدى طرق فاسد لان الظم انما لا يثبت بان باطلا حيث كان الضمان
 كما ليس يخفى ان المذكر واصل الصخر العنق **قوله** وكذا البحث يبين عرف له حال جنون اى ما سبق من الاختلاف في وقوع الضمان حاله
 الصبي او البالغ ان بعض عرف له حال جنون بعين ما ذكر لكن لو حصل الاختلاف في وقوع العنق من يوم المجبر وكان فيه كماله او في يوم المجنس
 قبله وكان باثباتها مدينا او مجنونا مثل هو كاسبق لم يحمل هذا المالك باصالة عدم النظم كك **قوله** اما غيره فلا اى ما عي من
 لجان جنون فليس كذلك لانقضاء ما قيد اليه عدم كمال النفاذ في المالك كالعبد لانه ينجح عليه نظر فانه كما سياتي ان النظم **قوله** والمهر
 بعين التلك لا شك في صحة ضمان المريض سواء كان مرض الموت او اذ كان يكون مرض الموت او عوفي في مرض صح الضمان والافق من التلك
 لان مجرط للمريض المشيع بها من التلك عند المصروف وقيل ما يراه من الاصل بعد من **قوله** الثالث المضنون عنه وهو الاصل ولا يعتبر
 وضاه في صحة الاداء وما كان الضمان كاداء الدين ولا يعتبر فيه حتى لا يكون ولم يعتبر في الضمان ارضا ما ايضا وهذا الحكم بالاجماع في
 عليه ضمان مريض من غير عثم اى في ذمة الميت لم يعل عليه النبي **قوله** في صحة ضمان المريض ولو اذكر بعد الضمان لم يثبت على اى المدا المبيح
 من لم يوفى له المضنون عنه الضمان فاقاصه من علم المضنون عنه واكثر الضمان اى لم يرض به لم يثبت على صح الضمان لان انقضاء مضن

المتعلق فقال الشيخ وهو مبطل وهو ضعيف **قوله** ويصح الضمان عن الميت وان كان مقلدا لما ذكره من ضمان امير المؤمنين ثم وقال ابو حنيفة
لا يصح الضمان عن الميت انما يخلف وماء لان الموت مع عدم الوفاة يسقط المطالبة بالحق وبطلان ذلك لا يسقط بذلك من الدلالة **قوله** ولا يشترط
معرفة المصنف عن غيره لا بد من ابتداءه عند غيره عند الضامن بما يمكن الفصل بعد الضمان اما ان لا يشترط معرفة فلان الواجب ان الضمان
اذا اداء الدين على المصنف عن غيره ما يقتضيه معرفة قال في المتن وهل يشترط معرفة ما يميزه عن غيره الا بشرط عدم بل لو قال ضمنت لك الدين
الذي لك على من كان من المسلمين جاز على اشكال نعم لا بد من معرفة المصنف عن غيره بوصف عن غيره عند الضامن لما يمكن الفصل بعد الضمان
الضامن عنه **قوله** فراجع المصنفون له وهو صحيح الدين ولا يشترط عند علمه الضامن بل مضاهيه بل عليه عندك على من ولا ان المصنف اذا
الحق وهو ان لا يقتضيه معرفة ويجعل بشرط التفاوت التام المعاملة والامتنان والاستيفاء وتشديدا او تسهيدا واختلاف الاعراض
في ذلك واستحالة كونه والاكثر علم الاشارة وهو الاصح نعم لا بد من غيره عند الضامن **قوله** وفيه اشترط بقوله احتمال يشاهد من واقعه على وجه
والتمسك بالاصل والاصح الاشارة لان الضمان عقد اجتماعي فلا بد من القبول وان المال المصنف له فكيف يملك شخصي فلهذا في غيره
ومضنه على من في عينه لا يعم طهرا لا اصلا هذا بل الاصل عدم شرطه ان يثبت فان شرطه غير المتواصل ما لا يخرج به القبول عن
كونه بقوله لا كمال الاجابة عرفا ولا بد من الموالاة بحيث لا يتخلل كمال اجنبية يعني بلفظ العربي وروى **قوله** الخاص بالحق المصنف ويشترط
المال والقبول في الذمة وان كان منزلا لا كماله في مد الخيارات والمهر مثلا الدخول او لم يكن لان ما كان في المال كمال الاجابة لا بد من الفعل والمال
السبق والرواية الجملة في دفع المجهوم ويكره صلبه على الجواز لكن يؤدي الى الزوم بعد العمل وقد اطلق المصنف هنا جواز ضمانه مثلا الفعل قال في
التذكير ما محصله ان ان ضمن قبل الشروع في العمل لم يحم لان ضمان ما لم يجب وان ضمن بعد نزاع العمل واستحقاقه المال صح فطعا وان
ضمن بعد الشروع في العمل وقبل ان يامر بالاداء جواز الضمان لوجوب سبب الوجوب ولا انتهاء الامر فيه الى الزوم كالذمة في هذه الخيارات
في هذا القسم الاصح فظهر لانقاء الثبوت والذوم فيما يفي من الجعل الذي لم يأت بمقابلته من العمل والقرين بينه وبين الثمن في ضمان الخيارات
لان الثمن صح ثابت غايته ما في الديان من نزول اختلاف العمل فانه لا يثبت له اصلا والمخبر عدم الجواز مثلا الفعل واما ما سبق والوقت
فان الكفاية بما لا يجاوز في عدم الثبوت بدون العمل كون عبده وجائز فكذا كفاية الجواز لان الكفاية بالاجادة وحكمنا بل في العقد وهو
الاصح على ما انشاء اصديقه فانه يجوز ان يعلم ان الوفاة لم يكن ثابتا لكن يؤايلها ان كان او جاز ان يكون عدله الى حق الذمة على من علم
نظمه ان الثبوت حاصل **قوله** والاكثر صح ضمان مال الكتاب وان كانت مشروطة وعلم هذا هو الاصح لان ما لا يثبت في الذمة بعقل ومنعه
الشيخ لان العبد مخير نفسه ومنه نظر للمنع من ان ذلك لا يلحق عليه القيام بما لا لا ان صادد منها عليه ولو سلم فافضله ما فيه ان يكون ثبوت المال
في ذمة غيره لا **قوله** ويصح ضمان المصنف الما صنفه والحاضرة للثمن وجبلة المستقبلية تقف الزوجه كذا في العوض عن التذكير فيمنع
ضمان الما صنفه والحاضرة منها اما المستقبلية فلو كانا لم يثبت بعد **قوله** والحاضر للثمن وروى ان الما صنفه والمستقبلية اما المستقبلية
فلم واما الما صنفه فلا نقتضيه القريب على جهة المساواة في مقابل شئ بلسقط بالهوان **قوله** ولا ضمان الامانة كالودعة والضمان
سوى ضمن الاعيان مطلقا وضمانا على ثقله التلف لا ينافي بثبوت شئ في الذمة الا ان اذ لم يثبت مصنف **قوله** ويصح ضمان ادش الخبايز
وان كان حيا نأى وان كان لا ادش المحرم الا بل لا مال ثابت في الذمة ومنع بعض الشافعية من ضمان اهل الذمة لجهلها **قوله** وقال السلم
لا يزول ثلث **قوله** والاعيان المصنفون كالعصب والاعادة المصنفون والامانة مع العدي على اشكال ان يجمع ضمان كل من هذه
على اشكال يثبت ان ضمانا ثابت في الذمة ولو جوب سبب ضمان الثمن وعلم بثبوت المصنف في الذمة لانها انما يثبت مع التلف ويقع ثبوتها
فالواجب هو في العين وفيه كونه صورا لمصنف لصما فاصور بين الاول ان يضمن ورعيتها وجوبه لان ضمان مال المصنف على المصنفين
عن وبشكل ما نهى ثانيا في الذمة وهو وجوب بهاء ليس على الثاني ان يضمن بثبوتها على ثقله التلف فتقوى صحة لان ذلك ثابت في
الذمة القاصية في ضمان المصنفين بان الشاوية الذمة هو كونه لا يثبت لو تلف يثبت في ذمة الغاصب بثبوتها والقبلة انما يثبت بعد
التلف فضاها قبل ضمان ما لم يثبت ايضا فان كونه بحيث لو تلف ضمانها حكم شرعي تابع بوصف العصب والاستغارة الخدي في الامانة
وهذا لا يمكن فلهذا لان الذي انتقل بالضمان هو الحق لا الحكم الشرعي لعدم صحة الضمان انوى **قوله** وضمان العدة للبايع من
المشترى بان يضمن الواجب بايع قبل تسليمه او يبيع ضمان العدة في الحواشي السهلة ان العدة اسم الوشيق ثم نقل الى الثمن وعلم لا
يشتهر في ضمان الثمن عن المشري للبايع اذ كان ذمنا عيننا فمن حيلة الاعيان المصنفون فلهذا يجوز ضمانه لعدم البلوى وروى

الحاجة اليه والحياف الناس على ضمان العهدة **قوله** وضمان عهد من ظهر عيب او استحق اي يصح ضمان عهد الثمن اي ذكره على تقدير تعلق
 عيب فيه حتى ثابت حين الضمان وان كان من غير الجواز الصريح مثل المضيق والبدل واجب على نقد الا يستحق اذا لم يجر العقد على حسنة
 ولا يتركوه غير معلوم الثبوت حين الضمان للغير وشره واكتشاف بثبوت بعد **قوله** والمشتري عن البائع بان يضمن عن البائع الثمن
 من خرج مستحقا او من يجب على اشكال اي يصح ضمان عهد الثمن المشتري عن البائع اذا كان قد بخر البائع كما صرح فيكون على تقدير
 خرج المبيع مستحقا لا من يضمن من قبل البائع بغير استحقاق او زوره عن المشتري حتى ثابت بخره من انما اذا راد المبيع بعيب فيه اشكال
 من ان الثمن انما يجب على البائع فيكون ضمانه ضمانا مالم يجر من تقدم سبب المبيع وبها والحاجة اليه هذا هو البناء من العبادات في
 عليه ان يستأ في العبادات بعد سطران فالأول ان لا يصح ضمان عهد الثمن لو خرج المبيع مبيعا بخره بالعبء وحاول بعضهم ان يقول بان المالك
 هنا ان يضمن عهد الثمن المشتري عن البائع فلو لم يجر من تقدم سبب المبيع وبها والحاجة اليه هذا هو البناء من العبادات في
 المالك ان يضمن عهد الثمن المشتري عن البائع فلو لم يجر من تقدم سبب المبيع وبها والحاجة اليه هذا هو البناء من العبادات في
 القسم وقد قال الشيخ انه اذا ضمن عهد الثمن فخرج بعيب المبيع مستحقا فخرج المشتري لبعض الصفقة طالع الضامن بالثمن كله لكن عبادات
 المصنف ياتي في هذا محل ومع ذلك فالاشكال في وجوب الثمن على الضامن هنا انما ياتي على تقدير لزوم وخرج بخره انما خرج بعيب فيه
 والمصنف لا يقول به كاستصحابا في كلام المصنف بعد صخره وكله في هذا **قوله** وادرس العيب اي يصح ضمان العهد للمشتري بالثمن انما
 عيب المبيع فان خرج من الثمن فأنجب حين الضمان وان لم يكن مطلوبا فيكون ضمانه ضمانا مالم يجر من تقدم سبب المبيع وبها والحاجة اليه هذا هو البناء من العبادات في
 نقصان الضمير في الثمن للبائع في السلف للمشتري من ان لا يجر من تقدم سبب المبيع وبها والحاجة اليه هذا هو البناء من العبادات في
 صح ضمانه فلا يضمن على تقدير ظهور النقصان والعيب يثبت بثبوت الحق المضمون له في هذه المضمون عن حين الضمان وان لم يكن معلوما
 في مخرجه الضمير في المير **قوله** والا فرب ان لا يصح ضمان عهد الثمن لو خرج المبيع مبيعا بخره اي من المشتري والعيب ان الثمن انما
 يجب بخره في هذه الحالة اذا اراد المبيع والا فالواجب الارش وجير الفرب ان ضمانه مالم يجر من تقدم سبب المبيع وبها والحاجة اليه هذا هو البناء من العبادات في
 يصح ضمانه للمشتري في جعل الصخر للضمان وجوب وجوب وهو العيب الجوز المضمون والارزب قريب **قوله** والصخر لو بان ضمانه
 استحقاق كقوات شرط معتبرة في البيع واقتوان شرط فاسد اي والا فرب الصخر في هذه الحالة وجوب العيب ان المحل بان في وقت الضمان
 وان لم يكن معلوما لا انك ان بعد ذلك فلا يكون ضمانه مالم يجر من تقدم سبب المبيع وبها والحاجة اليه هذا هو البناء من العبادات في
 خاذا في الباب انما مضمونه على تقدير التلف فيكون كضمان الاعيان ثلثة للصنعة ومضى ما من راد بعبد المير في وقت الضمان عن
 معلوم الثبوت لانه انما يضمن على تقدير اكتشاف الثبوت وتوجد الاحباب ضمان العهد على تقدير الاستحقاق فليس من الجواز فلا يجر من
 بعيد الجواز له في الضمان فان ذلك ولما ذكرنا الاستحقاق في المير ولان الاطلاق على حصر العقد وضمانه ما قد يبعد في الوقت فيكون
 ذلك منه حصر على الصخر **قوله** والا فرب ان لا يصح ضمان العهد كان في هذه هذا قول الشيخ واكثر الاحباب الاصل والقول نعم ان الضمان هو
 مطلق ولان الضمان عهد لا يميز الضمان والشيخ في قول اخر بعدم الجواز لاختلاف الاحوال في المضمون وكثير في الاول اقرى واما
 يصح في صورة يمكن العلم فيها بعد ذلك كقولنا انما خاص للمدين الذي له عليه اما يمكن في العلم كصنف لك شيئا ما في دفتر فلا يصح
 والعدم مكانه بعد في الشيء على القليل واكثر الى هذا اشار المصنف بقوله ان كان يفسر فان لم يجر من تقدم سبب المبيع وبها والحاجة اليه هذا هو البناء من العبادات في
 ثلثة ليس هذا العود وهو لا تنفقاء ما بعينه والواجب هو المضمون وجوب متى خرج صحة الضمان **قوله** فيلزم من ما سبق البينة على
 وثنا الضمان او حيث كان ضمان المير على الواجب المذكور صحيحا فاللزام ما يثبت بالبينة وجوبه وثنا الضمان لانه الذي في دفتر
قوله لاما يجر من الاما بوجبة دفتر وكتاب او بخره المضمون عن لان المير بعينه ثابت حين الضمان والموجود في دفتر وكتاب
 وثابت شرعا واقرار المضمون عند لا ينفذ على الضامن **قوله** ويحلف عليه لما لا يشترط اليقين من المدعيون هذا احد القولين للاصحاب
 فان الشيخ وابن البراج في ذلك اللزوم باليمين المدعي ودفعها اذا كان المدعي يرضى الضامن وقال المير في المير ما يحلف عليه المضمون له في دفتر
 ان جعلنا اليقين المدعي ودفعها كالبينة لزم الضامن ما يحلف عليه المضمون له فان جعلنا هاهنا كقوله المنكر بل من الا ان يكون الخلف في حق
 الضامن والمحقق ان الزمان لا اثر له انما المير في دفتر المدعي والمدعي له ذلك وفيه المير عدم اللزوم يحلف المضمون له
 يكون المدعي من المدعيون يعطى هذا فانه متى كان المدعي الضامن ومن المضمون عن لزم ما يحلف عليه لانه اذا كان كقوله لا فرب وهو

[illegible]

ان الذين من ضمن الاداء الرجوع وشعنة العادة يؤيد الاول ان الاذن في الاداء اعم من اشتراط الرجوع والعام لا يدل على الفرع المعين وانما فان
 الاذن في الاداء لا يدل على الرجوع باحدى الدلائل الثلاث والدلالة مخففة فيها وانما كانت العادة كان مصنوعة فان من اذن في الاداء
 به لم يرد الرجوع ويكتفى بالاذن على سبيل الاستحسان والافلا **قوله** ولو صالح المأذون في الاداء بشرط الرجوع على غيره بنحو الدين احصل
 الرجوع ان قال وبنحو او ما على غيره او ما على من الدين هم ان على بالاداء وعينه لا تاذن في الاداء ولا الصلح الى ما صالح من ذمت له في
 ادائه من الاذن والحال انه قد شرط له الرجوع على غيره حتى الدين كالدائن بنحو الدين هم احصل بثبوت الرجوع ان كان الاذن قد قال في الاذن
 انه بنحو او ما على الاذن او ما على غيره من الدين ولهذا لو حلف ان يردى دين شخص بغير تخلص منه بالصلح عند فان ذلك
 فبغير العرف وهذا بخلاف ما اذا قال او ما على من الدين هم وعلى الجار والاداء لان للمأذون في كون الاداء من الدين هم حيث مضى
 على لنا منع الحمل على الخفي الا اعم وانما هذا بقوله ان على بالاداء لانه ان على بخلافه على ان مع غيره فيه حال او وصفا فان الحكم
 فيكونا حكم ما لم يعلل او ما على لان الاداء الما صوبه مطلقا ولا يحمل علم استحسان الرجوع لان معنى اداء ما عليه رد مثله جنسا فلهذا
 الامتناع المحقق او ما على من على مضى الى ضرب المجازات وما منع ان يمنع ان هذا ضرب المجازات لان ادائه براء الذي اشيع الا
 بل يمكن ادعاءه كونه محققا في الاداء ولا وجه لاولا فانظر فقوله ان على يمكن ان يكون معلوما والصبر للاذن في الاداء ومجربا والصبر لمجا
قوله ولو صرح الضامن عن ما لم يبايى بسفين رجوع بالشعير وكذا لو صرح بحفظ مديرا وبعض صفه لانه انما يباحث الاشياء بالاداء
 فيرجع بما ادى **قوله** ولو صالح بالاذن رجوع بالدين لان الاذن يرفع منه فلا ينفذ انما اذون في اذنه هو ضمان الدين **قوله** ويرجع
 على ضمان عهده التمس كل موضع بيقول فيه البيع من داسى يكون البيع باطلا حين بانها على عهده ان شرط مع غيره واذا كان بشرط فاسد به
 ونحو ما لا يرفع يكون التمس مستحفا للمشتري لم يخرج من ملكه **قوله** لاما يجرد كذا الفسخ بالتقابل والعيب السابق او بغيره قبل فبغيره يرجع
 على البائع لانه الملك في قبضه بعد الفسخ فلا يكون مملوكا للمشتري حين الضمان فيكون ضمان ما لم يجب **قوله** ولو طالب بالارشى في
 الاذن بمطالبة الضامن ان لو لم يضمنه فيما اذاهم البيع معبوا ورضى بالارشى فلا ضرب ان لم يطالبه ضمان العهدة وجوز الفرق بين
 ما اذا ثبت ضمان الضمان لانه عوض جزو فائدت من البيع حيث ان ذلك المفسد من التمس لم يقع في مقابله عوض وسقوطه عما يكون
 بالرضا بالعيب ويحمل صفه العدم لان الارشى عوض مالا نفرد بالبيع فلا يفسد التمس عليه والاصح الاول وقد سبق في كلام
 المصنف استحسان المطالبة بالارشى على طهر الجزم واعلم ان قوله ولو طالب بالارشى به يرد به اذنه المطالبة به والرضا بالمطالبة به والحال ان
 بالمطالبة به لا لا يرفع في قوة المطالبة به **قوله** ولو فسخ الاستحسان فبغيره يرجع على الضامن بما قابل المسخ على البائع بالارشى او بغيره
 استحسان بعض الحج من بين بطلان البيع فيرغب نصف الصفقة للمشتري الفسخ لهذا العيب فاذا فسخ لذلك رجوع من التمس على الضامن
 بما قابل المسخ لا الضامن صحيح بالبنية لانه يكون مملوكا للمشتري حين الضمان وما بين منه فاما يرجع على البائع لانه حين الضمان
 لم يكن مملوكا للمشتري فلم يضمنه انما هو ضمان ما لم يجب وهذا هو اصح القولين وعن الشيخ في الميسر طاهر الضمان بالبنية ايضا
 وجوز سقط البنية الضمان به بغيره بالجميع **قوله** ولو اخذ بالشفعة رجوع على الشفع دون الضامن والبائع اى لو كان المبيع الذي ضمن
 الضامن من عهده التمس للمشتري سقضا مشقوا فاخذ الشفع بالشفعة رجوع على المشتري على الشفع بالتمس لان الشفع انما يضمن
 منه ولا يرجع على الضامن لان الذى ضمن البائع عهده هو التمس المدفوع الى البائع ولا الى البائع الذى التمس الذى تسلمه اخذه حتى يتم
 البيع **قوله** ولو لم يرد بشرط رهن عهده او مطم فضمن تسليم الرهن لم يضمن لان الاصل لا يضمن ذلك اى لو باع بايع او فسخ
 مضمون بشرط رهن عهده او بشرط رهن من غير تخفيض بعين معينة فضمن الضامن تسليم الرهن لم يضمن الضمان لان الاصل لا يضمن
 ذلك اى تسليم الرهن بناء على ان الشرط في العقد اللازم لا يجزى الوفاء به لانه مغلوب اللازم جازي او قد سبق في البيع والفرق بين
 ذلك وان هذا استنقذ فيه والتعليل الصحيح انه لا يضمن العيب وانما يضمن الاستيناف بها وذلك ليس بما لم يضمن ضمانه **قوله** ولو
 ما يضمنه المشتري من مبادى وعرضه لم يضمن لانه ضمان ما لم يجب اى لو ضمن ضمان المشتري ماله ما يضمنه المشتري في البيع لو كان او ضمانا
 من مبادى وعرضه بحيث لو ظهر استحسان البيع وجب القلع فانه يثبت للمشتري على البائع ارشى الضمان وهو نقاد ما بين يمينه
 فانما ومقابلها على ان يرجع بذلك على الضامن لم يضمن الضامن ولم يضمن الرجوع به عليه لو ظهر الاستحسان فقلع لانه ضمان ما لم يجب لانه
 الضامن لم يكن مستحفا للارشى انما يضمنه بعد القلع **قوله** وضمن الضامن البائع ذلك اشكال اى في ضمان البائع عهده ما ذكره المشتري اشكال

اشكال التصديق الثالث
المتعلق بالثبوت كونه

بشيء من ايمان مالم يجرى ولا يصح ومن وجود سببه وهو العقد واقتضاء ذلك فان بيع المصنوع مع جهل المشتري يقتضيه وجوده عليه
بما يجرى من التصديق ان هذا الصانع لا اثر له لان ذلك واجب بدونه فانه من مقتضيات العقد فلا معنى لثبوت حيزه لو ضمن مالا يقتضيه
العقد الى جميع به ما هو غير المشتري بغير ظهور الاستحسان كعوض المانع المسوقا على قوله لم يجرى الصانع مالم يجب بل لا معنى لهذا
الاستحسان ان كان في ثبوت ذلك على البائع فلا وجه له لان ذلك واجب وان كان في اقتضاء هذا الصانع بثبوتها ايضا ليكون مؤكدا
فلا وجه له ايضا لانه ضمان مالم يجب عليه فلهذا ومن اشان طول السائق ومع الاثر في اشكال بقاء من احتمال امور ثلثة
مشكوك في احوال الاشياء الاول الخفية ومطلوب من شاء منها وهو قول ابن حزم في مسكنا بصحة العقد من فانه الاصل ونقل الشارع من المصنوع
في حيزه بوجوبه بان مثله واقع في العبادات كالواجب على الكفاية في الاموال كالغاصب من الغاصب وفيه نظر فان العقد المشتمل
بشع العتق لصحتها ووجوب الثاني ان انتقال المال الى ذمة احداهما يقتضيه ان لا ينتقل الى ذمة الاخر شئ فيكون ضمانه باطلا لا
مقتضاه ولا يتحقق الماثل الا ما ثبت عليه ثم وهذا يصح جوابا لما ذكره المصنف في الغاصب من الغاصب لم يثبت الماثل في ذمة مغل
وفا وجب على من جوف يده على المصنوع رده على مالكه على العموم على اليد ما اخذت خطه فودي فان تعدد وجوب البذل للمالك
وهذا لا ينافي في حال فيه بقاء العين وثقلها ومعلوم انه مع بقاءها لا يكون في ذمة احداهما الذي في الذمة وجوبه بها
فظهر ان للبائع مال واحد في ذمة مغلدة ولو لم يكن كذلك في هذا لفر على خلاف الاصل للخص والاجماع لم يجز تعدد
الى غير الامتناع من الثاني الضيف في البذل لكل واحد منهما بنصف الماثل هذا الماثل ولو زادوا فيها حصصا بعباد العبد لان الاصل
صحة الصانع ولما امتنع انتقال الجميع الى كل من الدينين ولا اولوية انتقال الكل واحده منها ما يقتضيه الخاص وفيه نظر لانه خلا
ما اقتضاه العقدان وادارة الصانع بل ان كان العقد صحيحا لم يثبت عليه مقتضاه والا كان باطلا الثالث البطلان للخص الامتناع
الثلاثة وقد بطل اشان فغيب الثالث وهو الاصح **قوله** ولو ضمن كل من الدينين مالا على صاحبه فغيبها مالا على صاحبه فغيبها مالا على صاحبه
فيها ان اجازها وبينا فظان اي لو ضمن كل من الدينين مالا على صاحبه من الدينين انتقل ما في ذمة كل منهما الى ذمة الاخر فيصير كل
واحد منهما مفرعا ومضمونا بغير اصلا فبغايه كس الاصل والدينين فيكون كل واحد منهما مفرعا بالجملة التي يكون لها الاصل أصلا
كل واحد من المصنوع له خلفه معا وبينا فظان بعداء الدينين اذا كان صانعا ليسوا الدينين مستوي كما لو كان لواحد اثنين
عشرة بالسوية فضم كل منهما مالا على الاخر لسواءه فاذا بايئت لكل منهما على الاخر اداء فاستوى الدينان فاداء وصفا فيقع التقاضي
ولا يخفى ان هذا ان كان الصانع دفعه مالا وقع على الغائب فان المجمع على الاجزاء اخرجت ذلك فاعلم ان قوله فغايه كس الاصل
والدينين منها فيه اشارة الى فائدة هذا الصانع فانه وان لم يكن له فائدة من جهة المطالبة بدينه المضمون له انما بطلان كل واحد
عقدا وما كان بطلان لكن بغيره عليه فواضح في باعتبار الاصل والفرقة فالدين المضمون لهما صانعا مضمون في ذمة الاخر
من غير ذلك **قوله** ولو شرط الصانع من مال غيره وجعله على الفس قبل الاداء وجع على الموصي بما ادى وضمنه الموصي مع الغرض هذا
ايضا من فائدة الصانع فانه لو شرط احداهما في العقد الاداء من مال غيره وجعله على الفس قبل الاداء الدين المضمون فان المضمون له
مقدم على الغرض بدينه لتعلقه بالعين المشروطة الاداء منها كما في دين المدين بل احوى لما سبق من احتمال كونه متعلقا بخلق الارش
بالجاذب حتى اجابة مقدم على حق المدين كما سبق في حق من وجع فاذا استوفاه من العين استحق المقتضى على الموصي من جع عليه
ولا ينافي ذلك ان ادى الموصي الدين الاخر لعدم استوفائه الدينين حكما لان احدهما يثنى المجمع لعدم والاخر حتى الغرض فغيب
معهم بالمحصنة فان ادى على ما يقتضيه الخاص غير مستحق الا ان فكيف يقع الساطعة واعلم انه لا ينفذ هذا الحكم من قبله الا ان يكون المال
المشروط الاداء منه بحيث يثنى بذلك الدين اذ لو شرط لكان الصانع واثرا في جملة الغرض وله انما لم يتعرض اليه اعطاء الغرض
من انما فائدة الاداء ومن مال يثنى بالدين على ان يثنى العباد ما ينافي في ذمة قوله وجع على الموصي بما ادى صانعة المجمع والافضل
الثاني كون اداء الموصي في الجاذب ان كان بعد الاجرة لان غير اجم الغرض فلا يضر بل يصير اني ما جعل الشجر انقل كن باع بعد الحج
على ارضه الوجه لان الصانع لا يثنى شئ على المضمون عنه عليه الا بعد الاداء وعندنا وطحا لا يثنى هذه الاصل فبطلانها فلا بد
كون الاصل مطلقا بعد الصانع او كون المضمون عالما بغيره او وصفا بعد علمه فانه لو لم يكن عالما بغيره لما علم لم يثبت عليه هذا الحكم
قوله والا يطلب من غيره ضمانا في الجاذب صانعي فان لم يجز المضمون لهما اجاز ضمانا احدهما دون الاخر طوليب من ارضه ضمانا يجمع

الدين الذي علمها بعض الضمان ويعين اصل الاستدلال فدون الاخر وهو غير قوله فانه فان رفع النصف المضاعف الى ما فصله وبطل
مع اليقين فان دفع من اوصافه فدون صاحب نصف الدين وكان ينبغي ان ياتي بالعض النصف فان الحكم لا يختص بالنصف انما يختص
الى ما فصله الدافع من الدين فان مضاعف نفسه لم يرجع على الضمن عنده وان مضاعف غيره رجع عليه فان وقع تضاد بينه وبين
غيره فلم يخلو بيمينه لانه لم يرض بعضه وصرح في الشيء مخصوصا انما يكون به قوله فان اطلق في الوجه النصف طرادا بالاطلاق دفعه
عن مضاعف شيء من الدين ولا مضاعف المجمع فالوجه عند المضم النصف اي في دفع المدفوع على الدينين بالنسبة لا الضلع من احد
نظر الى عدم الاولين فحين الاول للخصم الحال بينهما ويجعل صفة الان الى ما شاء لعدم الفصل واستماع وقوعه بدونه وبصرفه بان
المدفوع اليه ملكه من حين الضمن فينتج ان لا يفسد شيء من الدين مقابل لان مضاعف ما كان من جهة فحين التوزيع لما قلناه من النفا
الاولوية وهو الاجر واعلم ان المضمرة في قوله في خطا وهذه المسألة ترجع الى الفتوى هنا قوله وبصرف الابرار الى ما فصله
فان اطلق فالنصف طرا فان اطلق بمعنى ما ذكر قوله ولو ادعى الاصل مضاعف في وجه اليقين عليه وعلى الضمان اشكال فيشأ من علم
توجه اليقين في غير خفاء الفصل الى ادعى الضمن منه على الضمان ان المضمرة لما ابرار الضمان من الدين المضمون به ففي وجه
اليقين على المبرر على الضمان اشكال فيشأ من ان اليقين لا يثبت في الغرض لا يجوز فيمنع توجهها على المبرر لانه يثبت فيها جميع
الضمان على المضمون عنه فيكون المحرم اثبات حواله غير يكون اليقين في جانب الضمان وان الفصل من حق على غير الضمان ولا خلاف
الضمان على فصل المبرر بل يخص اليقين في جانب المبرر على الشاخص الثاني من شيء الاشكال على الضبط وهو خلاف صريح العباد فان
قوله في وجه اليقين عليه وعلى الضمان بلنا ووجه كون احد الشقين في وجه اليقين على المبرر وما ذكره في اول منشاء الاشكال صريح
فلا ينعى يمكن احوال الضبط احوال الاثبات ووجه فصل ايضا الغرض لان الواقع من معلوم فهو امر مشكل والذي يفرضه النظر ان وجه
ان المبرر ان صرح في عقد الابرار بتعيين الدين الذي برع منه بحيث علم الضمان بذلك جاز حلفه على عدم سقوط الحق عن غيره المضمون
عنه والاعمال على البتة بل على العلم ان الاختلاف في نقل الغرض لا يوجب اليقين على المبرر اصلا فانه حلف على نفي العلم انتمى المضمون
لدين الذي ذكره المضمون عنه فيفسد ما صلا له علمه فانه ولو لم يكن الا ذلك وعنه يستحق الرجوع عليه وفيه نظر لان عدم علمه بالاضبط
لا يفسد علمه واصل التبع والدين ثالث بالقطع بوجود مسقط احد الدين كما زال اصل الطهارة عما اشبهه من العلم بالحق فان الابرار
ثابت والمبرر منه مشبه على ان جميع الضمان على الاصل واستحقاق الدين انما يكون باذنا منه وهو غير معلوم فيفسد باصلا
علم الاستحقاق فلا ادنى هنا يثبت اوجه من الغرض قوله ولو ضمن الثالث المبرر في وجه الرجوع عليه دون الاصل وان اذن له الاصل
في الضمان والاداء اي لو ضمن شخص ما في دفتره فثبت بغيره ثم سأل الضمان من عملان فضمنه فضمن رجوع الضمان الثاني على ذلك الشخص بالمال
المضمون اذ اداه ولا يرجع على الاصل اعني الضمن عنه اولا وان اذن الاصل للضمان الثاني في ضمان الضمان المبرر وفي اداء المال
لان دفتر الاصل للضمان او السخي قوله فقد برئ هذا عودا الى اصل الباب اي بعد صحة الصلح اذ دفع المضمون عنه الدين الذي وقع
الضمان به الى الضمان او الى السخي فقد برأ اما اذا دفع الى الضمان فلا نه وان لم يسخي عليه شيئا الا بعد الاداء ولكن دفعه اياه فحين ذلك
الدين فان ادعى من فوضه وان ادعى من غيره فام هذا المدفوع مقام ما اداه بل لو ادعى الدين الذي لزم الضمان والضمان فيهما فانه
لا يرجع عليه شيئا اذا لم يرد شيئا قوله وعلى الضمان البينة وانكر الاصل وانكر الدين لانه مدعى على واحد من التدينين فان استخفا
الوجه مشروط بكل من الدين وهو قوله ولو انكر الضمان الضمان فاستحق السخي بالبينة لم يرجع على الاصل ان انكر الدين ايضا
اولا اذن اي لو انكر الضمان في نفس الامر كونه ضامنا فقام السخي للدين وهو المضمون له البينة يكون ضامنا واستحق ما شهد به البينة
من الضمان لم يرجع الضمان على الاصل لانه بانكار الضمان مقرا بانكره لا يسخي فيضمنه المضمون عنه شيئا اذ وجه الاستحقاق على هذا
التقدير انما هي الضمان وفادته ولا ينفصل البينة في ذلك لتكديدها بها بمعنى الضمان واضعافه فحين يكون مطلوب في المطالبين والاخذ
ولا فرق في ذلك بين ان ينكر الضمان الدين ايضا اي مع انكار الضمان او ينكر الاذن فيضمن المضمون عنه مع انكار الضمان وعنده
كما هو في الاصل لعدم الرجوع على الاصل احد الامر من اعني انكار الضمان الدين فان الصبر في انكارها يوجب اليقين الى الاصل
لان مجرد انكاره لا يمنع الرجوع انما يفسد مع استغناء البينة واليمين المبررة او انكلاه الاذن في الضمان ووجه وكذا قوله ولا يرجع
انضا صلا الى اطلاق ما منه بعضهم ولا يستقيم غيره على نقله من المسألة في الضمان الا ان ينكر الاصل الاذن في الضمان ولا يثبت لانه

تبع

ان كان وجوده انحصاراً اي باطناً فلا يفرق بين انكاد الدين والاذن او اظفر بهما وانما الشرط لوجوده انحصاراً ويحق الضمان في نفس الامر به
ففي علم العباد على شيء اخر وهو ان يكون المراد بالضمان المادون له من المدبوع في الاداء بشرط الوجود ويحق نقول ان انكر المادون له الاذا
الضامن المدعى به عليه فام المسخى الدين يثبت واستوفى منهم جميع على الاصل ان انكر الضامن الدين وانكر الاذن لا ينفك وجوده الاستحقاق المحقق
هنا في الضمان لسؤال الاذن في الاداء بشرط الوجود المشترك بين المادون له بالدين فان لم ينكرها لم يفتح جواز الوجود انكاد الضامن جميع
انحصاراً من ضمن الدين بحقه الا ان ينكر الاصل الاذن ولا يثبت له فاعلم ان يقول ان قوله لو انكر الضامن الضامن بان في ذلك لا ينفك ضامنا
في نفس الامر فيمكن ان يكون الضامن الاول على ما ذكره في ان انكاد كان ضامناً في نفس الامر لسؤال الاذن على الضامن عند عجزه انكاد الضامن انما ادى
الدين الى المسخى بالدين لان الاستحقاق الوجودي طرأ به من احد الضامنين الى ادى الضامن الثاني اداء الدين بالاذن وشرط الوجود فاذا
استحق الاستحقاق لانكاد احداهما لم ينفك مطلقاً بل ينفك من نفس الاحضاق في الدعم كلف في جميع انحصاراً الى اخذ الحق في نفسه في نفس الامر بشرط
الاول ان لا ينكر الضامن اصل الدين فانه لو انكره استحقاق الوجود بالطرف الثاني انضام الثاني ان لا ينكر الاذن فان انكره فكما الاول
الثاني ان لا ينكر المعنى من الاذن او يثبت بحجته فان ضعفه استحقاق الوجود ايضا في فلا يكون المراد بالانحصار الوجودي باطناً
كما قبل بل يرجع على هذا التقدير ظاهر وعرفي مطالبته الضامن المنكر للضمان الفرض المذكور ان يقول المصنف عن ان ادب في ذلك على
وجبه بل من الاداء والادب على البينة بالاذن وان كانت وان كان وجه الاستحقاق وهو الضامن بالاذن لان التوصل الى الحق بطريق
لا يكون مشتملاً على محذورين فان قبل هذا السمع ان يشهد البينة بالاذن على تقديم حصوله مع سؤال الضامن ووقوفه مع العلم
بان طريق الاستحقاق انما هو الضامن بسوقه فلا يمنع بانكاد فلما لا يحدد اذا كان مطابقاً للواقع اما مع عدم المطابقة فلا يكون
البينة بالاستحقاق في الجملة من غير تفصيل بواحد من الطرفين انهم يعمرون كمالاً للتعقيد بواحد من العالمين **قوله** ولو انكر المسخى
وضع الضامن بسؤال عدم انكاد الثاني في سؤاله يعلق بالضامن لا ينفك وانكر المسخى دفع الضامن بعينه بسؤال ذلك العجز عن انكاد
تقديمه القول المنكر وانما يثبت يكون الضامن بسؤاله لا يكون انكاد في عالم بطريق اليه انما يبرأه **قوله** فان شهد الاصل ولا يثبت فثبت من صور
التمهيد ان يكون معصراً لم يعلم المصنف له باعصاه فان لم ينفك الضامن في جميع على المعنى عن نفسه اذ الاصل يدفع عنه وهو الحق الى صير
وهنا ان يكون الضامن قد صالح على انكاد من الحق فيكون رجوعه انما هو بذلك للصالح عليه فيقبل ما يؤيده من اصل الحق لو ثبت الاذن على
العجز عن انكاد ذلك موجباً للتمهيد نظراً الى انكاد لعدم وجوب انكاد الضامن بذلك ولا حاجة الى الشك ظاهر في دفع التمهيد فيقبل
وهنا ان يكون الضامن قد ينفك المحرر عليه للفقير المعقود عنه عزاء فان شئت الاداء فيقال الغرض في زيادة ما يفرق به **قوله** ومعها يفرق
فاذا يرجع على الاصل بالاول مع مساواة الحق او صورة اى ومع التمهيد بعزم الضامن فانما الانقضاء بشك الاداء ثم انهم يرجع
على الاصل بالاول لا الذي وقع به الاداء واعلم انه والثاني ظالم فلا ينفك من الحال يكون الاول اقل من الحق والثاني يفدره لكن بشرط
ان لا يثبت على الدين لانه لا يثبت الحق الوجودي بالانكاد علم غير **قوله** ولولم يثبت مدح بالانكاد من الثاني والاول والحق واما اذا كان
الاول اقل فلا يثبت باعتراف الضامن لا يثبت بعينه ولا يثبت مطلقاً الاخذ فاني انا لا اذكر العجز بعينه هو الاول بنواخذ به واما اذا
الثاني اقل فلا يثبت الاول الذي يوجب لم يثبت والثاني ظاهر انما هو الثاني واما اذا كان الحق اقل منها فلا يثبت انما يرجع
لاهل من المدعى والحق **قوله** ولو ادعى الفضا المادون له في غير فانكر المسخى فان كان في عينية الاذن من مفسر بذلك الاشهاد ان كان حق
الاحياط ومعه بطريق الاثبات فلا يرجع عليه ان كان به وان صدق احتمال ذلك حيث لم ينفك به الاصل فاعل ادعى هو المادون
واخذه لاجل حيزه الفضا اى لو ادعى فضا الدين الشخص المادون له في غير فانكر المسخى اى صاحب الدين فلا يخفى اما ان يكون الفضا
في عينية الاذن في الفضا اى حضوره فان كان ذلك في عينية من مفسر في الاشهاد فلم يرجع على الوجه المادون في غير فلا يرجع لان
حق المادون اى من الحق الى الجحيد على الاحياط بالاذن في اسقاط حق العجز عنه ظاهر وباطناً ومعه بطريق الاثبات بالاشهاد فيقبل
عنه المدعى كما يجب على الوجه الاحياط فلا يعلم البيع حتى يثبت العجز ويحق ذلك بحيث انكاد الاشهاد كان لم يثبت فلا يثبت رجوعه او
بقي ان احل في الاذن لما حل على الفضا الذي لا ينفك مدعى الدين فاما الجحيد الامكان وذلك بالاشهاد كان فضاؤه مدعى
ما دون فيه فلم يثبت رجوعه وهذا في جبهه لا يفرق في الحال في الاذن في الدفع وتلك بينه وبين الحق المعقود كدبر وجبهه في نفسه
فان صدق في نفسه لانه مدافع التعليل المذكور وكان الاولى في العباد ان يقول فانكر المسخى فان كذبه ولا يلزم من الاشهاد ان يثبت رجوعه

وان صدره فان كانت غيبة الاذن ففي الوجود احتمالان ينشأان من كونه مفسر لبرك الاشياء وان كان مفسر للاشياء او غيبا لم يزل الاشياء
ولا يمكن لم بعض اذ لم ينفع بالاصيل وعدمه لان المادون فيه القضاء وقد حصل في الاول فرع ظاهر كما بيناه في كتاب الجوهري وعلما في
ذلك بغير الرجوع الى الوجود وان الماد بالاصيل هنا المدحون وهو الاذن مجازا اذ ليس ههنا ضمان فيكون مصنف في غير **قوله** والى الوجود
ببراهنة ومنه فعل ما اذن فيه فلا يخرج استحقاق المادون بظلم المسخى هذا هو الاحتمال الثاني المعادل لغيره اذ حمل ذلك وجهه اذ حيث
كان مصدرا معترف ببراءة من الدين الذي كان يفعل المادون ما اذن فيه فبحسب ما معلوما فلا يخرج استحقاق المادون عن
البشور بظلم المسخى وطلبنا ما وضعه في الاصل انما هو براءة ومنه باطنا فقط وان كان مفسرا ما اذن فيه منع وقد سبق استدلال
بذلك لاحتمال الاحتمالين وان قلنا بالوجود مع المصدقين خلفه على العلم بالادعاء هل المادون احكام الاصيل الى الاذن على تقدير
تلك بينة الاذني على استحقاق الوجود مع المصدقين وعدمه فان قلنا باستحقاق الوجود على ذلك التقدير خلفه على نفي العلم بالا
لان كل موضع لو اقر المنكر لوقع المدعى بتوجيه عليه اليه لعله يفتن بثلث اثنى وعندنا في هذا الاحتمال نظر لان وجوب المدعى عليه في
واحدة من وجهي الدعوى فاذا ادعى المادون الاداء وبان لم يطالب المدعى عليه بما ادعى الاداء قلنا بان الاشياء غير واجبة على القول بوجوب
الاجتناب شيئا بحسب الاداء على بقول واستدلاله فقلنا لو ادعى المدعى انما هو الاصل في حكمها ليدفع في سمع الدعوى واجاب
المدعى عليه بالانكار فوجهت عليه اليه وبينه كان المدعى فعل العجز خلفه على نفي العلم به **قوله** وان قلنا بعد من ان قلنا اليه
كالاول لم يخلو لان غايته النكول فحلف الضامن فبغير كسر الضامن لا يصح وان قلنا كالبينة خلفه فاعلم بترك خلف هذا معادل لغيره
ان قلنا بالوجود مع المصدقين اي فان قلنا بعدم الرجوع مع تعدد في الاذن الذي سماه الاصيل يخرج توجيه اليه عليه وعدمه
على قاعدة هي ان اليه المرددة كالبينة او كالاخر وغيره وان مشي وان بان ان اشبهتم في حساب القضاء فان قلنا انها كالاخر
ولم يخلو في المادون الاذن على عدم العلم بالاذا ولان غايته اي غايته توجيه خلفه اي افضى احواله اذا خاف من اليه ولم يغير
النكول من اليه فبغير على الضامن الى المادون سماه ضامنا مجازا كما سمي الاداء واصيل فاذا حلف صار كالوعد في الاصيل على الاداء
ولا يرجع مع مصدق بغيره لان المدعى عليه وان قلنا ان المرددة كالبينة فوجهت اليه عليه واذا كان كل خلفه بترك خلف المادون
فيكون كالوفاة اليه بما عليه هذا محصل كلامه وعندنا في نظر لان الذي يخلو عليه انما هو الذي ادعى به فقلنا انما هو الذي
ان يكون وهو انه ادعى شيئا او بغيره فان كانت دعواه فلا يشترط في ثبوت ذلك باليه المرددة سواء قلنا هي كالاخر او كالاخر
وعلى ان ذلك الاذن كان الرجوع مستحقا ان كانت الدعوى الثانية فان قلنا باستحقاق الرجوع بهذا الاداء وكونه غير معطر
استحقاق الرجوع بمصدق بغيره باليه المرددة او كالبينة فلا يخلو هذا الذي ذكره **قوله** ولو حمل الاصيل وصدره المسخى فحمل
الرجوع سقوط المطالبة بالاداء الذي هو اقر من البينة وعدمه اذ قول المسخى الذي يحجز على الاصيل الى وجه الاصيل الدفع المادون فيه
وصدق المادون المسخى للدفع القضاء والدفع احتمال الرجوع على الاصيل لان العلم بالقضاء سقوط المطالبة وقد حصل ذلك بغير
فان اذنا المسخى اقر من البينة التي يمكن ظهور مصنفها ومنه نظر في كون المطالب باقتضاء ذلك وانما هو ادعى براءة الذي ظهر له
وعلمه اي احوال عدم الرجوع لان قول المسخى ليس بحجة على الاصيل ومنه نظر لان اتيان ذلك بقوله انما هو من جهة سقوط المطالبة
لا من حيث كونه حجة عليه والاصح عدم الرجوع لعدم تحقق ما يقتضيه الرجوع وهو الاداء المادون فيه واذا راع المسخى لا محققا لا مكان
وجواز المطالبة بين المسخى والاصيل بالصبر عليه على ما اخذنا ان من المدحون **قوله** ولو كان الدفع محضو الاصيل فلا ضمان
التقصير بل يثبت اليه هذا قسم قوله او لا فان كان في غيبة الاذن اي لو كان الدفع من المادون الذي سماه ضامنا محضو الاصيل الذي هو
الاذن فلا اذن عليه حيث انه غير معترف ببراءة الاشياء اذا انقضت الاذن ببراءة الاذن لان امره بالدفع وهو حاضرا فيكون على
الاشياء برون وضاه به فيكون هذا التقصير من قبله **قوله** ولا تفرط لو اشهد رجلا ولم يبين او مضمون في ذلك لان الاموال يثبت
بالصلبين الذين قد حكم شرعا بعد انهما وكذا الرجل مع امرين كل واحد فلا يكون مضمون ببراءة الاشياء وقد همل طريق الاثبات
فكون الشاهد يثبت نفس الامر فاسفين لا بد من تقصير لان المكلف به هو العلة في ظاهره غايته ما في الباب انما لا يثبت الا بالمعاشرة
الباطنة ومعلوم انه لا يعمل بها في نفس الامر فم لا بد من كونهما عدلين في فطر الشرع حين الاشهاد **قوله** وقد جعلنا لكل
مع نظري في كونه لو اشهد رجلا واحدا على المكلف هو معر عند الحاجة الى اتيان الدفع على المسخى نظر في شيء من تعهد بغيره فلا

بذلك فان الفرق بين الشاهد واليهين من انهم يشهدا شيئا او مثله لان الدافع لا يثبت بشاهد واحد من الظلال الواجب هو من حيث
 الاثر ان وهو حاصلها فان الاثر اذا انتم الى اليهين كان مثبثا لكن من علم ان لو امكنه الاثبات باليهين المذكورين فمما بعد فصل
 فاما من جعل بين الواجب هو الاشياء التي لا يثبت الاذن بالاثبات الدافع به فان من لم يثبت بالبينة او عموما فلتا هذا اليهين فمما بعد
 والافتقار على الاشياء او عموما الشواهد وعينهم فلا ضمان لعدم المنطق بل لا بد ان يقاء المشهور ليس بعدد له **قوله** ولو اياه
 الدافع فانك لا تصل للاشياء بعد ان اصلا علم الاشياء وعدم التفصيل لكن تأيد الاول باصالة البراهمة ومنه من حتى الدافع الى لو ان
 الاشياء الدافع وهو المادون فانك لا تصل الى الاشياء بعد ان اصلا علم الاشياء وعدم التفصيل الموجه لعدم استحقاق الرجوع لكن
 الاصل الاول متبدا باصلا وهو انما لا يثبت فيه الاصل من حتى الدافع فان شغل ذهنه لم يكن ثابتا وانما يحدث بالافتقار
 المادون فيه بالاشياء والاصل علم الى ان يثبت فيخرج جانب الاصل فيقدم انما باليهين **الفصل الثاني في الحجة** وهو عند شرح
 المال من دونه من مثل هذا سادف على الضمان بالمخاض الاضطرار فانه قد شرع لتحويل المال من دونه الى اخرى لان المال ينتقل
 من دونه المضمون عن دونه من الضمان والسبب هذا الضمان ان المصالح لا يشترط في الحول في شغل ذهنه المحال عليه جازع النقص
 شعوره الى هذا العلم انما يكون فيخرج عليه من دونه فيكون في الغيب يقول مشغول به يمكن دفعه ان الماد عمل مخصوص شرع لكذا
 الى اخره **قوله** وشرعها كذا في شرط العلم **قوله** وفي التلخيص لا يحتمل ان يكون بالانه لا يشترط في الحول عليه بل هو من المتخلف
 المبالغة والمناشاة شرعها من ان نقل المال من دونه المحال اليه من الحول عليه جازع ولا يثبت من انما دليل الاول ان التمسك باصالة
 عدم الاضطرار يمنع كون الحول في الغيب النقل بل هو انما في دونه الغيب فلا يضر من يجمع ما في دونه الغيب فلا يشترط في دونه الا ان الشرع
 ونقل الشيخ الاصل مع الاضطرار هذا كله انما كانت الحول على مشغول في دونه اما على البري فلا بد من رضاه قطعاً **قوله** وعلمهم بالقد
 لان الحول ان كان فيهما فكل وان كانت استغناء ولا بد من العلم فلا يمكن استغناء الجاهل والجاهل الذي كثر حجة الحول بالجهل
 وبنهم ما يقول به البينة كافي الضمان المشهور الاول **قوله** وفي عدم الدية او كونه صابرة اليه في اشترط طهها مع القول بان الحول على
 الدية جازع فكل **قوله** وعلم الحول باعسا المحال عليه وكان اود ضاه به شرط التزم اي ليس هذا شرط المصنف في علمه بالاعضا
 ثم ظهر وجه حال العقد في الفسخ لانه منصوص من حازم من الصفة **قوله** وهل يشترط شغل ذهنه المحال عليه قبل الحول للمحلل الاول
 لكنه اشير بالصفا اختلف كلام **قوله** صحاح في اشترط شغل ذهنه المحال عليه بعد الحول الجوز ذهاب الشيخ الاضطرار وهذا انما
 على القول بان الحول الاستغناء اما على القول بانها يجمع فلا وعلى الاضطرار فعقد الحول لا يشترط في الضمان لان كل واحد منهما افترق نقل
 من دونه مشغول الى دونه من كان المحال عليه في شرطه لذلك ضامن للذين المحال على المحل **قوله** ولا يجب فيهما وان كانت على ان الواجب
 اداء الدين واثبات الحول اداء وانما هي نقل الدين من دونه الى دونه من يمتنع بدون وفي ما جبر خلا فالاحمل **قوله** فان قيل فم
 وللبلى الرجوع وان افترق لان الحول من جهة البراهمة من الحول فلا يعود بسبب ولولا بنة عقبة من جهة من انما الحول خلا فالعقبة
قوله ولو قل له فم حال الحول في الفسخ لانه منصوص من حازم عن الصفة لوجوب المصنف فيهما **قوله** وهل يجوز في كمال البنا
 والعلم بسبب المصنف اشكال اي لو اقبل على مضمون فاحال عليه وكان معزول لم يعلم باصله فم عقد له البنا فهل يجوز في الفسخ ام لا
 فيشر اشكال فيشاه من المصنف هو العيب بالفسخ فمذا الحكم بان الحول في كمال من حين العقد والاصل دونه وهذا
 اظهر فان المصنف ليس هو العيب الجملة بالعقد بل العيب بالفسخ فمذا الحكم بان الحول في كمال من حين العقد والاصل دونه وهذا
 من دونه المحل من دونه المحال وانما يبره المحال على ما في هذا مذهب ابن الديس وهو المثل وعليه الفتوى لان نقل الحول الى الحول
 يفتقر عدم الاحتياج الى الابد وقال الشيخ لا يبره الى ان يبره في محله في دونه في الحول من الصادق فم وان لم يبره فمذا ان يجمع
 على الذي احاله ويمكن في كماله على ما اذا ظهر افساد المحال عليه فمذا الحول في كمال من حين العقد والاصل دونه وهذا
 يبره من دونه المحال عليه من دونه المحل هذا ما يفتقر على قوله وهو انما قلنا من من ثم انما يفتقر وجها انه متى انتقل الحول من دونه المحال عليه
 صاه في دونه حقا للمحال فاضح بفاش على ملك المحل **قوله** ويصح على من ليس عليه حقا وعليه مخالف على ان يفتقر حقا على من
 عليه من والكلام هنا انما هو من من عليه حقا والكلام هنا انما هو من من عليه حقا والمخالف مخالف والمخالف في المذهب لا يبره
 الحول الا بغيره من اتفاق المحلين في المجلس والفرق والصفحة وكون الحول مما يبره من اخذ البديل فمذا فمذا لا يجوز في الحول الى البديل

١٠٢

فهو لا يجهل المعاد وضمير عليه قبله بضمير ونحوه ان الراجح وان حذر والمعمل علم اشتراط ما ذكره فمسا بالاصل ويعوم او فوا بالعقود
الحالات كان استيفاء فقط فان ابقاء الدين غير جبره جاز مع التراضي وان كانت ميعادا ظهر وما ذكره في مال السلم ونحوه مبنى
على عدم جواز الاستبدال عنه قبل القبض وهو صنف مع ان الحوائج الاستيفاء والامعا وضرة كاسبان **قوله** ويصح من الحوائج
دورها تمسكا بالاصل وعموم او في المعقود والمرد بل في الحوائج دفع الحوائج من الحال عليه على اخر من غير تغيير لمفاد في حق ضمير
ملوا حال المديون في حاله على حدة ثم حاله على بكره هذا على حاله جاز وهكذا في شئ كل من شئ ونحوه في شئ
ومعنى حال الحال عليه برى كالا او دفعه علم ان الحال واحد والمحل والمحل عليه معقد والمرد بدل مدها عودها الى المحل الاول في
المثال محل خالد على المديون الاول فان كانت ذمته مستغنية بمثل ذلك الدين في حاله فلا يوجب الضمير والا فلهما اخذاه من جواز
الحوائج على البرى وعلى من عليه فالفهم هذا لو كان احدهما **قوله** والحالة بما لا مثله المردية المحل بالقبض فانه الذي لا مثله له
هنا ما على ان الواجب الضمير ثم ينقل الى العينة للغير حيث لا مثله وان كان المذهب ان الواجب فيه من اول الامر العينة
لكن المصنف اذا وثق صحة الحوائج فيه وان قلنا ان الواجب فيه هو المثل ثم ينقل الى العينة لان الوصول الى الحق يمكن بالمثل وبالعينة
فيما لا مثله ومعنى الوصول الى الحق فلا مانع من صحة الحوائج **قوله** وبالتمتع من الحوائج لان حوائجها بل الى التزيم ونحوه لا ينافي
نقل الى ضمير اخر ولا استيفاء **قوله** وبما لا كذا بعد حلول البيع وقوله على شكل اما بعد حلول البيع فلا يثبت ذمته المكاتب في حق
الحوائج على العبد وما قبله فاشكال من المصنف وقوله في الحوائج ومنع البيع من الحوائج على العبد واصل الحوائج في حق نفسه فلا
يمكن ان لا يثبت بالاداء وعلته الا اشكال الذي ذكره المصنف من جواز تجزئة نفسه وامكان من قبل حلول البيع فظهر علم الاستحقاق ومن
ما لا يثبت بعقد لازم ومنع جواز تجزئة نفسه ولو سلم فلا ينفص حاله عن التمتع من الحوائج والاصح الحوائج مطلق **قوله** ولو حال المكاتب
السيد على انسان مال الكفاية من الحوائج عندنا وعند كثير من العامة ذكر المصنف الذي ذكره وهو المارد من قوله ولو حال المكاتب
يشترى ما باعه جاز كذا في كذا لو كان له على اجنبى دين فاحال عليه مال الكفاية لم يجز عليه وفيه ان هذا لا يضر مغيبا فله لان الدين
شامل للمؤمن وغيره **قوله** ولو حقق المحل الدين بمسئله الحال عليه وجع عليه وان يشرع لم يرجع من الحوائج عليه على بعد صحة الحوائج
الدين من ذمته المحل الذي هو المديون الى ذمته المحل عليه والحكم ببرائة ذمته المحل لو ان المحل فقه الدين الذي حال به فان كان ذلك
ممسئله الحال عليه على من يرضى بغيره عليه لا يرد ذمته مسئلة المقتضى للرجوع وان يشرع الى من يرضى بغيره فان ذلك بعد من عاداة
لم يفسد البيع لم يرجع عليه صلا به من الحال عليه من الدين **قوله** ولو طالب الحال عليه المحل بما يرضى المحل فادعى شغل ذمته فدم
قول المنكر مع البعير اى لو حال المديون على غيره وقيل وادى الدين فطالب الحال عليه المحل بما يرضى المحل فادعى شغل المحل شغل
ذمته الحال عليه على ما دى فانكر قوله بالبعير لانه منكر للدين والحوائج لا ينفص شغل الذمته على الاصح ولو قلنا بافتقارها ذلك
فالاصل براءة ذمته المنكر فجعل فان قيل الاصل صحة الحوائج فيعان فان قلنا سباني انشاء الله تعالى بهان علم الامهات بلنا
الاصل عن ترتيب من لا يرجع الحال عليه براءة ذمته لا بعد الاداء لان الحوائج في هذه الضمان **قوله** ولو حال البائع ثم ردت
السلمه يجب سابق فان قلنا الحوائج استيفاء وبطلت لانها من غير ارفاق فاذا بطل الاصل بطلت هبة الامه وفاق كالمشتري بطلت
مكسرة فاعطا وصحابه ثم فسخ فانه يرجع بالصالح اى لو حال البائع بالقبض من المشتري على ثالث ثم ردت المشتري بالسلمه بوجوب
سابق على العقد بنى الحكم على ان الحوائج استيفاء او بيعا وحيث ان قلنا بالاول بطلت لان الحوائج على هذا العقد فوقع
وصالحه للدين بمجمل ما في ذمته غيره وفاق لما في ذمته فاذا بطل الاصل وهو الدين الذي دفعه الارفاق بافتقار ملة ذمته الغير
عنه بطلت هبة الارفاق التا بعد الامه الاصل بقاء التابع بعد انقضاء البيع واما قلنا تلك الهبة ان تابعه للدين لانها هبة لا
التابع للدين فطحا على القول المفروض وهذا كالمشتري بطلت مكسرة بشتا ثم دفع عنها صحاحا فطحا ثم ردت العتابة
بشرط الصالح والايضا يطالب بمثل المكسرة ليعين البيع بغيره الضمير وان كان قوله لا يضر لان ما **قوله** وان قلنا
انها هبة بغيره وان قلنا انها هبة من لم يطل كما لا يستبدل من الثمن ثوبا ثم ردت بالعبه فانه يرجع بالثمن الا ان الثمن
ان الحوائج عقد مقصود به مقابل احد العوضين بالآخر على جهة الاعيان فيكون معال يطل كما لو استدل عن الثمن المتفق
ثوبان باع احدهما بالآخر ثم ردت المشتري المبيع بالعبه فانه يرجع بمثل الثمن لان الثمن قد صار ملكا لآخر بالشوب لانه ملوك ميعا وضرة

فهم

ان

مستقلة وما به على الحال استيفاء وانها كانت اعتبارا وبيعا كالمستعملين مدين ولما جاز في القوة الامع التفاضل في الشرف ولو
 على المحل تسليم ما حال به كما يجب على البائع تسليم البيع فلا يبرمج المحل ولا وكل الوازم باطلا فظهر ان القول بانها استيفاء واخرى
قوله فلهذا في الرجوع على البائع فاصدق من هذا نظير على القول بانها اعتبارا اي على هذا المشتري الرجوع على البائع بالذات
 الحال لا في هذا وملكه بالحق الذي هو خاصته اي لا على الحال عليه كالوفاة ما في مندر بعض طرطير البطلان على المعادضة الجارية على
 ذلك العوض وقد يفتقر الدين المبيع فانه يرجع على البائع لا على المدين هذا ان كان فلهذا في ذلك الدين فان لم يكن فلهذا في نفس
قوله ولا ينعين المقبوض اي على تقدير قبض البائع ما حصل به ثم يفتقر المعادضة بالعلة فيعين ذلك المقبوض للمشتري لانه ملو البائع
 بعضه معاوضه بالاستقلال بل الواجب مثله **قوله** وان لم يفتقر هذا من غير ان يكون كونه الحال المعاد اي وان لم يكن البائع قد قبض
 ما اصيل به ثم طرأ الفسخ بالعلة من قبضه لانه ملكه معاوضه مستقلة **قوله** وهما المشتري الرجوع قبل قبضه فلهذا في شكله انما هو في الحال
 كالقبض ولهذا لا ينعين البائع بعد السلف ومن الغنم المقتضى وانما يحصل حقيقة اذا فسخ المشتري بالعلة ولم يكن البائع قد قبض
 به عن الشيء فبنا على ان الحال الذي هو على المشتري الرجوع على البائع بمثل المال الحال به فيه اشكال عند المضمرة فليست ان الحال
 القبض بل لكان البائع اذا اصيل بالقبض وقبل لم يكن له حبل السلف ولولا انه لم يقبض لم يكن له ذلك فانه هو ذلك الحبل الى ان يعقب
 خلاف ومن اخذ العوض من البائع انما هو عن المقبوض والا لان لم يحصل القبض حقيقة وان حصل ما يفهم مقام قبض شيء لان
 البائع حيث ملك الحال به بالحق الذي هو بيع خرج ذلك عن كونه ملكا للمشتري فلا بد ان يثبت هو ضري في ذمة البائع حيث حصل الفسخ
 وثبت الرتبة العوضين ولا اثر للقبض وعده في ذلك ولا يفتقران الغنم ليس للمقبوض بل لما ثبت في ذمة البائع بل لا من الدين الذي
 ملكا للمشتري ومن هذا يعلم ان ثمره الشيء الاول من شقي الاشكال يكون الحول كما لا يفتقر على المصنوع والصحى ما قلناه فالامع
 له الرجوع في هذه الحالة ولو قلنا بان الحال اعتبارا **قوله** فان معناه ان الرجوع قبل المشتري مطالبه بحبل الحال ليرجع اشكال فان
 معناه الرجوع على المشتري على البائع حيث حصل الفسخ ولم يكن قبض ال ان قبض هذا المشتري مطالبه البائع بحبل الحال اي قبض المال
 الحال بل يرجع عليه شكل عند المضمرة فليست ان لا يكون من قبضه على قبض حبل الحال حتى للبائع ولان وجوب الغنم من قبض
 على القبض واسخفاف المطالبة من قبض على وجوب الغنم ولو توقف وجوب القبض على استحقاق المطالبة لم يرد في الدين ولو لا
 ذلك لا يمكن معاندة البائع اياه بما جاز قبضه فيؤدي الى ضياع ماله وهو ضرر من قبضه لا ضرر ولا ضرر ولا يفتقر على هذا
 الاشكال ان المشتري الرجوع كان لم يقبض البائع كما قد يقال في بيعه على الوجه الاخر الثاني من شقي الاشكال صيغ لان الجواز
 مال الانسان عليه يترتب عليه حتى لو لم يكن قبضه ذلك ضررا والضرر لا يزال بالضرر **قوله** وعلى تقدير البطلان لان البائع على حال
 عليه ولو لم يرد المشتري وينبغي حظه فلهذا في هذا نقر بعلم ان الحال استيفاء وجب اليه بعد الفراغ من التفرع على انها اعتبارا
 وصورته ان البائع انما يقبض من الحال عليه ثم طرأ الفسخ فبنا على بطلان الحال الكونها استيفاء لما اشيع الاستيفاء عند الجواز للمبايع
 ان يرد ذلك المقبوض الى الحال عليه لانه مال المشتري وقد يفتقر من البائع من الدين كان عليه كونه له ولا لا منع وهو عن دينه فلا
 يرد ذلك بغيره والدين منه على المشتري وينبغي حتى المشتري في ذلك الذي قبضه البائع ما قلناه **قوله** فان تلف فلهذا في
 لانه قبضه بلا عيب ماله الذي هو الشيء فيكون مصنف **قوله** وان لم يفتقر فلا يفتقر اي وان لم يكن البائع قد قبض مال الحال فلهذا في
 الفسخ فلا يفتقر لان يخرج من الاستحقاق الامتناع الاستيفاء بعد سقوط الدين **قوله** فان قبضه قبل دفعه عن المشتري
 بمثل ذلك لانه كان ما ذوقا القبض فلهذا في بطلان اصل الاذن والاجماع ان الذي كان ضامنا لا يفهم بنفسه
 الوكالة عقد فلهذا في الحال الذي لا يفتقر البائع مال الحال في هذه الحالة وهو طرأ الفسخ قبل قبضه اياه وقد معناه منه فلا يفتقر له فلهذا
 ان لا استحقاق له وهو يقع عن المشتري بحيث ينعين له هذا القبض فلهذا لان احدهما نعم لانه كان ما ذوقا في القبض فلهذا في شخص
 وهو الحق فلهذا في بطلان اصل الاذن فلهذا في ان الخاص اذا ارتفع بغير العام وهو الاجماع لان الاذن العام انما كان في صفة الاذن الخاص
 والاذن الصمغ لا يفهم بنفسه فلهذا في ان الخاص ما تضمنه ويقتضيه والوكالة عقد فلهذا في الحال لانه لو ثبت الاذن القبض هنا كان
 وكالة استثنائية القبض من المالك فان الذي عاين من قبضه القبض هنا انما هو القبض عن المشتري وليس له الوكالة ما تضمنه الا
 الحول ومعلوم انما عقلا ان مختلفان لا يفتقر احدهما الاخر **قوله** فلهذا في الوكالة لانه فان الاذن الصمغ يفتقر ويطلب الغنم

يقول اصل الدين

[illegible]

بالنسبة اليها بعد ان ظهر ما يدفع الثاني وفي المذكور صرح بان كل الخصال حلف المشتري قال ثم جعلنا المبيع المردود لا لا يملك
الحال وان جعلناها كالبيعة في الحكم كما لو حلف لا يبيع للمشتري فانما البيعة عارية وبها اكملنا ان هذه احدها المعنى في الخصال مع
نكون في المشتري وان لم يظهر بعد والراجح الثاني ان كل حلف على حال ويكون وجود المبيع كعدمها على تقدير ان المردود كان البيعة
فلا يكون لهذه البيعة فائدة اصلا على هذا التقدير المعروف ان من كذب امره دعواه لا يسمع دعواه اصلا فيلحق في ذلك **قوله**
وفي صحيح المشتري على البائع اشكال ينشأ من المعلوم في جميع على ظلمه ومن انه يفتي بغيره بان اذا حلف المحال على نفي العلم بالحق المحال
الحال من المشتري وهل يرجع به المشتري على البائع في اشكال ينشأ من ان الظالم المشتري بغيره انما هو الحال حيث يقول ان المبيع هو المعلوم
انما يرجع على من ظلمه لا على غيره ومن انه يفتي بغيره فان المحال يفتي في الاذن في القضاء فانما يفتي لم يرفع مجموع الاذن وينظر في علم
ما سبق والايجان لا يرجع من حيث انه يفتي بغيره وان شري فلا يكون بغيره وكيف يكون كله وهو واجب عليه بغيره وواجب الحاكم
عليه وليس ذلك ما بلغ من اعطام والى جميع عليه **قوله** ولو صدقنا المحال وادعى ان المحال بغيره يفتي بغيره مع المبيع لان الاصل صحة المحال
اي لو صدقنا المحال البائع والمشتري على ان العيل هو وادعى ان المحال بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
المعنى في مقدم **قوله** بيمينه لان دعواه موافقة للاصل هذا يحصل كل امره وينبغي نفي المجهول بان يفتي اذا ادعى المحال بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
بل هو بخلافه في المحال عليه مع خلقه فان ادعاهما بدين اخر فاراد ان يكون المحال عليه في نفي الكاد الحوالة بغيره منكر الاصل الذي هو مظهره فان
اذ بالدين فتقدم في كل مدعى المعنى في المحال بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
اعترف بالنسب التفتي لذلك وهو المحال فان الاصل فيه الصحة فتقدم عن الاصل الاول ونفي الاختلاف في نفي الفاسد موجب للمبيع على
من يكره كما لو اختلف في صحة البيع وفاد فان القول في ذلك مدعى الصحة بيمينه وان كان الاصل بقاء الملك على ما كانه لخص ما قلناه ومثله
ما اذا ادعى المحال ونفيها مع خلقه لانه سواء اما اذا ادعاهما بدين اخر او نكر المحال عليه فتقدم بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
فيكون ان يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
لا يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
المحال بالدين يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
وادعاه المحال انما يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
لانها لم يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
بالبيعة **قوله** لو حلف المحال بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
ومعناه ما عساه به بالاصل بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
لفظ المحال مع العقد بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
بعد بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
الوكالة لانه يعرف بلفظه باعنا واستغنا في معنى الشخص وغيره وكذا هو معروف بما مضى لا يعلم صدق الامم بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
ولا عساه في قولنا بالاصل من بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
الظاهر يجب حمله على حقيقة لان الواجب على التكلم بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
الاغراء يجهل المقصود والاصل فلا نفي اذا كان الواجب حمله على ذلك كان دعواه بعد ذلك مخالفة للاصل صلى ان هذا الوجه
هذا العلم في جميع الاجواب من بيع وصح وافراد ونحوها وما الثاني فلان الاصل الذي ادعاه قال بالمحو الذي صادف بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
الاصل فيها الحقيقة والصحة فلا يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
وهو المحال لان اللفظ الصادر بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
الغرض في عدمه لا يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
فكان المصنف لمحاكون المحال استغنا في معنى الشخص وغيره وكذا هو معروف بما مضى لا يعلم صدق الامم بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره
ملوك المحال حين الاختلاف وليس كذلك لان نفس المحال استغنا في معنى الشخص وغيره وكذا هو معروف بما مضى لا يعلم صدق الامم بغيره يفتي بغيره يفتي بغيره

وضع البدل فيقف على رما الحال وليس هو كالايقاف بعينه المحال فان الملك فيه سؤفت على العنصر ومن ثم يجوز الابدال قبله على هذا يكون
 قوله ولو لم يقبض قدم قول المحل قطعاً في غاية السجد وما قطع برغبة **قوله** ولو انعكس العنصر قدم قول المحال الى لو اقام المديون بعد اتمامها
 على ما ينفذ المحال احلت فقال بل كذلك قدم قول مدعي الوكالة وهو المحال بعينه عملاً باصالة البناء الحسين والمديون يدعي خلافها وهذا
 فكان عليه البينة فيظهر فائدة هذا الاختلاف عند انقاس المحال عليه ونحوه في وجهه نظر لان الاصل في اللفظ المحبض والمحل على المحال خلاف
 الاصل في المحل اعرف بلفظه وحده والاصل الذي ادعاه بالنسبة الى المحبض ذال بالسبب الواقع بينهما ومن هذا علم ان ما احلت
 هنا ايضا في غاية السجد مع نفا الفضة كاسبق من مجي الوجهين **المسئلة الاولى** فلا اقل من مجبها هنا ط كان عند احد هما ارجح في الذك
 جعل هذا الحكم فيما اذا لم ينفذ على لفظ مخصوص وما اذا انقضى على المحال واختلاف هذا الاختلاف فالوجه في المسئلة الاولى على العكس
 هنا جهل كذا لم يأت باللفظ على وجه المحال المجاز فان ان كان كذا قال احلت بالمائة التي لك على على المائة التي على زيد ثم اختلفا
 الاختلاف السابق فان القول قول مدعي المحال لا منقاع اداة المجاز وقطع في الذك **قوله** ولو لم ينفذ على جوبان الاقضية قال المحقق
 وقال المديون وكل في اسما ويرى مدعي المديون على لو لم ينفذ الشخص **الذات** جوى بينهما العقد على جوبان اللفظ الى على جوبان
 ما سبق ذكره من لفظ المحال لا للام للعهد الذي لو قال المحقق المديون احلت في مالك على فلا ن وقال المديون وكل في اسما
 ومن فان المديون مضد بعينه اذا الاصل علم المحال فيظهر فائدة هذا فيما اذا كان الثمن بائناً او ادا بالبدل واذا كان الناصر
 للذم الى البلاء المديون اذا كان في عين ولم يشرط الاداء في غيره ذلك دفع ضمه من المديون عما يدفعه ضمه سواء كان بالعام
قوله فاعلم ان يكون جيف فيسجل ذلك لا نفع له بانكاد الوكالة ولم يطل البند المديون بالمال لا يصنع حصة ويحمل العدم الا على اية براءة
 يدعي في الحوالة اذا حلف المديون على نفي المحال انقضى ظاهر فان لم يكن المحقق ينفذ الذي وقع الاختلاف في المحال اية
 والوكالة لم يكن له قبضة ظاهر لان الوكالة يندفع بانكاد اياها فينزع على فدية كونه جلا والمحال مستفهم لكن لم يطل البند المديون بما له
 لا يصنع حصة ولان كان في المحال في الواقع فقد نزع عن المحال وصير له ظاهر بعينه فظلم بذلك فان كان الوكالة فقط لهما
 عليه ويحمل علم استحقاق المطالب لان المحال ينفذ في ذمة المحل يندعوها اياها ما عرفت براءة ذمة المحل كيف يطل البرر بما لبنا
 ولا يعلم ان لم يشرط لانه لا يملك ما يستحقه من عمه هذا الحكم في الظن وفيما بينه وبين احد جمل ما يعلم انه الحق **قوله** ما لو قال المحقق
 وكل في فقال لا ابل احلت صدف شكر المحال في العين واليمين للمحقيق العنصر لان انكار الوكالة ينفذ في الغرض الى لو قال المحقق المديون
 وقال المديون لا ابل احلت عكس الاول صدف شكر المحال كذلك ما سبق فان الاصل العدم والاصل بقاء المحقق كما كانت في الغيبة
 منافعة لان موثقا بشعر في انقضاء حكم هذا لما قبل مع انقائها في مضد في شكر المحال الزولو قال فان المصدف المديون فيكون الاختلاف
 بينها وبين ما سبق مضد في المديون وعلمه في ذلك المحقق العنصر ظاهر لانه ينافي المحال بانكاد المديون لان الاكاد يستفهم الغرض
 لو كان وكبلا **قوله** وان كان مضد لا اذ يبا نه يملك لانه حلت حصة وصاحبه بزم انه ملكه فلا اقل من ان يكون ذلك اذ في التملك
 فيحمل العدم لا انقضاء العنصر وهذا الحكم ظاهر وبما طنا على فدية صدف في دعوى الوكالة فاما على فدية يكون الواقع المحال في انقضاء
 ملكه واعلم ان شخشا الشبهة بعض جواشيه جواز لقوله يملكه معنيين احدهما اذ الملك الغرضي لان المديون بزمه ذلك وهو
 من جنس المحل فبذرة قوة المعين بعينه خصوصه من جهات الفضا فلا يحتاج الى امر اخر الثاني اذ جواز التملك فيخفف حصول الملك
 على احدهما من المديون بالنعيم كان يقول خذ ما في يدك او ما طلبه يدع عنه فيما خذت ما وعندي ان الثاني
 بعد ان المبادر هو ملام المصم ملكه من غير ان يوقف على شيء اخر فاما ان يجعل ذم المديون بمنزلة النعيم اعلم ان يكون الحق في ملكه
 على بعض الضم ويجعل دعاء المحال المقتضى ليدوة ذمه بحيث لا ينفذ عليه المطالبة بعل ما طلبه حيث لهما الحق من المماثلة او
 الدين مما طل وزيادة فليس في له الاخذ مفاصله على كل حال فاما ذم المصم هو المختار وكل من الامر من الاجنيز فيحمل **قوله** وان
 تلف حمل عدم الضمان ولان الوكيل امين وثبوت لان الاصل ضمان مال الغرضي يداخر ولا يلزم من مضد في ثبات الوكالة
 لفسط عنه الضمان اي وان تلف المال المضمون في يد المصنف في ضمان وجهان ولا يخفى ان في وجه الاحتمال الاول ضعف لان
 صغرى العباس المضمون يجب ان يكون هكذا فان مضد وكيل ومعلوم ودها اذا الوكالة لم يثبت فيكون الاحتمال الثاني اقوى وهذه المسئلة
 ما يخرج على فاعلة بين معرفته بين الفقهاء وهو ان المبرر في شيء لا يكون لا يثبت شيء اخر ومن صودها ما لو امر الوكيل بالبيع ويضن

الثمن بها وان كان الوكيل المفيض حلف الوكيل لا سيما انه لو خرج المبيع مستحفاً ورجع المشتري على الوكيل بالغير لعدم ثبوت الوكالة لم يرجع
 الوكيل على الموكل لان اليدين دفع العزم لا لاثبات المال على الموكل فالقول الان في الموكل بيمينه **قوله** لو شرط ان يحول العقب بغير
 مثلاً فالأثر بالبيع وان كان حالاً اي وان كان الشيء المشروط مفضراً لم يكن مذكوراً للدلالة العقب عليه ووجه العقب انه شرط لا ببناء
 مفتضه العقب فيكون اشتراطه سابقاً ويجعل العزم لان الحوالة على حواله وضعفه فلم لان حلوله لا ينافي اشتراط الاجل والاصح الصحة
 وتوجيه الشايع الصحة يكون الشرط سابقاً في بعض المصادفة **قوله** وجازت بلفظ الحوالة لا لاشتراكها في المقتضى وهو مستحفاً
 المقابلة في المقتضى من الوكالة اذا المقتضى من الحوالة لا لاشتراكه فيه فيكون مع العقد بالجان ولا يمنع ذلك حضور ما في العقد الجاني
 لانه يباع فيه الوازم **قوله** ولو انعكس الفرض فان شرطنا الشغل في افتراض انعكاس الفرض ان يجعل بلفظ الوكالة فان شرطنا
 شغلنا في الحال عليه الحوالة ولم يكن الحال عليه مشغولاً لانه كان ذلك افتراضاً بلفظ الحوالة جازاً فيجري عليه حكمه وانما قلنا انه
 لا يلبس معنى من المعاني اذ يرب الى الوكالة والحوالة من **قوله** فان فرض الحال وجع على المحمل وان ابراه لم يصح لانه ابراه لم يدين على
 فان فرض الحال عليه مع الحال عليه وهو الفرض على المحمل وهو المقتضى وان ابراه الحال وقع لانه لا يدين له عليه اذ المقتضى منه
 الافتراض **الفصل الثالث** الكفالة وهو عقد مشروع للعهد بالنفق يتجلى ان يصح التكفل بالاعيان الممنون فلا يثبت له هذا
 التعريف **قوله** ويعتبر فيه رضى الكفيل والمكفول لانه ان ثبت المكفول منه لان اثباته حتى على شخص اهل وجع ثبت كونه فلهما ينفق
 على رضاه وكذا المكفول لان اثباته حتى على شخص من دون رضاه باطل دون المكفول عند علمائنا قال في الذكر وحكي في الخبر
 عن الشيخ المبطون اعتبار رضاه وكذا عن ابي داود ليس قال فيه فوه وهو مذهب الشافعي ووجهه ان رضاه وانما في لم يرضه
 المحض ومعد عليه ان ان عليه من المكفول له وجب عليه المحض واذا اقل من ان يغدر فوكيل وان لم يظلمه فيمكن ان يوق بذلك
 التكفل بغير التسلط على الاضمار وسبب في كلام المصنف انه لا يجب عليه المحض ومع الشروع وعدم ظلم المكفول له ويشترط
 ايضا الاجاب كونه كفلت لك ذلك فلا بد من وعده والقبول على الفوق كونهما بالغير من كمالين **قوله** ويعتبر المكفول فلو قال كفلت
 احدهما او ذين فان لم ائت بغيره او بغيره بطلت بشرط اعتبار رضى الكفيل ولا جبر في دفع الابهام فلو قال كفلت لك احد
 هذين لم يصح لانه لا يعلم المكفول بغيره فبطلت الكفالة في محرم بشرط والكفالة لا تغلق كاسبان وكذا لا يصح لو قال كفلت بزيد وعمر
 مثل ما سبق **قوله** وبغير الكفالة فلو قال ان حبست فانا كفيل لم يصح على سبيل منشا ومن دونه ان يابى العباس من الصمغ من غير ان الكفا
 ان حبست ولا فعلى من ثمانية ودم فقال لونه الداهم ومن الاستيابة الشريعة انما هي موضع الشارع ولا يثبت الوضع بمثل هذه الاثارة
 حضورها ما علم عدم جواز نقله ولان التعليق بغيره عدم الجزم بالكفالة ولان اثر السبب يجب ان يثبت على وفيه والام يكن
 صحيحاً كما هو مقرر في الاصول ومع التعليق يمنع ذلك ولان التعليق عليه يمنع ذلك لان التعليق عليه يمنع كونه اجزاء واذا اشترع
 ذلك اشترع عبارة في العقد فيجوز ان يشر بدين التعليق عليه والتعليق ببناء فيه كونه مضموناً فلم يبق الاطلاق العقد وهو الاصح **قوله**
 ويصح حاله وهو عليه على كل من يجب عليه المحض وحكم لان المحض حتى شره ولا مانع من اشتراط الاجل والحلول واشترط
 الشيخ صحة ما جيلها فيها **قوله** من زوج بدينه الغريم زوجينها وخرج بغيرها الكفالة السعي في احضارها وللشافعية قول بالبيع بناء على
 ان الكفيل يبرم ما على المكفول لولم يجره لغيره هذا **قوله** او صبي او محزون ان ذل يجب احضارها للشهادة عليها بالانفاق فانه
 وبما لم يكن الشاهدان محبتاً بمكة ما عجزهما الشهادة بدينه الاحضار **قوله** ودين الجور لا مكان تسليمه بامر من حليم ثم
 يعيده الى المجلس اي يجوز الكفالة لان تسليمه يمكن بامر من حليم ثم يعيده الى المجلس ان اداد ومثله الكفالة بالغائب وضع صح كفايتها
 ابو حنيفة لغيره التسليم الحال ولا فرق في ذلك بين كون المحض ظاهراً **قوله** او عبداً بائناً حتى ابا ذر ويؤخره السعي
 رده وخصائير الشهد كفايته من مولاه ان كان معناه لا لادان وهو مخرج صحيح **قوله** ولا شرط العلم بقدر المال فان الكفالة
 بالدين لا بد ولو قلنا بلزوم العزم لو لم يحضر المكفول به فوجوبه بذلك لا بالكفالة **قوله** ولا يصح على حد يدينه لانه مبني على
 ولا لانا حنيفة صدق لفضاء امر المتيقن من ان الكفالة في حد **قوله** ولا فرق بين الكفالة الكتابية والغير انما احصلوا
 ملابون وكلها موجب للاحضار ولانه يصح ضمانه فكفالة على وضع الشيخ واما البراج بناء على انه لا يغير نفسه والادب
 انظر **قوله** ومنع بده مال مضمون كالعقب والمسام ان قلنا يصح ضمانه فلا يجب في صحة الكفالة وان قلنا لا يصح الضمان فان

محض الكفاية لان هليجها فيكون هذا في جزئ الا ضرب فيكون صغفا العلم لان ما عليه ليس هو التعيين لنوعه من عند علم الاضمار
 لو قلنا بعزم **قوله** وضمان عين المعصية والمسام لونها على ما لكها الى الا ضرب محض ضمان عين المعصية والمسام وعزمها من الاعيان
 المصنوع لونها على ما لكها ويحتمل ان يكون هذا واجب في ضمان ذلك ويشكل بان كانا ضمنا فاشترط كون المصنوع به حقا حقا الذي
 وان كان كذا فشرطها التحمل بنفس وكلها مستف **قوله** فان دبرتي من الضمان وان تلفت فقل ان امر بالقيمة وجهها الا ضرب العلم
 المكفول وجهه لان ان مضى ضمانها ودماع المبادىء والقيمة مع التلف وجهه العلم ان الوجه المبرر لان الضمان انما كان له فاذا تعدت
 بالتلف لم يجز شي احيى كالمكفول ولو قلنا بالتحمل كذا لزم الخبر الثاني لكن القول به بعيد **قوله** والكفاية ببلد الميت اذا قد يفتنى
 احضاره لاداء الشهادة صوبه حيث يكون الشاهد قد يحمل الشهادة على الصورة ولم يعرف السبب **قوله** والسبب الكمال
 بلد العقل الى اخره اي ما للسبب كمالا لما لا يكون في بلد العقل الى اخره وسبب ما يعلم من السبب الكمال الشئ نعم فينظر الى كمال الشئ
 انصرف الى بلد العقل ولو شرطه كان كذا لم يمتد منه غيره لزم الوفاء بالشرط **قوله** ويجزى الكفيل عن العدة ببلد ما في المكان
 شرطه بلد الكفاية لو اطلق اداة السخني او كرهه يخرج السليم من كونه تاما بان يكون في بلد ظالم او دونه من مجموعته ونحوه
 ونحو ذلك واذا سلم كذا فلم يسله قال في التذكرة الا في ان يملكه الاشتغال على الامتناع وان سلمه اليه فلم يسله ولا يجب دفعه الى الحاكم
 لان مع وجود صاحب الحق لا يلزم دفعه الى من يتقرب عنه من حاكم او غيره وهو مخير **قوله** ويجوز المكفول في عين الشهادة عليه
 لزم منها بعد الدفع ان حرمنا النيش لخذ المال اي يخرج الكفيل عن العدة بذلك لانه لم يتعهد بالمال بل بالنفس وقد فانت
 بالموت ولان المبادىء الكفاية انما هو الاحضار في حال الحيوة وهو المتعارف بين الناس فيحمل الاطلاق عليه وهذا في عين الشهادة
 عليه من وصونه لذلك على عدم الاحضار في حال الحيوة فان دفع وجب من النيش لخذ المال لم يمتد منه
 ايضا يخرج من العدة فيكون يشك بان يثبت الميت للشهادة على غيره من الاصور المستثناة بالاستقلال عن غيره من غير
 على جواز النيش لخذ المال فلا يلزم من تجزيم النيش ثم خذ به هذا وقد سبقه احكام الجواز والنش لعل منها فلا يبرر بل
 نعم لعل بعض صورة الميت بحيث لا يعرف بما يرى الكفيل **قوله** وببطلان بفسر اي يبرر ببطلان المكفول برفضا تسلما فاما الى
 المكفول لانه الفصد دعه الى المكفول فلا فرق بين حصوله في يده بالكفيل وبفسره فاما غيره لكونه لا بد ان يعلم نفسه من جهة
 الكفيل فلا يبرر بل دونه لانه لم يسله لغيره ولا احد من جهته ولو سلم جبري الكفيل ايضا اذا كان من جهة الكفيل ويجب على المكفول
 له التسليم لو كان التسليم باذن الكفيل لانه وكيل له والام يجب لعدم وجوب مضى الحق من غير من عليه لكن لو قيل يرى الكفيل هل
 يجب عليه التسليم لو سلم الكفيل بفسره او يكون كالا جبري ثم اطلقا فم نعم ولعل وجوب التسليم على كل منهما في شرطه في ذلك فم
 اداه احدهما برى الاخر ولا يصح كون الوجوب على المكفول في الكفاية بنبعا للوجوب على الكفيل **قوله** وبابره المسخو لاحدهما
 بالكفيل فقط واما المكفول فيسقط الحق المقتضي لبطان الكفاية **قوله** ولا يسله قبل الاجل او في غير المكان المشروط وان انتفى
 الصرض منها على اي انه غير التسليم الواجب فلم يجز بعد ولا بعد به ولا يجب بقوله وقال الشيخ وابن البراج يترفع مع انقضاء الصرض
 والاصح الاول **قوله** ولا يسله من حسن الظالم بخلاف حليها كما لان ذلك الخليس من غير استيفاء وحضره لان التسليم لا بعد لتمامه فلا
 يجب قبوله بخلاف حليها كما لان ذلك الخليس من غير استيفاء وحضره لان التسليم لا بعد لتمامه فلا
 مؤجلة اخر بعد العلول بقدر ذلك لان الوجوب انما يتحقق بعد انحلال في غير ما لا بد منه التسليم **قوله** ولو اوضح الكفيل احضار
 حليها حتى يحضره او يودى ما عليه هذا اذا كان ما عليه عكس اخذ من الكفيل ولو لم يمكن كالحضار وكذا وجبة المرأة والدعوى
 يعطى بركتغيره يمكن ان يوق بعد يوثق التي وجبه بوقض منه مثل الزوج وعلم ان ط كلام الشيخ العباد ان ادى ما عليه وجب على
 المكفول له التسليم وبطل الكفيل بذلك في التذكرة استدل الى ط كلام الشيخ واضاد هو ان ان طلب المكفول له الاحضار لا غير الى امر
 بفظ الخ لانه مقتضى الكفاية لانه قد يكون له عرض لا يتحقق الا لاداء وقد عرفت الكفاية في البعض من عين الغنم وما اخذاه هو العقد
قوله ولو قال ان لم احضره كان على كذا الى ان لم احضره وجب عليه ما شرط من المال هذا مسمى من طرف الاصحاب وقد طبقوا على
 العمل به ولا يبا دونهما الفرق بين الصيغتين باعينا واللفظ ومثل هذا ما اورد الير من غير نظر الى المعال للفظ مصير الى النص والاجماع

ولقد اختلفت في هذه المسئلة نظرتم على ان المجمل فيها اذا بدا بالضم المالم ثم مضى الكفالة ان يصح ضمها فالكفالة واذا بدا بالكفالة ثم
على الضم الكفالة يصح وبطل الضم وان كان كلاما منسوبا على الاول انه اذا صح الضم برى المضمون عن فاعى معنى للكفالة بفتح
ان يبق ان الضم في قول المالم فاذا بد برأوة ضم المضمون فمتنع الكفالة واذا قدم الكفالة كان الضمان المضمون لها لكونه معلقا
على شرط باطلا ولما دأ الكفالة صحة الكفالة وكيف كان فالذهب ما عليه الاصحاب **قوله** ولو ما المكفول له فلا بد ان ينقل الحق الى
مدرسة الحق الكفالة ووجه القرب انها حق الميث في وقت العموم بآلة الادب ولا بد في معنى الحق المالم والمجمل لعدم لضعفها
ولا انقضاءها الا حصل اليه وغذره وليس شئ اذ لا يلفظ الحق في وقت ادبها الى مستحق الاول **قوله** ولو ما على من يملك
الحق قبل صانعها او ادوا ما عليه لا نهض البديل المسوية المستحقه من صاحبها فكان عليه عادية او ادوا الحق الذي لا يثبت
البديل **قوله** ولو كان قابلا لغيره احضاره او لا بد وان كان القتل هلا ولا يوجب عليه عين القصاص اذ لا يجيب الا على المباش
فما استيفاه ووجب الدية كالموجب لفا لعل الادب **قوله** فان دفعها ثم حضر الغريم مسلط الوارث على ثلثه قبل دفع ما اخذ
وجوبا وان لم يسلطه لان الدية انما اخذت هلكا كان المحلول وقد زالت فعلم القتل ان مسئلة الى احضاره **قوله** ولا يسلط المكفل
لورضى هو الوارث بالمندفع على المكفول بدية ولا قصاص اى لو رضى المكفل وعلى الدم بالمندفع المحلول وشرك القصاص لا يسلط
المكفل على المكفول وهو المطلق فله اساءه مكفولا محادا بدية ولا قصاص وذلك لانه تكفله لقوله لم يدفع برضاه ولم يكن المدفع ملجبا
بالاصالة وانما وجب غرض هو المحلول وقد زالت فانه المذكور ولو غدر عليه استيفاا الحق من قضا مال واخذ المالم والدية
من المكفل كان المكفل الرجوع على الغريم الذى خلصه قضا **قوله** فقال المكفل لا الحق على المكفول فلم يقل المكفول له لا يسلط
الكفالة يثبت حق فان اخذ منه المالم لغدره والمكفول لم يكن له الرجوع الا حرا فبالظالم اى لو منافع المكفل والمكفول لم يرضى
فقال المكفل للمكفول لا الحق على المكفول فالكفالة فاسدة وادعى المكفول له الحق المصحح للكفالة فلم يقل المكفول بيمين لان الكفالة
لا يصح الامع شئت حق الاصل في العقد الصحيح فان غدر واحضار المكفول لم يلج عليه اداء المالم من غير بدية ذكره المذكور اشكالا
اقر به علم الوجوب ذلك صحيح فان الكفالة لا يثبت على ثبوت المالم انما يثبت على ثبوت حق في الجملة فان اوجبه على الاحوال
الموجوب وانما مستغنى به من علمه يرجع على المكفول لاحضار بدية برأوة ضمته وان لم يسلط **قوله** لو تكفل اثنان بوجيل ضلما معا فلا
برأوة الاخر وجه القرب انه تسليم على المكفول في ذمته ومكانه يجب قبوله فاذا اضل احد الكفيلين بالتسليم مع فسخ المكفل
الاخرى يرى ايضا للايثان بالواجب على وجهه لان المكفول لم يسلط نفسه عن الكفيلين فحقها اول لان وجوب التسليم عليه با
الكفالة انما هو باعتبار التبعية والكفيلين الوجوب على كل منهما بالاصالة وقال الشيخ وجبا على الابرأ لانه لا دليل عليه وهو
صحيح والمعمول الاول **قوله** لو ادعى ابراء المكفول له اليمين حلف ويبرأ من الكفالة لفظ المكفول من المالم اى لو ادعى المكفل
ان المكفول للبراء المكفول له ذلك فالقول **قوله** اذ لم يكن للمكفل بدية فاذا حلف برأى من دعوى الكفيل فان حق المكفل وادعى
الابرأ لم يكتف باليمين التى حلفها المكفول له المكفل بل لابد من يمين اخرى لان هذه دعوى مسئلة او دعوى الكفيل انما
كانت لبرأوة نفسه ولو رضى المكفول له اليمين على المكفل تخلف برأى من الكفالة ولا بد من المكفول له عن يمين المكفول وبرأى حق
فان كان قد حلف على عدم الابرأ له كذا في المذكور **قوله** لو رضى الكفالة صحت ابراء الاصل برأى المجمع اى لو كفل المكفل
ثم كفل هذا الكفيل كفل وهكذا صحيح لان صحة الكفالة يثبت حتى وهو ثابت بالكفالة فان ابراء المكفول له الاصل برأى المجمع
فبراء الكفالة لم ينع سقوط الحق فاذا احضر الكفيل الاول من عليه الحق برأى وبرأ الاخران فان احضر الثاني الكفيل الاول برأى
الثالث دون الاول ودون من عليه الحق ومعنى مات واحد برأى من كان فزاله بموت من عليه الحق ببرأى جميعا وكذا
القول في البرأوة **قوله** لو قال انا كفل بفلان او بنفسه او بغيره او بوجهه او برأسه صح اذ قد يعبر به عن الجملة اما لو قال كفلت
كبده او عجزه مما لا يمكن المحو بدونه او ثلثه او ماشا لجهه من المشاعر ففي الصحيح نظر ببناء من عدم البرأى كالباع ومعلوم ان
احضار الجميع الا بالجملة فليجوز التحريم جعل الراس من القسم الثاني هنا وفي الارشاد وفي المذكور جعله ما يعبر به عن الجملة وليس
فان التعبر بالوجه عن الجملة معروف والراس ليس اعدل منه اما ما لا يعبر به عن الجملة فلا يمكن المحو بدونه كالكبد والثلاث والربع
نه صحة الكفالة فكذلك نظر ببناء من ان العفل الجارى على احد هذه لا يبرى الى المجمع كانه البيع فانه اذا دفع على جزء معلوم بالاشارة

صيرته وعلوه معين يكون باطلا ولا بد من كفاية الجزء الذي لا يمكن الجزم بدونه بفضالة المجموع لان احضاره لا يمكن الا
 باحضار المجموع واستقر في الخبر الصريح والقابل ان يقول ان احضاره وان كان غير ممكن بل هو احضار المجموع لا يفتقر الصريح لان الا
 حضار منع الكفاية وحشاشتها انما يكون بكفاية المجموع لم يوجب هذا او المتكفل به ليس هو المجموع ولا سئل صوابه كان حكم الكفاية
 وهو احضار ذلك العضو فيمكن الا باحضار المجموع والعمود استبا مثلها من الشرع فلا بد من حشاشتها من الضر فان قيل يجوز ان يكون الخبر
 عن الجملة بخلافها فلما كان الخبر فيها عن بعضها انما البحث فيها ليس بمعارض **قوله** فكذلك لو كان جزءا يمكن الجزم مع انحصار الكفاية
 ودخلوا هذا في الاول فيه فحاشا انما شئت عن عدم البيان وامكان الانفصال مع بقاء الخبر ومن احضار ذلك على صفة لا يكون الا
 البنية ولا يشترط في ان الصريح هنا البعد والذي يقتضيه النظر المنع **قوله** لو ذهب المكفول او غاب عنه منقطع فالأدب ان الكفيل
 بالمال واحضاره مع احتمال براءة ومجمل الصبر وجه الضربان ذلك مقتضى الكفاية فانها تقتضي احضار الغريم او اداء ما عليه
 من المال والاصل بقاء ذلك الى ان يحصل المبرئ وهو المسقط للثبوت المكفول وهو الاصح ومجمل البراءة لان الاحضار واجب
 مع الامكان واذا غاب عنه انقطع بها اجزاء كان منسغا وكان بمنزلة المومات ولان وجوب الاحضار اذا سقطت الاجمال
 لان لم يتجهل به وجوبه مع وجوب الاحضار اذا لم يأت به ولا يقتضي وجوبه بل ومنه ويضعف من كون احضاره مع الغيبة
 للفتنة مشغلا بل هو امر يمكن تجب على الكفيل ببقاء البلا واداء ما عليه ومجمل وجوب الصبر بوقفا للمكفلة لان الاحضار
 في هذا الحال لما اشنع وجب الصبر الى ان يعلم مكانه ولا يفسد الكفاية لعدم المسقط وضعفه يظهر مما سبق ولو وقع في بلاد الكفاية
 بحيث لا يقدر عليه في مجلس ظالم بحيث لا يمكن فليصبر وجب الصبر الى زمان ما كان احضاره ولو دعي فليصبر بوجوبه عليه
 السويبة ولو احتاج الى بدل حال فاشكال وعينه حال الكفاية كغيره معها ولو ما قلنا احضار غيبه او غاب عنه منقطع هو
 فان وجب المال لا لا بحث فالأدب الوجوب صدره هنا اشكال وهو قال في التذكرة واعلم ان جمع المقسم بين غيبه وعلوه يقتضي
 في احتمال البراءة وان علم من منعه وهو يمكن ان قطع بان معنى فوجبه الى الكفيل هو من غير ان يوضع اخر وهكذا **قوله** يجب على المكفول الحضي
 مع الكفيل ان عليه الكفيل والافلا ان كان فيه حال الاكفالا وحشاشتها لا يشترط في المكفول في صحة الكفاية اذا وثقت بدونه الاذن
 فلا يشترط اما ان يطلب المكفول من الكفيل احضار المكفول والا فان طلبه وجب على المكفول متابعتها الكفيل اذا طلب حضوره لان طلب
 المكفول المكفول منه فكل له في احضاره فلا يجوز له الاضلاع وان لم يطلب احضاره فان قال اخرج من حق وفقر وجوب المتابعة جزمها
 من ان ذلك ليس بواجب في الاحضار وهو طلب الحق فلا يجب للمتابع ومن ان المطالبة تقتضي الكفاية وهو الاحضار او وضع
 من المال وهذا الوجه ليس بذلك الجليل بعبارة المقسم يقتضي الاول لقوله والا فلا لا يخفى وان لم يطلب من الاحضار ولا قال له اخرج من حق
 ولكو اذ هو احضاره فلا يجب عليه المتابعة لانه منبرع بالكفاية فلا يجوز له على المكفول ولو كفل بالاذن وجب عليه المتابعة قطعاً وقول المقسم
 والا فلا الاول معناه وان لم يكن متبها بكون الكفاية بالاذن فلا الاول اعني اذا طلب المكفول من الكفيل احضار المكفول او وجب عليه
 المتابعة كما نكتل ان تقر هذا فلو ان المال عن في شئ من هذه المواضع فان كان متبها بما لا يتم به جميع قطعاً وان كان ذلك كفل
 بالاذن سؤا شرط الرجوع بما يؤيد او مطم على اظهر الوجهين اذا ارى مع بعد واحضار المكفول ومقتضى المكفول له **قوله** فله الرجوع
 على الاذن في الكفاية ان لو اذنها ومن جملة لوازمها الاول مع عدم الاحضار اما اذا يمكن من الاحضار وادى المال فقد قال
 على كثره ان الادب ان لا يرجع ان كانت الكفاية بالاذن لان الواجب الكفاية الاحضار مع المكفلة وهذا ممكن فيكون اداء المال
 صير عاقل حبيب مع ذلك ام لا واذ فيه قريب **قوله** لو اسلم الكفيل على المخير بين الكفاية او لمواصلة احد الغريمين برئ الكفيل
 المكفول على اشكال بينهما مسلمان والاشكال بينهما مع الرجوع الصريح فلو على اشكال فيهما الاول اذا كانت الكفاية بين وبين
 المدعيون المخير واسلم الكفيل رضى الكفاية على اشكال لشيء من مصالح كون المسلم بالخير بطل وبقي الحق بين الذين مسيئين كما كان في
 الكفاية بين المخيرين بل بين عليهما المخير وهو خوف بالنسبة الى الذين بين يديه الا انه مع عدم الظاهر وشرط صحة الكفاية ثبوت حق الجملة
 ضيقاً في ذلك والحج ان الوجه الاول ضعيف جدا لان الاسلام لا يفسد حق الذي وان كان ضمناً بجيبه فحينئذ عند صفة فانه يحرم
 بالنسبة الى هذا المنع المسلم من الغرض البير ونظمه فغيره لو تلف مع عدم الظاهر بل قد بالغ السيد الفاضل عبد الله بن نجف في كفاية
 المسلم للذمى اذا كان في ذمته حزمه مخير الذي هو محظا بان الكفاية ليست بالمال بالنفس مع ثبوت الحق المكفول في ذمته المكفول هو

حينئذ لا يشترط وجوب المحض على الدين هذا المجلس الحكم لو طلب المحض فلا مانع من صحة الكفالة أصلاً ما ذكرتم حتى لا يجرى بها
 واسلم أصل الغرض من فقطرة الحكم شكل انشاء من غير وجوب الجزاء على المسلم وامتناع استحقاقه بها من غير وجوبها وان كان الواجب
 بالنسبة إلى المسلم هو القيمة عند محليته والأصل بقاء الكفالة والمحض في أن كان المسلم هو محض الجزاء سقط إذا لم يوجب قبل
 الإسلام أمنا هو الجزاء وهذا من استحقاقه بالإسلام لا من استحقاقه بملك المسلم به والأصل بقاءه في الذمة من وجوب القيمة على الدين حيث
 كان المانع من جعله المسلم استحقاق القيمة وإن كان المسلم هو عليه الجزاء كان عليه القيمة عند محليته لأنه بالإسلام مع الجزاء المحض
 في الذمة من غير اشتراط انتقال القيمة فيبقى الكفالة هنا وبذلك في الفرض الأول وبذلك جميعاً **قوله** أما لو كان ضماناً فإنه لا يسقط بالإسلام
 المضمون عنه من وجوب الضامن المأذون عليه بالقيمة نظر لما كان الضامن فاقلاً لم يسقط حتى المضمون له من الضامن بالإسلام للمضمون
 عنه لو كان الدين حراً لا انتقال إلى ذمة الضامن وإنما من حق المضمون له لو كان الضامن بالادى وادى ضمان إلى المضمون له ما تضمنه
 فعل الضامن الرجوع عليه بالصحة نظر لما كان من ذمة بقاءه في الرجوع ولما تعدد الرجوع بالمثل للإسلام استحقاق الرجوع بالقيمة
 لأنه بالإسلام من شرط الجزاء محض على من يكون مضموناً من الرجوع إنما هو بما ادعى ولم يؤد إلى الجزاء ويمنع الرجوع على المسلم بها والقيمة
 لم تضمنها ولم يؤد بها ويضعف بأن الواجب هو الجزاء لا تعدد على المسلم إذا تعدد المثل وجب الانتقال إلى القيمة فوجب
 القيمة ليس بالأداء بل من حق الضامن من حق الجزاء هو إسلام المحض عليه نكيت بسقط إلى بدل فوجب القيمة في حق
قوله وإن قصد الرجوع وقال له بعضهم الفداء فله هذا وصلى لما قبله وجعل الرجوع في الأول أنه ألتفت ضاعراً باختياره من غير
 أن يلزم له الرجوع به فلا يرجع ولا يجرى له الرجوع في الثاني من الثاني حيث أوجب وهو مقتضى الرجوع في الثاني
 أن الأمر بالاداء باختياره لا يلزم التزم الرجوع **قوله** أما لو قال القيمة على ضمانه فالفاء على المثال الضامن لها جاز لا ريب أنه إذا
 قال الفاء على ضمانه تضمن الفاء بالقيمة الضامن وهذا وإن كان ضمان المثال لم يجب له حكم بغيره كذا جاز لا ريب أن فيه استحقاقاً
 للمضمون وبما ضاف الوقت من حواء المعامله وبما انضمت كذا وبما نفوذ الغرض هذا أن جعلناه حجة لكون المحصول في مقابلته مما
 مضى بما لا خلاصاً من الالتزام وهو فائدة التكرار ولو قال على وعلى وكما أن السبقية ضماناً فانه متعلقان قال أدت الشاكي
 لزم منه بضميمة المأذون بالتأدي أن يكون هو كذا حكم فيما تضمنه من المال بعد التوزيع في موضع ويلزم بعد بضيق الأثر
 يقتضيه ذلك وإن قال أدت به ضمان اشتراك وانفراد على معنى أن كل واحد من المجمعين لزم القابل ضمان المجمع ولا شيء على الباقي
 في الصور بين سمعوا وسكتوا أو قالوا لا تضمن لو لم سمعوا إلا أن السكتوا هم من الضامن وقول المضمون فانه متعلق بمحلول أن يكون بعد
 الفاء في مثال الصور والتشاور فيكون صورة واحدة وهي المأذون ولا يخفى أنه لو ادعى الأمر الأول لم يبعد فيه صاحب المال أن يملكه بغيره
قوله ولو قال على ضمانه وعلى كذا من السبقية فلهذا في قولنا في التكرار بعد الفاء ضمن الجميع بعد التبع على أشكال المأذون لا يخفى
 أن الظرف الأول يتعلق بالتكرار بعد الفاء وإن كان لا يضمن في سوى حصص لأن التفرقة والتضييق من المال
 والظرف الثاني يتعلق بضمين المأذون ضماناً للممنوع إنما يكون بعد تعيينهم على علم الأذن له في الضامن عنهم ومنعنا الأشكال
 ما ذكره المصنف اعني استناد التفرقة إلى المالك حيث ألقى مناهر مثلاً الاستدلال ومن أن للفرقة يرجع إلى من غيره ويضعف بمنع
 الفرقة هنا فإنه قد يكون صادراً فيما احضر عنهم والمجانبة من قبلهم لا تكاد ويزنر الأشكال والسؤال منهم مستند إلى ضمير المالك
 فالأصح أنه لا يضمن إلا احضر بين شيئين وهو أنه لو ثبت أنهم لم ياذنوا بالقيمة وإن حصل له شهادة على النفي أو باقارعه فله يضمن لكونه
 قد عجز المالك عن الاستدلال الضامن **قوله** ولو لم يكن خوف فالأمر بطلان الضامن وجه القرب أنه ضمان ما لم يجب ولم يحسب الجزاء
 البتة جعلنا ضماناً وإن جعلناه حجة لانه ليس على عمل مضطرب بخلاف محل الحاجة ويحمل صغيفاً الصحة لا تتفاد بالالفاء
 كحرف السبقية وليس شيء **قوله** وكذا من في قولك وعلى ضمانه أو اخرج نفسك وعلى ضمانه أي ضمان الثوب والخرج لأنه مع كونه ضمان
 ما لم يجب بعد سبها **قوله** بخلافه فلو ثبتك وعلى كذا فإنه يصح ذلك جعله بغيره المأذون بالبحر لا على دليل الصحة
 عمل مضطرب محلول وبما كان عالم بالبحر لم يملكه بطلب السبقية بل بعوض أو علم كون العذر في قولك أو تكليف ثوب العذر ونحو
 ذلك من المفاد الصريح للعقلاء **قوله** الأثر انتقال حق الكفالة إلى الوارث ولو انتقل الحق عن المحض ببيع أو احواله وعندها
 برز الكفيل وكذا لو احوال المكفول لانه كالتضامن فله سبب بثبوت انتقال حق الكفالة بالاداء كسائر الحقوق وذكرها هنا للفرق

كلام المصنف فاعرف ان المصنف قد حكم سابقا بان اصله اوه منه لا يرفع عليه غير تكليف يكون في ورده الاحتمال كونه في وردها وانما ورده الاحتمال علم
 اخضا الى باب البيع **قوله** وكذا في الدين قبله في كذا يعني النظر في الصلح من الدين قبله اي يدين احرازه به علم محض نظر الى مشاركة البيع
 في هذه المنع بنسبة كذا الحكم والاصح العدم **قوله** فان المقتضى عند الوصلح الف درهم مؤجل بمقتضى الحال اي بان المقتضى الصلح بالبيع
 في غير الوصلح الف درهم مؤجل بمقتضى وردهم حاله عند كذا اذا جاز الف مؤجل بمقتضى حاله في حاله للربا **قوله** ولو صالح من
 حاله بمقتضى مؤجلا نهوا في اعلو اشكال ويلزم التأجيل لما كان الصلح قد يهين فانما الابرأ احتمال محض في هذه المصروف وهو ما لو
 صالح من الف حال بمقتضى مؤجل الف في يديها وبين الف قبلها انه في التي قبلها جعلت في مقابل حتمية فاضع الابرأ فيها ان
 الابرأ اسقاط محض وما كان في مقابل شيء ولا اسقاط في محلات الا حتمية لان المقتضى لا في مقابل شيء اذا الاجل المشروط
 نفضا احيى وضعف هذا الفرق في منشأ الاشكال من انه ابرأ كما ذكرنا في صحت الصلح معا وضرب بالاستقلال في حق المقتضى في دين
 العوسين ويوقع احدهما في مقابل الاخر فان قلنا بالصحة في الاميل خلا لا لا شافى وديما اسئل على العدم لعل النبي لم يكتف
 انما الشطر واحد ودي ذلك من المصنف وجوبه الصلح بالموجب فان ذلك ليس معا وضربا عما هو يبيع بالابرأ وكل
 في المعاوضة والدي يفتقر النظر الى الجلال في الصور يدين للزوم الربا المحرم **قوله** وليس طلب الصلح او اختلاف او ملكتي خلا فان
 لبعض العامة ان الصلح يملك على الاكاد واما البيع والغلب هنا من المملك ولو اصاب على الشريك ان على ان لاحدهما داسر
 ماله ولا يصح البيع والمخران صح هذا اذا انتهت الشكر واريد منها وكان بعض المال دين الصلح الى الصلح من المصنف في وديين
 اشكر في حال في حيا فيه دها كان من المال يبيع عيين فقال احدهما لصاحبه عطى ناس المال والوجه لك وما ترى فغلب الا ناس
 به اذا شرط الخلف **قوله** ولو صالح عن الدين بدينهم او بالعكس صح ولم يكن خونا لان الصلح عطف مستقل بنفسه الصلح يبيع
 يشترط في الصلح التفاضل في كان العضان من الاثمان **قوله** ويصح على كل من العين والمقتضى بغيره او مخالفة لانه بعد فائدة عطف
 معتد كاسبق ولو صالح على اسقاط اخيا او على جوا او لونه فهو ذلك صح **قوله** ولو صالح على ثوب النفر بدينهم على دينهم
 هذا ان لم يقل ان الربا مع الصلح او يعم قلنا ان الدين يثبت النفر مثله ثم ينقل الى الفضة لغذا والمثل واخذ المصنف في المختلف
 كاهنا واستكمل شيخنا الشهيد في الدين ومنع في الخلاف والمبوط وابن البراج واجتبه المصنف مجموع وطايات معا وضرب في
 وهو الربا والاصح عدم الصحة **الفصل في رالم حقوق** وهو اذا جاز لراش والخرج ووضع السابط ولا فرق بين الوش والخرج
 فان كل واحد منهما اخرج الخشب من الجدار والبناء عليه ونحوه بحيث لا يصل الى العمارة والمقابل فان وصل فهو السابط ومن
 اللغويون بانه الكوة **قوله** وان عارض صلح خلا لا لا شخ منا ودي يفتقر من العامة فيما اذا عارض صلح فانه لا يجوز الضابط في الف
 وعلم العرف في مختلف باختلاف الطرق وظلال الدرب بما كان كانت بحيث يزدل الضابط والكثير ما يخرجها عابدين على على
 الا في خلا لا لا شخ لان ذلك اضر لضعف البصر فاداء الدليل علم لما كان اخرج شيء من هذه في غير النافذة هي الطريق المرفوض
 المبدوء لم يجر لانها مملوكة لا ذبا الا في حيا وهم محصورون فلا يجوز لاحد منهم البصر فيها ودي اذن اليافين **قوله** ولو اذن ديب
 المرفوض ومنه دون فدا وشبا كاهنا لا لا شخ في الجواز مع الاذن فلو اذن فدا ونحوه دونه جاز وان لم ياذن فدا او نهوا لانه انما يضر
 في حداره ولا ضرر عليهم **قوله** ويصح من سجد باب في المرفوض لغير الاستقلال وفيما البهنة المار بالبهنة ما يعمم الباب من
 شون حتى الاستقلال في فيما اسئل به على موث الاستقلال بمرفوض الايام ولان البيا بعد فخر لا يضيظ عدم الاستقلال في
 به ولا يمن حصوله ليلا ونهارا ويحتمل ضعفا الجواز كما سبق **قوله** ويجوز الصلح بدين وبين ان باب المرفوض على احداث ووش في
 على داي لعموم الال لا دليل الدالة على جواز الصلح بحيث يينا ول هذا وهو مختار بين ادين وهو الاصح وقال الشيخ وابن البراج لا يجوز ان
 فينزل الال في البيع وهو يفتقر البناء وعلى ان الصلح من البيع وفيما يينا ضعف **قوله** ولكل من له الاستقلال في ينزل الال ما حذر بعض
 لان بعض من ضعف بعضا انه وكان له اذ النذر ولا في يدين ان ياذن البيا في اول **قوله** والذي يدين المثل اصح في يدين
 مرفوض يدين في باب يينا وليس لاحد من اهل واحد من السكين ورفع الخلاف والحامل بين الدارين وجعلها دانا واحدا
 اجما عطف باب ما احدها الى الاخر على اولى اذ هو عبارة من دفع بعض الجدار وضع منه بعض الشا فغير لان ذلك يادى الى
 اثبات الشفعة في يدين يينا بالطريق لكل واحد من الدارين في ذقاني الاخر وضلعهم المصنف في النكح بالاولوية السابقة للاولوية

ونع الجمل ان كل من ان الخبز ولازم **قوله** في استحقاق الشفعة نظري في بقا واستحقاق الشفعة بسبب الاشتراك في الطريق في نظري في الاستحقاق
 فيكون ذلك هو جبال الاشتراك في الطريق من الجانبين الموجبة للكثرة وعدمه ويمكن ان يكون المراد من حدو شفا استحقاق الشفعة لكل من الشريكين
 في الدينين المرفوعين بالشفعة الى الدار الاخرى نظري في الاشتراك فيكون ذلك موجب للاشتراك وعدمه الا ان هذا لا يستقيم الا على
 القول بثبوت الشفعة مع الكثرة والاحتمال ان الشفعة على ما كانت قبل فتح الباب وفيه لا يوجب ثبوت الاستحقاق لواحدة من الدارين
 في طريق الاخرى يمكن ان يكون في العباد في بقا واستحقاق صاحب الدارين المنفرد بينهما باعتبار كل منهما الشفعة على شريكين
 كل من الدارين المرفوعين لولاي داره فلو ان استحقاق الشفعة بحجج الاشتراك في الطريق او كانت الدارين مشتركين ثم من ثا بالشفعة
 وفي الطريق نظري في بقا من ان محاذ تلك الدارين مدب شيئا من ارض غير اشتراك في هذه الدارين فكذلك الشفعة فيبقى استحقاق
 الشفعة بقاء على المنع من الكثرة ومن ان شريكين مع ان يدين واحد فاما هو باعتبار دارين فلم يزد الشريكين باعتبار كل
 واحد على اثنين ويمكن ان يكون المراد من استحقاق الشفعة لولاي دارين من الدارين واحد فاما هو باعتبار دارين فلم يزد الشريكين باعتبار كل
 ويمكن ان يولد كل منهما فان قبل على الطرفين الثاني لا يحل هذا النظر لان الاشتراك في الطريق اذا كان حاديا بعد الشفعة لا يستلزم
 الاعتبار الاشتراك قبل الشفعة وبغير الشفعيين مع الاشتراك في الطريق فلو ان يكون الاشتراك في الطريق بين كل من الدارين
 قبل الشفعة فلما حصلت الشفعة سدا بينهما ثم فتح الباب ولما قل ان يقول على هذا الشفعة الشريكين من كل الدارين مع ذلك
 المسئلة لا يطابق هذا اذا لم يفتقر دارة حتى لا يحصل في درج الاخرى فلا يحل في النظر المسئلة الا على الاخرى من بينهما عطف
 الاشتراك في الطريق بين كل من الدارين الشريكين الشفعة لولاي احد الدارين من الغيبي
 بعين اشتراك الدارين بينهما فان شرط فلا وجه لانظر **قوله** ويخرج الادخل مما بين الدارين فيكون الخارج شريكا عند
 بابه فالمنفعة لاستحقاق الشفعة هو الاستطراف وهذا من الدارين في الدارين مشا ذكرا لا ادخل فيما دخل من بابه للصحاب
 الى ذلك عند ادحام الاحمال ووضع الاثقال وفيه نظر لانه لا يلزم من الاحتياج الشريكين انما الشفعة للملك هو الاحتياج اذا وضع
 الباب على وجه معين لم يكن الاستحقاق فيما حصل منه وجير والمثل الاول وعليه الفتوى **قوله** وبهذا كان في الطريقين لا يتفاد
 الاول في واحد على غيره بخلاف ما بين الدارين لان ادخل الدارين الشفعة الاستطراف وهو مخفوف في حق الزجج **قوله** وكل
 الخرج ببابه مع سدا الاول وعدمه لان حتى الاستطراف ثابته الى بابه وكل ما خرج عنه في شريكين ومطرفة في جدران يرفع كل واحد
 الاشتراك في جداره ولا ينفذ اذ يمكن الا بواب اكثر المستطراف في الدارين لا يتفاد في الحال بكثرة المستطراف في الدارين واحد مع ان الادحام
 دما كان اكثر على هذا المقتضى **قوله** فان منعه فلا يوجب اليه لان حصة الشريك لا تستطرف في الدارين بل ولا بالاستطراف **قوله** وليس
 لاحدهما الدخول اى بنا من منعه لانه لا يوجب له جدارا دخل عنه **قوله** فيجعل اذا كان له ذلك في ابتداء الوضع ورفع الحائط اجمع
 اى فيجعل جدار الدخول والعبارة فيجعل ان يوجب الدخول بالباب من غير استطراف وان يريد مع ذلك جدار الاستطراف
 وهو بعد جدار الجدار الاول من الوجهين الذي استدل بهما لولم يملك على الثاني بخلاف الوجه الثاني ونوضح الاول انه قد كان
 في ابتداء الوضع جدارين وضع الباب داخل وخارجا والاصل بقاء ذلك وضع بان ملك المبيع انما يقع على الوجه الذي اتفق
 فانه قد كان له فتح باب من اى الجوانب شاء وقدا منع عليه لان فتحه الى بيت جاره ونوضح الثاني ان جعل الباب داخل جدار
 من وضع بعض الجدران دفع جميع جدران من بعض الدارين بان دفع الجميع لا يطر من الدارين استحقاق الاستطراف
 بخلاف جعل الباب داخل على دفع الجميع فلا يطر من الدارين كون الطرفين الادخل كله ومعه جدارا في ملكه فلما ليس الربيع
 هو المحصل لهذه الشفعة فيمنع من مانع بخلاف الباب فانه هو السبب في الشفعة ولا يخفى هذا لا محالة **قوله** وليس الجواز
 الثاني منع مقابل من وضع الدارين وان استوجب الدارين لما لم يكن الطريق الثاني منعاً لذي الدارين لم يكن الجواز المقابل
 ولا غيره الا على بعض حال الدارين اذا وضع دونهما لانه يمنع على المارة سقوا استوجب الدارين لا يشترط ان يضع
 شيئا من على جدار المقابل **قوله** فان حتى لمقابل المارة من قبل الاول منع لان الاول لم يملك الموضع موضع الوضوع
 فلما حارب بناءه ثالث الاولين وعاد الامر الى مكان **قوله** ويجوز جعل الدارين في موضع المرفوع احدى موضع الاستطراف
 فليس في ان يقع في الدارين المرفوع بااخر طرف الى صدد الدارين وهو الموضع الذي لم استطرافه فاذا جعل الدارين

اثنتين ثم فخر باللائحة فخرج موضع الاستظهار لم يكن مانع من قوله وفخر باللائحة لان الموضع ومن العكس والعكس جواز اصل اللابا والاسفل
 في اللابا فلو كان في الموضع قوله الاعلى الاحتمال الموضع ومن العكس فلا يوجب الاعلى الاحتمال السابق من جواز ادخال الباب الموضع نظر
 الى ان ذلك كان له ابتداء والوضع وان رفع جميع المحلاد ونهضت ضعف قوله ولا يوجب الاعلى الاحتمال الموضع الجواز لا يوجب الاعلى الاحتمال الموضع قوله
 من بعد على الاقوى لكن مع الارشاد خلق جواز الرجوع في هادئة احدا بعد وضع البناء على اقل الشئ وانما الرجوع يمنع لان الازن انفسه الدوام في
 الدوام واقعه الى اللزوم كل الازن في الدفن وهو صيف فان الاصل المالك السقف في ذلك كما كان والحافه بالدفع قياس مع الفاق في فان يخرجهم
 الشئ ثلث هذا الشافا والاصح انه لا يرجع الى جميع هذه بل يرجع الى ما اوجع الارشاد وهو نقصا ثانيا العجز على الجواز في اشكال يشا من انه انما اذن
 له عاربه ومن خواص العاربه الرجوع في اداءه من انبناؤه من صدق بالاذن فلا يجوز فعله الا بعد ضمانه من بعد ولا بد من جميعا بين الحين ولا بد من
 الاذلال ولا بد من الباشا ضعيف لانه بالامر الشرعي وهو الاصح قوله ولو لم يملكه من انفسه في هذا الاذن لان المالك من هو الوضع وقد حصل فلا
 يجوز وضعه من بعده الازن قوله ويجوز الصلح على الوضع ابتداء بشرط عدم الخشب وذننه وذننه للمالك بغيره ابتداء وقبل الوضع فانه اذن وضع
 وبقي الجيب الاخير في المدة لصيرته الى ما في معلوم بخلاف ما اذا لم يكن فان الضرر يضاف في ذلك ثفا ونا عظيم ولا تصاد بغير رجوع اليه
 الاطلاق وهذا في الخشب ومن الاجود الذين يخرجها للعادة صرح في المذكر ولو كانت الاذن حاضرة فاستغنى بمشاهد هذا على كل وضع
 ونحوه من وقد خرج في المذكر ايضا قوله ولو كان مشتركا لم يكن لاحدهما الضرف بل يصفى بصفه بالاذن فيكون كقيوم الاموال المشتركة ويجوز
 الاستناد اليه واستثناء المتاع المبيع مع اتفاق الضرر لانه يوجب باجاء الاعمال بخلاف الاستقلال واختلاف في من ليس المتاع اذا كان على
 صلبها قوله ولا يوجب احدهما على الشريك في هادئة لو انهم اذا لا يوجب على الشئ عاربه المالك من المالك في المالك الاول ولو هو من الاقوى
 لان النقصا فانما بالحد من غير مثل فيضاد في القيمة وهو الارشاد وقال الشئ يوجب عاربه من هادئة ان امك المالك هو جواز ادخال
 الجواز يشا على ان الغيبا يذوقا ثفا الثالث صفها والمالك في الصفه في غاية النقص قوله وكذا لا يوجب على الشريك في هادئة الدوا ولا يوجب
 وعجزها انما الى اقلها وحضر بعض العلماء من يوجب العادة والاصح على الشريك لعدم امكان الصفه وهذه تحصل الضرر بخلاف الجواز
 والعرض من مودع لو ادا واحد الشريك من الاضطرار صاحب في الجواز والافناء والدولاب ويخرجها فاشع من العادة وعجزها من الرجوع
 الذي يخرج الا متعلق بكون جميعها فليس بعد ان يرفع امره الى الحاكم ليحكم في الشريك بين عاربه او مودع مبيع وواجبة وهو اقصر على العادة ومن
 ذلك من الامور الممكنة في ذلك العمل لا يقول عم الضرر ولا ضرر ولا ان في ذلك جميع هذه الامور اضاها للمالك وقد بني منها ما اظفر بغيره
 فليشتر ان يلج قوله ولو ينفرد بها احدهما لم يمنع اى لو انفردت بالعادة احدهما والحال لا يوجب من ان يكون العادة بالالات المشتركة وما
 يخضع ملكه العبد على كل تقدير فاما ان يكون الاساس والهي الذي فيكون فيه الجواز لملوكها والمفسر في العاربه وليست الصور عليها
 سواء الحكم فان الالات المشتركة كيف يجوز الانفراد بالسقف فيها بالعادة من دون اذن المالك وقال المسلم اعجل الاله طيب نفس من
 وكذا العاربه الاساس والهي اذا كان مشترك في اقل من المصنف ينفذ عدم التوقف على الازن مع الاشتراك في حكمه في الدرس من الشئ منع
 التوقف على اذن الاخر والاصح التوقف لما قلناه ونحوه في الدرس نعم لو كانت الارض موقوفه وفاقا عام لم يوقف على الازن
 بالنسبة اليها وهي عاربه بعد اذن بالان ففسر الاساس مشترك فلا يوجب الا الاثر والالات المشتركة وان اتم لو طالع الشريك يملكه ما يمكن
 وجوبا لاجابة لان نظره في الالات كان ممنوعا منه وبما تغلق الفرض بها وتغلبت من مشاكل قوله ولا يوجب صاحب السفل ولا
 على عاربه الجواز والحال على ان كان على الجواز ولو احدى سفلهما العيزه فامدنت لم يكن لو احدى منها مطا لير الاعلى بالعادة اما صاحب
 العلوي ملك عيزه ولا يوجب عليه عاربه ملك عيزه واما صاحب السفل فانه لا يوجب عليه عاربه ملكه لا حبل العز لا يوجب ان يملك ذلك بما اذا لم يكن
 حبل الجواز والعلوي وسفلهما واجبا عليه بغيره فان وجب لك ان من البناء وقد منبر عليه من ولو يملك صاحب العلوي واحدا من اسفل
 لصاحب السفل ولم يكن حبل حبلان العلوي اجبا وهو مشكل اذا كان الاساس ملكا لصاحب السفل مشترك كما بينهما عليه سايقا
 قوله ولو طلبنا فيه علوا وعرضا جاز ولا يوجب احدهما لمانع عن العيزه في كل الطول ونصف العرض وكذا في نصف الطول وكل العرض ويصح
 العيزه في الثانية دون الاولى بل يخضع كل وجه لصاحب هذا في احكام الجواز المشترك هو راجع الى اهل الكلام من قوله ولو كان مشترك والعيزه
 للشريكين المذكورين عيزه من عاربه انما احكام الدولاب والير والعلوي والسفل معترف ومخففه انه لو طلب كل من الشريكين الجواز في
 طول او عرضا جاز فقطع الشئ الثاني فلا يوجب احدهما لمانع عن العيزه في كل الطول ونصف العرض وكذا في نصف الطول وكل العرض ويصح

امان يظل الضمة في كل الطول ونصف العرض هكذا **قوله** اذ كل العرض ونصف الطول هكذا فان كان المظلم الاول لم يجز الجانبة والمجهر المشع فطعنا لا
لوجبنا الضمة على هذا الضم الاضمة الضمة الخفية الخفية لان الواحد من غيرهم ولا من منافع الضمة ولا مثله في الشرع والقرعة وما وقعت
لاحد على الشئ الذي على الضم فلا يمكن من الانتفاع بما وقع له ولعدم امكان فصل كل منهم عن الاخر مع لانه ان اكتفى بالعلامة وهو خطين
السمين كان بناء احد على الضمة لغيره الاضمة والخامس الى الاخر وان كان بالشرع صغف الجوار وشافقت في ذه وان كان المظلم
الثاني فطعنا على الضمة عدم الاجبار على الضمة فيه ايضا والمذكورة قال ان اتفق الضم عنهما او من المنع اجبر عليهما وان نضرر المنع
لم يجز ومقتضى كلام اللومس الاجبار على الضمة في كل العرض ونصف الطول مع اتفاق الضم عن المنع فطر الجوار فكانه يرى ان الشر
وان استلزم ان لا يمتدح من الجوار الا انه من غير لانه من غير الضمة الشئ بل الضم ولا يمتدح هذا فاعلم ان تحت الشئ او من
بعض جوار ان الضمة على ما مضى هي الضمة في كل الطول ونصف العرض في كل العرض فليكن المنكر انما جاب باخلد والمحكمين
فان الاول لا يعطى الحود والثاني يعطى عدم الاجبار والفرق بينهما في ما بين العام والخاص وعندى ان السؤال والهي كلامها
ليس في ذه فان من العادة انما هو على الضمة على ما مضى من الصور بين طي او عرض فلا تحت الجوار لانها نفس الجوار وكل فكيف فيمنه
على وجه مخصوص ولو تعلق احد بها الضمة والمنع الاخر فان ظلمها في كل الطول ونصف العرض لم يجز ايضا وان كان هذا اولى من الاول فبالا
لان اتفاق الضم المعتد به فامكان العرض التي هي معيار الضمة هنا بخلاف الاول ولا تكرر في هذا الجوار من الوجوه وشارد المصنف الى
اوبة الصنف الثاني بناء الاجبار بقوله وكذا في نصف الطول وكل العرض فان المشبه به اولى من المشبه وبوجه العرض فها دون الاولى
قوله ولو تعلق احد بالعلو عمارة السفل بقبض صاحبها كان له المنع المقتضى كسائر المنقوض فكمرة الصحاح وهي آلات البناء **قوله** ولو
اعاده بالذم من هذه فذلك ليس على خلاف بل هو معتد بما اذا لم يكن الاستئصال الاخر ولا مشتركة بينهما والام يجز بدون الادان **قوله**
ولا يمنع صاحب السفل من الانتفاع بسفله لكن يمنع من فتح كوة او ضرب وهذا لو تعلق بكسر واحد او اذادوا بالفتح فغيروا علم انه يمنع
من الضم المصنف الجوار الكامل للعلو لا من احد او صاحب العلو امر حتى **قوله** ولا يجب على حتى اجبر والمال في ملك غيره مشاركة
المالك في عمارة السفلى المجري وان حجب من البناء فانه لا يجب عليه ان يسف المجري فلا يجز عليه عمارة له لو حجب فأي سبيل
قوله ولا على المالك اصل عمارة الفناء لو حجب لغيره سبيل ان استخفاف الاخر ولا يقتض استخفاف عمارة المجري **قوله** وهو لصاحب العلو
الحجب من على السفلى الكامل بين وبين السفلى وان كان مشتركاً ووضع صاحب العادة بوضع المصنف وانما جاز الجوار ووضع
ما جرت العادة بوضع من الاثاث المنزل ونحوها للضمة فان الساكن في مكان مضطرب الى ذلك لا بد له من انما المجز العادة بوضع
فلا يجوز ان اذ كان مشتركاً قطعاً ولو احتجب به فلا يضر في ملكه كيف شاء **قوله** ولصاحب السفل الاستئصال وتعلق الابن بالثمة السفلى
المشتركة كالشئ ما ضرب الوثبة السفلى فلا اختار المصنف المذكورة منع تعلق صاحب السفل الاضمة في السفلى سواء شرب ولا
كالشئ ونحوه فعمارة هذا فربما يجرى ان العادة بذلك لا يتم لا يجوز ضرب الوثبة قطعاً **قوله** اذا استخفى وضع خفية على حامل سقطت
او وقع الكابط استخفى بعبوره الوضع بخلاف الاعادة والفرق ان الاعادة ان في الوضع ملك بقبض النكر او ما لم يصح به وبعد
القبض والمادون فيه لا يبقى استخفاف اذا اذ لو وضع مستخفاً بقبض لا ذم الى مد معين فانه استخفاف الاعادة للقطع بيقا
الاخفاً في بعد السطح **قوله** ولو حجب على الكابط السقوط فغير جواز الايقاع ونظر بنشأ من ان لم حق الايقاع ولم ينشأ من انه
ضد ضمي فان اذا لضرر ايضا والضرر لا يترك بالضرر وهو الاصح ولا فرق في ذلك بين استخفاف الوضع والاعادة ما لم يبدل الارض
في الاعادة بخلاف الاصح **قوله** لو وجد بناء او حشيش او مجرى ماء كدقابه ونحو ذلك في ملك غيره ولم يعلم سبيل كان ينقل اليه الارض
فهل يكون ذلك مقتضياً للاستخفاف بحيث لا يجوز للمالك صغيره الايقاع والام من الاعادة فواهم لم ولا يمكن له ذلك الا في البناء
مستكراً باصالة عدم الاستخفاف في ملك الغير ولا ان اليد بقبض الاحتصاص بالانتفاع والوضع اهم من الاستخفاف وغاية ما في الباب
ان يكون حجب فلا يمنع صاحب الملك من الايقاع الا اذا ثبت وفيما لا يخفى صغيف واعلم ان عبارة المصنف لا تقع من منافسة لان
لا يعلم سبب كونه بناء وفي ملك مثلاً فاذا لا يعلم الاستخفاف فلا بد من غير فلا ينشأ من اليه عليه يكون قول المالك بيمينه عقداً
وفكر ان الاول ان يقول لو اختلف في الاستخفاف وعلمه فيما اذا كان بناء في ملك الغير فلا يجوز ان اليه على المالك مع علم
البناء لانه المنكر **قوله** ولا يجوز ذبح حق الحي ولا سبيل الماء ولا الاستطراف لانه ليس شئ من ذلك عينا يجوز الصلح على ذلك بشرط الجدين

قوله لو صالح المشتب المصداق المذهبين بسبب وجوب اليد وهذا دعوى عليه وعلى ابا ان العين الغلاية مثلا ملكا لا ينفصل عن المشتب
 يلزم في الملك كالادب كانهين مدعيان على ان يدان الدار التي يد ملك لها بالادب من ايها مصداق احدها وكذلك الآخر فحقق بالادب
 علم ملك المصنف الدار والادب ان متفقان على ان المصنف كالمالك لها بالادب فبفتح اسحقا واحدها المصنف من دون الآخر
 بل كل يثبت انه مختلف عن ايها فاما مشكوك فيه الى ان يعلم السبب النازل وقد ثبت بالادب والادب ان المصنف مختلف عن ايها فامنع انظر
 ملكه فيكون مشتركا بينهما وانما الف بائنا كما في المشتب باسحقا واحد خاص فلا يسحق الاخر سببا فلنا الاسحقا في انما ثبت من
 ان سبب الملك مفضي للمشتب ولا فرق بين ان يقول او نشأها وبضناها ثم غضبنا عنها وهذه كايضا عليه في المشتب لان سبب
 المشتب في وجوده اذا صالح المشتب للمذهب من المصنف المفضي فاما ان يكون باذن شريكه والا فان كان بالاذن صح الصلح
 واشتركا في العوض لانه موطن لها المشتب والاصح في البيع خاصه وفي البيع الاخر على ملك الابن الاخر ان لم يجز الصلح **قوله** ولو غلب
 السبب في الصلح في حصص جميع ولا شركة المراء بغاير السبب ان يكون سبب ملك كل منهما غير سبب ملك الاخر فان يكون السبب في
 للمشتب بالاشركة بسبب اخر وهو السبب ان يكون احدها سببا للمصنف بالادب والاخر بالاشراء مثلا فان الاخر واحدها لا ينفصل
 الاخر ياد وهل يكون شرفها معا اذا ذبح المصنف من المذهبين **قوله** لا ينفصل عن المشتبين المتغايرين الاخر في المصنف في المشتب
 الاول الاخر فان سبب المفضي لملك الاخر ومحمول صغفا لعدم لان اليد في الاخرين بمنزلة المصنفين ولا قابل
 ان يقول الماد في بين تغاير السبب فيكون مغضيا للمشتب وعدم الشركة لان الصلح لم ينفذت على رضا البادين فان اجبنا بالانك
 الاسحقا في الاخر في المصنف كذا لا ينفذ ان يكون منه الا من لا ينفذ على رضا احداهما دون الاخر فلنا فانما تغاير السبب فيكون
 ملك مع اعطى والمقر له بالشركة وقد سبق في البيع فيما اذا قال المصنف لك والمصنف الاخر وشريكك ما بينا في اقله فاما هنا
 انه حكم بالاشركة بينهما كالحاصل لثالث وفيه احكام الشايعه اليهم ثم وفي المشتب وعنده وبشرطنا الشريك على ذلك في حوا
 على الكتاب والذي يقتضيه النظر ان الحكم في مشكوك الادب مثل من هو الواجب صحيح لان الحاصل من الشركة مثلا العشر هو المحسوب
 في الشركة بالنسبة الى الورثة والثالث لا يجب عليهم وكانه لم يكن واشتباع الوصول الشركة في هذا الحكم والنظر انه لا خلاف في ثلثه اما بعد
 العشر واستقر في الملك لهم وانقطع كل من الورثة عن حق الورثة الى اخر فلا دليل على ان هذا الوصول الى حق بعضهم بالانك
 مع عدم البينة ونحوه ثلث العشر في هذا الحكم والاصل علمه في ثلثه التوقف فيه فليجوز الحكم المذكور في البيع ولو كان المشتب دنيا
 فانه بعض وانكر بعضها في الشركة مثل البعض وغير الشركة من اقسام الشركة في المحال المشهور من ان الحاصل لها والثالث عليها وعندهم
قوله ويعطى مدعي المذهبين احدها ونصف الاخر ومدعي احدها اليها في مع المشتب اذا كان في يد شخصين ودهان فادع
 احدها ودعي الاخر واحدهما اعطى مدعيها معا ودهان عدم فانه الاخر في يدنا وبيان في الدنيا والاخر لان كل واحد منهما صا
 يد ودعوى جميع فيقسم بينهما او باعدها من المعيرة عن غير واحد من اصحابنا عن الصادق عليه السلام في الدنيا والاخر لانه لا بد من
 اليقين في كل منهما على اسحقا ونصف الاخر الدين لصا ومن دعواهما فانه دعوى في يد من كل منهما فيقسم به للاخر ولو كان
 معا وحلفا معا ثم يلزم نصفين وما ذبحه جمل لعموم واليمين على من انكر وصلى لكل احدهما دون اليقين على الاخر لا لا ينفذ
 بالتكول واعلم ان معنى قول المصنف مع المشتب بها بان يكون اليدها معا في الدروس ويشكل اذا ادعى الثاني المصنف مشا
 فانه يقول العشرة نصفين ومخلف الثاني وكذا في كل مشا وما قاله في الشركة الدروس ذكر الاصحاب اليقين هنا وقد قلنا
 عن المذكورة خلا **قوله** وكذا لو استوفى من اثنين ثلثه ثم تلف واحد من غير تفریط وامتنع خلا من مزج الاجزاء او حكم
 لو استوفى شخص من رجل دنيا ودينارا من اخر دنيا ثم امتزجا اما بغير تفریط من ايا ذن المالكين ثم تلفت واحد بغير تفریط
 وانما اعتبرنا عدم التفریط لانه مع التفریط يصير المال فلا حاجة الى العشرة فاما مع عدمه فانه لا ضمان عليه مع فيلزم الى صاحب
 الدنيا لان الاخر معترف له وبه يفي الدنيا والاخر فيقسم بينهما نصفين ووايز السكوني عن العثم في اذنه بالامر اعطى اصا
 الدنيا دين دنيا ونصف الاخر ما بقي واقلان الوايز فيقسم دفع ذلك وان لم يضا دم دعواها في الدنيا فذلك لم يحكم با
 اليقين فلم يذكر المصنف المذكورة هنا في الدروس لان الاصحاب لم يذكروا عينا هذه التي قلنا وذكرها في باب
 الصلح فربما كان يكون احتيايا فانما صنفنا اليقين فلت نظم الوايز وكلام الاصحاب ان ذلك فخرى وانما نذكره من بل دعي

اليمين اذا مرر كل واحد بعلم العلم معين حقه قال ولو قيل بالعرفه انمكن ما ذكره من اجل ان المخرج عما عليه اكثر الا حقا جبر هذا كله
عزيمه من مخرج الاجزاء وهو منشاها كالحفظ والشعر فانها لو امكن جازها دفع الامتياز وكان ابعاف فغيره والآخر فغيره فغيره فان
المالك على يمينه المالكين وكذا الباقي فيكون لصاحب الفقهين فغيره فذلك والمالك ثلثا فغيره والفرق ان هذين احدا الدينارين
لاحق لصاحب الدينارين **قوله** ويباع الثوبان مع الاشياء معان لم يمكن الانفرد وبسط الثمن على الفقيهين مع الثغابان
بيجا معا منفردين فان ثوبا في الثمن فكل مثل صاحبه وان ثوبا فالأقل لصاحبه وفي استحقاقهما عن الصادق ثم ان
في ثوبين احدهما بعشرين والاخر ثلثين فاشبهها بياحان يعطى صاحب الثلثين ثلثه اخماس الثمن والاخر خمس الثمن وان حلهما
صاحبه فقد انصرفا على غصمهما اكثر الاصحاب وقال ابن ابي اوديس بالعرفه وهذه المصنوعه حكيم بان الثوبين ان لم يمكن افراهما
بان بياح كل واحد وحده بعدم الرأبنة واحد وغاسر الكاهان بان ليلينا حيا فخر احدهما صاحبه بياحان ثم ببسط الثمن على
الفقيهين وان مكن بيجا منفردين ان ثوبا في الثمن فكل مثل صاحبه وهو ناظر وان ثوبا فالأقل لصاحب الأقل فبها
وان امكن خلافة لانه نادرا الاثر لنا وفي الشرح **ويختار في الدرر** بعد ان حكى ثوبا والمصنوعه ان مكن بيجا منفردين منع
الاجماع قال الرواية مطلقه في البيع وثوبيهما ان الاشياء مقلنة ثوبا وبالفقيهين فذلك على هذا يكون مورد الرواية ما اذا استأثرت
اليمنان في ثوبين اذا ثوبا حائلا على النصف في العمل فيه ما ذكره للمصنوعه اطلاقه وفي قول ابن اوديس بالعرفه وان كان له وجه الا ان
النصف كلام الاصحاب محمول فان قلت الرواية حكايه حال انها حكمت في واقعة فلت الظاهر لعل الاصحاب بمعنى **قوله** ولو كان
عوض الصلح سمي الزرع والشجر بائنه فالأثر في الجواز مع الصلح كما في بيع الماء وجبر الغريب انه ملل مملوك بفصل فله خيار
حجبه ومنا للصلح وحكي الشارح فلا بالمنع لانه في البيع لا يصح بيع الماء والمفرد ثمان ممنوعان **قوله** ويصح جعل احد
المصنوعه بالعلم او ان كان هو ضا فان اعتقد صح وجوب العبد اشكال ليلينا ومن ان اعتاد لم يصادق للمالك سوى الزينة
فلا يقر الا بيمينهما او وصى لرجل بيمينه والاخر بخلافه واعتنى الاول ومن انقضاء العتق ذوال الملك عن الزينة والمنفعة وقد حال بين
العبد والمنفعة حيث لم يحصل المنفعة للعبد اي ببيع الصلح عن شئ مملوك على جزمه العبد بشرط ضبطها بالعلم كإعادة يدين معين
ايعا زمان كسنة وجه الصلح لم يكن اذا اعتنى العبد في وجوه على السيد عوض هذه المنفعة اشكال ليلينا ومن ان اعتاد لم
يصادق في الملك سوى الزينة فلا يقر في ملكها فيزيله مثله والواصي مالك العبد الشخصي بيمينه العبد والاخر بخلافه واعتنى
الموصي له بالزينة فانه لا يبيع على كره الموصي عوضا لغيره فقلنا ما قلنا ومن ان العتق يقتضي ذوال الملك عن الزينة
المنفعة بيمينه لم يملكه للعبد وقد حال بينه وبينها حيث جعلها عوضا عن غرض الصلح فينقل الى السيد ويضعف بان العتق يزيل
عن الزينة والمنفعة التي لم يبيع استخفا في العتق اما التي سبق استحقاقها فان العتق لم يصادقها في ملك العتق فيكفي بيل
الملك عنها والاصح **الاول قوله** والاكباد من فاقب الجاه على اى اى لو اختلف فاقب الجاه الدائره وراكها في ملكها فالواكب
او على قول الشيخ في الميوط وان لم يادجعلها بيلنها مصنفين واختار شيخ الدين واختار في الخلاف كونهما بيلنها وهو
ابن ادريس وفي شرح الارشاد لا شك ان كلامه ملغى في تفسير المدع ومكر ايضا لهما ولكل بدالا ان يداواك مضاف الى
نظره فان ثبت ان الشرف لم يخل في الجاه رجع به واما الشرح فوجه القوة البيل فلا يغزله لان قوة سلطان البيل لم يقر بيمينه
احدا المدعيين اكثره وما ذكره في الاصح بيلنها لكن بعد ان تخلف كل صاحبه اذ لم يكن بيمينه كما ذكره في المذكور قال فيها انه بعد
تمكين صاحبه الدائره وعينه من دكوبها يمكن اخذ الجاه فلت ما ذكره ليس بيمينه لان الرجوع والجاه بيد المالك لمسه لم يواقع
كثيرا نعم لو اختلف الادب الثوب وثا بغيره ففوق جانب الادب اظهر لان الظاهر لا يمكن من البيل الا وهو غائب فاهر مستقل بالبيل
وهذا الذي سبق حكم الدائره اما الجاه فليمنه فيه وكذا السراج للراكب **قوله** وذو الجاه على الدائره او من غيره لان جعل الجاه على
الدائره يدين على كمال الاستيلاء ويظهر في الدرر المساواة بينه وبين راكم الدائره مع الفاضل بالجاه ولا يس الثوب مع تلك وليس
حكى **قوله** ويليها وبها في الثوبين ايدها وان كان فاحدها اكثر لثوب اصل البيل **قوله** في العبد وان كان لاهلها عليه ثوبا
كانت ايدها لان يكون ثوبا لاهلها عليه لا دخل في السلطة اذ قد يملكها بغير اذن او يحجزه القول او عاونه ونحو ذلك **قوله** والا
اول من مدعى العتق فيسبب فتح الباب اليه لو تنازع صاحب البيل الذي الغزير اليه والجاه والذي باب العتق مفتوح اليه الغزير مضاف

البينة في اذن الغرة واقتضى في ملكه فان هو يثبت ملك له لان من ملك الغرة ملك لها **قوله** ومع الضرر اشكال ينشأ من ان الضرر^{المنفصل}
 للبينة في ثبوت البينة الذي يدل لها باعنا ومنعنا فملكها لا ينفصل عن ملكها وان ينفصل عن ملكها لا ينفصل عن ملكها لان البينة لا ينفصل
 الا ان ينفصل البينة عن ملكها على الغرة والبينة لصعها انما يثبت مع عدم ثبوت البينة في اذن الغرة فانما يثبت بالضرر في ملكه
 هناك بدل البينة وهذا الاثر من قوة قوله **قوله** ويجوز ان ينفصل عن ملكها وان ينفصل عن ملكها لا ينفصل عن ملكها لان البينة لا ينفصل
 من الخصم في بينة اذ لا ينفصل عن الخصم بل ينفصل عن ملكها وان ينفصل عن ملكها لا ينفصل عن ملكها لان البينة لا ينفصل
 المسبوطا انه يرجع ان ادى المال بالاذن سواء صالح باذنه ام لا فانه اذا صالح بغير اذنه صاد المال اذنه فانه اذا صالح بغير اذنه
 فكيف يرجع عليه بشئ اذا ادى بالاذن **قوله** ولو صالح الاجنبي للمدعي لنفسه لكونه المظالم له صحح دينه اذ كان المدعي اذ صالح
 الاجنبي على من يخففه ذمه المدعي بنفسه صح الصلح ويكون المظالم للمدعي انما ينفصل في اليد ولا ينفصل في يمينه ان يكون المدعي دينه اذ صالح
 وينبغي ان يكون لا ينفصل المال من ان يكون المدعي عليه مفر او منكر اثم المصالح اما ان يكون في عالم البينة في عالم البينة في عالم البينة في عالم البينة
 عليه مفر فلا ينفصل صح الصلح الاجنبي لنفسه على كل حال ثم ان عكس من ان ينفصل مال صالح عليه فلا ينفصل والا فقل ان المدعي
 له الفسخ لعدم سلامة العرض وفي الغرة انما ينفصل على المدعي اذ كان المدعي دينه اذ صالح بغير اذنه وحكي عن الشيخ القول بثبوت الفسخ
 لو كانت عينا والغرم معترف ولو يصحح بشئ ويحتمل عدم ثبوت الفسخ في واحد من الوصفين لان الصلح عقد مستقل بنفسه ولا ينفصل
 على الكاينة والمفاد في هذا **قوله** على الجاهل وعلى الجاهل لا ينفصل عن الجاهل الا فيجب المنع عموم او ثوبا بالعرف الى ان يدل دليل على خلافه ولعل الشيخ يبا
 الفسخ على القول بان الصلح منع البيع ان لم يكن المصالح عالما بثبوت الحق في ذمه المدعي وهو منكر فقد قال في الخبر ان عدم جواز الصلح
 حوزة في الذمة من ظاهره انه اذا لم يكن موثبات الحق عليه بنفسه وفي الذمة في صحح بان جواز الدعوى من المصالح شرط يعلم
 صدق المدعي المصالح فان لم يعلم لم يجز له دعوى بشئ الا يعلم ثبوته ولغايل ان يقول اشراط الدعوى يعلم الاستحسان غير واضح فان
 الواجب يدعي خط موثقة ولو قيل يدعي عن موثقة وقد لا يعلم ان الاستحسان وكذا المحمول قد يدعي بخط وكبده ونحو ذلك فيكفي ان
 لن ينفصل صار مستحاضا بالصلح وتعليقه من البين مع الانكاد وعدم البينة ولا ينفصل عن مكان الوفاء والفضا بالكل كانه لو
 والتمس على الطفل وكذا القابل ان يقول لم يجوز الصلح على استحسان الدعوى فقط فان ذلك حتى فيجوز الصلح على حق كونه مدعي
 مع انه لو ثبت الحق منع اخذه لعدم جوبان الصلح عليه وجب عليه الصلح لو جوبى على اصل الاستحسان فان ثبت الحق اخذه والا كان له
 الدعوى وتعليقه البين وبما جازته فيقوم مقام المدعي ولا يبعد في ذلك ويغفر في الصلح ما لا يغفر في غير **قوله** ولو خرجنا اعضاء الجوار
 فلم نطعمها من جده ملك لم يكن العطف وان لم ياذن الحاكم اما ان لم ياذن فلان شغلها ملكه فغير حق له بغير بيع ملكه منها كما لو دخلت
 داره ولا موجب للسقوط على اذن الحاكم فان اذانه العدة ان من ماله امر جاز مع التمكن كونه يوقف جواز الا اذانه على مطالبته
 المالكات وامتنعه بغيره من جلة النذرة في من ان يامر صاحبها بقطعها فان امتنع قطعها هو وانطلق في الخبر بوثق الاذانه
 له وهو ظاهر لان اذانه له وهو ظاهر لان اذانه العدة وان عليه امر ثابت له ونوثره على اذن الغير ضرر ولو توقف على اذن المالك
 لكان اذا امتنع بوقف على اذن الحاكم ولا ينفصل الضرر في مال الغير بغير اذنه واذن من يقيم مقامه مع التمكن وهل يجزى على الجوار
 الا اذانه لو طالبه ذوا هو اميا فقط ان ذكره العلم حيث حكم بانه لا يجزى اذا امتنع لانه من غير فعل وجعل الاجبار واحتمال وصرح في الخبر
 بالوجوب مع الامتناع بالاجبار وهو المختار ومثله ما لو مال جوارا جوارا وشعره في شجرة كما سب في ولو قطعها مع امكان العطف
 ضمن وهل يضمن المالك اذ هو العطف او مضطربة لا يشبه في الضمان مع تفرقة فالتقسيم وليس لها بها مالنا ونحت الاعضاء
 ليجزى بل القطع **قوله** فان صالح على الاثاء على الجوار وجب مع تقديرات الاثاء وانها مالها والمدة وانها مالها وانها مالها وانها مالها
 اهل الخبرة فان زادت على ثلث في الثمن فله في الاثاء ما ذكرناه **قوله** وكذا على الاثاء في الهوى على الاثاء اي وكذا يبيع الصلح على الاثاء
 على الهوى كما يبيع على الاثاء على الجوار ويضع الشيخ في ذلك معللا بانه يبيع الهوى من غير ضرر وهو ضعيف لان الصلح عقد مستقل بنفسه
قوله ويصح الصلح عن المحمول دينه اذ كان ام عينا اذا لم يمكن معرفته كالوطني بغير حصة وشعره من جبهته اذ كان مالك كل من
 والشعر من ملك الاخر فان جازا وتحتا سواء كان فذلك منها معلوما ام لا صح الصلح الواحد من المالكين مع الاخر مع الجهالة سواء
 جهالة الفرد وجماله العين واعلم ان لا اثر للجهالة العين اصل فانه يجوز بيع المشاع اذا كان معلوم الفرد وان كان خطا على من

[illegible]

وهو السند من الخطوط داخل شهادة البينة يكون الجواب انه لا معنى لمصلحة اليد في البينة **قوله** ويجزم لصاحب الاسفل بجوابه ان البيت مع المصاحف
العلوي بجوابه ان الغرض من المصاحف ان يكون لها يد كل واحد منها فان جاز ان البيت جزء وجب له الغرض في هذا وهذا انما هو مع علم
البينة **قوله** اما السقف فان لم يكن احد اثره بجوابه ان الحكم لا يوجب اليد لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد اصداده في العلوي بل لصاحب
الاسفل لا مضار ببناء اثره على النصف الا ان يوجب بناءه وحرفه فيكون في الجدران بالحجر والابواب والارياض من هذا نوع من البناء
انما يفعل ببناء مثله والجدارة العلوية لا يوجب له ايدى الجدران وحرفه عن سميت وجوابه ان عند من يحل العقد ليكون حاملا
للعقد فيحصل النصف بين السقف والجدران وهو دخول الالف البناء من كل منهما في الاصل وفي ذلك دليل على انه لصاحب الاسفل
فانه اضطرار ببناء اثره فيكون البناء **قوله** وان كان بحيث يمكن احداثه كمنع شقبة لم تكن في وسط الجدار ويجعل البيت بينهما فاما
فمنه فيجعل البيت لانه ارض لصاحب العلوي ومنه لصاحب الاسفل واخصا من الاول والثاني اي ويجعل اخصا من الاول به وهو صاحب
العلوي لانه مضرت فيردون الا في ولائها مضار فان على ان الغرض من الاعلى ويجعل وجودها بدون ارض بخلاف السفل فانه ينفق
بغير سقف وان كان خلافا للعالم ويكون سئالا لا يفتقر كونه ملكا ولا غنى به ويجعل اخصا من الثاني به وهو صاحب السفل
لشأن احداثه الجدران والغرض من البيت فلا يخفى الا ان يوجب له البيت لا يوجب له السقف وغيره فان ذلك هو الغالب والاخص
صاحب العلوي بالعرف وعدم ثبوت ما يفتقر اليه لصاحب السفل والاخص الثاني وهذا الشيخ في الملبوط والحالات في الملبوط
اخترناه وهو العقل واعلم عباد المصطفى بجهلنا من غير احمال السوء واحمال الاختصاص لكل منهما على اشتراكها في معرفة المضاد
قوله ولو ان افع صاحب البيت السفلي وصاحب العليا العرض فان كان المثل في صدره كان لنا وبنا السلك فانه يوجب لكل منهما اقله فيكون اليك
مصلحة والحان فمانية السعة وهو في حرفة المحنة المتباينة للباب وانما لنا وبنا السلك فانه يوجب لكل منهما اقله فيكون اليك
واحد من الارض والاشراك بينهما العرض لان صاحب الاعلى تكلف للرد على حقل مسور فير ما في **قوله** ولو كانت الدهليز
اول الباب فمن اول الباب في المثل بينهما والباقي للاسفل والاشراك انما ياتي في الصورة الاولى والثانية في اول الباب ويكون
ان ياتي لا يدين الباب والصعق في المثل فالاشراك في اول المثل **قوله** وينبغي ان في الخزانة ان كان بها شاهد بالملك
او ان كان الدخا لصاحب العلوي فيكون مكانه وان الحق تابع للقرى فكذلك الظن ان الخزانة كباير البيت السفلي وهي مسئلة ملك الاسفل
والقول بالاشراك هو اتحاد الخزانة بالكر كذا في فائدة القاموس **قوله** كل ذلك مع اليقين اني جميع المسائل سواء التي جعلتها
مع صاحب يد والتي وجبنا فيه واحد فان اليقين على صاحب اليد لانه منكر **قوله** والمسألة بين الملكين اة المسألة ما سبق ذكره
كتاب الامارات وثانيها ومنه مفاد **الاول** الوديعه ومنه فضول **الفصل الاول** في حقيقتها وهو عقد يملك الاستانة
في الحفظ ونقص طوره بالوكالة المتضمنة للاستانة في الحفظ **وجوابه** ان الماد من العقد ذلك وفي الوكالة الغرض بالفضل الاول
الاستانة في الحفظ وما ثبت فيها من غير معهود بالذات واعلم ان الغرض والعرض العام فيفضان ان الوديعه هي المال
وعرض الشرائع انما العقد جائز من الطرفين فاذا اراد المالك الاستئجار ولم يكن للسند وجوب عليه الدفع لو اراد المستأجر
نفسا ودفع الوديعه وجب المال امانة مطلقه شرعية في يده كالشوب الطائر بالحق الادارة والاشا غير قول بانه لا يغير
بل يقع لغوا والاصل في ذلك ان الوديعه جازية من ام عقد فعلى الاول يلحق العزل كالواذن في ثناء ولطعام ومن الاذن فان لم
الاكل بالاذن السابق وعلى الثاني فيرفع العقد فيبقى المال امانة يجب رده وان لم يطلبه المالك فان اخذ منكنا ضمن ذلك كله في
الذكرة **قوله** ولا يقيها من ايجاب وهو كلفه والى على الاستانة بواجب عباد ولا يفيض بل يغيره من اخرى ولا يفيض الى الصريح بل يكتفي
بالسعي والاشارة **قوله** الا اذا خاف فله في الاثر سقوط الضمان لانه حسن وما على المحسن من سبيل ويجعل صغيف الضمان لانه
على اقله يغيره بغير اذن ويره الاذن ثابت بالشرع فان ذلك من الامور المحسنة **قوله** ولا يبر بالرد اليها ان الصريح يوجبها صورنا
الاخذ من الصبي والمجنون في حق التلف وعدمه **قوله** اما لو اكلها الصبي فله في الاثر الضمان وجوابه ان الاذن لا يبيح الضمان
ويجوز العلم لان المالك قد سلط عليه ان كان سبيبه والمباشر صغيف وكذا الحكم في المجنون واخذ في الذكرة ما اخذت هذا
هو قول ابن ابي عمير والحكي ان ياتي بالصبي اذا كان ممنوعا فيضمن بالاذن لا فطعا لوجوب المتضمنه وانما المانع اذ ليس الاكونه
غير رابع وذلك لاصح المانع حصوا المانع فانما المانع في فعله ومصله وكونه اناس لا يفيهم بالمتضمن لعدم وجوب الحفظ

عليان قبل ان تلفت يده بالتفصيل بان يضمن لعموم على البده اخذت حتى تودي بهذا الوضع يد عدوانا فقلت العيش يده على ان يكون
ان يفرق بين وضع يد عدوانا وبين ما اذا كان الوضع باذن المالك في تسلطه فلا بد وان هو لا يضمن لعدم وجوب الحفظ عليه
اما اذا كان غير مميز او كان مجنونا فانه يثبت الضمان في حاله بالافلا ف الزود وليس بجعل القول بالضمان لوجوب الحفظ وهو الاثر
ولا مانع الا لتسلط المالك باها وهو غير صالح للمانع لان لم يسلطها على الافلا بل اذادها الحفظ غاية ما في الباب انه يعلم
الحفظ عن فعله بالافلا في هذا القول وعبرك في سقوط الضمان عن تلفها وانما قلنا ان لا مانع الا هذا لانها لو تلفت المال يد عدوانا
المالك بضمانه قطعا فاحضر المانع فيما ذكرناه وهذا القول في معنى **قوله** ولو اسودع العبد فان تلفت الاثر به يبيع بعيل العتق
وجه العبدان ما اثار العبد بعيل اذن سبل لا يلزم السبل فلا يرد في ذمته وذاخرى ولا مال له لانه مال غيره فيجوز بيعه اذا صار
مالكا وانما ان يكون بعيل العتق ويجعل الضمان بغيره ويجعل يعلق الضمان اليك ان اذن لم يولي في قبول الوديع لان الاذن
في الشيء اذنه في قبوله ومن جعله الضمان عند الافلا وحكمه الشايع في الاصح انه يبيع له اسوا اذن للمولى اذ لم يكن الافلا في اذنه
لان الاذن في قبول الوديع اذنه في الحفظ ولا بد على الاذن في الاثر في ثبوت الدالات والاصل لرواة القدر طبعهم ولا يرد
واذنه واما اذا اذن السبل في الافلا فان تلفت فان الضمان يعلق به اذ لا بد من العبد هذا الحكم ما اذا تلف اما اذ فطر الحفظ فلا
يحق ما ان يكون قبول الوديع باذن السبل ويدون اذنه وان كان بدونه الاذن فلا شيء عليه ولو تلفت لعدم جواز قبولها او علم
وجوب الحفظ عليه ويبيع المالك من المالك وان كان باذنه فلا يرد اما ان يكون الضمان بغيره **قوله** اما لو اسودع محمدا فان تلفت يده
الحفظ هل يبيح عليه اجرة في نظر من نهمل محرم صلب من فاعله بالاذن ومن ان ابتداء الوديع على البيع والاصل في
ذمته فقلما يتوقف على قبل **قوله** وجهه على اطلاق صاحبه فان اقر به متمكنا حتى لانه يوجب عرق وادخله في يدك ولما امكن
ذلك بسبب متع كونه ضامنا لكونه على المالك على العتق لان وضعه تحت يده بغير اذنه فيقتصر في الحكم بغير الضمان على مقدار الضرر في قوله
الا ان يربك لرفع المخرج عند السقي ذكر السقي في قوله العتق فان له لو احتاج في احد هال الماعى الى ذلك جاز ذلك ما جرى هذا المخرج في
الصالح جميع الفرج جرحا اذا اعتد فارسه وغيره **قوله** او يبيح له فتح الدود عند الحرفان بعض الثياب وهو الصوف يفسده الدود في
ضمان الحرف لو ليس الذي عند حرف الثياب بدونه يجب بل قد يبيع عليه الدود في الحفظ واجل يجب ما يتوقف عليه فلو اخله فيفسد ضمن
الا ان هذا المالك بالضمان عليه هل يكون فاعله من اقال في الذم في ذمته اشكال في هذا لان احدا من المال منى عنها والنظر في حال
قوله فان كان الكلب يملكها او اياها الا ان يخرج هذه البهائم من حصره ضامنا ما يضر اياها الى موضعها الا يرجع امانه
ولو نوى الاختلاف ولم يضمن يخلص من التلف فلا ضمان من الجرد البهائم لان سبب ما يضر جرد البهائم ولو اخطأ المشوق مع الوديع
على مقدار الحفظ ثم نوى الاختلاف لم يضمن فلم يخلت من سوي بغير الضمان لم يضمن يخلص من التلف فان يضمن يجرم بغير ذلك
والذي ان امانه التلف انما يثبت بجرم البهائم لا بغيره من المالك ولا من يفرقه مقامه في الوديع الاسيما من
المالك فلا يرد بل يدون فالفقر ولا يخفى في الحرفان لا يفعل مينا في الحفظ وهو الضرر ولم يحصل في الذم في حالة الضمان اشكال
وكذا لو جرد الاسد لنفسه ونوى بالاخذ من المالك الاختلاف اي وكذا يضمن بعض معطوف على ما قبل قوله ولو نوى الاختلاف الى اخره
وقد وقع له ولو نوى موضع الاعتراض فكانه قال لكنا يضمن لو لم يجر الداهم من كسبه لا يتفق بها الا ان نوى الاختلاف ولم يخذ ثبوت
التلف في الحرف والمراية لو اسلك الحفظ ثم جرد الاسد لنفسه بعض الضرر المتأخر في الحفظ وكذا يضمن لو اخطأها من اول الامر
المالك في مثل الاختلاف اذ لم يضمنها على سبل الامانة فلا يكون امينا **قوله** وكذا لو اخرج الدابة من حوزها لا يتلف وان لم ينفذ لان
الاخراج شرط بغير الحفظ فيكون غير ما ذن فيه **قوله** ولا يعود اما من نوى ان يجازي فليجوز الوديع الى الحرف لم يزل الضمان
عالم بجرد الاسيما اي لا يعود اما من بعد حصره ضامنا في المسائل كلها لو لم يجر الجنازة وعزم على الحفظ فليجوز الوديع الى
الحرفان كان من اخطأ جرحا اخلع الشربان كان فليس له بغيره بذلك لانه قد صار ذمته بعد ان فلان يرد الابا الاسيما من المالك و
يخص الاسيما بان يدعها الى المالك ثم يجدها اليه ما نزل ولو لم يدعها الى المالك لكان جرد له الاسيما بان قال له اذنت لك في
حفظها او اودعها اذ سنا مثلك عليها او ابرئناك من ضمانها وهو ذلك فليجوز اما من نوى جرحا من احد هال اخر وانما في
الذم في لان الشخصين في المالك وقد مضى لسفوقه والثاني لا يعود على البده اخذت حتى تودي بمرده القول بالموجب لان

لان لا تافى بغيره باستثناء المالك اياه ثانيا فيصير ملكه لا بد التائب بد الموقوف ونحوه من غيري ومثل ما لو حفر بئر في ملكه ^{على} ولانا
 ثم امره المالك ولو ناله المالك من اول الاول اسقى بطنك فان خنت ثم ترك الحيازة بعد شامينا والفرق في ثبوت الضمان في الاول
 اسفا على خلاف الثاني ولا بد معلق **قوله** ولو مر بها عابا لم يجز لا يميز ضمن لانه نظرت غيرها دون غيره من المالك فلا من الشائع ^{للتعنت}
 بالشكر ولا يفرق في ذلك بين المخرج با دون او اعلى او مسا وخلافا لبعض العامة في الاخيرين **قوله** ولو تلف بعض الوديع المفضل ضمن
 الباقي كما لو قطع يد العبدان بعض الثوب ولو كان مفضلا او الموضع مخطئا ضمنه خاصة الصودا ربع لان الاثلاث اما عدا وخطا و
 هذه التقدير من ابا العباس مفضل او بعض مفضل فان اختلف عمال البعض مفضل ضمن المالك والمباين لان المضر من المجمع فيضمنه كالمو
 يد العبدان وتلف بعض الثوب جميع بين المثالين لانه على ما يكون لم يقطع عدا البعض فانه لا يميز له وان كان خطأ وضمن المالك
 خاصة وهو اولى من ان يقطع يد قطع الثوب لان الباقي مملوك للوديع ولم يخصص من المسوق حتى يجمع من مفضله الحفظ اذا اختلف في
 حفظا وانما يكون مفضلا في ثوبه او عدا او صلح من غير قصد حتى ذلك فلا يكون ذلك من وجه من مفضله الى ودية وثبوت الضمان عليه ^{لأن}
 ليس بخيار بل لان الاثلاث موجه للضمان عملا وسهوا في مرسد الحيازة على العبد ضمن وان كان مخطئا لثبوت الاثلاث بفعله يجب
 يثبت اطلاق العادة واذا كان البعض مفضلا لم يضمن سوى ذلك البعض عملا كان الاثلاث او سهوا لان المضر الثاني لا يسيل مع
 انما وقع في ذلك البعض خاصة ومثل المصحة خاصة معلق بالصودا الثلث وهو ما اذا كان البعض مفضلا او موطا والموضع مخطئا **قوله** كما لو
 اخرج بعض الوديع فان اعادها بعينها ومنجها فكله ولو اعاد مثله ومنجها ضمن المجمع والفرق في حصول الشكر با خلاط مال المسوق
 مما لاخر وهو يجب الثاني بخلاف الاول ان المثل وان وجب على المسوق الا انه لا يملكه الا ان يقبضه هو او وكيله فويان على ملك
 المسوق فيحقق الشكر كما لم يخلط فيه الاول فاخلف مال المالك بما له فلا يضمن سوى ما يفرق منه ويؤثر المضم فكل معناه ضمانه والمالك
 البعض خاصة والمثيرة للمشاء واليه وهو قوله ولو كان مفضلا الى اخر **قوله** كذا لو ضمن المجمع لو فسخ الكلي المضمون سواء اختلفت شيئا او لا
 ما لو ختمه هو لان ضمن المضمون غير ما دونت فيه لاسيما المالك ولا من الشائع وما فيه من الهلك ما لو ختمه هو فلا ضمان اذ لا هناك فيه ولا
 نقصا عما فعل المالك وهذا اذا لم يكن الختم من يد المالك فان كان يامره فهو حكم المالك **قوله** ولو مر به ودعته بحيث لا يميز ضمن
 المجمع وان لم يملك المالك اما اذا تعدد المالك فلا يجز لان الشكر يجب واما اذا اختلف المالك فلان المخرج نظرت غيرها دون غيره ^{لان}
 التمييز بينهما مفضلا بغيره من غير فخر المخلط فتقرب لفظ ذلك الغرض لكن يفهم من قوله بحيث لا يميز لان لو كان ثمة ما يميز لم يضمن وتكفل
 بان هذا التقدير من السطري في الوديع بغيره بغير الضمان حصصا والمخلط يقتضيه اخرج احد المالكين من كسيرة ومثل ما لو مر به يد
 البعض الماخوذ وخلطه بحيث يميز **قوله** ولو مر به باذن احدها ضمن الاخرى هذا اذا اختلف ملك الوديعين **قوله** والشكر كالمضم
 ان كان من المالك ضمنه داخله بنفس المخل وان لم يفرق في التذكرة لو اخل المخلط الذي شهد به راس الكلبا وذو الشارب لم يضمن لم
 الكلب والذئب الشارب لم يضمن ما في الكلب والذئب وان فعل ذلك لا اخذ بخلاف فضل الختم وفيه الفضل لان الفضل من المنع من
 الانسان ولم يفسد به الكتمان عنه هذا كلامه وما ذكره من الفرق غير ظاهرا ما هنا هو المعنى للضرر المخلط المقتضى الوديعه والمباين
 من الهلك المان في المالك من الشد **قوله** والاحتقن بالاحتقن وان لم يكن من المالك ضمن بالاحتقن لا بنفس المخل لعدم الهلك
 لكن بغيره ان يمتلئ منه ما اذا شاك المسوق باذن المالك **قوله** فلو اودعها عند ذوقه او ولد او عبيد او اجني وان كان
 ثقلا بغير ضرره في ضمن اي وان كل واحد من هؤلاء وثقة اذا كان الا بدلي من غير ضرره فما اذا كان ضرره في نفسه بنفسه كما في انتم
 نعم وجوز بعض العامة الادراج من في وجهه والوديع العبد احتيازا وهو معلق **قوله** وكذا لو سافر بها غنما ومع من الطريق لو قال طاب مكان
 مع من الطريق لو قال طاب مكان مع من الطريق يشمل حكم الخوف والمالاد يكونه غنما وعدم حصول ضرره فلهذا السفر بها **قوله**
 وكذا لو اودع حاله السفر اي وكذا الاضمان لو اودع المالك حاله السفر فانه يضمن المالك وضمنه حيث اودع مكان له او ضمن
 السفر والسير بالوديع **قوله** واذا اودع السفر دها على المالك فان غدره وعلى المالك الحاكم فان غدره داهها من ثقله ولا
 اذا اودع عنده الوديع هو السفر ولا يجوز له الرجوع على الحاكم مع التمكن من المالك لان الحاكم لا يملك له على الحاضر فان غدره المالك
 لعينه ولو اودع او جلس مع غدره الوصول اليه ولو خذلك او وكيله وداه على الحاكم فان غدره داهها من ثقله هو العبد لان
 الفاسق اما انتم ما الذي يراه بالسفر هذا لم يفت له على الخدع والمباين ومنه شرعا حصل المسافة فعلى هذا لا يجزى الا بالخرج الى

سأنة وهو شكل لا يفرج السويج من بلد الوديع على وجه لا يفرج بلده عن الجيب ان يفرج ان صام لا نه اخرج الوديع من يد فصر في حفظها فصر
ويبقى الجزم بان فدره في البلد وحوله في المواضع التي لا يفرج الخروج اليها في العادة حوزا عن البلد لفظا عاملا كالسائين ونحوها لا
يجب معدود الوديع ونقد المالك والحاكم بكنه فينزل يوم المشقة الكثير التي بعد ذلك معها في العادة معذرا واذا لم يجد واحدا من المالك
والحاكم والمشفة لم يجد في السفر بها ولا تركها في غير بلد ثقة لكن يلوح من عبادة المذكورة ان اذا التزم حفظ الضمان يجوز ذلك السفر بها حيث
بين امرين اما احدهما السفر في ايام الضمان هذا كله اذا لم يكن السفر ضروريا يمنع الضرر وفقد الجميع فانه يسافر بها ولا ضمان اذا ضرر ولا
صلى او نقل في المذكورة على ذلك **الاجماع قوله** وكذا لو غدر دهره على ما اكتمها فانه يعيدها الى الحاكم فان غدر في الثقة لكن غاب مجوز ذلك مع
الحاجه حتى اذا استوسع ودا الوديع على ما اكتمها ونقد المالك دهره على الحاكم ومع غدره في الثقة لكن غاب مجوز ذلك مع الحاجة لا يجد الى
ذلك ويدونها لم يضمن ثم الحاجه اي شيء من اجهال اجهالها في كل ايام وفي المذكورة قال انما يضمن المسوق مع بالوديع فلهذا الى القاضي
ضمن الاجماع الحاجه فلما يان يقول ان دوام وجوب الحاقطة على الوديع من غدره من الامور السليمة **المشفة** ورفع هذا المشقة
امر مطلوب وهو من اكر الحاجات فيسوف مع السليم الى الحاكم لكن هذا لا يكون مع طول الضمان ونحو ذلك **قوله** واذا خالف هذا الترتيب
في الموصفين مع الغدره ضمن فلما يان يقول مع الغدره مستلزمه لان لا يفرج له العدول عن المالك الى الحاكم بل يرفع ذلك المالك وكذا
القول في العدول عن الحاكم الى المشقة **قوله** والا فرب وجوب القبض على الحاكم او اذا جاء بالوديع المسوق مع غدره اداة السفر والحاجه
وجوب عليه القبض وجوب القرب انه مضروب المصالح ولو لم يجز القبض فالتصلي المطلوب من مضرب وهو الاجماع ويجوز صحتها لعدم
تمسكها باصالة البراءة **قوله** وكذا المديون والغاصب اذا حمل الدين او العصب اليه ولا ينفذ هذا باداة السفر ولا بحصول الحاجه با
لسترة الى الغاصب لان يد يدعد وان وينبغي ايضا في المديون ذلك لان براءة الذمة امر مطلوب والمدة بقوله وكذا الى اصر المصارف
بينها وبين السويج في وجوب القبض على الحاكم اذا حمل المال اليه ويجوز عدم وجوب القبض نظر الى ان الفاوة يد الغاصب يعود على
المالك لكونه مضربا في يد وكذا المديون لان يرفع ذمته **قوله** ولو اراد السفر فلهذا ضمن الا ان يخاف المعاجلة اي لو اراد السفر فافض
في الوديع على فته ضمن لان ذلك مضيق لها فانه دعيها هلك في سفره فلا يصل اليها المالك او الخدم المنزل فلا يعرف مكانها سوا مكان
الدين حوزا ام لا وسوا اعلم بها غير ثقة لم يعلم احد ولو اعلم بها ثقة وكان ساكنا في الموضع بحيث يكون بينه وبين المالك والحاكم
حاجا ولا ضمان لانه لا يداع مع غير المشقة ومنه يعلم ان الدين يعود حوزا ولو خاف المعاجلة فته منها فلا ضمان وان لم يرها الى المالك
والحاكم ولم يعلمها تحت يد ثقة ومنه يخاف الشبهل المعاجلة بنفسه بين احدهما معاجلة السرقة وهو المشا من عبادة المذكورة
فانه قال لو خاف المعاجلة عليها فته منها فلا ضمان وهو صحيح لان حفظها لا يكون الا بالدين لكن بعينه الدين في موضع يعود حوزا
وشانه ان يفرج على السرقة الشاق معاجلة الوديع اذا اراد السفر فكان ضرره باوكان الخلف عن تلك الثقة مضرا وان وقع في مكان لم يعلم
فانه فادق في حوزة فلا ضمان عليه **قوله** فان اهل ضمن الا ان يموت فجاءه على اشكال ينبغي ان يكون الاستثناء مقتضا فان
من حضرته الوفاة فجاءه عن مضروب وولتشاء الاشكال من قصير بترك الوصية المقتضى الى اللف الوديع ومن انه يفرج على الظان الصحيح
فهم حاله مستلزم الفاوة بالاصل ان ما الموت ولو وجب الضمان هنا لا يفرج وجوب الوصية على كل سويج من حين نبض الوديع
حتى لو لم يسمع بضمين وعلى جميع الفقهاء على خلافه وانما ان هذا الاشكال في غاية الضعف لان الايضاح لا يجب الا عند ما
الموت لم يعد ذكره بدو مطلقا بضمين فلا يترتب عليه الضمان بوجوب العجز ان الشاوح الفاضل اخذ والضمان هنا معلل بالقرع
ولا يشترط في فناء **قوله** ولو اوصى الفاسق او اجهل كقوله على ثوب ولا ثوب ضمن ما الوصية الى الفاسق فانها غير بد التصديق لانه
مع السلطان عليها اذ لا يثبت الحائز واجامع الاضمان لانه لا يعرف من عيى الوديع فلا يكون له بمكان العادة وذلك منافا للحفظ
ويقيم من قوله ولا ثوب انه لو لم يكن له الا ثوب واحدا لا ضمان عليه وكان ثوبه بل للوصية في المذكورة ما بعد الاشكال الى انه يضمن
الوديع بضمين بضمين غير ثوب ولا يفرج الوديع عن الموصي ولا يفرج الوديع عن الموصي فان قيل يجوز ان يكون الوديع قد
قبل الوصية بغير ثوب فلا ضمان هنا **والثوب** الموجود من المذكورة قلنا مقتضى كلام الموصي بقاؤها الى حين الوصية والاصل
عدم التلف ويجوز ان لا يضمن غير ذلك لان الاصل عدم ضمانه **قوله** اما لو قال عند
ثوب علم بجدة الزكوة ثوب لم يضمن ثوبه على التلف قبل الموت على اشكال منشأ من قوله اكر علمنا اننا بالضمين محضين نظم قوله على

اليها اخذت حتى تؤول في السقوط هو التلف من غير تقيد وهو مسلوك من غير ان يحرم الاستئجار ليس سببا في الضمان بل السبب في تقيد
 غير معلوم فالحكم بالضمان مع عدم علمه سببه باطل ويقتضي ان يبقى ان يحمل الوصية ولم يبين القوب بغير الضمان على حد ذاته تفصيله ان يبين
 فلا مقتضى للضمان لان الاصل ازالة التلف والواجب الوديعة وهما مع وجود العين لا بد من الاستئجار الى البدل انما هو مع الضمان ولا
 له هذا هو الحق واصل ان ليس المراد بالاصح دفع الوديعة الى الوصي فان هذا هو الاصل في المنع من عدم الحاجة وتعد والمالك
 والحكم بل المراد الام بانه من غير ان يخرجها من يده واو اودع في هذه الحالة مع تعدد المالك والحكم لم يمنع من ان يبيعها او يهدى او يهب
 الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 سببها من ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 وجوز في كونها منسوبة اليها سببها من ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
قوله ويرجع على المالك وان غناه على اشكال ان لم يبيع او اذ علف المستوفى مع المالك وسفاه كان له ان يجمع على المالك لان ذلك ما هو
 شرعا ان لا يملك الحفظ بدونه فلا يفتقر عليه ان يبيع الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 ولان ان لا يملك الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 وذلك هو الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 المالك وهو الاصح ويقتضي عدم الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 في المذكورة الاثر بان يرجع مع ضرورة الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 والافتقار عليها من حالها السابق مع الظن به وتعد ادائه لكن مع اذن الحاكم لان الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 عليه ولو اذنها او يبيع بعضها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 او السقي في ذلك من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 يندفع اما بالليس وجب مع نفي المالك مقتضا علم الوجود مع تحريم وهو مخالف لما في النكتة نظر الى ان ضيا طرما الحرة
 ولما خرم بالسقي والعلف لم يضمن لاعتبار هذا ان كانت الدابة مع ذلك في يده ولو خرجها من يده وجعلها على الخادم للمسقى
 ان العلف فان لم يكن الخادم امينا صح وان كان امينا فقد قال في النكتة الاثر بغير عدم الضمان لبقاء العادة بالاستتابة في ذلك
 فيه ودعا فيل ان الوجهين مخصوصان لمن يؤول ذلك بنفسه فاما غيره فلا ضمان قطعاً لا في حق من وجب ان يعلم هذا بغيره الكتاب مطلقه
 فيقتضيه عدم الضمان وان لم يكن الخادم امينا الا ان يحكم بعدم الضمان اذ كان فعل الخادم موجباً للسقي لا اخذ الدابة الى الماء والعلف
 ولو خرجها من منزله للسقي مع ان الطريق اذ خرجت من الامع الضمير لعدم التمكن من سقيها او علفها فيمنع به في ذلك
 ولو خرجها من غير منزله للسقي فان كان الطريق اميناً لا خوف فيه ولا يمكن سقيها في موضعها فالأثر بغير عدم الضمان ان الخادم
 العادة بذلك هذا كلامه وما ذكره في نفي الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب الميراثا لغيره من غير ان يبيعها او يهدى او يهب
 على راي صرح الشارع ونفي التسهيل في حواشيه بان الرابح المساوي وهو الظن من عبادة الشارع العبدية وهما في الشارع والاعراف
 لتسهيل بذلك فعل هذا النقل الى الاخرين جاز ولا ضمان به بخلافه على ما فهم من كلامهم ويظهر ان الرابح من الوديعة الاذن
 يدل على المضابا لوضع الاخرين بطريق اولي واما المسألة فمفصلة لان يلتفت الى ان تعيين الموضع انما قد يحد من الحرة فقط
 وان المراد ما كان في هذه المنة كما كان تعيين نفع الحرة في الاجارة وهذا لا يوجب المساوي والادون وان المشا
 من التعيين هو الواجب ولا يوجب ان لا تنقل الى المساوي غير انما هو لبس في الحرة فلو كان الاخر قد لا يضمن الموضع على
 به ويشكل بان مع التعيين شخص الحرة لا يدل ذلك على المضابا لوضع الاخرين الموضع ولا يضمن لان شرط هذه الدالة العلم بعلمه
 الحكم ويشهد في المسكوت عنه في حواشيه وذلك مع التعيين مشف لا يمكن ان يبرأ خصوص المعين مع الاثر في بين الاعراف والمساوي
 من حيث الدليل لكن الاثر من كل جمع من الاصحاب انه لا خلاف في ان الاخر قد لا يضمن في الحرة واطلاق كلام ابي ابي رويس في نفي
 يقتضيه عدم الجواز مطلق حيث قال في سبب الضمان او خالف من مذهب صاحبها في كيفية نقلها الى الاخر في هذه الصور واصل ان الحكم فيها
 سلفها بالتمام المنزلة المنقول اليه مع تجويز النقل ما لا يجتمع فان النقل لا يستقبل الاذن فيمنع من كلام الموضع فلا ضمان به ولا

حفظه فان من الخالفه

بأنه الصفا مطم والذى يقتضيه النظر الصمان مطم والمنع من النقل مطم الا ان موثوق على وجود المواقف **قوله** ولو قلناه عن النقل من حوزة
معين من النقل الى الاخرى والمساوى الا ان مخاف تلفها غير فائدة لا يضمن رخ حيث ان النقل جائز بل واجب لانه معد من الحفظ المطلوب
بالوديعه فيضمن لو اخل به رخ كاسبائى ونحوه ولو قال ان تلفها وصل الى مقدم ائى لضمان عليه وان قال له كالميلها وان تلفت وذلك
لان الحفظ واجب عليه للمنى عن اضرار المال وان كان لو ثبت في هذه الصورة الا ضمان عليه كسبائى **قوله** ولو عيى له حوزا بعيد
وجب للمباذرة اليه ما جوف العادة **قوله** فان اخرج منها من لان الاطلاق انما يعمل على الامور المتعارضة العادة ولا يجوز التاخير الا
وطور فيضمن **قوله** ولو وصفا فيما عينه لم تخاف من مخرها وحرف وجب نقلها الى اخر زمان وكما الحال هذه ضمنها سواء تلفت بالامر
المخوف او بعينها هذا شامل لما اذا عين له الموضع سواء تهاه عن النقل ولم نقل وان خفت تلفها لم يضمن لان كل من المومنين مأمور
بالنقل الذى لا يثم الحفظ بدونه وبين حكم الضم الاخر هو ما اذا قال وان خفت تلفها بقوله ولو قال لا نقلها وان خفت تلفها
من غير خوف ضمن ولو نقلها مع الخوف او غيرها بغير كل لو طال تلفها فانسى ذكر الحكم الاول غير مخر وما الثانى فلان النقل واجب عليه
فاذا ائى كان مبالغا في الحفظ ومحمنا فلا يضمن وان لم يات به كان التلف المستند الى عدم النقل مستندا الى المالك لانه على توفيقه
فلا ضمان به كالمالك له تلفها **قوله** ولو ادعى المالك عن المعين السبب كالتلف فانه المالك احمى نقله بم قول المالك لا مكان اقامه البئر
مضى الوديعه لا تحسن فلا يسهل عليه لانه انما يفيض بحرف مصلح المالك فلا يما سبب علم يقول قوله بيمينه ولا يعلم تقديم قوله
الى شقة الابناء ومن الوديعه من يما ادى الى بغيره وحصولها ويضعف الاول بان اسكان اقامه البئر لا يضمن فوفى الفبول على اقامتها
كما في دهوى التلف ومن هذا يظهر ان تقديم قوله باليمين قوى **قوله** ولو قال صغها في كهك فجعلها في جيبه لم يضمن لانه احرز بل يضمن
ما حفظه من انه لا يجوز النقل الى الاخرى اذا عين الموضع موصفا **قوله** ولو قال ادبها في ثوب لم يضمن لانه في ثوبه احمى الضمان لكثرة السوء في اليد
وعلمه لانها احفظ من الطراد بالشقة الصحيح وقد يكون الصلاد ان يوفى ذلك فالاحتمال الاول قوى لان الم احرز ويكون اليد احفظ
من الطراد انما هو حال البسط اما مع العقلة والنيك فلا وذلك من الامور الثلاثة وهل يكون الوضع في اليد احرز مع اطلاق
الموضع فيه فعلى **قوله** اما الواسر حتى يئوم وليس ان يضمن اما الواسر حتى الواضع في اليد والاحال ماسبق من انه امر بالوديعه في الشقة
فانه يضمن لان يكون حوزة على القول به انما هو حال البقرة فاذا حصل الاسرها ويوم ونحوه فقلنا لك الحوزة فيحفظ الضمان
او يوفى ان في خالف فاستند التلف الى المخافة فليكن كل بائنا اذا كان حازا لا يفتقر فلا ضمان **قوله** فان دبتر امثالا له وجعل
الوايط من خارج الكم ضمن لانه اغواه للطلادى بعثله على الشقة حيث اعله الغرضه وينجلى ما لم يكن يصدقه **قوله** ولو نقل من
صدوق الى صدوق والصناديق المالك ضمن لان المالك يوصف له من حوزة فاذا حلف ضمن الامع المخوف والمخاطب وكذا في
الصدوق المفقول منه حفظ المالك **قوله** ولو كانت الموديعه على كالبشقة الشياقوى الغزى بين كون الصناديق للمالك والسوق
وليس يوافق فان الوضع من المالك في صدوق المسوق اذا كان بائنا والادباع على هذا الحالة لا يضمن من تعبهم البئر فلا يجوز
النقل من الاية المواضع السابقة ويمكن ان يئى اذا كان الصندق للمالك مخزى اجزاج الوديعه منه يضر فيها غير ما ذون فيه فيجب
به الضمان وان كان الى احرز لان ذلك غير محال الوديعه محال ما اذا كانت الصناديق للسوق **قوله** ولو قال اعملها في هذا البيت
ولا بد جمل اعملها واخل من ضمن الى اخره فاذا دخل واحدا ضمن فليس اخل القوم معتر ائى الحكم **قوله** ولو قال اعمل الخافمة في الخضر
في البصر لم يضمن لانه زاد حفظا وحرا سرفان البصر غلط من الخضر الحفظ فيه اكثر لانه لا يضمن الغلو واوفى لكن هذا ان لم يكن وضع
البصر مضمنا الى نقله بالكسر والفك ونحوها ولم يكن ائى لم يصبه لا يبلغ اصل البصر مبنوعه اغلظ الذى على اصله فانه يضمن اذا لا يضمن ان اصل
المختص احرز من اعله البصر **قوله** عداوا العكس فانه لو امره بوضعه المبصر في صغرة في المختص ضمن للبصير لكن هذا اذا كان بجو يبلغ
اصل البصر ايا اذا كانت بحيث لا يبلغ فان المختص وئى وهذا الحكم يئى على ان النقل الى الاخرى ضمن المعين جائز ائى اذا ما على الخضر
من عدم جواز الاعلى الصغرة فان تانى ذلك **قوله** ولوم يضمن موصتها وجب حفظها في حوزة مثله ائى على ولا يضمن بالنقل غير
وان كان الادون يئى ان يكون الصغرة عن راجعا الى الاعلى لان الادون موصوفتها البصر **قوله** ولو كانت بيت صاحبها
له احفظها في موصتها لم يضمن لنقلها لاجل وان كان الى حوزة واحدة لا يضمن موصتها المختص وانما هو كمل في الحفظ هذا اذا لم يكن
خوف يضمن رخ لان نقلها مع المخوف فانه لا يضمن لانه محسن **قوله** او يدل ما دافى على مكانها فان التذكية لا يجوز المسوق مع النص

بالان يفرق فيها فان عين له الموضوع ضمني لا فطر في حفظها ولعلم بعين المكان لم يضمن شيئا ومن قوله واجتنبها بظالم ان مجرد الاجتناب هنا
 يقتضي الضمان وهو جيب والعرف ان الظالم اذا علم خذها هاهنا والسارق لا يمكن السرقة الا اذا علم موضعها ويمكن ان يفرق بين علم السارق
 لسعيه مع فطر مكلها واخذها فكان سببا لتجنبها **قوله** او يبيعها الى من يصار والمالك اي باخذها ماله وقد يفرق ان هذا المالك
 عند لان المصادرة ظالم والسعاية اليه اختيار وزيادة **قوله** ولو بيع بالثمن الا لا ضرب الضمان لو حصل تضبيع الوديع بسبب شيئا
 في ذلك الثوب حيث يفتل الدود بركه وسوى الدابة مع الضميمة وكذا احوالها او منى ذلك فلا ضرب الضمان وجوب الغرض ان
 فطر بغيره لا لعدمه على النكاح الموجب للثمن **قوله** ويجعل اعدم لقوله على وضع من اصاب الخطا والنيابة والحق الضمان ولا ان الضبيع
 موجب للتعويض المقتضى لكونه بالمسئوع بل لعل ان لا انما اذن له في وضع يده ويحفظه والعدوان موجب للضمان سواء عد
 معطيا بالنيابة ام لا فان من وضع يده على غيره حتى اؤلفه شيئا فانما من لا **قوله** ولو سلمها الى الظالم مكرها استغفر الضمان
 على الظالم لان التلف لو فرضه ففوقه انما هو **قوله** والا ضرب انتفاءه من غير الغرض ان من غير بعض لان الغرض من جميع ما
 للوديع من الحفظ حاصل ويده لا ما منه فيجب ان يفتق الضمان والانتفاء مقتضى كونه تلف بدون تفتق منه وهو الضمان لانه
 مباح للسلطان ما لا يعزى اليه ما لا يكون له على اليد ما اخذت حتى تؤدى واخذته في الشك والاصح عدمه لان الاكراه صير فعله
 مطلقا الى المكره ولا نه محس فلا يسبل عليه اذا تسللم باذن الشارع ولا ان يضرها انما كان لمصلحة المالك فلا يباستب
 بغيره فان لم يضر من سبب الوديع ولو امكنه مضايقه الظالم بشئ يرجع به على المالك فليس بمسئوع بل هو واجب لانه
 الواجب في العلم ان الاكراه يختلف باختلاف الاحوال وقد بين في القلا في **قوله** وهل يجب عليه الانتفاء ولو ظلم الا ضرب ذلك
 الغرض ان من مضرته لواجب وهو الحفظ ويجعل العلم لما فيه من الضرر والاصح الاول **قوله** ويجوز ان يخلط كازا لمصلحة ويجوز
 على العادة الاولى التعيين بالوجوب لان جواز الخلط كذا انما يكون حيث يتوقف حفظ الوديع عليه والحفظ واجب وانما ساع
 الكذب جهنا لمصلحة لان ذهاب مال المسلم مثل نكاح من هذا الكذب ويجوز التوفيق على العادة بها بان يفسد ما يخرج من
 نفسا على نكاح البعير معنى لم يخل فاذن هذا الظالم ختمها واعلم ان العباد لا يخرج من منافته حيث يفتق شئون الكذب مع التوبة
 ومعلوم ان الكذب معها ولو ظال ويجوز يخلط على جهنها ويجوز على العادة التوفيق بغير الكذب لمصلحة لان الاولى واعلم
 يجوز فطره الخلف باسكان الام على انه مصلد ويكره على اسم البهائم **قوله** ولو اكره على التسليم اظهره من ان الاكراه
 على احكامه ليس ان اها على احكامها بغيره ومعنى سلم الوديع تخلفا **قوله** فان تمكن من الدفع وجب ان اهل ضمن ولا يجرى
 الضمان الكثرة بالدفع **قوله** متى يمكن من دفع الظالم عن الوديع وجب من الوجوه وجبا اذ لم يكن الدفع ضرر كراهة فان اهل حرج الاضرار
 ومعد الامتحان ومعنى يمكن مضايقه الظالم عنها فبشي من المال فليس بجيبا لوجوب يكونه العطف ويرجع به على المالك مع علم البيع
قوله ومنه سؤال للمالك اشكال الى لو انكره وفن سؤال للمالك اياه بقوله في صدك وديعه في ضمانه اشكال بليسا ومن كره بان كان
 منع المالك مع عدم مطلبها فكان كغيره غير المطلب ومن ان لم يجد ومن المالك طلب المنع يترتب عليه وفيه نظر لان جحوا لوديع
 يقتضي كونه بالمسئوع ليعتق عن المالك لان نفي الملتزم يقتضي نفي الاثر من حيث هو لا من حيث لا يكون امنا من فسخ وهو الا
 ومن نفي عن الجحود سؤا كان احد طلب المالك وسؤا لم يلبها ان او غلط ونحو ذلك ومصلحة المالك لم يضمن فان كان صغيره
 مجوده امكان اصل الوديع لم يضر لم يضر ولا معها على الاخرى لثنا وفكر كلا مير قال ابن الجوزي شمع دعواه من غير بغير
 فاذا حلف سقط الضمان لان انكاره يجوز ان يكون من سهو ونسيان لها وضع الشيخ من سماعها بدينه البينة ومعهما وهو
 لانه بانكاره مكذب للمدعى المالك قال المصنف في المختلف من لو طلب اهلان العزم كان له ذلك فلت فيه نظر لان المقتضى لبيع
 سماع البينة هو كونه بغير دعواه وهو قائم هنا فلا يتوجه اليه الا ان يقر لعلا الغريم بغير منفع الايق البينة اخرى من الاثر ونحو
 لم يسمع لذلك بغير اياها الا تعبد بالاشارة فلا يتوجه اليه طمعا فيه لانا نقول اذا رجع من التكن بينة الاول وسمع محلا من البينة
قوله وان كان صغيرا يجوز الادعاء في شئ قبل قوله في الدار والتلف مع البينة بل لما في الاخرى الاول على اقره بين الصنفين
 ان الثانية لا ينافي حصول الادعاء بخلاف الاولى في قبيل بينة على الدار والتلف وبينه وبينها اثبت دعواه التلف لانه
 وهو الذي عنه دعواه الاخير والاول هو الدار وفي قول قوله بينة في خلاص من حيث انه محس وامر ولا يجرى في مقابل

المحظوظ ومن مجموع البينة على المدعى اليه على ما علم من انكر ودعا فاضله ذلك ففرق بين انعائه التلغيب ليدل على ان الشك في كونه الشاغل بالقبول
مطلقا في ذات الاصل له ان القدر اذا لم يكن بالثبوت في الاصل علمه وسقط عنه الاحتجاج الى دليل من غير الاحتجاج في معنى المنكر
فيكونه بمنزلة قوله على ان هذا البينة لا يفي في ذلك كغيره من لان السابق الى الفهم خلاف هذا ولا يستقيم المعنى الا على ذلك
من قوله في سياق البينة في الشك الثاني لابي في ذلك كغيره من لان السابق الى الفهم خلاف هذا ولا يستقيم المعنى الا على ذلك
فيحصل الاختلاف في الفهم واما في الاثر فلا يكون التلغيب في الحجة ولا بد من ذلك لا يفسد الدعوى لان التلغيب قبل الحجة ولا بد من ذلك
لا يفسد الدعوى لان التلغيب بعد مقتضى الضمان وكذا التلغيب يكون في الحجة قوله ونسما على البينة بذلك شك لا يستقيم ان يكون الشك
اليه بقوله بذلك هو الاثر فلا يكون مثله الا في الاشكال لان البينة حيث لم يسمع للتساوي مقتضى التلغيب بها كذا الاثر فانه اضعف من البينة
ومن اثار العقلان وعلى التضمين جازم يرجع المصلحة عن التلغيب في الاثر والمناقاة الصريحة بينه وبين مقتضى مصلحته لا يطالب البينة
فوقه بالاثار وغيره ان يكون التلغيب بذلك هو التلغيب ويكون الغرض من إعادة المسئلة بعد سبغها في قوله لا معها على الاثر في المناقاة
امان الاول جازم من التلغيب بعد سماع البينة والثاني من ان البينة يجوز بثبوتها بعد سماعها باعتراف من ان سماعها في سياق
الدعوى وهي غير صحيحة لتكديسها على ما بها التلغيب في الفرق بين الاثر والابينة حيث ان الاثر لا يفسد الدعوى وان كان المصلحة اذا رجع الى
لما سبق في الاول في اثاره خلافات البينة لا كما ذكره باعتراف المدعى فلا يكون محجة على المدعى عليه وما ذكره في الاثر لا يفسد الدعوى وان كان يفسد
ان دعوى الاثر لا ينبغي ان لا يسمع ايضا التلغيب بقوله يجب على السليق مع حفظ الوديعه تجري العادة لما لم يكن يحفظ الوديعه كغيره
مخصوصة سفوف من الشارع اصيل في العرف المطرد قوله وجب عليه رد ما حثي طلب المالك وان كان كافر او اية الفضل عن
الرضا مع واجب احوال الصالح ووديعه الحرفي على السلطان العادل والمتم خلافا قوله وليس له استئثاره عرض القصر كمن كان
حام او على طعام او على لان اداء الامانة واجب مضمون فلا يجوز التشاغل عنه بل هذه الامانة من ذلك سلوة النافذة والى بغير
انما لم يكن في اثارها مالم يتحقق الوثق وهو الذي ائتمروا في اتمامه الذكر وجب عليه الذهاب بجري العادة وهذا كله وان كان الاثر
مكافئ لغيره لا يجوز له الاحتياز من قوله ولم يطلب ويكون من الرق في الضمان اشكال فيثاء من انه قد امره بالرد فلم يفعل فقبض
ومن ان الامر بالتسليم ليس طلب الوديعه وانما ان يبقى ان عليه الرد على الوكيل مثل طلبه على المالك لان يد يد المالك والتسليم اليه
تسليم المالك فالامر به يقتضي عزل المسودع من قبله مع علة الغرض لا لاجب عليه رد الوديعه اليه بل لاجب عليه التخلية فان كل المراد من
نقل المضمون وتكون من الرق التخلية فلا يفسد الاشكال في الضمان مع بل يجب قبوله بالقبول فاعوان فطعا وان كان المراد به حملها الى الوكيل فلا وجه له ايضا
الا لاجب عليه ذلك وان كان المراد بالرد وجوب الاعلام للوكيل لو لم يكن قد علم بالمالك وطاعها والتخلية فهو محتمل وليس به حملها
بوجوب ذلك لان ظم الامر منفع الامر على هذا فيكون مثله الاشكال من ان العزل عن الوديعه هل هو بالرد على الغرض او بغيره
المطالبة كما في التوبة الذي اطار به الرجوع والذي اودع المسودع لمجر ضرره وكذا في الوديعه اذا ما من المودع وسائر الامانات
والمعتمد الضمان لان اثبات اليد على ما العرف يوقوف على الاذن الا فيما يقتضيه العرف وهو ما قبل التمكن من الاعلام والتخلية وهذا
انما يدل البينة على علم الغرض قوله وكل امانة كالشوب بصيرة الرجوع في اذنه ان يجزى في تلك الاشكال السابقة الضمان اذا لم يكن
وهذا ان كان المراد من امانة الاعلام المالك والتخلية بينه وبين ماله الى الجمع عما سبق من الجزم الى الرد وان كان المراد حملها اليه مما سبق
من الاشكال فان الجواب في ذلك بعد قوله فان رد على الوكيل لم يشهد فلا ضمان لوانك بخلاف التفسير في ان الاشهاد على قضاء الدين لان
صبي الوديعه على الضمان او جازم بهذا فانه المنكر في انه الاثر ب ويزن في امرين احدهما ان الوديعه امانة وقول المسودع مقبول
تعالر والمغفل لا يصح الاشهاد ولا يحصل لهذا لان الاشهاد محقق انك والوكيل فلا اثر لكونه في المسودع مقبولا في الرد والتلغيب
او جازم الثاني ما ذكره هنا من ان الوديعه حضا الاضواء وخلاف قضاء الدين ويمكن الفرق في ثبوت وهو ان المطلوب يقتضاه الدين
انفطاح مطلق البينة المدعي عن المدعى وبما ذكره من ذلك موقوف على الاشهاد والمطلوب في الوديعه اصيل الحق الى محضه ويدل على
يد المالك فيما لا يجبر الاشهاد عند الوقوع في المودع لاجب عند الدعوى الى الوكيل بل هو بما سبق ان ذلك ان قافي القودية عند ضمانها
ان في قافي القومية فلا ضمان لوانك ما فسرنا فينا بالضمان وعدناه مفسدا وجبنا على كل حال سواء انكر او اذنه ما منع من التسليم
تلغيت العينة يد فانه على كل واحد من التقديرين مرجع على المسودع قوله واجب السكن ان احتاجت ومعرفة الرد على المالك

بقائهما فانه اذا نفي العيين وجب البطلان وهذا هو المراد بقوله ما لو كانت عنده وديعة فموجبه وان وجد بينهما وان يعلم بقاؤها في الفضا الشك
شكها في الحاضر العينه فانه قد كان عنده وديعة فموجبه وحاول الشارح التمييز بين هذه المسئلة والمسائل الاول بان الفضا هذه حذف
وليس بمحملان للصفا فاساوي بين المسائل فمحملي الاستكان كان قوله هذا وقوله اما الاخر ضابطا والذي ذكره افترض ما يتكلف له وعلى
هذا فيكون ما ذكره هنا مغنيا عما ذكره سابقا من قوله ما لو كان عندي ولم يوجد في الذكر فويلي الاخر والذين في الشك فانه اذا كان عنده وديعة
وما في علم بوجبه وكثر فانه في مقتضى النظر عدم الفضا والذي عليه فتوى اكثر العلماء منا ومن الشافعية وجوب الفضا وحكي عن الشافعي
ان اذا لم يوجد جديعتها خالصا للمالك الغنى ثم حكى عن اصحابه ثلث طرق احدها اثبات الخاصه فيها اذا كان للملك فانه ان كان عنده وديعة
او عليه فغلقنا فانه اذا لم يوجد جديكان الفضا انه ارفق بها وانها تلف على وجه مضمون بخلاف ما اذا قام مثالبته بالو ديعة وانما جبال التي
فانه لا ضمان ولا اصل اثنا فانه مع الوضوء بالو ديعة وعدم جديتها لكن يكون في الزكوة من جديتها ويجعل الاخلال فثبت هذا الحكم
بعد ما سبق قلت وكان اللازم هذا القول بتقديم ما كتبنا الاثر الخاصه من هذا حصل ما فيها وهي خالف لما هنا والذي يقتضيه
النظر ان علم بقاها ولم يبين من الذكر قدم ما كتبنا على الغنى بما يجب كمن احاط له بما لم يبين وان علم ثلثها بغير ضبط فهو
اسوة الغنى والا فلا ضمان ولا يفتي في التفسير الا ان كان ضامنا **قوله** ويصلي المستوفى مع ما ياتي من تعين المدعيين فان نكل عن م
اذا دعي كل من الشخصين على الثاني ان المال العلق في الذي بيده وديعة عنده فانه لا حدها بين حكم بها للملك فيلزم في كل من
فاذا حلف سقطت دعوى الاخر وان نكل حلف الاخر فيخرج له المثل ان كان مثله والا فانه يمينه في اعنينا وكونها وقت اثبت
او وقت الاثر واشكال يثبت الى ان وقت الاثر وهو وقت التلف وقت اليقين هو وقت الثبوت وفي الشك في مسان المسئلة
وذلك الاشكال ولم يوجب شيئا **قوله** اذا قلنا ان اليقين المردود كالاثر فلا بحث في حقه ذلك بناء على ان من اضرب عين في يد ثم اخرجها
ويخرج لعنه واما اذا قلنا بانها كالبينة فتدعي حجبنا في بيع العيين من الغنى وشملها الى الاخر ثبت كونها بالبينة ويجوز بان كونها
كالبينة فانها حتى المثل يعين دون غيرها وقد استخفا الغنى الاثر فلا يثبت استخفا في اليقين نعم في الاستخفا الى المدعي عليه
خاصه وحديثه يوجب ذلك وقد عاين اليقين ومن استخفا بيمينه بالاثر وجب الغنى فلا ينفذ في الحال في الغنى باعينا ركنها كالاثر
كالبينة الا في شيء واحد وهو ان على القول بان من اضرب عين في يد ثم اخرجها لغنى لا يغرم الثاني شيئا لا يغرم الاخر بيمينه في قلنا
المردود كالاثر ولان غايبته ان يكون فله غرضه بعد الاثر ولا دل وهو لا يقتضي الغنى فلا فائدة فيه فلا رد ولا حلف بخلاف ما اذا
قلنا كالبينة فان الغنى ثابت ومطوعا لعلم في قول القصة فان نكل عن م الاثر محمول على حلفه اليقين المردود لان المسئلة لم يرد في الفضا
مجرد التناول والظان اليقين المستوفى على البطلان يدعي استخفا في الغنى قوله فان ادعى بين الاخر وبين المدعي
احلافه فان نكل حلف فخذ العيين في الغنى على المستوفى لانه استخفا بما يحلونه وقد نالت **قوله** وفي دفع العلم عن يد
ثبت الملك اي حديد المستوفى في دفع العلم يكون العيين لها ولو اوجد منها وقع في الغنى العيين في يد اليقين ان ثبت الملك لان يد في
الاصل يد او انه والاصل بقاؤها الى ان ثبت الملك ويجعل ان قال لها المال احكاما ولا يعلن في يد بامر الحاكم لمطالبة ما
ويصنع بان المطالبة المقتضية للغنى التي يجب معها التسليم هو مشع هذا فلا يكون وجبا **قوله** فان ادعى عليه كل منها علم بان
المال المشاع احلافه على نفي العلم لانه لو اقر لنفع ولكن هل يحلف بمبناها وحدث لها معام يجب لكل واحد منها يمين ويجعل الاول لان احده
الدعوى بين كاذب فبطحا الاستخراكون العيين ملكا لكل واحد منها حيث لم يكن معين حكما بان حلفها وهو في الشك في الحلف
ويجعل الثاني لان كل واحد منها ما نفرد مدعيه لا يعلم كنهه فيلزم من مجموع الحديث والحكم واحد منها ان يستدل بافتشاء والدعوى
والاصل براهه فان من وجوب الاجتماع ولا مكان كونه معا وهو احضيا والمبطل وهو الاصح فاذا حلف استعمل الغنى في
خروج اسمه لحلف مسان العيين المير ويقيم بينهما قضيتين ذكر الشيخ في الخلاف والمقتضى **قوله** فان نكل حلفا على علمه فيضم القيمة فيجعل
مع العينة ايدها لان يمينتها انفسنا ان يكون بالاثر ان كل شخص حصره لما بان العيين له وبانكاره حصل حيلولة بين المستوفى وحده
حيث نفي على انكاره فكل واحد منهما موجب ان يعرفه ولما كانا سوا غايبين لم يكن لاحدهما دجان على الاخر فيجعل العيين والعينه
معا في يد بها وظال الشيخ لو اختلفا في قولان احدهما يعين بينهما والثاني انه توقف حتى يصطحا والاخر في ثم قال ولو قلنا بالافترقة كان

في قولنا ان المصلحة هي عندنا في نظر تلك القول بالقبول او جواز القضاء في الدعوى والنسابة في الحجج يقتضي العنصر فلا يكون الامر مشكلا
ليعمل فيه بالطريق واعلم انها اما احكامها على علمه لئلا يجرى عليه من العلم اذ لو حلفا على الاستحسان في العين فثبت بينهما فقط وان ثبتت
لها المصلحة كانه المدعى **قوله** وان سلم العين الحجج الى احدها وخصصت القدر على الموضع ولم يحل الثاني لانه استحق بينهما فلم يعمل المصلحة
هذا من جملة احكامها اذ احكامها على علمه جعلت العين ظاهري في ايديها من خفيته امان لانتان واحدها الآخر وخصها بما صار اليها فلا
اذا توجب بينهما التنازع فاذا تنازعا ثبتت بحجج شرعية ان العين لاحدها بعينه كبنه وبين احدها مع تولى الاخر وهو المصلحة العباد
العين بكمالها اذ لم يرد في وجهان وخصصت المصلحة لانه استحقها المحلولة بينه وبين نصف العين وذلك فيجب فيهما اما الثاني فلا
يجوز عليه المصلحة لانه استحق بينهما المحلولة ولم يرد في الاول لم يعمل المصلحة وهو المصلحة الذي في الاول واعلم ان سلم العباد فيبقى ان يقر بحجج
الحكم ليس من اهل علم المصلحة ولا مرجع للصحة ان كان العقل معادسا قوله لان المفرد قبل جعل العين بينهما فكيف يكون التسليم
منه وما دونه فانه غير معلوم وصحة مرجع الى احدها **قوله** ولو ان المصلحة لالورثة اجمع من غير تخصيص فيصير معنى من خصص مع
التخصيص تسليمها اليهم اجمع يجعلها في ايديهم وفيه وكلمهم **المقصد الثاني في العارية** وهو يشهد بانها كانتا مملوكة للعارية لانه
عادوا له صاحبها الصحيح وقال غيره مملوكة الى العادة وهو صمد ويملكها خذ من عار بعينه جاء وذهب من قبل البطال عيارا لانه
في بطلان منعت على غيره لهما من قبل اليد وفيل انها مأخوذة من الغايب والاعوار وهو ثلث الشئ بين القوم وهو من الجمل في
ان لغة الغاية العارية وقد يخفف **قوله** وهو كالمقتضى على شئ من الاستفاد بالعين مع ثباتها مطر او من معنونه النسخ بالمتغير
جعل عليه ان كان في غير مملوكة النسخ بالمتغير فيل لغتهم ان يخصص عكس باعتراف حار في لغتهم فيتمسك واللا انقضى في طرده با
الاجابة ويمكن ان يجاب بكونه في الاول لم يذكر لان هذا هو من العارية مضمنا النسخ وانما جاز العوض من امره يد على العقل وهو
الشرط فانه عند شرط ونقص بالسكن والخبير العربي والوصية بالمتغير واجيب عما لا يدفع والا فلا في الغرض مع ثبات الجواب
صحة عيلان التمسك المذكور بخاصة بالاجاب لا يجوز في الاجاب والعقيل فلا يكون ثمنا معا واعلم ان كل من المذكور صرح به انه لا يشرط
في اللفظ بل يكفي ما يفيهم مقام الاقفاط من الكفاية والامانة ولانه عند ضعفه لانه يتم باخذ الانتفاع فيل هو من يحصل بعينه كالمحسن
ظنه سببه في كونه الانتفاع هي العارية فيل هذا ولا يشرط في القول قطعا ولا يشترط ان الاجاب بشرط من النسخ **قوله** ويصح من المساج
الان في شرط لان مباشرة الانتفاع بنفسه فلا يصح وان قلنا بالجواز فيجب ان لا يخرج العين من يده **قوله** ويجوز للسحب استيفاء
بنفسه ويؤكد ان بشرط ان لا يخرج العين من يده وشرط ان يكون معينا بغيره بما لو اقيم بان احاد احد هذين ونحوه ولو فهم
فقال لغرض جميع الناس من عين العين فيصح **قوله** فلا يصح استغارة المصير ولا المتجوز بعينه ان لا يثبت عليه احكام العارية لان
استيفاءهما المتغير مضمون فلو اعدا من شرط عليها الضمان لم يضمن انما يملكها هكذا وينبغي ان يفي هذا وان لم يملك في ذلك بشئ
معيض **قوله** والادب جواز عارة الدائم والدائم ان فرضتها متغيرا كالتسليم بها والفرق على طبيعتها وحيد العارية فيكون
المتغير على تلك المتغير وانما يقع ولا وجه للمنع على المتغير المذكور فلا يحس في له والادب فيمكن ان يترك قولنا فرضت
لها الخ لكونه جواز المنع ضعف هذه المنفعة وكون المنفعة المضمونة منها غالبيا في الاتفاق والاخر مع ذلك من العارية فيكون
ان اذاد المنفعة الضعيفة خصصها بغير ما ذكره والاخر الجواز **قوله** فان امسكه ضمنه المحل وان لم يشرط عليه التذوي لا يحل للحرم استعارة
الصيد للحرم ولا يحل لانه لا يجرى عليه صان فلو استغارة وجب عليه ان يسأل ضمنه المالك فيمنه ولو تلف في يده ضمنه ايضا بالقيمة
لصاحب المحل وبالجواز قد يتم بل يضمنه بحجج الامساك وان لم يشرط لصاحب الضمان عليه فلو دفعه الى صاحب يجرى ضمه وضمنه من هذا
كل امر وفيه من مضمون من اشكال احدهما وجوب الادب مع كون الصل ملكا لادمي وحق الادبي معتم على حق اسره فيمنه فلم
وانما الذي يقتضيه التذليل في علمي الكبر وجوب الجواز وقد قدم الثاني وجوب العينة للمالك المحل لو تلف في يده بغير رض من علم الشرط
الضمان انما عينة تاذ غايبا ههنا انما عارية فاسد وكل عقد لا يضمن بحجج لا يضمن بفساد ولان المالك الماعاد وقد روي عن
مبيح الضمان على الذي هو مضمون العارية فلا يجرى لضمه فاما مملد الذي يقتضيه النظر خلاف الامر ان لم ينظر في ان يملك المصلحة
وقد صرح بالثبوت في كل الحق في الشرع **قوله** ولو كان في يد من فاستغارة فاجاز في ملك الحرم من الاموال فيمنه لان الواجب على الحرم
ادمال الصل ودفع السلطة من الاثبات سلطنته شتى من عليه وسببا في عياد الكافة لرفع ما يدل على خلاف ما ذكره هذا والذي

المذكور بخلاف هذا فإنه قال ولو كان الصلح يدرج في فاسقات المحل فإن قلنا المحرم فهو ان ملكه على الصيد فلا يملكه المحل لانه اعادة ما ليس ملكا
 له وعلى المحرم الجزاء ولو تلفت به المحل لبعده بالاعادة فإنه كان يجب عليه ان يسأل طن قلنا لا يدرج في محله الاعادة في المحل البقرة ولو تلف الصلح
 عنده هذا كلامه وفيه اعتراضات بتدريج المحرم بالاعادة وهو الاصح لكن قوله طن قلنا لا يدرج في محله الاعادة الخ فيه نظر لان محله الاعادة مع
 وجوب الاسأل ودرج السلطنة مشكلا وثبات القيمة اشكال لان العاد يترفع عنه الضمان الا ان يرد بالقيمة الجزاء ودرج ويمكن ان
 يقر ان امر الصلح غلط فربما وجب ضمانه للمالك فخلط وان لم يشترط ضمانه وانما ان الضموم لو جرد الجزاء ودرج والقيمة للمالك فيقتض
 الشئ هنا فان ثم هذا فهو وضع الاشكال الثاني من الاشكالين السابقين **قوله** ولا يجوز اعادة الجواز للاستئجار وهو وجه للمعنى
 ما كان المسفر اجتبيا فان في ذلك كفة ولا يجوز فاسق الجواز للاستئجار على الاشبه وكما نرى به ذلك الاشارة الى ما يجب من خلة
 بعض العامة في ذلك وضع الشافعي من اعادة الجواز المشابهة للمعنى من لا يوثق به وعندنا يجوز على كذاه **قوله** وحجرا واعادة
 العبد المسلم من الكافر هذا يرجع مما ذكره الجواز الاعلى بعض المحامل التي نزلنا عليها العباد هناك **قوله** ولو قال اعتركت حمادي بغير
 ذنبك فالأثر الجواز لكن لا يجب وجب العريب وجود الغنص وانتفاء المانع ومحو العدم لان مقتضى العاد يترفع عن العوض فغير
 يكون فاسدا ويدفع ان المذكور شرط الاعوض ولا يدرج في العاد يترفع عن الغنص والى لا ينافي مقتضاه وليس شرط عوضا انما العوض
 ما جعل مقابلا كذا هذا والاجماع الجواز لا يجب على المسير عادية ما اشترطه المير الاصل ولا انتفاء الغنص ودرج بعض العامة ان هذا
 اجابة فاسدة وليس بمجيد لما ذكرناه **قوله** وليس على واحد منهما اجزاء ليس على المجر الاصل ولا على الثاني لبعق للاخر بناء والعاد يترفع على
 الذم **قوله** اما لو جرم الثاني فلا يدرج الاجم وجه القريب انه لم يدرج له الانتفاع مع بل مع فادام يحصل كما ان له المطالبة بالعوض ومقتضى
 العلم لان العاد يترفع عن الغنص وقد تحقق وجوبه وان لم يكن فيها عوض الا ان الاذن في الانتفاع قد حصل على وجه مخصوص فيقتض
 بالنتيجة فان قيل الاذن في الانتفاع قد حصل في الجملة فما به ما يقتضيه الشرط المنسلط على الفسخ بدون فعله كالموت باع بشرط فان الملك
 يتنقل مع عدم الشرط ينسلط على الفسخ نعم لو كان المذكور عوضا لا بشرط صحيح ذلك لكن يكون اجابة فاسدة لا عادية فلما لمكان عقد
 العاد يترفع في غاية الضعف لهذا يعمل فيه على شرائن الاحوال كالظن الذي منه المحدث والغنص المبعوث فيها الطولم فانه يجوز ان يملك
 منها وكذا غيره ايضا فغاية الضعف وهو عجز اجابة الانتفاع انتفت مثره ايضا ياد في سبب بخلاف العقود اللازمة والمتممة
 للملك وايضا فان البيع مثلا ينفذ على الالتزام وعدم فعل الشرط وجوبه في ذلك وجوازه يظهر في الشرط في ذلك واما العاد يترفع فان اثر العقد
 هو الاجابة التي لا شئ ضعف منها **اجابة** ثابت على حال فلا بد بشرط من غير وليس الا عدم جواز الانتفاع به ودرج فنتج عنه الاعاد
 فعل الشرط ودرج من ذلك الذي ذكره الشافعي جواز الفسخ بدون الشرط فنتج سيج العين ثبوت الاجرة وهذا الوجه اعاد في غير ما
 سببا فاما ما سبق من الانتفاع بمثل الفسخ فلا **قوله** ولو قال اعتركت الدابة بغيرك الدابة يعلمها هي اجابة فاسدة يقتضيه اجرة المثل وكذا اعتركت الدابة
 بعشرة دوابهم وجهه ان لفظ العاد يترفع كان حقيقته في العقد المخصوص الا ان الضمير بالعوض فيما فيه فينتهي على الاجابة من حيث
 المعنى فان المالك لم يبدل المتغير عما لم يعوض فاذا كانت لفاد العقد وجبا جرة لمثل تلك المتغير التي انكفها فان قيل هذا
 لا يقتضيه كونها اجابة فاسدة كما ذكر المصنف لان هذا حكم ثابت مع كونها عادية فاسدة والاصل في اللفظ كون حقيقته والمجاز يحتاج
 الدليل ومع ذلك فالعقد بالعوض فاعاد يترفع كيف يكون اجابة فيكون عادية فاسدة وهو احدى وجهي الشافعي والحقيق
 ان يقر ان اراد المصنف بقوله هي اجابة فاسدة انها كمن حيث المعنى كونه المتغير مقابلا بعوض ومن حيث الحكم باعينا وجوب اجرة المثل
 اذا المالك لم يبدل المتغير عما لم يعوض فاعاد يترفع كيف يكون اجابة فيكون عادية فاسدة وهو احدى وجهي الشافعي والحقيق
 العاد يترفع من اجابة الشرط ولا يصح على هذا العمل اسم العاد يترفع الفاسدة فليس على ومن يعلم هذا والاصل في الاستعمال الحقيقي
 والعوض فاعاد يترفع في غيرهم بالاجابة الفاسدة اكثر فلعلم المصنف او هذا الفسخ في دفع الاشكال من كلامه واعلم ان صاحب الشارح ذهب
 الى جوازه الاجابة بلفظ العاد يترفع اذا ضبط المتغير والعوض ومقتضى اللفظ اجابة فادامنا ما صح عنه الا ان يفسد الاجابة لمخرج
 عما نحن فيه وسببا الحقيقي ذلك انتم **قوله** لو اذن العلى الصبي الاعادة جاز مع المصلحة لا شك في الجواز مع المصلحة والعرف في بادن الى
 الاعادة الصبي **قوله** وكذا اعترها أي وكذا يجوز استعادة غير الشاة المحل من الانعام بعينها **قوله** فيمنع بئس البقر الى ان يندر رائ
 للمدعي علة البني من هلك جنة السلم فانه المذكور ولا يعلم فيه خلا فلا يخفى ان المرجح انفسا من المدعي الى الفصل الغالب

قوله فان غرس في قلعة قلعة جانا وله المطابقة بالقلع ويجوز عليه الغراس في نزع خاص **قوله** ولو جرع بعد البناء والغرس في الارض
 فالذي يجب اجابته لكن بشرط دفع ارض الغرس والنزع ولو قيل ان ذلك مقتضى اطلاق العبادتنا وما اذا كانت العادة مطلقة وما اذا كانت
 موقوفة فلم يعين في كل من البناء والغرس في ذلك نزع فيكون عدم الاجابة وهو مقابل الاثر بمحملة في كل من الصور وقد صرح الشارع
 بان الخلاف انما هو فيما اذا عاهد البناء والغرس من مائة معينة ثم جرع قبل انقضاءها او عاهد النزع ثم جرع قبل ادراكه اما ما عدل
 فان لم يجز الرجوع اجماعا وكلام الشيخ في الميضية العادية وكذا كلام ابن ادريس في السراير صرح بالمنع الرجوع في الموقوفة المذكورة
 لكن هذا لا يدل على ادعائنا الاجماع ولا يرد على ما عبادنا المصاهرة الصلح عدم الفرق بل كل في الصلح ان جرحا من فرض المسئلة التي هي
 الخلاف في البناء ولم يذكر العادية في نزع بحيث يجهل انقضائه الاحتمال به صرح به الشارع هنا بما يقتضيه الخلاف قال في البيع وابن
 الحاج لعل الرجوع بعد الان اذ في افضى البقاء والبقاء في القلع خزانة فلا يملك المبيع فلا يملك له اعادة ارضه الذي هذا كلامه في
 الغرض بناء العادة على الجواز والذوق في المالك لعل هو منصف والذوق في الدين خرج بالاجماع والقياس بطبع وجود الفرق فان
 هل حوزة السلم لا بد لها من اختلاف ما ينفذ من المال بالقلع فان لم يملكه لان قيل الدليل قوله علم الاصل ولا اصله قلنا هو منقذ بين
 المبيع والمسعر البصر لا يرفع مع اننا اذا دفع الارض حصل التجميع بين المبيعين لكن انما يجب الى اننا اذا دفع المسعر في الارض دفع الغرض
 البناء والنزع وذلك للصحة في البناء والكفاي يثبت احكام الغرس في النزع ووجهه لان كل ما يحترق صلح بالاذن فلا يجوز اطلاق ثمن فيه
 محانا وهذا جرح من المصنف عن الاشكال الذي ذكره في الصلح الى المخرج وهذا هو الاصح ما علم ان قوله ولو وصل ادراكه وصل لغيره فلا اثر
 بما جرحا بالنسبة الى كل من النزع والغرس وحاول به المينة على خلاف الشيخ وابن ادريس لما عيّن من الرجوع في العادة في النزع مثل
 ادراكه لان له مالا ينظر فلا يجوز الرجوع في ذلك ان قيل اي معنى لثبوت الارض بعد الادراك فانزع بطلبه اذ لا يعلم من النقص لعدم
 الاذلة والادش عوض النافع قلنا لم يحكم المصنف بثبوت الارض في هذه الفرقة وانما حكم بثبوت الارض في كل من المالك والادش عبادنا
 عوض ما ينفذ لا اذلة وجب احتضا صرعا عداها بلغ مبلغا في اذلة والادش معبر عن النقصان **قوله** ولا اثر في ثمنه ذلك
 الغرس في البنية او البقاء والاجرة على التراضي منها خالف الشيخ ابن الجوزي ذلك حيث قال لا باننا يقع صاحب الارض ثمنه الغرس لغير
 صاحب الغرس على اخذها وملكه صاحب الارض الغرس لانه لا يملكه وهو ضعيف لان نقل المالك من مالك الى اخر ولا يكتفي
 فيه عدم الغرس بل لا بد من التراضي وكذا الاثبات بالاجرة لان استحقاق العوض في مقابل المتغير انما يكون بالتراضي والاصح تحاد المصنف
قوله وبعده على الاخرى فيستبعد التجزئة في طلب الاجرة المستقبل مع رضا المسعر الاخرى قد سبق ان الاصح ان له الرجوع في كل من
 الارض ومعنى قول المصنف فيشعبد الخبر ان المعتبر في جرحه في الرجوع انما هو بين الطرفين **قوله** وان ادعى الى حيا ملك المسعر
 لكونه الاطراف الاخرى مبينة عليه على اشكال اي على ملك المسعر لعل ذلك هذا الفرع هو السبب اعاد المسئلة التي قبلها وقد سبق
 في الصلح ومن اشكال من ان جواز الرجوع مشروط بما اذا لم يسلّم المصنف في ملك الغرض فيجب ثبوت الواقعة في ملكه فان الثابت
 له هو دفع ملكه في ملك الغرض فيجب ملك الغرض ومن ذلك ما يوقف عليه المصنف الذي هو حق المصنف وهو لا يتم الا وهو مقتضى
 والمسعر هو الذي ادخل الضرر على نفسه ببناء في ملكه بناء معرضا للزوال بالرجوع في العادة التي هي مبينة على الجواز والادش
 تخار الشيخ وابن ادريس في الاصح الثاني **قوله** ولو جرع في العادة للدين بعد وضع المينة الغرض قبل ان يجرى لادبيلنم البش
 المحرم واجرة الحرف حيث ثبت على ملك المالك اما المصنف فانه على صاحب الارض لصلحه باذنه **قوله** ولو جرع قبل الغرس فلم يعلم من الغرس
 جازا القلع بما عاهد على ان يثبته من الزهد في نزع الرجوع قبل العلم بسبب استنعم خفيته في الكا لا والاصح انه لا ينفذ ولا يخطأ في
 بعد العلم اذ لو بعد ذلك كان من خصائص الغرس وعادها وهو ينفذ التكليف بما لا يطاق او يسلّم خطاب العاقل في لا بد من الارض
قوله في استحقاق الاجرة قبل قطار قبل القلع او قبل العلم الاول او في ان الثابت يقتضيه كون هذا من اشياء ما اذا لم يعلم بالرجوع
 من غرس مثل انظر هو منشأ الاشكال فان الرجوع في ذلك كان نظري في ذلك الغرض بعد اذن فيجب الاجرة والا فلا يجيب الاصح
 عدم الرجوع **قوله** ولو حمل السيل مغارة فثبت ان من حمله اجبر الى ملك على القلع ولو حمل السيل في موضع يجرى او جبر الى ملك اخر فثبت
 في ارضه من يجرى على ملكه المالك ولصاحب الارض مطالبة بالاذلة فيجعله لان ملكه قد شغل من غير جرح فيجب تحلله من ملكه ولا
 عليه على انما يضر في القلع وهذا اذا لم يكن النوى ما العرض عنه والمالك لا يضره فان كان ملكه فله ملكه ولصاحب الارض الرجوع فيه ولو حمل

مع عدم تحقق الاعراض فهو مال مجهول المالك **قوله** والاولى ان يكون على سوية الارض لانها اذا قلعت فليس ملك وجب الغرض بان الحضرة واجب بحسن
تخليص ملك الغرض وتخليص ملكه حيث انه مشغول بغير حق في حب السوية ويحمل صغيفاً العدم لان التخليص عائد على صاحب الارض اكثر من
ان يكون كان كل الا ان ذلك المحض صاحب الارض فان مشغولاً من المالك ان يغير حق وجب ان يكون دفع ذلك واجبا على مالك الترخي
وما يجازى من الضرر عليه لا يترتب وهو الاصح ولا يخفى ان تغليب المسألة على المالك لا يترتب بين صاحب الارض والسوية فلا يمتثل ما
ادعاه **قوله** ولصاحب الارض الا اذا لم يجرها لما قلناه من ان مشغولاً ملكه بغير حق **قوله** لو رجع في الاذن وقد بلغ العقيل وجب له
مجاناً الاثنتا والضرر وقع الضرر الارش هذا اذا كان ذلك النوع من النوع ما عتاد فصله سواء حصل بفصله من دون نقصان
ام لا يمكن مع انقضاء الضرر لا ارش ومعمر بجبال الارش اما لو لم يكن ذلك النوع معناه فصله فالارض بان حكمته القلع والبيطرة
حكم الى جميع الغرس وما في المصلحة المذكورة مما لا يطلع في على العادة **قوله** لو لم يشترط القلع فادارة المستعير له فلا يصل
عليه السوية اشكالاً فيشأ من ان كان لا يوزن في القلع باصل الاعادة ومن ان رفع باختياره من الارض كما كانت لو قيل في حق
الاشكال بغير هذا المكان او جردت من الاذن في النوع اذن في ثوابه التي هي حملها القلع وصلى كان القلع ماذون ومنه
المال لا يجزى للسوية وجب له ما حدث في ارض الغرض حدثاً باختياره ونحوه عليه صلوا له ولما قيل ان يمتثل لان ان الاذن
في النوع الاذن في القلع والاولى ان يكون على ذلك فيكون القلع في جنابة غير ماذون فيها ولا يوجب ان المسألة محل تردد فحق
فيها من الموقوفين ومثلهما لو نقصت الارض بالقلع فان وجوب الارش الاشكال واعلم ان في المصنف طو لم يشترط القلع فيشترط
لو اشترط لم يجز عليه السوية وهو كذلك لان القلع في ماذون من مال يكون ما احدثت تفسيره **قوله** يجوز للعير دخول الارض
والاستغفار بها والاستقلال بالبناء والتشييد على ما لا يضر البناء والغرس اي ويجوز له كل ما لا يضر البناء والغرس لان ذلك كله يضر
ملكه اما المصلحة في البناء والغرس فلا يجوز **قوله** والمستعير لا يجوز له ما احدثت تفسيره **قوله** يجوز للعير دخول الارض
والغرس ومثلهما في النوع والاعادة البناء فليس بمحذور في النوع على الاذن وفيه تركه اضاع المال الممنوع منها فخلع في النوع فانه غير
ما ذون فيه فانه في النوع لا يخلع المتغير على صاحب الارض بدخولها يمكن من الا بالاجرة مما يجابهم حفظ المالكين **قوله** لكل من المعير
المستعير ملك من صاحبها من اجنبي وضع بعض العام من بيع المستعير ملكه لانه في معرض النقص للمخدم وليس بشئ فان الحيوان
المشترى على الثلث يجوز ذبحه وكذا المشترى على الثلث وصادق في كل المشتري جاهل بالاحكام لا يختار بغيره ما اذا كان عالماً وبذل
ضربة المستعير ويجوز بيعها باختيارها في المعير المستعير ويمنع من بيعه على ارض مشغولة بالغرس او البناء وعلى وجه الاعادة مشغولة
للقلع مع الارش والادباء مع الاجرة والمالك بالعمد مع المراضى فيها وعلى ما فيها من بناء او غرس مشغولة للقلع على احد الا في حق
الارض المعير حصصاً من المعير **قوله** لو اعاد للغرس مائة معينة فله ان يجمع قبيلته قبيل انقضائها مع الارش ان قبيلته بالارض مخصوص
ما اذا رجع قبل انقضاء المدة لانه اذا رجع قبل انقضاء المدة لا يفسخ حقه بسبب الى جميع على غرس المستعير بذلك **قوله** وهو الفارق
بين كونها مائة المدة ومثلها من قبيل انقضائها انما العينة في الارض تنقسم بها فائمة على حالها ومثلها من قبيل انقضائها انما اعاد الغرس مثلاً وان كان
لانها مشغولة للايقاع ومثلها الى بديل الارش وقبيل لا يجوز ان نلعبا ومن فقههم ان الارش لا يدينه من فقههم فائمة بالاجرة فقد غلط
فقطاً اذا رجع **قوله** ولا الرجوع بعدها والا لزم بالقلع مجازاً اي بعد المدة المشتركة لان زمان العادة ينتهي بانتهاءها ويصح فيكون مشغول
ارض المعير بما يجزى استغفاراً ولا اذن فيسحق الذائبة وفي الذائبة فضل بفضل اخر حاصل ان ان اشترط القلع بعده او نقص البناء وجب
ولا ارش على الا بشرط وكذا لا يجزى على المستعير علم المحر لا اذن فيه الحاصل بالشرط وان لم يكن شرط عليه القلع واخذ المستعير ان لزم
الاولى منه ان عليه سوية الارض لا يترتب في ارض الغرض حدثاً باختياره وان لم يجر القلع واداره المعير فلا بد من الارش هذا المحصل كل ما
وهو مخالف لما هنا والذي يظهر من مطاوع كل امر ان فائدة بغيره المدة العادية ان المستعير يجزى بها الارش مثلاً في كل يوم الى
انقضاء المدة بغيره لا يجوز والظاهر ان ما اختاره هذا هو الصواب لان فائدة هذه العادية بغيره بغيره بعد انقضائها انهم لو صرح
في العقد بكون النافذ للحدود الضرر فقط لا المدة العادية كان ماذون في الذائبة **قوله** ولا فرق بين النوع والغرس على اشكال
مليشاً من ان البناء والغرس للنايل والنوع مائة ينظر فليس له ان يجمع قبيلته او اعاد النوع مائة معينة فانقضت لما يدرك فله
يكون الحكم بسوية الغرس وهو وجوب القلع مجازاً ام لا يفرق بينهما فيكون الحكم في النوع كما حكم في اعادة الغرس ولم يفرق

بجباله وشوا اذا اذ القلع الفرض وعدم اشكال ينشأ عن ان الدنيا والغرس للنا بغير يمكن الثابت فيه باي مدة اذا المعين لعدم تفاوت
 الاذ من ربا التسمية بالاختلاف الزرع فان له مدة منظر فلا يفيد بالثابت القاصر عنها ومن ان الناس سلقون على اموالهم والمسلمون عند
 شرعهم ولم يحد ولا باحد من المالك الا الى الامد المخصوص وقد دخل المستعير على القلع عند انقضاءه فوجب الوفاء وهو الاصح وضعف
 الاول فلهذا لا يخفى ان موضع الاشكال ما اذا لم يكن عدم ذلك الزرع مسئلة الى تقصير المستعير فان اخر باختياره فله ضائق الوفاء وجب
 القلع بما قطعها **قوله** العارية امانة لا يفرضها المستعير الخ العارية امانة باجماع علماء ائمة والاض من اهل البيت الخ الا في مواضع منها
 المعنى في الفريضة الحفظ هو نظم ومنها ما اذا اشتراط الضمان بالضرر والاجماع ومنها عارية غير المالك فانها عصبية الشخصية ومنها عارية
 الصلح للحم فان امساكها عليه فيكون مفدا وصامتا وهذا نظما للنسبة الى حق اسرته بما بالنسبة الى حق العجز الذي هو المالك
 فغير الكلام السابق ومنها عارية الذهب والفضة كاستيانتهم **قوله** وكانت ذهبا او فضة وان لم يشترط ايمان الا ان يشترط
 سقوطه اذا كان الذهب والفضة وانما هو في خلاف في ضمانها والضمان في ذلك كثير انما الخلاف في المصوغ منها
 وهذا اذا لم يشترط سقوطه الضمان اما مع اشتراطه فانه يسقط فطعا للضمان وجوب الوفاء بالشرط **قوله** وفي دخول المصوغ فظ لا يشبه
 في دخول المصوغ من الذهب والفضة في صماها انما الكلام في دخولها في الحكم فكانه اذا كان في اندراجها في الحكم بالضمان فظ
 ينشأ من تحصيله فغرض الضمان فان في حسنة فانه عن التمتع في كونه العارية مضمونة جميع ما استقر في قولنا لا يترك
 يراه الا الذهب والفضة فانها يلزم ان الحديث في صحته ان كان عن الضمان لا يضمن العارية الا ان يكون اشتراطها ضامنا لا
 الدانية فلهذا مضمونة وان لم يشترط فيها ضامنا وجبته من الملك عنهم فلهذا الا ان استثنى وفيها للداهم والخفي في الا
 فغرض ان الاستثناء الذهب والفضة الى واذا الاولى يقتضي ثبوت الضمان في هذين الجنس لان الامام لم يما للجنس استثناء
 الدرهم والدنانير الى وانهم لا يخرج من العموم الدرهم والدنانير فيبقى العموم فيما عداها بحال لا يخرج منه
 الجناس من حيثها ذهب والفضة لانها احص من هذا العموم مطلقا ولا تغاير بين العام والخاص وما ذكره الشارح من ان الدرهم
 والدنانير احص من الذهب والفضة فخصا بها ويكون الدرهم والدنانير مخصصين للعموم لا يندرج على القوانين لان
 استثناء الذهب والفضة نافية واستثناء الدرهم والدنانير نافية اخرى لا يقتضي اكثر من احد المخصصين اهم من الاخر فمقتضى
 يكمل منها الا ان احدها يخص بالاخر وما نفيهم بعض من ان احدهما مطلق والاخر مقيد فبطل المطوق على المعيد ليس شئ ايضا
 لانه اذا خرج من العموم الدنانير والدرهم في لفظ واحد والذهب والفضة لفظ اخر لم يكن بينهما منافاة لان احراج الامر
 الكللي احراج لبعض فلو كان احراج البعض لا ينافي احراج الكل فان قيل المناقاة حاصلة لان الاستثناء اذ اول على ان
 المخرج ليس الدرهم والدنانير ان يكون المخرج الذهب والفضة فخرج بهما بجملة الذهب والفضة على الدرهم والدنانير فلما الاستثناء
 وان دل على ذلك الا انه يقتضي بقاء العموم فيما عداها والاستثناء الاخر يقتضي بقاءه فيما عدا الذهب والفضة ولا صلحها اذ
 الحقيقة وحملها على المحاجز خلاف الظاهر لا شك ان العدول به على الحقيقة بعد من استعمال اللفظ كما ان الاول والاضل وهذا
 بمثابة فام العموم الاشباع منهم مع فام العموم الاذهب وهو احد الشجعات والادجج الضمان فيدخل المصوغ ويؤيد عموم على اليد
 ما اخذت فلو دى او استعدا صيد للحم او كان محررا عليه ما سبق من الاشكال ان يرد بالاضافة الى حق امه بكنة خلا
 ما صرح به **قوله** فيمنع ما يجب عليه من ثمنه بالمثل ان كان مثليا الا ان يثمنه يوم التلف ويحمله على القيمة من حين التلف وجب الاول
 ان الواجب مع بقاء العين ودها دون القيمة وانما ينقل اليها حين التلف لتعدد رد العين فيجب فيها حين التلف فله
 قول المصنف يوم التلف فوسع هذا هو الاصح كما سبق في غير ذلك وجب الثاني كون كل واحدة من القيم المتعددة في محل كون العين
 مضمونة من هذه الضمان كونه لو تلفت يجب تلك القيمة وهذا الثالث وهو وجوب القيمة حين الضمان لانه اذا تفرقت
 صيرت مضمونة على معنى وجوبها لو تلفت فيبقى ثمنها مثل هذا المخرج **قوله** ولو تلفت بالاستعمال كقول الحق باليس
 فاشكال في ثمنه من استثناء التلف او اذ من منه ومن اضراق الاذن غالب الاستعمال غير متلف لغايل ان يقول ان في حرمي
 الاشكال لا يستعملان بمثل واحد لان الاستعمال المتلف ما ان يكون بحيث يثلم ولا الاذن فيكون ما ذوقا فينا ولا فينا النقد
 الاول لا يجبي العجز الثاني وعلى الثاني لا يجبي الاول ويمكن بيان ذلك في بعض جهات وفي مثلث الاشكال من دلالة ظم الاذن

في الاستعمال على غير كل استعمال ومنه الغالب استعماله لا يكون متلفا فمحل الاطلاق عليه والذي يفيضه النظر ان الاستعمال المتلف
كان بحيث يتبادر عقل العاقل الاستعمال في غير مكانه وخصاؤه في الخرج وفيه نوع فهم لو شك في تناول اللفظ اياه فالصواب في الاستعمال
يكون من صور الثاني فالوازع ليس الشوب ولم يزد خلافه في كل البراءة في العسر دائما كان اذ من في لينة الجملة لا يفيض الاذن
في كل البراءة **قوله** فان واجبه صنفه في حالات الشوب اي فان واجبه الصفا في الصور في السابفة للاذن في الاستعمال
على استعمال غير متلف فممنه في حالات نفق فيه بل التل في محل الاذن على كل ليس غير متلف فاضمان متلف في حين التل
قوله وكذا لو شرط الاضمان فقتضى الاستعمال ثم تلف واستعملها ثم تلف فانه يضمن العيب يوم التلف لان القبض غير متلف على
استعمال وكذا في شرط المعوضات العين وتلف فقتضى الاستعمال المادون فيه ثم تلف فانه يضمن فيه يوم التلف خاصا لا يضمن
القبض بفعله اذ فيه فلا يكون مضمنا على اشكال له مثل ما استعملها بالاذن ثم تلف فانه يضمن فيه يوم التلف خاصا لا يضمن
وملأوا الاشكال من استثناء القبض الى فعله اذ فيه فلا يكون مضمنا ومن هنا غير مضمون في الاضرار والقبض فيكون
القبض مضمونا في ذاته وهب وهو يفيض الاستعمال في الضمان والقبض فيقول ان الضمان لا يضمن في العاقل الذي شرط فيه بل
ان فقتضى الاجزاء بالاستعمال المادون فيه مع ان القبض بالاستعمال غير مضمون اذ امر العيب لا يضمن اما القاتلة المعنوية فقتضى
فيها ضمن الاجزاء الذي هو مقتضى فقتضى العين والاذن في الاستعمال الذي هو مقتضى يكون النوع الاستعمال المادون فيه
يضمن بها ضمان وهو محل التردد ولا يستبعد كما اخذنا لا ليس من لوان اصل الاستعمال القبض لانه اذا فقتضى كونه الاستعمال اذ
فيه والتلف مضمون فاهذا في جواب **قوله** ولستعبر الانتفاع بما جرت العادة فلو قبض من العين شيء ولو تلف بالاستعمال فلا ضمان
الا ان في شرط ذلك في العاقل لا يخفى ان هذا مناف لما سبق من كلامه من الاشكال في كل من المستلزم والفقوى على ما قدمنا ولو حملت
العبارة على استعمال غير اذون فيه وهذه على ما ذكروا فيم يلزم الاشكال بل ينبغي التماس وطعا ولو حملت هذه العبارة على ان
البناء الذي هو في الاستعمال مع ليكون التلف لا سبب الاستعمال لان دفع الثاني الا انه بعيد عن الظن جدا وعلى كل حال فالعبارة لا
تخرج من شيء **قوله** والسعي في الشاغل والموصول بالشفقة كالسعي في المال لان كل واحد منهما مالك للشفقة فله فعله العجز وهذا الما
يشترط عليه استيفاء ما سعى فيه وان لم يلقه في تسليم العين الا باذن المالك كاستيفاء ما في الاجارة **قوله** ومع الحمل
الفاصل لجميع الاذن يكون ذهبيا وقضوان الاذن الضمان على المسعى خاصة في مع جعل المسعى العصب يفيض الضمان على الفاضل اذا
كانت العاقل مضمون كونه ذهابا وقضوان الضمان على المسعى خاصة في مع جعل المسعى العصب يفيض الضمان على الفاضل اذا
كان جاهلا فان يد يد عدوان فلما مالك الى جوع عليه لم يملكها اخذت في حرم الماد ما يفيضه العاقل من خصائص الضمان
بالفاصل الاول وبالسعي الثاني فاسلمنا له وجرا الفربان مع عدم كون العاقل مضمون دخل على امانته والمضمة في جميع
على غير مع كونها مضمون دخل على الضمان وقد يفيض التلف فيه فليست الضمان عليه وهو الاصح ويجعل مضمون العدم اعز
وليس ينبغي لان عزمه في كونها غير مضمون والضمان غير ناشئ عن العصب بل عن كونها مضمون فلهذا **قوله** ولو لم يرد له
لاستخاره الى غيره فكلن بالي سول واحب المخرط لم يملك المسعى الا في خرج بها الشعار كما ذكره الرسول فقلت لم يضمن لان صاحبها
اعانها لانه لم يملك المسعى لولا **قوله** فقلت مني جلا شئ على الرسول اما الحكم الاول فهو جبري وذكر المصنف ان العاقل في
الذلك الموضع يورث عليه ان يورث الى العربة الاخرى مع عدم علمه باذن المعمل ان يكون نظرا مضمون عاقله شرعا فخر ان يضمن
مقتضى ما ذكره في تحذير الفصيل للمحم وبثوث الاسم عليه لانما يورثه على فعل المحم الا في بيعه واما الحكم الثاني فانه مستقيم اذا احسن
الى سول المسهل بالاحال الواقع او سكن اما اذا احب بالعبارة الى ما قبل للمسعى فان شرط الضمان على السول على انظر الوجهين لو كان
فالاعادة للعبارة لا تخفى من شيء **قوله** والتمسك على الانتفاع ويعد والتمسك ويقتضي عاقل العادة به اما عند الانتفاع
بغير التسلط فواضح ان لا يجوز الضرر في مال الغير الا يفيض الاذن فان علمه بوجوه الانتفاع كان اعادة الاذن يفيض فباقي
النوع والغرض والبناء وغير ذلك كان له الانتفاع به بغير وجه النفع المعنوي فلكل العين لها وان خصص لم يملك الحق في ذلك
اطلوا على ان يرضى الوجهين الا ان كلام المصنف المذكور اختلف في اول كلامه اجاره يخرج العيب في جميع وجوه الانتفاع في
اخر البحث الى ان الانتفاع بما جرت العادة الغالب من الانتفاع بملك العين فلو اعادة الاذن كان له البناء والغرض والي وورد

لأن الأصل عدم إباحة المنفعة ولا أصالة الظرف إلا استيفاء المنفعة المملوكة للـ
 الأصل المبرأة ذمته وهو ضعيف ثم إن كان الدائياً بغير ذمها وإن تلفت فإن أوجبنا على الغاصب ثمة يوم التلف فلا بحث وإن
 أوجبنا على القيم ثمة وجبت هنا ثمة يوم التلف بغير عليه **قوله** ولو ادعى استحقاق الذهب والقضير سوغناه بعد التلف
 وادعى المال الاعادة فإن انتفت الأجر والقيمة أخذها المالك بغير عيب وإن ذم الثمة أخذها باليمين الظرفية فله بعد التلف
 مغلقي بقوله ادعى سوغناه مع من يلزمها وأما ذكرهم لأن سوغ استحقاق لم يسبق بباته وجب الحكم لأنه مع اتفاق القيمة والأجر
 لا حصل للاختلاف لأن تلك القلة لا م على كل من التقليل ما مع زيادة القيمة فإن المالك إذا حلف على نفى الإعادة انتفت
 العين مع مصفون على الغائب فيجب ثمة حيث تلفت **قوله** ومثل التلف للمالك الأنة ادعى باليمين أي لو ادعى ذلك بثلث العين
 انزعمها المال إذا حلف على نفى الإعادة والأعرض المنفعة المسقاة لا ضرر بها لعادية وإن وجب على المدعي الاستحسان لم يكن العين
 في يد غيره **قوله** ويصدق المستعير إذا تلف التلف لا الدرم أما التلف فلا نة لولا ذلك لا يمكن صدقة فخلل حليسه وأما الدرم فلا غائب
 لمصلحة نفسه والأصل عليه بخلاف المسقود لأن محسوماً على المحسنين من سبيل ومن هذا يعلم أن الوكيل يجعله كالمستعير ويحاسب
 كالمستعير **قوله** في القيمة مع التلف والضمير على أي لا نة لكونه عادياً فذكر المالك ولو قال الشيخ أن وجباً بثلث يقول المالك انتفت
 أمانته للشيخ وهو ضعيف لأن ثمة لم يكن له أصلاً بل يكون منكراً **قوله** وهذا العادية المصنوعة غير مصنوعة لأن في أثبات اليد عليه
 يفتقر على اليد الأم وليس اختلاف العادية فلا فرق بين كونه مصنوعاً أو غير مصنوعاً على قول الشيخ أن الحمل جزء من الأم ضمناً أيضاً لأنه
 من مصنوعة وجزء المصنوع ومصفون **قوله** مؤنة الرطة المستعير لا ينفذ لمصلحة نفسه ويجب رد المالك على ما ذكره عند الطلب أو القضاء
 المدعى لكنه قد يفتقر هذا في ما سبق من عدم وجوب ظم الحرف ولو قلع العزم من المالك لأنه لم يجر المسقود على المالك إلا أن يجر المادد
 على ما هو به وعلى ما ذكره فلا يستفاد أن المالك إذا بدل الأرض أو المار بالقلع وليس يبيع بل يكتسب على ما لو استغداً ببلد من
 المالك إلى بلد آخر يمكن أن يفتقر أن الواجب الدرم في بلد العادية لا الذي لم يردت ثمة **قوله** لو رد المار من حيث العادية والبعض
 كاللينة إلى ما يهلم يبرأ لو قال المار جرد العادية بقتضه إلى آخره وكذا لو كان أولى وخالف أبو حنيفة في ذلك فحكم بأنه يبرأ بذلك وليس
 بشيء **قوله** لو أعاد المستعير للمالك أو جوع على من شاء واستيفاء الضمان على الثاني مطع على أشكال إلى أوعاد المستعير العين بالمنفعة
 مصفونة على كل واحد منهما لكونها غاصبتين فلذلك الجوع على من شاء منها لكونه فراً والضمان على الثاني لاستيفاء التلف به
 مطع أي شئ كان الثاني عالماً بالحوال وبما هلا على أشكاله الجاهل بئشاً من أنه المثلث ومن أنه إنما دخل مع مجر على استيفاء المنفعة
 بما نأبضه عوض فكان معزداً وضعف مباشرته فجمع على غيره وهو الإجماع **قوله** وكذا العيب على كذا ضمان العين وتلف على كل منهما
 فيفتح المالك في الإجماع وفقد الضمان على الثاني مطع على أشكاله الجاهل بئشاً من نحو ما سبق والإجماع أن الجاهل يرجع على من
 وهو الأول من كون ثمة والضمان عليه أن يكون العادية مصنوعة بالأصل أو بالتضمين فإن فراً والضمان على الثاني ح لأنه إنما دخل
 على ضمانه والحال في بعض الأعيان يعلم من هذا محل موضع يكون الأعيان مصنوعة على المستعير فقط والضمان فيها على الثاني وإن كان
 جاهلاً وكل موضع لا يكون نقص الأعيان من مصنوعة على المستعير فقط والضمان فيه على الأول مع جعل الثاني **قوله** لو أذن المالك
 الإعادة والهن لو نذر الصبر إلى انقضاء المدعى على أشكال إلى أودن المالك للمستعير أن يجر العين المستعارة كفسر أو غيرها على دين
 المستعير من المصلي إلى انقضاء المدعى على أشكال بئشاً من أن العادية بئشاً من أن المادد فيه عقد لا ينفذ العادية يهملها إلى
 النذر كالأعادة للدمن وهو الإجماع **قوله** فيقدر المدعى الإعادة لأن مدعى الإعادة يهمل الزيادة والنقصان والضرر بذلك فيقارن
 تفاوتاً بيناً فلا يصح الإعادة ح بدمنه وفقد سبق الوهن حكم العادية **قوله** وفيه المستعير المصنوعة لأنه مستعير بجميع المدعى ولا
 مضيق غير المصنوعة لكونه أمانة **قوله** وفيه المسأله والمزمن لأن يدعيها بئشاً من أن المصنوعة **المقصود الثالث في القطة وفيه مصنف الأول**
 في القطة وفيه مطلبان **الأول** الملقط أما الإنسان أو حيوان أو غيره هار سمي الأول ليعطى وملتقن سمي الثاني لأنه يعطى بغير الملقط لأن
 هيم من بعض المصنوع كحج ويطرح وإنما يسمى بغيره لأنه لا يلقط ويصحب من الأذن التي لم يكن قد دعى سمي بذلك **قوله** وهو على
 ضائع لا فائده وإن كان مميزاً كل هذه هي الأفراد به وكان عليه يدخل في الغرض المحقق لأنه ينجونه عاجز من دفع ضرره لأنه لا الهيكلة
 إلى ذلك وقد دخل شيخنا الشافعي عبادة الدرهمس وفيه بعد ولا يلقط البالغ العالم بغيره أن المجنون يلقط ويحمل له لا كما قاله على

[illegible]

لم يجد في العبد يخفى على العقل النطق بالانفاذ وجب على العبد الشفاط وان لم ياذن المحل كما قال في الدرر من والخبر وعندى
هذا النطق حقيقة نظر الانفاذ والاهلية وانما هو نفاذ العزم من المحل ان كان وصلى المولى بفعل العبد من لفظ مع الان والاشفاق
بجيب النفاط على الكفاية والمكاتب وان تحذف بعض المدبر هام الولد وسائر من تحذف بعض في ذلك كالف لان ليس لواحد منهم
البيع بماله ولا بما فخر الابا ذن السيل كما قال في النذرة ولا يخفى ان من تحذف بعض له البيع بماله وما فيه من الحرية نعم ليس له
الحضانة لان ما من منه المشرع بجنى المولى ولو هاجاه مولاة فقد زكمت الحضانة لان الامكان وجوه عن المحاباة فيضيع حال
قوله ولا حكم الا لفظ الصبي والمجنون بل ينشئ من يدها بينهم من عباد النذرة ان الذي ينشئ في العبد الحاكم فانه قال ولو كان
المجنون معونه او دارا خذ الحكم من عنده كما اخذ لو النقط المحنون المطبق والصبي **قوله** هل يكون الا لفظا واحدا
اهنا ولو لم يجر بحث في الملك بعد العرف مستكسرا لا موال **قوله** ولا يصح لفظ الكافر المسلم ويصح بمثل ما الاول في
ثبوت سبل الكافر على المسلم طلبة لا يؤمن ان يقتله عن دينه فان النقط لم ينشئ يده واما الثاني فلفظ نعم والذين كفرت بعضهم
اوليا بعض فيكون مستثنى من شرائط العدالة عند المصنف **قوله** طلاق الا ان الحضانة استيمان فلا يلحق به ولان لا يؤمن ان
ليس له وبما خذ ماله جوف صاحب الشرايع النفاط ومنع من ان يذاع منه للاصل والمسلم على الامانة على ان هذا لا ليس استيمان
حقيقا ولان نفاضا بالكان في النفاط الكافر ولا يوجب ان شرائط العدالة احوط لعدم كونه له مال فالاشتراط في لان الحضانة
في المال لشدة المصالح المتطاع به امر حاج الوفاق اما من ظاهر حال الامانة ومخبر حاله فانه لا ينشئ من يده لان ط الكاسم العدا
ولم يوجب ما ياتي في هذا لفظ فانه النذرة لكن يوكل الامام من يدينه **قوله** لا بد من ملك يدا ذى فاذا حصلت الحكم الشف بصاد
كعلوم العدالة فان اذ وجوب ذلك مشكك يمكن منه قال وقد قيل ذلك لو اذ السفر به منع وانشئ من ماله لان لا يؤمن ان
ينشئ هذا يمكن ان يكون بناء على شرائط العدالة ومخبر ما لو نقل بالاشتراط لو جبر القول بها هنا لشدة الحاجة **قوله** والا فـ
ثبوت الولاية للمبذوب والبدوي وملتقى السفر وجبر العدالة لا ما في النذرة وعدم الاستيطان والسفر وليس واحد من هذه
صالحا للمانع اما البدن فانه مانع من السفر في المال والحضانة فلا يملك من الضرر فيه ويكنى بولي اعليه غايها واعنا ذلك
لاظم وكذا عدم الاستيطان لا ياتي في الحضانة كما لا ياتي فيها السفر ومخبر المنع اما في المبذوب فلان السرح اسقط ولا يفر والتبث
عليه الولاية لغيره وجوابه انه اسقط ولا يفر بالنسبة الى المال خاصة بالنسبة الى الحضانة والالفاظ فيفضي الحضانة فقط ويشكل
الحضانة ليس على الانفاق وهو مشع من المبذوب وجعل الولاية فيه لآخر سيد على الضرر على العقل بثبوت بيع احواله وايضا فان الولاية
عليه امر واحد فلا يجزئ ثبوت شرط او ثبوت شرط في ط كوصفت بعدم علم ما ينسب وعدم انقطاع الاحوال فربما كان ذلك سبب في نسب
النفاط فيؤدى الى صناعه فيسقط الشرط في ط كوصفت بعدم علم ما ينسب وعدم انقطاع الاحوال فربما كان ذلك سبب في نسب
والاصح ان يجازى منه يظهر وجبر الاحتمال المنع في ملتقى السفر المعتمد المجاز فيضا والمادة علقى السفر من ابتدائه او مشي مجاز منه جاز
صادق في السافر **قوله** وجب على الملتقط الحضانة المارة بوجوب ذلك عليه وجوب صدقه عنه ولو لا اسفان بالغير بحيث يفيق
عليه ولا يجب عليه البيع بما يشاء من ذلك اجرة حارة كالارض **قوله** وعند ثبابه وببذل ما يحتاج اليه الانفاق عليه من المال
ينحل كل امره حاض النذرة فانه قال فيها الواجب على الملتقط حفظه ومن يدينه دون نفقته وحضانته قال نعم يجب حضانته بالبر
وهو القيام بغيره على المصلحة بنفسه او بغيره **قوله** فان عجز سلم الى القاضي لانه في من الاول له ولا يكلف له نفسه
الا وسعها **قوله** وهل ذلك مع التبرع والقدر في اشكال ينشأ من شرع في نفع كفاية نفعه لغيره ولا يكلف له نفسه
ولان اسحق الولاية بالاختار هذا لعدم بيعه عليه بغيره فيجب عليه بغيره في نفعه لغيره ولا يكلف له نفسه
بانه في هام في لا يفر على من الاولى والمسلط في خاص في النذرة في ذلك علان الشرع في نفع كفاية نفعه لغيره ولا يكلف له نفسه
انما هو ويعتبر على الشارع ام لا واختار جواز التسليم اليه والاصح عدم **قوله** والا فـ **قوله** لا يفر على من السفر به والاستيطان به في غير ذلك
الا لفظا الى اخره وجبر العدالة في نفعه لغيره من الاول له ولا يفر على من السفر به والاستيطان به في غير ذلك
ضرر الظل ومخبر المنع لان ذلك يفضي الى صناعه لغيره فانه اما يطلب موضع الالفاظ ويصنع بانه وبما كان السفر يحصل

والاصح انه اذا كان الملتقط عدلا ظاهرا وباطنا اذ لم يسفر به ولو كان عدلا ظاهرا خاصة لم يجز لانه لا يؤمن ان يسفر به وهو خبر الميثوق **قوله** انفسه
في ماله وهو ما وقف على اللفظ او وهب منهم واوصى لهم وبقي القاضى الى اخره لا بد من الاجابة على الملتقط المتفق على الملتقط من
نفسه بل ينهون عليهم قال الملتقط قال انفع منها ما وقف على القضاة او على هذا المصنف كالموقوف على الفقهاء وغير ذلك وهو في
منها الموقوف منهم من الملتقط وبقي الجنب لهم الحكم كما يقبل الوقف ان قلنا باسقاط القبول في مثل ذلك فعلى هذا يصح لهبة المصنف
كما يصح الوقف عليهم ونقل المصنف المذكور عن بعض الشافعية وذكر انه قد لعن من عليه بان الهبة لا يصح عليه غير معين ثم قال في جوابهم
وقال اخرون يجوز ان ينزل الهبة العامة من الهبة المسجلة حتى يجوز عليها كما يجوز الوقف عليها اوضح يقبل القاضى وليس بشئ هذا كلامه
حتى على كل من هذان الادوية جواز الهبة للجنة ليس بمسجل ومحتاجا والندى هو المعتمد وان الادوية الهبة لمعين من الملتقط وهو جليلهم لخص
فلا يشبهه الحكم لكن البناء من العبادة غير هذا ولا يخفى ان الوصية كالوقف وقيل المصنف يقبل القاضى يعين الكل من الهبة والوصية وكذا
الوقف على القول بها اسطر القبول في هذا النوع منه واعلم انه لا ينفق عليهم ماله الا بعد استئذان الحاكم لانه لا ولاية له على ماله وانما له
الحضرة فان استقل بالانفاق منه حق وسبب ان الضريح بذلك في كل من المصنف **قوله** وما يدعيه عند الانقضاء كالوقوف عليه والمثل
على ثوبه والموصوع غير والدان ان الميثوق كل واحد من هذه حقيقة وهي ان على الملك وقوله ما اعطى به كالحاق والظاهر ان قوله
عند الانقضاء مستلزم بل مضافا ما كانت يدعيه قبل الانقضاء ثم زالت دعواه كطريقا وانك من يدعي وصانع سقطت عنه لم
قوله والجنة والملتقط الموقوف فيها يحل المصنف اعني الموجود لا يملكها صفة الجدة والملتقط والميتبة والملتقط بيت من مشر ولا بد
الميثوق كل شئ يحل ذلك الشئ والجنة والملتقط بيتان فانك توضع للميتبة **قوله** التي لا مال لها هي صفة لكل من الدار والجنة
الملتقط ويجعل ماله الى جميع ما فكره في قوله كالموقوف الى اخره لان ما علم ان له ما كغيره يدعيه عليه **قوله** وما في هذه التثنية من الاشتر
لخصيص التثنية بالذكر شرع ان الذي لا مال له صفة للجميع لا تقتصر على الكائن فذكر التثنية مستلزم كما وجهه انه اذا كانت يدعيه البيت
يدعيه على ما يكون له **قوله** ولا يكتفى بخبرة ذلك بل من جلس على ارض مباحة مدعى فيها كثر بالنسبة الى الكثرة وطعنا اما لو كان الكثرة في
ملوك له باعينا وكان يدعيه عليه فان يدعيه عليه فيكون ملوكا **قوله** وان كان معدومته لانه على اشكال الى ان يحكم له شئ من المالك وان
وان كان معدومته مكتوب فيها ان ذلك الشئ على اشكال بقاء من انتفاء اليد واستيلاء الملك وامكان في غير الخط وانقضاء
يجوز من انه اعادة والاصح انه ان اشترى الكتاب في ثلثه في باع الملك الذي يشترى في ثلثه فحضره ان عرف فيه خط من يوقف
به على ارض فانا نجوز العادة الاصول الدينية خط الفقهاء ان اصنف في غير واعا بغير النظر القوي هذا ان لم يكن معارض من يملك
ولا دعوى يدعي ولا غيره من احوالهم بل يملك ذلك والا فلا ولا يخفى انه لا يخفى ان الحق باسقاطه ولا يشترطه الحكم كون الوقف له ولو كان
في النسخ او كانت مكتوب عليه لا تفاوت وان كانت عبادة الكتاب في صرفه فان لم يكن له مال استعان الملتقط بالسلطان وجوبا
ان لم يرفع ولم يجد من يرفع والاجابة للاقتضاء على الانفاق من ذلك المبلغ به **قوله** فان تعذر اسغان بالمسلمين ايمان وتعذر ذلك
وهو الاستغناء بالسلطان اما عدم امكن الوصول اليه ولو كان لا مال عنده فحجب به فيما هو صرح من ذلك وجب عليه الاستغناء
بالمسلمين ان كان لا يرفع ولا يجد من يرفع كما سبق **قوله** ويجب عليهم بذل النفقة على الكفاية امانتها او من اصرح به في الشرع
وهو فان الواجب على الكفاية دفع حاجته المحتاج الى من يملك الوجوب على المسلمين ومع التعذر فحجب عليه بل لا يصح التعلق او وجوب
به بعد تعذر الاستغناء بالسلطان فلنا كلام في تعلق الوجوب به في الجملة مع المسلمين لكن لما لم يجز عليه التبرع كالابن على المسلمين
في اوقافهم وجوبه من غير او مستدرك لم يجز له الانفاق على قضاء جميع قبل الباس من التبرع **قوله** تعذر انفق الملتقط يدعي
ان يوادى انما تعذر ان اعانه المسلمين به لانهم اذا بذلوا النفقة فرضا لم يكن بينهم وبين الملتقط فرق بالنسبة الى مصلح الملتقط
فلا وجه لتوقف انفاقه فرضا **قوله** فان توى الى جميع وجب والا فلا خلاف لابن ادريس فانه قال لا يرجع مع نذر الرجوع للتبرع وهو مستقيم
فانه ما دون في ذلك شرعا لانهم فيه الرجوع وتلك كرامة التذكية اعيان الاستبراء مع ذلك فلا يرجع بدونه وهو مخالف لما سبق
منه في الوديع والظاهر عدم هذا اذا تعذر عليه استئذان الحاكم والادعيين **قوله** ولو ظهر بغيره مع عدم التبرع على سبيل ظم العبادة ان التفصيل
الاغناء به عما تملكه من انشاء المبلغ منهم فلا مانع من الرجوع **قوله** ولو ظهر بغيره مع عدم التبرع على سبيل ظم العبادة ان التفصيل
ان هذا وهو مضاف الى كل ما لم يجز له الخاف المملوك الملتقط او يدعيه في لم يجز له الا لملك وتعذر استئذان المالك والحاكم انفق

وفي الجمع ولا حاجة الى الاستغناء بالمسلمين **قوله** وعليه مع الجهة ان كان مؤسرا وكوبا هذا اذا كسبت وفضل من كسب من مؤمنه السفاء
 في الدين شيء فان الاكساب الذين غير واجب كما سبق والافق سهم الفقل والغار من من الزكاة غير ان الامرين الخفي كل من المصنفين
 وغيره ويشكل بان الى جمع عليهم فيهم من شئ ذلك جرم ولا يشق ذلك في سهم الفقراء لان سهم الفقير الزكاة ما يوقف عليه المالك ومن
 يوقع الكتاب فلا يجب لما قالناه وببعد جواز اخذ المنفق ذلك بدون فيض العيطة لوقوع ملكه **قوله** على فيضه نعم يغني وذلك في سهم الغار
 لان صيرته من ملك المدينين غير شرط في دفعه الى صاحب الدين وان لم يفيض المدينين ولو حملت العباد على ان المالك يكون المجمع
 منوطا باختيار العيطة مع ان خلا من المتبلو لم يشق ذلك بالعبث الى سهم الغار من كاحتقائه طائفة ان هذا الحكم انما هو بعد بلوغها
 مبلغا لا يمكن الجمع عليه فيمكن من حاله باذن الحاكم ومن سهم الغار من **قوله** ولا يشق ذلك احتقائه الاذن فديناني هذا حكم قوله في النكاح
 ولاية له على اياه واغاله حتى انضما الى اخيه ويمكن ان يوق المنفق ولاية النصف الاولى لخط **قوله** ولو احتلنا في ثلث الانفاق فذلك
 الملتقط مع غيره في هذا الموضع لان الظن ان الملتقط لم ينفق الى ان الاصل لعدم فيما زاد على هذا النصف في فيض من قول الفقهاء
 في حق الزايد اما اذا زاد على قدر المعروف فلا ينفق البتة وهو لا ان صح كان مفرطا ولا يخلف الا ان شاعى الخارج في حكمها العيطة نعم
 لو وقع التوقع في غير مال الزايد انفسها صدى باليه من ليقطع المطالبين بالعين ثم يضمن كل لغا صلبا اذ في النكاح **قوله** وكذا في اصل الانفاق
 وان كان للمنفق طاعة اي وكذا في فيض من قول الملتقط في قدر الانفاق بالمعروف لو اختلف في اصل الانفاق لما قلنا في ذلك ولا يفرع في ذلك
 حال الملتقط لانه لا يبيح له النظر في حاله الا ما اذن الحاكم ولان الموجود لا ينفق في اصل عدم غيره **قوله** **المطلب الثاني**
في الاحتكام هو بعد **الاول** السبقت استلحمة الملتقط وغيره الخ لاجل على ان استلحا في اصل الصغير فيض طاعة به ولا فرق بين كونه
 زكرا وانثى الا ان يملك مولد غيره فلا يثبت بحجده ولا يملك فلا يملك البتة **قوله** ولا ينفق في النكاح بعد بلوغه لثبوت السبب
 شرعا فلا يزدل ما كان لا يملك **قوله** وان استلحق بالغافا فكر لم يثبت هذه من كونه باسقاطا ويكون الملاك استلحاق الملتقط بعد بلوغه
قوله دون العبيد لانه غير مكلف فلا يكون او لا وبالشهادتين معتد به وكذا المجنون **قوله** لكن يفرق بين وبين ابويه خوف الاضرار
 اي وجوب الاضرار مصدره اشكر عن كذا اي يملك من غير غيره والملاذ انزال والده الكافر به لما اظهر من كل ما في الشهادتين في بعض
 الترخي خوف الاضرار وهو مصدره اشكر عن كذا اي انه لا يملك في قول بان حكمه بالاسلام ما يقع عشر وهو صيف **قوله** وغيره المحرمات
 لا يبيح اسلامها الا بالبيعة لا في الممن انضما كل كذا اي انها لا يملك في قول بان حكمه بالاسلام ما يقع عشر وهو صيف **قوله** وغيره المحرمات
 يبيح لانه غير من سائر الجواهر **قوله** وهو حصل باموثثة اسلام احد الابوين وطرح من افضل من مسلم او مسلمة فهو مسلم او مسلمة
 وهو مسلم انفصالة والنطفة من مسلم موجب للاسلام فتلغا حله انه لو بلغ الولد فظاهر الكفر في من قبله الا انه يخرج من مسلم حقيقة
 مع انفصال الولد من مسلمة فان كان محاربا اسلامها بعد العلوق مع كذا الاب يكون تبعية الولد لها في الاسلام مسوية بليعية في الكفر
 فذلك فيل عدم الكفر لو بلغ فاطمة الكفر لبي في كونه على الحكم بالاسلام غير من من ملته قبل بغيره ومثله ما لو جاز اسلام الاب بعد
 العلوق والام كافر وهو غنا والمسلمة في ذلك عدم الفرق في من من في الذي حكمه في حنة الدين من الخلاف في كونه من مباح يكون
 القول الاخر انه كان في اصله في يكون في المسئلة ثلثة اقوال وقد صرح المصنف في المذكورة بذلك وعدم الفرق في هو الذي يرشد الصبر اعلا في
 عباد الكفار ووجهه ان الاسلام يحل كل مولود يولد على الفطرة ولو اذ الصلوة عن علمه اذا اسلام الاب جاز الولد الى الاسلام
 من اول من ذلك وعمل الاسلام وان الي فضل في الغنى وهو فرع الباب قوله ولو طر اسلام احد الابوين حكم بالاسلام في حال
 وكذا اصل الاحباد واحدا لان الاب يبيع العبد ويكون اصلا فيكون اصلا للطفل بطريق اولي من من بلغ محجونا للتغليب ليكن في
سبب قوله وان كان الاخر جبا على اشكال يثبته من ان سبب التبعية الغار بها وانما لا ينفق لجباث الاب هو كسقوط الفضل
 وهذا القدر من استغناء ولاية الخطاة المحرمين مع الابوين ويضعف هذا بان اخفقه الابوين لاني في ثبوت التبعية المحرمين مع ثبوت
 الولادة والاولوية لغير النكاح عندنا والاصح عدم الفرق بين جباث الاب وهو **قوله** تبعية السبا في السلم على راي ان سبب صفرا هذا
 قول الشيخ في بلان السبي ابطال حويته ويظل تبعية الابوة وتبعية الدين هنا صفة في الاسلام على التغليب ولا طريق الى الاستبعاد
 السبا في يصفى بان تبعية الابوين ثابتة شها معطو بها ولا دليل على التبعية السبا في نعم حكم بغيرها خاصة تبعا للسباي وجها
 للجمع اذ لا بد من جباثه واستحقاقه وهو الذي استقر عليه **قوله** ولو كان معه احد ابويه الكافرين لم يحكم بالاسلام لان تبعية

للسبب حيث ينقطع عن بقاء اذا سببا معرا واحدا فان النجاسة لها هو الاصل فيقدم **قوله** ولو سببا الذي لم يحكم باسلامه وان باعده عن مسلم
 لان الذي لا ينبغ في الاسلام والاصطلاح الاسلام وبعض المشايخ حكم باسلامه بذلك لان الذي من اهل دار الاسلام وينبغي بعبء المسلم
 لا يقتضيه حكم باسلامه لان ملك المسلم طوعا عليه وهو كافر وانما يحصل النجاسة في الاصل **قوله** نجاسة الدار هو المراد اي الاصل الثالث ما حصل
 به النجاسة الاسلام نجاسة الدار وهذا المصنف هو المراد في الاصطلاح النجاسة الاجنبي والسابقة الاسلام للنجاسة **قوله** في حكم باسلامه كل المنيط
 في دار الاسلام لان ملكها الكفار ولم يجر فيها مسلم واحد فيحكم بكفره المراد بدار الاسلام في حياضه داره وحظها المسلمون كعباد والكنوز والنجس
 او دار نجس المملوك كدراين والشام فيحكم باسلامه لغيرها والدار التي كان فيها المسلمين ثم عليها الكفار طر موسى وبعض سواحل الهند بلاد
 الشام الذي في الدوس ان دار الاسلام ما ينفذ فيها حكم الاسلام ولا يكون بها كافر الا معاهدا وهو ضبط عن الذي ذكره المصنف ولا ريب
 ان الذي عليه الكفار لا يحكم بها اسلام الفقيه الا اذا كان فيها مسلم يمكن تولد عنه فان لم يكن حكم بكفره **قوله** ويكفر كل الفقيه في دار الحرب
 الا اذا كان فيها مسلم ساكن ولو واحد ناجا واسير اي ويحكم بكفر كل الفقيه في دار الحرب الا اذا كان فيها مسلم ساكن في داره ولو واحد هو
 ناجا واسير نحوها اشترط ان يمكن تولد عنه عداوة ولا يفي للمارة من المسلمين الا لا تبعية في وقت التكون لا من قبل التقدم والاداء اذا اختلف
 وجوز قبل الانقطاع لا من قبل النجاسة النجاسة وهو وجوه **قوله** فان يملكه غيره من غير نفسه الحكم في حكم كبره ثم يتركه ويتركه من صنع
 لمبيعة الدار ولو اظهره كافر يبيع ولو غيره ومنشأ الزور وما ذكره ومن سبق الحكم باسلامه ولا يبعد الحكم في حكمه في السابق الحكم عليها ربه واجبا الا
 اولا والمسلمين عليه لان الاسلام هو الاصل لان كل مولود يولد على الفطرة **قوله** الكفر بعد بلوغه لا ينافي اسلامه السابق وهذا في
 نعم لو علم كقربا بانه فاعلم الكفر بعد بلوغه فليس من قبل فطنته **قوله** وعما قبل الفطنة الامام اذا فقد النسب ولم يبق الا حدا ووجه المفسر في
 عاقلة الفقيه الامام ووجه المفسر وما يبينها اعراض ولا يخفى ان موالاة بعد انما يصير بلوغه **قوله** ولو جنى على كونه فلا يرب مع غيره
 جواز استيفاء العصاص والدين وجبر الفرضان العصاص ثابت بخير في الولي استيفاء واحد الدين من جهة المصلحة في ذلك ومجمل العام
 لان الشئ في مطلق وبكل واحد من الامر في حق ما لا يصح انما انقضت المصلحة احد الامر من عمل الولي فيقتضاها فانما وما احتج في
 الامر في هذا امانة الصغار المحبون فان الولي معتد في امر المصلحة **قوله** في ما والعرف الصبي غاية في نظر وهو البلوغ بخلاف الحيوان فانه
 لا غاية له في حال صوته والمخالطة غاية غير معلومة فتبين **قوله** ولا يؤول الى المسقط فانه بل الحكم لان المسقط لا يلازم له على الفقيه سوى الخصانة
قوله ولو اخذ الحاكم الامور في العدل فبلغ فطلب العصاص فاشكال بنبينا ومن ان احدا المال الحلي في الاصل فسطا العصاص في هذا النفع مع
 على الا يرب وهو جواز كل من الامر والعصاص والدين الحاكم بحسب المصلحة والمراد بالارش هو الدين ولا يخفى ضعف هذا الاشكال
 لان الحلي في حق راي الجانب من هو عليه وهذا المصنف في هذا ما اخذ في راي الحاكم ومقتضى المصلحة انما هو الدين ومع احدها
 كيف يفي العصاص وبعد بخير في حال النزاع سقط هذا الاشكال بان بقا احدا المال كان بغير رضاه في العدا فلو منع من لا يرب في حق
 الحكم كان ولا يرب ولا يرب في هذا لان الواجب هو العصاص خاصه دون المال وان كان يرضاه فانما يكون عرضا عن العصاص لانه العرض
 فان للعرض ان لم يبدعه غيره ونرى **قوله** في الرابع الحرة فان لم يدع احد ربه فلا اصل للحرة لان الوفاة انما يثبتها الكفر الاصل والاصل علم
 هذا الوصف ولان كل انسان يمتنع الولادة الى ربه ثم يمتنع الحرة الى ان يمتنع خلافة **قوله** ويحكم بها في كل ما لا يلزم غيره شيئا فيملكه
 المال ويعز من الله عليه شيئا الحكم بحسب ربه على الاصل ولو ان الله عليه من الله شيئا من المال حكمنا بتغيره لان الاثبات يفتقر العاص
 اعماع العاصي وهو اذا انتفى الامم غيره شيئا شيئا شيئا شيئا فان يملك المغير يفتقر الامم غيره شيئا فكيف حكم به ثلثا المالا في امر غيره
 شيئا لا يلزم على تقدير ان يمتنع العصاص لما في الممال فانه ثابت على كل تقدير **قوله** ويراثه البكر المحال هكذا قال البخاري وحكمه
 ابن ادريس علما لثبوت الامم وعن المصنف في حديث مال المسلمين وقال الشيخ ولا يملك للمسلمين وما ذكره ابن ادريس هو المني لان
 مع جواز من لا يرب **قوله** وان ثلثه حوا لا يرب سقط الفقه والشيئة واحدا الى في في دار الاسلام الفقيه ان يكون عمدا او خطأ فان كان
 فالأمر في عند المصنف سقط الفقه والشيئة حيث لا يقطع بثبوت الحرة الاحتمال الى في في قول المصنف واحتمال الى في في عطف بغيري المشبهة
 شلق شرط العصاص انتفى فاطالما ولا يثبت في غيره منها دعاية الاحتمال وصحها المشوق الحكم بحسب ربه ظاهره ولا جواز باقي احكام الحرة
 شلق ما بعثه وصالحه في اجزاء الجمع ووضع الجميع لان الشرط واحد **قوله** في عجب البكره او ثلث الامر منها ومن الهند على اشكال اي محبين
 اذا حكمنا بصدق الفقه والشيئة بحسب الدين او ثلث الامر منها ومن الهند على اشكال فيها منشاء من ان يرب في نظر الشرع وقد حكمنا بسقوط

الفوقية لا تنقل الى الدنيا كمال من الشك فيها في الوتر فحينئذ لا بد من الشك في سببه ولما قيل ان يقول ان
 الواقع لا يخفى من دونه وحرية فلا بد من احداهما على تقدير كماله فلا يكون الى جيب واحد من الامر المذكورين لان كان حوالا لواجب العضا
 فالاحياء المذكورة معانقها حيثما شئت فان الجاني في عبادتي بالدنيا فغير عليها التي لم يما لم يثبت باطلا وان كان دقا فالواجب
 هو الهند لا الدنيا فينبغي ان يكون الوجه هو الذي على كل من التقديرين الذي الحرف الواقع فيها وكذا يمنع كون الواجب هو اقل الامر
 مطم عن تقدير الحرية والحرية فلا بد من احدى الحالتين فلو انقطع من طرف واحد اكثر من ذلك والاخر اكثر من
 بحيث يظن ان العاقل من دعوى الحكم بالعضاض فيقيد ان الحكم يحوز من الحكم مع العزم على الصيغ الدائم ويقتضيه جميع طرفان
 استنادا الى الحكم بحرية فلا بد من كل من ظهور الحكم بحكمه بالعضاض مع انه في مظهر الاحتمال فيه والذي يثبت في النظر الحكم بال
 لعضاض لا بد من ان يكون دليله على ذلك من غير ان يكون في بيث المال الذي من عطاء الحكم هذا كما اذا كانت النجاسة على ولو كان
 خطأ فلهذا احتجوا بالمعنى فحملوا الدنيا على الاصل الاول **قوله** وان ادعى فلهذا يعزل عن صاحب اليد ولما اذا استندت اليه
 عن حكم ظاهر على اشكال الى ان ادعى مدعى فلهذا على سبيل المحكي او للعلوم ومجمع الصبر ما سبق في قوله فان لم يدع بعد ذلك فلا
 اما ان يكون المدعى لا بد له ان يكون في حق الاول لا قبل دعواه بدون البينة والثاني لا يخفى اما ان يكون اليد مسئلة الى الانقطاع الى
 عن في الاول لا غير ربما للعلم بان سببها الانقطاع الذي لا يبعد الملك والاصل الحرية فلا يجمع دعواه التي في غير محرم وليس ذلك
 المال الذي لا ينفصل عنه ملك على كل تقدير فلهذا في دعواه فيقول عن صفته وان كانت مسئلة الى غير الانقطاع فانه يحكم بها ظاهر على اشكال
 ملبثا من طاعة الملك ومن ان هذا في غير من ثبت حرية ظاهر فان الشيخ في المصطفى يحكم بها في اليد مع العلم ان في نصيب
 هذه المسئلة خفاء وان يثبت مدعى مع هذا الانقطاع لا يكاد يصور فان للخصم لا يدعي في كان لادى اليد عليه فليس يلقط
 ثم انه اذا كان الشخص على اخرون وسلطنة يكون محكما يكون في غير اشكال فاي وجه لهذا الاشكال وينبغي ان يزيل العبارة على ما ذكره
 الشارح عميل الذين من ان الملقط اذا ادعى فلهذا استنادا الى غير الانقطاع كان فالهنا كان له عليه يد ثم ضد في النقطة فيخرج
 الاشكال وان خلاف المبادر من فلهذا استندت لانه يقتضيه الاستناد في الواقع لكان حفران يقول فان استند الى غيره ومنشأ
 من ان اليد ثابتة فلهذا استندت الى ما يقتضيه الملك على الحكم بعلم بينهما ومان الانقطاع هو السبب للعلم والاصل عدم غيره في حال اليد
 عليه وهو ان هذا الحرية فيحتاج الملك في حجة وليس هو كذا الذي لم يمان بها وصف الانقطاع لانها في معنا يقتضيه غير الملك في
 الزود في ذلك في ولا يخفى ان فلهذا منها اذا استندت الى غير الاخر من مناشئة لان المدعى الصبر في غيرها صاحب اليد كان حفران
قوله فان بلغ وانكر في حق والرفي اشكال الى بناء على الحكم بالحرية ظاهر في المسئلة السابقة لبلغ الغيظ فانكرها في حق والرفي
 الذي ثبت ظاهر الاشكال ملبثا من ثبوت فلا ينبغي لا يحجز شرعية ومن ان الاصل الحرية ونبوءت الذي ظاهر الانقضاء والمنافع وقد
 تحقق المنافع الان فلا يحكم بغير بينة او فضلا عن هذا الاشكال منزع على الحكم بالحرية ظاهر في المسئلة السابقة كما بينا على الاشكال
 الرفي مع الحكم بالحرية لعدم الانقطاع الى الدعوى وذلك التقدير فلا يخفى صحت الاشكال لانه اذا حكم في اليد لا يثبت الى مكان بعد
 بلو غير كما في سائر نظائر **قوله** ولو اقام بينة حكم بها سوا اختلفت اذا استندت الى سبب كاد او مثله فيقبلها الخالين منها منها بالملك ولا
 يتوقف قبولها على الاستناد الى سبب والاطلاق ضد الاستناد الى سبب ولو قال اذا استندت لكان اولي ولا يخفى **قوله** شهد بانه
 ولم يملك فاشكال ملبثا من ثبوت فلهذا حوا من انه نما وملكه والاصل بغيره لها والاصح العلم لانه شهدا بالاعم من الدعوى فلا
 يثبت بها من مجموع المعنى كما في العضاض عن هذا الاشكال الى الجزم بعدم القول **قوله** ولو بلغ فامر بالعبودية حكم عليه ان جعلت حرية
 ولم يجرها او لا فطعا لعم انزل العطاء على النفس جازم وينبغي ان يبعد عما اذا لم يسلم بالامر بضياع حق اخر والى امر محكي **قوله**
 ولو اقر ولا بالحرية بالعبودية فالامر بالمصروف في الغريب عموم نفوذ امر او العطاء على انفسهم جازم فيقال الشيخ لا يثبت الا اذا حكمنا بغيره
 والافناء احكامها من الجواز والحرية وان ذلك يقتضيه عدم قبول امر او ظاهر الحرية وجوب ذلك عليه وهو معلوم بالطلاق
 ولا يخفى ان اقره بالحرية لا يقتضيه كونه في نفس الامر وما كان الحال غير معلوم عند ثم جحد العلم وانما يثبت اقره فيها
 لا غير غيره **قوله** ولو اقر ولا بالعبودية فواحد فانكره فلهذا فاشكال ملبثا من ثبوت الحكم بغيره والاول اقره من عموم امر راعا في الاصل
 الثاني لان الاول لا يقتضيه حرية انما يقتضيه كون الرفي الذي امر بها ليس له ولهذا لو رجع عن انكاره الى الاقرار فيلزم وبما لم يكن علما

بالحال وكان غافلا او غملا فكذب ولا يمنع شئ من ذلك فيلزم ان هذا الثاني **قوله** فيمنع الكساح كما في هذه الآية اي لو كانت للمفظة امرأة واضرب على الكساح
بالضرب فلم يبق بينه فان الكساح بمنزلة لا يسمع اذ لها فيما يضرب باليد **قوله** ويثبت للسبل الميراث الا من من المسمى ومنه المثل لان كان المسمى
فان يراه الذي مندها ليجزها اذ لها لا يجب وان كان من المثل اذ لم يجز للسبل المطالب بالثابت لان الواجب على تقدير ملكها ايها هو المثل **قوله**
يجب على الزوج بدل الزنا وحيث ان احدهما العدم لا نقا والآخر جز والسبل على عدم استحقاتها وهو من هذا اذا لم يكن قد سلم الزوج
للمثل لانها فان كان قد سلم لم يكن للسبل المطالب بالثابت **قوله** من عدم سماع اذ لها فيما يضرب باليد **قوله** وعدها قلنا اذ لم يسمع سوا كانت
وجعنا وادبنا حلالا او حايلا فان الاحمال بعيدا بعيدا لاجل ان وضربها يقتضي سقوط حق المطلق لانه الزوج يقتضي الحق في جفرا
احدهما الحرف والباقي من غير على الجزل البصر لها با خطبة كحدود فانه يجوز له الخبر في بعض اقسام العدة البائنة ولا يثبت في ذلك
المظنة كالحاصل البائنة انا قلنا ان النفقة لها وكذا من جازها لان الى يد النفقة فيضطر باذرها وضرب في السبل فيجب
بغير معارض **قوله** في الزكاة باربعين اشهر وعشر ايام لان الحد واجب وهو حق المزوج ولان في تجزيل الكساح اضرا بالزوج
لانهم يتالمون بذلك ويجعل علة الامتناع الزوج في علة الوفا بل هو الحق حتى اسرع في خلاف علة الطلاق لانها الحفظ ما يبر
قوله ولو فقه فاذت وادعي من وادعي هو الجوز نقابل اصلان بواؤه الذمة والحرية فيثبت النفي وهذا يرجع الى اصل اليا ب
اي لو فقهت المعينة فاذت وادعي من الجوز ثبت النفي ليشا فظ الاصلين فيرجع الى الميضي وهذا احد القولين والاخر في
الحق والقبيل الذي ادها عن خارج فان اصل براءة الذمة لم تحقق لان انتقال عنه باستعماله يعطيه فاذ من حكم جرحه في جواب
احكام الاحل عليه وهو الاصح **قوله** ولو قطع جوفه نقابل ايضا لكن الاثر بهذا العضاض لان العدول الى غيره مشكوك فيه ايضا
فيثبت النفي بالعدول اليه فانه صيغته الى ولو قطع حريدا للغيظ المحكوم جوزه نقابل الاصلان هذا ايضا لكن الاثر جرحه في ثبوت
العضاض لان الحكم متاخر لان نقابل الاصلين في المسئلة الاولى والثانية فاقم بالحكم بالنفي هناك لاحتمال الوفاء وبالعصاض
هنا ايضا الذي لا يثبت الا على تقدير الجرح بما لا يجب هناك لانا نقول المانع من اخذ الدية في الثانية فاقم لانه انما ثبت على تقدير الجرح
مشكوك فيها فالعدول من مشكوك فيه باطل فغيره الاخذ بما دل عليه المرجح وهو اصل الجرح بخلاف النفي فانه ثابت على من يقتدر
الجرح والى غير المشكوك فيه ايضا الى اخره ويشمل ما ذكر من العرف بان النفي غير واجب على تقدير الجرح بل الواجب قدر في ضمن
الحد والنفي هو ذلك القدر المحصور ومنه ما اذا فالعدول اليه هنا عدول الى المشكوك فيه ثم انه ملتفت بما ذكره سابقا في انما يعطى
النفس فلا يفهم ان العدة طلت اسهل منه النفس لان العضاض الطرقت قد يبرى الى النفس ثم يقال ان قوله لان العدول الى العدة مشكوك
فيه يقتضي الحضا والحال بالعدول الى العدة التي هي فرع الزينة ام لا يجوز ان يكون العدول الى الدية التي هي فرع الجرح وقال الامير الذي
هو السيف في كل من التقديرين وان كان ذلك صغيف بل احرى الاحكام الجرح هو المعتمد لان العدول عنها خرج عن الحكم الشرعي
الجرح الذي كاهفتنا **قوله** ولا ولا لا يملك على جرحه ما يبره ان من شئ قد علم غير مرة ان ولا يملك الملقط انما هي
في الحضا الا غير ذلك فهو ساير ان ينزل من شئ بعد بوجه **الفصل الخامس في لفظ الحيوان** ويسمى صائدا ويجوز لكل بالغ عاقل على كونه
الخنزير رجوعه البالغ العاقل المزدحم فظفر مع انه ليس له ان يلقط ولو لفظت في على نزل جرحه باليلحات هل ينقل الى وشره ثم لا يجوز
اثر بعضها من ذلك كالحا حكمه بان مثله هذا **قوله** الا مع تحقق ظفره اي على كونه حيوانا في هذه الحالة فيقول الكل هي فان في الذئبة اما
اذا اثنى الثلث فان يزول الكرهية ويبقى ظفرا ملبس على الكرهية في الباطن لا ياكل الصائدة الا الصائون وهو مخصوص بقول الصنف
الصنف لا ياكلها الا الصائون اذا لم يبرحها فان معنوم الشرط معبر من يضي في الكل هي مع تحقق الثلث مشكوك الى الاصل في هذا
فيضطر الكرهية ما اذا لم يبرحها وان لم يحقق الثلث فلما الكرهية فيما عدا هذه الصورة بالاجماع ودواية الشاة فيهم منها عدم تحقق
الثلث حيثما لم يبرحها اول احبها ولا يثبت فيكون قد فهم ما احبها اصحابها غير هذا ما قلناه **قوله** وان كان عبد اسق
اذن المولى الا اذا لم يبرحها لانه اهل الاكساب وظن كلام الذئبة ان هذا الحكم جماعي **قوله** او كذا او كذا سفلان الانقاط اكساب
والكاف والفا سفلان هذا **قوله** ضايغ لا يملك احدهم فذبح ان قوله ضايغ معن من قوله لا يملك احدهم لان المراد بالضايع الضال ولا
يكون ضالا مع شئ من تعليمه ويجا بيان المراد ضايغ على الكرهية وهذا مشكوك في ان يكون عليه من الملقط احس سابق ورجح في الجرح
لان الملقط واعلم ان في كل حيوان سليلي من عوهم ما سئل كره بعد **قوله** في الفلاة فالضايع في العربة لا يجوز اخذه ولا يعقل

قوله قال يعرجون ان كان صحيحا ان كان في كلامه وقال الذي عن الغرض من اليد كل من للصغير في رواية هشام بن سالم المنع من الضم والكلالة
 المهور في الجبل العيب **قوله** ورسالة الحاكم في المحمي ان لم يكن باعرا وحفظه عنده لما ذكرنا ظاهره ان الحكم انما يبيع مع فقد المحمي فيه من ان يعهد من
 الامير من امواله مصلحه وهو حسن طبع الجبل الحاكم هذا ليس في بيعه وعلى تقدير علم البيع لو انفق عليه هل يرجع اذ اقصاه ام يكون كاشاة
 الماحضة من العيران كل محمي **قوله** ولما ذكر من محمي في غير كلامه وطلاءا واما ان كان له ابناء او ابناء له على ذلك وظن قول امير المؤمنين ع ان
 تركها في غير كلامه وطلاءا في الذي احياها ان المتركة في غير كلامه وطلاءا وهناك انما يعكس لو اخذ لا تنفعا والامر من حق وطلما لا يغش
 بدون الماء وضعفها يمنعها عن الوصول الى **قوله** ويملكه العاجد والامان للاجناد الصريح في ثبوت الملك على وجهه انقطع سبل
 الملك عنها فان في محمي عبد من بنان عن الصادق ع من اصاب مال او بغيره في غلاة من الاضي فملكه وقامت وبسببها صاحبها
 لما لم يبيع فاحذها عن قيام عليها وانفق نفقة من احياها من الكلال في محمي **قوله** ولا سبل لعلها وانما هي المثل الشئ الملك
 والظان ان المتركة بالمال ما كان من امواله التي يحل ويحلها بدليل **قوله** فملكه وقامت وبسببها صاحبها لما لم يبيع والظاهر في
 عدم المضمان **قوله** وفيه العين مع طلب الملك اشكال ينشأ من محمي قول الباقر ع في رواية فاذا جازا ليرده اليه ورجع حصول
 الملك للثاني فلا ينزل طالع عدم وجوب الرجوع الصريح في رواية السابعة ووجهي الشا ورجعها ذات عوم غير عبدة
 لانها بالاضافة الى الوايز الاول احدى فيكون مفعلة وهو محمي والمضمرة والخبر وشيئا في **قوله** وكذا التفصيل في الدائرة والمفهوم في
 التفصيل يكون الترتيب من جهة وكونه في كلامه وما وعده الى الاصل الاحكام السابقة لثبوت دوايز بنان لها ودوايز مسمع على غير الترتيب
 المذكور بعضها سابقا للذكر فيها الدائرة البغلة والبقر والتمار وكل قبل الجواز اخذ الحاكم لم يعد امتناعه من الذنب ذكر في **قوله**
 واما الشاة فيؤخذ بتخيير الاخذ بين حفظها لما كتبها او دفعها الى الحاكم ولا خلاف فيها انما الموصفين المذكورين لان الحاكم في الغائب بالدفع
 الى الملك وحفظها بنفسه جائز لانه من **قوله** وبين ملكها والتمان على اشكال ينشأ من مجموع فاذا جازا ليرده اليه والمهر ومن اطلاق
 دوايز بنان السابقة لكن فيها ما فدينا في الحكم المذكور في السادة وهو في علم وبسببها صاحبها لما لم يبيع فان هذا غير شرط في
 اخذ الشاة ويملكها اذا كانت في الغلاة ولا ريب ان المضمان احوط ما رجح فان قيل فاجا صاحبها وهي من جوده فيعلم المضمان بحجبها
 عليه وذلك مناف للملك فلما لا منافات يجوز ان يكون الملك من لا فان قيل متى يخفى المضمان انما الظان الاخذ من حوزة ملكها
 صادرة مضمونة عليه فان جازا المالك ودعا عنها مع التلف فيحق وهل يجب تعريف الشاة الماحضة من الغلاة فانه المذكور في الآ
 عدم الظن في الجمل هو الاصل والذنب فان المبدأ من غير ملكها بغير تعريف وليس يقيد بالتعريف باولى من تقبله دليل التعريف
 بما عدا الشاة وهذا في من **قوله** وكذا صفاء الابل والبقر وغيرهما في حكمها في جواز اخذها في الغلاة حكم الشاة استدل في الذنب
 الماحضة انما تكون في حق من سجد نظر الى من والضرر بالاجح الجواز وفي قوله في الشاة هو لك ولا حرج والذنب بما ليرها بال
 يبيع من صفاء السباع وهل يجب التعريف الظن نعم لا مغلض لبيل وجب تعريف القطر من وهل يضمنها او يملكها المالك او يملكها
 من بعد السقط وعدم الدوايز الباقية **قوله** ولا يؤخذ الفز لان الملوكة وبشرها ما يبيع عقده فانه الدر ومسال الان يخاف
 ضيلها فالا فز الجواز لان الغرض حفظها بنفسها لا الماحض والقاط الاثمان لانها محفوفة في نفسها حيث كانت وهذا جدير
 كلام المصنف المذكور في الاخذ على خوف ضياعها عن ملكها من استرجاعها اي خوف ذلك كاهوط العباد وادركه وجبر ويعرف سنة
قوله اما العيران فلا تجل اخذ شيء من الضل في ان لم يكن مشغرا كظلال الابل والبقر لا كلام في الحكم كمن الذي يرد من العيران لا
 ويملك ما بين البيوت عملان سواء كانت بيوت اهل الامصار والعرق واهل البادية واهل المنادع والبساتين المشغلة بالبلد
 ولا ينقل من الناس ما بين العيران ليس يعبد ذلك فانه المذكور ما يوجد من الحيوان من العيران حكمه حكم الموصوف في العيران
 للعانة الفاضلة بان الناس يسمون دوابهم من بيوتهم عادة البلد وهو صحيح البشع في قوله المصطفى ما كان من الحيوان العيران وما يضل به
 على نصف من يبيع مجوزا فانه مشغرا كان او غير مشغر بين الاثنيان فطوعا والدفع الى الحاكم ولا يملكها والمشهور وجلا من والض
 بياض **قوله** فان اخذها بخير بين حفظها لما كتبها وعليه نفقة من غير رجوع وبين دفعها الى الحاكم فان تعدد ونفق فلم يرجع
 عدم الرجوع بالنفقة لكونها دابة لا اخذ فيكون من غير ما هو المشبه بين الاصحاب ويظهر من الدر من الموقف في ذلك حيث استأنه الى
 الشئ في الخبر ما معناه لا يجوز اخذ الضل من العيران مشغرا ولا فان اخذها ملكها صاحبها امانة وعليه نفقة من غير رجوع

وان شاء الله تعالى فان لم يجدوا في بعض هذه الاحكام بحث **قوله** وان لو كان من شاة حبسها ثلثة ايام فان جازاها
والا باعها الاصل ذلك رواية ابي يعقوب عن القم عن حماد بن عيسى عن عمار بن محمد عن ابي بصير عن ابي
احنيفة عن ابي عبد الله **قوله** في اشتراط الحاكم اشكال في بيع المبيع لا خذها ومثلها في الاشكال من يجوز بيعه في بيعه على قدر علم
مجيئ صاحبها فلا يثبت على من اشترى من الحاكم في الغائب فلا يجوز في المصنف في ما لم يرد في ذلك الحاكم والاولى في ذلك
الاختيار استدلنا **قوله** ويصدق بغيرها ومن كذا الخلق الاصحاب وليس في رواية في المصنف في ذلك الضمان ويشكل على تقدير كون البيع امانة الضمان
هنا واحتفظوا لضمان لان البيع جائز فيكون يثبت الثمن ما دونها فيشرعها جعل العين كالشئ ما نزل في من علم وكلاهما ممكن لان
كان الاخذ من غير ما كان حلهما والعدوان بقبض الضمان ويجوز بيعه لا يقبض علم الضمان **قوله** وفي الصدقة بغيرها وبطلان الخ
بغيرها اشكال هنا مثل ان العلم المأمور به الحديث الصدقة بالعلم في بيعه بالعين فيه اشكال في شاة ومن علم الثمن وقت
بيع الصدقة بالعين والعرض في الموقف عند مخرج المصنف الثاني في الثاني هل يجوز الصدقة في المثل بغير البيع فلا يثبت
على واحد من عموم وجوب الصدقة فلا يثبت ان يثبت الى وصول المال الى المستحق ولا في الواجب كان فائدة البيع والصدقة
بالثمن ذلك ودون الصدقة بالعين والاصح الاول عمل ابا غلام في الواجب ولا دليل على تقديرها بدليل الغرض ان الاول لا يثبت
هنا ولا يثبت في ذلك ولا يثبت في الصدقة **قوله** ولو لفظ الصبي والمجنون الضمان انزاعه في جيب على الوفاء ذلك كما يجب عليه
حفظها ولعلم بمكانها عند ما انما ابو ضمان على علم ان لا **قوله** وانما جاز الاخذ سلطانا فنفى وجع على اشكال انما اخذ
اللفظ وان لم يجد سلطانا لعل اللفظ اليه وسببا في انفاق ولا يثبت وجوب الاتفاق عليه بوجه وبالشك ولا يثبت الا به وفي
استحقاق في الجميع اشكال في شاة من انما انفاق في على مال الغير بغير اذنه فيكون يشرعها ومن ان الجواز شرعا يقبض حصول الاذن
من الشارع فانما انفق بغيره المجمع استحقاق في الجميع وهو الاصح ولا يثبت في الاستها وفي مخرج المصنف المختلف وهو قول الاكثر من الاول
ابرا دريس من غير ان يثبت في الملك ثم انفق لم يثبت في الجميع فالثاني في الصدقة وهو جيبان مع ملكه ولا يثبت في الجميع استحقاق في الجميع **قوله**
علما من بعد من جهة الملك نظر قوله في هذا مخرج المال لوانتفع بالظهر ومثله قال الشيخ ان الركوب والحمل باللبس والشيء يكون بان
انتفع به ما اخذ من المصنف من اعيانها وكل من اخذها من المصنف هو الاصح فان فضل احداهما شئ يرجع به **المفضل الثالث** في لفظ الاموال وهو على
الاول في الاذن وان كان في لفظ الانتفاط وهي عبارة عن اخذ مال من صاحبه بعد التبرع به حولا او لفظ على المالك لا يثبت ان ضياع المال
عنه انكره مخرج المصنف ومقتضى في الملك بعد الغرض في الاخذ ان لا يثبت في الاخذ الامرين لا يكون لفظه وليس جيبا لا يثبت في الاخذ للملك مطم
يعتبره بانما نزع ملكه على الاذن عند المصنف ما سببا في انتزعه وان اخذها فلا يثبت في لفظه ولا يثبت في حكمه ايضا مادون الدين ومما
اخذ لا يثبت في لفظه مكره وان وثق من فضل اطلاق الاعيان بالثمن عن اخذ اللفظ الا مع تحقق التلف والظن ان لا يثبت في المظن
الغالب المستفاد من المثلين **قوله** وفي بيعهم على راي ولا يثبت في ملكه وان عرفه بطلان هذا هو المصنف والاصح الاجزاء والعبرة في ذلك وبجبي
عن ط عباد ابن ابراهيم جاز اخذ ما اقتضى من الدرهم في الحر وهو صغير ولا يثبت في ذلك بين القليل والكثير من هيئة التدبيرة وهو
الحد **قوله** في غير من المثلين وبعض الاوصاف لا يجمعها احدا من مبيع حيزها فيطلع على صفاتها من لا يثبت فيها فيديها وبين كذا الوصف
او ياطل المثلين الذين عرفها صفاتها ما اخذها بغيرها **قوله** في غيرهم على راي ولا يثبت في ملكه وان عرفه بطلان هذا هو المصنف والاصح
للاخبار الصريحة في ذلك وبجبي عن ط عباد ابن ابراهيم جاز اخذ ما اقتضى من الدرهم في الحر وهو صغير ولا يثبت في ذلك بين القليل
والكثير من هيئة التدبيرة وهو الحد **قوله** ولو علم الجنازة حوم الانتفاط لان الاخذ الذي يكون وسيلة الى الحرام حرام **قوله** ولو خاف في
الجواز نظر الى لو لم يكره في الجنازة في اللفظ لكن خاف على نفسه حصولها بعد ذلك في غيرهم الانتفاط نظر في شاة من ان الاصل
جواز الانتفاط والمانع الذي هو الجنازة غير معلوم ومن ان الجنازة في الواقع في الحرم الموجب للنار بحيث دفعه باجتنابها يقتضيه
الامانة لا يثبت بين الاثنين من غيرهم والحرز على **قوله** لا يثبت في الاخذ لان الاخذ لا يحصل الانتفاط بالذوق فيكون
بغير المصلحة من كان هو الذي فعله الجنازة فاللفظها فان حكم منوط بالانتفاط وان سبب من دفعه الاخذ واعلم ولا يخفى ما في
من الغفيل فان الاختصاص بالذوق محدد وفيه الاخذ غير مستقيم **قوله** اذا غير ما دفعه الموضع وغيره بالذوق لا يرجع المبيع الى العيان
ولو قال وان سبب من المصلحة بغيره العيان فاعلم فاختارها **قوله** ولو قال فاعلم فاختارها فان نوى الاخذ لنفسه مني والا فلا خي اشكال

في فنيته اشكالاً يشتمل على غرضه بالاهمال واليه يمكن اميناً ومع علم الوجوب بالاصل الصانع مشكلاً لان الغرض من السيل لم ياذن له ولا
 ليكون يده السيل حتى لو كان بمنزلة من السيل وهذا ايضا في نظر فانه لا يجزى السيل ان يذبح مال الغير من يد عبده اللهم الا ان
 هو بمنزلة الدابة التي يجزى عنها من ثلث مال الغير وما عداه فالاصح ان لم ياذن له المولى الا لشقاة في التملك الا ضمان على المولى بالتلف
 في يد العبد ان في الاثقال ولم يكن العبد اميناً ضمن السيل بالتلف اذا وقع الاتي ومع علم التقصير نظر لان السيل
 وغير الامين لا يجوز تسليمه على مال الغير بل يذون المالك وحكم الاذن وضاه بعبد الاثقال **قوله** ولو اذن له المولى في التملك بعد
 الغرض في المولى لم ياذن له في الاثقال واذن له في التملك والمجوز التملك في الاثقال في خلق الضمان بالسيل لانه انما يوجب
 الضمان فاشتمل ولو اذن له ان يسوم شيئاً فاختاره وتلفته يده **قوله** ولو اصفه المولى قال الشيخ للسيل احد هاتين كسيرة الوجوه ذلك
 عبد المولى اي بعد حصول الغرض او بالوجه انه السيل بعد حصول الغرض اي ان كان العتق بعد حصول الغرض لا فيله وهو المقتوم
 من كل المصنوع وان لم يصح به والام يمكن بين كل واحد وكل من الشيخ في ذلك لا ينافي الى الماتة ولا يذو وليس للسيل بعد العتق اخذ الامانات
 التي يد العبد بعد عتقه لها عتقاً فاما كسيرة محض لانها اما مملوكة او حكم المملوكة الامكان تملكها في كل ان وقتنا عليها بعد
 على صلة التملك وبينه وبينه يكون هذا كله ان لم يكن الاثقال ياذن السيل ما اذا كان ياذن فان الاثقال والسيل يده ثم في كل المصنوع
 نظر لان القطعة قبل التحول ليست اما من خصته وانما هي كسيرة ثم في الغرض في بيع التملك والعبد لا يذو وعلى شيء ويده يد السيل اذا اذن
 او وصى وحيث ثبت استحقاق القطعة للسيل من حين الاثقال وجب استحقاقه لهذا الحكم فلا يذو بالعق كالا في قول جعفر
 والاعظم في الشيخ وعلى العتق **قوله** فان كان الحرم وجب عتقه حوله فان لم يجرى حله المالك فخير بين الصلوة به وفي الضمان لان
 احدهما العدم وهو قول المعيند واما ما هو بالصلوة فلا ضمان عليه بفعله والثاني الضمان وهو احد قول الشيخ وجماعه هو
 الاصح لان يده ضمان لانه عا د بالخذ ولو اذنه على غيره على الكاظم في قصد يده على يده من المسلمين فانما طالبه هو له ضمان
 ولا يغير ضعف السند لاجتماع بعد الاصحاب وبما في الدلائل والامانة فان بين الامر بالصلوة والضمان وهذا اذا اخذ المال على
 الاثقال فان فصل على فصل الحفظ للمالك فالذي يحضر في ان الصلوة الشك في ان جواز اخذها على هذا الفصل جاز في ارجح
 على الاجماع وعلى هذا هل يضمن بالصلوة ان لا يضمن الضمان لان محرم ما على المحين من سبيل وهذا ان
 اخذها فصل الحفظ واضع فاما ان اخذها على فصل الاثقال لا يقتضي التملك فيها جازاً وهذا الاعمال لفظة غير الحرم بعد ضعف
 الا بالثبوت والحفظ واللفظ على الخلاف ولا يدخله ضمانه من اول الامر لان جواز اخذها للغير لا ينافي في الحفظ دائماً فيكون اخذ
 الحرم غير من الحفظ الا ما توافقه من حيث الاثقال كسيرة ويشكل على هذا كون الاخذ محرماً فيكون ان يكون امانة
 ملكه غير غير عتقها او اذن اذنه في بيعه **قوله** ولو حله المالك فلا ضمان والضمان وجه الغرض ان غرضه في ملكه المالك بعض
 اذنه فنيته ولعموم قوله ثم فاذا جاز طالبه رده اليه فقال الشيخ وابو الصلاح لا يضمن لثبوت الملك شرعاً فلا عوض والضمان في قول
 ذلك فاما الذي يجيب رده على المالك هو العين مع بقائها ثم البغنة كل ما يحمل عبادة الكتاب ظاهر في رد البغنة مع والمعقوم
 من عبادة المذكورة وجوب رد البغنة اذا قوى التملك فان يضمن العين وان لم يضمن من العين وهذا في ان الاثقال القليل
 ليس بمنزلة حياة سائر المباحات بملك بغير الحيازة بل لا بد من بمنزلة التملك كالكثر بعد الغرض ومنه زود والفرق واضح فان اخذ
 الكتاب لم يصح لكونه سبيل الملك الا بشرط الغرض وجب عتقه في التملك وجوب سبيل لا يمنع انتقال الملك من مالك الى اخر غير
 سبيل فانه لا يخلو من التملك فانه لا يمنع من كونه حياً من سبيل الملك ثم انه لا مانع من وجوب رد العين وحصول الملك الامكان
 كون الملك من رضى الا وحده في التملك لم يوجد والمالك كالمبيع قبل العتق اذا اجتمع سبيلان في رده ثم حدث فيه عيب الذي يقتضيه
 الدليل وجوب رد العين مع بقائها **قوله** الحديث واخذت في صن ومع التلف فضا من البغنة في ان غلظه وجوان غرضه لا يقتضيه
 الا في نقله من المالك من العين بالكلية **قوله** ويكره الاثقال ما يقل قيمته ويكره متقعة كالعصا والاشقاة والوئد والمحلل والعتقال
 والاشقاة بالكثر في حدة الطرق فذلك في رضى الجواز العين للمعجب بينهما عند جهلها على البعير والمعجب استظهره العتقال بالكثر جازي بشبه
 فانه المعبر بالوئد ويكره سطر **قوله** ويكره الاشهاد وقد سبق ذكر هذا الفصل **قوله** ولا يوجب الخصال عتق كل يوم في الاثقال ثم كل
 اسبوع ان يغرب كل يوم الى سبعة ايام لان الظن ان الملاء اسابيع الشهر والاكتفاء في غير عرف واحد الا سبوع انما يكون في الاثقال

قوله فما لا يقع كالتعام يبقى على نفسه ويتنفع به مع الضمان وله بعد حفظ ثمنه فلا ضمان ويدفع الحاكم لا يجب ان يدفع الحاكم في كل اذا ادفعه على نفسه والبيع حفظ الثمن فلا يجب ان يدفع الحاكم ان كان في العيادة هنا يؤخذ بعدم اشتراط الرجوع الى الحاكم في ذلك منع من البيع بنفسه لا لا بد له من ذلك واطلق جواز الاكل وحفظ الثمن والعرض شكل فاما ان يشترط الرجوع الى الحاكم فيها اولادها ولا يجب ان لا يجوز له ايضا ذلك لانه يملك فيضمه فيضمه ومراعاة الحاكم فيها وجب فان لم يجد استقلال لكل من الادب حذوا من خلف العين وفاد صرح بها في ذلك في هذه المسئلة التي في هذا **قوله** ولو اقر ببقائها الى العاريج كان عليه التعثر الى الخفيف ولما حاكم البيع والبعض لا صلاح الباقى وجوب احدا من خلف العين ويجوز على المشتري وضع الامر له ليعمل الواجب ومع عدم الحاكم فليس يجادل في ذلك بنفسه لان الاحكام بذلك مقتضى التملك هو ممنوع منه **قوله** ولو اقر بغيره الاول عرض في التملك عليه على الشك في ثمنه وان تملك الى العين على خلاف الاصل فيقتصر على موضع البضاعة ومن عموم النص بان يفرق القطة حولا فيجوز ان تملكها وربما ايجل بقول صاحبها على ما في صحيحه على ما سلم فان امتلك بها فخرها مستوفى فان طالبها والا فاجعلها في عرض مالك ووجه الاستدلال ان الفاء يدل على التعقيب فيكون جعلها في جملته مال المشتري موافق لما في تعريف التعدي ويضعف ان اللفظ يدل على ان التعريف معبر عن التملك ولا دلالة على اشتراط التعدي وان كان المورد مستقفا من الفاء ولا يلزم من وجوب اشتراط المبادر من اللفظ فاذ عجزها مستوفى ولا يجب طلبة لها فان تعرض مالك وتقدم شئ ما لا دليل عليه والاجماع لا دليل عليه بعد التعريف **قوله** ولو نوى التعريف والملك في الجوز فيلحقه انما هو مقتضى نية بعده لانه عليه ما بعد الجوز **قوله** فحلول المبيع للمشتري المالك هناك وقد سبق في الحديثين الفرق **قوله** ولو نوى التملك ثم عجز مستوفى فالأدب جواز التملك الى اذ عجزها بعض التملك وهو التعريف المعبر مضافا بالاختلاف فيكون قوله ثم عجز مستوفى لا بد منه التراضي على الاختلاف فيكون **قوله** على ما لا بد من ان لا يوجب ان تملكها فالأدب ان تملكها ووجه التعريف حصول المقتضى وهو الاشتراط والتعريف على الوجه المأمور به على الفور مضافا الى ما في تعريف التملك وهو لا يصلح للمنافعة الاصل ولا دليل على ما عليه وهو الاجماع ويحتمل لعدم لانه لا يثبت التملك من اخذ مال الغير على وجه لا يجوز ان لا يوجب ذلك كالتعاصب ووجه اطلاق النصوص والضمان لا ينافي في جواز التملك مع حصول الشطر **قوله** ويثبت التملك للمالك يحصل الضمان وان لم يطل بالمالك على اى هذا حيث انه ابن سعيد قال الشيخ ان نيل المقتضى الضمان عند مطالبة المالك لقوله فان جاء صاحبها فليدها والا فهو مال بغيره من شئ او وجه وان المطالبة في نفسه سبق الاستحسان وان تملك حال الغير بعجزه لا يثبت الضمان وفيه نظر لان مقتضى المطالبة سبق الاستحسان في جميعه لكن لا يلزم ضم بثبوت الضمان قبل محو المالك بل لا بد من ان لا يثبت التملك استحقاقا فيكون المالك الكليته وان كل تملك المال الغير يقتضى الضمان ثم ان تملك مال الغير بعجزه ان جاء من غير علم بشرط الشارع فيثبت العوض ان لا يثبت التملك له وهو لا يثبت المقتضى وعلم النص عليه والاصل براءة الفسخ ولا بد من بعد بثبوت عوض في ذمة الغير على وجه التعريف في ذمة العيون والذي يقتضيه النظر في مثل النص ان العيون حتى كانت باقية واطهر المالك وطالبها وجب ردها عليه ولا بد في ذلك بان يكون ملك المقتضايا هائلا وان جاء بعد ثمنها وطالبه وجب البذل من التملك في ذمة يوم التملك ويوم المطالبة على احوال ويجوز في الخبر في ذمة يوم التملك لوجوب رد العيون ح وقرع عجز فيجب البذل لا لولم يجب العوض قبل ذلك لم يكن المطالبة بل ان العيون قد تلفت على وجه عجز مقتضى لان القول لا يلزم من وجوب العوض قبل ذلك كون التلف بمنزلة من لا يمكن ان يبق المراد بضمان العيون من حين تملكها كون المالك اذا جاء من رده عليه ومع عجزه ردها فالدليل وهو ان كان في صدق معنى الضمان والحاصل ان المقتضى تملكها ملكا من غير ان يوجب صاحبها وهذا اعدل الاقوال لان فيه جمعا بين الادلة والاصل عدم امرنا به عليه وفادنا المقتضى هذا في الخبر وهو نوى من **قوله** على القول بان العوض يثبت في الذمة بالتملك كالفرض في العيون على المالك فلا يجب القول فانما المذكور في نعم لانها لا تعرض عن المثل وهو مستقيم اذ قلنا ان الغني يثبت في الذمة مثله **قوله** الثالث **التملك** وانما يحصل بعد التعريف حولا ويثبت التملك على اى هذا احد القول في الاصحاح لان الادب من سبب يقتضى نقل الملك والاصل عدم اشتراط التلقظ بشئ ولا دليل على ذلك فيكون تملك التملك وهو خذ الشئ في الميطي والممنه الخلف والاجماع ولذا في اشتراط ان يقول اخذ تملكها بخلافه وهو قول الشيخ في وجهه ان الملك يثبت في جميعها ولا دليل على ما سواه ويضعف بان حصول الملك لا يستلزم وثوقه على سبيل الاستدلال سببا معينا والاصل عدم التبعين وذلك دليل على الاكتفاء والنية فلا يقتضي في الدليل على ثبوت الملك بها وليس الدليل محض اذ الاجماع والمثالث محمول في الملك فخر من غير احتياج الى الرضا يدل على التعريف الظاهر في التمتع فان جالها طالب

لم يكن

اعتبارا

والاخرى كسبلان والفا واللعيب وهو قول الشيخ في رواية ابن ادريس ويضعف بان كونه كسبلان ماله لا يفتقر حصول الملك حقيقة كما لا يخفى
 والعلة في الاول قوله ولو قدم حصل الملك بعد الحول ملك بعد وان لم يجد وضد من الحول الملك بعد ملك في الوثائق الذي
 الفصل لان المعية الفصل وقد حصل ولا دليل على اشتراط مضافا ونتم حصول الملك ولصلا حصة الفصل المذكور بكونه سببا لحدوث الملك
 في الوثائق الذي علم به قوله فلا يفتقر الى اللقطة والا الى الضرف لان نقله الدليل قوله وسواء كان عنها او فقيرا مسلما او كافرا لا خلا في النقص وحصول
 كل واحد منهما لللقطة كونه الكتابا قوله واما العبد فيملك المولاهنا حقت فقد مر اما العبد فيملك لقطته المولاه لان العبد لا يملك
 قوله ولو نوى التملك دون المولى لم يملك نعم الضرف وينبغي بعد العتق ولو نوى العبد التملك فلم يقع من المولى نية التملك فيملك
 كونه سببا لان لا يكون فلا اذن لانه التملك لا يفتقر في عدم حصول الملك بذلك بين ان ينوي التملك لنفسه والمولى صرح به في البيهقي
 فانه على كل حال لا يفتقر في نفاذ وضع اللقطة من سبب ذلك لا يفتقر في هذا الحكم بين ان يقول العبد لا يملك سطة او يملك بملك السادة
 التملك من السادة اذا فتر هذا فانه اذا نوى التملك فلم يملك كما حققناه فان العبد يدع كالمفوض به بالغرض الفاسد بناه على التملك
 اذا صح ان يكون كما لا يخفى بالعرض الصحيح فثبت العوض من المولى العتق هو بخلاف المضموم يمكن تملكه لا خلا في المعين ان له المضموم على اخصرين
 اما كون اللقطة دون الدار فانها كسبلان الحيا حصة ولا يحتاج الى نية التملك وهو خلاف الظاهر من العباد في الملبا ودر منها ان هذا فيما
 كان معها مضافا باعيا وما قبلها واما كون الضرف بخلافه فثبت العتق لا يفتقر في هذا الحكم بين ان يقول العبد لا يملك سطة او يملك بملك السادة
 ملقط حقيقة فلا يفتقر على الاذن اما مطلقا الضرف فلا يفتقر في هذا الحكم بين ان يقول العبد لا يملك سطة او يملك بملك السادة
 لان له الضرف بالمباحات اذ لا بها كسب الماء وكل المحضر وان المباحات يحوم السيود ونحوها من غير خوف فلا اذن السبب قوله
 واللقطة كاحدها وبغيره لان اللقطة ما لا يفتقر الى نية التملك في هذا الحكم بين ان يقول العبد لا يملك سطة او يملك بملك السادة
 بغيره ما ذكرناه وهو في ملك السادة سلقا ام لا اذن له ويحمل العدم لانه اعم منه على هذا التقدير لا يفتقر الى اذن اياها الضرف لان اللقطة
 باقية على ملك الغير فلا يملك الضرف فيها حال وهي تلفت العين في يد العبد بعد نية التملك كانت مضمومة عليه وينبغي جبا بعد العتق كذا لا يخفى
 الاذن في اللقطة ولا في التملك ومن هذا يعلم ان العباد الاخر من مناشرة قوله وهل يملكها جانا ويخبر وجوب العوض يجبي ما لم يكن او
 وجوب يثبت في ضمنه اشكال اى هل يملك الملقط الجانا اى بغير عوض ثم هذا المطالبة من المالك بخلاف وجوب العوض وان يملكها
 من اول الامر عوض يثبت في ضمنه اشكال وهذا المسئلة بعينها هو الذي تقدمت في قوله وبغيره التملك يحصل الضمان المانع فثبت الاشكال
 هو ما سبق به في ذلك مع انه فاصرح ببيان الوجوه المحتملة فان المحتمل هو ان يملكها ملكا مراعيا في نية التملك بخلاف المحتمل في ملكها
 مع تعدد رد العين وهو بخلافه العتق وهذا ملكها مسفرا وجب العوض بمطالبة المالك وهو قول الشيخ في الملبط ومنه ان يملكها
 بغيره كالعوض الصحيح وهو بخلافه المضموم هذا على ما يشره المشرع كانه سابق وان كان قد ردها فهو مناشرة ثالثة وبغيره ان يكون
 وجوبا الى الرد دون المحرم وكان المضموم حاوية الاول بيان ان الملك للملقط يثبت مسفرا ثم انظر الرد في ان العوض من نية التملك
 اذ لا يفتقر في ان المالك لا يملك في ماله اذا علم كاضع في التذكرة ولم تساعده العيادة ونظيره فانه الاحتمال بين اللذين ذكرهما في امور الاول
 وجوبه على ما ذكره وان لم يجبي المالك لانها يجبي فيها ما يجبي في الدين على الثاني دون الاول الثاني استحقاق التذكرة بسبب العزم قبل
 المطالبة على الثاني ايضا وجوب الوصية بها على الثاني الرابع منع وجوب المحض بسبب الدين قبل المطالبة لانها دين فثبت الاول على الثاني
 ايضا وبما قبل ان الملاءة عدم وجوب المحض على الثاني لانها في بعض العوض وهو صحيح لان العيادة نافية وبغيره ان يفتقر العتق
 فيها على لانها محض وجوب العوض لان ملكها من قبل فلا بعد اعتنا ما حقيقيا ولانها منسقة على ملكه بخلاف صيحات الاصل الخامس
 يقتضي التذكرة مع العوض والمال المقتضى على عوضها وعلى باقي الدين على الثاني دون الاول السادس انه لا يفتقر التذكرة ولو حصره والثوب
 على المدعيين قبل محض المالك على الثاني خاصة والعقد ما فمناه قوله ويملك العتق بالاثمان في احدى الروايتين عن احمد لا يملك
 العتق من العتق بل يعرف بها فاما عند بعض المتأخرين وبين دفعها الحاكم عند اخرون وهو عاقل قوله ولا يفتقر على اشكال اى كان
 عليه اثر الاسلام فاشكال انشاء من عزم محض بخلافه مسلم عن احمدها عليه السلام ان الواحد بما وجبه المحرم بدين وان اثر الاسلام بغيره يفتقر
 للمسلمين يتكون لقطه بغيره ويشكال ان اثر الاسلام في عتق من غير المسلمين الا ان يفتقر ان حصة الدار المدعيين كونه للمسلمين لانه
 اشهر وان يفتقر الى تعيين الدار عليه فذلك وقاية محمد بن مسلم من الباطن من هو الاثر بغيره يتحقق اثر الاسلام واحدا في الشهادتين اذا كانت

لكنه

مكتوب عليه وكذا اسم السلطان من سلاطين الاسلام ونحو ذلك وهذا اذا كان في بلاد الاسلام كما سيأتي في **قوله** وكذا للرجل في النص لا مال
 لها اي الحكم في مالها على غيره وفيما عليه اثرها كما سيأتي فيكون في الثاني اشكال **قوله** ولو انتقلت عنه بائع المبرور فان غيره قد حوّل بواحدة
 الانتفاء ويدل الثاني على من يكون اليد من الاول فاذا عرفت بان له كان بائع يد وجب عليه اليد لانه صاحب يد ولقول احد العلماء في صحيحه **قوله** من
 ان كانت اليد معروفة في لاهلها فان لم يعرف من لواحد وبني ان يتي ان لم يكن عليه اثر الاسلام ولا من الغريب **قوله** وهل يجب بيع من
 من المالك اشكال من وجوه المقتضى وهو ان في بيعه ولم يعلم الانتقال عنه ومن اطلق قوله انه المشرى اذا لم يعرفه البائع وهو ضعيف
 والاولا في خلافه بين انتقال المالك بالبائع او بغيره من وجوه الاستقالات وجوب الغريب فان لم يعرف احد منهم هو المشرى فقلنا ان
 ينبغي ان يكون مع اثر الاسلام لفظه وقد صح بذلك في باب البحث هو المحدث **قوله** وكذا التفسير لو وجد في حوزة رافعة
 فانه يجب بيعه بالبائع وغيره من كان ملكا **قوله** بل ان كان غيره من قوله والا في ذلك كما سبق فان لم يعرفه احد منهم هو الواحد عند علمائنا **قوله**
 في الثاني في اقليم واحد او في موضع واحد او في موضعين مع وجود اثر الاسلام يكون لفظه كذا في صحيحه على جعفر ثم قال كذا في الرجل اسلمه عن
 بيعه فحاشا لشيء من ذلك انما اياها وظاهرها يقتضي الانتفاء على غرضه البائع ويمكن ان يبق مع وجود الاثر في وجود الغريب
 مستقدا من الاول لا لانه على الغريب ثم وفيه بحث وانما وجب غرضه البائع لشيء من ذلك من ماله لانه مال ملوك في
 الاصل والظاهر ان الجوهل بعد وجود جوهل العهر واعتلاد ولو كان الحيوان وحشا في الاصل وقدر ماله المالك عنده وكذا السمكة
 في حيزه في حيزه في بيته ونحو ذلك لم يبعد احاد بالذات **قوله** او لو وجد في حوزة سمكة هو واحد ونحوه في حوزة او لو وجد في حوزة
 الغريب هذا في قوله لو وجد في حوزة ماله عليه وما في حوزة الفرو في حوزة سمكة هو واحد واطلق الاصحاب في ذلك وقصل بعض
 العامة فقال ان كان السمكة قد انتقلت بالبائع من الصياغ فحدها المشرى ولم يعلم الصياغها من الصياغ الا انها قد خلقت ملكه ولم يرض بغيرها
 اذ لم يعلمها باصحابها **قوله** انها للمشرى وهو المختار لانها لم يدخل في ملك الصياغ اذ لم يعلم بها فان الملك منزع الفضل والحياء وهو منصف
 مع عدم العلم واشاد الغرض بقوله ونحوه في حوزة على ذكره الى ان تلك المباحات تحتاج الى التبرؤ ذلك لكانت الصياغ يمكن ان يبق هذا
 يدل على ان من لم يعلم بالمباح لم يملكه ولا يدل على ان شرط نية المالك لا مكان ان لا يدل ذلك حيازة لان حيازة الشيء اخذ وحفظه
 الاختصاص به ولا يكون الا مع العلم وكذا لو كان الوجود في حوزة سمكة ما في حوزة الحيوان ولو كان للوجود في حوزة سمكة
 او دفنا في حوزة سمكة او دفنا في حوزة سمكة او دفنا في حوزة سمكة او دفنا في حوزة سمكة او دفنا في حوزة سمكة او دفنا في حوزة سمكة
 اذ ان وجد ذلك الصياغ هو للسلطان لا للبيوع عليه الغريب ولا كلام فيه وان وجد المشرى فعليه الغريب ثم قال واختلفوا على ان الفرو في ذلك
 فارجحوا غريب البائع فان عرفها حوله والا اخرج المخرى وحله الباقي ولم يجعلوا كالفظة والذي حقه في المختلف ان للوجود اما ان يكون
 عليه اثر الاسلام او لا وان كان وجب غرضه من البائع وغيره ليس ملك المسلم عليه ويكون حكمه كالفظة لانه مال مسلم ضائع وجب الغريب
 حوله الا ان يكون هناك لانه وان لم يكن عليه اثر الاسلام لم يملكه على طول البصر عنده من الصياغ القول بوجوب الغريب لما في بعض الدلائل
 علم سوا ان عليه اثر الاسلام ام لا وكذا ما جاز في بعض السمكة ما ليس له الجهر اما اذا كان اصل الجهر فلا فاقول ان الذي يقتضيه النظر للوجود
 في حوزة الدابة يجب فيه بائعها ومن قبله فان لم يعرفه احد منهم هو لفظه ولا بعد ركائز المجرى في الدار وان كان في حوزة السمكة
 الملعونة من عينه الملعونة وليس عليه ذلك فالتا **قوله** الواحد على ظاهره من اصحاب وماعده لفظه واما السمكة الملعونة من
 المحصور فليس بعيد كون ما في بطنها كالذي في بطن الدابة ثم ان كان نحوها من الجهر والحقا بالانفس في حوزة المخرى ومن سواها ما ذكره الغرض
 في المختلف واعلم ان عبارة الكتاب عن حوزة لان الوجود في حوزة السمكة لا يكون لواحد وهو مشترها من الصياغ اطلاقا كما هو مقتضى
 اول الكلام ومع ذلك قوله ونحوه في حوزة لا ينفذ على ذلك لان الحقيقة هي ان تلك المباحات تحتاج الى التبرؤ ذلك لكانت الصياغ يمكن ان يبق هذا
 مباحا بالاصالة فلا ينفذ هذا مع اول الكلام **قوله** لو صار له الاو طار على المالك فالتا **قوله** لو صار له الاو طار على المالك فالتا **قوله** لو صار له الاو طار على المالك فالتا
 لم يشاكره في الدار في حوزة ولا ينفذ على ذلك في حوزة لفظه بما اذا كان المشاكر غير محصور وان كان محصورا في حوزة في حوزة المشاكر
 لكن يشاكره في حوزة حاكمه اذا لم يعرفه من غيره من حوزة لا يعرفه فالتا **قوله** لو صار له الاو طار على المالك فالتا **قوله** لو صار له الاو طار على المالك فالتا
 التا على المالك فان لم يعرفه بعد التحول رها على الملقط لان المالك والصدق لا ريب في دفعه لفظه الى الحاكم كبره بذلك لانه في الغالب

للفقير جواز الدفع وعدم وجوب احتله في الذكر وهو منجبه لان شأه العكس الموقوف بأمر من الوصف **قوله** ويشترط ان لا يوصف لان
 المصلحة فيه ولا يرد عاود **قوله** الا ان يعزب الدفع له بالملك فلا يرجع عليه او يرجع عليه الملك لا يرد له يكون الاحتذ من ذلك **قوله** ولو قام
 حاله ما يثبت بعد الدفع الى الاول ولا يرجع المصنف لانه لم يملك الا نفاذ الاول ولا يرد له الاحتذ من ذلك **قوله** فان خرج الثاني انترعت من
 الاول انما انترعت بعد اطلاقه فان كل من خرج اسمه بالعرفه بخلافه بيمينه نص عليه الذكر فان امتنع اهلها الاخر فان امتنع اهلها احتذ منها
 امانة عليها حتى يصطلح او على غير هذا ذكره المصنف في الذكر **قوله** ولو تلفت لم يقسم الملتصق ان كان وقع حكم الحاكم اذ لا يقصير صريح
 الدفع واجبه عليه وحكم الحاكم يصير عزمه المكره وهل يقسم الحاكم في بطل المال الظهور والخطأ في دفع مال الغير المعتبر مستحقه لا يعلم بغير حيا
 ويثبت عدم النفاذ لوجود النفاذ من غير عليه **قوله** وان وقع باجهاه ضمن لان الدفع مستلزمه وفائدين كونه بغير حق **قوله** ولو ملك بغير حول
 قضاة البينة لم يجب دفع العين وقد سبق ان الاصح وجوب رددها ويمكن ان يكون الواجب القيمي القيمة فلا يجري عزمها الا بالخاص **قوله**
 فان رد العين وجب على المالك فترجعها على ما اثاره وجهه ان العين انزلت في نفسها من البدل وقد سبق بيان مثله الفرض **قوله** وكذا
 لو غاب بعد التملك مع الارش على اشكال يتشاء من الواجب القيمة في الشيء والمثل المثل مع وجوب العجز فلا يماثله ومن ان العين مع الارش
 السادس القاضية بغيرها من القيمة وعلى ما اخبرناه فالواجب رد العين مع الارش يجب فيها **قوله** وان باءة المفضلة في المسئلة
 في حال المالك لانها ناء ملكه **قوله** وفيه البعز للقطعة نظر ان فيه ذلك فليشاء من ان الناء تابع للاصل ومن ان انحصار العين بمعنى التنا
 بخلاف الناء وجب العزم ان الفرض لا يرد على اصله وقد سبق الملتصق تلك العين وبقيت البعز حتى تلك الناء لان الفرض بخلافه
 بعد استحقاق تلك الاصل فان كان العوض شرا فاعرف الاصل ولا يملك المصنف على الاثر **قوله** وبعده الملتصق ان يحد في بعض
 الملك والا فكل الاول بعد الحول لا يحد ان يرد في الملتصق لانها ناء ملكه وهذا اذا كان يحد بها بعدة الملك فكل الاول وهو الحول
 في الحول فيكون في البعز الاشكال والارز هنا هو الاثر هناك **قوله** ولو رد العين لم يجب رد الناء لانه ناء ملكه وان قلنا
 بوجوب رد العين انما المالك لا يرد في ملكه لا يرد في البيع في زمان الحان هذا انما هو في ناء المفضل ومن المفضل
قوله ولو دفع العوض في وقت البينة ضمن الثاني مع البينة لان المدفع ليس نفس العين ويرجع على الاول الخلف بطلان الحكم هذا من ملك
 بعد الحول ومثل العوض عند المصنف فان الاول انما قام البينة بالاستحقاق في دفع البينة العوض ثم قام الثاني البينة وانفق المصنف فادفع في اسم
 الثاني فخالف فانه يجب على الملتصق العزم لان المدفع لم ينعين كونه العوض الذي في ذمته لانه لم يقصير الملتصق لكن يرجع به على
 الاول الظهور بطلان الحكم بان العين **المقصود الرابع في الجحالة** مطلقا في الاول ان كان وجوب دفع **قوله** الصيغة كقول من
 عبدي او ضالتي او غدا كذا وما اشبهه من اللفظ الدال على العمل فلهذا ظاهر ان الاول اصلا ومعنوم الجحالة يقضي ذلك لكن ظاهره ان
 الجحالة من الحقوق فيكون العنول فيها فعليا ومعنوم قول المصنف بعد ذلك ولا القبول نظفا يعطى هذا **قوله** وكذا لو رد من لم يسمع الجحالة
 على قصد البيع والا فاشكال فكذا الاشياء لو رد من لم يسمع الجحالة على قصد قطع لانه لو سمع الجحالة لم يرد من لا يستحق جحالة
 ان لم يكن ردده على قصد البيع بل على قصد الاستحقاق فان اشكال ما يشاء من انه قد غفل الجحالة على قصد الاستحقاق في مطلق الصك
 الجحالة من المالك لان الغرض من الاستحقاق بسخن لانه عمل محرم لم يقصده فاعلمه البيع وضع باذنه الجحالة ولان المقتضى للاستحقاق
 وهو جعل المالك بصفة التملك ليعمل على عدمه بغيره موجودا للمانع ليس لعدم علمه بصحة الجحالة لا يصح المانع للثالث ما يغيره فيجعل
 المقتضى علمه وهو انما يستند الى اعتقاده بغيره لا للغير بغيره من دون جعل المالك يمكن ان يرد في بين من رد كل عالما بان العمل
 يد منه الجحالة بغيره فان قصد العامل العوض وبين عزمه لان الاول لا يملك وينقل من البيع بخلاف الثاني فيسخن وهذا الاول في
 واطلق سجن الشاهد والفاضل الثاني وجع الاستحقاق وما ذكرناه من الفصل اذ دا علم ان علم عاودة الكتاب مؤخره فان قوله
 فاشكال بغيره في كل من لم رد على قصد البيع فيناول من رد لا على قصد البيع ولا على قصد الاستحقاق وليس يجب ان هذا صريح
 وان لم يقصده البيع **قوله** ولا الجحالة لم يقسم وانما اذا دخل فصر على عمل بدو في بعض الاستحقاق فالتقصير من قبله ولو كان المالك
 قد جعله في مطلق الجحالة في الاستحقاق اخبار الجحالة وان لم يكن فلهذا ولو يرد الجحالة قال من رد عهده لان فلهذا وهو من لانه ضامن
 لا يرد في الجحالة من الاجنبى على ما جعل وان كان العمل لا يرجع عليه فانه لا يسمع في الجحالة **قوله** ولو قال من رد عبدي من العرف
 في شهر فلهذا كان حاط ثوب في يوم فلهذا كان في الجحالة الاجرة لكونها الجحالة **قوله** ولما كان الاجارة لا يرد في الجحالة المتغير

الجحالة

٢٥

بالعمل والزمان معاً لان انقضاءها نادراً فيخل بجزء العقل لان تطبيق العمل على الزمان غير معلوم الخفق فيكون اشتراطاً اشتراطاً لا يوثق
 بالصدق عليه فلم يصح ان يجعلها ذاتاً ناجية فان لم يتفق انطبق العمل على الزمان لم يخرج العقل عن مقتضاه وحق ان يضاهى مقتضاه
 بالامرين معا فيقتضيه عدم الوثوق بمحصل العوض وهو مقتضى الجمالة دون الاجازة **قوله** ولا يشترط تعيين الزمان للعامل بل لا يصلح
 جهالة لان التعلق في الجمالة بمفهوم هو على **قوله** وهو كل يصح الاستصحاب عليه وهو كل عمل مقتضى محقق كان محمولاً على
 الاستصحاب عليه صح الجمالة العلمية لا يشترط انطباق الاوصاف في الجمالة على المحمول لان مقتضى جازب لا يمنع فيه العز وكنى قوله وان كان
 محمولاً مقتضياً صح الاستصحاب على العمل وان كان محمولاً من حيث ذلك وصل العمل المحمول عليه وصيرج عبادته ان المحمول عليه هو
 الذي يصح الاستصحاب عليه واجبة بان يصح الاجازة عليه من حيث انه محمول من الوصل في العباد مقتضاه الاستواء الاجازة
 والجمالة في غير على تفهيم كان وربما اجب بان المراد حكم بالذات في ذات الاعمال الخاصة لكن الوهم بالذات في اللفظ العباد ما يدل على
 اختصاص الجمالة بالجمالة **قوله** ولا يشترط الجهل بالآخر ذهب بعض الشافعية الى اشتراط الجمالة وليس بشئ **قوله** ولو كان يصح كسب
 غير معين او ثابتاً مطلقاً ثلث فانه اجمع المثلان المحمول غير معين والثابت فيه عظيم فلا يقتصر ولا يثبت في اللفظ في اشتراطه فلا يفي
 العمل **قوله** ولو قيل يجوز الجمالة انما يمنع من التسليم كان حسناً اطلقوا اصحاب علم جواز كون الجمال محمولاً لما قلنا من ان الفرق
 اشتملت الشاخص جمالة العمل لا يفرق في السامع في جمالة الجمال والاشخص المضم الفصل وحاصله ان الجمالة اذا كانت ما تفر
 من تسليم الجمال لا يصح معاً كونه في ذاته لا يردى اي مثلاً ان قيل الامر الكلي محمول على اقله في دفع عليه الكلي فاذل ثوب سلم وجب عليه
 قلنا لما كان مسمى الثوب متفاوتاً معاً كما كان مقتضى الشاخص والجاناب والمحصول فلم يصح العمل على هذا الوجه ما اذا كانت
 الجمالة غير ما تفر من التسليم كصفه العبد الا ان زاد فانه لا يقبل الاختلاف وسماه لشخصه لا يقبل التعدد فانه يكتفي الشاخص في الجمال
 الجوده والاداءة ويحتمل ان يكون كالثوب فاما ان يصح بينهما او لا فيها قلنا لما كانت الجمالة في الثوب باعتماد وعدم لشخصه وشاخص
 متفاوت افراده لم يفرق هو الشاخص في العبد المعين فانه لشخصه لا يباح في جمالة صفاته واحكامها الاعلى والادون فانه لا يقبل
 التماثل والصفه اذ هي بحسب الواقع شئ واحد فانه ما في الباب انه غير معلوم الان لكنه معين في حد ذاته وتماثل المسمى في وعلى هذا
 يصح جعل صير معين من الطعام وان لم يعلم قدره ما يكتفي المشاهدة بطريق اول واعلم ان المصنف في الذكوة فانه اخبر البحث وهو
 مواسيخا للمصنف بجزء من الوضع الرقيق بعد العظام في احيا الاثام هذا الكتاب قال ولو قال اعمل ذلك نصف الخارج بطل الجمالة
 العوض اجازة وجبالة وهو يقتضيه عدم جواز الجمالة مع جمالة العمل **قوله** فللعمال الفسخ في تمام العمل ولا شئ له الا انه اسقط حصة
 مذكورة ان لم يسقط حصة مطلقاً انما اسقطه بالتسليم الى ما بقي فكيف لا يسخن لما مضى وهو في هذا الاشكال في العمل الذي يقابل الجزاء
 بالاجرة كبناء الحائط مثلاً ولا مثله في الذكوة الاستحقاق لما مضى وكان اقل من مقتضى ترجيح الاحتمال وهو في الاحتمال الوارد
 اشتراطاً لما في ذائق من لكن ظاهره ان ذلك في حق حياضه الثوب لا في حق رداء العبد واعلم ان تسريح العامل ثم رداء العمل بالمجمل هذا يقتضيه
 العقل ويقرب ان العرف بالاجابة الجاهل وهو باق في محله ولا يتعين القبول في ذلك ووصلنا اسحق سق في ذم رداء لان اللفظ شامل له
قوله وكذا الجمال على مثل التلبس العمل مطلقاً في الفسخ قبل التلبس بالعمل لان العقد جاز من الطرفين ولا موقع لعوده مطلقاً لا يفسخ في تسريح
 بشخصا التلبس جواشبه بان معناه ان له ذلك من غير شرط بذلك ولا يحصل واعلم انه انما يفسخ انما يعلم العامل بالفسخ من الجاهل
 والا انه على حكم فلو عمل اسحق واخا في الذكوة وما اشبهه بعزل الموكل الوكيل فيفسخه قبل عمله **قوله** وبعد من يدعي مع
 ما علم انما علم بالفسخ ثم علم في الشئ في المستقبل فيشكل على ذلك انما انما جعل له على من اضاة ثم فسخه وقد صارت بيده فانه لا يملكه فيحقق
 للفسخ معنى صح ان لا يجوز تملكه وتسلمها الى وكيل المالك الحاكم بتركها وكذا لو تملكها فانه لا يملكها من تسليمها الى المالك او وكيله
 فيكون هذا الفسخ بعد حصول ما يثبت من الرد فهو في حكمه فلا يكره فيحقق وجوده جهته **قوله** فالوجه الى ان يفسخه من ذمها وما في لم يسخن
 شيئاً ويجعل الاستحقاق مع الموت وجب الاول انه لم يات بالمجمل عليه فلم يسخن شيئاً وجب الثاني وهو الاستحقاق مع الموت
 دون الحرب لان المانع ليس هو قبله بل هو قبل الرد لان الرد المكنى عاقبة فلا حصل وتسلمه من الموت ليس في اخلافت فدره البشر **قوله**
 فيعمل بالشاخص من الجمال بين سوا وفادته ونقص قبل التلبس لان الجمالة حاضرة وهذا اذا علم بالي جوع عن الاولى والا اسحق
 الاولى **قوله** والادب التسمية اي ان كان بعد التلبس فيفسخ من العمل لا يفسخ الجمالة الاولى لانها لا تفر من طرفة المالك فيما مضى فيجوز لما

ببينة الجحالة الاصل ما لا يفرق بين المالك فيما يفرق ويصنف لما يفرق ببينة الجحالة الثانية ويشكل بما سبق فيها انا فصح المالك عبد الله **قوله**
ووصلت الدائقة بذا فنان قبل الجعل وجب ونعنا الى انكها ولا شئ لم لوجوب الدفع من حين حصصها في اليد فلا يصح لوجع
انلا عمل بالاذن يصح في الجعل بفتح الجيم واسكان العين الانيان بصيغة الجعالة واعلم ان على ظم العباد استحالة وهو ان الدفع ليس
بواجب الاعلام والتخليق لهذا خالف المذكور انه لو قال من دوما في ذلك كذا فانه من كان المال في يد نظره ان كان في رده من يده كلفته
ومؤثر كالعبد الابن واستحق الجعل فان لم يكن كالمراهم والدنا في ذلك لان ما لا كلفه غير الانه بل بالعوض وهذا صريح ثم قال من دني على ما
فلكنا فله من المانع يد لم يستحق الجعل لان ذلك واجب عليه بالشرع فلا يصح اخذ العوض عليه ما لو كان في يده غير فله
استحق لان الغالبية بلحظه سعر في البحث هذا اكله وهو حسن **قوله** وكذا الميزج سواء معرفت بالابان اولاً وثالثاً جاعل من الاصحاب
بان من رده العبد والبيع استحق من غير شرط وانه عباداً بوجوه اذا لم يجعل جرح في البلد عادة بشئ استحقه والمتم خلافة وروايتهم
بذلك محولة على الاستحباب وسوا جعل المالك وصدا العامل الشرع فله في العباد منافسة لان هذا هو اصل الاستحباب انه لا يجرى فيه وكذا
الميزج لان المصلحة من الميزج فله في الميزج الا ان يفرق من لم يقصد واحداً من الاجرت ميثاق فيكون من جعله اقل الميزج
قوله الا في رده الابن الجرح رده من دنياً وهو غير مصر في بعض فانيها العبد قد حكم في دنيته سمع واما الميزج فالحكم به الاصح فان
المعتمد بذلك ثبت السنن ولا يخفى ان الميزج بالدينار المعروف شرعاً وهو ما يقدر عشرة دراهم **قوله** فان سقطت قيمة العبد والبيع
فانما كان ميثاقاً من مجموع المضى ومن الظان الشارع بقوله الغالب من زيادة القيمة على المقدار يخرج من هذا الفرع من مجموع
ومن نظره هو قوله عم الاضرب والاضرب فيجوز اجرة المثل لانه عمل مخدوم لم يجرى لكن بشكل لولا ان اجرة المثل على المقدار
شرعاً فيلحق ان يكون محل الخصم اذا اراد المقدار من اجرة المثل والا وجب المقدار لا نقاء المنازع **قوله** ولو استلحق الرق
لم يبدل فالمراد سديد على اشكال انهم في ذلك ان استلحق حياً لا لا وبيان موضع الاستحباب انا استلحق الرق ولم يشترط اجرة ولا عدا
فلاستلحقاً كما اخذنا جرح محل التزاع الا ان مفهوم الشرط يدل على الاستحباب في محل التزاع ومنشاء الاشكال من اصله براهنة
الذمة ولم يحصل التزاع الا اجرة ولا ما يدل عليه اذا طلب الرق من كونه راجحة وبجائز من ان العمل ضد بالاذن والقرض من لئلا اجرة فيجب
ولا خفاء ان الدليل لا ينص على الوجوب لان ما عين ان يكون قد حصر في نفسه في مصاحح غيره باذن الغير وهذا لا يوجب ضمان
الغير بمعنى ان المضى انان ذلك العادة على الاجرة في مثل هذا الفاعل العمل الا ان عليه الا ان لا وقد سبق مثله في الضمان بالاذن
مع عدم اشتراط الرجوع **قوله** ولو جعل الفعل ضد من جماعة شاكوا فيه اذا كانت الصيغة صالحة **قوله** ولو جعل اجرة لنفسه
من مبيع لان عليه صدق بغيره **قوله** بل المسمى ان دخل الاقل الى ان دخل الاقل الذي هو المجهول عليه في الماني لا يرد في المعلق
المجمل مع زيادة فلو قال من ودعيلي من الجملة فله كذا فانه من جعل ويجوز جعل الجملة بغيره فله الجعل والا فلا يكون المال غير
موجوب عليه **قوله** دون ضد الجهد على الاقوى وجهد القوة انه غير ما دون بالبينة الى هذه الجهد فيكون مبيعاً ويجعل ضعيف وجوب
اجرة المثل الا براهنة الجملة بضعف بان الامر على الاضيق كون الرق من ضد الجهد ما دون فيه والا جرح عدم الاستحباب **قوله** ولو
لم يجرد في العين فامسكاً بئساً ومن انتفاء المجهول عليه وعليه ومن الامر بالبرهنة الجملة فيلحق اجرة المثل وهو ضعيف والاجرة
لا شئ له **قوله** والغول قول المالك في شرط اصل الجعل بان طالب العامل المالك بالجعل فانكر اشتراطه لان الاصل عدم **قوله** وشرط
في جعل معين اي القول قول المالك لو اختلفا في اشتراط الجعل في العبد الفدا في فانكر العامل بعد انفاهما على صدور الجعل الا
انصاف **قوله** ويبقى العامل في الرق بان مال المالك حصل العبد في يدك قبل الجعل ومثله **قوله** حصل في يدك قبل علك بغير مثله **قوله**
حصل في يدك من غير سعي وان كان جعل صدق الجعل لا نقاء حصول العمل وعلى ذلك **قوله** وسعي العامل الحاجة الى قول قبل الجعل
لان ان كان لم سعي في المانع الشئ لا علم السعي وان لم يكن فلا فرق بين ما اذا كان قبل الجعل او بعده وعلى ما اخذاه في ذلك
من انما حصل في يده وكان يوده فونه وحصل الجعل فانه يستحق الا يكون الاختلاف هنا الا انه قد تم السعي على الجعل فاجرة وقد صنع
في المذكور كما صنع هنا فيكون كالمعترف بها وجعلها شكاً لا اصل اشارة على تقدير قول المالك ببينة في ذلك **قوله** ولو اختلفا في
الجعل وجب ثلثا الفدان كل واحد منهما على غيره فلا يبرح احدهما فخلت كلهما على ما يدهم الامر **قوله** وبئس اقل
الامر بين الاجوع والمسمى على العامل دون المالك لان الاجرة ان كانت اقل فتم الانتفاء ما يدهم العامل بيمين المالك وان ما

الثقل لكن لعل غيره وهو اعم من الاول مكان سبب الحزب من هذا حصل ما ذكره في الاول نظر لانه انما يصدق في القاصر انما قدم طعام الغير الى
صحة الاله فاصلا في التقدير بالاكل فلا بد من سبب وطرح ما يغيره سبب غير حالات والظن ان امره البهايم كون ضد نزع
العله باعينا والتا فيكون تغليره هكذا سببا في كل من سبب غير حالات والظن ان امره البهايم كون ضد نزع
حق حق عصب هو الاستقلال بالاثبات اليد اذا كان غير حق حق عصب وهو الاستقلال بالاثبات اليد على ما لا يجهل انما في
العصب هو الاستقلال على ما لا يجهل حق والاستقلال احسن من الاستقلال لانه اشمل مثال في النكرة انه لا حاجة الى التقييد بالعدوان بل
العصب وحكم من غير عدوان كما لو وضع ثوبا عند اثبات ثم جازوا واخذ ثوبا المستوعب على ثوبه او ليس المستوعب على ثوبه
فيظهر منه ان وجه العدوان والتيسر في ثوبه ليس مما خرج لان كل من الحق في اثبات اليد على الشيء عادسوا في خلاف ذلك الم
وعلى كل حال علة اثباته السببية فان كان معه العدوان مغلبا على كونه علما فلا حاجة الى التقييد به كما قال في النكرة فيكون يغرب
الجزء الى **قوله** ولا يترك دفع المالك ما لم يثبت القاصب بله واسباب في من ضمنه المانع للمالك عن حراسه ما يشي لليس العصب
بالسبب الى الثالث **قوله** والمستوعب اذا عجل اهرم على المانع فهو من حق الحجز او العزم فاصلا اما اذا جحد في حق وامر على الحجز
فيقال لانه قد سبق ان المستوعب لا يضمن الحجز فضلا عما لم يجز لان الملتقط هذا حاله وقد اجاب عن ذلك بفتح الشهد
بعض حوا مشير بعد عصبه لعله انما اذا جعل الحجز حكما في مختلفات فليس جبره كل من طريقا احدها تغلير النفسين هما امكن
والاخر تحصيل القول من اى اثبات خلاف لانه المستعمل والعدوان الى الثاني مشروط بغيره والاولى اذا نقر هذا فنقره النفسين هنا
بان يقر في ما ذكره سابقا هو عدم كون المستوعب حاشا وصفا من غير حصوله والاولى اذا نقر هذا فنقره النفسين هنا
بغير حاشا وصفا ولا يصدق ذلك لانه يصدق الجناية لم يخرج يد عن كونها يد غيبة للمالك في الحفظ اذا الغرض ان لم يصدق كون
المالك له من مع هذا العصب فاعلم ان المستعمل المالك فيه تثبت يد باذنه فلم يحصل بغيره لا يوجب حصول النفسين بخلاف
ما اذا حصل مع المالك مع العيون فان يدع نفسه فلا يكون غايبا للمالك فلا يكون اثبات يد مع هو المادون فيه من المالك فيكون
اثباته بغيره حو يصدق عليه تعريف القاصر هذا في كل حال فان هذا القول لم يعم لعلنا ان المصنعة المسئلة وليس فيكون هذا هو عاها
سبق ويظهر هذا من الاما فان حجة في ان الشوب الذي طار من الرحا والغير مثل اللفظ في زمانه بغيره حصل الجناية وما لا
تنتهز اليد بغيره لا يضمن بغيره الجناية وما لا العادة غير لانه لا يوجب العصب بغيره الجناية ويضمن بالحجز وحصله مع المالك وهو ذلك
عول الاما فان **قوله** ويحقق اثبات اليد المتفعل بالانقل الا في النكرة الى كواب والفرش الجلبوس عليه من مناقشة اصحابها ان
لا يقيم الا اذا كان المالك اثبات اليد المتفعل لا يثبت الا باليد ولا دلالة للعبادة على ذلك الا باعينا علم محقق الاستثان
ان يد وقع في قوله والفرش الجلبوس عليه العطف على عمومها ما بين باطاة واحدة وهو **صحيح** عند اهل العربية واعلم ان اثبات
اليد المتفعل انما يحقق بالانقل الا في النكرة لان وكيفية اثبات اليد عليها والفرش فان الجلبوس عليه كان في ذلك ايضا فان النكرة
وهل يحقق اثبات اليد من غير نقل الا ضرب عندى ذلك فلو ديك دائرة القبر وهو واقعه ولم يتفعل عن مكانها او جلبوس على
ولم يتفعل فالحجز يحقق العصب بحصول الغاية الاستيلاء وصحة الاعلاء وكل من لا يفتقر الحصة الدائرة والفرش ولا بعد الاستيلاء
في كل مني بحسب ما ذكره حول الاضطرار وضاد في ذلك في العفا والدخول والحاج المالك فاذا ارجم ولم يدخل ودخل الا بغيره
الاستيلاء ولم يخرج لم يضمن وان حصل من غاصب لا يضمن ولا يثبت ان عصب الحصاد مسوق في نظر الشارع لان اثبات اليد
عليه يمكن ثم لا يخفى اما ان يكون مالك العفا وضاد لان كان بينه ودخل او عليه السكرة بغيره غاصب له محالة لوجود الاستيلاء
حقيقته ولا اثره في السكت في حقه ولا منع المالك من موضوع بغيره من غاصب له خاصته بغيره ليقول العصب امران الذي
وان عاج المالك فلا يترك احدهما فقط لكن في كل المصنعة الاستيلاء لا يخفى من ثبوت لانه لا يعدم ضد الاستيلاء مع حصول
الاستيلاء حقيقة كالحق عليه المالك في العفا واما ان يدخل عليه مسوقا او لا وعلى كل من التقدر
اما ان يخرج او لا وعلى كل تقدير اما ان يكون العفا في المالك صغيفا او قبالا العكس او يكون فليس هو هذه صوران يدخل على المالك
مسوقا بغيره ولا يثبت بغيره وكل منهما في نفسه المصنف لان الازعاج للمالك غير معتبر العصب للعفا وكذا في النكرة فلا يضمن
ضد الاستيلاء وانما يحقق الاستيلاء وان اعتبره هنا في الحجز يحصل اليد والاستيلاء حقيقة هذه صوران وكذا في النكرة على

تقع تلك العلة لان وجهها مع كثير **قوله** ولو وقع بابا على مال خسرنا اول سادس اذ اننا نبدأ من عبدنا فلم يضمن قد وقع للمعنة الارش ان حكم
بالضمان لانه السرق وهذا لا ينطبق على اصولها من ان المباشرة مقدم على السبب الضمان حيث لا يكون صغيفا وبما يكون الدال مستأ
على ذلك الما فان بعضه بذلك لكن قال **بفتح الشين** شرح الارشاد ونعم ما قال ان هذا الحمل بعصف لانه قد ذكر في الخبر اشكاله المسئلة
وعلى هذا الحمل فلا وجه للاشكال المذكور ولا وجه خلاص فلا وعلمنا يظهر من شرح الارشاد والمضمم خالف بذلك جميع الصحاح
واما اذالة العبد عن العبد العاقل فلهذا عرفت الزعمه الا في بعضه من هذا الاطلاق **قوله** ولو عصف بئرا في غير ملكه او طرح المعاشرة المالك
او تلف منفعة كسكنى الدار وركوب الدابة وان لم يكن هذا العصف ضلما لا بسبب ان يغير البئر في غير ملكه بل بغير ملك العبد او في غير الطريق
بعضه ما ينفذ فيها وكذا لو طرح المعاشرة وهي بفتح الميم وثاء والمثلثة جمع معشر ككاس وملا عن كذا فزاناه ولو تلف منفعة كسكنى
الدار وركوب الدابة ضمن المثلثة فلهذا عرفت ان لم يكن هناك عصف يستقيم اذ لم يسئل على الدار والدابة ولم يكن في المالك المنفعة فاما الا
فيضو دنا وصل المنفعة على العبد في دونه فان العصف عن محقق لا انتفاء الاستيلاء ومع كونه صاحب يد يضمن المنفعة ولو لم يكن ضام
العين ايضا للبدن وكذا لو ركب الصغيف مع القوى دابة والذى يظهر من عبادتهم ان ضمان العين تابع لحقوق العصف ويضمن ضمان
المنفعة بعضا الى ذلك دارة ودايته من مساها مع انتفاء معنى العصف **قوله** ولو سرق في ملكه فاعترف مال غيره او اخرج او افاض فحرف
لم يضمن ما لم يجرى وزقد الحاجة احتياذا مع علمه وعلية ظنه بالعدوى الى الاضرار فيضمن ككان الناس مسلطين على امواله كما في المال
الانتفاع بملكه كيف شاء وان وعشا الحاجة الى ارسال امواله فانه ملكه جاز فاعلم وان غلب على الظن العدوى الى الاضرار وبالعبر
فهم مع علية الظن لعدوانه فجاز قدرا الحاجة فصرنا لانه سبب التلف لصدف تغيره عليه للمباشرة صغيف في انما يفتحق الضمان با
لشرط من الاضرار **قوله** ولو عصف شاة قات ولدها جوعا او حبس المالك عن حوائجها مشيرة فانفق ثمنها او عصف دابة فخرها الولد فخر
الضمان نظرا لثبات عدم اتيان اليد على شيء من ذلك وانتفاء المباشرة الاطلاق ومن ان سبب والاولى الضمان فقال مثلثا النظر المشاء
في كونه سببا في التلف ومنه الانتفاء والمباشرة للاطلاق والعصف والتحقيق ان يقال ان قصد وقوع العلة في التلف بعصف الشاة والدابة
وحبس الماشية حوائجها المشيرة حيث يكون التلف متوقفا ثابثا ومعه فالضمان لازم لصعق المباشرة ومثلهما الوضوع المالك من اصاب
دابة المسئلة حيث يتوقع تلفها مع بقاءها مسئلة وتختلف الاضرار في ذلك باختلاف الاحوال فربما كان بقاء الدابة مسئلة ^{شرعا}
لا يتوقع معه التلف فلا ضمان لغير المالك فانفق على سبيل الضرر في التلف وقد توفى المشرع الذكوة في الضمان بغيره بغيره في التلف
ودبا امكن ان ينفذ هذا الشرط الذي ذكرناه من الوصف بكونها مسئلة لانه لو لم يكن له دخل في وقوع التلف بالحبس لم يكن له دفعه فانما ^{مصلحة}
بل كان لغوا ومثلهما الوضوع المالك من العصف على احمه كان تلفه بسبب اخر متوقفا فيكون غناؤه في الكتاب غير مرضى الى الوضوع من بيع
مناعة فقصت فيه السوفية مع بقاء العين وصفاها لم يضمن فطعن الان الفائق ليس الا لانه بل الفائق اكتاب حال ولو منعه من بيعه
فانفق تلفه فلا ضمان لعدم تحقق معنى السببية بالمنع من البيع اذ ليس ما يفصل يمنع في وقوع حدوث علة التلف ولو كان الحيوان مشرقا
على الموت فخر من يبيع بذكر المشتري او منعه من ذلك بخره فخر الضمان احتمالا لا يخرج من وجود معنى السببية ولم يجد بذلك الشرط
والهذه المسائل اشأ ويقول ولو منع غيره من اصاب دابته **قوله** ولو منع غيره دابة فخرها ضامن الا ان يكون المالك واكبنا فاد
اي فاد على دفعه الاستثناء والاستيلاء الذي هو معنى العصف لو انفق ثمنها بملك ضامته كما ضامته في الخبر لانه جاع عليها ولو لم يملك فخر
منفقها اذ لم ينفذها والمالك الفاد على دفعه واكب بخره لان منافع بخره الضمن بالصفوات وقد باشر فخرها فخر
لو ساق الدابة من ارضها صار مسؤولا عليها لكونها تحت يده لاجل اكلها فخر غاصب لحق من العصف ولها جلع من تشييره
في سبب بخره لغيره على حبس العبد وحمله من غير ان يملكه فخر هو كعب دابته ويجلس على فخره من غير ان يملكها وحدها
فيه نظرا الى خبره فاحاطه بالفرش فخرى **قوله** ويضمن حمل العصف لاجل البيع والفساد اما حمل العصف فانه معصية ولا اصل له في البيع فانه ليس
مبجعا ولا يندرج في الحمل ببيع الا ان يكون امانة في يد المشتري لاصالة العلم الضمان ولان ضلما باذن المالك الذي هو المانع **قوله** والشر
لا يضمن بالعصف لانه ليس الاطلاق ولا يدخل تحت اليد **قوله** ولو تلف الصغيف في ملك الغاصب بسبب كونه الحجة ووقع الحاد ضامن على
دأى الى المثلثة ولم يخل او يعدم الضمان والنفقات الفوليين الانتفاء اليد والتلف ناش عن غيره فلا يقتضيه الضمان والاصل البراءة
والى انه سبب الاطلاق لانه لا يمتنع دفع المحال كمن دفعه من نفسه وعرضها اكثرى وقد يفتقد في وقوع التلف بعصفه ويطعن عن بعضه بل يبرره

المتابع وان في الاستدلال على ذلك الزمان وان لم يسم غاصبا ولا في احوط وفيه اجمع والاصح في الدرر من سائر بينه وبين المجنون وهو
 الاصح والظاهر ان المارد بالصغر الذي لم يميز مع احوال الضان في المحنة الضعيف عن الفارد من المصلحة ولو كان بالشيخ جيل او بالغ بالكبر من
 الصغر لم يلحق به احوال **قوله** ولو اسما جرحه لم يمتنع عليه ولم يستعمل في الاستفاد والاحق نظرا لو اسما جرحه لم يلحق به عن تجليسه من
 يمكن استيفاء ذلك العلة فلهذا في الاستفاد والاحق عليه فطر منقيا ومان الاجرة وحيث بالعدو وفدا نفي زمان يمكن فيه العمل مع ذلك
 الموجد ومع المستاجر فيستقر كما لو اسما جرحه نفاة وحليمه حتى انقضى ذلك الزمان ومن منافع المحل ان جرحه لم يلحق به على يد غيره ولم
 انقضى ولا صالة المدة من الاستفاد وروايتي الوجهان علة لاجدة المحنة هل هي تلك المنافع بعوضا والزام المصلحة ومنه
 محتمل الاول لان المستاجر ان يضر فيها بالاجرة وبغيرها هذا لو استعمل اخر صيغة المثل فمحتمل الثاني لان المنافع معدة
 وليست ثابته لغيره من ملوكه فكيف يملك على الاول يستقر على هذه البناء نظرا فلا يلزم من تلك المنافع استفاد والاحق بالاحق
 المذكورة لان العقد المملك اذا لم يوجد للاستفاد فلا دليل على ثبوته بمضي المدة المذكورة وجرحه تحت الشهيل الاستفاد في بعض
 حواشيه ان المنافع ملكها المستاجر ولفها مستد في عمله فيرى به الحكم باستفاد والاحق على فلع الضرر مع البصر من التمكن من قلع
 فان العمل بالاجرة من الاجارة من حيث ان لا تخرج من الاستفاد والاحق **قوله** متمكا وسياتي في تشعبه الاجارة تحقيق ذلك والاصح في
 مسئلة الكتاب عدم الاستفاد **قوله** ولو مضى جرحه مسلم ومظاهرة لم يضمن وان كان كافرا اي وان كان الغاصب كافر لعدم كون
 ما يضمن في مله الاسلام فلا يضمن المسلمان الخي بها التحليل نعم باثم الغاصبنا وبغيره واما الكافر والمظاهرة واما المجر عنه كاشحه
 في هذا المسلم **قوله** ويضمن من الكافر المستقر وان كان مسلما اي وان كان الغاصب مسلما لانها مال ولا صفة لغيره وفدا نفي ذلك والمجر
 فيه **قوله** بالقيمة عند مضى لا بالمثل وان اختلفا الكافر على اشكال اذا كان مطلقا كالمستقر مسلما فلا يضمن في وجوب القيمة
 عليه لا على ثبوت المحنة في ذمه المسلم واما اذا كان كافرا في وجوب المثل والقيمة اشكال منقيا ومنه ان مال مملوك لم يضمن في ضمان
 بالمثل واحدا من ابن البراء ومنه ان يمتنع في شرع الاسلام الحكم باستفاد في المحنة كما لا يمتنع ضمها اذا لم يمتنع ضمها فانما فاشع الحكم
 بالمثل العادى فيقال لا انتقال الى القيمة كما اذا غدر المثل والمثل وهو قول الاخر ومن البراج والاصح وجوب القيمة اذا اختلفوا بينا الحكم
 بالمثل بعيد جدا فانهم من اظهر المحنة الا حواشيه فان قبل من الحكم باستفادها اظهروا فلما قلنا الحكم باستفادها اظهروا الى الاظهار ولا يمتنع
 من الاداء فانه يخلص من ثبوت ذلك من ان لا يشاء والاصح وجوب القيمة **قوله** ولو نقل مباحا الى مضطرا فاقترس سبع في الضان
 اشكال منقيا ومنه ان المحل لا يدخل تحت اليد فلا يضمن ومنه الشبهة الملهكة وليس هذا الاشكال بشئ بعد سبقه ككلامه من ان الصبي
 اذا اقره في سبعة فاقترس منه وكذا اذا نقله لغيره من المحنة ووقع الحائط على الارض ان اقره في مضطرا فاقترس في ثبوت
 تملكه الحلائل من هذه الاحنة والاصح الضمان فيه وفي المجنون كما سبق **قوله** ولو اقره في ثبوتها ما يمتنع ضمها من النادر في ثبوتها
 على الثاني لانه وان كان سببا لانه اقرب من الاول **قوله** ولا يضمن المضر على الغاصب اي ضمان لعموم قوله عليه على اليد ما
 حتى تؤدى والصدق الاستدلال به جرحي وعلى ما ذكره في الدرر من ان الجاهل بعصب البيت اذا سكن فيه بامر الغاصب يضمن
 خاضعة على ما يلوح من جرحه بانه يجب استلزام هذا وفيه ثبوت **قوله** فخر المالك به ان يطالب الغاصب عند التلف ومنه ان يملك يده
 به سوء علم بالغصب ولا وسوء الاستفاد الغاصب يضمن او لا لعموم قوله عليه على اليد ما احدث حتى تؤدى والجملة لا يمتنع ضمها
 الضان وان اشترط ههنا الاثم لا يمتنع ضمها بالتكليف في حواشيه بخلاف الوضوح والظن ان المالك مطا لغيره من ثبوت يده على
 يد الغاصب مع عدم التلف بغير العين والعلم بالحيوة **قوله** والمالك الراجح على الجميع ببدل واحد لان المستحق له ثبوت واحد ولا يكون
 له بدل مضطرا وهو محذور ان شاء اخذ البدل من الجميع وان شاء اخذ البدل بعينه باختياره **قوله** لكن الثاني ان علم بالغصب لا يمتنع
 ما يطالب به الغاصب لانه غاصب يمتنع ما شرب على الغاصب من التلف كاعا القوم على القول به في قوله عليه **قوله** ويشترط الضان عليه ان
 تلف عند فلا يرجع على الاول ولو يرجع عليه ويرجع الاول عليه ولو يرجع على الاول لا يستوفى فان كل منها غاصبا وانقل والثاني
 بنانه وهو كون التلف في يده فتمنع به لانه لو يرجع الى الاول سخطي الرجوع عليه دون العكس **قوله** وهذا اذا ثبوت القيمة او كان
 في يد الثاني اكثر ولو ثبوت في يد الاول عولب بالزيادة الوفر بناء هذا حكم على ان الغاصب يضمن على القيمة من حين الغصب حين التلف
 فقله هذا اذا اشارة الى ما ذكره من استفاد الضان كله على الثاني فان ذلك لا يستقيم الا اذا لم يمتنع الاول بشئ لم يشاره الثاني فيه وهو

[illegible]

الفاصلية عنها بحسب التكم في الغاصب بحسب التسليم التام والاشارة بقوله ويرى الغاصب لعلنا لان يقول ان اطلاق براءة الفاصلية عليهم بل ينبغي
تفصيلها بما اذا علم الحال فلو تلفت قبل ظهور الحال وهو بعد المالك لعلنا انما وجب له الفاصلية براءة مع كون التسليم تام وكان عليه
ان لا يتحمل البراءة في هذا القسم كما استشكل في قوله الا ان الاخير فان الحكم من هذا متفاوت بل البراءة هناك **قوله** وفي الارش اشكال ينشأ
من ان ذلك يفعل المالك وان لم ياذن فيه الغاصب صريحاً وانما في ماله جوازاً باعتقاده صحيحاً النكاح فيكون كفاً والمبيع وما جرحه
ومن انفعه حيث سلطه عليه النكاح على انما ملوكة الغاصب في ماله الا انه يفتقر لعلنا انما ملوكة الغاصب في ماله الا انه يفتقر لعلنا انما ملوكة الغاصب في ماله
فلا فالارش عن تفاوت ما بينه وبينه ظاهراً في نفسها اي عرفت اذ لم يذرا وبينه وبينها موقوف على امر اخر اجاب عن المالك في
عوضه وقاله في بابا وبعد او يجوز عدمه لانه لا يعمل بمل يوثق وله امان يفتقر بل يجوز في نفسه او يوثق بعد ما عثر وما في قوله
تفاوت ما بينه وبينه هو الارش وانما حقيقته الارش بما ذكرناه ليعلم اننا ما مات المولى وجب ظلفاً واستثناء المالك لان العيب
الذي يثبت لم يزل وانما انقطع بعد ذلك والمأخوذ انشا اذ اخذ على نفسه بغير انقطاعه وعوضه وقاله فانما هو بعض من
استدركه يثبت المولى ليس في **قوله** ولو قال هو عبيد فاعنفه فالاقوى النقض اذ لو قال الغاصب للمالك هو ابي العبد المعصوم على
فاعنفه خلت بدليل ما يستلزم من قوله ولو قال اعنفه عني لان النقض لا يلا ذلك ضعيف فاعنفه المالك عن نفسه بقوله الغاصب على انقطاعه
فالاقوى نقضه العنق لانه عتق صمد من اهله تحل فيكون ناذاً ويجعل العلم لانه لم يفصل عتقاً في عبيد بل يفصل عتقاً في عبيد الغاصب
الايضاعات والعنق فابعد المعصوم وربما وجب الاول يكون العنق مبيناً على التغليب وبان الملك لا ينفق المعينة العنق قول الصنف
والذي يفتقر اليه ان العنق المعصوم هو عتق عبد الغاصب على العنق الذي هو المالك في نفس الامر الذي يجادل في نفسه هو عتق
عبد المالك واحدها على الاخر فان كان العتق معينا فالمعصوم من دفعه فيكون منقياً والاخر غير معصوم فلا يكون صحيحاً وكون العنق
مبيناً على التغليب يرفع ذلك لان هذا البناء ونوعه من صحيح المالك وحده غير ان دفعه العنق من دون صيغة صحيحاً وادعى كون
هذا عتقاً صمد من اهله محله موضع المنع وان كان العتق غير معين فبما يحكم في دفعه على كل حال سواء اوقعه من نفسه او من الغاصب
لانه عتق فكم من الذي وقد حصلت الصفة والعقد غير معين بل يلزم ان موقعه عتقاً عبد الغاصب وانما يحجر بوجوه كونه مملوكاً
لرب في وقت الاعتاق باثباته من وجب وحواجج الحكم بحسب ونقده وهو من ادعى الاشياء هذا مع ان في اعتاقه عبيد الذي
لو علم من رخصه بغيره قطع سلطنته عنده من يعطى منها الحق على السلم لا ضرر ولا اضرار ويما فصل العتق الاضرار وبالمالك في
عليه عتق ثم سلطه على اعتاقه من نفسه على ان ذلك الغير فيكون في الحكم بغيره العنق بلوقع المالك من الاضرار به مع انه ربما يثبت له
عليه فلا يثبت عليه شيئاً ويطعوا هذا بعد ما استبعد في حواشي شيخنا الشهيد ان لا ينفذ وهو الذي يفتقر في نفس الامر خافوا في العتق
واعلم ان الغاصب لو لم يقل هو عبيد بل انبشده عليه على وجهه بفتحه المالك ثم قال اعنفه عتق فان الاحكام تجري من كبري
احكام المبيع وعندها ان نقل المالك هو صلبى بل اعنفه عليه الدال على كونه ملكاً **قوله** وفي العتق اشكال ينشأ من العتق
من زوال المالك بالاذن والعنق الى مصلح ايضاً وعلى نقض العتق عن الغاصب للمالك فبذلك العتق الذي عتق من نفسه اشكال ينشأ
من انه انما يفتقر بنفسه الغاصب حيث قال انه صمد فكان كالمصنف المالك بغيره ومن ان المباشرة لا لا المالك انما هو المالك
وقد صرح في مصلح حيث اعنفه عن نفسه فاستحق الاول ان كان ذنباً والتواب ولا يثبت ضعف الثاني لان حرمه الى مصلح بقوله انما
معه وادام حصل التسليم التام لا ينافي استحقاق الجميع عليه العتق ولا يوجب ان استحقاق الجميع بالعلم لو قلنا العتق اثنى عليه
ولو قال اعنفه عتق في دفعه على الغاصب كما ينشأ من ان عتق صمد من اهله محله حيث اذ وقع بفعل المالك والعبد صالح لعلنا العنق
به والغاصب قابل لوقوع العتق عنه ومن انه انما اعنفه بنا بغيره الغاصب على انه ومن انه انما اعنفه بنا بغيره الغاصب على انه
لكون العبد مملوكاً فانه لا يقع والصح عدم الوقوع وتنبأ وجهه سابقاً **قوله** فتخرج بابا على عبد محبوب من نفسه فيمنع عند الشيخ
سواء كان صغيراً او كبيراً عتقاً او محبوقاً بقا ولا **قوله** ولو امر المالك ببيع الشاة فذبحها جاهلاً بها حتى يكون معزوماً ولا اثر لكون
فلا يفعله كما ينشأ عليه غير **قوله** ولو امر بالاكل ببيع او بالعكس او بغيره الانتفاع فلا اثر في ذلك الشأن الا ان الاخير على اشكال
اي لو امر الغاصب للمالك باكل العين فخالها بالعكس وبالمجمل اذا اذن له في دفعه من الضرر فانما يبيع اخوه ما ذن ومنه وعلم له
الانتفاع اي اذنه في جميع الانتفاعات فامنع فالتلف العين او بعضها وانما يفتقر فيه بعد التسليم المذكور في الارش عند المصنف والاشارة

فمنع الصلوة الاخرى بغيره اذ علم الانقضاء وجبر الغيبة فان لم ينظر باسنان لا ينفذ الغاصب مضارفة الضرف ملك نفسه ولان
لو كانت ملكا لكانت على الضرف بحالة الامر العيان وكل ما يعتصم الضمان على فقله الملك لا ينفذ فيه العزوف اذ فخره انما هو بكي ملكا
له وعلى فقله الملك فالضمان ثابت وقد بينا ذلك ومجمل ضعفا لعدم انه ينظر من امر الغاصب فول يخفى حصول ملكه السيد على الوجه
المعبر بالنسبة للتم وضع عليه وليس شئ لا ينفذ فمن من امر الغاصب ان الغرض انه خالفه وفعل ما يوجب الضمان والاصح ذوال الضمان
اما انما علم لا الانتفاع وهو الصلوة الاخرى ففي ذوال الضمان وعدمها اشكال فانه مفرد يكون الملك للغاصب وانما الضرفات
موجودة بل يكون ملكا لو لم تعلم الغيبة ناكله جاهلا هو ان قد مر سلم اليه المثل ثم قام وصرى فانه لا ينفذ فيه فقله بعد ذلك يكون
مضمونا على الغاصب انما يوجب عليه تحضيره تسليم المالك ماله ومكنته وقد فعل فوجب الحكم بانه لا ينفذ ولا يمكن الواجب محض فبادر فمن
ومثله اذا ذهب المالك هبة غير لازمة والذي يكشف عن وجه المسئلة ان الواجب على الغاصب تسليم العين الى المالك فقله بقطع
به سلطنة الغاصب عن العين بالكلية بحيث يبيع المالك في ماله من الضرف وعدمه ويكون بين كيد المالك فيه دفره فله كان تسليم العين
وان يجب عليه ما يقبل تسليمه البرهان منصرف فيها معصية واعلم الاذن سلبه عن مجر الا باعنا فانه لا ينفذ النظر لانه لا يكون تسليمها
ثامنا ولا يتحقق البراءة بمرح يكون العهد على الغاصب ان يحصل التسليم الواجب السري للذفر فان تلفت العين او تلفها باذن
من الغاصب فخره بما تم من غير الرجوع على الغاصب ومثل الجنبه التي يجوز الرجوع فيها الانتفاء والتسليم التام بالمعنى الذي ذكرناه
عنها ويشكل على هذا ما سبق من ان الدين اذا اذله المدعي ولا يثبت البراءة ان يعلم المالك بل يجوز ان يكون صورة الهدية ولا
يؤكد بيقين الفرق بين المدين والغاصب ذلك ولوبايع الغاصب للمالك فليس يجهد ان يقال ان ما يبايى التمس من الضرف
لا يرجع بل لانه معصية وما اذا دخل المزدحم هنا فظهر الى الرد في صدق التسليم التام وعدمه او اقرضه المالك فليس يجهد ذوال الضمان
لصدق التسليم التام فمن قوله انما لا يملك المحل المعصية ما عصى او سقعه او اعيان ام احبوان او غير فالحج ان يقضى بفسخ العبد
بالجناية بل العادي باخذ افعى البقرة المعصية او بعضا اثم لانه ما عصى او سقعه والعبد له احبوان او غيره والحج ان ابقى
او غير فالا دعى هو الوفيق وهو العبد والامر والنظر صفاها اما بالنسبة الى النفس الى الطرف باعنا بجناية الغاصب واجبى
او التمس باقتنا فخره هذا فالحج ان يقضى بفسخ طرفه على العبد وان كان ادعى الا ان جانب المايرة عليه ينقض نفس العبد
بالجناية او باليد العادي باعنى البقرة والظن ان مراده افعى فخره يوم الغاصب الى يوم الجناية والتلف وسباني الشتم ان الواجب
بفسخه ونسب التلف هنا لفسخه ما عصى او سقعه او اعيان ام احبوان او غير فالحج ان يقضى بفسخ العبد
نفس من الفهم سوا حصول تلف تلك الطرف بالجناية او بفسخ اليد العادي او من بطله على الضرف فله حصل يعود الى الفهم من قوله
ما ينقضه بفسخه على ان المحلة المغلبة حال كذا ما عطف عليها فان قوله افسخ اليد العادي بفسخه على قوله بالجناية فخره
يفتح على عذوف وهو حال وصفره الجناية كان فخره ان يقول حصل بالجناية من امر اجنبى او من بطله بفسخه على ان يكون للامر
بالجناية اجنبى فخره على ان الامم عصى من المضاف اليه ويكون قوله افسخ اليد العادي بفسخه الجناية فخره من اجنبى او بفسخه
فيكون صفا على من عذوفه او موصوفه بفسخه بعض الشتم ما حصل بالجناية او بفسخ اليد العادي بفسخه ما ولا شك انه غير حصي وانما
استوفى الحالات الثلاث في الحكم بفسخه يد الغاصب يد فخره فلا فرق بين من عطف هو بفسخه بفسخه فمن قوله والمعدن الاكثر من
المعدن والارش هذا هو القسم الثاني وهو نفس الطرف الوفيق بجناية او من بطله بفسخه يد الغاصب كان لفسخه من الحرمه كقطع
اليدين الاطرب وجب اكثر الاكثر من المعدن فمن قوله بالنسبة الى فخره الوفيق وما ينقضه من فخره بالغاصب ما بلغ وان افسخه بفسخه ذلك
نفسه كفسخه الطرف بانه كان المعدن اكثر من المعدن لان الحاصل للمعدن ذلك فاذا كانت فخره العبد مائة ويقطع يد صاوي
شئين فان الواجب نصف فخره من حصي كان الواجب كفسخه من كان الاكثر من المعدن او كان الاكثر من المعدن او كان الاكثر من المعدن
او دعيين فلان الايدي على الجنبين فنفسه الى حصوله يد الغاصب بفسخه شئ من العين فيكون مضمونا كاسائر الاصول فمن قوله على عذوفه عليه
على الميدا اخذت عذوفه ذوال الغاصب ما خور باساق الاحوال فيغلق به ضمان المايرة بخلاف الغاصب وهو قول الاكثر ومجمل
ضمان المعدن مضافه بجبال الجنب فقطلهم القدر فبهم الغاصب ويضعف بان الغاصب من حيث انه جاني نقص المعدن
ومن حيث انه غاصب يثبت يد على الالف فيفسخه نفس المايرة فلا يلزم من ضمانه شيئا بالجناية الاولى لا ايضا بفسخه اسب اخذ الاصح

لشأنه وليس بمثل وربما ضبط بان المثل ما يكون اسم الكثير القليل منه واحدا كالماء والذهب والنفق بالارض فلما اجتمع من الغدا
المثل ما يتاثر لاجزاءه ويقان بصفاته كالحبوب وغيرها قال الثاني ما هو صيغة واحد المثل كل معدد بكل اوزن وشار بعضهم
اشترطوا ان يبيع بعضهم بعضا بالاصلي في صيغة التماثل على العبادات الا حيزه الثلث بان الغنائم والملاهي والمعا
المتخذة من الصف والخاص موزونة بخود السلم فيها وبيع بعضها ببعض وليس مثله والمضمة المذكورة قال بعد كلام طويل في العلم
ان الحق ما قلناه عن الشيخ في ذمة النقص قال ان المثل هو المشاوي الاجزاء والمنفعة المتقارب الصفات وهذا لا يكاد يخرج
الثوب والظان الملاءم من هذا ضبط المثل بحيث يميز الاشارة في حفظه ان يكون قوله كالحظنة والشجر وغيرهما من الحيوان والادوية
داخله في الغرض فيكون انكشافه للمثله وانما وجب المثل بالمشاوي لا بالاجماع ولظن قوله نعم بمثل ما اعتدى عليك لان مثل الشيء
او ثوبه ليس غيره فاذا اعتدى العبد على العبد المصير الى الاثر **قوله** فان نعت ذمة الفقه يوم الايمان لا لا احوال من ذلك لان الاثر
في الذمة هو المثل فعند اداء العليم ينقل الى القيمة لو نعت المثل ولو وجبت القيمة في الاخوان كان اذا نعت من المثل **قوله**
ولما سلم العوض لا يجري تسليم المثل الا سطر القيمة في الذمة والاصل بقاءها والثاني باطل ولا يخفى انه ذكر اليوم في سعادته
لو اختلف الحال في يوم واحد اعتبر ما ذكره العلم ان الملاءم من نعت المثل ان لا يوجد ذلك البديل معا هو اليكنا ذكر في الذمة في يوم
ما هو اليكنا في يوم واحد اعتبر ما ذكره العلم ان الملاءم من نعت المثل ان لا يوجد ذلك البديل معا هو اليكنا ذكر في الذمة في يوم
المثل الى حين التسليم والاصل في المثل لو وجد في الملاءم من نعت المثل ان لا يوجد ذلك البديل معا هو اليكنا ذكر في الذمة في يوم
يوم العوض على اي هو ذاي الشيخ في الميسر ووجهه ان اول وقت دخول العين في ضمان الغاصب ويصغف بان مقامها انما
براه به كونها لو تلفت بوجوب براءتها لا وجوب فيها في ولا يجب ان الواجب مع وجود العين مودها وانما ينقل الى القيمة عند التلف
فانفع القيمة من حين الغصب المحرم التلف على ذاي في الميسر في الميسر ايضا وقوله في الخلاف واختاره ابن نضره وابو ابراهيم في
ان لو تلفت وقت الزيادة كانت صفته في ذلك اذا تلفت بعد ما هو الاصل ان الواجب فيه حين التلف وهو عند ابن البراج
المصنف المختلف في من قول الاكثر وان الاصل مع عدم الغاصب وجوب اعلى القيمة وما يحسنه صح لان العين ما دام موجوده
لا حول الكفاية القيمة انما ينقل حصة القيمة عند تلفها ووجهه ان اول وقت وجوبه وعقد الغاصب بغير وجه الاثر
وهذا كله اذا كان اختلافا في القيمة **مسألة** في سوت مع بقاء العين تجالها اما اذا امتد نفق القيمة الى نفق العين ثم تلفت فان
الاصل معفون في طاعة **قوله** وانما كسر الملاهي فلا ضمان لا ريب في ذلك لان تلك القيمة المحركة في الملاءم الذي يجوز بلوغه الكسر
للعامة وليس بجهد حياز كسر ما يحجر بغيره لا سغلا وبما لا يملكه الاثر منها لانه اذا جاز له **قوله** فان احدث من قيمة الاثر
هو ما يبقى منها بعد الكسر **قوله** والمنافع المباحة مضمونة بالنقصات تحت اليد والنقصات احراز بالمباحة على المحرم
لغنا واللعبة بالاث والاراء بالقرات ذهابا بغير استيفاء وبالنقصات استيفاء ووجهه ان اموال تدخل تحت اليد
منافع المملوك مملوك **قوله** ولو نعت في المنافع كالعبد الخياط في زجره اعلاها اجرة ولا يجلي اجرة الكل عدم امكان استيفاء
الكل دفعة واحدة والمنفعة العليا من جملتها فان تحت اليد يجب جملتها لا ارجح المثل **قوله** فلو لم يوجب المثل ولا يجب برون
الاستيفاء لان منفعة البضع ليست كسائر المنافع فلا يضمن النقصات والظن ان المهر للسيد وان كانت من جزائه مملوك للسيد وانه
ان زوجا فاما ملك الانتفاع بغيره ويجوز وجوب العشر في نصفه مع البكارة والثوب للزوجة ووجه ابن ابي بكر فيكون الملاءم
في حق المثل لا الغاصب فلا يلحق به ويضمن منفعة كمال المصير وكذا منفعة باقي الاثر التي يجوز اقتضاها **قوله** وما ساءه برأي
الغاصب ما ساءه الغاصب بالكلية المعصوم له لان الكل له والمكسب هو المصطاد به ولو اصطاد العبد المعصوم فهو للمالك
اي لو بعث الغاصب العبد على الاصطاف اصطاد فان ما اصطاده لما اكده لانه صاحبه لا اكساب بخلاف الكلب الذي هو حيوان ولما كانت
يد يذلوله كانت ما يكسبه **قوله** في دخول الاجرة تحت نظر المهر العلم ان في دخول اجرة اصطياف العبد تحت ما حصل له
وفلما ان له المالك يضمن احسنا برعي الاجرة فان لم يزد لم يجب غيره وان زاد وجب الا في غير نظر نيتا وهو ان ذلك هو المالح
بصيله فاذا استخف فغيره في المنفعة اليه لان المالك اذا صعد لا يزد على هذا ومن ان المنفعة ملك براسه والمالح بالاصطاف
ملاح حصل بالاكساب على المباح واحد للمعين الاخر كون الاصطاف سببا في نقص كونه اياه والمنفعة تحت يد الغاصب عليه

للمالك فابنه غير ضاه والفرق بين هذين ما اذا اصطاد بامر المالك ان المنفعة فلا سنفاه المالك باذنه وهو هنا مصفون على العايب
 وهذا هو صبر الغريب ولا يبيح ضعف الاول فالاصح عدم الدخول **قوله** ولو ان نفقت فقيمة العبد يسقط عنه مثلاً باذنه سواء كان الارش
 الاجرة لما قبل انفق سليماً ولا بعداً معجاً ووجهان ما قبل النسخ كانت منفعة ثالثة لسلالة من خلان ما بعده فقد انقضت العايب و
 وقد وجب عوض القاتل من حين فواته وهو لا يجب بشئ اخوان وهو باجوة شئ معدوم بعد عايبه لا يحفل كقولنا باذنه سماعة
 لا يخرج من منافسة لان فواته بفعل الغاصب لا اجبى كذا الا ان يقال ان مثلاً لا لكل من سقطت عضوه فاذ ساء ويخلو ان الظن
قوله وان كان بالاستعانة بنفق الثوب بالليل لا ضرب المساواة الاول قبلت الاجرة والارش ويجوز الاكثر من الارش والآية
 لو كان فواته بالاستعانة بالمعصوب المثل لا وكان ثوباً ولم يكن فلكه يسقط عنه عضوه لا ضرب المساواة الاول قبلت الاجرة والارش معا
 وعلى ثبوت الارش والاجرة على حد ما سبق من انه قبل انفق شئ باجوة سليماً وبعده بجباية فواته ووجه القرب فعلاً وسبباً ان
 الاجرة والارش من قبيلها الارش والمنفعة وهو اللبس عراً فحتاج عوضها وهي حرة المثل لان الاصل في الاسباب اذا اجتمعت علم المثل
 ويجعل اكثر الاية من ان نفق الاجزاء ملحوظة الاجرة لوجهين احدهما ان المثل لا ينضم الاجزاء والثانية فواته المسبب لتمام سببها
 انما ملحوظ الواجب فواتها في الثاني ان ما ينفق الاستعمال غير لغيره فاذ فواته على ما ينفق فلو لا كذا فواته لم ينضم الى ياد وكلها
 لا لان المثل ان الاجزاء والثانية ملحوظة ولم لا يكون سقوطها للادان في الاستعمال الشامل لا لانها فواته بان المسبب لا ينضم مع
 الضمان وبثوث الزيادة المعلومة عنه معلوم والاصح بثوث الاية من عايبه والفرق بين هذين ما قبلها ان عوض العبد لا ينضم
 بغير المنفعة بخلاف الثوب **قوله** ولو عزم قيمة العبد الا في ضمن الاجرة للغة المساواة على العزم وفيه اللاحقة استحالة صبر الاول فلم
 فاذ يكون للمعصوب من فواته ومشاء الاستحالة الثاني ان الواجب على الغاصب هو دفع القيمة فاذ دفعها برئ ولان القيمة
 عوض المعصوب فاذ فواته المالك لم يبق له على الغاصب من ذلك المالح حق والام يكن عوضاً ومنه معنى العصباني وطلب المولى
 وطلب المولى بل ومنه القيمة لم يكن للمعا وضاعاً كما كان للمولى وهو لا ينفق فواته سلفته المالك والمثل موضوع في وقف **قوله** الركن
 الثالث الواجب وهو المثل في الثوب والقيمة العليا في غيره على دلي قال الشارع ان هذا ليس باشادة الى اختلافه ان الواجب قيمة العليا ام
 غيره لانه قد سبق بل ان المثل يضمن بالمثل لان الضمان انما هو باعبار المالىة ويحصل استدادها بالقيمة من غير حرم قالنا بخلاف
 هنا التفصيل وهو خصاً من المثل الى المثل مع وجوده وغيره بالقيمة فلتلازم ان هذا خلان للباد من العيادة وهذا بخلاف ما كان
 مضمناً لا ينفق المثل من ذكر العليا فذا شعر فواته ما دفعه لان الخلاف على ما ذكره في المثل والقيمة لا القيمة العليا فخر في التقابل
 افترض ذلك ان المثل بالقيمة الى الوجود والقيمة هي العليا والقيمة التي هي الاخرى فواته فواته والمصنفان
 قاله شرحنا فذهب **قوله** ولو نفع المثل في الغاصب والمثل موجود فلكي شئ من فواته فقيمة المعبر عنه لان لو لم يكن المثل
 موجوداً وقت التلف فلتاظم ان الواجب قيمة الثالثة مامع وجوده وفيه عدم الغرم الا بعد فواته فانه قد استقر في الذمة فرجع الى القيمة
 وفيه فواته بالثالث فغيره عشر اوجه ذكرها المصنف المذكور وذكرها هنا خمسة **قوله** الاول ان القيمة يضمن من يوم العصب الى التلف ولا
 اعتبار بزيادة قيمة الامثال سبق الكلام فيمنه ان القيمة يضمن من يوم المثل لان المحدث عنه والمطلوب معترف به من الاحتمال
 الثاني انما يعود الى المثل ولان القيمة المذكورة في باقي الاحتمال هي قيمة المثل والقيمة ان هذا الاحتمال ايضا كذا والذي فيه الشاهدان
 ان القيمة يعود الى المعصوب وقوله في العيادة ولا اعتبار بزيادة قيمة الامثال ليس لها وكذا في قوله من يوم العصب الى يوم التلف
 استعار بذلك لان المقوم من يوم عصبه الى يوم تلفه ووجه على ما قلنا ان الواجب المثل مع وجوده فمع فواته جوى جوى ما لا اضل له
 فوجب القيمة لان الثالث على المالك هو المعصوب لا مثله فوجب من يوم العصب الى التلف ولا اعتبار بزيادة قيمة مثله بعد تلفه
 كانه المفقود ولان المتبادر ان الواجب جوى المعصوب فاذ اغتدر وصار بمنزلة تلف المعصوب والمعصوب اذا وجب فيه وجب
 اكثرها كانت من حين العصب الى حين التلف هذا كلامه والتعليق الثاني لا يصح من ان المراد في المثل هو المثل فلو كان تلف المثل والمثل
 موجود وجب المثل المخطى وجب فيه وصار من فواته اذا سقط وجوبه من الذمة فانتقل الحكم الى التلف فاذ فواته وجب القيمة نظراً
 الى جميع ان ثبات الضمان وهو من حين العصب الى حين التلف كانه المنفق ما من غير القيمة فيها من العصب الى التلف على ذلك التقدير
 يصح بان ذلك لو لم يوجب قيمة الامثال الى حين التسليم **قوله** الثاني ان القيمة يضمن من وقت تلف المعصوب الى الاوان اي قيمة المثل

شك وجب انتقال الحكم الى البديل الذي هو المثل انما هو حين تلف المعصية باو مع وجوده انما يجب حره بعد غدره انتقال الغرض الى القيمة ^{بصفت}
 بان المثل لا يسطر من الغرض بغيره اذا الدين لا يسطر بغيره وادناه طهارة فلو تمكن من المثل بعد ذلك وجب المثل دون القيمة فادام لا يا
 المالك القيمة فالمثل ثابت في الزمان بحاله **قوله** الثالث في القيمة من العصب الى الاخوان ووجه يعلم من الواجبين في الاحتمالين الاولين
 فان المثل ثابتا بل لا يجوز للمعصية كما في القيمة في جميع زمان المعصية مضمونة الى زمان غدره **قوله** الرابع في القيمة من وقت العصب
 الى وقت دفع القيمة يكون قيمة المثل معبراً بزمان وجوبه او وجوب مبدله فالحق ان القيمة في ضمان اصلها انجب الى وقت نفيها على الجاني على
 القيمة **القيمة** **قوله** الخامس في القيمة يوم الاضرار هذا هو الاصح لان الواجب هو المثل فاذا دفع مبدله اعترف بالبديل حين الرفع في غير
 القيمة فان قيل قد سبق في كلام الضمان الواجب قيمة المثل يوم الاخوان فما هذه الاحتمالات فلنا ذكر الاحتمالات في بيان احيان
 واصلها وان كان ذكر العتوى عند ذكرها اولاً واعيد عن الوهم **قوله** ولو عزم القيمة ثم غدر على المثل فلا يرد العتوى بل ان القدر في
 على العين ولو عزم قيمة المثل لغدره ثم غدر عليه لم يكن لواحد منها استرداد القيمة لان المثل انما وجب مبدله لغدره لمبدل لقيمة المثل
 وغدره والمبدل منه بان فلا يثبت الاسترداد بخلاف ما لو عزم القيمة لغيره ثم غدر العين لان الحق لم يسطر من العين بالكيفية ورفع
 القيمة انما كان له كما انظر على حق المعصية **قوله** ولو تلف مثلياً ثم ظفر به في غير المكان فالوجه الاصل بان المثل في هذا محل اولى من
 وجوبه وان وجوب الاداء ثابت على الفور فلا يجوز التأخير ولا يرد على من اراد حقه ان يؤخذ باشئ الاحوال ولا فرق بين كون
 المثلي مكان المطالبة على قيمة او لا فقال الشيخ انه اذا كان لنقل المثل مونة واختلف الثمنان في المبدلين وكانت قيمة مبدل المطالبة اعلى من
 المعصوب منه بدينه ياخذ قيمة مبدل المعصية مبدل المطالبة او بدينه مبدل العصب ليشي ذلك للضرر والنفق والاصح الاول لان الحق في يد
 تاحير الاداء عند الضرر لا يرد بالضرر وجوب الغاصب المتأخره بالاشودون الا اذا كان بحاله **قوله** ولو خرج المثل باعته الى
 والمكان من التقويم بان تلف عليه مائة مصادقة ثم اجتمع على امره وانفق هذا في الصنف ثم اجتمع الشا اصيل المثل وقيمة المثل والصنف
 وجب الاول امضاً والدليل الدال على وجوبه بل للثمن المثلي وجب معطى من غير تفاوت بالزمان والمكان ووجه الثاني في وجوبه من التميز
 كونه لا قيمة له وانه ذكر المشاوح محققا احادله والاخوان المثل انما يعتبر ان كان مضموناً اما ان لم يكن له قيمة اصلاً فلا تلازم له الا في
 تكيف بغيره من ضمان ما لا يثبت له الغفر ولا اعتباراً بالمالا تلكه الضم فلو كان لثمنه فيقول لا يلزم من هذا وجوب قيمة المثل في مكان
 الاثبات او فانه لم يما بغير قيمة وقت خوجه وقت التقويم لانه وقت غدره وح وبعده الوقتون على فوزه اخرى له نعم لو قلنا
 بالاعلى المثل ثم لم نذكره في ضمانه الذي من اخذ ما اخذوا المضمون والتمسك به ان لا يقول بوجوبه على القيمة ويمكن الجواب بان
 لما خرج المثل من التقويم خرج عن كونه الواجب بغيره في الجوع الى قيمة وكيف كان فالجواب هو وجوب القيمة ولا يخفى عن هذا الاحتجاج
 ويجزهم هذا الحكم انما يستقيم مع خروج المثل من التقويم اصلاً فلو دفع له قيمة فان تلف المثل بحاله الثاني لو تلف المالك بالغاصب غير
 محل العصب الا ان لا المثل وان كانت قيمة اقل من قيمة مكان العصب فله المالك الامتناع من غير المبدل الى موضع الاثبات وخصي صا اذا
 كان حمله يحتاج الى مؤنة وكان غير مبدل فيه **قوله** لو اجتمع بعد اخذ القيمة في مسئلة الكتاب مثل تلك المصادقة اية الصنف
 ولما اخذ القيمة بغيره وان باخذ المثل فالقيمة المندكة الا في غير المنع وهو جيد لان المثل هو عين المال وقد اخصت القيمة الحق
 اخذه **قوله** ولو اتلف اينز الذهب في ضمان الزائد بالصنف اشكال في ثبائه من مسألة الغاصب غير وعدمها هذا بناء على تخريم
 الخا والابنة والافلا اشكال في ضمانه الى انك بالصنف اما علمه في ضمان الغاصب فانه الصنف اشكال في ثبائه من مسألة الغاصب غير
 فان ما يحرم الا في ضمانه بوجوبه لثمنه وعلمه بانظر المصدرة والمضغرة في حدتها بما قيمة وان كانت مخيرة في نظر الشاوع والخصم ان لا
 مضبوط العدول بانزلة الحكم لان دفع المنكر واجب على جميع المكلفين وليس من شرطه ان يكون له ثمنه في حصول الشاوع
 واكثر من محرم بل من شرطه لا يقتضيه من مباحداً فيلزم مثله في ذلك الا ان الله ويحكم الفرق في التفاوت في الخريم فانه هناك
 بخلاف الابنة **قوله** فاني حريصاً في ضمانه لا يثبت له جوده اسكال لوجوب الزيادة في مقابل الصنف فيجوز احتمال اثبوت
 الزيادة عند نظر الى الزيادة في عموم المعاوضات واختصاصها بالاصح العموم لا تلافي التي هي في الابنة **قوله** لو اتلف الصنف فقط فانه يستحقها
 على الاحتمال ولا يجوز كون ضمانه من جنس جوده الا في ولا تنفاه اليها **قوله** ولو اتلف من السمسم في غير المالك في هذه الحالة
 بين ثلثة اشياء المطالبة بالسمسم من غير المال بمنزلة التالف فيرجع الى المثل والمطالبة بالشرح والكسب لان هذا هو مال المالك

وان تغيرت صورته لكن ان نفقت القيمة من قيمته السهم من الاوثر لان النفقة بفعل الغاصب المطالب بالشرح والناقص من ثمن السهم
هذا هو الظاهر من قوله والناقص من سهم ويجوز ان يكون المار والناقص من نفس سهم فباخذ مثل ما نقص وهو بعد ولا يكره يحصل
له من ثمنه لا يعرف من ثمنه الشرح الى عين السهم ووجه الاحتمال ان الكسب يرب الى التلف لانه نقل الشرح اذا عرف هذا فذكر المصنف
هذه المسئلة لا يستعمل ان يبيى المال بعد تغير صورته وصفاته عن ملك المالك لم يكن اختياره المطالب بالبدل لان خرج بالفعل المالك
^٢ يكون لاختاره باختياره هذا مع ان نظر الغاصب لا يخرج العيون من ملك المالك باى وجه كان على الاصح كما سبق فلا وجه لما
ذكره هنا ويبنى التثبت في ثامله الى ان يظهر الثواب ولم اظهر بالمسئلة في غير هذا الكتاب الى الان **قوله** ولو نفذ والمثل الا بالبدل
من ثمن مثله في وجوب الشراء فنظر في ثمنه من ثمن الضد المتفق فانه يمكن معاناه البائع وتلك صغاف فبئذ للمثل ومن صدر الفقد
على المثل والاصح الوجوب فان الضد لا يزال بالضرر والغاصب مؤخذ باشئ الاحوال فلا ينال سبب تخفيف وهو الاصح والواجب
صرفه الى الحال القيمة المحيلة فان عاد ثمنه الى لو ان العبد من الغاصب صنفه الى الحال القيمة بين المالك ونفذه يده وهي ضمان
وملك المالك القيمة الماخوذة فيصرف بها الى صرفه اذا كان عاد وجب ذلك من المالكين الى المالكه منى طلبه احدهما بل يجب على
الغاصب رد العبد على الفور فان العبد لم يخرج من الملك باخذ القيمة لانه المحيلة ولو تلفت القيمة الماخوذة المحيلة فلا
مخرج فيها اعلمه لان كونه ظم اطلاقه ان العبد باى حال الملك يفتقر وجوب البدل واعلم ان هذا استكنا لان كيف يجزى القيمة
وتملكها بالاختار وينبغي العبد على ملكه وحيلها في مقابل المحيلة لا يكره ويصح معناه **قوله** والغاصب جيب العبد الى ان يرد القيمة
عليه على شكل ان يثبته من ثمنه معا عا فلا حيل العوض الى ان يبعث العوض كما لمعا وضاق من انما له معا وضيق
وانما يضمن المالك ونفاق ومحافظة على مصلحه وقد كان تسليم العبد واجبا على الفور والاصل بقاءه ولا يجوز حيل ماله مقابل مال
اخر فله حيل مال المال الاول ظم لان من ظم لا يظلم والاصح ان ليس له ذلك **قوله** فان تلف العبد بحسبها فالاقرب ضمانه فيثمنه
الان واسرع جاع الاول وهذا مبني على جواز حيل المالك الى المضمرة في القول باعلى القيم ووجه الغرض ان حكم العصب في مال بدليل
جواز الحيل الى ان يفيض دفعه المحيلة وهذا اليد من الاولى كونه مستحقة وجوب رد المالك القيمة الاولى كونه مستحقة وجوب
رد المالك القيمة فاذ تلفت قيمته بغيره وثبت التلف فخرج القيمة الاولى وكان حقه ان يقول بغيره انك **قوله** وقال الشارع العبد
هذا انما يفتى على وجوب ثمنه يوم التلف ما لو احسن الاكثر كان له الاكثر من الفين الاولى والثانية هذا كلامه ووجهه ان كان
الاقل هو القيمة الاولى فانه قد ردت منها عوضا من العين باستحقاق فلا يجزى سواها وان كان الاقل هو القيمة الثانية فيفتى المستحقة بالتلف
لان الاول المحيلة وتلك التي يجوز ان يبيع فيه تطللان المدعى والمحيلة لم يكره عوضا من العين فطحا بهذا لا يخرج بذلك من ملك
المالك ولا ينصرف ملكه على المدعى وحده كانت العين باى حال ملك المال مصفون على الغاصب ووجهه ان الجيب الى ان يفيض
القيمة من كونه غاصبا وحت فيثمنه يوم التلف وعلى ما اخرناه من وجوب ثمنه يوم التلف فالواجب فيثمنه يوم التلف فالواجب فيثمنه
يوم التلف هنا والاصح انه لا يجوز له الحيل بذلك كما سبق فلا يغير الحال **قوله** ولو ثبنا دعائي عبيتي ثمنه القيمة فنفقه لم احدل
الاصلين نظر في ثمنه من معاوضتهما فان الاصل له القيمة من ردت تلك الاصل السلامة العبد الى حين اثبات اليد عليه فعاوضتهما
او جيب للثمنه فطحا ان الغاصب غير وان لان اصاله السلامة من العبيد فيثمنه شغل الثمنه الغاصب ضمان جميع العبيد مع ذلك
فلا يبيى اصل البراءة كان لوجود التنازل عنه طان الاصل عدم ثمنه العبد والاصح تقديم قول المالك بهن **قوله** والذهب
الفضة ضمانان بالمثل لا ينفذ البديل وادى لعموم المثل بالمثل وقال الشيخ ضمانان بفقد البديل ينزل على التفصيل الا في والاصح
الاول فلا يعتبر التفصيل الا بعد ثمنه والمثل **قوله** فان عتد واختلف المصنفون والنفقة المحبس فمن بالثمنه انتفاع والبيع بالثمنه
المحبس **قوله** بوان انتفاع فيثمنه الوزن ضمنه بالانتفاع والمخزوز **قوله** وان اختلف في الوزن فم يفرجه حذرا من ان
ان يرضى برفع المساوى **قوله** المطلب التاقية الاحكام ومضون ثمنه الاولة انقصا بالغير العبر بقاء العين على صفاتها
لان الواجب صدق للملك المالكه وبغيره السعر المستقر مرجع الى قوت شئ كشاب حاله مقابل **قوله** ولو تلف بعضه
منه عاد الى نصف ووجهه عدم الاصل الى درهم وجب الفداء فانت وهو النصف بنصف القيمة وهي المنفعة الباقى للملك
ببعض البعض تلف التلف بليل ما بعاه ووجوب حيل منى على وجوب العثم مع التلف وقد علم ضعفه **قوله** ولو عاوت

فيمنع بالادلاء بالحسنة ثم الحفظ السوف فحدث فيمنع المدد وهم لم يرفعوا الحسنة النافضة بالادلاء ولا يحرم ما نفى بالسوف من الثاني
 اذا كان العنوب ثوابا ونحوه ما ينقص الادلاء وكان مباحا غير دليل على عاده فيمنع حسمه فيكون نقصه في النقص باعتبار القابلية
 من العيون والصفات ثم الحفظ السوف فحدث فيمنع الاداء فيمنع الحسنة كماله وهو الحسنة عند الاول والباقي بعد الادلاء الى وجهه في اللزم
 فيمنع الثالث فان كان مباحا عند الثالث واما الباقي فيجب حرمه لان ما نفى بالسوف من كماله غير حرمه **قوله** ولو كان الفقه يحسم
 قابلا لمحضيا في حسمه ثم ارتفعت السوف فبلغت مع الادلاء عشره لان الثالث ينقص فلو نفى كل مباحا في عشره هذا الاحتمال ثم
 لما نزلوه السوف بعد الثالث ينقص فلو نفى كل مباحا في عشره منعت هذا الاحتمال فلم لان زيادة السوف بعد الثالث لا يترجمها ويحل
 ثبوتها كالباقى لبقاء الاصل جبالا **قوله** ومنه مع الحسنة النافضة بالاستسكان ولا غير بالزيادة بعد الثالث كالثالث فيمنع ثم زاد
 اليمن وهو اعمى او يحتمل دونه الخ ولا يخفى ان هذا الاحتمال وجبه وهو الاصح **قوله** ولو قطع الثوب قطعاً لم يملكه بل يحرر النقط
 مع الارش لا خلاف بين اصحابنا في ذلك على ما ذكره في المتن وكذا الشافعي والمالكي ابو حنيفة واحداً احدى المذاهب وليس في الحديث
 فان ملك الملاك لا يزيل بدون السبب المتأخر **قوله** ولو كان العيب غير مستقر كما لو اخطأ في غفلة وانما منها حديث
 اومن الثمر والسمج ولو كان مضمراً الى الهلاك لم يزيل به فلا يحرر في العيون مع الارش ووجه القوة بقاؤه على ملكه ولا يخرج
 المملوك باحلك حدث فيه عن الملك فيجب حرمه على ما ذكره وضمان ما نفى بالجنابة ويحل الضمان المثل بالمثل والعيب بالقيمة لاها
 كالحالك اذ هو مشروط على الثالث لحديث جاليل بن عبد الله بن عبد الله الثالث وهو في الصحيح **قوله** وصغره ثم اذ ليس بالغ وان كان قد
 الى الثالث ولا يخفى انما اذا كان الخليل من القاصب فيمنع العيب المذكور في الحديث ويعرف حكمها مما لو خلط بين البنت الذي وعصير
 وعلى كل حال فلا يحرر ما فواته المصير **قوله** وكل ما نفى شيئاً ضمنه على اشكال يتشأن من حصول البراءة العيون وارش السوف فيكون
 المالك لعدم الضيق فيه الى ان يملك ومن استأد البعض الى السبب الموجود في بد الغاصب فيمنع العيون مع الارش كما
 تحبزه النفقة العيون ضمنه الغاصب على اشكال يتشأن من حصول البراءة بدفع العيون لانه الواجب وعلم الخ لا يجب حرمه
 ولا يوجب شيئاً اخر بعد ذلك وفيه نظر لان وجوبه لا ينافي كمال الخ الواجب وان كان كمال الخ الواجب مع عدم حدوث
 لغت شيء يكون معفوفاً بعد فاذا حدث ضمنه لانه مشتمل الى جنابه ثم قبل المصير فيمنع الخ فيمنع ان يبرده بكونه ثمرة لهذا العيب وكونه
 جها بواصر على الاول يكون وان يبرح بذلك بلزم العذر على الغاصب في يجوز ان يملكه المالك فيحل العذر وهو مشروط بالحدث
 العيادة لا ينفى بواحد من المعنيين بصلته في الجملة بالقاصصها في غاية العبد عن الرب وضع بطلان لزوم العذر على الغاصب
 الحديث لا يدع عن ان العذر لا يزيل بالعذر والغاصب مؤخذ بما شق الاحوال ومن انفق الحادث مشتمل على الغاصب فيكون
 يبرح الجنابة ويكره الفوق وان وقع سرية الجنابة غير داخل تحت الفلح بان وقع سرية الجنابة غير داخل تحت الفلح في خلاف
 الاجحول لم يبرح فيكون ذلك العلاج بمنزلة ذلك عند القصد في ترك العلاج الحجج فلا يكون معفوفاً ويحل دفع الغاصب فيمنع
 بل ينظر الى مجرد العيب فهو بمنزلة الثالث واحداً من المعنيين المذكورة اخذ العيون وارش العيب المستقر وارش ما يجبر ومن
 عيب وهو واضح فاما لم يملك المالك من العلاج فان عكسها فيمنع حرمه **قوله** لو عصب شيئاً بقاء ومنه بالنسبة الى اذ
 في السكرة الاخرى فان النفاث واداء بالنسبة الى اذ ان عصب منه وان عصب من غيره لم يضر في زيادة بل مباحا فيمنع
 بالنسبة الى ذلك العذر فلا يوجب حجة انسان يدين او ملك ولا يجب ان فيمنع ذلك الخج مشتمل على النسبة الى غير ما لهما اما بالنسبة الى
 كما ناهى مباحا في اكثر من عصبها وهو لها حصة القيمة او اذ ان عصبها وهي غير ما لهما من حصة الزيادة وكذا الوضعية كما
 عاقب الغاية باللبس الاسخى واحداً منها كما كان فيمنع المشرك وانما لم بالنسبة الى كسر الرجل وعلمه الاصبع
 بها قوله هذا لئلا يكون منافعها فيهم ان بفعل القاصي والشرك لا ينفذ فان في قطع الذنب وينبغي ان يقال هذا صحيح بالنسبة الى خصوص
 اصي والشرك في وجوب تمام القيمة امكنه النفق منها ونايا عبداً ونفاث تعطيل بعض المنافع وعدمه فلا يكون حازكة
 زكاة هنا صحيحاً **قوله** ولو عصب شيئاً بقتلها الفوق في وجوب حق ومصرعي باين خلف احدها ومنه الجميع عشره والواحد
 بعينه وهي قيمة الثالث مجتمعا ونفساً الباقي لان النقص الحاصلة يده مشتمل الى باب شيء من العيون معفوفاً عليه قطعاً وما
 فيمنعها مقابل اجتماعه الى وجوب نفقته فوات صفته الاجتماع في يرضى من سبعة **قوله** وكذا لو شق ثوباً بنصفين فنقصت

العرفان في مرادها **قوله** ولو انتفع من فتنه بالانقضض من حق احد المطلق الى المتوسط اما الاول فلا بد ان يفسر بما استوفاه
 واما الثاني فكل من التزم على الانقضض من فتنه وهو محسوب على الغاصب ولو جنى العبد المحض من فتنه فاما فعل الغاصب على العثم هذا بناء
 على وجوب اكل العثم في كل يومين الا ان حلاله وان الواجب فيه يوم التلف ووجوب ضمانه على الغاصب انه مصون عليه حال الجناية
 مصون ما حذر عليه فيها **قوله** ولو جنى على الطرف فافض من الغاصب الارش وهو ان ينقض من العبد بذلك دونه الارش البدر لا يثبت
 بسبب عزمه مصون ويجعل الارش البدر اكثر لو جنى العبد للعصوب من طرف العينة فافض المحض عليه من الغاصب ارش البدر وهو ما ينقض من
 العبد فذلك قليل كان اكثر ولا يثبت ضمان الارش ولا اكثر الا بمرئ لان قطعها بما استحقاق الجناية واما بقصد الغاصب المالك ما ينقض
 وينصف بان الجناية يدعى مصون عليه ولا ضمانا في ضمان الغاصب على الشفعة المحض عليه بسبب الجناية ويجعل ضمان ارش البدر
 المعدر وهو مصون ويجعل اكثر الا بمرئ من نقصان العثم والارش لان الغاصب مؤاخذ بذلك وقد سبق دليله في اول الباب
 ويزيد ان هذا على الدليلين اعني النص على وجوب المعدر وضمن الغاصب ينذهب عن الما لم يرد في يده وهذا هو الاصح في الفرق بين
 جناية الجناية يدعى مصون عليه المصنف سلفا فاقدم وجوب اكثر الامرين وخالفه هنا والفرق غير ظاهر **قوله** وكذا لو انتقض من بعد ردوه الى
 اليد فنجح فيه اذ لا يثبت عند المصنف والمخاض منها واحد والاجم عندنا وجوب اكثر **قوله** وكذا لو ارتد في يد الغاصب فقتل في يد المالك
 فانه ينقض العثم في غير يده من ماسبق ويجوز في الاحتمال السابق لان قوله فانه يعين العثم فيقتضئ ان لا يكون التسليم في ذلك الحكم بل في
 اصل استحقاق المالك من الغاصب غير يعين المعدر **قوله** ولو عصبه هذا او ساد في قتل او قطع في يده في ضمانه على الغاصب نظر
 في ضمانه من استحقاق القتل والقطع في يد السيد فلا يكون مصون في يد الغاصب مؤاخذ في يد الغاصب وليس من لوازم الاستحقاق في يد
 السيد الوفاء في الجناية في يد الغاصب التي هي محكوم كونه يدين ضمان وجب ان يكون مصون في الظاهر لا في عين الرقة العظمى وعندها لا بد
 لا يخرج فيما عدا ذلك من ملكه كالجواز في بيعه ومن الجواز ان لا يطغيه السلطان فسلم من القتل وما ذكره الشارح من الفرق غير ظاهر وبناء
 الحكم على ان الاعتقاد بديان ام لا يظهر ظاهره لان القتل قد يثبت بعد رد الاعتقاد القاسد ولم يطرأ في يده الاعتقاد المجدد وما يجرى
 على علم بما تلبس هو السبب القتل بل السبب في فلتان ما ذكره والى الاحتمال القول بضمان الغاصب بذلك العبد واذا لم يجرى في
 ضمان الغاصب في عصبه سخط القتل ويدل على صحة القطع وهذا هو الضيق والاجم **قوله** فان سخطه من النفس الى اشد على المعدر
 لو حصل الى لو قلنا ببيع الضمان على الغاصب وهو احد طرقت النظر من الغاصب المنقض الى اشد على المعدر لو حصل بنفسه فانه عليه ذلك
 اذ كان المنقض من العثم اشد من المعدر في الطرف من جهة الحجة النفس وضرب شجتها الشبهة بعض جوارش على القطع المحقق دون القتل
 في الالة هو في حكم الشارع السيد وليس بغير ما في الالوان ايضا ويظهر على انكر الشارح القاصلا لسفل ذلك المالك عليه في علم نعم
 ويدل الغاصب عليها عادية ولا تخفى وضوء هذا الاستدلال من ثبوت ذلك ويمكن ان يثبت بان المسخ هو ما قبل معدر البدر لا ما
 ينقض من العثم فان ذلك يولخص به الغاصب دون الجاني وليس هذا بشئ يعيد به لان مؤاخذ الغاصب في زيادة منعه كونه مغلق
 الاصل مصون في الجناية كالجاني الجاني يد الغاصب مع عدم العلم فلا وجه لتعيين شئ اصلا والاصل عدم الفرق في تلوينها الضمان
 لو وجب سخطا اصلا حال **قوله** وكذا الاشكال في انفس او مثل ما سبق الاشكال لو اردت اوسخ في يد الغاصب فقتل في يد المالك
 وبتناؤه عكس ملاء الاول وهذا يرجع من جزم السابق في قوله وكذا لو انتقض من بعد ردوه الى السيد وكذا لو ارتد الغاصب فقتل في
 يد المالك فانه ينقض العثم ولا يخفى ان حمل العكس على زيادة المعدر على نفس العثم غلط فاحش لان لا بد من ذلك ان ما قبل المعدر غير
 مضمون على تحديد تعيين الغاصب ما حددت في يد السيد فاذ لم يكن النفس بعد المعدر لم يفعل ضمان اصلا لان ذلك المعدر سخط
 في يد السيد لا عرفت فلما لا اجماع هذا الضمان لان سبب القتل والقطع في يد الغاصب وهو مصون عليه فهو بمنزلة الجناية التي
 تسرى فيها المالك فخلت ماسبق **قوله** وكذا لو ارتد في يده ثم مات في يده اذكر من غير ثقل ضمن الارش خاصة بحصول نفس الجناية بالار
 لا يخرج من القتل ولان ثلثه هذا لم يكن ميبا ما حدث في يد الغاصب فلا يكون عليه سوى ارش نفسه لان اداء العثم الى المالك
 من جيل لآخره منه ويضمنه ما يجبر بسبب احداثه يده مؤثرون على غيره وهو مشف مع الموت وليس به عبد الحاق ما وقع من يد
 الغاصب ثم يجرى في هذا في وجوب الارش لخصو النفس بحدوث حيل من الرجوع الى حال فيقوم بحكمه وانما يرضى بذلك للمرضى على حسب
 خطره وعدمه والمضمون الذي في فصيح عدم وجوب الارش هنا وهو مشكل وحكي عن بعض العامة الوجوب ودره وسيا في انه

انفق الخيرة والمال من الصفات في الجنس بخلاف الذهب بالمخبر فيكون رد هذا الحكم المذكور هذا البيلان صحح النماذج عادت وذلك كان محلا في صف
 الاوقاف والباقي وان ما كثر لو عاود الى الاسلام ولم يكن ردته فغيره يجزيه **قوله** وكذا لو اشترى هذا او سارقا فقتل او قطع في يد المشتري
 فيكون من ضمان البائع فظهر شيئا من حدوث ذلك في يد المشتري بعد انقضاء المحار ولا يكون صفقا على البائع ومن امسناوه الى سلب
 حدث عنه فيكون من ضمانه والخبر في هذا النظم ليس بشي لان كان ذلك مع علم المشتري بالحال فلا اشكال في انه لا يضمن شيئا على البائع
 لان علم المشتري بالعيب يسقط حيازه واستحقاقه الارش وان كان مع جهله بالحال فلا اشكال في الاستحقاق ثم ما الذي نسختم كلام
 هذا ان البائع يضمن العاقبة فهو مشكل لانه انما يضمن بالعيب لا بشي العيب خاصه وان حدث به هلاكه كالحق اشتره من غيره وهو
 جاهل بالمرض فان البائع لم يرض لها فيكون كانه يدع وما يجرد في يد المشتري والموت والقطع يجزى **قوله** ولو طلق الولي الذي في النفس
 او المحجبة في الطرف لزم الغاصب فلا الامتناع من قيمته ودية المحجبة لان الذي يستحق المحجبة عليه وليه انما هو الاصل لان الدية ان كان
 اطلاقا فكم وان كانت القيمة فان الجاني لا يجزي على اكثر من قيمته ولما تضمنه قولنا ان يجزى الارش بالغام بالغ ولا فرق في قدم ذلك للغاصب
 بين كون المحجبة عمدا او خطأ لان حدوث المحجبة من العبد بنفسه حدث في يد الغاصب منه ومنه ويجوز عليه السليم العبد المالك
 وذلك في المحل او ملكي وليس المحجبة عليه الا الدية وان تغلف برؤية الجاني فانه اذا بدلتها سقطت ثقل وامان العمل فانه اذا رضى المحجبة
 بالدية وجب على الغاصب بدلتها **قوله** لو لم يرض المحجبة عليها بالدية فغلب على الغاصب بدل الدية فغلب على العبد يحمل ذلك كما وجب
 عليه في قوله وان ردت على القيمة الا ان ظاهره في لزم الغاصب اطلاق الدية من ان لا يجزى بدل الا اقله لا تطلق علم ايجاب ان ارد
قوله فان فادرت حيازة العبد على قيمته ثم مات فعلى الغاصب قيمته تدفع الى السيد المالك فانه سلبا من المحجبة كمال عصبية **قوله**
 فاذا اخذها السيد على ثمنها ارش المحجبة فاذا اخذها الى من السيد فليس له الرجوع على الغاصب بقيمة اخرى لا مستحقة في الموضع
 او لاسبب في يده ضمنها ولا يمنع ان يكون المحجبة على قيمة الغاصب لان الجاني قد تغلف في يده وهو ضمنه عليه **قوله** ولو كان العبد
 ودية محجبة بالمستغرق ثم فسد الموضع فعليه ثمة ويعلق بها ارش المحجبة فاذا اخذها الى من السيد وجب قيمته اخرى على المستغرق ولا نه جيني
 وهو عين ضمنه لان رخصه كان ودية وجباية تحسبه على المالك لان العرض عدم الشريط من الموضع فالواجب على الموضع انما هو عرض
 فلهذا علم ان قوله فاذا اخذها الى من السيد ما اذا كان اخذ القيمة من يد المولى وما اخذها من يد الغاصب **قوله** ولو جنى في يد سيد
 بالمستغرق عيب ثم عصبه جنى اخرى بالسوق عيب ولم يحكم به الا لا يبيع بها لتعلق الجاني به من عدل وانه الخطا واذا بيع في الاولى ثم جنى به
 في الثانية لا تعلق حكم الاولى **قوله** ولو بيع المالك على الغاصب بما اخذه الثاني منها لان المحجبة وثقت في يده وكان المحجبة عليه
 او لان يا خذ دون الثاني لان الذي يا خذ المالك من الغاصب هو عرض ما اخذ المحجبة عليه فانيا فلا يعلق به حصة اذا بيع العبد
 في المحجبة بيمين المذكورين فثبت قيمته بيمين المحجبة عليه ما يفرج المالك على الغاصب بما اخذه الثاني من المحجبة عليها لان المحجبة
 الثانية مصونة عليه ولو عفا في يدها فما ذهب على المالك ليسها فضاة على الغاصب بخلاف الاصل لو توفى عنها في يد السيد
 فالمحجبة عليه الاولى ان يا خذ اي يا خذ ما رجوع به المالك على الغاصب وهو ما اخذ المحجبة الثاني وليس الثاني اخذها
 الاولى فلا رضى المحجبة عليه ولا معلق بقيمة العبد كالحال لان العرض ان المحجبة مستعينة وقد وجد باقي القيمة متعلق به حصة وما
 الثاني فلا رضى الذي يا خذ المالك من الغاصب هو عرض ما اخذ المحجبة عليها واما وصف القيمة المستحق له فلا معلق به من عرض
 لا استحالة متعلق حصة به من عرض والمصنف الاخر من القيمة ودفعت متعلق حق المحجبة عليه ولا يبره فكان القيمة من اوطا الامر مصداق النصف
 واما المحجبة على الاول فان حصة متعلق بتمام القيمة والمحجبة الثانية كونهما مصونة على الغاصب حكم المستعينة فينتهي بخلق حصة بالقيمة
 جميعا ثانيا ولا يمكن للمحجبة الاولى معنى ثمة على الغاصب لم يكن المالك الرجوع بما اخذ المحجبة عليه **قوله** فان مات في يد الغاصب
 فعليه ثمة بيمين بينهما يرجع المالك على الغاصب بنصف القيمة ويكون المحجبة عليه لان يا خذها واما وجوب القيمة بموتها فانه مصونة
 على الغاصب واما وجوب غيرها بنصف القيمة مر اخرى فلا ان المحجبة الثانية مصونة على الغاصب كونهما في يده وهو حصة لغيره بنصف
 القيمة مر اخرى فلا ان المحجبة الثانية مصونة على الغاصب كونهما في يده وهو حصة لغيره بنصف القيمة المحجبة عليه فانيا واخذ المحجبة عليه
 النصف يعرف وجهها سيق ولو ذهب المحجبة عليه فانيا ما وجبت المحجبة المالك نال الرجوع بالنصف بحال على الظن ولو ذهب الغاصب
 وليس بجعل سقوط الرجوع **قوله** ولو جنى على سيد فالضمان على الغاصب كما لا يجزي على اشكال فليتوا من انه مصونة عليه فضمنه كل

نقص كل عينه يد وجانبه على السيل من جيله لا سقفاً ولا انقفاً فاسوى السيل والاجيني **قوله** ان الاستحقاق الرجوع في الاجموت لا فضا
الحناية عليه ذوال الملك واصفاً لها اليها فاسلم العبد الى المالك لم يكن تسليمها تاماً بخلاف ما اذا كانت الحناية على المولى فانه اذا سلمه
اليه فقد مكنه صريحاً لا يمكن ولا ينظر لخصا صر بعد ذلك يكون ذلك باختياره ومباشرة وليس بشئ لا يثبت حتى لا ينقص امر الذي تركه
موجب الضرر على السيل والملازم بسبب حدث في يد الغاصب وهو مفضل للمالكين فيسحق الرجوع فيه وهو الاصح وهذا اذا كانت الحناية
عمداً او لكانت خطأ وقال شئ السيل على الغاصب لان الواجب حناية الخطا والمال وثبوت هنا يمنع ولا يثبت السيل على عيبه مال
ويثبت على الغاصب من ثبوته على العبد وقد سبق مثله الرجوع نعم لو نضفت حناية استنظا لله على السيل وثبت الرجوع فيه حتى ما ينقص
من ثبوت هذا العبد لارث الحناية ولا يخفى ان هذا المصيبة الحناية عمداً مستحق الغاصب ومشتقاً من جاحش ارض الحناية لا خلاف
اذا عرفت هذا فلو انشأ المالك العبد على الغاصب لكان الامر كما سبق من غير فرق وان عطف على مال ثبت المال على العبد وفداء العا
بالا لكان الامر من ارض الحناية وفيه العبد كالاجيني فانه المملوك وجهه ان المال ليس يثبت هذا اصالة من اول الامر ليس بغير ثبوته
لاستلزامه وجوب مال للسيل على عيبه وانما عطف عن حناية فانه مستحق على العبد مصنفه على الغاصب فلا يمنع ثبوته عوضاً الا ان
الخيار من ملك الى المجني عليه قوله ولو العبد فعلى كمال القيمة على داي ودره هذا هو الاصح لان عوض الفداء هو القيمة ولا ينقص
الاستحقاق على دفع العبد بخلاف المجاني كما بيناه سابقاً ولا يمنع من ذلك ان لا يكون له القيمة اذا سلمه لئلا يجمع بين العوض والعوض وقد عرفت
الفرق بين الغاصب والمجاني واخصاً المجاني بالثبوت بخلاف الغاصب بعض النسخ فعلى كمال القيمة ودره على داي وهو صواب
لان الخلاف انما هو الامر من معا **قوله** فان سقط ذلك العوض باق فلا شئ لا يثبت من به قيمة على اشكال القيمة لانه المشان ومشتا
الاشكال بالكرم فانه لا ينقص المالك من فلا ضمان ومن ان الشفعة يد الغاصب لانه كالتلف بالحناية يكون العبد واحداً وصفاته
ومضافه مصنفه عليه والمعضن المالك معروضه وهو الاصح ولا يخفى ان الاشكال هنا في اصل الامان فلو قلنا به كما هو الاصح فالو
كالقيمة مع دره على داي **قوله** وكذا لو نقص المولى العبد ولم ينقص القيمة اي لا شئ ولا يجمع فيه الاشكال لانه لا مفضل له من عاين
وبما انهم ينقص به القيمة فيجوز له ان ينقصه فبذلك لا قيمة له وهذا لا يخفى في سميح العبد والحناية وما لا ينقص من القيمة
سمانه انما شرطه في هذا الحد وما نقصه فغير **قوله** وكذا الاصح الا انه لو نقصت ولم ينقص بها القيمة لا شئ فيها وليس بمجدي بل الاصح
فيها الضمان لان لها مفعولاً وهو ثبوت في الاصل **قوله** ولو قلنا به لم ينقص على داي **قوله** الحناية بالتمثيل على خلاف الاصل
فيه على مولى النفس وقال الشيخ فان البراج ينقص بذلك بما ينقص الفلان على ان الانفاق يتمثل المولى بخير حال العبد او بغيره
المولى على الاول ينقص به هذا وعلى الثاني لا وهو بناءً ضعيف ورجوع الحكم الى جهة الراجح علم الانفاق **قوله** ولو ساء
بعد العيب الضعف زيادة السوء فخطع به فعدت الاولى رد العبد ومساوياً لو قطعت يد العبد بعد انقضاء القيمة
الى المصنف ففاده فيمنع القطع الى الاولى وهو نصف فيمنع الان رد العبد ونصف فيمنع الان وهي فداء القيمة الاولى لان ذلك مذهب
النفس والمقدريتها وهو نصف القيمة **قوله** ولو نقص الزائد ونصف الاصل او جينا الاكثر من مرعي المجمع ولا الزائد الى
نقص من قيمة العبد في الغرض المذكور يجمع الزائد ونصف الاصل بقطع يد كانه مبادى حادثة فادنى الما يوثق بقطع يد
فصاد بالقطع بيا دى حين نقص الزائد وهو ان نصف الاصل وهو محسن فان او جينا على الغاصب الحناية على المعصية
الامر من المفضل والارث لزم المجمع وهو فم وان او جينا المعدل خا صر وهو نصف القيمة لزم الزائد فقط وهذا ظاهر
انما لم يكن قطع يد العبد لكونه قد جنى على يد غيره عمداً فانه على هذا التقدير يوجب عند المصنف فيه احتمالاً لا يثبت في سبقت احدها
الارث كانهما مكان وعلى هذا الاحوال يلزم الغاصب المجمع ايضا فلا يستقيم قول المصنف ان الزائد اذ معناه وان لم يوجب الاكثر
لزم الزائد فقط وقد عرفت انما لا يوجب الاكثر ويلزم المجمع اذا او جينا الارث وينتفع هذا عن العباد اذا قوت قوله تعالى
فقطع يد مملوكه لان الصريح يوجب الالغاء فلا يندرج في العباد الصوره المذكورة الا ان قوله فيما بعد وان نقص الرجوع
فان او جينا الارث المجمع بناءً عليه لان ايجاب الارث على ما ذكره انما يوجب اذا جنى العبد يد الغاصب فقطع يد الحناية لانه لا يخفى
تفادى العبد به ذهب بسبب غير مصنون فوجب الارث لا او شها وان كان صغيراً وانما قلنا انه بناءً على لا شئ انما لا يخفى هذا
الحكم العباد **قوله** وان نقص الرجوع فان او جينا الارث لزم الرجوع لا المصنف الى مكان النفس المذكور هو يد القيمة

كان وقع منه الاصل ان عاصدا الى الاثم هو اليمين ان اوجبنا الارش كما ما كان وان لم يوجب الادش المضاف لانه المقدور والاكثر هذا
 لا يستقيم الا اذا كان القطع بجناية العبد للمعصية على الظن على الاحتمال كما علم غير مفر الامم كما هو ظن العباد ولا شك في مساوئها
 احداث مطلقا اذا قلنا في دفعه يد منبها للجهل محض صاير في الغاصب هو القاطع بان نفي المعلوم لان الجاني اذا وجب عليه
 العمد بجناية الغاصب بطريق اولي اما الكلام وجوب اكثر الامرين لا يستقيم هذا الحكم الا اذا كان القطع بجناية فقط فالعبارة غير
 والحكم غير معتبر وقد عرفت غير مفر انا فوجب اكثر الامرين في جميع هذه الصوفا **قوله** ولو عصب عدا فقط اخذ غير الجاني فيصحب
 خاصه ولا يرجع اليه احد الغاصب ان ائذ ان نقض اكثر من المضاف ولا يرجع على احد الصنفين فيرجع الى المعصوب من
 له نصيب كل منهما لكن الجاني لا يصح سوى بدل الجناية وهو الممدد بخلاف الغاصب فانه يصح اكثر الامرين ففرا والضمان بال
 الى وجوب الجناية على الجاني فان رجع عليه به لم يرجع به على احدنا ورجع على الغاصب ورجع الغاصب به عليه واما ان ائذ على
 فقد رجع حصوله فانه على الغاصب **قوله** ولو حصل زيادة استقر الضمان على الجاني لا استقر والجاني والغاصب وجوب
 تلك وثبات الاثبات فالقار عليه ويخبر الى الله في الرجوع على كل منهما **قوله** ولو عصب ثانيا ضا شحا ضمن النقص ثانيا في الوي
 والغالب بذلك المحجب لنقص القيمة **قوله** وكذا لو كان اخذت لم يجز على شكل ميتا من حصول النقص القيمة ذلك لانه المقتضى
 ومن تخيل ان القاتل لا يقتص ضللا صححنا تخري مجرى الصانع من المحنة وليس ثبتي فانه قد يعقد هذا صحيحا ويعلق غير
 محله فيحصل سبب نقصه **قوله** ولو نقصت الارض نزل النزاع كاد من البغض من على اشكال نيتا ومن ان ذلك في بعضها
 عليه فلا يعلق به ضمان سببه ومن فوات كل نفس محدثه في مضمون عليه وهو الاصح ولا ضافات بين تخريم ذرها عليه
 نقصا ولو اوجب عليه من اول الامر علم اثباته على مال الغير غير حق **قوله** ولو نقل الثراب دعه بعينه فان نفعه والمثالي عليه
 الارش ونسوية الخفران الثراب مثله فان قيل الارض هي فكيف يكون الثراب مثله فلنا الاستعاضة في ذلك فان الثراب من
 هو ثراب مثلي ان كانت الارض باعينا كونها ذراعا وشبانا ونحو ذلك فيمنع البائع اذا قلع الحجارة فغلبه التسوية دون الارش
 استطر الى هذه المسئلة هنا واما وجوب على التسوية هنا لا يجب عليه تسليم المبيع كاملا واما لم يجب عليه الارش لان الفعل
 فيه ما دون شرعا فلا يتغير للغير ضمان نعم تخير المشرع لكان جاهلا فان قيل هذا بعينه يقتضيان لا يجب عليه التسوية **قوله**
 ولو عصب ثرا ثله طمها الى ان ينهه المالك فيزيل ضمان الثردى واحتماله لو لم يره المالك من الضمان لم يبره لانه لم يجب ثم
 اخذنا بالدعوة به ويضعف بان المالك ان يوصي بحجر البركان كالمو حفره بانتهه عن الطم يضمن الى صاحبه **قوله** ولو ذهب نصف
 الزيت بالاعلى من مثل الزاهب وان لم ينقص القيمة لان نصف العين فذهب وهي مضمونة بالمثل خلا احياها بالقيمة **قوله**
 وكذا في اغلاص العيص على راي محصول النقص العين وقال الشيخ لا يضمن لان الذاهب احواء ما تضر لا قيمة لها فان الناقض
 اجزاء العيص ولهذا توجب بدل ونحو خلاف الزيت وكون الذاهب الدخا وما تضر فقط غير معلوم وقيل في نقص حشوش العين
 فيجب بدله وهو الاصح **قوله** يملكون ما لو انتفاخت كالوكان كما بان في حق ثم تجزله ذلك والذي يقتضيه النظر ان المجلد من الصفات
 ان كانت هو الاول كالكتاب والعالم والحيا طمعتي ثم يترك في لا يجبر ارس على الغاصب اذا لم يفت شيئا وان كان غير كذا كان
 سمي اقل ثم سمي لم يجز الثاني الاول لان الثاني مال مجزول للمالك والاول مال فاهب وكلام المصنف
 في الذنوة لا يخفى من اصطراب وطم ما هنا معصية من من ولو عادت الناقصة جبر وهو مشعر بانها لان العود اما يكون
 حصل للقاتل ينقص ولا يخفى ذلك الا في الذنوة بعد النسيان ولوم من العبد ثم عتبه فقد صرح في الذنوة وجوب دونه
 غير شيء فيكون هذه الصفة هو الاصل فظهر **قوله** وفي وجوب الدفع اشكال ائذ وجوب دفع حجر العيص اشكال او مثله الاشكال من
 من وجب للملك فان السلم لا يملك الخرمين بقاء ولا لو يبر لا مكان اداة التحليل وفي وجوب الدفع في الا ان يعلم من حال
 من عصب انه يتخذ للشرب لا يدفع مغاوت على الاثم والعدوان ولا تنفاد الاولين **قوله** فان اوجبناه فدا خلا في ذلك من
 المالك في وجوب رد المثل اشكال نيتا من انه اخذ الحيلولة بينه وبين ملكه وقد رآه بعو ملكه فيجوز له رد وجهه
 هذا ملك صخره لان العيص لما صار حرة نالها فيجب بدله والظاهر **الاول** ان الاجزاء هي عين ماله والمبايع من ملكته هي
 الخبز ومن ذلك فيكون الملك بعينه عاد وان حدث له صورة اخرى نعم لو عصب وجب الارش فان قلت علق هذا لو

[illegible]

يجوز معه العدول الى التيمم من الوضوء وجب التيمم ولا ما صرح به المذكور في قوله لو لم يأت المجدد او اذا شك في مكانه حيث المثل المسمى به وجوب
من الملك الى ما لا يملك وانما في ذلك من التوفيق **قوله** ولو دخل مضل في بيته او في داره فمعه وعصا او حجر او غيره وان نقصت عنها شيء
كل من الباب والمخرج لم يكن المجمع بين الاندفاع بفعله سواء كان الفضيل والدينار او غيره مما يكره الا ان لا يكون غاصبا للدينار والفضيل فان
صاحب الفضيل والدينار ارش الكثرة لانه لا يخلص ماله سواء كان مفعلا او يفعل غيره لانه لا بد ان لا يكون غاصبا للدينار والفضيل فان
الغاصب يجب عليه اعادة الملك الى مالكه وجميع مؤن ذلك **قوله** ولو نقصت قيمته الدنانير عن قيمة المحرم وامكن اخراجه بغيره هو كسر
لوجوب كتابه اخذ الصلوة من عند الغاصب وهذا اذا لم يكن في حيز الغاصب ولا العبدان يقال ان الدينار فضيل العلاج والاملاص
بغيره بطلان ليس الا بغيره بل السكنة بخلاف الجبر فيكون الدينار ذات مثبته ونقصت قيمته لو زاد ونقصت عن مثبته نفسها المحرم الجبر كرها
وضمان الارش **قوله** قال المذكور في قوله عصبته حتى دينار في قوله عصبته الغاصب او بغيره فمعه كسر لده على الغاصب
صمان المحرم وان كان كرها اكثر من واصل بغيره الواقع فيها ضمنه الغاصب ولم يكسبه **قوله** ولو دخلت دابة داسها في داره واجتث الى
الكفران كانت دابة الله عليه اذ فوطق حفظها ضمن لان فعلها ملغوب البتة اذ حال في فكر المهدر صوت الحيوان ويضمن القيمة
ان لم يكن كسور المهدر قيمة والا فالارش **قوله** وان لم يكن يده عليها فان قطع صاحب المهدر وان جعلها في الطريق مثلا كسر
ولا شيء له الا سنا وذلك ان يفسر فلا يفسر فيسبب شيئا **قوله** ولو انتفى التوفيق عنها كسر وضمن صاحب الدابة لان ذلك المصلحة
انما يكره القائل شيئا في النفس عن الاثلاف وانما يضمن صاحب الدابة لان ذلك مصلحة ان يخلص الدابة لا يكون الا بالكره فان مثل
ان يخلص الدابة لا يكون الا بالكره فان مثل يخلص الدابة لا يكون الا بالكره فان مثل يخلص الدابة لا يكون الا بالكره فان مثل
والقصد فيه كان الاثلاف في المحرم في الدابة ومثلها في جميع التفصيل من البطلان لانه يعقل بعض جوانبه يكونه في ذلك غير مفسوق
بل هو حاصل بالبيع وانما المفسوق **الفصل الاول** خلاص الحيوان وفيه ما فيه ولو فطره مع كسره المهدر ايضا وضمن صاحب الدابة
لان المصلحة كما لو لم يفرط في ذلك وفيه ما فيه من كسره المهدر ايضا وضمن صاحب الدابة لان ذلك مصلحة ان يخلص الدابة لا يكون الا بالكره فان مثل
قوله قال في الجبر في مسئلة ما اذا اقبل حيوان جوهرا ومصلحة القيد وماعنه قال هو عليه الضمان اما ان تلف على ولا اعترض شيئا
فذلك في ذلك وفيه ما فيه من كسره المهدر ايضا وضمن صاحب الدابة لان ذلك مصلحة ان يخلص الدابة لا يكون الا بالكره فان مثل
الغاصب فلا ضمان مع فعله والظن اني بعد الممان ويجوز هذا الاشكال السابق من ان لا يذوق الا لا يجوز ان يكون ما ليس للمالك
ولان العيون موجب للارش فاي دليل يدل على سقوط **قوله** السادس وطرفا للمريض لم يحرم عليه كل عرق سوى الرضوخ منه
نه ما لا يرد لا يخرج عن العصبه عن حكم الضمان كمن وضع الحريم كونه الرضوخا **قوله** فلو سقى الجار دابة جاهلين بالخرم فغلبه من
امثالها او عشرينها مع البكاد ووضعه مع الشئ ثمة على الخلاف فاقطع الغاصب الجارية المصقوفة فاما ان يكونا جاهلين بالخرم كما
لو كانا من بني العبداء الاسلام او عاقلين او لوطي عالما ونها وبالعكس ثم مع العلم اما ان يطاوعه او عكسه ومع الجهل
اما ان يخطي بغيره فمعه العبد فمعه صور الاولى اذا وطئها جاهلين بالخرم وجب مهر المثل لانه عوض ضعفه البضع وبه قال
الشيخ وابن دريس وقال بعض الاصحاب انه يجزى العشرة كانت بكرا او مصقوفة وكانت ثيبا للزواجر وبه ان ذلك مرددين اشترى جارية
ووطئها او كانت جاهلا دارا ودهما فاندرج نصف حشر قيمتها فلا يقاس عليه وان كانت بكرا فاما الملبى عليه ارضى البكاد وقيل ان
عشر قيمتها انما هو جاره احمائها وهذا هو الحق لانها الذان ارضاها المصم بقوله على الخلاف ثم ان الجارية لو كانت بكرا او مصقوفة
بالوطئ فمعه العبد فمعه صور الاولى اذا وطئها جاهلين بالخرم وجب مهر المثل لانه عوض ضعفه البضع وبه قال
احدها ما قبل واختيا والمصم في الحريم ويثنى اناء الدروس لان البكاد ملحق على تقدير وجوب للمهر العشرة الثاني لا واخا
المصم المذكور وهو حق ولا ان الوطئ استيقا لم يفتقر المصم فانه البكاد جناية فلا بد من حكم احداهما في الاخرى ولو حطنا في المثل
كفنا بكسر في ذلك لوطي البكر خلاف وطى التيب في الحنفية ذلك ملحق باعتبارها والوطئ باعتبارها فمعه هذا الجواب للكفارة شئ والله
هو ما يعتد به هو غناء المصم في كتاب الحدود والشيخ يقول انه مردى في عشرين والارش عنه نقصا القيمة كما في ابن ادريس فمعه نقصا
على ما مضى من ان الاجب على الغاصب الجناية التي لها معذرا واكثر الادبر تنجيب هذا اكثر من العذر والارش فيكون الاحتمالان فلهذا
عرف هذا هو المصم فمعه البكاد اكثر من الارش والعشر الا انه جاز على عدم دخول الارش البكاد في الواجب بالوطئ من مهر

والعشر وهو الاصل الثاني في الجواز والبيان على القاصب ويجوز ان اضمحل في اسر معادل العوليين السابقين وهم اولاد فلان الثاني
 فلان قابل بدخل ارض البكارة في الجواز على ما لم يعلم وعلى هذا الوجه لا ينفصل على واحد من العوليين ما على الدخول ولا ندخل هذا
 السبق لا ينظر المخرج هاوي حجب على البكر من حجب النكاح الى ارض البكارة وما على العدم فلا بد من وجوب الارش مع الواجب الواسع
 استقلالا فلا معنى لوجوب الاكثر فقط وفي ما اذا بنا فلان اللازم على هذا التقدير وجوب الاكثر من الارش والعشر ^{المثلث الاكثر}
 من الارش والعشر لان هذا انما يكون بناء على وجوب العشر ولو لم يكن كون الارش ازيد فيبقى ما اذا وجبنا مثل المثل ومنه في كون الارش اكثر
 لانفق العباد بجمع ما عرفت من انه لا فائلا بذلك وما اذا نشا فلان الارش انما يوجد عن الجناية تفعي الواسع بعرض وكلام الشارح الفاضل
 لا يكا ويحقق منه ما يفصل وكلام الشارح الاخر فاصد للاختلاف وجوب اكثر الامرين اقل بناء على ما علمناه في اول الياق
 ومع العقد جاحلين اكثر من الارش والعشر وهو المثل من الصور السابقة ذكرها ان يعقد القاصب على الجناية المعصية فيعقد
 ان كلامنا صحيح النكاح فيطأها في الجواز الواسع وهو المثل من الارش او ارضا فان كانت بكرا وجب مع ذلك اكثر الامرين من العشر وارض البكر
 الجناية بازالة البكارة وبناء على الاحتمال السابقين وجوب اكثر الامرين على القاصب ويجوز من المثل فقط بناء على الدخول
 فيجوز جوب مع العشر الارش على العوليين الاخيرين هذا هو الذي يظهر من عبارة الكتاب على هذا انفسا فله وهو المثل باق في عقد على
 الاكثر ونفهم الشارح السيل من العبارة ان الواجب اكثر الامور الثلاثة والظن ان وفلان الواجب بالعدم من المثل فكيف ينص وجوب
 العشر الارش لو كان اكثر من الجناية وعلى هذا فالراجح هو عدا هذا قوله وانفسا باصبعه وغيره في البكارة لان فلا جناية
 في وبنها اختلاف بالنسبة الى القاصب يجب اكثر الامرين على اخرها **قوله** فان وطأها مع ذلك لزمه الامران مع الانقضاء وما انما لزم
 الامران لسبب واحد واختلافه وعلى احوط منها من حين غضبها الى حين عودها يندرج في يوم سقط حيا الامن وذلك لان
 الشفوم ولحقن نفقته على المالك فيقوم كيانا وينعاه ولم الى الواسع ارض نفضان الامن بالولادة لو نفقت **قوله** ولو سقطت
 فاشكال في عدم العلم بجنايته من اجنبى لو سقط الولد ميتا الجناية جاز من القاصب واجنبى نفق وجوب شئ
 على القاصب شك ان يثاب من عدم العلم بالجناية الولد وجوب شئ من شئ وطأها لانه انما يقوم بعد سقوط حيا وهو قول الشيخ
 المصنف في امرانه من اجنبى لو سقطت بجنايته ميتا والفريق غير ظاهر فان عدم العلم بجنايته ثابت على كل من التقديرين والاصح
 انما ينفي ذلك ويدبر حين **قوله** احوط دفع بجنايته فالاقوى العان وجعل النفقة ان السقوط طعني الضرب يظهر ان الموت بسبب
 وبغيره اشك في المحقق فلا اثر للضرب وديما من في هذه **قوله** في الجاني لو كان اجنبيا الضرب على القاصب في حين حو
 وذلك مقتضى جناية من في القاصب لا سخطا في هذا التقدير وليس **قوله** لا نكاحا فان صال عدم الحيض مؤثرا لا على التقديرين
 والاصح الضان فان كان الجاني هو القاصب ضمن فيه حين حو منها **قوله** حين ومضى المالك والياق للاهام على كالجوحي الخ على
 وجوه الارث فاسقطت جيننا وان كان الجاني اجنبيا ضمن فيه حين حو وعلى القاصب فيه حين وجوب كما ذكر للمع ولو
 في الجاني اجنبى **قوله** ولو كانا عاقلين بالخير من انهما فالحق الى المهر والولد والارث بالولادة والارث على القاصب الجاني
 الصور التي يثبت فيها ما انما كانا عاقلين بالخير من انهما فالحق الى المهر والولد والارث بالولادة والارث على القاصب الجاني
 المانع وهو كطأها **قوله** لانه غاءها وهو من الارث على القاصب لكونه نكاحا بالنسبة الى الواسع بالولادة والارث على القاصب
 المحذوكون في **قوله** ولو طأها عند حداثه عوض الواسع اشكال في بناء من الذي عن من السبي ومن كونه حقا للمالك هذه من الصور
 السابقة ايضا هي اقاطا وعندها كانا عاقلين بالخير من انهما فالحق الى المهر والولد والارث بالولادة والارث على القاصب الجاني
 من التي عن السبي فان البني عن من عند وهو شال صورة النزاع ومن انما مال لغيرها ونفسها حوله فلا يؤثر رضاها في سقوط
 حضر التي محو على الخوف ويصعب بان التي المنقول على طلاق لا يجوز حمله على زحامي الابدليل وهو من البضع فيرثه ابنة العبد قال
 يثبت الاحتمال في الشارح وليس البضع كما اثر المانع فان المحل هو عوض جوطها اعلمهم لم يصح ولم يثبت شيئا الا مع العقد بخلاف
 سائر المانع فلا يخفى ما ليس من على وجه من هذا القوي **قوله** ما لو كانت بكرا **قوله** البكارة اتمى صورة كمنها على الميراث ان اذالة
 البكارة حسابا على اجنبى منها وليس كالمولى والابن والولد فان ما في يد القاصب غنمه وان وصغ صياقا لا شك ان فعل ما
 لا يلحق الولد كونه ولدنا مكنون وقا المولى لانه نكاحا مملوكا وهو ضمن على القاصب فان وصغ صياقا لا شك ان فعل ما كالميراث

فكذلك المشرع من الغالبية جميع بالملازمة دخل على حجب من المثل ان تغيره فيكون لو كان المشتري قبل من المثل ينبغي ان يرجع بالانذار الخلف
العرفه فيرد على العيان في الذكوة كاهنا وان كان خلو كلامه والاعلى ما قلناه حيث قال القاضي في هذه المسائل ان ينظر فيما عزم من
مذهب يد على الغاصب من قبل ان شرع فيه على ان تضمنه لم يرجع به وان شرع على ان لا تضمنه فان لم يثبت ما يقابل رجوعه وان
استوفاه فقولان **لشأنه يقدر قوله** وفيه وجوب المشرى بهيمة المنفعة استوفاهما خلاف قد سبق بعض المسائل التي حكم بها بالرجوع مع
انها من هذا القبيل كالوعد وحكاية الخلاف لا تتأخر في جنسها باحد الطرفين وكذا القواعد باقية المنافع كالسكنى والذلة والتمتع المجرى
الا الذي كان في وقت البيع والولد والدين والصون **كل قوله** ولو بين فقله بناءه فالأول في الرجوع بارش النفس او لو بين المشرى به
البيع المعصوم بها هلا بالعقب فقله المالك بناءه فالأول في الرجوع بارش بعض البناء ونقص الالات ان نقصت بالرفع
لان دخل على انتقال البيع اليه وجاز الضرفات له من بناء وغيره مما كان من مال ذلك فهو مستل في عود البائع اياه **والقول**
يرجع على من عزم والقائم من ماله هو نقص البناء والالات الاجرة العال لا نه عوض عنه ويحتمل ان لا يرجع للمالك فقله
والباقي لم يصر به والاصح الاول للمعروف **قوله** ولو بين فقله احتمل الرجوع لان العقد لا يوجد ضمان الاجزاء وتحمل الاجرة
الجلد بعد ما اى لو بين فقله من المشرى من الغاصب هلا فقله المالك الارش احتمل ان لا يرجع على الغاصب بما عزمه ارشاً
لان دخل على ان المصون عليه هو الجدة دون الاجرة لعدم مقابلتها بالتمتع اما المقابل به هو المجرى فقله لو بين فقله في يد المبيع
قبل القبض لم يكن للمشرى المطالبة بالارش عند جماعه بل امان **وقوله** او يفتيه ولو مضى الاجزاء المبيع لكان له ان يرجع بمضط
القائم من التمن وقد سبق في كتاب البيع ان الاصح خلاف هذا ويحتمل عدم الرجوع وهو الاخرى لضمان الاجزاء وانما مقابلتها بالتمتع
التمتع ولهذا اقول في المسئلة المذكورة المشرى المطالبة بالارش فقله لو كان الارش الذي عزمه المالك للمشرى في مسئلة الكتاب
معتبر مضط فقله الحيز من التمن فلا جميع له به وان زاد فالاصح رجوعه بالارش كقوله الجدة **قوله** ونقصان الولادة لا ينجم بالولد الاثر
في اثاره من غير عزمه في التمن فقله **قوله** ولو عزمه في التمن فقله **قوله** ولو عزمه في التمن فقله **قوله** ولو عزمه في التمن فقله
لان الولد لهاها والقلم هذا حكم جمع عليه وان ورد عليه ان الولد مني التمن فلا يكره ويوجب الفرض بهن وبهين الحيز اذا فتمت في عرض
الغير **قوله** وعليه الاثر على راي وقال الشيخ الاجرة للمني من حسب الحمل وهو ضعيف لانها منقضة بمضط وتحمل والتمني امان
بيع حائز او على الكراهة والارش لو نقص الضراب ولا يدخل الاجرة والارش فلو هزلت الدابة في من الارش لان كل واحد منهما
في مقابلته شيء غير الآخر ويجوز الاحتمال السابق من اول الباب من وجوب اكثر الامر لو كان النفس سبب الاستعمال **قوله** وان
النقص بغير سبب الاستعمال هو صلي على من يبيع على ما ينبغي لان حصان يكون الفرض الاخر والاخرى ما اذا كان النفس بالاستعمال
لاحتمال التداخل وان كان ضعيفاً خلاف ما اذا لم يكن بالاستعمال فانه لا يدخل وجه واحد **قوله** ولا يملك المشرى ما يفيضه البيع
القاسم هذه مذكورة استطراداً وقد سبق في البيع بعض حكم البيع فاستدل **قوله** ويقدر بهما فيجوز من منافع الاوصياء او من جماع
حمل البائع او علم مع الاستيفاء وبذلك على اشكال الادب في ان البيع القاسم مصون لان كل عقد يعين فمأسدة وذلك لانه
انما دخل على تلك العينة مقابل التمن فاذا كان العقد غير مملك وجب لكل من العوضين اما المالك فلو غنجد وجب بدله من المثل
والقيمة لا منافع فوات العيون وما جعلت في مقابلته فان قبل مذ كان الواجب ان يكون المصفون ما قابل التمن دون ان يكون لانه
يعز مقابلته على تقدير الصحة والصمان بالقاسم على نحو الصمان بالصحة فلما كان المجرى في مقابلته المجرى وقامت المقابلته بغير
العقد كان كل منهما مصوناً بجميع اجزائه فظهر في مقتضى المقابلته وليس هذا كافياً لصكونه عاداً وهو مؤخر ما شئت الاحوال فلا
البائع هذا اذا ظهر هذا فلا فساد في كون المخرجة المبيع عيناً كالولد او متغير كسكنى الدار ولا في كون البائع عالماً بالفساد
او جاهلاً بالابتن ان يثبت المشرى فاستدل المنفعة وعدمه على اشكال بعض الصور وهو اذا علم البائع بفساد البيع ولم يثبت
المشرى بالمنفعة ونسب الاشكال لمن ان الاصل عضون فكذلك الفرض ولعموم على اليد ما اخذت حتى تؤدى ولا تانما قبضتها الصلحة
فقد ان المصلحة البائع والان اثبات يده بغير استحقاق ولان الاستحقاق انما هو على تقدير صحة البيع وهو متغير ومن ان علم
المالك بفساد البيع وعدم المطالبة دليل على فساد بكون العينة يملك المشرى ويضعف بان السكون اعم من الوضو ويلزم مثله في
اصل البيع لو علم الفساد على ما يظهر من كلام خارج القاصد فالاشكال في المنافع التي لم يثبتها المشرى من علم البائع بالفساد ولا

ومثلها الاشكال من ذكر من انما لم يقض بالبيع الفاسد فلا بالعيب وحط الصان منها مستوع ثم رجع الثاني بان مال الغير تجرد في يده بغير
 فعلها فكانه كالشئ بطر الربح قوله من التثنية على ان وضع المشتري يده على الاصل والمنازع با حياضه على انه لا يقيم وما ذكره
 والقول بالصان الاخر من قوله قوله وما كان يادع فيمنع له يادع صفته فيمنع من موقوف على ما قبله وجعل الصان يتجنب الاصل
 لكونه خيرا او في حكم الخيرة كالسمن قوله الضعف فان تلف في يده حتى العين بطلت من حيث العيب الى حين التلف ان لم يكن مثليا
 الاصح انه يضمن فيمنع حين التلف قوله وما سبق ما يصلح بياننا له قوله ولو اشترى من الغاصب مالما استغدا لملك العين لم يكن له
 الرجوع بل يضمن ولو قيل يرجع مع وجود عين المشتري كان حصة اى لو اشترى من الغاصب العين المعصومة عالما بالعيب فلهذه
 من ثمة احكام السابقة فان السابق هو نكر احكام الحاربه وبعضهم والاصح ان عين المشتري مع وجودها يرجع لها مع تلفها
 بحمل الرجوع لان المصنف نقل فيه الاجماع في النكوة قوله ومع الحمل على الغاصب انما يستقر على الغاصب مع الحمل فان ادعى
 على الثمن فعلا والحق انه على المشتري ويرجع بالثمن فيلزم رجوع المشتري الجاهل على الغاصب بما يغيره من الدين مقابلته نفع كما
 لتفقد العادة وقيمة الولد ولو عزم المالك لان قوله ذلك كله بغيره وفي الحقيقة لا يميز بين هذه الاصول وما سبق بياننا ان القلع
قوله وقد جزم بما حصل نفع في مقابلته ككفى العاد وثمره الشجرة وقيمة الدين نظريتها من ضعف المباشرة بالعود ومن اودع
 الباشرا لاجل رجوعه بذلك لان المباشرة ضعيفة بالعود وانسب ما في قوله لو اشترى جاعلة وضع اليد على شئ واحد وقصر في
 فيه جاعلا وان كل واحد من ما يقتضيه القسط قوله ولو دعى الارض المعصومة بغيرها فلما ملك القلع جاعلا وان من اياها
 روى من انه ليس بظاهر حتى قوله ولا يملك المالك بل هو للغاصب وكذا الثاوي قال ابن الجوزي انه يملكه بغيره على حديث لا يعلم
 صحته قوله وعلى اوجه الارض ومن الثمرة الارض ان نفقت بذلك قوله ولو قيل لصاحب الغرس قيمة الارض او بالعكس لم يجب المبيع
 اذ لا يخرج احد على بيع ماله وانه حاشي شئنا الشبهة اصوره ونسبها لغيره في المسئلة المتقدمة وهي قوله ولو اطلب احد من الخ نانه
 المختلف بجواب المالك للغاصب فكم كلام المختلف في مسئلة الصنع بثبوت ذلك الغرس حيث يجب من كل ان الشئ يوجب قبول قيمة
 الغرس على الشئ هنا ومقتضى كلامه بعد ذلك في مسئلة الزرع العدم ويمكن حمل كلام المختلف الثاني على ان مال المالك بالبيع
 بالقيمة الان في الزمان عين مال الغاصب فلا ينقل منه الا بوضاه بانه ذلك والحاصل ان ذلك قوله فعله يهبط بذلك المالك بالقيمة اذا
 اراد هو في قوله الثاني من قوله كاسي قوله ولو قيل لو خيف سقوط حائط اسند بجذعه الغرس والعول المشيخة ويضعف بان الضرف في
 ملك الغير يراى لا يجوز والمخاض ان حين يترك اسناده ضربه على نفس حجرته ويخو ذلك جاز اسناده يجوز ان لا مال الغير المختلط
 العوض ويلوح من تغليب الشئ اذ هذه الغرض حيث قال ان مرعاة المصالح الكلية اولى من الجزئية مع التعاضد وهذا حيث لا يكتفى بنفسه
 ويجوز المعاملة بغيره قوله ولو نقل المعصوب بغيره وان استوعب اجوده اصغاف فيمنع لانه هاد متيقلا يجب عليه الرد بكل حال قوله
 ولو لم يملك الاجرة لم يجب المبيع لان حقه هو الرد دون الاجرة قوله على من يملك الارض فباز منها ولا من معصومة ان يرد الارض بغيره
 لان الصنف الحارثي للمالك اذ هي زيادة في ماله وان كان بسبب الغاصب كالسمن وصاغته الشرف قوله ولو كانت الاثلاث للغاصب
 اجرة الارض حتى بان لان البناء للغاصب وان كان عدوا ناكى على ما تقدم من ان زيادة الصنف في ملك المالك بفعل الغاصب المالك لا يجب
 ان يكون للمالك حصة الارض من اجرة المجمع بعد القسط على الارض والبناء لان المبيتر الاجماع مقتضى زيادة انتفاع بالارض فزول
 اجرتها به للعدو بسى فيما يوضع الثوب فاذت القيمة ان الزيادة تفسط عليها وهي مبينة ما ذكرنا هي هنا قوله ولو عيب دار فقصها
 فغلب الارش ولعمري دارا حين تقضيها اجرة مهددة من حين تقضيها الى حين ردها لان النقص اخ جاعل كونها مبينة وفي علم ما مضى
 منها وقيمة ما لا رث فلم يبق له منقصة ليشتمل اجرتها ويزول في الذكر في لزوم اجرة مثله الى حين العيب ويشكل بان العيب انما
 يضمن به لا اجرة منقصة كما جعلنا ما في ويمكن الفرق بان العبد اذا مات لا احد يقطع عنه ضمانا باجوده فاحدهم الدلائل الاصل
 ردها على مالكها مهددة قوله اما لو بناها بالهنا فعليه اجرة عشرين من حين النقص الى حين البناء وذا جوتها دارا قبل ذلك قوله ويجوز لغير الغاصب
 النقص بعد البناء فلم يوارى اسم الاشارة والعمد على امر واحد وعبر ذلك ان البناء بالهنا لا يملك المالك قوله ويجوز لغير الغاصب
 وعلى الحالة الثانية في الارض المعصومة ولا الدفن فيها الا يجوز جرد العيب بغير الغاصب وكذا الغاصب بطريق الكلا والتاسي في
 الارض المعصومة وان فرض اسفاره جواز من شاهد حال الارض باعينا والعرف المستقر ان شاهد الحال صغير لا يعمل عليه بعد

الغصب عدم الرضا وكذا القرض النفع وغيره من الصفات **قوله** ولو ذهب الغاصب فأنفقها المذهب وجع المال على المذهب يعني العيين والاصحاح له الرجوع على الغاصب لغيره وقد سبق هذه المسئلة بعينها **قوله** ولو أجزأ بال المعصوم فإن اشترى بالعين فأي مال المالك أجازاذا البيع وليس الكل من البايع والغاصب المضر في العين لا يمكن إجازة المالك عضو صاعلي المخل بالاجازة كاشقة **قوله** وإن اشترى الزمة فلغا صلاته التمسح أم على غيره وقد المدفوع ويجوز على المالك إرادته ولو لم يكن عليه شرط كان للمالك إيجازها وإجازة ما يرد منها من ما يرد وعلى الغاصب السعي في تحصيل ما ذهب على يده من الصفات وقد سبق البيع والمالك يبيع العفوق مدعاية مصلحة **قوله** فإن صادف به فالبيع للمالك وعلى الغاصب إرجاء المالك العامل لجاهل إحقاقه المثل لفساد المضارب وكونه فخرها ولو أضر نافع العبد بعضه فاحر فكذلك المشتري اعظم البايع الأكثر من الثمن والقيمة للمالك إذا كان به المشتري لم ينفذ إرادته في حقه بالبيع حقه ففسخ غير المظلم المصروف بما قيل على أن يكون هذا فربا يستأثر به غير إقراره بالعصية فإن المستعير لا يرد به أكثر الأجر من هذا صحيح إلا أنه خرج من المسئلة والاصح أنه لا الثمن إن أجازها إلا الفينة **قوله** ثم إن كان قد مضى الثمن لم يكن مطلقا لغيره وان لم يكن منضمه فليس عليه بالفضل إلا من من القيمة والثمن أي هذا حال المظفر بالسيرة إلى المالك المعطاة فاما ما بالسنن ^{التي} فإن كان قد مضى الثمن فليس المشتري مطالبة على حال إلا أنه لم يصدف على إقراره فيمنع ففسخ البيع صحيح والثمن مضمون البايع المظفر له فليس له وتجب على فليس المطالبة به ثم البايع نظر فيما بينه وبين المدين ففعل ما يعلم أنه الحق فلو كان إقراره بالعصية مطابقة الواقع ولم يجر المالك البيع وبعض الثمن دون الإياد على القيمة على المشتري ولم يجر لاي على المشتري مع ما حال وإن لم يكن منضمه فليس عليه بالفضل إلا من من القيمة والثمن لأن كان كافيا فليس إلا القيمة لأن البيع بمنفعة إقراره غير صحيح وغيره فلو كان المظفر له أجازاذا البيع لكان البيع صحيحا باتفاق الكل فالمسحوق لثمن كافيا ما كان وإن كان أكثر من القيمة وإن كان الثمن أقل فليس إلا القيمة سواء أجازاذا المظفر له أم لا لأنه لا ينفذ إرادته يكون المالك الآخر على المشتري فلا يظفر به الأقل إلا من من الثمن أقل فهو المسحوق ظاهر وإن كان كافيا القيمة أقل فباعتها البايع لا يفسخ سؤا فليس له المطالبة بالثمن لكن المشتري أن علم الحال اعتد ما منضمه الحال يجب الواقع فعلى هذا يجب أن يقال هكذا على أنه بعد من بعض الثمن إمامان غير المظفر له البيع أم لا فإن جازاذا السحق الثمن لا قال أقل من الثمن والقيمة وهذا هو الاصح وما ذكره المصنف لا يستقيم **قوله** فإن كان العبد لغيره ففسخ أو غيره وجب رده على مالكه واسترجع ما دفعه لو أخذ منه إقرارا بالساقى وما دفعه كان له على إقراره فيميز الأحكام السابقة **قوله** ولو كان إقراره في يد حبيته الفسخ البيع لأنه ملك ففسخ فيقبل إقراره بما فسخه كالحيا والمشرط ونحوه وإنما كان حكمه بالانقضاء لوجوب فسخه وإقراره حيث يمكن وهو يمكن على هذا التقدير فلو كان منضمه الفسخ كالمبيع ذوا الحيا وذوا علق **قوله** ولو أجزأ من المشتري خاصه لو رده العبد إلى المظفر لم يفسخ الثمن إلى ما رده إلا أنه يفسخ حقه لأنه حق البايع إذا لم يصدف **قوله** ولو أجزأ من المشتري العبد لم يفسخ إقرارها عليه أي لو مضى وقت البايع المشتري جعل إقراره المشتري العبد على كون العبد معصوما لم يكن إقرارها نافذا عليه لأن العتق حقه بل يثبت العزم على كل منها وجوز على المشتري إذا كان عالما **قوله** وكذا لو باع على ثالث أي لو باع المشتري العبد على ثالث ثم مضى على كونه معصوما لا ينفذ إقرارها عليه لأنه إقراره في حق الغير **قوله** ولو صدقها العبد فالانقضاء المبيى وبجره فربا المخل له فإذا حصل على فساد العتق قبل والتم يقبل إقراره لغيره فلو كان هو الحرة ولا تخ من قوة **قوله** ويجوز عدمه لأن العتق حق الله نعم كالمثلث العبد والسيد على الحق وسيد عدلان بالعنق حيث كان العتق حق الله نعم لم ينفذ إقراره العبد بما يتا فيه ويشكل عما قلناه أولا وبما كان العتق لأن العبد السيد المثال تنقذ على الرضا والشاهدان لم ينفذوا بل شهدا بإقراره وهو طرق العتق فحاشا الشبهة مدعيه فلو كان المخل جنبا فانه منقذ على وقوع العتق وإن وقع فاسدا المثال لو لم يفسخ العتق ووقع العتق وهو فاسد لكان كالمسئلة الأولى مما يبعد القول بعدم الفعول لأنه على هذا التقدير لا يفسد وبول المالك في وقوع العتق على وجه فاسد صدقة العبد إلا بالبينه بخلاف سائر العتق على أن حق الله نعم في الإعتاق تابع لوقوعه صحيحا ومشاء العقد والإيقاع اعلم بل لا بد فلو لم يثبت عليه بصله من انقضاء الزجر بصدقه والنزج من لأن امره نعم في ذلك حتى كان الفروج أملا حيا جازا من غيرها **قوله** في التمسح لو اختلفت تلك المعصية فدم قول الغاصب مع بيمانه لا يفسد ولا يبرئ ولا يبرئ من الغاصب قد يكون صادقا في دعواه التمسح بحسب الواقع ولا يبرئ إلا من مقدم قوله بيمانه لم يكن الاحيل أحضار العين فليمن أن يخلد حيسر ولا يجلد حتى تجاوا الأثر معلوم

فان قيل المالك يدين ببقا العين فانه جلي على اصر على ثقلها يلزم ما ذكره منها قلت هذا محكي عن الفريسيين
 البقاء وهذا محكي عنه هناك فيجوز مع الضرب والاها نزل شيئا عنده **قول** فاذا حلف طول بالبدل وان كاذب بائنه في علم
 الطالب العجز بالحلف ووجه الشافعي لا يطالب بالبدل لان المالك لا يدين بالعين بل بالبدل ما ذكره المصنف بجمله
 الوكيلين وما في خبرها اشار الى جوابه فان البدل يسحق عند العجز عن العين للحيلولة وان قطع ببقا العين فاذا ثبت باليمين
 ملكها فالعجز اظهر يسحق البدل **قول** وكذا لو نذر في القيمة على راي مقدم قول الغاصب بيمينه لانه منكر الزائد وقال الشيخ في
 النهاية يقدم قول المالك **قول** ما لم يدع ما يعلم كذبه كالدم في قيمة العبدى فلا يسمع قوله ع بيمينه فهل يقدم قول المالك بيمينه
 مع الانقضاء والوثوق بالغاصب مع ظهور كذبه كمن دعواه فيعلم انقضاءه لم يطالب بما يكون محملا لم احد مضر كالمجد
 مضر بها باحدا **قول** وكذا لو ادعى المالك صفة في يد غيره القيمة كعلم صفة او نذر في الثوب على العبد او الخاتم الذي اصير فكذا
 يقدم قول الغاصب بيمينه في ذلك لان الاصل عدم الصفة والثوب والخاتم في يد الغاصب لانه العبد يده ولهذا فيضمن وصفا فغير
 ولو اختلفا في تقديم الصفة لكثرة الادعى وكل واحد علم ان في بعض النسخ الكتاب كعلم صفة وهو صواب **قول** ما لو ادعى الغاصب
 عيبا ينقص به القيمة كالعين يدادعى رد العبد فيلزم ثبوته والمالك دعوى رد العصب ودد يمينه او مثله قدم قول المالك
 مع اليمين لما كان الاصل في العبد السلامة كانت دعوى العيب بخلافها الاصل مؤثر على اليدين ومع علمها فالقول قوله من يفتنه بيمينه
 وهذا صحيح عن الزردان يقال في قول المصنف المسمي الثاني ففي تقديم احد الاصلين نظر الى المحرم ولو ادعى الغاصب رد العبد نيل
 مؤثر والمالك دعوى فالاصح عدم التقديم ولا اصل دعوى القضاء استحقاقا للمالك وهما التسليم فيقدم قول المالك باليمين وقوله
 ما لو ادعى مع الاصل والبدل **قول** ولو اختلفا في زيادة المعصوب في مرقها فادعى المالك الزيادة قبل الثلث دعوى سببا في
 جوابه قوله اخذ قدم قول الغاصب ولو اختلفا بعد انقضاءها على انقضاء ثمة المعصوب باعينا والسوف توثق الزيادة اى لو اختلفا
 في وقت حصول هذه الزيادة فادعى المالك الزيادة قبل الثلث فانكر الغاصب ذلك قدم قول الغاصب بيمينه لانه منكره وحاشي تخنا
 الشبهة ان هذا انما يثبت عند من قال بثمان اهل القيمة اما من قال بثمان فليس الثلث كالمصنف المختلف فانه يقطع هذا الفرع وفيه
 نظر لان زيادة القيمة قبل الثلث صاغة على ما اذا ثبتت الزيادة احيى الثلث فلا يثبت ما ذكره **قول** لو ادعى المالك تجرد العيب
 المشاهد يد الغاصب سبغا على اشكال هذا معطوف على ما قبله وسببا في جوابه ايضا لو ادعى المالك ان العيب موجودا المشاهد
 مخبر في يد الغاصب ينطق بخبره وادعى الغاصب سبغا فالقول قول الغاصب على اشكال بقاء من وجوب العيب يد الغاصب
 والاصح عدم التقديم كان القول قول المالك ومن ان الغاصب حاد مدي عليه زيادة القيمة هو ويكرها فالقول قوله وهذا
 قول الشيخ وكوفي بين هذه وبين ما اذا كان الاختلاف بعد موت العبد وهو السابق في قول المصنف ما لو ادعى الغاصب عيبا
 ينقص القيمة التي فانه اعترف بتقديم قول المالك في هذه بان الاصل في العبد السلامة حتى يعرف العيب بخلاف ما اذا كان حيا فان
 العود بوجوده مشاهدا لظن انه لم يزل والاصح عدم الفرق بين المثلين فيقدم قول المالك وهو تخنا وابن ادريس في
 ما سبق وعصية حمرا او ادعى المالك ثمنه عند الغاصب وانكر الغاصب اذا عصيه حمرا غم طارا الثلث فادعى المالك ثمنه
 الغاصب قبل الثلث وانكر الغاصب ذلك قدم قوله بيمينه لان الاصل براءه ذمته وسقطها ان يوقف على الشوق والاصل عدم التخلل
 قبل الثلث ايضا وكان علم القيمة ان يقول ما تخلفها بالثابت واعلم ان هذا انما يكون في النهر المحرر لانه اذا تخللت في يد الغاصب
 يكون للمالك كما سبق ما عيها فان الغاصب يكون للمالك كما سبق ما عيها فان الغاصب يملكها بخلافها عنده كما سبق محكي
 الملك بده ولا اولوية وندم حجة التدركه بذلك فقال ولو عصيه حمرا محررة النحر فادعى المالك ثمنه فادعى المالك ثمنه
 ولو باع الغاصب شيئا او هبته ثم انتقل اليه شبيب صحيح فقال للمشتري بيمينه ما لا املك انا فام بيمينه فالأثر بان انتقل على حفظ
 البيع ولم يضمن المالكه سمعت بيمينه والام لا كان يقول بيمينه ملكي او قبضت ثمن ملكي انا باع الغاصب شيئا او هبته ثم
 اليه شبيب صحيح كالارث والشرع ولم يكن المشتري عالما بالكون غلبا للمشتري بيمينه ما لا املك فابيع فاسد فام بيمينه فقال للمشتري بيمينه
 صحيح فهو لا على ظم الحال من انه مالك فهل تشيع هذه الدعوى واليمين ام زودنا فانها ما دل عليه البيع والخبير من كونه مالكا الاثر ب
 عند المصنف التفصيل بان ان يكون فلا تنظر على لفظ البيع ولم يضمن اليه ما يدل على كونه مالكا او لاقه الا لا تشيع دعواه وبغيره لا تنقضاء

الثاني ان البيع بحره لا يقتضي الملكية اذ هو اسم من بيع الفضولي وغيره والعالم لا يقتضي فردا مخصوصا فلا يميز دعوى عدم الملكية وقت
 البيع فلا شائع المبيع في الثاني وهو عالم يقتضيه بل يضمن ما يدل على كونه مالكا كان فيقول العقدان بعد بيعك ملكا وفيقول من
 ثم ملكي وبقتضيه اي المشتري ملكي فانه هذه الصود كلها ونحوها لا شائع دعواه ولا يميزه كذلك بيناها وبشكل الاول بان القيد
 في المصف لولا في مصفا مضط الى مصف حلا للفظ البيع على التمام الاول ولو كان عام لكان المصف من الاعلى الاسلحة وقدره في حكم
 البيع الا ان يقال لما كان مالكا للمصف وانتم والغالب ان الشخص ملك نفسه لا ملك الغير كان ذلك طريقه على اذارة ملكه وذلك
 منصف هنا وعلى كل حال منفصل المصفا ليس بذلك العبد واعلم اننا اوردنا على العلم فيما اذا صرح مع البيع بكونه مالكا فهل يجب اطلاق
 على غيره بينه وبين المبيع في نظيره ما صرح فيه بالوجوب **قول** الفصل الثاني في الشفعة وهو استحقاق الشريك في اشراج حصصه شريك
 المتعلق بعتد بالبيع الشفعة الماخوذة من ذلك شفع كذا بكونه اذا جعلته شفعا باني ذوجا كان لكل واحد من الوترين بقوى
 بالاخوة الشفعة عرفها المسمى بانها استحقاق الشريك في اشراج حصصه شريك الشفعة عن البيع وهذا صافي على استحقاقه اشراج
 حصصه بل يعمر اياها ثم ان الحصة لا يعلم اى حصصه او اى شريك لا يبيع اى شريك يراى به وعرفنا ايضا بانها حق ملكية هي
 ثبت للشريك القديم على الحادث فيما لا ينقل عادة مع فارد واحضرنا بذلك العمري من الملكية بالبيع ونحوه ويكونها للشريك القديم
 على الحادث عن تلك الاطمان في الحصة وان كان يحضره الشريك اذا رعت الضرر اليه بالان التمسيد بالهدم والحادث بقتضيه انما هو
 وخلافة ذلك وهو مضمون الحصة واحضرنا بما لا ينقل عادة من المنقولات وادرجه في العادة في الدواب والاشياء ويكونه مستقلا
 عن نحو الوتر في الاطمان في الارض **قول** فليست بما لا يثبت حيا والمجلس والشايعي فلا ان في ثبوت خيار المجلس الشفعة وذلك
 بان يثبت فعل ما اخذ بالشفعة او ينزل بعد ما اخذ ما دام في المجلس وعلمه بان ذلك معا وقد كان في الحصة هاهنا وخيار المجلس
 كالباع ولا نهنا اشترى شي بالبيع صاحبنا جميعهم على خلافه والنصوص ما دللت على ثبوت خيار المجلس البيع والشفعة وليس بجواب
 الظن ان لا يثبت خيار الشفعة لعدم الدليل ولا ذلك يقتضي اثبات زيادة وسلطنة على المشتري اذ لا عقد ليشترى ما فيه ذلك وليس هناك
 لا اخذ الشفع وسيما انشتم ما يدل على ثبوت خيار العيب وهل ثبت خيار العيب بشرطه فمما لا يميز دفع الضرر
 المنفي ولا ندري اى نصير الى الضرر بان يبيع باصفاة الفئدة الا يقلع الشفع المجاهل **قول** ومنه نصول الاول الحل وهو كلف عفا
 ثابت مشترك بين اثنين ذابل للمصنفه العقدان في الاثر العقدان بالفتح المصنفه والحل والارض ونحو ذلك **قول** فلا يثبت في
 المصنف لا على اى هذا هو المشهور وقال ابن الشهيد والسيد وابن البراج وابن ادريس بنووها في كل شئ من المبيعات والمنقولات
 وغيرها نحو لا على اى بنووا في المصنف ونحوها بما لا ينهض حجة ولا يصح عدم الثبوت في غير المنقول متصا وانما عفاة الاصل
 على موضع الوفاق والرواية الصحيحة ان لا يقلع الشفعة في الحيوان فيبقى في غيره من المنقولات لعدم الثابت بالفضل الاول قد دللت
 على ثبوتها في الملكية ولا فائلا بفضل علنا ان ثم ذلك فثبتت هذا فمما لا يوجب طرا حيا والى مجموع المعرفه من الاحكام والدلائل
قول في لغة البناء والعرض اذ يباعا صفيرين لانها في حكم ما ينقل وقد بان ان الاصل منقولين وسندنا الى النقل وان طال
 الاصل **قول** ولو يباعا صفيرين الى الارض خلا في المصنفه بقا اى يتعا للارض لان بعض الاحكام العامة ثبوت المصنفه في
 الريع وهو ينشأ اول الاية في بعض احكامها والمسكن وهو ينشأ اول اية بعضا الدواب يندرج فيها الابواب والنفوس والحيوانات
 واعلم ان النجاسة انما تنجس اذ بيعت الاشياء والبناء مع الارض التي هي فيها الا اذا بيعت مع الارض اخرى ولا يمتنع ذلك لعدم ثبات
 النجوس في كل هذا وكذا الدواب على القول به **قول** في قول الدواب نظر ميتا من حيوان العادة يعلم نقله من رة منقول في
 نفسه واعلم ان موضع النظر ما اذا بيع مع الارض اذ ابيع بعده فلا يجب في عدم ثبوت الشفعة فيه ميتا وعلى علم الثبوت
 فيما ينقل وهذا احراز المعصية المذكورة عدم ثبوت الشفعة فيه ميتا وعلى عدم الثبوت فيما ينقل وهذا احراز المعصية المذكورة علم
 ثبوت الشفعة فيه ميتا على عدم الدخول لانه وما ينشأ له اسم الدواب اذا كان مع حرفة فحقها كذا القول في الهام فانه يشمل كل شئ من سائر الشفعة
 المتباعدة واي فرق بينه وبين الابواب في معنى الدواب لتأخذه ونحوها **قول** ولا تدخل الجبال التي تتركب عليها الدواب
 اذ هي منقول لا حقيفة **قول** ولا في الثمرة وبعين على شجرها مع الارض اى لا يثبت الشفعة في الثمرة سواء كانت حية او
 ام لا سواء بعت مع الارض لا صفيرة وكذا في النوع الثاني من الدواب والاصل ولا دليل في الشرع على ثبوت الشفعة فيها ولا يدل في صهي

البسك وانما لا يرد واما بلها المذيعين فينظر في الشفعة الثانية والاربع بعلاصول والارض التي هي فيها الاصل الاول
قول واحترز بالتأني من حجة عالين مشتركة متبينة على سقفة صاحب السفل فلا تباثا لها انما الارض لها ولو كان السقفة
 فاشكال من حيث ان ليس هو فليكن ثابت ومن عدم القواعد وليس بشيء لان الميثاق منقوض في الاصل وصار في النقل والشفعة
 انما ثابت فيها بعلاصول كاسبق والاوجه هنا والارض بين هذا السقف وسائر السقوف والمجربان والاصح علم الثبوت
قول واحترز بالتأني من حجة فلا يثبت بالحوادث بلوح من حيازة ابن ابي عجيل ثبوت الشفعة بالحوادث حيث قال ولا شفعة
 للمجرب مع الحليط وهو صنف لفظي علم لا شفعة الا بشرطه مقام قول ولا فيما قسم الاصح الشفعة بالطريق والتميز
 منها الى بيع اذا قسمها البيع الى الشفعة المقوم المقتضى لعدم كمال القسمة لبقاء الاشتراك في المراتي ولا مستحجاب ما كان وحسنه منقوض
 عن الصادق ثم قد سأل عن دارين اود وطريق بينهما واحده من الدارين فباع بعضهن من رجل هل شركا في الطريق ان كان
 بالشفعة فقال ان كان باب الدار فاحولها الى الطريق غير ذلك فلا شفعة لهم وان باع الطريق مع الدار فلم الشفعة ومنه ان باب
 الدار المبيع ومحلها الى الطريق المباح الى غير ذلك الطريق المشترك الذي في العزم من ان لم يكن البائع فباع حصة من الطريق مع
 داره فباع دونه فقط سببا لها الاصل وفيها باع الطريق المباح فلا شفعة من لان المبيع غير مشترك ولانه حكم المشترك
 اذا لم يبيع بينهم ما يكون من جبا لا سئل حكم الشفعة في صيغة اخرى المصور ويرى من انهم قال قلت لدار بين قوم اقلتها
 فاختار كل واحد قطع من كوا بينهم ساحة فيها منهم وجاء رجل فاشترى بعضهم بذلك قال نعم لكن سببا له الى الطريق وانزل
 من فوق البيت وسببا له وان ادرك صاحب الطريق بغيره فانهما حتى به والا فوطر بغيره حتى على ذلك الباب ومنه ان الدار
 الاصل كانت مشتركة بين قوم فاشترى واحد ساحة منها علم على الشركة ثم باع بعضهم بقية المعلوم فقط دون نصيبه الساحة
 فان ذلك لم يكن سببا له الى الساحة الا حتى ليرزها ويبيع سببا الى الطريق العام والمجربان لا يزل من فوق البيت وان ادرك
 الطريق على الشريك فيه فلا يرد المخرج الذي في العزم بغيره فانهم حتى به فاختار دونه بالشفعة والاى وان لم يرد بغيره حتى على
 على ذلك الباب بالسلوك كما يكون حال الشريك مع شركائه وهذا لم يذكر فيها حال الشفعة في الشفعة المقوم من دون غيره من السقوف
 حازم مثله انما انظر هذا فاما مباحث الاول فداشتمك الروايات على ذكر القوم والشركاء وصير الجمع والمختار ان لا شفعة مع الكثرة
 فلا يمكن للاختصاص هذه الاخذ انما دلت الدلائل على نفي الشفعة مع الكثرة وجب على ما وقع الالفاظ الدالة على الجميع هي على المخاذ
 الثاني فلو روي بعض هذه الاخبار فاختار كل واحد منهم قطعة فيها كما ذكر في المختلف مع البناء والحادث لم يكن مشترك فلا
 فيه الشفعة فلنا الدلالة الى ان يرد على ثبوت الشفعة فلا يرد ذكره وعدم الثالث لو انقل المعلوم مع بقاء الشركة في الطريق الى غير النفا
 فكل سهم الشفعة لكل واحد منها على الاصح كما كانت للاوليين في كل ذلك لبقاء الشركة حكمها ان لم يحصل القسمة لانه في الجمع الضالين ولان
 رواه منصور والاولى فيتم الاطلاق هنا من العزم والظن لعدم لان ثبوت الشفعة على خلاف الاصل فيقتصر فيه على موضع العين والظن قوله
 عليه لم لا شفعة الا لشيء من مفاصل الرابع هل يشترط في الطريق والتميز المشتركين بعد تميز الضالين من الدار ونحوها بولها القسمة وحسب
 ما لا يعقل القسمة لا شفعة في الاصل ان بيع الشفعة فيها منفرد وان بيع متضا الى الشفعة المقوم ففي عيادة الدروس
 ما يقتضي الاشتراك حيث قال ولا مع القسمة الا مع الاشتراك في الطريق والتميز الذين قبلوا القسمة على الخلاف ويحكى ان قبول القسمة
 شرط لجمع المشفوع الا لا يعارضه لان هذه القسمة كلا قسمة واطلاق رواية منصورين حازم بلنا دل ما اذا لم يكن قابلا للقسمة كما
 لو لم يكن الدور مشترك في الاصل بل كان الاشتراك في الطريق فقط فان بيع الطريق وحده قال في المذكرة في المذكرة والشفعة ان كان
 واحدا فمكن قسمة والا فلا وهو جيد وان صنع الدار بالمخالل ايضا للشريك في المهر الشفعة في الدار وطريقها وفي هذا الاطلاق
 اثبت الشفعون لم يكن الدار مشترك في الاصل ثم طرأ عليها القسمة ويؤيد انه حكى الشافعي ان لا شفعة في الدار لانه لا يشترط فيها نصا
 كما لو باع شفعان عقارا مشترك ثم قال وان ادركوا احد المهر بالشفعة قال الشافعي في نظر ان كان للمشري طريقا الى الدار
 فتح بابا الى الشارع فلهم ذلك على المشفوع وكان متضا ولا على الخلاف في غير المنقسم ثم قال بعد كلام حكاه عن الشافعية والاضرب
 عندى ان الطريق ان كان مما يمكن قسمة الطريق واحد وبين الدار مع الحفصة بالبيع شفعة للشريك الاخر اخذ الطريق فاشترى
 ان شلوا وان شادوا فجميع وان لم يكن قسمة لم يكن له اخذه خاصة بل لما ان يخلص الجميع او يزل هذا كله من اصل كل مير مرجع الى المير

احدها ان الشفعة ثبت في المبيع وان لم يكن شركا في الحال ولا في الاصل اذا كان طرفه او شره مشتركا وهو علم احسان في الجاهل وتلك احيانا الشفعة
نه الهنا من المديونية او دية السرقة وعظم عبارة الفاعل حيث فني شوبن الشكر الجاد والمقام الامع الاشتراك في الطريق او النكاح
الدروس والشرع وهو علم كل من يختلف بغيره من جوابي عن مجاز ابن ابي عمير وهو الذي يقتضيه جميع النظار لان من غير الشفوع الى
الشفوع لا يوجب ثبوت الشفعة في غير الشفوع انما قال المبيع الذي لا يشرك فيه الحال ولا في الاصل ليس من مغلفات الشفوع
قطعا ان لا يبيع وحده لم يثبت فيه شفعا الحال وانما هذا لا يكون الا بمحض الجواز فاذا ضم الى المشتري وجب ان يكون الحكم كالمعروف وهو علم
لا شفعة الا بغيره فان المبادر ان المزدحم الشكر ولا يشرك فيه حال ولا في الاصل وحسنه مصور بوجاهة وان كانت
الا انها معارضة لعموم هذا البرهان معناه ان الشفعة خلاف الاصل فيفرض فيها على محل الوفاق في رواية في العباس البغيا الشفعة لا يكون
الا مشتركا وما في معناها رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود في رواية عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشفعة في البيع اذا كان
شركا في شيء منها او في غير ذلك من الشكر لان علق الحكم على الوصف شيئا بالعلمة وفي رواية عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشفعة
الا بغيره في عالم ينفسا سائر روايات السكون عن النبي صلى الله عليه وسلم لا شفعة الا بغيره غير مقاسم كل ذلك هذه حجة على عدم ثبوت الشفعة في الدروس
المشتري اذا كان الشريك مشتركا وقد اعترف في النكاح بان هذا شفعة باجواز وبالحال فهاذا جانب في حد الامر الثاني انما على هذا
بيعه الطريق ان الشفعة المبادر بين اخذ حفظ حصصه من الثمن وبين اخذ المبيع ومع منعه حرم المبيع ومع منعه حرم المبيع
او الشفعة ويرى عليه ان المبيع اما ان يكون مغلفا للشفعة او لا فان كان الا في وجوب ان يأخذ المبيع او يتركه وليس له ان يبيع
باختياره وان كان الثاني لم يثبت الشفعة في غير الطريق ولا في الاصل اذا كان واسعاً فاجل الفطنة فاذا ذكره غير ما في قوله واحسنه فاقول
الفطنة عن الظاهر والمقام وبغير الماء والامساك في الشفعة وما اشبهها ما لا يفيل الفطنة لحصل الضرر بها وهو ابطال الشفعة المقصود
منه فكل شفعة فيها على ما لا يوجب قولان فيما اذا كان المشتري لا يفيل الفطنة كما لحظ الضيق ونحوه وهل يثبت الشفعة لو بيع بعض
منه احد ما علم الثبوت في قول الشيخ وعليه ما يوجب في البرهان واكثر المناظر من نظم رواية طحاوي بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي بن
الشفعة الا بغيره مقاسم ولان الشفعة ثبتت على خلاف الاصل فيجوز ان تقضى فيها على موضع الفقيه وهو الاصح وقال السلي وهو
المعتمد وابن ادریس وابن الجبلة وابن البراج ثبتت في الشكر ما لا يشك في ثبوت الشفعة من غير محض نال الخصم في الخارج
دليل ولان المقصود لثبوت الشفعة وهو ان لا يضر عن الشريك فاقم في غير المقصود وبجواب عما ذكرناه من رواية ابن طحاوي بن زيد
لثبوت السكون عن النبي صلى الله عليه وسلم لا شفعة في سفينة ولا في بئر ولا في طريق وليس المراد الواسع انما قال ثبوت الشفعة
فيها لم يبق الا ان يرد اليه فيكون الباقي ان لا فاصل ولان المراد من اذالة الضرر بالشفعة ما ذكره بل اذالة الضرر بطلب الفطنة
وموتها وهو منفق في محل النزاع واعلم ان قول المقصود حصول الضرر بها دليل على انها لا تقسم لخصم كقوله في محل النزاع وهو عقيد لقوله
وهو ابطال الشفعة المقصود منه فان هذا يعبر حصول الضرر بالشفعة ولم يعبر عن الضرر وهو ان المقصود لا ينقص فمئة نقفا فاقا حاشا
واخر وهو الذي يوجب منفعته بغيره ما اذا اخرج عن حد الانتفاع بالحكمة اما الضيق الخطر فلم الضيق لان اجزاءه غير
منفعة به ولها وجه كثير بالعين ومصر على الباب فلا يهتم وسبها ذلك في باب الفطنة ان شاء الله تعالى بنو بغيره وضرو لو سكت عن هذا
لم يكن فيه خلا لقله ولو انشأ الضرر بغيره المقصود الحالم بثبت الشفعة وكذا لو كان مع البئر بغيره حيث سلم البئر لاحدهما او كان في المسمى
او بغيره اجماعا وانما يمكن ان ينفرد كل منهما بمحضه او كان الطريق واسعا لا يبطل منفعته بالشفعة اذا كان المحام كبير اجلا يمكن ان لا
كل من الشريك يبيع عنهما حصة بغيره بغيره بغيره الشفعة لانها في المانع في المجمع ولو كان يبيع المسمى واسعا عجب يمكن جعل اكثر ببيت
المسمى موازيا لما في المسمى في ذلك الفطنة قال وهو معنى على انه لا يشترط فيما يبيع لكل واحد منهما ان يمكن الانتفاع به
من الوجه الذي كان ينفق به قبل الفطنة قال في الدروس ويلزم منه لو استعملت الارض على حمام او بيت صفين وامكن سائر الحمام
او البيت لاصحها ان يثبت عندئذ في غير فطر الشفعة في وجوبه فمئة ما هذا من ذلك لا وجه لهذا النظر بعد المصريح بالبناء المذكور
اذا الكلام مع ان يكون في المبيع عليه ان ينفذ في الارض ايضا هكذا قلنا نعم ان كانت الارض لا ينفق بها من الوجه الذي كان ينفق
به قبل الفطنة كما لو كانت معدا للزراعة وماها من ذلك الفطنة في المذكور ان المزرعة اذا ضمنتم ولم ينفق بها الا في ثبوت الشفعة
في البئر لاها فابعدا لا شجاء وهذا موضع نظر ولا فرق بين كون الشيء لا ينفق بصغيره وبين كون كل لفظة الضيق فان صاحب الفطنة لا يملك

لو كان يصح احدا فلا ينفع به بعد الضم وقد مضى عليه المذكور ما ذكره في المذكور والرد عليه واضح فان تعذر الاصل مع الجزاء كما
 موجب القول الضم فلك تعذر يلحق الحيا والجمام ونحو ذلك ونحو المضم في المذكور ان هذا مبني على انه لا يشترط فيما يصير لكل واحد منها
 الانتفاع به من الوجه الذي كان ينتفع به قبل الضم غير ان الارض ينتفع بها قبل الضم ولا يشترط شيئا في الانتفاع فيما يصير لكل
 منها نعم لو كانت الارض من غير وجه فيها غير بعد الغد بل الضم لا يمكن زعمها ان يمكن ان يقال هي هنا ما ذكره **قوله** ولو ضمن المقوم وما
 لا شفعة فيه الى ان الشفعة خاصه بثلث في الثاني خاصة بثلث في الثاني خاصة بجماع علماءنا اعطاء لكل واحد منها حكمه ولا فرق
 بين كون غير الشفع من مصالح الشفع كالنيلان للصيغة وعده خلافا لما لا **قوله** **قوله** فبما من الشئ اي بثلث خبر فيمنه اي الشفع
 المجموع الفئتين من الشئ اي بثلث من الشئ هذه النسبة فاذا كانت فيه المشفع ثلث مجموع الفئتين محضه من ثلث المجموع والثلث وهو ثلث
قوله وانما ثبت انتقال الحصه بالبيع ولو ذهب الشفع بعوض او جيلد او اوجع ما من صلح او غير ذلك لم يثبت الشفع باجماع
 لان الشفع من خواص البيع كما يدل عليه معنوم الى ما في قول ابن الجيند بشيئا في الوهب بعوض او غير شاذ ويريد المضم ويقول
 او غير ذلك والم يمكن بيعا كما هو ثلث **قوله** ولو كان الشفع عليه بثلث الشفع في المطلقان كان واحدا على داي هذا بخلاف ابن ادريس
 وهو لا يحل لثبوت المقتضيه هو كونه شريكا في المقتضيه لان الموقوف عليه مالك مع حصول البيع وانتفاء المانع اذ ليس الا كونه موقفا عليه
 وهو غير صالح للمانع اذا لم يغيره المقتضيه لانها في كونه مالكا فعال الشفع لا يثبت لعدم الحياض المحي به وجوابه ان الفرض الحياض
 وانتفاء المانع بعد ذلك العجزه كان انتقال المملوك بالبيع والموت وهو ذلك قال السيد المرتضى امام المسلمين وخلفاؤه المطالبين بشفعة الو
 فيها على الساكنين او على الساجدين كل ما ذكره في وقف ويقتضي بعدم الثبوت لان الملك في ذلك ان كان للمسلمين فالكفره ضاعف
 وان كان مدبره فثبوت الشفعه ما يثبت فيه من حيث النظر في ذلك ملك حقيقه وقال ابن ادريس بثلث ان كان الموقوف عليه
 واحدا ورضاء الآخرين **قوله** لو بيع الوتفه صوره بثلث الاخر الشفعه **قوله** **قوله** والامرب عدم اشتراط في وم البيع فلو باع بغير
 ثلث الشفعه اشتراك او اخضرها واحدا واذا سقط حيا والبايع هذا بخلاف ابن ادريس وخلافه في المختلف ووجه حصول المقتضيه هو
 البيع النافذ للملك مع وجود اليه وانتفاء المانع اذ ليس الحياض وهو غير صالح كما حقه لان التحويل لا اثر له فيلزم سقوط حق البايع
 من الحياض والاثبات في صلب العقد سابقا لحوال الشفعه فلنا لا بد جف ياف فان فتح بطل البيع والشفعه وان لم يفتح حتى خرجت المدة
 بثلث الشفعه البيع معاودة الشفعه ان كان الحياض للبايع اوله والمشتري فلا شفعه لعدم انتقال المملوك في العقد اليه وان كان للمشتري
 وجبت الشفعه لان انتقال الملك اليه من العقد المزمع في حقه البايع لكن مطالب بعد الفضا الحياض ويغير ابن البراج وكلام ابن
 الجيند في بيع كلام الشيخ والاصح ثبوت الاستحسان في الصوره كلها لما قلناه لكن ليس للشفعه الاخذ الا بعد انقضاء الحياض مع عدم
 الفسخ وهو غير المتع حيث قال ولا يسقط حيا والبايع فتح وكان عليه ان يقول ولا يسقط حيا وذو الحياض فتح ولعل حاول بذلك
 الرد على ابن ادريس فان لم يسقط الحياض البايع فتح حكم المضم ان اخذ الشفعه يقع من ارضي فافتح البايع بطل الاخذ والاصح قال
 ولا العلم به فاكلان ثم قال الشيخ وان اخضره المشتري بثلث الشفعه وله المطالبه بها قبل الفضا الحياض ويلزم من قول القاضل ان يكون
 المطالبه مرعاة ويمكن القول بان الاخذ بطل حيا والمشتري كما لو ادا والرد العجزه عند الشفعه ولان الفرض الشئ وقد حصل من
 الشفعه الا ان يجاب بان المشتري يبيع دفع الدر عن **قوله** وكذا لو باع الشريك الاصل للمشتري الاول الشفعه وان كان لبايع حيا والفسخ
 اي لو باع الشريك الوال الذي لم يبيع حصته وهو الشفعه حيث لم يأخذ بالشفعه وذلك في صوره ما اذا اشتمل البيع الاول على حيا
 فله المشتري الاول وهو الذي اشتمل بيعه على الحياض الاخذ بالشفعه لانه شريك حقيقه وان كان بغيره مشتمل على حياض
 لاضافه ان بين ثبوت الحياض وكونه مالكا للمقتضيه كونه شريكا **قوله** فان فتح بعد الاخذ فالشفعه للمشتري وان فتح قبل الاخذ فالبايع
 في المشتري اشكال واما اذا فتح صاحب الحياض بعد الاخذ فوجه كون الشفعه للمشتري انه في وقت الاخذ كان شريكا فالشفعه
 فلما اخذ من استحقاق وصاها لكا حقيقه فلا يصح طرده الفسخ المنزله للملك كالأول بسبب اخو واما اذا كان الفسخ قبل الاخذ
 فوجه عدم استحقاق البايع اخذ البايع الاول الذي عاهد اليه الملك بالفسخ انه لم يكن شريكا في وقت البيع الثاني وشرط الاستحقاق
 للشفعه ثبوت الشكر في وقت البيع وهل يحق المشتري غير المشتري الاول وهو الذي فتح بغيره اشكال ميتا من شئ ثبوت والا اصل
 بقاء ومن قال بسبب الاستحسان قبل الاخذ فيقول الاستحسان وهو الاصح فله هذا في ثبوت الشفعه كونه شريكا في وقت البيع

ودون الاختلاف في الشئ استحقاقه بعد بيعه شريكه لم ينفذ شفعه ولو كان جاهلا بصياغة الشئ ان من وجهين واعلم ان عمادة المنة
 لشعرون استحقاق الشفعة للمشتري الاول مع الخيار انما هو حيث يكون الخيار المطابق اذا عطف بان الوصله يقتضيان يكون هذا
 الفرض المستقيم ان يثبت الشفعة اذا كان الخيار للمشتري احق فوضو ما اذا طرأ الفسخ من قبله وامان لا يكون العطف صحيحا او يكون
 عدم يثبت الشفعة للمشتري اذا كان له خيار والظن انه لا فرق بين ان يكون الخيار له او لا وعلى قول الشيخ بعدم انتقال البيع الا بعد
 انقضاء الخيار البائع فيجب ان يكون الخيار لبقاء الشركة ولو فسخ فاول **الفصل الثاني** في الاخذ والمأخوذ منه اما الاخذ
 نكل بتركه مع الحجة مشاعرا فاد على النش فلا يثبت له الشئ الا الواحد على ما في هذا هو المثل وكما يكون اجماعا وادعاء ابن ادریس
 وبطل عليه صحبة ابن سنان على الظن فلا يكون الشفعة الا بيمينين عالم بشفاسا فاذا صادوا ثلثة فليس لواحد منهم شفعة وقال ابن
 الصديق بثبوتها مع الكثرة روايات صغيفة لا تنقض بغير مع معاد منها ما في قوله **قوله** ولا للعاج ولا له ما على ظاهرها
 اشتراط العدة على النش يقتضي ان لا شفعة للعاج ويحقق العجز باعترافه وهل يحقق بغيره واعدا فيه نظر لان ان يحصل بغيره
 فحقه فينظر فيه القلة والزيادة بما على الفاد على الاذ لا يثبت هل يثبت كونه ما على اقل التلثة نظم اطلاقه يقتضي ذلك ولا شعرا
 ابن من زاد مع الخيار على كل وانظر في ثلثة ايام حيث لم يفسخ النش او اللاب فان كان قبل الاخذ فلا شفعة له وان كان بعد
 الفسخ فلا يثبت على الحاكم كصرح به في الخيار لعموم الاصل ولا ضرر ولا ان الاخذ كان مبني على العلم بل علم المشتري حكمه بخلاف
 ما اذا اهرج من ادعاء من البيع قبل من اخذ المال كل والمأدب في مفهوم الفسخ في قوله فاد على النش ثلثا باعينا والمقتضى من
 وهو بذلك الثمة الا ان العدة المجردة بغيره من السبب بالسبب والمأدب بالنش هذا المثال والعدة كما لا يخفى **قوله** فان احضره والا بطلت
 شفعته بعد ما ان احضر الغرض على ناس التلثة فحقوا والا بطلت شفعته بعد ما ان احضر الغرض على ناس التلثة فحقوا ولا يثبت
 شفعة بعد مضتها ان لم يكن اخذ فان اخذ ثلثة لم يثبت الشفعة ثم ان ابتداء التلثة من حين علمه به ثم الاويزه شعرا لثاني لان فيما
 يذهب على ان يحل المال فلم يفسخ فقام ان كان معر بالمطر فليست به ثلثة ايام فان المبادر من ذلك انقضاء ثلثة ايام من حين ذهابه
 لاحصل المال وذهابه لذلك واجب على الغرض كان اخذ فورا من حين العلم وتغير التلثة ملققة ووقع البيع في خلال البيع وهل
 تغير الديان بحيث يفتق ثلثة ايام وثلثة ايام لا يصح بذلك ولو قلنا ان المسمى اليوم شامل للمنة اعترفت ضم لوقع البيع اول الليل
 هنا بعبارة ولو ذكرنا ان في ملكه احوال بعد وصوله منه وثلثة ايام بعده عالم ينظر المشتري اي لذكر الشفعة ان النش في بطله
 اجل هذا وما يبا من ان تلك البلدة ويعود على طاق ذلك حصول التلثة ان اجماع اليرعاه والظن انه لا يجب عليه استبعاد الوفاء
 لذلك بل ينظر حصوله كما هو المسمى العادة وهل يسمي له وقت يكون فيه في ذلك المبلد زيادة الظن **قوله** لا يقطع الخيار بالثلثة الا
 وهذا اذا لم يضر المشتري بالصبر ويحقق فضره بطول المسافة بل يعلم بغير العادة بمثل فحق انما يثبت الناجل بما ذكرنا فام يلزم
 طول كثير من غير العادة بمثل سفر العراق الى الشام فحق ذلك والحكم في ذلك العرف **قوله** فان المشتري سلم اشتراطه في الشفعة
 الاسلام وان اشتراه من ذي والا فلا كان الشفع انما ياخذ من المشتري اشتراط اسلام الشفع ان كان المشتري مسلما لان الشفعة
 حق فخرى فلا يثبت الكافر على المسلم لقوله نعم وان يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا سواء كان البائع مسلما او ذميا وان لم يكن
 المشتري مسلما لم يشرط اسلام الشفع وان كان البائع مسلما **قوله** والاب وان على الشفعة على الصغير والمجنون وان كان للمشتري لها
 او البائع فحقه على اشكال الادب ان اللاب وان على الشفعة على الولد للعموم البحث في البائع الكامل انما الكلام في الصبي والمجنون اذا كان
 المشتري لها او البائع عنها فان هذا اشكال عند المصنفين ان ايقاع العدة ضمن الا اذا فسخ مسقط للشفع ومن ان ايقاع العدة
 فحقه للاخذ بالشفعة فيثبت بغيره فلا يكون الضاوية مسقطا لها اذا رضاه بالسبب من حيث يجب مقتضى الرضا بالمسبب فكيف يمسقط
 ولا يخفى ان البيع والشراء المذكورين مع اعادة الشفعة لا يقعان صحيحين اذا عبط للطفل والمجنون في ذلك لان الغرض من البيع
 وهو مصلح المصلح فخره وجده صحيح والا فلا والاصح الثبوت وهل يثبت الولد على والده شفعة فيما حقه ولو كان مسنونا فيه احتمالا
 وفي الاستحقاق **قوله** وكذا الوصي على ابي له الاخذ بالشفعة اذا باع واشترى لمن هو مول عليه خلافا للشيخ فانه يجوز في الاب
 والجد ذلك ووقع في الوصي اذا باع مال المولى عليه الا في من ان يترك النظر والاستفسار ويباح بائع لياخذ بالنش فبقي كما انه
 لا يمكن من ان يبيع مال نفسه بخلاف الاب والجد له لان ولابنه اثنى وشفعته اكثر ومجوز لكل منها ان يبيع من نفسه والاصح الخوا

لان العرض موقع البيع على وجه المعين فلا يرد ما ذكره ولو وقع الامر الى الحاكم فباع فاخذ بالشفعة فلا يحضر المصير **قوله** ولو قيل ان الشرا
 وفي البيع ان ياخذ بالشفعة لنفسه فلا واحد فجل من الوجه لان الموكل اذا نظر لنفسه بغير إذن وليه لم يرد ان وقف على نفسه الوكيل والصبي عاجز
 عن ذلك واسد كل تلك للضم في الذكوة بان كيف يتحقق الشفعة مع **قوله** ورضا به وجوابه يعرف ما سبق **قوله** وبقيت للشفعة
 والمجنون ويؤخذ الاخذ عنها الاولى مع المصلحة ولو ترك فلها بعد الكمال المطالبة الا ان يكون الزك لا يصلح الا بشئ في ثبوت الشفعة بشرطها
 للمصير والمجنون وبه وراية عن علي ع ويؤخذ الاخذ عنها الاولى بشرط المصلحة كما في المشرقات فلو ترك في موقع الثبوت فلها ما بعد
 الكمال المطالبة ولو ترك الانتفاء المصلحة فلا شفعة فليس لها بعد الكمال المطالبة ولا علم ان قوله ولو ترك فلها بعد الكمال المطالبة واعلم
 ان قوله ولو ترك بعد الكمال المطالبة الا ان يكون الزك اصل فيقتضي انه لو قبل الكمال لها المطالبة بعد الكمال لشو قوله ولو ترك فلها
 بعد الكمال المطالبة بذلك ولو قيل بثبوت المصلحة لم يكن الاستثناء مصلدا وهو خلاف الظن وفي استحسانها المطالبة برفع الشكوت
 مع الشكوت انما يتحقق مع المصلحة والعرض جهالة الحال فلا مقتضى للثبوت وهذا وجوب **قوله** ولو اخذ الاولى مع اولوية الزك لم يصح للملك
 باقية المشتري يمكن ان يكون من ثمنه ولو اخذ المخ ويمكن ان يكون من ثمنه قوله ولو ترك فلها المطالبة بعد الكمال فيكون جوابا عن سؤال
 معذرة فلو كان لو ثبت الاستحقاق بعد الكمال كان الاخذ انما هو العقد السابق فينكشف ان الملك لم يكن المشتري وجوابه ان
 الملك باقية المشتري والاخذ انما يبعد الملك من جبرته كذا في بعض حواشي الشهيد وليس بشئ لان العادة نأباه وكلام الذكوة يشهد
 بان هذا من ثمنه قوله ولو اخذ **قوله** وبقيت للغاصبة الشفعة والمكاتب وان لم يرخص المولى لعموم وقد افطعت سلطنة المولى
 عن المكاتب وانما ياخذ الشفعة عليه **قوله** ويملك صاحب القراض بالشفعة لا بالشفعة ان لم يكن ويجوز ان كان له العامل لا يملكه
 بالبيع ولا الاجرة اى لو اشترى العامل مالا للمضاربة شفعوا له المالك في ملكه وبالمال الشفعة لا بالشفعة لانه
 مشتري بعين ماله فلا يقع الشراء الا له ولا يجوز ان يشتري ان يملك ملكه بخلاف المجازية الموحدة للعقاص فانها ليست مال السوا
 لم يكن هناك بيع اصلا وكان لان العامل لا يملك البيع بالبيع انما يقع للمالك لانه ماله بل يملكه اما بالبيع بعد الظهور او با
 الانصاف وله الاجرة على المالك وفي حواشي شيخنا الشهيد ان في ذلك نظر لانه صحيح في فروع المصن ان البيع عليه بالطريق
 وفي فروع المصن ان في ذلك نظر لانه صحيح في فروع المصن ان في ذلك نظر لانه صحيح في فروع المصن ان في ذلك نظر لانه صحيح في فروع المصن
 بعض الشافعية وجه انما في هذه المسئلة وهو ان للمالك ان ياخذ حكم فسخ المضاربة لانه لا مانع من استحقاق الشفعة لم يثبت ما
 استحقاقه فقطع سلطنة العامل عن الشفعة فانه يمكن كلا يلزم من انتفاء الشفعة لانتفاءها وهذا كما يقول اذا جازى المخرج
 عبد اخر للملك كان له من المولى سبب المجازية ويصح فيكون له على المولى اجرة المثل من عمله لكونه محبها سواء ظهر ويح او لا ويرى عليه ان
 فسخ المالك اذا طرأ على المضاربة لا يفسد استحقاق العامل من المولى الذي قد سخط استحقاقه لان الفسخ انما يؤثر بالفسخ في العمل
 ان كان لا ينافي فسخه فقال ان ظهر بيع فللعامل حصة من ثمنه فلما يملكه بالظهور والافئلة الاجرة وهو المطابق لما في الدرر
 لكن برؤية المصن ان هذا الحكم ثابت في جميع احكام المضاربة فلا خصوصية لكون الشفعة مشعوعا في ثبوت الفسخ ويمكن الجواب
 عن السؤال الاول بان العامل وان استحق المصن من لوج الظهور الا ان استحقاق الاختصاص للمعين بسبب الشك في سلط
 المالك على فسخ استحقاقه من العين فان الشك هنا ان لم يكن موجبة لاستحقاق المالك لكونه حقيقا فليكن دافعا للملك العامل
 بعض العين وصرف حصة من البيع استحق اجرة المثل ولو لم يظهر بيع فسخ استحقاقه الاجرة الى حين الفسخ كلامه باقية الشفعة هذا
 لا باس به اذا عرفت ذلك قول المصن لان العامل لا يملكه بالبيع فليل قول الملك صاحب مال القراض بالشفعة بالشفعة على
 فسخه بالبيع ومعناه ان استحقاق العامل يخرج عن العقد فلا يمكن اخذه بالشفعة على فسخه بالبيع ومعناه ان استحقاق
 العامل يخرج عن العقد فلا يمكن اخذه بالشفعة وبغيره ثبت على استحقاق العين والاختصاص لها من دون العامل وان ظهر بيع
 لان حوالا الملك وهو الاختصاص بسبب الشك اسبق فلا يلزم له حتى العامل الطارى بل المالك فسخ استحقاقه وينقل الى امره
 هذا هو تحقيق هذا المحل **قوله** واما الماحق منه فهو كمن من محله ملكه بالبيع وخصصه بالجدة عن شريكه وانما يرد دفعه في كونه
 هذا اصله اذ عن شراء الشريكين دفعه من ثمنه لانه ماله مصادرة عليه الصايط المذكور وهو انه لم يملكه بالبيع ولو قال هو كل
 من محله ملكه بالبيع لشفص من عقار مشتركة كان اولى **قوله** ولو باع المكاتب شفعها بما لالكاتب ثم فسخ السيد الكاتب العجز

لم ينقل الشفعة للشريك الثاني والبيع وان ملك السيد جميع ما في المكايف مع بعوده لان الرضا لان تصرفات السا بقدره كانت صحيحة فغير
وقد انقطع سلفنا السيد عن الابن بالفتح بطلان الكتاب بطلان العوض من الذي هو من المبيع فينقل البيع فكيف ينقل الشفعة لانا نقل
بطلان الكل لانه حين الفسخ لا قبل فلا ينقل البيع السابق واحتمل المصنف في الخبر بطلانها من غير وجه عن كونها مبيعا فغير منع ويحتمل ان يكون
الباقي لبيته بان يكون نفع المكايف بسبب مال الكايف الشفعة من قبل الشفعة هذا البيع للسيد ان كان هو الشريك وغيره على
المشترى ما كان هو السيد وغيره وجعله شحنا الشهيد في حواشيه **قوله** ولو اشترى الولي منفصا للطفل في شركة جازان واخذ بالشفعة من
بواضعها لا يمكن البيع بجميع نجوم الكايف بعد حلول **قوله** ولو اشترى الولي منفصا للطفل في شركة جازان واخذ بالشفعة من
شحنا الشهيد في حواشيه هذا التكرار على اصل الخبر تخصيصا لا شكال السابق بالبيع والوجه عن الاشكال ان الخبر من يكون
فأما ذلك وهو تكلف بين **قوله** ولو جازان في عرض المون فان خرج من المثلث اخذ الشفعة بالسما والا ما يخرج من منزله البستر
اي لو باع المريض بغير اذنه وهو اعطى اي لو باع بغير اذنه اعطى بان يلو بدون من المثل فان خرجت الحيازة من المثلث
بنا على ان نزعها من المريض ان يكون من المثلث بالبيع **قوله** واخذ الشفعة بالسما وان لم يخرج من المثلث فيما خرج من منزله من
التمس على اصل الخبر فلا ينقل من البيع شي الا بطلان من التمن ما فاقيله يكون المسئلة وورقة انه لا يعرف فلا ما يبيع من المبيع الا
بعد ان يعرف عدد الشريك في الحيازة من ثلثها ولا يعرف ذلك الا اذا عرف عدد التمن لانه محسوب من المركة لا انتقاله الى ملك التمن
بالبيع فلو باع ما فيه مائتان هو تمام مركة بما ذكره فغير ان ينقل حصة البيع في شيء من الشفعة بغير شيء من التمن وهو شيء صغير
مصف قد جاز في مصف شيء هو ثلث المركة فيجوز بيعه مع الورقة صغيرة فيجوز ببسط المبيع على شيء ونصف فاشي ثلثا
فصح البيع في ثلثه بثلثي التمن والوجه الاخر ان يبيع المبيع في ذلك المركة وما قبل التمن بكل التمن فيجوز البيع في خمسة اسداس الشفعة بكل
التمن وليس للمشترى كمال الشفعة لبعض المصفقة الا اذا لم يخذ الشفعة بالشفعة فالتذكرة ولا فرق بين ان يكون الشفعة
وارثا او غيره لان الحيازة الوارث جاز في عندنا خلافا للعامة في ذلك احتلفوا فيهم من حكم بغير البيع ومنع الشفعة منهم ومنعها
منهم من اشتهر منهم ما ثبت الشفعة في معتدل التمن فقط وكل هذا سا فظ عندنا ان ذلك سا ويقولون ان كان الولد في الشفعة
ولو عكس فما كان كان الشفعة الوارث كما او في المدة ان المدة انما والحكم للشفعة على قدر كونه شفعيا **قوله** ولو لم يوافق المبيع احد
المشركين الاخر الاخذ وكذا لو كان المصغر والابن والاشكال بالمالا اذا جازا عنه والادب او كمل من كان له ينال
الاخذ اما العموم التوكيد والتمسك بالكايف للاخذ بالشفعة والوكيل للبيع فينقل للبعول **قوله** ولو بيع شقة في شركة حمل لم يكن
لغيره الاخذ بالشفعة الا ان بعد ان يولد جازا لمسلم الاخذ لادراكه حلا فلهذا ينفق حيازة والاظهار بالاسطرار الى الاستحباب
واما اخذ بعد ان يولد لعدم دلائل الشفعة وعدم العلم ان الحمل يملك بالاشارة والا ادب والوصية فلا يمكن انشاء ملك له ويشكل بان لم
يكن له حصة الملك لم يرث ونحوه المصغر هو خزان في التذكرة وفيه فرق من **قوله** واوعى في الطفل مع عطفه الا
كان الولي ايضا المطالب على اشكال فيشلو من ادعى الى الراعي فحلاف المصبي عند بلوغه المجد والحق ليرح من ان الحق ثابت للطفل
او الرضا بطلان الحق فالحق الى المطالب بتركه الحق في نفسه بالراعي لا ينفذ حق الطفل والحق لا يجزى للمصبي عند البلوغ واما
المجلد اهله الاخذ طحا ثاب قبل ذلك والاصح ان المطالب **قوله** ولو لم يوافق المصبي لم يكن له الاخذ بعد بلوغه
للمصبي الاخذ ليرح لعدم الاستحباب في وقت البيع فليس المطالب بالراعي **قوله** والمصبي عليه كالفادان فطاول الاعطاء ولا
ولا ينال اخذ عليه فلا ينفذ الاخذ **قوله** وللمطلوب الاخذ بالشفعة عموم الشاملة وبعاضه الرضا يدفع التمن والمشترى بذمنه
وليس للعرض الاخذ بها اذا طلق له ولا لغيره الاخذ لثمنه لم يستحباب **قوله** ولا اجماع عليه ولا منع مباحط الى
لهم جازا على الاخذ اذا لا يجزى عليه الاكتساب لهم ولا منع من الاخذ لان ذلك حوله وليس من لوازمه المضروبة الاموال التي تعلق
حقوقهم بها فلا تعلق لهم بذلك وان لم يكن لغير الاخذ خط وعبط **قوله** فغير منع من دفع المال عنها فيما اى في الشفعة يسبق
حقوقهم ما ووال سابقا في المجدرة ولو جازا واكتسابا يسبق **قوله** فان دفع الغرض او الدفع او المشي بالصبر يعلق الغرض او
الشفعة والا كان للمشترى الاشارة الى ان اخذ فان دفع الغرض يدفع التمن من اموال فقدا شفر ملكه وكذا لو دفع للمشترى بالشفقة
حق الغرض لعل كل من الشفعة من الشفعة لعل حقهم بما يجزى له من التما والا اى وان اشترى امران فلا للمشترى الا في حق الغرض باخذ

منقول من غير رفع من قوله والله المأذون وفيه الجواز الاخذ بالشفعة لانه من جملة اقسام الجواز قوله ولا يصح رفعه بخلافه الى العمل
فان لانه يفعل ما يقتضيه المصلحة اذا كان يحل ما عدا ما عدا عن المصلحة لم يكن للموكل المطالبين صرح به في الذوق والفرد ان الاذن
للعبد استعماله وهو اضعف من التوكيل ولهذا يعزل بالادب قوله ولو بيع سقطت شركته مال المضاربة فلا يعامل الاخذ بها مع
عدم البيع اذ لا مانع من ان ينفقوا وتكثر الشكوك وتكون تأييد المالك في الشكوك مما لا مضاربة بكل ما يشمل على العبطة قوله ومط أن يثبت
مع الكثرة اي له الاخذ مع عدم البيع ومعه على القول بثبت الشفعة مع الكثرة لا بد منه بالثبوت الى الامر الثاني لانه مع البيع يكون
شركة المالك في الشفعة بخلاف الشك قوله فان تركها فلذلك الاخذ اي ترك العامل الشفعة على قدر الثبوت فاما الاخذ
ولا يفيض حصة بترك العامل ولو عني مع المصلحة فهل هو كالموكل في العمل بالعدم لان مطلق عقد الفراض لا يفيض عجوم المضرات
الا ان يفيض على ما يشترط قوله وفيما يثبت مع الكثرة فيفضل على عدد الرؤس ويؤثر على قدر السهام مستطرد الى ترك المحلات في شيفت
الشفعة مع الكثرة وان كانت العيا لا يخرج من سماجة فقال اكثر اصحاب وكما يمكنه اجماعا وادعاء ابن ادريس ولا يثبت معها وفي
ابن الجند والصدوق بالثبوت فقال ابن الجند يثبت على قدر السهام لان المقتضى للشفعة هو الشك فاذ كان ثبوتها في كان انما
اكثر وقال الصدوق على عدد الرؤس ولو ازيد من امير المؤمنين عليه السلام ان الشفعة يثبت على عدد الاجال والبيع عدم الثبوت مع الكثرة
للاخذ بالصحة لانه على ذلك ولو قلنا بالثبوت لكان في الصدوق وجعلوا بانه ولا عليه الشك في البعض القليل سبب انما
الكثرة والاصل عدم الفاصل ولا دليل على ما ذكره قوله ونوع على القول بالثبوت مع الكثرة الاول لكان الواحد نصف والآخر الثلث والثاني
السدق باع احدهم فانظر خرج السهام فخذ منها سهام الشفعة فاذا علمت العدة فثبت الشفعة عليها ويصير العفا بيمين الشفعة
على ذلك العدة هذا ضابط الاستحسان في كل واحد من الشفعة على اي ابن الجند ومخالفان ينظر الى مخرج سهام الشكوك في اخذ
منها سهام الشفعة فاذا علمت عدها اي عدد سهام الشفعة احتسب الشفعة عليها ويصير بعيد ذلك العفا وكل من الشفعة على ذلك
اعني عدد سهام الشفعة اذا عرفت ذلك ففهم الشك في المثال المذكور سنتره وذلك لانها خرج السدس وتخرج النصف بخلاف
قوله فلو كان البايع صاحب النصف من سهام الشفعة واثنان لصاحب الثلث والاخر سهم فالشفعة على الثلث ويصير العفا وكل انما
سها الشفعة لانه صاحب الثلث من سهام سنترها الثلث ولصاحب السدس سهم فاذا اخذ النصف بالشفعة صار العفا بينهما
كل باي ثلثا قوله ولو كان صاحب السدس فالشفعة باعها صاحب النصف ثلثا باعها ولاخر بقية او كان البايع صاحب
الثلث ففهم الشفعة اربعة النصف وهو ثلث من سنتر والسدس فالشفعة يكون ارباعا والنصف لكل سهم من سها الثلث الثلث
اشبه في سنتر ببايع اثني عشر لصاحب النصف ثلثا ارباعا الثلث والاخر اربع فيكون العفا بينهما قوله ولو كان صاحب
فمنه من الاخرين ارباعا لصاحب النصف ثلثا والاخر سها لان سهاها خمسة فيكون العفا بينهما قوله وعلى الاخر
يعلم الشفعة نصفين اي على القول الاخر وهو العشرة على عدد الرؤس قوله الثاني ولو رث احزان واشتراك فان احدهما من
اشبهين فباع احدهما نصيبه فالشفعة بين اخيه وعمل كونهما شركين وبعض العامة يحس الشفعة بالاخر لما ذكره البايع في سلب
الملك وليس لشيء فان مدد الشفعة على الشك قوله ولو باع احد الثلث من شركته الثلث الثلث الثلث الثلث الثلث
بالشركة لو اسقطت شفعة فخذ الكل والثلث لبايع لا اسقط ملكه على قدر حصة كان كالاخذ بالشفعة ثم عني احدهما
حصة اي لو كان الشك بثلثه فباع احدهم من شركته الثلث الثلث الثلث الثلث الثلث الثلث الثلث الثلث الثلث الثلث
معقولة لا متناع ان يثنى الانسان ملك ملك نفسه بالشفعة وهو قول الشيخ في الخلاف وقال فيه في الميسوط يشترط في الشفعة
في العلة الموجب لها ومتنع ان يثنى ملك الشفعة يسبب البيع والشفعة لان علم الشرع واسبابها كانت معزلة لم يمنع اجتماع
عليه على حلول واحد لان الشفعة اثر اخر وهو منع الشريك الاخر ملكا معادار مشفوعة بالشفعة والمانع من واحد الشك
كان للمالك اخذ الجميع او الثلث سوى كان واحدا او اكثر لانه لا يجوز ببعض الصفقة على الشريك في الشفعة قوله ولو باع
بعض الشك وبصغير من الشفعة بعض الشك او عزم لم يصح لانه يملك شيئا انما ملك ان يملك قوله ولو باع شقصا من ثلثه فله
ان ياخذ من الثلث ومن اثنين حصة واحدة لانه بمنزلة عتق صدقة لان الصفقة بعيد بعدد والمشتري وحشي بعدد العتق
كان بالجواز اخذ بالشفعة الجميع والبعض فاذا اخذ من واحد لم يكن الاخرين لعدم سبق الملك على استحقاق الشفعة وملكهم

انما يشترط في ان الغرض ان العقد المبيع واحد **قوله** ولو به فالتشيع الاخذ من الجميع ومن البعض المرد بالشفيع هو شريك المبيع وحده استحقاق
 من الجميع والشفيع بخلاف الصفقة وكونه عند كل بيع **قوله** فان اخذ من السابق لم يكن للاحق المشاركة اي ان اخذ من السابق بالشرع على
 من الشئ لم يكن للاحق المشاركة لانهم يشتركون في وقت شراء الاول فلا يستغفله **قوله** وان اخذ من السابق شاركه السابق كونه شريكاً في
 شراء السابق فيحسب الشفعة **قوله** ويجعل عدم المشاركة لان ملكه حال شراء الثاني فيحسب اخذ الشفعة فلا يكون سبباً في استحقاقها
 المشتري ايها وليس شئ لان كون ملكه مستحقاً اخذ بالشفعة لا يخرج عن كونه شريكاً وملاذ يتبوء الشفعة على الشكر **قوله** ولو اخذ من الجميع
 لم يشترك احد ادا دفعه واحدة على الزبيب لكن قبل ان يحدد معدتهم على القول بثبوتها للسابق اعتبار الشكر وذلك يخرج عن
 كونه شريكاً قبل الاخذ بالشفعة في ارباب الاستحقاق فيزيل الاستحقاق للمبيع وهو السبب **قوله** ويجعل مشاركة الاول الشفع
 الاول والثاني في شفعة الثالث لانه كان ملكاً صحيحاً حال شراء الثالث ولهذا يستحق او حتى غير فكذا اذا لم يبيع لانه استحق الشفعة بالملك
 لا بالعقد ولو بيع الشفع قبل علمه ويجعل في اخذ من الجميع قبل اخذ المستحق ان قلنا بالاستحقاق بقاء شفعته وان اخذ من غير
 فليشارك الشفع والمشتري الاول في الشفعة الثاني لانها شريكتان في وقت شراء الثاني ويشترك الشفع والمشتري الاول والثاني في
 الثالث وجعل هذا احتمال ان الشفعة من ملكا صحيحا الاول حال شراء الثاني وله والثاني حال شراء الثالث فيستحق من ارباب الشفعة
 الحق غير فكذا اذا لم يبيع لانه استحق الشفعة بالملك لا بالعقد والمشتري الموصوفين ومثلهما لو باع الشفع حصته قبل علمه بالشفعة
 فان يفر وجهين سيايان انتم وبصفتان الاستحقاق وان كان بالملك الا ان العفو عنه وعدم اخذ الشفع من يده بالشفعة
 ملزمه واكر بسبب وعدم العفو عنه والاخذ من ارباب مسير فلا ينبغي ان يثنى من هذه الاستحقاق في هذه المواضع مشروط بعدم
 العود على القيل بالهزيمة **قوله** في تشيع سدين الاول وثلاثة ارباع سدين الثاني وثلاثة ارباع سدين الثالث اي في ثلثها بالاشتراك
 لكل من المشتري الاول والثاني ان اخذ منهم فالتشيع سدين الاول اي سهم الذي اشتراه اعني ثلث النصف وهو سدين الاول
 وثلاثة ارباع سدين الثاني لان شريكه فيه الاول وسهم سدين وسهم الشفع نصف فيكون سهامها اربعة فاذا بيع على السهام
 كان منط الشفع ثلث ارباع وكذا ثلثه ارباع سهم الثالث لان شريكه في الاول والثاني وكل منهما سدين اذ جمعوا ارباع السهام
 النصف كانت السهام خمسة فزيد ثلث ارباع ثلثه ارباع **قوله** والاخذ من سدين الثاني وحصة الثالث والثلث من الثالث
 من مائة وعشرين الشفع مائة والاول ثلثه والثاني اربعة ارباع سدين وسهم سدين وحصة الثالث لان شريكه الاول هو الشفع
 ثلثه ارباع من الثاني وشريكه الثالث والشفيع ثلثه ارباع سدين ولا يخرج من مائة وعشرين لان حصة السهام
 المبيع ثلثه ارباع سدين اذ في خروج الارباع وزيادة في خروج النصفين مائة وعشرين وهو عشر من مائة وعشرين الشفع
 بالثلاثة وعشرين سدين الاول وسهمه ثلث ارباع سدين الثاني وثلثه ارباع سدين الثالث وذلك ما ذكره ومنه
 يعلم الباقى **قوله** وعلى الاول الاول نصف سدين الثاني وثلثه الثالث والثلث الثالث فيخرج من سته وثلثين الشفع شفع
 وعشرين والاول خمسة والثاني اثنتان اي على الاول وهو ان الشفع مع الكثرة على عدد الرؤس الشفع نصف سدين الثاني مع سدين
 الاول جميعه وسدين ثلث الثالث والاول والثاني ما ذكره فيخرج من سته وثلثين لان الاصل ستة وثلاثون وقد انكسر السدين اربعة فيخرج النصف
 اثنان وثلاثة فيخرج الثلث وهو ارباعان وهو ثلثه ارباع سدين الثاني وثلثه ارباع سدين الثالث وثلثه ارباع سدين الرابع
 اثنان وذلك ما ذكره والباقي **قوله** الخاص في ارباع احد الاربع وعنف اخذ من الجميع اي بالشفعة لاختصاص الشفعة فيها **قوله**
 ولو باع ثلثه في عفو وثلثه في علم الارباع ولا بعضهم ببعض فليبيع مع الشفعة الجميع انما يلد علم بعضهم ببعض لان من باع ملكه بعلمه
 باستحقاق الشفعة سقط شفعه واما الارباع معلوم علمه بشرط عدم بشرطه ان لا يكون له مسقط اخر من مائة الف والحق هو فانه يعلم
 بالحال ولا ينافي في عدم اخذ العفو في بيعه وهو **قوله** في استحقاق الثاني والثالث فيما باع الاول واستحقاق الثالث فيما باع
 وجهان هما وجهان من باع حصته من الشكر وهذا استحقاق الشفعة وهو لا يعلم ولا ريب ان الاول لاحق للمائة باع ملكه قبل المبيع وكان شريك
 الشفعة الثاني والثالث ودفع البيع الثاني كان الشريك الشفع الثالث خاصة **قوله** واستحقاق المشتري الارباع الاول فبايع
 الثاني والثالث واستحقاق الثاني شفعة الثالث ثلثه ارباع الاستحقاق لانها ما كان حال البيع وعنده لثلاث الملك وثبوت للعقد
 عنه خاصة بما كان ثلث الملك ما فلكونه بعض الاول لكن اخذ مستحقاً بالشفعة في الوجه الثالث فانه الشكر حال البيع ثلث

ينسحق في الشفعة ولا يضر ثلث الملك لكن ذوالها قبل الاخذ موجب لبطان والاستحقاق **قوله** فان اوجبت له الجميع فلهذا البيع ثلث
 كل ربع لان له شريكين فصار له الربع مصريا الى الملك فيكامل النصف اي فان اوجبت له الاستحقاق للمشاركين الاخرين وهما البايع الثاني
 والثالث والمشتري الاول وهم ثلاثة بالجميع لان البايع الاول والمشتري الثالث لا يمتصو ولم الشفعة هذا يخرج الاول عن الشفعة
 بل احد في بيع فباخر ملك الثاني على السبع كلها فلهذا البيع وهو الشفع الاصلي ثلث كل ربع لانه في كل مرتبة من مراتب البيع
 كان له شريك في المرتبة الاولى شريك البايع الثاني والثالث وفي المرتبة شريك المشتري الاول والبايع الثالث في الثالث شريك
 المشتري الاول والثاني والعرض ان سهم كل منهما ربع فيستوفون في الاستحقاق فداضم ثلث كل ربع في المراتب الثالث الثابت للشفعة الى
 ملكه وهو اربع كل النصف **قوله** والبايع الثالث والمشتري الاول الثلث لكل منهما سدس لانه شريك في شفعة مبيعين وذلك لان
 الثالث شريك مبيعين المبيع الاول والثاني فيكون له شفعة فيهما والمشتري الاول مبيعين المبيع الثاني والثالث فلهذا ثلث كل
 الربعين وثلث الربع نصف سدس الاصل فلهذا سدس لهما سدس الاصل **قوله** والبايع الثاني والمشتري الثاني سدس لكل
 منهما نصف لانه شريك في شفعة مبيع واحد لان المبيع الثاني اما كان شريك في وقت بيع الثالث فلهذا ثلث ربع
 وهو نصف سدس فيكون لهما سدس الاصل **قوله** مخرج من اثني عشر لانه يخرج نصف السدس وهو اربع كثر المسئلة **قوله** ان كان
 لو كان الشفعة اربع غننا فخر واحد من الجميع وسلم كل الغننا وثلث فان حضر اخر اخذ من الاول النصف او ثلث فان حضر الثالث
 اخذ الثلث او ثلث فان حضر البايع اخذ الربع او ثلث وجه هذا ان كل واحد منهم عند المطالبة هو الشفع مع واحد من شركائه فلهذا
 العلم باخذ الغائب لا مكان عنقه فليس له ان يأخذ بعض اسخفا فلان الشفعة مبنية على الغنن فيقتصر فيها على موضع الوفاق ويخير
 الشفع الاخرين اخذ الحصة باختيار اخذ الغائب عدله لم يدل عليه دليل فينبغي في هذا فقه فلا يكون ما جعل المص وجها
 او جهة **قوله** ولو قيل ان الاول ياخذ الجميع او ثلث اما الثاني فلهذا اخذ حصة واحدة لان المعنوية هو لبعض الصفقة على المشتري
 منه فلهذا واخذ النصف كان وجه اخذ النصف معطون على اخذ حصة واحدة منها معترض فلما كان يقول ان لبعض الصفقة على
 المشتري من حيث العلم بان الغائبين ياخذون ام الاول ومخرج من اثني عشر لانه يخرج نصف السدس وهو اربع كثر المسئلة **قوله** ان كان
 حق الشفع لعدم العلم باخذ الغائب فكانت حصة من مبيع حضر وطالب وكان يتوهم في حصة واحدة على عدل ولو لم
 السهام مخزى فلا احتيل للحاضر **قوله** ولو حضر الثاني بعد اخذ الاول فاحد النصف وقاسم ثم حضر الاخر وطالب النصف لانه حضر
 شائع في الماخوذ لكل منهما * ولو دونه الاول بعينه لثاني اخذ الجميع لان الرذ كالعقود هذا هو المعتمد على القول بان الرذ بالبيع
 لا انشاء وسيد الملك جدي فيكون مقتضا الاستحقاق حصة من الشفعة **قوله** ويجعل سقوط حصة من المزدولان الاول لم يوف بل في
 بالبيع فكان كالورجوع الى المشتري ببيع او هبة لا يشبه في ضعف هذا لان الاول وان لم يبيع الا ان الرذ بالبيع ففقد سقوط حصة من الشفعة
 مخزى مخزى العقود ايضا فان الرذ بالبيع فتح للاخذ قطعا لا انشاء وسيد جدي بل الملك فكيف يساوي العود الى المشتري بالبيع والغير
قوله ولو استغلبها الحاضر ثم حضر الثاني يشاكر في الشقص دون العلة المراد باستغلبها انه اخذ غلبتها واما المشاركة في الفعل لانها
 نداء ملك المسعول والملك يجبر ولو حضر بعد اخذ **قوله** ولو قال الحاضر لا اخذ حصة من حصة الغائب لم ينقل شفعه على اشكال منشاء وانه
 يملك الاخذ باختياره من قبل شفعه ووجه ان الناحر بعد وهو خوف عدم الغائب فينزع عنه من قبله بالزور فيكون ذلك عذرا
 فان ضرره لا يبيع بغير المشتري ولان الشفعة مبنية على الغنن فيقتصر فيها على موضع البيعين وينبغي لبطان لثالث **قوله** اذا
 وقع الحاضر الغنن فخر الغائب دفع اليه النصف فان خرج المبيع مسخفا قد ولنا الثاني على المشتري دون الشفع الاول كالغائب لانه يدل
 اخذ من المشتري كانت الشفعة مسخفا المبيع على المشتري والدرث عليه فلهذا الشفع لم يغير هذا الحكم لبقاء الاستحقاق وينبغي ان يكون هذا
 الحكم نيا على الغنن وهو ايقن من اجرة ونقص صفوها اما الغنن فليس وكل ما سلمه من سلم اليه كانه عليه في المذكورة وجهان عن بعض
 العامة وهو جدي **قوله** السابع لو كان الشفعة ثلثه فاحد الحاضر الجميع ثم قدم احد الغائبين وسوغنا لهما اخذ حصة واحدة لثالث فان حضر
 الثالث فلهذا ان يأخذ من الثاني ثلث ما في يده فينصفه الى ما في يده الاول ويضم ثلثه نصفين قد سبقنا الا لا نسحق له ذلك لكن نقر بما على
 ذلك فاذا اخذ الثالث وحضر لثالث فخره في يدها لان حصة ثلث في كل جزء وكل من الشفعين يد على اثنين عضدا وما اخذته ثلث
 من اسخفا ثم وثق من اسخفا لثالث فيكون عاقبا على بعض حصة الاول وبذلك قال بعض الشافعية بطل شفعته لانه لا عاقب على بعض

حقة وجب ان يطل جميع حقة واحدة من ان لا يخذ الثالث من الثاني شيئا بل يعلم ان يراى الاول بينهما وبين الثالث متصفين فلا يكون اخذ الثالث
عضوا عن شئ من حقة وانما اخذ كل حقة ولا يعرف ذلك انما يمكن شيئا معينا من كل واحد والابطل حقة البعض البعض فاعلم ان هذا
فاعلم ان قول المصنف وسنخا اخذ حقة اخذ الثالث لغيره على ما هو لانه بناه على ما ذكره باخذ حقة لان الثالث فيه حقة وبطل فاعلم
بان سنخا اخذ الثالث ما في يدى الاخرين على حد سواء فكيف يجعل حقة ما في يد احدها دون الاخر مع ان حقة سابق فلا سبيل الى ذلك
حقة لو اخذ ما في العين حدها الحق الشفيع المطالب بطلها معا **قول** ويصح ما غايته عثمان الثالث اخذ من الثاني ثلث الثالث وحقة
شقة وليس للشفيع نصف فيضرب اثنين في شقة الثاني او يعطى لكل من اثنين سبعة لان الثاني في ثلث سدس كان له اخذ وحقة منه
ثلاثة وهو الثلث فيشرك في شقة في شقة الاول والثالث مثلا ويان في الاسخفاف ولم يترك احدها شيئا من حقة فيخرج معهما ويستم
ببها اي صح مثلهم من ثمانية عشر بالشقة الى الجزء المستفيع لا بالنسبة الى مجموع العقار وذلك لان الثاني اخذ الثالث وذلك فيلحق
كون الشفيع ثلث الثالث يطالب على الثاني ثلث الثالث ويخرج منه ربع حقة احد الكسبة الاخرين مضروب ثلثه وذلك الشقة
فيكون في الثاني منها ويد الاول شقة يد الثالث سهم فيضم الى ما في يد الثالث الاما في يد الاول ويضمها لاسواها في الاسخفاف
وفلا سبعة ويجمع نصف صحح فانكسر في يخرج المصف فيضرب اثنين في الشقة يبلغ ثمانية عشر الثاني منها او يعطى لكل من الاخرين
سبعة لان الثاني كان يحق اخذ النصف وهو شقة في ثلث سدس وهو ثلث حقة منه ثلثاه وهو سدس ما واحد شقة حقة منها او يعطى فيوض
ثلثاه السدس المذكور اعني الثلث على شقة في الشقة وهو المثلث والاول والثالث مثلا ويان في الاسخفاف ولم يترك احدها شيئا
من حقة فيخرج ما معهما ويستم ببها ولا يقال ان الاول يخرج المثلث لانه لا يملكه الا واحد بل انكر المسخفى اسخفة الشرا وفضل فيوض
على شقة الاخر اذ به واحد من الشرايين بل الجنس بديل قوله والاول والثالث مثلا ويان في الاسخفاف **قول** الثامن لو اشترى
واحد من اثنين شقة فاشترى اخذ نصيبا احدها دون الاخر وان بعضهما المصفقة على المشتري الحقيق ولا ينقص لان المصفقة
يبيد المانع وان المانع العقد والمشتري فحق العا شرا **قول** ولا يخفى ان المانع من تعدد المصفقة يجب الواقع فلا يكون الاخذ
باحد العقد من ان يذاع على العقد الاخر **قول** ولو اشترى اثنان نصيب واحد فاشترى اخذ نصيبا احدهما بعد المصفقة
بعد المصفقة بعد المشتري سوا كان ذلك بعد من المبيع او بعد من المثلث المثلث الموجب لثبوت الشقة ودوحا شى سنها التمثيل
انه يمكن عدم الحاق هذه بالكثر لان الاسخفاف غير مسبوق بالكثر فلا يكون مانع ويجعل الكثرة المانعة على الكثرة السابقة على العقد
ويشكل بان ظم قوله ثم اذا صادوا ثلثه فليس لواحد منهم شقة **قول** ولو وكل احد الثلثة شرا في بيع حصص مع نصيبه فباعها لم يملك
فللثالث اخذ الشقة منها ومن لاصها اذا باع الوكيل نصيبه ونصيب وكيله لو احدها كان ذلك بمنزلة معين فلا يكون المصفقة
ثم ليس للوكيل واللا لوكيل شقة على الاخر لعدم الاولوية ولا منها باعوا في بيعه الشرا بديل الشقة للثالث وهو مخير ان شاء وان
مجموع النصيبين وان شاء وان ياخذ احدهما فظهر العقد البيع بعد البايع خلا فالعقد الثاني فاعلم ان العا قد اصابه علم ان في
قوله فللثالث اخذ الشقة منها ومن لاصها انما لان الاخذ انما يكون من المشتري لاص البايعين **قول** ولو باع الشرا بديل المصف
الشفيع لرجل ثم الباي في الاخر ثم علم الشفيع فلا اخذ الاول والثاني واحدها فان اخذ الاول لم يشركه الثاني وان اخذ الثاني
مشاركه الاول الفرض بين هذه وبين ما سبق في قوله ولو اشترى اثنان نصيب واحد لان الظن ان الشراعي ملك معا هذا كما يقال
ان يكون الاول شقة لو اخذ من الثاني وهذه الشرايين بديل العقد ثم والحكم الظاهر انه في وقت شراء الاول لم يكن للثاني
ملك فلا يضره شقة ما الاول فحتم ان يكون له شقة لكونه شريكا في وقت بيع الثاني سوا لم ياخذ منها لم يمتد فان الاحتمال
ان على كل من المدينين كما سبق وان كان ظم ما هنا فدخول من خلاص لمصنوع قوله وان اخذ الثاني احتل مشاركة الاول **قول**
وعلى ما مضى ناه البعض وفيه نظر من وجهين الاول انه انما يجزى هذا المخذ ولو اخذ من الثاني اما اذا اخذ من الاول فقط فعلى قوله لا يكثر
الشفيع اذ لا يملك الثاني بما اخذ قطعا الثاني انه لو اخذ الجميع فلاول الشقة في نصيب الثاني على ما سبق من الاحتمال لان الاول كان
شريكا ومخفا في وقت البيع الثاني فلا يزال اسخفا ما باخذ ملكه فلا ينفك ما ذكره وايضا فانه في وقت البيع الثاني كان المشتري الاول والكا
قطعا فان سقى الشقة بملكه بئس مع تعدد الشرايين لم يمتد مع كونه شريكا فليست الاثر من المؤثر لعلم على القول بان يكون
ملكه مشفوعا اينا في اسخفا في الشقة لا اشكال ثمان بثبوت الشقة هذا على القول بالجمع مع الكثرة وان نقل بالاحتمال واخذت

نظر لان قوله تعالى فاذ صاوا الثلثة فليس لاحد منهم شفعة يقضي ظاهره في الاستحقاق هذا **الفصل الثاني** في كيفية الاخذ عليك الشفعة الاخذ
 بالفضل وان كان في ملكه الحيا وعلى راي الجمهور ولائلك الشفعة المتولدة ولا يثبت الحيا ويكون الاخذ مراعى فان فيه صاحب الحيا والملك
 الشفعة ولا من صحها فعلى هذا ليس انواع العين قبل مضمرة الحيا لعدم تحقق ثبوت ملكه وهذا هو الاصح وقد سبق تحقيق هذه المسئلة
 والظاهر ان لا يكون خيرا الاخذ في مضمرة الحيا وادلا يظهر للاخذ في ملكه الا بعد انقضاء **قوله** وهو قد يكون فضلا بان ياخذ الشفع
 ويدفع الثمن او يرضى المشتري بالصبر فيملكه لما لم يملك الشفع انواع الشفع بالشفوع الا بعد تسليم الثمن كما صرح بالاصحاح
 لم يكن الاذني على اخذ بالشفعة وثمر الملك قبل تسليم الثمن لان الاذني يقع مضمرة عنده وجميع منجز فلا يكون سلبا في حصول الملك فعلى
 هذا لا يكون الاخذ فعلا معبرا الامع دفع الثمن او رضاه المشتري بالصبر فاذا دفعه واخذ المشتري ملك الشفع والا فلا يثبت
 ودفع الامر الحاكم ليلزمه التسليم في الشكوك بينه عليه **قوله** ولقوله كقولنا اخذنا او ملكنا وما اشبه ذلك من الالفاظ الدالة على
 الاخذ مع دفع الثمن او رضاه بالصبر ويصح الاخذ لفظا وان لم يسلم الشفع فملكه اذا صح الاخذ ويصح بكل لفظ والى على ذلك مثل
 وملكنا واخذنا فلو كان لم يرضى المشتري لكان لا بد من دفع الثمن او رضاه المشتري بالصبر قال في المذكرة ولا يملك
 الشفع بالصبر بل في المذكرة فلا يملك الشفع بمجرد اللفظ بل يعتبر مع ذلك احد امواد ما يسلم العوض الى المشتري فيملك به ان يسلم
 والا فلا يثبت ويثبتا ودفع الامر الحاكم ليلزمه التسليم الا فقه هذا فاعلم ان اشتراط دفع الثمن في حصول الملك لا دليل عليه ولا
 عدمه والشفعة في معنى المعاوضة انتهى من نواع البيع ودفع احد العوضين غير شرط في ملكه الاضربانه لو كان الدفع شرط
 لوجب ان يكون فورا لا اخذ فيطلب الشفعة بدفع مع الثمن واما ما اورد في المذكرة من ان ثبوت الشفعة في ملكه على خلاف ذلك وليس الصحيح
 ما يدل على الاشتراط المذكور والذكي في رواية ابن مهزيار كان معه بالمصر طين بطنه بثلثة ايام فان اناه بالمال ولا يبيع ويطلب شفعة
 في الارض فليس كلام الاصحاب صحتها في اشتراط ذلك ثم قال في المذكرة فبعدا وراى في خلافه واذا بلغ البيع فقال في اخره اخذ
 الشفعة في الثمن الذي تم عليه العقد وعلم منه وقطر الى الشفع او وصف له ووصفا في بيع المالك الاخذ وان لم يجر المشتري ولا حض
 وقال ابو حنيفة لا ياخذ الشفعة في الثمن ولا يفسد الفاسي بها حتى يخرج الثمن وقال محمد ان الفاسي بوجهه يمين او ثلثه ولا
 ياخذها الا يحكم الحاكم او رضاه المشتري لان الشفع ياخذ الشفع بغير اختيار المشتري فلا يشتري ذلك الا بعد احضار الثمن وتبيننا
 ان الشفع ياخذ بالعوض فلا يشترط حصوله كاي بيع والزيادة الشفعة كالزيادة البيع الا لا يملك الشفع الا بعد احضار الثمن وكذا التملك
 بغير اختياره يدل على خفيه فلا يمنع من اعتبار الزيادة بالبيع كذا نك هذا نص في ما ذكره من ان ثبوت الملك الاخذ باللفظ لا يثبت
 على دفع الثمن وهذا في غير شرط العلم بالعوضين **قوله** ويشترط على الشفع بالثمن والتمتع معا الخ الصريح الاخذ في دفع
 المبالاة للصبر فانها في معنى البيع انه من نواعه ولما قل ان يقول اشتراطها بالعلم بالثمن مسئلة ذلك لانه اذا اشترط دفع الثمن
 للاخذ اشترط العلم بالحق لا يمكن التحويلات الاخذ مع العلم صح ولا يثبت الملك الا بدفع الثمن بخلاف ما اذا كان جاهلا فانه
 دفع لقوله ولو لم يطالبه بالشفعة فلا يثبت حفظه بذلك الاخذ **قوله** ويجب تسليم الثمن والا فلا يوجب على المشتري الدفع
 عليه هذا ايضا محل نظر لان المعاوضة يجب فيها التسليم والتسليم دفع واحد كما سبق في البيع والاصل عدم وجوب التقديم في
 التسليم على واحد بخبره نعم ان لم لا اشتراط تسليم الثمن في حصول الملك بالاخذ ثبت وجود هذا **قوله** ولا يثبت الشفع اخذ البعض
 بل ذلك او الجميع لانه ليس له ببعض المصفقة وان حقه في الجميع هو هو صحيح **قوله** فلو قال اخذت نصف الشفع فلا فوى بطلان
 الشفعة وجب القوة ان الماحق فلا يحتمل لانه انما يثبت الجميع فلا يجوز اخذ اياه بالبنية اليه ولا بالبنية الى الجميع واما بالنسبة اليه
 لعدم استحقاقه واما بالنسبة الى الباقي فان الامضاء على احد البعض ان لم يدل عليه عدم اخذ البعض الاخر فلا يدل على اخذ الجميع
 فيطلب الشفعة ويحمل البعض لان اخذ البعض يسلم اخذ البعض الاخر لا منشاء اخذه وحده وهو من البعض العامة ومنه نظر لان
 البعض انما يسلم اخذ البعض الاخر اذا وقع صحيحا لم يثبت محض من دون اخذ الباقي ولا بد مما كان ميردا اخذ البعض خاصة ذلك
 لا يبيع ولا يسلم اخذ الباقي والحاصل ان اخذ البعض لا يدل على اخذ الباقي في ثبوت هذه الدالات الثلث فالاصح بطلان **قوله** ويجب
 الظاهر على القول في كل واحد مع امكنه بطلت شفعة على راي هذا هو مختار الشيخ وجميع كثير من الاصحاب امتضاء وانما ثبت على خلاف الاصل
 موضع الوفاق ولذا لا بد من بيان المنصنة بطلان الشفعة بعدم احضار الثمن الثلثة على ذلك ان كان على النواحي لم يطل بطل الثلثة

بلا فصل وقال السيل وجماعته بانها على النقص بتساها لا ينقض حججه ومعنا ولا يحل الاول والذي له على كل من منزه المختلف وغيره ان الواجب
 على العرف هو الاخذ بصرح به في المسئلة ما اذا كان الشئ مؤجلا وان كان مضمنا هذا ان الطلب واجب غرضي فلهذا لا يرد عليه ولا اخذ
 لضمير الطلب **قوله** وان لم يفاد في المجلس رد ذلك على المجتهد فانه يقول ان الشاخص غير عذر ولا يجل الشفعة الا في المجلس
 ولا يجب تحاشا لثمة العادة في الشئ ولا يفتح في العباد وان كانت منقضية ولا يحد من على صلوة حضر وقتها ولا يوجب ان المراد بالعرف حكم
 فيه العادة لانه العرف هو المجموع فيما ليس للشافع فيه حصة في الاعلاء والمادة من السعي الى الاخذ بالشفعة عادة تنقسم الى قسمين ما
 ينظر فعلا من ضرب مثل الاستغفار بصلوة واجبة او مندوبه وكذا من اكل وشرب حائرا او كره في حمام فله الامام ولا يكتف
 القطع على خلاف العادة وكذا الى حضر وقت الاكل والصلوة او قضاء الحاجة حادثة فلهما بهما رجوعا في ذلك كله الى العرف وجماع
 في الشئ في الاصل من هذا الشهر وينتفع المؤمن والمجناه وقضاء حاجته طلب الحاجته وعيادته من مرضه وما جرى هذا الجري في
 لم يحل العادة بالامام من من وديما كان عنه موجب للتعين والظن ان العجز عن التوكيل عند حضور احد هذه الامور عذر شرطي لعدم
 السقوط لغير الزمان وعلم ذلك في العادة من اذنا للقول **قوله** ولو اهل المسافر بعد علمه بالسعي او التوكيل مع امكان احدها
 بذلك هذا بعض صور العلم الثاني من الاعلاء وهو ما لا ينظر في العلم من فيه كالارض والحلب والعسر والاعكاف وغيره من الرض
 ظهور الشفيع سافر او علم بالبيع فان اعلم بالسعي والتوكيل مع امكان من احدها بطلت شفعته فلا يكون سفره عذرا مع
 تمكنه من التوكيل بطول المدة فيه وعدم المسافر في حقه بحيث لا ينافي في القول وعادة ولا يخفى ان قول المصنف لو اهل السعي او التوكيل
 ليس بجد لان البطلان انما يتحقق مع اهما لهما لا مع احدهما وكذا القول في التواني ولو عجز لم يفسط وان لم يثبت على المطالب ان
 لو عجز عن الامر به مع لم يفسط وان لم يثبت على المطالب انما لا يخفى عن الامر به مع لم يفسط شفعته لعدم التقصير ولا يفسط الاشياء
 على المطالب ان يتمكن من خلا ما لبعض العامة لا اصل من الدليل **قوله** لم يجب المباداة الى احدهما في اول وقت لا مكان اي بعد زمان
 عند المسافر ويمكنه من السعي او التوكيل بجميع احدهما فان امكنه السعي غير غيره وبين التوكيل ولو يمكن من التوكيل فقط فغير
 بجوابك في اول اوقات الامكان عادة في السعي والسعي ولو نظر التوكيل في الاعتد لم يكن تفصيل من التوكيل **قوله** وانظروا الصحيح ووجه الجمع
 والعطف في الاكل والشرب واعلان الباب والمخرج من الحمام والاذان والاقامة وسائر الصلوات وانظروا الجاهل اعدا وهذا كله
 من قبيل القسم الاول من شئ الاعلاء وهو ما ينظر في العلم من ضرب وقد سبق في جملة **قوله** الامم حضور المشتري وعدم اشتغالها
 فان هذه الامور لا تعدل اعدا واصفط شفعته واعلم انه على ما سبق في كلامه لا اثر لطلب الشفعة اذا لمعبر هو الاخذ مع وقع الغرض لا التوكيل
 الطالب بها في ذلك **قوله** وبه في الاسلام والرها وعموم الامر بالسلام وجرى ان العادة في ركعت الدعاء والمعاذات مثله ولو ابدى
 بالطلب كان نقصا في حقه وعان الاول لوجه الشفيع استحقاق الشفعة فالظن بقا حقه وعموم الدلائل وعدم تقصير في الاخذ
 الثاني ليعلم فيها وجه كونها على الفرض فالظن سقوط الحق التقصير المتناهي للقول في ولا اثر لطلبه في ذلك **قوله** وانما يأخذ
 الذي وقع عليه العقد فان كان مثليا فعلى الشفيع مثله وان كان من ذوات الغنم فعليه فدية يوم العقد ولا ريب ان واحد بالقرن الذي
 وقع عليه العقد اكثر اكان او قليلا اي بمثل لعدم الاختيار غالبا فان كان من ذوات الابل او من ذوات الغنم فله ثبوت
 الشفعة مع عدم الاخر لان الاصحاب احدها هو قول الشفيع وجميع من الاصحاب الشفيع لعموم الادلة الدالة على ثبوت الشفعة ولان الغنم
 بمنزلة العموم الذي يقع الثاني وهو قول الاخر الشيخ وعلى جملة من المصنف في المختلف لعدم انشأانها ثبوت على خلاف الاصل على محل
 ولو ابدى ابن ديان عن الصمعي في رجل اشترى دابة او ابني فيق ومنا عا وبز وجوه في الضاد في ليس لاحتمالها شفعة وهو حق ولا يدل
 صنفه اسنادها لا يجابها بغيرها من الدلائل ومختصة وهو من حرفة العنوي الى ان قال هو احوط لها من غيره بالقرن وانما يتحقق
 ذلك في التثلي او في ثل الشئ فرب المحاذات الممكنة هي ههنا والاصح علم الثبوت فان قلنا به فان فدية للثمن يوم العقد ام وث
 الاحتدام الاعلى من وقت العقد الى وقت الاخذ صرح في الاول المقصود بالثالث ولا والاصح الاول لان وقت الاستحقاق حين
 ولا ريب ان الاستحقاق بالقرن والعين المستفدة فيجب الانتقال الى القيمة فالاستحقاق بالثمن في وقتها وولدت المقصود صنف لان
 الخاف هذا لا يعضد لا وجه له وكذا الامر الثالث لسبق الاستحقاق بالقرن على وقت الاحتياز **قوله** سواء كان مثل القيمة المشفوع ام لا
 اي سواء كان القرن الذي جرى عليه العقد وهو من مثل المشفوع اي مثل ثمنه ام زاد ام فاضلا لعموم المقصود **قوله** ولا يلزم الدلالة

والوكالة بعينها من مائة من شلجوه الفاد والوزان ومنها وان كان من المفاعيل **قوله** ولو زاد المشتري في الثمن بعد العقد لم يلحق بالزيادة
 وان كان في مائة الحجار على ما لا يقطع عنه والبيع وان كان في مائة الحجار على ما لا يقطع عنه في الموصفين الشيخ فقال يلحق
 بالزيادة وسقوط الخطأ اذا كان ذلك في مائة الحجار لانه الثمن الذي سقته عليه العقد ليس بمحدد لان الثمن هو ما وقع العقد عليه
 والزيادة والخطأ امر جديد **قوله** وسقطت ارض العبدان اخذه المشتري كان الثمن هو ما يقضى به فان كان دفع الثمن كان الثمن مؤجلا
 فالتفويض اخذت حكمه بعد اقامته كغيره اذا لم يكن مليا وليس الاخذ عند الاجل على ما لم يكن التفويض انما ياخذ بالثمن الذي جرى عليه العقد
 لم يكن له فيما اذا كان الثمن مؤجلا وهذا قول الاكثر والاصح ان ثاخذ الاخذ بزيادة العقد بطل او احوالا لا يلحق بطلان الثمن بلواخذ بغير اجل
 يكون الاخذ بالثمن بالبيع في المثل وانما الميسر انما ياخذ بجميع الثمن حاله او وصيه الى القضاء والاجل ثم ياخذ بالبيع
 بان الذي عمه من ثاخذ بزيادة المثل وانما الميسر انما ياخذ بجميع الثمن حاله او وصيه الى القضاء والاجل ثم ياخذ بالبيع
 انه في ثمن المشتري من التبع صفها ايجالها ومثلها في المثل وانما الميسر انما ياخذ بجميع الثمن حاله او وصيه الى القضاء والاجل ثم ياخذ بالبيع
 ليعبر به على المثل وانما الميسر انما ياخذ بجميع الثمن حاله او وصيه الى القضاء والاجل ثم ياخذ بالبيع
 اعطى كذا مليا والا لم ياخذ لان اخذ المشتري وما ذكره صحيح وهو صغر حصصا في من لا يذاته **قوله** ولو مات المشتري حل الثمن
 عليه دون الشفع لان الذي فسد بوجهه هو المثل ودون غيره من ثمن الشفع المشتري مؤجلا ويحل له حله على الشفع لان ثاخذ به
 سلب عن ثاخذ به على المشتري والمشتري **قوله** ولو بلغ سقطين وعشر يكون لواحد دفعه لكل شريك اخذ شفعه خاضلان
 الشفع الاخر لا يشترط ان يكون الشفع فكذا في ضم الشفع الى غير الشفع **قوله** ولو مات الشريك فلا اخذ الجميع واحدها لان
 الفقد في كل واحد من الشفعين بسبب فساد الشريك في الاخر فلا يكون الشفع من واحد ولا اثر لظواهر الصفقة في ذلك فان حقه
 من احداهما غير شائع في حق الاخر من الاخر **قوله** ولو ترك لثمن ثمن فبان ثمنه حلتا بانه غير او كان مبيعاً سائلاً
 هو على غير او باطل لم ويجوز ان يوكاله او يوكاله ان البيع سهام قليله فبان ثمنه كذا وبالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 او انما يشترط لثمنه فبان ثمنه كذا وبالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 صحيحه او بالعكس انما يطل شفعه المبيع في هذه المسائل كلها التي في الناحية طلب الشفع لغرضه والحق انما يخص من البيع الذي هو
 متعلق بالشفع حيث يكون متعلقا بالعرض بامر معصودا فلو ترك الشفع لثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه
 فالشفع بانه لان ثمنه متعلق في المعاد فانه ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 او بالعكس فالشفع بانه لان ثمنه متعلق في المعاد فانه ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 عنه لانه مفقود في ذلك المثل وانما كان ثاخذ على انا والحق انما يطل لثمنه فبان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 الحائض ان كان الحائض بسبب باطل المطلب ليس عليه نفق الامران كان في ظن كذا لا انا سوا كان لا سوا كان ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 او كذا فانه معتد ولا يوجب عليه دفع ما ليس عليه كذا في المثل وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 في الوكالة فلا شفع له طوكل مع طيس محو فانه عليه فالشفع بانه لان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 البراءة من ثمنه فبان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 الثاني لذلك وكذا لو ظهر مظهر ان البيع قليل فظهر لانه لان العرض قد يتعلق بالاختصاص شخص دون اخر فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 المشتري الشفع وحده بالثمن فبان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 البيع عليه العرض الصحيح قد يتعلق بغير فبين خلافه فالشفع بانه لان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 بالثمن او انما يشترط لثمنه فبان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 البيع المكافئ وكذا اذا لم يربح الكل ثمنه فبان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 صحيح فان اخذ الشفع ابطال بطلان المشتري لثمنه فبان ثمنه كذا في وجود امارة فانه ثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس وانما يشترط لثمنه فبان ثمنه او بالعكس
 مختار الشفع في الاخذ في البيع الاول والثاني لان كل منهما بسبب ثاخذ في ثمن الشفع والتبعين الى اخذ ثاخذ **قوله** ولو باع المشتري
 او بعث او بعث من قبله الاخر ثمنه فان الاخذ من الاول دفع عشرة في جميع الثالث على الثاني ثمنه والثاني على الثاني ثمنه او بعث من قبله الاخر ثمنه فان الاخذ من الاول دفع عشرة في جميع الثالث على الثاني ثمنه والثاني على الثاني ثمنه

لان الشقص في هذه النسخ الثالث وهذا في نسخة عقده وكذا الثاني اي انما ثبت في الشقص في الاخذ اذا كان المشرى هو جميع الشفعة
 فلو باع المشرى بعشرين وهذا اشترا بعشرة فاجاز الاول في قوله بعشرة فيعلق بالمشرى والثاني في قوله بعشرين بها عرفنا المشرى
 الثاني بثلثين فان اخذ الشقص من الاول فتفتح العقدان الاخوان فيبلغ الشقص عشرة وهو الثمن الذي اشترى به المشرى الاول
 ثم يرجع كل من الثاني والثالث ما دفعه عنهما فيرجع الثالث بثلثين والثاني بعشرين لان الشقص تنزع من الثالث وهذا في نسخة عقده
 من جميع المال وكذا الثاني في نسخة عقده **قوله** ولو اخذ من الثاني صحيح الاول ورفع عشرين ويظل الثالث فيرجع بثلثين ولو اخذ من الثالث
 صحيح العقدين ورفع ثلثين لا يربا انه اذا اخذ بالشفعة بالعقد الثاني ان كان ذلك امضاء للبيع الصادر من الاول وهو المشرى
 الاول فيرجع ويبطل البيع الصادر من الثاني وهو العقد الثاني فيرجع الثالث مما دفعه وهو ثلثون ويبلغ الشقص الى المشرى الثاني
 عشرين ولو اخذ من البيع الثالث كان ذلك امضاء للعقد صحيحا فيدفع ثلثين وهو **قوله** ولو دفع المشرى او جعل مسجدا او هب
 للشقص ابطال ذلك كله والتمن الواهب ان ياحذر ان لم يكن لازمه هذا هو المسمى العن من شرط المشرى وهو ما يجبره الشفعة في
 الشقص وجعل مسجدا وهبه فلو كان ذلك للشقص الاخذ بالشفعة وبطلان ذلك كله السابق عقد لكن لا يدفع هذا المشرى من اول الامر باطلا
 خلا فالبعض الشافعية لا يرون ضرورة من ذلك ان الملك وان كان ملكا من غير ما لا كالمهذب حيث يكون للواهب الرجوع فاذا اخذ
 بالشفعة بطل الوقت والمسجد لا يفسد منها الاخذ بالشفعة اما الهبة اما ان يكون لازما او جائزة فان كانت جائزة فلو الواهب
 باخذ الثمن على ما ذكره المصنف وجعل للواهب ان يرجع في اصل الهبة فلان يرجع في ثمن الموهوب وفضله كلامه هذا انه لو لم
 يرجع كان الثمن للمهذب ويشكل بان هذا انما يتم على تقدير ان يكون الاخذ بالشفعة غير مبطل للهبة لان الاخذ به لا يمنع الحكم
 بجملة المشرى الطاري عليه ولهذا لو كان بشرط المشرى بالبيع حكما انما اخذ بالبيع الاول لاجل الثاني واستمر المشرى الثاني
 الثمن ثم ان كيف يتصور ان يكون الاخذ من المشرى والدفع عليه بماء الهبة وثبت ملك المهذب وهذا كما يكون من ايجابه اذ ذكر في الهبة
 الجائزة هو صان لما ذكره من الاشكال في الهبة لان من كان لا يخل في جعله في بيعه من الجائزين وهو جاقب الشفعة فلهذا دون الاخذ
 دفعنا لما قلناه من نقصنا احوال الدرع من المشرى وهو باطل ولان الفسخ ليس له لا يعقل من احد الجائزين وعليه من اقره اقرى
 وهو ان على ما ذكره في الهبة الجائزة من ان له الرجوع بالثمن في نظر الى ان له ان يرجع في الاول مجيب ان لا يكون له الرجوع في الثمن الهبة
 في الاول من غير ان يقطع حصة منها واذا حصل ان الاخذ بالشفعة وان يقتصر ابطال الهبة فالثمن الواهب وجها واحدا او لا فالثمن للمهذب
 مع الثمن جميعا وبذلك ونرى في هذا واخذ وكلام المصنف في المشرى يرجع من ذلك **قوله** والاذا الاشكال الى وان كانت الهبة لازمة
 كالهبة لثمن الرجم والموصوفة في كون الثمن الواهب والمهذب اشكال في قضاء من بطلان الهبة بالاخذ بالشفعة لسبق حق الشفعة ومن كان
 الجمع بين الشفيعين وجوز الشفعة انما هو في العين ولا شغل له بابطال الهبة من راس في اخذها ويحق الهبة بالمال ويكون للثمن من الابطال
 ابطال الخصاص للثمن بالعين لا ابطال الهبة وليس في شيء لان الشفعة انما ياخذ بالبيع الاول من المشرى والدفع عليه والتمن في قوله
 وهذه حقوقي للشفعة ثابتة بقاء في قضاء الهبة وهذا الاشكال ضعيف جدا والاحسان الهبة بطلان الموصفين ويرجع الامر كما كان
قوله فان قلنا به وجع المهذب بما دفعه عوضا ولا تجزئ بينه وبين الثمن اي فان قلنا يكون الثمن الواهب بثلثنا ان المهذب اذ لا يسطر
 فغير المهذب بيننا وبين الثمن بان دفع الهبة من جميع العوض لثمن الموهوب الذي بذل العوض في مقابلته وجعلها
 فيما اخذ الثمن لانه عقد للموكلين بالهبة من طرف الواهب ومنه فلهذا **قوله** فان تقابل المبتاعان واورده بعين فله الشفعة
 من غير الاخذ لان هذا سبق من جملة حصة ان اخذ المشرى وان يكون الدرع عليه وكذا الورود المشرى بعينه كان للشقص فتح الرعيين
 ما دللنا على الارش فبان حكمه انتم نعم وعقل المصنف والدفع باق على المشرى بوجهه في هذه الموصفين لانه حتى يثبت عليه الشفعة
 فلا عليك ابطاله واعلم ان شتمنا السهيل قال في نحو اشيران فتح الاول والثاني فيهم من امر ان الاول الفسخ على اي السنين الى الجمع
 فيكون الاقالة والتمن مائتا الثاني ان بالسنين الى الشفعة فاصلا لانها ما كان حال المشرى فيثبت ان يفسد بها عليه قال وقطع
 القادة على الاول ما والتمن بعد الاقالة والدفع للمبايع ونما والجمع المشرى وعلى الثاني بالعكس اقول لان الاقالة او المدة فيقتضي
 الفسخ والتمن لا يقتضي ايا الصهر على ابطاله ان صلح في مكان حق الشفعة اسبق كان الوجه البطلان **قوله** ولو دفع المشرى
 لم يكن له الشفعة بالاقالة لان الاقالة لا ترفع عنها خلافا لا في حقيقته ومثل ما لو دفع الشفعة ايضا بالشرء ثم دفع المشرى بغير الشفعة خلا

لا يباع **قوله** ولو قلنا بان الحالف في هذه الثمن وقلنا بانها يتخالفان وينبغي البيع حتى الشفع باق يبقو ويخفى ثبوته في اخذه بما
 عليه البائع لا يحلف عليه المشتري لان الاخذ منها من البائع وذلك منع من البيع ولو حكمتا باخذه بما حلف عليه المشتري لو جاز البيع
 من الفسخ لا نقضه فاقدر في ذلك يثبت ما حلف عليه البائع في حق الشفع مع ذلك يبرر الفسخ الواقع منع الحالف وهو في
 حق الميث يعين خاصه دون الشفع ولان البائع انما يحلف بقوله ما يدعيه المشتري لا لاثبات ما يدعيه هو فكيف ياخذ بما حلف
 عليه البائع الا ان يقال لما كان ذلك مضطرا للحلف لانه اذا اتى المشتري لم يثبت ما يدعيه هو لا نقضه انما على نفي ما عداها اختلفا
 نعم اذا قلنا ان كلا منهما حلف بميلهما مع المنقولات الاثبات **قوله** الاشكال والميز على القول بالحالف بقا والدعوى بين الشفع
 والبائع ويكون كالدعوى بين الشفع والمشتري وحسب كان المعتمد فتدبر في قول البائع وقول المشتري مع قلنا انما حلف البائع
 لبقائه اخذ الشفع بما ارعاه المشتري لان اخذه منه لا يثبت عليه ان يادى الذي يدعيه كونه ظاهرا نعم وصدق الشفع البائع وحسب عليه
 وضع ما حلف وان لم يكن للمشتري المطالبة بالزيادة الاعراف بعين استحفاظها **قوله** والشفع اخذ من المشتري والدل عليه انما ياحل
 الشفع من المشتري لان استحفاظه عليه لا ينقل ملكية البائع بالبائع وذلك البيع ودل البيع على المشتري لو ظهر استحفاظ الاخذ منه جميع
 عليه بالثمن وبما اعظمه على سبيل **قوله** ولو كان في يد البائع كلف الاخذ منها والملك ولا يكلف المشتري الضمن والسليم ويقوم
 بغير الشفع مقام بغير المشتري اى لو كان المبيع وهو الموقوف في يد البائع فلا يلزم للشفيع تكليف المشتري بغيره وليس له اليد بل للشفيع
 احدا الامرنا ما اخذ منها والملك للاصل ولان الشفع هو الشفع حيث ما وجد اخذه وان اخذ الشفع بمنزلة اخذ المشتري لانه
 استحق بغيره من جهة فلا حاجة الى تكليفه الا لا يثبت عليه حق على الشفع والمساوية بان له ان يكلفه ذلك لان للشفيع بمنزلة
 المشتري من المشتري وفيه ضعف فاذا اضمحل الشفع من البائع كان ذلك كغير المشتري والدل على المشتري على كل حال وليس
 للشفيع فسخ البيع والاخذ من البائع ولا يفسخ الا اذا ائتمن الشفع والبائع لان حق الشفع كحق الاخذ من المشتري ولا حق له في
 فسخ بيع المشتري والا فانه انما يفسخ من هذا العقد **قوله** ولو ظهر للمشتري ان يفسخ بفعل المشتري قبل المطالبة او بغير فعله معتمرا على الشفع
 بين الاخذ بالجميع او ذلك ان المشتري شفعه من دارا سهلا او يعيب من عجزان يفسد بعضها بفعل المشتري او بغير فعله قبل المطالبة
 بالشفقة او بعد ها هنا صور اربع الاولى ان يكون ذلك بفعل المشتري قبل مطالبته الشفع بالشفقة وان ينقض البائع او شق الحمار
 ويكره الحرج مع سلامة الاعيان فان الشفع باختيار بين الاخذ بكل الثمن وبين التمسك لان المشتري انما يرضى في ملكه بغيرها
 سوغه شرعا فلا يكون مصوناً عليه القائن من البيع لا يفسد بشئ من الثمن فلا يفسد الشفع في مقابلته شيئا كما لو عيب المبيع
 البائع فان المشتري يفسد بين الفسخ وبين الاخذ بالجميع الثمن عند بعض علمائنا وفيه نظر فان المشتري وان تصرف في ملكه الا ان
 حق الشفع قد انقلب به فيكون ما كان منه محسوبا عليه كما يجب عليه مجموع عيب المبيع لا استيفاء في ضمنه من المالك ما يجزئ
 على ملكه اذا غلبت حق العجز كالحرج او اخذ عليه الحرج وقد سبق في كتاب البيع وجوب الارش على البائع اذا عيب المبيع في يده
 فيفسد ان يكون هناك وقد يبرر كل المصنف في التدقيق على ذلك التائيد والتاثير ان يكون ذلك بغير فعل المشتري معتمرا على
 طالب الشفع بالشفقة او فانه لا شئ على المشتري بل بغير المشتري بين الاخذ بالجميع الثمن والملك وقد مر ما سبق ان ذلك
 ليس بفعل المشتري وملكه غير مصنون عليه وجوابه مع النقص بما اذا تلف بعض المبيع والذي يقتضيه النظر ثبوت الارش في
 الصور بين انهما وكل المصنف في التدقيق مطابق لذلك فانه من المسئلة فيما اذا عيب الشفع من غير شق من العين من غير تفصيل يكون
 ذلك بفعل المشتري ويكون بعد المطالبة وعنده ثم حكم في بعض الاصحاب بوجود الارش بمثل هذا التخييل المبيع لو كان في يد البائع
 ثم قال ينبغي ان يكون هناك وهذا صحيح **قوله** والافاض للشفيع وان كانت منقولة الا فاض بفعل المشتري ثم النون في
 بعدها والهاء المجهلة اجمع بغير كبير النون وهو الا لا ان الذي يبيع من البناء بعد نقضه وانما كانت الشفع لانها جزء المبيع فلا
 كونه منقولة الا ان اذ كانت متبينة وقت البيع سبق استحفاظ الشفع لها متبينا سابقا **قوله** ولو كان بفعل المشتري بعد المطالبة
 ضمن المشتري على ما في هذه في الصورة المعتبرة والنقد به هو المشهور ولان الشفع استحق المطالبة اخذ المبيع كاملا ونعلق به فاذا
 بفعل المشتري ضمن وهذا كما يدل على الغان وهذه الصورة يدل على الغان في باقي الصور ولان استحفاظ الشفع اثبت بالمطالبة بالبيع
 واذا كان مصوناً عليه للشفيع فلا من بين ان يكون ذلك بفعل المشتري او بفعل غيره وقال الشيخ في نظم كلامه لا ضمان لان

الشفيع لا يملك بالمطالبة بل بالاختصاص فيكون المشتري في ملكه بشرط صحيحا فلا يضمنه بغيره وضعفه ثم لانه وان كان ملكا للمشتري
لكنه في المشتري هو صفى للشفيع ثم ينبغي ان يكون المراد بالضمان عن المبدل بل سفيط حصصه من الثمن ولا سبيل الى ان يأخذ من الثمن
كله في مقابلته ما يدل بعض النسخ لان ملكه ظم لحض من بيع عن مضمون الشفعة وهو اخذ المبيع الذي جرى عليه العقد وضعه في العقد
جرى عليه العقد ايضا اللهم الا اذا قلنا ان النصف لا يسطر من الثمن فيجوز ما قاله الشيخ اوضحا فبما ان النصف كما ينبغي ان يكون في المشتري
لكن لا يقول بقوله اما لو تلف بعض المبيع فالامرين بان يأخذ من حصصه ما اشترى ان لم يكن بفعل المشتري الملاءمة وانما تلفت بعض المبيع
وهو ما يقابل ثمن من الثمن فطعا كما لو تلف بعض المبيع فيسقط عليه الثمن ويكون من قبل الاستلام وقد سبق حكمه ونذكر حكمه في القولين المصنف
ويقال انما كاطراف العبد وصفاته فلا يقطع عليه الثمن فيكون من قبل الاستلام وقد سبق حكمه ونذكر حكمه في القولين المصنف
الاصح في هذا حكم فيه وفيما قبل اخذ الشفعة بغيره من الثمن على الاثر بل ان يجازي بضع الثمن كاملا في مقابل بعض المبيع فيشتري
وضع اصد العوضين لان مقابل العوض وذلك كماله بالبالا على الحال في النسخ في الملبوط ان بعض المشتري اخذها بالبالا في الثمن
ولعله يريد الاخذ حصصه من الثمن ولا يكون ذلك باعتبار اداء العدة وحيث مطابقا في الثمن في الثمن وقاله المحقق ان كان ذلك باسباب
اخذ المبيع الثمن او تركه وان كان بفعل وفي اخذ الباقي بالحصص وهو ضعيف لان الثمن في مقابل المجموع والافتراض في مقابل الاثبات
ولا اثر في الاثر في روال هذه المقابلة فالاصح الاخذ بالحصص من ثمنه ولم يعرف احدها وهو ان كان الثالث بعض الدين
كونه قبل المطالبة او بعدها وطم ان هذا الفرق في الاول غير واضح قوله ولو بين المشتري اصغر من ان كان الشفع غائبا او غير
او طلب المشتري من الحاكم العتمة فالمشتري غير مقلع وبناؤه وليس عليه طم المحضر ويحمل وجوبه لانه ينفذ دخل على ملك الشفع المخلص
ملكه فانه لو بين المشتري او غير من الشفع المقتضى وذلك بان فتمت عن حوا الشريك الذي هو الشفع مع ثبات الشفعة وبنيته
ذلك بان يكون الشفع غائبا او صغيرا او نحو ذلك فطلب المشتري من الحاكم العتمة فيقسم له فبني ويعرض ثم يحضر الشفع في
بالشفعة فالمشتري يحضر عتمة وبناؤه لانه ملكه ولم يكن ظم الفاعل فيعمله ولا عليه طم المحضر فانه من دخل على ملك الشفع في
مالكا جازا المشتري في الفاعل مصلح الشفع لان من يضره بغيره في الشفع ويحمل وجوبه لانه ينفذ دخل على ملك الشفع والشفع
باستعماله ان كان الفاعل يطلب الشفع لم يجب له ان يطلب الفاعل فيضمن الاذن في المحضر وليس هو كالفاعل لانه غير مقلع وان
كان الفاعل من المشتري ابتداء فبني لا ينفذ من حصل في ملك غيره بفعله المصلحة من غير اذن من الغير فيجوز اصلاحه وهو حرة المختلف هل
ملك الشفع احب للمشتري على الفاعل بل صرح به في المذكرة ولو قيل به لم يكن بعيدا بعد ذلك الارش اما فاض الارض الحاصل للمشتري
والبناء فانما يضمنه لانه لم يصار من ملك الشفع واخذ الشفع بكل الثمن او بجزءه لان هذا اضعف ليس له فسط من الثمن فلا
المشتري نعم كان ذلك بعد المطالبة في القولين كما علمنا سابقا في مسألة الاستسداد والطيب هذا اذا كان النقص بالغير من مال
بالقلم فضل فقال الشيخ وحملنا عدم الضمان معللا بان المشتري في ملك نفسه واخذ الشفعة المختلف وجوب الارض ان كان ذلك
باختيار المشتري لان النقص حدث على ملك الغير بفعله المخلص ملكه فيضمنه ويحمل ان لم يصار من ملك الشفع غير واضح لان الفاعل
صادق ملك الشفع اذا العرض انه بعد الاخذ بالشفعة فلا يتم ما ذكره وهذا واضح قوله واذا الواضع المشتري من الاذن
فخير الشفع باين ثلث من ثمن الارض على اشكال وبين ذلك قيمة البناء والعرض ان يوصي المشتري ومع علمه فطره وبين النزول
عن الشفعة اذا اضع المشتري من ثمن البناء والعرض فخير الشفع لثمنه شيئا احدها الفاعل لان له مخلص ملكه من ملك غيره والفق
ان هذا الحكم لا اشكال فيه وقال الشارح ان الاشكال في العبادات استحقاق الفاعل وجوب الارض والطم انه وهم اذا لا يتصور
دفعه شغل ملك الشفع ملك المشتري على الدوام بعد انقطاع حق من الشفع الا ان يحمل على الاجرة على الشفع او وجوب دفع العدة
عليه وان لم يرض وبطلان هذا اظهر من ان يحتاج الى اليقظة اذا فطره ذلك فاذا اخذ الشفع المقلع فاعله فيقع ارض فاض البناء
والعرض الحاصل بالفاعل فيه اشكال نبتا من ان النقص على ملك المشتري بفعله المصلحة فيكون مضمونا عليه فان المشتري
لم يكن عاديا بذلك الفاعل فاذا تلف شيئا من مال المشتري لم يضره لانه ان الفاعل حصل بفعله المشتري لانه غير مقلع ارض
مضمون الغير وهذا بخلاف المصلحة المختلف والاول اختيار الشيخ وهو في فان المشتري في الشفع ما دون فيه شرعا فان المشتري مالكا

ما كان ملكا انا واما وجوه الاخذ بالشفعة لا يمان ذلك ولا يهوى با بعد من عن من الشفعة فاني كل ان يحجى من جميع المعنى فاعلم هذا لا يجوز فاعلم الاصح ذلك
 الارش هذا احد الامور الثلاثة الثاني من لينة البناء والغرس ان دعى المشتري ولا يجب فيه ما اذا لم ير من حال ما لم يملك اخذه بالقيمة يجب
 على المشتري قبولها من غير شرط بشرط ما من لها معا وضمة فيقتصر على رضا والمعا وصين والا كان ذلك مال المالك كمال عليه قوله نعم
 الا ان طوى او اكل بالمال الا ان تكون بخلافه من فراض منكم وقوله على المالك مال امرء مسلم الا عن طبعه فحق من ان ذلك امر في
 مصلحة كل منهما لان من جمعا بين الحفين ودعا للضرر العظيم اللازم لكل منهما بطلان البناء والغرس وهو من هب كثر الاصحاب
 والاول في الثالث من الشفعة على الشفعة ولا يجب فيه قوله فان انقضا على بدل القيمة او وجبا فبطلانها على المشتري مع اخذ الشفعة
 لم يعمم مستحقا للبدل في الارض ولا مقلو عا لانه فاعلم ذلك فاعلم مع الارش بل ان ما ان يعقوب الارض وفيها الغرس ثم يعقوب خالصة فالشفعة فيه
 الغرس فيه دفع الشفعة ان انقص من ان اخذ الفلغ يعقوب الغرس مستحقا لذلك بالاجرة والاحد بالقيمة اذا منعا من فاعلم اذا انقص
 كل من الشفعة والمشتري على ذلك فبطلان الغرس او وجبا فبطلانها على المشتري اذا اخذ الشفعة فلا بد من معرفة القيمة السوية والمراجع فما الى
 الثالث من الغرس لانها مناطا الى عينا فلا يعقوب مستحقا للبناء في الاضداد لا يحكي ذلك ولا مقلو عا لان الشفعة لا يملك الفلغ الا بال
 وهذا رجوع من المصنع عن الاشكال السابق الى الجزم بل الطريق الى ذلك اما ان يعقوب الارض وفيها الغرس ثم يعقوب خالصة فالشفعة فيه
 الغرس فيه دفع الشفعة او يدفع ما ينقص من اخذ الفلغ فيكون ذلك معرفة الارش على القول بوجوب بدل فيكون ما ينقص معلقا على
 القيمة المضمومة قوله فيه دفع ويجوز ان يكون معلقا على مفعول يعقوب وهو الارض والمخالف لا يخالف واما ان يعقوب الغرس مستحقا
 لذلك بالاجرة او الاخذ بالقيمة اذا امتنع من فاعلم ذلك فاعلم مع الارش بل ان ما ان يعقوب الارض وفيها الغرس ثم يعقوب خالصة فالشفعة فيه
 الغرس فلا جرة ولا يجب صاحب الارض اخذ بالقيمة عند امتناع كل من ملكه والارض من فاعلم وكل من فاعلم وكل من الوصين وجوب
 لقيمة القيمة فان ما يبقى الا بالاجرة فيمنع انقص من قيمة ما يبقى فاجازا وكذا ما سبق اخذ بالقيمة ثم ارجعنا هذا انما يثبت على القول بان
 الشفعة لا يجب عليه رضى المفقض بل فاعلم اما على القول بان ذلك لا يملك طلب الاجرة على الاضداد لان الفلغ لا يسوغ الا مع ضمان الارش فما
 دام لا يملك الا بالقيمة واجب وكذا لا يثبت الا على القول باستحقاق الشفعة الاخذ بالقيمة وان لم ير من المشتري ومنه ما قد علم وقد بينه
 على ذلك في الدرس فيرى على الاول ايضا انه لا يكون قضيه كل من الغرس والارض الى الاخذ باعينا والهيئة الاجتماعية دخل في زيادة
 القيمة وذلك بناء على ما لا يحكي المشتري فكيف يكون ما عدا قيمة الارض خالصة عن مجموع القيمتين حقا للمشتري والا وجه ان يعقوب الغرس
 قائما على من حق الفلغ الا بعد بدل الارش وما ينقص من هذه القيمة بالفلغ او شدة ويعقوب الارض وفيها الغرس ثم يعقوب كل منهما مستقر اما ان
 يفي مجموع القيمتين بغيره فمستقر عليه ما على فبطلان كل من القيمتين وهذا اسلم من الجميع فاذا كانت قيمة المجموع مائة والارض اربعين والغرس
 خمسين يكون العشر باعينا والاشباع موقوف على شفعة الارض اربعة اشباعها فالغرس خمسة اشباعها ثم انما لا يخفى ما في العباد من عزم
 الجواز وله واعلم ان قوله اذا امتنع من فاعلم ليس شرطا للفقوم بل هو من فاعلم الوصف عند قوله واخذ بالقيمة في هذا حال قوله ولو اختلف
الوقت فاخذ الشفعة في وقت اسبق مفضل قيمة على فاعلم في اخر فاعلم ذلك اي لو اختلف الوقت في قيمة الغرس فاخذ الشفعة فاعلم
 الوقت الذي يكون ومنه قيمة فليعلم الخلف الارش بان ذلك لا يجب عليه الا بما والى ان يحجى الى ان الذي يكثر فيه فبطلانها على القول
 عن المشتري او يبيع مع الشفعة او ويحمله المشاع ثم اخذ الشفعة فالحكم كل اي لو عن المشتري او يبيع في الشفعة المشقة مع حال
 الاشاع مع الشفعة او يحمله يجب يكون الغرس والبناء وبالاذن المعبر ومضروب ذلك بان يعقوب الشفعة ان لا شفعة له او يبيعهم
 كثر التتم ثم بين الخلاف فانه اذا اخذ بالشفعة يكون الحكم في الغرس والبناء كما حكم فيها انا حصلت القيمة ثم غرس او يبيع في خاضع
 ثم اخذ الشفعة فبذلك كل حكم ذلك مسوقا قوله لو دعى المشتري فللمشتري اخذ وعليه رضاء الى وان الحصة اي لو كان
 مطرف المشتري في الشخص المشقوع بعد القيمة المشتري عليه او بالاذن مع الاشاع الى رضاء فانه اذا اخذ الشفعة بغيره عليه رضاء والى رضاء اي
 وان الحصة انا لا مطرف الحق ولا امل في نظر من يكون مدية كالمقتر المستحق فاعلم المشتري فان منافع الشفعة قبل الاخذ بالشفعة
 مملوكة له ولا ملك الغرس والبناء لا تملك لى امد في نظر من يملك الفلغ فلو لا ثبوت حق الفلغ للشفيع لزم الضرر العظيم بدفع الثمن واستحقاق
 الشفعة الغر فيكون بمنزلة ثبوت الشفعة واعد قوله لو ارجع المشتري الى رضاء فاحذ الشفعة هذا لوضوح الاجابة قوله ولو اختلف

المجردة بين العقد والخذل المشتري وان كان محل المبيع غير على راي اى الغناء المفضل الخا صلا بين عقد البيع وبين اخذ الشفعين بالشفعة المشتري
لاننا وملكنا نافع مالك بالاستقلال ونقول ان الملك لا ياتي في ملك الغناء وان كان الغناء ثم محل لم يورث الاخذ والا كان المبيع محلا
مع الرضا لم يورث ان ثمة المجلد بعد البيع للمشتري ولا يكون له عليه ثابها موجب الشفعين بالشفعة المشتري فباخذها الشفعين خلا فالشفعين حيث
حكم بذلك لكون الثمن قبل الثاب مع الاصل البيع ويجري مجرى الجزوي فيكون للمشتري وهو صفة لان الحكم ثبت في البيع على خلاف الأصل
بالمعنى فان الثمن ليس جزءا من الشيعة فالحاق الشفعين في ذلك قياسا واحترز بالمفضل لكون الشيعة وزاد اعضاءها فان ذلك جزو حصة
وسبق في قول المصنف ما المفضل للشفعين قوله وعلى الشفعين البقرة التي فشا اخذها بما لا مسوية في الزرع ولو كان الطلع غير مؤثر
وفشا الشرا فان اخذ الشفعين عبد الثاب من اخذ الارض والخل دون الثمن فحصة من الثمن لا يجب ان الطلع اذا كان غير مؤثر وقت
الشراء كان للمشتري فاذا اخذ الشفعين الشفعين فاما ان اخذ بعد ثاب الطلع منه لانه قد ضم غير الشفعين الى الشفعين فظهر في ذلك
لغيرهم الجميع ثم يفرق الطلع وينسب في ثمنه الى الجميع ثم يسقط من الثمن حصة الشفعين والذين كان الاخذ بالشفعة قبل الثاب ولم يصرح المصنف
بحكمها في المذكور في رد حوله في الشفعة كما اخذت البيع مضافا لغيره في الخل في الارض وفيه نظر لان حوالا الطلع في البيع على خلاف الأصل
فلا يلحق به الاخذ بالشفعة ثم ان ثبوت الشفعة على خلاف الأصل فيفسد على ما بعد منقول قوله ولو ظهر استحقاق الثمن في المبيع
فلا استحقاق بان والا بطلت الشفعة لان الثمن يقع بين الشفعين قوله ولو ظهر استحقاق الثمن في المبيع فلا شفعة بخلاف ما لو لم يكن
الثمن معينا فان المدعى حر لا يفرق بين الثمن على ثمنه بالاستحقاق قبل الثمن امر كماله قوله ولا ينظر لو كان المدعى من الشفعين
مستحقا لان الاستحقاق ثابت بالبيع وهو واضح لكن هذا يكون ملكه بالاطلاق صريح فيه شيء وعلى ما ذكره من دفع الثمن في طهر
الملك بالاحد بحيث يكون ملكه باطلا فليلا يورثه من ذلك الفرض على ما سبق اخيرا قوله ولو ظهر استحقاق الثمن في المبيع فلا شفعة
البائع ولم حتى الشفعين من قبل البائع بغير الشفعة وان لم يجز عنه ما يمنع الرضا او ظهر حصة الثمن المعين فللبائع وبطلان
حتى لا لا يسقط كل لا يسقط حتى الشفعين لان ثبوت البيع صحيحا والبيع فلا يرد في مطالب البائع المشتري بغير الشفعة لانه
في حكم البائع والتم ان الواجب منه حصة المدعى من الشفعة وانما ثبت للبائع المدعى انما لم يحدث عنه في الثمن عيب يمنع الرضا
واذا قد اخذ بغير الشفعة في الشفعين يكون الاخذ في الحصة ام من البائع ام من المشتري والدرك عليه والمسئلة ان ما دام الاول ان يكون
العلم بالحب والرد بعد اخذ الشفعين من المشتري الثاني ان يكون لكل منهما قبل اخذ الثاني ان يكون العلم قبل اخذ المدعى وعينا
المصنف مطلقا لكن سببا القضا الاخران في كل من بعد العلم اذ هذا هو الاول واعلم انه سببا ان كلام المصنف في القسم الثاني ما يدل على ان
من المشتري حيث يقع الثمن والشفعين يد المشتري فيغيره فيثبته وان واد من ثمنه قوله وبالا دس ان حدث ولا يرجع على
الشفعة ان كان اخذ بغيره عوض الصحيح اى قبض البائع بغير الشفعة ان لم يحدث الخ والارش ان حدث لغرض المدعى فلا يجوز ان
عليه فان من الثمن بالبائع فاذا انخرم المشتري الارش لم يرجع به على الشفعين ان كان ماذن بالبائع الصحيح بمثل صحيحا ان كان مثليا ولا يفرق
ان كان بينهما وان لم يكن اخذت كل فله المطالبة بالمثل الصحيح او ثمنه في قيمة الصحيح قوله ولو عاد الى المشتري بغيره وشبهها لم يملك رده على
البائع ولو عليه البائع لم يجز له ان يعاد الشفعين بغيره ولو لم يكن للمشتري رده والمطالبة بالقيمة والا للبائع وذا القيمة واخذت لان
في ذلك الوقت هو دفع القيمة واخذت لان الواجب في ذلك الوقت هو دفع القيمة عوضا وقد دفعها كل فملكها البائع ويرث دفع المشتري
لا حدها انما لذلك قوله ولو قضت قيمة الشفعين في ثمنه في الاثر في الاثر ان الشفعين لا يرجع بالثمن او ولو قضت قيمة الشفعين
العلم استحقاق البائع اخذها عند الثمن المعين لم يفرق عن ثمنه الثمن في الاثر ان الشفعين لا يرجع بالثمن او ولو قضت قيمة الشفعين في ثمنه
كان ذلك دفع وجب الرضا ان الشفعين انما يستحقه بالثمن الذي جوى عليه العقد فلا يفرق حكمه بالرد بالحب وقال الشيخ وجب لان العقد
قد بطل فلم يفرق ما وقع عليه بل المعبر بالاستقراء وجوبه على المشتري وهو صفة لان بطلان العقد الطاري لا يملك ما ثبت لان العقد
لما وقع كان صحيحا فلا يرد في مفضاه والظاهر فلا يرد في بين ان يكون الشفعين قد دفع الثمن والا فلا يمكن دفع الثمن فالذي يقتضيه النظر
وجوب دفعه وسيأتي ما يدل عليه غير بعيد ان شاء الله تعالى والحكم في ذلك قد بينا عليه قوله ولو قال يد المشتري من البائع الثمن
بالعلم يمنع الشفعين لغيره ويأخذ بغيره الثمن والبائع في ثمنه الشفعين وان زاد عن ثمنه الثمن ولا يرجع المشتري بالزيادة ولو كان
الشفعين وقت تد البائع الثمن بالحب ويد المشتري لم يمنع الشفعين من الشفعة لغيره على هذا لزم واستقراره واخذ بغيره الثمن

اي يفقد سلبا او يفقد صححا ان كان فيها معلوم من اخذها بالمثل صححا ان كان سلبا ثم باخذ البائع من المشتري قيمة الشيء لا مشاء اخذ
 غير الاول وقد يعين بالعقد فان زاد في قيمة الشيء من قيمة الثمن اذ الواجب له هو الثمن المعين فاذا زاد بالرد بالعيب فقيمة الشيء حيث
 فعند اخذها صححا الشفع طارح المشتري على الشفع جريا وقيمة الشفع على الثمن لانه يحل الاخذ منه بالثمن الذي جرى عليه العقد في هذا
 بل يعبر على ان الشفع انما ياخذ من المشتري **قوله** ويجعل تقديمه على البائع لان حقه استدلال وجوب العيب الثابت حاله البيع والشفع
 ثبت بعدة يحل المشتري لو وجد البائع معيبا لان حقه استرجاع الثمن وقد حصل من الشفع فلا فائدة في الرد ثم كلام المذكور
 بفضله ان هذا الاحتمال انما هو فيما اذا رد البائع الثمن والشفع في المشتري لم ياخذ الشفع وكذا صغر هذا حيث اورد به بعد
 الشرع في هذا العلم لكن دليله بقبضه الاطلا في الامسام كلها وبحقيقة ان الذي سبق في القسم الثاني ايضا تقديمه على الشفع
 على حق البائع ويجعل تقديمه على البائع لان حقه استدلال وجوب العيب الثابت حاله البيع والشفع ثبت بعد البيع لانها انما تثبت
 بانقضاء الملك الى المشتري فيكون حق البائع اسبق وهذا خلاف حكم المشتري لو وجد البائع معيبا فان حق الشفع لا يبطل الا بانقضاء
 المشتري لان حق المشتري استرجاع الثمن وقد حصل من الشفع فلا فائدة في الرد وكان في خلاف المشتري ان جرى مجرى سؤال معكرو
 الموجب ان لم يقبضه فقدم على البائع بجميعه وفيه اشكال لان الاول لا يتم سبق حق البائع على حق الشفع لان استحقاق البائع
 رد الثمن بالعيب من دخله في ملكه لان ما كان ملك الغير لا يملكه ودخوله في ملكه انما يحقق بوضع العقد صححا وكذا لزم هذا
 الوفاء بثلث الشفع لانه يكون مع انتقال المبيع الى المشتري فلا اسبقية ثم ان بقاؤه على الشفع بعد ثبوته يدل عليه وجه الاول
 عموم دلائل ثبوت الشفع لثبوت الثاني استحسانا لثالث اما عدم البائع على ابطال حقه البائع ان من جملة ما بين الطرفين
 لان البائع يرجع الى قيمة الشيء بخلاف ما لو قد من حق البائع فانه يقبضه سقوطه على الشفع من الشفع اصاله واداسا عيانا وقيمة ازاله
 سقوطه استحسانا للقيمة الثانية انما لا يتم الحضانة فائدة المشتري اذا رد المبيع في استرجاع الثمن بل من فوائده ايضا السلامة من
 ذلك المبيع لو خرج مستحاضا ثم يبيع البائع للمشتري في نظرها الاحتمال ان يقدم جميعه على حق الشفع او بالعكس في الاحتمال صغر
 والاصح بقاؤه على الشفع **قوله** ما لم يرد البائع الثمن حتى اخذ الشفع فان لم رد الثمن وليس له استرجاع المبيع لان الشفع ملك بالاجاز
 فلا يملك البائع ابطال ملكه كالو باع المشتري لاجنبي هذا هو القسم الثالث وهو اذا علم البائع بالعيب قبل اخذ الشفع ولم يرد حقه
 الشفع وليس له ان يبايع في هذا القسم لكن في ما لم يرد البائع الثمن حتى اخذ الشفع ليعبر عليه بالعيب وعدم رده حقه اخذ الشفع لان
 الممنوع من قول المير في ذلك الرد باختياره ولا نول ذلك كان ما ذكره هذا مستدركا لسبق ذكره فانه بعينه هو ما ذكره او لا فانما حمل
 هذا على العلم قبل اخذه وما خالف الرد الى ان اخذ الاول على ما اذا لم يعلم ولم يرد البائع الاخذ انشرف من الحكم بعدم استرجاع
 البائع المبيع لان الشفع ملكه باخذ فلا يملك البائع ابطال ملكه كما اذا باع المشتري لاجنبي ثم ظهر العيب الثمن المعين فان كان
 لا يملك ابطال ملكه لاجنبي فطعا فكذا في حق الشفع ومثله ما لو باع احد الميا بعبين وباع ثم تلفت العيب الاخرى قبل القبض
 فان البيع الثاني لا يبطل ويرجع صاحب العيب المبيعة ثانيا بقبضتها **قوله** ولو تلفت الثمن المعين قبل قبضه فان كان الشفع قد اخذ
 الشفع وجع البائع بقبضه ولا يبطل الشفع على استكمال ولو تلفت الثمن المعين قبل قبضه البائع اياه فان كان الشفع قد اخذ القبض
 بالشفع لم يبطل اخذه ويرجع البائع على المشتري بقبضته **قوله** الشفع على ما سبق في نظره وان كان التلف قبل اخذه بالشفع
 الشفع على استكمال ثبوتها من قبل ان البيع بثلث الثمن المعين والشفع فاقبله ومن سبق استحقاق الشفع على التلف المنقضى
 للشفع والاصل بقاءه ولا يلزم من عرض الفسخ بعد صحة البيع وثبوت الشفع بطلان ما لم يثبت من جميع البائع الى قيمة الشفع كالاول
 وقال الشيخ بطلان الشفع مطلق **قوله** ولو ظهر العيب الشفع فان كان المشتري والشفع عالمين به فكذا البيع او جاحلين والمشتري
 عالم بالخاصة او بالعكس فلا اقسام وبغيره الاول لا يفسد الا حدها ولا اثر وهو **قوله** وان كانا جاحلين فان رده الشفع في المشتري
 بين الرد والادب جميعه وان اخذوا لاخذ لم يكن للمشتري الفسخ وهما له الارض قبل الاستدراك فلا منه ودفع البعثة جميعه فكان
 كالمرد ويجعل ثبوته لانه عوض جزئ فائت من المبيع فلا يفسد في مال ملكه القسم الثاني ان يكونا معا جاحلين فان رده الشفع
 او تركه انقطع حقه في المشتري بين الرد وطالب الادب وان اخذوا لاخذ لم يكن للمشتري الفسخ لثبوت الشفع فيه كرهل
 الارض قال الشيخ لا لانه فداست ذلك فلا اثره وجوب جميع الثمن اليه من الشفع فلم يفت منه شيء لم يطلب به ويجعل ثبوت الا لا فائت انه

استدركه فلا منه لان حقه عند البائع لان الارض جزء من الثمن عوض جزئ فانت من المبيع والاصل بمقاوه ولا يجزئ من ما يقدر من الشفع
عوضها فيحقر عند البائع لان الواقع بين البائع والمشتري معاوضه مستقلة فكان الواقع بين المشتري والشفيع معاوضه ايضا فيجمع
بالارض وهو الاصح فعلى هذا فيسقط عن الشفع من الثمن بقدره لان الثمن ما يبقى بعد اخذ الارض والى هذا اشار بقوله عن الشفع
يفسط من الثمن بقدره فان كان المشتري قد اخذ الثمن من الشفع ودفعه لغيره فلا بد ان يعلم ان قوله فلا فيسقط من مال ملكه لا يكاد له محل
في المفسر ولان دخال الملك يعدل لا يعدل عن الارض وعده **قوله** وكذا لو علم الشفع خاصه هذا هو العلم الثالث اي لو علم الشفع
بالعيب دون المشتري فالحكم كما سبق في الثاني لان الشفع يعلم ولا المشتري بجو الشفع وهذه الارض فيه العيوب **قوله** والا صح ان ذلك
يفسط من الشفع منزه **قوله** ولو علم المشتري خاصه فلا شفع فيه طبع الارض اما ان كان العيب مع كونه جاهلا به او ما علمه الارض
فلا نه انما اخذ بالثمن الذي جرى عليه العقد والمشتري لا ارش له العلم واستحقاق الارض فرع اخذ المشتري اياه **قوله** ولو كان البيع
عقب فاحش لم يعد القول باستحقاق الشفع وده اما المشتري فلا بحث في ان له ذلك فرع ولو كان المشتري قد اشترى بالبراهه من كل
عيب فان علم الشفع بالشرط فكالمشتري فلا يلزم اذا علم الشفع بالشرط ثم اخذ فقدره حتى به والاصل انه والظن ان الماد جواز الرد وان لم
يظهر عيب لان الشرط المذكور في حكم العيب وكجمله ان يقال لا دليل على حكم الشرط فاذا وجد عيبا او غيره وبعبارة اخرى ما اخذ بالبيع
والذي وقع من المشتري **العقل الرابع** في مسقطان الشفعه فيسقط بكل ما بعد فمصلحته في انما في الظاهر على ما يلى فيسقط الى ان الشفع
على الفور وكل ما بعد فغيره في العاده وشرحا في الطلب يبطل به وهو الاصح على ما سبق **قوله** فاذا بلغ الخبز فلبعض المطلب فان
منع مبرح من وجب باطل ليجوز ان لم يكن فيه مؤخره فمقتضى لا يوجب ان يكون على الفور فبعض عليه فلا يلزم الخبز في بيع ان يبيع
المطلب من دامن بطلان الشفعه فان منع مؤخره لا ينظر في العيوب كالمرض له او لا فيسقط مفادته او عيبه باطل ومنه
الخبز الذين مع الخبز وكذا القامه ببلد ينفخ جبهه من ان زمان كثير فليكن من دامن بطلان الشفعه بتركه ان لم يكن مؤخره فمقتضى
وليس يبعد ان يجعل يقبله صفة كل من اعطى في البديل فلا اثر للمؤخره العقلية عرفا وكذا المنزله من ان اخذ بذلك مع الامكان
على ما ذكرناه وبطلت شفعه **قوله** فان لم يجد فليشهد فان ترك الاشياء فالأدب عدم البطلان اي فان لم يجد الى التوكيد بمسلك
للاشياء فان ذلك في البطلان **قوله** وان احداهما وهو الادب عند المصم لان المحي قد ثبت والاصل بمقاوه لان فاداه الاشهاد بثبوت
العدد وفيما يثبت باضرار المشتري او بغير الشفع على المفسر لان الاصل معه فلا اثر لقوله وعموم ولا تملك الشفعه المتنا
لمحاله لبيع والاخر السقوط لان الاشياء فاعم مقام الطلب فتركه بغير تركه في المفسر من منع فان قيل لو قال فائل بان اخذ بالشفعه
لا يوقف على دفع الثمن امكن وجوب الاستها وهذا الظن انه انما علم به مع حصول المشتري او بغيره ان الطلب لا يبعد عنه الا
بحصول المشتري او بغيره **قوله** ان هذا لا يخفى من شيء لان الملك اذا كان بكنه في القبول فاقبض المالك كالمشتري الذي انما كان الغرض
مطبقون على وجوب السعي الى المشتري والفاكوت بالثمن وجعلوا على الفور ولكن فانه المذكرة ولو لم يكن من المصالح احد هاتين
بها المشتري والفاضي ولا من الاشياء هل يجوز ان يقول فملك الشفع واخذت الاثر بملك لان الواجب الطلب عند الفاضي او المشتري
فاذا فانت العبد لم يسقط الاثر ولذا فيجوز جها **قوله** على المفسر من حكم الاخذ ما ذكره هذا غير **قوله** ولو بلغه مؤخره او بشهاده
عدلين فقال لم اصدق بطلت شفعه اذا علم حصول التواثر المقتضى العلم وعدالة الشاهدين فان عدم تصديق لان مكاره نعم
لو كان مؤخره العبد بالاسلام فقال لم اعلم ان شهادة عدلين ثمر السعي شرعا امكن القبول **قوله** وبطلت هذه الواجبه صلو
فاستؤ وعدل واحد لان واحد من هؤلاء لا يترجمه اليقين عقلا ولا شرعا **قوله** واخره معجزه بطلت ولم يطلب بالشفعه بطل وان
لم يكن عدلا لان العلم لم يحصل بالواحد الغيرين ويعلم تصديقه باعترافه لعدم الاطلاع عليه الا من قبله **قوله** ولو اسقط حقه من الشفعه بطل
البيع او نزل عنها وهى امان فالأدب عدم السقوط لو اسقط من الشفعه قبل البيع او نزل عنها قبله بغيره ان تركه او عفى عنها
قبله او اذنت في السعي فالأدب عدم السقوط لانه لم يخرج من السقوط وقال الشيخان وان حفر في بعض البائع الثمن على صاحب الشفعه
فلم يره فباعه من غيره بذلك الثمن وذا لم يعلم لم يكن له المطالبه بالشفعه وبما ذكره من ان في رواية جابرا لا يابى ان يصرح بشيء
والاصح منسكا بعموم دلائل الشفعه واستحقاق الحق فلا استحقاق به لا اثر له **قوله** وكذا لو كان فكذلك اخذها في البيع او شملها في البيع
او بارك لاحدهما في عقد او اذنت المشتري في عقد الشراء او وصى العبد للمشتري وشرط له المحار فاختار الامضاء لان مؤخره على

الغرض من هذا الاثر عدم سقوط في هذه المسائل الاولى ان كان الشفيع وكيل الاخرها الى البائع او المشتري في البيع من طرفه ووجه عدم
 اصالته فيها وحضر وعدمه في حصول السقوط وضاد المصنف السقوط لم يحصل الرضا بالبيع وهو سقط وجوابه منع كون مطلق الرضا بان
 سقطا فان البيع هو السبيل في ثبوت الشفعة ولا ريب ان من يوثقها باص وبيع البيع ومن يملكه في حاله لو حاول عدم الرضا واما ان كان
 يكون مفدا واما السقوط هو رضاءه بالبيع لسقوطه كالمشتري وهذا لا يترتب حصوله من كونه وكيل الاخرها في العقد والاصح عدم
 السقوط الثاني ان يشهد على البيع فذلك لا يخرج من النهاية بطلان شفعته ونجعة ابن الدراج وبقائه ابن اوديس قال المصنف في المختلف
 ان وجهه في ذلك على الرضا بالبيع بطلان شفعته والخفي ان القول بالبطلان لا يخرج لان وجهه ان حصل ما يدل على الرضا بالسقوط و
 تراخي في التعليل في خروج عن المسألة الثانية ان كان الاخرها في عقد او عقد على رضى بعض النسخ الكتاب في البطلان
 بطلان وجهه البطلان بضمه ان مطلق الرضا لا يترتب له حلا لانه قد يخرى من جهة استحقاقه للشفعة وبها وجه البطلان
 حصوله لراخي به وهو مشكل لان هذا القدر من الملازمة عند المال في امر مطلق عرفا كالعدم وبما كان في الاستحقاق لا يطاق
 مستحقا في العادة والخفي عدم البطلان ان يحصل له تراخي في الرضا او في العقد او في العقد الشرعي وقد سبق في الخصص ان عهد الشراء
 المشتري اى ذكره وكذلك عهد الغرض المشتري اى ذكره وكذلك عهد الغرض المشتري وقال المصنف في المختلف ان البطلان لا يترتب الرضا وحكاية الشيخ
 وابن ادريس والاصح ان نافي التعليل على القول بالبطلان فقد ينظر حضور الثمن جعلنا هو الاخذ **قول** ان يثبت لا للشفعة المحار
 ناخذ الامضاء فان الاثر عدم السقوط ان قلنا بان الشفعة انما تثبت في يوم العقد لان الامضاء ومفصل يجب الاخذ ولا بد كالا
 مثل الشفيع ومفصل السقوط للرضا وان قلنا ان الشفعة تثبت وان كان العقد غير لازم فهو من كلام المصنف السقوط ووجهه الدلالة
 على الرضا واشغالها بما يعمه وقد عرفت فيما مضى ان ثبوت الشفعة لا يترتب على لزوم العقد لعموم النصوص في بطلان حصول التراخي
 المنافي للقوة وكله كل موضع من هذه المواضع وفيها تضمن التراخي فانه يبطل الشفعة **قول** لو جلا قدر الثمن او اقل المطالبة
 لعدم البيع حتى يصل اليه واعترف الشفيع بغيره الغرض المعين او لغيره قبل اخذه على اشكال بطلان اى لو حصل كل من المشتري
 والشفيع الثمن فان الشفعة يبطل لعدم الطرقي الى العلم بالقبض لسد الباب بالاخذ بالشفعة وكذا لو اقر المطالبة للبعيد عن البيع حتى يصل اليه
 فان ذلك لا يبعد في رضى فانه لا يترتب الاخذ بالشفعة من ثبوت الشفعة وكذا يبطل واعترف الشفيع بغيره الغرض المعين لا يترتب بغيره
 البيع من حمل القبض لعدم الشفعة وهل يبطل واعترف الشفيع بثلث الثمن المعين قبل قبض الباقي اياه فيرأسه اشكال بل يثبت الاشكال
 السابق ان ثلث الثمن المعين قبل قبض الباقي اياه **قوله** فينقض بطلان الشفعة قبل اصدار الشفيع بالشفعة ام لم ينفذ البطلان
 من قبله يثبت ان الشفعة لا يبطل به مطلقا لان كون الاصل مسطرا لها **قوله** ويجوز العمل على الاسقاط بان يبيع بزيادة عن الثمن ثم
 يبيع بغيره عوضا ثانيا لا يترتب له من الثاني ان يترتب له بيع كصل او هبة الاسقاط قد يكون بفعل الشفيع لكثرة الثمن وذلك المدعى عليه
 عوضا فانه انما يملك الاخذ بالثمن لانه دفع عوضا لان هذا بمنزلة معاوضة حتى يحكم الاجراء من البعض فيكون ذلك موجبا لاعتراض
 الشفيع لما يترتب من العزم الكثرة وقلة ما لو اقره من الثاني ان يترتب له المطالبة اخذه وذلك ان الاسقاط بانشاء السيد غير صالح لثبوت الشفعة
 كاصح والمجته لان اطلاق الاسقاط هنا محال ولا ينفذ ثبوت الشفعة هنا **قوله** ولو قال الشفيع للمشتري بغير ما اشتريته او فاسخى
 لان هذا يتضمن الرضا بملكه واستقراره ومع ذلك وهو مناف للقوة اذ هو من الفضول ليس بغير الشفعة **قوله** ولو صاح على ذلك الشفعة
 مجال صح وبطلان الشفعة لان الشفعة هو ما ثبت بجواز الصلح عليه فان قيل لا يشرع في عقد الصلح كان ذلك ضادا للقوة فيبطل
 قلنا قد علم ان ما افترضه العادة لا يفتح مثل السلم من الدعا ولا يرد الصلح عليها على انه قد مضى الصلح مع الوكيل فان التراخي في قبضه
 على خلاف المصلحة لا يبطل من الموكل ولو كانت الارض مشغولة بالبيع فان اخذ الشفيع وجب الصلح به لانه عا حلا او الاخذ في
 الخصا فيه نظر بنشأه من انه لا ينفذ بالقبض في لواحدة من غير الانقضاء بالبيع بغيره مقابل متباينه في يله الى زمان الحاصل فيكون
 دفعه في مقابل دفع الشفيع الذي استوفاه للمشتري مطلوب فيكون ذلك من رضى الناظر ومن الشفعة على الغرض ومثل ذلك
 لم يثبت كونه عدا واما بيعنا الارض قبل ان الانقضاء لها بشهر او شهرين فكما لا يبيع ثم هو الاصح ومثل ما لو كان في الشفعة
 ثم نفاها الاخذ على الغرض وجب الادفاء الى العطلان **قوله** ولو باع الشفيع بغيره العلم بالشفعة فيكون للمشتري الاول الشفعة على
 الثاني لان المشتري الاول يملك ثلثه والثاني ثلثه والثالث ثلثه حصة ملكه بالبيع واما ان يملك شفعته من باع نصيبه لانه انزال سبيل

من الى الاستحقاق **قوله** ولو يبيع بعض مضيه وقلنا بوجها مع الكثرة اشمال السقوط سفل على بعض ما يجب الشفعة والثبوت لبقا ما وافق
المجمع ابتداء فلاخذ الشفعة من المشتري وقوله ولو قلنا بوجها مع الكثرة فينتهي ان غلبة الشك وانما من ثبوت الشفعة وان لم يكن الشفع الاول
فان الشفع بالبيع المشتري الاول ليس الا واحدا بل شفعة بقت حدوث الكثرة فينتهي ان لا يكون علما في ذلك المانع ان لم يكن مع بعض
الشفعة وانما وبالجمل لا يكون ثبوت الشفعة على المشتري الاول من مزج الكثرة في الثاني مجبى ذلك لان كان المانع بعد ذلك
وان الشفع واحدا في احتمال السقوط فيلان استحقاق الشفعة في هذا المورد المعروض في سبب الشفعة بالشفعة الملائكة فان كان بعض
فقد زال السبب من حيث هو هو والى ما وعده وان لم يكن له تأثير بعد ذلك لان انما يتردد ان كان من وجوبه وانما البيع غيره وقد زال السبب
مكون الباقي يوجب الشفعة للمجمع لو كان ابتداء وان يوجه في هذا النزاع كالاخفى فان قلنا بالثبوت فلاخذ الشفعة من المشتري
الاول لكم لا يقول به وهل المشتري الاول شفعة على الثاني عند اشكال في نشاء من ثبوت السبب وهو الملائكة في ذلك لا يبعد في الشفعة
لما وقع في بيع ابطال التوثيق فانما في هذا علم سبب فان الشك في وجودها موجود في الثاني لا يفتح حتى شيء منها ولا يثبت ان المبدأ لا يبيع
استحقاق الشفعة في الشفعة كيف يكون ما نعا اذا ثبت في الشفعة الذي هو سبب الشفعة والتم الثبوت الا انه يؤخذ من ذلك
ان ياخذ من المشتري الثاني **قوله** او لو يبيع الشفع مضيه قبل علمه في ابطال اشكال في نشاء من زوال السبب من ثبوت وقت البيع
لزم هذا الوجه لا شك الاطروفا اذا جملها لما في ثبوت ان يضم الى احتمال الثبوت ما يقتضيه ان يكون الجهد بالشفعة وقت البيع وحده
استحقاق الشفعة وكيف كان فلا يخفى صنف الثاني لان السبب في جواز الاخذ اذا زال صلا ياخذ الشفعة بقتضيه امتناع الاخذ والا
ما يقتضيه ان يكون للجمل بالشفعة وقت البيع وحده في الشفعة وكيف كان فلا يخفى صنف الثاني لان السبب في جواز الاخذ
اذا زال صلا ياخذ الشفعة بقتضيه امتناع الاخذ لان السبب لا يثبت سبب الا يقال ان سبب الاستحقاق وقد ثبت ولا يزول
بقوله انما يثبت كونه علمه ان الاثبات في علمه لا يفتح في الشفعة الا في سبب مقتضى زوال الاستحقاق والجمل الاثر له اذا انتفى السبب
لا يخطأ الوضع لا يفتاوى في الارضية والعلم بالجمل الاثر له اذا انتفى السبب لان خطاب الوضع لا يفتاوى في الارضية والعلم بالجمل
والأصح ان لا شفعة في الشفعة مودته كالمال على اشكال سواء طالب المودته ام لا احتلف الاحتجاب ان الشفعة ثبوت وقال
المستند في بعض وجهها انها يورث وانكر الشيخ وجهها وادلهها منشأ الاشكال الاصح الاول لعدم دلالة الاثر الدالة على اثر
كل حق ولهذا يمكن ان يكون المبدأ مودته واحدا للثبوت وحق الشفعة واللافتا في هذا المبدأ ثبت في بعض النسخ وذلك فاقم في الحق الواضح
اجل الشفع بوجوه على من زعم على قه قال لا يثبت الشفعة لان الملك الواضح في هذا مثلا يستحق الشفعة وجوابه معقول في الواضح فان علم
بذلك الواضح ياخذ شفعة مودته وليس هو الشفع اصلا لا يفتح بحجة ملكه وقوله كمال التحاليل ان يكون اشارة الى دليل الاثر في الشفعة
موروثه لان حق مودته كما يورث المال بحال ان يكون اشارة الى كيفية الاثر فانك للعامة احتلا في الحق فثبت كما في ثبوت
المال فقيم باعتبار السبب ويقتضى على الراس ان يكون اشارة الى الاول والكل صحيح فلزم وجوبه الولد التي حضر الزوج بغيره على ارضها
الشفعة وان كانت فلا يورث من بعض الاشياء **قوله** ولو لم يكن وارث فهي للامام عم كاشر مودته في هذا المبدأ حكمه حكم سائر
من الاورث له **قوله** فان عفا احد الوارث عن مضيه لم يسقط وكان للباقي من المجمع والذلك لان حق المجمع فلا يسقط واجد
منه بغيره لكن لما لم يجر بغيره في الشفعة على المشتري كان السطح للمباين المجمع فان اخذ هذا فلا يترك **قوله** ولو عفى احد الوارثين
وقالبا الاخر فان المطالب بشفعة العاقبة فلا اخذ بالشفعة على اشكال في ثبوت ان المطالب بشفعة المجمع فينتقل استحقاقه من
الوارث ولا يصح عفا الوارث عن حقه قبل ذلك لان هذا حق غير محلي غير الحق الذي عفا عنه الوارث فلا يلزم بسقوطه العفو الاضلال
سلبت استحقاقها لكونه الحق قبل حدوث السبب المجدد ومن سقوط شفعة بغيره وانما يخفى من عفا عنه باعتبار ان عفا
وقد انتفى العيزر فلا يخفى عفا عنه ولا يصح للمباين لا يفتح بغيره في الشفعة وليس شيء لان عفا عنه مستحق الشفعة باعتبار ان عفا
من العاقبة فان علمه الشفعة لا يصح هذا لو عفا عنها المأخو له لا يحقها وبطل العفو كان التبرك مسكسا مساو والى سبب الاستحقاق
فان عفا زالوا خسر الاخر بالسبب فاختص بقتضاه وهو الشفعة المجمع ولو سلم ان مضيه العاقبة استحقاق الاخر بالعفو فاذ انتفى
استحقاق الشفعة باعتبار ان كونه شيئا للعفو فلا ينبغي استحقاقه باعتبار الاورث لان سبب جديد او ليس بعد حالا من السطح
شفعة صلا وادسا اذا انتقلت اليد بالاورث والاصح الاول **قوله** ولو مات مفلس وله شفع من مائة مائة كان لوارثه وشفعة الوارث

هو الملك المستفيض المزمع بناء على ان الزكاة ينقل الى الوارث وان استغنى عنها الدين وهو لا يصح لم يسجد المصنوع في هذا في كتاب المحرر
بناء على الحكم عليه وهو الاصح **قوله** ولو بيع بعض الملك الميتة الدين لم يكن فواته المطالبة بالسفعة لان البيع في الحقيقة ملك الوارث بناء على ان نقل
الزكاة اليه بالوفاة **قوله** وكذا لو كان الوارث شريكا للموت فيبيع بضيق الموت في الدين اي لا سفعة للموت مثل ما نقلناه في فصل
ان يكون للموت السفعة لان البيع على البت انما كان مسلمة من الذي يثبت ما يترتب حال الحيوة فساد البيع كانه وقع في حال الحيوة فثبت
للمستفيع ويضعف بان الزكاة ينقل الى الوارث وهي لم تكن له ان يقضى الدين من ماله ويمنع من البيع فانما يبيع بعض
ما لا يملكه من حق سفعة **قوله** ولو اشترى مشفوعا وصح به ثم مات فللمستفيع اخذ بالسفعة ليقض حقه ويدفع الثمن الى الورثة وثبت
الوصية لعلها بالعين لا بالبدل فان جميع المشرقات من الشري لمستفيع اخذ بالسفعة فيطلبها **قوله** ولو وصى الانسان سفعة فيبلغ
الشريك بعد الموت قبل القبض اسحق للسفعة الورثة فحمل الموصي لان فلنا انه عليه بالوفاة اذا قبل الوصية اسحق المطالبة
لأننا بان ان الملك كان له اي وصى من له سفعة لم يدر ثمنها فيبلغ الشريك حصصا حتى قبل قبول الموصي لو رده ففي حق السفعة
فولان احدهما انه لو تفرق لان الملك ينقل اليه بالوفاة ولا يثنى الموصي له الا بالقبول والثاني ان للسفحة هو الموصي والحاصل ان
بناء على قولين على ان قبول الوصية نافذ وكما شفق فلنا بالاول فالملك اذا قبلت حصصه فالملك قبل حقيقة هو الورثة
فالسفحة لم تان فلنا بالثاني فالملك يثبت الموصي له بالوفاة وينكشف بالقبول كما ان عدده ينكشف بالرد ومن ثم يحكم بالغاء المحذور
بين الموت والقبول للموت على الاول والموصي له على الثاني فعلى الثاني اذا قبل الوصية اسحق المطالبة وبغير قبول على القولين
السفحة فلا بعدنا حينم عندنا والمعرف ان الاصح ان القبض كاشف وسيا خفية انشتم **قوله** ولا يثنى المطالبة قبل القبض
على الثاني لان ملكه كان ثبت بالوفاة لكن الكاشف منه هو القبض فقبله لا يحق ملكا ولو فلنا ان القبول نافذ فلا بحث لان ملكه
يحدث بحد القبول وهو ثم وكذا بناء على الثاني لا يثنى المطالبة الوارث لان ملكه لا يعلم قبل الرد **قوله** ويجوز المطالبة الوارث لان
عدم القبول وبغا والحق اي ويجوز بناء على ان القبول كاشفا اسحق في الوارث المطالبة بالسفحة هو في مقابل **قوله** ولا الوارث
لان الاصل عدم قبول الموصي والا اصل بقاء الوارث وفيه نظر فلنا الاصل ان يرجع اليه فكان الاصل عدم القبول الكاشف
من ملكية الموصي فلنا الاصل عدم الرد الكاشف عن ملكية الوارث والموت صالح لملك الموصي ولملك الوارث ملك الوصية المستفيع
للقبول والرد فليس هناك احد من صاحب بقاءه فلا يتم ما ذكره **قوله** فاذا طالب الوارث ثم قبل الموصي انفق الى الطلب ثانيا نظروا علم
استحقاق المطالبة هذا فترجع على الاحتمال الثالث وهو ان الوارث المطالبة اذا طالب ثم قبل الموصي بين بطلان المطالبة الوارث
لا اتفاقا وكذا حين المطالبة فلا بد للموصي من مطالبة في المملك بالسفحة لانه الشفيع في نفس الامر **قوله** ويجوز ان المستفيع يملك
لان الموصي به انما ينقل اليه بعد اخذ السفحة هذا الاحتمال ليس على وجه ما قبله بحث بغيره على كون القبول كاشفا لا معادلا
للاوليين بل هو عين الاول اعاد ليبنى عليه ما دل وكلامه يوم خلاف ذلك فليس محيد وكان حقدان يقول وعلى الاول اعني
ان الملك الوارث المستفيع الوارث لان الموصي به ملكه وانما ينقل عنه بقبول الموصي له وذلك بعد اخذ السفحة **قوله** ولعلم بطا
الوارث حتى قبل الموصي له فلا سفحة لنا حين ملكه من البيع في الوارث وجهان صليان على من باع قبل علمه ببيع شريكه اي بناء
على ان القبول نافذ فالملك الوارث قبل وهو ولو لم يطالب الوارث باخذ السفحة حتى قبل الموصي له فلا سفحة للموصي له فطعا لان لم
يكن شريكا وقت البيع في الوارث وجهان صليان على الوجهين فمن باع ملكه قبل علمه ببيع شريكه فقد سبغا فان فلنا
السفحة هناك وهي باقية هنا والا فلا وهو الاصح **قوله** ولو اشترى كثر من ماله فباعه فلا سفحة ان فلنا بطلان البيع شيئا انشتم
في احكام المزدعي فظهر هل يدخل ملكه شيء بعد الوفاة بسبب من الامتيا المملك ام لا وان في ذلك خلافا لا اصحاب فان فلنا عدم
دخول شيء في ملكه وهو الاصح على ما سبق انشتم لان خرج املاكه عن الوارث دليل على عدم صلاحية الملك للاصناع خرج
املاكه مع بقاء صلاحية للملك بغير الامتيا التا فله المحصور فالبيع باطل واستحقاق الشريك للسفحة من حق البيع **قوله** ومن
غيره فظهر ثبت في السفحة فلنا وملكه على ما سبق انشتم من ان ينجح وعليه وصرفه فانه موقوف فان عاد الى الاسلام بئسما صحها
والابن الفاضل ان احاد الحكم ثبت السفحة والاكما فلنا **قوله** ولو باع رجل احد الشريك والثلاثة اخر واشترى من الثالث نصفه
فلا سفحة لان احدهما بالمال والاخر عليه اذا كان الشريك وثلاثة ففارض احدهم الاخر على ان لا سوى العامل بمال الفراض نصف

مضى الثالث المشترك فلا شفعلا حلهم ما المانع فظن ان تلك الشفعة فيما باعه وكذا والمحال فلا يملك الشفعة فيما اشتراه والعمال بها
 اليك ان يبيع المتاع فلا يخطئ اصلها على الاخر بشفعة كذا في المتن وفيه نظر فان مال الفراض الذي اشترى به فاعلم ان يبيع للعمال فيه
 شيء يبيع الشراء لما لا يملكه والعمال فيه شيء يكون شفيع هو العامل فلا مانع له من الاخذ بالشفعة على قول الشفيع كل من العامل ومالك
 مال الفراض هذا ان لم يكن وجه او كان وثقنا ان العامل لا يملك بالقبول ودون ثلثنا يملك بالظن وفله من الشفيع عمدا لا استحضار من
 الشفعة على قول ما اشترى بها فان زاد حصة من البيع فالقول ان لا يملك على ما سبق على هذا فالعامل انما يخذ بعض الشفعة فلا يجر
 المثل ولا شك ان ما ذكره هذا لا ينبغي على ما سبق من كلامه **قول** فان بلغ الثالث باي مضى بالشفعة اهما ساكنا من المالان في
 العامل فمساواة المضاربين على سبيل افعال المضاربين بالذبح مع ان ملك لصاحب مال الفراض فغاب بان يذبح على
 فكونه لا يملك على الاخر بشفعة شيء فانه بمنزلة الشريك اخوان حكمه متميز عن مال كل واحد منهما وفيه نظر لان مال المالك جعيفة
 فان لم يكن فلا بحث وان كان على ما سبق من اختصاص العامل به فلعامل اجرة والشفيع مال الفراض من المال **قول** ولو بايع احد الثلثة
 حصة من شريكه اشترى الثالث الشفعة دون المشتري فمحمل التسوية قد سبق في اول من بيع اكثر نظير هذين الاحتمالين في الاول
 الاحتمال ووجهنا هناك الفصل بالسوية ففرعنا فالاصح هنا مثله **قول** فان كان يبيع المشتري على الاجنبي ولم يعلم الثالث **البيان**
 فان اخذ بالعقد الثاني اخذ جميع ما في يده من شريكه الا ان يشاركه في الشفعة هذا ففرع على الاحتمال الثاني وهو التسوية اي يبيع
 التسوية ولو يبيع المشتري على اجنبي الثلث وهو فله ما اشتراه والملازمة ثلث الاصل وهو نصف ما صار ويملك لانه قد كان يملك ثلث
 واشترى حصة شريكه اخذ ثلثا من ثلثه **البيان** ان يبيع المشتري بالشفعة باعها وكل واحد من العقدين فان اخذ
 العقد الثاني اخذ جميع ما في يده المشتري الثاني وهو الاجنبي فلا شفع سواه لان الشريك الاخر هو الباقي فلا شفعة له فلا يخطئ
 البايع الشفعة على ما باعه **قول** وان اخذ بالاول اخذ نصف البيع وهو السدس لان المشتري شريكه وبأخذ نصفه من المشتري
 الاول ونصفه من المشتري الثاني لانه يشترى الثلث كان يملكها فاذا بايع الثلث من جميع ما في يده فله ثلثان فنقد
 بايع نصف ما في يده والشفيع يخطئ ربع ما في يده وهو السدس مضاد مقسم في اثنين نصفين فياخذ من كل واحد منهما نصف وهو نصف
 السدس من جميع المشتري الثاني على الاول ربع الثمن ويكون المسئلة من اثني عشر ثم يرجع الى اربعة للشفيع النصف وكل واحد الى ربع
 اي وان اخذ الشفع وهو الشريك الثالث بالعقد الاول فخطأ اخذ نصف البيع بناء على الاحتمال الثاني وهو التسوية بينهما وبين المشتري
 من الشفعة وقد سدس الاصل والمشتري سدس الاخر فكيف اخذ ان يخذ من المشتري الاول نصف سدس ومن المشتري الثاني نصف
 سدس وذلك لان شريكه اشترى الثلث كان بينهما كما مر فاذا بايع ثلث الاصل ما في يده فله ثلثان احدهما ملك سابق والاخر
 فخره بالشراء فنقد بايع نصف ما في يده شائعا فيكون البيع نصف ملكه القديم ونصف المحدث من الشفعة والشفيع يخطئ ربع
 ما في يده وهو السدس فان ربع الثلث من الشفعة الاشاعرة يكون نصفه في يده المشتري الاول ونصفه لاسي ما باعه المشتري الاول وما باقى
 في يده فخطأ البيع الثاني في نصف سدس لان اخذ بالعقد وقد فعل نصف سدس الاصل في الثاني فخر جميع المشتري الثاني على
 الاول فخر من الثمن لخطأ البيع فخر وهو ربع الثمن فيكون المسئلة من اثني عشر لان فيها نصف سدس وهو اربعين فربا وخمسة عشر
 من اثني عشر منها سهمان للشفيع وهما السدس مضادا الى سهم من الاصل وهو الثلث فيكمل له نصف والمشتري الثاني ثلثا وربع
 الثلث وهو ربع الاصل من ثمنه في المشتري الاول ربع الاصل فخر جميع المسئلة الى ربع **قول** وان اخذ بالعقدين اخذ جميع ما في يده
 الثاني وربع ما في يده الاول فله ثلثا وربع وغيره كما في ربع ويدفع الى الاول نصف الثمن الاول والى الثاني ثلثا وربع الثمن الثاني فخر جميع الثمن
 على الاول ربع الثمن الثاني لانه باع نصف ما اشتراه الاول وهو سدس فله ربع الثمن نصف الثمن لذلك وقد صار ونصف هذا النصف في يده
 الثاني وهو ربع ما في يده فيأخذ منه جميع الثاني على الاول فخر ونحو لما اخذ من الثاني ثلثا وربع الثمن اي وان اخذ بالعقدين معا
 صح فيأخذ نصف ما جرى عليه العقد الاول وهو السدس وقد عرفت ان نصف دخل في العقد الثاني فينصف العقد الثاني فيأخذ
 مع ربع ما في يده الاول وهو نصف سدس ايضا بالعقد الاول وبأخذ ما في يده المشتري الثاني وهو ثلثا وربع اشتراه بالعقد الثاني
 لان ذلك هو ما جرى عليه العقد الثاني فيكمل له الشفعة ثلثا وربع الاصل ويشترى الثلث اعني المشتري الاول والربع ولا مشي الثاني وذلك
 لانه اجمع له من الثلثة القديم ما اشتراه المشتري الثاني بغيره بالعقد الاول وثلثا وربع بالعقد الثاني وهو ثلث الاصل وربع ما في يده

الشيء الاول وهو نصف سلس من ذلك ثلثان ونصف سلس وهو شفع من العشر فيكون بشره وهو المشري الاول ثلثه والربع ثم ان يرفع الى
 الاول نصف العشر الاول لانه اخذ نصف سلس وهو شفع مثلا والى الثاني ثلثه ارباع العشر الثاني وهو شفع مثلا لانه العشر انصف في البيع
 لانه اخذ بالاول كما ذكرناه ويرجع المشري الثاني على المشري الاول في بيع العشر الثاني وهو الذي انصف العشر في مقابلته من البيع فلم يبق
 في مقابلته شيء وانما قلنا انه يرفع الى الاول نصف العشر الاول والى الثاني ثلثه ارباع العشر الاول الشفع ياخذ نصف ما اشتراه الاول وهو
 السلس من قبل دفع اليه نصف العشر لاجل ذلك وهذا نصف هذا النصف في يد الثاني وهو ربع ما في يده فياخذه منه فيبيع البيع الثاني
 فيركبنا فيرجع الثاني على الاول بثلثه فيبقى الماخر من الثاني بالعقد الثاني ثلثه ارباع ما اشتراه فاحذها منه ودفع اليه ثلثه ارباع
 العشر فقلنا انما عرفنا هذا فاعلم ان قول المصنف لانه ياخذ نصف ما اشتراه الاول الخ تغليب لقوله ويدفع الاول نصف العشر الاول
 والى الثاني ثلثه ارباع العشر الثاني ويرجع الثاني على الاول في بيع العشر الثاني فثبتت به هذه الامور الثلثة والصير في قوله لانه يعود
 الى الشفع وقوله يدفع اليه نصف العشر كل اكثر الشفع فيها كل شيء ولا مخرج له من ذلك بالام او لا وهو صريح فيكون
 تغليب لقوله يدفع اليه نصف العشر لاجل لانه ياخذ نصف ما في يده بالعقد الاول **الفصل الخامس** في الشارع واختلفا في العن
 ولا يميزه قول المشري مع يمينه او لو اختلفا الشفع والمشري في قدر العن فاما ان يكون واحد منهما يمينه ويكون لكل منهما يمينه ويكون
 للبايع فقط والمشري فقط فالاصح ان يكون واحد منهما يمينه فثبتت المشري لانه لما كان فلا يزال ملكه الا بما يدينه
 اذا لم يكن يمينه كان المشري لا يملك المبيع الا بما يدينه البايع من العن كذا علمنا في النكحة وهذا التغليب انما يجري فيما اذا وقع الاختلاف
 بين الشفع والمشري والعين ياخذ في الشفع ودفع في الشفع فثبتت العين ثم وقع الاختلاف لم يجز ما ذكره في بيعه مع ما في نظر
 لان كونه ملكا يقتضيه سماع دعواه بيمينه لان اليمين على من انكر وعين ان يقال المشري لا يدعي له على الشفع لا يدعي شيئا في نفسه
 ولا تحت يده انما الشفع يدعي استحقاق ملكه بالشفع بالعقد الثاني والمشري ينكره ولا يلزم من قوله اشتبهه بالاكتران ان يكون ملكا
 عليه وان كان خلاف الاصل لانه لا يدعي استحقاقا فانه لا يطلب نفسه اياه ولان الذي لو ثبت الخصم في ذلك هو الشفع فلا يطالبه
 للاخذ بالشفع ما يدينه وهذا الاستدلال صريح لكنه مخصوص بما اذا لم يملك الشفع **القص** يمينه المشري قبل دفع العن فاما اذا
 تملك كل منهما اختلفا في العن المشري مدع لا يملكه ونظم اطلاقهم عدم العن وهو مشكل اذا دفع هذا فافادام المشري بيمينه في دفع
 اليمين هو يمينه فقلنا بالتحقق الشهادة حاشية الاذنب وان كان في دفع اليمين عن النكحة ليمينه في غيره هذه الصورة مردود وعبر الفرق
 انه مدع دعوى محضه وقد افادام بيمينه فيكون مسمى عنه هذا كلامه ويشكل بان المشري ان كان هو المنكر فالجواب عن طريقه هو اليمين دون
 البينة لقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر **والفصل** في دفع العن للمشرك والامام يجمع قوله بيمينه وقد عرفت انه في الحقيقة لا يدعي
 منسبا اليه صرح المصنف في النكحة والخبر بان ايهما الى الشفع والمشري افادام البينة سمعت منه وثبت ما يدينه وهذا الكلام لا يخفى
فان دفع ولو افادام بيمينه فالأمر بالحكم بيمينه الشفع لانه الخارج هذا قول ابن ادریس واخاذا المصنف هنا وفي الخبر والنكحة ودفعه
 خارج فانه مدع ولا ملك له لانه في الاثبات التملك بما يدينه لان اليمين لا يفيده من فلا بد ان تغلب بيمينه وهو الاصح وقال الشيخ في الخلاف
 والمليوط البينة بيمينه المشري وعلمنا في الملبس بان داخل فان بيمينه الداخل عند مقدمه وفي الخلاف بان بيمينه ثبت زيادة العن والشفع ينكر
 وقال ابن الجندان ان المشري بالشفع فالبينة عليه بالعقد العن واليمين على الشفع في المختلف وجه بيمينه المشري بانه قوله يقدم على قول
 الشفع قال في هذا اختلاف الداخل والخارج لان بيمينه الداخل يمكن ان يستند الى اليد ولهذا ذكرنا بيمينه الخارج في صورة التمسك بالبينة
 لشهد على نفس العقد كشهادة بيمينه الشفع وفيه نظر لان الترجيح ليس بهذا فقط بل يؤول الى العين على من انكر واحتمل المصنف في المختلف ايضا
 لغيره لانها بيمينه في العقد ولا يلزمها عليه فصار كالمسئومين في عين في يمينه ها وبينة نظر لان نفاذهما في استحقاق العين والعن
 المحصور لان العن في الامر المشكل الذي لم يدل النص على حكمه وما نحن منه ليس بملك **قوله** ولا تغلب شهادة البايع لاحداهما ويغلب البطل
 على الشفع مع القبض ولابد منه وجعل الاول ان شهادة لاحدهما خیر فعلا لانه شهادة فذكر العن بيمينه استحقاقا وذلك وكون الواهب
 لو خرج مستحقا استحقاقا بذله او الرجوع الى العين ماله ان كان الشراء بعين العن وان شهد بمقتضا من يمينه في ذلك ومع ذلك الى ان
 لو خرج مستحقا وجه الاحتمال ان مع القبض اذ شهد بالزيادة فقد اضر في ذاته **الدلالة** في الفهر ولا ينظر الى استحقاق المطالبة
 بالبدل او بعين على تقدير ظهور الاستحقاق في ذلك في ضمن هذا الحد وروى في بعض النسخ ان شهد بالقبض فقد تم

ندم على نقصا حقه وعقد ذلك مستحقة ضمن هذا والاحتمال انما لا ينشأ مطلقا لانه مما حاول بذلك اسقاط حيا والعين وفيه الارشاد
المبيع مجيبا بل وما كان عالما بالبيع وبه في المطالبين بالشر وما كان له عوض هو المبيع البين المشتري اذا علم بالبيع والعين وبه في
الشعير فواف ذلك من غير ان يكون الثمن او بما كان بخلافه المشتري اياه بالبيع والعين ما دون الشعير فواف ذلك من غير ان يكون
بغير الثمن وبما جازها جواز التفع بالثمن المذكور لا يملك وينضبط **قوله** لو كان الاختلاف بين المبتاعين واما ما بينه والاخر الحكم
لبينة المشتري ويأخذ الشعير به فلهذا في البيع اذا اختلف المبتاعين في الثمن فلا يثبت له في البائع بهمينان كانت العين باقية فعلى هذا
اذا اقاما بينة بينهم بينة المشتري لان اعتبار المبتاعين من اخذ المبتاعين من الاختلاف في هذا الشعير بما شهد به بينة
المشتري لانه الثابت شرعا وان التام في غيره من سجن وبينة البائع كاذبه في غيره من سجن البينة من المشتري اذا وقع الاختلاف
بينه وبين الشعير واجبه كونه الاشكال السابق الوارد على اصل المسئلة لو ادعى الشعير الاول منها واردها وقال البينة الملبى بحكم القول
من خرج اسم حكمه واخذ الشعير بذلك الثمن في الشايع وعلى الشايع مع البينة بينة المشتري فحاشا للاصليين انتقال الملك اليه
البائع بالعرض الاول وبينة البائع بخلافه اصلا وهو علم فضاء المشتري بالزيادة ولا يصح ان اصالة عدم انتقال الملك اليه
قال يا عذرات البائع حصول البيع النافذ للملك في الجملة اذا عرفت هذا فظم هذه المسائل ان هذا الاختلاف في هذا الشعير بالشعير
وما سياتي في العبارة اظهره الدلالة على ذلك فلا يكون اختلاف الشعير والمشتري بعد الاخذ بالشعير مذكي فحكمه هذا **قوله** لو لم يعلم البينة
حلف البائع ففتح الشعير بين الاخذ به والثمن في الاخذ بما ادعاه المشتري اذا لم يعلم احد ما بينه حلف البائع لان القول في دفع
بقاء الشعير عما علم من دفعه ففتح الشعير بين الاخذ بما حلف عليه والثمن في الاخذ بما ادعاه المشتري وهو هو الثمن حقيقة
الاخر ان لا يادى حلفه ما ادعاه المشتري وجوب الثمن في الاخذ بما هو المشتري وقد عرفت بان الزيادة ظلم فلا يجوز ان يظلم
واذا لم يعط له على نفسه حازر ومجمل صفة الاول وهو الاخذ بما حلف عليه البائع لانه الثمن شرعا ويصعب بان الثمن هو المشتري
لا حق الشعير للمشتري مع اعترافه يكون الثمن ظاهرا وهو الاخذ بما ادعاه المشتري وهو الاخذ بما ادعاه المشتري وهو الثمن
صدف المشتري فالامر بك وان صدق البائع وكان في نفس الامر صادقا وجب عليه التوصل الى دفع الزيادة الى المشتري وان لم يكن له
ظلم لانه ذلك حق له في نفس الامر وان كان الثابت خلافه **قوله** لو كان المبتاعين البائع اي وكذا ثبت ما ادعاه البائع لو اقام البينة
عليه فبما اخذ الشعير به او بغيره والاخر بالاحتمال ما ادعاه المشتري وهذا حق كونه الاشكال على سماع بينة البائع مع كونه المتكبر فانه
ولو قال المشتري لا اعلم كنه الثمن حلف جوا بيمينه ان لم يكن هذا جوا بيمينه لاجاله واحتماله وهذا اذا فصل بصيل فله بالبينة **قوله**
فالاخير واشتره ويكفي لا اعلم به حلف بيمينه الشعير فاحلف لانه وهو واضح في الثاني واما في الاصل فلان السيدان لا يعرف
من قبله فلم يقبل قوله بالبينة حلف بيمينه الشعير فاحلف بيمينه الشعير لانه وهو شرط لجواز الاخذ واما بطلان البينة
العلم به فلو امكن استخلاص الشعير بيمينه وقال الشعير اي اعلم بيمينه وادعى المشتري السيدان فله بيمينه الشعير هذا من نظري
ولو اختلف في بيمينه المحل فمعارض على المعقولين اي الشعير والمشتري بيا وعلى ان الشعير يثبت مع كون الثمن حقيقيا ولا يصح للدلالة
في القيمة وجود العين وامكان استخلاص بيمينه **قوله** فان عقد وندم قول المشتري على اشكال فليتأمن ان الشعير يثبت مع كون الثمن حقيقيا ولا يصح للدلالة
بيمينه ومن ان المتكبر الحقيق هو المشتري كما قدمناه فالقول في ان الشعير لا يثبت مع كون الثمن حقيقيا وهذا واضح بطلان الاخذ في
الفرض بين هذه المسئلة ومثله الاختلاف في قول الثمن حيث يمين بيمين قول المشتري بيمينه هناك وندم هذا عند نظر **قوله**
اختلف في الغراس والبناء فقالوا المشتري انا احسنه وانكر الشعير فدم قول المشتري لانه ملكه والشعير يطلب بيمينه عليه الاختلاف في المبيع
كالاختلاف في الثمن فالقول في ان المشتري يمينه لانه ملكه بالبينة الى ان **قوله** لو ادعى باع وصفيه على اجنبي فانكر الاجنبي فخر المشتري
لظلم الاثر على اشكال ينشأ من اختلاف القولين وتعارض الادلة قال الشيخ في الخلاف والمبسوط نسب لانه اثر العفلاء على الضم
حاجز وقد علم انما يفتيحه ان حليمه مستحق الاخذ بالشعير ونفاها ابن دريس لان بيمينه فخرج بثوب البيع لم يثبت فيه نظر لان بيمينه فخرج
ثبوت البيع باعتبار الاخذ من المشتري اما باعتبار من البائع فيكون اثره في استحقاقه ان شخصه ان زيدا سجن ما يمدى الشعير وصدفه
ثبت استحقاقه بالشعير وان لم يثبت الا كان له باخذ مضافا الى ذلك هذا عليه **قوله** لو اختلف في البائع على اشكال احل المشتري
اذا ادعى باع وصفيه من اجنبي فانكر الاجنبي الشعير احل المشتري وهو الذي عبر عنه بالمشتري لانه في بيعه مشتري وذلك لان (عليه حق

بغير انتقاله بالبيع عن شخص آخر موجود ولا وجوبان المسئلة من غير اعراس هذا لا يمتنع ذكر بعض الاحكام المختصة ببعض شعبي المسئلة وانما
لم يقبلها دون علمه لانه اذا كان البائع قد ثبت له على الشريك ذلك الثمن واستحقاق حيا والعين والروية ونحو ذلك بشرط وجوبه
فتمادى بالانتقال عنه بالبيع فينتفيش ثبوت مسالته البائع على المشتري وذلك محققا في جميع الحالات فلا يمتنع قوله وليس الشفع من حق
العقل فقبل فيها قول البائع اي ليس الشفع من حق العقل العوض الثابت البائع كخيار الحلح حتى يقبل فيها قول البائع لكونه اذا اراد ان يفسخ
او حتى قبل فيها شهاده الانتفاء وجو النفع وانما الشفع حق ثابت بالاستقلال والشريك يوجب البيع وليس من حق من قول قوله لو اراد
الشريك الانتفاء وانما ما بينه فله من بيعه الشفع لعدم الثاني بين الابداع والابتداء هذا معطوف على قوله وادعى الشريك الانتفاء
اي لو ادعى احد الشريكين على من يدين الشفع الاخر انك قد اشترى مني اسحق اخذته بالشفعة فاجاب بان في يده حكم الابداع من ملكه فقول
المصنف ولو ادعى الشريك الاخر من شاع لان لم ينتفيش كونه اشريكا وهو يدعي كونه مسوقا دعواه لو كان شريكا كان دعواه كونه مسوقا
فانما لا يعقل ان كان المسوق في ذلك ان اسم الشريك عليه باعنا وكونه لم يملكها فبقض الملك وفي علم المدعي انه شريك فاذا انا ما بينه
بالشراء والمدعي عليه بينه بالابداع فلا يخفى اما ان يكون كل واحد منهما موصوفا او موصوفا او لا يكون واحدا منها وعلى التقديرين لا
يخفى اما ان ينعرض بينه وبين المشتري البائع ملكه وبينه وبين المشتري ملكه او لا ينعرض واحدا منها ذلك الملك والواحد دون
الاخرى وهو صواب فان يحصل استعسورة بين حكمهما ما استدركه وذلك انه اذا لم يحصل الغرض للملك في البيع والابداع معا
الابداع لا ينافي البيع ما اذا تقدم الابداع فظن ان الموضع قد بيع ملكه على المسوق ولا يطلع بينه وبين الابداع على البيع فشهد وكذا اذا لم
يبين ان الثاني او ذكره واحد لم يملكه الاخرى ولو تقدم البيع فلا منافاة ان قد يرفع البائع البيع الى المشتري بصورة الوعد
لمصلحة من خوف ظالم وغيره وحيث لم يكن الابداع منافيا للبيع وجب الحكم بالبيع لان بينه وبين المعلنين لها كما حققناه فلا يقال هذا
نيا في كونه الابداع مستعملا في حقيقة فان ذلك لا يبعد وديعة حقيقة فاعلموا ان في قوله ان كان الابداع ههنا
جائز فيكون في فعله بخلاف البيع فيما نحن فيه المشاهدة الابداع يعول على بعض الفرائض وربما شاع فيه لكونه جائزا عن اقل الملك
بخلاف الملك فانه اقل من ذلك اذا عرفت هذا فقول المصنف قد ثبت بينه وبين المشتري غير حسن وان تقدم بها على بينه وبين المشتري
ولا ينافي هذا لعدم الثاني كما ذكرنا مع ان التقدير لا يقطع بقوله لعدم الثاني بين الابداع والابتداء قوله نعم لو شهدت البينة بالابتداء
معلم والاخرى ان الموضع او دعه ما هو ملك في تاريخ متأخر من تاريخ الابداع لا ينفذ دعواه بالملك وكانت الموضع فان صدق
وبطلت الشفعة والاحكام للشفيع هذا في قوة الاستثناء من الذي قبله وانما ما بينه قد ثبت بينه وبين المشتري ظاهر الاطلاق في
الصورة فاستثنى منها هذا وما بعد ويحتمل ان بينه وبين الابداع اذا لم ينعرض لكون البائع قد باع ملكه بل شهدت بالبيع فقط
بينه وبين المعلنين فادعى ملكه في تاريخ متأخر من تاريخ البيع فيكون البينة معا موصوفين فتوقع بينه وبين المعلنين يوم الجمع الغلات
وبينه وبين الابداع يوم السبت الذي هو بعد فقد قيل قد ثبت بينه وبين الابداع والعاقل بان ذلك هو الشيخ في الميسر وجب ان ينفذها
ذلك الملك فذلك الجمل ان يكون الموضع غير مملوك ويكون ان يكون البيع غير المملوك فالعقل ان تصدق بهما من
المالك وفيه نظر فان هذا انما يستقيم اذا كان الموضع غير منتهى البينة الاخرى ويكونه باعنا فانه اذا كان واحدا كان مالكا لا محذور
فلا يوجب حملان بيعه ما ليس بالملك فلا يستقيم ما ذكره على اطلاقه انما يستقيم اذا استندت كل واحدة منهما ما شهدت به المعلنين
الامر الاخرى فقول على النظران البائع والموضع وان المحدثا لا حملان في هذه الصورة لا مكان ان يبيع وهو غير مالك ثم عليه
من موعده فاذا تحقق ذلك كانت الموضع وهو من ارضي صاحبه اليقانة او دعه وشهدت البينة باعنا اعر ملكه بالصورة لان المحدثا
بين علم المدعي عليه بينه فان صدق فلا شفعة ويكونه ما لو شهدت احد البنتين الواحد بالملك والاخرى بالغير فان
الملك اقرى والاخرى ان لم يصدق ذلك للشفيع الانتفاء حقه فيكون بينه وبين المشتري بينه وبين المشتري غير معارض فيجب العمل بما كان
ان الشريك المشتري قد دخل على الموضع من المالك فكيف يعمل بما يعلل التكميل فليكن الحمل على خلاص النظم لو وجد المعاد الذي
لا يقبل خلاف الظاهر عرفت هذا فاعلم ان حكمه المصنف بقوله قيل يدل على استعساق اياه ولا يثبت صفة لان البينة بالابداع الملك
لا ينفذ بالبيع لان الشهادة بالملك يكتفي فيها الاستئناس بالعلم بالملك في زمان مقدم وعدم العلم بالملك في الزمان وعدم العلم بالملك
على من يرضى بينه وبين المشتري ما لم يزل لا نفاذها والاخرى فيجب الحكم فيها وهو الاصح قوله نعم لو شهدت البينة بالبيع ما هو

وغيره الايداع معتمضة للشفيع من غير سلسله الانتفاء معناها هذه على كل حال ولحق الغرض والغرض هنا قطعاً ولا سلسله الانتفاء معتمضة
فانها نامة لو صدق لم يحكم بغير الايداع لوجوب المعاضد الاقوى واعلم ان الغرض لهذه المسئلة غير محتاج لان حكمها استفاد من قوله في
التي بعدها نعم الخ انها في الاستدلال والاستثناء فان شعربد حولها فاستثنى الحكم فحكمها حكم الباقي والحق في هذه على ان عطف
الاخر عليها يوهم كون الاخير مستثناه ايضا وهو فاسد لان انتفاء المخالفه الحكم في العبارة منافاة في اخرها عليها في قوله
ولو ادعى الشريك بالايدي فان الشريك لم يكن مسؤولاً وقد اعتد به في قوله ثم ثبت بغير الشفيع فانه لا انتفاء في قوله
للمقدم مع انه لا يثبت بغيره في قوله لعدم الثاني في حكاية قول الشيخ ثم ثبت بغير الايداع وبكاتب الموضع فان يثبت الشفيع والحكم
للشفيع فان الحكم للشفيع ينافي فقد يجرى ما بل شريكه في الشفيع على من يدعيها في قوله ثم ثبت بغيرها وان قد يجرى ما وكان الاول ان يقول فلما يكاتب الموضع
فان صدق حكم بغير الايداع لا ينافي في قوله فثبت الشفيع يجوز ظاهر اذ لم يثبت شفيع ليعطل **قوله** ويطلب مدعي الشفيع
بالشخص بان يجد مكان الشفيع ويذكره فلهذا وكيفية التمسك لا بد من مطالبه مدعي الشفيع بغير الدعوى فان الدعوى بغير الشخص لا
تصح بغيرها بان يجد مكان الشفيع اي يذكرها بغيره عن غير سؤل يذكروا ام لا فليس الا بد من تحديده وذكر الحدود لان شرطه
باسم او وصف فذلك يكون انما في غير من ان يحتاج الى التحديد وانما قال عليه مكان الشفيع لان الشفيع شايع فلا يمكن تحديده الا بالحدود
المحجج وانما اشترط التمسك بالدعوى بالشي الغائب عن تحليل الحكم لا بد من غيره والتمسك بالدعوى به ليعتد بالحكم ولا بد من ان
تد الشفيع لان قلعه جملته التمسك لا بد من ذكره التمسك ليعتد الشفيع بدون معرفته التمسك ولما كان لا يقول به الدعوى باستحقاق الشفيع
في شفيعه مكان المعين المحدود لا يوقف على معرفته فلهذا الشفيع وكيفية التمسك لا يمكن الحكم بالشفيع في الجملة كما يصح الدعوى بالمال
المجهول والحكم باستحقاقه ثم يقين وجوبه ان التمسك لو كان محجج في الواقع او قل الشفيع انتفى الشفيع فكيف يمكن الحكم باستحقاقها من
غيرها بخلاف استحقاق المال المجهول ان العلم بغير شرطه الاستحقاق بخلاف الشفيع **قوله** فان قال الخصم اشترى بغيره فقل ان سئل فان
ثبت الشفيع على قاي قال هو ملكي لم اشتره انتقلت الحكومة اليه هذه من شعب ما اذا ادعى الشريك بالشفيع على من يدل الشفيع
اجاب بكونه وارثاً وفاته بكونه مسوقاً وهذا اجاب بكونه اشترى لغرضه فاذا ربا الخصم من يد الشفيع فثما في المسائل السابقة
تشرى كاتم المنسوب اليه الشراء الاجل اما ان يكون مولى عليه لا يملك الشراء اذ لا يملك الشراء اما ان يكون حاضراً وغائباً وحكمهما
ملا كونهما وهما في الاشياء لا يمكن من جهة بعض امداد زمان وحصول ضرورة فلا يسلط على ملكه بدون ذلك فان صدق
فلا بحث وان قال هو ملكي ثم اشترى انتقلت الحكومة اليه لا بد الاول ضرورة وهه يؤثر اقرار الاول بالشراء الظاهر ان اقراره على
الغير يوجب الاثبات ان امكنه **قوله** وان كان يحكم بالشفيع على الخصم على اشكال بقاء من اثره بالشراء الموجب للشفيع حيث لا بد
على ما في يده ومن حق الملك ان يضره الاضرب بالحكم بالشفيع لا ضرر بالشراء حيث كان صمواعاً ان يضره بالملك لغيره فلهذا انتفاع
الاضرار به للغير بملكه بغيره في حق التمسك بالحكم الذي يظهر بالملك **قوله** وان كان المنسوب اليه غائباً انتفى على الحاكم ودفع الى الشفيع ان
يظهر الغائب ويكون على جهة اذاعته هذا حكم الغائب وانما يفتقر هذا الحكم هذا ويدفع الى الشفيع لان انتفاء الى ان الغائب غير نامة
فمنه المنفعة للضرر بخلاف الحاضر ولانه لا ذلك لا يملك الشراء الى دعوى الشراء للغائب لم يعط حق الشفيع وبأخذ الحاكم التمسك الى الخصم
الغائب وهو على جهة اي لم يحكم عليه بالشفيع حيث لا يسمع محجج بعد ذلك بل يقول اما ان يكون مصدراً فلا بحث ان يقول هو ملكي
ثم اشترى انا خصمته معاً ويكون فالحكم ما سبق **قوله** وان قال اشترى بغيره لاطفل وله عليه ولا ية احملة بثبوت الشفيع لا يملك
الشراء يملك اقراره في العلم بثبوت الملك للطفل والشفيع ايجاباً في حال الصغر باقراره عليه هذا حكم ما اذا كان المنسوب اليه
مولى عليه للعدم وذكره اثنان احدهما ثبت الشفيع لان الولي يملك الشراء للطفل فملك الامر وفيما يشترى به فيكون الصغر في قوله من
واجبا الى ما دل عليه الشراء فانه يملك ملكاً لشري ويملك هو به الى الشراء لان الشفيع من بواع الشراء فيكون الاقرار له اقراراً في الشراء
ولا يخفى من تكلف ثم في هذا الوجه نظر لانه لو عود هذا الوجه ان يمكن الامر بالشفيع بعد اقراره ويكون الملك للطفل وسيأتي في
الصغير بخلافه انتصم والثاني لعدم الثبوت الملك للطفل والشفيع في ايجاب حقيق بال الصغر بالمراد وغيره فلا ينفذ امره على
الغير وغيره نظر لانه لا يمكن اقراره على الطفل بل هو امره على ما في يده فاذا امره بالشراء وبكونه للطفل حين كان ظم حاله في حقيقته
ما كانا ما ان يصح واسم بالادعاء او سماعاً معاً والاصح ثبوت الشفيع وما ذكره من الاحتمال هنا مع الحزم في الحكم في الغائب لا وجوبه

املا **قوله** فان اعترف بعد اقراره بالملك الغائب او لا فثبت الشراء على الشقة او لا اعترف من مبدء الشقص اعني للمدعي عليه بالشقة بالشراء
معدا اقراره يكون ملكا للغائب لا للفقير بان قال عندنا ارضي عليه الشريك بالشقة هذا ليس ملكا بل هو ملك للغائب المجري فلا ان
اشترى من ملك الغائب لا ان اشترى من ملك الغائب ارضاه بالملك الغائب ارضاه بالملك الغائب ارضاه بالملك الغائب ارضاه بالملك الغائب
ثبت بذلك الاثر وثبت جميعه ولا يخفى تغلق الحجة في وجه الملكة بالافراد في قوله بعد اقراره بالملك **قوله** ولو ادعى الجاحض من
الشراء على من يدينه حصة الغائب الشراء فقد احتل بثبوت الشقة لانه اقراره من دون اليد وهو لا يملكه اقل وعلى الغير ويصنع
الاول بان اقراره من اليد صحيح حيث لا يكون له اقراره على الغير وذلك انما يعلم كون الملك للغير الجاحض او لا يعلم فهو اقرار على الغير لا على الملك
لشكك هو ان من يدين مال الغير مضاف في دعوى الوكالة بعين خلاف ويجوز الشراء منه والضرر عن يده على قوله وكذا لو ادعى الشراء من
ليقع فلا يثبت الشقة بل دعواه الشراء مع الحكم بنفذه وهو في الحجة بثبوت الشقة والذي يظهر بالمبالغة ان كان للمدعي ثبوت الشقة في حق الحاكم
الشقص وسليم للمدعي هو البناء من ذكره في مثل الظن لعدم لان محج دعوى الشراء من يدين مال الغير لا يفيض الثبوت شرعا ولا يدلي به
بحج ان الشراء منه لو ادعى الحاكم الحكم بالوكالة وان كان المراد جواز لصح المدعي فلا يدعي من يدين المال الشراء فليدعي بعد كالحج له
الشراء منه والغائب وهو صاحب الضرر ثم يدين الغائب على حجة **قوله** فان قدم الغائب فانكر البيع فلم يملك مع اليقين وان لم يملك الشقص
وطالب باللاحق من شأوهما ولا يرجع احدهما على الاخر لا بد من اجرة ما فات من المنافع في يد مدعي الشراء ولا يطالب بها الاخذ
بالشقة لاعتزله بان المنافع حصة وان للظلمة ظلم وان رجوع لم يرجع مدعي الشراء لان الاخذ قد صدر منه بدعواه الشراء الشقة على كون
الغائب ظلما بالمطالبة ببعض المنافع والمظلم انما يطالب بظلمه في نفسه من الاول الامر بدعواه الشراء ولم يصيد منه ما يفيض من صدره
كان له الرجوع على اوجه القولين من ان المعزوم يرجع ما اعظم ما حصل له في مقابلته وفي الحجة فان طالب الوكيل رجوع على
الشقص لنفسه المنافع في يده وان طالب الشقص لم يرجع على احد وفيه نظر يعلم ما ذكرناه **قوله** ولو انكر المشتري ملكه الشقص انقضى البينة
في القضاة في اليد اشكال الى انكر المشتري كون مدعي الشقة شريكا بان دفع ملكية الشقص الاخر انقضى البينة على دعواه فان لم يكن صاحب
بديعة فاعادها له باليد لو كان صاحب يد فبما اشكال انشأوه من دلائلها على الملك شرعا وهو سبب ثبوت الشقة ومن ان دلائلها
ضعف دلائلها انما تدل ظم المعنى لا بد من الملك من ذي اليد **قوله** ويجوز المدعي وعلم الاحياء الى البينة من طرقة فاما استحقاق الشقة
ملك الغير الذي هو على خلاف الاصل فينقطع على اقله لان دليله في معارضه وهو من المشتري ويضعف بان انصاف الشارع دليل
على الملك فينفي ثبوتها فيزول عليه جميع ادعاءات الملك ومن حملها بالشقة وكون دلائلها على الملك انما هو ظم غير فادع لان الاحكام
الشريعة كما جازية على الظن وهكذا الحال بالبينة وغيرهما من اسباب الملك وجو المشتري غير معارض لان الشراء على ثبوت ملكية
كان حصة معناه بالارض والاجماع والاصح القضاة بها وهل يجزى احكامه الظن نعم اذا ادعى من مابعد له فقط واما اذا ادعى المشتري
لنفسه واما انقضى على غيره من قبلها بجري الدعوى **قوله** ولو نفى له بالصف الذي ادعاه في يد مدعي الكل باليه لم يكن له
الشقة لو باع مدعي الكل الا بالبينة وان لم نفى البند حيث كان كل فلو نفى لذي اليد بالصف الذي ادعاه وهو من يدين مدعي
الكل على ان المجموع في يدها باليمين لكونه واحدا ومنكر لم يكن للمدعي الصف بالشقة بالصف الا اذا احدث شراؤه الا بالبينة لان
بان اليد لا يكفي في ثبوت استحقاق الشقة وقد خصص دليل المسئلة وما هو لها والعبارة لا تخفى من شئ **قوله** ولو ادعى كل من الشريكين
السبق في الشراء سمع من المدعي والا فان لم يكن بينه حلف المنكر فان نكل حلفنا المدعي ونفى له ولم يسمع دعوى الاخر لان حصة المدعي
ملكه او ادعى كل من الشريكين على الاخر سبق الشراء انه ينفى الشقة عليه لم يكن سماع الدعويين معا لما سببا في القضاة الشتم
بل ان سبق احدهما بالدعوى سمع منه وان ابدل ومعا فاما ان يسع للآخر على يمين صاحبه ويضعف على ما سببا انتم نعم فان كان للمدعي
بينه حكم لم ان خصصت حجة والا حلفنا المنكر ثم دعوى سمعنا الثاني على الاول فان انكر حلفه وسقطت الدعوى وان نكل حلف
الثاني ونفى له وهذا اذا حلف المنكر في الدعوى الاولى فان نكل ردت اليه على المدعي الاول فاذا حلف استحق الشقة ولم يسمع دعوى
الثاني لان حقه لم يستحق ملكه ولان الوسمع الذم الحكم بطلان القضاء الاول ونبينا على البينة الثانية واليمين المردودة بانها انقضت
واللم يكن لها فانه اصله ومثله لو اقام المدعي الاول البينة ونفى بها فان قلت ظم قوله فيما تقدم ولو ادعى كل منها سبق فالحق سببا
الدعويين معا وثبوت اليامين لكل منهما على صاحبه وهو ما لا ذكره ههنا في الشدة في الحجة وثبت للمدعي من قوله في الحجة فان لم يكن

سماع الدعوى بين واحد على واحد على حسب ما ينضج الحال معزيم فاذ حلف للدعي عليه بيمين دعواه على المدعي فاذا انكر وحلف بخلافها فهذا
 هو البراءة لا الخاص المذكور في البيع والحيال والاحارة وغيرها لان المشانع في هذا كشي واحد وهو النشر الاجرة وكل منها مدعى ومدعى عليه
 فلو كان المشانع فيه شفعه احد على الاخر وشفعه الاخر عليه وهذا شيا مستفاد فلا يكون الدعوى لها واحدة فلا يمكن
 سماعها وتفر واحدة بل لا بد من تقديم من يجب تقديمه فان قلت قد سبق انهما اذا اقاما بينة بين لسا فطا او يفرع على اختلاف الفقه
 فيمكن سماع الدعوى بين واحد وبين اثنين فلو كان في السابق ان ادعى احدهما وكل سبق وسمعا دعوى واحدة فاما ما بينة بين
 فاما الاخر وهو المدعى عليه بينة اخرى يكون السابق مع غير الشاوعى مسانعة ومنه صدق الحكم والفضا بالشفعة للمدعى فان البينة
 من المدعى عليه صمو عن هذا لان كل منها يدعى سلطنة على ملك الاخر فله ان يدفعها عن نفسه بما يدعى ثبوت سلطنة عليه كما يقع بينة
 للمشتري اذا اختلف وهو المشتري مع فطاء العيين فاذ على المذهب المتخذ والمدعى هو المشتري والبايع منكر فاذ اقاما بينة بين فطاء
 ولا مرجح خلا فاما هذا فان المدعى الاول اذا اثبت استحقا والشفعة على الاخر بالبينة او اليه من المدعى فله ان يدفعه فله ان يدفع
 الثاني حيث انما نوبى الى المايناق ما فني به الحكم **قول** ولو اختلف المايناق في الغرض واجبا الخالف اخذ الشفع بما حلف البايع
 لا بما حلف المشتري لان البايع فني البيع فاذا اخذ بما قال المشتري مع منة فان دفع المشتري ما اخذ بما قال البايع حاذ وملك الشفع
 بما قال المشتري فان عاد للمشتري صدق البايع وقال كنت فاطما فله الشفع اخذ بما حلف عليه الا لم يرب ذلك اختلف المايناق
 الفقه وقد فني البايع بيمينه مع فطاء العيين وهو الاصح ضد سبق حكمه ولو قلنا بالخالف اخذ الشفع بما حلف عليه البايع لا بما حلف
 المشتري اما اخذ بالشفعة فلا فله ثبوت البايع واستحقها الشفع فلا يشقط باطل بين المايناقين ما يقتضى الفقه لا بناء على
 مرة وما اخذ بما حلف عليه البايع فلا ان البايع بعد الخالف فني البيع اولانه فني فني على اختلاف النسخة وان كان ذلك الاخذ من دفع
 البيع بما قال المشتري لم يكن بين البايع فني فائدة منعه منة والقيمة في دفع منة ان كان الفعل معلوما يعود الى الاخذ وان كان
 مجهولا يعود الى البايع وفيه نظر فان فائدة العيين والفتح يجوز ان يكون دفع استحقا للمشتري اخذ المنع بما قال وهو محقق ثم ان البايع
 انما حلف على نفق عليه المشتري والعيين نفس شئ لا يكون لاشياء غيره نعم لو قلنا انه يحلف بيمينه ما معه لنفى الالبات امكرو وقد
 المصنف فيما مضى ان الشفع ياخذ من البايع هذا فكيف يكون الدرك عليه مع ان باقى المواضع التي طرأ فيها الفسخ حكوا بان الاخذ فيها من
 المشتري والدرك عليه واجبا عليه فله الشفع للمبايع وكان حصر ان يكون هناك عملا ما ثبت ومع فيكون الاخذ بما قال المشتري
 وايضا بين هذين وبين ما اذا ظهر عيب في الثمن المعين فني البايع لا فني هذا ان دفع الثمن الذي ادعاه المشتري بيمين البايع
 والفتح فما حكم الشارع بخلاف ما هناك لا نأقول ان دفع حو لا نأقول ان دفع في حق البايع لا مطم وكون الفسخ يحكم الشارع لا
 لا يرد على ان فيه خلا فان قيل ان البايع فنيه اذا فني هذا فان دفع المشتري ما اخذ لما قال البايع جاز ان قال الشارع ان هذا
 طم انما الخالف وهو محتمل لانه بعد الخالف فني البيع او بغيره فلا بد من بيع اخر وعلى هذا فله الشفع اخذ بما قال المشتري مواضع
 في حق البايع لم يرجع عنه فان عاد للمشتري وصدق البايع على ان الثمن هو ما ادعاه وقال كنت فاطما فله الشفع اخذ بما قال ولا الا
 ذلك مواضع لا يفرده ويحتمل بما قاله ثانيا لدعواه الغلط وهو ممكن وليس شئ لان المرجع هو الاثر ولا يسمع وقد اعترض بان
 دعوى البايع وكان له محذور من انفساخ البيع بالخالف لانه جاز باخذ من البايع فنيك بما قال كما مره المصنف في السارح الاخر اجري حكم الله
 بكونه المصنف على ان دفع الخالف في بيع المشتري الى الاخذ بما يقول البايع وهو ممكن ولا منافاة بين الخالف والاخذ من المشتري
 بما قال المشتري نعم ان دفع البيع لم يثبت المشتري استحقا في الاخذ بالشرا وان ملكه الاخذ به لم يثبت الشفع ويكون الدرك عليه في حق
 المصنف ما حلف عليه فيه شاعلا لانه يحلف على فنيه ادعاه البايع على ما يدعيه هو على القول بان فناء الشفع مع الخالف والفتح
 يرجع ما قال ثانيا الى مرجع الاختلاف لان قوله الثاني سبب ثبوت الشفع وثبوت الفسخ بينا في حق الاصل ولما كان باقى قول الثاني سبب ثبوت
 الشفع لكن لا يبين الاخذ بالفتح الذي رجح اليه فلما من علم سماع تكديلا فزاره واخذ من المصنف يقول كمال الطاعوا كذب فني
 فانه لا يسمع اصلا ما كان القول بالخالف بخلاف خلاف الختام سقطت هذه المسألة **قول** ولو ادعى على احد وارضى الشفع العقب فشهد
 له الاخر لم يقبل لان ذلك يحذفه البلاء في حق الاخذ على ثبوت العقب **قول** فان عصى واعاد الشهادة لم يقبل لانها ردت للثمة
 فليس في **قول** ولو شهدا ابدا بعد العقب فملك اذا فأنوح لانه لا اجبى ولو ادعى عليها بالخالف فله الشفع ولو شهدا احدهما

فان صرنا الحالف لئلا يصدق العفو فاشفعها اي لو ادعى المشتري وادى الشفع باللعق فانكرا حلفا ثبت الشفع ولو نكل احدهما وحلف
الاخر فان صدق الحالف الناكل في انه لم يصدقنا شفعها لان الحالف قد استخفها بيمينه فاذا صدقنا على عدم العفو كان فاضلا واستخفنا
بغيره فثبت في ما نحن بامره الحالف لا يبرئ فلا يلزم ان يستخف بيمينه غيره واليهذا اشار بقوله ويلحق الناكل بالصدوق لا يبرئ غيره
فكون جوابا عن سؤال المعتد **قوله** ودرك على المشتري اي درك ما يصدق الناكل على المشتري لانه يصدق على المشتري وان كان
اعترف بالشريك الاخر ومجمل عدمه لا يضر من عدم المشتري فكونه فلا يرجع الدرك بسبب من يدين على يد **قوله** وان اكن بالحلف
الناكل لانه اكن بالحالف الناكل في كونه لم يصدقنا هذا الناكل هذا حال على عدم العفو بسبب لان دعواه استخفا من الاخذ من غير
دعواه استخفا من الاخذ من المشتري ولما قلنا من قول هذا التاميم على الفضا بالناكل لان الشفع ثبت للشريك فلا ينقطع بغيره
العفو على المشتري فكونه لم يبرئ باليمين على المشتري لحلف على العفو فيسقط استخفا من الاخذ من وقال المصنف المذكور ما يفتي في دفع
السؤال ان المشتري انما يحلف مع نكول المدعي عليه بالعفو لانه اذا حلف استخف الاخر بيمينه الشفع كلها لم يفتنع المشتري باليمين
ولا يكون النكول مسقطا لان نكول الميمين عند اعلال اشكال فبشأه من نكول لا قدر على الاخذ باليمين فاذا ثبت فقد اخذ مع
العدول مسقطا لانها على الفور ومن ذهب للشايع من الميمين ومن غيرهم في تركها وقد قدم الله سبحانه والفرق في كتاب العزم ما اشد لهم
فلا يكون تركها في اجتناب عن الاخذ لينا في الفور ولانه قد سبق ان المسقط للشفع هو كل ما ينافي في الفور عادة وليس هذا منافي في العادة
ولانه لو يمكن يلحق الشفع من اثارها باليمين فترك الميمين الى حين احصاء اليمين الحاضرة في السبل لا يحل حكم لم يعد احدا من غير فروع
فان في الحالف بالجميع اي فان نكل الناكل ولا عن الميمين لان المشتري في حق الحالف بالجميع ومنه نظر بل لا بد من دال الميمين عليه فحلف انه
وبسبب الجميع الاعلى الفضا بالنكول وقد ثبت على ذلك في كونه حيث قال وان ادعى انه حلف هو مع نكول ومسد الشفع كلها التاميم قال
فان معنى هذا الحالف بعد يمينه ان المشتري ان حلف مع نكول الاخر لانه لان لم يقطع الشفع عنه **قوله** وان شهد اجنبي بعفو احد هما فان
حلف بعد عفو الاخر بظن الشفع والاخذ الاخر بالجميع وان شهد اجنبي من الشفع بعفو احدهما فلا يصدق شهادته من الميمين فان حلف
المشتري مع شاهده بعد عفو الاخر وان لم يصدق حلف المشتري استخف الذي لم يصدق جميع الشفع ولما قلنا ان يقول لا فائدة في يمين المشتري
هذه فلا حلف لان الاستخفا في جميع الاخر وان لم يكن ما اذا لم يمنع هناك فبني بحصيل العرف والاعتراف بالمساواة في حواشي استخفا
ويكون فائدة يمينه مع الشاهد ومع تركه المشقة على لو بشا ذكر الحالف فليحكي مثله في صورة النكول بغيره **قوله** ولو شهد البائع
الشفع بعد قبض الثمن بثلث الاشياء المذمومة وجب لا يقبل لانه بما فوض العود الى العزم بسبب ما ذكره بما في المذمومة وغيره ولو كان قبل
قبض الثمن لم يقبل قطعا لا يبرئ من نفسه ففعل ذلك انه اذا قلنا المشتري فانه يجمع الى البيع على تقدير عدم احد الشفع اياه بغيره على ذلك
كله في المذمومة ولا يخفى ان نحو هذا محتمل على التقدير الاول **قوله** ولو قال احد الواردين للمشتري شراوك باطلا وقال الاخر صحيح فالتاميم
للمعترف بالصحة وكذا لو قال اما الجدة او ورنه وقال الاخر اشترى به لان الاول اعترف بما يقنع عدم الشفع فيمنع في حقه ولو ادعى
المبايع انما عصبه الثمن المعين لم يفتن في حواشيه بل في حقه لان اعترافه بصدق البيع يفتن الشفع لانه محمول على الصحة فلهذا
ما ينافي في الشفع بعد ولا يسمع بل يفتن ذلك في حقه خاصة في دفع ذلك الثمن المعين الى المعلقة ولا يكون التما وقبل الاخذ بالشفع
للمشتري وبأخذ الشفع من المشتري والدرك عليه ولا يبرئ عليه الا ان يدعى العلم لان ذلك فعل الغير **قوله** ولو اذ الشفع والمشتري خاضرا لم
يثبت الشفع لاعتداله من البائع وعلى المشتري رد ثمن الثمن على صاحبه وبسبب الشفع مع عدم التمايم ودينه يوجب رد الثمن
البائع فيتركها وجهه ان المشتري حيث اعترف بعض الثمن فيمنع للمعزلة ان كان فمبها ولا يمكن رد غيره بسبب غلق حق البائع فلا يثبت
اقله فيرد بغير المشقوق بدينه من حق البائع ويدعى عليه ان الثمن المدعى عليه ان الثمن المدعى عليه بدينه المشتري لانه قد دفع الى
مالكه بغيره هو صفة فاستخفا ما يصدق ولا لانه دفع المحلول او لو كان هو صفة البائع فيتركها وطرفي الخالص اشد البه بقروله
ليشترى الشفع من احبنا دا ومسا ودان وكيفية البيع الاختي البائع لزمه ما يصدق لفظ البيع من الافراد بالملك المقتضى لفساد العقد
الا لان يقول ان كان هذا ملكي فقد جعلت اياه بكذا ولا بد من الغلق على شرط لان هذا الشرط معتبر في نقل الامر فلا يمكن صحة البيع بدينه فلا
ذلك تعليفا فلا يكون ما اذا لم يبرئ من كل ما ذكره الاخر مما له عليه ويبيح ان دفع الثمن اذا حصلت مثل شرط ولا يضر كون احد الغن صيني
للمعصوب منه باقر المشتري فغند الوصول اليه **قوله** والشفيع في الثاني اخذ الشفع في البيع الثاني لا سيما في الشرط **قوله** ولو

تجاء الموات

اذا الشفع والبايع خاضعوا للبائع النعم على المالك واليحق مطالبته المشتري ولا شفعة امدد العين على المالك فلفوا اقله ضروا ما الله به
له مطالبته المشتري علان اقراره لا ينفذ عليه المالك انه ليس له مطالبته بالشفعة لا يوجب المطالبة الا على من يبيع فساد البيع واما لانه لا شفعة
فقط الا على الشفع فبذلك البيع قوله ولو ادعى ملكا على اثنين فصل بينهما فباع حصته على الصديق فان كان المالك نفى الملك
عنه قوله عنه فلا شفعة وان نفى دعواه عن نفسه فلا شفعة اما الحكم الاول فلا ينفذ عليه المالك فلفوا اقله ضروا ما الله به
نفى دعواه عن نفسه فلا شفعة اما الحكم الاول فلا ينفذ عليه المالك فلفوا اقله ضروا ما الله به نفى دعواه عن نفسه فلا شفعة
بيع واما ان نفى دعواه عن نفسه فقط ولم تعرض لنفي اصل الملك فانه يستحق الشفعة لحصول المقتضى لثبوتها قوله المقصد الثالث
في اجراء الموات

